

نشوء وسقوط القوى العظمى

ترجمة : مالك البديري





بول كنيدي

مؤلف: "الإعداد للقرن الحادي والعشرين"

بول كيندي
نشوء وسقوط القوى العظمى



الأهليّة للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنيّة الهاشميّة ، عمّان ، وسط البلد ، خلف مطعم القدس
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962
ص. ب : 7772 عمّان 11118
الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ، مقابل طيران الشرق الأوسط (ممم)
بجانب البنك المركزيّ ، مكتب القاصة
مكتب بيروت
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : 824203 1 00961 ، مقسم 19

◆

نشوء وسقوط القوى العظمى
بول كيندي / مؤلّف : الإعداد للقرن الحادي والعشرين
ترجمة : مالك البديري

الطبعة العربيّة الثالثة ، 2007

◆

تصميم الغلاف : **زهير أبو شايب**

بول كيندي

نشوء وسقوط القوى العظمى

مؤلف : الإعداد
القرن الحادي والعشرين

ترجمة : مالك البُدَيري



اهداء

الى الزمـيلة سـامـية ايبف التي كتبت مسودة العمل بخط يدها وراجعت بدلاً عني أخطاءه المطبعية الاملائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الترجمة

يقول الفيلسوف الالماني شبنجلر ان التاريخ الانساني ليس خطاً مستقيماً الى التقدم بل هو دورات متعاقبة من النمو والانحلال وان كل حضارة هي أشبه بانسان . . . يولد وينمو وينضج ثم يشيخ ويموت. أما توينبي فقد آمن ان التاريخ «دورات حلزونية» تولد وتنمو ثم تشيخ فتموت، لكنه يرى ان القوى الحاضرة استفادت من خبرات التجارب السابقة وستعرف كيف تتجاوز المطبات التي امامها.

هنا، وفي كتاب «نشوء وسقوط القوى العظمى» ـ الذي أراه دراسة تحليلية شاملة اكثر منه كتاباً او سجلاً تاريخياً ـ يستعرض بول كيندي الدورة الحضارية لتأريخ أمده خمسمائة عام عبر نظرة شمولية استقت استنتاجاتها من الارضيات الواقعية لأمم هذه الفترة وترجمها بوجوهها المتعددة السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية اعطى فيها لكل جانب حقه غير منقوص.

ثم يسبر المؤلف غور تفاصيل أعمق فيحمل تحليله الدوافع والمسببات

الموضوعية لنشوء العروش الحاكمة وسقوطها وبلوغ بعض الامم منزلة «القوى العظمى» وتبدل التوازنات القارية والاقليمية مع امتياز الاحاطة بكل الارهاصات النفسية التي تسفر عنها نشوء وسقوط اية قوى عظمى.

والدراسة هذه ليست بمجرد سرد لأحداث الماضي في ميادينه المذكوره أعلاه، وهي ليست بتحليل لتلك الاحداث ايضاً فحسب، بل هي قد حملت في ثناياها نظرة تأملية استقرائية للمستقبل تجلت ـ على سبيل الذكر لا الحصر ـ في ادراكه سقوط اركان الاتحاد السوفياتي قبل ان يسقط «صدر الكتاب بلغته الام قبل تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١». كما ولج بنا الى جذور المشكلة العرقية في يوغسلافيا «سابقاً» ـ الصرب والكروات والبوسنيون والهرسك ـ شارحاً علتها الحقيقية ومقدماً نبوءة موضوعية صادقة عما آل اليه الحال بعد سنوات عدداً.

بيد ان ذلك لا يعني ان نمنح المؤلف درجة مائة من مائة في كل ما بلغه من تحليل. فهو يقول « على سبيل المثال» ان ستالين حين وقّع الميثاق النازي السوفياتي في ٢٣ آب ١٩٣٩ قد كسب الوقت. غير ان الحقيقة ان ستالين لم يبلغ هذه الدرجة من التفكير ـ كما أرى ـ ولو كان غير ذلك لحصّن حدوده وأعدّ جيشه لحالة الحرب الوشيكة ولم يترك جبهة البلقان «بلغاريا ورومانيا وهنغاريا» تسقط وتنتقل الى يد هتلر وهو يتطلع اليها ببلادة. أما الدليل القاطع عن غفلة ستالين عن الامارات الساطعة للحرب المخيفة الوشيكة هي تركه ما يقارب عدة مئات من الطائرات دون حماية على الحدود الغربية فدمرتها «اللوفتوافة»بكل يسر. وهو يقول ايضا ان سبب ميل الولايات المتحدة لجانب الحلفاء في الحرب الكونية الاولى هو التعاطف الايديولوجي مع الديمقراطيات الغربية، وبعد أن أثارتها حملة الغواصات الالمانية على سفن امريكا التجارية وكذلك بسبب الاعتماد المتزايد

للحلفـاء على المصدرين الامريكان غير انه تجاهل حادث تفجير السفينة الامريكية «لويزيانا» على يد البحرية الالمـانية عـام ١٩١٥ والتي قتل فيها ما يربو على ألفي امـريكي وهو مـا أثار سـخط واستنكار واشنطن فأشر ذلك «كما أراه» بداية الكره الحقيقي لألمانيا.

وبعـد، لا يحق لنا ونحن نكتب عن سفـر التأريخ الماضي أو حين ندوّن مـلاحظاتنا عن الحـاضر تمهيـداً لاعـداد تأريخ اليوم مستقبلاً ان نتجاهل الابعاد الحضـارية، وأقصـد فيـها الابعاد المرتبطة بالموروث الثقافي والاخلاقي والحكمة والفضـيلة التي طالما هي تلعب دوراً في تحـديد نزعات الشعوب وقاداتها - في أقل تقـدير. اذ يرى نفـر من المؤرخين ان أسباب انهيار الدولة العباسية مثلاً لا يشكل الغـزو التتـاري الجـزء الاكبر منهـا وان كـان هو «السبب المباشر» بل انها تعود الى اهمال الحكام واجبـاتهم وانغماسـهم في ملذاتهم وترفـهم فـعمت الفوضى واختلط الحق بالبـاطل وانهار ميـزان العـدالة. وان اسبـاب تدهور الحـضـارة اليمنية هي انسـلاخ أهلهـا عن سماتهم الذاتيـة العربية واتاحتهم المجال للخرافات والاساطير والتـعـصب الطائفي ليسـمم حـياتهم وفشلهم في استصلاح ارضهم لأنهم تجاهلوا نوامـيس الطبـيعة واتكلوا على ما أقنعوا انفسهم به من خزعبلات.

ويذهب سـواد المؤرخين أن الحـضـارة الاسـلامـية هي حضارة «الاخلاق»، في تفـسيرهم لقـوله تعـالى: «ألم ترَ كيف فعل ربك بعاد. ارم ذات العماد. التي لم يخلق مـثلهـا في البـلاد. وثمـود الذين جابوا الصخر بالواد. وفرعون ذي الاوتاد. الذين طغوا في البلاد. فصب عليهم ربك سوط عذاب. ان ربك لبالمرصاد».

ترى ونحن نقـرأ اليـوم سـفر أممٍ كانت بالأمس امبراطوريات العالم، أيحق لنا القـول اننا نلج «مختبر تقـوية عود القوى العظمى» لنقف على دقائق نمو بذور

فنائها المقبل؟ فلم تتعثر بعض القوى في اولى خطوت رقيها؟ أهي لعنة الجمود قد أصابت عقولها؟ ولم تفلح غيرها في النهوض والبقاء دهوراً طولاً؟ ومتى سيقرأ المستقبل في دارسة تضم مثل هذه الصفحات عن انهيار قوى اليوم التي نراها لا تقارع ؟ أم سيعجل الزمن في انهيارها حتى نراها نحن في المستقبل القريب المنظور؟

أسأل الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا الذي استحق منا ان نتجشم من اجله العناء والله ولي التوفيق.

المترجم

مالك فاضل البديري

توطئة

يعرج هذا الكتاب على مناقشة القوى الإقليمية والدولية لعصر ما بعد النهضة الأوربية ساعياً الى تعقب ومن ثم شرح كيفية نشوء وسقوط القوى العظمى باختلاف ضروبها وعلاقاتها النسبية على مدى القرون الخمسة الماضية بعد تشكيل دول (المماليك الجديدة) في أوروبا الغربية وقيام الدول التي انتهجت النظام العالمي. وحتمية هذا الكتاب أنه أولى اهتماماً كبيرا بالحروب سيما الحروب الكبرى وطويلة الأمد والتي خاضت غمارها تحالفات من دول عظمى كان لها وقعها على النظام الدولي. على ان الكتاب ليس بسجل تاريخي عسكري فحسب بل هو قد تعقب التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي منذ عام ١٥٠٠. لكنه ايضاً ليس بسجل تاريخي اقتصادي. انه حصيلة (تفاعل) بين الاقتصاد والاستراتيجية بعد أن استنتج أن جميع دول الطليعة للنظام العالمي لم تأل جهدا كي تعزز ثروتها وقوتها العسكريةحتى تغدو (أو تبقى) ثرية وقوية مرة واحدة.

وعليه آثر الكتاب الاشارة الى (الصراع العسكري) في عناوينه الفرعية بـ(التغير الاقتصادي). فالنصر الذي حققته أي من القوى العظمى خلال تلك تلك الحقبة أو الهزيمة التي لحقت بقوة عظمى أخرى قد كانا في غالبهما ثمرة أو عاقبة لحرب طويلة كانت هذه الدولة او تلك طرفا فيها. بيد ان هذا النصر أو تلك الهزيمة كانتا أيضا حصيلة للاستثمار الكفء بشكل أو بآخر لمصادر الانتاج الاقتصادي لهذا البلد إبان حربه وابعد من هذا انهما حصيلة للطريقة التي كان

فيها اقتصاد ذلك البلد ينمو أو ينهار مقارنة بدول الطليعة الأخرى وقبل أن تدخل تلك الدولة أوار الحرب. وعليه -ولهذا السبب تحديداً ـ تولي هذه الدراسة اهتماماً بالتغيرّ الذي يشهده موقع الدولة العظمى في عصر السلم لا يقل بشيء عن الاهتمام الذي توليه للحرب التي تخوضها تلك الدولة.

وأما حجة الكتاب حيثما وردت، فقد نالت من التحليل شمولية استقطبها النص الذي وردت فيه، ومع ذلك يمكن إيجازها على النحو التالي :ـ

أن القوى النسبية لدول المقدمة ذات التأثير على الشؤون المالية العالمية لن تبقى ثابتة أبداً لسببين أولهما تباين معدل النمو للمجتمعات المختلفة وثانيهما تفاوت الاتجاهات التكنولوجية والتنظيمية التي تأتي في نهاية المطاف بمنفعة كبرى لهذا المجتمع على حساب الآخر. وهنا نذكر على سبيل الذكر أن قدوم السفن الشراعية ذات القدرة على الابحار لمسافات طويلة المزودة بالمدفعية وكذلك نشوء التجارة عبر المحيط الاطلسي بعد عام ١٥٠٠ لم يأتيا بالمنفعة (المتساوية) لجميع أوروبا، بل أن بعضها إنتفع أكثر بكثير من البعض الآخر. كما أزاد التطور الأخير الذي شهدته الطاقة البخارية وكذلك نمو مصادر الفحم والمعادن من القوة النسبية لبعض البلدان وبالتالي قلل من القوة النسبية لبلدان أخرى. فالبلدان حيثما أدركت أن قدرتها الانتاجية قد تعاظمت، بات لها الأمر يسيراً أن تتحمل أعباء الانفاق على تسليح واسع النطاق في عصر السلم وأن تحافظ على جيش جرار وأساطيل ضخمة تأتيها بالذي تحتاجه في أيام الحرب. قد لا يبدو هذا التعبير ناضجاً من وجهة النظر التجارية، لكن الثروة سلاح لدعم القوة العسكرية والقوة العسكرية، ثروة مكتنزة تتيح الحصول على الثروة وحمايتها. فلو خصصت الدولة نسبة كبيرة من مصادرها لأغراض عسكرية فحسب بدلا من توظيفها لاغراض خلق الثروة وتنميتها لاختطت لنفسها طريق التداعي على المدى البعيد. وستلقي الدولة بنفسها في خطر توسعها الاستراتيجي المفرط ـ أي

ا

احتلالها لمناطق شاسعة أو ولوجها حروباً باهضة التكاليف ـ لو رجحت كفة الانفاق الهائل على مثل هذا التوسع الخارجي الفائدة المرجوة منه وتلك مصيبة ستزداد حدة عندما تدخل تلك الدولة مرحلة الانهيار الاقتصادي النسبي. ويبين لنا تاريخ نشأة وسقوط بلدان كانت طليعية في ميزان القوى العظمى منذ التقدم التي شهدته أوروبا خلال القرن السادس عشر (اسبانيا ـ هولندا ـ فرنسا ـ الإمبراطورية البريطانية وحديثا الولايات المتحدة) ترابطا دالا (على المدى البعيد) بين الانتاج ونمو عوائده من جهة وبين القوة العسكرية من جهة أخرى.

يمكن هنا إيجاز قصة (نشوء وسقوط القوى العظمى) التي تتولى سردها فصول هذا الكتاب على الشكل التالي ـ يقدم الفصل الأول مشهداً لكل ما سيتعقبه من أحداث بأن يتمعن في عالم عام ١٥٠٠ عن طريق تحليل مواطن القوة والضعف لجميع (مراكز القوى) آنذاك -الصين في عهد ال منغ ـ الامبراطورية العثمانية وامتداداتها الاسلامية في الهند ـ الامبراطورية المغولية ـ موسكوفيا ـ اليابان ومجموعة دول وسط وغربي أوروبا. لقد بات واضحاً مع إطلالة القرن السادس عشر ان دول وسط وغربي أوروبا شرعت تسمو فوق جميع الدول والامبراطوريات الأخرى. فامبراطورية الشرق مهما بلغت تنظيماً ونفوذاً مقارنة باوروبا كانت تعاني من عواقب السلطة المركزية التي أصرت على توحيد الإيمان والممارسة ليس في إطار الدين الرسمي للدولة فحسب بل وفي جوانب أخرى كالنشاط التجاري والتسليح. أما اوروبا فقد نالت لسببين زخماً دفع بها الى مواكبة التطور العسكري الذي تفاعل بدوره مع التقدمين التكنولوجي والتجاري اللذين دخلا ايضاً حومة المنافسة بين هذه الدولة وتلك. هذان السببان هما تحرر بلاطات اوروبا وقصورها من ايادي السلطة العليا التي ميزت امبراطوريات الشرق وثانيهما وجود العديد من الاعداء المولعين بالحرب احدهما ضد الاخر داخل المملكة الاوروبية ومدنها المدينية. لقد دخلت المجتمعات الأوروبية مرحلة نمو

اقـتـصـادي وعـسكري تصـاعدي لا يحولها دون بلوغه إلا بعضاً من عقبات هشة فـمضت مع عجلة الزمن تقطع الشوط سابقة جميع مناطق العالم الأخرى.

وإذا كـانت مـيكانيكـيـة التـغير التكنولوجي والمنافـسة العسكرية قد أفضت باوروبا إلى طريق التصادمية المتعددة الأطراف، فإن ما تبقى لديها هو إحتمالية أن تحـصل إحـدى الدول المتنافـسـة على ثروات كافية تؤهلها لتجاوز منافساتها. وفي هذا الاطار، يغطي الفـصل الثـاني التـهـديد الذي حملته الكتلة الدينية الحاكمة في اسـبانيا والنمسا ابان حكم هابسبرغ وعلى مدى مائة وخمسين عاما بعد عام١٥٠٠ كما يتناول الفـصل مساعي دول اوربية كبرى اخرى لكبح جماح (هابسبرغ الطامح للسيادة المطلقة). لقد سعى الفصل الثاني ـكما هو دأب الكتاب بأسره ـ على اتباع منهـجـيـة التـحليل (النسـبي) لمواطن القـوة والضـعف لأي من الدول الطليـعـية بالاعـتماد على التـغيرات التكنولوجـيـة والاقـتـصادية الهامة وذات التاثيرات الجسام على المجـتـمع بأسره حتى يتمكن القاريء من استيعاب نتائج العديد من الحروب التي شـهـدتها تلك الفترة على نحو أفضل. أما المغزى الرئيسي الذي انطوى عليه هذا الفـصل فـهو أن ملوك هابسبرغ ـ برغم المصادر الضخمة التي حازوها ـ قد أفـرطوا توسـعـاً في خـضم الصراعـات الكثيرة التي شنوها وأمـسـوا مثقلي الكاهل بالاعـبـاء العـسكرية بعـد أن أخذ الضعف ينخر القاعدة الاقتصادية ولو أن قوى اوروبا الاخـرى قد قاست نفس معاناة هابسبرغ جراء تلك الحروب طويلة الدهر لنجـحت في الابقـاء على توازن مـا بين مـصـادرها الماليـة وقوتها العسكرية أفضل من التـوازن الذي بلغه أعداؤها في هابسبرغ.

ليس مـن اليـسـير ايجاز صراعـات القوى العظمى الواقعة بين عام ١٦٠٠ وعام١٨١٥ ـ والتي انطوى عليها الفصل الثالث ـ على أنها مجرد منافسة بين كتلة كـبيرة من جهة وبين خصومها الكثير من جهة أخرى. فهي تلك الفترة العصيبة التي شـهـدت هبـوط بعض من القوى العظمى أمثـال اسبانيا وهولندا الى الدرجة

الثـانيـة وفـي الوقـت ذاتـه بروز خمـس دول كبرى هـي فـرنسـا وبريطانيا وروسيا والنمسـا وبروسـيا والتى فرضت هيمنة على الشؤون الدبلوماسية والحربية لاوروبا القـرن الثـامن عـشر واصطـلعت بحـروب ائتـلافيـة طويلـة الأمـد تميزت .بالتغير السريـع فـي تلك التحالفات. لقد كانت تلك الفترة فرنسية حين أضحت فرنسا تحـت حكـم لويس\ الرابع عشر أولاً ومن ثم تحت حكم نابليـون قاب قوسين أو أدنـى مـن السيطـرة علـى اوروبـا، بيد أن مساعييهـا غالباً ما اصطدمت بعقبتها الكأداء(في أقل تقدير عند نهاية المطاف)المتمثلة بتحالف جمع باقي القوى العظمى ضدها ـ ولما أضحى بناء جيش دائم وأساطيـل حربية باهض التكاليف مع مطلع القـرن الثامن عشر، فان البلد الذي استطاع أن يبتدع لنفسه نظاماً مصرفياً وأئتمانياً (كما فعلت بريطانيا) قد تمتع بنقاط تفوق عديدة على خصومه المتأخرين في النظام المالي. لكن عامل الموقع الجغرافي كان من الأهمية بمكان في تحديد مصير القوى في منافساتها العديدة والمتقلبة ـ وربما يفسر لنا ذلـك لم حـازت روسيا وبريطانيا على مـوقع الدولتين ذات الاهميـة الكبرى بحلول عـام ١٨١٥ ـ فكلتاهـا قد احتفظت بقـدرتها على التـدخل في صراعات غربي ووسط اوروبا مدركة أن موقعها الجغرافي سـيبقيهـا فـي مأمـن من هذه النزاعـات ـ وكلتاهما توسعت الى خارج اوروبا مع اطلالـة القـرن الثـامن عشر وأخيراً وخـلال العقـود المتأخرة من ذلك القرن كانت بذور الثـورة الصناعـيـة تنمو في بريطانيـا وهو ما منحها قوة اضافية للسيطرة على بلاد مـا وراء البـحـار وأن ترد الطموح النابليوني بالسيادة المطلقة على اوروبا على اعقابه.

بيد أن قرناً كاملا بعد عـام ١٨١٥ شـهد غيابا ملحوظاً للحروب الأئتلافية وظهـر بدلا عنهـا التـوازن الاستراتيـجي الذي أرست دعائمه جميع القوى الطليعية الاوروبيـة ـ وبذلك لم تعـد أية دولة قـادرة على فرض هيمنة مطلقة على اوروبا أو حـتى راغـبـة بمثل هذا الامر. لقد كان شاغل الحكومات خلال العقود التي تلت

عام ١٨١٥ هو معـالجة الاضطراب المحلي أو التوسع خارج حدودها الموزعة على قـارات العـالم (لدول مـثل روسيا والولايات المتحدة). لقد سمح مشهد الاستقرار الدولي النسـبي هذا للامبراطورية البريطانيـة أن تبلغ أوجها كقوة عالمية في الميادين البـحـرية والاسـتـعمارية والتـجـارية وأن تتـفـاعل مع هيمنتها الفعلية على الانتاج الصناعي المسير بالطاقـة البـخـارية. ومع حلول النصف الثـاني من القرن التاسع عشر، وصل التـصنيع مناطق أخـرى في العـالم وبدأت كـفـة ميزان القوى الدولية تميل بعـيـدا عن دول الطليعة السابقة وصوب بلدان ملكت مصادراً وتنظيماً أهلاها لأسـتـثمار وسـائل الانتـاج والتكنولوجـيـا الجـديدة. وقـبل هذا جلبت الصراعات الـكـبرى والقليلة التي شـهـدتها تلك الفترة لا سـيما الحـرب الاهليـة الامـريكيـة والحـرب الفرنسية–البروسية الهزيمة للمجتمعات التي أخفقت في تحديث أنظمتها العـسكرية والتي افـتقرت ايضاً الى بنية تحية صناعية واسعة النطاق لدعم جيوشها الجـرارة والانفـاق على وسـائل التسليح المعقدة والباهضة التكلفة التي أخذت الآن تغير مـن طبـيعـة الحرب. وعليه، ومـع اقتراب القرن العشريـن، أحـالت خطى التـغير التكنولوجي ومـعـدلات النمـو غير المتسـاوية النظام الدولي الى نظام أكثر تعـقيداً واضطراباً مما كان عليه قبل خمسين سنة. وقد تجلى ذلـك بالتنافس المسعور بعد عام١٨٨٠ بين القـوى العظمى سعياً وراء الحصول على مستعمرات استيطانية اضـافـيـة في أفـريقيا وآسيا والمحيط الهادي يحدوها لهذا الأمر طموحها في الكسب وكـذلك خشيتها أن يمسك بقصب السبق خصم لها او طرف آخر غيرها. كما تميز هذا القـرن بتـزايد سـبـاقـات التـسلح براً وبحراً وكذلك باقامة تحالفات عسكرية مـسـتـقـرة حتى في أيام السلم بعد أن ظنت الحكومات باختلافها أنها بحاجة الى حلفـاء تخوفـاً من أية حـرب مـسـتـقـبليـة محتملة. واذا ما وضعنا جانباً النزاعات الاسـتـعمارية المتـعـددة والازمـات الدوليـة التي سـبقت الحرب الكونية الأولى عام ١٩١٤، لوجـدنا أن دلائل القـوة الاقـتـصـادية كـانت تسير عـقداً بعد آخر نحو تغيرات أكـثـر جـذرية في الموازين الدولية لصالح ما كان يعرف ـ وعلى مدى أكثر

من ثلاثة قـرون ـ بالنظام العـالمي، المتمركز اوروبياً. وهنا تخلفت في هذا السباق وبرغم المسـاعي الجبـارة التي بذلتـهـا دول احـتلت يومـاً مـوقع القـوى الاوربية التـقليـدية العظمى أمـثال فرنسا والنمسا ـ المجر ومن ثم ايطاليا فيما كانت تخطو حـثيـثـاً صـوب الصـدارة دول ذات مـسـاحـات شـاسعة أمثال الولايات المتحدة وروسـيا ـ برغم التعثرات التي أصابت الدولة القيصرية ـ وفي خضم ذلك أمست ألمانيـا الدولة الاوروبيـة الغربية الوحيدة التي ملكت قوة توصلها لشق طريقهـا الى نخـبة دول العالم العظمى مستقبلاً فيما قوضت اليابـان طموحها بالهيمنة على شرق آسـيـا لا غير. وكـتـحصيل حاصل، خلقت هذه التغيرات الجمة والحتمية مشاكل للامبراطورية البريطانيـة التي وجـدت الامـر أكـثـر صـعـوبة أن تدافع اليـوم عن مصالحها في العالم كما فعلت قبل نصف قرن خلى.

وبرغم أن التطور الاهم الذي شهدته السنوات الخمسين بعد عـام ١٩٠٠ يـمـكـن رؤيتـه في اطار نشأة عـالم ثنائي القطب بما تمخض عنه من أزمـة للقـوى (الوسطى) (الفـصلان الخامس والسادس)، فأن عملية انسلاخ هذا النظام باكمله لم تكـن بأي شكـل من الاشكـال عـمليـة هادئـة. بل أن مـعارك الحرب الكونية الاولى الطاحنة والدمـوية قد منحت المانيا بعض نقاط السبق على روسيا القيصرية التي لما تزل مـتـخلفـة برغم نمو حركة التصنيع لديها بشكل سريع. وقد وجدت المانيـا وخـلال بضـعة أشهر من انتصارها في الجبهة الشرقية انها تواجه الهزيمة على الجبـهة الغربية في الوقت عينه الذي أخذ فيه حلفاؤها يتهاوون في مسارح الحرب الايطاليـة والبلقـانيـة والشرق الادنى. ثم، ونتـيـجـة للقوة التعزيزية التي جاء بها دعم أمريكا سيما المساعدات الاقتصادية، وجد الحلفاء الغربيون حالهم أفضل من خـصـومـهم دول المحـور. لكن الحـرب كـانت مجهـدة لكل الاطراف المتـحـاربة الاصلية. فـقـد ولت امبراطورية النمسا ـ المجر وشرعت روسيا تطحن بذور ثورة وتذوقت المانيـا الهزيمـة فـيما قـاست ايطاليـا وفـرنسـا وبريطانيا كثيراً حتى أدركت

نصرها ـ أما الاستثنائين الوحيدين فهما اليابان التي عززت موقفها أكثر في المحيط الهادي وكذلك الولايات المتحدة التي أصبحت دون ريب القوة الاولى في العالم بحلول عام ١٩١٨.

لقد خلف العدول الامريكي المفاجيء عن التدخل الخارجي بعد عام١٩١٩ ترافقه العزلة الروسية في ظل النظام البولشيفي نظاماً دولياً متشرباً بالوقائع الاقتصادية المبدئية أكثر من اي وقت مضى خلال القرون الخمسة التي غطاها هذا الكتاب. اذ ما برحت فرنسا وبريطانيا ـ برغم الضعف الذي أصابهما ـ في قلب المسرح الدبلوماسي حتى حقبة الثلاثينات حين شكلت دول ايطاليا واليابان والمانيا بنزعاتها العسكرية (والاصلاحية) تحدياً للموقع البريطاني ـ لا سيما المانيا التي غلبها طموحها للهيمنة على اوروبا بشكل أكبر مما كان عليه عام ١٩١٤. وبعيداً عن الأنظار بقيت الولايات المتحدة الدولة الاقوى تصنيعاً على الاطلاق في العالم ومعها كانت روسيا التي شرعت تنقل نفسها الى قوة عظمى مصنعة. وعليه امست معضلة قوى(الوسط)الاصلاحية المستقبلية أن تحتم عليها أن تتوسع حالاً لو شاءت الا يكتسحها تيار العملاقين القاريين. واما معضلة الوضع الراهن لديها فكانت انها ستضعف من حالها أكثر لو شاءت محاربة التحديين الالماني والياباني. وقد أكدت الحرب الكونية الثانية بكل مكاسبها وخسائرها مخاوف الانحلال هذه. وهكذا عجزت دول المحور ـ برغم النصر المبكر الذي احرزته ـ أن تتغلب نهاية المطاف على هذا اللاتوازن في المصادر الانتاجية الذي كان اعظم بكثير مما كان عليه في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨. فكان ما تحقق هو التفوق الفرنسي والضعف البريطاني الحتمي قبل أن تكتسح كلتيهما القوة العظمى. وبحلول عام ١٩٤٣، تحقق ما أنذرت به العقود الماضيةبانقسام العالم الى قطبين وارتبط التوازن العسكري مرة ثانية بالتوزيع العالمي للمصادر الاقتصادية.

يتفحص الفصلان الأخيران السنوات التي بات فيها عالم القطبين قائماً حقا

من النواحي الاقتصادية والعسكرية والفكرية والتي عكستها على الصعيد السياسي الازمات المتكررة للحرب الباردة، كما يتجلى ايضا موقع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- كقوتين عظميين لا منازع لهما- قد عززته الاسلحة النووية وأنظمة الارسال بعيدة المدى وهي ايماءة أن المديين الاستراتيجي والدبلوماسي ليختلفان اليوم تماماً عما كانا عليه عام ١٩٠٠.

ومع ذلك، لم تتوقف عملية النشوء والسقوط بين القوى العظمى ـ وهي عملية ذات نسب نمو وتغيرات تكنولوجية متباينة أفضت الى تغيرات في موازين الاقتصاد العالمي الذي يعتمد بدوره وبشكل تدريجي على الموازين العسكرية والسياسية. فمن الناحية العسكرية وقفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الطليعة مع انقضاء حقبة الستينيات ومجيء حقبتي السبعينيات والثمانينيات. ولأن كلتاهما قد ترجمتا المشاكل الدولية في اطار المصطلحات الثنائية القطب، فقد افضى بهما نزاعهما الى سباق تسلح متزايد لم تستطع اية قوة اخرى مجاراته او حتى الشعور انها قادرة على ذلك. وخلال نفس هذه الفترة الزمنية، كانت موازين القدرة الانتاجية العالمية تتغير بشكل سريع أيضاً، فقد توسعت حصة العالم الثالث من مجموع التصنيع العالمي والناتج الاجمالي القومي بشكل مطرد ـ بعد أن انخفضت طوال عقد بعد عام ١٩٤٥ ـ ونفضت اوروبا عن نفسها غبار الحرب وأصبحت السوق الاوروبية المشتركة أكبر وحدة تجارية في العالم. وبدأت الصين تخب الطريق لتبلغ نسباً انتاجية طيبة. واما نمو الاقتصاد الياباني لما بعد الحرب فقد شكل ظاهرة بحد ذاته حتى تفوق مؤخراً على اجمالي الناتج القومي للاتحاد السوفيتي. وعلى النقيض من هؤلاء، ركد معدل النمو في الاقتصادين الامريكي والروسي وانخفضت كثيرا حصتاهما من الانتاج والثروة العالميتين منذ مرحلة الستينيات. وعليه، وبالاعتماد على القياسات الاقتصادية وحدها سيتجلى واضحاً ظهور عالم متعدد الاقطاب ثانية ـ إذا ما استثنينا جميع الدول الصغيرة.

من هنا وجـد المؤلف أن من المناسب تعزيز الكتاب بفصل ختامي يستعرض الانفـصـاليـة الراهنة بين الموازين العـسكرية والموازين الانتاجية القائمة بين القوى العظمى وأن يشير الى المشـاكل والفـرص التي تواجه اليوم(مراكز القوى) السياسية ـ الاقـتـصـادية الخمسة، وهي الصين واليابان، والسوق الاوروبية والولايات المتحدة والاتحـاد السـوفـيتي في صراعها مع المهمة القديمة المتمثلة بالربط بين وسائل الامة وغـاياتها. وبذلك لن يصل تأريخ نشأة وسـقـوط القوى العظمى الى نهاية فاصلة بأي شكل من الاشكال.

الفصل الاول
نشوء العالم الغربي

أدركت شعوب اوروبا عام ١٥٠٠- وهي السنة التي شكلت وفقاً لآراء أغلب الدارسين الحد الفاصل بين العصرين الحديث وما قبله- ان القدر قد شاء لقارتها هيمنة على أغلب العالم. أما المعلومة التي يدخرها المعاصرون في جعبتهم عن حضارات الشرق العظيمة فهي معلومة ضئيلة ومخطوءة في أغلبها قد استندت على ما رواه المسافرون الذين ما خسروا شيئاً ولما يسردوا. وعلى أية حال، كانت الصورة الراسخة عن وجود امبراطوريات شرقية شاسعة في مساحاتها وخرافية في ثرواتها صورة دقيقة ولا بد أن تكون مجتمعاتها قد وهبت ما لا قدرة لشعوب بلدان اوروبا الغربية أن تناله. بل ان مواطن الضعف كانت تتجلى على شعوب اوروبا أكثر وضوحاً من مواضع قوتها لو قورنت بمراكز الحضارة والنشاط الاقتصادي الشرقية العظيمة. اذ لم تكن اوروبا، باديء الأمر، بالارض الأخصب ولا بالمنطقة الأكثر سكاناً في العالم وبدلاً عنها تبوأت الهند والصين هذين الامتيازين. فمن الناحية الجغرافية، أخذت اوروبا شكلاً غير منتظم يحدها فيه الجليد والمياه من الشمال والغرب وهي مفتوحة من الشرق أمام الغزوات البرية ومكشوفة من الجنوب لعمليات التطويق الاستراتيجية. وتلك اعتبارات لم تكن في عام ١٥٠٠ - وكذلك خلال فترة طويلة قبل وبعد هذا التاريخ- بالحقائق المجردة. فقبل هذا التاريخ (١٥٠٠م) بثماني سنوات فقط،

استسلمت غرناطة وهي آخر مدينة اسلامية في اسبانيا لجيوش فيردناند وايزابيلا[1]. بيد أن ذلك وضع نهاية للحملة الاقليمية وليس الى النزاع الاكبر بكثير بين المملكة المسيحية والقوات الاسلامية. أما الصدمة التي ما زالت آنذاك مخيمة على أغلب اوروبا الغربية فهي سقوط القسطنطينية عام (١٤٥٣) الذي لاح الحدث الاعمق معنىً لأنه أشار بوضوح لا غبار عليه الى حدود تقدم الاتراك. ومع نهاية القرن، بسط الأتراك نفوذهم على اليونان وجزر ايونيا وبوسنيا والبانيا وباقي دول البلقان. واسوأ من ذلك كان ما شهدته عشرينيات القرن السادس عشر حين اندفعت الجيوش التركية الانكشارية الجرارة صوب بودابست وفيينا. وفي الجنوب، حين قصفت القادسات التركية الموانيء الايطالية، بدأ الخوف يدب الى قلوب البابوات الذين ظنوا أن مصير روما لن يختلف عن ذاك الذي آلت اليه القسطنطينية.

وفيما بدت هذه التهديدات جزءاً من استراتيجية موحدة وشاملة وجهها السلطان (محمد الثاني) وأسلافه، اتخذت الاستجابة الاوروبية حيالها طابعي الانشقاقية والعشوائية. اذ لم يشهد التاريخ ظهور اوروبا موحدة تعترف جميع اقاليمها بقائد ديني او دنيوي واحد- على غرار الامبراطوريتين العثمانية والصينية أو على غرار الحكم الذي أنشأه المغول في الهند. فكانت، بدلاً عن ذلك، خليطاً من مملكات صغيرة وولايات ومقاطعات حدودية أو دول مدينية، ومنها كانت تنشأ بعض المملكات القوية لا سيما اسبانيا وفرنسا وبريطانيا، بيد أنها جميعاً كانت تقاسي التوترات الداخلية وكل منها نظر الى الآخر عدواً له لا حليفاً معه في صراعه ضد الاسلام.

---

(١) المقصود هنا فيرديناند الخامس (١٤٥٢-١٥١٦) وهو ملك اراغون، تزوج ايزابيلا ملكة قشتالة (١٤٦٩) وبذلك توحدت اسبانيا بأكملها تقريباً.

من ناحية أخرى، لا يحق القول أن اوروبا قد أكدت تفوقها في حقول الثقافة والرياضيات والهندسة والملاحة وباقي فروع التكنولوجيا مقارنة بحضارات آسيا العظيمة. ان جزءاً كبيراً من الموروث الثقافي والعلمي الاوروبي هو في حقيقة الأمر (استعارة) من الاسلام، وبالطريقة ذاتها التي استعارت فيها المجتمعات الاسلامية الكثير مما لديها وعلى مدى قرون من الصين عن طريق وسائط التجارة المتبادلة والغزوات. وعليه، فان نظرة الى التاريخ تذكرنا ان اوروبا كانت تصعد السلم تجارياً وتكنولوجياً بحلول نهاية القرن الخامس عشر. الا أن الأعدل من هذه الآراء هو القول أن جميع أقطاب الحضارة العظمى في العالم آنذاك قد ارتقت تقريباً نفس الدرجة من التطور. فبينما بزغ نجم الواحد منها في الحقل تراه قد أفل في حقل آخر. فمن الناحية التكنولوجية، وبالتالي الناحية العسكرية، كانت الامبراطورية العثمانية والصين في ظل حكم سلالة ال منغ، ثم شمال الهند في ظل المغول وكذلك الدول الاوروبية ومعها فروعها في موسكوفيا، أكثر تفوقاً من المجتمعات المتناثرة في أفريقيا وأمريكا. وهذا قول ينطوي على حقيقة أن اوروبا لم تكن عام ١٥٠٠ م الا واحدة من أهم مراكز القوى الحضارية وبالتالي لم يلح آنذاك ما يوحي أنها ستطفق يوماً وتتربع العرش. من هنا سيكون من الضروري دراسة مواطن القوة والضعف لدى باقي مراكز القوى قبل الخوض في تفاصيل أسباب بروز اوروبا.

الصين في عهد سلالة ال منغ

لم يشهد عصر ما قبل التاريخ الحديث حضارة جمعت بين التقدم والشعور بالتفوق أكثر من الحضارة الصينية. لقد كسب الصينيون عوامل الوحدة والرقي بفضل جم من عوامل، منهاعدد السكان الكبير الذي بلغ في القرن الخامس عشر (١٠٠ - ١٣٠) مليون نسمة مقارنة بعدد سكان اوروبا البالغ آنذاك (٥٠ - ٥٥) مليون نسمة، وحضارتهم العريقة، وسهولهم المعطاء المسقية رياً بفضل نظام قنواتي رائع شيد منذ القرن الحادي عشر، وكذلك وجود نظام اداري موحد وهرمي تولى ادارته طبقة بيروقراطية مثقفة كونفوشيوسية(١). ها هنا أمسى الشعب الصيني محط حسد الزوار الاجانب. وبرغم أن تلك الحضارة قد تعرضت للتخريب على يد القبائل المنغولية ثم الى هيمنة الأخيرة بعد الغزوات التي شنها قبلاي خان(٢)، بقيت الصين على عادة لها في أن تغير غزاتها قبل ان يغيروا من حالها شيئاً. وهكذا ابقت البلاد على اغلب الانظمة القديمة وطرائق التعليم عندما ظهرت سلالة منغ عام١٣٦٨م لتعيد توحيد الامبراطورية وبالتالي الحاق الهزيمة بالمغول.

وليعلم القراء الذين ترعرعوا على احترام العلوم (الغربية) أن الصورة الأخاذة للحضارة الصينية هي نشاطها التكنولوجي المبكر فهي قد أسست المكتبات الضخمة منذ العهد المبكر وفيها ظهرت الطباعة باستخدام الحروف المتحركة منذ القرن الحادي عشر وهو ما عجل في ظهور العديد من الكتب. وشهدت التجارة والصناعة نفسَ التقدم بفضل بناء القنوات وبتحفيز من الضغط

---

(١) كونفوشيوس Confocius: ٥٥١- ٤٧٩ ق.م. فيلسوف ومصلح اجتماعي صيني وهو مؤسس الكونفوشيوسية.

(٢) قبلاي خان Kublai Khan: (١٢١٥ - ١٢٩٤). امبراطور مغولي (١٢٦٠ - ١٢٩٤) حفيد جنكيز خان. فتح الصين وأخضع كوريا وبورما.

الذي أحـدثه العدد السكاني. أما مدن الصين فكانت أكبر بكثير من نظيراتها مدن اوروبـا القرون الوسطى وهكذا ايضاً كـانت طرق التجارة الصينية. وقد سهلت الاوراق الماليـة في تدفق التـجـارة ونمـو الاسـواق منذ عهد مبكر حتى شهد شمالي الصين خـلال العـقـود الاخيرة من القـرن الحـادي عشر صناعة فولاذ ضخمة بلغ معدل انتـاجها مـا يربو على ١٢٥ الـف طن سنويـاً خصص أغلبهـا لأغـراض عـسكرية ولشـؤون الدولة. فـالجيش البـالغ قـوامـه مليـون شخص سيكون دون ريب سوقـاً رائجـة لمنتـجـات الفولاذ. (تجدر الاشـارة هنـا الى أن هذا الرقم الانتـاجي كـان إكبر بكثير من اجمالي الانتـاج البريطاني من الفولاذ خلال المراحل الاولى من الثـورة الصناعـيـة، اي بعد مرور سبعة قرون!!). وربما كان الصينيون أول من اخترع البـارود الحـقـيـقي، كما اسـتـخـدمت سـلالة منغ القوارب لتدمير المغـول اواخر القرن الرابع عشر.

فـاذا مـا أخـذنا بالاعـتـبـار دليل التقدم الثقافي والتكولوجي هذا، لن يبدو ادراك القـاريء أن الصين قـد اتجـهت لاسـتكشـاف بلاد ما وراء البحار والمتاجرة مـعـهـا بالأمـر الغريب. فهي قد اخترعت البوصلة المغناطيسية وفاق حجم بعض سـفـنهـا التـجـارية (اليـانك) كـثيراً حـجم سـفن التـجـارة والحـرب الاسـبـانيـة (الغـاليـون). وكانت تجارتها عبر جزر المحيطين الهندي والهادي لا تقل منفعة عن تجـارتها عبر طرق القـوافل البرية. كما خـاض الصينيون الحرب البحرية على ظهر سـفنهم (اليـانك) قـبل عـقود مبكرة. (لقد اضطر قبلاي خان في مسعاه لإذلال قـوارب الصين (سـانغ) خلال ستينيات القرن الثالث عشر الى بناء اسطول عظيم من السـفن الحربية المزودة بمكائن لاطلاق القذائف). وفي عام ١٤٢٠، بلغ عدد القـوارب البـحرية التي بحوزة بحرية ال منغ حـوالي ١٣٥٠ قاربـاً قتاليـاً بضمنها (٤٠٠) قلعة عـائمة و (٢٥٠) سفينة مصممة للطوفـان مسافـات طويلـة. لقد طغت مـثل هذه القـوة على القـوارب المملوكـة للافـراد- دون أن تضـمـها اليها-

والتي كـانت تتـاجـر قـبل هذا الوقت مع كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا وحتى شرق افـريقـيـا آنذاك آتيـة معها بالعوائد على الدولة الصينية التي لجأت الى فرض الضرائب على تلك التـجارة البحرية.

كـانت أشـهر الرحلات (الرسمية) عبر البحار هي الحملات السبع البعيدة المدى التي تولاهـا الادميرال (تشنغ هو) مـا بين عـامي ١٤٠٥ و ١٤٣٣م. فقد تألفت الحـملة الواحـدة في أحـايين مـعـينة من مئات السفن وعشرات الالاف من الرجـال مـارة في زياراتها بمـوانيء تقع مـا بين (سيلان) و (مالاكا) حتى مداخل الـبـحـر الأحمر و (زانزيبـار). وهي فـيـما جمعت الهدايا من مختلف الحكام المحليين تراها قـد أجبرت المتـمرد منهم على الاعتراف والامتنان لـ(بكين)، فعادت احداها محملة بالزرافـات من شرقي أفـريقـيـا بهدف تسليـة الامبراطور الصـيني، وعـادت الاخـرى وعـلى مـتـنهـا الزعـيم (سـيلبنوس) الذي لم يكن جـد حكيم في اعترافـه بسيادة (ابن السماء). (لا مندوحة من الاشارة هنا أن الصينيين ما عبثوا نهباً ولا أعـاثوا قـتـلاً فكانوا على طرفي نقيض مع البرتغاليين والهولنديين وباقي غزاة اوروبا في غزوهم للمحيط الهندي). لقد بلغ طول بعض السفن المحملة بالكنوز العظيمة التي ضمتهـا بحرية تشنغ هو - استنـاداً الى مـا خبرناه من المؤرخين وعلماء الآثار عن حـجم وقوة هذه السفن - حوالي ٤٠٠ قـدم، فيما تجـاوزت حمولتها (١٥٠٠) طن، وربما كـانت قـادرة على الابحـار حـول افـريقـيـا (واكـتشاف) البرتغال قبل حملات (هنري) الاستكشافية بعدة عقود.

لكن الحملة الصينية لعام ١٤٣٣م شكلت نهاية المطاف للاسطول الصيني. اذ صـدر مـرسـوم امـبراطـوري بعـد ذلك العـام بثـلاث سنوات منع بناء السـفن القـادرة على الابحـار عبر المحـيطات ثم حظر قـرار خاص صدر بعد ذلك وجود اية سـفـينة تحـمل أكثر من شراعين. وهنا تحتم على طاقم البحرية الصينية العمل على قـوارب صـغيرة ورست سـفن (تشنغ هو)الحربية الكبيرة حتى تآكلت. عندئذ

قررت الصين برغم جميع فرص التفوق التي لاحت أمامها عبر البحار أن تدير ظهرها الى العالم.

قد يقف وراء هذا القرار سبب استراتيجي - منطقي. اذ تعرضت الجبهات الشمالية ثانية الى التهديد المنغولي فكان من الحكمة تخصيص أكبر المصادر العسكرية الى تلك المنطقة المكشوفة. وعليه أمست عملية بناء بحرية ضخمة تحت مثل تلك الظروف مجرد رفاهية مجهدة التكاليف ناهيك عن حقيقة أن محاولات التوسع الصينية جنوباً باتجاه فيتنام (اتام) قد أثبتت أنها قطفت أقل مما زرعت. لكن أحداً لا يبدو قد تبصر في هذا القرار الصائب ثانية عندما تجلت واضحة بعدئذ مضار تخفيض الانفاقات على البحرية الصينية. فخلال قرن تقريباً، هاجم القراصنة اليابانيون الساحل الصيني وحتى مدناً صينية تقع على (يانغ شي) دون أن يحرك الصينيون ساكناً لاعادة بناء بحريتهم الامبراطورية وبقوا مكتوفي الايدي حتى عندما تكرر ظهور القوارب البرتغالية قبالة الساحل الصيني. فكان شاغلهم الوحيد هو الدفاع براً.

أما السبب الرئيس وراء التراجع الصيني فهو التحفظية المطلقة التي تحلت بها البيروقراطية الكونفوشيوسية والتي تعمقت ابان عصر ال منغ كرد فعل للامتعاض الذي حملوه ضد التغيرات التي أحدثها المغول على المجتمع الصيني عنوة. وفي خضم هذا الجو (الاحيائي)، انصب جل اهتمام طبقة الموظفين على استعادة الماضي والمحافظة عليه لا على صنع مستقبل زاهر قائم على التوسع عبر بلاد ما وراء البحار وعلى التجارة ايضاً. فالحرب- وفقاً للحكمة الكونفوشيوسية- كانت نشاطاً يرثى له وان القوات المسلحة ما كانت ضرورية الا تخوفاً من هجمات البرابرة والثورات الداخلية. وبذلك صاحب مقت طبقة الموظفين للجيش (والبحرية) شكوكهم حول التجار. وهم أعدوا تراكم الأموال الخاصة لدى التجار وممارستهم الشراء بابخس الثمن والبيع بأغلاه وكذلك

الغرور الذي أصاب التجار حديثي الثراء اهانة لهم ولبيروقراطيتهم، فشرعوا يتدخلون ضد التجارة الفردية بمصادرة ممتلكات التجار ومنع أعمالهم. وأما التجارة (الخارجية) التي امتهنها الافراد الصينيون فكانت موضع شك أكبر لدى الموظفين لانهم وببساطة كانوا أقل سيطرة عليها.

لكن هذا المقت للتجارة ورؤوس الأموال الخاصة لا يتعارض مع الانجازات التكنولوجية الكبيرة التي أشرنا اليها آنفاً. لقد أعاد ال منغ بناء سور الصين العظيم وطوروا النظام القنواتي وكذلك أعمال الفولاذ وأرسوا دعائم البحرية الامبراطورية لأنها كانت تخدم أغراض الدولة ولأن البيروقراطيين قد أشاروا على الامبراطور أن يفعل هكذا. أما نقطة التأكيد هنا فهي أن هذه المشاريع مثلما بدأت مثلما غدت منسية. فالقنوات قد تلاشت والجيش افتقر للسلاح الحديث وهجرت صناعة الفولاذ تدريجياً. ولم تكن تلك قط بالعقبات أمام التقدم الاقتصادي. فالطباعة قد اقتصرت على الأعمال البحثية فقط ولم يسمح باستخدامها لأغراض نشر المعرفة العلمية. وتوقف استخدام العملات المالية الورقية ولم تتمتع المدن الصينية بالاستقلال الذي حظيته مدن الغرب. . . ما كان هناك مواطن صيني بكل ما تنطوي عليه الكلمة من معنى، فحيثما تغير بلاط الامبراطور انتقلت معه العاصمة ايضاً. ومع ذلك، لم يكن لاولئك التجار والمقاولين أن ينتعشوا لولا التشجيع الحكومي، بيد أن الذين كسبوا الثروة آثروا استثمارها على الأرض والثقافة بدلاً من تطوير الصناعة.

وعليه أضحت الصين في ظل ال منغ أقل نشاطاً وأضعف حباً للمغامرة من حالها أيام سلالة سانغ قبل اربعة قرون. فبرغم أن حكم منغ قد شهد تقدماً في التكنولوجيا الزراعية، فان هذه الزراعة الواسعة واستخدام الاراضي السطحية قد تعثرا بعد فترة وجيزة في مواكبة النمو السكاني الناشيء الذي لا يمكن مراقبته الا بالرجوع الى الادوات المالثوسية المتمثلة بالمجاعة والفيضانات والحروب.

العالم الاسلامي

أدرك حتى أوائل البحارة الاوروبيين لدى زيارتهم للصين مطلع القرن السادس عشر أن البلاد قد اعتكفت على نفسها برغم امارات الاعجاب التي تركها فيهم حجمها وتعداد سكانها وغناها. هذه الملاحظة ما كان يصح اطلاقها على الامبراطورية العثمانية التي كانت عندئذ في مراحلها الوسطى في التوسع وبالتالي شكلت - لأنها الأقرب الى المنزل- التهديد الأكبر للمملكة المسيحية. واذا ما نظرنا للأمر من زاوية أشمل تاريخياً وجغرافياً سيكون من العدل القول أن الدول الاسلامية هي شكل من أشكال قوات الانتشار السريع في شؤون العالم خلال القرن السادس عشر. فليست الامبراطورية التركية وحدها التي كانت تندفع غرباً، بل هناك الامبراطورية الفارسية ايام حكم السلالة الصفوية التي تمتعت بقوة جبارة وازدهاراً وثقافة عليا لا سيما في عهد اسماعيل الأول[1] (١٥٠٠-١٥٢٤) وعباس الأول[2] (١٥٨٧- ١٦٢٩) حيث لما تزل سلسلة الخانات الإسلامية القوية تحكم سيطرتها على (طريق الحرير) القديم عبر (كاشجار)و(طرفان)الى الصين متشابهة مع سلسلة الدول الاسلامية لغربي افريقيا امثال (بورنو)و(سوكوتو)و(تميكتو). واسقطت القوات الاسلامية الامبراطورية الهندوسية في جاوه اوائل القرن السادس عشر ودخل ملك(كابول) بابور[3] من الشمال الغربي وأسس الامبراطورية المنغولية. وبرغم أن القبضة المنغولية على الهند

---

(١) اسماعيل الاول Ismail 1 :(١٤٨٧- ١٥٢٤م). شاه ايران (١٥٠١- ١٥٢٤) وليس من سنة ١٥٠٠م، ويعتبر مؤسس سلالة الصفوية.

(٢) عباس الاول Abbas 1 :(١٥٧١ - ١٦٢٩). شاه فارس من (١٥٨٨ - ١٦٢٩)، وهو أحد أكبر ملوك السلالة الصفوية ويكنى بالكبير.

(٣) بابر Baber : (١٤٨٣ - ١٥٣٠). امبراطور الهند (١٥٢٦ - ١٥٥٠). فتح مدينة دلهي عام ١٥٢٦.

كانت راخية باديء الأمر، فان حفيد بابور المسمى (اكبر)[1] (١٥٥٦- ١٦٠٥) قد أحكم بنجاح تلك القبضة وكبح الامبراطورية الهندية في الشمال والممتدة من بلوخستان من الغرب الى البنغال في الشرق. كما اندفع خلال القرن السابع عشر اسلاف (اكبر) بعيداً الى الجنوب ضد (الماراثاويين)[2] الهنود في الوقت ذاته الذي كان فيه الهولنديون والانجليز والفرنسيون يدخلون شبه الجزيرة الهندية من البحر. وقد يضيف المرء الى تلك الولايات المدنية للنمو الاسلامي تزايد اعداد المؤمنين بالاسلام في افريقيا والهند والتي وهنت أمامها حملات الهداية المسيحية.

الا ان التهديد الاسلامي الاكبر لدول اوروبا الحديثة قد حملته الامبراطورية العثمانية بما ملكت من جيش جرار واقوى قوافل حصار في عصرها. لقد امتدت هيمنة العثمانيين مع بداية القرن السادس عشر من (كريميا)- حيث اجتاحوا المحطات التجارية لجينوس-وبحر ايجه- يوم شتتوا امبراطورية البندقية - وحتى (شرقي البحر المتوسط). وبحلول عام ١٥١٦ استولت القوات التركية على دمشق ودخلت مصر في السنة التالية بعد أن مزقت قوات المماليك أشلاء باستخدامها القوارب. وهكذا وبعد أن أغلقوا طريق التوابل القادم من الهند، عبروا النيل واندفعوا عبر البحر الأحمر الى المحيط الهندي ليواجهوا الغزوات البرتغالية هناك. فاذا كانت هذه المواجهات قد أقلقت البحارة الايريين (البرتغاليين) فانها لا تأتي بجوار الخوف الذي زرعته الجيوش العثمانية في قلوب أمراء وشعوب شرق وجنوب اوروبا. لقد أمسك الاتراك قبل هذا قبضتهم على بلغاريا وصربيا وكانوا القوة المسيطرة على (والاسيا) وكل ما حول البحر الاسود، لكن الاندفاع صوب اوروبا في أعقاب الزحف الجنوبي

---

(١) اكبر Akbar : (١٥٤٢ - ١٦٠٥). امبراطور هندي مغولي (١٥٥٦ - ١٦٠٥)، فتح البنغال وأخضع كشمير والسند.

(٢) الماراثاويون Marathas : شعب هندي في الركن الغربي واقليم بومباي.

باتجاه مصر والجزيرة العربية قد تولاه السلطان سليمان الاول (١٥٢٠-١٥٦٦). فقد عجزت هنغاريا (المجر) التي كانت آنذاك المعقل الشرقي للمملكة المسيحية أن توقف جيَشان الجيوش التركية العملاقة فخسرت أمامها معركة(موهاكس[1] ١٥٢٦) وهي السنة ذاتها التي انتصر فيها بابور في معركة (بانيبات) وأسس الامبراطورية المغولية. فهل ستؤول اوروبا بأسرها الى ذات المصير الذي آل اليه شمال الهند؟؟ لقد بدا هذا الاحتمال بعيداً الى حد ما بحلول عام ١٥٢٩ مع الحصار الذي كانت تفرضه الجيوش التركية ضد فيينا. اذ لما يزل خط المواجهة الذي كان مستقراً في شمال هنغاريا والامبراطورية الرومانية المقدسة مصوناً، بيد أن الأتراك شكلوا بعدئذ تهديداً دائماً ومارسوا ضغطاً عسكرياً لم يمكن التغاضي عن أي من جوانبه. فقد عادوا لحصار فيينا أواخر عام ١٦٨٣م.

ان ما دق ناقوس الخطر - في جوانبه المتعددة- هو التوسع الذي شهدته القوة البحرية العثمانية. فقد طور الاتراك بحريتهم- كما هو شأن قبلاي خان في الصين- ليس لغير هدف تقويض قلاع العدو البحرية التي تمثلها هنا القسطنطينية التي حاصرها السلطان (محمد الثاني) بسفنه الشراعية الكبيرة ومئات القوارب الحربية الصغيرة لدعم هجوم عام ١٤٥٣. بعد ذلك، استخدم الأتراك اساطيل من قداسات مهيبة في عملياتهم الحربية عبر البحر الأحمر وجنوباً باتجاه سوريا ومصر وكذلك في جميع معاركهم مع فينيسيا للسيطرة على جزر بحر ايجه ورودوس وكريت وقبرص. وبقيت القوة البحرية التركية متحفظة لبضع عقود من مطلع القرن السادس عشر بوجود الاساطيل البحرية لفينيسيا وجينيوس وهابسبرغ. لكنها أمست فاعلة بحلول منتصف القرن وعلى طول ساحل الشمال الافريقي وقصفت موانيء ايطاليا واسبانيا ونجحت أخيراً في الاستيلاء على

(١) موهاكس Mohacs :مدينة في المجر على الدانوب قرب حدود يوغسلافيا (سابقاً). انزل فيها سليمان الاول هزيمة ساحقة بالمجر وقتل (لويس الثاني) وانتصرت فيها النمسا على الاتراك عام ١٦٨٧.

قبرص (١٥٧٠ - ١٥٧١) قبل أن تتوقف عجلتها في معركة (ليبانت).[1]

على أن الدولة العثمانية كانت أكبر من مجرد آلة حربية. لقد أقام العثمانيون بصفتهم نخبة فاتحة، وحدة من الايمان (الرسمي) والثقافة واللغة على مساحة تجاوزت مساحة الأمبراطورية الرومانية واعتنقتها اعداد هائلة من الشعوب. وبلغ التقدم التكنولوجي والحضاري الاسلامي وعلى مدى قرون قبل عام ١٥٠٠ مرحلة سبقت كثيراً المرحلة الاوروبية فكانت مدنها كبيرة المساحة، وحسنة الانارة وفيها نظام لتصريف المياه، فيما ضم بعضها جامعات ومكتبات عامة وجوامع جميلة الطراز. كما أمسك المسلمون قصب السبق في علوم الرياضيات والخرائط والطب وفي جوانب أخرى من العلم والصناعة- المصانع، تربية الخيول، انارة المنازل-. كما أثمّر النظام العثماني بتجنيد اتباع للمستقبل من الشباب المسيحي في دول البلقان عن ولادة فيالق من الجند شديدي الولاء وحسني التنظيم، بينما آتى التسامح الديني بالعديد من الموهوبين اليونانيين واليهود والمسيحيين للعمل في خدمة السلطان. وأشرفت البيروقراطية القوية في عهد سليمان الاول على رعاية اربعة عشر مليون تابع في عهد كان فيه عدد سكان اسبانيا خمسة ملايين وبريطانيا مجرد مليونين ونصف المليون قاطن.

ومع ذلك، بدأت الامبراطورية العثمانية تعيش مرحلة التذبذب وتسلك خط التراجع حتى فقدت فرصتها في الهيمنة على العالم، برغم أن هذا لم يتضح الا بعد مرور قرن على الانحلال المشابه الذي شهدته الصين في عهد ال منغ. وربما يصح الادعاء هنا أن هذه العملية جاءت نتيجة حتمية للنجاح التركي

---

(١) ليبانت Lepant: مدينة في اليونان على خليج ليبانت عندها انتصر (دون خوان) النمساوي على الاسطول التركي ١٥٧١م.

المبكر. فالجيش التركي، أنّى نجحت ادارته، قد كان قادراً على حماية الجبهات العريضة، لكنه قلما توسع دون أن يتكبد خسائر فادحة في الرجال والأموال. ثم أن الامبراطورية العثمانية، على النقيض من الامبراطورية الاسبانية او الهولندية او البريطانية فيما بعد، لم تفكر جلياً بسبل المنفعة الاقتصادية. وبحلول النصف الثاني من القرن السادس عشر،أظهرت الامبراطورية دلائل التوسع الاستراتيجي المفرط من خلال جيوش جرارة رابضة في وسط اوروبا وبحرية مجهدة التكاليف تعمل في حوض البحر المتوسط وفيالق من جند يخوضون حرباً في شمال افريقيا وقبرص والبحر الاحمر ناهيكم عن التعزيزات التي يحتاجها الجيش للابقاء على (كريميا) لكبح جماح الثورة الروسية. ولم يشهد الشرق الأدنى استقراراً في جبهته بسبب الانشقاق الديني الرهيب الذي حدث للعالم الاسلامي عندما قاومت الطائفة الشيعية المتمركزة في العراق وايران الممارسات والتعاليم السنية السائدة. لقد شابه الموقف في أحايين معينة النزاعات الدينية المعاصرة في المانيا، فما كان على السلطان العثماني كي يبقي على هيمنته الا أن يسحق الانشقاق الشيعي بالقوة. لكن المملكة الشيعية في ايران تحت قيادة (عباس الكبير) قد هيأت نفسها للتحالف مع الدول الاوروبية ضد العثمانيين- مثلما فعلت فرنسا ذلك مع الاتراك- (غير النصرانيين) ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة-. ها هنا تحتم على الامبراطورية العثمانية كي تصد هذا الحشد من الخصوم وتبقي على نموها أن تمتلك قيادة قوية رشيدة، لكنها رضخت وبعد عام ١٥٦٦ لحكم ثلاثة عشر سلطاناً غير أكفياء أعقب واحدهم الآخر.

بيد أن العداءات الخارجية والاخطاء الشخصية ليسا بالتعليل الشافي لذلك الاخفاق. فقد قاسى النظام باكمله- كما هو شأن الصين في عهد سلالة منغ- من المركزية والطغيانية الحادة في مواقفها حيال المبادرات والانشقاقية والتجارة. فبات بوسع سلطان بليد أن يشل الامبراطورية العثمانية بطريقة لا يستطيع فيها (بابا)

أو امبراطور الدولة الرومانية المقدسة أن يعمل لاجل اوروبا باسرها. فاذا لم يصدر توجيه صريح من السلطة العليا، تصلبت البيروقراطية وفضلت التحفظية على التغيير وأعاقت الابتكار. وحدا توقف التوسع الاقليمي وما كان يرافقه من جني للغنائم بعد عام ١٥٥٠، وكذلك ارتفاع الاسعار الكبير بالاتباع الساخطين الى اللجوء الى السرقات الداخلية فوجد التجار والمقاولون (ومعظمهم من الأجانب) انهم عرضة اليوم الى ضرائب خيالية واستيلاء علني على ممتلكاتهم بعد التشجيع الذي لاقوه بالامس. وربما كان اسوأ من تضرر هم الفلاحون الذين أحال الجنود اراضيهم مرتعاً لهم وقطعانهم لقمة سائغة لجوعهم. واذ تردى الموقف، طمع الموظفون المدنيون فطالبوا بالرشاوى وصادروا مخازن البضاعة، فيما شددت الحكومة نفسها من مساعيها البائسة بحثاً وراء عوائد جديدة بعد أن أجهدتها الحرب تكاليفاً وأفقدها صراعها مع الدولة الفارسية تجارتها الآسيوية.

والى درجة كبيرة، عكست الاستجابة العنيفة للتحدي الديني الشيعي المواقف الرسمية المتحجرة للدولة العثمانية ضد جميع أشكال التفكير الحر. فهي قد منعت الصحافة ظانة بها وسيلة لنشر الافكار المسمومة وبقيت المعايير الاقتصادية بدائية: فاستيراد السلع الاوروبية كان مرغوباً به، بيد أنهم منعوا التصدير وتضاعف الازدراء الديني للتجار. كما نفر الاتراك -لأنهم قد احتقروا الافكار والممارسات الاوروبية- عن تبني اية وسيلة جديدة لظنهم اياها مصدر اوبئة فكانت نتيجة ذلك أن تفشت كثير من الاوبئة. وباتت القوات المسلحة قلعة للتحفظية، اذ تباطأ الاكشيناريون كثيراً في تحديث جيشهم برغم أنهم لاحظوا - وفي أحايين معينة قاسوا من- الاسلحة الحديثة للقوات الاوروبية. فهم لم يستبدلوا قواربهم الضخمة بالصنادل الحاملة للمدافع المصنوعة من الحديد. ولم يبنوا بعد هزيمتهم في (ليبانت) سفناً كبيرة على الطراز الاوروبي فيما

تلقت الاساطيل الاسلامية في الجنوب الاوامر بالرسو في المياه الهادئة للبحر الاحمر والخليج (الفارسي) وبالتالي نأت الدولة العثمانية بنفسها عن مهمة بناء سفن قاطعة للمحيطات على النموذج البرتغالي. وقد تكون الاسباب التقنية وراء تبني مثل هذه القرارات، لكن التحفظية التكنولوجية والحضارية لعبت دورها ايضاً.

الخارجان - اليابان وروسيا

بحلول القرن السادس عشر، برزت دولتان اخريان وتجلت منهما امارات القوة السياسية والنمو الاقتصادي برغم انهما لم يضاهيا بأي حال من الاحوال في حجمهما وتعداد سكانهما ما كانت عليه الامبراطوريات العثمانية والمنغولية والصينية في عهد (ال منغ). انهما اليابان وروسيا. ففي الشرق الاقصى بدأت اليابان تقطع خطواتها الامامية مثلما كان التآكل ينخر جسد جارتها العملاقة (الصين)، اذ حبتها جغرافيتها موقعاً استراتيجياً متفوقاً (مثلما فعلت مع بريطانيا) ومنحتها جزيرتها حماية ضد الغزوات البرية وهي ميزة افتقرت اليها الصين . ولم تكن الفغرة بين الجزر اليابانية والارض البرية الاسيوية كاملة بأي شكل من الاشكال، ومع ذلك شكّل اليابانيون معظم حضارتهم وديانتهم من الحضارة القديمة. ولكن بينما حكمت الصين بيروقراطية موحدة، وقعت السلطة اليابانية بأيدي عشائر اقطاعية ذات سيادة فيما لم يكن الامبراطور الياباني الا صفراً . واستبدل الحكم المركزي الذي كان قائماً في القرن الرابع عشر بنظام اقطاعي تتقاسمه العشائر والافخاذ وهذا لم يكن بالظرف المثالي للتجار والتجارة، بيد أنها لم تحد - في الوقت عينه - كثيراً من النشاط الاقتصادي - ففي البحر كما على اليابسة - اصطدم المتعهدون مع القادة العسكريين والمغامرين العسكريين

وكـل مـنهم يترجى منفـعـة من التـجـارة البـحـرية لشرق آسـيـا .وظهّر القـراصنة اليـابانيـون مـوانىء الصين وكوريا لاغراض السرقة في الوقت الذي رحب يابانيون آخـرون بفرصة التبادل البضائعي مع البرتغاليين والهولنديين القادمين من الغرب. كما تسللت حملات التـبـشير المسـيحية والحروب الاوروبية الى المجتمع الياباني على نحـو اسـهل بكثير من اختراقـهـا اسـوار الامبراطورية الصـينية المتحفظة والمتقوقعة على ذاتها في عهد آل منغ.

غير أن هذا المشـهـد الحيوي وربما المضطرب سرعان ما انقلب عاليه سافله مع تزايد اسـتـخـدام السـلاح الاوروبي المستورد. اذ امست القوة ـ كما هو شأنها في باقي اصـقاع المعمورة ـ ملكاً للافراد او المجموعات التي ملكت المصادر لقيادة جـيش الماسكيـتي الجـرار (والماسكيت هي بندقـية قديمة) واهم منها إن حصلت المجـمـوعـات تلك على القـوراب. وفي اليابان كانت النتيجة ان توحدت السلطة بين يدي القـائد العسكري(هديوشي) الذي قادته طموحاته نهاية المطاف الى القيام بمـحـاولتي غزو لكوريـا ـ واذ فشلت المحاولتـان وتوفي هديوشي عـام ١٥٩٨، هددت الحـرب الاهلية المجتمع الياباني ثانية. بيد أنه ما مرت سنوات قليلة حتى توحِـدت عناصر السلطة ثانيـة على يدي (اياسـو) واتبـاعـه من عشيرة (توكوكاوا) وهذه المرة لم تهتـز اركان الحكم العسكري المركزي.

لقـد اتسـمت اليـابان ابان حكم توكـوكـاوا بالعـديد من صفات (المماليك الجـديدة) التي نشأت في الغـرب قـبل قرن من الزمان. واما الفارق الاكبر بينهما ان الـيـابان قـد تخلت عن اية نزعـة توسـعـيـة لما وراء البـحـار، بل وقطعت كل اتصال بالعالم الخارجي ـ ففي عام ١٦٣٦، توقف بناء السـفن ذات القدرة على الابحـار عبر المحيطات ومنع الافـراد اليـابانيون من الابحار . وتحددت التجارة مع اوروبا بالسـفن الهولندية التي اجـيـز لها الارسـاء في مـيناء (ديشيما) في (تاكا سـاكي). وقـبل هذا، أبيـد المسـيـحـيـون على نحـو بشع (سواء اكانوا أجانباً ام

محليين) بوصية من، الـ (شوكونات ـ اعضاء عشيرة نوكاكاوا) ـ وكان واضحاً ان الدافع الاساسي وراء هذا السلوك المشين هو نزعة عشيرة توكاكاوا الى بلوغ مركزية لا يقوى على تحديدها احد وهم بذلك تطلعوا الى الاجانب والمسيحيين فوجدوهم قوة كامنة هدامة ـ وهكذا ايضاً كان الاسياد الاقطاعيون، ولعل هذا يفسر لم تحتم على هؤلاء قضاء نصف العام في العاصمة ولم اضطروا الى البقاء ستة اشهر في مقاطعاتهم وعلى عوائلهم البقاء في (إيدو) (طوكيو حاليا) ـ كرهائن دون ريب ـ. لم يخنق هذا الاتساق المفروض، بحد ذاته، التطور الاقتصادي ولم يقف حجر عثرة دون الوصول الى انجازات فنية خلاقة. فالسلام القومي منشود للتجارة وفيه نمت مدن اليابان وازداد سكانها عدداً وجعل تزايد استخدام نظام المدفوعات نقداً من التجار والمصرفيين اشخاصاً ذوي اهمية كبرى ـ بيد أن مصرفيي اليابان لم يلجوا المنزلة التي بلغها اقرانهم في ايطاليا وهولندا وبريطانيا وكان واضحاً ان اليابانيين عجزوا ان يتعلموا اولاً ومن ثم تبني التكنولوجيا الجديدة والتطور الصناعي اللذين كانت عجلتها دائرة في اماكن العالم الاخرى. وعلى نهج سلالة آل منغ ـ آثرت قبيلة توكاكاوا ان تنأى بنفسها عن باقي العالم. وهذا سلوك لم يفضِ الى اعاقة النشاط الاقتصادي في اليابان نفسها فحسب بل هو قد طال بأذاه القوة النسبية للدولة اليابانية عموماً. ولأنهم قد أنفوا من الدخول في التجارة وحرّم عليهم السفر او استعراض سلاحهم الا في الاحتفالات فقد عاش محاربو الساموراي اليابانيون حياة الطقوس والسأم. لقد ظل النظام العسكري الياباني برمته يتحجر على مدى قرنين من الزمن، وعليه عجزت الحكومة اليابانية المرهوبة ان تفعل شيئاً عام ١٨٥٣ عندما وصلت الى موانئها (السفن السود) الشهيرة للقائد البحري (بيري) سوى ان تضمن لها الطلب الامريكي بتزويدها بالفحم وتسهيلات اخرى.

وفي عديد من الجوانب، تشابهت روسيا مع اليابان ابان بواكير نموها

واتحـادها السيـاسي. فـتأثرت(مـوسكوفـيـا) كثيراً بالموروث الاوروبي برغم بعدها الشـاسع عن الغـرب ـ بسـبب ضـعف الاتصـالات وكـذلك بسـبب الصـدامات الدورية مع لتـوانيـا وبولندا والسـويد. كما قطعت الامبراطورية العـثمانيـة المسالك التي كـانت موجودة آنذاك ـ. على أنه الغرب هو الذي آتاها بالسبيل للنجاة من خـيـالة السهول الاسيوية وجنود بنادق الماسكيت ورجال القوارب.

وبات بوسـعـهـا الان ان تقـيم لنفـسها (امبراطورية البارود) بما جاءها من سـلاح جـديد ولتتوسع بعدئذ. لقد كان مشقة عليها ان تتوسع غرباً اذا ما اخذنا بالاعـتـبـار ان البـولنديين ومعهم السيويديين قد ملكوا نفس سلاح موسكو، لكن التـوسع الاسـتـيطاني صـوب قـبـائل الجنوب وخـاناته كـان ايسر بكثير بفـضل ما مـلـكـت ايـديهـا مـن سـلاح جـديـد. وقـد رافق هذا التـوسع العـسكري دومـاً المسـتـكشـفـون والرواد الذين اندفـعـوا دون اناة شرق (الاورال) عبر (سـيـبيريا) ووصلوا شـواطىء المحيط الهـادي بحلول عـــام ١٦٣٨ وقد تجلى ـ برغم صعوبـة تفـوقـها على خيالة الامبراطوريه المنغولية ـ ان لا شيء يسـير أو عسـيـر ضد نمو الامـبراطـورية الروسـيـة. فـهي كلما ازدادت غـزواً لشـعـوب اخـرى كلما تعـاظم الانشـقـاق الداخلي ونمت بذور الثـورة ـ اذ غـالبـاً ما كان النبيل الروسي في وطنه شـموساً حتى بعد ان قضى (ايفان الرهيب) على غالبيتهم. وظلت خانات التتار في (كـريمـيا) عدوها الاقوى. ونهب جنودها موسكو سنة ١٥٧١ وحافظت على اسـتقلالها حتى اواخر القرن الثـالث عـشر. وربما كـان التهـديد القـادم اليها من الغـرب اشد خطراً، اذ احتل البولنديون ـ على سبيل المثال ـ (موسكو) ما بين عام ١٦٠٨ وعام ١٦١٣.

يكمن مـوطن الضـعف الثـاني ان روسـيـا مـا برحت مـتأخـرة تكنولوجـياً ومـتخلفة اقتصادياً برغم الذي استعارته من الغرب. وربما كان بسبب ذلك قساوة مناخـهـا وضـعف وسـائل اتصالاتها والمسافات الشاسعة لاراضيهـا، لكن للعيوب

الاجتماعية الحادة ضلعاً في هذا الامر والمتمثلة بالاستبدادية العسكرية المطلقة للقياصرة وهيمنة الكنيسة الارثوذكسية على التعليم والفساد البيروقراطي وكذلك اقامة نظام القنانة الذي افضى الى الاقطاعية الزراعية ـ ومع هذا، وبرغم هذا التخلف النسبي والنكسات التي شهدتها، واصلت موسكو توسعها فارضة على مقاطعاتها الجديدة القوة العسكرية ذاتها والحكم الاستبدادي الذي يأمر بطاعة موسكو والخنوع لها. فيما حازت موسكو على ما كانت في فاقة اليه من سلاح بينما صدت في غير ذلك اية احتمالية (تحديث) اجتماعية او سياسية. فهي قد عزلت على سبيل الذكر، الاجانب عن ابنائها المحليين حتى تتجنب اي تأثير هدام. لكن امبراطورية القياصرة في موسكو نجحت في البقاء ونمت روسيا لتغدو يوماً ما قوة عالمية. وهذا احتمال ظنه الفرنسيون والهولنديون والانجليز ـ في عام ١٥٠٠ وحتى اواخر عام ١٦٥٠ ـ احتمالاً غير وارد وهم الذين خبروا عن الحاكم الروسي ما خبروه عن الاسطوري (برستر جون)[1].

(١) انظر تاريخ العالم (روبرت): لم يكن معروفاً عن روسيا الا القليل القليل وظل واقع الحال هكذا حتى في القرن السابع عشر ذلك ان الملك الفرنسي كتب الى القيصر ولم يعلم ان الامير الذي هو مخاطب قد توفي قبل عشر سنوات.



الفصل الثاني

مطامع هابسبرغ للسيطرة على اوروبا

(١٥١٩- ١٦٥٩)

ساعدت نزاعات السيطرة على السلطة التي شهدتها القارة الاوروبية مطلع القرن السادس عشر على نهوض تلك القارة عسكرياً واقتصادياً فوق جميع مناطق العالم الاخرى. غير ان ما لم يتحدد بعد كان هوية الخصم الاوروبي الذي كان سينتزع ويستجمع أكثر المصادر التي تؤهله لقمع الخصوم الآخرين وبالتالي الهيمنة عليهم. اذ هددت وعلى مدى قرن ونصف القرن بعد عام ١٥٠٠ الوحدة الائتلافية القارية المكونة من الممالك والدوقيات والأقاليم التي يحكمها الاعضاء الاسبان والنمساويون لعائلة هابسبرغ بأن تغدو القوة السياسية والدينية المهيمنة في اوروبا. ويشكل الصراع الطويل والتقهقر النهائي لمطامع هابسبرغ على يد اتحاد ضم دولاً اوروبية اخرى فحوى هذا الفصل. فبحلول عام ١٦٥٩، وبعد أن سلمت اسبانيا أخيراً بهزيمتها في (بيرينيه)[١]، أمست حقيقة التعددية السياسية في اوروبا والتي ضمت خمساً او ستاً من دول كبرى ودول صغرى اخرى متعددة، حقيقة لا جدال فيها. وسنترك للفصل الثاني مهمة تعقب اي من الدول الطليعية التي انتفعت أكثر من التغيرات التي طرأت على نظام القوى العظمى، لكن ما كان واضحاً بحلول منتصف القرن السابع عشر هو أن جميع

---

(١) بيرينيه Pyrenees: سلسلة جبال بين فرنسا واسبانيا تمتد من خليج فاسكونيا في الاطلسي حتى خليج ليون في المتوسط. عرفها العرب باسم (البرانس).

الكتل العسكرية الحاكمة لم تكن قادرة على تقلد منصب سيد اوروبا، مثلما كان ذلك ممكناً في أحايين متعددة على مدى العقود المنصرمة قبل هذا التاريخ.

وعليه، فقد اختلفت الحملات المتواشجة الهادفة للسيطرة على اوروبا -والتي باتت العلامة الفارقة لهذا القرن ونصف قرن بعده- في درجتها وطبيعتها عن الحروب لفترة ما قبل عام ١٥٠٠. لقد تميزت النزاعات التي عكرت صفو اوروبا على مدى مائة عام بأنها (محلية) النطاق، وتراوحت ما بين صدامات بين الاقاليم الايطالية المختلفة وخصومات بين التاجين الفرنسي والبريطاني أو حروب فرسان (توتونيا) ضد اللتوانيين والبولنديين. ومع انقضاء القرن السادس عشر، انصبت تلك النزاعات الاقليمية داخل اوروبا في الاطار الاوسع الذي عرفه معاصرو اليوم بالصراع من أجل الهيمنة على القارة.

معنى الصراع وتسلسله الزمني

ثمة سببين عامين- بجانب الاسباب المحددة- يقفان وراء التحول في شدة وجغرافية مجال الحرب الاوروبية. أولهما كان مجيء (حركة الاصلاح الديني) التي اومضت شرارتها عام ١٥١٧ الثورة الذاتية لمارتين لوثر[1] ضد الممارسات البابوية والتي أضافت وبسرعة بعداً جديداً حاداً لخصومات السلالات الحاكمة التقليدية داخل القارة الاوروبية. كما افضى قدوم حركة الاصلاح الديني البروتستانتي والاستجابة اليها -التي اتخذت شكل حركة الاصلاح الديني

(١) لوثر مارتين: Luther (١٤٨٣- ١٥٤٦): راهب اغوسطيني لاهوتي ومفكر وكاتب. بدأ في المانيا الاصلاح الديني (البروتستانتية) وانفصل عن الكنيسة في شأن الغفرانات وسلطة البابا واكرام القديسين والمطهر والقداس ١٥١٧. نقل (التوراة) الى الالمانية فكانت الترجمة حدثاً دينياً وأدبياً.

الـكـاثـوليكي المضـاد- الى عـزل نصف اوروبا الجنوبي عن شمالها وكـذلك نشـوء الـطـبـقـات الـديـنـيـة الـوسـطـى من النظام الاقطاعي برغم وجـود العـديد من الاسـتثناءات لمثل هذا التنظيم العام. بيد أن النقطة الجوهرية هنا هي أن (المملكة المسـيـحـيـة) قد نشطت وأن القارة باتت تضم الآن اعداداً كبيرة من الافراد دخلوا الصراع (المتـخطي للحـدود الاقليـمـية) بسبب المذهبية الدينية. وظل الحال هكذا حـتى منتـصف القـرن السـابع عشر حين ارتد رجـال ادركـوا اتساع نطاق الحرب الدينيـة وعـبث جـدواها حـتى وصل الأمـر درجـة اعتراف عـام بالتقسيم الطائفي للقـارة الاوروبية.

أمـا الـسـبب الثـاني الذي يقف وراء نمـوذج الحـرب الاوروبيـة الواسـعـة النـطـاق والمتداخـلـة لمـا بـعـد عام ١٥٠٠ فكان تأسيس الاتحاد الائتلافي الحاكم لسـلالة هابسبرغ بهدف اقـامة شبكة من مقاطعات تمتد من مضيق جبل طارق الى هنغـاريا ومن صـقليـا الى امستردام متجاوزة في حجمها كل ما شهدته اوروبا منذ عـهـد شـارلمان قـبل سبعمائة سنة خلت. لقد نجح حكام هابسبرغ - الذين نبعوا أصلاً من النمـسـا- في تجـديد انتـخـابهم الى منصب (رأس الامبراطورية الرومانية المقـدسـة) وهو اللقب الذي اضـمـحل وجـوده في السلطة الحـقـيقية منذ العصور الوسطى البـعـيـدة دون أن يضـمـحل السـعي وراءه لدى امـراء غلبهم توقهم أن يلعـبوا دوراً أكبر في شـؤون المانيا والقارة الاوروبية.

ومن الناحـيـة العـمليـة، مـا كـان أبناء سـلالة هابسبرغ عـادلين في توسيع المـقـاطـعـات والاراضي التي ضـمـوها اليـهـم عن طريق الزواج أو الوراثة. اذ أن خطوة واحـدة مـن هـذا القـبيل شـرع بها (مكسيميليان الاول) امبراطور النمسا و (رأس الامبراطورية الرومـانيـة المقدسة للفترة من ١٥٠٨- ١٥١٩) قد جاءت اليه بأراضي بورغندا ومـعـها هولندا عـام ١٤٧٧ وأضـافت اليه خطوة أخرى (كنتيجة لعقد زواج عـام ١٥١٥) الاراضي المهـمـة للمـجر وبوهيميا- برغم أن المجر لم

تكـن داخل الامبراطورية الرومـانية المقدسة- لكنها منحت آل هابسبرغ مساحات شـاسـعـة من الاراضي عبر وسط اوروبا. على أن أكبر عملية ضم اراضي جاءت من عـقـد زواج (فيليب) ابن مكسيميليان من (جون) ابنة ايزابيلا وفيردناند (ملك اسـبـانيـا) - اللـذين ضمّ زواجهما أصلاً أراضي قشتالة واراغون معاً ومعها صقليا وتابل-. أمـا وارث الفـضـلة لجـمـيع عقود الزواج هذه فهو (شارل) الابن الاكبر لفـيليب وجون. فقد ولد عـام ١٥٠٠ وأصـبح دوق بورغندا ولما يزل في الخـامسَة عشرة من عـمره، ثم وبـعد عام فقط غدا شارل الأول - ملك اسبانيا- وفي عام ١٥١٩ خلـف مكسـيميليان الاول -جده من أبيه- كرأس للامبراطورية الرومانية المقـدسـة وحـاكم اراضي هابسـبرغ الموروثـة في النمسا. وعليه غدا شارل الخامس وريثاً للالقاب الاربعة حتى تخليه عن العرش عــام ١٥٥٦. وبعد بضع سنوات وتحـديداً عــام ١٥٢٦، سمـح مقتل لويس - ملك المجر - في معركة موهاكس عـلى يـد الاتراك - ولأنـه لم ينجـب ولـداً - لشـارل بـأن يطـالب بتـاجي المجـر وبوهيميا.

ان الولادة التلقـائيـة والانتـشار المطلق لتلك الاراضي قد تشير الى حقيقة أن امبراطوريـة ال هابسبرغ لم تكـن يومــاً بالمكـافيء الحـقيـقي لامبراطوريــات آسيا المركـزية والموحـدة. اذ سلم شـارل خـلال عشرينيـات القـرن السـادس عشر الى شـقـيـقـه الاصـغـر فيردناند الادارة والسـيـادة الاميرية على أراضي النمسا الموروثة وهـو اعـتراف بأن الاراضي الموروثة في اسـبـانيـا والنمـسـا لا يمكن لحـاكم واحـد ادارتها بشكل كـفـوء. برغم ذلك، (لم)تكن تلك بالطريقـة التي ترقب فيها الدول والأمـراء ذلك التكبـيب الجـبـار لسلطة هابسبرغ. اذ تطلع ملوك (فالو) في فرنسا الذين مـا برحـوا مـتلهـفين لتـعـزيز سلطتهم محلياً وتوقى للتوسع الى شبه الجزيرة الايطاليـة المعطاء الى ممتلكات شـارل الخـامس التي كأنه قد نصب فيها طوقاً على الدولة الفـرنسـيـة، وليس من المبـالغـة القـول هنا أن الهدف الرئيس وراء الاطماع

الفرنسية في اوروبا كان وعلى مدى القرنين التاليين تحجيم نفوذ هابسبرغ. أما أمراء المانيا ومن كان منهم مؤهلاً لاختيار رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة، والذين كان لهم باع طويل من النضال ضد من ملك من الاباطرة سلطة حقيقية داخل المانيا نفسها، فلم يحركوا ساكناً سوى أنهم تطلعوا مذهولين الى موقع شارل الخامس الذي عززته المقاطعات الجديدة التي ضمها اليه والتي قد تمنحه الآن المصادر ليفرض على الآخرين رغبته. كما مقت كثير من البابوات هذا التكتل في سلطة هابسبرغ برغم أنهم كانوا في حاجتها لمحاربة الاتراك واللوثريين وباقي الاعداء.[١]

واذا ما أخذنا بالاعتبار حقيقة الخصومات المستوطنة داخل نظام الدول الاوروبية أمسى الأمر قائماً أن يطال التحدي سلالة هابسبرغ. الا أن ما أحال احتمال النزاع هذا الى واقع مر وطويل هو الارتباط الوثيق بين ذاك الاحتمال وبين النزاعات الدينية التي أشعل فتيلها الاصلاح الديني. فالحقيقة هنا هي أن أبرز ملوك هابسبرغ وأقواهم طوال قرن ونصف وهما شارل الخامس وخليفته فيرديناند الثاني (١٦١٩ - ١٦٣٧) وكذلك ملكي اسبانيا فيليب الثاني (١٥٥٦- ١٥٩٨) وفيليب الرابع (١٦٢١- ١٦٦٥) كانوا من أشرس المحاربين دفاعاً عن المذهب الكاثوليكي. وعليه غدا الأمر مستحيلاً أن نفصل السلطة السياسية عن التيارات الدينية التي هيكلت الخصومات الاوروبية والتي هزت أركان القارة خلال تلك الفترة. ومن هنا يرى المعاصرون أن شارل الخامس لو كان قد نجح في سحق أمراء المانيا البروتستانيين خلال أربعينيات القرن السادس عشر لأضحى نصراً ليس للمذهب الكاثوليكي فحسب وانما نصر لنفوذ هابسبرغ. ويصح نفس هذا القول على مساعي فيليب الثاني لقمع الاضطراب

---

(١) لوثري Lutheran :ذو علاقة بالمصلح الديني مارتن لوثر (١٤٨٣- ١٥٤٦) او بمذهبه أو بالكنائس البروتستانتية المتمسكة بتعاليمه.

الديني في هولندا بعد عـام ١٥٦٦ وكـذلك على الارمـادا الاسبانية (وهو اسطول حربي) لغزو انجلترا عـام ١٥٨٨. واذن نسـتـشف أن النزاعـات الاقليمية وتلك المتـعلقة بالسلالات الحاكمة قد انصهرت الآن في قالب الحماس الديني بغية شحذ همم الرجـال ليـتقاتلوا اليوم على ما كانوا عليه بالامس أكثر رغبة للمساومة.

مع ذلك، قـد يبدو الأمر قسرياً بعض الشيء أن نصف كامل الفترة الممتدة من تسلم شـارل الخـامس لقب رأس الامبراطورية الرومـانية المقدسة عـام١٥١٩ وحـتى الاعتراف الاسبـاني بالهزيمة في معــاهدة بيرينيه عــام ١٦٥٩ تحت عنوان (مطـامع هــابسبرغ للسيطرة على اوروبا). لقد كــان أمراً مقضياً أن آمن أعداء هابسبرغ أن ملوك هابسبرغ قـد ملكتـهم رغـبة الهيمنة المطلقة على اوروبا. من هنا جـاء وصف الكاتب الاليـزابيـثي (فـرنسـيس بايكون) تحت عنوان (مطامع ومظالم اسبانيا) غاية في الاثارة:

«قـد انقلبت فـرنسـا عـاليـها سافلها. . . .واغتصبت البرتغال. . . وأكلت الحـرب البلدان المنخـفـضـة. . . وانصبت الانظار هذا اليوم صوب الاراغون. . . أما مساكين الهند فقد جيء بهم رقاً وهم من كـانوا في وطنهم أحرارا».

لكن سـلالة هابسبرغ، وبرغم خطب البـلاغـة المتناثرة بين الفينة والأخرى لنفـرٍ من وزرائهم حـول (ملكيـة العالم)، لم تنضج خطة واعية كاملة للهيمنة على اوروبـا بالطريقة التي رسمهـا نابليون أو هتلر. اذ أن بعضاً من زواجات سلالة هابسبرغ ووراثاتهم في الحكم كـانت تصـادفـيـة أكـثر من كونها دليلاً لخطة طويلة الامد تبغي التوسع الاقليمي. وفي أحايين معينة- منها على سبيل المثال لا الحصر الغـزوات الفـرنسـيـة المتتالية لشمالي ايطاليا- ظهر حكام هابسبرغ هم المغيضين لا المغـاضين. كما اتخذت اسـبـانيا ومعها القوات الامبراطورية موقفاً دفاعياً في منطقة حـوض البـحـر الابيض المتـوسط وعلى نحو متكرر بعد اربعينيات القرن السادس

عشر نتيجة للعمليات التي قام بها المسلمون لاعادة بعث الاسلام.

برغم ذلك تبقى حقيقة أن القدر لو كان قد منح هابسبرغ كل غاياتهم وأهدافهم الاقليمية - ومنها الاهداف الدفاعية- لانتهت السيادة الاوروبية بين ايديهم. اذ كانوا سيدفعون بالامبراطورية العثمانية على طول الساحل الشمالي الافريقي وخارج المياه الشرقية لحوض البحر المتوسط. وكان لهم أن يسحقوا الهرطقة في مهدها (المانيا)، ولاستأصلوا جذور الثورة في هولندا. وكان لهم أن يبقوا على الانظمة الصديقة في فرنسا وبريطانيا. غير أن ما لم يكن تحت طائلة سلطانهم ونفوذهم هو سكندنافيا وبولندا وموسكوفيا والاراضي التي ما زالت تحت الحكم العثماني، والنصر المصاحب لذلك والمتمثل بحركة الاصلاح الديني المضادة. ثم أن المباديء التي أقرها مركزي هابسبرغ التوأمين في مدريد وفيينا قد أزالت عن القارة الاوروبية- برغم أنها لم تبلغ الوحدة التي تمتعت بها الصين في عهد منغ- التعددية التي كانت وعلى مدى دهر طويل من الزمن علامتها الفارقة.

ان الجانب الذي ترك لدى القراء أثراً أكبر من ذاك الذي رسمته أسماء المعارك ونتائجها هو الفترة الزمنية الطويلة التي تحلت بها نزاعات تلك الحقبة الزمنية. اذ ظلت رحى الحرب دائرة ضد الاتراك عقداً بعد آخر واستمرت المحاولة الاسبانية لقمع الثورة في هولندا من ستينيات القرن السادس عشر حتى عام ١٦٤٨ دون أن تتخللها سوى فترة استراحة وجيزة لدرجة أن أشارت اليها بعض الكتب بـ (حرب الثمانين عاماً) فيما أطلقت على الصراع المتعدد الابعاد الذي أشعلت فتيله النمسا واسبانيا هابسبرغ مجتمعتين ضد الائتلافات المتعاقبة للدول الاعداء لها والواقع بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨ يوم توقيع (معاهدة سلام وستفاليا) بـ (حرب الثلاثين عاماً). لقد أثقلت هذه الحروب الطويلة كاهل الدول ومصادرها النسبية بالاعباء المترتبة عليها سنة بعد أخرى وعقداً بعد آخر،

أما أهمية القاعدتين المادية والمالية للحرب فقد تجلت أكثر تجسيداً من غابر العهود لحقيقة أن تلك الفترة عينها قد شهدت (ثورة عسكرية) غيرت طبيعة النزاع وجعلته أكثر تكلفة من العهود السابقة.

كانت ايطاليا المرتع الاول لاولى حلقات سلسلة الحروب الكبيرة بعد أن أغوى غناها ودولها المدينية المكشوفة ملوك فرنسا لغزوها مع مطلع عام ١٤٩٤ ومخلفة في اعقابها تحالفات لقوى متخاصمة متعددة (اسبانيا، النمسا هابسبرغ وحتى بريطانيا) لاجبار فرنسا على الانسحاب من ايطاليا. اذ لما تزل اسبانيا وفرنسا تتنازعان بحلول عام ١٥١٩ حول مطالبة فرنسا بحقها في (ميلانو) عندما وصلتها انباء انتخاب شارل الخامس رأساً للامبراطورية الرومانية المقدسة وضمه الاراضي الاسبانية والنمساوية لملك عائلة هابسبرغ. لقد حدا هذا الأمر بالملك الفرنسي الطموح فرنسيس الاول (١٥١٥- ١٥٤٧) أن يثير سلسلة من خطوات مضادة ليس في ايطاليا نفسها فحسب، وانما على طول الحدود مع بورغندا وجنوب هولندا واسبانيا. لكن مقامرة فرنسيس الاول في ايطاليا انتهت بهزيمة واستسلام جيشه في معركة (بافيا) عام ١٥٢٥، ولم يسلخ سوى أربع سنوات حتى عاد ثانية على رأس جيش الى ايطاليا لتوقفه جيوش هابسبرغ مرة اخرى. وبرغم أن فرنسيس قد تخلى عن مطالبه في ايطاليا بتوقيعه (معاهدة كامبريا) عام ١٥٢٩، فانه بقي في حرب مع شارل الخامس حول الممتلكات التي ضمها اليه (شارل) خلال حقبتي ثلاثينيات واربعينيات القرن السادس عشر.

لكن التفاوت العددي في حجم القوات الفرنسية وحجم قوات مقاطعات هابسبرغ قد عبّد الطريق أمام شارل الخامس في صد جميع محاولات التوسع الفرنسية. ومع ذلك، أمست تلك المهمة أكثر صعوبة بعد تقلده منصب رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة. فهو قد حصد أعداءً جدد كان الأتراك أشدهم عداءً والذين لم يتوسعوا عبر الاراضي الهنغارية المنبسطة خلال عشرينيات القرن

السادس عشر فحسب (حاصروا فيينـا عـام ١٥٢٩)، بل انهم فرضوا تهديداً بحـرياً ضـد ايطاليـا وكذلك ضد السواحل الاسبانية نفسها بالتعاون مع القراصنة المغـاربة لشمال افـريقـيـا. ومـا أزاد الموقف تفـاقماً هو التحالف السري والآثم بين السلطان العـثماني وفرنسيس الاول ضد نفوذ هابسبرغ حتى حل عـام ١٥٤٢ حين اشترك الاسطول الفـرنسي والتركي في هجـوم مـشترك ضد مدينة نيس.

جسـدت المانيـا العـقبة الثانية التي اعترضت سبيل شارل الخامس بعد أن مـزقتها شذر مـذر حـركة الاصلاح الديني وحـيـث لقي التحدي اللوثري للنظام القـديم دعم عـصـبـة الدول الاميرية البروتسـتانية. لكن شارل الخامس لم يلتفت للتـحدي اللوثري في المانيا الا بعد منتصف اربعينيات القرن السادس عشر، وهذا أمـر ليس بالغريب اذا ما أخذنا بالاعتبار طبيعة الصعاب الأخرى التي تحتم عليه مـواجـهـتـهـا. وهو اذ فعل ذلك، تملكته نشوة النجاح الساحق سيما بعد هزيمته للجـيوش البروتيستـانتية في معركة (موهليرج) عـام ١٥٤٧. لكن اي تعزيز في سلطات هابسبرغ ونفـوذهم الامبراطوري غالباً مـا دق ناقوس الخطر لدى خصوم شـارل الخامس فانتفض لصده أمراء شمال المانيـا والاتراك وهنري الثاني -ملـك فرنسا- (١٥٤٧ - ١٥٥٩) وحـتى جمـاعة البـابوات، يجمعهم هدف اضعاف موقعه. وبحلول عـام ١٥٥٢، تحركت الجيوش الفرنسية صوب المـانيـا لدعم الولايات البروتسـتـانيـة التي كـانت عندئذ قـادرة على مـقـاومـة نزعات الامبراطور باتجاه مـركـزية الحكم. لقد تم التسليم بذلك في معاهدة سلام (اوغسبورغ)[1] عام ١٥٥٥ الـتي وضـعت نهاية مؤقـتـة للحـروب الدينيـة في المانيـا وكـذلك في بنود مـعـاهدة (كـاتيوكـامبرس) عـام ١٥٥٩ التي وضـعـت حداً للنزاع الفرنسي -

(١) اوغسبورغ Augsburg: مدينة في المانيا الاتحادية ببافاريا- اشتهرت باعلان عقيدة اللوثريين ١٥٣٠. وبتحـالف النمسا وهولندا وانكلترا واسبانيا ضد فرنسا ١٦٨٦ ـ ١٦٩٧.

الاسـبـاني. كما أقـر شـارل الخـامس نفـسـه بتلك النزعة المركزية حين اناط- بعد اعتزاله العرش عام ١٥٥٥- منصب رأس الامبراطورية الرومـانيـة المقـدسة بأخيه فـيردناند الاول (١٥٥٥ - ١٥٦٤) وحين أوكل لابنه فـيليب الثـاني (١٥٥٦ - ١٥٩٨) منصب ملك اسـبـانيـا. ولو بقي الفـرعان النمساوي والاسباني متلازمين بعـد هذا التاريخ لكان لهما الآن ـ كالنسر الاسود ذي الرأسين ـ رأسان أحدهما في فـيينا والآخر في مدريد يتطلعان صوب الشرق والغرب.

وبينما شـهـد الفرع الشرقي تحت ظل حكم فيردناند الاول ومن ثم تحت حكم خليـفته مكسيميليان الثاني (رأس الامبراطورية الرومانية المقدسة ١٥٦٤- ١٥٧٦) سـلامـاً نسبياً (بعيداً عن الهجوم التركي الذي امتد للفترة من ١٥٦٦- ١٥٦٧)، كان الفرع الغربي تحت حكم فيليب الثاني - ملك اسبانيا- أقل حظاً. اذ ما برح القـراصنة المغـاربة لشمال افـريقـيـا يهاجمون سواحل البرتغال وقشتالة ومن خلفهم واصل الأتراك هجـومـاتهم للسيطرة على حـوض البـحر المتوسط. وعليه وجدت اسـبـانيـا نفـسها في وطيس حروب كبرى متتالية ضد الامبراطورية العثمانية القوية ابتداء من حملة عام ١٥٦٠ القـاصدة (جربا) مروراً بصراعها حول (مالطـا) عام ١٥٦٥ وحملة (ليبانت) عام ١٥٧١ وكـذلك المعركة حامية الوطيس حول تونس وصولاً الى هدنة عام ١٥٨١. ومع ذلك، أحـالت سياسات فيردناند في التعصب الديني وزيادة الضرائب الاسـتـيـاء العـام في هولندا المملوكـة لسـلالة هابسبرغ الى ثورة علنيـة. وكـانت الاسـتـجـابة لانهيـار السلطة الاسـبـانية هنـاك في منتصف سـتـينيـات القرن السادس عشر ارسال جيش باتجاه الشمال تحت قيادة دوق (البا) وكـذلك فـرض الحكم العـسكري المطلق وهو مـا أثار مـقـاومة واسعة النطاق في الاقـاليم الهولندية المحـاطة بالبحر والقابلة للدفاع عنها والواقعة في هولندا وزيلاند فـيما أعلنت بريطانيـا وفـرنسـا وشمالي غـرب المانيـا حالة التأهب تحسباً من النوايا الاسبانية. وربما عاش الانجليز أكثر قلقاً عندما أعلن فيليب الثـاني عـام ١٥٨٠

ضم البرتغال ومعها مستعمراتها واسطولها الى مملكة هابسبرغ. الا أن تلك المحاولة- شأنها شأن جميع محاولات هابسبرغ الأخرى الرامية الى تأكيد (او مد) سلطانهم- قد جاءت بالنتيجة المتوقعة لها والمتمثلة بمحاولة خصومها الحتمية منع توازن القوى أن يغدو جد مضطرب. وهكذا استحال - بحلول ثمانينيات القرن السادس عشر- ما كان تمرداً محلياً حمله البروتستانيون الهولنديون ضد الحكم الاسباني الى نظام عالمي جديد. وفي هولندا نفسها، استمرت محاولات الحصار وكسر الحصار دون أن تلوح منها في الافق نتائج حاسمة. وعبر القنال الانجليزي، صدت الملكة اليزابيث الاولى- ملكة بريطانيا- جميع التهديدات الداخلية (الاسبانية منها او التي دعمتها البابوية) لسلطاتها وكانت تقدم الدعم العسكري للثوار الهولنديين. أما في فرنسا، فقد تسبب ضعف نظامها الملكي في اندلاع حرب اهلية دينية عنيفة ما بين العصبة الكاثوليكية (التي دعمتها اسبانيا) والهوغونوتيين (بروتستانتيي فرنسا) (تدعمهم بريطانيا اليزابيث ومعها هولندا) وكل منهما يسعى لفرض سيادته. وفي البحر، اعترضت مراكب القراصنة الانجليز والهولنديين طريق الامدادات الاسبانية لهولندا واوصلوا ميدان النزاع الى أبعد من ذلك نحو البحر الكاريبي وغربي افريقيا.

لقد تراءى في بعض مراحل النزاع- سيما اواخر ثمانينيات القرن السادس عشر- أن الحملة الاسبانية القوية ستنجح. اذ واصلت الجيوش الاسبانية، على سبيل المثال، عملياتها في (لاندغودا وبريتاني) فيما زحف جيش آخر بقيادة دوق (بارما) الى باريس من الشمال. لكن خطوط القوات المناوئة للجيوش الاسبانية بقيت- برغم وجود هذا النوع من الضغط- صامدة. فقد كان هنري (نافار) الهوغونوتي الفرنسي الفاتن والمطالب بتاج فرنسا مرناً الى الحد الذي تحول فيه من البروتستانتية الى الكاثولوكية كي يدعم مطالبه ثم ليقود أغلب الأمة الفرنسية ضد الغزاة الاسبان والعصبة الكاثولوكية المتطرفة. وبحلول عام ١٥٩٨- وهي

السنة التي توفي فيـهـا فيليب الثاني ملك اسبانيا- وافقت مدريد على التخلي عن أي تدخل لها في الشـؤون الفـرنسـية. آنذاك، كانت بريطانيا اليزابيث آمنة ايضاً. لقد فشلت الارمـادا العظيمـة لعـام ١٥٨٨ ومن بعـدها محاولتي الغزو الاسبانية فـشلاً عظيماً، مثلما فشلت جهود استغلال التمرد الكاثوليكي في ايرلندا. وفي عام ١٦٠٤، ومع وفـاة فـيليب الثـاني واليـزابيث، توصلت اسـبانيا وانجلترا الى اتفاقية سلام، لكنها احتاجت لخمس سنوات اخرى، حتى اتفاقية عام ١٦٠٩، قبل أن تـتـفـاوض مـدريـد مع الثـوار الهولنديين لأجل السـلام. وقـبل ذلك ايضـاً، تجلى واضحاً أن القـوة الاسـبانية لم تكن قط كافية لسحق هولندا سواء عن طريق البحر أو عبر الدفـاعـات الارضـيـة (والمائيـة). ان استمرار وجود الدول الثلاثة- فرنسا وبريطانيـا والاقـاليم المتـحـدة الهولندية- بكل مـا تمتلكه الواحدة منها من قدرات لمقـاومـة الخيلاء الاسبـانية في المستقبل- ليؤكد ثانية أن أوروبا عام ١٦٠٠ كانت مـؤلفة من عدة دول لا خاضعة لسيطرة دولة واحدة.

أمـا الحـرب الكبيرة الثالثة التي زلزلت كيان أوروبـا آنذاك فقد حدثت بعد عام ١٦١٨ واتخذت من المانيـا أتوناً لها. لقـد شـهـدت تلك الارض أواخر القرن السـادس عشر نزاعـاً طائفـيـاً شـاملاً، لكنها أمست هكذا بسبب ضعف السلطة وفـطنة رادولف الثـاني (رأس الامبراطوريـة المقـدسـة ١٥٧٦ - ١٦١٢) وعودة التـهديد التركي ثانية في حوض الدانوب (١٥٩٣ - ١٦٠٦). والى جانب الوجه الكاذب للوحـدة الالمانيـة، كـانت القـوات الكاثوليكيـة والبروتسـتانتية تناور وكل منهـا يطمح الى تعـزيز مـوقـفـه الخاص واضعاف موقف عدوه. ومع نهاية القرن السـابع عشر، ازدادت حـدة الخـلاف بين الاتحـاد البروتستانتي (الذي تأسس عام ١٦٠٨) وبين العصبة الكاثوليكية (التي نشأت عـام ١٦٠٩). علاوة على ذلك، ولأن اسـبـانيـا هابسبرغ قـد دعت أبناء عـمـومـتها في النمسا، ولأن رئيس الاتحاد البروتسـتـانتي (فـريدريك الرابع) كانت له روابط مع بريطانيا وهولندا، فقد ظهر أن أغلب أقطار أوروبا قـد ارتأت الحل النهائي لخصوماتها الدينية والسياسية.

مواطن القوة والضعف
لدى كتلة هابسبرغ

لماذا فشل آل هابسبرغ؟ إن هذه القضية لمتشعبة جداً وتفاصيلها كثيرة ومسبباتها لا ترتبط والاسباب الشخصية كجنون الامبراطور رودولف الثاني، أو عدم كفاءة فيليب الثاني حاكم اسبانيا بأنّى صلة. كما يصعب الدخول في جدل حول قصور سلالة هابسبرغ وضباطها الكبار اذا ما درس المرء عيوب العديد من الاسر الملكية المعاصرة في فرنسا وانكلترا، وفساد نفر من الامراء الالمان وحماقتهم. وسيتعاظم اللغز حين يتذكر المرء القوة المادية الهائلة التي كانت تحت يد آل هابسبرغ.

«لقد أتيح لاسرة هابسبرغ أن تجني ثروة طائلة لم تحظ أية قوة اوروبية بمقدارها. اذ تجمع لديها ميراث جارلس الخامس عن أربع سلالات ملكية كبرى هي حكومة كل من قشتالة، وأراغون، وبرغنديا، والنمسا، وكذلك المكتسبات الأخيرة لعروش كل من بوهيميا، والمجر، والبرتغال، وحتى انجلترا لفترة قصيرة. يضاف لذلك أن هذه الاحداث تزامنت مع غزو اسبانيا للعالم الجديد واستغلاله».

فاذا ما أخذنا بالاعتبار الثغرات العديدة واللادقة لأغلب الاحصائيات المتوفرة، سيكون على المرء ألا يعتمد كثيراً على أرقام اعداد السكان في هذه الحقبة؛ على أن من الخير أن نفترض أن حوالي ربع شعوب اوروبا الحديثة في عهدها الباكر كانت تعيش ضمن الاقليم الذي تحكمه اسرة هابسبرغ. وأن هذه

الارقـام الكليـة[1] لأقل أهمية من حالة الثراء التي تنعمت بها تلك المناطق وهنا يبدو الميراث السـلالي قد احيط ببركة الثراء.

كـانت أموال هابسبرغ تنهل من خمسة مصادر رئيسية وبضعة مصادر أخرى صـغيرة. وأهمهـا هو الميراث الاسـبـاني من قـشـتـالة، ذلك أنها خضعت للحكم المبـاشر فأمكن جمع الضرائب بانتظام وتسليـمـهـا الى الاسرة الحـاكـمـة عن طريق الحـاشـيـة والـكـنيـسـة، وهي (ضرائب المبـيـعـات، وضريبـة الصليب، والملكيـة الدينيـة). اضـافة الى وجود أغنى منطقتين تجاريتين في العالم ـ الولايات البريطانية والبلدان المنخـفـضـةـ اللتين استطاعتا أن توفرا مبالغ وفيرة نسبياً من خلال ثرواتها الـتـجـاريـة الهائلة ورأس مـالها المدور. وأمـا المصـدر الرابع الذي عظم شأنه مع مـرور الزمن فـهـو العـائدات الآتيـة من الامبراطورية الامريكية. وشكل (الخمس الملكي) من الفـضـة والذهب المعَدَّنين هناك اضـافـة الى ضريبـة المبيعات والرسوم الجـمـركـيـة والضرائب الكنيـسـيـة المفـروضة في العالم الجديد، منحة دسمة لملوك اسـبـانيـا ليس بصـورة مـبـاشرة فحسب بل وبصورة غير مباشرة أيضاً لبيوت المال الامـريكيـة التي ذهبت الى جـيـوب بعض الافراد سواء كانوا اسبانيين أم فلمنكيين أم طـليـاناً، فـتـحـسن وضـعـهـم وازدادت قـدرتهم على دفع الضرائب الحكومـيـة المفـروضـة عليـهـم، واسـتطاعت الحكومة الملكية في حالات الطواريء أن تقترض دومـاً من المؤسـسـات المصرفـيـة على أمل التـسـديد عند وصـول اسطول الفضة. وتوجب إعـتبار حقيقة تمتع أقاليم هابسبرغ بمراكز تجارية مالية ـ أي مراكز جنوبي المانيـا وبعض المدن الايطاليـة، وفي انتـورب ـ امـتـيـازاً اضـافـيـاً ومـصدراً رئيسياً خـامـسـاً يدر دخلاً كبيراً. ولا ريب أنه اسهل على الحصول من عوائد المانيا (مثلاً) حـيث لا يوافق الامـراء وممثلوا المدن الحـرة في الرايشـسـتـاغ على رفع الامـوال الى

(١) يعني هذا بالمنظـار التقريبي حوالي ٢٥ مليون من مجموع سكـان اوروبـا البالغين ١٠٥ في عام ١٦٠٠.

الامبراطور إلا حين يكون الاتراك على الابواب.

وغدا توفر النقد الجاهز وامتلاك الرصيد الكافي شيئين أساسيين لأية دولة تخوض غمار أي حرب بعد أن انكمشت نسبة الاعتماد على الفرسان لتنفيد مهام عسكرية في عهد ما بعد الاقطاع (في معظم البلدان في الاقل) وتلاشي احتمالية تزويد المدن الساحلية بسفينة قتالية. ولم يتسن تعبئة السفن اللازمة والسواحل البحرية ومواد الإعاشة ضمن اقتصاد السوق لاغراض تعبئة اسطول جاهز للقتال الا بواسطة الدفع المباشر (أو الوعد بالدفع)؛ وبفضل تجهيز الارزاق وصرف الرواتب علي أساس معقول ومستمر فقط يستطيع القائد أن ينأى بقواته عن دروب التمرد وتوجيه جهودها نحو مقاتلة الاعداء. وأكثر من هذا اعتماد جميع الحكومات على المرتزقة الاجانب لحشد جيوشها برغم انتعاش عهد (دولة الامة). ها هنا بورك آل هابسبرغ تارةً أخرى حيث استطاعوا دون كبير عناء أن يجندوا الجيوش في ايطاليا والبلدان المنخفضة اضافة الى اسبانيا والمانيا. فاشتمل جيش الفلاندرز الشهير على ست جنسيات رئيسية تدين بالولاء الى القضية الكاثوليكية ولكنها لا تزال تفتقر الى صرف الرواتب المنتظم. وهيأ الميراث الهابسبيرغي في المجال البحري عدداً من سفن القتال: ففي سني حكم فيليب الثاني الأخيرة مثلاً عززت قوادس[1] البحر المتوسط، والقراقير[2] الضخمة في جنوا ونابولي، اضافة الى الاسطول البرتغالي، قوة اسطولي قشتالة والاراغون.

وربما تجسد أعظم امتياز عسكري حازه آل هابسبرغ في المائة وأربعين سنة هذه بوجود المشاه المدربين في اسبانيا. وعملت البنية الاجتماعية وطبيعة الافكار السائدة من قشتالة قاعدة تجنيد مثالية؛ وهنا يعلق لينش : « أصبحت الخدمة في

(١) جمع قادس وهي سفينة شراعية ذات مجاذيف.
(٢) جمع قرقور وهي سفينة شراعية ضخمة .

الجندية مهنة لائقة ومربحة ليس بالنسبة للطبقة الارستقراطية فحسب بل حتى لعموم الشعب». وقد ادخل (الكابتن العظيم) غونزالودي كوردوبا تغيرات على نظام المشاة في بواكير القرن السادس عشر، ومذ حينها حتى منتصف حرب الثلاثين سنة كان الجيش الاسباني انشط وحدة في ميادين القتال الاوروبية. وتمكن بما يمتلكه من فصائل موحدة قوامها ثلاثة آلاف رجل من حملة الرماح والسيوف وبنادق القربينات، ومما تمتعت به من تدريب على المساندة المتبادلة، من قهر خصوم لا حصر لهم وسحق ما حظيت به فرق الخيالة الفرنسية وكتائب حملة الرماح السويسريين من سمعة طيبة. وحتى أواخر معركة نوردلنجن (١٦٣٤) صدت مشاة الكاردينال خمسة عشر هجوماً مفاجئاً شنه الجيش السويسري الجبار. ومن ثم انطلق المشاة مثلما حدث مع جنود ولنجتون في واترلو، لاكتساح عدوهم بسرعة وعزم كبيرين. وفي روكروي (١٦٣٤) قاتل الاسبان حتى الموت برغم احاطة الفرنسيين بهم. وهنا تجلى حقاً أحد الاعمدة القوية لصرح هابسبرغ، وتجدر الاشارة الى أن القوة الاسبانية تعرضت للتصدع (الحقيقي) في منتصف القرن السابع عشر فقط حين تشكل معظم جيشها من المرتزقة الالمان والطليان والايرلنديين مع عدد قليل من القشتاليين.

ومع ذلك، وبرغم كل هذه الامتيازات، لم يوفق التحالف الاسباني ـ النمساوي أن يفرض هيمنته المطلقة. فقد كانت مصادرها المالية وكفاءاتها العسكرية أعجز من القيام بمهامها بالرغم من ضخامتها. ويرجع انعدام الكفاية هذا الى ثلاثة عوامل تداخلت مع بعضها البعض طوال تلك الفترة، والتي تقدم امتداداتها دروساً عظيمة عن طبيعة الصراعات المسلحة.

يتمثل أول هذه العوامل بـ (الثورة العسكرية) التي شهدتها اوروبا في مستهل دخولها العصر الحديث: أي الزيادة الهائلة في حجم وتكاليف التنظيم الحربي التي شهدتها المائة وخمسين سنة بعد عشرينيات القرن السادس عشر.

وهذا التغير في أصله كان نتيجة لمجموعة عديدة متشابكة من العناصر التكتيكية والسياسية والديموغرافية. فقد أوضحت الضربات التي تلقتها هيمنة الفرسان في الميدان ـ على يد الرامحين السويسريين أولاً ومن ثم على يد تشكيلات مختلفة من حملة الرماح، والسيوف، والسهام والبنادق ـ إن الجزء الاكبر والاهم لجيش اليوم هو المشاة. وما دعم هذا الاستنتاج هو تطور نظام المتابعة والتشكيل المعقد لحصون المدينة ومعاقلها والتي ذكرناها آنفاً، آخذين بنظر الاعتبار أن تعبئة هذه التشكيلات بالجند (أو محاصرتها) يتطلب أعداداً كبيرة من الجند.

وحقيقة أن القائد حسن التنظيم بحاجة (لنجاحه في الحملات الكبرى) الى إستخدام اعداد هائلة من الفرسان والمدفعية على حد سواء، بيد أن هذين السلاحين أقل وجوداً دائماً من فصائل الجنود المشاة. وعليه فان المسألة لم تكن أن الأمم قد رمت بقواتها الخيالة، بل أن نسبة أعداد المشاة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، وازدادت اعداد المجندين المشاة كثيراً نظراً لرخص تجهيزهم وتموينهم، وخاصة بعد جنوح سكان اوروبا الى الزيادة السريعة. كل هذا قد سلّط أعباءً تنظيمية على كاهل الحكومات، دون أن تبلغ درجة القضاء على بيروقراطيات (الممالك الجديدة) في الغرب ـ طالما ان الزيادة الكبيرة في حجم الجيوش لاتحتم استحالة مهمة الجنرال شريطة أن تتمتع قواته بتنظيم قيادي حسن ومهارات تدريبية عالية.

ويقدم جيش الامبراطورية الاسبانية خير مثال عن (الثورة العسكرية). اذ يشير مؤرخوها الى «عدم وجود أي دليل يؤكد أن دولة ما قد جندت أكثر من ٣٠ الف جندي في الخدمة الميدانية الفعلية» ابّان الصراع الفرنسي - الاسباني على ايطاليا قبل عام ١٥٢٩؛ ولكن:-

«حشد الامبراطور جارلس الخامس ما بين عامي ١٥٣٦ - ١٥٣٧/ ستين

ألف رجل في لومباردي وحدها دفاعاً عن (ميلانو) التي فتحها مؤخراً ولغزو الاقليم الفرنسي». ولما أغار سنة ١٥٥٢ على جميع الجبهات في وقت واحد ـ في ايطاليا، والمانيا وهولندا واسبانيا، والاطلسي والبحر المتوسط ـ نشر ١٠٩ ألف رجل في المانيا وهولندا، و ٢٤ الف رجل آخر في لومباردي وصقلية، ونابولي، واسبانيا. لقد تولى تحت امرته ما يربو على ١٥٠ الف رجل وبالتالي يكون قد أنفق على ما يربو على ١٥٠ ألف رجل. وتحقق له الاستمرار بذلك الاتجاه فعلاً. فبلغ تعداد الجيش الاسباني في عام ١٥٧٤ في الفلاندرز وحدها ٨٦ ألف رجل، فيما بلغ ما استطاع فيليب الرابع أن يجمعه ويتفاخر به بعد مرور نصف قرن وتحديداً في عام ١٦٢٥ مجرد ٣٠٠ الف رجل. لقد حصلت الزيادة في جميع هذه الجيوش بين صفوف المشاة سيما الرامحين.

وما حصل في البحر كان موازياً لما حصل في البر لدرجة كبيرة. فقد تفاعلت التكنولوجيا الحديثة لبناء السفن مع التوسع في التجارة الملاحية (وخاصة عبر المحيطات)، ومع عوامل اخرى تمثلت باشتداد التنافس بين الاساطيل المشتبكة في القتال، والمحيط الهندي، وخارج البحر الاسباني، اضافة الى تأثير التهديدات التي سلطتها مراكب القراصنة البرابرة واساطيل القوادس العثمانية فأنتجت مراكب أكبر حجماً وأحسن تسليحاً. وما كان في تلك الايام تمييزاً واضحاً بين سفن القتال وسفن التجارة، ذلك أن بمستطاع جميع المراكب الكبيرة أن تحمل اسلحة بحجة طرد القراصنة والسلابين الآخرين. ان تلك الايام شهدت نزعة نحو تأسيس بحريات (ملكية) كي يتسنى للدولة أن تمتلك عدداً من السفن القتالية النظامية لتشكل نواة لاسطول عظيم من السفن التجارية، والغليااسات[1] والمراكب المسلحة ليسهل حشدها جميعاً ساعة الحرب. وهنا أولى

(١) الغلياس: سفينة شراعية قديمة ذات مجاذيف.

(هـنـري الـثـامـن) ملك انجلترا اهتماماً بالغـاً بهذا المشروع، فـيما نزع (جـارلس الخـامس) الى التـجنيـد القسري للغليـونات والغليـاسـات التي امتلكها الاهالي في المقـاطعـات الايطاليـة والاسـبـانية التابعة له اكثر من رغبته ببناء بحريته الخاصة. وفـشل فـيليب أن يدرك هذا الترف نتـيـجـة لضـغـوط قاسية تعرض لها في البحر المتـوسط ومن ثم في المحـيط الاطلسي. فـتحتم عليه أن يتولى تنظيم والانفاق على برنامج طويل لبناء القـادسـات في برشلونة ونابولي وصـقليـة؛ حتى بلغ مجموع ما كان ينفق على بنائه بحلول عـام ١٥٧٤ حوالي ١٤٦ قـادساً، أي ما يقارب ثلاثة اضـعـاف مـا كـان ينفق على بنائه قـبل اثنى عشر عـاماً. ثم اقتضى الانفجار في آلات الحـرب في الاطلسي أثناء العـقـد التـالي بذل جهد اعظم: ذلك أن الحاجة دعت الى وجـود سـفن قـتالية في المحيطات لحماية الممرات المؤدية الى الهند الغربية والشرق (بعـد اضمحلال دور البرتغـال عـام ١٥٨٠)، ولحماية الخط الساحلي الاسـبـاني من الغارات الانكليزية،ومن ثم ارسال جيش غاز الى الجزر البريطانية. وبقـيت الحـاجـة قـائمـة الى اسطول كبير لحماية اسبانيا ضد الهجمات الهولندية في عـرض البـحـر والابقـاء على الاتصـالات مع الفلاندرز حتى بعد استتاب السلام بين انكلترا واسـبانيـا عـام ١٦٠٤. فأصبحت هذه السفن الحربيـة أثقل سلاحاً وأكثر تكلفة عقداً من بعد عقد.

فـهـذه الاكلاف المتزايدة حلزونياً هي ما شكل نقطة الضعف الحقيقية لنظام هابسبرغ. فـقـد تعرض التمويل الحكومي الى ضريبة ثقيلة الوطأة بسبب التضخم العـام الذي أصـاب أسـعـار المواد الغـذائيـة فـارتفعت خمسة أضعاف كما ارتفعت اسـعار المواد الصناعية ثلاثة أضعـاف مـا بين الاعوام ١٥٠٠ و ١٦٣٠، ومـا زاد الطين بلة هو مـضاعفة واعادة مضاعفة حجم الجيش والبحرية. فأصبحت النتيجة انغماس آل هابسبرغ في صراع مـسـتـمـر من أجل الوفـاء بالديون. ووجد جارلس الخـامس أن دخله الاعـتيادي والاستثنائي لا يستطيع بحال أن يغطي انفاقاته بعد

حملاته في أربعينيات القرن السادس عشر ضد الجزائر وفرنسا والبروتستانت الألمان، وأن العوائد التي يجنيها مرهونة لسنوات لصالح المؤسسات المصرفية. ولم يفلح في توفير الأموال لتمويل الحرب ضد الامراء البروتستانت الا باتخاذ اجراءات بائسة تمثلت بمصادرة أموال الهنود والاستيلاء على الممتلكات العينية للاسبان. وبلغت تكاليف حملته على (متز) سنة ١٥٥٢ مليونين ونصف من الدوكات - أي ما يقارب عشرة أضعاف دخل الامبراطورية الاعتيادي من الامريكتين آنذاك. وهكذا لا عجب اذا لجأ تكراراً الى الاقتراض وفقاً لشروط أسوأ هذه المرة من سابقتها بعد أن ارتفعت اسعار الفوائد التي فرضها المصرفيون عليه نظراً لانخفاض رصيد التاج. وعليه، ذهب جل العوائد الاعتيادية الى مجرد تغطية الفوائد المترتبة على القروض السابقة. وهكذا ترك جارلس، لما تنحى عن العرش، ارثاً ثقيلاً من المديونية الاسبانية بلغ حوالي ٢٠ مليون من الدوكات على كاهل فيليب الثاني.

كما ورث فيليب عن سلفه حالة الحرب مع فرنسا، تلك الحرب المكلفة التي أعلن معها التاج الاسباني مجبراً افلاسه. وخرت المؤسسات المصرفية الكبيرة مثل (فوجرز) على اعقابها. وليس غير عزاء ضعيف لهم في اعلان فرنسا افلاسها بنفس العام أيضاً - وهو السبب الرئيسي وراء موافقة كلا الطرفين على التفاوض في كاتو - كامبريس عام ١٥٥٩ وآنذاك تحتم على فيليب أن يجابه الخصم التركي القوي. لقد خدت حرب العشرين عاماً في البحر المتوسط والحملة على (مورشيوس) في (غرينادا)، ومن ثم الجهد العسكري المشترك في هولندا وشمالي فرنسا والقنال الانجليزي، بالتاج الاسباني الى السعي وراء جميع المصادر الممكنة لجني الدخل. فازدادت العوائد في عهد جارلس الخامس ثلاثة مرات، وتضاعفت في عهد فيليب الثاني وتحديداً في الفترة ١٥٥٦ - ١٥٧٣ مرة واحدة فقط، وازدادت أكثر من ضعفين في نهاية عهده.

ومع ذلك، تجاوزت مصروفاته عوائده الى درجة كبيرة. اذ قدرت تكاليف ايواء الاساطيل المسيحية وجنودها خلال حملة (ليبانت-١٥٧١) بأكثر من ٤ ملايين من الدوكات سنوياً برغم أن جزءاً لا يستهان به منها قد تحملته مدينة البندقية والبابوية. فيما كانت نفقات جيش الفلاندرز كبيرة منذ سبعينيات القرن السادس عشر وغالباً ما وصلت اليه بعد فوات الاوان وذلك ما أثار بدوره تمرد الجنود لا سيما بعد توقف فيليب عن دفع الفوائد لمصارف (جنوا) سنة ١٥٧٥. لقد أنقذ أكبر تدفق للدخل من المناجم الامريكية ـ حوالي مليوني دوكات سنوياً بحلول ثمانينيات القرن السادس عشر مقارنة مع عشر هذا المبلغ قبل أربعة عقود- ميزانية التاج ورصيده مؤقتاً؛ غير أن اسطول الارمادا كلف ١٠ ملايين من الدوكات سنة ١٥٨٨ وخلق مصيره التعيس كارثة مالية وبحرية. وخاب فيليب مرة أخرى سنة ١٥٩٦ بعد أن قام بتعويم القروض بنسبة رهيبة. ووصلت ديونه بعد وفاته بعامين مبلغاً مخيفاً ناهز ١٠٠ مليون من الدوكات، وبلغت مدفوعات الفوائد وفقاً لذلك حوالي ثلثي اجمالي مبلغ العائدات. وبرغم أن السلام مع انكلترا وفرنسا قد أعقب ذلك، فان الحرب مع الهولنديين ظلت دائرة حتى حلت الهدنة عام ١٦٠٩، والتي عجل بحدوثها تمرد الجيش الاسباني وافلاس عام ١٦٠٧.

لم تخفض الحكومة الاسبانية من انفاقها العسكري خلال سنوات السلم القليلة التي تلت. ففضلاً عن مدفوعات الفوائد الضخمة، بقي البحر المتوسط متوتراً (وهو ما تطلب مشروعاً ضخماً لبناء تحصينات ساحلية)، وما برحت الامبراطورية الاسبانية الممتدة بعيداً فريسة للقراصنة (وهو ما تطلب انفاقات دفاعية كبيرة في سواحل الفلبين والكاريبي اضافة الى الاسطول لما وراء البحار). وأوضحت حالة الهدنة المسلحة التي سادت اوروبا بعد ١٦١٠ بالكاد لقادة اسبانيا المغرورين أن باستطاعتهم تقليص الانفاقات التسليحية. وان كل ما

صنعته حرب الثلاثين عاماً في ١٦١٨، هو أنها حولت الحرب الباردة الى حرب ساخنة وبالتالي تسببت بتسرب متزايد للقوات والاموال الاسبانية نحو الفلاندرز والمانيا. وحري بنا القول هنا أن سلسلة الانتصارات المبكرة لهابسبرغ في اوروبا والدفاع الناجح عن الامريكتين في هذه الفترة قد ساعدت عليها (وتزامنت معها) الزيادات الكبيرة في ارساليات السبائك الذهبية والفضية من العالم الجديد. غير أن نقصان عوائد الخزانة بعد عام ١٦٢٦، واشهار الافلاس في العام التالي، وكذلك النجاح الهولندي الصاعق في الاستيلاء على اسطول الفضة سنة ١٦٢٨ (وهو ما كلف اسبانيا وقاطنيها ما يقارب ١٠ ملايين من الدوكات) قد أدت الى استنزاف المجهود الحربي لفترة معينة. ولم تتيسر أية طريقة أمام اسبانيا لتعويض عجزها المالي عن طريق العوائد الالمانية (عدا فترة سيطرة ولنشتاين الموجزة)، وبرغم التحالف الذي أبرمته مع الامبراطور.

ذلك اذن هو النموذج الاسباني للثلاثين عاماً من سير الحرب. فلولا القروض الجديدة التي حصلت عليها ولولا فرض ضرائب اضافية واستثمار أية مكاسب سريعة من الامريكتين، لفشلت في دعم اي مجهود حربي كبير مثل التدخل الكاردينالي في المانيا (١٦٣٤ ـ ١٦٣٥). بيد أن التكاليف المرهقة للحرب أتت على هذه المكتسبات الآنية، وتردى الوضع المالي في سنين قليلة الى أدنى مما سبقه. ولما حلت أربعينات القرن السابع وعلى اثر ثورتي قشتالة والبرتغال، ونقصان تدفق الاموال الامريكية، كان أمراً مقضياً أن يحصل الانحطاط البطيء وطويل الامد ـ فهل من مصير آخر ستؤول اليه امة ـ برغم أنها أنجبت أشد المقاتلين- غير الذي آلت اليه وقد سلمت دفتها لحكومات انفقت على الدوام مرتين أو ثلاثة مرات مقدار عوائدها الاعتيادية؟

أما السبب الرئيسي الثاني وراء الفشل الاسباني والنمساوي فقد اتضح بين ثنايا الحديث اعلاه: لقد تعددت واجبات آل هابسبرغ، وتراصف أمامهم

الأعـداء من أصـقـاع الأرض، وكـثرت عليهم جبهات القتال للدفاع عما ملكوا. وعليـه فـشلت قـوة وشـجـاعة الجنود الاسبان في المعركة أن تعوض عن حقيقة أن هذه القـوات سـتـتـشـتت على الحـامـيـات الداخليـة، وشمال افـريقيا، وصقلية، وايطاليـا، وكـذلك في العـالم الجديد. وآل حال كتلة هابسبرغ، مثلما حصل الامر مـع الامبراطورية البريطانيـة بعـد ثلاثة قـرون، الى صيرورتها خليطاً من الاقـاليم المبـعـثرة، ومعرضاً لاعمال الغطرسة السياسية للاسرة الحاكمة، وذلك ما اقتضى وجـود مـصـادر مـادية ضـخـمـة وبراعة فذة للاستمرار في ذلك النهج. فقدمت أنمـوذجـاً عظيماً في المبـالغـة الاستراتيـجية في سفر التأريخ؛ ذلك أن ثمن امتلاك أقـاليـم جـد كـثيرة هـو تـكـالب الأعـداء الكثر عليـهـا، وهو عبء تحملتـه الامبراطورية العثمانية بنفس ذلك العصر أيضاً.

ارتبطت بهذا الامـر القـضـيـة الاكـثر أهمية لتسلسل حروب هابسبرغ. انها مـسألة الصراعـات الاوروبية التي تكرر وقوعها آنذاك والتي شكلت تكاليفها عبئاً على جميع المجـتـمـعات. لكن جميع الدول الأخرى ـ فرنسا، انجلترا، والسويد، وحـتى الامبراطورية العـثمانيـة ـ تمتـعت بفترات للسلم والانتـعـاش. الا انه سـوء طالع هابسبرغ، وبالاخص اسـبـانيـا أن اشـتـبكت في صراع مع عـدو جديد ولما تفـرغ من نزاعها مع العدو الأول.

فأعـقب السـلام مع فـرنسـا حـرب مع الأتراك؛ وتلا هدنة المتوسط صراع طويل في الأطلسي، وتلاه آخـر بعد انقضائه في شمالي غربي اوروبا. بل انخرطت اسـبـانيـا في أوقـات مـرعبة في حروب على ثلاث جبهات في آن واحد ضد أعداء يسـاعـد أحـدهم الآخـر دبلومـاسـيـاً وتجارياً ان لم يكن عسكرياً. ويمكن تشبيه اسـبـانيـا بالدب في حـفـره حسب المفاهيم المعاصرة: وهذا الدب أقوى من جميع الكلاب التي تهاجمه، الا أنه عـاجز عن تصفية حسابه مع جميع خصومه، فأصابه الاعياء الشديد عند اشتباكه معهم.

وعليه أنى لامبراطورية هابسبرغ أن تفلت من هذه الحلقة المفرغة؟ لقد أشار المؤرخون الى البعثرة المزمنة للطاقات، وقالوا أن على جارلس الخامس وخلفاءه أن يضعوا اولويات الدفاع. وفحوى الاشارة أن بعض المقاطعات- دون غيرها- كان ممكناً التضحية بها. ولكن أية مقاطعات هذه؟

ان مراجعة للماضي ستدفع المرء للجدال حول أن النمسا في عهدها بسبرغ وخاصة فرديناند الثاني كان من الحكمة لو احجمت عن الاندفاع قدماً بـ(حركة الاصلاح المضاد) في شمالي ألمانيا، فهو قد استنزفها خسائر باهظة ولم يأت عليها بغير مكتسبات نزيرة. ومع ذلك بقي الامبراطور بحاجة الى الابقاء على جيش كبير في ألمانيا لجس نبض النزعة الاقليمية الالمانية، والمكائد الفرنسية، والاطماع السويدية. ولم يكن مستحسناً تقليص القوة المسلحة لهابسبرغ ما دام الاتراك واقفين على أبواب المجر أي حوالي ١٥٠ كلم فقط عن فيينا. من جانبها، لم تكن الحكومة الاسبانية لتسمح بسقوط امبراطورية أبناء عمومتها في النمسا على يد الفرنسيين واللوثريين أو على يد الاتراك لما قد ينطوي عليه ذلك من تهديد لمكانة اسبانيا في اوروبا. بيد أن هذه الحسابات لم تتوافق وتفكير الامبراطورية النمساوية التي لم تشعر - وبعد تقاعد جارلس الخامس سنة ١٥٥٦ - أنها ميالة لتقديم العون لمدريد في حروبها الأخيرة في اوروبا الغربية وما وراء البحار. لقد كانت النتائج طويلة المدى لهذا التباين في الشعور بين الامبراطوريتين محط انتباه. اذ يعود الفشل في تحقيق أهداف اسبانيا هابسبرغ في اوروبا اواسط القرن السابع عشر الى مشاكلها الداخلية وضعفها الاقتصادي النسبي، فخارت قواها بعد أن أجهدت نفسها في جميع الاتجاهات. فيما نجحت امبراطورية هابسبرغ في النمسا- وبرغم فشلها في الحاق الهزيمة بالبروتستانتية في ألمانيا- في (توطيد) سلطاتها في الاقاليم الخاضعة لسلالتها (النمسا وبوهيميا وغيرها) واستطاعت بفضل هذه القاعدة الاقليمية الواسعة وما أنشأته مؤخراً من جيش محنك التدريب

ودائمي أن تبرز ثانية كقوة اوروبية عظمى في العقود الباقية من القرن السابع عشر في الوقت عينه الذي دخلت اسبانيا مرحلة الانحلال الاعمق. وآنذاك لم يقدم نهوض النمسا مرة أخرى عزاءً طيباً لرجال الدولة الاسبان الذين شعروا بالحاجة الى البحث عن حليف آخر في مكان آخر.

كان يسيراً على اسبانيا أن تدرك في ممتلكات العالم الجديد أهمية حيوية لها. فهي قد أتت بتلك الاضافة المنتظمة لثروة اسبانيا وعلى مدى اكثر من قرن كامل، فأطالت بتأثيرها الايجابي قوتها العسكرية التي لولاها لاستحالت ادامة مجهود هابسبرغ الحربي. وبقيت المكتسبات المباشرة وغير المباشرة التي جناها التاج الاسباني من هذه الاقاليم وفيرة حتى حين اقتضى الامر انفاقات دائمة التزايد لصد الهجمات الانكليزية والهولندية ضد المستعمرات الاسبانية- البرتغالية. فكان التخلي عنها شيئاً لم يكن له حسباناً.

يترك هذا القول حيزاً للجدال حول ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا والفلاندرز. فالانسحاب من ايطاليا لا يأتيها بالمقابل الأحسن. فقد استطاع الفرنسيون في النصف الاول من القرن السادس عشر أن يملأوا الفراغ الذي خلفته القوى العظمى هناك مستخدمة ثروة ايطاليا لتنفيذ مآربها الخاصة ومسببة الأذى لهابسبرغ. وغدت ايطاليا في النصف الثاني من هذا القرن الحصن الخارجي الحامي لأمن اسبانيا في وجه التوسع العثماني غرباً. وخسارة ذلك الحصن لو حصلت لشكلت نكسة استراتيجية طامة ناهيك عن توجيهها لطمة لسمعة اسبانيا والديانة المسيحية مصاحبة للهجوم التركي على صقلية ونابولي وروما. ولتوجب على اسبانيا أن تنفق مزيداً من الاموال على التحصينات الساحلية وبناء اساطيل القوادس، وهو ما كان يستهلك-على أية حال- الجزء الاكبر من ميزانية الاسلحة في بداية عقود حكم فيليب الثاني. ولذا كان من اللازم عسكرياً اناطة مهمة الدفاع الفعلي عن وسط حوض البحر المتوسط بالقوات الموجودة هناك

أصـلاً وبها يبـقي العدو التركي بعيداً دوماً. اضافة الى ما سيترتب على هذا السلوك من منفـعـة اخرى تتمثل بمشاركة ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا، والبابوية، ومدينة البندقـيـة بعض الاحـيان. ولم يكن الانسحاب من هذه الجبهة ليأتيها بفائدة تذكر بل سينطوي على مخاطر أكبر.

وبفضل هـذه الاقـاليم، تبقى هولندا الميدان الوحيـد الذي كـان ممكناً فيه تـقليص خسـائر هابسبرغ، وقـبل هذا وذاك بلغت تكاليف جيش الفـلاندرز في (حـرب الثمانين عـاماً) ضد الهولنديين حداً مجنوناً وفاقت خسائره ما تكبدته في اية جبـهـة أخـرى لأسـبـاب يرجع بعـضها الى وعورة المنطقة والى درجة التقدم التي بلغـتـهـا التـحـصـينات المقامة ضده. وحتى في أشد أوار (حرب الثلاثين عاماً)، رصـدت أمـوال لحـامية الفلاندرز أكثر بخمسة الى ستة اضعاف الاموال المرصودة للقـوات المتـجـحفلة في المانيا. فكانت الحرب في هولندا كما قال فيها أحد أعضاء المجلس الاسـبـاني (تدميراً شـاملاً لهذه المملكة). فقد أرسلت اسبانيا في الفترة من (١٥٦٦ـ ١٦٥٤) مبلغاً قدره ٢١٨ مليـون دوكات–في أقل تقدير– لصالح الخزينة الـعـسكرية في هولندا، وهو رقم يفـوق بكثير مـبلغ عـوائد التـاج من جـزر الهند (١٢١ مليـون دوكـات). والفـلانـدر أرض يصـعـب الدفـاع عنهـا من الناحـية الاستراتيـجـيـة: فـالممـر البـحـري دائماً مـا خـضع لرحمة الفـرنسـيين، والانكليز والهـولـنديين ـ وهو مـا اتضح بجـلاء حين حطم الاميرال الهولندي (ترومب) سنة ١٦٣٩ الاسـطـول الاسـبـاني الحــامـل تـعـزيـزات من الجند ـ بيـد أن (الطريق الاسـبـاني) من لومـبـاردي المار عبر الوديان السويسرية أو عبر السافوا والممتلكات الفـرنسـيـة الى الحـدود الشرقية لفرنسا وحتى الراين الاسفل قد احتوت ايضاً على العـديد من النقـاط الضـيقة المكشوفة للاخطار. أفهل يستحق الامر عناء السيطرة على مليـوني هولندي حـرون يمكثـون في أقـصى نهاية خط طويل من المواصـلات وتلك التكلفـة البـاهظة؟ ولمَ لا يترك المتمردون يتمرغون في طامة هرطقتهم عبثاً–

مثلما صرح ممثلو المناطق المصطلية بنار الضرائب في قشتالة؟ فالعقاب السماوي مصيرهم الاكيد، وليس على اسبانيا أن تتحمل مزيدا من العبء.

لم تقنع الاسباب التي قدمت آنذاك والتي عارضت الانسحاب الامبراطوري عن مسرح أحداث تلك المناطق اولئك المتذمرين من تبديد المصادر، برغم أنها قد انطوت على بعض من المعقولية. ففي المقام الاول، لو تخلت اسبانيا عن الفلاندرز فستقع في يد واحد من اثنين فرنسا أو الاقاليم المتحدة، وبذلك ستتعزز قوة وسمعة أحد أعداء هابسبرغ اللدودين. وتلك الفكرة تحديداً قد مقتها صانعو السياسة الاسبان الذين آثروا (السمعة) أكثر من أي شيء آخر. ثم هناك ـ ثانياً ـ الجدل الذي أيده فيليب الرابع ومستشاروه والقائل أن المواجهة في تلك المنطقة ستبعد القوات المعادية عن الاماكن الأكثر حساسية: «برغم أن الحرب التي خضنا غمارها في هولندا قد استنزفت خزينتنا وأجبرتنا على اللجوء الى القروض، فانها قد شتتت اعداءنا في تلك الاماكن، ولو أننا لم نفعل ذلك، لكان لزاماً علينا الاقتتال في أرض اسبانيا او في مكان أقرب منها». وهم قد آمنوا – وهذا أحد الاسباب- بـ (نظرية الدومينو) فاذا ما خسروا هولندا، تساقطت باقي الاحجار وخسروا قضية هابسبرغ في المانيا، ومثلها مصير الممتلكات الاصغر مثل المنطقة الفرنسية وربما ايطاليا. وهذه مجادلات افتراضية دون ريب، على أن الشيء المهم أن رجال الدولة في مدريد وقادة جيشهم في بروكسل قد استوعبوا مفهوماً استراتيجياً متداخلاً شاملاً ـ يفصح عن حصول التفتت الكلي لو سقط احد الاجزاء.

« ذهب الحساب العقلاني للسنة المصيرية (١٦٣٥) الى القول أن أول وأعظم الأخطار هي تلك التي تهدد سلامة لومباردي وهولندا والمانيا، وان أية هزيمة تطال أحدها تعني هزيمة هذه المملكة، واذا ما باتت الهزيمة نكسة لتهاوت أركان الامبراطورية. وهكذا سيتبع سقوط المانيا سقوط هولندا،

وسيتبع سقوط هولندا انهيار امريكا، وسيعقب لومباردي استسلام نابولي وصقلية دونها أدنى سبيل ممكن للدفاع عن أية واحدة منها».

واذ قُبل هذا المنطق، ألقى التاج الاسباني بنفسه في أتون حرب استنزاف واسعة سيظل اوارها مشتعلاً حتى يتحقق النصر، أو يبلغ تسوية سليمة، أو أن ينخر الاستنزاف أركان النظام برمته.

ان التكاليف الخالصة لحرب ظلت مستمرة ومعها ظل قائماً التصميم على عدم التخلي عن أية من الجبهات الرئيسية الاربع هما أمران لعبا دوراً في الحد من الاطماع الامبراطورية الاسبانية بأي حال من الأحوال. ومع ذلك تشير الدلائل الى وجود سبب لذلك يتعلق بفشل الحكومة الاسبانية تحديداً في تعبئة المصادر المتوفرة بأفضل طريقة ممكنة فتآكلت وبسبب سياساتها الاقتصادية الخرقاء قوتها التي ملكت.

وبرغم أن الاجانب قد وصفوا امبراطورية جارلس الخامس أو امبراطورية فيليب الثاني بالامبراطورية المتجانسة وحسنة التدريب، فقد كانت في حقيقة الامر خليطاً من الاقاليم، لكل منها صفاته الخاصة وشامخاً بامتيازاته عن الاقاليم الباقية. فلم تكن ثمة ادارة مركزية (اذا ما استثنينا السلطة التشريعية أو القضائية)، والحلقة الرابطة الوحيدة هي الملك نفسه. لقد جعل غياب المؤسسات التي ربما شجعت على الوحدة بين الاقاليم الأمر عسيراً على الملك أن يجبي الضرائب من احدى مقاطعاته ليقاتل به الاخرى. وما رغبة دافعي الضرائب في نابولي وصقلية الا طمعاً في بناء اسطول لمقاتلة الاتراك، بيد أنهم أكثروا تذمراً من فكرة تمويل الصراع الاسباني في هولندا، فيما آثر البرتغاليون تأييد الدفاع عن العالم الجديد، ورغبوا في الوقت عينه عن الحروب الالمانية. لقد ساهمت هذه المحلية -وانعكست- في تجميد الحقوق المالية. ففي صقلية مثلاً

قاومت طبقات الشعب جهود هابسبرغ الرامية لزيادة الضرائب وثاروا ضد نائب ملك اسبانيا سنتي ١٥١٦ ـ ١٥١٧؛ وهي قد كانت نافرة من توفير حماية عامة لمصالح هابسبرغ بعد أن تفشى فيها الفقر وعمتها الفوضى ولأنها قد تحلت بوجود برلمان لديها. وفي نابولي والمنطقة المكتسبة الجديدة (ميلانو)، لم يكن أمام المدراء الاسبانيين سوى بضعة عوائق تشريعية نتجت عن ضغوط مدريد لجمع أموال جديدة. ولذا استطاعت كلتاهما ان توفرا معونة مالية دسمة ابان حكم جارلس الخامس، الا أن صراع استعادة ميلانو وحروب الاتراك قد عنيا أن تدفق الاموال اتخذ الاتجاه المعاكس وتوجب على اسبانيا لتحافظ على حصنها في البحر المتوسط أن تبعث ملايين الدوكات الى ايطاليا لتضاف الى الاموال المجباة هناك. ثم انعكست الآية مرة أخرى في حرب الثلاثين عاماً، واستفادت هابسبرغ من الضرائب الايطالية في الانفاق على الحروب مع المانيا وهولندا، على أننا لو نظرنا الى الفترة (١٥١٩ ـ ١٦٥٩) اجمالاً، لبات من الصعب التصديق ان ممتلكات هابسبرغ في ايطاليا قد ساهمت بشكل كبير في زيادة الاموال العامة أكثر مما أنفق منها للدفاع عن تلك الممتلكات نفسها.

فلا ريب أن غدت هولندا منزفة للعوائد الامبراطورية العامة. فقد آتى لها البرلمان الهولندي باديء الأمر بإيرادات متزايدة من الضرائب المجباة برغم اختلافه معها بشأن المبلغ المقرر لها واصراره على أهمية اعترافها بحقوق الاعضاء الامتيازية. ولما دارت السنون الباقية لحكم الامبراطور، تظافر الغضب من المنح الاستثنائية لتمويل متطلبات الحرب في ايطاليا والمانيا مع السخط الديني والمصاعب التجارية ليتولد شعور عام بكراهية الحكم الاسباني. لقد بلغ الدين الحكومي للبلدان المنخفضة بحلول سنة ١٥٦٥ عشرة ملايين فلورين، وفاقت مدفوعات الديون ومعها مصاريف الادارة الاعتيادية مقدار العوائد وعليه وقعت مهمة تعويض العجز على عاتق اسبانيا. وحين أزفت ساعة تفجر الغليان المحلي

ليستحيل الى ثورة شاملة بعد أكثر من عقد من سوء الادارة الاسبانية أمست هولندا مستهلكاً لا ينضب للموارد الامبراطورية بما احتضنت من ٦٥ألف جندي أو أكثر من قوات جيش الفلاندرز الذين استهلكوا عقداً بعد آخر ما يعادل ربع ما تنفقه الحكومة الاسبانية.

بيد أن الفشل الأكبر في تعبئة المصادر الاسبانية يكمن في اسبانيا نفسها حيث كانت حقوق التاج المالية محدودة جداً. فقد كانت لممالك اراغون (اراغون، وكاتالونيا، وفالنسيا) قوانينها الخاصة وأنظمتها الخاصة في جباية الضرائب، وذلك ما أعطاها حكماً ذاتياً واسعاً. فبقي العائد المضمون والوحيد للمملكة يأتي من الممتلكات الملكية؛ ولم يأتها من منح اضافية الا قليلاً وقد انتزع بطريقة حاقدة. وخير مثال لنا في الحاكم اليائس فيليب الرابع الذي سعى عام ١٦٤٠ الى اجبار كاتالونيا أن تنفق من أموالها شيئاً على القوات المرسلة اليها دفاعاً عن الحدود الاسبانية، فكان كل ما جناه من ذلك التصرف هو تفجير ثورة عارمة طبقت الآفاق. والبرتغال قد تمتعت بالتصرف الذاتي المطلق في الشؤون المالية ولم تسهم نظامياً بتقديم الاموال لدعم قضية هابسبرغ العامة بالرغم من خضوعها لها للفترة من عام ١٥٨٠ حتى تمردها عام ١٦٤٠، وتاركة قشتالة لتكون (البقرة الحلوب)لنظام الضرائب الاسباني برغم بقاء أقاليم الباسك حصينة هناك. وعادة ما رغبت الطبقة الارستقراطية من أصحاب الأراضي وذات التأثير القوي في المجالس البلدية القشتالية التصويت لصالح فرض الضرائب التي تم اعفاؤهم منها. وعملت بعض الضرائب المفروضة على التجارة وتبادل السلع، وعلى الناس الفقراء على تفشي الفقر وشيوع موجات الاستياء وأفضت الى تفريغ البلد من أهله (بالهجرة). وتلك الضرائب هي (الكابالا) أي ضريبة مبيعات تبلغ١٠٪ وضريبة الرسوم الجمركية التي هي العوائد الاعتيادية، مع منح المناطق، وضريبة المواد الغذائية التي تتحملها المناطق أيضاً، اضافة الى التخصيصات

الكنيسية المختلفة، التي شكلت معظم العوائد الاستثنائية.

وإذن ارتكز مجهود هابسبرغ الحربي بشكل رئيسي على ظهور الفلاحين والتجار القشتاليين حتى جاء تدفق الفضة الامريكية بعوائد وفيرة للتاج الاسباني (في الفترة من ستينات القرن السادس إلى أوائل ثلاثينات القرن السابع عشر على وجه التقريب). ولم يشكل الدخل الملكي من مصادر العالم الجديد حتى في أوجه أكثر من ربع الى ثلث العوائد المستحصلة من قشتالة وقاطنيها البالغ عددهم ستة ملايين نسمة. وهكذا يتضح أن هابسبرغ لن يحوزوا على غير قاعدة ضيقة فعلياً عبر مجمل اقاليمهم الشاسعة لدعم انفاقاتهم العسكرية المهولة في هذه الحقبة ما لم - وحتى- تتوزع الضرائب بطريقة أكثر انصافاً على نواحي المملكة.

وما أمعن في تأكيد هذا القصور هو الاجراءات الاقتصادية ذات الاثر الرجعي التي تبنتها الحكومة والرامية الى استغلال دافعي الضرائب القشتاليين. اضف الى ذلك أن جو المملكة الاجتماعي لم يكن مشجعاً على التجارة، على أن البلد شهد انتعاشاً نسبياً مع مطلع القرن السادس عشر، متفاخرا بكثرة سكانه وامتلاكه بعض الصناعات الهامة. وعلى أية حال، اقتضت حركة (الاصلاح المضاد) وانغماس هابسبرغ في حروب كثيرة الى اطلاق طاقات العناصر الدينية والعسكرية داخل المجتمع الاسباني من عقالها مع اضعاف النشاطات التجارية في عين الوقت. وقد بينت الحوافز الاقصادية في هذا المجتمع أن من الحكمة كسب الكنيسة أو الحصول على تأييد النبلاء الصغار. فهو يعاني من نقص حاد في اعداد اصحاب الحرف اليدوية المهرة ـ في الصناعة العسكرية مثلاً ـ وعرقلت اجراءات النقابات سير العمل وقتلت مرونة الممارسة كما ارتبط تدهور الزراعة بالامتيازات التي حازتها جماعة (المسيتا) وهي نقابة أصحاب الاغنام المشهورة التي سمحت لأعضائها بالرعي على طول البلاد وعرضها. وسبب تزايد نفوس اسبانيا في النصف الأول من القرن السادس عشر زيادة الحاجة الى استيراد الحبوب. ولم

يلح في الافق أي تعديل على هذا النظام طالما أن مدفوعات مستا عن حقوق الرعي قد ذهبت الى صالح الخزانة الملكية وما دام الغاء هذا التعديل سيهيج شيطان أقوى مؤيّدي التاج. وأخيراً يجدر القول أن الاقتصاد القشتالي برمته قد اعتمد على المستوردات الاجنبية والخدمات التي قدمها غير الاسبان وخاصة المتعهدون الجنويون والبرتغاليون والفلمنكيون، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات الواضحة ـ تجار البضائع الصوفية، والممول (سيمون روز)، والمنطقة المحيطة بسفيل. وهي قد اعتمدت على الهولنديين حتى في اوقات الصراعات؛ (اذ نقلت السفن الهولندية في سنة ١٦٤٠ ثلاثة أرباع البضائع التي وصلت الموانيء الاسبانية)، وهو ما جاء بالمنفعة لأشرس أعداء الأمة. فلا غرو اذن ان عانت اسبانيا من انعدام مزمن في التوازن التجاري الذي لا يصلحه غير اعادة تصدير الذهب والفضة الامريكيين.

وهكذا فرضت التكاليف المرعبة لحرب ظلت جمرتها مشتعلة لمائة وأربعين سنة ثقلاً على مجتمع غير متهييء اقتصادياً لتحملها. وحيث عجز آل هابسبرغ عن الحصول على الاموال بأنجع الوسائل ولجوا شتى الطرق السهلة على المدى القصير والبالغة الاذى على البلد على الامد البعيد. فارتفعت قيم مبالغ الضرائب باستمرار وبأنّى ذريعة، ولكنها قلما وقعت على أكتاف الذين استطاعوا يسيراً تحملها، وأطالت دوماً بضررها التجارة. والغت الحكومة اليائسة الطامعة في أي مبلغ جاهز مختلف الامتيازات والاحتكارات. وولجت طريقاً قاصراً لتمويل العجز اعتمد جزئياً على الاقتراض الكبير من المصارف بضمان الضرائب القشتالية المستقبلية أو الخزينة الامريكية، واعتمد في جزئه الآخر على بيع عقود الحكومة ذات الفوائد، والتي سحبها أصحابها بعدئذ على شكل مبالغ نقدية كانت ستنفع الحكومة في الاستثمار التجاري والصناعي. بل أن سياسة الاقتراض الحكومية [illegible] باسلوب كطريقة عيش الكشاف فقط دون أدنى اعتبار للحدود

العقلانية، وبدون رقابة يفترض أن يفرضها البنك المركزي. وهكذا رهنت الحكومة في الفترة الاخيرة من حكم جارلس الخامس عوائدها لسنوات مقدماً؛ وفي عام ١٥٤٣ توجب دفع ٦٥٪ من العوائد ثمناً للفوائد المستحقة على عقود الحكومة ذات الفوائد التي صدرت سابقاً. وكلما تحولت مصادر الدخل (الاعتيادي) للحكومة الى أطراف اخرى، كلما ازدادت يأساً وراء البحث عن عوائد استثنائية وضرائب جديدة. اذ تم -على سبيل المثال- تمذيق العملة الفضية بالنحاس مراراً ولجأت الحكومة في أحايين الى الاستحواذ على الفضة الامريكية الواردة للبلد لصالح الافراد الاهليين وأجبرتهم على قبول التعويض بعقود تحمل فوائد . وفي أحايين أخرى، جنح الملوك الاسبان الى تعليق دفع الفوائد وأشهروا افلاسهم في الوقت الحاضر. فاذا لم يسفر عن هذا السلوك الاخير خراباً للمؤسسات المالية نفسها، فهو ،دون ريب، قد شكك في أهلية مدريد للاقتراض مستقبلاً.

لقد تعاظم تأثير الضربات التي تلقاها الاقتصاد القشتالي في هذه السنين - برغم أن بعضها لم يكن من صنع البشر- لا لشيء غير حماقة الانسان. فليس من أحد توقع أن يهجر الريف وما حوله قاطنوه بعد أن حلت بهم الرزايا مع مطلع القرن السابع عشر، بل انها اضافت سبباً آخر للاسباب التي حطمت المسيرة الزراعية ـ وهي الايجارات الباهظة، وتصرفات مستا، والخدمة العسكرية. وأوشكت الفضة الامريكية أن تخلق مشاكل اقتصادية (لاسيما تضخم الاسعار) وما هناك من مجتمع ملك الخبرة العملية لمعالجتها، كما أن الظروف السائدة في اسبانيا عنت ان هذه الظاهرة الحقت الاذى الاكبر بالطبقة المنتجة، وان الفضة سوف تتدفق على عجل خارج (سيفل) الى أيدي المصارف الاجنبية وتجار التموينات العسكرية، وإن مصادر عبر المحيطات هذه قد استغلها التاج بطريقة لا تتناسب مع انشاء (نظام تمويل سليم). حتى قيل ان تدفق المعادن الثمينة من

جزر الهند الى اسبانيا كان كماء ينحدر من السطح ـ ينزل ثم يتلاشى بعيداً.

وعليه طفق في خضم الانحطاط الاسباني، الفشل في ادراك أهمية المحافظة على تدعيم الاسس الاقتصادية للماكنة العسكرية القوية. وتبنت الحكومة مرة بعد اخرى الاجراءات الخاطئة ذاتها. فقد أحجم شرر بعض من القرارات غير المدروسة وعلى المدى الطويل من قدرة اسبانيا على القيام بدورها العسكري الذي نذرت نفسها له في الشؤون الاوروبية وغير الاوروبية نذكر منها طرد اليهود ومن ثم الموريسكوس،[1] وقطع الاتصالات مع الجامعات الاجنبية؛ والتوجيه الحكومي بضرورة تركيز مسافن (بسكايا) على بناء سفن القتال الكبيرة لدرجة كادت أن تقضي على صناعة السفن الاصغر والاكثر فائدة تجارياً؛ وبيع الشركات الاحتكارية وهو شيء له أثره على تقليص النشاط التجاري؛ وكذلك فرض الضرائب المرهقة على صادرات الصوف والتي أفقدتها التنافسية في الاسواق الخارجية؛ اضافة الى تشريع القيود الجمركية (الداخلية) بين الممالك الاسبانية، وهو ما ألحق الضرر بالتجارة وسبب رفع الاسعار. وبرغم أن الانحطاط الذي انخر القوة الاسبانية لم يتجل واضحاً حتى اربعينيات القرن السابع عشر، فإن مسبباته كانت قائمة قبل عقود سلفاً.

(١) العرب الذين بقوا في اسبانيا بعد سقوط غرناطة ثم غادروها في القرن السابع عشر.

مقارنات دولية

من الاهمية بمكان التأكيد هنا أن فشل هابسبرغ المشار اليه اعلاه هو فشل نسبي. أما وقد بلغنا في التحليل هذا الحد، فحري بنا الالتفات الى تجارب القوى الاوروبية الاخرى وبما يجعل منه تحليلاً شاملاً. فالحرب كما قال فيها أحد المؤرخين (أقسى اختبار واجهته دولة في القرن السادس عشر). اذ احدثت التغيرات التي شهدتها الاساليب العسكرية التي خلقت بدورها الطفرة العظمى في حجم الجيوش وما رافقها من تطور متزامن لمفهوم الصراع البحري واسع النطاق ضغوطاً هائلة على كاهل المجتمعات الغربية المنتظمة. وتحتم على كل طرف محارب أن يتعلم كيفية تشكيل البنية الادارية المناسبة للحاق بركب (الثورة العسكرية). وعلى نفس الدرجة من الاهمية كان عليه أن يبتكر وسائل جديدة لتسديد التكاليف المتصاعدة للحرب. وربما كانت القيود التي كبلت حكام هابسبرغ وأتباعهم غير ألاعتيادية قد أحدثتها السنون الطويلة التي أمضتها جيوشها في القتال؛ لكن التحدي بالقدرة على الاشراف وتمويل أكبر القوات العسكرية اقضا مضجع ساسة جميع الدول (كما يوضح ذلك الجدول (١))، وبدا أن معظمها قد ملكت مصادراً أقل بكثير مما نالته اسبانيا. فكيف خاضت الاختبار يا ترى؟

الجدول (١) الزيادات في القوة العسكرية البشرية (١٤٧٠ ـ ١٦٦٠)

التاريخ	اسبانيا	الاقاليم المتحدة	فرنسا	انكلترا	السويد
سبعينات القرن ١٥	٢٠,٠٠٠	—	٤٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	—
خمسينات القرن ١٦	١٥٠,٠٠٠	—	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	—
تسعينات القرن ١٦	٢٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
ثلاثينات القرن ١٧	٣٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	—	٤٥,٠٠٠
خمسينات القرن ١٧	١٠٠,٠٠٠	—	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠

لـقـد حـذف من هذا المسح الموجـز أحـد ألد وأخطر أعـداء هابسبرغ وهو الامبراطورية العـثمانيـة لسـبب رئيسي هو أننا عـرجنا على مناقـشـة نقـاط ضعفها وقـوتها في الفـصل السابق. بيد أن ما يستحق التذكير به هنا أن كثيراً من المشاكل والعـجـوزات التي عـاناها الاداريون العـثمانيـون تبـدو مـشابهة لتلك التي اقلقت فـيليب الثـاني؛ الامـتـداد الاستراتيـجي المفـرط، واللاكفاءة في استغلال المصادر، وكـذلك مـعـارضـة نظام التـعـهـد التـجـاري بحـجـة الاسـتقامة الدينية أو الهيبة العـسكرية. كما أغـفل الجـدول ذكـر روسيا وبروسيا اللتين لم يبزغ نجمهما في أفق الشـؤون السـياسية الاوروبية بعد؛ اضافة الى بولندا ـ لتوانيا التي (برغم امتدادها الاقليـمي) قـد امـعنت فيها اذىً الصراعات العرقية وقيود الاقطاعية (نظام القنانة والاقـتـصـاد المتـخلف، وملكيـة انتـخـابية وهي « فوضى ارستقراطية جعلت من نفـسـها مرادفاً للحماقة السياسية» فأحالت بينها وبين الشروع بدخول مرحلة دولة الامـة الحـديثة. وأما الامم الواجب التطرق الى ذكرها فهي (المماليك الجديدة) في فـرنسـا، وانكلترا، والسويد، و(الجمهورية البرجوازية) للاقاليم المتحدة.

كـان طبـيـعـياً أن يصب المؤرخون جل اهتمامهم على محاسن فرنسا بعد أن بـاتـت الدولة الأهل لاحـتـلال مـوقع اسـبـانيـا كأعظم قـوة عـسكرية. ومع هذا سيكون من الخطأ أن ندرج مسبقاً تأريخ الهيمنة الفرنسية؛ فقد بدت فرنسا طوال معظم السنين التي غطـاها هذا الفصـل اضعـف - وهي كـذلـك - من جارتها الجنوبيـة. فهي قد ظهرت - لا سيما في العقـود القليلـة التي اعقبت حرب المائة عـام- مملكة ناجـحـة ومـوحدة قد تجاوزت مرحلة الاقطاع، بفضل تعاضد أقاليم التـاج ضـد انكلترا، وبرغنديا، وكذلك بفضل اتباعها عادة جباية الضريبة المباشرة (وخـاصـة ضريبـة الطاية[1]، وضريبـة الرؤوس[2]) دون الرجـوع الى البرلمان، والعـمل

---

(١) سيمر شرحها لاحقاً.
(٢) ضريبة مفروضة على كل شخص من البالغين.

الدؤوب للوزارات الجديدة للدولة، وكذلك وجود جيش (ملكي) مدرب تدريباً مدفعياً فائقاً. ومع ذلك سرعان ما اتضحت هشاشة هذه البنية. فقد كلفتها الحروب الايطالية أبهض التكاليف اضافة الى ما كشفته تلك الحروب من قصور في المحاولات الفرنسية المتكررة للحصول على نفوذ في شبه الجزيرة الايطالية، (حتى بعد تحالفها مع البندقية أو الاتراك): فليس آل هابسبرغ وحدهم من أشهر افلاسه بل هي فرنسا أيضاً قد أعلنت افلاسها مجبرة في السنة المصيرية (١٥٥٧). بل وحتى قبل وقوع تلك الواقعة كانت المملكة الفرنسية منغمسة في القروض الضخمة من المؤسسات المصرفية بنسب فائدة عالية (١٠ ـ ١٦٪) بالرغم من زيادتها ضريبة الطاية والضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الملح. والاشد مرارة من هذا أن فرنسا شهدت أكثر من اسبانيا أو انكلترا ظاهرة تفاعل التناحر الديني مع اطماع الاسر النبيلة الكبيرة وبعدما أسفر عن حرب أهلية دموية طويلة الامد. وهددت فرنسا، بجانب كونها قوة عظمى ذات تأثير في الشؤون الدولية، أنها ستغدو وبحلول عام ١٥٦٠ الميدان الاوروبي الجديد، ربما ليؤول بها الحال الى انقسام دائم على طول الحدود الدينية كما آل اليه قدر هولندا وألمانيا.

ظلت الاوضاع تراوح بمكانها حتى ارتقى هنري الرابع العرش الفرنسي (١٥٨٩ ـ ١٦١٠) الذي نهج سياسات التسوية في الداخل وتبنى الاجراءات العسكرية ضد اسبانيا في الخارج. فيما أتى السلام الذي عقده مع مدريد سنة ١٥٩٨ بطيب الأثر على فرنسا وأبقاها قوة مستقلة. غير أنها كانت بلداً أنهكته الحرب الاهلية، وغارات قطاع الطرق، والغلاء الفاحش، والتجارة والزراعة الراكدتين، وتمزق نظامه المالي شر تمزق. وبلغ الدين القومي لسنة ١٥٩٦ ما يقارب ٣٠٠ مليون ليفر، وذهبت أربعة أخماس عوائد تلك السنة البالغة ٣١ مليون ليفر الى الخارج. وعليه بقيت فرنسا لزمن طويل بعد ذلك مجتمعاً هاجسه التعويض. ومع ذلك بقيت مصادرها الطبيعية وفيرة. وبلغ تعدادها السكاني ما

يقارب ستة عشر مليوناً أي ضعف سكان اسبانيا وأربعة أمثال سكان انكلترا. وهي فيما تخلفت عن ركب هولندا وشمالي ايطاليا وبريطانيا في حقول المدنية والتجارية والمالية، كانت زراعتها متنوعة ونشيطة، وتمتع البلد دوماً بوجود فائض غذائي. وأزيح النقاب عن ثروة فرنسا الكامنة في أواخر القرن السابع عشر حين تولى الوزير العظيم لهنري الرابع - سولي - الاشراف على اقتصاد الدولة وماليتها. وهو لم يلجأ الى وسائل جديدة عدا بيع المناصب الموروثة وفرض الضريبة عليها، اذ تمعن في آلية جمع الضرائب بشكل دقيق، فشطب آلاف الافراد المدعين زوراً باستثنائهم من الضرائب، واسترجع أراضي التاج ودخلها، واعاد التفاوض حول نسب الفائدة المفروضة على الدين القومي. فاستعادت ميزانية الدولة توازنها في غضون سنوات قليلة بعد عام ١٦٠٠. كما سعى سولي الى تنشيط الزراعة والصناعة بشتى الوسائل: فقلل ضريبة الطاية، ونصب الجسور، وشق الطرق والقنوات لتسهيل نقل البضائع، كما شجع انتاج الملابس، وانشأ مصانع ملكية لانتاج ادوات الترف التي حلت محل نظيراتها المستوردة، وهلم جرا. وبرغم أن هذه الاجراءات لم تحقق جميعها النجاح المنشود منها، لكن الفارق عن اسبانيا في ظل حكم فيليب الثالث بات ملحوظاً جداً.

ليس من اليسير الحكم أن هذا النجاح كان له ليدوم لولا اغتيال هنري الرابع سنة ١٦١٠. بيد أن الذي تجلى من هذه السياسة أن دول (المماليك الجديدة) لم تستطع ادارة دفة الحكم بأمان دون أن تتهيأ لها قيادة كفوءة، وأن الفترة الواقعة بين رحيل هنري الرابع وبين توحيد (ريخليو) السلطة الملكية في ثلاثينيات القرن السابع عشر قد عملت على اضعاف قدرة البلاد على التصرف كقوة اوروبية عظمى نظراً لطبيعة السياسات الداخلية الفرنسية التي تحلت بها وانعدام تأثير الهوغونت[1] وميل النبلاء للتآمر ثانية. وفوق ذلك لم تكن فرنسا يوم انخرطت في

(١) الهوغونت: هم البروتستانت الفرنسيون.

حرب الثلاثين عاماً موحدة الاطراف سليمة القوى كما صورها بعض المؤرخين، بل كانت بلداً سقيماً يعاني من العديد من العلل. وازدهرت مكائد الارستقراطيين وبلغت ذروتها في ١٦٤٨ ـ ١٦٥٣، وتعثر أداء الحكومة بجملة من العوامل منها انتفاضات الفلاحين والمدنيين العاطلين عن العمل، والبروتستانت الفرنسيين، جنبا الى جنب مع سياسة الاعاقة التي نهجها اصحاب الوظائف الحكومية؛ وعاشت فرنسا موقفاً لا تحسد عليه لتمويل حرب كبيرة بعد أن تداعى اقتصادها نظراً لانكماش عدد سكانها وقساوة مناخها، وانخفاض انتاجها الزراعي، اضافة الى وقوع نقمة الطاعون الذي شمل بلعنته معظم ارجاء اوروبا آنذاك.

وعليه، توجب بحلول عام ١٦٣٥ زيادة الضرائب الفرنسية بطرق شتى فتفشت ظاهرة بيع المناصب؛ وارتفعت ضريبة الطاية التي انخفضت في السنين السابقة، حتى بلغت الضعف في سنة ١٦٤٣. بيد أن ذلك المبلغ فشل في تغطية نفقات الصراع ضد هابسبرغ، سواء أكانت نفقات الجيش البالغ قوامه (١٥٠) ألف رجل أم الاعانات المقدمة الى حلفاء فرنسا. ولما حققت فرنسا انتصارها العسكري العظيم على اسبانيا سنة ١٦٤٣ بلغت الانفاقات الحكومية ما يقارب ضعف الدخل القومي، وجنح خليفة ريخليو ـ مازارين الى اتخاذ اجراءات يائسة لبيع المناصب الحكومية، وفرض رقابة أقسى على ضريبة الطاية، فصادف التدبيران امتعاضاً شعبياً عارماً. ولذا لا يبدو محض مصادفة أن بدأ تمرد عام ١٦٤٨ بالاضراب عن دفع الضرائب احتجاجاً على اجراءات مازارين المالية الجديدة، وأن يفضي مثل هذا الاضطراب بالحكومة الى خسارة رصيدها وأن تعلن على مضض افلاسها.

وهكذا، آل حال طرفي الحرب الاسبانية ـ الفرنسية التي دامت أحد عشر عاماً حتى بعد اتفاقية سلام وستفاليا الشاملة لعام ١٦٤٨، الى أشبه بحال ملاكمين يترنحان اعياءً ينشب مخالبه في الآخر وهو منهك لا يقوى

على الاجـهـاض على خـصـمـه نهائيـاً. فكلتا الدولتين قد قاست التمرد الداخلي وتفشي الفـقر، ومقت الحرب، وكلتاهما بلغت شفير الافلاس. وبرغم ان الجيش الفـرنسي بقـيـادة جنرالات أمـثـال لونغين، وتورين، والمصلحين العسكريين مثل لويتلر كـان يطل ببطىء ليغدو أعظم جيوش اوروبا؛ تعرضت القوة البحرية التي أنشأها ريخليـو للتصدع بسبب متطلبات الحرب البرية، اضافة الى استمرار حاجة البلد الى قـاعـدة اقـتـصـادية صلبـة. وقد كان من حسن طالع فرنسا أن اختارت انكلترا المزهوة بقـوتها البرية والبـحـريةبقـيـادة (كـرومـويل) الانضمام الى جانبها في الصراع، فأمـالت الميـزان أخيراً ضـد اسـبـانيـا المنحوسة. وأما معاهدة (بايرنيس) الـتـي انهـت الـصراع فـقـد كـانـت أقل رمـزية الى عظمـة فـرنسـا من رمـزها الى الانحطاط النسـبي الذي أصـاب جـارتها الجنوبيـة متراميـة الاطراف والتي قاتلت بعناد يشار له بالبنان.

وبعـبـارة أخـرى، امـتلكت كلتـا القـوتين الاوربيـتين نقـاط ضعف وقوة، وحـاجـتـهـا الحـقيقية كانت ألاّ تفوق احداهما الاخرى. ويصدق هذا القول تماماً على القـوى الجناحـيـة في الغـرب والشـمـال ـ انكـلترا والسـويد ـ الـتي سـاعـد تدخلهـا على كـبح جماح مطامح هابسبرغ في عـديد من المناسـبـات. فقد صعب الحـال على انجلترا (مـثـلاً) أن تقف ثابتـة الخطى حـسنة الاستعداد لخوض صراع مـيـدانه قـارة اوروبا خـلال تلك المائة وأربعين سنة. وهي اذ فـاقت من غـيـبوبة حـروب (الروزز) انها بفـضل اسـتـتـبـاب الاسـتـقـرار الداخلي والتزام الحكمة في الشـؤون الماليـة اللتين سـعى الى تحـقيقهما جاهداً هنري السابع في أقل تقدير بعد حلول السلام مع فرنسا سنة ١٤٩٢. وخلقت مملكة تيـودور الاولى حيزاً لتتنفس البـلاد الصعداء بعد أن مزقتها الحرب الاهلية وأعاثت فيها الاضطرابات الداخلية خـراباً، أن لجأت الى تقليص الانفـاقـات المحلية وتسـديد الديون وتشجيع تجارة الاصـواف والصـيـد والتجارة بصـورة عـامة، بينما تكـفـلـت بمـا يكـفـل للـبـلاد

النجاحات التي شهدتها الانتاجية الزراعية وانتعاش تجارة الاقمشة الى البلدان المنخفضة وتكثيف استخدام قواعد الصيد البعيدة عن الشواطىء، وكذلك الازدهار العام الذي شهدته التجارة الساحلية. وفي ميدان الميزانية القومية فقد التقت عدة روافد لتصب في ميزانية قوية، وهذه الروافد هي استعادة الملك أراضي التاج واستيلاؤه على أراضي المتمردين والمتبارين تنافساً على ارتقاء سدة العرش، زائداً الرسوم المجباة من التجارة الوفيرة، وكذلك أرباح قاعة النجوم[١] والقنوات الأخرى.

بيد أن الاستقرارين السياسي والمالي لم يعنيا بالضرورة (قوة). فسكان انكلترا وويلز البالغون ثلاثة الى أربعة ملايين ليسوا بكثيرين عند مقارنتهم مع أعداد السكان الكبيرة لفرنسا واسبانيا. ومؤسساتها المالية وبناها التجارية التحتية لما تزل طور النضوج لو قورنت بنظيراتها في ايطاليا وشمالي ألمانيا، والبلدان المنخفضة برغم النمو الصناعي الهائل الذي كان سيحصل في (قرن تيودور الزمني). فعلى الصعيد العسكري قد فتحت الفغرة فاها أكثر. فما كاد هنري السابع يشعر بثبات عرشه حتى قام بحل معظم وحدات جيشه وحظر نشاط الجيوش الخاصة للاقطاب الكبار في البلد (مع استثناءات نادرة) واذا ما استثنينا (الحرس الملكي البريطاني وبعض قوات الحاميات) لم يكن في بريطانيا جيش نظامي دائمي في هذه الفترة التي غيرت فيها الحروب الفرنسية ـ الهابسبرغية في ايطاليا طبيعة وابعاد الصراع العسكري . وبالتالي بقيت هذه القوات تزود كما حصل في بدء عهد تيودور بالاسلحة التقليدية (القوس الطويل، والشفرة المنقارية) وتعبئة الجند تمت بطريقة تقليدية أيضاً (ميليشيا البلدة، والجماعات المتطوعة، وهلم جرا). وعلى أية حال، لم يقف هذا التخلف حائلاً أمام

---

(١) قاعة النجوم: محكمة انكليزية سرية.

خليفته هنري الثامن للشروع بحملاته ضد الاسكتلنديين، ولم يشكل له رادعاً عن التدخل ضد فرنسا في الاعوام ١٥١٣ و ١٥٢٢ ـ ١٥٢٣، ما دام الملك الانكليزي بمستطيع أن يستخدم أعداداً كبيرة من القوات (الحديثة) ـ الرامحين، وحملة القربينات، والخيالة- من المانيا.

واذا لم تكن العمليات الانكليزية الأولى في فرنسا ولا حملتا الغزو لعامي ١٥٢٨م و ١٥٤٤م قد انتهت بكارثة عسكرية ـ وبرغم انها اجبرت المملكة الفرنسية على دفع الاموال للتخلص من الغارات الانكليزية ـ فما هو مؤكد أنها قد أسفرت عن عواقب مدمرة مالياً. فمن مجموع ما خصصته وزارة الخزانة لانفاقات عام ١٥١٣م والبالغ ٧٠٠ الف جنيه استرليني، تم صرف مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه لدفع رواتب الجند، وتزويدهم بالمعدات، والسفن القتالية، والانفاقات العسكرية الأخرى.(١) وسرعان ما استهلكت مطامع وريث هنري السابع ـ هنري الثامن ـ احتياطات سلفه المتراكمة، ولجأ وزيره (وولزي) الى التشكي جهاراً ضد مساعي ملكه لجمع الاموال بقروض اجبارية، و (اعانات) ووسائل تعسفية أخرى. ولم ينفرج الوضع المالي الا حين قام (توماس كرومويل) بالاغارة على أراضي الكنيسة في ثلاثينيات القرن السادس عشر؛ والحق أن (الاصلاح الانكليزي) قد ضاعف العوائد الملكية وسمح بالانفاق سخياً على المشاريع العسكرية الدفاعية ـ كاقامة الحصون على طول ساحل (القنال) والحدود الاسكتلندية، وبناء سفن حربية قوية وجديدة للبحرية الملكية، وقمع المتمردين في ايرلندا. بيد أن الحروب الفاجعة ضد فرنسا واسكتلندا في أربعينيات القرن قد

---

(١) حذرني زميلي الاستاذ (روبرت أشتون) من أن أية أرقام معلنة عن عوائد وانفاقات انكلترا أو أية دولة أخرى، في مجمل هذه الفترة يجب النظر اليها وفق منظور أنها «أسمية»، فقد كان للمبالغ التي تتسرب عن طريق أصحاب المناصب والرشاوي، والفساد، وسوء مسك الدفاتر، أثرها السلبي الكبير في تقليل «مخصصات» الجيش والبحرية. وبنفس المنوال تقريباً لا يصل الى المملكة غير جزء من «دخل» الملك. ولذلك فالاحصاءات المقدمة هنا تقريبية وليست دقيقة.

كلفت مليونين و ١٣٥ ألـف جنيـه، أي حـوالي عشرة أضعاف الدخل الاعتيادي للتـاج. وهو مـا حـدا بوزراء التـاج ولوج أنّى سـبـيل يائس فـبـاعـوا الممـتلكات الدينيـة بأسـعـار بخسة واستولوا على عقارات النبلاء بذرائع ملفقة، واعادوا فرض القـروض العـسكرية، وخـفـضـوا قـيـمة العملة الى درجة مهولة، وأخيراً استعانوا بـ(فـوجـرز) ومـؤسـسـات مصرفـيـة أخـرى لدعم الموقف. ولذا لاح أن تصـفـية انكلترا لخلافاتها مع فرنسا عام ١٥٥٠ سـيشكل متنفساً رحباً لحكومة اقتربت من هاوية الافلاس.

واذن فكل مـا أوضـحـه هذا الكلام هو الحـدود الفـعلية لقوة انكلترا خلال النصف الأول من القـرن السـادس عشر. فـهي دولة مـركـزية ومـتجانسة نسبياً، بـرغم أن المناطق الحـدودية وايرلندا التي اسـتـحـوذت على مـوارد واهتمام المملكة دومـاً كـانت أقل تجـسـيماً لهذه الصـورة. وهي قـد أمست أكثر قوة دفاعية بفضل اهتمام هنري الثـامن، فـتـحصنت بالقلاع والمدفعية الحديثتين، والمسافن الجديدة، تدعـمـها صناعة تسليحية ضخمة مع بحرية حسنة التجهيزات. لكن جيشها كان متخلفاً نوعـيـاً وعـجـزت مـيزانيته عن تمويل حرب واسعة النطاق. ولما آل كَرسي الحكم الى (اليـزابيث الأولى) سنة ١٥٥٨، تبين انها تتمتع بالحصافة الكافية للتمييز بين هذه الحـدود وبين بلوغ غـاياتها دون تحـدي تلك الحـدود. لكن ذلك أضحى مهمـة عسيرة التنفيـذ في السنين الخـطرة التـي اعقبـت عـام ١٥٧٠، حين بلـغ الاصـلاح المضـاد ذروته ونشطت القـوات الاسـبـانية في هولندا. وسعت اليزابيث وهي تبصر أن بلدها لا يقـوى تنافساً مع (القوى الاوروبية العظمى) الى المحافظة عـلى اسـتـقـلال انكلترا بالطرق الدبلومـاسـيـة. وحـتى حين سـاءت العـلاقـات الانكليـزية ـ الاسـبـانيـة، عـملت اليزابيث على شن (الحرب الباردة) ضد فيليب الثـاني في الميدان البحري، فغدت حرباً اقتصادية في الأقل ومدرة للأرباح احياناً. وأفلحت اليـزابيث ووزراؤها في تحـقـيق فـائض مـالي في غـضون الخمسة وعشرين

عـامـاً من حكمـهـا برغم بقـاء الحاجة لتوفير اموال لتأمين الجناحين الاسكتلندي والايـرلـنـدي، اضـافـة الى تقـديم المسـاعـدة للمـتـمـردين الهولنديين في أواخـر السـبـعينيات وهو تصرف تجلى حكيماً لأن الملكة قد احتاجت بالحاح الى (صندوق لتمويل الحرب) بعد قرار عام ١٥٨٥ بارسـال قوة بقيادة (ليسستر) الى هولندا.

لقـد وضع صراع مابعد عام ١٥٨٥ مع اسـبانيا اعباء استراتيجية ومالية على عـاتـق حـكـومـة الـيـزابيث. ورأى القـادة البـحـريون أمـثـال (هاوكنز) و (راليغ) و(دريك) وآخـرون في اطار مـساعيهم الاستراتيجية أن أفضل ما تفعلة انكلترا هو أن تعترض قـوافل تجارة الفـضـة الاسـبـانـيـة والاغارة على السواحل والمستعمرات الاسـبـانـيـة، أي اسـتـغلال امتيازات القوة البحرية لشن حرب بثمن بسيط، وهو افتراض مـغـر نظرياً برغم صـعـوبتـه عـمليـاً. وثمـة حاجة اخرى تمثلت بارسال قـوات الى هولندا وشمالي فـرنسـا لمسـاعدة من يقاتل الجيش الاسباني هناك ـ وهي اسـتراتـيـجـيـة لم يـكـن دافـعـهـا الحب الكبير المكنون للمـتـمـردين الهولنديين أو البروتسـتـانت الفـرنسـيين، بل لظن اليـزابيث: «حين يزف اليـوم الاخير لفـرنسا سيكون ذلـك عشية انهيار انكلترا». وعليـه كـان مـن الضروري المحـافظة على التـوازن الاوروبي، حـتى وان لزم الأمـر التـدخل. واستمرار هذا (الالتزام القاري) حـتى مطلع القـرن السـابع عشر، في أقل تقدير على المستوى الشخصي، اذ بقيت قـوات انـكليـزية كـثيرة في محلهـا يوم اندمجت قـوة الحـمـلات في جـيش الاقـاليم المتحدة عام ١٥٩٤م.

وبريطانيـا اذ وقـفت ضـد مطامح فيليب الثاني براً، وحاصرت امبراطوريته بحـراً، تكون قـد أسـهـمت في الحفاظ على التعددية السياسية الاوروبية، بيد أن دعم ثمانيـة آلاف رجل في الخـارج شكل عـبئاً ثقـيـلاً. فـقد تجاوز مجموع الاموال المرسلة الى هولندا ١٠٠ ألـف جنيـه سنة ١٥٨٦، وأصبحت ١٧٥ ألف جنيه في سنة ١٥٨٧، وكـلاهما مـثل حوالي نصف اجمالي الانفاقـات السنوية. وسنة ارسال

الارمادا قد تجاوزت فيها التخصيصات المرصودة ١٥٠ ألف جنيه. وبالنتيجة بلغت انفاقات اليزابيث السنوية في نهاية ثمانينيات القرن السادس عشر ضعفي أو ثلاثة أضعاف بدايتها. وانفق التاج خلال العقد التالي ما يربو على ٣٥٠ ألف جنيه سنوياً، فيما رفعت الحملة الايرلندية الرقم أكثر من ٥٠٠ ألف جنيه في الاعوام الاربعة الاخيرة من حكم الملكة. وما لاح أمام الحكومة في مساعيها الحثيثة لجمع الاموال من مصادر أخرى ـ كبيع أراضي واحتكارات التاج ـ من بديل سوى دعواتها المتكررة لعامة الشعب ومناشدتهم تقديم التبرعات. وجاءت الشهادة على مهارة وحنكة الملكة وسياستها من خلال نجاحها في استحصال ما مجموعهُ مليونا جنيه، وبهذا نأت الحكومة الانكليزية بنفسها عن اعلان افلاسها أو عجزها عن صرف رواتب الجنود؛ غير أن سني الحرب أخضعت سائر النظام للاختبار، وألقت بأعباء الديون على كاهل أوائل ملوك اسرة (ستوارت) ووضعته وخليفته في دائرة الاعتماد على مجلس عموم غير موثوق به وعلى سوق لندن المالي المتردد.

ولا يسع المجال هنا أن نحيط بشيء من التفصيل حلقات الصراع المستعر بين التاج والبرلمان الذي أريد له الهيمنة على مسرح السياسة الانكليزية طوال العقود الاربعة التالية لعام ١٦٠٣، ولعب فيه التمويل الدور الرئيسي. فقد أتت التدخلات المتقطعة وغير الفعالة للقوات الانكليزية في الصراع الاوروبي الكبير في عشرينيات القرن السابع عشر بتأثيرات ضئيلة على سير حرب الثلاثين عاما برغم فداحة تكاليفها. فحقيقة ان السكان قد ازدادوا عدداً، والتجارة انتعشت توسعاً، ومستعمرات وراء البحار كثرت، وثروة انكلترا في هذه الحقبة قد تراكمت، لكنها جميعاً قد عجزت أن توفر قاعدة مؤكدة لقوة الدولة دون تلاحم داخلي؛ بل ان بعض النزاعات حول بعض الضرائب مثل ضريبة السفن ـ التي كانت ستدعم من الناحية النظرية قوة الامة العسكرية ـ اقتربت قاب قوسين أو

أدنى من القـذف بالتـاج والبرلمان في اتون حـرب أهليـة كـان لها أن تكبل انجلترا كـدولة لها وطأتها في الشـؤون السـيـاسـية الاوروبية لجل اربيعينيات القرن السابع عشر. وتحـتم على انكلترا حين عـاودت الظهـور تارة اخـرى، أن تتـحـدى هولندا في حرب تجارية ضروس (١٦٥٢ ـ ١٦٥٤) لم يكن لها غير دور ضئيل في التوازن الاوروبي العـام أنّى كانت أهداف طرفي النزاع.

واسـتطاعت انكلترا بزعـامة كروموبل خلال خمسينيات القرن السابع عشر، مع هذا، أن تلعب دور القـوة العظمى بنجاح أكثر من أية حكومة سابقة. وأفلح جيشه ذو القالب الجديد الذي ظهر من بين غبار ميادين الحرب الاهلية أن يرأب الـصـدع المـوجـود دومـاً بـيـنـه وبـين نـظائره في اوروبا. وأمكن ارسـال الجـيش الانـكـلـيـزي المـنظم والمدرب وفق أصـول حـديثـة وضـعـهـا مـوريس وغـوسـتـا اودولـفـس، والـذي صلبت عـوده سنون من الصراع، وتحلى بالضـبط العـسكري وصرف الـرواتـب بانتظام، الى مـيـدان التـوازن الاوروبي ليـخلق تاثيرا له حـسـابـاً مثلما تجلى في الهزيمة التي الحقها بالقوات الاسبانية في معركة الدون سنة ١٦٥٨. أمـا بحـرية الكومنولث فكانت الاكـثـر تقدماً في هذا العصر. فقد شهد اسطولها- بعـد أن دعـمـهـا مجلس العـموم لوقوفها ضد جارلس الاول اثناء الحرب الاهلية- نهضة جبارة في اواخر اربعينيات ذلك القرن : فتضـاعـف حجمه من ٣٩ سفينة سنـة ١٦٤٩ الى ثمانين سنـة ١٦٥١. وازدادت رواتب منتـسـبيه ونـالت المسافـن الـدعم اللازم لها ووافق مجلس العـمـوم الذي اعـتـقـد أن الامـوال والقـوة يسيران جنبـاً إلى جنب على صرف كـافـة المخـصـصـات المرصودة له. واتى هذا السلوك ثماره فـسـلاح البحرية قد ابدى في حربه الاولى ضد الهولنديين قوة صاعقة أحسن قـيـادتهـا (تـرومب ورويتر) اللذين لم تكونا بأقل من كـفـاءة بليك ومـونك. فـلا عـجب أن حـقـقـت انكلترا الانتـصـارات عندما اطلق لها العنان ضد الامبراطورية الاسبانية بعد عـام ١٦٥٥ : فـاستولت على اكاديا (نوفا سكويثا)، وجامايكا بعد

اخفاق في (هسبانيولا)؛ ووضعت يدها على جزء من اسطول الخزانة الاسباني عام ١٦٥٦؛ وأغلقت الطريق على (كادز) وحطمت الاسطول الاسباني (فلوتا) في (سانتاكروز) سنة ١٦٥٧.

بيد أن ما تحقق من نجاح، برغم أن العمليات الانجليزية قد أمالت الميزان واجبرت اسبانيا على انهاء حربها مع فرنسا عام ١٦٥٩، ما كان له أن يتحقق لولا تأثير الضغوط الداخلية. اذ تعرضت التجارة المربحة مع اسبانيا الى الخسارة لصالح الهولنديين المحايدين في هذه الاعوام عقب ١٦٥٥، واقتنصت مراكب قراصنة العدو غنيمة دسمة من السفن الانجليزية على طول الطرق الاطلسية والمتوسطية. وفوق هذا وذاك كان الانفاق على جيش قوامه ٧٠ ألف رجل وبحرية جبارة مهمة استنزفت جم الاموال. وهنا تشير احدى الاحصائيات ان من مجموع الانفاق الحكومي البالغ مليونين و ٨٧٨ ألف جنيه سنة ١٦٥٧ ذهب ما يربو على مليون و ٩٠٠ ألف جنيه لميزانية الجيش و ٧٤٢ ألف جنيه آخر للبحرية. ففرضت الضرائب وانتزعت من دافعيها انتزاعا وبلغت مقداراً لم يسبق له مثيل، ولم يكف في ذات الوقت لتغطية انفاقات للحكومة بلغت أربعة أضعاف المبلغ الذي عد غير محتمل في عهد جارلس الأول) قبل (الثورة الانكليزية). وعليه ارتفعت الديون بتواتر، وتأخر دفع رواتب الجنود والبحارة عن مواعيدها. وهكذا نفخت سنو الحرب الاسبانية هذه في كير النفور الشعبي من حكم (كرومويل) ودفعت بغالبية طبقات التجار أن تنشد السلام. غير أن المؤكد من الأمر أن الصراع لم يكن ليسحق انكلترا عن بكرة ابيها، برغم تجلي حقيقة أن هذا المصير كان سيكون كذلك لو دخلت أتون صراعات مع القوى العظمى بجانب اسبانيا. لقد هيأ نمو التجارة الداخلية والخارجية الانكليزية تدعمه الأرباح المتأتية من المستعمرات أرضية اقتصادية صلبة يمكن لحكومات لندن الاستناد عليها لو وقعت حرب جديدة، وهي قد حققت- ومعها الاقاليم المتحدة

وهولندا ـ لأنها قد طورت اقتصاد سوق كفوء، الانجاز الفريد بالدمج بين رفع مستوى المعيشة ونمو السكان العددي. ومع هذا، ثمة أمر حيوي لما يزل قائماً الا وهو الابقاء على توازن سليم بين الجهد العسكري والبحري للبلد من جهة وبين تشجيع نمو الثروة القومية من الجهة الثانية؛ الا أن هذا التوازن غدا في نهاية حكم آل كروموبل متقلقلاً بعض الشيء.

سيطفق هذا الدرس البليغ في فن الحكم أكثر تجلياً لو قارن المرء بين نهضة انكلترا وبين نهضة القوة الجناحية الأخرى ـ السويد. فقد بانت امارات الفقر على المملكة الشمالية طوال القرن السادس عشر. ولم تستطع السويد أن تفعل غير ما يجدي لادارة نفسها فقط بعد أن تعثر خطاها الاتصال بأوروبا الغربية على يد (لويك) والدنمارك تحديداً، وبعد أن تورطت بسلسلة من الصراعات في جناحها الشرقي ضد روسيا، ولأنها دوماً ما قطعت علاقتها مع بولندا، وألمحت هزيمتها الموجعة على يد الدنمارك في حرب ١٦١١ـ ١٦١٣ أن الانكفاء لا التوسع سيكون مصيرها. وهي قد عانت من انشقاقات داخلية كانت طبقية بطبيعتها أكثر منها دينية، وأسفرت عن تأكيد الامتيازات الواسعة للنبلاء. لكن نقطة ضعفها الاكبر قد استوطنت في قاعدتها الاقتصادية. فأغلب أجزاء اقليمها مترامي الاطراف في القطب الشمالي كانت بوراً أو غابات. وشكل الفلاحون المتشتتون والمكتفون ذاتياً ٩٥٪ من اجمالي سكانها البالغ عددهم (٩٠٠) ألف نسمة والذين بلغوا مع عدد سكان فنلندا حوالي مليون وربع المليون وهو عدد أقل من عدد نفوس أغلب الولايات الايطالية. وهي لم تضم سوى مدن قليلة وصناعة محدودة، أما (الطبقة الوسطى) فقلما تميزت؛ ولما تزل مقايضة السلع والخدمات أهم شكل للتبادل لديها. وعليه كانت السويد مجرد قزم عسكري واقتصادي يوم ارتقى الشاب (غوستاف أدولفس) العرش سنة ١٦١١.

لقد ساعد السويد على نهضتها السريعة عاملان أحدهما خارجي والآخر

داخلي. الأول هو المتعهدون الاجانب وتحديداً الهولنديون والالمان والولونيون[1] الذي بدت لهم السويد أرضاً تعد خيراً و (غير نامية)، يكحلها ثراها بالمواد الأولية كالخشب وخامات الحديد والنحاس. واتجه أشهرهم ويدعى (لويس دي غير) لا ألى بيع المنتوجات الجاهزة الى السويديين مقابل شراء المواد الأولية منهم؛ بل قد انبرى مع مرور الزمن الى انشاء مصانع لتصنيع الأخشاب، ومسابك لسبك المعادن، ومصانع أخرى، وقام باقراض الملك، وألحق السويد (بالنظام التجاري العالمي) الذي يتخذ من امستردام مقره الرئيسي. وبين عشية وضحاها تبوأت السويد مكانة أعظم منتج للحديد والنحاس في أوروبا، وجنت العملات الاجنبية ثماراً لصادراتها تلك وهو ما أتاح لها سريعاً تحمل اعباء الانفاق على القوات المسلحة. ثم وصلت البلاد مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال التسلح وهو انجاز فريد يعود الفضل فيه ثانية الى الخبرة والاستثمار الأجنبيين.

يتجسد العامل الداخلي في سلسلة الاصلاحات الشهيرة التي جاء بها غوستاف أدولفوس واعوانه. فتعززت انتاجية وعطاء خزانة الدولة، والنظام الضريبي، والادارة القضائية المركزية، والنظام التعليمي في هذه الفترة. وازيح النبلاء عن عصب القيادة الى الخدمة المدنية. وتحقق التضامن الديني وانكبت الحكومة المحلية والمركزية خيراً على تأدية أعمالها. وارتكازاً على هذه الاسس الصلبة، نجح غوستاف في بناء بحرية سويدية لتتولى مهمة حماية سواحله من المنافسين الدنماركي والبولندي، ولتأمين ممر آمن للقوات السويدية عبر البلطيق. وقبل هذا، أدرك غوستاف أن شهرته ملكاً عظيماً ستنطلق من اصلاحاته العسكرية العظيمة: وهو اذ طور جيشاً قومياً دائمياً قائماً على أساس من التجنيد الالتزامي، ودرب قواته على تكتيكات ميدانية جديدة، وأدخل التحسينات على

(١) الولونيون : هم شعب يسكن الاجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المتاخمة لها.

صنف الخيـالة، وزوده بالمدفعـيـة المتحركة الخفيفة، وأخيراً شحنها بروح معنوية وانضبـاط مـدهشين، قـد وضع تحت يده أفـضل قـوة مـقـاتلة في العالم لما تحرك صوب شمالي ألمانيا في صيف ١٦٣٠ لنصرة قـضية البروتستانت.

لـقـد كـان لجـمـيـع هـذه الامـتـيـازات ضرورتهـا، ذلك أن أبعـاد الصراع الأوروبي وتكاليـفـه قـد تجـاوزتا كـثيراً أبعاد وتكاليف الحروب المحلية السابقة ضد جارات السويد. وبحلول نهاية سنة ١٦٣٠ عقد غوستاف لواء قيادة أكثر من ٤٢ ألــف رجل؛ وتضـاعف عـددهم بعد اثنى عشر شهراً فقط؛ ثم بلغ العدد ١٥٠ ألف رجل قـبـيل مـعركة (لوتزن) المصيرية. وفي الوقت الذي شكلت فيه القوات السـويدية (فـيلق النخبة) في جميع المعارك الرئيسية، واعتادت على اقامة الحاميات في النقـاط الاستراتيجية الحساسة، فانها كانت من العدد أقل لتشكيل جيش بذلك الحجم، بل أن أربعة أخماس ذلـك الجيش (السويدي) البـالغ ١٥٠ ألـف رجل كـانوا، والحق يقـال، مـرتزقة أجانب من الاسكتلنديين، والانكليز، والالمان بلغت اجـورهم أرقـامـاً فـاحـشة. وحتى الصراعات مع بولندا في عشرينيات ذلك القرن قـد أثقلت كاهل الخزينة السويدية العامة، فيما هددت تكاليف الحرب الألمانية أن تستنزف أكـثـر مـالاً. ومـا تجـسد واضحاً أن السويديين وفقوا في جعل الآخرين يدفـعـون الثـمن. لقـد غطت الاعـانات الخارجية- لا سيما الفرنسية- جزءاً نزيراً من التكاليف برغم وفـرتها، لكن المانيـا نفـسـهـا كـانت مصدر العون الرئيسي. فـالسـويد قـد طلبت من المقـاطعات الاميرية والمدن الحرة المساهمة في قضيتها ان كـانت صـديقـة، وعليـهـا أن تدفع الجـزية ان كـانت عدوة حتى تتجنب لديارها السلب. وفـوق هذا، استهلك الجيش السويدي الجرار من الاقاليم التي عسكر فـيـها تمويناتها من الغذاء والاعلاف. واكتمل هذا النظام على يد وكيل الامبراطور (ولنشـتـاين) الذي مـولت سياسته الاستهلاكية (في المساهمات) جيشاً امبراطورياً يربو قوامه على ١٠٠ ألف رجل. غير أن جـوهر الحديث هنا أن السويديين (ليسوا

هم من مـول) القـوة اللجـبة التي ساعدت على قص جناح هابسبرغ في الفترة من (١٦٣٠ الى ١٦٤٨). فـفي عين الشهر الذي وقع فيه على سلام (وستفاليا) كان الجـيـش الـسـويدي منهـمكاً في نهب بوهيـمـيـا؛ وكـان من المناسب جـداً أن لا ينسحب منها الا مقابل دفع (تعويض) يستحق الانسحاب لأجله.

لقـد عكس هذا الانجـاز برغم كبره صـورة مـشـوهة عن الموقع الحـقـيـقي للسـويد في أوروبا. فماكنتـها الحربية العملاقة كانت (طفيلية) لحد كبير، وما كان أمـام الجـيش السـويدي في ألمانيـا من سبيل غير السلب من أجل ان يقيم أوده ـ والا تمـرد الجنود ولطالوا عندئذ الالمان بمـزيد من الاذى. وكـان من الطبـيـعي أن ينفق السـويديون (أنفـسـهم) على بحـريتهم وعلى الدفاع عن وطنهم وعلى قواتهم المنتشرة في أمـاكن غير المانيـا، وهو انفـاق اسـتنزف مـعظم الميـزانيـة الحكوميـة، وأفـضى الى إجـراءات يائسة كبيع أراضي التاج وإيراداته الى النبلاء وانخفض تبعاً لذلك دخلهـا على الامـد البـعـيـد. وانتزعت حرب الثلاثين سنة أموالها من قوت حـيـاة الانسـان وأرهقت الضرائب الاسـتـثنائيـة كثيراً دخل الفلاحين. وفضلاً عن ذلك أضـافت الانتـصـارات العـسكرية للسـويد ممتلكات عبر البلطيق ـ استونيا، وليـفـونيـا، وبرمن، ومعظم أجزاء بومرانيا ـ جاءت عليهـا بمنافع تجارية ومالية، بيـد أن تكاليف الابقـاء على تلك الممتلكات في وقت السلم أو الدفاع عنها وقت الحـرب آمنة من غيرة الاطراف المنافسة كانت جد باهظة حملت دولة السويد أعباء فـاقـت تـكـالـيف الحـملة الكبرى عبر ألمانيـا في ثلاثينيـات القـرن السـابع عشر وأربعينياته.

بقيت السويد قوة لها حسابها حتى بعيد عام ١٦٤٨، ولكن على المسـتوى الاقليـمي فـقط. وهي قـد بلغت أوج قـوتها في المسرح البلطيقي في عهد جارلس الخامس (١٦٥٤ـ ١٦٦٠) وجـارلس السادس (١٦٦٠ـ ١٦٩٧) حيث صدت قوة الدنماركـيين وأبقت على قـوتها ضـد بولندا، وروسـيـا، وضـد القـوة الصـاعـدة في

بروسيا. لقد أتاح التحول نحو الحكم الاستبدادي أيام جارلس السادس تراكماً للأموال وهو ما هيأ بدوره ظرفاً للمحافظة على جيش كبير ونظامي في وقت السلم. وتلك لم تكن، مع ذلك، الا مجرد اجراءات للأخذ بيد السويد بعد أن انحدرت من المنازل العلى في اوروبا. ويقول الاستاذ روبرت: «ثملت السويد في فترة جيل بخمرة الانتصار وانتشت متشامخة بمكاسبها: فقد قادها جارلس السادس الى شمس التواجد اليومي، ورسم لها السياسات المناسبة لمصادرها ومصالحها الحقيقية ثم زودها باللازم لتحقيقها، كما أعد لها مستقبلا ذا وزن وكرامة تليق بدولة من الطراز الثاني».

وما هذه بانجازات بسيطة، بيد أنها ذات أهمية محدودة لو وضعت في الاطار الاوروبي العام. ومن الاهمية الاشارة هنا الى الدرجة التي تأثر بها توازن القوى في البلطيق والذي استندت اليه السويد بشكل ليس أقل من الدنمارك وبولندا وبراندنبرغ، قد تأثرت و (تضاعف تأثرها) في النصف الثاني من القرن السابع عشر على يد الفرنسيين والهولنديين وحتى الانكليز لتحقيق أغراضهم الخاصة عن طريق تقديم الاعانات، والتدخلات الدبلوماسية، والاستعانة بالاسطول الهولندي في عامي ١٦٤٤ و ١٦٥٩. وأخيراً، وفيما لا يحق لنا مطلقاً تسمية السويد بدولة (دمية) في هذه اللعبة الدبلوماسية الضخمة، فقد بقيت قزماً اقتصادياً مقارنة مع قوى الغرب الناهضة، ونزعت الى الاعتماد على اعاناتها. ولم تكن تجارتها الخارجية حوالي عام ١٧٠٠م سوى جزءاً يسيراً مما امتلكته الاقاليم المتحدة أو انكلترا؛ وربما شكل انفاقها الحكومي مجرد واحد الى خمسة عشر جزءاً من انفاق فرنسا. فلاحت أمام السويد فرصة ضئيلة ـ بالرغم من استقرارها الاجتماعي والاداري المدهش ـ للمحافظة على هيمنتها العسكرية التي تمتعت بها أيام غوستاف دولفوس، لعوامل منها قاعدتها المادية القاصرة، وعجزها عن غزو مستعمرات وراء البحار. وفي العقود التالية، توجب عليها مجرد وقف تقدم

بروسـيا في الجنوب وروسيا في الشرق.

ويجسـد المثـال الأخير عن قوة هولندا في هذه الفترة تناقصاً صريحاً مع حالة السـويد. فـهنا أمـة بزغت من بين ظروف الثـورة الفـوضـوية، وهي سبعة أقاليم متنافـرة عـزلتـهـا الحـدود غير النظامـيـة عن الأقاليم الباقية من هولندا الخاضعة لسلطان هابسبرغ، كما أنها جـزء من جـزء من امبراطورية واسـعة، محدودة السكان عـدداً والمسـاحة امتداداً، انسلت سريعاً لتغدو قوة عظمى داخل (وخارج) أوروبا لقـرابة قـرن. وهي قـد تميزت عن الدول الأخرى ـ ولو أنها لم تختلف عن سيدتها الايطاليـة (البندقـيـة) ـ بامـتـلاكـهـا شكلاً لحكومة جمهورية أمسك بزمامها نخبة الأشراف. لكن أبرز خـصـالها تميـزاً هي أن أسـاسـات قوتها قد ارتكزت في حقول التـجـارة والصناعـة والمال. وتمتـعت بقـوة عسكرية جبارة في الميدان الدفاعي – في أقل تقـدير– وامـتلكت بحرية كانت الاقوى فعالية حتى بزتها انكلترا أواخر القرن السـابع عشر. بيـد أن سمات القـوة المسلحة هذه كانت نتائج وليست اسساً للقوة والنفـوذ الهولنديين.

لم يكن جوهر الموضوع– دون ريب– أن المتمردين الهولنديين السبعين ألف قـد مـثلوا من الأهميـة شـيئاً في الشـؤون الأوروبية في بواكير ثورتهم. فهم لم يعدوا أنفسـهم ولعـقـود عـدة من الزمن أمـة منفـصلة مطلقاً، وظلوا هكذا حتى مطلع القـرن السـابع عشر حين رسـموا حدودهم. ولم تكن ما تسمى (بالثورة الهولندية) في بدئهـا سـوى قـضـية منقطعة الاحداث عنت مجموعات اجتماعية مختلفة قاتلت أحـدهـا الأخـرى وعـارضـت حكام هابسبرغ ـ وفي أحـايين أخـرى عـملت على مـسـاومـتـهم– وثمـة لحظات لاحت فـيها سياسة دوق (بارما) في ثمانينيات القرن السـادس عشر باسترداد الأقـاليم الاسـبانية قاب قوسين أو ادنى من النجاح. بيد أن الاعـانات والنجـدة العـسكرية التي جـاءت بها بريطانيـا والدول البروتسـتانتية الأخـرى، واسـتيراد أعـداد كـبيرة من الاسلحـة الانكليـزية، اضـافة الى التحويل

الدائمي للجيوش الاسبانية الى فرنسا قد وضع نهاية لحركة التمرد. ومع هذا، ولما كان المتمردون قد وضعوا أيديهم على أغلب مسافن وموانيء هولندا، ولأن اسبانيا قد وجدت الامر مستحيلاً أن تفرض سيطرتها على البحر، تجلى انتصار (بارما) بطيئاً وأن عمليات المحاصرة البحرية قد فقدت زخمها حينما صدرت الأوامر الى الدوق أن يسير بجيوشه صوب فرنسا.

ونجحت الاقاليم المتحدة بحلول تسعينيات القرن السادس عشر في الصمود بل وأعادت فتح معظم الأقاليم والمدن التي فقدتها في الشرق. واعتمدت في ذلك على جيشها الذي أحسن تدريبه القائد (موريس) من (فاسوا) والذي تبوأ منزلة أحد أفضل الآمرين في هذا العهد بفضل ما أتى به من مستجدات تكتيكية واستغلاله الإقليم المائي خير استغلال. وان تسمية هذا الجيش بـ (الجيش الهولندي) لتسمية خاطئة: اذ تألف في سنة ١٦٠٠ من (٤٣) سرية انكليزية، و (٣٢) فرنسية، و (١١) أسكتلندية، و (٢٠) ولونية، مع (٩) ألمانية، و (١٧) سرية هولندية فقط، وقد أفلح موريس في صهر هذه القوات مختلفة الجنسيات بقالب متجانس برغم تنافرها البين. وهو دون ريب قد استفاد في هذا المسعى من القواعد المالية التي هيأتها الحكومة الهولندية؛ وتميز جنده على غرار أغلب اقرانهم في جيوش أوروبا باستلامهم المنتظم للرواتب تماماً، مثلما جنحت الحكومة الهولندية الى الانفاق الدائم على بحريتها الكبيرة من أجل ديمومتها.

وليس من الحصافة بشيء مبالغتنا في تقدير ثروة الجمهورية الهولندية أو استقرارها المالي، أو الاقتراح أنها وجدت الطريق معبداً - سيما في مراحلها الاولى- لتمويل حرب طويلة. فقد سببت الحرب في الاجزاء الشرقية والجنوبية للاقاليم المتحدة خسائر فادحة، واضعفت النشاط التجاري، وقلصت عدد نفوسها. وحتى اقليم هولندا المزدهر وجد في الضرائب عبئاً ثقيلاً؛ اذ توجب

عليه سنة ١٥٧٩م أن يدفع ٩٦٠ ألف (فلورين) ثمناً للحرب. ثم قفزت الضريبة الى ٥,٥ مليون فلورين سنة ١٥٩٩. وارتفعت مع اطلالة القرن السابع عشر تكاليف الحرب ضد اسبانيا الى عشرة ملايين فلورين، وهنا تساءل الكثيرون عن مدى امكانية استمرار تغذية ماكنة الحرب دون مزيد من الاعباء والضغوط المالية. وكان من حسن حظ الهولنديين أن الاقتصاد الاسباني - وقدرته على الانفاق على جيش الفلاندرز الميال للتمرد - قد عانى اكثر وأجبر مدريد أخيراً على طلب هدنة ١٦٠٩.

ومع هذا، لم يستنفد الصراع المصادر الهولندية برغم أنه قد وضعها على محك الاختبار. أما الحقيقة فهي أن اقتصادها شرع بالنمو سريعاً منذ خمسينيات القرن السادس عشر وما تلاها، فأرسى أساساً متيناً (للثقة) يوم تحولت الحكومة - مثل سائر الدول في أوقات الحروب - الى التعامل مع سوق المال. ويكمن أبرز الاسباب وراء هذا الازدهار في التفاعل المتجانس بين النمو السكاني وبين روح العمل التعهدي فور سقوط حكم هابسبرغ وهي بالاضافة الى النمو الطبيعي في أعداد سكانها قد قدمها عشرات (وربما مئات) الألوف من اللاجئين من الجنوب وأماكن أخرى من أوروبا. وتبين أن كثيراً من هؤلاء المهاجرين عمالاً مهرة، ومعلمين أكفياء، وأصحاب حرف يدوية بارعين، يسبقهم رأسماليين ملكوا الكثير ليقدموه. وجاءت حوادث نهب (انتورب) على يد القوات الاسبانية سنة ١٥٧٦ لتمنح امستردام فرصاً وردية في النظام التجاري العالمي، كما انتهز الهولنديون كل سانحة اتيحت لهم لتطوير تجارتهم. وحصلوا على مصادر ثروة اضافية من هيمنتهم على تجارة سمك الرنكة الوفيرة وقيامهم باستصلاح الأرض المحاذية للبحر. واتاحت لهم تجارتهم الملاحية وخاصة سفن شحنهم النشيطة (فلايتس) المجال لحمل المواد التجارية لمعظم أجزاء اوروبا بحلول سنة ١٦٠٠: كالاخشاب، والجلوب، والالبسة، والملح، وسمك الرنكة ومن خلال جميع الممرات المائية.

وآثر تجـار أمـستردام تجهيز عدوهم اللدود اسبانيا بالمواد الغذائية حتى لو أثار ذلك حنق حلفـائهم الانكليز وكهنة هولندا الكالفينيين[1]، اذا ما فاقت كفة الارباح حجم المخـاطر. وفي الداخل، تم اسـتيراد المواد الأوليـة بكميات وفيرة لتعالج وتجهز تماماً على أيدي تجـار أمـستردام، و (دلفت) و (ليدن) وغيرهم. وسينتفي العجب لقولنا أن حوالي ٥٦٪ من نفـوس هولندا البـالغ عددهم بحلول عام ١٦٢٢م ٦٧٠ ألف نسـمـة قـد عـاشوا في مدن متوسطة الحجم، سيما وقد نشأت فيها صناعات كثيرة مـثل (تنقـيـة السكر، والتقطير، والتخمير، السجائر، وغزل الحرير، والمصنوعات الفـخـارية، والزجـاجية، والاسلحة، والطباعة، وصناعة الورق). وهنا ستبدو أية منطقة أخرى في العالم متخلفة اقتصادياً لو قورنت بها.

وثمـة حـيـزين آخـريين في الاقـتـصاد الهولندي كان لهما أثراً في تعزيز قوتها العـسكرية. يتـجـسـد أولهما في التـوسع فيما وراء البحار. فهو يمثل اضافة جديدة لمصـادر الجـمهورية برغم أنه لا يرقى الى مستوى التجارة الاذل ولكنها الاوسع في الميـاه الأوروبية. ففي الفترة بين ١٥٩٨ ـ ١٦٠٥، أبحرت سنوياً سفن بمعدل ٢٥ سفينة الى غربي أفريقيا و٢٠ إلى البرازيل و١٠ إلى الهند الشرقية، اضافة إلى ١٥٠ سفينة إلى الكـاريبي، وأقيمت مستعمرات ذات سيادة في أمبونيـا عــام ١٦٠٥م وترينت سنة ١٦٠٧م، كما أنشأت المصانع والمراكز التجاريةحوالي المحيط الهندي، وعلى مـشارف الأمازون، وفي اليابان سنة ١٦٠٩. واسـتفادت الأقاليم المتحدة مثل انكلترا من التـغير البطيء الذي شـهـدته التـوازنات الاقـتـصـادية من المتوسط الى الاطلسي والتي شكلت احـد الإتجاهـات الفريدة لتلك الفترة (١٥٠٠ ـ ١٧٠٠)؛ وأثارت كـذلك في المجـتـمـعـات روح الاسـتـعداد لجني أرباح التجارة العالمية في الوقت الذي عـملت فيه بدءاً لمصلحة البرتغال واسبانيا.

---

(١) الكالفنية: مذهب كالفين اللاهوتي الفرنسي البروتستانتي (١٥٠٩ـ١٥٦٤) القائل بأن قدر الانسـان مرسوم قبل الولادة.

وتمثل الحيز الثاني في دور أمستردام المتنامي كمركز للتمويل العالمي، وهو لازمة طبيعية لنجاح الجمهورية في اداء واجباتها في الشحن والتبادل السلعي في اوروبا. ولم يختلف ماقدمته مؤسساتها المالية (التي كانت تستلم الايداعات بفوائد معلومة، وتقوم بالتحويلات المالية، وتحرر فواتير الصرف والقروض العائمة) عن الممارسات التي سادت في البندقية وجنوا مثلا؛ غير أنها عكست ثروة الاقاليم المتحدة من التجارة. لقد كانت تجارة واسعة النطاق وسارت اعمالها بدرجة إئتمان أعلى، وتحسن ذلك اكثر ما دام المستثمرون الرئيسيون جزءاً من الحكومة، ورغبوا بصيانة مبادىء التعامل المالي السليم والابداع الآمن والدفع النظامي للديون. فأثمر ذلك عن توفر أموال للقروض الحكومية، أضفت على الجمهورية الهولندية امتيازاً تفوقياً على منافساتها لا يعلوه ثمن؛ واستطاعت أن تقترض مبالغاً بأقل نسب فائدة طالما هي قد دفعت ديونها فور استحقاقها فأبقت على نسبة اعتماد ثابتة وغلبت بهذا الامتياز أغلب الحكومات آنذاك. بل هو امتياز كان الاعظم في القرن السابع عشر وفي جميع العصور حقاً.

واكتسبت هذه السهولة في الحصول على القروض أعظم أهمية لها بعد نشوب النزاعات مع اسبانيا سنة ١٦٢١، فقد ارتفعت نفقات القوات المسلحة تصاعدياً من ١٣,٤ مليون فلورين سنة (١٦٢٢) الى ١٨,٨ مليون فلورين سنة (١٦٤٠). وهذه اكلاف باهظة لا يقوى عليها أكثر الناس مالاً. وثقلت وطأتها أكثر حين طال ضرر الحرب تجارة هولندا فيما وراء البحار من خلال الخسائر المباشرة التي تحملتها أو بأيلولتها الى أطراف محايدة. ولذا بات من الاسهل سياسيا تمويل أكثر ما يمكن من نفقات الحرب عن طريق القروض من العامة وبرغم أن هذا الاجراء قد أفضى الى زيادة هائلة في الدين الرسمي - حيث بلغ دين اقليم هولندا ١٤٣ مليون فلورين سنة ١٦٥١ - أكدت دلائل قوة البلد الاقتصادية وامكانية تسديد الفوائد أن النظام المالي للبلاد لما يزل بعيداً عن خطر

الانهيار. وفيما تجلى أن الدول الغنية بدأت تترنح من الانفاقات العسكرية، تأكد أيضاً أن النجاح في الحرب يعتمد على مطاولة خزينة الدولة وقد كسب الهولنديون هذه المطاولة مع الآخرين دوماً تقريباً.

حرب، ومال، ودولة الامة:-

أما وقد بلغنا هذا الحد، حري بنا ايجاز الذي حتواه هذا الفصل بين ثناياه. لقد ارتبط خوض غمار أنّى حرب لفترة ما بعد عام ١٤٥٠ بأواصر قوية مع (ولادة دولة الامة). وشهدت معظم بلدان اوروبا في الفترة المحصورة بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن السابع عشر، مركزة السلطة السياسية والعسكرية غالباً بيد الملك (وأحياناً بيد الامير المحلي أو بيد نخبة التجار المتنفذين)، ورافقها زيادة صلاحيات السلطة الحاكمة وتعدد اساليب الدولة في جباية الضرائب، وهو اسلوب نفذته وفق آلية أكثر بيروقراطية وسعة من حالها اليوم كان مفروضاً أن يعيش الملوك (على ما ملكوا) وان الجيوش القومية تلقى تمويلها من الضرائب الاقطاعية.

ثمة عديد من الاسباب تقف وراء تطور دولة الامة الاوروبية. اذ سحق التغير الاقتصادي معظم أركان النظام الاقطاعي، وتحتم على الطبقات الاجتماعية المختلفة أن ترتبط احدها بالاخرى من خلال أنماط التزام جديدة. اما (الاصلاح) من خلال تقسيمه العالم المسيحي على أساس طائفة الحكام الدينية فقد تمخض عن دمج السلطتين المدنية والدينية، فتفشت النزعة الدنيوية على اساس قومي. وتعززت هذه الدنيوية أثر طمر اللغة اللاتينية وسريان اللهجة العامية على ألسنة الساسة ورجال القانون والبيروقراطيين والشعراء. وازاد تطور وسائل الاتصال وتوسع شبكة التبادل البضائعي، وابتكار المطابع، واكتشافات المحيطات مدارك الانسان وعياً لا بالناس الآخرين فحسب بل وبالفروقات المتأصلة في لغاتهم،

وأذواقـهم، وعـاداتهم الثـقافية ودياناتهم. فلا غرابة في مثل هذه الظروف ان يؤمن العـديد من الفـلاسـفة والكتاب الآخرون بفكرة دولة الامة لتغدو النمط الطبيعي والامـثل للمـجـتـمع المدني، أي أن تعـزز سلطاتها وتحـمي مصالحها، وأن يعمل الحـاكم والمحكوم بانسـجام من أجل الصالح القومي العام مهما كان نوع الدستور المعقود بينهما.

بيـد أنها الحـرب وعواقبها هي التي سلطت ضغطاً ملحاً ودائماً (لبناء الامة) أكـثـر من هذه الاعـتـبـارات الفلسفية والنزعات الاجتماعية بطيئة البروز. واتاحت الـقـوة العـسكرية للسـلالات الاوروبيـة الحـاكـمـة أن تبـقى في منزلة فـوق منزلة أصـحـاب الارض البـارزين، وأن يضـمنوا السلطة والانسـجـام السياسيين (حتى وان انطوى غـالبـاً على تقـديم التنازلات للنبـلاء). وساعدت العوامل العسكرية ـ أو بالأحـرى العـوامل الاستراتيـجـيـة الجغرافية ـ على رسم الحدود الاقليمية لدول الامـة هذه، فـيما أيقظت الحـروب المتكررة الوعي القومي على نحو سلبي في أقل تقـدير، اذ علمت الانكليز مقت الاسبان، والسويديين مقت الدنماركيين، كماعلمت المتـمـردين الهولنديين كـراهية أسيادهم السابقين (هابسبرغ). وقبل كل شيء، هي الحـرب ـ سيما التقنيات الحديثة التي عجلت في تنمية جيوش المشاة والتحصينات والأسـاطيل باهظة الثـمن ـ التي حـدت بالدول المتحاربة أن تنفق أموالاً أكثر من السـابق، وأن تبـحث عن سبل تأتيها بعوائد مكافئة. وتبقى جميع الملاحظات عن الارتفـاع العـام في حجم الانفاق الحكومي، أو عن منظمات جديدة لجمع العوائد، أو عن العـلاقـة المتـغيرة بين الملوك والمؤسـسـات العقارية في بواكير اوروبا الحديثة مجرد مـلاحظات (نظرية) حـتى نستعيد الى ذاكرتنا أهمية الصراع العسكري. ففي السنين القليلة الأخيرة من حكم اليـزابيث الانكليـزية أو فـيليب الثـاني الاسـبـاني كـرست ثلاثة ارباع اجمالي الانفـاق الحكومي للحـرب أو لتسـديد القـروض عن الحـروب السـالفـة. ولعل النشاطات العسكرية والبحرية لم تكن دوماً سبب الوجود

لدول الامم هذه، لكن المؤكـد من الأمر أنها كانت ألح وأغلى نشاط لها.

ومـع هـذا، سيـكون من الخطأ الافتراض أن اجـراءات جـبـاية الايرادات وتعـبئة الجـيـوش وتموين البحريات واصدار الاوامر وتوجيه الحملات العسكرية في القـرنين السـادس عشر والسـابع عشر قـد جـرت وفق طريقـة هي أقرب تشبيهاً بالطريقـة التي مـيـزت- لنقل- عـمليـة غزو نورماندي. فقد كانت الماكنة الحربية الاوروبـيـة في بداية نهوض اوروبا الحـديثـة مـتـعـثـرة الخطى وقـاصرة الاداء وكم تجشـمت دول عناءً لحـشـد جـيـشها والسيطرة عليه في هذه الفترة. وكم جزعت نفـوس القـادة من جنود رثاث الثيـاب، ومـرتزقـة غير مـضمونِي الولاء، وسلاح غير متماثل قـاصر الاداء ونقص في التجهيزات لا يطاق، ومشاكل نقل لا تحتمل. وحـتى لو خـصـصت أمـوال كـافـيـة للأغراض العسكرية، كان الفساد والاهدار يبتلعان حصتها منها.

وعليه لم تكن القوات المسلحة عماداً لـلدولة ولا مـعـروفـة النوايا يوم تحين سـاعـتها. وكثيرا ما أفلتت جماعات كبيرة من الرجال من سيطرة الجيش لنقص في التـمـوين أو لقصور في دفع الرواتب وهو السبب الأخطر. وتمرد جيش الفلاندرز ست وأربعين مـرة في الفترة المحصـورة بين ١٥٧٢ ـ ١٦٠٧، ومثله تمردت، وان كـان أقل عـدد مـرات، جـيـوش جـرارة كـالقـوات السـويدية في المانيا أو جيش كـرومـويل الحديث الطراز. وكتب ريخليو في كتابه (الوصية السياسية) بمرارة:

«يضم التـاريخ في طيـاته كـثيراً من الجـيوش التي سحقتها الفاقة والفوضى أكـثـر من جـهـود اعدائها؛ وكم شهدت من العمليات في عصري قد افتقدت لا لشيء غير التعقل».

وألقت مـشكلتي الرواتب والتـمـوين بتأثيرهما على الأداء العسكري وبشتى الطرائق: وهنا علق أحـد المؤرخين بقـوله أن حملات غـوستاف ادولفوس المتحركة

ببراعة مدهشة في ألمانيا قد عكست بحثاً مجردا بل ملحاً عن الطعام والعلف لافراد قوته الكثر، بدلاً من تلقي الاوامر الاستراتيجية العسكرية حسب مفهوم (كلاوزفيتس)[1]. ورسخ في ذهن القادة قبل أن يسمعوا حكمة نابليون بوقت طويل، قول أن الجيش يسير على معدته.

بيد أن هذه القيود الفيزيائية قد انطبقت على الصعيد القومي أيضاً سيما في ميدان جباية الاموال لدعم المجهود الحربي. فلم تستطع أية دولة آنذاك مهما كان ثراؤها أن تدفع فوراً نفقات صراع طويل؛ وظلت دوماً موجودة - مهما بلغت الضرائب المستحصلة- فجوة دائمية بين الدخل والانفاق الحكوميين لا يملؤها سوى القروض المتأتية إما من المصارف الخاصة مثل فوجرز، أو لاحقاً من خلال سوق مالي يتعامل بالعقود مع الحكومة. لقد أجبرت التكاليف المتقافزة للحرب الممالك باختلاف اصقاعهم على التأخر عن ايفاء الديون، وتخفيض قيمة عملاتها، أو اتخاذ بعض الاجراءات اليائسة التي قطفت منها انتعاشاً قصير الامد ترتب عليه ضرر طويل الامد. وصار دأب الحكومات ان توفر عيش الكفاف المتذبذب مثلما دأب قادتها على تنظيم جيوشهم وتعليف خيولهم. واشتملت النشاطات المتواترة بدرجة او باخرى التي اضطر اليها الحكام ومرؤوسيهم ابان تلك الفترة على ابرام اصل العقارات للحصول على ضرائب اضافية، وارغام الاثرياء والكنائس على تقديم (الصدقات)، والتساوم مع اصحاب المصارف ومتعهدي السلاح، وكذلك الاستيلاء على سفن المال الاجنبية والتهرب من ايفاء الديون.

---

(١) كلاوزفيتس (كارل فون) Clausewitz : (١٧٨٠- ١٨٣١).
قائد بروسي خبير بفنون الحرب. حارب ضد نابليون وبات مدير المعهد الحربي في برلين١٨١٨. اشتهر بنظرية في الحرب وبكتابه (عن الحرب) الذي أحدث تأثيراً كبيراً على تعليم قيادة الاركان الالمانية وعلى التصور الماركسي للحرب عند انجلس ولينين.

وعليـه ينبـغي الا ينطوي جدل هذا الفصل على قول أن هابسبرغ قد فشلوا تماماً في بلـوغ مـا أدركـه الآخـرون. فلا يسطع هنا دليل شابه التنـاقض والنجاح والفشـل، انمـا يقــاس وفـقـاً لفـروقات ضيقة النطاق. ثم ان جميع الدول حتى الاقـاليم المتـحـدة تحملـت وزراً ثقـيـل الوطـأة بعـد أن استـهـلكـت الحمـلات العـسكريـة والبـحـرية مـصـادرهـا. وجميـعـها قاست من مصاعب مالية، وتمرد الجند، وشـحـة التـمـوين، اضـافـة الى المعارضة الداخلية للضرائب الباهظة. كما شـهـدت هذه السنون مـثلما حـصل فـيـما بعد في الحرب العالمية لأولى، صراعـات التـحـمل التي دفعت بالأطراف المتقاتلة أقرب فأقرب الى حالة الانهاك. وبان في الـعـقـد الأخـير من حـرب الثـلاثين سنة أن أياً من الحلفـاء لن يقـوى حـالاً أن يستجمع جيشاً ميدانياً كـبيراً كـالذي قاده (غوستاف) و (لنشتاين)، لسبب بسيط هو أن طرفي النزاع كـلاهمـا قد استنفد مالاً وافتـقر رجـالاً. ووفـقاً لهكذا قيـاس سيغـدو نـصر الـقوات المعـادية لهابسبرغ نصراً هامشياً ونسـبياً. فتلك القوات قد نجـحت- وكـان ذلك نجـاحـهـا الوحـيـد- في الموازنة بين قـاعـدتها المالية وقواتها العـسكرية بأفـضل حال من خصومها (هابسبرغ). فقد رأى بعض المنتصرين- في أقل تقـدير- أن اسـتـغـلال مـصادر الثروة القومية يتحتم أن يستند الى التعقل لا الـطيش أثناء صراع طويل المدى. ولعلهم أقـروا- ولو على مـضض - أن للتـاجـر والمصّنع والمزارع أهميـة لا تقل عن أهميـة ضـابط الخـيـالة وحـامل الرمح. بيد أن مستوى تقييمهم ومعالجتهم للعناصر الاقتصادية كان ضحلا.

الفصل الثالث

المال والجغرافيا وأثرهما في كسب الحروب
(١٦٦٠ ـ ١٨٥١)

لم يأت توقيع معاهدة الدول الرائدة (يابروتيز) بنهاية للعداءات بين القوى الاوروبية العظمى، أو حسمها خلال الحروب. غير أن القرن ونصف القرن من الصراع الدولي الذي نشب بعد سنة ١٦٦٠ قد جاء مختلفاً في نواحي هامة عن طبيعة الصراع الذي شهدته السنوات المائة المنصرمة. وعليه عكست هذه التغيرات مرحلة أخرى من السياسة الدولية.

وكانت أجلى سمة لاحت في مسرح القوة العظمى بعد ١٦٦٠ هي نضوج نظام (متعدد الاقطاب) للدول الاوروبية، وفيه نزع كل قطب سراعاً الى اتخاذ قرارات بشأن الحرب والسلام على أساس (المصالح القومية) لا على أساس القضايا الدينية أو مصالح ما وراء الحدود القومية. بيد أن ذلك لم يكن تغيراً وليد لحظته أو تغيراً مطلقاً: فالدول الاوروبية وقبل ١٦٦٠ قد ألقت بنفسها في أتون مناورات محددة وفي بالها مصالحها الآنية، وآنذاك لما يزل المقت الديني حطباً للنزاعات الدولية في القرن الثامن عشر. ومع ذلك، تلاشت السمة البارزة للعهد المحصور بين ١٥١٩ـ١٦٥٩ والمتمثلة بصراع المحور النمساوي الهابسبرغي ـ الاسباني ضد تحالف الدول البروتستانتية ومعها فرنسا، وحل بدلاً عنها النظام الهش المؤلف من تحالفات قصيرة المدى وسهلة التغير. فانضوت البلدان التي

كانت خصوماً لبعضها في حروب سابقة وراء راية واحدة في الحرب التالية، وهذا أمر أكد تبني (السياسة الواقعية)[1] المحسوبة أكثر من فسح المجال للعقيدة الدينية أن تدير دفة السياسة.

ها هنا أضفى شيء لم يكن عندئذ جديداً بل هو أمر معهود في كل العصور وتمثل بارتقاء دول عاليَ عصرها وتداعي أخرى الى سافله بسبب التذبذبات الموجودة في ميداني الدبلوماسية والحرب والتي كانت طبيعية لذلك النظام الهش متعدد الاقطاب. فقد انحدرت أمم كانت رائدة في الفترة السابقة أمثال (الامبراطورية العثمانية، واسبانيا، وهولندا، والسويد) الى المرتبة الثانية وأفل نجم بولندا في خضم هذا العداء الذي طاول لقرن ونصف القرن للفترة بين تولي لويس الرابع عشر السلطة المطلقة في فرنسا (١٦٦٠ـ ١٦٦١) واستسلام (نابليون بونابرت) بعد معركة (واترلو) سنة ١٨١٥. أما النمسا هابسبرغ، فقد نجحت بفضل ما اتخذته من تعديلات اقليمية وبنيوية مختلفة على أراضيها الموروثة، في البقاء في المرتبة الأولى، وهي درجة بلغتها بروسيا ـ شمالي ألمانيا في عهد براندبرغ بعد بدايات غير واعدة. وفي الغرب، عززت فرنسا بعد سنة ١٦٦٠ قوتها العسكرية وباتت الاقوى دولة أوروبية، حتى لاحت لأغلب المراقبين القوة الطاغية الاقرب شبهاً بقوات هابسبرغ قبل نصف قرن. ولم يكبح جماح قدرة فرنسا على الهيمنة على وسط وغرب اوروبا سوى تكتل لجاراتها البرية والبحرية عبر سلسلة من الحروب الطويلة (١٦٨٩ ـ ١٦٩٧، ١٧٠٢ ـ ١٧١٤، ١٧٣٩ ـ ١٧٤٨، ١٧٥٦ ـ ١٧٦٣). لكنها استعادت انفاسها في الحقبة النابليونية فأحرزت سلسلة انتصارات عسكرية فرنسية لم يأت بنهاية لها غير ائتلاف القوى الاربع العظمى. وبقيت فرنسا حتى في هزيمتها سنة ١٨١٥ احدى الدول القائدة. وبين

(١) السياسة الواقعية Real Politik : مصطلح ألماني يقصد به السياسة القائمة على مصالح مادية وعملية وليس على المسائل النظرية والاخلاقية.

فرنسا في الغرب والدولتين الالمانيتين (بروسيا والنمسا في عهد هابسبرغ) في الشرق، ظهرت بطيئاً مجموعة من التوازنات الثلاثية في قلب اوروبا مع بزوغ شمس القرن الثامن عشر.

بيد أن التغيير الأهم في نظام القوة العظمى خلال ذلك القرن قد حصل في (جناحي) أوروبا، بل وحتى خارج بلدانها. فخرجت دول اوروبية غربية من افلاكها الصغيرة القلقة الى رحب ميادين واسعة كثيرة، وخاصة في الهند وأقاليم الهند الشرقية، وجنوبي أفريقيا حتى بلغت استراليا. وكانت بريطانيا أكثر من حالفها النجاح سيما وقد (استقرت) داخلياً بعد حلول (جيمس الثاني) محل (وليام وماري) سنة ١٦٨٨، واستغلالها قدراتها الاليزابيثية كأهم امبراطورية بحرية اوروبية. ولم يحد فقدانها السيطرة على المستعمرات الامريكية الشمالية الرخية في سبعينيات القرن الثامن عشر ـ وهو ما أتاح ظهور ولايات متحدة مستقلة ذات القوتين الدفاعية الكبيرة والاقتصادية الهائلة ـ الا مؤقتاً من التأثير البريطاني على العالم. ولاحت كبيرة أيضاً انجازات الدولة الروسية، التي مدت سلطانها شرقاً وغرباً عبر سهوب آسيا طوال القرن الثامن عشر. وكان لكلتيهما برغم وقوعهما عند حاشيتي أوروبا الغربية والشرقية، دوراً في تحديد مصير دول الوسط ـ ونقصد هنا التدخل البريطاني في الشؤون الالمانية نظراً لأواصر الرابطة التي جمعت الاسرة الحاكمة البريطانية مع أمراء هانوفر (عقب ارتقاء جورج الاول العرش سنة ١٧١٤)، وكذلك العزم الروسي على امتلاك اليد العليا في تقرير مصير بولندا. لقد أرادت حكومتا لندن وبطرسبورغ توازناً للقوى داخل القارة الاوروبية ورغبت كلتاهما في التدخل المتوازن في الشؤون الاوروبية لضمان توازن يتوافق ومصالحها. وبمعنى آخر، بات نظام الدول الاوروبية خماسياً مؤلفاً من: فرنسا، وامبراطورية هابسبرغ، وبروسيا، وبريطانيا، وروسيا ـ اضافة الى دول أقل شأناً مثل (السافوا) والدول الآخذة بالانحطاط كأسبانيا.

فلمَ نجحت تلك القوى الخمس تحديداً لا سواها في البقاء (أو الدخول) في عصبة الدول العظمى - برغم أنها قد تباينت في حجم ما ملكت من قوة؟ ان الايضاحات العسكرية الصرفة لا تأتينا كثيراً بالذي نحن بصدده. فمن العسير التصديق هنا أن نشأة وسقوط القوى العظمى في تلك الحقبة قد أحدثتها فقط التغيرات التي شهدتها التكنولوجيا العسكرية والبحرية، وبالتالي نفعت بلداً أكثر من آخر ورجحت كفته عليه.(1) ولا ريب أن تطوراً ضيق النطاق قد شهده ميدان صنع الاسلحة: فقد ازاحت بندقية الزناد(ذات الحربة الحلقية) كتائب الرامحين عن ساحة القتال؛ وتمتعت المدفعية بحرية حركة أكبر، لا سيما بعد ورود الاصناف الجديدة التي صممها (غريبوفال) في فرنسا خلال ستينيات القرن الثامن عشر. وكذلك المدفع البحري قصير المدى المعروف بالمدفع القديم (الذي صممته شركة كارون أول مرة في اسكتلندا أواخر سبعينيات ذلك القرن) والذي عزز من الطاقة التدميرية للسفن الحربية. وهناك التطورات التي شهدها الفكر التكتيكي ومن وراءه تقف الزيادات المتواترة في اعداد السكان ونمو الناتج الزراعي اللذين أتاحا المجال لتشكيل وحدات عسكرية أكبر حجماً (الفرقة والفيلق). ان من العدل القول هنا أن جيش (ولنجتون) سنة ١٨١٥ لم يكن مختلفاً كثيراً عن جيش مارلبورو سنة ١٧١٠، وما اسطول (نلسون) بذلك الفارق التكنولوجي الكبير عن ذاك الذي واجه سفن لويس الرابع عشر الحربية.

تكمن أهم التغيرات التي طرأت على الميدانين العسكري والبحري خلال القرن الثامن عشر في (التنظيم) نظراً لكثافة النشاط الذي اضطلعت به الدولة آنذاك. وخير مثال لهذا التحول هو فرنسا في عهد لويس الرابع عشر (١٦٦١ - ١٧١٥) حيث عزم وزراء مثل (كولبرت) و (لوتيلر) وآخرون على تعظيم سلطة

---

(١) على سبيل المثال، رجح حلول السفن الحربية المسيرة بالبخار بعد سنة ١٨٦٠ كفة بريطانيا (التي تملك فحماً كثيراً) على فرنسا (التي لا تملك غير كميات قليلة).

الملك في الداخل وتمجيده في الخارج. وهنا أرغمت دول- اذا ما أرادت لنفسها البقاء- على النموذج الفرنسي الذي ابتدع لنفسه وزارة حرب فرنسية لها من يشرف على شؤون التمويل والتموين وتنظيم القوات واناطت بمجموعة (ضباط صارمين) مهمة وضع مناهج تدريبية وانضباطية جديدة؛ اضافة الى نصب الثكنات وفتح المستشفيات، وتهيئة سوح الاستعراضات، واقامة مستودعات برية لدعم جيش الملك اللجب، جنباً الى جنب مع تشكيل اسطول بحرية هائل يخضع للسيطرة المركزية. ان احتكار وبيروقراطية السلطة العسكرية بيد الدولة هو بيت القصيد لقصة اسمها (بناء الامة)؛ والعملية هنا كانت متبادلة طالما أن مصادر الدولة وسلطتها المعززة قد منحت قواتها المسلحة شيئاً من (الدائمية) لم تكن موجودة قبل قرن خلى. فلم يعد الامر مقتصراً على وجود مجرد جيوش (محترفة) و (دائمية) وبحرية (ملكية) فحسب، بل ثمة بنية تحتية لاكاديميات حربية أكثر تطوراً، وثكنات تدريبية، واحواض ترميم السفن واصلاحها، وغيرها اشرف عليها جميعاً مدراء متخصصيين. واصبحت السلطة الآن سلطة (وطنية)، سواء تكشفت من خلال الطغيان التنويري لاوروبا الشرقيه، والقيود البرلمانية في بريطانيا، أم من خلال القوى الدهمائية في فرنسا الثائرة. ومن الوجه الآخر، لم تتجشم الدول الاخرى عناء محاكاة التطورات التنظيمية تلك (والمع الامثلة على ذلك هو نجاح بطرس الاكبر بتنمية جيش روسيا في غضون عقدين فقط بعد سنة ١٦٩٨).

وثمة عاملين يحتلان من الاهمية مكاناً أكبر من هذه التطورات العسكرية الضيقة يطرحان تفسيراً للمكانه النسبية التي حازت عليها القوى العظمى في السنوات ١٦٦٠ ـ ١٨١٥ : انهما المال والجغرافيا. ونحن اذ نستعرضهما معاً تسنى لنا التطلع الى مشهد أوسع لما يبدو للوهلة الأولى نموذجاً محيراً في النجاح والفشل الذي اسفرت عنه الحروب الكثيرة في تلك الحقبة.

« الثورة المالية »

كانت جلية أهمية التمويل والقاعدة الانتاجية الاقتصادية التي جاءت بعوائد للدولة لعيان أمراء عصر النهضة كما أوضح ذلك الفصل السابق. فقد أفضى ظهور ممالك النظام القديم (السابق للثورة) في القرن الثامن عشر بمؤسساتها العسكرية الضخمة واساطيلها الحربية الى احتداد حاجة الحكومة لدعم الاقتصاد وتأسيس مؤسسات مالية قادرة على زيادة الاموال وادارتها. علاوة على ذلك، ومثلما هو الامر مع الحرب العالمية الأولى، تميزت الصراعات الدائرة آنذاك مثل الحروب الانكلو ـ فرنسية السبع التي نشبت بين ١٦٨٩ ـ ١٨١٥ بأنها (حروب تحمل). وعليه عقد لواء النصر لصالح القوة – وأكثر دقة لصالح تحالف القوة العظمى طالما أن فرنسا وبريطانيا كلتاهما قد ملكت حلفاء– ذات القدرة الاكبر على الاحتفاظ برصيدها المالي وعلى ديمومة تدفق التجهيزات لجيوشها. ومدت الحقيقة المجردة أن هذه الحروب كانت حروباً تحالفية في أمد تلك الصراعات طالما أن الطرف المتحارب الذي رأى مصادره وقد نضبت قد اتجه صوب حليف أقوى ليأتيه بالقروض ويمده بالتعزيزات فيطيل من عمره داخل سوح القتال. ها هنا أمست الحاجة الاوحد لكل طرف متحارب – آخذين بالاعتبار الطبيعة المكلفة والمنهكة لتلك الصراعات– هي المال والمال ومزيد من المال. وتلك هي الحاجة التي شكلت خلفية ما عرف بـ (الثورة المالية) لأواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، حين أنشأت بعض دول اوروبا الغربية نظاماً متطوراً نسبياً للصيرفة والايداع لا لشيء أكثر من تسديد نفقات حروبها .

ويقف وراء التغيرات في النظام المالي لذلك العصر سبب آخر لا يرتبط والاطار العسكري بصلة. انه النقص الدائم في العملات المسكوكة سيما في سني

ما قبل اكتشاف الذهب في البرازيل البرتغالية سنة ١٦٩٣. وكان كلما انتعشت التجارة مع الشرق في القرنيين السابع عشر والثامن عشر، ازداد تدفق الفضة لتعديل التوازن التجاري، وذلك ما حدا بالتجار والوسطاء الى رفع عقيرتهم بالشكوى من شحة العملات النقدية. يضاف الى هذا أن الزيادات المتواترة في حجم التجارة الاوربية وخاصة المنتوجات الاساسية كالملابس ومعدات البحرية وما رافقها من رغبة باستبدال الاسواق الموسمية لوسط اوروبا بمراكز دائمية للتبادل، قد أسفرت عن تنظيم متنامٍ للاتجاهات المالية وقابلية على التنبؤ بها مسبقاً وانتشر لذلك استخدام سندات التبادل وبطاقات الائتمان. وظهر في امستردام على وجه الخصوص، ولندن، وليونز، وفرانكفورت، ومدن أخرى فريق كامل من المقرضين، وتجار البضائع، والصاغة (الذين تعاملوا على الغالب بالقروض)، وسماسرة الاوراق التجارية، وكذلك سماسرة تعاملوا بأسهم الشركات المساهمة المتزايدة الاعداد. وبفضل تبني هذه المهارسات المصرفية التي تجلت في ايطاليا ابان عصر النهضة، أرسى هؤلاء الاشخاص والمؤسسات المالية دعائم بنية ائتمان وطني ودولي كانت حجر الاساس لنظام عالمي اقتصادي حديث.

لقد كانت الحرب ولحد بعيد الداعم الاكبر (للثورة المالية) في أوروبا واذا كانت الاعباء المالية في عهد فيليب الثاني وفي عهد نابليون ذات مستوى واحد، فان ذلك الفرق كان جد ملحوظ. فاذا كانت أكلاف حرب القرن السادس عشر قد بلغت ملايين الباونات؛ فانها قد ارتفعت مع نهاية القرن السابع عشر الى (عشرات) الملايين من الباونات؛ وبلغت – لأطراف الحرب الكبار- بحلول نهاية الحرب النابليونية مائة مليون باون سنوياً أحياناً. وسواء – والحديث هنا للغة التجارة- جلبت صراعات القوى الكبرى تلك الطويلة والمتكررة فائدة أكبر الى النهضة التجارية والصناعية الغربية مما كانت ستأتيها به حالة اللاحرب أم

أصـابتـهـا بأذىً أشـد وأكبر، مـا كـان ممكناً قط حل تلك الصراعـات تراضـيـاً. وسـتـعـتـمد الاجابة هنا - ولحد كبير- على محاولة المرء تقييم النمو (المطلق) للبلد مـقـارنة برخـائه وقوته (النسبيتين) لما قبل أو بعد الصراع الطويل. والامر الواضح هنـا أن (أحدث) دول القرن الثامن عشر وأكثرها نجاحاً قد فشلت في التسديد الفـوري لنفـقـات حـروب تلك الحـقـبـة من عوائدها الاعتيادية. وفوق هذا، أن الزيادات الضريبـيـة العـاليـة وبرغم وجـود آلية سهلة لتحصيلها، أمكن لها يسيراً اثارة الاضطراب الداخلي وهو أمـر أقلق مضاجع الانظمة باختلاف ضروبها سيما لو واجـهت تحدياً خارجياً في الوقت عينه.

وعليـه أضـحى الخيار الوحيد أمام الحكومة لتمويل الحرب هو الاقتراض: أي بيع سندات الفـائدة وأفـضل منهـا بيع الاسهم طويلة الاجل التي تاتي بفوائد لصـالح كل من مـولوا الدولة. وهكذا اسـتطاع المسـؤولون وقد اطمأنوا على تدفق الامـوال، أن يقـروا بالدفع الى مـتـعـهـدي تجـهـيـز الجيش، وتجار الارزاق، وبناة السـفن، والقـوات المسلحـة نفـسها. لقد عمل هذا النظام ثنائي الاتجاه بتحصيل الامـوال وانفـاقـهـا (في ذات الوقت) كـ (كير) ينفخ في تطوير الرأسمالية الغـربية ودولة الامـة نفسها.

من الأهميـة بمكان التأكـيد هنا أن نجاح مثل هكذا نظام - وان بدا طبيعياً لأي عين باصرة- قـد اعـتـمـد على عـاملين حـاسـمين: أولهما توفـر آليـة كفـء لتـحـصـيل القـروض، وثانيـهما تمتع الحكومة بـ (رصيد) في الاسواق المالية. ومن الجـانبين شـقت الاقـاليم المتـحـدة طريقـهـا وما ذلك بشيء مدهش لما كان تجارها جـزءاً من الحكومـة وتوقى لرؤية شؤون الدولة تديرها عين مبادىء السياسة المالية المتبـعـة في الشركـات المسـاهمة مـثـلاً. ولذلك استطاعت الولايات الهولندية التي رفـعـت حـجم الضرائب على نحـو كفـء ومنتظم لتـغطيـة الانفـاق الحكومي، ان تضع على ديونها نسب فـوائد واطئة جـداً، فأبقت على تسـديد مـدفوعات الديون

باقساط منخفضة. لقد أضفى هذا النظام الذي حظى بدعم عظيم من لدن العديد من المؤسسات المالية في أمستردام على الاقاليم المتحدة سمعة دولية في مجال تسديد سندات الديون، وتبادل العملات، وتقديم الائتمانات، وهذا ما خلق لها بنية ـ وجواً ـ أمكن في ظله اعتبار دين الدولة طويل الاجل شيئاً اعتيادياً تماماً. وهكذا اصبحت أمستردام مركزاً ناجحاً (لفائض رأس المال) الهولندي وأمكن لها الاستثمار في أسهم الشركات الاجنبية. بل والاهم من ذلك الاكتتاب على مختلف أنواع القروض العائمة للحكومات الاجنبية، وخاصة في اوقات الحروب.

كان واضحاً أثر هذه النشاطات على اقتصاد الاقاليم المتحدة برغم حقيقة ان أمستردام ما كان لها أن تغدو العاصمة المالية لقارة اوربا لولا دعم قاعدة تجارية وانتاجية مزدهرة لها في المقام الأول. علاوة على هذا، ربما كانت عاقبة القروض طويلة الاجل ضارة طالما أن الفوائد الثابتة والمترتبة على قروض الحكومة قد دفعت بالاقاليم المتحدة بعيداً وبعيداً عن الاقتصاد التصنيعي نحو الاقتصاد (الدخلي) الذي تسلل منه الى اصحاب البنوك هاجس الرغبة عن المخاطرة برؤوس أموالهم في مشاريع تصنيعية ضخمة مع نهاية القرن الثامن عشر. فيما أثقلت الانسيابية التي حصلت بموجبها الحكومة الهولندية على القروض كاهل تلك الحكومة باعباء مدينية ضخمة، تم دفعها من ضرائب جبيت على السلع المحلية وأفضت بدورها الى رفع الاجور والاسعار الى مستويات غير تنافسية.

ها هنا نكون قد بلغنا الحيز الأهم في جدالنا هذا. اذا ما شاءت الحكومة الهولندية الاكتتاب في قروض حكومية أجنبية، اكترثت أقل بكثير لايديولوجية ودين عملائها من اكتراثها لمصداقية تلك الحكومات واستقرارهم المالي. وعليه يمكن رؤية الشروط الموضوعة على القروض المقدمة لصالح قوى اوروبية

كـروسـيـا واسـبانيا والنمسا وبولندا والسويد، بمثابة معيار للامكانات الاقتصادية لتلك الدول، والقـروض المضـمـونه اضـافياً والمقدمة للصيارفة، وسجلها المتضمن فـوائد اعـادة الدفع وأقـسـاط التأمين وأخيرا آفـاق خـروجـهـا الناجح من حـرب تتطاحن فـيـهـا القوى الكبرى وهكذا عكس هبوط اسعار اسهم الحكومة البولندية أواخـر القـرن الثـامن عشر والارتفاع الكبير المقابل (وغير الملحوظ دوماً) في اعتماد النمـسا عقداً من بعد عقد المطاولة النسبية التي ميزت هذه الدول جميعاً.

بيـد أن خير مثال يجسد هذه العلاقة الجادة بين القوة المالية وسياسات القوة ينطوي تحت أجنحـة أكبر خـصـمين لتلك الحـقـبة؛ بريطانيا وفرنسا. ولما كانت نـتـيـجـة صراعـهـا قـد ألـقـت دومـاً بتأثيرها على مجمل توازن القـارة الاوروبيـة، سـيكون من الجـدير هنا معاينة تجاربها بشيء من التفصيل. لم تعد سليمة الفكرة القـديمـة عن بريطانيا العظمى للقرن الثامن عشر والمتجسدة في قوة جبارة متنامية لا تقـاوم في التـجـارة والصناعـة، واعتماد مالي عصي على الاهتزاز، وبنية اجتماعية مـرنة ترنو الى الامـام ـ مقارنة بـ (النظام القديم) في فرنسا الذي أقامته على رمال متـحـركة في ظل طمأنينة عسكرية وتخلف اقتصادي، ونظام الطبقات الاجتماعية الـصـارم. ومـن بـعض الوجـوه، كـان النظام الضرائبي الفـرنسي أقل ارتدادية من النظام البريطاني. ومن وجـوه أخـرى، كـشف الاقتصاد الفرنسي في القرن الثامن عشر عن امـارات التـوثب(للانطلاق) نحـو ثورة صناعية برغم أنها امتلكت خزيناً محدوداً لمواد أسـاسية كالفحم. لقد تميز انتاجها التسليحي بوفرته، وامتلكت عدداً كـبيراً من الحـرفـيين المهـرة وبعض المتعهدين الكبار. وغدت أكثر ثراء من جارتها الجـزرية بفـضل نفـوسـهـا الاكـثـر عدداً وزراعتها الاوسع والأكثر عطاءاً. وبزت عـائدات حكومـتـهـا وحـجم جـيـشـهـا الجرار جميع خصومها في اوروبا الغربية، ومنحـهـا نظامها الموجه أكثر تلاحمية وأشمل تصوراً لما يأتي به المستقبل مقارنة مع سـيـاسـات وسـتـمنستر القـائمـة على الأحـزاب وتبـاين نظراتها. وبالنتيجة تطلع

بريطانيو القرن الثامن عشر صوب بلادهم فأدركوا فيها مواطن ضعفها أكثر من قوتها كلما مدوا أبصارهم عبر القنال.

وعليه، ملك النظام الانكليزي الافضليات الاساسية في عالم المال والتي عززت من قوة البلاد وقت الحرب ودعمت استقراره السياسي ونموه الاقتصادي أيام السلم. وفيما كان النظام البريطاني الضريبي (العام) أكثر ارتدادية من النظام الضريبي الفرنسي ـ أي انه اعتمد أكثر على الضرائب غير المباشرة من الضرائب المباشرة ـ طفقت كثير من الدلائل تؤكد أن هذا النظام قد لاقى امتعاضاً من العامة الانجليز أقل بكثير من امتعاض الفرنسيين من نظامهم. فهي (بريطانيا) لم تشهد على سبيل الذكر شيئاً أشبه بطوابير جامعي الضرائب الفرنسية ووسطائها، وأغلب ضرائبها كانت(غير منظورة) (فهي قد فرضت الضريبة على بعض المنتوجات الاساسية)، أو أنها ألقت بثقلها على الاجانب(ضرائب الجمارك). وهي لم تفرض رسوماً جمركية داخلية، كتلك التي ازعجت التجار الفرنسيين وثبطت التجارة الداخلية؛ ولم تنطو ضريبة الارض البريطانية التي هي الضريبة البريطانية المباشرة الرئيسية في القرن الثامن عشر على أية استثناءات امتيازية وكانت (غير منظورة) أيضاً في عيون القسم الاعظم من المجتمع. لقد طرحت هذه الضرائب على بساط المناقشة وخُوِلَ لسَنِّها مجلس انتخابي ظهر برغم جمة عيوبه أكثر تمثيلاً من النظام القديم في فرنسا. فاذا ما ثار عضو وهو يناقش النقطة الأهم القائلة أن دخل الفرد البريطاني - بحلول سنة ١٧٠٠- كان أعلى من دخل الفرد الفرنسي، لم يلق قوله استياءً. وبدا سكان الجزيرة توقى وقادرين على دفع نسبة ضرائب أعلى من الفرنسيين. وأخيراً قد يطفق الجدل القائل- برغم صعوبة اثباته احصائياً - أن العبء الخفيف نسبياً للضرائب المباشرة في بريطانيا لم يسهم فقط في تعزيز النزعة لدى أثرياء المجتمع بتوفير المزيد من المال (وهو ما سمح بتراكم رأس المال الاستثماري في سني السلام)، بل وخلق

احتياطياً ضخماً من الثروة التي تجبى عنها الضرائب في (زمن الحرب)، حين سنت ضريبة اعلى على الاراضي سنة ١٧٩٩، وضريبة دخل مباشرة من أجل تلبية متطلبات حالة الطوارىء التي مرت بها البلاد. وهكذا، ابان الحرب النابليونية، كان الحاصل البريطاني السنوي من الضرائب أعلى بكثير وللمرة الاولى من جارتها فرنسا برغم أنها ملكت عدداً من السكان أقل من نصف عدد سكان فرنسا.

وهذا الانجاز، مهما تجلى واضحاً، قد تضاءل أمام أهمية الفرق القائم آنذاك بين النظامين البريطاني والفرنسي في الائتمان العام. فالحقيقة هي أن ثلاثة أرباع الاموال الاضافية التي جمعتها الحكومة لدعم النفقات الاضافية لأغلب حروب القرن الثامن عشر قد تأتت من القروض. وهنا اكثر من أي مكان آخر، كانت المنافع البريطانية حاسمة. كان أولها تطوير اطار مؤسساتي سمح باستحصال القروض طويلة الاجل باسلوب كفء، وأعدّت في الوقت عينه انسيابية منتظمة لدفع الفوائد على الديون المستحقة. وأسهم قرار تأسيس مصرف انكلترا سنة ١٦٩٤ (الذي أريد منه باديء الأمر وسيلة نافعة وقت الحرب)، ومن ثم التنظيم اللاحق للدين القومي من جهة وانتعاش اسواق تبادل الاسهم اضافة الى نمو (مصارف البلاد) من جهة أخرى، في دعم تدفق ما متوفر من مال الى الحكومة ورجال الاعمال. فآتى توفر الاوراق المالية بأشكالها المتنوعة (دون) أن ينجم عنها تضخماً خطيراً ولا فقداناً بالارصدة، بفوائد كثيرة في عصر عزت فيه العملات المسكوكة. ومع هذا، لم تكد تنجح (الثورة المالية) نفسها لولا الضمانات التي قدمتها البرلمانات المتعاقبة بتسديد التزامات دولتها بما تمتعت به من صلاحيات بجباية ضرائب اضافية؛ ولولا سعي الوزراء الجاد ـ من (والبول) الى (بت الاصغر) ـ في اشباع عقول أصحاب المصارف خاصة والمواطنين عامة بفكرة أنهم أنفسهم قد شحذت هممهم مبادىء النزاهة المالية والسياسة الحكومية

(المقتصدة) بدعمهم التوسع الثابت والملحوظ الذي شهدته بعض الميادين التجارية والصناعية والذي أثمر عن زيادات ملازمة في العوائد الواردة من الرسوم الجمركية وضريبة البضائع. ولم يضع حتى اندلاع الحرب حداً لهذه الزيادات بعد ان تولت البحرية الملكية حماية تجارة الوطن فيما وراء البحار وتضييق الخناق على تجارة خصومها في الوقت نفسه. وتلك هي الاساسات الصلبة التي استقر عليها (الائتمان) البريطاني على الرغم من بقاء الشكوك الاولية ضده، والمعارضة السياسية الصاخبة وحصول نكسات هي أقرب الى الكارثة المالية مثل انهيار (شركة بحر الجنوب) سنة ١٧٢٠. وفي ذلك قال أحد المؤرخين الانكليز: «لقد بقيت بريطانيا حتى نهاية القرن أكثر نزاهة وكفاءة من أية دولة أوربية أخرى بالرغم من جميع العيوب التي اكتنفت التصرف باموال الشعب الانكليزي العامة».

لقد تمخض كل ذلك لا عن انخفاض مستمر في نسب الفائدة[(١)] على مديونيتها فحسب، بل أن الاسهم الحكومية البريطانية قد استقطبت اليها المستثمرين الاجانب سيما الهولنديين. وهكذا غدا التعامل المنتظم بهذه السندات في اسواق أمستردام جزءاً مهماً من العلاقات التجارية والمالية الانكليزية ـ الهولندية وما لازمه من تأثير مهم على اقتصاد البلدين. وفي اطار مصطلحات (سياسة القوة)، تكمن القيمة التي ينطوي عليها هذا التعامل في الطريقة التي تهيأت بها مصادر الاقاليم المتحدة مراراً لمساعدة المجهود الحربي البريطاني، حتى حين استبدل التحالف الهولندي في صراع بريطانيا ضد فرنسا بحياد متقلقل. ولم يتوقف تدفق الاموال الهولندية الى بريطانيا الا في أيام الحرب الثورية الأمريكية حيث لاحت جلية مواطن الضعف البريطانية في ميادين الجيش والبحرية

(١) استطاعت الحكومة إبان حرب العرش النمساوي (١٧٣٩ ـ ١٧٤٧)، أن تقترض مبالغ كبيرة بنسبة فائدة ٣ أو ٤٪، وهي نصف نسبة الفائدة التي سادت في عصر مالبورو.

والدبلومـاسية والتجارة وهو ما انعكس سلباً على درجة مصداقية ائتمانها، وآنذاك لم تجد نفعاً جميع نسب الفـائدة التي عـرضـتـهـا بريطانيـا من أجل الحـصـول على تلك القـروض. ومع هذا، وجدت الحكومة البريطانية بحلول سنة ١٧٨٠، حين دخلت هولندا الحـرب بجانب فرنسا، ان قوة اقتصادها وتـوفـر رأس المـال المـحـلي قـد بـلـغـا حـداً يـسـتطيع فـيـه مـسـتـثـمـروها المحليـون تسـديد كـامل القروض. ويوضح الجدول (٢) الابعـاد الحـقـيـقـيـة والنجاح النهائي لقدرة بريطانيا في الحصول على قروض الحرب.

يمثل الجدول (٢) انفـاق وعوائد بريطانيا في زمن الحرب (بالباونات)، ١٦٨٨ – ١٨١٥

السنوات	الانفاق الاجمالي	الدخل الاجمالي	المبلغ المستحصل بالقروض	نسبة القروض الى الانفاق (بالمئة)
١٦٨٨ ـ ٩٧	٤٩,٣٢٠,١٤٥	٣٢,٧٦٦,٧٥٤	١٦,٥٥٣,٣٩١	٣٣,٦
١٧٠٢ ـ ١٣	٩٣,٦٤٤,٥٦٠	٦٤,٢٣٩,٤٧٧	٢٩,٤٠٥,٠٨٣,	٣١,٤
١٧٣٩ ـ ٤٨	٩٥,٦٢٨,١٥٩	٦٥,٩٠٣,٩٦٤	٢٩,٧٢٤,١٩٥	٣١,١
١٩٥٦ ـ ٦٣	١٦٠,٥٧٣,٣٦٦	١٠٠,٥٥٥,١٢٣	٦٠,٠١٨,٢٤٣	٣٧,٤
١٧٧٦ ـ ٨٣	٢٣٦,٤٦٢,٦٨٩	١٤١,٩٠٢,٦٢٠	٩٤,٥٦٠,٠٦٩	٣٩,٩
١٧٩٣ ـ ١٨١٥	١,٦٥٧,٨٥٤,٥١٨	١,٢١٧,٥٥٦,٤٣٩	٤٤٠,٢٩٨,٠٧٩	٢٦,٦
المجموع	٢,٢٩٣,٤٨٣,٤٣٧	١,٦٢٢,٩٢٤,٣٧٧	٦٧٠,٥٥٩,٠٦٠	٣٣,٣

وكـانت النتيـجـة الاستراتيـجـية لهذه الارقام ان استطاع البلد (الانفاق على الحـرب من عـوائد الضرائب)، وهكذا قـذف لسـاحة المعركة مع فرنسا وحلفائها بأعداد السفن والرجال القـادرين على تقـرير مصير الحرب. وبرغـم أن كثيراً من مـعلقي القـرن الثـامن عشر البريطانيين أشـفـقـوا من ذكـر الحجم الصافي للدين القـومي ونتـائجـة المحـتـملة، بقـيت الحـقـيقة (حسب تعبير الاسقف باركلي) أن الائتمان البريطاني كـان نقطة السـبق الاولى التي تفـوقت فيها بريطانيا على فرنسا. واخيراً، شكل النمـو العظيم في الانفـاق الحكومي والطلبـيـات الكبيرة التي اقرتها امـارة البـحـرية لا سيما بشأن الحديد والاخشاب والملابس والسلع الأخرى «حلقة تغـذية راجـعـة عـززت الانتـاج الصناعي البريطاني وحـفزت على بلوغ سلسلة من الانجـازات التكنولوجـية منحت البلاد امتيازاً آخر على حساب فرنسا».

بات يسيراً الآن مـعـرفـة أسـبـاب الاخـفـاق الفـرنسي في مـواكـبة الركب البريطاني. وباديء ذي بدء نقـول أن فـرنسـا لم تعـرف نظامـاً سليماً في التـمويل (العـام). فـهي قـد أناطت ومنذ العصور الوسطى (ادارة) العمليات المالية الملكية بلفـيف من الهيئات مـثل الحكومـة البلدية، ورجـال الدين، والامـلاك الاقليمية، وجـبـاة الضرائب بـشـكـل واسـع ـ لـتـتـولى مـهـمـة جمع العـوائد والاشراف على احـتكارات التـاج مقابل نسبة من العوائد. وتلك الهيئات قد قدمت سلفاً الأموال الى خـزينة الحكومـة الفـرنسـية (مع نسب طيبة من الفوائد) بانتظار الدخل المتوقع اتيـانة من وراء هذه العـمليـات، ولم ينحصر نطاق هذا الفساد على جباة الضرائب الذين اسـتـحـصلوا ضريبـة التـبغ وضريبة الملح، بل استشرى ليصل الى جمعيات البر الابرشـية ومستلمي أموال الضواحي والأقـاليم والذين أمسوا جميعاً مسؤولين عن الضرائب المبـاشرة كضريبـة (الطاية). وكل نفر من هذا الجمع (يقتطع غنيمته) قـبل تسليـمه ما جبي من أموال الى مرجعه الاعلى، تضاف لها نسبة فائدة مقدارها ٥٪ على مجمـوع المبلغ الذي دفـعه لمكتتبه المباشر، وعهد الى كثير من كبار موظفي

الدولة بدفع المبالغ التي يستحقه متعهدي الحكومة (كأجور) مباشرة وقبل تسليم الاموال المجباة الى الخزينة الملكية. وفوق هذا، اقرض هؤلاء الرجال التاج بأموال ذات نسب فائدة عليها.

لقد كان ذلك التنظيم العشوائي المهلهل فاسداً في أساسه. اذ استقرت أموال دافعي الضرائب في جيوب الخاصة. وفي أحايين أخرى، أجرت الحكومة- سيما بعد انقضاء الحروب- تحقيقات مع مسؤولي التحصيل المالي غالباً ما انتهت باغرائهم لدفع (تعويضات) أو القبول بنسة فائدة قليلة. وما هذه التحقيقات الا حركات تعبيرية و (المجرم الحقيقي) كما يقول أحد المؤرخين هو (النظام نفسه). والعاقبة الثانية التي نجمت عن هذا العجز في الاداء كانت، وحتى مجيء اصلاحات (نيكر) في سبعينيات القرن الثامن عشر، ان افتقرت فرنسا الى الشعور العام بأهمية الحسابات القومية ولم تنظم لنفسها سجلات بالعوائد والانفاقات السنوية ولم يكترث أحد من جموعها الى مشكلة العجز في الميزانيات. ولم يلق التزايد المستمر في الدين القومي غير أهمية ضئيلة طالما أن الحكومة الملكية قد استطاعت جباية الأموال حيثما دعت الحاجات المستجدة للجيش والبلاط.

لقد أفلحت بريطانيا في القرن الثامن عشر، برغم أنها قد شهدت نموذجاً مماثلاً في اللامسؤولية على يد أسرة ستيوارت[١]، في تطوير نمط من الانفاق العام خضع لسيطرة البرلمان عليه منح بريطانيا امتيازات عظيمة في صراعها من أجل الاولوية. وفيما لم تسبب زيادة الانفاق الحكومي والدين القومي ضرراً (وربما آتيا بدعم حقيقي) للاستثمار البريطاني في التجارة والصناعة، يبدو أن الظروف السائدة في فرنسا قد شجعت اصحاب رؤوس الاموال الفائضة على شراء

---

(١) ستيوارت: عائلة حكمت اسكتلندا (١٣٧١ـ١٦٠٣) وبريطانيا واسكتلندا (١٦٠٣ـ١٧١٤).

المناصب أو الحصول على دخول سنوية بدلاً من استثمارها في عالم التجارة. وحقيقة أن فرنسا قد شهدت بعض المحاولات الرامية الى انشاء مصرف قومي للتجارة يتولى الادارة الصائبة للديون وتوفير بعض الاعتمادات البسيطة، فان تلك المحاولات قد اصطدمت دوماً بعقبتها الكأداء المتمثلة بالشخوص ذوي المصلحة في النظام القائم. وعليه، ارتضت السياسة المالية للحكومة الفرنسية -ان استحقت هذه التسمية- لنفسها سياسة كفافية دوماً.

لقد أصاب الضرر ايضاً التنمية التجارية الفرنسية ومن جوانب عديدة. ومما يستحق الاشارة اليه هنا- على سبيل الذكر لا الحصر- الجوانب السلبية التي عمل في ظلها ميناء (لاروشيل) الفرنسي مقارنة بمينائي ليفربول الانكليزي أو كلاسكو. لقد تهيأت الموانىء الثلاثة جميعها لاستغلال (اقتصاد الاطلسي) المزدهر في القرن الثامن عشر، وتمتع ميناء لاروشيل بموقع جد مناسب للتجارة ثلاثية الاتجاهات نحو غربي افريقيا والهند الغربية. ويا بؤس تلك التطلعات التجارية، فقد عانى الميناء الفرنسي من اغتصابات التاج المتكررة (فهو نهم لا يشبعه أنّى مقدار مال ولم يكل له ساعد بحثاً عن مصادر جديدة وكبيرة للعوائد). من جانب آخر، أبقت السلسلة الطويلة من (الضرائب المرهقة والجائرة والمتعسفة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة) في تخلف النمو الاقتصادي. وأبعدت سياسة بيع المناصب رأس المال المحلي عن الاستثمار في التجارة، فيما عززت الأجور التي جباها اصحاب المناصب المرتشون ذلك الاتجاه. وهذا ما حدا بالشركات الكبرى الى الحد من المشاريع الحرة. فضلاً عن ذلك، وبرغم أن الحكومة أجبرت مسؤولي لاروشيل ببناء ترسانة ضخمة وباهضة التكاليف خلال ستينيات القرن الثامن عشر (والا استولت على جميع عوائد المدينة)، فانها لم تقدم للمدينة تعويضاً عن ذلك في جميع الحروب التي نشبت. ولما كانت الحكومة الفرنسية قد بذلت جل اهتمامها بالجيش اكثر من البحرية، فان جميع صراعاتها ضد البحرية الملكية

المتفوقة قد جاءت بكوارث حقيقية لمدينة لاروشيل، التي رأت سفنها التجارية تسلب من بين أيديها وتجارتها المربحة بالرقيق تتوقف، واسواقها عبر البحار في كندا ولويزيانا تنغلق. وكل هذا قد وقع في وقت قفزت فيه الفوائد على التأمين البحري وفرضت فيه في ضرائب الطوارىء. واتت الضربة الأخيرة حين شعرت الحكومة الفرنسية بأنها مرغمة على السماح لمستعمراتها فيما وراء البحار بالمتجارة بسفن محايدة في زمن الحرب، غير أن هذه السياسة قد فاقمت من صعوبة أن تسترد تلك الاسواق عافيتها بعد بلوغ السلام. وعلى نقيض الحال الفرنسي، شهد الاقتصاد البريطاني في قطاع الاطلسي نمواً متواصلاً طوال سني القرن الثامن عشر، وانتعش في وقت الحرب (برغم هجمات القراصنة الفرنسيين) بفضل السياسات الحكومية التي لم تفصل بين الربح والقوة وبين الهيمنة والتجارة.

بيد أن الطامة الكبرى التي أصابت السياسة المالية الفرنسية القاصرة هي تآكل الجهد البحري والعسكري في زمن الحرب وبشتى الطرق. اذ تطلب الامر وبعد أن فقد النظام المالي مصداقيته وتحلى بعجزه وقتاً اطول لتامين تجهيز المخازن البحرية في الوقت عينه الذي احتاج فيه المتعهدون عادة الى أموال للدفع أكثر من حاجتهم من البحريتين البريطانية أو الهولندية. وانطوى الحصول على أموال كثيرة في زمن الحرب على مشاكل للمملكة الفرنسية أكثر من فائدتها حتى حين سحبت المزيد من الاموال الهولندية في سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر، ذلك ان تاريخها الطويل في مضمار اعادة تحديد قيمة العملة، وانكارها لبعض الديون المستحقة عليها، وكذلك تصرفاتها العشوائية الأخرى ضد حملة الاسهم طويلة المدى وقصيرته، قد حدت باصحاب المصارف ان يطالبوا بنسب فائدة اعلى بكثير من النسب المفروضة على الحكومة البريطانية وكثير من الحكومات

الاوروبيـة الأخـرى وما كان أمام الدولة الفرنسية الا الرضوخ لتلك المطالب.[1] بل وحـتى هذه الرغبة بالاقتراض مقابل نسب الفائدة الغريبة كهذه لم تضع بين ايدي ملوك آل بوربون المبـالغ اللازمـة لدعم المجـهـود الحربي الشامل والضروري لحرب طويلة.

وجـاءت اجـلى صـورة عن هذا الضـعف الفـرنسي النسـبي في السنين التي اعـقـبت الحـرب الثـورية الامريكية. فهي ما كانت صراعاً مجيداً للانجليز الذين فـقـدوا أكبر مـستعمراتهـم وارتفـع دينهـم القـومي الى حوالي ٢٢٠ مليـون جنيهاً استرلينياً. غير أن مجموع المستحقات السنوية قد بلغت٧,٣٣ مليون جنيهاً لا غير مـا دامت الحكومـة البريطانيـة قد اقترضت تلـك المبالغ بنسب فائدة مقدارها ٣٪ فـقط فـيها كـانت التكاليف الفـعليـة التي تكبدتها فرنسا في الحرب اقل من ذلك بكثير آخـذين بنظر الاعتبار انها دخلت الصراع في منتصفه وبعد الجهود التي بذلها (نـيـكـر) لموازنة الميـزانيـة، ولأنها أيضـاً لم تكن بحـاجـة هذه المرة الى نشر جـيش عـرمـرم. ومع ذلك كلفت الحـرب الحكومـة الفـرنسـيـة ما يربو على مليون ليفر دفـعت جميـعـهـا عن طريق القـروض العـائمة وبنسب فوائد بلغت في أقل تقدير ضـعف فوائد ديون الحكومة البريطانية. لقد استهلك سداد الدين في كلا البلدين نصف الانفـاقـات السنوية. الا أن الحكومـة البريطانيـة اتخذت سلسلة اجراءات (الرصـيـد الادائي[2]، وصندوق ايفاء الديون العائداتية، ودعم حسابات الاشخاص المصرفـيـة) أدارت فـيـها الاستقرار على ذلك الدين وتقوية رصيدها وربما عد ذلك اعظم انجـازات بطرس الاصـغـر. وعلى الجـانب المتناقض تقف فـرنسـا، وفـيـها طفت قـروض كـبيرة جـديدة سنوياً نظراً لعـجـز العـوائد (الاعتيادية) المطلق عن

---

(١) من المثـير للتنـاقض أنه وفي سنـي حكـم لويـس الرابـع عشر الأولى، استطـاعت فرنسـا الاقتراض بنسب فـائدةأقل من النسب التي اقترض عليـها آل ستيوارت، أو حتى وليام الثالث.

(٢) الرصيد الادائي Sinking fund: الايراد المرصـود لتـغطية فوائد دين ما، وتوقف فوائده على سداد دين الحكومة.

تلبيـة حـتى انفـاقات زمن السلم. فيما استمر ضعف رصيد الحكومة بالتفاقم مع تنامي العجز السنوي في الميزانية.

وجـاءت النتيـجـة الاحـصائية المذهلة بحلول نهاية ثمانينيات القرن الثامن عشر. اذ بلـغ الدين القـومي الفرنسي مقدار الدين البريطاني تقريباً ـ حوالي ٢١٥ مليـون جنيـه ـ بفـارق أن نسـبـة الفـائدة على الديون الفـرنسية قد بلغت ضعف الفائدة المستحقة على الديـون البريطـانيـة (١٤ مليـون جنيـه). والاسوأ من هذا كـانت جـهـود وزراء الماليـة المتعاقبين لجباية ضرائب جديدة وما لاقاها من مقاومة شعبية متشددة. فقد أطلقت، أولاً وقـبل كل شيء، اصلاحات (كالون) المقترحة لـلـنظام الضريبي والتي أفـضت الى تشكيل (مجلس الاعـيـان) ومـا رافـقـهـا من تحـركـات ضد اعضاء البرلمان، اضافة الى احجام الخزينة عن الدفع، وأخيراً دعوة مجلس الطبقـات[1] عـام ١٧٨٩ (لأول مرة منذ عـام ١٦١٤م) قـد أطلقت شرارة الانهـيـار الاخـير لـلنظام الفـرنسي القـديم. وتجلت الصلة بين الافـلاس القـومي والثـورة واضـحـة المعالم. واصدرت الحكومة في الظروف اليائسة التي اعقبت ذلك مـزيداً من الأوراق النقديـة (وصلت الى مقـدار ١٠٠ مليـون ليـفر سنة ١٧٨٩، و ٢٠٠ مليـون سنـة ١٧٩٠)، وهي وسـيلـة استعيض عنهـا باستيـلاء المجـلس الدسـتـوري على أراضي الكنيـسـة واصدار اوراق مالية وفقاً لقيمتها المقدرة. وتلك اجراءات انتهت بمزيد من التضخم فـاقم من مقداره قرار الحرب سنـة ١٧٩٢. وفـيما يصح القـول ان الاصـلاحـات الادارية التي اعـقـبت ذلك والتي شـهـدتها الخـزينة الفـرنسـيـة نفـسـهـا وكـذلك تصميم النظام الثوري على وضع الأمور في نصـابها، قـد أسـفـرت عن تركـيبة موحدة وبيروقراطية تولت جمع العوائد وكانت أقـرب شـبـهـاً بقـرينتـها في بريطانيا والدول الأخرى، فان الاضطرابات الداخلية

---

(١) مجلس الطبقات: (State General) : مجلس طبقات الامة الثلاث وهي طبقة النبلاء وطبـقـة الاكليروس وطبقة الشعب في فرنسا قبل الثورة.

والتوسع الخارجي المفرط اللذين استمرا حتى عام ١٨١٥ قد أفضيا بحال الاقتصاد الفرنسي الى درك اوطأ من خصمها الأقوى.

لقد باتت مشكلة استحصال العوائد لتغطية نفقات الحروب القائمة الآن والسابقة الشغل الشاغل لـ (جميع) الانظمة ورجالات دولتها. فقد استهلك الانفاق العسكري حتى في وقت السلم ٤٠-٥٠٪ من انفاقات الدولة. وارتفعت في زمن الحرب الى ٨٠ أو حتى ٩٠٪ من مجمل الانفاقات! وعليه أمست مشكلة جميع انظمة اوروبا باختلاف مشاربها وتباين أنظمتها الدستورية مشكلة واحدة تقريباً وسواء أكانت تلك الانظمة امبراطوريات اوتوقراطية، أم ممالك محددة، أم جمهوريات برجوازية. وبعد كل جولة حرب (سيما في صراعات عامي ١٧١٤ و ١٧٦٣) احتاجت معظم البلدان يائسة أن تتنفس الصعداء، وأن تفيق من غيبوبة الاستنزاف الاقتصادي ولترأب صدع الانشقاقات الداخلية التي كثيراً ما اثارتها الحرب والضرائب الباهظة. غير أن الطبيعة التنافسية الأنانية للدول الاوروبية عنت دوماً ان السلام الطويل الامد لا محل له في قاموسها فشرعت حثيثة الخطى تستعد لحملة قادمة في غضون سنين قليلة آتية. فاذا ما تجشمت أغنى ثلاث دول اوروبية (فرنسا، بريطانيا، هولندا) أكبر عناء لتحمل أعباء الحرب، فأنّى تسنى لدول فقيرة أخرى رفع وزرها؟

لن تستطيع. هكذا تقول الاجابة. فحتى بروسيا أيام (فريدرك الكبير) والتي سحبت كثيرا من عوائدها من الاحتكارات والمقاطعات الملكية الشاسعة المساحة، قد أخفقت في تلبية المطالب الكبيرة لحرب العرش النمساوي، وحرب الاعوام السبعة دون الالتجاء الى ثلاثة مصادر (غير اعتيادية) للدخل: من تخفيف قيمة عملاتها المسكوكة، والغنائم من الدول المجاورة مثل سكسونيا[١]

(١) تقع حالياً في ألمانيا.

ومكلنبرغ، والمعـونات التي انهالت عليـهـا من حليـفـتها الثرية بريطانيا بعيد سنة ١٧٥٧. وتتـعـاظم مـشـاكل الدفع لدى امبراطورية هابسبرغ الأقل كفاءة والأكثر لامـركـزية. ولكن سـيـصـعب التصديق ان حالتها كانت افضل باي مقياس من حـالة روسـيـا أو اسـبانيا، حيث لا تلوح واعدة آفاق جني الاموال من غير مزيد من الضـغط على الفـلاحين والطبـقـات الوسطى المتـخلفة. ونظراً لتعددية الاوامر الصـادرة (من النبـلاء الهنغاريين، ورجال الدين الاسبان) والتي طالبت باستثناءات لها في ظل الانظمـة القـديمـة، لم تكد تكفي مـبـادرات استحداث ضرائب باهظة غير مـبـاشرة وتخفـيض قـيـمـة العـملة المسكوكـة وطبع اوراق مالية تكفي لتغطية احـتـيـاجـات الجـيـوش الضـخمة وقياداتها في زمن السلم. وبينما نجم عن شرارة الحـرب الاولى اتخاذ اجـراءات مالية استثنائية استجابة لحالة الطواريء، فان تلك الاجـراءات عـينهـا قـد، أكدت وجوب الاعتماد المتزايد على اسواق المال الاوروبية الـغـربيـة، وأفـضل منهـا على الاعـانات المبـاشرة من لندن وأمـستردام وباريس، للاسـتـفادة منها بعدئذ استيراد المرتزقة والتجهيزات.

وهـذا القـول لا يعني، مع ذلك، أن العنصر المالي قـد رسم (دومـاً) قـدر الامـم في حـروب القـرن الثـامن عشر. اذ تبـوأت أمـستردام لأغلب ذلك القـرن منصب أعظم مركز مالي في العالم، غير ان هذا وحده لم يمنع دون تنحي الاقاليم المتـحـدة عن لقب القوة الرائدة، وعلى نقيضها بزغ التأثير والقوة الروسيين ينموان سريعـاً في الشـؤون الاوروبيـة وهي من كـانت ترسف في التـخلف الاقـتـصادي وحكومـتـها شبه تفتقر الى رأس المال. ولايضاح ذلك التناقض الظاهر، حري بنا ابـداء اهـتمام ممـاثـل لـلعـامل المؤثر المهم الآخـر، الا وهو تأثير الجـغـرافـيـا على الاستراتيـجية القومية.

السياسة الجغرافية[1]

غالباً ما واجهت الدول الاوروبية المتخاصمة ظروفاً ملموس تباينها، وأحياناً ملكت ثروات جد كبير تفاوتها، وهي تنتقل من صراع كبير الى آخر أكبر، وهو تباين قد نجم عن الطبيعة التنافسية الموروثة في قوى اوروبا السياسية وعن تطايرية علاقات الدول المتآلفة كل في ائتلافه طوال القرن الثامن عشر. لقد خلقت المعاهدات السرية و «الثورات الدبلوماسية» تكتلات للقوى سمتها التبدل فتولدت عنها انقلابات مستمرة في التوازن الاوروبي سواء على الصعيد العسكري أم البحري. وبينما نشأ عن ذلك ركون كبير على خبرة دبلوماسي الدولة ناهيك عن الاعتماد على كفاءة القوات المسلحة، لاحت أيضاً أهمية العامل الجغرافي في الأفق. وما نعنيه هنا بالعامل الجغرافي لا مجرد عناصر مناخ البلد، وموارده الأولية، وخصوبته الزراعية، ووقوعه على طرق التجارة، برغم أهميتها في الرفاهية الشاملة، بل المقصود هنا القضية الحاسمة المتعلقة بـ«الموقع» الاستراتيجي أثناء تلك الحروب متعددة الأطراف. أكان بوسع دولة معينة أن تحشر طاقاتها على جبهه واحدة، أم توجب عليها أن تقاتل على جبهات عدة ؟ هل اشتركت بحدود مع دول ضعيفة أم قوية؟ أكانت دولة قوية براً أم بحراً أم برية وبحرية في آن واحد وأية منافع أو مضار جلب عليها ذلك؟ أكان بوسعها النجاة بسهولة من حرب عظمى في وسط أوروبا لو رامت ذلك؟ وهل أمكنها تأمين مصادر اضافية مما وراء البحار؟

يتجسد في مصير الاقاليم المتحدة لهذه الفترة خير مثال عن تأثير الجغرافيا على السياسة. فهي قد تمتعت مطلع القرن السابع عشر بكثير من المقومات الداخلية اللازمة للنمو القومي ـ اقتصاد مزدهر، واستقرار اجتماعي، مع جيش

---

(١) ويعني هذا المصطلح: تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية على سياسة الدولة الخارجية.

حسن التدريب اضافة الى بحرية ضاربة، ولم يبدو أن الناحية الجغرافية قد أضرت بها، بل وعلى النقيض من ذلك، وهبتها شبكتها النهرية حاجزاً (لدرجة ما في أقل تقدير) ضد القوات الاسبانية، وهيأ لها موقعها في بحر الشمال فرصة استغلال مسامك الرنكة.(١) غير أن مرور قرن واحد، حتم على الهولنديين الصراع للصمود بوجه خصوم متعددة. فقد ألحقت السياسات التجارية لكرومويل الانكليزي وكولبرت الفرنسي الضرر بالتجارة وحركة السفن الهولندية. وهنا وبرغم البراعة التكتيكية للقادة أمثال (تروم ودي روتير)، تحتم على التجار الهولنديين ابان الحروب البحرية ضد بريطانيا المخاطرة بالمرور من أحد الطريقين اما القنال أو الطرق الاطول والعاصفة حول اسكتلندا، وهو طريق غير آمن ضد هجوم قد يشن من بحر الشمال (مثلما هو الحال مع مسامك الرنكة). ولعبت الريح الغربية دورها في نصر البحرية الانكليزية؛ فيما قوضت المياه الضحلة قبالة هولندا في اضعاف قوة وحجم السفن الحربية الهولندية. وبنفس الطريقة التي تعرضت فيها تجارتها مع الامريكتين وجزر الهند بشكل متزايد الى اعتراضات القوة البحرية البريطانية، أصاب الكساد مراكزها التجارية في البلطيق - وهي أحد مرتكزات رفاهيتها منذ القدم - على يد السويد وأعداء محليين آخرين. وبرغم أن الهولنديين قد أكدوا وجودهم عبر ارسالهم بين الفين والآخر أسطول كبير مقاتل صوب المواقع المهددة، فانهم قد أضلوا السبيل الى توفير حماية دائمة لمصالحهم الممتدة والمكشوفة في البحار النائية.

وما أزاد المعضلة سوءاً هو الانكشافية الهولندية أمام التهديد البري الذي أحدثه لويس الرابع عشر منذ ستينيات القرن السابع عشر. وأمام هذا الخطر الذي كان أعظم من الخطر الاسباني قبل قرن خلا وجد الهولنديون أنفسهم

(١) الرنكة herring: نوع من الأسماك السردين.

مرغمين على توسيع جيشهم (البالغ قوامه ٩٣ ألف مقاتل سنة ١٦٩٣)، وعلى تخصيص مزيد من المصادر لتوفير حمايات لحصون الحدود الجنوبية. لقد كان هذا الاستهلاك في الطاقات الهولندية ذا وجهين: فهو قد حول مبالغ هائلة من الاموال لحساب الانفاق العسكري مؤدياً الى زيادة لولبية في ديون الحرب، ونسب الفوائد عليها، كما رفع مقدار الضرائب على السلع المنتجة ومعها الاجور التي تركت اثرها السلبي على القابلية التنافسية للبلد على المدى البعيد؛ والوجه الآخر قد تجسد في الخسارة المفجعة في الأرواح أثناء الحرب لشعب ظل تعداده البالغ قرابة مليوني نسمة مستقراً طوال تلك الفترة. وهكذا جاء الانذار المبرر أثناء المعارك الشرسة لحرب العرش الاسباني (١٧٠٢ ـ ١٧١٣) للخسائر الثقيلة التي نجمت عن رغبة مالبورو في قذف الجيش الانكليزي والهولندي في أتون هجمات حدودية دامية ضد الفرنسيين.

عمل التحالف الانكليزي الذي عزز أركانه (وليام الثالث) سنة ١٦٨٩ منفذاً للاقاليم المتحدة وفي الوقت عينه عاملاً رئيسياً مساهماً في انهيارها كقوة عظمى مستقلة وبالطريقة ذاتها التي عمل فيها وبعد قرنين تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا بقانون الاعارة والتأجير كعامل انقاذ واضعاف معاً للامبراطورية البريطانية التي كانت آنذاك تقاتل من أجل البقاء بزعامة ونستون تشرشل وهو النسيب البعيد لمارلبورو. وجسد نقصان المصادر الهولندية في الحروب المختلفة ضد فرنسا بين عامي ١٦٨٨ـ١٧٤٨ الحاجة الى تخصيص حوالي ثلاثة ارباع مصاريف الدفاع على الجيش البري، وهذا ما قذف بالاسطول الى زوايا النسيان، فيما رصدت بريطانيا حصة متزايدة للبحرية وللحملات الاستعمارية، وللفوائد التجارية المجنية منها. واذ انتعشت تجارة لندن وبرستول قاسى تجار أمستردام الأمرين. وازداد الأمر مرارة نتيجة للمساعي البريطانية الرامية الى قطع « جميع » قنوات التجارة مع فرنسا زمن الحرب خلافاً لرغبة

الهولنديين بالحفاظ علىّ هذه الروابط المربحة ـ وهذا ما يعكس مدى الاتكال الهولندي على التجارة والتمويل «الخارجين » طوال تلك الفترة التي لما يزل فيها الاقتصاد البريطاني شبه مكتفياً ذاتياً. وهي لم تجن من وقوفها على الحياد أثناء اندلاع نيران حرب الاعوام السبعة من الفائدة الا قليلاً. فالبحرية الملكية المزهوة بنفسها رفضت قبول مبدأ «سفن حرة، وبضائع حرة» وقررت منع تجارة فرنسا عبر البحار من استخدام سفن محايدة. وتارة أخرى نشب النزاع الدبلوماسي الانكليزي ـ الهولندي (١٧٥٨ـ١٧٥٩) حيال هذا الأمر في السنين الأولى للحرب الثورية الامريكية وفتح باب العداءات غير المنتهية بعد عام ١٧٨٠، والتي لم تأت بمنفعة للتجارة البحرية سواء أكانت بريطانية أم هولندية. ثم حل عصر الصراعات الثورية الفرنسية والنابليونية، وفيه وجد الهولنديون أنفسهم محصورين أكثر بين بريطانيا وفرنسا، مكابدين رفضاً واسع النطاق لاقراضهم، ومعانين من انشقاقاتهم الداخلية، وفقدان التجارة عبر البحار وانسلاخ المستعمرات عنهم في خضم صراع كوني لم يتسن لهم لا الافلات من ويله ولا الاستفادة منه. وفي مثل هذه الظروف، تجلت قاصرة عن رأب الصدع الخبرة المالية والاعتماد على «رأس المال الفائض ».

وهكذا أيضاً اصطلت فرنسا بنار كونها قوة هجينة بأقسى حدة خلال القرن الثالث عشر. فهي قد شتت طاقاتها بين غاياتها القارية من جهة، وبين طموحاتها البحرية والاستعمارية من الجهة الثانية. بيد أن هذه الازدواجية الاستراتيجية لم تكن واضحة جداً في العصر الاول من حكم لويس الرابع عشر اذ ارتكزت قوة فرنسا آنذاك على الموارد «الطبيعية»: اقليمها الواسع والمتجانس، واكتفائها الزراعي، وكذلك تعداد سكانها البالغ عشرين مليون نسمة، وهو ما أغوى لويس الرابع أن يزيد عدد افراد جيشه من ٣٠ ألف فرد في سنة ١٦٥٩ الى ٩٧ألف في سنة١٦٦٦ ومن ثم الى رقم مخيف بلغ٣٥٠ ألف بحلول عام ١٧١٠ .

لقد كانت تقليدية واقتصرت على البر ـ أهداف سياسة (ملك الشمس) الخارجية ـ واكتفت بتحجيم أكبر لمواطيء أقدام امبراطورية هابسبرغ، من خلال التحرك جنوباً ضد اسبانيا، وباتجاه الشرق والشمال نحو الشريط المفتوح للاقاليم الاسبانية ـ النمساوية ـ والالمانية: كومته الفرنسية، واللورين، والالزاس، ولوكسمبرغ، وكذلك جنوبي الاراضي المنخفضة. وهكذا وبعد أن أضنى التعب اسبانيا، وبعد أن سرق التهديد التركي أبصار النمسا اليه، وبين هذا وذاك وقف الانكليز موقف الصديق أو المحايد، تمتع لويس بعقدين من النجاح الدبلوماسي. وحينها قرعت جمة المطالب الفرنسية ناقوس الخطر لدى القوى الأخرى.

تكمن المشكلة الاستراتيجية الكبرى التي واجهت فرنسا في أنها لم تكن في الموقع الانسب للنهوض بحملة غزو مصيرية برغم ما ملكت من قوة دفاعية. فقد ضاقت عليها الدنيا جزئياً بسبب الحدود الجغرافية، وجزئياً قوضت طموحاتها مطالب ومصالح عدد من القوى العظمى فالهجوم على جنوبي الأراضي المنخفضة (الواقع في قبضة هابسبرغ) (مثلاً) انطوى على حملات طاحنة عبر أراضي مليئة بالحصون والممرات المائية، وأثارت رد فعل لا من جانب قوى هابسبرغ نفسها فحسب، بل وكذلك من الاقاليم المتحدة وانكلترا. كما أتت الجهود العسكرية الفرنسية ضد ألمانيا بالمشاكل ايضاً: فقد سهل اختراق الحدود كثيراً، بيد ان خطوط المواصلات كانت أطول، ومرة أخرى كان لزاماً عليها أن تواجه تحالفاً ضم النمساويين، والهولنديين، والبريطانيين (ولا سيما بعد ايلولة العرش الى هانوفر سنة ١٧١٤)، ومن ثم البروسيين. وحتى حين تاقت فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الى اتخاذ شريك ألماني قوي - إما النمسا أو بروسيا-، كانت العاقبة الطبيعية لمثل هذا التحالف هي وقوف القوة الالمانية «الأخرى» ضدها، والادهى من ذلك هو مساعي تلك القوة لنيل الدعم البريطاني او الروسي بغية تحييد المطامح الفرنسية.

وفوق هذا، انطوت أي حرب ضد القوى البحرية على تقسيم الطاقات الفرنسية وصرف الانتباه عن القارة الاوروبية، وهو ما قلص آفاق نجاح الحملة البرية. وهكذا انتهت الاستراتيجية الفرنسية دوماً في حالة « الضياع في دوامة اختيار المكان الأفضل » بعد أن مزقت حالها قتالاً في الفلاندرز، وألمانيا وشمالي ايطاليا من جهة، وفي القنال والهند الغربية وكندا السفلى والمحيط الهندي من جهة أخرى. والحكومات الفرنسية المتتالية اذ جنحت بعيداً عن الرغبة في توظيف الجهد المالي الشامل واللازم لتحدي تفوق البحرية الملكية[1]، فانها قد خصصت مبالغ لسلاح البحرية ربما كانت ستعزز أكثر القوة البرية -لو كانت فرنسا (مجرد) قوة برية-. أما المرة الوحيدة التي أفلحت فيها فرنسا في اذلال خصمها البريطاني فجاءت ابان حرب السنوات ١٧٧٨ـ ١٧٨٣ عن طريق دعم المتمردين الامريكان في نصف الكرة الارضية الغربي مقابل احجامها عن أية تحركات باتجاه ألمانيا. وهي قد فشلت تماماً في جميع حروبها الباقية أن تتمتع برفاهية التركيز الاستراتيجي. وعليه عانت لهذا السبب تحديداً.

وقصارى القول ان فرنسا ظلت في عهد النظام القديم وبما ملكت من كبر مساحة وكثرة سكان ووفرة ثروة، الاعظم على الدوام بين دول اوروبا، لكنها لم تكن كبيرة أو منظمة للحد الذي يجعل منها « قوة عظمى ». وهي اذا انحصرت براً وتشتت بحراً لم تفلح في الهيمنة على الائتلاف الذي اثارته عليها اطماعها، وقدمت السلوكية الفرنسية تأكيداً اسطع من الاضطرابات على تعددية القوى في اوروبا. ولم تستطع ان تفرض أفكارها على القارة ولفترة معينة الا بعد ان

(١) خصصت فرنسا على سبيل المثال في حربي (١٦٨٩ ـ ١٨٩٧) و (١٧٠٢ـ ١٧١٤) أقل من ١٠٪ من اجمالي انفاقها لحساب البحرية وحوالي ٥٧ ـ ٦٥٪ لجيشها البري. (فيما كانت الارقام البريطانية المناظرة : ٣٥٪ للبحرية و ٤٠٪ للجيش(البري)). وتلقت البحرية الفرنسية سنة ١٧٦٠ ربع المبلغ المخصص للجيش. وحتى حين كانت الاموال متوفرة، أعطى موقع فرنسا الجغرافي الصعوبة العسيرة الدائمة للوصول الى المخازن البحرية في البلطيق في زمن الحرب، والمحافظة على الاسطول بحالة طيبة .

أمسكت الثورة بزمام طاقاتها والتي أحسن نابليون بعدئذ نشرها، وآنذاك ايضاً لم يكن نجاحها الا مؤقتاً، ولم تضمن أية عبقرية عسكرية سيطرة فرنسا الدائمة على ألمانيا وايطاليا واسبانيا، ناهيك عن روسيا وبريطانيا.

ان مشكلة الاستراتيجية الجغرافية المنطوية على مواجهة أعداء ذوي إمكانات قوية في جبهات متعددة ليست بالحالة الفريدة، حتى لو أزادت فرنسا من حالها سوءاً بالعداءات المتكررة يرافقها ضعفها المزمن في اختيار الجبهة الانسب. فقد شاء القدر لعظمى القوتين الالمانيتين في تلك الفترة ـ النمسا هابسبرغ وبراندنبرغ ـ بروسيا ـ ان تصارعا ذات المشكلة المتمثلة بموقعهما الجغرافي. ولم يكن ذلك بشيء جديد لنمسا هابسبرغ. اذ تطلب التكتل المربك للاقاليم التي تولوا حكمها (النمسا وبوهيميا وسيليزيا ومورافيا وميلانو ونابولي وصقلية وكذلك جنوبي هولندا بعد سنة ١٧١٤) وكذلك موقع القوى الأخرى بالنسبة لتلك الاراضي، تصرفاً دبلوماسياً وعسكرياً مخادعاً مرهباً لمجرد المحافظة على الميراث، كما احتاجت زيادة ذلك الموروث الى العبقرية أو الحظ العظيم وربما كليهما.

هكذا، وبينما رست الحروب المتعددة مع الأتراك (١٦٦٣ ـ ١٦٦٤، ١٦٨٣ ـ ١٦٩٩، ١٧١٦ ـ ١٧١٨، ١٧٣٧ـ١٧٣٩، ١٧٨٨ ـ ١٧٩١) حقيقة أن جيوش هابسبرغ تعزز موقعها في البلقان عموماً فان ذلك الصراع ضد الامبراطورية العثمانية المتداعية قد استنزف جل مصادر فيينا في تلك الفترات. ففيها وقفت الفصائل التركية على عتبة عاصمته الامبراطورية سنة ١٦٨٣ (على سبيل الذكر)، لم تكن امام (ليوبولد الاول) من حيلة غير الوقوف محايداً تجاه فرنسا برغم استفزازات لويس الرابع عشر «باعادة ضم» الالزاس ولوكسمبورغ في تلك السنة عينها. ولم تكن هذه الازدواجية النمساوية هكذا جلية في حرب السنوات التسع (١٦٨٩ـ ١٦٩٧) وما اعقبها من حرب العرش الاسباني (١٧٠٢

ـ ١٧١٣) بعـد ان غدت فيينـا انذاك جزءاً من تحالف عملاق ضد فرنسا، برغم انها (الازدواجـيـة) لم تختف كليـاً. وبدا مسـار اغلب حروب اواخر القرن الثامن عشر أكـثر تذبذباً واصعب تنبؤاً بما سيألوا اليه مصير سواء اتخذ ذلك المسار لنفسه وسـيلة الدفـاع عن مـصـالح هابسبرغ العامة في اوروبا، أو المحافظة الخاصة على المصـالح الكائنة في ألمانيـا نفسـهـا بعـد بروز قـرون بروسيا. ومذ ساعة استيلاء بروسيـا على (اقليم سليزيا) سنـة ١٧٤٠ ومـا بعدهـا، تحتم على فيينـا أن ترنو بسـيـاسـتـها الخارجية والعسكرية صوب برلين لا غيرها، وهذا ما جعل دبلوماسية هابسبرغ أكـثـر شمولية في نظرتها من السابق: اي ان تحدد جناح بروسيا الناهضة داخل ألمانيـا، واحـتـاج النمـسـاويون طلب مـعـونة فـرنسا في الغرب وأكثر منها روسـيـا في الشرق؛ غير ان فـرنسـا نفسها كانت غير جديرة بالاعتماد واحتاج امر كبح جماحها الى تحالف انكلو ـ نمساوي في بعض الأوقات (في السنوات ١٧٤٤ ـ ١٧٤٨ مثلاً). ويعدو شكل النمو الروسي المضطرد نفسه مصدر قلق آخر سيما حين هددت السـيـاسة القيصرية التوسعية المسكة العثمانية على أراضي البلقان التي سـال لعـاب النمـساويين لها. وأخيراً حين تحدت الامبراطورية النابليونية استقلال « جمـيـع » الـقـوى الأخـرى في أوروبا لم يبق امـام امبراطورية هابسبرغ من طريق تسلكه سوى الانضمام لأي ائتلاف ضخم ينشد مجابهة السيطرة الفرنسية.

قـد لا يُستقى من الحرب الائتلافية ضد لويس الرابع عشر في مطلع القرن الثـامن عشر، أو من الحـروب ضد بونابورت في نهاية ذلك القرن غير نظرة لنقاط الضـعف النمـساوية أقل وضوحاً مما يستقى من الصراعات التي نشبت بين هاتين القـوتين. وأكـثـر من اماط اللثام عن هذه الحقيقة هو الصراع الطويل ضد بروسيا بعد عام ١٧٤٠، الذي اخـفـقت فيه فيينـا برغم الاصلاحات العسكريـة والمالية والادارية التي احـدثـتـهـا خـلال تلك الحـقبة أن تظفر على الدولة الألمانية الاصغر مـسـاحـة والأكـثـر كـفاءة في اعداد جيشها وتحصيل عوائدها وادارة بيروقراطيتها. وفـوق هذا، كـان يتـضح يومـاً بعـد آخـر أن رغبة القوى غير الألمانية، أي فرنسا

وبـريـطـانيـا وروسـيـا لم تشأ أن تقضي احـدى الدولتين بروسـيـا او النمسـا على الاخـرى. اذ أصـبـحـت امبراطورية هابسبرغ ـ في الاطار الاوروبي الاوسع ـ قـوة من الطراز الأول (قـاب قوسين أو أدنى)، وبقيت هكذا حتى حلول عام ١٩١٨. وهـي لم تهـو ـ دون ريب ـ لأسـفل القـائمـة الأوروبيـة مـثلما هو شأن اسـبـانيـا والسـويد، كما نأت بنفـسـهـا عن المصير الذي آلت اليـه بولندا. بيـد انها وبسبب لامـركزيتها وتعـددية اعـراقـها وظـرفـها الاقـتـصـادي المتخـلـف أجهضت جميع محاولات ادارات فـيينا المتعـاقبة الرامية الى جعلها اعظم قوة اوروبية. ومع هذا، يكمن هنا خطر محاولة التنبؤ بمـثل هذا الانحـلال. وهنا اشـار (أولوين هوفتون) بقـوله « ان رفض الامبراطورية النمسـاوية المثابر لتـقطيع أوصـالها لهو الماحة أنها تتـمـتع بقـوى محجـوبة عن الأنظار ». فـدومـاً ما خلفت الكوارث وراءها حملات اصـلاح تكشـفت عنهـا مـصـادر الامبراطورية الهائلة حتى وان كشفت في الوقت عـينه النقاب عن المصاعب التي واجهتها فيينا في احكام قبضتها عليها. وسيتحتم عـلى مـن سـيـكتب من المؤرخين عن تداعي هابسبرغ ان يبين شـيئاً عن المقـاومـة العـسكرية الحرون والمدهشة احياناً ضد قوة فرنسا الدينامية طوال ١٤ عاماً تقريباً من الحقبة الممتدة بين عامي ١٧٩٢ ـ ١٨١٥.

لـقـد تشـابه الحـالان البروسي والنمسـاوي كـثيراً في النواحي السـيـاسـيـة الجـغـرافـية، برغم انهما اختلفتا تماماً في ظروفهما الداخلية. واسباب ذلك الارتقاء البروسي الى مـصـاف أقـوى مملكة ألمانيـة فهي جد معروفة لا تستدعي غير الذكر هنا : التنظيم والعبقرية العسكريتين لثلاثة قادة هم، (الكتور العظيم) (١٦٤٠ ـ ١٦٨٨)، و (فـريدرك وليـام الأول) (١٧١٣ ـ ١٧٤٠)، و (فريـدرك الكبير) (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦)، وكـفـاءة الجـيش البروسي الذي تعهده ضبـاط اليونكر[1] والذي أكل أربعـة أخماس واردات الدولة الضريبيـة، والاسـتـقرار المالي «النسبي» المعتمد

---

(١) الطبـقة الارستقراطية الاقطاعية البروسية.

على القطاعـات الملكيـة مترامـيـة الأطراف، وعلى تشـجيع التجارة والصناعة، ثم تأتي الرغـبـة باسـتغلال الجنود الاجانب والمقاولين ومعهم فضل أشهر البروقراطيين البروسـيين الذين عـملوا تحت إمـرة الادارة الحكومـيـة العسكرية العامة. وسيبقى القـول صـحـيـحـاً ايضـاً ان نهضة بروسيا تزامنت مع انهيار القوة السويدية، ومع تفكك المملكة البـولندية الهشـة والفـوضـوية، وبينهما الاضطرابات التي خلقـتـها الحـروب العـديدة وخـلافـات العـرش التي انغـمـست فـيها امبراطورية هابسبرغ وفـرضـتـهـا على فـيينا في العقود المبكرة من القرن الثامن عشر. فاذا قلنا ان ملوك بروسـيـا قـد انتهزوا الفرص، فذلك لأن الفرص كانت قائمة تنتظر من ينتهزها، والدولة البروسـيـة اذ ملأت (فراغ القوة) الذي شغر بعد عـام ١٧٧٠ شمالي وسط اوروبا، قـد انتـفـعت كثيراً من موقعها وجهاً لوجه امام القوى العظمى الاخرى. كما سـاهمت نهضـة روسـيـا في الهاء و (اضـعـاف) السـويد وبولندا والامبراطورية العـثمانيـة. أمـا فرنسا فكانت في موقعها غرباً أبعد من أن تشكل خطراً مميتاً، بل هي قـد عـملت في احـايين حليـفـاً نافـعاً لها ضد النمسا. من ناحية اخرى، لو اندفـعت فـرنسـا عـدائيـة ضـد المانيـا، لوقف في وجـهها آنذاك قوات هابسبرغ، وهانوفـر (وبريطانيـا تبـعـاً لذلك)، وربما هولندا وبروسـيـا ذاتها. وأخيراً لو شيءَ لهذا الائتـلاف الفـشل لكانت بروسـيـا اوفر حظاً في السلام مع باريس من سواها من القـوى. فالتحالف ضد فرنسا كان نافعاً احياناً ولكنه غير ملزم لبرلين.

هـكذا وفي خـضم هذا الجـو الدبلومـاسي والجـغـرافي الملائم، أجـاد ملوك بروسـيـا لعـبتهم. لقد منحها ضم سليزيا تحديداً ـ التي وصفها البعض (بمنطقة الشرق الصناعـيـة) ـ دعماً كـبيراً للقوة العسكرية ـ الاقتصادية. الا أن حدود قوة بروسـيـا الحـقيقية في الشؤون الاوروبية ، أي حدود الحكم والسكان قد تعرت في حـرب السنـوات السبـع فـي الفـترة بين ١٧٥٦ ـ ١٧٦٣ حين لم تعـد الظـروف الدبلومـاسـيـة مواتية كما ارادت وحين عزمت جارات (فريدريك الكبير)القوية على

معاقبته لسياساته الملتوية. وما كان فريدريك ليتفادى الهزيمة من هذا «الطوق» المرعب لولا فضل الجهود الجبارة للمملكة الروسية وبراعة قواته رائعة التدريب يدعمها ضعف التنسيق بين جيوش اعدائه. ومع هذا كانت الخسائر جسيمة بالرجال والتجهيزات، وغدت برلين وقد بدأ جيش بروسيا بتيبس منذ سبعينيات القرن الثامن عشر في موقع العاجز على الصمود بوجه الضغط الدبلوماسي الروسي الاخير، ناهيك عن مواجهة الهجوم النابليوني الجسور في عام ١٨٠٦. وخابت النهضة التي احدثها شارنهورست وجنيسناو ومصلحون عسكريون آخرون في مواراة مواطن النقص التي لما تزل موجودة في القوة البروسية في الفترة من ١٨١٣ ـ ١٨١٥. والآن فقط قد جاء دور روسيا لتتفوق عليها بعد أن اعتمدت كثيراً على الاعانات البريطانية ـ التي هي ممول الائتلاف ـ ولم تكن آنذاك قادرة على تحدي فرنسا وهي وحيدة. وهكذا امست مملكة فريدريك وليام الثالث (١٧٩٧ـ ١٨٤٠) شأنها شأن النمسا، قابعة من بين أواخر القوى العظمى وأن تبقى حيث هي حتى بدء تحولاتها الصناعية والعسكرية في ستينيات القرن التاسع عشر.

وعلى خلاف ذلك، تمتعت قوتان بعيدتان (الولايات المتحدة وروسيا) بحماية نسبية وتحررٍ من التناقضات الاستراتيجية التي اصابت بلعنتها دول وسط اوروبا في القرن الثامن عشر. لقد ملكت كلتا القوتين العظيمتين المستقبليتين «حدوداً متصدعة» تطلبت لها دوماً عيناً حارسة. بيد أن كلا التوسعين الامريكي عبر (اليغين) والسهول العظيمة والروسي عبر السهوب لم يواجه مجتمعات متقدمة عسكرياً شكلت خطراً على الوطن الام. وعليه انتفعتا اثناء تعاملهما مع اوروبا الغربية من ميزة «الجبهة» المتجانسة نسبياً. وتسنى لكلتيهما أن تشكل لإحدى القوى العظمى القائمة ـ أو اشغالها في أقل تقدير ـ وهما مدركتان في الوقت ذاته ان موقعهما قد منحهما ملجأً عن مسارح القتال الاوروبية الرئيسية.

من الاهمية التأكيد هنا ـ ونحن نمسح فترة طويلة تقع بين عامي ١٦٦٠ ـ ١٨١٥ أن تأثير الولايات المتحدة وروسيا قد تجسد أكثر في خاتمة تلك الفترة لا في مستهلها. فـ « امريكا » الاوروبية لم تكن في فترة ستينيات القرن السابع عشر وسبعينياته اكثر من شريط من المستوطنات الساحلية المعزولة فيما كانت موسكوفيا قبل حكم بطرس الاكبر (١٦٨٩-١٧٢٥) بعيدة كبعد امريكا تقريباً وأكثر منها تخلفاً. وكانتا وفقاً للمصطلحات التجارية (متخلفتان) اكتفيتا بانتاج الاخشاب والقنب ومواد أولية أخرى وابتاعتا البضائع المصنعة من بريطانيا والاقاليم المتحدة. لقد كانت القارة الامريكية ـ ولأغلب فترات تلك الحقبة هدفاً للصراع من اجله لا عامل قوة بحد ذاتها. والذي قلب ذلك الوضع هو الانتصار البريطاني الكاسح في نهاية حرب السنوات السبع (١٧٦٣) الذي ازاح فرنسا عن كندا ونوفاسكوشيا، وطرد اسبانيا من فلوريدا الغربية. وبعد أن وجد المستوطنون الامريكان انفسهم أحراراً من التهديدات الخارجية التي وجهت حتى هذه اللحظة الولاء صوب وستمنستر، تسنى لهم الآن الاصرار على مجرد ارتباط اسمي ببريطانيا. فاذا ما رفضت ذلك الحكومة الامبراطورية وتقدمت بأراء غير ذلك حق لهم عندئذ الانضمام الى تمرد ضدها. وهكذا بلغت المستعمرات الامريكية الشمالية بحلول عام١٧٧٦ من النمو حداً هائلاً: فقد أخذ عدد سكانها البالغ مليونين يتضاعف كل ثلاثين سنة، وتوسعت غرباً وانتعشت اقتصادياً واكتفت من الغذاء وباقي السلع ذاتياً. هذا القول يعني -كما حسبه الانكليز على مدى السنوات السبع التالية- أن الولايات المتمردة كانت أحصن من غزوها عبر العمليات البحرية وهي اوسع من أن تخضعها لهيمنتها قوات برية جاءت تسحب بأنفاسها من جزيرة تبعد ثلاثة آلاف ميل.

لقد تمخضت عن وجود ولايات متحدة مستقلة ـ مع مرور الوقت ـ نتيجتان كبيرتان لهما اثرهما على قصة هذا النموذج المتبدل للقوى العالمية. اولاهما

ولادة مركز مهم غير اوروبي للانتاج والثروة وبالتالي للقوة العسكرية خلق ومنذ عام ١٧٨٣ تأثيراته بعيدة المدى على توازن القوى العالمي بطرق عجزت المجتمعات غير الاوروبية الاخرى (مع انحطاطها الاقتصادي) كالصين والهند عن احداثها. فقد تهيأ للمستعمرات الامريكية بحلول منتصف القرن الثامن عشر ان تحتل فعلياً مكاناً يشار لها بالبنان في حقل التجارة البحرية وخطت أولى خطواتها المترددة في عالم التصنيع. وتقول بعض الروايات ان الامه البارزة حديثاً انتجت سنة ١٧٧٦ من الحديد الخام وحديد القضبان كميات اكثر مما انتجت بريطانيا العظمى بأسرها. وبعدها « تضاعف الانتاج التصنيعي حوالي ٥٠ مرة، حتى جعل منها بحلول سنة ١٨٣٠ سادس قوة صناعية بين دول العالم المتقدم». فاذا ما أخذنا بالاعتبار معدل خطى النمو تلك لن نجد الامر غريباً ان يتنبأ لها المراقبون حتى في تسعينيات القرن الثامن عشر بدور عظيم خلال القرن القادم. أما النتيجة الثانية فلن تأخذ من الوقت للاحساس بها الا هنيهات سيما من جانب بريطانيا التي تأثر دورها كقوة «جناحية» في السياسة الاوروبية، سلباً بظهور دولة في جبهتها الاطلسية تضمر لها العداء وتحمل تهديداً لممتلاكتها الكندية والهندية الغربية. وتلك لم تكن ـ دون ريب ـ مشكلة دائمة لبريطانيا، ثم ان البعد النائي بينهما ومعه انعزالية الولايات المتحدة افصحت ان لندن لن تحتاج الاكتراث لشأن الامريكان بنفس الدرجة التي تطلعت فيها فينا (على سبيل المثال) للخطر التركي أو الروسي فيما بعد. ومع ذلك كشف تجربة حربي (١٧٧٩ ـ ١٧٨٣) و (١٨١٢ـ ١٨١٤) بوضوح لا يقبل اللبس صعوبة الموقف البريطاني لو دخلت بلادهم بما ملكت من قوة أتون صراعات اوروبية ومن خلفها تقف الولايات المتحدة معادية لها.

لقد أحدث بروز روسيا القيصرية تأثيراً مباشراً على توازن القوى العالمي. فقد قرعت الهزيمة النكراء التي اطال فيها الروس السويد في بولتافا (سنة

١٧٠٩) ناقوس الانذار في آذان القوى الأخرى منبهاً الى حقيقة أن دولة الروس البعيدة والبربرية لحد ما لراغبة في لعب دور في الشؤون الاوروبية. ها هنا رفع السويديون عقيرتهم مناشدين يدعون البحرية الملكية (البريطانية) للحيلولة دون أن تهزمهم يد العملاق الروسي سيما وقد لاحت مطامح القيصر الأول (بطرس الأكبر) ونزوعه السريع الى انشاء قوة بحرية لاكمال مواطىء قدمه الجديدة في البلطيق (كارليا، واستونيا، وليفونيا). بيد أن الحقيقة هي أن البولنديين والاتراك هم من قاسى الأمرين من نهضة روسيا. فقد اضافت (كاترين العظيمة) قبيل وفاتها سنة ١٧٩٦ مساحة ٢٠٠ ألف ميل مربع الى امبراطورية شاسعة الحجم أصلاً. والأشد وطأة من ذلك الغزوات المؤقتة التي شنها الجيش الروسي على الغرب. وحدا ما تميزت به القوات الروسية من وحشية وعناد مذهلين في حرب السنوات السبع، وكذلك الاحتلال المؤقت لبرلين، بفريدريك الاكبر أن يغير نظرته عن جارته. وبعد أربعة قرون، بزغ من القوات الروسية بقيادة الجنرال (سوفوروف) فعاليتها في الحملتين الايطالية والالبية اثناء حرب التحالف الثاني (١٧٩٨ ـ ١٨٠٢) وهي عملية بعيدة أطلقت انذاراً عن التقدم العسكري الروسي الشموس من موسكو حتى باريس في عامي ١٨١٢ و ١٨١٤.

انه لأمر عسير ان نحدد مكانة روسيا في القرن الثامن عشر. فقد ملكت جيشاً أكبر من جيش فرنسا في غالب الأحيان، كما حققت تقدماً مشهوداً في الصناعات المهمة (المنسوجات والحديد). وهي بلد من العسير أو المستحيل على أي من خصومه احتلاله في أقل تقدير من الغرب. واستطاعت لأنها «امبراطورية متسلحة بالبارود» الحاق الهزيمة بالقبائل الخيالة الآتية من الشرق، وبالتالي اكتسابها مصادر اضافية من القوى العاملة والمواد الأولية والأراضي الصالحة للزراعة، تضافرت جميعها وعززت مكانتها بين القوى العظمى. وجنح البلد بفضل التوجيهات الحكومية الى (التحديث) بأنّى سبيل تيسر ـ برغم ان

المبالغة قد طغت على أغلب هذه السياسة في نجاحها وخطاها ـ. فملامح التخلف لما تزل كثيرة على وجهها: الفقر المدقع، والوحشية وتدني الدخل الفردي كثيراً، رداءة وسائل الاتصالات، وقساوة مناخها، وكذلك التخلف التكنولوجي والتعليمي، ناهيك عن الرجعية والهشاشة اللتين ميزتا أغلب اعضاء اسرة (آل رومانوف). وحتى كاترين الرهيبة لم تكن مؤثرةً عند عروجها على المسائل الاقتصادية والمالية.

الا أن الاستقرار النسبي الذي شهده التنظيم العسكري الاوروبي وتكتيكه في القرن الثامن عشر هيأ روسيا (بفضل استعانتها بالخبرة الأجنبية) لأن تلحق بركب البلدان الاقل مصادراً ومن ثم التفوق عليها. ولم تتصدَ هذه المنفعة العمياء للتفوق العددي حتى غيرت الثورة الصناعية من مدى وسرعة الحرب في القرن التالي. لقد أضحى الجيش الروسي ـ برغم جمة العيوب آنفة الذكر ـ في احايين من فترة ما قبل اربيعينيات القرن التاسع عشر، قوة هجومية مرعبة. وربما خصصت ثلاثة أرباع اموال الدولة للجيش، فيما حمل الجندي الروسي بروح رواقية[1] القسوة والقيم اللتين انطوت عليهما عمليات الكتائب الروسية بعيدة المدى والتي كانت خارج قدرة الجيوش الأخرى في ذلك القرن. وحقيقة ان القاعدة السوقية الروسية كانت عاجزة عن دعم حملة جبارة اعتماداً على نفسها (قلة في اعداد الجياد وقصور في نظام التجهيز وضعف في كفاءة المسؤولين) ـ وخير شاهد لنا في حملة عامي ١٨١٣ ـ ١٨١٤ صوب فرنسا التي سارت عبر اراض (صديقة) واستعانت كثيراً بالمعونات البريطانية ـ فان تلك العمليات المشتتة قد اضفت على روسيا سمة السمعة المدوية ومنحتها مكاناً قائداً في مجالس أوروبا حتى ابان حرب السنوات السبع. وهنا، وفي اطار كبرى المعايير

(١) الرواقية: مذهب فلسفي أتى به زينون سنة ٣٠٠٠ ق.م يقول أن الرجل الحكيم عليه أن لا ينفعل ولا يتأثر بالفرح أو الحزن وأن يرضخ برحابة صدر للضرورة القاهرة.

الاستراتيـجيـة ثمة قوة اخرى يمكن لها اعادة التوازن وبالتالي المساعدة على ضمان أن جـهـود فـرنسـا للسيطرة على القـارة الاوروبيـة آنذاك لن يكون مـصيرها غير الفشل.

لقـد أشـار عـدد من اوائل كـتـاب القـرن التاسع عشر مثل (توكويفل) في حـديثـهم عن المسـتـقـبل (البـعـيـد) الى « ان ارادة السماء قـد اخـتـارت روسـيـا والولايات المتـحـدة ليـتـحكما بمـصـائر نصف العـالم ». لقـد كـانت دولة بحرية (بريطانيا العظمى) وليس هذان العملاقان القاريان، هي التي حققت أعظم تقدم حاسم في الفترة ١٦٦٠ ـ ١٨١٥، وأزاحت في خـاتمة المطـاف فرنسا عن موقعها كأعظم القـوى على الاطلاق. وهنا، تارة أخـرى، لعـبت الجـغـرافـية دوراً حيوياً وان لم يكن وحـيـداً. وكـان (مـاهان) قد تطرق الى وصف هذا الامتياز البريطاني المكـاني قـبل قـرن في مـؤلفـه الموسـوم بـ « أثر القـوة البـحـرية في التـاريخ» سنة ١٨٩٠:

«لو احـتلت أمـة مـوقـعـاً كـهذا الموقع الذي لن تضطر فيه الى الدفاع عن نفـسـهـا براً ولن تحتاج فيه الى مد أقاليمها عن طريق البر، لملكت، وقد توحدت اهدافـها صوب البحر، امتيازاً مقارنة بشعب احد حدوده قارية».

تنطوي عـبـارة مـاهان ـ دون ريب ـ على عـدد آخـر من الابعـاد الاعـمق فـحـوىً. اولها انتـهـاء حـاجـة الحكومـة البريطانيـة الى الانشغال في تفكير حول (اجنحـتـهـا) وهذا مـا أثبت صـحـته لدرجة كبيرة بعد فتح ايرلندا وصدور قانون الاتحاد مع اسكتلندا (سنة ١٧٠٧) ـ برغـم ان يضع محاولات فـرنسية قد وقعت مـؤخـراً كـان الهدف منهـا مـضـايقة بريطانيا على طول التخوم السلتية[1]، وهو أمر

---

(١) السلتيـة: سلالة هندية أوروبية استوطنت أجزاء واسعة من غربي أوروبا آنذاك.

حملته لندن محمل الجد احياناً. وتميزت الاضطرابات الايرلندية أنها اقرب بكثير الى عقر دار بريطانيا من المضايقات الاستراتيجية التي سببها المتمردون الامريكان. وربما كان الامر محض حظ أن فشل اعداؤها اغتنام فرصة ذلك العجز احسن اغتنام.

أما البعد الثاني الذي انطوت علية عبارة ماهان فهو المكانة المتفوقة للحرب البحرية والقوة البحرية على نظيراتها في البر. وهذا اعتقاد شديد الرسوخ فيما أطلق علية مدرسة الاستراتيجية « البحرية » ولقي ما زكاه في الاتجاهات السياسية والاقتصادية لفترة ما بعد عام ١٥٠٠م. اذ كان طبيعياً أن ينتفع بلد يقع قبالة الجناح الغربي من القارة الاوروبية من التغير المتواتر في ممرات التجارة الرئيسية من البحر المتوسط الى المحيط الأطلسي، ومن الأرباح الوفيرة المتأتية من المشاريع الاستيطانية والتجارية في الهند الغربية، وشمال افريقيا، وشبه القارة الهندية، اضافة الى الشرق الأقصى. لقد تطلب امر كهذا ادراكاً من الحكومة بأهمية التجارة البحرية واستعداداً منها لدفع نفقات بناء اسطول حربي كبير. والنخبة السياسية البريطانية اذ قبلت بهذه الشروط المسبقة، بدا بحلول القرن الثامن عشر انها اكتشفت ثمناً جزيلاً لقاء النمو المتواتر في الثروة والقوة القوميتين. فحقنت التجارة المزدهرة عبر البحار الاقتصاد البريطاني بمصل منشط، وشجعت عمليات بناء السفن وفن الملاحة، وزودت الخزينة القومية بالأموال وجسدت عرق الحياة للمستعمرات. ولم تكن المستعمرات مجرد منافذ أمام المنتوجات البريطانية، بل زودت كثيراً من المواد الخام كالسكر الثمين والتبغ والأقمشة القطنية الى المخازن البحرية الامريكية الشمالية ذات الاهمية المتزايدة. والبحرية الملكية قد صانت هيبة التاجر البريطاني في أوقات السلم ووفرت لتجارته الحماية وكنزت أقاليم مستعمرة جديدة في زمن الحرب، وهو ما صب في مصلحة البلد السياسية والاقتصادية. وهكذا شكلت التجارة والمستعمرات

والبـحـرية « مـثلثاً صالحاً » تفاعل وعوامل اخرى لاسقاء مصلحة بريطانيا طويلة الاجل.

واذا كـان هذا الايضـاح لنهضة بريطانيا صادقاً جزئياً، فهو ليس في الوقت نفـسـه بكامل الحـقـيـقـة. فـقـد نزعت عبارة ماهان شأنها شأن كثير من الاعمال التـجـارية الادبيـة، الى التأكـيـد على أهميـة التـجـارة الخـارجية البريطانية بمقارنة بالانتـاج المحلي، بل قد نزعت تحديداً الى المغالاة في أهمية التجارة «المستعمراتية». اذ بـقـيـت الـزراعـة اسـاس الـثـروة الـبريطانيـة طوال القـرن الثـامن عشر، أمـا الصادرات - التي ربما بلغت نسبتها الى اجمالي الدخل القومي أقل من ١٠٪ حتى ثمانينيات ذلـك القـرن- فـغالبـاً مـا خضعت لمنافسة خارجية قاسية، وكذلك الى التـعـريفـات التي عجزت عن تعويضها اي قوة بحرية. وبدا ايضاً أن وجهة نظر البـحرية آثرت نسيان الحقيقة الابعد وهي أن التجارة البريطانية مع البلطيق والمانيا واقـالـيـم البـحـر المتـوسط لا تزال (برغم نمـوها الابطأ من نمـو تجـارات السكر والتـوابل والرقـيق) ذات أهميـة اقتصادية كبرى[1]. وعليه بات توسع الهيمنة الفرنسية الدائمـة - كما كـشفت ذلـك احداث اعـوام (١٨٠٦ - ١٨١٢) - ان توجه ضربة مـوجـعـة لصناعـة التصنيع البريطانية. وهكذا في ظل مثل هذه الظروف، امست العـزلة عن سـياسات القوة الاوروبية مجرد حماقة كبيرة.

وثمـة بعـد «قاري» حاسم ومهم ارتبط بالاستراتيجية البريطانية البعيدة، قد تجـاهـلـتـه أنـظار المحـدقين بعـيـداً صـوب الهند الغـربيـة وكندا والهند. فكان لها الاشـتـبـاك بحـرب بحـرية أمراً جد منطقي أثناء الصراعات الانكلو - هولندية في ١٦٥٢ - ١٦٥٤، ١٦٦٥ -١٦٦٧، ١٦٧٢-١٦٧٤ ما دامت الخصومات التجارية

---

(١) ناهيك عن الأهميـة « الاستراتيجية » للمخازن البحرية في البلطيق التي اعتمدت عليها البـحـرية الملكيـة والنشطات التـجـارية البـحرية. وهو الاعتماد الذي عكسته عمليات الارسال المتواصلة للاسطول البريطاني.

مـركـز داء تلك الروح العـدائيـة. وعلى أية حال انقلب الوضع الاستراتيجي عاماً بعد الثورة المجيدة في ١٦٨٨ حين أنقـذ ولـيام اورنج العـرش الانكـليزي انداك. فـقـد كـان التحدي الذي واجه المصالح البريطانية في الحروب السبعة التي نشبت بين عام ١٦٨٩ و١٨١٥ قـد شكلته «قوة برية» هي فرنسا. وحقيقة ان فرنسا كان عليـهـا نقل مـيدان الصراع الى نصف الكرة الغربي أو الى المحيط الهندي أو مصر أو الى مكان آخر، بيد أن تلك الحملات، برغم اهميتها الى تجار لندن وليفربول، لم تسلط قط تهديداً مـبـاشراً على الامن القـومي البريطاني، ولم يكن له ليتحقق الا عند سطوع نجم الانتـصـارات الفـرنسية العسكرية على الهولنديين ، والهانوفريين، والبروسـيين، وهو مـا ترك فـرنسـا صـاحبة الذراع الطولى في غربي ووسط اوروبا تواقـة لتكديس مـوارد لبناء السـفن تكفي لتـحطيم السـيـادة البريطانيـة البحرية. وعـليـه ليس وحـده الاتحـاد الشـخصي الذي ربط (ويليـام الثـالث) مع الاقـاليم المتـحدة او اواصر الربط مع الهانوفريين هو الذي حدا بحكومات بريطانيا المتعاقبة أن تتـدخل عـسكرياً في شـؤون القـارة الاوروبية في تلك العقود. بل هناك الجدل المخـيف الذي اقلق مـضـاجع (اليـزابيث الاولى) حـيـال اسـبانيا ـ أي ان اعداء فـرنـسـا يـسـتـحـقـون المـسـاعـدة داخـل اوروبا ـ لاحـتـواء الاطماع البـوربونيـة (والنابوليـونيـة) وبالتـالي المحافظة على مصالح بريطانيا بعيدة المدى. وعليه غدت الاستراتيـجيـة البـحـرية والقـارية ـ كما تراها وجـهة النظر هذه ـ شيئاً تكميلياً لا مظهراً عدائياً.

وأجمـل تـعـبـير لجـوهر هذا الحـسـاب الاستراتيـجي جـاء على لسـان دوق نيوكاسل في سنة ١٧٤٢:

«سـتـملك فرنسا قصب السبق علينا في البحر حين لا تجد ما تخشاة على البر. ودائماً مـا اوضـحـت أن على بحريتنا حماية حلفائنا في القارة، وهكذا ستحفظ تفوقنا في البـحر عن طريق تشتيت جهود فرنسا هنا وهناك في اصقاع القارة المختلفة».

لقد اتخذ الدعم البريطاني الهادف الى « تشتيت جهود فرنسا » شكلين رئيسين أولهما طابع العمليات العسكرية المباشرة أما عن طريق شن الغارات الخفيفة بهدف اشغال الجيش الفرنسي أو من خلال ارسال قوة عسكرية كبيرة للقتال طول الحدود مع أي حليف قد انضم الى الصف البريطاني. لقد تبين أن استراتيجية شن الغارات هي الأقل تكلفة وحازت على استحسان بعض الوزراء، غير ان تأثيراتها عادة ما انتهت مهولة واحياناً لكارثة (كما حصل في حملة والكرن سنة ١٨٠٩). وتطلبت مسألة تموين جيش قاري أكثر مالاً ورجالاً، غير انها اسهمت أكثر في المحافظة على التوازن الأوروبي كما أبانت ذلك حملتا مارلبورو وولنغتون.

أما الشكل الآخر في المساعدة البريطانية، فكان مالياً اما بالشراء المباشر للمرتزقة الهسيين[(١)] وغيرهم من المرتزقة لمقاتلة فرنسا، أو بتقديم الاعانات للحلفاء. اذ تلقى (فريدريك الكبير) على سبيل المثال، اعانة بريطانية مقدارها ٦٧٥ ألف جنيه استرليني سنوياً في الفترة من ١٧٥٧ ـ ١٧٦٠. وبلغت تلك الاعانات نسباً جد عالية في المراحل الأخيرة من الحرب النابليونية (ناهزت على سبيل المثال في سنة ١٨١٣ مبلغ ١١ مليون جنيه لجميع الحلفاء و٦٥ مليون جنيه طول فترة الحرب). غير أن ذلك ما كان له ان يحصل لولا توسع التجارة والنقل البريطانيين، وخاصة في الاسواق المربحة كثيراً عبر البحار، فأتاحت للحكومة الحصول على القروض والضرائب لم تكن قد جمعتها من قبل ودون أن تعاني من مشكلة الافلاس القومي. وهكذا. وبينما كانت سياسة « تشتيت جهود فرنسا » داخل أوروبا عملية مكلفة، ضمنت بريطانيا في الوقت نفسه عجز فرنسا عن تنظيم حملة مثابرة ضد تجارتها البحرية وكذلك تحجيم هيمنتها على قارة أوروبا وبالتالي ستكون بمنأى عن التهديد الفرنسي للجزر البريطانية الام وذلك ما فتح

(١) الهسيين: هم الجنود الألمان المرتزقة المنخرطين في القوات البريطانية في الثورة الامريكية.

الآفاق رحبة أمام لندن لتمويل حروبها وتقديم الاعانات لحليفاتها. وهكذا اندمج الامتياز الجغرافي مع الفائدة الاقتصادية وامد بريطانيا كثيراً بيد العون لتمضي في العمل باستراتيجية الوجهين[1]: «وجه يتجه صوب القارة للمحافظة على توازن القوى، ووجه ثان الى البحر لتعزيز هيمنتها البحرية».

واذن ليس بمقدور المرء أن يدرك مغزى احصائيات النمو السكاني واحصائيات القوتين العسكرية والبحرية في هذه الفترة الا بعد أن يتفهم أهمية العوامل المالية والجغرافية الوارد شرحها اعلاه. (انظر الجدول ٣ ـ ٥)

الجدول (٣)

أعداد سكان القوى العظمى (١٧٠٠ ـ ١٨٠٠)

(بالملايين)

	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠
الجزر البريطانية	٩,٠	١٠,٥	١٦,٠
فرنسا	١٩,٠	٢١,٥	٢٨,٠
امبراطورية هابسبرغ	٨,٠	١٨,٠	٢٨,٠
بروسيا	٢,٠	٦,٠	٩,٥
روسيا	١٧,٥	٢٠,٠	٣٧,٠
اسبانيا	٦,٠	٩,٠	١١,٠
السويد	—	١,٧	٢,٣
الاقاليم المتحدة	١,٨	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة	—	٢,٠	٤,٠

(١) الوجهين: Janus - Faced (الباب المفتوح): نسبة الى يانوس وهو اله روماني موكل بالابواب والنهايات والبدايات وله وجهان امامي وخلفي.

الجدول (٤)

اعداد الجيش بالافراد (١٦٩٠ ـ ١٨١٤)

	١٦٩٠	١٧١٠	١٧٦٠/١٧٥٦	١٧٧٨	١٧٨٩	١٤/١٨١٢
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
فرنسا	٤٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
امبراطورية هابسبرغ	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
بروسيا	٣٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠
روسيا	١٧٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	—	٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
اسبانيا	—	٣٠,٠٠٠	—	—	٥٠,٠٠٠	—
السوي.	—	١١٠,٠٠٠	—	—	—	—
الاقاليم المتحدة	٣٧,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	—	—	—
الولايات المتحدة	—	—	—	٣٥,٠٠٠	—	—

الجدول (٥) حجم القوات البحرية

١٦٨٩ ـ ١٨١٥

(اعداد السفن)

	١٦٨٩	١٧٣٩	١٧٥٦	١٧٧٩	١٧٩٠	١٨١٥
بريطانيا	١٠٠	١٢٤	١٠٥	٩٠	١٩٥	٢١٤
الدنهارك	٢٩	—	—	—	٣٨	—
فرنسا	١٢٠	٥٠	٧٠	٦٣	٨١	٨٠
روسيا	—	٣٠	—	٤٠	٦٧	٤٠
اسبانيا	—	٣٤	—	٤٨	٧٢	٢٥
السويد	٤٠	—	—	—	٢٧	—
الاقاليم المتحدة	٦٦	٤٩	—	٢٠	٤٤	—

سيدرك القراء ممن لهم باع مع الاحصائيات ان هذه الارقام تحتم على قارئها الحذر في التعامل معها. فمجمل عدد السكان سيما للفترة الاولى قد جاء تحتمياً (وفي حالة روسيا يكون هامش الخطأ بضعة ملايين). كما تذبذبت اعداد افراد الجيوش بمعدلات عالية، اعتماداً على تأريخ اجراء الاحصاء ان صادف مع مستهل حرب معينة او عند منتصفها أو عند حمي وطيسها. وغالباً ما اشتملت الارقام الاجمالية على أعداد

وحدات المرتزقة وحتى القوات الحليفة المجندة قسراً (كما في حالة الجيش النابليوني). ولا تشير اعداد السفن الى درجة استعدادها للمعركة او الى وجود طاقم مدرب لقيادتها. وبعد، فهي قد اغفلت ايضاً ايضاح شيء عن القيادات العسكرية والبحرية، او الى الاعجاز في الاداء والعجز فيه او مدى وجود الحمية الوطنية أو التخاذل. ومع هذا، تعكس هذه الأرقام « على وجه التقريب » اتجاهات القوى السياسية الرئيسية في ذلك العهد: تفوق فرنسا وروسيا بدرجة متزايدة في المجالات العسكرية والسكانية؛ الهيمنة البريطانية المطلقة في البحر؛ التفوق البروسي على اسبانيا والسويد والاقاليم المتحدة؛ اضافة الى دنو فرنسا من مرحلة الهيمنة على اوروبا بفضل جيوشها اللجبة في عهد لويس الرابع عشر ونابليون أكثرمن أي وقت في القرن الواقع بينهما.

بنظرة ثاقبة الى الابعاد المالية والجغرافية لصراعات امدها ١٥٠ عاماً طحنت رحاها القوى العظمى، سيدرك المرء الحاجة الى اجراء مزيد من التعديلات على الصورة التي عرضتها الجداول الثلاثة. فعلى سبيل المثال، لم يتكرر ذكر الانخفاض المفاجيء في عدد أفراد جيش الاقاليم المتحدة قياساً الى الامم الأخرى في حقل التمويل الحربي فيما كان دوره حاسماً لفترة طويلة جداً. ثم ان السمة غير العسكرية للولايات المتحدة قد اخفت حقيقة قدرتها على تسليط تهديد استراتيجي هائل. كما تستشف ايضاً ان هذه الأرقام قللت من شأن المساهمة العسكرية البريطانية التي مولت ما يربو على ١٠٠ ألف جندي حليف (وفي سنة ١٨١٣ بلغ عددهم ٤٥٠ ألف جندي!) بالاضافة الى الانفاق على جيشها الخاص وعلى طاقم بحريتها البالغ قوامه١٤٠ ألف رجل في عامي ١٨١٣ ـ ١٨١٤. وعلى النقيض من ذلك، نرى في الاحصائيات مبالغة في القوة الحقيقية لبروسيا وامبراطورية هابسبرغ اللتين اعتمدتا على الاعانات في معظم حروبهما. ونستدل ايضاً ان التشكيلات العسكرية الفرنسية امست اقل فعالية وتداعت القوة الروسية من التخلف الاقتصادي والبعد الشاسع. واذن علينا ان

نصطحب دوماً مواطن القوة والضعف تلك التي ميزت القوى انذاك بعضها مع بعض ونحن نغوص في اعماق سرد اشمل للحروب نفسها.

كسب الحروب (١٦٦٠ ـ ١٧٦٣)

كان المسرح الاوروبي يوم تسلم لويس الرابع عشر تحديداً زمام السلطة المطلقة في فرنسا في اذار عام ١٦٦١ مهيئاً ليتولى ادارته ملك اراد عن سابق اصرار ان يفرض اراءه عليه. فالى الجنوب، لما تزل اسبانيا تستنزف قواها في مسعاها العظيم استعادة البرتغال. وعبر القنال كانت مملكة مرممة تحت حكم جارلس الثاني تبحث عن موطىء لقدمها، فيما اشبعت الغيرة من الهولنديين صدور الدوائر التجارية الانكليزية. وفي الشمال، تركت حرب قد وضعت اوزارها قريباً الدنمارك والسويد بلا حول ولا طول. وفي المانيا، رقب الامراء البروتستانتيون عن كثب وامارات الريب تعلو وجوههم اية بادرة هابسبرغية جديدة لتحسين موقعها، ولكن للحكومة الامبراطورية في فينا مشاكلها العويصة في المجر وترانسلفانيا وتبعها بعد قليل القلق من النهضة العثمانية. وبولندا كانت تترنح اعياء من الجهود التي بذلتها لتقي نفسها من افتراس الوحشين السويدي والروسي. وهكذا استطاعت الدبلوماسية الفرنسية بفضل انتهاجها تقاليد ريشيليو[1] أن تستفيد من هذه الظروف فخرطت البرتغال ضد اسبانيا، واثارة أحقاد أمراء المجر وتركيا وألمانيا ضد النمسا، والانكليز ضد الهولنديين ـ بينما نجحت في تدعيم موقعها الجغرافي وتطوير نظام تجنيدها بفضل اتفاقية معاهدة ١٦٦٣ مع الكانتونات السويدية. فأتاح كل ذلك وقتاً كافياً للويس الرابع عشر لتثبيت

---

(١) ريشيليو :Richelieu: (١٥٨٥ ـ ١٦٤٢) كبير وزراء فرنسا في عهد لويس الثالث عشر ومن كبار ساساتها. ترك اثراً واسعاً في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية. اسس الاكاديمية الفرنسية وحد من سلطة الاشراف والمتنفذين.

نفسه ملكاً ذا سلطة مطلقة، وفي مأمن من التحديات الداخلية التي ابتليت بها الحكومة الفرنسية في القرن السابق. والأهم من هذا انها أتاحت المجال أمام (كولبرت و لوتلير) وكبار الوزراء الآخرين لاصلاح الادارة والانفاق ببذخ على الجيش والبحرية آملين ادامة أمجاد «ملك الشمس».

وعليه كان من السهولة بمكان أن (يدير) لويس حدود فرنسا في المراحل المبكرة من حكمه، سيما وأنها افضل الظروف التي تهيأت منذ تدهور العلاقات الانكلو ـ هولندية الى مرحلة العداءات السافرة في سنة ١٦٦٥ (الحرب الانكلو ـ هولندية الثانية). وبرغم ان فرنسا قد تعهدت بتقديم يد العون للاقاليم المتحدة، فهي لم تلعب الا دوراً هامشياً في الحملات البحرية، وبدلاً عنها اعدت نفسها لغزو جنوب الاراضي المنخفضة الخاضعة لسلطة اسبانيا الواهية. وهي اذ بدأت تلك الحملة في مايس ١٦٦٧ سقطت بين ايديها المدن واحدة تتبعها الاخرى. وجسد ما تبع ذلك مثالاً مبكراً على التبدلات الدبلوماسية السريعة لتلك الفترة. فتصالح الانكليز والهولنديون في مدينة (بريلا) في تموز ١٦٦٧ بعد ان اعيتهما حرب غير مجدية وأخافتهما المطامع الفرنسية، وسعوا بعد انضمام السويد اليهما الى «التوسط» في النزاع الفرنسي ـ الاسباني وهدفهما الحد من انتصارات لويس. كان هذا ما حققته معاهدة (اكس لا شابيل)[1] في سنة ١٦٦٨ ولكن على حساب اغاظة الملك الفرنسي الذي قرر أخيراً الثأر من الاقاليم المتحدة التي رآها حجر العثرة الاكبر أمام طموحاته. وعلى مدى السنوات القليلة التالية، وبينما لوح كولبرت بحرب الاتاوات ضد الهولنديين، أكمل الجيش والبحرية الفرنسية بناءهما، فيما اغوت الدبلوماسية السرية انكلترا والسويد فأبعدتهما عن التحالف مع الاقاليم المتحدة وبددت مخاوفها من النمسا وألمانيا. وبحلول سنة ١٦٧٢

(١) اكس لاشابيل: Aix -La- chapell: الاسم الفرنسي لمدينة آخن الالمانية.

استعدت الآلة الحربية الفرنسية (يعاونها الانكليز في البحر) لتسديد ضربتها.

وبرغم انها لندن من أعلن اولاً الحرب على الاقاليم المتحدة، فان الجهد الانكليزي الضنين في الصراع الانكلو ـ هولندي الثالث (١٦٧٢ ـ ١٦٧٤) سيأخذ منا اقل حيزاً ممكناً. لقد وقعت حكومة جارلس الثاني تحت وابل الانتقادات المحلية المتزايدة اثر نجاح الجهود الرائعة لـ (رويتر) في كبح جماح الاسطول البريطاني بحراً وبالتالي عجز بريطانيا عن تحقيق شيء في البر. واشعل تجلي الدليل على الإزدواجية السياسية وسوء الادارة المالية، وما رافقهما من مقت شديد للتحالف مع سلطة أوتقراطية كاثوليكية مثل السلطة الفرنسية، نفوراً شعبياً من الحرب أضطرت معه الحكومة الى الانسحاب من الحرب سنة ١٦٧٤. وهذا برهان أن قصور وتشوش الدوائر السياسية والمالية والادارية في الحكومة الانكليزية ما زالا قائمين حتى بحلول اواخر عهد آل ستيوارت. ومع هذا، اكتسب التغير في سياسة لندن أهمية « عالمية ». فهي قد عكست في بعضها حالة الحيطة التي ايقظتها خطط لويس الرابع عشر في أوروبا بطولها وعرضها. وبعد سنة واحدة لا أكثر افلحت الدبلوماسية والمساعدات الهولنديتين ان يجدا لهما من الحلفاء كثر توقى لإلقاء ثقلهم ضد فرنسا. فدخلت في القضية الولايات الألمانية، وبراندنبرغ (التي هزمت شريك فرنسا الوحيد الباقي، السويد، في فهربلن سنة ١٦٧٥)، والدنمارك، واسبانيا، وامبراطورية هابسبرغ. ولم يكن الامر أن ائتلاف هذه الدول كان من القوة ما تكفيه «للتغلب» على فرنسا، فمعظمها جيوش صغيرة، عليها معالجة أجنحتها الخاصة بها أو أن جوهر هذا الائتلاف المضاد لفرنسا كان وما زال الاقاليم المتحدة تحت سيطرة حاكمها الجديد (وليام أوف أورنج). بل أن الحاجز المائي في الشمال وتعرض خطوط الجيش الفرنسي الى شتى الخصوم في أرض الراين قد عنيا أن لويس نفسه لعاجز عن تحقيق أي مكاسب مثيرة. وحصل مثل هذا المختنق في البحر، اذ سيطرت

البحرية الفرنسية على البحر المتوسط، وامسك الاسطولان الهولندي والدنماركي بالبلطيق، وعجز كلاهما أن يبسط ذراعه على جزر الهند الغربية. واصابت الحرب التجارتين الفرنسية والهولندية بأشد أذىً وهو ما أثمر عن فائدة غير مباشرة للأطراف المحايدة مثل بريطانيا. وهذا ما حدا بالطبقات التجارية في أمستردام الى حث حكومتها بحلول عام ١٦٧٨ على عقد سلام منفصل مع فرنسا، وهو ما دلّ بدوره أن الدول الألمانية (الراكنة على الإعانات الهولندية) لم تعد قادرة أن تواصل القتال بالاعتماد على انفاقها الخاص.

انذاك، اقلقت مضاجع الالمان والهولنديين والاسبان والانكليز على حد سواء رغبة لويس الرابع عشر المبيتة أن (يوسع) حدود فرنسا الشمالية ونزعته أن يغدو (حكم اوروبا) واشد من كليهما الحقيقة المخيفة بامتلاكه جيشاً قوامه (٢٠٠) الف جندي في وقت السلم وبذلك لم تجد نفعاً لتبديد هذه المخاوف معاهدات (فيمخن) للسلام ١٦٧٨ ـ ١٦٧٩ التي وضعت حداً للاقتتال المفتوح. غير أن هذا لم يعن عودة فورية لامتشاق الحسام. فقد آثر التجار الهولنديون أن المتاجرة بسلام، وارتبط الأمراء الألمان (مثلما هو شأن جارلس الثاني حاكم انكلترا) مع باريس بالمساعدات. فيما اشتبكت امبراطورية هابسبرغ في صراع يائس مع الأتراك. وها هنا توجب على اسبانيا في مسعاها حماية أقاليمها في لوكسمبروغ من فرنسا سنة ١٦٨٣، أن تقاتل وحيدة وتقاسي هزيمة لا مفر منها.

ومع ذلك، وبحلول عام ١٦٨٥ والذي تلاه، سارت الاحداث لفرنسا في غير مجراها. فقد أجج اضطهاد فرنسا لمواطنيها البروتستانتين مشاعر الامتعاض لدى بروتستانتيي اوروبا في غضون سنتين أخريين، تذوق الأتراك طعم هزيمة نكراء واخرجوا بعيداً عن ديار فيينا واستطاع الامبراطور (ليوبولد) بفضل الهيبة والقوة العسكرية اللتين حاز عليهما أن يتجه ببعض اهتمامه غرباً. وفي أيلول من

عام ١٦٨٨ قرر ملك فرنسا النزق الآن غزو ألمانيا، فحول أخيراً الحرب الأوروبية «الباردة» الى حرب «ساخنة» .ولم يسفر هذا السلوك الفرنسي عن استفزاز خصومها في القارة الاوروبية فأطلقت لعداواتها العنان فحسب، بل عبد كذلك الطريق لوليام أوف أورنج ليزحف عبر القنال ويخلف جيمس الثاني (السيء السمعة) في العرش الانكليزي.

وهكذا حين اسدل العام ١٦٨٩ الستار على احداثه وقفت فرنسا وحيدة في الميدان ضد الأقاليم المتحدة، وإنكلترا، وامبراطورية هابسبرغ، واسبانيا، والسافوا، والولايات الألمانية الكبرى. ولم يكن هذا تجمعاً حمل في ثناياه الانذار بالخطر الذي اوحى به حجمه. فـ (الجوهر الصعب) لهذا (التحالف العظيم) قد تألف حقاً من القوات الانكلو ـ هولندية والولايات الألمانية. لقد ملك هذا التجمع ـ وإن بدا يائساً في بعض جوانبه ـ عزماً راسخاً ومصادر مالية وجيوش وأساطيل كافية لتحقيق التوازن أمام فرنسا في عهد ملك الشمس. وربما كانت لفرنسا قبل عشرة أعوام أن تبسط ذراعها، ولكن مواردها المالية وتجارتها قد تقوضتا عقب رحيل كولبرت، وما كان الجيش ولا البحرية بمجهزين لقتال ضار في مناطق نائية بالرغم من الزيادة المهولة في حجميها. أن مجرد هزيمة سريعة تلحق بأحد الحلفاء الكبار كانت تكفي لفصم عرى التحالف، بيد أن أي صوب عليها ان تسدد الضربة اليه، وهل ملك لويس الاراده ليوجه باوامر جريئة؟ لقد تردد لثلاثة أعوام، وحين حشد أخيراً عام ١٦٩٢ قوة غزو مؤلفة من ٢٤ ألف جندي لارسالها عبر القنال، كانت « القوات البحرية» جد قوية فحطمت السفن المقاتلة والبوارج الفرنسية في بارفلورلاهوغ.

على أن الصراع البحري غدا بطيئاً منذ عام ١٦٩٢ وتحول الى حرب متبادلة التدمير ضد التجارة. ولما نزعت الحكومة الفرنسية الى تطبيق استراتيجية الغارات التجارية، شجعت قراصنتها على الانقضاض على سفن الشحن الانكلو

ـ هولندية في الوقت الذي قلصت اعتماداتها لاسطولها القتالي. من جانبها حاولت البحريات الحليفة أن تزيد ضغوطها على الاقتصاد الفرنسي من خلال فرض حصار تجاري وبالنتيجة انهاء عادة الهولنديين بالمتاجرة مع العدو. لم يركع العدد لكلا الاجرائين، بل أزاد كلاهما الاعباء الاقتصادية للحرب فغدت ممقوتة من التجار ومعهم الفلاحين الذين قاسوا وقبل هذا حصاداً فقيراً. كما كانت مكلفة ايضاً الحملات البرية التي تجسدت بصراعات بطيئة بمواجهة الحصون وعبر الممرات المائية: فقد جعلت تحصينات (فوبان) من فرنسا حصناً منيعاً على الإختراق، بيد أن عين هذه المعرقلات حالت دون تقدم فرنسي سهل نحو هولندا أو البلاطين.[1] واذ سار كل طرف الى وطيس المعركة وبمعيته (٢٥٠) ألف رجل، بلغت اكلاف الحرب ارقاماً مخيفة حتى للبلدان الثرية. وثمة حملات خارج نطاق أوروبا (الهند الغربية، ونيوفونلاند، واكاديا، وبوندشري) لم تحتل شأناً كافياً لقلب التوازن القاري أو البحري. فلما أتى عام ١٦٩٦، والمحافظون ومواطنو أمستردام يضجون بالشكوى من الضرائب المرهقة، ومعهما ابتلاء فرنسا بالمجاعة، وجد كل من وليام ولويس حيلة مقنعة بنزع قفاز المنازلة.

وعليه، شهدت معاهدة رايزويك (١٦٩٧) وفيها ابقت على بعض اولى مكتسبات لويس الحدودية، عودة عامة الى حالة ما قبل الحرب. ومع ذلك، لم تكن نتائج حرب الاعوام التسعة (١٦٨٩ ـ ١٦٩٧) غير مهمة كما يزعم النقاد المعاصرون. اذ تضاءلت الأطماع الفرنسية في المجال البري، وتآكلت قوتها في البحر. ولقيت الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨ الدعم الذي تحتاج، واطمأنت انكلترا على جناحها الايرلندي؛ ودعمت مؤسساتها المالية، وأعادت بناء جيشها وبحريتها. وارسيت دعائم تقليد انكلو ـ هولندي ـ الماني للابقاء على فرنسا

(١) البلاطين : مقاطعتان ألمانيتان في عهد الامبراطورية الألمانية المقدسة ، وكان يحكمها أميران بلاطينيان.

خـارج الفـلاندرز والراين. وهكذا توطدت التـعـددية السـيـاسـيـة الاوروبية ولو بكلفة باهظة.

فـاذا مـا أخـذنا بالاعـتـبـار حـالة النفس الضـجـرة من الحـرب في أغلب العـواصم، بدا بعـيـداً احتمال تجدد حالة الحرب. ومع هذا، وجد ملك الشمس حين عـرض على حـفـيد لويس وراثة العرش الاسباني، في ذلك فرصة مثالية قد سنحت لتـعـزيز سلطة فـرنسـا، فـاكـتسح بالنيابة عن حفيده، الاقاليم الهولندية الجنوبيـة بسرعـة خـاطفة بدلاً من عقد تسوية مع خصومه الأقوياء، وحصل على امـتـيـازات تجارية (استثنائية) للتجار الفرنسيين في الامبراطورية الاسبانية الشاسعة في نصف الكرة الغـربي. فأهاج هذا السلوك ومـعـه اسـتـفـزازات عـديدة أخـرى آنذاك شـيطان البريطانيين والهولنديين ومنحـهـا حجة قوية للانضمام الى النمسا في سنة ١٧٠١ في صراع تحالفي آخر لصد أطماع لويس: حرب العرش الاسباني.

ومـرة أخـرى اوضـح مـيـزان القـوى العـام والواردات الضريـبـيـة ان بوسع اطراف التحالفين ان يصيب احدهم الآخر باشد الاذى دون ان يسحقه عن بكرة أبيه. فقد كان لويس، في بعض الجوانب، افضل حالاً من حالته في حرب ١٦٨٩ ـ ١٦٩٧. والاسـبـان مـا لاقـوا مشقة للوصول الى حفيده، وبات الآن بمستطيع حـاكـمهم فيليب الخامس و «سلطان يوربون» العمل سوية وفي مسارح متعددة؛ ودون ريب قـد تنامت الامـوال الفـرنسـية بفضل استيراد الفضة الاسبانية. علاوة على ذلك، رفـعت فـرنسـا حـجم قوتها العسكرية حتى استطاعت ان تجهز حوالي نصف مليـون جندي دفـعـة واحـدة. ومع هذا، لعب النمـساويون وبعد تضاؤل قلقـهم على جناحـهم في البلقـان، دوراً اعظم في هذه الحـرب أكبر عن سابقتها. عـلى أن الأهـم مـن كـل ذلـك، هـو عـزم الحكومـة البريطانيـة على توظيف كل مـصـادرها القـومـيـة الوفيرة على شكل اعـانات هائلة للحلفـاء الألمان مع اسطول جـبـار بالاضـافة الى جيش قاري عرمرم بأمرة القائد اللامع مالبورو ـ وهذا شيء

استثنائي ـ. فانضم هذا الجيش بما لديه من ٤٠ ـ ٧٠ ألف جندي بريطاني وقوات مرتزقة الى جيش هولندي ممتاز قوامه يربو على ١٠٠ ألف رجل اضافة الى جيش هابسبرغ المكون من نفس العدد، لاحباط مسعى لويس أن يفرض ارادته على أوروبا.

بيد أن هذا القول لا يعني أن التحالف العظيم استطاع أن يفرض أهواءه على فرنسا أو حتى اسبانيا. وصواب القول ان الاحداث قد سارت بثبات لصالح الحلفاء خارج نطاق هاتين المملكتين. فانتصار مالبورو الحاسم في (بلنهايم) (١٧٠٤) قد أعاث ايذاءً بالجيوش الفرنسية ـ البافارية وانقذ النمسا من التهديد بغزو فرنسي لها، ومنحت معركة (راميز) (١٧٠٦) القوات الانكليزية ـ الهولندية معظم أراضي جنوبي هولندا. وفي معركة (اودنارد) (١٧٠٨) أوقفت القوات المتحالفة جميع المساعي الفرنسية الرامية الى استعادة موطىء قدم لها هناك.

وفي عرض البحر، وبعد ان غاب عن انظارها أي اسطول معاد قد تقصم ظهره بعد معركة (مالاغا) غير الحاسمة (١٧٠٤) تسنى للبحرية الملكية مع نظيرتها الهولندية الضعيفة ان تستعرض انسيابية القوة البحرية الاقوى. فامكن دعم الحليف الجديد (البرتغال) عن طريق البحر، بينما قدمت لها لشبونة قاعدة اسطول متقدمة واصبحت البرازيل مصدراً للذهب. وبات مستطاعاً ارسال القوات الى نصف الكرة الغربي لمهاجمة الممتلكات الفرنسية في الهند الغربية وامريكا الشمالية، وأن تنقض الكتائب المغيرة على الاساطيل الاسبانية المحملة بسبائك الذهب. ولم يمنح احتلال مضيق جبل طارق البحرية الملكية قاعدة التحكم بمنفذ البحر من هناك فحسب، بل ودق أسفيناً بين القواعد الفرنسية والاسبانية واساطيلها. وضمنت الاساطيل البريطانية استيلاءها على مينوركا وسردينيا؛ ووفرت غطاء للسواحل الايطالية والسافوية ضد هجوم فرنسي

محتمل، .ولما أعد الحلفاء عدتهم للهجوم، اعدت لهم القيادة وهيأت التجهيزات اللازمة للجيوش الامبراطورية في عملية غزوها اسبانيا ودعموا فوق ذلك الهجوم على ميناء طولون.

وفي البدء، هيكلت ميزة قدرة الحلفاء على الايذاء لا القتل اغلب حملاتهم العسكرية ضد فرنسا واسبانيا. فتقهقر جيش الغزو الحليف بحلول سنة ١٧٠٩ من مدريد بعد احتلال قصير لها لعجزه على الاحتفاظ بالبلاد بوجه الهجمات الاسبانية المتزايدة. وفي شمالي فرنسا، لم تسنح للجيوش الانكلو ـ هولندية فرص أخرى للانتصار مثلما فعلت في بلنهايم. بل اضحت الحرب شرسة ودموية ومكلفة. حتى اذا جاء عام ١٧١٠ تولت مقاليد الحكم وزارة محافظة في وستمنستر كانت توقى لسلام يضمن مصالح بريطانيا البحرية والامبراطورية ويقلص انفاقاتها في حرب قارية النطاق. وأخيراً، وعلى نحو غير متوقع نجح الارشيدوق (جارلس) الذي كان مرشح الحلفاء للعرش الاسباني، في تبوء منصب الامبراطور وهذا ما افقد شركاءه كل حماس لتنصيبه موقع القابض على مقاليد الحكم في اسبانيا. ومع الانسحاب البريطاني من طرف واحد من الحرب في مطلع عام ١٧١٢ وما اعقبه من انسحاب هولندي، وجد الامبراطور جارلس الذي كم كان متشوقاً أن يغدو (كارلوس الثالث) لاسبانيا ان الحاجة تدعوه للسلام بعد سنة إخرى من الحملات العقيمة.

تم تثبيت بنود السلام الذي آتى بنهاية لحرب العرش الاسباني في معاهدتي (أوترخت) (١٧١٣) و (راستادت) (١٧١٤). اللتين اذا ما امعنا النظر فيهما تجلى ان المستفيد الأكبر هو بريطانيا. فهي لم تتجاهل مسألة التوازن الاوروبي برغم حصولها على مضيق جبل طارق ومينوركا، ونوفاسكونيا، ونيوفوندلاند، وخليج هدسون، اضافة الى حصولها على التنازلات التجارية في العالم الاسباني الجديد. وعلى الصعيد الفعلي، قدمت المجموعة الطويلة من المعاهدات الاحدى عشرة

المنفصلة التي خلقت تسوية (١٧١٣ ـ ١٧١٤) دعماً مقنعاً ومترابطاً لهذا التوازن. فتحتم على المملكتين الفرنسية والاسبانية البقاء منفصلتين ابداً، فيما تم الاعتراف رسمياً بالوراثة البروتستانتية في بريطانيا. واعطيت امبراطورية هابسبرغ أثر فشلها في اسبانيا، الأراضي المنخفضة الجنوبية وميلانو (وهذا ما يبني مزيداً من العقبات لفرنسا) ومعهما نابولي وسردينيا. وتم الحفاظ على الاستقلال الهولندي بينما لم تعد الاقاليم المتحدة قوة بحرية وتجارية مرعبة، وباتت اليوم مضطرة على تكريس الجزء الأكبر من طاقاتها لاقامة الحاميات على حدودها الجنوبية. وفوق هذا وذاك، تقوضت وبدرجة قاطعة أطماع لويس الرابع عشر الوراثية والاقليمية، وتأدبت الامة الفرنسية بسبب الاكلاف الباهظة للحرب التي ضاعفت الدين الحكومي الاجمالي الى «سبعة أضعاف» ناهيك عن العواقب الأخرى. واستتب الان ميراث القوى في ربوع الأرض، فيما ظلت بريطانيا في البحر بلا منازع. وهنا برز أمر صغير مصدره (الهويغيين)[1] مفاده أن هؤلاء، وبعد عودتهم مباشرة الى المسؤولية في ظل جورج الأول على العرش سنة ١٧١٤، قد سكنهم القلق خوفاً على تسوية اوترخت وطفحت منهم رغبتهم بمعانقة فرنسا في (حلف) حالما رحل حاكمها والعدو الرئيسي لويس في السنة التالية.

تميزت عملية اعادة توزيع القوى بين الدول الاوروبية التي حدثت في النصف قرن هذا من الحرب انها أقل اثارة من التغيرات التي حصلت في الشرق. اذ كانت حدودها أكثر مسهولة من الحدود في الغرب، وخضعت أصقاع شاسعة من أراضيها لسيطرة سادة الحدود، والكرواتيين العصاة، وجنود القوقاز، بدلاً من سيطرة الجيوش المحترفة لدى ممالك عصر النهضة. وحتى حين

---

(١) الهويغيين : Whigs : اعضاء حزب بريطاني أيد الاصلاح وعرف في ما بعد بحزب الاحرار.

ذهبت دول الامة الى سوح الوغى تقاتل احداها الاخرى، دارت حملاتها على مساحات شاسعة واشتملت على الاستعانة بالقوات غير النظامية، والهوصار[1] وغيرهم بغية تحقيق ضربة استراتيجية ماحقة. بيد أن النجاح أو الفشل هنا وبخلاف حملات البلدان المنخفضة، قد حول الى ملكيته او عنها مساحات شاسعة من الارض فرسم بالتالي الافق الاوسع لمراحل النشوء والسقوط في حظوظ القوى المتطاحنة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، شهدت هذه العقود القليلة وحدها اخر تهديد عسكري تركي واسع النطاق صوب فيينا، لكنهم قاسوا الخسارة الخاطفة وبدءوا مرحلة الانحطاط. ولم يقتصر نقع الاستجابة الأولية الملموسة للقوات النمساوية والالمانية والبولندية على انقاذ المدينة الامبراطورية من تطويق الجيش التركي سنة ١٦٨٣، بل اسفرت عن حملات مكثفة قادتها (العصبة المقدسة) المتوسعة. وبعد انجلاء غبار معركة مجلجلة قرب (هوماكس) (١٦٨٧)، سحقت القوة التركية في السهل الهنغاري عن بكرة أبيها. واذا كانت الخطوط التركية قد أعيد ارساؤها استجابة للدعوات المتكررة من قوات هابسبرغ والقوات الألمانية ضد فرنسا أثناء حرب ١٦٨٩ ـ ١٦٩٧، فقد أكدت الهزائم المتكررة للجيش التركي في (زالانكمن) (١٦١٩) و (زنتا) (١٦٩٧) ذلك الاتجاه. ولو استطاعت امبراطورية هابسبرغ صب جل مصادرها على الجبهة البلقانية وملكت قادة من عيار عقلية الأمير (يوجن)، لامسكت بزمام المبادرة على أكثر من الجبهة التركية. وهي برغم قصورها في التنظيم الكفء لاراضيها غير المتجانسة بمستوى ادارة المالك الغربية لأراضيها، قد ضمنت مستقبلاً لها كاحدى دول اوروبا العظيمة.

واستناداً الى هذا المعيار تلوح السويد أقل حظاً بكثير. فعشية ارتقاء جالس

---

(١) الهوصار: هم جنود الوحدات العسكرية الأوروبية المدربة حسب تقاليد الفرسان المجريين في القرن الخامس عشر.

السابع العرش السويدي سنة ١٦٩٧، انطلقت غرائز النهب من عقالها وتفتحت شهية الدنمارك، وبولندا، وروسيا على أجزاء دولة السويد المطلة على البلطيق واتفقت في خريف عام ١٦٩٩ على التجمع ضدها. فما ان اشتعلت الشرارة الأولى للحرب حتى بدا لأول وهلة كأن الجيش السويدي الجرار وملكه ذا العقلية العسكرية النيرة ومعهما الدعم البحري الانكلو ـ هولندي اقل قدرة على سد ثغرات الحدود السويدية المفتوحة. غير أن العوامل الثلاثة تضافرت وعبدت طريقاً امام جارلس لتهديد كوبنهاجن وإخراج الدنماركيين من الحرب بحلول آب عام ١٧٠٠، اعقبه بالسير في جيشه عبر البلطيق، ودحر الجيش الروسي في (نارفا) بعد ثلاثة اشهر. ولما دان لجارلس زمام الفتح وعاش غبطة الانتصارات، قضى السنوات التالية في اجتياح بولندا والانطلاق نحو سكسونيا.

يرى المؤرخون ـ اذا شئنا الاستئناس بحكمة المتروين منهم ـ ان تركيز جارلس السابع المتهور على بولندا وسكسونيا قد ابعد عينيه عن رؤية الاصلاحات التي شرع بطرس الاكبر في فرضها على روسيا بعد هزيمة نارفا. فهو قد بنى ـ مستعيناً بالمستشارين الاجانب وتحدوه رغبته الى الاقتباس الواسع النطاق من خبرة الغرب ـ جيشاً بالغ العظم وبحرية عزوم بنفس الهمة النشيطة التي اخرج فيها مدينة بطرسبرغ من اوحالها. فلما ازفت الساعة وسار جارلس بجيش قوامه ٤٠ ألف جندي للقاء بطرس سنة ١٧٠٨، كان السيف قد سبق العذل. فتخبط الجيش السويدي في غير هدى ولم يجده نفعاً بلاءه الحسن في حمى المعركة وتكبد خسائر جسيمة، وعجز مرة اخرى أن يسحق قلب الجيش الروسي، وتعثرت خطاه بسبب قصور في السوقيات ـ وتفاقمت تلك المصاعب لما سارت قوات جارلس جنوباً صوب اوكرانيا، وقاست الشتاء القارس لموسم ١٧٠٨ ـ ١٧٠٩. فلما دارت اخيراً المعركة الكبيرة في (بولتافا) في تموز عام

١٧٠٩ كـان الجـيش الروسي المتفـوق عدديـاً والاكثر تحصيناً في مواقعه الدفاعية. فكان مخاض المعركة لا أن جعلت الجيش السويدي كعصف مأكول فحسب، بل ان رحلة جـارلس اللاحـقـة الى الاقليم التركي والاقـامة الطويلة هناك قربت أجل الفـرصـة السـانحة أمام اعداءه. وحين لملم جارلس شتات قواته وعاد الى السويد في كـانون الأول ١٧١٥، كـانت جميـع ممتلكاته عبر البلطيق قد افلتت من يديه، واسـتـحوذت روسيا على أجزاء من فنلندا .

وأخيراً وبعـد سنين أخـرى سلخـتها في القتال (حيث قتل فيها جارلس في صدام آخر مع الدنماركيين سنة ١٧١٨) اضطرت السويد الخائرة القوى والمثخنة الجـراح والمعـزولة الى الاعتراف بخـسـارتها جلّ أقاليمها البلطيقية في اتفاقية سلام (نيستاد) لعام ١٧٢١. فـهـوت الآن الى المرتبة الثانية في تسلسل القوى بينما ارتقت روسـيـا المرتبـة الاولى. وهكـذا ومع نشـوة انتصار عــام ١٧٢١ على السويد تبوأ بطرس الأكبر لقـب (الامبراطـور). وأبـانت روسـيـا للمـلأ انها كشأن بريطانيـا وفـرنسـا « تمتلك من القـوة مـا يمنحـها الاستقلالية في التصرف كقوة عظمى دون الحـاجـة الى دعم خارجي » برغم الضعف الأخير الذي اصاب اسطولها القيصري البحري وبرغم التخلف الكبير الذي ينخر في البلاد. فنشأ الآن في شرق أوروبا كما في غربها -حسب تعبير دهيو- «وزن مـعادل يدعو الى التركيز على الوسط».

لقد هيأ الانفراج في العلاقـات الانكلو - فـرنسـيـة ضماناً لتوازن القوة الاوروبيـة السياسية والعسكرية والاقتصادية دام حوالي عقدين بعد عـام ١٧١٥. وآنذاك احـتـاجـت فـرنسا تحديداً الى النهوض بعد حرب كانت شديدة الوطأة على تجـارتها الخـارجيـة وازادت من ديون البـلاد الخـارجـيـة الى درجـة تسـاوت عندها الفـوائد المسـتـحقة على ديون البلاد مع عوائدها الاعتيادية. وبعد، تجهمت مملكتا لـندن وباريس وقـد اطمأنتـا على وراثة عـرشـيـهما، من أية محاولة لقلقلة الوضع الراهن ووجـدتا الامر مربحاً لكليهما التعـاون في نـواح كثيرة. ففي عــام ١٧١٩

(مـثـلاً) لجأت كلتـاهما الى القوة لصد اسبانيا عن تبني سياسة توسعية في ايطاليا. وعلى أي حـال، اتجـه نمـوذج العـلاقـات الدوليـة الى التـبدل في ثلاثينيات القرن الثـامن عشر. فـآنذاك، تخافت الحماس الفـرنسي حـيـال العلاقة مع بريطانيا وآثر الفـرنسـيـون بدلاً من ذلك اسـتـعادة مقامهم السالف بصفتهم ابناء الأمة القائدة لأوروبا. فـدولتـهم قـد اطمأنت على عرشها واثمرت لها سني السلم المتوالية عن رفـاهيـة طيبـة وعن توسع بعـيـد المدى في تجـارة مـا وراء البـحـار، وتحدياً للقوى البـحـرية هناك. وبينما نجحت فرنسا حثيثة الخطى في تحسين علاقاتها مع اسبانيا بفـضل جـهـود وزيرها (فلوري) وتوسيع نشاطاتها الدبلوماسية في أوروبا الشرقية، انكفت بريطانيـا في ظل (وولبـول) على وجـهـها وارتأت البقاء بعيدة عن الشؤون الأوروبيـة، والى الحـد الذي فـشل فـيـه حـتى الهجـوم الفـرنسي على المـمـتلكات النمسـاوية في اللورين وميلان سنة ١٧٣٣ ان يثير أنّى رد فـعـل بريطـاني وهكذا كـان رد فـعلهـا حـيـال مـصير التـحـرك الفرنسي نحو أرض الراين. ولما وجدت النمـسـا نفـسـها لن تستقي من وولبول المنعزل ومن هولندا المرعوبة شيئاً، ذهبت مضطرة الى التفاوض مع باريس من أجل سلام مهين سنة ١٧٣٨. ها هنا تربعت فـرنسـا مـقـاماً لم تتربعه منذ العقود الأولى لحكم لويس الرابع عشر بفضل عديد من العـوامل المتكاتفـة منها النجاحات العسكرية والدبلوماسية في أوروبا الغربية، والتـحـالف مع اسـبـانيـا، وتبـجيل الاقاليم المتحدة لها، وكذلك المطاوعة المتزايدة مـن السـويد وحـتى النمـسـا. وتجلى ذلك أكـثـر في العـام التـالي حين وضـعـت الدبلومـاسـيـة الفرنسية بطريق المفاوضات نهاية للحرب النمساوية ـ الروسية ضد الامبراطوريـة العثمانيـة (١٧٣٥ ـ ١٧٣٩)، وأعـادت الى الحـوزة التركية كثيراً من الاقاليم التي احتلتها المملكتان الشرقيتان.

واذا كـان الانجليـز قد تجاهلوا في عهد وولبول هذه الحوادث داخل النطاق الاوروبي، فـان الـقـلـق من الصـدامـات مـتـزايدة الاعـداد مع الحليف الفـرنسي

-اسبانيا- في نصف الكرة الغربي قد دب الى نفوس اصحاب المصالح التجارية وساسة المعارضة. وهناك هيأت تجارات المستعمرات الثرية وصراعات الاستيطان التوسعية وقوداً وإفراً لأي نزاع. وربما بقيت الحرب الانكلو ـ اسبانية التي تولدت عن هذه الصراعات والتي قبل وولبول الذهاب اليها على مضض في تشرين الاول ١٧٣٩ واحدة من سلسلة النزاعات الاقليمية الصغيرة التي اندلعت بين هذين البلدين في القرن الثامن عشر، وواحدة من أكثر النزاعات التي استقر فيها القرار الفرنسي بتقديم جميع أنواع الدعم لاسبانيا ولا سيما من «وراء الخط» في البحر الكاريبي. ومقارنة لهذا الصراع بحرب العرش الاسباني (١٧٠٢-١٧١٣) ستفصح ان قوى (بوربون) في حال أفضل بكثير للتنافس فيما وراء البحار، سيما وأن جيش بريطانيا وبحريتها كانا اقل تجهيزاً بما يكفي لغزو المستعمرات الاسبانية التي استحسنها المتعاملون في البلاد.

ثم رحل جالس السادس، فخلفته على العرش ماريا تريزا. وهنا ظن فريدريك العظيم في ذلك فرصة سانحة فقرر الاستيلاء على سيليزيا في شتاء ١٧٤٠ ـ ١٧٤١، الذي قلب الوضع غالية سافله واعاد فيه الانجليز اهتمامهم لشؤون القارة الاوروبية. فقد دعمت الدوائر الفرنسية المعادية للنمسا -بعد ان فشلت ان تكظم غيظها- بروسيا وبافاريا في هجماتها على ميراث هابسبرغ. على أن هذا أفضى بدوره الى تجدد التحالف الانكلو ـ نمساوي قطفت منه ماريا تريزا المحاصرة الكثير من المساعدات. وأفلحت بريطانيا في اغاثة النمسا وحماية هانوفر وإزالة التأثير الفرنسي على ألمانيا بفضل تقديمها الاموال، والتوسط لابعاد روسيا (مؤقتاً) وسكسونيا عن حلبة الصراع، وكذلك عبر العمل العسكري في (دتنجن) سنة ١٧٤٣. ثم تأججت نار الصراع أكثر بعد ان اتخذت روح المعاداة الانكليزية-الفرنسية طابع العداء الرسمي في سنة ١٧٤٤. فاندفع الجيش الفرنسي شمالاً عبر التحصينات الحدودية للاراضي المنخفضة النمساوية، وصوب هولندا

المذعـورة. فـيما فرضت البحرية الملكية في البحر حصاراً محكماً تدريجياً على التجارة الفـرنسـية. وما وراء البحار، استمرت الهجمات والهجمات المضادة في الهند الغربية حـتى وصلت نهر القـديس لورنس، وحـول (مدراس)، وعلى طول الطرق التجارية الى سـواحل البحر المتوسط. اما بروسيا التي عادت لمقاتلة النمسا في عـام ١٧٤٣ فـقـد اسـتميلت للخروج من المعركة بعد سنتين على بدئها. واستثمرت الاعانات البريطانيـة في المحـافظة على مـوقف النمـسا، وشراء المرتزقة لحماية هانوفر، وحتى شراء الجـيش الروسي للدفـاع عن هولندا. وتلك كانت وفقاً لمقاييس القرن الثامن عشر، طريقـة مكلفـة في خـوض حـرب مـا، واشـتكى كـثير من البريطانيين من الضرائب المتـزايدة وتضـاعف الدين القـومي ثلاثة أضعاف؛ غير انها اجبرت وعلى نحو تدريجي فرنسا الاكثر انهاكاً على عقد سلام مهين.

واذن؛ أرغـمت الجـغـرافـيا مثلما هو حال المال ـ وهما العنصران الرئيسيان اللذان تمت مناقـشـتـهما آنفـاً ـ الحكومـتين البريطانيـة والفرنسية أخيراً على تسوية خلافاتهما بمعاهدة (أكس-لا-شابيل) (١٧٤٨) آنـذاك، وقع الهولنديون تحت رحمة الجـيش الفـرنسي. ولكن أيعوض ذلك عن القبضة شديدة الاحكام المفروضة على التـجارة البحرية الفرنسية، أو عن خسارتها لمعظم المستعمرات؟ ومقابل ذلك، ما الفـائدة التي ترجى من اسـتيـلاء بريطانيـا على لويسبرغ وعلى اللورنس وكـذلك الانتـصـارات البحرية في (انسون)و (هاوك) اذا ما غزت فرنسا البلدان المنخفضة؟ ونتـيـجـة لذلك، تم الترتيب لمحادثات دبلوماسية ناشدت عودة عامة الى حالة ما قـبل الوضع الراهن مع الاسـتـثناء المميـز لغـزو فـريدريك لسـيلزيا. لقد كانت معاهدة اكس ـ لا ـ شابيل بطبيعتها هدنة أكثر من كونها تسوية دائمة سواء نظرنا اليـهـا في حـاضرها ام تطلعنا من خـلالها الى الاحـداث السابقة. اذ تركت ماريا تريزا مـتـوثبـة للثأر من بروسـيـا، وفرنسا تتلفت يميناً وشمالاً لتكون الامة المنتصرة في الـبـحـر مـثلما في البر، فـيما طمـعت بريطانيـا والقلق يملؤها الى رؤية عـدوها

الجبار منكسراً شر انكسار في حرب برية قارية مثلما هو الحال في الصراع البحري أو الاستعماري.

وفي المستعمرات الامريكية الشمالية كثيراً ما اصطدم المستوطنون البريطان والفرنسيون يعاونهما الهنود وبعض الحاميات العسكرية المحلية بعضهم ببعض في مطلع خمسينيات القرن الثامن عشر، حتى غدت كلمة (هدنه) شيئاً مغلوطاً. وفيها استحالت سيطرة الحكومات المحلية على القوات المتصادمة لا سيما بعد قيام « اللوبي الوطني» في كل بلد بالضغط لكسب الدعم الى مستوطنيه والترويج لوجهة النظر القائلة ان القتال المتطرف قائم فعلاً ليس فقط في وديان المسيسبي وأوهايو فحسب بل وحتى في كندا والكاريبي والهند بل وفي جميع أرجاء العالم خارج أوروبا. هنا شرعت دول اخرىٰ وهي ترى الاطراف المعنية ما فتأت تبعث بمزيد من التعزيزات وباتت على شفا حرب بحرية بحلول عام ١٧٥٥، تكيف حالها استعداداً لصراع انكلو-فرنسي جديد. فيما كان الحياد الخيار الأوحد لدول كاسبانيا والاقاليم المتحدة اللتين طحنتا مرارة انهما الآن في المنزلة الثانية وعاشتا خوف أن يفرقهما تيار العملاقين شذر مذر ـ برغم ما قد ينطوي عليه الحياد من مصاعب لتجار كالتجار الهولنديين.

غير ان الامر كان محالاً على الممالك الشرقية؛ النمسا، وبروسيا، وروسيا ان تتحاشى دخول الحرب الانكلو ـ فرنسية لاسباب يكمن اولها في نزعة باريس الى مهاجمة بريطانيا عن طريق هانوفر التي هي مؤخرة «أخيل» الاستراتيجية لقاطني الجزيرة، برغم جدل بعض رجالاتها على ضرورة تحييد النزاع في البحر وفي المستعمرات. وهذه النزعة لم توقظ الولايات الألمانية من غفوتها فحسب، بل اجبرت بريطانيا على البحث عن حلفاء عسكريين لها وتقديم الاعانات لكبح جماح الفرنسيين داخل القارة الاوروبية. ويحمل السبب الثاني الاهمية الاكبر. فقد شحذ النمساويون هممهم لاستعادة سيليزيا من قبضة بروسيا؛ وتطلع

الروس بزعامة القيصرة اليزابث الى فرصة يكيلوا فيها مر العقاب للجشع فريدريك. فاستجمعت جميعها ما استطاعت من قوة بلغت من بروسيا أكثر من ١٥٠ ألف مقاتل، ومن النمسا حوالي ٢٠٠ ألفاً، ومن روسيا ٣٣٠ ألفاً وهي فيما عملت على قدم وساق ترقب الساعة التي تراها الانسب لتسديد ضربتها، ادركت دون استثناء ان لا غنى لها عن مساعدة الغرب للابقاء على حجم جيشها الذي بنت. وأخيراً كان من منطق الاشياء القول ان أياً من هؤلاء الخصوم لو وجد شريكاً له في باريس أو لندن، كان على الآخرين الانضمام الى الطرف الآخر.

وهكذا بدت « الثورة الدبلوماسية » لسنة ١٧٥٦ من الناحية الاستراتيجية مجرد عملية استبدال في الأوراق. فقد طوت فرنسا خلافات الماضي الموروثة مع هابسبرغ، وانضمت الى النمسا وروسيا في حربهما ضد بروسيا، فيما اتخذت لندن من برلين حليفاً قارياً لها بدلاً عن فيينا. وللوهلة الاولى ظهر الائتلاف الفرنسي - النمساوي - الروسي الصفقة الافضل. فهو ائتلاف جبار بالمعايير العسكرية، وفقد فريدريك سنة ١٧٥٧ جميع مكاسبه الاقليمية واستسلم دوق كمبرلاند عن الجيش الانكليزي - الألماني، تاركاً مستقبل هانوفر (وبروسيا نفسها) في ظلال من الشك. وسقطت (منوركا) بيد الفرنسيين وجنح حلفاؤهم في المسارح البعيدة الى تحقيق مكاسب أيضاً. واذن تجلى جد ممكن الغاء معاهدة اولترخت، ومعاهدة اكس - لا - شابيل (بالنسبة للنمسا).

الا ان هذا الالغاء لم يحدث لسبب يكمن في بقاء الحلف الانكلو - بروسي في منزلة الأفضل في الميادين الحيوية الثلاثة: القيادة، والقوة المالية الراسخة، والخبرة العسكرية والبحرية، فما كانت هناك ذرة شك في الانجاز الذي حققه فريدريك في تسخير كامل الطاقات البروسية لديمومة النصر، ولم تعل ذرة غبار اخرى بصدد حنكته في قيادة ميدان المعركة. غير ان الجائزة كانت تذهب دوماً

الى (بت)[1] الذي لم يكن قبل كل شيء ملكاً مطلقاً بل مجرد فرد من السياسيين تحتم علية المخادعة مع زملاء غيورين سيئي الخلق، وجماهير متقلبة الأهواء، ومن ثم مع ملك جديد وهو يدرك في الوقت عينه ان عليه السعي دوماً وراء استراتيجية كبيرة وفاعلة وهو لم يشأ من تلك الفاعلية احتلال جزر السكر أو اسقاط النوّاب[2] الذي تدعمه فرنسا. فتلك له مكتسبات تبقى، برغم قيمتها مجرد مكتسبات مؤقته لو احتل العدو هانوفر وقضى على بروسيا. بل اراد لها إتمام استراتيجية « الحرب البحرية » الشعبية مع استراتيجية «قارية» وان توفر دعماً واسع النطاق لقوات فريدريك والانفاق على «جيش رصد» كبير في ألمانيا لحماية هانوفر والمساعدة على احتواء قوة فرنسا.

الا ان هذه السياسة اعتمدت بدورها ولدرجة كبيرة على امكانية الحصول على موارد كافية للمطاولة سنة بعد أخرى من حرب طاحنة. ولم يعدم جباة الضرائب حيلة في استحصال الاموال في بروسيا، بيد أن قدرة بروسيا تقزمت أمام قدرة بريطانيا التي امتلكت في حومة الصراع اسطولاً من أكثر من ١٢٠ سفينة راسية، وما يزيد على ٢٠٠ ألف جندي (بضمهم المرتزقة الألمان) مدرجين بقوائم الرواتب، ناهيك غن تقديمها الاعانات الى بروسيا. لقد استهلكت حرب السنوات السبع من الخزينة البريطانية ما يربو على ١٦٠ مليون جنيه، استوفيت ٦٠ مليون منها (٣٧٪) من أسواق المال. فاذا كان هذا الارتفاع الهائل في الدين القومي قد اشاط غضب زملاء (بت) عليه وأسهم في اسقاطه في تشرين الأول ١٧٦١، فان تجارة ما وراء البحار ـ وبعكس ذلك ـ قد انتعشت سنة بعد اخرى مثمرة عن جبايات جمركية وفيرة ورفاهية رغيدة. وهنا تجلى مثال ممتاز عن

---

(١) بت: سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزراء (١٧٥٦ - ١٧٦١) و (١٧٦٦ - ١٧٦٨) ويلقب (بالارشد)

(٢) النواب: حاكم اقليمي من حكام الامبراطورية المغولية في الهند.

الارباح التي تتحول الى قوة، وعن القوة البحرية البريطانبة التي استثمرت لجني ارباح قومية (كما حصل في الهند الغربية). بل ان الأمر تجسد بما أخبر به السفير البريطاني لدى بروسيا « علينا أن نكون تجاراً قبل أن نكون جنوداً. . . فالتجارة والقوة البحرية تستند احداهما على الأخرى، كما أن الثراء الذي هو مصادر هذا البلد الحقيقية يعتمد على تجارته ». وعلى النقيض من ذلك، عانت اقتصاديات الأطراف المتصارعة الأخرى ويلات هذه الحرب، وحتى بداخل فرنسا اضطر الوزير (شويسل) حانقاً الى الاعتراف:

«في الحالة الراهنة لأوروبا ثمة مستعمرات وتجارة، وفي عقبيهما قوة بحرية هي التي تقرر ميزان القوى في القارة. فدول النمسا وروسيا وبروسيا مجرد قوى من المرتبة الثانية مثلما هو الحال مع جميع الدول التي لاتستطيع الذهاب الى حرب من دون الاستعانة بمساعدات القوى التجارية».

لقد اثمرت الخبرة العسكرية والبحرية للتحالف الانكلو ـ بروسي (بعد التقهقر المبكر في اقل تقدير) بالطريقة الآتية. فرضت قوة جبارة من البحرية الملكية بأمرة (انسون) حصاراً متواصلاً في عرض البحر على موانيء فرنسا الاطلسية، ونشرت فائضها الكافي من القوات لحجب ميناء طولون والحيازة على الأفضلية البحرية في البحر المتوسط أيضاً. فما ان استهل الاسطول نشاطاته في قرطاجة، وقبالة لاغوس، وفي رحلة (هوك) الفريدة المليئة بالعواصف صوب خليج كيبرون وراء أسطول (كونفلانس) حتى لاح التفوق الملاحي البريطاني اعظم مرة بعد اخرى. واكثر اهمية من هذا، ان سياسة الحصار هذه التي لم تكترث للظروف الطقسية ونفذتها، كتائب مزودة بنظام تموين شامل ـ لم تخنق أغلب تجارة فرنسا الملاحية وحمت بذلك التجارة البريطانية وأمنها الاقليمي وحسب، بل ووقفت عقبة كأداء دون ايصال تعزيزات كافية للقوات الفرنسية المرسلة الى الهند الغربية وكندا والهند. ففي سنة ١٧٥٩، تهاوت المستعمرات

الفـرنسـية الواحدة بعد الاخرى في يد بريطانيا، فأكملت الانتصار الكبير للقوات الانكلو ـ المانيـة على الجـيـشين الفـرنسـيين في (مندين). وهكذا ايضاً كان مصير المسـتـعـمـرات الاسبانية في الكاريبي والفلبين لما دخلت اسبانيا عن حماقة الحرب عام ١٧٦٢.

وفي غـضـون ذلك تراءى لمجلس اعـيـان براندنبرغ حـصته من المعجزات، فـيما لم يكتف فـريدريك في مـعـركتي (روسباخ) و (ليوتين) بتحطيم الجيشين الفـرنسي والنمـسـاوي مـتـعـاقبين، بل أطفأ رغبة هاتينِ الأمتين في الاندفاع نحو شمالي ألمانيـا. فأضـحت النمـسـا مـفلسـة تماماً بعـد دحـرها مرة أخرى على يد فـريدريك في لينتز وتورغو سنة ١٧٦٠. ومع ذلك،نخرت التكاليف الخالصة لهذه الحـملات ببطء بنية القوة البروسية (اذ فقدت ٦٠ ألـف جندي في عـام ١٧٥٩ وحـده). وأثبت الخـصم الروسي أنه أكـثـر جبروتاً لسببين احدهما جزئي يكمن في حنق القـيصرة اليـزابيث على فـريدريك، وثانيـهما رئيسي يتـجسد في حقيقة أن اي مجابهة مع الجـيش الروسي تمثل تلاحماً دمـوياً. غير ان بروسيا ظلت تشعر –برغم احـسـاس الاطراف المتـحـاربة البـاقية بوطأة الحرب عليها وبرغم نزعة فرنسا الى السـلام يحدوها شـوقـهـا الى التـصالح مع حكومة بريطانيا– انها لما تزل تملك من القـوة مـا يكفـيـهـا لوضع النمـسـا وروسيا في حالة عجز، وما فتأت كذلك حتى أنقـذهمـا مـوت اليـزابيـث فـي ١٧٦٢. ومـا أعـقـب ذلـك وبعـد انسحـاب القـيصر الجـديد (بطرس) من مـيـدان الحـرب، ان ادركت النمـسا وفرنسا أن لا شيء خير لهما من تسـوية سلمـيـة.على أسـاس العودة الى حالة ما قبل الحرب في أوروبا ـ وهذا في الواقع هزيمـة لمن تطلعـوا الى القضاء على بروسيا.

ومرة أخرى، كـان المنتفع الاكبر من تسويات ١٧٦٢ ـ ١٧٦٣ هو بريطانيا العظمى. فـهي وان اعـادت كـثيراً من الاقاليم المستولى عليها الى فرنسا واسبانيا، قـد حـقـقت تقـدمـاً في الهند الغـربيـة وغـربي افريقيا، وقضت تقريباً على الهيمنة

الفـرنسـيـة في الهند، وبات لها، وهو الأهم من هذا وذاك، اليد العليا على معظم أجـزاء قـارة أمـريكيـا الشمالية. وهكذا هيمنت بريطانيا على أراض ذات مساحات أكبر وثروات أوفـر من اللورين وسـيليـزيا والمناطق الأخـرى التي اقـتـتلت عليـها دول القـارة بشراسـة. وفـوق هذا، انها اطبـقت على الدبلماسية الفرنسية واطماعها العـسكرية داخل اوروبا وبذلك حـفظت توازن القـوى العام. وبالمقارنة، لم تخسر فـرنسـا حـجم ممتلكاتها عبر البـحـار وحسب، بل وفشلت أيضاً في أوروبا ـ على عكس مـا حصل في عـام ١٧٤٨، كما افصح نشاطها العسكري الفاتر أن مركز الثـقل قـد تحول من غربي أوروبا الى شرقها، وتلك حقيقة أكدها تجاهل الرغبات الفرنسية في أول تقسيم لبولندا سنـة ١٧٧٢. فـأراحـت كـل هذه التطورات بـال الدوائر البريطانيـة فـرضـيت بتـفـوقـهـا خـارج أوروبا، ورغبت عن الدخول تارة أخـرى في التزامات داخل القارة الاوروبية.

كسب الحروب (١٧٦٣ ـ ١٨١٥)

اعطت « الاستراحـة القـصيرة» التي دامت عـقـداً قـبل المرحلة الجديدة من الصراع الانكليـزي ـ الفـرنسي تلميحات موجزة عن المقدار الذي سيصيب الحصة البريطانيـة من المرحلة المقـبلة. فـحـرب السنوات السـبع أرهقت القدرة الضريبية ومـزقت النسـيج الاجـتماعي للقـوى العظمى حـتى نفر معظم قادتها من السياسة الخـارجـيـة السـافـرة؛ وأضـحـى شـغـل يـومـهـم الشـاغل تأمل التراث واجـراء الاصـلاحـات. لقـد زلزلت خـسـائر الحـرب الرهيبة التي تكبدتها بروسيا (نصف مليون قتيل بضمهم١٨٠ ألف جندي)سلام فريدريك الذي آثر الآن العيش حياة أكـثر وداعة. أمـا جيش هابسبرغ فقد ابقى على صفوفه برغم خسارته ٣٠٠ ألف رجل، بيـد أن النظام الحكومي بأسره كـان بحـاجـة واضـحة للتغير الذي لا محالة

سيهيج استياءً محلياً (سيما بين المجربين)، وسيلفت اليه انتباه وزراء ماريا تريزا. وفي روسيا، كان على كاترين الثانية أن تصارع الاصلاحات التشريعية والادارية لتخمد بعدئذ ثورة (بوغاشوف)(١٧٧٣ ـ ١٧٧٥). لكن هذا لم يكبل يدي روسيا عن التوسع جنوباً او عن المناورة للحد من استقلالية بولندا. وتلك ليست الا قضايا يمكن درجها في اطار القضايا المحلية المختلفة تماماً عن التكتلات «الأوروبية» الكبرى التي انضوت تحت لوائها القوى أثناء حرب السنوات السبع، وأمست فيها الآن الروابط الروسية مع الممالك الأوروبية أقل أهمية.

وفي بريطانيا وفرنسا ايضاً، استقطبت الشؤون الداخلية مركزي الاهتمام هناك. اذ افضى الارتفاع المهول في حجم الديون القومية لكلا البلدين الى البحث عن مصادر بكر للعوائد وحث على تبني الاصلاح الاداري، وهو ما اسفر عن خلافات أساءت للعلاقات الضعيفة أصلاً بين جورج حاكم بريطانيا الثالث والمعارضة، وبين تاج فرنسا والبرلمان. وكان امراً مقضياً ان تنتهي هذه الاستغراقات الذهنية الذاتية بالسياسة البريطانية الخارجية في أوروبا الى أكثر عشوائية مما كانت علية في أيام (بت). وتلك نزعة عززها النزاع مستعر الاوار مع المستوطنين الامريكان على جباية الضرائب وفرض(قانون التجارة والملاحة). وعلى الجانب الفرنسي، لم تزدحم شؤون السياسة الخارجية نفسها بهذا المقدار من الهموم الداخلية. فهناك انكب شويسل مع خلفائه، الذين تجرعوا علقم هزيمة عام ١٧٦٣، على اتخاذ التدابير لتحسين مستقبل موقع فرنسا. فنهضوا لبناء البحرية الفرنسية على قدم وساق، برغم بقاء الحاجة الماسة للاقتصاد في الانفاق، ورسخوا « ميثاق العائلة » مع اسبانيا. وهنا يتبين القول صادقاً ان لويس الخامس عشر قد مقت تشجيع شويسل المثابر لاسبانيا ضد بريطانيا في نزاع عام ١٧٧٠ حول جزر فولكلاند، طالما أن حرب القوى العظمى في تلك النقطة ستغدو جد كلفة ومع ذلك، بقيت سياسة فرنسا معادية لبريطانيا وارادت لنفسها

دوماً الانتفاع من أية مشكلة قد تواجه بريطانيا فيما وراء البحار.

لقد دلّ هذا أن لندن كانت في نزاعها مع المستوطنين الامريكان الذي استحال الى عداءات سافرة، اكثر ضعفاً في العديد من الجوانب من حالها عامي ١٧٣٩ و ١٧٥٦ . وربما كان اكثر ما يقف وراء هذا الضعف هم الأشخاص الممسكون بزمام الامور. فهذا (نورث) وذاك (شلبورت) والساسة الذين من حولهما قد تعثروا جميعاً في الاتيان بقيادة وطنية أو استراتيجية شاملة مترابطة. فانقسمت الامة البريطانية بفعل الانشقاق السياسي الذي اشبعته تدخلات جورج الثالث نفسه وكذلك الجدل الحاد حول امتيازات قضية المستعمرين الامريكان ناهيك عن تآكل ركني القوة البريطانية التوأمين ـ الاقتصاد والبحرية ـ في هذه السنين. وتقلص كثيراً حجم الصادرات ـ على مدى سبعينيات القرن الثالث عشر ـ بعد ان عانت ركوداً عقب ازدهارها في فترة حرب السنوات السبع لأسباب يرجع بعضها الى مقاطعة المستعمرين لها وبعضها الاخر يعود الى الصراع حامي الوطيس مع فرنسا واسبانيا وهولندا. وعلى نحو مرتب، ونى عزم البحرية الملكية خلال خمسة عشر عاماً من السلم، واحتل بعض من كبار ضباطها غير مواقعهم وتردت أنواع الأخشاب الواصلة الى مصانع بناء السفن. وربما وفر قرار هجر استراتيجية الحصار المحكم عند دخول فرنسا الحرب في ١٧٧٨ على المراكب البريطانية الانهاك، غير ان القرار مثل في ناحيته الفعلية هجراً لقيادة البحر. وما كانت قط حملات تنفس الصعداء صوب مضيق جبل طارق، أو الى الهند الغربية، وحتى الى ساحل أمريكا الشمالية ببديل حقيقي للسيطرة الفاعلة على المقتربات الغربية قبالة الساحل الفرنسي، التي كان لها أن تمنع ارسال أية أساطيل معادية لتلك المسارح النائية بأي حال من الأحوال. وفي عين الوقت الذي أعيد فيه بناء البحرية الملكية واستعادة هيمنتها، عبر انتصار (رودني) لانقاذ (سانت وهاو) في مضيق جبل طارق سنة ١٧٨٢ ، وضعت

الحـرب في أمريكا أوزارها من الناحية الفعلية.

لقـد حمل صراع الاعوام ١٧٧٦ـ ١٧٨٣ مشكلتين استراتيجيتين لم تشهدهما قط جميع حـروب القـرن الثـالث عشر التي خـاضت غماراتها بريطانيـا ومـا كانت البـحـرية الملكيـة لتـفـعل بأزائهـا شـيئاً وان تحلت بافـضل تسليح ومـا كان للأمة البريطانيـة ان تردهما على اعـقـابهما وان تكحلت بأحنك قـيـادة. أولهما ان التمرد الامـريكي قـد انتشر كـالنار في الهشيم فاستدعى قمعه قتالاً (قارياً) واسع النطاق كـان على القـوات البريطانيـة خـوضه على بعد ثلاثة آلاف ميل عن القاعدة الأم. وبخـلاف آمـال بريطانيـا الأوليـة لم تفلح الأفـضليـة البـحـرية وحـدها في تركيع المسـتـعمرين المكتفين ذاتياً لحد كبير على أعقابهم (برغم حيلولتها دون تدفق كثير من الأسلحـة والمجندين من أوروبا). كـانت عـسيرة مـهـمة غزو الاقاليم الشرقية من أمـريكا وتشديد القبضة عليها لجيش نابليون الجرار، فضلا عن عسارتها لجيش بريطانيـا في سـبعينيات القرن الثامن عشر: فالمسافات الطويلة التي قطعتها المهمة ومـا ترتب عليـهـا من تأخير في الاتصـالات لم يقفا عائقاً امام وصول التوجيهات الاستراتيـجـيـة من لندن أو نيـويورك وحـسب، بل وفـاقـمتا من المشكلة السوْقية أيضـاً: «فكل قطعـة كـعك وكل رجل وكل طلقـة احتاجتها القوات البريطانية في أمـريكا توجب نقلهـا عبر ثلاثة آلاف مـيل عبر المحـيط». ثم ان أزمـات الشحن ومـصـاعب القـيـادة كـانت عويصة للغاية برغم التدابير الطيبة التي اتخذتها وزارة الحـرب البريطانيـة. ومما زاد الطين بلة أن المجـتـمع الاسـتـعماري قـد اتسم تمامـاً باللامـركـزية التي جعلت من الاستيلاء على مدينة أو بلدة كبيرة مجرد شيء قليل. وعـليـه لم تسـتطع السلطة البريطانيـة أن تقـول انها قـد تسـيـدت الموقف في هذا الاقليم او ذاك الا بعـد ان تكمل القوات النظامية احتلالها. وحيثما انسحبت تلك القـوات اعـاد المتـمـردون فـرض انفسهم على الموالين. واذا كان الأمر قد اقتضى وجود ٥٠ ألـف جندي بريطاني «مع دعم هائل من المسـتـعـمـرات» لغـزو كندا

الفرنسية قبل عقدين من الزمن، فكم يتطلب الحال الآن اذن لاعادة فرض الحكم الامبراطوري ـ ١٥٠ ألفاً، أو ربما ٢٥٠ ألفاً ؟ لقد صرح أحد المؤرخين: « ربما كان استعادة السلطة البريطانية هيمنتها في امريكا مشكلة يقع حلها خارج حدود الوسائل العسكرية مهما بلغت من الاداء دقة».

وتجسدت الصعوبة الثانية التي ما شهدت لها بريطانيا سابقة في مجرى الاستراتيجية الشاملة في انها دخلت اوار الحرب وحيدة ولم تجد من شريكاتها الاوروبية معيناً لها قد يشاغل فرنسا عنها. وتلك كانت، لدرجة كبيرة، مشكلة دبلوماسية لدرجة أكبر من كونها عسكرية. فقد أزفت الساعة التي ستدفع فيها بريطانيا ثمن انفصالها عن بروسيا سنة ١٧٦٢، وغطرستها تجاه اسبانيا، وجحودها القاسي مع السفن الملاحية للدول المحايدة أمثال الدنمارك والاقاليم المتحدة، وعن فشلها في نيل الاسناد الروسي. وهكذا لم تجد لندن نفسها عديمة الأصدقاء في أوروبا فحسب بل وواجهت بحلول سنة ١٧٨٠(عصبة الحياد المسلح ـ روسيا والدنمارك والبرتغال) اضافة الى الاقاليم المتحدة المعادية، وفي الوقت عينه الذي أمدت فيه كثيراً من وجودها جراء التعامل مع المتمردين الأمريكان والأساطيل الفرنسية ـ الاسبانية. على أن للقصة جانباً من الحديث آخر أكبر من الحماقة الدبلوماسية البريطانية. فكما أشرنا سابقاً، انفصلت مصالح الممالك الشرقية في ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر عن مصالح الغرب، وصبت اهتمامها على مستقبل بولندا وقضية العرش البافاري، والعلاقات مع الأتراك. بيد أن نزعة فرنسا أن تغدو «حاكم أوروبا» أيام لويس الرابع عشر أعاقت تماماً هذا الانفصال. ومع هذا، عنى الانحطاط النسبي الذي أصاب جيشها بعد حرب السنوات السبع وافتقارها للتدخل السياسي في شؤون الشرق أن قلق لندن الحاد ازاء المخططات الفرنسية لم يعد لها من يشاركها فيه من حلفائها السابقين ابتداء من عام ١٧٧٩. وربما كان الروس في عهد كاترين الثانية أكثر تعاطفاً، لكنهم

لن يتدخلوا ما لم يلح أفق حقيقي تدرك منه أن بريطانيا ستندحر على أعقابها.

وأخيراً، تجلت الحقيقة الأهم ومفادها أن فرنسا وبعد أن أخذت يوماً بحجة شويسل قد قاومت الآن فكرة مهاجمة هانوفر أو التمرد على الألمان. وستخوض المعركة ضد بريطانيا وراء البحار «فقط»، وهكذا ستخلع الحرب (القارية) ذراع (الحرب البحرية) لاستراتيجية بريطانيا التقليدية. وتلك هي المرة الاولى التي ستصب فيها فرنسا جل مصادرها على حرب بحرية واستعمارية.

وجاءت النتائج مدهشة، وشوشت تماماً جدل دعاة العزلة البريطانيين القائلين أن صراعاً كهذا لا يقف لهم فيه حلفاء قاريون ولا ينطوي على حملات مفيدة للدولة الجزرية. ففي غضون حرب السنوات السبع خصصت فرنسا لبحريتها ٣٠ مليون ليفر سنوياً وهو ما يمثل ربع مخصصات جيشها وخمس الأموال المرصودة للبحرية الملكية سنوياً. ثم ارتفعت الميزانية البحرية الفرنسية بأطراد منذ سبعينيات القرن الثامن عشر وما تلاها حتى بلغت عام ١٧٨٠ حوالي ١٥٠ مليون ليفر، ووصلت في سنة١٧٨٢ حداً مدهشاً مقداره ٢٠٠ مليون ليفر. وحازت فرنسا يوم دخولها الحرب على ٥٢ سفينة راسية في مياهها كان معظمها أكبر من نظيراتها البريطانية، ثم سرعان ما قفز العدد الى ٦٦ سفينة. واليها يضاف عدد سفن الاسطول الاسباني البالغة ٥٨ سفينة، وكذلك سفن الاسطول الهولندي البالغة أكثر من عشرين سفينة جاهزة للخدمة الفعلية سنة ١٧٨٠. وبينما بقيت البحرية الملكية متفوقة على جميع خصومها البحريين (اذ امتلكت ستاً وستين سفينة عام ١٧٧٨، وتسعين بحلول عام ١٧٧٩)، فقد وجدت من يبزها الآن بصورة متكررة. وآل الحال سنة ١٧٧٩ الى فقدانها حتى السيطرة على القنال، ولاحت امكانية قيام غزو فرنسي ـ اسباني له. ولما نشب القتال بين اسطولي (غريفس) من جهة و (دي غريس) من جهة أخرى قبالة (شسابيك)

سنة ١٧٨١ ، أبقى التفوق العددي الفرنسي القوة البريطانية في خطر دائم انتهى باستسلام (كرونوالس) في (بورك تاون) وبذلك كتبت النهاية الفعلية للحملة الأمريكية. وحتى حين ازداد حجم البحرية الملكية وتضاءل حجم البحريات الأخرى (اذ امتلكت بريطانيا سنة ١٧٨٢ أربعاً وتسعين سفينة مقابل ثلاث وسبعين لدى فرنسا، وأربع وخمسين لدى اسبانيا، وتسع عشرة لدى الاقاليم المتحدة)، ظل هامش الفرق قليلاً لا يفي بأداء «جميع» المهام المطلوبة: حماية قوافل شمال الاطلسي، ومناوبة الدوريات في مضيق جبل طارق بانتظام، وحراسة المنفذ من البلطيق، وارسال الكتائب الى المحيط الهندي، ثم دعم العمليات العسكرية في الكاريبي. لقد أضحت القوة البحرية البريطانية قوة وقتية واقليمية بخلاف دأبها في الحروب السابقة، يوم كانت قوة طاغية. وكان لحقيقة ابعاد فرنسا ميدان قتالها عن أوروبا الأثر الكبير في صيرورة سكان الجزيرة الى هذا الحال غير السعيد.

ولما حل عام ١٧٨٢ أثقل العبء المالي المنفق للمحافظة على بحرية كبيرة كاهل الاقتصاد الفرنسي وفرض نوعاً من تقليص الانفاق. فأضحى من الصعب الآن انشاء مخازن بحرية وغدت أزمة البحارة أكثر خطورة. وفوق هذا، خشي بعض الوزراء الفرنسيين أن تنقل الحرب المصادر والانتباه نحو مناطق خارج أوروبا، وتحجم الدور الفرنسي تماماً في الشؤون الاوروبية. هذا الحساب السياسي، وما رافقه من الخوف من احتمالية بلوغ بريطانيا وأمريكا تسوية لخلافاتهما قد زرع لدى باريس أملاً بوضع نهاية سريعة للعداءات. فمن الناحية الاقتصادية قاسى حلفاؤها الهولنديون والاسبان نفس الضّراء. ومع ذلك، فشلت القوة المالية البريطانية والارتفاع الملموس في الصادرات منذ عام ١٧٨٢ وما بعده، اضافة الى التحسينات المتواصلة التي شهدتها البحرية الملكية في انتزاع النصر والافلات من الهزيمة، وأخفقت أيضاً في اقناع الكتل السياسية المحلية

بدعم الحـرب مـا ان لاحت واضـحـة الخـسـارة البريطانيـة لأمـريكا. وبرغم أن التنازلات التي قدمتها بريطانيا في اتفـاقيـة سلام فرسـاي لسنة ١٧٨٣ (مينوركا، وفلوريدا، وتوباغـو) لم تكن بالكاد نقـيـضـاً للمكتـسـبـات الامبراطورية العظيمة لسنة ١٧٦٣، أشـبع الفرنسيون أنفسهم بالرضـا أن ولايـات متحـدة مستقلـة قد ولدت وأن ضربة قـد تلقـاها موقع بريطانيا العالمي. اذ ترى وجهة النظر الفرنسية ان الـتـوازن الاسـتراتيـجي الذي تعـرض لهزة في حـرب السنوات السـبع أفـقـدته اسـتقراره، قد استعاد وضعه برغم جسامة الخسارة التي انطوى عليها.

أمـا أوروبا الشرقـيـة، وعلى نقيض ذلك، فلم تضطرب توازناتها الاستراتيجية كـثيراً بمناورات أعظم ثلاث ممالكهـا خلال العقود التي تلت عام ١٧٦٣. وهو ما يعـزى في أغلبـه الى الطبيعة المثلثية لتلك العلاقة: فلا برلين ولا فينيا تحديداً، ولا حـتى بطرسبرغ الأكـثـر حـزمـاً رغـبت في استفزاز الدولتين الأخريين نحو تشكيل حلف مـعاد، ولم تشأ الانخراط في قتال له أبعاد حرب السنوات السبع. وجاءت الحـملة الصغيرة والحذرة غاية الحذر في حرب العرش البافاري (١٧٧٨ ـ ١٧٧٩) التي عـارضت فـيـهـا بروسـيـا مسعى النمسا التوسعي، لتؤكد هذه الرغبة الجارفة بتـفـادي عـواقب صراع القوى العظمى. وليست عمليات ضم مزيد من الاقاليم بين هذه الممالك الثـلاثة الا نتـيـجة لـ « صفقات » دبلوماسية جاءت على حساب القـوى الأضـعـف وابرزها بولندا التي تمزقت أشـلاءً على نحو متتابع في ١٧٧٢ ـ ١٧٧٣، ١٧٩٣ و ١٧٩٥. وعلى نحـو مـتزايـد، طـالت الثورة الفرنسية القدر البـولندي في السنوات التـاليـة، والمقـصـود هنا تصـميم كاترين الثانية على سحق «يعـاقـبـة» وارشـو، ومـعـه رغبة بروسيا والنمسا بالحصول على تعويض في الشرق مـقـابل فـشلهما في الغـرب ضد فرنسا؛ ولكن حتى هذا القلق الجديد من الثورة الفـرنسية لم يغير جذرياً سياسات العداء المتبادل والتسوية القسرية التي أقنعت بها الممالك الثلاث احداها الأخرى في تلك السنين.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار الحدود الجغرافية والدبلوماسية التي أطرت تلك العلاقة الثالوثية، لم تعد مفاجئة حقيقة أن تحسن موقعا النمسا وبروسيا نسبياً كان تحسناً متواصلاً للمملكة الروسية التي كانت برغم تخلفها الاقتصادي أكثر بكثير حصانة جغرافية من جارتيها الغربيتين اللتين ما فتئتا تصارعان لا لشيء غير ترضية الامبراطورة كاترين الرهيبة. وأكدت هذه الحقيقة اضافة الى المطالب الروسية التقليدية بأحقيتهم في التأثير على الشؤون البولندية إن الغنيمة الأكبر من هذه الدولة المنحوسة ستقع أثناء تقسيمها بيد بطرسبرغ. وعلاوة على ذلك، كان لروسيا جبهة «سهلة التفتت» ومفتوحة الى الجنوب، وهو ما أتاح لها في مستهل سبعينيات القرن الثامن عشر أن تحقق تقدماً شاسعاً على حساب تركيا، والحقت بها (كريميا) رسمياً في عام ١٧٨٣، وجنت أيضاً مكتسبات اقليمية جديدة على طول الساحل الشمالي للبحر الأسود عام ١٧٩٢. لقد قدمت كل هذه الحوادث دليلاً ملموساً على التداعي الذي أصاب القوة القتالية النمسا وبروسيا تماماً مثلما سعت بلدان أخرى أمثال (السويد عام ١٧٨٨، وبريطانيا في عهد بت الأصغر سنة ١٧٩١) وبهمة أعلى الى الحد من سياسة روسيا التوسعية. بيد أن تنامي الامبراطورية الروسية القيصرية سار على قدم وساق تدعمه رغبة فيينا وبرلين الى الابقاء على نوايا بطرسبرغ الطيبة، ومعهما انشغال القوى الغربية الى اذنيها عن لعب دور فعال ودائمي في اوروبا الشرقية.

وعليه قدمت بنية العلاقات الدولية في العقد الذي سبق عام ١٧٩٢ أو حواليه اشارة واهنة عن التحولات الجارية فيها لسبب رئيسي يعزى الى حقيقة أن النزاعات المتواترة بين القوى الكبرى كانت في رمتها قضايا اقليمية لا رابط بينها وهو ما أخفى أية ايماءة بوجود تهديد لميزان القوى العام. فاذا كان مستقبل بولندا والامبراطورية العثمانية قد استقطب اليه تماماً اهتمام أمم الشرق العظيمة، فان المناورات التقليدية حيال مصير البلدان المنخفضة وحول « تجارة

الامبراطوريات المعـادية » قـد سلبت اهتمام القـوى الغـربيـة. فـقـد أوصل النزاع الانكليـزي الاسباني حول(نوكتا ساوند) سنة ١٧٩٠ كلا البلدين الى شفير الحرب حـتى تنازلت اسـبـانيـا مكرهة. وفـيـما خـفـت حدة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا نتيجة الاعياء المتبادل الذي أصابهما عقب عـام ١٧٨٣، استمر عداؤهما التجاري ينمـو مسرعـاً. كما أماطت شكوكهما المتبادلة اللثام عن حقيقة طبيعتيهما في غضون أزمـة داخلية في هولندا سنة ١٧٨٧ ـ ١٧٨٨، حين أقصي الحـزب «الوطني» المؤيد لفـرنسا من السلطة على يد القوات البروسية بدعم من الانكليزي (بت الصغير).

لقـد عكست دبلومـاسـيـة بت الأكـثـر فـاعلية ونشاطاً شخصيتها المستقلة وكـذلك النهوض العام الذي حققته بريطانيا في مصاف «القوى» منذ انتكاسة عام ١٧٨٣. فـضياع أمـريكا لـم يقوض تجارة البـلد عـبـر الاطلسي، بـل ما برحت الصـادرات البريطانيـة صـوب الولايات المتـحدة تزدهر، وشكل السوق الامريكي ومعـه السوق الهـندي مستهلكـاً للصـادرات البريطـانية أكـبر من أي سوق آخر تمسك فـيـه التـجـارةالفرنسية زمام الأولوية. وتضاعفت تجارة الشحن البريطانية في السنوات الست المحـصورة بين ١٧٨٢ـ١٧٨٨. وكـانت الثورة الصناعية سائرة في طريق الظهـور الذي استـحـثـه الطلب الاسـتـهلاكي المحلي والخارجي اضافة الى التسـهـيل الذي قـدمـه فـيض المخترعـات الحـديثـة. كما واكب الانتـاج الزراعي البريطاني حـاجـة السكان المتزايد العدد الى الطعام. وجاءت اصلاحات بت المالية لتـوازن للدولة انفـاقـهـا المالي وتعـيـد لها (رصـيـدها) برغم أن أموالاً كثيرة ذهبت دومـاً لصـالح البـحـرية التي تمتـعت بالقوة وحسن الادارة. وهنا شعرت الحكومة البريطانيـة وهي تسـتند على هذه الأسس الراسخة أن بوسعها أن تلعب دوراً أكثر فـاعليـة في الخارج عندما تقتضي مصالحها القومية العظمى ذلك. ومهما يكن من أمـر لم يتـصـور القـادة السـياسيون في (وايتهول) و (وستمنسر) نشوب حرب بين القـوى العظمى في أوروبا في المستقبل المنظور.

يكمن أجلى الأسباب، كما بدا، وراء عدم الخوف الاوروبي من حرب عامة في حالة التردي التي أخذت تعيشها آنذاك فرنسا. اذ برز وضعها الدبلوماسي لسنوات قلائل بعد عام ١٧٨٣ قوياً كسابق عهده، ونما الاقتصاد الداخلي والتجارة الخارجية مع مناطق البحر المتوسط والهند الغربية بسرعة مطردة. غير أن اجمالي تكاليف حرب ١٧٧٨ ـ ١٧٨٣ (التي كبدت فرنسا أكثر مما خسرته في الحروب الثلاثة السابقة معاً) وفشلها في الاصلاحات المالية الوطنية تضاعفت مع الاضطرابات السياسية المستمرة والضائقة الاقتصادية اضافة الى موجات التذمر الشعبي، فافقدت الثقة «بالنظام القديم» في فرنسا. حتى اذا جاء عام ١٧٨٧ وما بعده بدت فرنسا بتأثير تفاقم الأزمة الداخلية أقل قدرة على القيام بدور حاسم في الشؤون الخارجية. وترجع الهزيمة الدبلوماسية في هولندا بشكل رئيسي الى ادراك الحكومة الفرنسية عجزها عن تمويل حرب ضد بريطانيا وبروسيا، بينما يعزى انسحابها من دعم اسبانيا في نزاع (نوكتا ساوند) الى تحدي المجلس الفرنسي لحق لويس الرابع عشر في اعلان الحرب. فأوحى كل ذلك أن فرنسا ستنزع قريباً الى قلب « النظام القديم» في أوروبا برمته.

وهكذا بدأ الصراع الذي كتب له أن يمتص طاقات القارة لأكثر من عقدين بطيئاً وممهداً. فلم يكترث الفرنسيون لغير الصراعات الداخلية في الفترة التي تلت سقوط الباستيل، وبالرغم من القلق الذي انتاب بعض الحكومات الاجنبية من تطرف سياسات فرنسا، فقد أوضح الاضطراب الناشيء في باريس والاقاليم الأخرى أن لفرنسا شأناً ضئيلاً في سياسات القوى الأوروبية. ولهذا السبب سعى بت الى اجراء تقليصات في الانفاق العسكري البريطاني في شباط ١٧٩٢، فيما ظلت الممالك الشرقية الكبيرة منهمكة بتقطيع أوصال بولندا. ولم يحصل ما يعد تصعيداً للأزمة نحو الحرب على الصعيدين الداخلي والخارجي الا بعد ما شيع عن اللاجئين عزمهم استعادة الحكم الملكي وعن نزعة الثوريين

الفـرنسـيين نحـو سيـاسة أكثر عدوانية نحو الحدود. واوضحت المناورات المرتابة البطيئة التي قـامت بها القوات المتحالفة عند انطلاقها باتجاه الحدود الفرنسية، كم هزيل استـعـدادها لهذه المنازلة، وهو مـا سمح بدوره للثوريين أن يدعو الانتصار بعـد المواجهة القصيرة في فـالمي (أيلول ١٧٩٢). ولم تتكشف المباديء الجمهورية المتـطـرفـة للنظام الجـديد في باريس الا في العـالم التـالي حين تجلى نجـاح تهديد الجـيـوش الفـرنسية لأرض الراين والبلدان المنخفضة وايطاليا وكذلك اعدام لويس الـسـادس عـشر، تـلـك المبـاديء التي كـشـفت أن الصراع قـد بلغ جميع أبعـاده الاسراتـيـجـيـة والايديولوجـيـة. وهنا انضم الى بروسـيـا وامبراطورية هابسرغ وهما المحـاربان الاصليـان حشد من الدول الأخرى تتزعمها بريطانيا وروسيا اضافة الى جميع جارات فرنسا نفسها.

وبرغم أن من السـهل مـعـرفة أسباب الفشل الذريع لـ (التحالف الأول) (١٧٩٣ ـ ١٧٩٥) ضد فرنسا، فان الحصيلـة كـانت مفاجـأة وخيـبة أمـل مريرة لعصرها. فـبـعـد كل شيء، كـان التـفـاوت كبيراً وأكبر مما حصل في (أية) حرب سـابقـة. لقد أفضى الدافع الخالص للثورة الفرنسية الى تبني الاجراءات اليائسة ـ الـتراصـف الـبشري الهائل، وتوظيف لجـمـيع المصـادر القـومـيـة الكبيرة لمقـارعـة خـصـوم فـرنسـا الكثر. هنا أشار العديدِ من الكتاب أن فترة الاصلاحات المهمة الـتي مـر بها الجيش الفـرنسي ـ على صـعـد التنظيم، وتدريب الكوادر، واعـداد المدفـعـيـة، والتكتـيك القـتـالي ـ حـدثت في غضون العقدين أو الثلاثة قبيل عام ١٧٨٩، وكـل مـا فـعلتـه الثورة انها أزاحت المعوقات الارستقراطية جانباً وأتاحت الفـرصـة للمـصلحين (مع زيادة أعـدادهـم) لوضع أفكارهم مـوضع التنفـيـذ يوم قرعت طبول الحرب. واستخدمت أساليب «الحرب الشاملة» في الجبهة الداخلية، وبدا أن التكتـيكات الجـديدة ليـست سوى انعكاس للطاقات الدهماوية الفرنسية التي تفـجـرت لتـوهـا، فيما بـدت مـنـاورات الجيوش المتحالفة هيابة وجلة متبنية

ذات الاسلوب القديم. فسرعان ما اكتسح الجيش الفرنسي بقوامه البالغ حوالي ٦٥٠ ألف جندي (في تموز ١٧٣٩) والحماسة تملأ قلوبهم والرغبة تشتعل في صدورهم راكباً المخاطر التي تنطوي عليها مسيرات طويلة وتكتيكات هجومية، الاقاليم المجاورة ـ وهي ايماءة أن أعباء الانفاق الهائل على مثل هذه القوة الجرارة ستقع منذ تلك اللحظة وما بعدها على عاتق السكان المقيمين «خارج» حدود فرنسا، وذلك ما فتح بدوره منفذاً أمام الاقتصاد الفرنسي ليستعيد بعض أنفاسه.

ولذلك توجب على أية قوة نوت كبح هذا التوسع السريع، أن تبتدع لنفسها الوسائل المناسبة لاحتواء مثل هذا الشكل الجديد والهائج من الحرب. وما تلك بمهمة مستحيلة. فالعمليات العسكرية الفرنسية التي أنيطت أولاً بالقائد (دوموريز) وحتى الحملات (النابليونية) الاكثر حجماً وتعقيداً قد كشفت عن موطن عيب في التنظيم والتدريب، ونواحي ضعف في التجهيز والاتصالات، كان بوسع أنّى خصم أحسن جيشه تدريباً أن يستفيد من تلك العيوب أقصى فائدة. ولكن أين كان ذلك الخصم جيد التدريب؟ إن ما شكل عيباً تكتيكياً لدى الحلفاء بوجه سرايا المناوشين الفرنسيين ليس مجرد وجود قادة تجاوز الزمن عقولهم وقوات أثقلت الاحمال خطاها، بل ان النقطة الجوهر قد تجسدت في فقدان اعداء فرنسا الأداء السياسي والوضوح الاستراتيجي. فكان من الواضح غياب الايديلوجية السياسية السامية التي ستشبع الرغبة لدى جنود الحلفاء لاطلاق النار على جنود ومواطني «النظام القديم». والحق أن كثيراً من الحلفاء قد سلبت لبهم الافكار الخلابة للثورة. ولم يتسن استغلال الروح الوطنية للحد من الهيمنة الفرنسية الا في وقت متأخر حين حولت جيوش نابليون «التحرير» الى «غزو» و «نهب».

وفوق ذلك، لم يحمل الا نفر قليل من أعضاء التحالف الخطر الفرنسي محمل الجد في مرحلته المبكرة. فلم يكن ثمة اتفاقات على الاهداف أو

الاستراتيجية فيما بين الاعضاء المختلفين في التحالف الذي تجسدت وحدته الهشة بحاجة اعضائه الى الاعانات البريطانية ولا شيء غيرها. كما تداخل أيضاً، وبعد كل شيء، حادث وراثة بولندا مع سني الحرب الثورية الأولى وربما غطى عليها. اذ كان جل اهتمام كاترين الثانية، برغم استنكارها الشديد للثورة الفرنسية، هو القضاء على استقلال بولندا أكثر من ارسالها القوات الى أرض الراين. وذلك ما حدا بالحكومة البروسية التي سال لعابها منذ حملات الغرب المبكرة، ان تنقل مزيداً ومزيداً من قواتها من مواضعها في الراين نحو الفستولا فأضطرت النمسا الى الاحتفاظ بستين ألف رجل على حدودها الشمالية تحسباً لأي تحرك روسي أو بروسي لنهش ما تبقى من الاقاليم البولندية. ولما حان أوان التقسيم الثالث والأخير لها في سنة ١٧٩٥، بات جلياً أن بولندا كانت - وهي تحتضر - خير حليف لفرنسا من حالها اليها يوم كانت دولة حية نشيطة. وآنذاك جنحت بروسيا للسلام وتخلت عن الضفة اليسرى للراين لصالح فرنسا، تاركة ألمانيا في حالة حياد متضعضع سمح لفرنسا نقل اهتمامها صوب أماكن أخرى. فما كان من معظم الولايات الألمانية غير الاقتداء بالخطوة البروسية؛ وسقطت هولندا وحولت الى (جمهورية باتافان). أما اسبانيا فقد هجرت الحلف وعادت الى انحيازها السابق مع فرنسا ضد بريطانيا.

لقد فشلت الحكومة البريطانية في مواصلة الحرب بالزخم اللازم لها والوضوح الاستراتيجي برغم رغبة (بت الصغير) باقتفاء خطى والده في قتل الروح التوسعية الفرنسية. اذ افتقدت الحملة المرسلة الى الفلاندرز وهولندا بقيادة دوق يورك للفترة من عام ١٧٩٣ ـ ١٧٩٥ الى القوة والخبرة العملية اللازمتين للتعامل مع الجيش الفرنسي، وعاد ما تبقى منها خالي الوفاض الى دياره عبر (بريمن). فضلاً عن هذا، آثر الوزراء البريطانيون- الخلف منهم والسلف- « مثل دنداس وبت »، « اسلوب الحرب البريطاني » ـ أي عمليات

استعمارية، وحصار بحري، وغارات على سواحل العدو ـ على أية عملية قارية واسعة النطاق. وقد بدا هذا خياراً مشوقاً وسهلاً نظراً الى التفوق المطلق للبحرية الملكية وتردي نظيرتها الفرنسية. بيد أن خسائر القوات البريطانية الناجمة عن الاصابة بالأوبئة أثناء عمليات الهند الغربية في ١٧٩٣ ـ ١٧٩٦ أفصحت أن لندن قد دفعت ثمناً مفرطاً لتلك الافكار الاستراتيجية (اللاهية): فتكبدت ٤٠ ألف قتيل، و ٤٠ ألفاً آخرين باتوا غير لائقين للخدمة ـ وتلك أرقام تخطت جميع خسائر حرب شبه الجزيرة الاسبانية ـ وبلغت تكاليف الحملات ما يربو على ١٦ مليون جنيه في أقل تقدير. ومع ذلك يبقى ما يثير الشك ان كانت هيمنة بريطانيا المعززة دوماً على المسارح غير الأوروبية أو العمليات الخارجية ضد (دنكيرك) و (طولون) قد عوضت عن قوة فرنسا المتنامية في أوروبا. وأخيراً كانت الاعانات التي طلبتها بروسيا والنمسا للابقاء على جيشها في الميدان جد مرهقة حتى استحالت تلبيتها. يعني هذا القول، وبعبارة أخرى، أن الاستراتيجية البريطانية كانت قاصرة ومكلفة في الوقت عينه، وتعرضت في عام ١٧٩٧ أسس النظام برمته الى هزة ـ مؤقتة في أقل تقدير ـ بعد توقف بنك انكلترا عن الدفع نقداً وبسبب حالات التمرد داخل البحرية في (سيثيد) و (نور). وفي خضم هذه الحقبة المضطربة، رنت النمسا الى السلام وانضمت الى قافلة باقي الدول التي اعترفت بتفوق فرنسا في أوروبا.

فاذا ما كان الانكليز قد عجزوا عن هزيمة فرنسا، فان الحكومة الثورية الفرنسية قد عجزت بدورها أن تحط من شأن تفوق عدوها البحري. فهي لم تجنِ من محاولتها الأولى لغزو ايرلندا أو الاغارة على سواحل بريطانيا الغربية غير حصيلة تافهة برغم أن مرد ذلك رداءة الطقس مثلما هو قوة الدفاعات المحلية، كما حفظ النظام الائتماني البريطاني ثباته برغم تعليق بنك انكلترا الدفع النقد مؤقتاً عام ١٧٩٧. وتسبب دخول اسبانيا وهولندا ساحة المعركة بجانب فرنسا في

تحطيم الاسطول الاسباني قبالة (رأس القديس فنسنت) (شباط ١٧٩٧) وكذلك الحاق أشد الاذى بالهولنديين في (كامبرداون) (تشرين الأول ١٧٩٧). لقد توجب على حلفاء فرنسا الجدد معاناة الضياع المستمر لمستعمراتها وراء البحار ـ في الهند الشرقية والغربية، وكولومبو، ومالاكا، ورأس الرجاء الصالح. وجميعها وفرت أسواقاً جديدة للتجارة البريطانية وقواعد اضافية لسراياها البحرية. وهم اذ رغبوا عن دفع الثمن الباهظ الذي طلبته فرنسا مقابل السلام، اندفع (بت) وأتباعه الوزراء أكثر الى الحرب فارضين ضريبة الدخل اضافة الى استحصالهم قروض جديدة للانفاق على ما أضحى صراعاً من أجل البقاء القومي مثلما هو من أجل الأمن الامبراطوري، ضد القوات الفرنسية التي احتشدت على طول ساحل القنال.

وهنا استقر القياس الأقرن الاستراتيجي الرئيس الذي تخبطت فيه فرنسا وبريطانيا على مدى العقدين التاليين من الحرب. لقد كانتا - كالحوت والفيل- أكبر ماردين في ميدانهما، ذاك في البحر وهذا في البر. فما استطاعت الهيمنة البريطانية على الطرق البحرية سحق السيطرة الفرنسية على أوروبا ولا قدر تفوق نابليون العسكري زل أقدام سكان الجزيرة إلى الاستسلام. وعلاوة على ذلك، لم تطمئن حكومة باريس وهي تدرك أن تجاوزات فرنسا الاقليمية وارهابها جاراتها قد أثارت عليها الاستياء الكبير، أن قوى وروبا الأخرى ستقبل بشكل دائم بالسيادة الفرنسية عليها طالما بقيت بريطانيا - بما تقدم من الاعانات. والذخيرة، وربما حتى الجند ـ مستقلة. وكان هذا رأي نابليون قلباً وقالباً «لنسع جل ما نسعى الى بناء اسطولنا وتدمير انكلترا. فاذا بلغنا ذلك غدت اوروبا تحت اقدامنا». الا أن بلوغ هذا الهدف الفرنسي لا يتأتى الا بانتهاج استراتيجية بحرية وتجارية ناجحة ضد بريطانيا طالما أن المكتسبات العسكرية في البر ليست كافية تماماً مثلما احتاج الانجليز لتحدي هيمنة نابليون على القارة الى التدخل المباشر

وتأمين حلفاء آخرين حين أدركوا أن تفوق البحرية الملكية في البحر لن يقطفوا منه كامل الثمار. وهكذا دب الخوف وسكن القلق كليهما فسعيا الى تبني وسائل قتال جديدة والفوز حتى يميل ميزان القوى لصالحه.

فكانت محاولة نابليون تغيير ميزان القوى لصالحه جريئة ومحفوفة بالمخاطر: فقد انتهز فرصة ضعف الموضع البريطاني في البحر المتوسط في صيف عام ١٧٩٨ وغزا مصر بجيش من ٣١ ألف جندي وبذلك وضع نفسه في مكان يتحتم فيه عليه أن يفرض هيمنته على شرق البحر المتوسط وعلى الامبراطورية العثمانية، والطريق المؤدي الى الهند. وفي نفس هذا الوقت تقريباً، انشغل البريطانيون بحملة فرنسية أخرى على ايرلندا. فكانتا ضربتان لو شييء لهما النجاح المطلق لسددتا ضربة قاصمة لموقف بريطانيا المتصدع. لكن حملة غزو ايرلندا كانت ضيقة النطاق ومتأخرة التوقيت، وتم احتواؤها في مطلع أيلول ويومها كانت أوروبا بأسرها تنهل العبر من هزيمة نلسون للاسطول الفرنسي في (أبي قير)، وكذلك «أسر» قوات الغزو الفرنسي في مصر. وحصل ما خشيته باريس. فقد شجعت النكسة جميع الاطراف التي سأمت الهيمنة الفرنسية على التخلي عن حيادها والانضواء تحت راية حرب(التحالف الثاني)(١٧٩٨ـ١٨٠٠). فالى جانب الدول الأصغر وهي البرتغال ونابولي، انضمت روسيا، والنمسا، وتركيا الى صف بريطانيا وجميعها قد حشدت جيوشها وتفاوضت للحصول على الاعانات. وآل حال فرنسا الى العيش في طامته الكبرى سيما وقد فقدت مينوركا ومالطا، ولحقتها الهزيمة في سويسرا وايطاليا على يد القوات الروسية–النمساوية، ومعهما عجز نابليون نفسة عن تحقيق أي انتصار في الشرق.

بيد أن التحالف الثاني قد ارتكز كسابقه على أسس سياسية واستراتيجية واهية. اذ ترك غياب بروسيا فراغاً واضحاً فاستحال فتح جبهة ألمانية من الشمال. فيما أفضت حملة فجة قام بها ملك نابولي الى كارثة. وفشلت حملة

انكليـزية ـ روسـية سيئة الاعداد صوب هولندا في اثارة السكان المحليين وتفككت في آخـر الأمـر. وبدلاً من أن تسـتـقي الحكومة البريطانية العبر من أن العمليات القـارية تحتـاج الى مـزيد من التركـيـز، والوعي الجـاد بالمصاعب المالية والسياسية التي تكتنف قـيـادة جيش جرار، نكصت وعادة الى عادتها القديمة بشن «غارات» على سـواحل العـدو؛ غير أن هجماتها ضـيـقـة النطاق على جـزيرة بل، وفيرول، وكـادز، وأمـاكن أخـرى لم تأتها بغرض استراتيجي نافع. واسوأ من هذا هو خيبة النمسـاويين والروس في التـعـاضـد دفاعاً عن سويسرا، فأزيح الروس شرقاً عبر الجـبـال.. وفي تلك الحـال، تعـمـقت لدى القيصر رغبته في التحرر من الحلفاء وتحـولت الى ارتيـاب عـمـيق من السـيـاسـة البريطانيـة، ونزعـة الى التـفاوض مع نابليـون، الذي أقـفل عـائداً الى فـرنسـا قـادمـاً من مصر. لقـد ترك الانسحاب الروسي النمسـا تتلقى كـامل عبء الغضب الفرنسي في (مارنجو)و(هوخستادت) في عام ١٨٠٠ ،ثم أضطرت فـينا بعـد ستة أشهر الى التفاوض تارة أخرى منشدة السـلام في (هوهنلندن). آنذاك، وتحديداً في عام ١٨٠١، وجدت بريطانيا نفسها وحـيـدة في المضمار تمامـاً كحالها قبل أعوام ثلاثة خلت، سيما وقد جنحت بروسيا والدنمارك الى انتـهـاز هذا التحول في الأحداث والتغلب على هانوفر،ومعهما شنت اسـبـانـيـا هجـومـاً لغـزو البرتغـال، بينما انخـرطت دول أوروبا الشمالية: روسيا، والدنمارك، والسـويد، وبروسيا، سوية في (عصبة حياد مسلح) جديدة.

من جانب آخر، أبلى الانجليز بلاءً حسناً في البـحـر وفي حملاتهم خارج اوروبا تارة أخـرى. اذ استولت بريطانيا على مالطا من أيدي فرنسا فهيأت قاعدة اسـتراتيـجيـة حـيـوية للبـحـرية الملكيـة. وسـحـقت الاسطول الدنماركي قـبـالة (كـوبنهـاجن) وهو الخط الأول من أسـاطيل عصبة الحياد المسلح المراد له القضاء على تجـارة بريطانيـا في البلطيق (برغم أن العصبة لفظت أنفاسها الأخيرة بأية حال بعـد اغتيال القيصر (بول) قبيل أيام من تحطم الاسطول). وفي نفس ذلك الشهر

(آذار ١٨٠١) الحقت قوة بريطانية هزيمة منكرة بالجيش الفرنسي في الاسكندرية وذلك ما كان ايذاناً ببدء الانسحاب الفرنسي الشامل من مصر. وفي الميادين البعيدة اجتاحت القوات البريطانية جيش (تيبو) المدعوم فرنسياً في (ميسوري)، وواصلت تحصد المزيد في الشمال. كما سقطت الممتلكات الفرنسية والهولندية والسويدية في الهند الغربية بأيدي البريطانيين.

ومع ذلك، أفضى الافتقار الى حليف قوي سنة ١٨٠١ والطبيعة غير الحاسمة للحملة الانكلو ـ فرنسية بالعديد من صانعي السياسة في بريطانيا الى التفاوض طلباً للسلام. وقد وجد هذا الشعور ما يعززه سيما من المؤسسات التجارية التي تضررت تجارتها كثيراً في حوض البحر المتوسط، وأقل منه في البلطيق. وربما عجّل تسليم (بت) بالانعتاق الكاثوليكي بالتحرك نحو المفاوضات. فيما قالت حسابات نابليون أن فرنسا لن تخسر الا القليل من فترة السلام. فتأثير الهيمنة الفرنسية على الدول التابعة سيظل قائماً، وبينما ستفقد بريطانيا الامتيازات التجارية والدبلوماسية السابقة لها في تلك المناطق؛ ستجد البحرية الفرنسية المشتتة في شتى الموانيء متنفساً لتلم شتاتها وتعيد بناء نفسها، وسيستقر ايضاً الاقتصاد الفرنسي قبل الشروع بالجولة القادمة من الصراع. وحيال ذلك، مال الرأي البريطاني ـ الذي لم ينتقد كثيراً حكومته لتوقيعها معاهدة السلام في امينس (آذار ١٨٠٢) ـ باتجاه آخر وهو يرقب فرنسا تواصل صراعها بوسائل أخرى. لقد حرموا على التجارة البريطانية دخول كثير من مناطق أوروبا، وابلغوا لندن مراراً اياها والتدخل في الشؤون الهولندية والسويسرية والايطالية. وتوالت التقارير التي تشكو من مكائد واعتداءات فرنسا من مسقط الى الهند الغربية، ومن تركيا الى بيدمونت. وعليه، رفضت الحكومة البريطانية – استناداً لتلك التقارير ومعها توفر الدليل القاطع عن جنوح فرنسا نحو برنامج واسع النطاق لاعادة بناء قوتها التسليحية– بزعامة (أدنجتون)

تسليم مـالطا، وارتأت في مايس ١٨٠٣ تحويل الحرب الباردة الى حرب حارة.

دامت الجـولة السـابعـة والأخيرة من الحروب الانكلو - فرنسية التي وقعت بين الفترة مـن ١٦٨٩ الى ١٨١٥ اثـنى عـشر عـامـاً، تذوق فيها الطـرفان أكثـر جـولاتهما مـرارة. وكـشأنهما سـابقـاً، كـان للطرفين مـواطن قـوة وضـعف. فـقد لاحت البـحـرية الملكيـة - برغم تقليص ميزانيتها - في موقع الاقوى ما ان بدأت مـن جـديد الأعمال العـدائيـة. وفـيما اغلقت السرايا القـوية السـاحل الفـرنسي، تعـرضت اصـقـاع مـا وراء البـحـار التـابعـة للامبراطورية الفرنسية ودولها التابعة لاعـادة الاسـتـيـلاء عليـهـا. فـسـقطت كل من سـان بيـار ومـيكلون، ولوشيا، وتوباجـو، وغـويانا الهولندية قـبل الطرف الأغـر، كما تم التـوغل أكـثـر في الهند. وسقط الرأس في ١٨٠٦، وكـوراسـو والهند الغربية الدانماركية في ١٨٠٧، اضافة الى العـديد من أجزاء مولوكـاس في سنـة ١٨٠٨. ثم توالى سقـوط كل من كاين وغـويانا الفـرنسية وسان دومنجو والسنغال ومارتنك في سنة ١٨٠٩، أما جادلوب ومـورشـيوس وأمبونيا وبـاندا فسقطت في ١٨١٠، وأخيراً تم الاسـتيلاء على جاوة في عـــام ١٨١١. وتـــارة أخـرى لم يكن لذلـــك أي تأثير « مـباشر » على التوازن الأوروبي على أنه خلق تعـزيزاً للهـيـمنة البريطانيـة وهيأ «منافذ» جديدة للصادرات المحظور عليـهـا المرور عبر الطريق التقليدي الى انتورب ولغورت. وحثت الحرب في مـراحلهـا الاولى نابليون أكثر من أي وقت مضى على غزو جنوبي انكلترا.

وفي ضـوء الحقائق الواقعية، كشفت الحملات البحرية والعسكرية مرة ثانية سنـة ١٨٠٥ الى ١٨٠٨ أثر القـيـود الاستراتيـجيـة على الحـرب، بالرغم من وقوع بعض المعـارك الشـهيرة ابان تلك الفترة. فـالجـيش الفـرنسي كـان ثلاثة أضـعاف حـجم الجيش البريطاني واغنى منه تجربة، لكن السيطرة على البحر كانت أساسية حـتى يتـسنى له النزول بسـلام على ارض انكلترا. ومن الناحـيـة العددية، كانت البـحـرية الفـرنسـيـة كـثيرة العدد لما دخلت فرنسا الحرب (حوالي سبعين) سفينة

راسية (وهي دلالة على حجم المصادر التي تمتع بها نابليون)، معززة بدعم البحرية الاسبانية (أكثر من عشرين سفينة) يوم دخلت اسبانيا الحرب في أواخر عام ١٨٠٤. وعلى أية حال، توزع الاسطولان الفرنسي - الاسباني على ما لا يقل عن ستة موانيء، واستحال الاتصال بينها بمنآى عن ركوب المخاطرة بالاشتباك مع البحرية الملكية ذات الخبرة الطويلة في المعارك، وهذا ما أكدته الهزيمة النكراء التي ألحقتها البحرية الملكية بالاسطولين الفرنسي - الاسباني في معركة (الطرف الأغر) شهر تشرين الأول عام ١٨٠٥، والتي أزاحت النقاب عن «الفجوة النوعية» بين البحريات المتخاصمة بطريقة شنعاء. ومع هذا، لم يقلل النصر المثير الذي أمن على الجزر البريطانية، من شأن هيمنة نابليون في البر. ولهذا السبب جاهد بت لاغراء روسيا والنمسا الى تشكيل حلف ثالث بدفع ١,٧٥ مليون جنيه لكل ١٠٠ ألف رجل يرسل الى الميدان لمواجهة فرنسا. غير أن نابليون، وقبل معركة الطرف الأغر، اندفع بجيشه من بولون الى اعلى الدانوب فسحق النمساويين في (آلم)، ثم تحرك شرقاً ليبيد قوة نمساوية ـ روسية تعدادها ٨٥ ألف رجل في (اوسترلز) في شهر كانون الأول، فتنازلت النمسا طالبة السلام للمرة الثالثة، وتهيأ لفرنسا مرة أخرى أن تؤكد سيطرتها على شبه الجزيرة الايطالية وأن تأمر بانسحاب سريع للقوات الانكلو ـ روسية من هناك.

لقد اوضحت تلك الضربات الموجعة، سواء أكان لايقاعها ضلع في موت بت في مطلع عام ١٨٠٦ أم لا، صعوبة اخضاع عملاق عسكري مثل نابليون. والحق أن السنوات القليلة التي اعقبت ذلك بشرت بتبوء فرنسا قمة السيطرة على أوروبا. وتلك بروسيا التي اضعف غيابها التحالف، أعلنت بكل تهور الحرب على فرنسا في تشرين الأول ١٨٠٦ فحق عليها التدمير في عين ذلك الشهر. على أن الجيوش الروسية الجرارة العنيدة كانت شيئاً مختلفاً تماماً، لكنها وبعد معارك عديدة، أثخنت بها جراحاً في معركة فريدلاند (حزيران ١٨٠٧). وأثناء توقيعها

على معاهدات السلام في (تلست)، تحولت بروسيا الى تابع فرنسي حقيقي، فيما وافقت روسيا وهي تحاول التخلص خلسة أن تحظر التجارة البريطانية ووعدت أخيراً بالانضمام الى الحلف الفرنسي. وهكذا لم يعد للانكليز من حليف أو دولة مستقلة بين السويد والبرتغال، بعد أن ذاب جنوبي ومعظم الجزء الغربي من ألمانيا في اتحاد الراين الكونفدرالي، وتحول غربي بولندا الى دوقية تابعة لوارشو، وبعد أن أضحت اسبانيا وايطاليا والبلدان المنخفضة بلدان سائرة في فلك فرنسا ومعها الامبراطورية الرومانية المقدسة تلفظ أنفاسها الاخيرة. لقد أهدى هذا الوضع نابليون ما كان يرقب من فرصة بتحطيم « أمة الدكاكين » بأحدث الاساليب كفرض حظر على صادراتها الى أوروبا، وايذاء اقتصادها، وفي عين الوقت تحقيق أغراضه بتجميع الأخشاب والصواري والمصادر الأخرى اللازمة لبناء سفنه والمحظورة الآن على البحرية الملكية. وهذا ما يعني أن القوة البريطانية بدأت تتداعى على نحو غير مباشر قبل شن الهجوم المباشر عليها. فاذا ما أخذنا بالاعتبار حجم الاعتماد البريطاني في صادراته على الاسواق الاوروبية وعلى الصواري البلطيقية والبلوط الدلماسي[1] في بناء أساطيل البحرية الملكية، تجلى واضحاً كم كان كبيراً حجم التهديد النابليوني عليها. ثم ان انخفاض حجم ايرادات الصادرات سيقطع على لندن امكانية توفير العملة الصعبة اللازمة لتقديم الاعانات لأي حليف لها، وشراء السلع اللازمة لتجهيز جيوشها.

وهكذا اذن اختلطت العوامل الاقتصادية في هذه الحرب مع الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذه المرحلة المركزية من التكالب الانكليزي ـ الفرنسي على نيل سمة التفوق، وهي الفترة المحصورة بين قرارات نابليون المفروضة على برلين وميلان التي تحظر المتاجرة مع بريطانيا (١٨٠٦ ـ ١٨٠٧)

---

(١) تقع دلماسيا في الجزء الغربي من يوغسلافيا.

وتقهقر الفرنسيين من موسكو سنة١٨١٢، تستحق الميزات النسبية لهذين النظامين المتضاربين تحليلاً أوفى. لقد سعى النظامان الى سحق أحدهما الآخر اقتصادياً، فكانت نتيجة ذلك أن تكشفت مواطن الضعف عاجلاً أم آجلاً وآتت بعواقب سياسية وقدراتية وخيمة.

لا شك أن اعتماد بريطانيا الاكبر وغير الاعتيادي على التجارة الخارجية في هذا الوقت تحديداً قد طالها باكثر ضرر نتيجة الحظر التجاري الذي فرضه عليها «نظام نابليون القاري». ففي عام ١٨٠٨ وبعده في ١٨١١ـ١٨١٢ أسفرت الحرب الاقتصادية التي شنتها فرنسا وحليفاتها الأكثر اذعاناً (مثل الدنمارك) أزمة في تجارة الصادرات البريطانية فتراكمت الصناديق الكبيرة المليئة بالمصنوعات في المستودعات، وازدحمت أرصفة لندن بالانتاج المصنع للمستعمرات. وتفاقمت مخاوف رجال الاعمال من اسراب العاطلين في المدن والمقاطعات، وجنح العديد من رجال الاقتصاد الى السلام؛ وهكذا فعل الارتفاع المذهل في الدين القومي. ويوم ساءت العلاقات مع الولايات المتحدة وهبطت معدلات الصادرات لتلك الاسواق المهمة بعد ١٨١١، بدت الضغوط الاقتصادية عصية على الاحتمال.

ومع ذلك استطاعت بريطانيا أن تتحمل وزر الضغوط الاقتصادية عليها لسبب رئيسي هو ان تلك المقاطعة لم تستمر طويلاً أو أنها لم تأخذ طابع المقاطعة المستمرة حتى تأتي بمفعولها. اذ خلقت الثورة في اسبانيا ضد التسلط الفرنسي انفراجاً في الأزمة البريطانية لعام ١٨٠٨ وجاءت قطيعة روسيا مع نابليون باغاثة طيبة للركود البريطاني ١٨١١ ـ١٨١٢ وفسحت المجال للبضائع البريطانية لتتدفق على البلطيق وشمال أوروبا. فضلاً عن ذلك، تم طوال تلك الفترة تهريب كميات ضخمة من المصنوعات البريطانية والمواد المعاد تصديرها من دول المستعمرات، نحو باقي أرجاء القارة - من هليجولاند الى سالونيكا- مقابل نسب ارباح عالية للمستوردين وغالباً تحت تستر المسؤولين المحليين المرتشين؛

بنفس المنوال الذي انتقلت به بين كندا وانكلترا الجديدة في غضون الحرب الانكلو ـ أمريكية في عام ١٨١٢. وأخيراً حصل الاقتصاد الصادراتي البريطاني على مصل منعش من التجارة مع المناطق التي لم يطلها (النظام القاري) أو السياسة الأمريكية في (اللاتعامل) مع الانكليز، وتلك المناطق هي آسيا، وأفريقيا، والهند الغربية، وأمريكا اللاتينية (رغماً عن جميع جهود الحكام المحليين الاسبان)، والشرق الادنى. وعليه، ولهذه الاسباب جميعها، وبرغم الكساد الكبير الذي أصاب التجارة البريطانية في «بعض» الاسواق و «لفترة معينة» من الزمن، بان الاتجاه النهائي جلياً: ارتفاع مستوى الصادرات من المنتوجات البريطانية من ٢١,٧ مليون جنيه (١٧٩٤ ـ ١٧٩٦) الى ٣٧,٥ مليون جنيه (١٨٠٤ ـ ١٨٠٦)، ومن ثم الى ٤٤,٤ مليون جنيه (١٨١٤ ـ ١٨١٦).

أما السبب الرئيسي الآخر وراء عدم تقوض أركان الاقتصاد البريطاني بوجه الضغوط الخارجية فهو، لسوء حظ نابليون، الاستعداد البريطاني التام آنذاك لدخول عهد الثورة الصناعية. لقد كان واضحاً تفاعل هذين الحدثين التاريخيين مع بعضهما البعض بشتى الطرق: اذ انعش الطلب الحكومي على السلاح تجارة الحديد والفولاذ والفحم والاخشاب، وأثر انفاق الدولة الهائل (حوالي ٢٩ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي) على النشاطات الاجمالية. وحفزت اسواق تصدير جديدة العديد من المصانع على مزيد من الانتاج. ان الكيفية التي أثرت بها الحربان الثورية والنابليونية على نمو الاقتصاد البريطاني «بأكمله» لهي موضوع معقد مثير للجدل ما فتأ المؤرخون يحققون فيه وربما خامر معظمهم شعور أن المفاهيم المبكرة عن النمو الصناعي البريطاني السريع في تلك العقود مبالغ فيها. بيد أن « الشيء الواضح» على أية حال هو أن الاقتصاد حقق نمواً في تلك الحقبة. فقد تضخم انتاج الحديد المصهور من مجرد ٦٨ ألف طن سنة ١٧٨٨ الى ٢٥٥ ألف طن في سنة ١٨٠٦ ومن ثم قفز الى ٣٢٥ الف طن في سنة

١٨١١ . وأما القطن الذي كان صناعة جديدة قبل الحرب، فقد توسع انتاجه لدرجة هائلة في العقدين التاليين مستهلكاً المزيد من الآلات والطاقة التجارية والفحم والايدي العاملة، حتى أضحت السلع القطنية بحلول سنة ١٨١٥ أكبر الصادرات البريطانية اطلاقاً. وأعان على تحسين المواصلات وحفز على مزيد من الانتاج بناء سلسلة طويلة من المستودعات الجديدة، وفتح قنوات جديدة في الداخل وطرق رئيسية، وشق طرق لقاطرات نقل الحديد. وسواء أكان هذا «الازدهار» سينشط أكثر بغياب الصراع العسكري والبحري ضد فرنسا أم لا، تبقى حقيقة أن الانتاجية والثروة البريطانيتين ما برحتا في نمو مضطرد وكان لهما أشد العون في رفع الاعباء التي فرضها بت ومن بعده بغرض الانفاق على ماكنة الحرب، فقد قفزت ايرادات الضرائب الجمركية (مثلاً) من ١٣,٥ مليون جنيه (١٧٩٣) الى ٤٤,٨ مليون (١٨١٥) فيما ارتفعت عوائد ضرائب الدخل والممتلكات الجديدة من ١,٦٧ مليون جنيه في عام ١٧٩٩ الى ١٤,٦ مليون في العام الأخير من الحرب.

وأكثر من هذا أن الحكومة البريطانية أفلحت في الفترة من ١٧٩٣ـ ١٨١٥ في تأمين مبلغ مذهل مقداره ١,٢١٧ مليار جنيه من عوائد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومضت تجمع ٤٤٠ مليون جنيه آخر على شكل قروض من أسواق المال من دون استنزاف رصيدها ـ وسط دهشة نابليون الاكثر تحفظاً في شؤون المال. وفي السنين الأخيرة القليلة الحاسمة من الحرب استدانت الحكومة أكثر من ٢٥ مليون جنيه سنوياً لتمنح نفسها ذلك الهامش الاضافي الحاسم. وللتأكيد نقول ان طريقة جباية الضرائب البريطانية وقفت خارج حدود استيعاب بيروقراطيي القرن الثامن عشر، وان الدين القومي قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً، غير أن الثروة الجديدة سهلت هذه الاعباء، ومكنت الانكليز برغم صغر حجم بلدهم وقلة سكانهم أن يتحملوا تكاليف الحرب بصورة أفضل من

الامبراطورية الفرنسية.

أما قصة الاقتصاد الفرنسي في الفترة من ١٧٨٩ و ١٨١٥ وقدرته على دعم حرب واسعة النطاق فهي أكثر عسراً على فهم المؤرخين. اذ أحدث انهيار (النظام القديم) والاضطراب الذي أعقبه فتوراً في النشاط الاقتصادي لفترة من الزمن. الا أن الحماس الشعبي الذي هتف للثورة وتطويع المصادر القومية لمواجهة الاعداء الخارجين قد افضيا الى زيادة مدهشة في انتاج المدافع والاسلحة الصغيرة والمعدات الحربية، وهو ما أعطى زخماً جديداً لتجارة الحديد والمنسوجات. كما أزيلت بعض العراقيل التي فرضها النظام القديم بوجه الاقتصاد مثل التعريفات الداخلية، وساعدت اصلاحات نابليون القانونية والادارية على ازدهار آفاق التحديث. وبرغم أن مجيء الحكومة القنصلية الفرنسية[1] والامبراطورية قد أعادت لفرنسا كثيراً من ملامح النظام الملكي(مثل الاعتماد على أصحاب المصارف الاهلية)، فان تلك العودة لم تحد من النمو الاقتصادي الذي استمد ديمومته من الزيادات السكانية، ومن حوافز أخرى منها الانفاق الحكومي وقانون حماية التعريفات اضافة الى قدوم التكنولوجيا الحديثة.

هنا ينبغي القول أن نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي كانت أبطأ من نظيرتها في الاقتصاد البريطاني، لسبب هو الأعمق بين الأسباب ويتجسد في حقيقة أن القطاع الزراعي وهو أكبر القطاعات في فرنسا لم يتغير الا قليلاً: فما قيل عن استبدال الاقطاعيين بالفلاحين ليس بثورة «زراعية» بحد ذاته، وما زعم أنها سياسات كبرى مثل تطوير زراعة بنجر السكر (تعويضاً عن قصب السكر الموجود في المستعمرات البريطانية) فلم يأت الا بأقل النتائج. وقيدت طرق المواصلات الرديئة المزارعين بأسواقهم المحلية، وغابت أغلب الحوافز التي من

---

(١) حكومة فرنسا (١٧٩٩ ـ ١٨٠٤).

شأنها احداث التجديد الجذري. كما يسهل رؤية هذا النمط الجامد من التفكير في القطاع الصناعي الفتي حيث غدت المكننة الحديثة والمشاريع الكبيرة هما الاستثناء لا القاعدة ـ في مصانع انتاج الحديد مثلاً. أجل لقد تحقق تقدم مشهود لكن جله تحطم على صخرة التأثير المدمر للحرب والحصار البحري البريطاني. فكان الذي انتفعت به صناعة القطن من (النظام القاري) هو الحماية ضد المنافسة البريطانية الاقوى (ناهيك عن منافسة الدول التابعة أو المحايدة التي استثنيت بضائعها من التعريفات الفرنسية العالية)؛ كما استفادت من السوق المحلي القوي سيما وقد ازادت فتوحات نابليون للدول المجاورة عدد « الشعب الفرنسي » من ٢٥ مليون نسمة عام ١٧٨٩ الى ٤٤ مليون عام ١٨١٠. هذه الزيادة قد وازنها من الجانب الآخر نقص القطن الخام وارتفاع اسعاره بالاضافة الى التعثر في ادخال التكنولوجيا البريطانية الحديثة الى فرنسا. ومجمل القول ان فرنسا برزت من الحرب بحالة «أقل قابلية على التنافس» وبشكل ملحوظ بسبب هذه الحماية من الخصوم الخارجيين.

وفاقم تأثير الحصار البحري هذا الانكفاء الداخلي لدى الاقتصاد الفرنسي: فقد أحكمت البحرية الملكية غلق قطاع فرنسا الاطلسي الذي هو الاسرع نمواً في القرن الثامن عشر (مثلما كان الأمر مع بريطانيا) و المحفز الكامن نحو التصنيع. وسدد فقدان (سانتا دومينجو) ضربة قاسية لتجارة فرنسا عبر الأطلسي. كما خسرت فرنسا مستعمرات أخرى وراء البحار، وتوقفت تجارتها عبر السفن المحايدة بعد عام ١٨٠٦. وتعرضت بورود الى اضرار رهيبة بينما استحالت تجارة نيس بالرقيق صفراً. وحتى مارسيليا ذات شركاء التجارة الكثر في المناطق النائية هبط انتاجها الصناعي الى الربع في الفترة المحصورة بين ١٧٨٩و١٨١٣. وعلى النقيض من ذلك، تمتعت مناطق الشمال والجنوب الفرنسي كالالزاس بالضمان المتأتي من التجارة البرية. وحتى لو انتفعت هذه المناطق

وسكانها من مـزارعي الكروم وحـائكي القطن من بيئتـهـا المحـمـيـة، فـان تأثيرها (الكلي) على الاقتصاد الفرنسي كـان أقـل بـكثير من كونه تأثيراً مرضياً. وهـكذا انكـفأت فرنسا عـلى وجهها واتجـت داخلاً صـوب فـلاحيها وتجارة مدنها الصغيرة وصناعـاتها الوطنيـة الصـغيرة وغير المنافـسـة، بعـد أن انعـدم سوقها الصناعي في القطاع الاطلسي وانقطعت عن العـالم الخارجي.

فلو أخـذنا بالاعـتـبار هذا التحفظ الاقتصادي ـ وفي أحايين أخرى الدليل القـاطع على التـخلف ـ بدت قدرة فرنسا على تمويل عقود حرب ضد قوة عظمى شيئاً مـدهشـاً. فـاذا ما أعطت التعبئة الشعبية من مطلع تسعينيات القرن الثامـن عشر حتى أواسـطـه سبباً جاهزاً لتـلك القـدرة، فـانها ستعجز عن ايضاح الفترة النابليـونيـة بشكلهـا الدقـيق، والمقصود من أين تأتى لها الانفاق على ما يربو على ٥٠٠ ألـف رجـل (وربما احتـاج الى ١٥٠ ألـف مجنـد جديد كل سنة) مكثوا في الخدمة دهراً. ثم ان الانفاقـات العسكريـة التي بلغـت قرابـة ٤٦٢ مليون فرنك سنـة ١٨٠٧، قـد ارتفعـت الى ٨١٧ مليـون فرنـك سنة ١٨١٣. وعليه لا يبدو مفاجـئاً ان عجزت العـوائد الاعتيادية تماماً سـد هـذه النفـقات. أمـا الـضرائب المبـاشرة فـقـد مـقـتها الشعب فاستحال رفعها كثيراً وذلك ما يوضح عودة نابليون الى فـرض الرسـوم على الدخـان والملح والضرائب الاخـرى غير المبـاشرة التي تميز بها عـهد «النظام القديم». لكنها لم تفلح ومعها الرسوم الجمركية في الحيلولة دون أن يبلغ العـجـز السنوي ملايين الفرنكات. فكان من الصواب القول أن تأسيس مصرف فـرنسـا جنبـاً الى جنب مع سلسلة متكاملة من المؤسسات المالية والمصرفية قـد أتاح للدولة نهج سـياسة مقنعة من خلال طرح الأوراق النقدية وبالتالي أبقت على نفـسـهـا عائمة الرصيد، برغم شحناء الامبراطور المزعومة ضد الاستقراض. غير أن ذلك لم يكن كافياً أيضاً. فرأب الصدع يتأتى من أماكن أخرى.

وللحـقـيـقـة نقول أن فتوحات نابليون الامبراطورية قد تم تمويلها –لدرجة

كبيرة ان لم تكن مطلقة- من ايراد النهب. لقد بدأت هذه العملية من الداخل بمصادرة وبيع أملاك من أطلق عليهم «أعداء الثورة». وحين حملت الحملات العسكرية الجيوش الفرنسية الى الاراضي المجاورة دفاعاً عن ثورتهم، بدا طبيعياً أن يدفع الاجنبي ثمن ذلك. وجهاراً نقول ان الحرب تدعم الحرب. لقد استطاع نابليون لا تغطية مصاريف حملاته العسكرية الهائلة فحسب، بل وأن يعود بأرباح وفيرة لفرنسا ولنفسه من خلال مصادرة التاج وأملاك الاقطاعيين في البلدان المهزومة، ومن الغنائم المستولى عليها مباشرة من جيوش الاعداء وحامياتهم ومتاحفهم وخزائنهم وبفرض تعويضات الحرب نقداً وعيناً اضافة الى ايواء الكتائب الفرنسية على نفقة الدول التابعة لسلطانة وتكليفها بتجهيز جيوشة بالارزاق. وكانت المبالغ التي طلبها المسؤولون في أوج مجد فرنسا باهظة جداً بل وفاقت أحياناً كمية الغنائم التي استولت عليها ألمانيا النازية من البلدان التي قهرتها في الحرب العالمية الثانية. اذ توجب على بروسيا (مثلاً) تسديد عقوبة مقدارها ٣١١ مليون فرنك بعد (جينا)، وهو ما كان يساوي نصف عوائد الحكومة الفرنسية الاعتيادية، وارغمت امبراطورية هابسبرغ بعد كل هزيمة على التخلي عن الاقاليم « مع » دفع تعويضات حرب كبيرة. وفي ايطاليا ما بين ١٨٠٥ و ١٨١٢ ذهب نصف ايرادات الضرائب هناك الى جيب الفرنسيين فخلق لها ذلك منفعة توأم تمثلت بالابقاء على أغلب الجيش الفرنسي «خارج» الوطن من جهة، وحماية دافعي الضرائب الفرنسيين من تكاليف الحرب من الجهة الاخرى. ولو ظلت لهذا الجيش قيادته اللامعة، لبدا النظام الفرنسي حصيناً عصياً على أعدائه. ولذا فلا غضاضة إن سمعنا الامبراطور يؤكد مراراً:

«ان قوتي مستمدة من أمجادي الآتية من انتصاراتي. وستتلاشى قوتي لو لم أحصد أمجاداً جديدة وانتصارات جديدة. فالفتوحات هي التي جعلتني ما أنا عليه، وليس غير الغزو من مجير لي لاحتفظ بمكانتي».

واذن كيف «يمكن» اسقاط نابليون؟ لقد عجزت بريطانيا -التي افتقرت الى القوة العسكرية البشرية- أن تفعل ذلك بمفردها. وكان الفشل على الدوام نصيب اي هجوم قام به خصم اوروبي واحد ضد فرنسا وقد أثبت ذلك الحال دخول بروسيا سيء التوقيت لحومة الصراع سنة ١٨٠٦ برغم أنها لم تمنع النمساويين الخائبين دون تجديد العداءات مع فرنسا مرة أخرى في مطلع ١٨٠٩. ومع ذلك وبينما قاتلت النمسا بروحية عالية في معركتي اخمول واسبرت، فان خسائرها الأخرى في (فاكرام) قد ارغمت فينا مرة أخرى على طلب السلام والتنازل عن الأراضي الاضافية الى فرنسا وحلفائها. لقد جاءت نجاحات فرنسا ضد النمسا مباشرة في أعقاب اندفاع نابليون نحو اسبانيا لسحق الثورة هناك. وهكذا بدا انه اينما نشأت معارضة لارادة الامبراطور، تمت معالجتها بسرعة خاطفة، وبرغم أن البريطانيين أظهروا في البحر قساوة مماثلة تجاه أعدائهم سواء أكانت قساوة فعلية أم مبطنة كما حصل في هجومهم على كوبنهاجن (آب ١٨٠٧)، فقد ظلوا على عادتهم بتبديد مصادرهم العسكرية في غارات صغيرة النطاق جنوب الساحل الايطالي، وفي هجوم أحمق على (بوينس آيرس)، وفي عملية (وولكشرن) الكارثية صيف عام ١٨٠٩.

ومع هذا، لاحت جلية التصدعات الاولى في الصرح الامبراطوري تماماً في عين الوقت الذي بدت فيه قوة نابليون أحصن من (أن ترام). فبالرغم من الانتصارات العسكرية المتلاحقة، كانت الخسائر الفرنسية في تلك المعارك رهيبة، اذ فقدت ١٥ ألف رجل في ايلاو مع ١٢ ألف آخرين في فريدلاند، اضافة الى مقتل أو استسلام ٣٢ ألف في برلين، وبلغت الخسائر الكلية في اسبرن ٤٤ ألف رجل، فضلاً عن ٣٠ ألف آخرين في فاكرام. وانخفضت اعداد الجند ذوي العقلية العسكرية - في أقل تقدير خارج كتائب الحرس الخاص. فعلى سبيل المثال، كان ضمن الـ ١٤٨ ألف رجل الذين يشكلون (جيش الالمين) (فصائل

خاصة من الحرس) سنة ١٨٠٩، ما يربو على ٤٧ ألف رجل أقل من سن التجنيد. وبرغم أن جيش نابليون (مثلما هو شأن جيش هتلر) قد اشتمل على كثير من جنود الاقاليم المحتلة والدول التابعة، تعرض احتياطي القوة البشرية الفرنسية الى التآكل بشكل واضح، بينما احتفظ القيصر باحتياطي ضخم. وامتلك النمساويون ومقاومتهم العنيدة حتى بعد فاكرام «جيشاً جاهزاً» كبير العدد. ولكل هذا دلائل ستتضح في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، لم «يقرر» اندفاع نابليون نحو اسبانيا أواخر ١٨٠٨ مصير الحملة كما تخيل ذلك. فهو بخطوته ببعثرة الجيوش الاسبانية النظامية انما شجع من دون قصد السكان المحليين على اللجوء الى حرب العصابات التي هي أصلب على الاخماد، وضاعفت المشاكل السوقية للقوات الفرنسية. واضطر الجيش الفرنسي الى الاعتماد كلياً على خطوط امداداته غير الآمنة للحصول على ما يحتاج من غذاء وتجهيز اثر توقف السكان الاسبان المحليين عن تموينه. ومما زاد الطين بلة أن نابليون حين اختار اسبانيا ساحةللمنازلة وأضاف اليها البرتغال، فانما اختار وهو لا يدرك احدى المناطق القليلة التي يمكن لها اغواء الانكليز الحذرين اليها بشكل متردد في باديء الأمر ثم ليأتوها والثقة تحدوهم سيما وقد رأوا كيف استغل (ولنجتون) التعاطف المحلي وجغرافية شبه الجزيرة تلك واشرافها على البحر، وأخيراً وليس آخراً استغلال كتائبه المحنكة لاحتواء حماس الفرنسيين. فجاءت خسارة ٢٥ ألف رجل في الحملة العقيمة بقيادة (ماسينا) باتجاه لشبونه في ١٨١٠ ـ ١٨١١ لتقدم ايماءة ان «القرحة الاسبانية» لا يمكن نكؤها، حتى بعد ارسال ما يقارب ٣٠٠ ألف جندي فرنسي الى جنوب بيرينيه.

لقد تنفست بريطانيا الصعداء استراتيجياً واقتصادياً من هذا الانجاز الاسباني الذي افضى في جانبه الآخر الى اضعاف فرنسا. وبعد كل شيء، قاتلت

اسـبـانيـا في معظم الحروب الانكلو- فرنسية السابقة الى جانب فرنسا ـ وهو ما لم يسلط تهديداً برياً لمضـيق جـبل طارق وتهديداً بحـرياً (بشكل اسـاطيل فـرنسـيـة اسـبانية مشتركة) للتفوق البحري البريطاني، بل قد أثر أيضاً على اسواق التصدير في شبـة الجزيرة الايبرية ، وأمريكا اللاتينية، والبحر المتوسط عموماً. فان غدت اليك اسـبـانيـا صـديقـة لا عـدوة، تلاشت عنك هذه الضغوط. والآن قد خف كـثيراً العبء الذي الحـقـه (النظام القاري) بالتجارة البريطانية، وعادت منتوجات لانكاشـاير ومـدلاندس الى أسواقها القديمة، وبلغت ايرادات الصادرات الريطانية بحلول عام ١٨١٠ ٤٨ مليون جنيه (مقارنة بـ ٣٧ مليون جنيه في عام ١٨٠٨). وقـد كـان ذلـك الفرج كافـياً للتـجـارة البريطانية برغم محدودية فترته وتأثره كثيراً بـغـلـق الـبـلطيق وبالنزاع الانكلو- أمـريكي حـول الحـصـار وتسـخير الطاقـات الامـريكيـة لخدمة المصالح البريطانية. وهو قد ساهم أيضاً في دعم خصم نابليون القـوي (خـارج) القـارة، وفي عين الوقت الذي أوشكت فـيـه اوروبا نفـسها على اشعال فتيل ثورة.

وعلى الصـعـيـد الواقـعي، استند النظام النابليوني في أوروبا على التناقض. فـمـهما كـانت حـسنات وسيئات الثورة داخل فرنسا نفسها، ها هي أمة صرخت تنشـد الحـرية والاخـاء والمسـاواة وتقـوم الآن ـ بتـوجيه امبراطورها ـ بغزو الشعوب غير الفـرنسـيـة وتنصب الثكنات لجيشها عليها، وتصادر سلعها، وتفسد تجارتها، وتجني منهـا تعـويضـات الحـرب المرهقـة والضرائب الفـاحـشـة، وتجند شبابها. وتصـاعـدت موجات الاستياء من الانظمة التي فرضها «النظام القاري»، فليست نانتس وبوردو فـقط قـاسـتـا ويلات الحـرب الاقـتـصادية التي شنها نابليون على بريطانيـا، بل قـد طالت بضررها أمـستردام وهامـبـورغ وتريست ايضـاً. وتجـرأت دول قليلة على رفع السـلاح مـثل اسبانيا، أو قررت الانسحاب بنفسها من النظام القـاري المتـهـريء مثـل روسيا فـي كـانون الأول ١٨١٠. ومهما يكـن من أمر،

فـقـد ظهـرت امـارات افـول نجم الهيـمنة الفـرنسـية بمجرد تحطم جيش نابليون العظيم في حملة مـوسكو وتقـهـقـر الجيش الاسـباني الى بيرينيه. فكل ما احتاجه البروسـيـون والروس والسـويديون والنمسـاويون والآخـرون هو التجهيز الفوري بالبنادق والأحـذية والكسوة -ناهيك عن الاموال- وذلك مـا زود به البريطانيون حلفـاءهم البرتغـاليين والاسـبـان. وهكذا تضـافـر أمن الجزر البريطانية ورفاهيتها (النسـبـيـة) من جـهـة، مع التـوسط المفرط للحكم الفرنسي وطبيعته القاسية من الجـهة الثانية ليشرعا بالاطاحة بالامبراطورية.

لقـد طغى هذا التـحليل الشـامل للعـوامل الاقتصادية والسياسية الجغرافية على دور أكـثـر العـوامل الشخصية تأثيراً في هذه القصة، مثل شخصية نابليون في لامـبـالاتها وخـداع ذاتها. وربما اخـفى الطبـيـعة المتقلقلة للتوازن العسكري حتى العـام الأخير من الحـرب تقريباً ـ فالفرنسيون حتى بعد امتلاكهم المصادر اللازمة لبناء بحـرية عـمـلاقـة، ثابروا على تلك الطبـيـعـة. وتلقى اقـتـصـاد الصـادرات البريطاني أقسى اختبار له في عام ١٨١٢ فـقط؛ وحتى موعد معركة ليبزج (تشرين الأول ١٨١٣)، لاحـت آفـاق طيـبـة عن قـدرة نابليون علـى تحطيم أحد أعدائه الشرقـيين وليفكك بذلك الحلف المحتشد ضده.

ومع هذا، عكس (التـوسع الفـرنسي المفرط) غطرسة نابليون - التي كانت في أشـدها- وأن أية نكسـة كبرى كـانت سـتـصـدع باقي أجزاء النظام الاخرى- لسـبب بسـيط هو أن هذه الاجـزاء ستفرغ من قواتها لتغطية الجبهة المفتوحة. لقد كان في اسبانيا بحلول عـام ١٨١١ حوالي ٣٥٣ ألف جندي فرنسي، بيد أن هذه القـوات، كما رقب ولنجـتـون، لم تملك سلطة أبعد من النقطة التي تتواجد فيها، واسـتنفـذ الدفـاع عن خطوط مـواصـلاتها معظم جهود تلك القوات فكشفها أمام هجـوم القـوات الانكليـزية ـ البرتغـاليـة ـ الاسـبانية عليها. وحين أراد نابليون في العام المقبل للحد من استقلاليـة روسيا، لم يستطع أن يسحب أكثر من ٢٧ ألف

رجل من اسبانيا لالحاقهم بمسيرته الى موسكو. ولم يكن من بين ما يربو على ٦٠٠ ألف رجل شكلوا الجيش العظيم سوى ٢٧٠ ألف جندي فرنسي. ولما شملت الآن تسمية «الفرنسيون الاصليون» البلجيك والالمان وكثيراً من الطليان في الاقاليم الملحقة، فان القوات المشكلة من داخل حدود ما قبل سنة ١٧٨٩ قد مثلت اقلية واضحة أثناء الحملة الروسية. وربما كان لذلك شأن قليل في مستهل عصر النجاحات المشهودة، غير أنه استحال مهماً أثناء التقهقر، حين استمات المقاتلون للفرار من عضة البرد الروسي الرهيب وغارات القوقاز وتاقوا للعودة لأوطانهم.

فجاءت خسائر الجيش العظيم فادحة مرعبة. اذ لقي ما يربو على ٢٧٠ ألف جندي مصرعهم ووقع في الاسر قرابة ٢٠٠ ألف آخرون، ودمرت حوالي ألف قطعة سلاح و ٢٠٠ ألف جواد. واضعفت الجبهة الشرقية معنويات الجيش الفرنسي أكثر من أية جبهة أخرى. ولا مندوحة هنا من فهم كيف تداخلت حملات اوروبا الشرقية وحملات شبه الجزيرة لتصنع السقوط الأخير: فآنذاك لم يملك الجيش الروسي الا قدرة قليلة (وبعض من حماس جنرالاتها القليل) لتطارد بها القوات الفرنسية عبر ألمانيا؛ فيما انشغل البريطانيون بعض الشيء بالحرب الامريكية؛ وشكل نابليون قوة جديدة قوامها ١٤٥ ألف رجل في مطلع صيف ١٨١٣ تمكن بفضلها من الاحتفاظ بخط في سكسونيا والتفاوض للوصول الى هدنة. وبقيت القوى الشرقية منقسمة وغير مطمأنة الجانب لبعضها البعض برغم انضمام بروسيا الحازم للجانب الروسي، وتهديد (مترنيخ) بالتدخل بجيش نمساوي مكون من ربع مليون رجل. وهكذا شجعت أنباء دحر قوات ولنجتون لجيش جوزيف بونابورت في فيتوريا (حزيران ١٨١٣) وأجبارها على التراجع الى بيرينيه، النمساويين على اعلان الحرب والانضمام الى جانب القوات الروسية والسويدية والبروسية لطرد الفرنسيين من الاراضي الألمانية. فدارت رحى

المعـركـة التـالية في ليبزج في تشرين الأول وفق معيار لم يألفه الجيش البريطاني من قبـل. اذ خسر الفرنسيـون ١٩٥ الفـاً من قواتهم في غضون أربعة أيام من القتال بمواجهـة ٣٦٥ ألـف من جنـود الحلفـاء الذين تلقت بلدانهم دعماً اقتصادياً كبيراً من بريطـانيـا، اضـافة الى تزويدهم بـ ١٢٥ ألـف بندقية مسكيت، و٢١٨ قطعة مـدفعية، مع تجهيزات أخرى كثيرة من الدولة الجزرية نفسها.

من جـانب آخـر، شـجـعت الهزيمة الفرنسية في ليبزج ولنجتون -المتواجد حالياً في بـيرينيـه- على التـقـدم نحـو بايون وطولوز. وعندمـا اندفـعت جـيـوش بروسـيـا والنمـسـا عبر الراين وغـزا القـوقـاز هولندا، أعـد نابليـون في مطلع عام ١٨١٤ دفـاعـاً تكتيكيـاً لامعـاً ذوداً عن شمال شرقي فرنسا؛ لكـن جيشه أمسى خـائر القـوى وضم بين صـفـوفـه كـثيراً من المجندين الاغـرار. ومـا زاد في الأمـر مـرارة أن الشـعب الفـرنسي (كما توقع له ولنجـتـون) قـد فقد الحماس الذي ملك سابـقـاً وهو يرى القـتـال دائراً عـلى ارضـه. هنـا واصلـت الحكومـات المتـحالفة ضغطها عـلى فـرنسا نزولاً عنـد الرغبة البريطانية الملحة بتقليص فرنسا الى سابق حـجـمـها وطـمـعاً في الضمان الجديد ومقداره ٥ مـلايين جنيه الـذي تعـهدت به بريطـانيـا بموجب معـاهدة شامـونت المؤرخة في التـاسع من آذار عــام ١٨١٤. وبحلـول الثلاثين من آذار عــام ١٨١٤ لقي مـارشـالات نابليون مالقوا من ألوان المهـانة، فلم يجد الامبراطور بداً من التنازل في الاسبوع التالي.

ان مـقارنة للحرب الانكلو- أمريكية (١٨١٢- ١٨١٤) مع هذه الاحداث الملحمية ستجعل منها عرضاً استراتيـجـية فرعياً. فمن الجانب الاقتصادي، كان لها أن تطال المصـالح البريطانيـة ببليغ الاذى لو لم تتـزامن تلك الحـرب مع انهيار (النظام القـاري)، ولو لم تبق الولايات الانكليـزية الجديدة (المعتمدة لحد كبير على التـجـارة الانكلو ـ أمـريكيـة) مكتـوفـة الايدي (ومحايدة غـالبـاً) حـيـال الصراع. فـتـلاشت آمـال «المسيرة الى كندا» التي أرادتها القـوات الامريكية. وسواء في البر

ام في البحر، أثبت الطرفان من خلال الغارات على يورك (تورنتو) وواشنطن أو من خلال العمليات الجريئة بالفرغاطة وحيدة السفينة، أن بوسعهما الحاق الاذى بالآخر لا هزيمته تماماً. وأبانت الحرب للانجليز تحديداً الاهمية القصوى للتجارة الامريكية وكشفت لهم عن مصاعب الاحتفاظ بقوة عسكرية وملاحية كبرى فيما وراء البحار في ذات الوقت الذي استدعى فيه المسرح الاوروبي تلك القوات العسكرية اليه. وكما كان الحال في الهند، لعبت الممتلكات والتجارة عبر المحيطات دوراً في تعزيز موقع القوة البريطانية وشاغلاً استراتيجياً للقوى الاخرى.

أما الحملة النابليونية الأخيرة التي استمرت من آذار الى حزيران ١٨١٥، فلم تكن عرضاً فرعياً على المسرح الاوروبي، بل أعطت هامشاً استراتيجياً للحرب العظمى في أوروبا؛ فقد قطعت عودة نابليون المفاجئة من منفاه الى فرنسا مشاجرات المنتصرين حول مستقبل بولندا وسكسونيا والاقاليم الاخرى، دون أن تهز اوتاد التحالف. وحتى لو لم يهزم (ولنجتون) و (بولشر) القوات الفرنسية المجمعة على عجل في (واترلو) فان من العسير استيعاب كيف استطاعت مقاومة الجيوش الاخرى المتجهة الى بلجيكا وأصعب منها استيعاب كيف استطاعت فرنسا اقتصادياً تحمل اعباء حرب طويلة من ذلك الحين فصاعداً. ومع ذلك انطوى تصرف نابليون الأخير الأحمق على أهمية سياسية. فقد عزز من مكانة بريطانيا أوروبياً ودعم الرأي أن فرنسا بحاجة لمن يحيطها مستقبلاً بصف من «الدول الصادة» القوية كما كشف النقاب عن نهضة بروسيا العسكرية بعد موقعة (جينا) وبذلك عدلت الميزان جزئياً في أوروبا الشرقية. وهو قد أجبر القوى في فينا على طي خلافاتها المتبقية بهدف تحقيق سلام يقدس مباديء توازن القوى. وهكذا بعد مرور عقدين من الحرب شبه المستمرة وبعد انقضاء قرن من التوترات والصراعات بين القوى العظمى، استتب نظام الدول

الأوروبيـة أخيراً على أسس ضمنت توازناً هشاً.

بيد أن تسويـة (فيينا) لسنـة ١٨١٥ لـم تنته بتقسيم فرنسـا مثلمـا اقترح البروسـيـون، بل أحـاطت ممتلكات لويس الثـامن عشر بوحـدات اقليمية متينة ـ مملكة الاراضي المنخفـضـة في الشمال، ومملكة سردينيـا المتـوسـعـة (بيدمونت) الى الجنوب الشرقي، وبروسـيـا على الراين؛ وضـمنت اسبانيا، التي عادت الى حكم آل بـوربـون، وحـدتهـا بجـهـود جميع تلك القـوى. وأبعـد الى الشرق، استـبـد (توازن) القـوى بعـد نزاعـات حامية بين المنتصرين، واستعصى على بروسيا ابتلاع سكسـونيـا بسبب المعارضة النمساوية، وقبلت بدلاً من ذلك تعويضاً في (بوسن) و (الراين) مثـلـما قـبـل النمساويون تعويضاً في ايطاليـا وأجـزاء من جنوب شرقي ألمانيـا، ذلك انها استـعـادت منطقـة غـاليـسيا البولندية فقط. وحتى روسيا التي وجب الاعتراف لها بحـصـة الأسـد في الاقاليم البولندية، ذهلت في مطلع ١٨١٥ من تهديد الحلف الانكليـزي ـ الفـرنسي ـ النمـسـاوي بمـقـاومـة تحديدها لمصير سكسـونيـا، فـانزوت بعـجـالة عن المواجهة. وبدا أذن، أن ـما من قوة لا حق لها في امـلاء رغبـاتها على باقي دول اوروبا بالطريقـة التي اتبـعـهـا نابليون. ولم يبد ايضـاً أن أحداث الفترة من ١٧٩٣ ـ ١٨١٥ قد بخرت أنانية الدول الرائدة، غير ان المبـدأين التـوأمين «الاحـتـواء والتـعـويض المتبادل» قد عنيا أن القبضة الفردية للهـيمنة على أوروبا غدت أمراً غير مرجح؛ وأن أبسط التغيرات الاقليمية بحاجة الى مـصادقة أغلبية أعضاء الاسرة الاوروبية.

وان بلغنا في الحـديث «حكومـة خماسـيـة» أوروبية، بات من المهم استذكار حـقـيـقـة أن (القـوى العظمى) الخـمس لم تكن فـيما بينها على ذات العلاقة التي جمعتهـا فـي عـام ١٧٥٠ أو حتى ١٧٨٩. ومن الصـواب القول أن توازناً راسخاً للقـوى قـد تحقق على البر بعـد سقوط نابليون برغم النمو الروسي المشهود. ومن الجـانب الآخـر، لم يكن للانجليـز من منافس على البحر حيث تمتعوا بهيمنة شبه

مطلقة على القوة البحرية التي عززتها المتانة الاقتصادية التي فاقت بها بريطانيا جميع خصومها. وثمة حالات، كالهند، حصلت نتيجة للتوسع العسكري المتواصل والنهب، تفاعلت فيها الحرب مع السعي وراء الارباح فجرت شبه القارة تلك الى السير في الفلك البريطاني مع نهاية القرن الثامن عشر. وهكذا كان ايضاً احتلال سانتو دومنجو - التي كانت الشريان الرئيسي لثلاثة أرباع تجارة فرنسا الاستعمارية قبل الثورة - فقدت هذه المنطقة في أواخر تسعينيات القرن الثامن عشر سوقاً رائجة للسلع « البريطانية» ومصدراً كبيراً لاعادة تصدير المنتوجات «البريطانية». واضافة لذلك، لم تشهد أسواق ما وراء البحار (في أمريكا الشمالية، والهند الغربية، وأمريكا اللاتينية، والشرق) نمواً اسرع من اسواق اوروبا فحسب، بل ان التجارة البعيدة آتت دوماً بأكبر ربح وشكلت حافزاً أقوى لنشاط الشحن، وتجارة السلع، والتأمين البحري، والنشاطات المصرفية التي عززت كثيراً مكانة لندن المالية بصفتها المركز المالي الجديد في أوروبا. وبرغم تشكيك الكتابات الاخيرة في نسبة نمو الاقتصاد البريطاني خلال القرن الثامن عشر ودور التجارة الخارجية في ذلك النمو، تبقى الحقيقة ان التوسع وراء البحار قد هيأ للبلد منفذاً لا ينازعه فيه أحد الى ثروة جديدة وفيرة لم يتسنَ لجميع منافسيها الحصول عليه. وغدا الانجليز الآن اصحاب أعلى دخل فردي بفضل سيطرتهم على معظم مستعمرات أوروبا بحلول عام ١٨١٥، وفرض هيمنتهم على الممرات الملاحية، وحيازهم على أرباح تجارة اعادة التصدير، اضافة الى تفوقهم الساحق على مجتمعات اخرى في مسيرة التصنيع. بل وازدادوا ثراء في نصف القرن التالي - كما سنرى في الفصل المقبل - عندما بلغت بريطانيا درجة «الاقتصاد الاكبر هيمنة» في البنية التجارية العالمية. وبدا التوازن الذي رفعه (بت) و (كاستلريغ) ملائماً للتطبيق على الاوضاع الاقليمية الاوروبية، وليس على المديات الاستعمارية أو التجارية.

ان قليلاً من ذلك كان سيفاجيء عباقرة مراقبي القرن التاسع عشر. فبرغم أن نابليون أحاط نفسه بأكاليل العظمة، بدا موسوساً بالبريطانيين مرات غير قليلة ـ موسوساً بحصانة بريطانيا، وسيطرتها الملاحية، وقوة نظامها المصرفي والائتماني ـ وأكل قلبه الاشتياق الى رؤيتها تتهاوى وتتمرغ في الوحل. ودون ريب قد كان هذا الشعور بالحقد والكراهية - وان كان بأقل درجة- لدى الاسبان، والهولنديين والاقوام الأخرى الذين شاهدوا البريطانيين يحتكرون العالم الخارجي. ولعل الجنرال الروسي كوتوسوف كان يتحدث لآخرين أكثر من حديثه لنفسه حين نوى ايقاف تقدم جيشه غرباً في عام ١٨١٢ ابان انسحاب الجيش العظيم من وطنه. اذ انه شكك بحكمة التدمير الكلي لجيش نابليون، ذلك أن « الزعامة لن تؤول الى روسيا ولا أية قوة أخرى في القارة، بل الى صالح القوة التي تسيطر الآن على البحر، والتي لن تطاق هيمنتها». ومها يكن من أمر، كانت النتيجة حتمية مع انطواء ذلك اليوم: فلم تنته غطرسة نابليون ورفضه التسوية بسقوطه فحسب، بل وصنعت المع نصر ساحق لعدوه الاعظم. ومثلما استنتج بامتعاض (جنيسنا) الجنرال الذي عالج قضايا اخرى أكبر:

«ليس امام بريطانيا من شيء ملزم أكبر من ذلك الوحش (نابليون). فخلال جميع الحوادث التي افتعلها نابليون، شمخت عظمة بريطانيا ورفاهيتها وثروتها عالياً. انها لعشيقة البحر وليس أمامها لا في هذا الميدان ولا في العالم بأسره أي خصم واحد تخشاه».

الاستراتيجية والاقتصاد
في العصر الصناعي



الفصل الرابع

التصنيع وتغير التوازنات العالمية

١٨١٥ - ١٨٨٥

اتسم النظام الدولي الذي تطور في النصف قرن وأكثر عقب سقوط نابليون بمجموعة من السمات غير المألوفة؛ بعضها مؤقت فيما طبع البعض الآخر بصماته الدائمية على العصر الحديث.

تجسدت السمة الأولى في النمو المتواصل ومن ثم واسع النطاق (بعد أربيعينيات القرن التاسع عشر) لاقتصاد عالمي متكامل استقطب مزيداً من المناطق الى عالم التجارة عبر المحيطات وعبر القارات، وخلق شبكة مالية تمركزت في أوروبا الوسطى، وتحديداً في بريطانيا العظمى. ورافق عقود الهيمنة الاقتصادية البريطانية هذه تطورات شاملة في مجالي النقل والاتصالات، وانتقال متسارع للتكنولوجيا الصناعية من منطقة لأخرى، وكذلك طفرة كبيرة في معدلات الانتاج الصناعي، وتلك عوامل حفزت على فتح المناطق ذات الارض الزراعية ومصادر المواد الخام. ثم أوحى سقوط القيود التعريفية والمعوقات التجارية الأخرى، وما رافقها من نشر واسع لمفاهيم جديدة حول التجارة الحرة والانسجام العالمي، أن نظاماً عالمياً جديداً قد بزغ نجمه الآن وأنه مختلف قلباً وقالباً عن عالم القرن الثامن عشر المثخن بصراعات القوى العظمى. ان ثمرة الفتنة المرة والخسائر التي تكبدتها دول صراع الفترة ١٧٩٣ ـ ١٨١٥ -الذي عرفه القرن التاسع عشر بـ «الحرب العظمى»- هي ما حدت بالمحافظين والاحرار على

السـواء أن ينشـدوا السـلام والاسـتـقـرار أنّى اسـتطاعوا اليه سبيلا، ذلك السلام الذي رعـتـه عـديد من الوسـائل منهـا المجلس الاوروبي واتفاقيات التجارة الحرة. فكان من الطبـيـعي أن تشـجع هذه الأجـواء الاستثمار التجاري والصناعي طويل الأمد، وبذا دفعت عجلة نمو الاقتصاد العالمي.

ان غـيـاب حروب (القوى العظمى) الطويلة، وتلك هي السمة الثانية، لم يعنِ أنها وضـعت نهاية لصراعـات الدول فـيما بينهـا. فـقـد حمي وطيس حـروب الـغـزو الاوروبيـة والامـريكيـة الشمالية لشعـوب العـالم الأقل تطوراً، فكانت في أغلب وجوهـها غـزواً عسكرياً لازم الفـتـح الاقـتصادي لعالم ما وراء البحار، أو كـان غزواً مصـاحباً للانخـفـاض المفاجـيء في حصـة الـدول الغـازية من الانتاج التـصنيـعي. اضـافـة لذلك، لما يزل مـستمراً سعير الصراعات الاقليمية والفردية بين القـوى الأوروبيـة، وخاصة على مسائل الهوية القومية والحدود الاقليمية. بيد أن الصراعـات المفتوحة -كما سنرى لاحقاً- كالحرب الفرنسية ـ النمساوية في عام ١٨٥٩، أو حـرب (توحيد ألمانيا) في ستينيات القرن التاسع عشر، وحتى (حرب الكريمـيـا) بالكاد صح عليها تسمية (حرب كبرى) من ناحيتي طول فترتها وسعة نطاقـهـا. ولعل الاسـتـثناء الوحـيد من ذلك هو (الحرب الأهلية الأمريكية) التي تستحق منا دراستها بصفتها حرباً كبرى.

أمـا السـمـة الثـالـثـة فـقد تجسدت في الأثر الذي رسمته التكنولوجيا المنبثقة عن الثـورة الصناعـيـة على وسائل الحربِ البرية والبحرية. غير أن التغييرات التي أتت بها كـانت بطيئة الظهـور، ولم يتـسنَ الا في النصف الثـاني من القـرن التاسع عشر مـشاهدة السكك الحديد، والتلغراف، والاسلحة سريعة الرمي، والقاطرات البـخـارية والسـفن الحـربيـة المدرعـة كـدلائل حاسمة في تحديد القوة العسكرية. وبـيـنما أزادت التكنولوجـيـا الجـديدة من قـوة السـلاح الناري وسرعـة التنقل التي تمتـعت بها القـوى العظمى في عـالم مـا وراء البحار، تحتم انطواء عقود عديدة قبل

أن يراجع القادة العسكريون في البر والبحر أفكارهم في كيفية ادارة حرب اوروبية جديدة. ومع ذلك كان للقوتين التوأمين وهما التغير التكنولوجي والتطور الصناعي تأثيراً مستمراً على سير النشاطات في البر والبحر اضافة الى تأثيرهما على القدرات النسبية للقوى العظمى.

ورغم صعوبة التعميم، نقول أن التغيرات في موازين القوى العظمى التي أحدثها النموذج غير المنتظم للتغير الصناعي والتكنولوجي ربما أثرت على نتائج حروب منتصف القرن التاسع عشر أكثر من تأثير المال والرصيد. ويكمن السبب الثانوي وراء ذلك في أن التوسع الهائل في أعمال الصيرفة الوطنية والدولية في القرن التاسع عشر وكذلك انتشار الدوائر الحكومية (وزارات الخزانة، ودوائر التفتيش، وجباة الضرائب) جعل من السهل على أغلب الانظمة استحصال الاموال من اسواق المال ما لم يكن رصيدها جد واطيء أو ثمة أزمة سيولة مؤقتة في النظام المصرفي الدولي. أما السبب الرئيسي فيعزى الى حقيقة أن معظم حروب تلك الفترة كانت قصيرة الأمد نسبياً، وفيها طمعت جميع الاطراف على احراز نصر سريع في الميدان مستخدمة ما اوتيت من قوة عسكرية بدلاً من التعبئة طويلة المدى للمصادر القومية وجمع عوائد جديدة. فليس من مبلغ جديد من المال أنّى بلغ مقداره كان سينقذ النمسا- على سبيل المثال- من هزائمها في الميدان عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٦، ولم تجدِ فرنسا نفعاً ثروتها بعد أن تضعضع جيشها في حرب عام ١٨٧٠. وحقيقة أن الميزانيات الأقوى قد أعانت الشمال على الجنوب في الانتصار بالحرب الاهلية الامريكية، وأن بريطانيا وفرنسا كانتا في موقع الأفضل لتمويل ماكنة حرب الكريميا من المفلسة روسيا، ولكن ذلك عكس التفوق العام لاقتصادياتهما لا الامتياز الوحيد الذي كان في جعبتهما في حقلي المال والائتمان. ولهذا السبب تحديداً، ليس في القول الا قليلاً عن دور (تمويل الحرب) في القرن التاسع عشر مقارنة بالفترة السابقة.

لقد تضافرت عوامل السبق وهي نمو الاقتصاد العالمي، وبروز القوى الانتاجية التي اطلقت عنانها الثورة الصناعية، واستقرار أوروبا النسبي، وتحديث التكنولوجيا العسكرية والبحرية على مر الزمن، وكذلك نشوب بعض الحروب المحلية وقصيرة الامد فاسعفت بعضاً من القوى العظمى أكثر من الاخريات، وتقدم بريطانيا أنموذجاً لأكثر الدول التي انتفعت من الاتجاهات الاقتصادية والسياسية -الجغرافية العامة في حقبة ما بعد عام ١٨١٥ حتى غدت طرازاً من القوى مختلفاً تماماً عن أمثاله. فقد تأثرت جميع البلدان الأخرى -لدرجة خطيرة أحيانا- بقوتها النسبية -المقصود قوة تلك البلدان نفسها-. فلاح بحلول ستينيات القرن التاسع عشر أن الانتشار الابعد للتصنيع بدأ يغير من ميزان القوى العالمية مرة أخرى.

حري بنا هنا الحديث عن ملمح آخر لتلك الفترة. لقد ساعدت الاحصائيات التاريخية لمطلع القرن التاسع عشر وما تلاه، (لاسيما المؤشرات الاقتصادية) على تعقب درجة التغيير في موازين القوى وبالتالي قياس دينامية ذلك النظام بدقة أكبر. ومع ذلك، يبقى مهماً ادراك حقيقة أن معظم البيانات المستحصلة كانت تقريبية لا سيما للبلدان التي افتقرت الى الانظمة الادارية، فظهرت حسابات معينة (مثل حصصها من اجمالي الناتج التصنيعي العالمي) مجرد تقديرات وضعها خبراء الاحصاء بعد سنين عديدة، وأن الثراء الاقتصادي لم يترجم فوراً ولا دوماً الى قوة عسكرية. ان كل ما يسع الاحصائيات القيام به هو اعطاء الاشارات التقريبية عن امكانات البلد المادية وموقعه في تسلسل الدول الرائدة.

ان (الثورة الصناعية) -التي يتعنى أكثر المؤرخين الاقتصاديين لتأكيدها- لم تحدث بين عشية وضحاها. فهي عملية متدرجة وبطيئة المسير مقارنة «بالثورات» السياسية للاعوام ١٧٧٦، ١٧٨٩، ١٩١٧. وهي قد اقتصرت في تأثيرها على

حـفنة من دول مـصنعـة وعلى وسـائل انتـاجـيـة مـعينة. وهي قد بلغت بلاداً ما منطقـة بعـد أخـرى واقليماً بعد آخر لا جميع أصقاعه مرة واحدة. وبعد، لا يسع هـذه الايضـاحـات أن تتجنب حقيقة أن تحولاً جـذرياً ومهماً في ظروف الانـسان الاقتصادية بدأ في الحدوث حوالي عـام ١٧٨٠، لا يقل أهمية حسب نظر سلطة مـعـيـنـة (مـع الاعتراف بالبطء) من تحـول الانسـان البـدائي الصـيـاد في العصر الحـجـري القديم الى انسان مزارع مقيم في فترة العصر الحجري الحديث. فما فعله التصنيع (وبخاصة طاقة البخار) هو انه استبدل مصادر الطاقة الحية بالمصادر غير الحـيـة؛ عن طريق تحـويل الحـرارة الى طاقـة حـركـية باستخدام المكائن ـ «آلات سريعـة الاداء، ونظامـيـة، ودقـيقة ولاتعرف التعب» ـ فهكذا استطاع الانسان أن يسـتـغل مصادر طاقة جديدة هائلة. أما نتائج ادخال هذه المكننة الجديدة فكانت مـدهشـة: فـفي عشرينيات القرن التاسع عشر أنتج الشخص العامل على تشغيل بضـعـة أنوال تعـمل بالطاقـة، عشرة أضعاف ما ينتجه العامل اليدوي، بينما بلغ مـعـدل انتـاج مـاكنة الغزل المسيرة بالطاقة مائتي مرة أكثر من معدل انتاج عجلة الغـزل اليـدوية. واسـتطاعت قـاطرة السكك الحـديد الواحدة نقل بضائع تطلب نقلهـا مئات من الدواب بل وبأقل زمناً. وللتأكـيـد نقول أن ثمة أوجه مهمة كثيرة أخـرى للثـورة الصناعـيـة ـ نظام المصـانع أو تقسيم العمل مثلاً ـ على أن النقطة الاهم لنا في هذا الشأن هي الزيادات الكبرى التي احـدثتـهـا الثـورة الصناعية في الانتـاجـيـة، وخـاصـة مـا يتـعلق بالصناعات النسيجية التي خلقت بدورها طلباً مـلـحـاً عـلى مـزيـد مـن المكائن، ومـزيد من المواد الأوليـة (وعلى رأسـهـا القطن والحـديد) ومن سـفن الشحن مع توفير طرق مواصلات أفضل، وهلم جرا.

لقـد كـانت الزيادة غير المسـبـوقـة في انتاجية الانسان ذاتية الاكتفاء – وكما أشار اليها الاستاذ لاندس:

«اذا كـان سـابق العصر قـد شـهـد زيادة سكانيـة أعـقـبت زيادة الفـرصة

الاقتصادية والتحسن الذي شهدته ظروف الوجود - وبالتالي كان تحسناً لأجل البقاء- فاستهلكت أخيراً المكتسبات المحققة، نرى اليوم ولأول مرة في التأريخ أن الاقتصاد والمعرفة أخذا ينموان بسرعة كافية لخلق تدفق مستمر من الاستثمار والاختراع التكنولوجي، ذلك التدفق الذي رفع ما وراء الحدود المرئية من سقف جميع احصائيات مالثوس الايجابية».

والملاحظة الثانية لها من الأهمية مكان. لقد بدأت أعداد سكان العالم بالتزايد المتسارع من القرن الثامن عشر وما تلاه. اذ قفز عدد سكان أوروبا من ١٤٠ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ الى ١٨٧ مليوناً سنة ١٨٠٠ والى ٢٦٦ مليون نسمة سنة ١٨٥٠. فيما ازداد عدد سكان آسيا من ٤٠٠ مليون نسمة سنة ١٧٥٠ الى حوالي ٧٠٠ مليون بعد انسلاخ قرن واحد. ان تلك الزيادات قرعت جرس الانذار مهما كانت أسبابها ـ ظروف مناخية أفضل، أم تزايد معدلات الانجاب، أم انحسار الأمراض. وبرغم أن الانتاج الزراعي في أوروبا وآسيا قد ازداد خلال القرن الثامن عشر وكان أحد أسباب هذه الزيادة السكانية، فان العدد المتزايد من الرؤوس (والبطون) قد هدد بمرور الزمن باستنفاذ جميع الفوائد التي جاءت بها الزيادة في الانتاج الزراعي. وليس الضغط الناشيء على الاراضي الحدية،[1] وبروز ظاهرة البطالة الريفية، وزحف العوائل الكثيرة صوب المدن المكتظة بساكنيها أساساً في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر الا بعضاً من أعراض هذا المد السكاني المتزايد.

ان مافعلته الثورة الصناعية في بريطانيا (في اطار أقل المصطلحات الاقتصادية نضوجاً) أنها أزادت الانتاج كثيراً بالاستناد على اساس ذاتي، أي أن التوسع الناتج عنها في الثروة القومية وقدرة السكان الشرائية قد تخطيا اعداد

(١) الارض الحدية: الارض التي ناتجها يساوي ما أنفق عليها.

الزيادة السكانية. فبينما ازداد عدد سكان بريطانيا من ١٠,٥ مليون نسمة في عام ١٨٠١ الى ٤١,٨ مليون في عـام ١٩١١ (بزيادة سنوية مقدارها ١,٢٦٪) ارتفع انتـاجـهـا القـومي بسرعـة أكبر ربما بمـقـدار أربعة عشر مرة خلال القرن التاسع عشر. واسـتناداً للمنطقـة التي تناولتـهـا الاحـصائيات[1] شهد معدل الانتاج القومي الاجمالي زيـادة سنويـة تراوحت بين ٢ ـ ٢,٢٥٪. وارتفع مـعدل الانتاج الفردي بمقدار مرتين ونصف المرة في عهد حكم الملكة فكتوريا.

ان نـسـب الـنـمـو هذه لا تمثل -على أية حـال- أرقـامـاً كبرى لو قـورنت بمعدلات النمو التي شهدتها العديد من الدول بعد عـام ١٩٤٥. وسيكون من الصـواب الـقـول- كما أشـار عـلـينا بـذلـك المـؤرخـون الاجـتماعيون- أن الثورة الصناعـيـة فـرضت تكاليف مـهـولة على الطبـقـة العاملة الجديدة التي عملت في المصـانع والمناجم وعـاشت في مدن غير صحية ومكتظة بالسكان ومتداعية البناء. ومع ذلك تبـقى الحـقيقة الاساسية وهي أن الزيادات الذاتية في الانتاجية في عصر المـكـنـنة قـد أتت بفـوائد جمة على مـر الزمن: اذ ارتفـعـت مـعـدلات الاجـور في بريطانيا بين ١٥ ـ ٢٥٪ في الفترة ١٨١٥ـ ١٨٥٠، بل والى ٨٠٪ في النصف قرن التـالي. لقـد أعـاد (اشـتـون) الى أذهان منتـقـدي الثورة الصناعية الذين آمنوا أن الثـورة الصناعـيـة كـارثة حقيقية «ان مشكلة العصر الجوهرية هي ايجاد السبيل الى اطعـام واكـسـاء وتشـغيل أجيال الاطفال الذين فاقت أعدادهم ما كانت عليه في جميع العـصـور السـالفة» فلم تنفع المكننة الحديثة في تشغيل اعلى نسبة من أعداد السكان المتـزايدة، بل عـززت اجمالي دخل الامـة للفـرد الواحد؛ وسرعان ما لبت ثـورة المـواصـلات المسيرة بالبـخـار حـاجـة عمال المدن المـتزايدة للمـواد الغـذائيـة والسلع الأسـاسـية ومعها أشبعت قاطرات سكك الحديد والسفن البخارية حاجة

(١) وهذا يعني أن بعض الاحصائيات تشير الى بريطانيا العظمى (عدا ايرلندا) وبعضها الى المملكة المتـحدة (بضمنها ايرلندا) والبعض الآخر يشير الى ايرلندا الشمالية وليس الجنوبية.

العالم القديم بما حملته من الفائض الزراعي من العالم الجديد.

ان بمقدورنا استيعاب هذه النقطة بطريقة أخرى استناداً الى حسابات الاستاذ لاندس. فهو يقول ان المملكة المتحدة استخدمت في سنة ١٨٧٠ مائة مليون طن من الفحم وهي كمية «مساوية لـ ٨٠٠ مليون مليون سعرة حرارية كافية لتغذية ٨٥٠ مليون ذكر بالغ لمدة سنة (وكان العدد الفعلي للسكان آنذاك حوالي ٣١ مليون نسمة)». كما عادلت قدرة الطاقة البخارية في بريطانيا سنة ١٨٧٠ (التي بلغت ما يقارب ٤ ملايين قوة حصائية)، الطاقة التي يولدها ٤٠ مليون رجل؛ بيد أن « هؤلاء الرجال الكثيرون استهلكوا حوالي ٣٢٠ مليون بوشل[1] من الدقيق سنوياً -أي أكثر بمقدار ثلاث مرات من اجمالي انتاج المملكة المتحدة في الفترة ١٨٦٧ ـ ١٨٧١ ». وقد هيأت امكانية الاستعانة بالمصادر الآلية لرجال الصناعة تجاوز القيود البايولوجية وتحقيق زيادات مثيرة في الانتاج والثروة دون الاستسلام لوطأة السكان سريعي النمو. وعلى نقيض هذا، أوضح اشتون بطريقة واقعية (في أواخر عام ١٩٤٧):

«يوجد اليوم في سهول الهند والصين رجال ونساء يفتك بهم الطاعون والجوع، ويعيشون حياة أفضل بقليل ظاهرياً من حياة الماشية التي تكدح واياهم نهاراً وتقاسمهم أماكن النوم ليلاً. فمثل هذه الاتجاهات الآسيوية وهذه الأهوال غير المعالجة هي قدر أولئك الذين يزيدون أعدادهم دون المرور بمحطة الثورة الصناعية».

---

(١) البوشل: مكيال للحبوب يستوعب ٨ غالونات أو حوالي ٣٢ لتر ونصف.

تدهور العالم غير الاوروبي

يجدر بنا قبل العروج على مناقشة تأثيرات الثورة الصناعية على نظام القوى العظمى أن نستوعب تأثيراتها على مناطق ابعد، سيما على الصين والهند والمجتمعات الأخرى غير الأوروبية. لقد تكبدت تلك الدول خسائر مضاعفة، سواء أكانت نسبية أم مطلقة. فليست القضية كما تخيلها أحدهم أن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية عاشت حياة سعيدة ووجوداً مثالياً قبل أن يطالها تأثير الرّجل الغربي، «يجب التأكيد على الحقيقة الطبيعية وهي أن سمة أي بلد قبل الثورة الصناعية والتحديث هي الفقر. . . وأن اي اقتصاد يعتمد على الانتاجية الواطئة والانتاج الفردي النزير وتشكل الزراعة ركنه الرئيسي للدخل القومي لن يطرح من الفائض الانتاجي ما يزيد على متطلبات الاستهلاك الآنية. . . » ومن الجانب الآخر، لم تكن كبيرة الفروقات في الدخل الفردي للمجتمعات الاوروبية وغير الاوروبية في ضوء حقيقة ان الانتاج الزراعي في عام ١٨٠٠ قد شكل أساس المجتمعات الأوروبية وغير الاوروبية، وكذلك لحقيقة تواجد كثير من التجار ومنتجي المنسوجات وأصحاب الحرف اليدوية في بعض البلدان كالهند والصين؛ وربما جنى النساج اليدوي الهندي (على سبيل الذكر) نصف ما جناه نظيره الأوروبي قبل التصنيع. وهو قول قد دلّ أن آسيا -آخذين بالاعتبار الاعداد الكبيرة للفلاحين وأصحاب الحرف اليدوية- لا تزال تمتلك حصة من الانتاج التصنيعي العالمي أكبر بكثير من حصة أوروبا الاقل سكاناً قبل أن تغير الماكنة البخارية وطاقة النول التوازن العالمي. ويمكن رؤية الطريقة التي تغيرت فيها تلك الموازين نتيجة للتصنيع والتوسع الاوروبيين في احصائيتي بايروش الدقيقتين (انظر الجدولين ٦ ـ ٧).

يكمن السبب الجوهري وراء هذه التحولات، كما يبدو واضحاً، في الزيادات المهولة في الانتاجية الناجمة عن الثورة الصناعية. فقد ساهمت مكننة

الغـزل في بريطانيـا في الفترة بين سـبـعـينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر -على سبيل المثال- في زيادة انتاجية ذلك القطـاع وحده بنسبة ٣٠٠ الى ٤٠٠ مـرة، فـلا عجـب اذن اذا ازدادت حصـة بريطـانيا من اجمـالي التصنيع العـالمي جـذرياً ـ ومن ثم ديمـومـتـهـا لتلك الزيادة لما جـعلت من نفسها «الأمة الصناعـيـة الأولى». وحين سلكت دول اوروبيـة أخـرى والولايات المتـحدة سبيل التـصنيع نفـسـه، ارتفـعت حـصـصها الانتاجية أيضاً وهكذا كان شأن مستويات الانتـاج الفـردي وثرواتها القـومـية. بيد أن قصة الهند والصين كانت مختلفة تماماً، فلم يقـتصر الامـر على انخـفـاض حـصـتـيهما النسبي من اجمالي الناتج الصناعي العـالمي كنتيجة للنمو الجارف في الانتاج التصنيعي الغربي، بل ان اقتصاديهما ركدا وخـضـعت أسـواقـهما التقليدية لغزو منتوجات مصانع لانكشاير النسيجية الاجود نوعـية والأرخص سعراً. وبعد عام١٨١٣(حين انتـهى احتكار شركة شرق الهند)، تعـاظم اسـتيراد الهند من الأقـمـشـة القطنيـة لدرجـة كـبيرة من مليون ياردة (عام ١٨١٤) الى ٥١ مليـون (عـام ١٨٣٠) والى ٩٩٥ مليون (عـام ١٨٧٠)، مزيحة بذلك بضـاعـة المنتـجين المحليين من سـاحـة المنافـسة؛ وأخيراً ربما قللت الزيادة الكبيرة في سكان الصين والهند وبلدان العـالم الثـالث من الدخل الفـردي لابنائهـا جـيـلاً بعـد آخر ـ وذلك ما يعيدنا الى ملاحظة اشتون عن الفقر المدقع لـ «اولئك الذين يزدادون عدداً دون المرور بمـحطـة الثورة الصناعيـة». وهكـذا بلـغ معدل الانتـاج الفـردي من التـصنيع لدول العـالم الثـالث ما يعادل واحد الى ثمانية عشر انتاج الفرد الاوروبي بحلول سنة ١٩٠٠ (أي ٢٪ الى ٣٥٪)، وواحد الى خمسين من معدل انتاج الفرد في بريطـانيا (أي ٢٪ الى ١٠٠٪) بعد أن كان فارقاً ضئيلاً في عام ١٧٥٠ وفقاً لملاحظة بايروش. .

وهكذا كـان «تأثير الرجل الغـربي» أحـد أبرز الجـوانب الملحـوظة لديناميـة القـوة العـالميـة في القـرن التـاسع عشر. وهذا التأثير قـد عـرض نفـسـه في شـتى ضروب العـلاقـات الاقتصادية ابتداء من «التأثير غير الرسمي» لتجار السواحل،

وأصحاب الشحن البحري وصولاً الى السيطرة المباشرة للمستعمرين وبناة السفن وشركات التنجيم، بل تجسد أيضاً في عمليات التسلل للمستكشفين، والمغامرين، والبعثات، وفي ادخال الأمراض الغربية، والهداية الى دروب الايمان الغربي.

جدول (٦) الحصص التقريبية من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي (١٧٥٠ ـ ١٩٠٠)

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
اوروبا مجتمعة	٢٣,٢	٢٨,١	٣٤,٢	٥٣,٢	٦١,٣	٦٢,ـــ
المملكة المتحدة	١,٩	٤,٣	٩,٥	١٩,٩	٢٢,٩	١٨,٥
امبراطورية هابسبرغ	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٤,٢	٤,٤	٤,٧
فرنسا	٤,ـــ	٤,٢	٥,٢	٧,٩	٧,٨	٦,٨
الولايات الالمانية/ المانيا	٢,٩	٣,٥	٣,٥	٤,٩	٨,٥	١٣,٢
الولايات الايطالية/ ايطاليا	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٥
روسيا	٥,ـــ	٥,٦	٥,٦	٧,ـــ	٧,٦	٨,٨
الولايات المتحدة	٠,١	٠,٨	٢,٤	٧,٢	١٤,٧	٢٣,٦
اليابان	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٤
العالم الثالث	٧٣,ـــ	٦٧,٧	٦٠,٥	٣٦,٦	٢٠,٩	١١,ـــ
الصين	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	١٩,٧	١٢,٥	٦,٢
الهند/ باكستان	٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	٨,٦	٢,٨	١,٧

جدول (٧) مستويات الانتاج الفردي من التصنيع (١٧٥٠ ـ ١٩٠٠)

(بالنسبة الى المملكة المتحدةفي سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠
اوروبا مجتمعة	٨	٨	١١	١٦	٢٤	٣٥
المملكة المتحدة	١٠	١٦	٢٥	٦٤	٨٧	(١٠٠)
امبراطورية هابسبرغ	٧	٧	٨	١١	١٥	٢٣
فرنسا	٩	٩	١٢	٢٠	٢٨	٣٩
الولايات الالمانية/ المانيا	٨	٨	٩	١٥	٢٥	٥٢
الولايات الايطالية/ايطاليا	٨	٨	٨	١٠	١٢	١٧
روسيا	٦	٦	٧	٨	١٠	١٥
الولايات المتحدة	٤	٩	١٤	٢١	٣٨	٦٩
اليابان	٧	٧	٧	٧	٩	١٢
العالم الثالث	٧	٦	٦	٤	٣	٢
الصين	٨	٦	٦	٤	٤	٣
الهند	٧	٦	٦	٣	٢	١

لقد حصل ذلك في أواسط القارات، غرباً من ميزوري وجنوباً من بحر الآرل مثلما حصل في مصبّات الأنهار الافريقية وحوالي أرخبيلات سواحل المحيط الهادي. واذا كان ذلك الرجل الغربي قد ترك آثاراً واضحة المعالم على الطرق، وشبكات السكك الحديد، ونصب التلغرافات، وانشأ الموانيء، والمباني المدنية (كالتي شيدتها بريطانيا في الهند)، فان وجهه المرعب كشف عن سفك الدماء، وأعمال السلب والنهب التي أثارت نقمة الحروب الاستعمارية آنذاك. والحق أن نزعة القوة والاحتلال كانت موجودة نفسها منذ أيام (كورتس)[1] غير أن تطبيقها الآن يجري بوتيرة اسرع. ففي عام ١٨٠٠، احتل الاوروبيون أو سيطروا على ٣٥٪ من أرض العالم، ثم ما لبث أن ارتفعت هذه النسبة سنة ١٨٧٨ الى ٦٧٪ حتى أصبحت سنة ١٩١٤ أكثر من ٨٤٪.

لقد منحت التكنولوجيا المتقدمة للمحركات البخارية والأدوات المصنعة آلياً اوروبا نقاط سبق حاسمة في المجالين الاقتصادي والعسكري. فالتحسينات التي طرأت على سلاح الحشو الفوهي (وكبسولات القدح، وتحزيز الماسورة، الخ) ليست بشيء يمكن تجاهلة. وحقق تصميم حمالة البندقية بهدف تسريع الرمي المتعاقب تقدماً لا يستهان به؛ حتى جاءت بنادق (جاتلنغ) و (ماكسمز)، والمدفعية الميدانية الخفيفة لتضع اللمسات الأخيرة على «ثورة جديدة في القوة النارية» وذلك ما فوت تماماً فرص المقاومة الناجعة التي اتبعتها الشعوب البدائية المتكلة على الاسلحة القديمة. والأكثر من ذلك أن الزوارق المزودة بالمدفعية والمسيرة بالطاقة البخارية عنت أن القوة البحرية الأوروبية المتفوقة أساساً في المياة المفتوحة، صار بوسعها أن تتوغل في الاراضي الداخلية من خلال الممرات المائية الرئيسية مثل نهر النيجر والاندس ويانتز: وبذلك فان قابلية الحركة والقوة

---

(١) كورتس (هرنان) Cortez: (١٤٨٥ -١٥٤٧). فاتح اسباني غزا المكسيك سنة ١٥١٩-١٥٢١ وقضى على امبراطورية الازتيك بوحشية.

النارية للمدرعة « نميسس »[1] أيام حرب (الأفيون) (١٨٤١ ـ ١٨٤٢) قد حملت الكارثة للقوات الصينية المدافعة التي أزيحت جانباً من الحلبة يسيراً. ومما لا شائبة حوله أن التضاريس الوعرة (كما في أفغانستان) قد أعاقت تقدم الامبريالية العسكرية الغربية، وان القوات غير الأوروبية التي تبنت الأسلحة والتكتيكات الجديدة (كالسيخ والجزائريين في أربعينيات القرن التاسع عشر) قد ابدت مقاومة عنيدة وعظيمة. أما حين وقع القتال في بلد مفتوح حيث استطاع الغرب نشر رشاشاته وأسلحته الثقيلة فالقضية محسومة له دون شك. ولعل أعظم تفاوت قد تجلى في نهاية القرن أثناء معركة أم درمان (١٨٩٨) حين أبادت قوات كتشنر بفضل بنادق ماكسمز (ولي انفيلد) أحد عشر ألف درويش في ظرف نصف نهار لمجرد أنها فقدت ٤٨ جندي من جنودها. وهكذا نجد أن التفاوت في القدرة النارية شأنه شأن الفجوة التي فغرت فاها في الانتاجية الصناعية، قد عنى أن الامم الرائدة ملكت مصادراً أكثر بخمسين أو مائة مرة مما لدى الامم القابعة في القعر. ولم يعد أمام الهيمنة الغربية على العالم المطمورة منذ أيام (دي جاما) الا بعض القيود القليلة الآن.

هل أن بريطانيا قوة مهيمنة ؟

اذا كانت شعوب البنجاب والأنام والسيوكس والبانتو هي «الخاسرة» (طبقاً لمصطلح أريك هوبسباون) في موجة التوسع مطلع القرن التاسع عشر، فان الشعب البريطاني ولا شك هو «الرابح». فقد بلغ – كما أشار لذلك الفصل

---

(١) ومعناها الأصلي «النقمة».

السابق- درجة عالية في التفوق العالمي بحلول عام ١٨١٥، بفضل دمجه البارع بين السيادة البحرية، والاستقرار المالي، والخبرة التجارية، ودبلوماسية التحالفات. وما فعلته الثورة الصناعية أنها عززت مكانة بلد حقق قبل هذا الوقت نجاحاً في الصراعات الصناعية والتجارية التي شهدها القرن الثامن عشر، ومن ثم ترجمها الى شكل آخر من القوة. ولو حصلت خطى التغيير تدريجياً لا على شكل انقلاب مباشر لأثمرت عن نتائج مثيرة للغاية. فبين عامي ١٧٦٠ و ١٨٣٠ كانت المملكة المتحدة مسؤولة عما يقارب «ثلثي حاصل الانتاج الصناعي الأوروبي». ووثبت حصتها من اجمالي الناتج الصناعي العالمي من ٩,١٪ الى ٩,٥٪؛ وارتفع في غضون الثلاثين عاماً التي أعقبت تلك الفترة الى ١٩,٩٪ برغم انتشار التكنولوجيا الحديثة الى أقطار غربية أخرى. وأنتجت المملكة المتحدة في عام ١٨٦٠ -الذي ربما كان ربيع بريطانيا الصناعي- ٥٣٪ من انتاج الحديد العالمي و ٥٠٪ من الفحم والفحم الحجري، واستهلكت أقل بقليل من نصف الانتاج العالمي من القطن الخام. لقد بدا أن بريطانيا التي شكل نفوسها آنذاك ٢٪ من نفوس العالم و ١٠٪ من نفوس أوروبا، اقدر على انتاج ما يقارب ٤٠-٥٠٪ من الانتاج العالمي من الصناعات الحديثة وحوالي ٥٥-٦٠٪ من انتاج اوروبا. وبلغ استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة (الفحم، والفحم الحجري، والزيت) في عام ١٨٦٠ خمسة أضعاف استهلاك الولايات المتحدة أو بروسيا ألمانيا، وستة أضعاف استهلاك فرنسا، و ١٥٥ مرة بقدر الاستهلاك الروسي! وكانت لوحدها مسؤولة عن خمس تجارة العالم وخمسي تجارة البضائع المصنعة. ومخرت أكثر من ثلث السفن التجارية في العالم في عباب البحار رافعة العلم البريطاني، وأخذت هذه النسبة بالتزايد المستمر. واذن فلا عجب إن جذل الشعب البريطاني في أواسط العهد الفكتوري مبتهجاً بدولته الفريدة التي غدت الآن مركز الكون التجاري كما أشار اليها الاقتصادي (جفونس) سنة ١٨٦٥:

«لنا في سهول أمريكا الشمالية وروسيا حقول القمح، وتحتضن شيكاغو واوديسا مخازنه؛ وفي كندا والبلطيق غابات أخشابنا؛ وتضم استراليا مراعي اغنامنا؛ وفي مروج الأرجنتين وغربي أمريكا الشمالية تقع مراعي ثيراننا، وتلك بيرو ترسل فضتها، فيما تستقبل لندن ذهب جنوب افريقيا واستراليا؛ وهناك الهنود والصينيون يزرعون الشاي لنا، والهند تقيم لنا مزارع القهوة والسكر والبهارات. أما اسبانيا وفرنسا فهما مزارع كرومنا، وحوض المتوسط حديقة فواكهنا، ومزارعنا من القطن التي ملأت الولايات المتحدة الجنوبية لوقت طويل مضى قد امتدت الآن الى جميع أصقاع الارض الحارة».

واذا أوحت دلائل الثقة بالنفس هذه وكذلك الاحصائيات التجارية التي استندت عليها تلك الدلائل أن بريطانيا قد احتلت موقعاً للهيمنة لا ينازعها عليه أحد، سيكون من العدل طرح بضع نقاط أخرى من شأنها وضع هذا القول في سياقه الافضل. فأولاً، لا يبدو مرجحاً أن الناتج الكلي البريطاني كان الاكبر في العالم خلال العقود التي تلت عام ١٨١٥. فاذا ما أخذنا بالاعتبار العدد الكلي لسكان الصين (ومن ثم روسيا) وحقيقة أن الانتاج والتوزيع الزراعي قد شكل قاعدة الثراء القومي لجميع ارجاء البسيطة حتى في بريطانيا قبل عام ١٨٥٠، لم يبد الناتج الكلي القومي البريطاني كبيراً لحد يوازي انتاجها الفردي أو يليق بمنزلتها في عالم التصنيع. ولما تزل حقيقة أن حجم الناتج الكلي القومي بحد ذاته لا يملك أهمية بارزة، وربما استطاع مئات الملايين من الفلاحين بانتاجهم اليدوي اكتساح معدلات انتاج خمسة ملايين عامل في مصنع، ولكن أغلب الحاصل يستهلك في لحظته. وعليه لم يبقِ منه ما يفضي الى فائض في الثروة أو الى قوة عسكرية ضاربة. لقد كانت بريطانيا قوية -وربما لم تجد من يتحداها- وفي عام ١٨٥٠، باتت حديثة وذات صناعة تدر عليها ثروة طائلة مع جميع الفوائد المتحققة من ورائها.

ومن الناحيـة الثانية، لم تكن الآلة الصناعية البريطانية منتظمة في عقود ما بعد عام ١٨١٥ بما يتيح للدولة وصولاً أسرع للمعدات العسكرية أو تعبئة القوة البشرية مثلما فعلت هيمنة (ولنشتاين) في ثلاثينيات القرن السابع عشر ومثلما كان سيفعل الاقتصاد النازي. وعلى النقيض من ذلك، رحبت أيديولوجية الاقتصاد الحر عن تدخل الحكومة (التي ازدهرت طوال الفترة الباكرة من التصنيع)، بأفكار السلام الدائم، وانخفاض الانفاق الحكومي (وخاصة الانفاق الدفاعي)، مع تقليل قيود الدولة المفروضة على الاقتصاد والافراد. وقد تدعو الضرورة مثلما اعترف (آدم سمث) في كتابه « ثروة الأمم » (١٧٧٦) الى تحمل تكاليف الابقاء على جيش وبحرية لحماية المجتمع البريطاني «من بربرة وغزو المجتمعات المستقلة الأخرى» ولكن لما كانت القوات المسلحة بحد ذاتها «غير منتجة» ولا تضيف الى الثروة القومية ما يضيفه اليها المصنع أو المزرعة من عطاء، توجب تقويضها الى أقل مستوى شريطة أن يضمن صيانة حدود الوطن. وانطلاقاً من الافتراض (أو الأمل في الأقل) أن الحرب هي الملاذ الأخير وأنهم لا يتوقعون نشوبها في المستقبل، سكن الروع طلبة (سمث) وأكثر منه (ريتشارد كوبدن) من فكرة الاستعداد لحالة الحرب. وبالتالي لم تواز التطورات التي طرأت على الجيش البريطاني درجة « التحديثية » التي شهدتها الصناعة والاتصالات البريطانية فظل الجيش يراوح في مكانه طيلة عقود ما بعد ١٨١٥ (مع بعض الاستثناءات).

وبرغم التفوق الذي حاز عليه الاقتصاد البريطاني في أواسط فترة الحكم الفكتوري، فانه كان، وعلى الارجح، أقل (تعبئة) لحرب قد يشتعل اوارها من أي وقت مضى منذ عهد آل سيتوارت. لقد أزيلت القيود على النشاط التجاري مع التأكيد على تعزيز الروابط بين الأمن القومي والثروة القومية: فألغيت التعريفات الحمايتيه، ورفع الحظر عن تصدير التكنولوجيا المتقدمة (مثل مكائن النسيج)؛ والغيت قوانين الملاحة القاضية بالإحتفاظ بأكبر عدد من السفن

التجارية البريطانية وأطقمها تحوطاً لاندلاع نار حرب ما. وانتهى مبدأ «الافضليات» الامبراطورية. وعلى النقيض من ذلك، لم ينَل الانفاق الدفاعي الا أقل الميزانية التي تراوحت بين ١٥ مليون جنيه استرليني سنوياً في أربيعينيات القرن التاسع عشر الى ما لا يزيد عن ٢٧ مليون جنيه سنوياً في ستينيات نفس القرن المليئة بالمشاكل، برغم وصول اجمالي الانتاج القومي البريطاني في الفترة الأخيرة الى مليار جنيه سنوياً. وعلى الصعيد الفعلي استهلكت القوات المسلحة في ا لخمسين عاماً التي تلت عام ١٨١٥ ما يتراوح بين ٢ ـ ٣٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي، وبلغت انفاقات الحكومة المركزية جميعاً أقل من ١٠٪ ـ وهي نسب أقل بكثير مما هي عليه في القرنين الثامن عشر والعشرين. وتلك أرقام جد قليلة حتى لبلد رسم طموحات دنيا وملك وسائل متواضعة. وبالنسبة لدولة شدت العزم على ان «تتحكم بالتيارات» وتبسط سلطانها على امبراطورية مترامية الأطراف والتي لما تزل تولي الحفاظ على التوازن الاوروبي اهتمامها البالغ، فذلك شيء يستدعي غاية الدهشة.

وكما هو شأن الحال في الولايات المتحدة مطلع عشرينيات القرن العشرين، لم ينعكس حجم الاقتصاد البريطاني في العالم في قوة البلاد القتالية، ولم تتمكن بناها المؤسساتية الحرة وبيروقراطيتها القليلة والمفصولة أكثر يوماً بعد آخر أن توظف المصادر البريطانية لحرب شاملة دون احداث ثوران كبير. ومثلما سنرى لاحقاً، زعزعت حتى حرب الكريميا المحدودة جداً أركان النظام، ومع ذلك سرعان ما تلاشى القلق الذي أثارته تلك الزعزعة. ولم يتقوقع رجال أواسط العهد الفكتوري بعيداً عن التدخلات العسكرية في أوروبا وهي غالباً ما كانت مكلفة، وربما لا أخلاقية أيضاً، بل أدركوا أيضاً أن التوازن بين القوى القارية العظمى الذي ساد في العقود الستة بعد عام ١٨١٥ قد جعل من أي التزام بريطاني مطلق حيال أوروبا غير ضروري. وهي بينما لم تدخر وسعاً للتأثير

عبر قنواتها الدبلوماسية وحركات اساطيلها البحرية على الاحداث السياسية على طول التخوم الأوروبية الحيوية (البرتغال، وبلجيكيا، والدردنيل)، نراها نزعت الى الاحجام عن التدخل في أي مكان آخر. وعُدت بحلول أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر ومطلع ستينياته حتى حملة الكريميا شيئاً خطأ. وعليه اضمحل الدور البريطاني في تحديد مصير (بيدمونت) في السنة الحاسمة (١٨٥٩) بعد أن فقدت الرغبة والفاعلية لذلك، وعارضت «تطفل»(بالمرستون) و (روسل) في قضية (شلزوج - هولشتاين) عام ١٨٦٤، وتطلعت متفرجة على الهزيمة التي ألحقتها بروسيا بالنمسا في عام ١٨٦٦ وبفرنسا بعد أربعة أعوام. فليس مما يثير الدهشة أن تنعكس القدرة العسكرية البريطانية على حجم جيشها المتواضع خلال هذه الفترة (راجع الجدول (٨))، ولم يكن من المستطاع توظيف الا جزءً صغيراً منه للمسرح الأوروبي على أي حال.

الجدول (٨) عدد أفراد بعض الجيوش (١٨١٦ ـ ١٨٨٠)

	١٨١٦	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠
المملكة المتحدة	٢٢٥,ــ	١٤٠,ــ	٣٤٧,ــ	٢٤٨,ــ
فرنسا	١٣٢,ــ	٢٥٩,ــ	٦٠٨,ــ	٥٤٤,ــ
روسيا	٨٠٠,ــ	٨٢٦,ــ	٨٦٢,ــ	٩٠٩,ــ
بروسيا / المانيا	١٣٠,ــ	١٣٠,ــ	٢٠١,ــ	٤٣٠,ــ
امبراطورية هابسبرغ	٢٢٠,ــ	٢٧٣,ــ	٣٠٦,ــ	٢٧٣,ــ
الولايات المتحدة	١٦,ــ	١١,ــ	٢٦,ــ	٣٦,ــ

وحتى في أقطار خارج أوروبا حيث جندت بريطانيا نشر كتائبها فيها، لم ينقطع دابر الشكوى على السنة المسؤولين السياسيين العسكريين في تلك الأماكن كالهند من (عدم كفاية) القوات التي تحت امرتهم لتغطية المساحات الشاسعة للأقاليم الخاضعة لسيطرتهم. وأدرك ضباط القواطع أن عليهم ادارتها بامكانات غير كافية ولن يجديهم نفعاً الحجم الذي تشغله امبراطوريتهم على خريطة العالم. بيد أن كل ما ذكر كان مجرد القول أن بريطانيا جسدت نوعاً مختلفاً من القوى العظمى خلال الفترة من مطلع حتى منتصف القرن التاسع عشر، وان تأثيرها لا يقاس بمجر الاعتماد على معيار الهيمنه العسكرية. فقوتها تجلت في حقول معينه أخرى خالتها بريطانيا أكثر أهمية من الجيش الدائمي باهظ التكاليف.

كانت البحرية أول هذه الحقول. فعلى مدى أكثر من قرن قبل عام ١٨١٥ كانت البحرية الملكية هي الاكبر في العالم. على أن تفوقها الملاحي دوماً ما وجد من يباريه سيما من آل بوربون. لقد تمثلت السمة الملحوظة في الثمانين عاماً التي اعقبت معركة الطرف الأغر في عدم قدرة أي بلد ولا أي مجموعة من البلدان على اثارة تحد جدي لسيطرة بريطانيا على البحار. وكان ثمة « فزع » فرنسي أحياناً، وأبقت الادميرالية عينيها باصرتين على برامج بناء السفن الروسية وعلى برنامج الامريكان لبناء فرغاطات كبيرة. الا أن هذه التحديات لم تكن الا زوبعة في فنجان تلاشت بأمد قصير، تاركة العنان لبريطانيا لتمارس (كما يقول الاستاذ لويد) «أوسع تأثير شهده تاريخ الامبراطوريات البحرية». وتبوأت البحرية الملكية احياناً بالرغم من تقليص اعدادها بعد عام ١٨١٥ منصب ثالث أو رابع بحرية في العالم من ناحية القوة القتالية الفعلية. و (لعبت) أساطيلها الرئيسية دوراً في سياسة أوروبا. وثمة براهين من القوة البحرية البريطانية أرهقت تفكير الحكومات الاوروبية برغم ضيق افقها الجغرافي. فهي الاسطول الذي رابط في تاجوس لحماية المملكة البروجوجية ضد الاخطار الداخلية والخارجية؛

والاسـتـخـدام الحاسم للقوة البحرية في البحر المتوسط ضد القراصنة الجزائريين في عـام ١٨١٦؛ وكـذلـك تحطيم الاسطول التركي في نافارينو عام ١٨٢٧؛ وايقاف قوة محمد علي في (اكر) سنة ١٨٤٠)؛ وارسـال أحـد اساطيلها دوماً ليرسو قبالة سـواحل الدردنيل حـال احـتـداد «المسألة الشرقـيـة». أمـا خـارج اوروبا، حيث تطلب الامـر أصـغـر اسـاطيل البـحـرية الملكيـة وربما سـفناً حربية منفردة لقمع الـقـرصـنـة، واعـتراض سـفن الرقـيق، وترويع الحكام المحليين من كـانتـون الى زنزبار، فـقد تجلى أن وقع فعلها كان حاسماً.

يكمن الحـقل البريطاني الثـاني في التـوسع الاسـتـعماري الامبراطوري. وهنا كـان الموقف العـام مـرة أخرى أقل تنافسية مما كان عليه في القرنيين الماضيين يوم لم تجـد بريطانيـا بداً غير القـتـال ومن بعـده القـتـال دفـاعاً عن امبراطوريتها ضد اسـبـانيـا وفـرنسـا وأقطار أوروبية أخرى. أما الآن، فلم يعد لديها خصم تخشاه حق الخـشـيـة اذا مـا اسـتـثنينا يقظتها المتكررة من التحركات الفرنسية في المحيط الهادي ومن التـوغل الروسي في تركـسـتـان. وليس من المبـالغـة القـول أن معظم الامبراطورية البريطانيـة قد أقامت نفسها في الفترة بين عـام ١٨١٥ وعـام ١٨٨٠ في فـراغ سـيـاسـة القوة الذي تركته الدول الاخرى، وهذا ما يفسر سبب الابقاء على جـيـشـهـا الامبراطوري صـغيراً. ومن نافلة القـول أن ثمـة حـدود -ومشاكل مـعـينة- أعـاقت سـبـيل الامبراطورية البريطانية وتعلقت بالتوسع الامريكي غربي الكرة الارضـيـة اضـافة الى التوسعين الروسي والفرنسي شرق المعمورة. ومع هذا، لم تواجـه المصـالح البريطانيـة في أصـقـاع شـتى ولحقب طويلة من الزمـان سواء تمثلت بـ (التـجـار، والمسـتـعـمـرين، والمسـتكشفين، والمبشرين) أي أجانب عدا الشعوب الاصلية.

لقـد افـضى انعـدام الضغط الخارجي ونهج البلاد سياسة الليبرالية الحرة في الداخل بالعـديد من المعلقين الى القـول أن المكتـسـبات الاستعمارية غير ضرورية

وهـي مجرد «أحـجـار رحـى» حـول أعـنـاق دافـعـي الضرائب البريطانيين المثـقل كـاهلهم بما عليـهم من ضرائب. ومـهما كـانت حجة المعارضين للامبريالية داخل بريطانيـا، واصلـت الامبراطورية نمـوها وتوسعـها بمـعـدل بـلـغ (وفقاً لاحدى الاحصائيات) حـوالي ١٠٠ ألف ميل مربع سنوياً في الفترة ما بين عامي ١٨١٥ ـ ١٨٦٥. فنـالت من توسـعهـا مكتسبـات كان بعضها ذا أهمية استراتيجية وتجارية كـسنغـافـورة، وعـدن، وجـزر فـولكلاند، وهونج كـونج، ولاجـوس، فيما غدت مناطق اخـرى محطة للمـستوطنين البيض الباحثين عن أرض و المتجولين في مروج جـنـوب افـريـقـيـا، وغـابات كندا، والاصـقـاع الاستراليـة قليلة السكان، والتي أثارت عليـهم المقـاومـة الشـعـبـيـة التي لم يكبـحـها شيء غير الاستعانة بالقوات البريطانيـة أو قـوات الهند البريطانيـة. وحـتى حين لقي الضم الرسمي الاعتراض عليـه من الحكومة المحلية القلقة حيال الاعباء والمسؤوليات الجديدة، نرى «التأثير غير الرسـمي» ضـد المجـتمع البريطاني المتوسع قد سرى من أورغواي حتى شرق البـحـر المتـوسط ومن الكونغـو حـتى يانكتـز. وعند مـقـارنة للانجليـز بصـفـتهم اسـتـعـماريين مع الفـرنسـيين في مـسـعـاهـم المتشـتت ومع الامريكان والروس في مـسـعـاهـم الاسـتـعـماري الاكثر محلياً، سيبدون الانجليز في هذا الحيز في صف لا يرتقـيه أياً من هؤلاء لأغلب سني القرن التاسع عشر.

يتـجـسـد الحـقـل الثـالث للقـوة البريطانيـة في المال. وللتأكيد نقول أن من الصـعب فصل العنصر المالي عن تقدم البلد الصناعيي والتجاري العام. لقد كان المال ضروروياً لتـحـريك عـجلة الثـورة الصناعـيـة، التي درت بدورها مزيداً من الامـوال على شكل عـوائد على رأس المال المسـتثمر. وكما اوضح الفصل السابق، خـبرت الحـكومـة البريطانيـة ومنذ فترة طويلة كـيف تسـتـغل رصـيـدها في أعمال الصيرفـة وأسواق الاسهم. بيد أن ما حصل من تطور في المجال المالي في منتصف القرن التاسع عشر أختلف كماً ونوعـاً عما كـان عليـه قبل هذا الوقت. وما يجذب

النظر اليه أولاً هو الاختلاف الكمي. فقد حثت فترة السلم الطويلة وتوفر رأس المال في المملكة المتحدة وما رافقها من تحسين في أداء مؤسسات البلاد المالية، البريطانيين على الاستثمار الخارجي لدرجة لم يسبق لها مثيل: فالستة ملايين جنيهاً أو حواليها المصدرة سنوياً في عقد ما بعد معركة واترلو ارتفعت الى ما يزيد على ٣٠ مليون جنيه سنوياً بحلول منتصف ذلك القرن. ثم قفزت الى ٧٥ مليون جنيه سنوياً بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٧٥. فأصبح دخل بريطانيا المستحصل من هذه الفوائد وايرادات الاسهم التي بلغت٨ ملايين جنيه استرليني سنوياً في نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أكثر من ٥٠ مليون جنيه سنوياً في أواخر سبعينياته، غير أن معظم هذا العائد اعيد استثماره مباشرة في الخارج وفق اسلوب متصاعد حلزونياً لم يزد بريطانيا ثراءً فحسب بل اعطى حافزاً مستمراً للتجارة والاتصالات بين أرجاء العالم.

كان لهذا الخروج الواسع لرأس المال نتائج عديدة ومهمة. أولها أن الارباح المتحققة من الاستثمارات الخارجية قلصت لحد كبير الفجوة التجارية السنوية على البضائع المنظورة والتي دوماً ما عانت منها بريطانيا. وبهذا السياق اضاف دخل الاستثمار عوائده الى الاموال غير المنظورة الكثيرة أصلاً والواردة من أعمال الشحن، والتأمين، والصيرفة، وابرام الصفقات السلعية وهلم جراً. وهذا الدخل لم يضمن انتهاء أزمة ميزان المدفوعات، بل قد ازدادت بريطانيا ثراءً متواصل الازدياد في الداخل وفي الخارج. والنقطة الثانية هي أن الاقتصاد البريطاني عمل بما يشبه الكير الكبير الذي يمتص مقادير هائلة من المواد الأولية لينتج كميات كبيرة من المنسوجات، والمواد الحديدية، والمصنوعات الأخرى، ووقفت موازية لهذا النموذج من التجارة المنظورة وأكملته شبكة من خطوط الشحن، واجراءات التأمين، والاتصالات المصرفية التي انطلقت خارج لندن وخاصة من ليفربول، وجلاسكو، ومعظم المدن الأخرى ابان القرن التاسع

عشر.

واذا ما أخذنا بالاعتبار انفتاحية السوق البريطاني المحلي ورغبة لندن في اعادة استثمار مدخولها خارجاً في انشاء سكك حديد، وموانيء، ومشاريع عامة، اضافة الى مشاريع زراعية تمتد من جورجيا الى كوينزلاند[1]، تجلى وجود تكامل عام بين تدفق التجارة المنظورة وبين أنماط الاستثمار. يضاف الى ذلك تزايد القبول بقاعدة الذهب وتطور آلية دولية في الدفع وتبادل العملات ارتكزت على سندات تسحب على لندن وهو ما جعل الامر غير غريب أن يؤمن رجال العهد الفكتوري أنهم باتباعهم مباديء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد اكتشفوا السر الذي ضمن كلاً من الرفاهية المتزايدة والانسجام العالمي. وبرغم أن كثيراً من الافراد -أمثال الحمائيين المحافظين، وطغاة الشرق، والاشتراكيين المحدثين- كانوا وما زالوا أعمى من الاعتراف بالحقيقة، فان الوقت كفيل أن يدرك فيه هؤلاء الانفار الجدوى الفعلية لاقتصاد الحكومة الحر واجراءاتها النفعية.

وفيما جعلت كل هذه العناصر بريطانيا أكثر غنىً على ا لمدى القريب، الم تنطو على عناصر خطر استراتيجي على المدى البعيد؟ ان نظرة رشيدة للأمر وسيكتشف المرء عاقبتين في أقل تقدير لهذه التغيرات البنيوية الاقتصادية أثرتا لاحقاً على قوة بريطانيا النسبية على الصعيد العالمي. الأولى هي الطريقة التي ساهمت بها بريطانيا في التوسع طويل الأمد للدول الأخرى، سواء باقامة وتطوير

---

(١) ستجد الأرجنتين على سبيل المثال سوقاً رائجة في المملكة المتحدة لصادراتها من لحم البقر والحبوب، وهكذا لن تستطيع الدفع مقابل المصنوعات البريطانية المستوردة والخدمات الأخرى، بل ستكون قادرة على الوفاء بديونها طويلة الأجل المستحقة عليها في لندن، وهكذا ستحافظ على رصيدها عالياً لمزيد من الاقتراض. ووجه التناقض بينه وبين طريقة الاقراض الامريكي لأمريكا اللاتينية في القرن العشرين أن القروض الامريكية كانت قصيرة الاجل ولم تسمح بتوريد المنتوجات الزراعية اليها.

الصناعات الاجنبية وتشجيع الزراعة عن طريق العون المادي المتواصل أو من خلال انشاء السكك الحديد، والموانيء، والبواخر والذي شجع بدوره منتجي أمم ما وراء البحار على منافسة الانتاج البريطاني نفسه في العقود التي تلت ذلك. وبهذا الصدد، حري بنا القول أن طاقة البخار، ونظام المصانع، والسكك الحديد، ومن ثم الكهربائية، بينما ساعدت بريطانيا على التغلب على العراقيل الطبيعية والمادية التي وقفت حائلاً أمامها دون الانتاجية الأعلى، وبذلك ازادت من ثروة البلد وقوته، فانها عينها قد ساعدت الولايات المتحدة وروسيا ووسط اوروبا بدرجة أعظم نظراً لأن العراقيل الطبيعية والمادية التي اعترضت سبيلها نحو تنمية مصادرهم الكامنة كانت الاشد صعوبة. واذن ما فعله التصنيع كان مساواة الفرص أمام استثمار المصادر الطبيعية الموجودة في هذا البلد أو ذاك وبذلك الغى بعض الامتيازات التي كانت تتمتع بها وحتى الآن الدول الأصغر، والبعيدة، والمتفوقة في التجارة البحرية وأعطاها الى الدول المعتمدة أكبر على التجارة البرية.

يقبع موطن الضعف الاستراتيجي الثاني في الاعتماد المتزايد للاقتصاد البريطاني على التجارة الدولية، والأهم من ذلك، اعتماده على التمويل الدولي. اذ شكلت الصادرات في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر خمس الدخل القومي وهي نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في عهد (ولبول) أو (بت)، بعد أن غدت أسواق الخارج مكاناً رائجاً للصادرات البريطانية وتحديداً الانسجة القطنية. بيد أن الاستيراد الخارجي للمواد الاولية والغذائية (على نحو متزايد) قد بات حيوياً سيما وقد تحولت بريطانيا من مجتمع زراعي الى مجتمع حضري - صناعي. وغدا الاعتماد على السوق العالمي أكثر الحاحاً لدى أسرع القطاعات نمواً، انه قطاع الخدمات «غير المنظورة» كالصيرفة والتأمين والصفقات السلعية والاستثمار الخارجي. لقد أمسى العالم (مدينة لندن) مجازاً التي أكثر ما انتعشت

ايام السلم؛ ولكن كيف سيؤول الحال لو دخلت بريطانيا أتون حرب عظمى جديدة؟ هل ستتضرر أسواق الصادرات البريطانية أكثر مما أصابها في فترتي ١٨٠٩ و ١٨١١ ـ ١٨١٢؟ ألم يتكل الاقتصاد برمته، والسكان المحليون أجمعون لدرجة بعيدة على البضائع المستوردة التي ربما سيكون من اليسير حظرها في أوقات الصراع؟ أفلا ينهار النظام المصرفي المالي العالمي المتخذ من لندن مقراً له في مستهل حرب كونية أخرى طالما أن الاسواق ستغلق على الارجح وسيتعلق نشاط التأمين ويتأخر تحويل رأس المال الدولي؟. وفي مثل هذه الظروف، سيبتلي الاقتصاد البريطاني المتقدم، ويا للسخرية، بضرر أكبر من الذي سيصيب اقتصاد دولة أخرى أقل «نضوجاً» وأقل في الوقت ذاته اعتماداً على التجارة والتمويل العالميين.

فاذا ما اهتدينا بالآراء الليبرالية عن الانسجام بين الدول وعن الرفاهية المتنامية باستمرار، بدت هذه التساؤلات مخاوف باطلة. فكل ما رجال الدولة بحاجة اليه هو التصرف بعقلانية وأن يتجنبوا الحماقة العتيقة بافتعال المشاجرات مع الشعوب الأخرى. لقد جادل مناصرو سياسة عدم التدخل الحكومي في التجارة قائلين انه كلما ازدادت الصناعة والتجارة البريطانية تداخلاً مع واعتماداً على الاقتصاد العالمي، كلما كبرت روادع نهج سياسة ستفضي الى نشوب صراع. وبنفس الطريقة، توجب الترحيب بتنامي القطاع المالي بعد أن اضطلع لا بتغذية انتعاش بريطانيا خلال منتصف القرن التاسع عشر فحسب، بل أظهر أيضاً درجة تقدم بريطانيا وتطورها؛ وحتى لو حذت دول أخرى حذوها وانكبت على التصنيع، كان بوسع بريطانيا ان توجه جهودها لخدمة ذلك التطور فتربح أكثر من وراء ذلك. لقد كانت بريطانيا، كما وصفها (برنارد بورتر)، أول جنين ضفدع نما له ساقان، وأول شرغوف تحول الى ضفدع، وأول ضفدع قفز خارج البركة. فقد كانت اقتصادياً مختلفة عن الدول الباقية وليس ذلك الا لأنها قطعت

شوطاً في التقدم أبعد من تلك الدول. فاذا ما نظرنا لهذه الظروف الميمونة، استحالت المخاوف من الضعف الاستراتيجي عديمة الأساس. وربما آمن معظم رجال منتصف العهد الفكتوري أن قدراً كونياً سيناط بهم، مثلما ذرف (كنجسلي) دموع الفخر أثناء اقامة (المعرض الكبير) في(قصر الكريستال) سنة ١٨٥١ قائلاً:

«ان دولاب الغزل والسكة الحديد، وكذلك بواخر لاينر والتلغراف الكهربائي هي بالنسبة لي آيات توحي أننا وفي بعض النواحي في أقل تقدير على انسجام مع الكون، وأن وراءنا روحاً جبارة تعمل فيما بيننا. انه الرب الخالق والمرشد».

وكشأن الحضارات الاخرى لما بلغت أعلى سلم قدرها، تسنى للبريطانيين الاعتقاد أن منزلتهم «طبيعية» ومقدر لها الديمومة. ومرة أخرى كحال الحضارات الأخرى، كانت ثمة صدمة عارمة بانتظارهم. لكنها لاتزال في طي المستقبل البعيد قليلاً، وما بدا للعيان في عهد (بالمرستون) و (ماكاولاي) كان مواطن القوة البريطانية وليس ضعفها.

« القوى الوسطى »

كان تأثير التغير الاقتصادي والتكنولوجي على الموقع النسبي للقوى العظمى في قارة أوروبا أقل اثارة في النصف قرن الذي تلا عام ١٨١٥ لسبب رئيسي يعزى الى حقيقة ان التصنيع الذي حدث هناك قد بدأ من أساس أكثر انخفاضاً بكثير من الاساس البريطاني. وكلما سار المرء شرقاً، كلما غدا الاقتصاد المحلي أكثر اقطاعياً وزراعياً، بل حتى دول أوروبا الغربية التي كانت أقرب الى بريطانيا في كثير من مجالات التطور التجاري والتكنولوجي قبل عام ١٧٩٠، ترك عليها عقدان من الحرب آثاراً جسيمة؛ تراوحت بين خسائر بشرية، وقيود

جمركية كثيرة التبدل وضرائب مرهقة، وتحول القطاع الاطلسي الى «نشاطات ريفية»، وفقدان أسواق ما وراء البحار وموادها الاولية، وصعوبة الحصول على أحدث المخترعات البريطانية. كل ذلك شكل عراقيل أمام النمو الاقتصادي العام، حتى وان تنعمت بعض المناطق بالازدهار وانتعشت تجارات معينة أثناء الحروب النابليونية (لاسباب خاصة). واذا ما أكد حلول السلام استئناف التجارة الاعتيادية وأتاح المجال أمام متعهدي القارة رؤية في أية بؤرة خلف بريطانيا العظمى هم يقبعون، فان ذاك السلام لم يأتِ لها بالتحديث بين عشية وضحاها. فتلك الدول قد افتقرت الى رأس المال الكبير، والى الطلب المحلي أو الحماس الرسمي اللازم لحصول التحول؛ وعارض كثير من تجار اوروبا، وأصحاب الحرف اليدوية، ونساجو النول اليدوي وبشراسة التقنيات الانكليزية، واجدين فيها (والحق معهم هنا) تهديداً لنمط حياتهم السابق. وبالتالي وبرغم التقدم الذي حققه المحرك البخاري والنول العامل بالطاقة، وقاطرات السكك الحديد، «بقيت سمات الاقتصاد التقليدية بارزة خلال الفترة بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨، أفضلية الزراعة على الانتاج الصناعي، وغياب وسائل النقل الرخيصة والسريعة، وأولوية انتاج السلع الاستهلاكية على الصناعات الثقيلة».

وما كانت الزيادات النسبية في معدلات الانتاج التصنيعي الفردي خلال القرن الذي تلا عام ١٧٥٠ ذات شأن كبير مثلما يوضح ذلك الجدول (٧)؛ ولم تبدأ الصورة بالتغير الا في خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته.

ثم عملت الظروف السياسية والدبلوماسية السائدة والمصاحبة لـ «إحياء أوروبا» على تجميد الوضع الدولي الراهن آنذاك أو في الأقل سمحت بمجرد تبديلات ضيقة النطاق في النظام القائم. ولأن الثورة الفرنسية -تحديداً- قد شكلت تهديداً مرعباً للأعراف الاجتماعية الداخلية وللنظام التقليدي لدول أوروبا، نظر مترينخ ورفاقه المحافظون لأية تطورات جديدة بعين الريبة. ومقتوا

الدبلوماسية المغامرة التي لا تعبأ بمخاطر الانجراف الى حرب عامة، كما مقتوا حملة تقرير المصير أو الاصلاح الدستوري. وعلى العموم شعر القادة السياسيون بكفاية مابين أيديهم من مسائل الاضطرابات الداخلية وطفت مصالح الفئات التي بدأ معظمها يشعر بتهديد ظهور البوادر الأولى للمكننة الجديدة، وتنامي نطاق التحضر، والتحديات الأولية الأخرى التي تواجه النقابات وأصحاب الحرف والنظم التي كانت تحمي مجتمع ما قبل الصناعة. ان ما وصفه أحد المؤرخين بـ «حرب أهلية دائمة اسفرت عن اندلاع العصيان المسلح في عام ١٨٣٠ اضافة الى نشوب عديد من الثورات المتوسطة النطاق»، قد عنى أن رجالات الدولة عموماً لم يملكوا القدرة أو الرغبة للانخراط في صراعات خارجية قد تزلزل كيانات أنظمتها.

وهنا، تجدر الاشارة الى حقيقة أن كثيراً من الاجراءات العسكرية التي وقعت آنذاك قد أشعلت فتيلها الرغبة في الدفاع عن النظام السياسي الاجتماعي القائم ضد التهديدات الثورية - منها قيام الجيش النمساوي بسحق حركة المقاومة في بيدمونت سنة ١٨٢٣، واندفاع فرنسا العسكري الى اسبانيا في نفس السنة أعلاه لاعادة الملك فيرناند الى قوته السابقة، وربما كان أبرزها الاستعانه بالقوات الروسية لاخماد الثورة المجرية سنة ١٨٤٨. واذ كانت هذه الإجراءات التعسفية قد ولدت نفوراً شعبياً متزايداً لدى الرأي العام البريطاني، فان الانعزالية البريطانية قد عنت أنها لن تتدخل لانقاذ القوات الليبرالية من القمع. وفيما يتعلق بالتغيرات الاقليمية داخل اوروبا، فما كان لها أن تحدث دون موافقة «جوقة» القوى العظمى التي ربما احتاجت بعضها الى تعويضها بطريقة أو بأخرى. لقد عملت الفترة الواقعة بين ١٨١٥ - ١٨٦٥، وبخلاف عهد نابليون السابق لها وعهد بسمارك اللاحق لها، على تدويل معظم مشاكلها السياسية الدقيقة (بلجيكا، واليونان) وعارضت الاجراءات الفردية. فأفضى ذلك الى استقرار (ولو متقلقل) في نظام الدول القائم آنذاك.

لقـد تأثر الموقف الدولي لبروسيا في العقود التي اعقبت عام ١٨١٥ لدرجة بعـيـدة بهذه الظروف السياسية والاجتماعية العامة. وبدت دولة (هوهنتزولرن) أقل فاعلية مما كانت علية في عهد فريدريك الكبير بالرغم من توسعها الكبير أثر ضم الراين. ولم تشـهـد توسـعـها الاقتصادي الاسرع مما في باقي أرجاء اوروبا الا بعد خمسـينيـات القرن التاسع عشر وستينياته. لقد بدت البلاد الروسية، وعلى النقيض من ذلك، في النصف الاول من ذلك القـرن قـزماً صناعياً وضاع انتاجها السنوي من الحديد والبـالغ (٥٠) ألـف طـن بين انتـاج بريطانيـا وفرنسا وروسيا وحتى امبراطورية هابسبرغ. وفـوق ذلك، لم يقـتصر أثر ضم بروسيا لاراضي الراين على تقـسـيم البـلاد جـغـرافـيـاً بل انه فاقم الانقسامات السياسية بين الأقاليم الغربية «الليبراليـة» والاقـاليم الشرقـيـة «الاقطاعية». اذ تصدرت التوترات الداخلية قائمة الاهتمام السياسي في جل هذه الفترة، ودوماً ما تلقت القوات الرجعية تحذيراً من الاتجـاهات الاصلاحية في الأعوام ١٨١٠ـ١٨١٩، وأصـابتها ثورة ١٨٤٨ـ ١٨٤٩ بالهلع المطبق. وحـتى حين أعـاد الجيش فرض نظام غير ليبرالي، حدا الخوف من الاضطرابات الداخليـة بالنخبـة البروسـيـة الى التفكير في تبني مغامرات السياسة الخـارجية؛ وشعر المحافظون، على العكس من ذلك، بحاجتهم أكثر الى مساومتهم مع قـوى الاسـتقرار الأخرى في أوروبا، وخاصة روسيا والنمسا.

لقـد تعـقدت آراء السياسات الداخلية البروسية أكثر بالجدال حول «المسألة الألمانيـة» أي حـول امكانيـة التوحيد النهائي للتسع وثلاثين ولاية ألمانية، والوسائل الـتـي يمكن بفـضلهـا تأمين ذلك الهدف. ذلك ان القـضـيـة لم يتـحـدد تأثيرها بانشـقـاق الطبـقـة البرجـوازية البروسـية الليبرالية القومية عن أغلب المحافظين بل وشـملت أيضـاً مـبـاحـثات حساسة مع ولايات ألمانيا الوسطى والجنوبية، والأهم من ذلك انها أحـيت نار العـداء مع امبراطورية هابسبرغ والتي ظلت خـامـدة منذ آخر خلافـات ساخنـة بينهما حول سكسونيا سنة ١٨١٤. وفي تلك العقود، مال

ميـزان المنفعـة السياسية لصالح كفة فيينا برغم وجود بروسيا زعيماً لا ينازعه أحد لاتحـاد الجمارك الالماني (زولفـرين) ذي الأهميـة المتـزايدة والذي تطور منذ ثلاثينات القـرن التـاسع عشر، والذي عـجـزت النمـسـا عن الانضمام اليه بسبب الضغوط الحمائيـة من جـانب صناعـييها. ففي المقام الأول، خشى كل من فريدريك ؤليام الثالث (١٧٩٧ ـ ١٨٤٠) وفريدريك وليام الرابع (١٨٤٠ ـ ١٨٦١) من عواقب الاصطدام بامبراطورية هابسبرغ أكـثـر مما خشي مترينخ وخليـفته (شورنزنبرغ) من جـارتها الشماليـة. يضـاف لذلك أن النمـسـا ترأست اجـتماعـات الاتحـاد الألماني الفـدرالي في فـرانكفـورت؛ ولقـيت تعـاطفـاً عـميقاً من الولايات الألمانية الأصغر ناهيك عن تأييـد المحـافظين الروسـيين القـدامى؛ حـتى بدت (قـوة أوروبيـة) لا جـدال حـولها، بينما كـانت بروسيا أكبر بقليل من مجرد دولة ألمانية. وبرزت أجلى علامة على تعاظم شأن فيينا عند توقيع اتفاقية ١٨٥٠ في (اولمتـز) التي انهت لفترة مـؤقـتـة مناوراتها الدبلوماسية للاستفادة من المسألة الألمانية بعد موافقة بروسيا على تسريح جـيـشـهـا والتـخلي عن مخططاتها التوحيدية. فالاذلال الدبلوماسي كان في نظر فريدريك الرابـع أسلم عـاقبة من حرب ربما نشبت بعد ثورة ١٨٤٨ بقليل. وأدرك حـتـى الـقـومـيـون الـبروسـيـون مـثـل بـسمارك الذين تألموا من هذا الخنوع للمطالب النمـساوية، أن لا حول لهم ولا طول لفعل شيء كبير في مكان آخر ما لم يحسم نهائياً «الصراع حول السيادة على المانيا».

يكمن أحـد العـوامل الرئيـسـيـة وراء خـضوع فريدريك وليام في اولمتز، في مـعـرفته أن القيصر الروسي قد دعم القضية النمساوية بـ «المسألة الألمانية». فعلى مدى الفترة من ١٨١٢ الى ١٨٧١ تجشمت برلين عناء تفادي اثارة ماردي الشرق العـسكريين. ومن المؤكـد أن الاسـبـاب الايديولوجـيـة والوراثية (المرتبطة بالسلالة الحـاكـمـة) قـد سـاعـدت عـلى تبرير هذا التذلل، دون أن تحجب كاملاً امارات الدونيـة التي مـا فـتأت بروسـيـا تشـعـرها، ثم توغر هذا الشعور أكثر في صدور البروسـيين بعد كسب روسيا لأغلب مجلس بولندا عام ١٨١٤.

ان امـارات الرفض التي ابدتها بطرسـبـورغ حيال أي تحرك صوب الليبرالية البروسـيـة وايمان القيصر نيقولا الأول الراسخ ان توحيد ألمانيا ما هو الا هراء غير قـابل للتطبـيق (سـيما اذا أخـذت طابع محاولة جماعـة فرانكفورت الراديكالية سنة ١٨٤٨ تقـديم تـاج الامبراطـور الى الملـك البروسي!)، وكـذلك مـساندة روسيا للنمـسا قبل أولمتز ما هي الا دلائل لهذا التأثير الخارجي الراجح. من هنا ليس في الامـر غرابة أن تنزع الحكومة البروسية في حرب الكريميـا سنـة ١٨٥٤ الى الحياد لخـوفـهـا من عـواقب الانخـراط في حـرب ضـد روسـيا حتى وان كظمت غيظها لفـقـدانها احترام النمـسـا والقـوى الغربية. ونحن اذا ما تبصرنا في ظروف بروسيا لأدركنا المنطق في مـوقـفـهـا، غير أن بريطانيـا والنمـسـا -وبسبب مقتهما لسياسة برلين (المراوغـة)- لم تسـمـحـا للدبلومـاسيين البروسيين بالانضمام الى باقي الوفود والمشـاركة في (مؤتمر باريس) (عام ١٨٥٦) الى أن تقطع المحـادثات مشواراً معيناً. وهو مـا يعني أن روسيا لما تزل هامشية في معاملة الآخرين لها.

وفي مجالات أخـرى وجـدت بروسـيـا نفسها مقيدة بسطوة القوى الأجنبية. وكـان شـجب بالمرسـتـون لتـحـرك الجيش البروسي نحو شلزوج ـ هولشتاين سنة ١٨٤٨ أقل تلـك القيـود. وأكثر هلعـاً من هذا، كـان التهديد الفرنسي لارض الرايـن سنـة ١٨٣٠ ومـرة أخرى عـام ١٨٤٠ وأخيراً في سـتينيات القرن التاسع عـشر. ومـا فـترات الـتـوتـر تـلـك الا تـأكـيـداً لمـا أوحت به النزاعـات مع فـينا والشكاوي المتكررة من جـانب بطرسبرغ: أي أن بروسـيا كانت في النصف الأول من القـرن التـاسع عشر أصـغـر القـوى العظمى شأناً، فـقد أضرتها جغرافيتها، وأخـفـتـهـا بين جـوانحـهـا جاراتها الاقوى، وأشغلتها مشاكلها الداخلية ومشاكل المانيـا وبدت مـشلولة تمامـاً عن لعب أي دور كبير في الشؤون الدولية. وقد يبدو هذا الحكم جـائراً جـداً في ضـوء نواحي القـوة المتـعـددة لدى بروسـيـا: فنظامها التـعليـمي ابتـداءاً من الابرشية وانتهاء بالجامعات كان النظام الأفضل في اوروبا؛

وكـفـوء هو نظامـهـا الاداري حـقـاً؛ وكان جيشها وهيئة اركانه القوية السباق الى دراسـة الأصـلاحـات التكتيكية والاستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بالمضامين الحربية لاسـتخدام (السكك الحديد والبنادق). بيد أن المسألة هي أن تلك الامكانيات لم يمكن اسـتـثمارها قـبل التـغلب على الأزمـة الناشـبـة بين الليبراليين والمحـافظين، وقـبل ارتقـاء عـرش السلطة قـيـادة عـزوم لتـحل بدلاً عن فريدريك وليام الرابع المتردد، أو قـبـل تطوير القـاعـدة الصناعـيـة البروسـيـة. ولذلك لم يتـسن لدولة (هوهنتـزولدن) أن تنهض من مصاف مرتبة الدول الثانوية الا بعد عام ١٨٦٠.

مع ذلك، ومـثلما هو حـال كـثير من أشـيـاء هذه الدنيـا، ليس الضـعـف الاستراتيـجي غير شيء نسـبي؛ ولعل مـشاكل بروسيا ليست بالعصية على العلاج لـو قـورنـت مـع امـبراطـوريـة هـابسبرغ الى الجنوب منهـا. واذا كـانت الحـقـبـة المحصورة بين ١٦٤٨ ـ ١٨١٥ قـد شهدت (بزوغ) نجم الامبراطورية و «تأكيد نفـسـهـا»، فان ذاك التوسع لم يركب المصاعب التي رزحت تحتها فينا وهي تسعى لتلعب دور القوة العظمى. وعلى عكس ذلـك فـاقمت تسوية عـام ١٨١٥ هذه المصـاعب أكـثر على المدى البعيد في أقل تقدير. فعلى سبيل المثال، أفصح صراع النمـسـاويين المسـتـمـر ضـد نابليـون وخروجهم مع الطرف المنتصر، عن حقيقة مطالبـتـهم بـ (تعويضات) عن تعديل الحدود العام الذي اتفق عليه في مفاوضات ١٨١٤ـ١٨١٥؛ وبرغم أن آل هابسبرغ وافـقـوا بتحكم على الانسحاب من جنوبي هـولـنـدا، وجـنوبي غـرب ألمانيـا (فـورلاند)، ومن أجـزاء من بولندا، فـانهم قـد وازنوا هذا الانسـحـاب بتـوسـعـهم واسع النطاق في ايطاليا وتأكيد دورهم الريادي في الاتحـاد الالماني المولود حديثاً.

ونحن اذا نظرنا الى النظرية العـامـة للتـوازن الأوروبي وخاصة للنماذج التي حـبـذها المعلقـون البريطانيـون ومترينخ نفسه، تجلت محاولة النمسا اعادة ترسيخ قوتها امراً جـديراً بالاطراء. اذ سـتـغدو امبراطورية هابسبرغ وهي تبسط سلطانها

عبر أوروبا من سهول شمالي ايطاليا الى غاليسيا، عمود الارتكاز للميزان الأوروبي، فهي ستقوض الاطماع الفرنسية في اوروبا الغربية وايطاليا، وستحفظ الوضع الراهن على ما هو عليه في ألمانيا ضد كل من قوميي «ألمانيا الكبرى» وتوسعيي بروسيا، اضافة الى صيرورتها حاجزاً بوجه الاختراق الروسي للبلقان. وحقيقةً ان كل هذه المهام قد لقيت دعم احدى القوى الكبرى أو أكثر طبقاً للوضع آنذاك، لكن دور امبراطورية هابسبرغ كان حيوياً لاكمال هذه المهمة الخماسية الوجوه. ولا لشيء سوى أنها بدت الطرف الأكثر انتفاعاً من تجميد تسوية ١٨١٥ (حيث رغبت فرنسا وبروسيا وروسيا سواءً عاجلاً أم آجلاً في احداث بعض التغيرات)، وجدت بريطانيا - التي رأت أسباباً استراتيجية وايديولوجية ضعيفة لمساندة مترنيخ بعد عشرينيات القرن التاسع عشر- نفسها أقل ميلاً لدعم جهود النمسا في المحافظة على جميع جوانب النظام القائم. بل يرى بعض المؤرخين ان السلام الشامل الذي أسدل جناحيه على ربوع أوروبا لبضعة عقود بعد عام ١٨١٥ صنعه مكانة ونشاط امبراطورية هابسبرغ. وهي لما أدركت أنها لن تلقى دعماً عسكرياً من القوى الأخرى للمحافظة على الوضع القائم في ايطاليا وألمانيا في ستينيات القرن التاسع عشر، كان لها أن تنسحب من هذين المسرحين، وحين بات بقاؤها مهدداً بعيد عام ١٩٠٠ أضحى أمراً مقضياً اشتعال حرب عظمى لوراثة العرش بكل مضامينها المصيرية المؤثرة على التوازن الأوروبي.

لقد أخفى اتحاد القوى المحافظة الاوروبية من أجل الابقاء على الوضع الراهن في اوروبا ضد النهضة الفرنسية، أو «الثورة عموماً» موطن ضعف امبراطورية هابسبرغ. ومن خلال مناشدته التضامن الايديولوجي لـ (الحلف المقدس) ضمن مترنيخ كالعادة دعم روسيا وبروسيا اللتين أطلقتا يده لترتيب التدخلات ضد أية تحركات ليبرالية -سواء حين أرسل القوات النمساوية لسحق

عصيان نابولي سنة ١٨٢١، أم بالسماح لفرنسا بالتصرف العسكري في اسبانيا لدعم نظام بوربون، أم من خلال الترتيب لفرض املاءات كارلسباد الرجعية (١٨١٩) على الولايات الاعضاء في الاتحاد الالماني. وبذات السبيل تقريباً، انتفعت علاقة امبراطورية هابسبرغ مع بطرسبرغ وبرلين من المصلحة المشتركة لهذه الدول لقمع الروح الوطنية البولندية، والتي جسدت للحكومة الروسية قضية أكثر حيوية من اللهاث وراء الخلافات حول اليونان أو المضائق؛ وقد أوضح قمع هذه الدول للثورة البولندية في غاليسيا، وكذلك تأسيس النمسا (المدينة الحرة) في (كراكاد) سنة ١٨٤٦ بمعونة روسيا وبروسيا، الفوائد الممكن جنيها من وراء مثل هذا التضامن بين الممالك.

ومهما يكن من أمر، تصدعت استراتيجية مترنيخ كثيراً على المدى البعيد. فاوروبا القرن التاسع عشر أمكن لها يسيراً كبح جماح الثورة «الاجتماعية» الراديكالية وأينما نشبت ثورة (في عام ١٨٣٠، و ١٨٤٨، وثورة كوميون[١] عام ١٨٧١)، ارتدت الطبقات الوسطى المذعورة الى جانب «القانون والنظام». على أن الفشل نهاية الامر كان مصير ما تبقى من محاولات كبت الافكار والحركات التي انتشرت هنا وهناك ونادت بالحق الوطني في تقرير المصير مستمدة بعضاً من عزمها من الثورة الفرنسية وحروب التحرير المتعددة في بواكير هذا القرن. واستنزفت محاولات مترنيخ سحق الحركات الاستقلالية قوة امبراطورية هابسبرغ وهكذا فقدت النمسا تعاطف حليفتها القديمة بريطانيا بعد أن دأبت على مقاومة أية تطلعات لنيل الاستقلال الوطني، وأثار لجوئها المستمر للقوة العسكرية في ايطاليا رد فعل صفوف جميع الطبقات ضد «السجان» الهابسبرغي، وهو ما غدا بعد عقود قليلة ورقة رابحة بين يدي نابليون الثالث ذلك الملك الفرنسي الطموح

---

(١) الكوميون : حكومة باريس الاشتراكية (١٨ آذار ـ ٢٧ مايس ١٨٧١).

الذي نجح في مساندة (كافور)[1] في طرد النمساويين من شمال ايطاليا. وبنفس الطريقة، خيبت عدم رغبة امبراطورية هابسبرغ الانضمام الى صف (زولفرين) لأسباب اقتصادية واستحالة صيرورتها جزءاً من «المانيا الكبرى» لاسباب دستورية وجغرافية، أمل العديد من القوميين الالمان الذين اداروا أنظارهم عندئذ صوب بروسيا يترجوها الزعامة. وحتى النظام القيصري الذي ساعد جهود فينا عموماً في سحق الثورات، وجد ان أسهل عليه من النمسا أن يتولى أمر المسائل القومية: مراقبة سياسة الكسندر الأول المتجسدة بالوقوف مع بريطانيا في دعم استقلال اليونان في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر برغم جميع اعتراضات مترنيخ.

والحقيقة هي ان امبراطورية هابسبرغ تصرفت في غير زمانها الذي ازداد فيه تيار الوعي القومي. لقد أشارت احصائيات جميع القوى العظمى الى:-

«تتقاسم غالبية المواطنين ديناً ولغة مشتركين. فتسعين بالمائة من الفرنسيين يتحدثون الفرنسية وتدين نفس النسبة اسمياً في أقل تقدير للكنيسة الكاثوليكية. ويشكل الالمان ثمانية من كل عشرة بروسيين (وأغلب البقية من البولنديين) وطائفة ٧٠٪ من الألمان هي البروتستانت. ويضم السبعون مليون روسي في حوزة القيصر أقليات بارزة (خمسة ملايين بولندي، وثلاثة ملايين ونصف فنلندي واستوني ولاتفي، اضافة الى ثلاثة ملايين قوقازي من انحاء متفرقة)، بيد أن هذا ترك خمسين مليون روسي اورثوذكسي آخرين. وأما قاطنو الجزر البريطانية فيتحدث ٩٠٪ منهم الانكليزية و ٧٠٪ منهم بروتستانت. ومثل هذه البلدان لا تحتاج لغير مجهود قليل لدمجها في بودقة واحدة؛ فشعوبها تملك نقاط

---

(١) كافور (كميلونيسوري) Cavour : (١٨١٠- ١٨٦١). رجل دولة ايطالي ولد في تورينو وبات رئيس وزراء سردينيا سنة ١٨٥١. عمل على تحقيق الوحدة الايطالية واعلان مملكة ايطاليا بزعامة عمانويل ١٨٦١.

تلاحم فطرية. واذا ما عرج الحديث على امبراطورية النمسا، نجد أن الامبراطور النمساوي حكم خليطاً عرقياً متنافراً جعله يضع يده على رأسه متأوهاً كلما فكر في ذلك. فهو وحوالي ثمانية ملايين من مواطنيه ألمان، وضعف عددهم كانوا سلافيين من أصل أو آخر (تشيك، أو سلوفاكيين، أو بولنديين، أو روتينين، أو كروات، أو صربيين)، مع خمسة ملايين مجري، وخمسة ملايين ايطالي اضافة الى مليوني روماني». فأية دولة سيشكلها هذا الخليط؟ الاجابة لاشيء على الاطلاق.

لقد عكس هذا التنوع العرقي طبيعة جيش هابسبرغ الذي اعتبر «أحد أهم المؤسسات الاحادية ان لم يكن أهمها اطلاقاً» في طول الامبراطورية وعرضها. اذ ضم الجيش في عام ١٨٦٥ (أي العام الذي سبق الاشتباك الحاسم مع بروسيا من أجل السيادة على ألمانيا)١٢٨,٢٨٦ جندي ألماني، ٩٦,٣٠٠ تشيكي وسلوفاكي، و ٥٢,٧٠٠ ايطالي، و ٢٢,٧٠٠ سلوفيني، و ٢٠,٧٠٠ روماني، و ١٩,٠٠٠ صربي، و٥٠,١٠٠ روتيني، و٣٧,٧٠٠ بولندي، و٣٢,٥٠٠ مجري، و٢٧,٦٠٠ كرواتي، و ٥,١٠٠ رجل من جنسيات أخرى. وبرغم أن هذا الخليط جعل الجيش متنوعاً تقريباً مثلما هو حال الفصائل البريطانية ـ الهندية بقيادة (راج)، فانها قد خلقت جميع ضروب المساوىء مقارنة مع الجيوش الاكثر تجانساً في فرنسا أو روسيا.

وما أمعن ضعفاً في هذا الجيش هو الافتقار الى التمويل الكافي والذي يرجع في أسبابه جزئياً الى المصاعب التي اكتنفت جباية الضرائب من شتات الامبراطورية ورئيسياً الى هشاشة القاعدة التجارية والصناعية. وخلافاً لما يتحدث به المؤرخون الآن عن «النهضة الاقتصادية في امبراطورية هابسبرغ»، في الفترة من ١٧٦٠ ـ ١٩١٤، كانت حقيقة الأمر ان التصنيع قد ازدهر في النصف

الأول من القـرن التـاسع عشر في مناطق غربية محددة لا غيرها كبوهيميا، واراضي الالب، وحـوالي فـيـينا نفسها، بينما بقي الجزء الأكبر من الامبراطورية بعيداً نسبياً عن يد التـصنيع. واذا كـانت النمـسـا نفـسها متقدمة، فان الامبراطورية«برمتها» قـبـعت خلف بريطانيـا وفـرنسـا وبروسيا في سياقات معدلات التصنيع الفردي، واجمالي انتـاج الحـديد والفولاذ وقدرات الطاقة البخارية. . . الخ.

وأشـد وطأة من هذا أن أكـلاف الحـروب مع فـرنسـا «أتعبت الامبراطورية مـاليـاً، وأثقلت كـاهلهـا بأعـباء الدين القومي الثقيل وتبعة الاوراق المالية ضعيفة القـيـمـة». فأجبر الحـال الحكومة على تقليص الانفاق العسكري الى اقصى حد، حتى بلغ عـام ١٨٣٠ مـا يعادل ٢٣٪ من مجموع العوائد (أي أقل من ٥٠٪ من مجمـوع الانفـاق العسكـري في عـام ١٨١٧)، وانخفضت الحصة الى ٢٠٪ سنة ١٨٤٨. لكن مـوافقـة تمت على رصد زيـادات استثنائيـة للانفـاق العسكـري لما وقـعت أزمات الاعوام ١٨٤٨ - ١٨٤٩، ١٨٥٤ - ١٨٥٥، و ١٨٥٩ - ١٨٦٠ و ١٨٦٤؛ وهـي برغـم ذلـك لم تكـن تكفي ليـستعرض الجيش كـامل قوتـه. ثم تناقـضت تلك التـخصيصات الاستثنائية ما ان ادرك الساسة امكانية زوال الازمة. فمثلاً انخفضت الميزانية العسكرية من ١٧٩ مليـون فلورن سنـة ١٨٦٠ الى ١١٨ مليـون سنـة ١٨٦٣، وارتفـعـت الـى ١٥٥ مليـون سنـة ١٨٦٤ في صراعهـا مع الدنمـارك، ثم انخفضـت الى فقـط ٣٦ مليـون عـام ١٨٦٥. ان أيـاً من هذه الميـزانيـات لم تتجاوز أو تساوي الميزانيات العسكرية لفرنسا وبريطانيا وروسيا، أو حـتـى بروسـيـا (بعـد وقت قليل) واسـتناداً الى مـا عـرف عن الادارة العـسكرية النمـساوية من الفساد واللاكفاءة حتى بمقاييس منتصف القرن التاسع عشر، فان تلك الادارة لم تحسن تصرفـاً في الامـوال المرصـودة للجـيش. وخـلاصة القول أن القـوة المسلحـة لامبراطورية هابسبرغ لم تكن بأنّى شكل بمـسـتـوى الحـروب التي ربما دعيت لخوض غمارها.

وهذا القـول لا يرجى منه التـعـجـيل بموت الامبراطورية. فقدرتها الموجودة كانت وبشهادة العديد من المؤرخين شيئاً من الاسـتثناء: فهي بعد أن نجت من الاصـلاح وصـدت الاتراك وقـاومت عن نفـسـهـا الثورة الفرنسية، عادت لتبرهن قدرتهـا على الخـروج من احداث عـامي ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩، ومن هزيمة ١٨٦٦، وحـتى من أعـبـاء الحـرب العـالميـة الأولى الى آخر مراحلها. واذا ما لاحت منها مـواطن ضعفها، فان نقاط قوتها كانت جليةً أيضاً. فقد نالت اليها ولاء العناصر الالمانيـة وكـذلك كـثير من (الارسـتـقـراطيين) وعوائل (المقاتلين) في الاراضي غير الالمـانـيـة. وكـان حـكـمها -لنقل- في بولندا طـيباً وعـادلاً مقارنة مع الادارتين الـروسـيـة والبروسـيـة. كما أتاحت لها طبـيـعـة الامبراطورية المعـقـدة ومـتـعـددة الجنسـيـات، ووجـود طوابير الخصوم المحليين، مركزية محدودة لنشاط الامبراطورية كما تجلى في اسـتـخـدامـهـا الحذر لوحدات الجيش: اذ عسكرت الفصائل المجرية بصـورة رئيسـية في ايطاليا والنمسا، والفصائل الايطالية في المجر، مع ايواء نصف فـصائل (هوسار) في الخارج وهكذا.

وأخيراً، أصـيـبت النمسـا بالامـتياز السلبي الذي لم تعرف أي من القوى العظمى -حتى حين تورطت بعداءات مع امبراطورية هابسبرغ - ما الذي تضع بديلاً عنه. فـربما امـتـعض القيصر نيقولا الأول من المطالب النمساوية بالبلقان، لكنه كـان جـد راغب بارسـال جـيش والمسـاعـدة في سـحق الثـورة المجـرية لسنة ١٨٤٨؛ وفـرنسـا التي ربما تآمرت على طرد آل هابسبرغ من ايطـاليا، قد وجدت في عـهـد نابليون الثالث في فيينا حليفاً مستقبلياً مفيداً ضد بروسيا أو روسيا؛ أما بـسمارك الذي اعـتـزم انهاء نفـوذ امبراطورية هابسبرغ في ألمانيـا، فـقـد كـان تائقـاً للمـحافظة على امبراطورية هابسبرغ حال استسلامها سنة ١٨٦٦. فلما كان الوضع كـذلك، غدا بامكان الامبراطورية البقاء ـ انه سبيل الصبر والتحمل.

كـان موقف فرنسا، برغم خسائرها في الحرب النابوليونية، في النصف قرن

الذي تلا (عـام ١٨١٥) أفـضل بكثير من مـوقف بروسيا أو امبراطورية هابسبرغ من وجـوه عـديدة، كـالدخل القـومي الأكبر، وتوفـر رأس المال بسـهولة؛ وتفوق سكانها عـددياً على بروسـيـا وانسـجـامـهم أكـثر من سكان امبراطورية هابسبرغ؛ واسـتطاعـتـهـا أن تتـحمل تكاليف جيش عظيم بيسر أكبر، وكذلك مقدرتها على الانفـاق لبناء بحـرية ضاربة. وبرغم كل ذلك، تم تصنيفها هنا بـ «قوة وسطى» لسـبب بسـيط هو أن الظروف الاستراتيـجية والدبلوماسية والاقتصادية قد تكالبت جميـعـها لتحول دون تركيز فرنسا لمصادرها وتبوء موقع قيادي حاسم في أي ميدان معين.

إن الحقيقة الساطعة عن العامين ١٨١٤ـ ١٨١٥ على صعيد القوة السياسية هـي أن جمـيـع الدول العظمى قـد أظهـرت تصـمـيماً على اجـهـاض المحـاولات الفـرنسـيـة الرامـيـة الى فـرض سيطرتها على ربوع أوروبا؛ ولم تكتف لندن وفينا وبـرلين وبطرسبرغ بالرغـبـة في تسـوية نزاعـاتها حـول القـضـايا الأخـرى (مـثل سكسـونيـا) من أجل احـبـاط طرح نابليون الاخير، بل انتوت ارساء نظام لما بعد الحـرب يقضي بقطع طرق فرنسا التقليدية التوسعية مستقبلاً. هكذا، وبينما لعبت بروسـيـا دور شرطي الراين، وعـززت النمسا من موقعها في شمالي ايطاليا، واتسع الـنفـوذ البريطاني في شـبـه جـزيرة ايبريا ؛ وقف وراء هؤلاء جميـعـاً جـيش روسي عـظيم مـتأهـب للانثيال عبر أوروبا للدفاع عن تسوية ١٨١٥. وكنتيجة لذلك، ربما حث كـثير من رجـالات فـرنسا على نهج سياسة «انتعاش» وتعني ببساطة أن لا تطورات مـهـمـة يمكن أن تحـدث الآن. وأفـضل مـا لهم أن يبلغوه حينها هو الاعـتـراف -مـن الجـانب الاول- أن فرنسا شريك لا يقل شأناً عن باقي أعضاء المجلس الاوروبي، وكـذلك اسـتعادة فرنسا -من الجانب الآخر- نفوذها السياسي في المناطق المجـاورة (جنبـاً الى جنب) مع نفـوذ القـوى الاخـرى الموجـودة فـيها. ومع هذا، خشي الفـرنسـيـون، حتى وان حققوا نفوذاً متساوياً، لنقل، مع النفوذ

الانجليـزي في شـبـه جزيرة ايبريا وعاد لهم دورهم الريادي في شرق حوض البحر المتـوسط، أن يثيروا ضـدهم تحـالفـاً آخـر. فكما أوضـحت عشرينيات وثلاثينيات القـرن التـاسع عشر، أهاج أي تحـرك فـرنسي نحـو البلدان المنخـفـضة -فطرياً- تحالفاً انكلو-بروسياً كان من المستحيل عليها مقاتلته.

أمـا الورقـة الأخـرى بيـد فـرنسـا فكانت اقامة علاقات وثيقة مع «احدى» القـوى العظمى يمكن اسـتـغـلالها فيما بعد لتحقيق أهداف فرنسا. فاذا ما اخذنا بالاعـتـبـار العـداءات الدفـينة بين الدول الاخـرى وكـذلك الفـوائد الكبرى التي يمكن لأي تحـالف فـرنسي تقـديمها من (أموال، وجنود، وأسلحة) بدا الافتراض اعـلاه مـعـقـولاً. ومع هذا، أحـاطت بهذا الافتراض ثلاثة عـيوب. أولها احتمالية أن يسـتـغل طرف آخـر الفـرنسـيين أكـثر من استغلال الفرنسيين له ـ مثلما عمل مترنيخ في منتـصف ثلاثينيـات القـرن التـاسع عشر حين قـبل بمقترحات فرنسية لمجـرد ايقـاع الشقاق بين لندن وباريس. وثاني العيوب أن التغيرات المستمرة التي شـهـدها النظام الفـرنسي في هذه العـقـود قـد ألقت بظلالها حـتماً على العـلاقات الدبلومـاسـيـة في فترة لعـبت فـيـهـا الايديولوجـيـة دوراً لايستهان به. فعلى سبيل المثـال، تلاشت الآمـال المعقودة منذ أمد طويل باقامة تحالف مع روسيا مع مجيء ثورة ١٨٣٠ في فـرنسـا. وأخيراً تبقى المشكلة الكأداء: اذ بينما ارادت بعض الدول التـعـاون مع فـرنسا في أوقات معينة، رفضت نفس تلك الدول احداث أي تغيير في الوضع القـائم: أي انها عـرضت على فـرنسـا صداقتها الدبلوماسية، لا وعداً بأية مكتسبات اقليمية. واذن لم يكن هناك أي تعاطف واسع خارج فرنسا أو نية لاعـادة ترسيم حدود حتى نشوب حرب الكريميا.

ربما ظهـرت هذه العـقـبات أقل مشقة لو ملكت فرنسا -مقابل باقي دول اوروبا- القـوة التي عـاشـتـهـا أيام حكم لويس الرابع عشر أو حكم نابليـون في أوجهما. غير أن الحقيقـة هي أن فرنسا مـا كـانت بعد عـام ١٨١٥ بذلك البلد

الـنـشـيـط. ولـعل ذلك يعـود الى مصرع مليـون ونصف المليـون رجل فـرنسي في حـروب الفترة من عـام ١٧٩٣ ـ عام ١٨١٥، وأهم من ذلك أن الزيادة السكانية في فـرنسـا سـارت بمعدل ابطأ من أية قوة عظمى أخرى على مدى القرن التاسع عشر. ولم ينجم عن الصراع الطويل الامـد الخـراب الذي قـوض أركـان الاقتصاد الفـرنسي بالطرق المخـتلفـة التي ذكرناها سابقاً فحسب، بل ان حلول السلام قد عـرض البـلاد الى التـحدي التجاري الذي أظهره خصمه البريطاني القوي. «ان الحقيقة الجوهرية في عيون معظم المنتجين الفرنسيين بعد عام ١٨١٥ كـانت وجود منتج صناعي قـوي ومـسيطر لدرجـة الطغـيـان ليس باعـتـبـاره جـارهم الاقرب فـحـسب بل لانه قـوة ضـاربة في جميع الاسـواق الخـارجـيـة وأحـيـاناً في سـوقهم الداخلي المحـمي بقـوة». لقـد افـضى انعـدام الروح التنافـسيـة وغـيـاب حوافز الـتـحـديـث داخل فـرنسـا (صـغـر مـسـاحـات الاراضي الزراعـيـة ورداءة طرق المواصـلات ووجـود أسـواق محليـة مـغلقـة وكـذلك عـدم توفر الفحم الرخيص) اضـافـة الى غـيـاب ما يمكن أن يكون لها في أسواق ما وراء البحار الى انخفاض مـعـدل نمـوها الصناعي كثيراً أمام المعدل البريطاني حلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨١٥ - ١٨٥٠. فكـان معدل الانتـاج الصنـاعي البريطـاني في مطـلـع القـرن التـاسع عشر مساويـاً لنظيره الفرنسي، لكنـه تخطـاه بحلـول عـام ١٨٣٠ بمعدل ١٨٢,٥٪ وارتـفع الفـارق في عـام ١٨٦٠ الى ٢٥١٪. وبعد، حتى حين بدأت فـرنسا تعجل من انشاء السكك الحديد ومن التصنيع عموماً في النصف الثاني من ذلك القـرن، وجـدت أن المانيـا أخـذت تنمـو أسرع منهـا -فـدق لديها جـرس الانذار.

ومـع ذلـك لم يـعـد من السـهل الآن على المؤرخين مجرد رفض الاقـتـصـاد الفـرنسي لأنه «متخلف» أو «مخيب للأمل». فالـطريق الـذي سلـكـه الفـرنسيون نحـو الـرفـاهيـة القـومية كـان ومن وجـوه كثيرة منطقياً لا يقل بشيء عن الطريق

الذي سلكه الانجليز وان كان مختلفاً عنه تماماً. فقد كانت الاهوال الاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية أقل انتشاراً في فرنسا؛ وبرغم هذا وبفضل التركيز على النوع أكثر من الكم، كانت القيمة الفردية المضافة على كل منتوج صناعي كبيرة جداً. وحقيقة أن الفرنسيين عموماً لم يستثمروا مصادرهم محلياً في مشاريع صناعية واسعة النطاق فتلك مسألة حسابات أكثر من كونها دليل تخلف أو فقر. لقد كان في البلاد فائض من رأس المال الفردي، لكن أغلبه ذهب الى الاستثمار في مشاريع صناعية في أرجاء اوروبا الاخرى. ولم يبد أن الحكومات الفرنسية قد أحرجها نقص الاموال، فـ «ثمة» استثمار في مجال صنع الذخائر، ومعالجة المعادن العائدة لنشاطات القوات المسلحة. وهم الفرنسيون الذين اخترعوا المدفع الرشاش تحت امرة الجنرال(بيكزان)، وهم الذين صنعوا «عهداً جديداً في تصاميم السفن» (نابليون ولاكلوري) وانتجوا كذلك الطلقة الصغيرة وحززوا الماسورة.

ومع كل ذلك تبقى الحقيقة انِ قوة فرنسا «النسبية» قد تآكلت من الناحية الاقتصادية مثلما تآكلت النواحي الأخرى. وهنا نعيد القول ان فرنسا وبينما كانت أقوى من بروسيا أو امبراطورية هابسبرغ، لم يكن لها ثمة حيز تبوأت فيه موقع القيادة الحق كما كان لها قبل قرن خلى. لقد كان جيشها كبيراً ولكنه في المرتبة الثانية عددياً بعد جيش روسيا. واسطولها البحري الذي نال دعم الادارات الفرنسية المتعاقبة، قد حل دوماً ثانياً في الحجم بعد البحرية الملكية -بيد أن الفجوة بينهما كانت واسعة جداً. وفي اطار الناتج الصناعي والانتاج القومي، قبعت فرنسا خلف جارتها الرائدة. وسرعان ما طغى صيت السفينة (وورير-المحارب) على السفينة الفرنسية (لاكلوري-المجد) مثلما تخلفت مدفعيتها الميدانية عن مستوى نجاح النماذج الجديدة للمدفع (كروب). لقد لعبت فرنسا دوراً خارج أوروبا ولكن ممتلكاتها ونفوذها كانا أقل بكثير مما لبريطانيا.

كل ذلك يشير الى مشكلة حادة أخرى جعلت من الصعب قياس وتوزيع

قـوة فـرنسـا الحـتـمـيـة. اذ بقـيت قوة «هجينة» تقليدية، مشتتة على الدوام بين مـصـالحـهـا الأوروبيـة وغير الأوروبيـة؛ وذلك مـا ألقى بتأثيره على دبلومـاسـيتها المعـقـدة أسـاسـاً بفـعل الاعتبارات الايديولوجية وتوازن القوى. أكان ايقاف تقدم روسـيـا صـوب الـقـسطنطينيـة أهم لها من الوقـوف بوجـه المطالب البريطانيـة في الشرق؟ وهل انبـغى عليـهـا المحـاولة لطرد النمـسـا من ايطاليا أم تحدي البحرية المـلـكـيـة في الـقـنـال الانجليـزي؟ وهل كـان المفـروض بها أن تؤيد أم تعـارض الخطوات الأولى باتجاه توحـيـد ألمانيـا؟ فـاذا مـا أخذنا بالاعتبار الاصوات المؤيدة والمعارضة لهـذه السياسات، لـن يبدو الأمر مفاجئاً أن نجـد الفرنسيين منقسمين ومترددين حـتى عند اعـتـبارهم عضواً كاملاً في الاسرة الأوروبية.

ومن الناحـيـة الثـانيـة، يجب الا ننسى أن الظروف العامة التي قيدت يدي فـرنسـا قـد مكنتـهـا أيضـاً من الوقـوف بوجه القوى العظمى الأخرى. واذا كان هكذا واقع الحـال في عـهـد نابليـون الثـالث فـقـد كـان كـذلك حـتى في أواخـر عشرينيـات القـرن التـاسع عشر. ان لنهـوض فرنسا مضامين في شبهي الجزيرتين الايبرية والايطاليـة، وفي البلدان المنخـفـضـة وأمـاكن بعيدة أخرى، وما ذلك الا بسـبب حـجـمـهـا. فـاحـتـاجها البريطانيون والروس في محاولاتهما التأثير في سير أحـداث الامـبراطـورية العـثمانيـة. وكـانت فـرنسـا -أكـثـر بكثير من امبراطورية هابسبرغ المترنحـة أو حـتى بريطانيـا- هي التي فرضت أعظم سد عسكري بوجه روسـيـا في حـرب الكريميا. وفرنسا هي التي صدعت موقف النمسا في ايطاليا، وهي التي ضـمنت بشكل رئيسي (ولو باثارة أقل) عـدم احـتكار بريطانيـا الكامل للنفـوذ على طول السـواحل الافـريقية والصينية. وأخيراً لما بلغ (التصارع من أجل السـيـادة على ألمانيا) بين النمسا وبروسيا أشده، تبدى من الخصمين قلقهما الكبير بما سـيـفـعلة نابليون الثالث أو ما لا يفعله. وخلاصة القول أن فرنسا بقيت بعد نهوضها في الحقبة التي تلت عام ١٨١٥ قـوة كـبيرة ونشيطة جداً دبلوماسياً، وقوية عـسكرياً لحـد مـعـقـول، وكـان من الأفضل أن تكسبها صديقة لا تتخذها عدوة

-حتى لو أدرك قادتها أنها لم تعد بتلك الهيمنة التي كانت عليها في القرنين المنصرمين.

حرب الكريميا وتآكل قوة روسيا

قدر للقوة الروسية «النسبية» ان تتداعى لاقصى ما يمكن في عقود ما بعد عام ١٨١٥ التي شهدت السلم العالمي والتصنيع -برغم ان ذلك لم يلح واضحاً الا حين اندلعت حرب الكريميا (١٨٥٤ ـ ١٨٥٦). فقد أصاب الذعر أوروبا ساعة تقدم الجيش الروسي صوب الغرب، وصرخت الحشود الباريسية بنبرة حازمة «يعيش الامبراطور الكسندر!» لحظة دخول القيصر مدينتهم خلف كتائبه من جنود القوقاز. وفيها كتب الجيش الروسي نفسه بقوامه البالغ (٨٠٠) الف مقاتل معاهدة السلام التي أكدت وبشدة عدم احداث أية تغيرات اقليمية أو سياسية مستقبلاً. لقد كان جيشاً فوق جميع خصومه في البر مثلما علت البحرية الملكية خصومها في البحر. وطغى هذا العملاق الشرقي على بروسيا والنمسا اللتين ارتعدتا من جبروته حتى وان طالبتا بالتضامن الممالكي معه. وان كان في الجعبة من شيء ليقال فهو أن دور روسيا كـ (شرطي) اوروبا قد تعاظم حين ورث الحكم القيصر المستبد نيقولا الأول من سلفه الكسندر الأول، والذي دعمت مركزه الاحداث الثورية لعامي ١٨٤٨- ١٨٤٩ لما كانت روسيا وبريطانيا (مثلما أشار بالمرستون) الدولتين الوحيدتين اللتين بقيتا «مرفوعتي الهامة». ولقيت المناشدة المستميتة من حكومة هابسبرغ لمساعدتها في قمع الثورة المجرية الاستجابة الروسية لها أن أرسلت ثلاثة جيوش. وعلى العكس من ذلك، أثارت مناورات فريدريك وليام الرابع حاكم بروسيا حيال حركات الاصلاح الداخلي وكذلك مقترحاته باجراء تغيرات في بنية الاتحاد الألماني، ضغطاً روسياً كبيراً ضد هذه السلوكيات ظل متواصلاً حتى قبل بلاط برلين بسياسات الاجراء المضاد الداخلية والتراجع الدبلوماسي عن اولمتز. وفيما يتعلق بـ (قوى التغيير) نفسها لما

بعد عـام ١٨٤٨، فـقـد اتفقـت جميع عنـاصرها سواء تلـك التي هزمت القوميين البـولـنـديـين والمـجـريين، أم التي أحـبطت مـسـاعي البرجـوازيين الليبراليين أم الماركـسـيين ان الطامـة الكبرى أمـام التـقـدم الاوروبي سـتـبقى لأمد طويل -انها امبراطورية القـياصرة.

بيـد أن روسـيـا أخذت تفـقد في الفترة مـن ١٨١٥ - ١٨٨٠ على الصعيد الاقـتـصـادي والتكنولوجي أرضـيـتـها بطريقة دقت ناقوس الخطر -مقارنة بالدول الاخـرى في أقل تقـدير. ومـرة أخـرى لا يعني هذا القـول أنها افـتـقرت التطور الاقـتـصـادي حـتى في عـهـد نيقولا الأول الذي تميز أغلب اتباعه بعدائهم لقوى السـوق أو لأية دلائل صـوب التـحـديث. اذ تزايد عدد سكان روسيا بسرعة (من ٥١ مليون نسمة سنة ١٨١٦ الى ٧٦ مليوناً في ١٨٦٠، والى١٠٠ مليون نسمة في عام ١٨٨٠)، وشهدت المدن نمواً اسرع بكثير من الريف. وتعاظم انتاج الحديد وتضـاعـفت صناعـة المنسـوجـات في حجمها. وقيل أن عدد المصانع أو المشاريع الصنـاعية ارتفع بين عـامي ١٨٠٤ و ١٨٦٠ من ٢,٤٠٠ مصنع الى أكثر من ١٥ ألفـاً. وتم اسـتيراد المحـركـات البـخـارية والمكائن الحـديثـة من الغرب؛ وبدأت شـبكة سكك حـديد بالظهـور في ثلاثينيـات القـرن التاسع عشر وما بعدها. وان مجرد حـقـيـقـة اخـتلاف المؤرخين حول احتمالية حصول «ثورة صناعية» في روسيا آنذاك تعني أن شيئاً ما كان في طور الظهور.

لكن النقطة المخـيـفـة هي أن روسـيـا أخذت تفقد ارضيتها في الوقت عينه الذي كـانت بقـيـة اوروبا تقطع الشـوط قـدمـاً. فـهي قـد تصـدرت دول اوروبا -بسـبب ضـخـامـة عـدد سكانها- في اجمالي الانتـاج القومي مطلع القرن التاسع عشر. غير أن هذا الحـال انقلب عـاليـه سـافله بعـد مـرور جـيلين على ذلك كما يوضـحه جدول رقم ٩.

الجدول (٩) اجمالي الانتاج القومي للقوى العظمى الأوروبية(١٨٣٠-١٨٩٠)

(بأسعار السوق بالدولار الأمريكي لسنة ١٩٦٠ بالمليارات)

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
روسيا	١٠,٥	١١,٢	١٢,٧	١٤,٤	٢٢,٩	٢٣,٢	٢١,١
فرنسا	٨,٥	١٠,٣	١١,٨	١٣,٣	١٦,٨	١٧,٣	١٩,٧
بريطانيا	٨,٢	١٠,٤	١٢,٥	١٦,ـــ	١٩,٦	٢٣,٥	٢٩,٤
المانيا	٧,٢	٨,٣	١٠,٣	١٢,٧	١٦,٦	١٩,٩	٢٦,٤
امبراطورية هابسبرغ	٧,٢	٨,٣	٩,١	٩,٩	١١,٣	١٢,٢	١٥,٣
ايطاليا	٥,٥	٥,٩	٦,٦	٧,٤	٨,٢	٨,٧	٩,٤

بل ان حتى هذه الأرقام تغدو أكثر اثارة عند دراسة مقدار الانتاج الفردي من اجمالي الانتاج القومي (انظر الجدول ١٠)

الجدول(١٠) الانتاج الفردي من اجمالي الانتاج القومي للقوى العظمى الأوروبية (١٨٣٠ ـ ١٨٩٠) بقيمة الدولار الأمريكي لسنة ١٩٦٠

	١٨٣٠	١٨٤٠	١٨٥٠	١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠
بريطانيا	٣٤٦	٣٩٤	٤٥٨	٥٥٨	٦٢٨	٦٨٠	٧٨٥
ايطاليا	٢٦٥	٢٧٠	٢٧٧	٣٠١	٣١٢	٣١١	٣١١
فرنسا	٢٦٤	٣٠٢	٣٣٣	٣٦٥	٤٣٧	٤٦٤	٥١٥
المانيا	٢٤٥	٢٦٧	٣٠٨	٣٥٤	٤٢٦	٤٤٣	٥٣٧
امبراطورية هابسبرغ	٢٥٠	٢٦٦	٢٨٣	٢٨٨	٣٠٥	٣١٥	٣٦١
روسيا	١٧٠	١٧٠	١٧٥	١٧٨	٢٥٠	٢٢٤	١٨٢

توضح هذه الارقام ان الزيادة الحاصلة في اجمالي الانتاج القومي الروسي الكلي في تلك السنين يعزى أساساً الى الارتفاع الحاصل في عدد السكان سواء عن طريق الولادات أم بالفتوحات في تركستان وأماكن أخرى، ولا شأن لها بالولادة الحقيقية في الانتاجية وخاصة الانتاجية الصناعية. لقد ظل دوماً معدل الدخل الفردي والانتاج القومي الروسي سائرين خلف نظيريهما لاوروبا الغربية. والآن قد تخلفا أكثر، من (على سبيل المثال) نصف دخل الفرد البريطاني عام ١٨٣٠، الى ربع الرقم بعد ستين سنة.

وبنفس الطريقة تراجع انتاج روسيا من الحديد الذي تضاعف مطلع القرن التاسع عشر عند مقارنته مع الزيادة البريطانية البالغة ثلاثين ضعفاً. وفي غضون فترة جيلين فقط، تحولت روسيا من أكبر منتج ومصدر للحديد في أوروبا الى بلد ازداد اعتماداً على المستوردات من المصنوعات الأوروبية. وهنا أمست الحاجة ضرورية لالقاء الضوء على التطورات التي شهدتها خطوط سكك الحديد والسفن الاخرى. فما كان لديها بحلول عام ١٨٥٠ الا ما يزيد قليلاً على ٥٠٠ ميل من طرق السكك الحديد مقارنة مع ٨,٥٠٠ ميل لدى الولايات المتحدة؛ وتركزت معظم تجارة البواخر سواء عبر الانهار العظمى أم عبر البلطيق والبحر الأسود على نقل عبوات الحبوب للشعب الروسي متزايد الأفواه والعمل على توفير أثمان البضائع المستوردة من خلال شحن القمح الى بريطانيا. اما التطورات الجديدة التي حصلت فكانت بين يدي التجار والمتعهدين الأجانب فحولت روسيا أكثر من السابق الى مجهز للمواد «الأساسية» لدول الاقتصاديات المتقدمة. وسيتجلى بمجرد نظرة فاحصة الى ما يتيسر أمامنا من دليل أن معظم «المصانع» الجديدة و «المشاريع الصناعية» قد استخدمت أقل من ستة عشر فرداً، ونادراً ما دخلتها المكننة. واذن اكتنفت آفاق «النهضة» الروسية مصاعب كانت الأعقد في أية دولة أوروبية وتمثلت بالنقص العام في رؤوس الأموال وانخفاض الطلب

الاستهلاكي، وتضاؤل حجم الطبقة الوسطى، وبعد المسافة الشاسع بين أقاليمها وقساوة الظروف المناخية وفوق هذا سطوة دولة مستبدة وشكوكة.

بيد أن الاتجاهات الاقتصادية المشؤومة لم تترجم، وعلى مدى فترة طويلة، الى ضعف عسكري ملحوظ. بل على العكس، تجلى في أفضليات القوى العظمى لفترة ما بعد عام ١٨١٥ نزوعاً الى بنى «النظام الفرنسي القديم» أكثر ما تجلى في التلاحم الاجتماعي، والتسليح، وتكتيك الجيوش. وفي ظل الظلال التي القتها الثورة الفرنسية، بات شاغل الحكومات الاكثر هو اعتماديتها على البنيتين السياسية والاجتماعية لجيوشها لا القيام بالاصلاحات العسكرية، وشدد جنرالات الجيش انفسهم سيما وقد غاب عنهم امتحان الحرب الحقيقي الآن على البناء الهرمي للرتب العسكرية وعلى الطاعة والحذر- وتلك هي السمات التي عززها نيقولا الأول المهووس بالاستعراضات الرسمية والمسيرات الكبرى. فاذا ما نظرنا الى الظروف العامة، بدا أن الحجم الجرار للجيش الروسي وثباتية جنده الكثر قد استقطبتا اليهما نظرة المراقبين الاجانب أكثر من القضايا السرية كالعمليات السوقية ومعدل ثقافة ضباط الفيالق. والاكثر من هذا ان الجيش الروسي «كان» نشيطاً وناجحاً على الغالب في حملاته المستمرة للتوسع في القوقاز وعبر تركستان - تلك التي اقلقت مضاجع البريطانيين في الهند، وبسببها تأزمت العلاقات الانكليزية ـ الروسية في القرن التاسع عشر أكثر مما كانت عليه في القرن الثامن عشر. وما شد اليه انظار الاجانب ايضاً هو القمع الروسي لحركة التمرد المجرية عامي ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩، وادعاء القيصر انه يقف متأهباً لارسال ٤٠٠ ألف جندي لاخماد الثورة التي تزامن وقوعها في باريس. ان ما فشل اولئك المراقبون في ملاحظته هو الحقيقة الأقل تجلياً والمتجسدة في أن الجزء الأعظم من الجيش الروسي قد آذته واجبات الحاميات الداخلية ونشاطات «الشرطة» في بولندا واوكرانيا، وممارسات أخرى مثل الدوريات الحدودية والمستعمرات

العسكرية، وان ما بقي منه ليس بذي أهمية كبيرة ـ اذ توفي (على سبيل المثال) الف رجل من مجموع أحد عشر الفاً خاضوا الحملة المجرية بسبب نقص الخدمات الادارية والطبية.

لقد قدمت حملة الكريميا من عام١٨٥٤ حتى ١٨٥٥ تأكيداً جازماً ومريعاً على تخلف روسيا. فقد عجزت القوات القيصرية عن تجميع نفسها. وأبقت عمليات الحلفاء في البلطيق(برغم انها غير خطيرة بالمرة) ومعها التهديد السويدي بالتدخل، على (٢٠٠) الف جندي روسي مكبلين في الشمال. وتعرضت بسارابيا وغربي اوكرانيا وبولندا الروسية الى خطر محدق سببته الحملات الاولى على الامارات الدانوبية وأشد منها خطر ترجمة النمسا تهديداتها الى تدخل حقيقي. وخلق القتال ضد الترك في القوقاز مطالب ضخمة على عاتق الجيش وأنظمة التجهيز، مثلما حصل عند الدفاع عن الاقاليم الروسية في الشرق الاقصى. ولما أوصل الهجوم الانكليزي ـ الفرنسي على الكريميا ميدان الحرب الى أكثر منطقة حساسة من الاقاليم الروسية، وجدت القوات المسلحة القيصرية نفسها بلا حول لصد قوات لغزو.

وفي البحر، امتلكت روسيا بحرية كبيرة الحجم ادارها اميرالات أكفاء، وكانت قادرة على تحطيم الاسطول التركي الضعيف عن بكرة أبيه في (سينوب) في تشرين الثاني عام ١٨٥٣؛ غير أن دخول الاسطولين الانكليزي والفرنسي حومة القتال قلب الآية رأساً على عقب. فقد كانت كثير من السفن الروسية مصنوعة من خشب التنوب وغير جديرة بالقتال البحري، وكانت قوتها النارية ضعيفة، ونقص طواقمها التدريب الكافي بينما حاز الحلفاء على أكثر سفن مسيرة بقوة البخار، وزود بعضها بالقذائف المتشظية وصواريخ (كونكريف). وفوق كل شيء، تمتع اعداء روسيا بالقدرة الصناعية على بناء سفن جديدة (بما في ذلك عشرات الزوارق المقاتلة المتحركة بالبخار)، فكانت لهم اليد الطولى عندما طال

أمد الحرب.

بيد أن حال الجيش الروسي كان أكثر سوءاً. لقد أبلى المشاة الاعتياديون بلاءً حسناً، وبفضل القيادة الملهمة للأميرال (ناكهيموف) والعبقرية الهندسية للعقيد (تدلبين)، كان الدفاع الروسي المستميت عن (سفاستوبول) مأثرة مشهودة. لكن الجيش كان قاصراً من جميع النواحي الأخرى لدرجة تثير الأسى. اذ غابت روح المغامرة عن فصائل الخيالة، وجياد الاستعراضات لم تكن قادرة على المطاولة في الحملات الشاقة (وهنا ظهرت القوات القوقازية بوضع أفضل). وأشد سوءاً من ذلك سوء تسليح الجنود الروس، فبنادقهم المسكيت ذات الزناد قد بلغ مداها ٢٠٠ ياردة بينما وصل مدى الرمي القاتل لبنادق الحلفاء الى ألف ياردة، وهكذا تكبد الروس أشد الخسائر.

والأسوأ من كل ذلك أن النظام الروسي برمته لم يكن قادراً على الاستجابة السليمة حتى بعد أن عرف حجم المهمة التي هو بصددها. وكانت قيادة الجيش هشة استبدت بها الأنانية الشخصية وأضحت عاجزة عن رسم استراتيجية موحدة كبرى ـ وهنا عكست ببساطة عدم أهلية حكومة القيصر. وقليل جداً هم الضباط المدربين والمتعلمين من ذوي الرتب المتوسطة، مثلما عجّ بهم الجيش البروسي، وقتلت روح المبادرة في مهدها حيثما ولدت. وغريب كان ايضاً قلة أعداد قوات الاحتياط لدعوتها اذا ما استجد طارىء. وما دام تبني نظام الخدمة القصيرة وجيش جرار قد انطوى على زوال نظام القنانة[1] فقد تجلت أحدى عواقب هذا النظام في احتواء جيش الخدمة الطويلة الروسي على كثير من الجنود كبار السن؛ والعاقبة الاكبر أن ٤٠٠ ألف جندي من المجندين الجدد دخلوا الحرب في

(١) خضعت للجدل مسألة أن أي رجل أكمل سنتين أو ثلاث لا يجوز أن يستخدم عبداً لزراعة الارض، وان الاسلم أن تجند نسبة صغيرة من الذكور كل عام في قوات الخدمة الطويلة.

مستهلها وهم غير مدربين، ثم ان سحب ذلك العدد الكبير منهم من الأراضي الزراعية سبب أضراراً بليغة للاقتصاد الروسي.

وأخيراً، كان هناك الضعف السوقي والاقتصادي. فبسبب عدم وجود سكك حديد جنوب موسكو(!) تحتم على عربات التجهيزات التي تجرها الجياد أن تقطع مئات الاميال من السهوب التي كانت تتحول الى بحر من الاوحال عند ذوبان الثلوج في الربيع، وهطول الامطار في الخريف. وأكثر من هذا أن الجياد نفسها كانت بحاجة لعلف كثير (وهذا ما تطلب حمله على ظهور جياد حمل أخرى وهكذا) فأسفر المجهود الاداري الجبار عن نتائج ضئيلة متضاربة: فجند الحلفاء وامداداتهم استغرقت ثلاثة اسابيع لارسالها من فرنسا وانجلترا الى الكريميا بحراً، بينما استغرق وصول جند روسيا من موسكو الى الجبهة ثلاثة أشهر أحياناً. ومما زاد الأمر تخوفاً هو نضوب مخازن التموين الروسية. «كان لديها في بداية الحرب مليون قطعة سلاح مخزونة في المشاجب وفي نهاية عام ١٨٥٥ لم يبقَ غير ٩٠ ألف قطعة ولم يتوفر غير ٢٥٣ قطعة سلاح ميدان من مجموع ١,٦٥٦ . . . ووُجدت مخازن البارود والذخيرة في حالة يرثى لها». وهكذا كلما طال أمد الحرب برز تفوق الحلفاء أكثر، في الوقت الذي عمل فيه الحصار البريطاني على وقف استيراد الروس لاسلحة جديدة.

غير أن وقع الحصار كان اكبر من ذلك: فقد قطع عليها تدفق الحبوب والصادرات الروسية الأخرى (عدا الذاهبة عبر الطريق البري الى بروسيا) وجعل محالاً عليها دفع نفقات الحرب الا من خلال قروض ضخمة. وارتفعت الانفاقات العسكرية التي استهلكت حتى في وقت السلم أربعة أخماس عوائد الدولة، من حوالي ٢٢٠ مليون روبل سنة ١٨٥٣ الى مايقارب ٥٠٠ مليوناً في سنتي الحرب (١٨٥٤- ١٨٥٥). فاقترضت الخزانة الروسية من برلين وأمستردام سعياً للتغطية على عجز الميزانية الفاضح، لكن الروبل شهد عندئذ انخفاضاً

كبيراً في قيمته الدولية؛ وفي سبيل التغطية على ما تبقى من عجزها لجأت الخزانة الروسية الى طبع الاوراق المالية من دون رصيد فأدى ذلك الى تضخم رهيب واثارة هيجان الفلاحين. أما المساعي الباكرة والشجاعة لوزارة المالية باخراج روبل يستند الى قاعدة الفضة وابطال جميع النقود (الموعودة بقيمة مؤجلة)، والتي سببت خراب (التمويل المأمون) أثناء الحرب النابليونية والحملات على المتمردين في فارس وتركيا وبولندا، قد تحطمت الآن بفعل حرب الكريميا. ولو واصلت روسيا صراعها العقيم لسقطت الدولة في هاوية الافلاس -كما حذر بذلك مجلس التاج في ١٥ كانون الثاني عام ١٩٥٦م. فالطريق الوحيد لتحاشي الكارثة هو التفاوض مع القوى العظمى.

لكن هذا لا يعني أن الحلفاء وجدوا حرب الكريميا سهلة. لقد انطوت حملاتهم على مصاعب وصدمات جمة، فكانت فيها فرنسا هي الاقل تضرراً واستفادت هذه المرة من ميزة قوتها الهجينة. وكانت اقل تخلفاً اقتصادياً وصناعياً من روسيا وأكثر «عسكرة» من بريطانيا. فكانت القوات المسلحة المرسلة شرقاً بزعامة الجنرال سانت ـ ارناو حسنة التجهيز والتدريب بفضل العمليات التي نفذتها في شمال افريقيا والخبرة المستقاة من حملات ما وراء البحار؛ أما أنظمتها الادارية والطبية فكانت من الكفاءة في ذروة ما بلغته ادارة أواسط القرن التاسع عشر. وكانت قوة الحملة الفرنسية هي الأكبر حجماً وحققت افضل انجازات الحرب. واستنهضت الأمة لدرجة ما ميراثها النابوليني في هذه المنازلة.

ولما دارت رحى المعارك اللاحقة من الحملة، بانت مكامن الضعف في البنية الداخلية الفرنسية. فقد وجدت الحكومة نفسها مجبرة برغم ثراء بلدها على التنافس مع متعهدي نصب السكك الحديد وآخرين ممن يبحثون عن أموال جاهزة من بنوك الائتمان وغيرها. واستنزفت الكريميا والقسطنطينية الذهب فالتهبت أسعاره في الداخل، ولم تفعل شيئاً غلة الحبوب القليلة. وبرغم أن

خسـائر الحـرب الكليـة (قدرت بمائة ألف قتيل) لم تكن معروفة، تلاشي الحماس الفـرنسي المبكر للحـرب سريعـاً وأكـد التذمر الشعبي من التضخم الجدل المنتشر بسرعـة بعـد أنبـاء سـقوط ستاستوبول والقائل أن الحرب قد أطيل أمدها لغايات بريطانيـة جشـعة وأنانية. وآنذاك فقط طمع نابليون الثالث بوضع نهاية للاقتتال، فـروسـيـا تلقت درسـاً تأديبـياً، وتعززت هيبة فرنسا (وستبزغ اعلى بعد عقد مؤتمر سـلام دولي في باريس)، وكـان مـهماً بالنسبة لها عدم الانشغال عن ألمانيا وايطاليا من خـلال تعـزيز النفخ في كير الحرب حول البحر الأسود. وبرغم عجز نابليون عن اعـادة رسم خـريطـة أوروبـا بتغيير ملموس في سنة ١٨٥٦، تأكد له الشعور بأن آفـاق فـرنسـا غدت أكثر اشراقاً من أي وقت مضى منذ (واترلو) وقد أتاحت شـقـاقـات فترة مـا بعـد حـرب الكريمـيـا داخل الأسرة الأوروبيـة القديمة والتي استمرت عقداً كاملاً لهذا السراب الفرنسي أن يستمر.

من جـهـتهم لم يقنع الانجليز بحرب الكريميا، فكانوا بخلاف الفرنسيين. فبرغم بعض المسـاعي الاصـلاحـيـة، لما يزل جيشهم على نفس نموذج ولنجتون، بل أن قـائده (راجـلان) كـان نفسـه السكرتير العسكري لـ (ولنجتون) في حرب شـبه الجزيرة الايبيرية. اذ أسيء استخدام سرايا الخيالة برغم كفايتها عددياً (ليس في بـالانكافـا وحـسب)، وتجـشـمت أشـد العناء حـتى تم نشرها بالكاد لفـرض حـصـار سـفـاستوبول. واذا كان الجنود قد أبلوا في القتال الضاري بلاءهم، فانهم منوا بخسائر كان بالامكان تلافيها فأهاجت غضب الامة البريطانية بسبب افتقار الجنود الى مـلاجيء دافئة تقـيـهم شـتاء وأمطار الكريميا، وعجز الخدمات الطبية الأوليـة لدى الجـيش عن مـعـالجـة الأعداد الغفيرة التي ابتليت بالزحار والهيضة، اضـافـة الى ندرة وسـائل النقل البري ـ ومـا سـبب أشـد ضـيـقـاً هو قلة أعـداد الاحـتـيـاط المدربين الذين يمكن اسـتدعاؤهم في أوقات الحرب (طالما أن الجيش الـبريـطاني قـد تألف من قـوات الخـدمـة الطويلة التي تصلح -كـقـوات الجـيش

الروسي- لأداء واجبات الحاميات). غير أن الروس كان بوسعهم تجنيد مئات الآلاف من المجندين الجدد قسراً وهذا ما عجزت عنه السياسة الحرة البريطانية تاركة حكومتها تجأر في موقع لا تحسد عليه ومعلنة عن حاجتها الى مرتزقة أجانب لسد النقص من الجنود الحاصل في جبهة الكريميا. وبعد، وبينما بقي جيشها شريكاً فتياً للجيش الفرنسي، لم تقتنص بحريتها فرصة حقيقية واحدة لتحقيق نصر (نلسوني)[1] ضد خصم سحب أسطوله بأناة وقبع به في موانيء محصنة!

لا يسعنا في التالي من قليل السطور غير ذكر فورة الغليان الشعبي في بريطانيا بعد نشر صحيفة (التايمز) اللندنية لحقائق كشفت عن انعدام الكفاءة العسكرية وأبرزت معاناة وأنين الجنود المرضى والجرحى. ذلك الغليان الذي لم يسفر عن تغيير الوزارة، بل أثار جدلاً حامي الوطيس حول المصاعب الناشئة عن «كون البلاد دولة ليبرالية وقت الحرب». لقد كشفت الصحيفة أن ما بدا مواطن قوة استثنائية تحلت بها بريطانيا لا سواها -حكومة حرة، وجيش امبراطوري صغير العدد، واعتماد اساسي على القوة البحرية، وتأكيد على الحريات الفردية والصحافة الحرة، وصلاحيات الوزراء والبرلمان- قد استحالت يسيراً الى مواطن ضعف عندما دعيت البلاد للقيام بحملة عسكرية واسعة سلخت جميع فصول السنة ضد خصم جبار.

هنا اتخذت الاستجابه البريطانية (الشبيهة نوعاً بالاستجابة الامريكية لحروب القرن العشرين) شكل تخصيص مبالغ طائلة للقوات المسلحة تعويضاً عن الاهمال السابق. ومرة اخرى توضح الأرقام الاجمالية للانفاق العسكري

---

(١) نلسون Nelson : (١٧٥٨-١٨٠٥). أميرال انجليزي. انتصر على الاسطول الفرنسي في معركتي ابي قير والطرف الأغر وفيها قتل.

للدول المتصارعة الحصيلة النهائية للصراع (انظر الجدول (١١))

الجدول (١١) الانفاق العسكري للقوى المشتركة في حرب الكريميا

(بملايين الباونات)

الدولة	السنة				
	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
روسيا	١٥,٦	١٩,٩	٣١,٣	٣٩,٨	٣٧,٩
فرنسا	١٧,٢	١٧,٥	٣٠,٣	٤٣,٨	٣٦,٣
بريطانيا	١٠,١	٩,١	٧٦,٣	٣٦,٥	٣٢,٣
تركيا	٢,٨	؟	؟	٣,٠٠	؟
ساردينيا	١,٤	١,٤	١,٤	٢,٢	٢,٥

ولم تستطع بريطانيا، وان اجهدت نفسها، أن تخلق سريعاً عناصر القوة الأمتن، فربما ضاعفت انفاقها العسكري، وربما تطلبت مئات السفن البخارية، وربما حازت قوة الحملة على عدد «وافر» من الخيم والبطانيات والذخيرة بحلول سنة ١٨٥٥، وربما شدد المحارب بالمرستون على الحاجة الى تحطيم الامبراطورية الروسية، ولكن سيظل الجيش البريطاني الصغير الحجم قصير اليد لو جنحت فرنسا للسلام ووقفت النمسا على الحياد ـ وهذا ما حصل تماماً في الأشهر التي أعقبت سقوط سفاستوبول. ولو سارت الأمة البريطانية واقتصادها السياسي أكثر في طريق «العسكرة» لاستطاعت عندئذ فقط أن تصمد في الحرب وحدها

ضد روسيا بأية صورة كانت؛ لكن الأكلاف المتوقعة كانت جد باهظة لقيادة سياسية اعيتها المصاعب الاستراتيجية والدستورية والاقتصادية التي جاءت بها حرب الكريميا. هنا رغب البريطانيون بالتسوية بعد أن شعروا بخدعة النصر. وما تمخض عنه كل ذلك كان الارتياب لدى الشعوب الأوروبية «الفرنسيين، والنمساويين، اضافة الى الروس» من غايات بريطانيا ومصداقيتها، وعليه، حين أمست فرنسا بزعامة نابليون في قلب المسرح الأوروبي سنة١٨٥٦، كانت بريطانيا تدب في حافته، ذلك الانجراف الذي فاقمه التمرد الهندي (سنة ١٨٥٧م) واجراءات الاصلاح الداخلي.

واذا كانت حرب الكريميا قد هزت أركان بريطانيا، فهي ليست بشيء لو قورنت بالضربة التي تلقتها قوة روسيا وهيبتها ـ ناهيك عن الخسائر الثقيلة التي تكبدتها (٤٨٠ ألف قتيل). لقد صرخ الغراندوق قسطنطين نيقولا فيتش جهاراً «ليس بوسعنا أن نخدع أنفسنا أكثر من هذا. . . . فنحن أهش بنية وأدقع فقراً من قوى الصف الاول، ونحن لسنا بالأفقر في الماديات فحسب بل وفي العقول وما ضعفنا الاداري الا دليلاً على هذا القول». فدفع هذا الاعتراف بمصلحي الدولة الروسية الى اتخاذ سلسلة تغيرات جذرية أبرزها الغاء نظام القنانة. ولقيت أعمال بناء السكك الحديد ونشاطات التصنيع تشجيعاً أكبر في عهد الكسندر الثاني من عهد ابيه. وارتفعت معدلات انتاج الفحم والحديد والفولاذ وازدادت أعداد المشاريع الصناعية الكبيرة منذ ستينيات القرن التاسع عشر وما بعدها. وأوضحت احصائيات تأريخ روسيا الاقتصادي نمواً مؤثراً في أول نظرة اليه.

ومع هذا، قد يحدث تغير في وجهة النظر تأثيراً على حكم المرء. فهل يستطيع هذا التحديث أن يفي بمطالب (دعك عن التفوق على) الزيادات السنوية الهائلة في أعداد الفلاحين الفقراء الجهلاء؟ وهل أمكن له اللحاق بالزيادات الانفجارية في انتاج الحديد والفولاذ والمصنوعات الأخرى في غرب

مـدلاند والروهر وسليـزيا التي حدثت في العقدين اللاحقين؟ هل هو قادر، حتى بعـد اعـادة تنظيم جـيـشـه على مجاراة «الثورة العسكرية» التي كان البروسيون على وشك الكشف عنهـا للعـالم والتي سـتـعـزز عناصر النوع لا الكم لقـوة الامة؟ ان الاجـابة على كل تلك الاسئلة لتـخـيب آمـال القـوميين الروس الذي كانوا واعين تمـام الـوعي أن مكانة بلدهم في أوروبا قـد انحـدرت عما كـانت عليـه في عـامي ١٨١٥ و ١٨٤٨.

الولايات المتحدة والحرب الأهلية

شـعـر مـراقـبوا السياسة الكونية من (دي توكفي) ومن جاء بعده أن نهضة الامبراطورية الروسـيـة قـد سـارت موازية لنشأة الولايات المتحدة، كما أشرنا آنفاً. لقـد أقـرّ الجـمـيع أن ثمـة اخـتـلافـات جـوهرية بين البلدين من ناحـيـة الثقافة والمؤسـسـات السـياسية، بيد أنهما بديا في اطار مفاهيم القوة العالمية متشابهين كثيراً من نواحي الحـجم الجـغـرافي، والحدود «المفتوحة» والمتغيرة والنمو السريع للسكان، اضـافـة الى تمـتـعـهـا بالمصـادر عـديمة النضوب تقريباً. ومع أن جل هذا الكلام صـائب، تبقى الحقيقة أن القرن التاسع عشر أفصح عن تناقضات اقتصادية هامة بين الولايات المتـحـدة وروسـيـا كـان لها تأثيراً مـتزايداً على قوتهما القومية. تعلقت اول المتناقـضـات بعـدد السكان الاجمالي، فبرغم أن الفجوة توسعت بينهما كثيراً بين عـامي ١٨١٦ (حيث بلغ عدد سكان روسيا ٥١,٢ مليون نسمة، وأمريكا ٨,٥ مليوناً) و١٨٦٠ (حيث بلغ عدد سكان روسيا ٨٦ مليوناً وأمريكا ٣١,٤ مليوناً)، فـان أكـثر ما يرتبط بهذا الامر هي سمة السكان. فبينما شكل النسبة الطاغية من الـروس رقـيـق الاراضي الذيـن كـسبوا دخلاً ضئيلاً وأثمروا عن أقل انتاج، تمتع الامـريكان أصـحـاب أراضـيـهم أو الذين قطنوا المدن المتنامـيـة (١) سراعـاً بمـستوى

(١) عـدا العـبيد السود، وجزر الهند التي لاتزال مزدحمة بالسكان نسبياً.

معيشي واجمالي انتاج قومي عاليين قياساً الى الدول الاخرى. بل وبلغت الاجور فيها حوالي الثلث أعلى من الأجور في اوروبا الغربية بحلول عام ١٨٠٠ وظلت هكذا-ان لم تزدد أكثر- طيلة القرن. وبرغم التدفق الهائل للمهاجرين الأوروبيين في خمسينيات القرن التاسع عشر، عمل توفر الأرض غرباً ومعها النمو الصناعي المستمر على خفض نسبة العمالة دوماً ورفع مستوى الأجور، وهو ما حدا بالمصنعين الى الاستثمار باستخدام المكننة والذي رفع بدوره كثيراً معدل الانتاج القومي. وأكد انعزال الجمهوريات الحديثة عن صراعات القوى الاوربية، ووجود «النطاق الآمن» الذي فرضته البحرية الملكية (أكثر مما فرضه مبدأ مونرو) لفصل العالم القديم عن الجديد، ان التهديد الوحيد لرفاهية الولايات المتحدة مستقبلاً سيأتي من بريطانيا نفسها. ومع هذا ما كان راجحاً نشوب حرب انكلو - أمريكية برغم الذكريات المريرة لعامي ١٧٧٦ و ١٨١٢، ونزاعات الحدود الشمالية الغربية. فقد ساهم تدفق رأس المال والمصنوعات البريطانية الى الولايات المتحدة، وكذلك تدفق المواد الخام الأمريكية (لا سيما القطن) الى بريطانيا، في ربط اقتصادي البلدين بعرى أوثق وحفز على تنشيط النمو الاقتصادي الامريكي. لذلك وبدلاً من بعثرة المصادر المالية على الانفاقات الدفاعية الكثيرة، استطاعات الولايات المتحدة الآمنة استراتيجياً أن تركز أموالها (وأموال بريطانيا) على تطوير امكاناتها الاقتصادية الوفيرة. ولم يشكل صراعها مع الهنود وحرب ١٨٤٦ مع المكسيك مصدر استنزاف كبير لهذا الاستثمار الانتاجي. فكانت ثمرة ذلك أن أمست الولايات المتحدة حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية في نيسان ١٨٦١، عملاقاً اقتصادياً، برغم أن هذه الحقيقة قد أخفتها بعض الاسباب منها بعد أمريكا عن اوروبا، وتركيزها على التنمية الداخلية (أكثر من التجارة الخارجية)، والطبيعة الوعرة لمناطقها الريفية. وهي اذ تخلفت عام ١٨٦٠ عن بريطانيا العظمى في حصتها من اجمالي الانتاج العالمي، فقد تخطت ألمانيا وروسيا وكادت أن تبز فرنسا. واشتمل تركيبها السكاني البالغ ٤٠٪ من سكان روسيا

سنة ١٨٦٠، على مدنيين أكثر من الضعف في روسيا، وانتجت ٨٣٠ ألف طن من الحديد مقارنة مع انتاج روسيا البالغ ٣٥٠ ألفاً، واستهلكت طاقة من مصادر الوقود الحديثة بمقدار خمسة عشر مرة ضعف الاستهلاك الروسي، وبلغ طول مالديها من السكك الحديد ثلاثين ضعف مالدى روسيا (وحتى أطول مما لدى بريطانيا بثلاث مرات). ولكنها خلافاً لهذه الأرقام الكبيرة امتلكت جيشاً قوامة ٢٦ ألف رجل فقط مقارنة مع قوة روسيا العملاقة المكونة من ٨٦٢ ألف رجل. وربما لم يتجل فرق شاسع بين المؤشرات الاقتصادية والعسكرية لهاتين الدولتين الشاسعتي المساحة أكثر ما يتجلى في هذين الحيزين.

وفي غضون سنة لاحقة، بدأت الحرب الاهلية الامريكية في تحويل المصادر القومية الامريكية الى الاغراض العسكرية. ان اصول وأسباب تلك الحرب لا تعنينا مناقشتها الآن، لكننا نقول أن الصراع كان له أن يطول أكثر طالما أن قيادتي الطرفين قد عزمتا المضي في القتال حتى آخره وما دام باستطاعتهما استدعاء مئات الالوف من الرجال كلما دعت الحاجة لذلك. وما عزز ذلك هي المساحات التي انطوت عليها الحرب ـ (جبهة) امتدت من ساحل فرجينيا الى المسيسبي وأبعد منها غرباً الى ميسوري واركانساس ـ معظمها غابات وجبال ومستنقعات. وهكذا اشتمل ايضاً حصار الشمال البحري الذي فرضته عليها موانيء خصمها، على نصب دوريات على الخط الساحلي الممتد تقريباً بنفس المسافة بين هامبورغ وجنوا. وبعبارة أخرى غدا اقتحام الجنوب مهمة بالغة الصعوبة عسكرياً وعملياتياً، سيما لشعب ابقى على حجم أقل لقواته المسلحة ولم يستق بعد خبرة الحرب واسعة النطاق.

ومع ذلك وبينما سبب صراع الاعوام الاربعة خسائر مرهقة وأراق دماء كثيرة - اذ خسرت الولايات المتحدة حوالي ٣٦٠ ألف رجل، والولايات

الكونفدرالية الأخرى[1] ٢٥٨ ألف رجل[2]، فانه أطلق الكامن من قوى الامة الامريكية من عقالها وهو ما جعل الولايات المتحدة (لفترة قصيرة في أقل تقدير) أكبر امة عسكرية على وجه الارض قبل تسريح جيشها عقب عام ١٨٦٥. ومن بدايات متواضعة حولت القوات المسلحة لكلا الطرفين انفسها الى جيوش كثيرة الجند، مزودة بالمدفعية والبنادق والاسلحة الصغيرة الحديثة، صقلتها حرب حصار شمالي فرجينيا ونقلت حشودها بالقطارات، واتجهت الى المسارح الغربية تجري اتصالاتها بالتلغراف مع مقرات الجيش. وعلاوة على ذلك شهدت الحملات البحرية أول استخدام للسفن المدرعة، والابراج الدوارة، وأول استخدام للطوربيدات والالغام البحرية، اضافة الى مراكب القرصنة التجارية السريعة والمسيرة بالطاقة البخارية. ولما استحق هذا الصراع تسميته -أكثر من حرب الكريميا وحروب توحيد بروسيا- أول «حرب شاملة» اعتمدت على المبتكرات الصناعية بمقاييس بدايات القرن العشرين، غدا من الأهمية بمكان ذكر أسباب قوة الشمال على الجنوب.

السبب الأول والأوضح ـ على افتراض ان قوة الارادة متساوية لدى الطرفين ـ هو اللاتكافؤ بالمصادر والسكان. ربما كان من الصواب القول ان الجنوب تمتع بميزة المعنويات لانه قاتل من أجل وجوده وعلى أرضه (عادة)؛ وانه استطاع استدعاء الذكور البيض الذين اعتادوا ركوب الخيل واطلاق النيران، وأنه امتلك قادة ذوي عزم ثابت وكفاءة، ومن انه استطاع -ولفترة طويلة- أن يستورد الذخيرة والتجهيزات الأخرى للتعويض عن عجزه في

---

(١) الولايات الأخرى Confedercy : هي الولايات الاحدى عشرة التي انفصلت عن الولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٠ و ١٨٦١).

(٢) لقي حوالي ثلثهم حتفه في ساحة القتال، أما الباقون فماتوا متأثرين بأمراضهم على الغالب. وكانت مجمل الخسائر البالغة ٦٢٠ ألف رجل أكثر من مجموع ما تكبدته أمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الكورية.

المصادر المادية. لكن هذا برمته ما كان ليعوض عن الفارق العددي الرهيب بين الشمال والجنوب. فبينما بلغ عدد سكان الشمال ما يقارب عشرين مليون فرد أبيض، لم يتجاوز عدد سكان الجمهوريات الكونفدرالية الستة ملايين فرداً. وما أزاد من هذا الفارق هو استمرار تدفق المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية (الشمال) الذين بلغوا ما يربو على ٨٠٠ ألف بين ١٨٦١ و ١٨٦٥، وكذلك قرار سنة ١٨٦٢ القاضي بتجنيد الجنود السود-وهو شيء تحاشاه الجنوب حتى الاشهر القليلة الأخيرة من القتال. فخدم حوالي مليوني رجل في الجيش الاتحادي الذي بلغت أوج قوته مليون رجل في عامي (١٨٦٤-١٨٦٥)، فيما حارب في صفوف الجيش الكونفدرالي حوالي ٩٠٠ ألف رجل لم تتجاوز اعلى قوتهم (٤٦٤,٥٠٠) رجل، في نهاية ١٩٦٣.

على ان ثمة أشياء تؤثر في سير الحرب أكثر من الارقام المطلقة. فحتى حين حصل الجنوب على حجم الجيش الذي يريد، خاطر بانتزاع ايدي عاملة كثيرة جداً من ميدان الزراعة والمناجم والمسابك، فأضعف بذلك قدرته المشكوك اساساً في مدى تحملها حرباً طويلة. لقد وجد الكونفدراليون انفسهم ومنذ البداية في موقع المتضرر اقتصادياً. فقد حاز الشمال سنة ١٨٦٠ على ١١٠ ألف مؤسسة تصنيعية مقارنة مع ١٨ ألف مؤسسة فقط لدى الجنوب اتكل معظمها على الخبرة التكنولوجية الشمالية وعمالها المهرة)؛ وانتج الجنوب ٣٦,٧٠٠ طن من حديد الصب بينما تجاوز اجمالي انتاج بنسلفانيا وحدها ٥٨٠ ألف طن. وصنعت ولاية نيويورك ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار تقريباً من السلع - اي أكثر من أربعة اضعاف انتاج فرجينيا والاباما ولويزيانا ومسيسيبي جميعاً. وهكذا تحول هذا التفاوت الرهيب في حجم القاعدة الصناعية لكل من طرفي النزاع الى عامل تأثير عسكري حقيقي على سير القتال.

لقد استطاع الجنوب، على سبيل المثال، أن يصنع بنادق قليلة جداً (أغلبها

من المكائن المستولى عليها من هاربر فيري) واعتمد اساساً على البنادق المستوردة، أما الشمال فقد وسع صناعاته المحلية من البنادق على نطاق كبير بلغ المستخدم منها ما يقارب ١,٧ مليون بندقية. وتمكن ايضاً من صيانة بل وتوسيع شبكة السكك الحديد أثناء الحرب (البالغة ٢٢ ألف ميل اجمالاً والممتدة من الشرق الى الغرب)، بينما اهترأت طرق الجنوب البالغة ٩ آلاف ميل، وتعطلت المراكب بسبب نقص قطع الغيار. وبنفس المقياس، لما كان كلاهما لا يمتلك قطعاً بحرية كثيرة ساعة اندلاع القتال، خسر الجنوب امتياز حصوله على ورشة بحرية لبناء محركات بحرية، بينما حاز الشمال على عشرات من تلك المنشآت. واذا ما استغرق الامر وقتاً ليبرز تفوق القوة البحرية الاتحادية ـ وهي الفترة التي جلب فيها المحاصرون ذخيرة اوروبية الصنع للجيش الكونفدرالي، والحقت فيها سفن القرصنة التجارية الجنوبية خسائر قاسية بالتجارة البحرية الشمالية ـ فان ذلك التفوق قد شدد الخناق على موانيء الجنوب ببطء وبقوة. وهكذا اشتملت البحرية الاتحادية بحلول كانون الأول ١٨٦٤ على ٦٧١ سفينة مقاتلة بضمنها ٢٣٦ باخرة بنيت منذ بدء الحرب. ولعبت القوة البحرية الشمالية دوراً حيوياً في سيطرة قواتها المسلحة على الانهار الداخلية الكبيرة لا سيماً حوض المسيسبي-تينسي؛ ذلك هو الاستخدام «المشترك» الموفق للنقل المائي وعبر السكك الحديد، الذي ساعد الاتحاد في هجوماته في المسرح الغربي.

وأخيراً، وجد الكونفدراليون أنفسهم أعجز عن تمويل الحرب. فقد اعتمد الجنوب وقت السلم في عوائده الرئيسية على تصدير القطن، ولما توقفت هذه التجارة ولم تتدخل أية دولة أوروبية في الصراع ـ لسوء حظ الكونفدراليين ـ لم يعد ثمة سبيل يعوض عن الخسارة. ولم يكن في الجنوب الا مصارف قليلة وسيولة نقدية شحيحة، وما جاءت ضرائب الارض والعبيد الا بأقل العوائد بعد ان تضررت الانتاجية كثيراً في الحرب. ولم يأت الاقتراض من الخارج الا

بشيء ضئيل، وسيكون من الصعب بلا عملة صعبة أو مواد عينية تسديد أثمان المستوردات الحيوية. فكان من المحتم أن تلجأ الخزانة الكونفدرالية الى طبع الاوراق المالية، لكن الاوراق المالية الكثيرة جداً تضافرت مع نقص حاد في السلع الاستهلاكية فخلقت تضخماً هائلاً، وجه بدوره ضربة عنيفة لارادة الشعب في مواصلة القتال. وعلى العكس استطاع الشمال دوماً جمع أموال كافية من الضرائب والقروض لتمويل الصراع، أضف الى ذلك أن طباعته للعملة النقدية «خضراء الخلفية» قد حفز بعديد من الطرق النمو الصناعي والاقتصادي أكثر. فتعاظمت الانتاجية الاتحادية لحد كبير أثناء الحرب ليس على صعيد صنع الذخائر ونصب السكك الحديد وصنع سفن مدرعة فحسب، بل وكذلك على صعيد الانتاج الزراعي. فلما أوشكت الحرب أن تضع أوزارها، كان الجنود الشماليون الافضل تغذية والأحسن تجهيزاً من أي جيش آخر في التاريخ. واذا كانت ثمة طريقة أمريكية متميزة في الصراع العسكري أي ـ «أسلوب أمريكي في الحرب» حسب تعبير الاستاذ (ويغلي) فهي قد تبلورت هنا: في تعبئة الاتحاديين ونشرهم امكاناتهم الصناعية ـ التكنولوجية الهائلة لسحق خصمهم.

اذا كان الكلام أعلاه ذا تحديد وايضاح مسهبين لنتيجة صراع اشتمل على كر وفر طيلة اربع سنوات تقريباً، فلعل الاشارة تجدر الى المشكلة الاستراتيجية الرئيسية التي جابهت الجنوب. فاذا ما أخذنا بالاعتبار اللاتناسب في الحجم والسكان، لم يعد أمام الجنوب من طريقة لسحق الشمال، وخير ما يمكن تحقيقه هو اتعاب جيوش العدو، وقوة ارادته حتى يتخلى عن سياسة الاكراه ويقبل بمطالب الجنوب (المتعلقة بالاسترقاق أو الانشقاق أو كلاهما). وكان لهذه الاستراتيجية ان تنفع كثيراً لو صوتت الولايات المتاخمة أمثال ميريلاند وكنتاكي بقوة بالانضمام لصالح الكونفدراليين، غير أن ذلك لم يحصل. وكان لها أن تقدم من العون خارج التصور لو أن قوة أجنبية كبريطانيا جنحت الى التدخل، لكن

افتراضاً. كهذا يعني سوء فهم خطير في قراءة اولويات السياسة البريطانية في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر. واذ انعدم هذان الاحتمالان اللذان لو وجدا لانقلب ميزان الصراع باكمله «لصالح الجنوب»، آل الكونفدراليون الى اتباع استراتيجية مقاومة ضغوط الاتحاديين على أمل اتعاب الشماليين من الحرب. ومرة اخرى، عنى هذا القول أن الجنوب سيحيل الحرب الى صراع استنزاف طويل، وكلما طال امده كلما عبأ الاتحاديون أعظم ما يمكن من مصادرهم الاثرى، واستطاعوا أن يعززوا انتاج الذخائر، وينزلوا مئات من السفن القتالية. وكذلك تشديد الخناق على الجنوب عن طريق الحصار البحري، وانزال ضغط عسكري لا هوادة فيه في شمالي فرجينيا وعن طريق الحملات واسعة النطاق غرباً. وهكذا لما استبد الضعف باقتصاد الجنوب وانهارت معنويات جنده وخارت قوى قوات خط الجبهة، تقلصت «قوات المهمات» بحلول عام ١٨٦٥ الى ١٥٥ ألف رجل ـ ولم يبق من خيار واقعي سوى الاستسلام.

حروب توحيد ألمانيا

برغم أن عدداً من المراقبين العسكريين الاوروبيين درسوا الحرب الاهلية الامريكية، فان سماتها الخاصة (البعد، قفرها، وطبيعتها كصراع مدني) أظهرتها أقل مؤشراً للتطورات العسكرية العامة من الصراعات المسلحة التي صارت اوروبا مسرحاً لها خلال ستينيات القرن التاسع عشر. فحرب الكريميا لم تقتصر على النخر في الاساس القديم للاخوة الدبلوماسية فحسب بل جعلت ايضاً كل «جناح» من القوى يشعر راغباً عن التدخل في شؤون الوسط؛ اذ لزم روسيا سنون طوال لتفيق من هزيمتها المذلة؛ وآثرت بريطانيا التركيز على الشؤون

الامبراطورية والقضايا الداخلية. ولذلك آلت سيادة الشؤون الاوروبية، كما بدت سطحياً، الى يد فرنسا. أما بروسيا التي حازت كما بدا مركزاً مرموقاً تحت ظل فريدريك وليام الرابع في حرب الكريميا، فقد انهمكت الآن في النزاعات بين وريثه وليام الأول والبرلمان البروسي وخاصة حول مسألة اصلاح الجيش. وامبراطورية هابسبرغ لما تزل غارقة في المشكلة المتشابكة بين الحفاظ على مصالحها في ايطاليا ضد بيدمونت، ومصالحها في ألمانيا ضد بروسيا، وفي الوقت عينه احتواء الاضطرابات المجرية في عقر دارها.

لكن فرنسا بقيادة نابليون الثالث بدت بخلاف هؤلاء حصينة البناء واثقة الخطى. اذ شهدت المصارف والسكك الحديد والتنمية الصناعية تقدماً منذ أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. وامتد ذراعها الاستعماري في غربي افريقيا، والهند الصينية والمحيط الهادي أكثر. كما توسع اسطولها البحري وشد اليه في احايين معينة(مثلما حصل عام١٨٥٩) يقظة الطرف الآخر من القنال الانكليزي. فغدت عسكرياً ودبلوماسياً ثالث قوة حاسمة في أي حل للمسألتين الألمانية أو الايطالية واتضح هذا بجلاء عام ١٨٥٩ يوم تدخلت فرنسا بسرعة نيابة عن بيدمونت في الحرب القصيرة ضد النمسا.

ومهما يكن من أمر، ومع أهمية معركتي ماجنتا وسولفرينو في اجبار امبراطورية هابسبرغ على رفع قبضتها عن لومباردي، لاحظ أذكياء المراقبين سنة ١٨٥٩ ،انه العجز العسكري النمساوي وليس البهاء العسكري الفرنسي (وتأكيداً ليس تفوق بيدمونت اللامع) الذي قرر النتيجة. لقد حاز الجيش الفرنسي على امتياز امتلاك بنادق أكثر من النمسا – وهذا هو السبب المسؤول عن الخسائر الكثيرة التي أهاجت شيطان الامبراطور فرانسس جوزيف ـ غير أن عيوب فرنسا كانت واضحة ايضاً: فقد افتقرت الى التجهيزات الطبية والتموينية لحد مؤلم، وكانت الخطط التعبوية عشوائية، ثم ان قيادة نابليون الثالث ما كانت بارعة.

بـيـد أن ذلك لم يعنِ كـثيراً آنذاك مـا دام جـيش هابسبرغ أضـعف حـالاً وقـيـادة الجنرال (غـيـولاي) أكـثـر تأرجـحـاً. وبعـد، لـيـست الفعالية العسكرية الا شيئاً «نسـبـيـاً» ـ وهو مـا تجلى لاحـقاً بحقيقة استمرار قدرة قوات هابسبرغ على مقارعة الايطاليين بسـهولة في البر (في كوستوزا سنة ١٨٦٦) وفي البـحـر (في ليزا) حتى حين لم تكن قـادرة على الوقـوف بوجـه فـرنسـا أو بروسـيـا أو روسـيا. لكن هذا عنى، توسـعـاً في الرأي، ان فـرنسـا نفـسـها لن تكون الاقوى في صراع مستقبلي ضد خصم «مختلف». وستعتمد نتيجة تلك الحرب على المستويات المتباينة للقيادة العـسكرية، ومنظومات الاسلحة، والقاعدة الانتاجية التي يمتلكها كل طرف.

ولما كـانت فترة خمـسـينيـات وسـتـينيات القرن التاسع عشر تحديداً هي التي شـهـدت التأثيرات الحـقـيـقـيـة للانفجار التكنولوجي الذي خلقته الثورة الصناعية على آليـة الحرب، لا غرو ان شاهدنا القوات المسلحة في كل مكان تقاسي مشاكل عـمليـاتيـة لا سابق لها. فأي سلاح له أهمية أكثر في المعركة ـ المشاة مع بنادقهم الجـديدة التي تحشى من عـقـبـهـا، أم المدفـعية ذات المواسير الفولاذية والرشاش المتـحـرك؟ مـا هو تأثير السكك الحـديد والتلغـراف على القـيادة في الميدان؟ هل أعـانت تكنولوجيا الحرب الحديثة الجيش الصائل أم الجيش المدافع؟ من المؤكد ان الاجـابة المناسـبـة على هذه الأسئلة هي أنها اعتمدت على الظروف. أي أن نتيجة الحـرب لم تتأثر بمـجرد وجود الاسلحة الحديثة وحسب، بل وتأثرت ايضاً بطبيعة تضـاريس الميدان الذي استخدمت فيه تلك الاسلحة، وبمعنويات الجند وكفاءتهم التكتيكيـة، وكـذلك بنشاط أنظمة التجهيز وعوامل أخرى لا حصر لها ساعدت على تحـديـد مصـير المعـارك. وطـالما أن التنبؤ مسبقاً بمجرى الاحداث كان أمراً مـستحيلاً، غدا العامل الرئيسي لتحديد ذلك المجرى هو امتلاك قيادة عسكرية ـ سـيـاسـية ماهرة في حساب العناصر المختلفة، وآلة عسكرية مرنة لدرجة تستطيع عندها التكيف بنجـاح للظروف الجـديدة. وفي هذين العـاملين الحيويين، لم ترق

امبراطورية هابسبرغ ولا حتى فرنسا ما بلغته منهما بروسيا.

لقد استندت «الثورة العسكرية البروسية» في ستينيات القرن التاسع عشر، والتي أنتجت ما أسماها (دزرائيلي) «الثورة الالمانية» في الشؤون الاوروبية، الى عدد من العناصر المتداخلة. كان أولها نهج نظام فريد من الخدمة القصيرة تبناه الملك الجديد (ويلهلم الأول) ووزير حربيته ضد خصومهم الليبراليين، وانطوى على خدمة الزامية أمدها ثلاثة أعوام في الجيش النظامي ومن ثم أربعة أعوام أخرى في خدمة الاحتياط قبل التسريح النهائي ـ وهذا عنى أن الجيش البروسي كامل التعبئة استقطب سبع دفعات سنوياً.[1] وحيث لم يسمح بنظام البديل وأتيح للمسرحين تولي واجبات الحاميات وواجبات «المناطق الخلفية»، هيأ هذا النظام الجديد لبروسيا جيشاً جبهوياً أكبر بالقياس الى عدد سكانها من أي جيش آخر لدى القوى العظمى. واعتمد هذا بدوره على مستوى عال نسبياً من الثقافة -الاساسية في أقل تقدير- لدى الشعب. اذ يرى أغلب الخبراء ان نظام الخدمة القصيرة سريع التوسع يصعب نجاحة في أمة يتألف شعبها من الفلاحين غير المتعلمين. واعتمد ايضاً على تنظيم رائع في ادارة هذه الاعداد الغفيرة من الناس. فليس من فائدة تجنى من حشد قوة تقدر بنصف مليون أو مليون رجل دون أن تنال هذه القوة الكافي من التدريب والكساء والارزاق والنقل الى ساحة المعركة الحاسمة، وسيكون الامر هدراً للقوة البشرية والمصادر اذا عجز قادة الجيش عن الاتصال والسيطرة على الجموع التي تحت لوائهم.

آلت السيطرة على هذه القوة الى يد «الاركان العامة البروسية» التي بزغت -بقيادة العبقري المحنك (مولتكه) من ظلمات المجهول لتغدو في مطلع ستينيات القرن التاسع عشر «عقل الجيش المدبر». اذ تألفت معظم الجيوش (حتى يومنا هذا) في فترات السلم من وحدات هجومية يساندها ضابط التموين والامدادات،

---

(١) وهو أول جيش بري استقطب سبع دفعات سنوياً.

مع كوادر بشرية وهندسية وأخرى غيرها. ولا تجتمع الاركان العسكرية العامة فعلياً الا ساعة بدأ الحملة لتختار القيادة لها. أما في بروسيا، فقد جند مولتكه ألمع خريجي (الاكاديمية الحربية) وعلمهم كيفية التخطيط والتحضير لأي صراع مستقبلي محتمل. وتوجب وضع خطط العمليات وتعديلها دوماً قبل اندلاع اي قتال. وتمعن الدارسون بأناة في لعب الحرب ومناوراتها كما نفذتها القوى الأخرى في الحملات والعمليات التاريخية السالفة. وافتتح شعبة خاصة للاشراف على شبكة السكك الحديد البروسية وضمان النقل السريع للجند والمعدات الى جهاتها. وفوق هذا وذاك، سعى نظام مولتكه الى أن يغرس في أذهان فيلق الضباط الممارسات العملياتية للتعامل مع حشود كبيرة من الرجال (فيالق الجيش أو الجيوش برمتها) التي ستتحرك وتقاتل مستقلة بذاتها مع استعدادها الدائم للتحول الى مسرح المعارك الحاسمة. واذا تعذر الاتصال بمقرات مولتكه الخلفية، أحق لضباط الجبهة الامامية المبادرة الذاتية والتصرف وفقاً لعدد من قواعد القتال الاساسية.

لا شك ان القول أعلاه يشكل نموذجاً مثالياً. فلم يكن الجيش البروسي كاملاً وقاسى معضلات أليمة كثيرة في حومة المعركة الفعلية حتى بعد اصلاحات مطلع ووسط ستينيات القرن التاسع عشر، وتجاهل كثير من قواد الميدان نصائح مولتكه واندفعوا بطيش في هجمات سابقة لاوانها أو بالاتجاه الخاطيء - وابتليت الحملة النمساوية سنة ١٨٦٦ بمثل هذه الاخطاء الجسام. وعلى الصعيد التكتيكي ايضاً جسد الهجوم الامامي (والخسائر الثقيلة) للحرس البروسي في (جرافلتو سانت برايفت) سنة ١٨٧٠ هذا الغباء المطبق. ولم يضمن نظام التجهيزات بواسطة السكك الحديد نفسه نجاح هذه المهمة. اذ تكسدت المستودعات في خطوط الجبهة الامامية في الوقت الذي تحركت فيه الجيوش التي هي بحاجة لتلك المخازن بعيداً عن أية خطوط قريبة. كما لا يحق القول أن

التـخطيط العلمي البروسي قـد ضـمن لجيشه أفضل سلاح. فالمدفعية النمساوية كـانت الاكثر تفوقـاً عـام ١٨٦٦ فيما كانت البندقية الآلية الفرنسية شايبورت هي الافضل عام ١٨٧٠.

ان الـنقطة الجـوهرية في الحـديث عن النظام البروسي العـسكري لا تتـعلق بخلو هذا النظام من الاخطاء، وانما في حـقـيـقـة ان هيئة الاركان العامة البروسية قـد درست بعناية أخطاءها في الماضي وأعدت اساليب التدريب والتنظيم والتسلح وفقاً لذلك. فلما بانت مواطن ضعف مدفعيتها سنة ١٨٦٦، لجأ الجيش البروسي سريعـاً الى اسـتـخـدام بنادق (كـروب) التي تملأ من مـؤخرتها والتي كانت فعالة للغـايةُ عــام ١٨٧٠. وعندمـا تأخرت الامدادات عبر السكك الحديد، تم وضع آليـة جـديدة لتـحسين الاوضاع. وأخيراً تجلى تأكيد مولتكة على نشر بضعة جيوش كـاملة قـادرة على العـمل يشكل مـستقل ومع مساعدة احدها الآخر وهو ما عنى أن أحد هذه الجيوش اذا ما سحق عن بكرة ابيه فلن تنهار كامل الحملة.

واذن فـهي مجمـوعـة من عـوامل -ادركها نفر قليل من المراقبين- تضافرت مـعاً ومنحت بروسيا نصرهـا السريع على النمسا في صيف عــام ١٨٦٦. وبرغم انضمام هانوفـر، وسكسـونيـا، وولايات المانيـة شمالية أخرى الى جانب هابسبرغ، ضـمنت دبلومـاسية بسمارك عدم تدخل أي من القوى العظمى في المراحل الأولى من الصراع؛ وهذا مـا أتاح بدوره لمولتكه فـرصـة ارسـال ثلاثة جـيـوش عبر ثلاثة ممرات جـبليـة مـتـفـرقـة تلتـقي في السـاحل البوهيمي، لتشن بعدها هجوماً على النمـسـاويين في سـادوا. والنتيجة تبدو هنا لعين المراقب الحكيم معروفة تماماً. اذ دعت الحاجة الى استخدام أكثر من ربع الجيش النمساوي في ايطاليا (حيث كانوا مـنـتـصريـن) ودل نظام التـجنيـد البروسي ان بوسع مـولتكه نشر قـوات على خط الجـبهة بقدر قوات خصومه برغم أن عدد سكان بروسيا كان أقل من نصف عدد سكان أي من خـصـومـهـا. لقـد افـتـقر جيش هابسبرغ الى التمويل، والى نظام

أركـان حـقـيـقي، وقـاده (بندك) بحماقـة. ولم تنفع الشـجاعة التي أبداها أفراد الوحـدات النمسـاوية في انقـاذهم من حـتفهم بنيران البنادق البروسية المتفوقة في أول الاشـتباكـات المفتـوحة. فبحلول تشرين الأول ١٨٦٦ اضطرت النمسا الـى التـخلي عن البندقـيـة والتخلي عن أية مصالح لها في ألمانيا ـ وآنذاك بدأت طريقها في اعـادة التنظيم تحت لواء الاتحـاد الالماني الشمالي بزعامة بسمارك.

لقـد وضع «الصراع على السـيـادة في ألمانـيـا» أوزاره تقريباً؛ على أن الخلاف حـول من هو الاقـوى في اوروبا الغـربيـة، بروسـيـا أم فـرنسـا المتـزايدة الشكوك والاهتـيـاج، قـد احتد اكثر، وبدأ كل طرف بحلول نهاية ستينيات القرن الثامن عشر يحسب خطواته. لقـد بدا ظاهرياً أن فـرنسـا لما تزل الأقـوى. فسكانها أكثر بـكـثـير من سكان بروسـيـا (بالرغم من ان العـدد الاجمالي للناطقين بالالمانيـة في أوروبا أكـثـر). ونهل الجـيش الفـرنسي خبرة مـتـتـاليـة نالها من حروب الكريميا وايطاليـا ومـا وراء البـحـار، وحـاز على أفـضل بندقـية في العالم وهي (شاسبوت) التي فـاقت مـدى البندقـيـة البروسية الرفيعة؛ ولديها الآن السلاح السري الجديد (رشـاشة المترولية السريعـة) التي باستطاعتهـا اطـلاق ١٥٠ قذيفـة فـي الدقيقة. ووقف التـفـوق الكبير بجـانب بحـريتـهـا وتوقعت المساعدة ايضاً من امبراطورية النمـسـا والمجر وايطاليـا. ولما آن الأوان في حزيران ١٨٧٠ لتأديب البروسيين على وقـاحـتـهـم (على سـبيل المثال دبلوماسية بسمارك المراوغة حول مستقبل لوكسمبرغ وعن امكانيـة ترشـيح أحـد أعـضـاء عائلة هوهنتزولرن لوراثة العرش الاسباني) لم يساور الفرنسيين شك الا قليلاً في نتيجة المعركة.

لقـد كـان مـدى وسرعـة الانهيـار الفـرنسي لطمـة مـدوية لهده التـوقـعات الوردية. فـفي الرابع من ايلول استسلم الجيش المتقهقر في سيدان، واقتيد نابليون الـثـالـث أسيراً، وسـقط النظام الامبراطوري في باريس. وكما بان بعـدئذ، لم تلق فـرنسـا عـون امبراطورية النمـسـا ـ المجـر ولا ايطاليـا، واثبـتت القـوة البـحـرية

الفرنسية فشلها الذريع. ولذا اعتمد كل شيء على الجيشين المتنافسين، وهنا برهن البروسيون تفوقهم المبرز. فقد كانت التعبئة الفرنسية أضعف بكثير من نظيرتها البروسية بالرغم من استخدام كليهما لشبكات السكك الحديد في نقل قوات كبيرة الى الجبهة. وتوجب على الجنود الاحتياط الذين استدعوا حديثاً، الالتحاق بكتائبهم التي تحركت مسبقاً الى خطوط المواجهة. وتبعثرت بطاريات المدفعية على طول فرنسا وعرضها وتعذر تجميعها. وعلى عكس هذا، توغلت في غضون خمسة عشر يوماً من اعلان الحرب ثلاثة جيوش ألمانية (قوامها أكثر من ٣٠٠ ألف رجل) في اقليم السار والالزاس. وانتفى تفوق بنادق شاسبوت بفضل التكتيك البروسي بتقديم المدفعية المتحركة وسريعة الرمي لتكون طليعة الجيش. وأُبقي على رشاشات المترولية في مؤخرة الجيش فغدت غير فاعلة. ولا يحيط الوصف بشيء من كسل وبلادة المارشال (بازين) ونابليون نفسه لم يكن بأفضل منه الا قليلاً. وبخلاف حال فرنسا، وبينما تخبطت الوحدات البروسية المستقلة وتكبدت خسائر جسيمة في «ضباب الحرب»، نجح اشراف مولتكه من بعد على الجيوش المختلفة، وارادته باعادة ترتيب خططه لاستغلال أية ظروف غير محسوبة، في الاحتفاظ بزخم الهجوم حتى تصدع الجدار الفرنسي. فشددت القوات الالمانية من قبضتها حول باريس وشمالي فرنسا برغم وجود القوات الجمهورية لاذكاء نار المقاومة لعدة شهور أخرى. وفشلت الهجمات المضادة العقيمة التي شنها جيش (لوار) في اخفاء حقيقة أن فرنسا كـ (قوة عظمى) مستقلة قد تهمشت.

لقد كان الانتصار البروسي ـ الالماني انتصاراً واضحاً للنظام العسكري. بيد أن ميشيل هوارد يقول «ان النظام العسكري للامة ليس بقسم منفصل عن النظام الاجتماعي بل هو احد وجوهه المكملة له». لقد وقفت وراء التوغلات الكاسحة للصفوف الالمانية والتنسيق المحسوب للأركان العامة، أمة كانت

الاحسن تجهيزاً والافضل استعداداً لخوض غمار حرب عصرية من أية أمة أخرى في اوروبا. فهاهي الولايات الالمانية قد أتحدت سنة١٨٧٠ فشكلت تعداداً سكانياً أكبر من تعداد فرنسا، غير أن الانفصال وحده أخفى هذه الحقيقة. ولدى ألمانيا خطوط سكك حديد أطول وأكثر تنظيماً للاغراض العسكرية. وتخطى اجمالي انتاجها القومي وانتاجها من الحديد والفولاذ اجمالي انتاج فرنسا. وبلغ انتاجها من الفحم مرتين ونصف أكثر من انتاج فرنسا، أما استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة فكان أكثر بنسبة ٥٠٪ من الاستهلاك الفرنسي وأضحت الثورة الصناعية في ألمانيا تنشيء مزيداً من المصانع الكبيرة، مثل مجمع كروب للفولاذ والاسلحة، وهو ما أعطى الدولة البروسية ـ الالمانية العضلة الصناعية والعسكرية. وبات نظام الخدمة القصيرة هدفاً لهجمات الليبراليين داخل وخارج البلد ـ وكثرت الانتقادات «للعسكرية البروسية» في تلك السنين ـ لكنها وظفت القوة البشرية للأمة لأغراض حربية بصورة انجح مما فعله الغرب ذي السياسة الحرة، أو الشرق الزراعي المتخلف، ووراء كل ذلك اصطف شعب تمتع بمستوى تعليمي اولي وفني متقدم ومؤسسات جامعية وعلمية لا منافس لها، وكذلك مختبرات كيميائية ومعاهد بحث عدم نظيرها.

وإذن، فقدت أوروبا -كما تقول نكتة اليوم- عشيقة وكسبت سيداً. فقد آل نظام القوى العظمى بقيادة الداهية المدهش بسمارك الى سيطرة المانيا عقدين باسرهما بعد عام ١٨٧٠. وأمست جميع الطرق، مثلما علق الدبلوماسيون، تؤدي الآن الى برلين. ومع ذلك، ليس مجرد عبقرية وقسوة المستشار الامبراطوري ما جعل ألمانيا أهم قوة في اوروبا. بل هي أيضاً الصناعة والتكنولوجيا الالمانيتان اللتان ازدهرتا بسرعة حال اكتمال التوحيد القومي؛ انه العلم ونظام التعليم الالماني والادارة المحلية؛ ولا ننسى الدور الفعال للجيش البروسي. ولم يلاحظ المراقبون الخارجيون وجود العيوب الداخلية في بنية الرايخ الثاني الا نادراً وهي

تلك النقاط التي اغتاظ منها بسمارك على الدوام. فتأثرت جميع الامم في اوروبا حتى بريطانيا المنعزلة لدرجة ما بهذا العملاق الجديد. أما الروس الذين وقفوا على الحياد اثناء حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ وانتهزوا فرصة نشوب الازمة في اوروبا الغربية لتحسين موقعهم في البحر الاسود، فقد مقتوا حقيقة انتقال مركز الثقل الاوروبي الى برلين، وقلقوا في سرهم من احتمالات ما سوف تفعلة ألمانيا مستقبلاً. وبالنسبة للطليان الذين احتلوا روما سنة ١٨٧٠ يوم سحق الفرنسيون (حماة البابا) في اللورين، فقد انجذبوا على عجل نحو برلين. وهكذا فعلت امبراطورية النمسا ـ المجر (وهو اسمها الجديد بعد تسوية فينا عام ١٨٦٧ مع المجريين) والتي عللت النفس بأمل ان تجد في البلقان تعويضاً عما فقدته من اراضي في المانيا وإيطاليا ـ مع ادراكها التام لاحتمالية ان يثير هذا الطموح رد فعل روسي. وأخيراً شعرت فرنسا المفجوعة المغتاظة بضرورة اعادة فحص وترميم ميادين عديدة داخل الحكومة والمجتمع (التعليم، والعلوم، والسكك الحديد، والقوات المسلحة، والاقتصاد) في مسعىً عقيم لها لاستعادة التوازن مع جارتها القوية عبر الراين. فغدت سنة ١٨٧٠ سواء في توقيتها أم في حوادثها حداً فاصلاً حاسماً في التاريخ الاوروبي.

ومن الجانب الآخر، تحول التاريخ الدبلوماسي للقوى العظمى طيلة العقد الذي تلا عام ١٨٧١ أو حواليه الى محاولات لنشدان الاستقرار، ربما لشعور معظم البلدان بالحاجة الى تنفس الصعداء وبعد الاضطرابات التي شهدتها ستينيات القرن التاسع عشر أو لأن رجالات الدول تصرفوا بحذر في ظل النظام الجديد. ولم تكن الولايات المتحدة ولا اليابان جزءاً من هذا «النظام» لانشغال الاولى باعادة اعمار مادمرته الحرب الاهلية، والثانية بمعالجة ما خلفته الثورة الميجية، وبذلك غدا النظام الجديد هو (اوروبا) أكثر من أي وقت مضى. وبينما تواجه الآن اعادة صب لـ «اوروبا الحماسية»، تبدلت التوازنات تماماً عما كانت

عليه بعيد عـام ١٨١٥ . اذ غـدت بروسيـا ـ ألمانيا بفضل توجيهات بسمارك اقوى الدول الاوروبيـة واعظمـهـا نفـوذاً، بدلاً من بروسـيا التي كانت الاضعف دوماً. وهناك قوة جديدة اخرى هي ايطاليا المتحدة، لكن تخلفها الاقتصادي اليائس (لا سيما افتقارها للفحم) دلّ أنها لـن تتوقـع مطلقاً قـبولها عـضـوة في عـصبة القـوى العظمى الاوروبيـة ـ حـتى وان تمتـعت باهميـة في الشـؤون الدبلوماسية الاوروبية أكـثـر من بلدان أخـرى مثل اسبانيا أو السويد. ان ما فعلته وبسبب مطالبتها في البـحـر المتوسط وشمال افريقيا، هو تحولها الى دولة خاصمت فرنسا فقدمت بذلك حليـفـاً قـوياً لالمانيا مستقبلاً. وثانياً أنها أقلقت، وبسبب وراثتها لحروب التحرير ضـد فـيـينا ولمطامحها في البلقان الغربية، امبراطورية النمسا- المجر (في أقل تقدير حـتى رأب بسمارك الصـدع في «الحلف الثـلاثي» النمـسـاوي ـ الالماني ـ الايطالي عام ١٨٨٢) وهذا مـا عنى أن النمـسا-المجر وفرنسا وهما أكبر (ضحايا) النهوض الالماني لم يعـد بوسـعـهما تركـيز طاقاتهما ضد برلين، مادامت ايطاليا القوية (ان لم تكن خـارقـة القـوة) تكمن خلفـهما، وحـيث شكلت هذه الحـقـيـقة مبرراً مضافاً للنمسا لتسليم نفسها بيد المانيا وتحولها الى شبه تابع لها تبعاً لذلك فقد عنت ايضاً أن منزلة فـرنسـا العليـا في سلم القـوى القـوميـة وجـدارتها لأي تحـالف ستكون عـرضـة للمسـاومـة في أي صراع مـستقبلي ضد ألمانيا نظراً لوقوف ايطاليا المعادية ومجهـولة المنوال الى الجنوب.

وهكذا، وبعـد أن عـاشت فرنسا العزلة، ودب الخوف الى النمسا -المجر، وانـدمجت «ولايـات الصـد» الوسطى لجنوبي المانيـا وايطاليـا في بوادقـهـا القـوميـة الأكبر، لم يبق من عـائق قـوي أمام العظمة الالمانية الاكبر سوى قوتي «الجناحين» - روسـيـا وبريطانيـا العظمى. فأمـا مـسألة التـوازن الاوروبي فكانت غير ملحـة بالنسبـة للادراتيـن البريطـانيـتيـن المتأرجـحتـين بيـن تركـيـز غلادستونيـا علـى الاصلاحات الداخلية (١٨٦٨ -١٨٧٤)وبين تشـديد دزرائيلي على توجهات البلد

«الامبراطورية» و «الآسيوية». ولعل الامر لم يكن كذلك مع روسيا، اذ استاء المستشار (غوركاشوف) وآخرون من انتقال «زبونتهم» بروسيا الى صف المانيا القوية؛ على أن هذا الشعور سرعان ما تلاشى بفعل التعاطف السلالي الايديولوجي القائم بين بلاطي بطرسبرغ وبوتسدام بعد عام ١٨٧١، وبالحاجة الروسية الملحة باستعادة عافيتها بعد كوارث حرب الكريميا، وبأمل كسب تأييد برلين للمصالح الروسية في البلقان، وبتجديد مصالحها في أواسط آسيا. ومجمل الصورة يوحي ان احتمال تدخل قوى الجناحين في شؤون وسط غربي اوروبا اعتمد اساساً على ما فعلته المانيا نفسها. فليست من حاجة الى التورط اذا تأكد ان الرايخ الالماني الثاني غدا اليوم قوة مكتفية.

ذلك هو التأكيد الذي تاق بسمارك نفسه اليه بعد عام ١٨٧١ ما دام غير راغب بخلق «ألمانيا الكبرى» التي ضمت ملايين من النمساويين الكاثوليك، والذي حطم الامبراطورية النمساويه المجرية، وترك ألمانيا معزولة بين فرنسا المتطلعة للثأر وروسيا المرتابة، وبدا ان الاسلم له المضي قدماً في بناء (عصبة الاباطرة الثلاثة) (١٨٧٣) وهي شبه تحالف أكد على التضامن الايديولوجي للممالك الشرقية (ضد فرنسا «الجمهورية») وفي ذات الوقت هدم الفجوات النمساوية الروسية حول مصالحها في البلقان. وعندما أشارت الدلائل -خلال أزمة «افق الحرب» عام ١٨٧٥-أن الحكومة الالمانية قد تخالج ذاتها في شن حرب وقائية ضد فرنسا، اقنعت تحذيرات لندن ولا سيما بطرسبورغ بسمارك أن أية تغييرات اخرى في الميزان الاوروبي ستجابه معارضة جد قوية. وعليه بقيت المانيا ضمن الحدود المرسومة سنة ١٨٧١ لاسباب سياسية - داخلية ودبلوماسية - خارجية محافظة على وصف «نصف قوة مهيمنة» الذي اطلقه عليها بعض المؤرخين بانتظار أن يضعها نموها الصناعي ـ العسكري وطموحاتها السياسية لما بعد قيادة بسمارك في موضع يتيح لها مناقشة النظام الاقليمي القائم.

ستفضي بنا متابعة ذلك التحول الى عتبة الفصل القادم. ذلك أن دبلوماسية بسمارك في عقدي سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر ضمنت الحفاظ على الوضع القائم الذي عده بسمارك الآن شيئاً لازماً للمصالح الالمانية. لقد ساعد المستشار جزئياً في مسعاه هذا نشوء مرحلة حادة جديدة سنة ١٨٧٦ تتعلق بـ « المسألة الشرقية » العتيقة حين سرقت مذبحة تركيا للمسيحيين النمساويين، ورد الفعل الروسي ازاءها، جميع الانظار من مسرح الراين الى القسطنطينية والبحر الاسود. لقد كان حقيقة ان نشوب العداءات في الدانوب الاسفل أو الدردنيل سيضمر خطراً حتى على ألمانيا لو بلغت الأزمة حرباً شاملة بين القوى العظمى مثلما بان هذا ساطعاً بحلول مطلع عام ١٨٧٨. وعلى أية حال أزادت براعة بسمارك الدبلوماسية في تقمص دور «الوسيط النزيه» لجلب جميع القوى الى مائدة التسوية في مؤتمر برلين من الضغوط الهادفة لحل الازمة سلمياً وعززت مرة أخرى الموقع المركزي ـ والثابت ـ الذي احتلته المانيا في الشؤون الاوروبية الآن.

كما ان الأزمة الشرقية الكبرى (١٨٧٦-١٨٧٨) رسخت كثيراً مكانة المانيا «التنسبية». فبينما ابلى الاسطول الروسي صغير الحجم بلاء حسناً ضد الاتراك في البحر الاسود، كشفت حملة الجيش الروسي لعام ١٨٧٧ أن اصلاحات ما بعد حرب الكريميا لم تحدث مفعولها. فثمة أمثلة كثيرة على« الاستطلاع الفاشل تماماً لمواضع العدو، وانعدام التنسيق بين الوحدات، والارتباك الذي أصاب صفوف القيادة العليا»، برغم الانتصار النهائي الذي أتت به الحشود الكبيرة والباسلة للجيش الروسي. واضطرت الحكومة الروسية تحت وطأة التهديد البريطاني والنمساوي بالتدخل لصالح الاتراك، وكذلك لتخوفها من شبح الافلاس الوشيك، الى الموافقة على التفاوض على مطالبها في أواخر ١٨٧٧. واذا كان عموم السلافيين في روسيا قد وضعوا اللوم بعدئذ على بسمارك لادارته مؤتمر برلين

الذي صاغ تلك الاستسلامات المهيمنة، بقيت الحقيقة ان الكثيرين من نخبة رجال بطرسبورغ ادركوا الآن أكثر من الأمس الحاجة الى المحافظة على علاقات طيبة مع برلين - وحتى الدخول مرة ثانية في تفاهم امبراطوري ثلاثي آخر -الصيغة منقحة- عام ١٨٨١. ويصح ذات القول على فينا التي هددت في ذروة أزمة عام ١٨٧٩ على التخلص من قيد بسمارك، ثم أعادها الاتفاق النمساوي- الالماني السري الى المعصم الالماني تارة اخرى بعد عام فقط، مثلما فعل التحالف الثلاثي الامبراطوري (١٨٨١) والتحالف الثلاثي بين برلين وفينا وايطاليا (١٨٨٢). لقد استلت كل هذه الاتفاقيات اطرافها الموقعة بعيداً عن الغمد الفرنسي وقذفت بها الى الاعتماد على المانيا لحد معين.

لقد وطدت أحداث أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر التنافس الانكليزي ـ الروسي طويل الأمد في الشرق الادنى وآسيا، وهو ما استجنح كلتا القوتين على التماس برلين التزام الحياد، وصرف الانتباه العام بعيداً عن الالزاس واللورين ووسط اوروبا. وكان لهذه النزعة أن تقوى أكثر مع مستهل ثمانينيات القرن التاسع عشر ولتؤشر بداية عهد «الاستعمار الجديد» مع وقوع سلسلة من الاحداث منها استيلاء فرنسا على تونس (١٨٨١)، والتدخل البريطاني في مصر (١٨٨٢)، والزحف الشامل على افريقيا المدارية (١٨٨٤ وما بعده)، وكذلك التهديد المتجدد بنشوب حرب انكلو ـ روسية حول أفغانستان (١٨٨٥). فكانت النتيجة قصيرة المدى لهذه الموجة الاستعمارية الغربية المتجددة هي تأكيد النفوذ الدبلوماسي الالماني في اوروبا وبالتالي مساعدة بسمارك في مسعاه المحافظة على الوضع الراهن برغم أن التأثيرات بعيدة المدى لهذه الموجة كانت ستؤول الى تغيير عميق في مواقع كثير من القوى العظمى. واذا كان غير مرجح للنظام الملتوي في ثمانينيات القرن التاسع عشر أن يصنع استقراراً دائمياً، فقد بدا مع ذلك أن السلام سوف يبسط جناحيه بين القوى الاوروبية في المستقبل القريب في أقل تقدير.

الخلاصة

لم تشهد الفترة المحصورة بين عامي ١٨١٥-١٨٨٥ -اذا ما استثنينا الحرب الاهلية الامريكية- أية صراعات عسكرية طويلة ومتبادلة الاستنزاف. ولم تؤثر أقل حملات تلك الفترة مثل الاشتباك الفرنسي - النمساوي سنة ١٨٥٩ والهجوم الروسي على تركيا سنة ١٨٧٧ الا قليلاً على نظام القوى العظمى. وحتى الحروب الاكثر أهمية كانت محدودة بطريقة أو بأخرى: فحرب الكريميا كانت اقليمية بشكل رئيسي، ونفضت أطرافها أيديها منها قبل ان تحشد بريطانيا مصادرها لها؛ وحلت نهاية الحربين النمساوية ـ البروسية والفرنسية ـ البروسية في حملة فصل واحد ـ وهو اختلاف ساطع عن الصراعات الطويلة التي شهدها القرن الثامن عشر. ولذا لا عجب ان أصبحت نظرة القادة العسكريين والعلماء الاستراتيجيين عن صراعات القوى العظمى المستقبلية هي حرب الانتصارات الخاطفة على الطريقة البروسية التي حصلت سنة ١٨٧٠ - فيما يتعلق بشبكات السكك الحديد وخطط التعبئة، وخطط الاركان العامة الرامية لشن هجوم سريع، واستخدام أسلحة سريعة الرمي وجيش كثير العدد وقصير الخدمة. وتلك عوامل من شأنها متظافرة ان تطيح بالعدو في ظرف أسابيع فقط. أما مسألة ان الاسلحة الجديدة سريعة الرمي ستنفع في الدفاع أكثر من الهجوم لو استخدمت بصورة حسنة، فلم تلق اهتماماً منهم ذلك الوقت بل وتجاهلوا -للأسف- نذر الحرب الاهلية الامريكية، حيث اجتمعت المباديء الشعبية المتضاربة مع الاراضي الشاسعة لتصنع حرباً أطول وأشد شراسة من أي صراع اوروبي عنيف في هذه الحقبة.

ومع ذلك أفضت جميع هذه الحروب الى نتيجة واحدة سواء تلك التي

دارت رحاها في وادي تنسي أم سهل بوهيميا، أم في شبه جزيرة كريميا أم في حقول اللورين: ان القوى التي ذاقت الهزيمة هي تلك التي فشلت في تبني «الثورة العسكرية» لمنتصف القرن التاسع عشر، أي الحصول على الاسلحة الجديدة، وتعبئة وتسليح جيوش جرارة واستخدام وسائل اتصالات متطورة التي قدمتها السكك الحديد، والبواخر، والتلغراف، وكذلك امتلاك قاعدة انتاجية صناعية لدعم القوات المسلحة. وارتكب قادة وجنود الطرف المنتصر -ومن وقت لآخر- اخطاء مميتة في ميدان المعركة وفي جميع الصراعات، ولكنها لم تكن كافية لمحو نقاط السبق التي ملكها ذلك الطرف المتحارب على صعيد القوة البشرية المدربة، والتجهيز، والتنظيم، والقاعدة الاقتصادية.

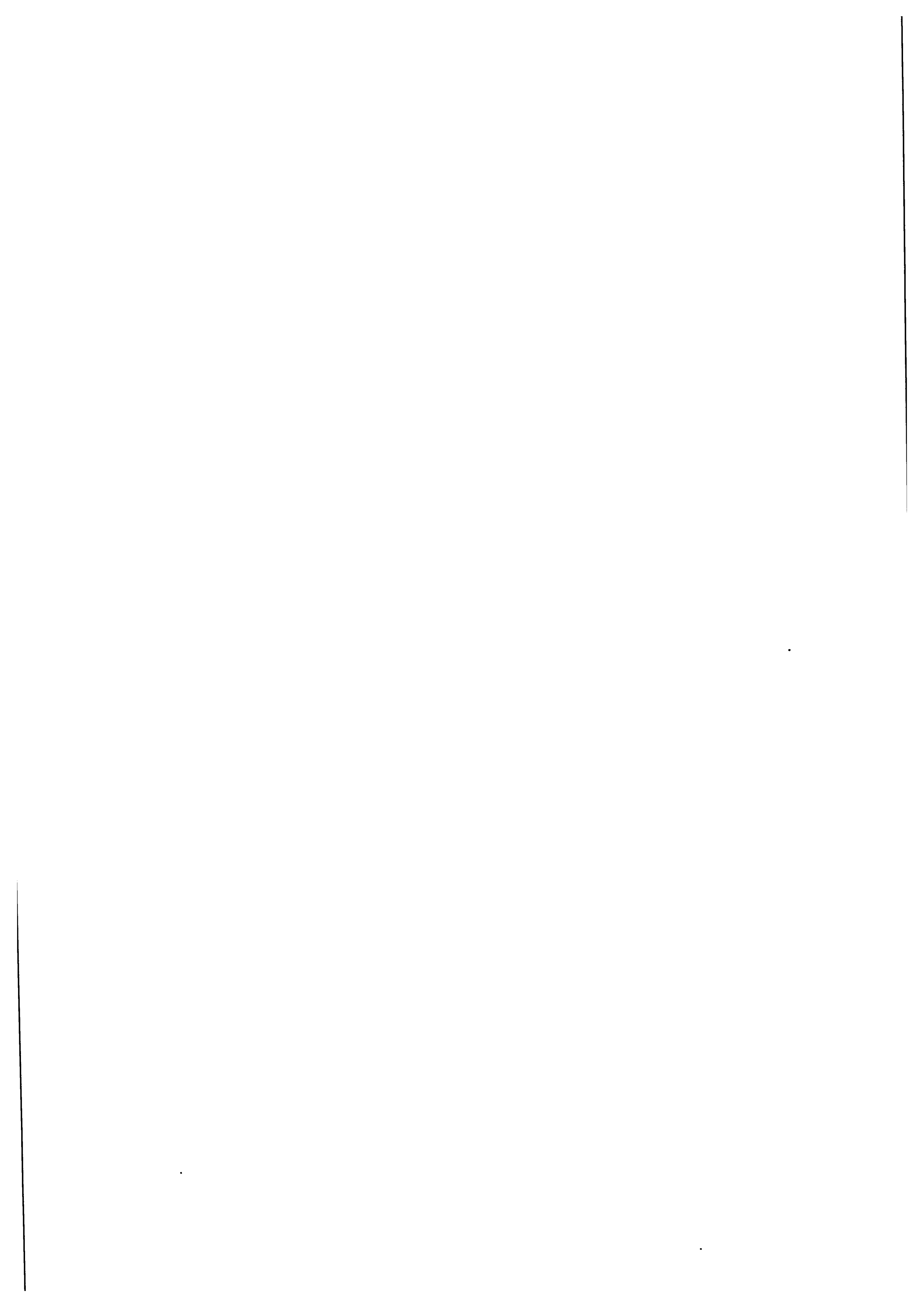
وهذا يقودنا الى سلسلة أخيرة وطويلة من الملاحظات عن الفترة التي تلت عام ١٨٦٠. اذ شهد نصف القرن الذي تلا معركة واترلو (كما أشرنا في بداية هذا الفصل) نمواً متسارعاً في الاقتصاد العالمي، وزيادات هائلة في الانتاجية خلقتها التنمية الصناعية والتطور التكنولوجي، واستقراراً نسبياً في نظام القوى العظمى وكذلك وقوع الحروب المحلية وقصيرة الامد فقط. وبالاضافة لذلك، وبينما حصل بعض التحديث في الاسلحة البرية والبحرية، كانت التطورات الجديدة في نطاق القوات المسلحة أقل بكثير مما حصل في الميادين المدنية التي شهدت الثورة الصناعية والتحول الدستوري ـ السياسي. واضحت بريطانيا المستفيد الأول من هذا التغيير في نصف القرن هذا سواء على صعيد الطاقة الانتاجية أم النفوذ العالمي، ولعلها بلغت أوج شأنها في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر (حتى لو حجبت سياسات وزارة غلادستون هذه الحقيقة). أما أكبر الخاسرين فهم المجتمعات الفلاحية غير المصنعة والواقعة خارج أوروبا، والتي عجزت عن الوقوف بوجه المنتوجات الصناعية الغربية وعن الصمود أمام غزوات الغرب. ولذات السبب اعلاه، شرعت قوى اوروبا العظمى الاقل

تصنيعاً -وهي روسيا وامبراطورية هابسبرغ- تفقد مكانتها السابقة، ولم ترتق الدولة المتحدة حديثاً ـ ايطاليا ـ للمرتبة الأولى مطلقاً.

وبعد، تعززت هذه التيارات منذ ستينيات القرن التاسع عشر وما تلاها. فازداد سريعاً حجم التجارة العالمية، وأهم منه تنامي اجمالي الانتاج الصناعي. وبدأ التصنيع الذي كان مقتصراً على بريطانيا وأجزاء معينة من أوروبا وأمريكا الشمالية بالانتقال الى مناطق أخرى، وعزز تحديداً موقع ألمانيا التي امتلكت سنة ١٨٧٠/ ١٣٪ من مجموع الانتاج العالمي « الصناعي ». وكذلك مكانة الولايات المتحدة التي امتلكت آنذاك ٢٣٪ من مجموع الانتاج التصنيعي. وهكذا بات ممكناً التنبؤ بالسمات البارزة للنظام العالمي الذي أخذ يتراءى في نهاية القرن التاسع عشر، حتى لو أفلح مراقبون قلة فقط في ادراكها. ومن الناحية الأخرى، بدأ مجلس الحكومات الخماسي الذي كان راسخاً نسبياً لما بعد عام ١٨١٥ بالتفكك ليس بسبب رغبة أعضائها بمقاتلة بعضهم البعض بحلول ستينيات القرن التاسع عشر أكثر من رغبتهم قبل عقود قليلة فحسب، بل ولأن بعض تلك الدول غدت مرتين أو ثلاث مرات أكثر قوة من دول المجلس الباقية. ومن ناحية ثانية تم كسر احتكار أوروبا للانتاج الصناعي الحديث عبر الاطلسي. فليس ثمة ما يمنع طاقة البخار، والسكك الحديد، والطاقة الكهربائية ووسائل التحديث الأخرى أن تفيد أي مجتمع ملك الارادة والحرية لتبني تلك التسهيلات.

وربما أوحى غياب الصراعات في فترة ما بعد ١٨٧١ التي شهدت سيادة بسمارك على الدبلوماسية الاوروبية، باكتمال وضع لبنات توازن اوروبي جديد، أعقب انشقاقات خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته. وبعيداً عن عالم مليء بالجيوش والاساطيل البحرية، نشأت على قدم وساق تطورات صناعية وتكنولوجية بعيدة المدى غيرت التوازنات الاقتصادية الكونية بسرعة لم تشهد لها

مـثـيلاً في السابق. وهي ليست الا هنيهات حتى تبصم تبدلات القاعدة الانتاجية والـصناعـيـة تأثيراتها على القـدرات العـسكرية والسـيـاسـات الخـارجـيـة للقـوى العظمى.



الفصل الخامس

نشوء عالم ثنائي القطب وأزمة «القوى الوسطى»

الجزء الاول، ١٨٨٥ ـ ١٩١٨

اجتمعت في برلين في شتاء(١٨٨٤ـ١٨٨٥) القوى العظمى في العالم ومعها بعض الدول الصغيرة في محاولة منها لبلوغ اتفاق حول التجارة، والملاحة، والحدود في افريقيا الغربية والكونغو، وكذلك الاتفاق حول مبادىء الوجود الفعال في افريقيا عموماً. أي أن مؤتمر برلين - افريقيا الغربية كان (في العديد من الجوانب) رمزاً لأوج الهيمنة الاوروبية القديمة والمطلقة على الشؤون العالمية. وما كانت اليابان عضوة في المؤتمر، فما برح الغرب يراها دولة عجوز متخلفة. وبخلافها « حضرت » الولايات المتحدة المؤتمر لادراكها أن قضايا التجارة والملاحة التي ناقشها المؤتمر ذات صلة بمصالحها في الخارج. بيد أنها ظلت وفي جميع الجوانب الاخرى خارج المسرح الدولي، ولم ترفع القوى الاوروبية العظمى درجة تمثيلها الدبلوماسي لدى واشنطن من درجة قائم بالاعمال الى سفير الا في عام ١٨٩٢ - وهي علامة دولة الصف الاول. وحضرت روسيا المؤتمر ايضاً، غير أنها لم تملك في افريقيا الا أقل المصالح قياساً بمصالحها العظمى في آسيا. وقد جاء اسمها في واقع الامر في القائمة الثانية لأسماء الدول المدعوة ولم تلعب دوراً يذكر سوى تقديمها العون لصالح فرنسا

ضد بريطانيا. وعليه غدا مصب الاهتمام هو العلاقة الثلاثية بين لندن وباريس وبرلين ومعها بسمارك في موقع الوسط عظيم الاهمية. وما فتىء مصير الكون مثلما كان قبل قرن أو أكثر بين أيدي مستشاري اوروبا. وللتأكيد نقول ان المؤتمر لو انبرى الى تقرير مستقبل الامبراطورية العثمانية بدلاً من حوض الكونغو، لتقمصت بلدان مثل النمسا ـ المجر وروسيا دوراً أكبر. لكن هذا لايتناقض والحقيقة الدامغة لذلك الوقت: ان اوروبا كانت مركز العالم. وتلك هي الفترة عينها التي اعلن فيها الجنرال الروسي (دراجيميروف) ان «شؤون الشرق الاقصى تتقرر في اوروبا».

وفي غضون ثلاثة عقود تالية فقط ـ وهو زمن قصير حقاً في مجرى احداث نظام القوى العظمى ـ شرعت قارة اوروبا ذاتها تمزق نفسها شر تمزق وبات كثير من اعضائها قاب قوسين او ادنى من الانهيار، وفي ظرف ثلاثة عقود أخرى اكتملت النهاية وأضحت قارة اوروبا يباباً اقتصادياً، واستحالت اجزاء منها قاعاً صفصفاً، بل وآل مستقبلها الى أيدي صناع القرار في واشنطن وموسكو.

وبينما كان واضحاً أن أحداً لم يتنبأ بدقة بالدمار والقفر اللذين أصابا اوروبا بنقمتها في السنين التالية، فقد كان هناك بعض من المراقبين ثاقبي الفكر أواخر القرن التاسع عشر والذين تحسسوا الاتجاه الذي بدأت تسير فيه دينامية القوى العالمية. وتحدث المفكرون والصحفيون وكذلك السياسيون المعاهدون وكتبوا المقالات عن عالم يتطاحنه صراع دارويني مبتذل، وعن عالم الفلاح والاخفاق، والرفاء والشقاء. وأكثر من هذا، أنهم رقبوا أن النظام العالمي المستقبلي شرع يأخذ نمطاً آخر في أقل تقدير بحلول سنة ١٨٩٥ أو ١٩٠٠.

لكن أهم سمة انتعشت كانت انتعاش فكرة (دي توكفي) بتربع الولايات المتحدة وروسيا عرش القوتين العظميين في المستقبل. ولا عجب اذا فقدت هذه

النظرة ارضيتها ابان كارثة روسيا في الكريميا وظهور قوتها من طراز الدرجة الثانية في حرب عام ١٨٧٧ ضد تركيا، وكذلك خلال الحرب الاهلية الامريكية ومن ثم في عقود اعادة الاعمار والتوسع غرباً. غير أن نهاية القرن التاسع عشر وما رافقها من التوسع الصناعي والزراعي للولايات المتحدة وكذلك التوسع الروسي في آسيا قد زرعت في العديد من المراقبين الاوروبيين الخوف حيال النظام العالمي للقرن العشرين والذي ستؤول الهيمنة فيه الى السوط الروسي وحقيبة المال الامريكية. وطفق ميل اقوى من السابق الى القول أن تغير القوة الاقتصادية سيفضي الى تغييرات سياسية واقليمية ايضاً، سيما وأن الافكار التجارية الحديثة قد طغت على نظام التجارة الحرة العالمي المهيمن آنذاك. وأقر حتى رئيس الوزراء البريطاني الحذر اللورد (سالزبري) عام ١٨٩٨ أن العالم قد انقسم الى قوى «تعيش» وأخرى «تحتضر». وترجمت كثير من الاحداث على أنها تطبيق لقانون «البقاء للاصلح» الذي بدأ يحدد مصير الامم مثلما يحدد مصير أجناس الحيوانات: الهزيمة الصينية الاخيرة في حربها مع اليابان (١٨٩٤ - ١٨٩٥)، واسبانيا التي أذلتها الولايات المتحدة في صراعهما القصير عام ١٨٩٨ وتقهقر فرنسا أمام بريطانيا في حادث فاشودا حول النيل الاعلى (١٨٩٨ - ١٨٩٩). ولم تعد نزاعات القوى العظمى متكهفة حول القضايا الاوروبية - مثلما كان حالها عام ١٨٣٠ أو حتى ١٨٦٠ - حول أسواق وأقاليم امتدت في ربع الكون بأسره.

ولكن اذا غدت الولايات المتحدة وروسيا بفضل مساحتيهما وأعداد سكانيهما من بين القوى العظمى مستقبلاً، فمن ذا سيشاركهما؟ أما نظرية «الامبراطوريات العالمية الثلاث» أي الاعتقاد الشعبي أن ثلاث أكبر وأقوى أمم أو أربع في أقصاها ستبقى مستقلة لا غيرها فهي نظرية تنم عن مفهوم استعماري. لقد أخبر وزير المستعمرات البريطاني (جوزيف تشمبرلين) في سنة

١٨٩٧ بعض الحضور: « يبدو لي أن تيار الزمن سيلقي بكامل القوة بين ايدي الامبراطوريات الاقوى وأن الممالك الصغرى -أي غير المتقدمة- ستسقط في فلك الدول التابعة». ولذا حض الادميرال (ترتبس) زعيمه (ويلهلم) على بناء بحرية كبيرة كي تغدو المانيا: «احدى القوى العظمى الاربع في العالم»، بالاضافة الى روسيا، وانكلترا، وامريكا. كما حذر المسيو دارسي : «يجب أن ترتقي فرنسا أعلى السلم. فمن لا يتقدم مصيره التراجع ومن يتراجع سيداس بالاقدام». فللقوى التليدة كبريطانيا وفرنسا والنمسا ـ المجر، كان جوهر الأمر مدى استطاعتها الصمود بوجه التحديات الجديدة التي تهدد الوضع الدولي الدائم. فيما كانت مشكلة القوى الجديدة كالمانيا وايطاليا واليابان مدى استطاعتها اختراق ما اسمته برلين «عالم الحرية السياسية» قبل أن يسبق السيف العذل.

لا أرى حاجة للقول أن مثل هذه الافكار لم تأسر اليها جميع أبناء الاعراق البشرية لما أوشك القرن التاسع عشر على اسدال ستاره. فكثير منهم اقلقتهم القضايا الداخلية والاجتماعية، وكثير غيرهم تعلقوا بمثاليات الليبرالية والتجارة الحرة والتعاون السلمي. ومع ذلك هيمنت على النخبة الحاكمة والدوائر العسكرية والمنظمات الاستعمارية وجهة نظر تعلقت بالنظام العالمي الذي شدد على الصراع، والتغيير، والتنافس واستخدام القوة، وكذلك تنظيم المصادر القومية لدعم قوة الدولة. هنا انجرفت سريعاً مناطق العالم الأقل تطوراً، لكن ذلك كان مستهل القصة فقط؛ فقد جادل السياسي الجغرافي السير (هالفورد ماكيندر) أن الكفاءة والنمو والداخلي يجب أن يستبدلا التوسعية كهدف اساسي للدولة الحديثة بعد أن تضم اليها بعض الاقاليم القليلة. وسينشأ ارتباط أوثق من الآن «بين العموميات الجغرافية الاكبر والعموميات التاريخية الاطول»، أي أن الحجم وعدد السكان سوف ينعكسان بدقة أكبر على التوازنات العالمية، شريطة الاستغلال الامثل للمصادر الطبيعية. وسيكون شأن البلد ذي مئات

الملايين من السكان ضعيفاً. من ناحية أخرى، سيخبو بريق حتى الدولة الحديثة ان لم تستند الى اساس صناعي وانتاحي واسع. وهنا حذر الاستعماري البريطاني (ليوآمري): «ان القوى الناجحة هي تلك التي ملكت أعظم قاعدة صناعية، وان الشعوب التي حازت على القوة الصناعية وامتلكت ناصية العلم والاختراع لقادرة أن تهزم الشعوب الأخرى».

ثم سار جل تاريخ الشؤون الدولية في نصف القرن التالي ليؤكد صحة هذه النبوءات. اذ شهد تغيرات جذرية في موازين القوى سواء داخل اوروبا أم خارجها. فتقوضت اركان امبراطوريات عتيقة ورفعت رايات أخر جديدة. وبرز في الافق عالم (ثنائي القطب) بديلاً عن «عالم متعدد الاقطاب» (كما شهدناه عام ١٩٤٣). وحمي وطيس الصراع الدولي فاستعرت اوار حروب مختلفة جملة وتفصيلاً عن الصدامات المحدودة في اوروبا القرن التاسع عشر. وأمست الانتاجية الصناعية -ومعها العلم والتكنولوجيا- أهم عنصر في القوة القومية، حتى انعكست التبدلات في الحصص الدولية من الانتاج التصنيعي على الحصص الدولية المتباينة من القوة والنفوذ الدبلوماسي. وما برح للافراد شأن في ذلك سيما في سياسات القوة لانهم استطاعوا السيطرة على واعادة تنظيم القوى الانتاجية للدولة العظمى، ومن كان سيقول أنهم بغير شأن في عصر لينين وهتلر وستالين؟ كما تجلت حقيقة، كالتي أماط عنها اللثام مصير المانيا النازية، أن اختبار قوة العالم عن طريق الحرب لم يبدِ قلامة ظفر من الرحمة على أية امة افتقرت الى القوة الصناعية ـ التقنية، وبالتالي افتقارها الى القوة التسلحية لتحقق طموحات زعيمها.

واذا كانت الخطوط العريضة لصراعات القوى العظمى خلال العقود الستة هذه قد رسمتها تسعينيات القرن التاسع عشر، فان نجاح أو فشل البلدان «المنفردة» لما يزل قيد تقرير المصير. وما كان واضحاً أن جل هذا المصير اعتمد

على قـدرة البلد على الحـفـاظ على او زيادة انتـاجـه التصنيعي. غير أن جزءاً كبيراً ارتكز أيضـاً على حـقـائق الجـغراية الثابته. هل كان البلد قريباً الى مركز الازمات العـالميـة، أم قـابعـاً في اطرافـهـا؟ أكـان حصيناً ضد الغزو؟ هل توجب عليه أن يتـصـدى لثـلاث جـبـهات في آن واحد؟ ولعب التلاحم القومي، والروح الوطنية وكـذلـك القيـود التي فرضتهـا الدولـة على مواطنيهـا دوراً في هذا. فمدى قدرة مجتـمع مـا على رفع أوزار حرب قد اعتمد كثيراً على تركيبته الداخلية. وبما اعتمد على سـيـاسـة التـحـالف وصنع القـرار. أيتـصـارع البلد كجزء من حلف كبير أم بمـفـرده؟ وهل دخل ذاك البلد ساحة المنازلة في مستهل الصراع أم عند منتصفه؟ وهل دخلت القـوى الأخرى (المحايدة سابقاً) الحرب الى صف الاعداء؟

تشير هذه الاسئلة الى حـقـيقة أن أي تحليل سليم لموضوع «نشوء عالم ثنائي الـقطب وأزمـة القـوى الوسطى» بحـاجـة الى دراسـة ثلاثة مـسـتـويات منفـصلة ومـتـفـاعلة في ذات الوقت: أولها هو التـغيرات في القـاعـدة الانتاجية الصناعية ـ العسكرية طـالما أن دولاً مـعينـة بـاتت أكثر أو (أقـل) قـوة . وثانيهما العوامل الجـغـرافـية السياسية والاستراتيجية والثقافية الاجتماعية التي أثرت على استجابات الدولة «المنفـردة» للتـغيرات الكبرى في التـوازنات العـالميـة؛ وثالث المستويات هو التـغيرات الدبلومـاسية والسياسية التي أثرت ايضاً على فرص النجاح أو الفشل في حـروب الائتلافات الكبرى في مطلع القرن العشرين.

التوازن المتبدل لقوى العالم

اتفق مراقبو الشؤون العالمية أن خطى التغير السياسي والاقتصادي كانت تتسارع أكثر من ذي قبل وهو ما سيقلقل النظام الدولي أكثر من السابق. لقد أسفرت التغيرات في موازين القوى عن زعزعة في الاستقرار أو عن حرب على الغالب. كتب ثوسيددس في «حرب البلبونسيان»: «ان ما جعل الحرب أمراً قائماً هو تنامي قوة أثينا والخوف الذي أثارته في اسبرطة». لكن التغيرات التي شهدها الربع الاخير من القرن التاسع عشر والتي أثرت على نظام القوى العظمى كانت أكثر اتساعاً وسرعة من السابق.

لقد عنت شبكة التجارة والاتصالات الكونيين ـ التلغراف، والسفن البخارية، والقاطرات، والمطابع الحديثة ـ ان الانجازات العلمية والتكنولوجية وكذلك الطفرات الجديدة في الانتاج الصناعي يمكن نقلها من (قارة) الى اخرى في غضون سنوات فقط. ففي غضون خمس سنوات من محاولة (جلكرست و ثوماس) اختراع طريقة لتحويل المعادن الخام الفسفورية الرخيصة الى فولاذ خام، شهدت اوروبا أربعة وثمانين عملية تحويل جديدة كما انتقلت العملية الى الاطلنطس. فاضحت التنمية ولادة اكثر من تغيير في حصص البلدان من انتاج الفولاذ وهو ما انطوى بدوره على تغيير كبير في الامكانيات العسكرية.

غير أن الامكانيات العسكرية ليست هي القوة العسكرية كما رأينا آنفاً. فربما ارتأى عملاق اقتصادي أن يكون قزماً عسكرياً لاسباب تتعلق بثقافته

السياسية أو أمنه الجغرافي، وربما آثرت دولة لا تتمتع بالمصادر الاقتصادية الضخمة أن تجعل من مجتمعها قوة عسكرية جبارة. وقد شهدت هذه الفترة مثلما في غيرها المعادلة المبسطة: «القوة الاقتصادية = القوة العسكرية»، وهذا ما يحتم مناقشتها ادناه. ومع هذا، أمست الآصرة بين الاقتصاد والاستراتيجية أشد ارتباطاً في عصر الحرب الحديثة والمعتمدة على الصناعة. وهنا يتحتم علينا النظر الى البيانات الاقتصادية في محاولتنا فهم التغيرات طويلة الامد في موازين القوى العالمية بين ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية. وقد انتقيت هذه البيانات على اساس ايضاح قدرة أمة ما على خوض حرب ما، ولذا لا تتضمن أية مؤشرات اقتصادية معروفة اذ انها أقل فائدة في هذا الصدد[1].

(١) مثلاً: حصص التجارة العالمية التي تدعم بشكل غير متساو موقع القوى البحرية والتجارية، وتقلل من شأن القوة الاقتصادية للدول ذات القدرة الممتازة على الاكتفاء الذاتي.

جدول ١٢: عدد السكان الكلي للقوى، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٨ (بالملايين)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨
١ـ روسيا	١١٦,٨	١٣٥,٦	١٥٩,٣	١٧٥,١	١٢٦,٦	١٥٠,٤	١٨٠,٦
٢ـ الولايات المتحدة	٦٢,٦	٧٥,٩	٩١,٩	٩٧,٣	١٠٥,٧	١١٩,١	١٣٨,٣
٣ـ المانيا	٤٩,٢	٥٦,٠	٦٤,٥	٦٦,٩	٤٢,٨	٥٥,٤	٦٨,٥
٤ـ النمسا ـ المجر	٤٢,٦	٤٦,٧	٥٠,٨	٥٢,١	ـــ	ـــ	ـــ
٥ـ اليابان	٣٩,٩	٤٣,٨	٤٩,١	٥١,٣	٥٥,٩	٦٢,١	٧٢,٢
٦ـ فرنسا	٣٨,٣	٣٨,٩	٣٩,٥	٣٩,٧	٣٩,٠	٤١,٠	٤١,٩
٧ـ بريطانيا	٣٧,٤	٤١,١	٤٤,٩	٤٥,٦	٤٤,٤	٤٥,٧	٤٧,٦
٨ـ ايطاليا	٣٠,٠	٣٢,٢	٣٤,٤	٣٥,١	٣٧,٧	٤٠.٣	٤٣,٨

ان عـدد السكان لا يمكن أن يشكل مؤشراً عن القوة. بيد أن الجدول (١٢) يوحي كـيف يمكن النظر الى روسـيا والولايات المتـحـدة من الناحـيـة الديمـوغـرافـيـة في أقل تقـدير، نوعـاً مختلفاً من القوى العظمى ومعهما المانيا (وفيما بعد) اليابان التي بدأت كلتاهما تجر بنفسها عن الاخريات.

ثمة طريقتين للتعامل مع الارقام المجردة للجدول (١٢). الاولى هي مقارنة عدد السكان الكلي لبلد ما مع جزئه القاطن في المدن (الجدول ١٣)، ذلك ان هذا مؤشر مهم عن التحديث الصناعي / التجاري؛ والطريقة الثانية تتلخص بمقارنة تلك النتائج مع مستويات التصنيع الفردي، مثلما تم قياسها لبلد «الصوة» بريطانيا العظمى (الجدول ١٤).

ومن السهل استخلاص تعميمات مفيدة من النظر الى هذه المؤشرات الرقمية في الجدولين ١٣ و ١٤ دون الحاجة الى الاستغراق في التفاصيل. فحالما دخلت معايير «التحديث» كحجم السكان المدنيين ومدى التصنيع، تغيرت مواقع القوى عن مواقعها المبينة في الجدول ١٢: فستهبط روسيا من الاول الى القاع، في أقل تقدير، حتى فترة التوسع الصناعي في ثلاثينيات القرن العشرين، وستقفز المانيا وبريطانيا من موقعيهما، فيما ستنفرد الولايات المتحدة بموقع المتميز لما ملكته من مجتمع وافر الاعداد وفائق التصنيع. وحتى في مستهل هذه الفترة، كانت الفجوة بين الامم الاقوى والاضعف جد واسعة، سواء بالمعيار المطلق أم النسبي. ومع عشية الحرب الكونية الثانية، ظلت تلك الفروقات قائمة. وربما شملت عملية التحديث هذه جميع البلدان وهي تمر بنفس «الاطوار»؛ الا ان هذا لم يعنِ بمصطلحات «القوة» أن جميعها قد استفادت بنفس الدرجة.

وتتضح «الفروقات» المهمة بين القوى العظمى أكثر اذا ما تمعن المرء في تفاصيل الانتاجية الصناعية. وهكذا اعيد ادراج الارقام الانتاجية للحديد والفولاذ في (الجدول ١٥) باعتبارهما مؤشرين على القوة العسكرية الكامنة -في هذه الفترة، بالاضافة الى القدرة التصنيعية.

غير أن أفضل قياس لطاقة بلد ما التصنيعية يتأتى من حجم استهلاكه للطاقة من المصادر الطاقة الحديثة (الفحم، والنفط. والغاز الطبيعي، والطاقة الكهرومائية)، ذلك ان هذا يشكل مؤشراً لقدرة البلد الفنية على استثمار اشكال الطاقة غير الحية وكذلك مؤشراً لدرجة انتعاشه الاقتصادي. (الجدول ١٦).

الجدول ١٣ : سكان القوى العظمى من المدنيين (بالملايين) والنسبة المئوية التي شكلها الى اجمالي عدد السكان ١٨٩٠ ـ ١٩٣٨ .

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٨
١ـ بريطانيا	١١,٢	١٣,٥	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٥	١٨,٧
(١)	(٪٢٩,٩)	(٪٣٢,٨)	(٪٣٤,٦)	(٪٣٤,٦)	(٪٣٧,٣)	(٪٣٨,٢)	(٪٣٩,٢)
٢ـ الولايات المتحدة	٩,٦	١٤,٢	٢٠,٣	٢٢,٥	٢٧,٤	٣٤,٣	٤٥,١
(٢)	(٪١٥,٣)	(٪١٨,٧)	(٪٢٢,٠)	(٪٢٣,١)	(٪٢٥,٩)	(٪٢٨,٧)	(٪٣٢,٨)
٣ـ المانيا	٥,٦	٨,٧	١٢,٩	١٤,١	١٥,٣	١٩,١	٢٠,٧
(٤)	(٪١١,٣)	(٪١٥,٥)	(٪٢٠,٠)	(٪٢١,٠)	(٪٣٥,٧)	(٪٣٤,٤)	(٪٣٠,٢)
٤ـ فرنسا	٤,٥	٥,٢	٥,٧	٥,٩	٥,٩	٦,٣	٦,٣
(٣)	(٪١١,٧)	(٪١٣,٣)	(٪١٤,٤)	(٪١٤,٨)	(٪١٥,١)	(٪١٥,٣)	(٪١٥,٠)
٥ـ روسيا	٤,٣	٦,٦	١٠,٢	١٢,٣	٤,٠	١٠,٧	٣٦,٥
(٨)	(٪٣,٦)	(٪٤,٨)	(٪٦,٤)	(٪٧,٠)	(٪٣,١)	(٪٧,١)	(٪٢٠,٢)
٦ـ ايطاليا	٢,٧	٣,١	٣,٨	٤,١	٥,٠	٦,٥	٨,٠
(٥)	(٪٠,٩)	(٪٩,٦)	(٪١١,٠)	(٪١١,٦)	(٪١٣,٢)	(٪١٦,١)	(٪١٨,٢)
٧ـ اليابان	٢,٥	٣,٨	٥,٨	٦,٦	٦,٤	٩,٧	٢٠,٧
(٦)	(٪٦,٣)	(٪٨,٦)	(٪١٠,٣)	(٪١٢,٨)	(٪١١,٦)	(٪١٥,٦)	(٪٢٨,٦)
٨ـ النمساـ المجر	٢,٤	٣,١	٤,٢	٤,٦	ــــ	ــــ	ــــ
(٧)	(٪٥,٦)	(٪٦,٦)	(٪٨,٢)	(٪٨,٨)			

الجدول ١٤ : مستويات التصنيع الفردي (١٨٨٠ ـ ١٩٣٨)

(بالنسبة الى بريطانيا العظمى سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨	
١ـ بريطانيا العظمى	٧٨	(١٠٠)	١١٥	١٢٢	١٥٧	٢
٢ـ الولايات المتحدة	٣٨	٦٩	١٢٦	١٨٢	١٦٧	١
٣ـ فرنسا	٢٨	٣٩	٥٩	٨٢	٧٣	٤
٤ـ المانيا	٢٥	٥٢	٨٥	١٢٨	١٤٤	٣
٥ـ ايطاليا	١٢	١٧	٢٦	٤٤	٦١	٥
٦ـ النمسا	١٥	٢٣	٣٢	ــــ	ــــ	
٧ـ روسيا	١٠	١٥	٢٠	٢٠	٣٨	٧
٨- اليابان	٩	١٢	٢٠	٣٠	٥١	٦

الجدول ١٥ : انتاج القوى من الحديد / الفولاذ (١٨٩٠ ـ ١٩٣٨)

(بملايين الاطنان، انتاج الحديد الخام السنة ١٨٩٠ ، ومـا بعده من الفولاذ)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	٩,٣	١٠,٣	٢٦,٥	٣١,٨	٤٢,٣	٤١,٣	٢٨,٨
بريطانيا	٨,٠	٥,٠	٦,٥	٧,٧	٩,٢	٧,٤	١٠,٥
المانيا	٤,١	٦,٣	١٣,٦	١٧,٦	٧,٦	١١,٣	٢٣,٣
فرنسا	١,٩	١,٥	٣,٤	٤,٦	٢,٧	٩,٤	٦,١
النمسا ـ المجر	٠,٩٧	١,١	٢,١	٢,٦	—	—	—
روسيا	٠,٩٥	٢,٢	٣,٥	٤,٨	٠,١٦	٥,٧	١٨,٠
اليابان	٠,٠٢	—	٠,١٦	٠,٢٥	٠,٨٤	٢,٣	٧,٠
ايطاليا	٠,٠١	٠,١١	٠,٧٣	٠,٩٣	٠,٧٣	١,٧	٢,٣

الجدول ١٦ : استهلاك القوى من الطاقة (١٨٩٠ ـ ١٩٣٨)

(بملايين الاطنان المترية من مكافىء الفحم)

	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٨
الولايات المتحدة	١٤٧	٢٤٨	٤٨٣	٥٤١	٦٩٤	٧٦٢	٦٩٧
بريطانيا	١٤٥	١٧١	١٨٥	١٩٥	٢١٢	١٨٤	١٩٦
المانيا	٧١	١١٢	١٥٨	١٨٧	١٥٩	١٧٧	٢٢٨
فرنسا	٣٦	٤٧,٩	٥٥	٦٢,٥	٦٥	٩٧,٥	٨٤
النمسا ـ المجر	١٩,٧	٢٩	٤٠	٤٩,٤	ــــ	ــــ	ــــ
روسيا	١٠,٩	٣٠	٤١	٥٤	١٤,٣	٦٥	١٧٧
اليابان	٤,٦	٤,٦	١٥,٤	٢٣	٣٤	٥٥,٨	٩٦,٥
ايطاليا	٤,٥	٥	٩,٦	١١	١٤,٣	٢٤	٢٧,٨

يؤكد كلا الجدولين ١٥ و ١٦ التغيرات الصناعية السريعة التي حصلت بالمعايير «الشاملة» لبعض القوى في فترات معينة ـ المانيا قبيل عام ١٩١٤، وروسيا واليابان في الثلاثينيات ويشيران الى نسب النمو الابطأ لدى بريطانيا وفرنسا وايطاليا. كما يمكن لهما الاشارة «بالمعايير النسبية» الى مقارنة موقع البلد صناعياً عبر الزمن (الجدول ١٧).

الجدول ١٧ : اجمالي الامكانيات الصناعية للقوى بالمنظور النسبي (١٨٨٠ ـ ١٩٣٨)
(المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠ = ١٠٠)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيا	٣٧,٣	(١٠٠)	١٢٧,٢	١٣٥	١٨١
الولايات المتحدة	٤٦,٩	١٢٧,٨	٢٩٨,١	٥٣٣	٥٢٨
المانيا	٢٧,٤	٧١,٢	١٣٧,٧	١٥٨	٢١٤
فرنسا	٢٥,١	٣٦,٨	٥٧,٣	٨٢	٧٤
روسيا	٢٤,٥	٤٧,٥	٧٦,٦	٧٢	١٥٢
النمسا ـ المجر	١٤	٢٥,٦	٤٠,٧	ــــ	ــــ
ايطاليا	٨,١	١٣,٦	٢٢,٥	٣٧	٤٦
اليابان	٧,٦	١٣	٢٥,١	٤٥	٨٨

وسيكون من الضروري أخيراً العودة في (الجدول ١٨) الى أرقام بايروش المتعلقة بالحصص من الانتاج الصناعي العالمي لايضاح مدى التغيرات الحاصلة بعد تحليل توازنات القرن التاسع عشر في الفصل السابق:

الجدول ١٨ : الحصص النسبية من الانتاج الصناعي العالمي (١٨٨٠ ـ ١٩٣٨((بالمئة)

	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨
بريطانيا	٢٢,٩	١٨,٥	١٣,٦	٩,٩	١٠,٧
الولايات المتحدة	١٤,٧	٢٣,٦	٣٢,٠	٣٩,٣	٣١,٤
المانيا	٨,٥	١٣,٢	١٤,٨	١١,٦	١٢,٧
فرنسا	٧,٨	٦,٨	٦,١	٦,٠	٤,٤
روسيا	٧,٦	٨,٨	٨,٢	٥,٣	٩,٠
النمسا ـ المجر	٤,٤	٤,٧	٤,٤	ــــ	ــــ
ايطاليا	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٨

موقع القوى في الحقبة من (١٨٨٥ ـ ١٩١٤)

واذا افقدتنا هذه الارقام تحديداً جأشنا، أي أن تمتلك قوة ما ٢,٧٪ من الناتج التصنيعي العالمي سنة ١٩١٣، وأخرى لم تملك من القدرات الصناعية عام ١٩٢٨ الا حوالي ٤٥٪ فقط من قدرات بريطانيا سنة ١٩٠٠، جدير بنا التأكيد أن جميع هذه الاحصائيات هي مجردة حتى يعاد صبها في سياق تاريخي وسياسي جغرافي معين. ومع ذلك قد تنال البلدان ذات الناتج الصناعي المتساوي ترتيباً مختلفاً جذرياً في اطار مدى فاعلية القوة العظمى، لأسباب تقع خارج نطاق الناتج الصناعي وداخل حيز التماسك الاجتماعي لذلك البلد، وقابليته على تعبئة المصادر لنشاط البلاد، وكذلك موقعه الجغرافي، وقدراته الدبلوماسية. فاذا ما أخذنا بالاعتبار حدودنا في الحديث، لا يبدو ممكناً أن يستوعب هذا الفصل جميع الابعاد التي ذهب اليها (كوريلي بارنت) في دراسته الشاملة عن بريطانيا قبل سنين خلت. على أن الآتي من الحديث سيجعل من فحواه أقرب الى عمل بارنت الاوسع والذي يجادل فيه:

«ترتكز قوة دولة الامة بلا ريب على قوتها المسلحة، ومصادرها الاقتصادية والتكنولوجية؛ وكذلك على سمات البراعة والدهاء وبعد النظر التي تتميز بها سياستها الخارجية؛ وعلى كفاءة تنظيمها الاجتماعي والسياسي. وهي تتكىء على الامة نفسها، وعلى شعبها في مهاراته وطاقاته، وطموحاته، وانضباطه وروح المبادرة لديه، وكذلك معتقداته واساطيره واوهامه. وهي تقوم على درجة التلازم بين جميع هذه العوامل واحداً بالآخر. وفوق هذا لا يصح حساب القوة القومية بحد ذاتها ولابترامي اطرافها بل بعلاقة قوتها بالتزاماتها الخارجية أو الامبراطورية؛ كما يتوجب حسابها نسبياً الى قوة الدول الأخرى».

ولعل خير من لنا فيه ايضاح للتباين في الفاعلية الاستراتيجية الكبرى هو النظر أولاً الى الثلاثة الجدد القادمين للنظام الدولي وهم ايطاليا والمانيا واليابان. لقد تحولت ايطاليا والمانيا الى ولايات متحدة في عامي ١٨٧٠ ـ ١٨٧١؛ فيما خرجت الثالثةمن قوقعتها بعد تولي (ميجي)[١] الامبراطورية سنة ١٨٦٨. كانت ثمة دوافع تعتمل في نفوس الشعوب الثلاثة لمحاكاة القوى القائمة. وكانت جميعها تكتسب أقاليم فيما وراء البحار عند ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر؛ وشرعت كل منها ببناء اسطول حديث لاتمام ركائز جيشها الدائمي. وامست كل منها ايضاً عنصراً مهماً في الحسابات الدبلوماسية في هذا العهد، وباتت في نهاية عام ١٩٠٢ شريكاً متحالفاً مع احدى القوى القديمة. وبرغم هذا عجزت كل سمات التشابه هذه عن التغلب على الاختلافات ضاربة الاطناب في القوة الحقيقية التي امتلكتها كل منها.

إيطاليا : جسد نشوء الامة الايطالية المتحدة، في الوهلة الاولى، انتقالاً كبيراً في الموازين الاوروبية. فها هي كتلة منسجمة الاعراق يقطنها ثلاثون مليون نسمة ويتكاثرون بسرعة اقتربت بعددهم من عدد سكان فرنسا لعام ١٩١٤، نأت بنفسها عن صيرورتها حفنة من الولايات الصغيرة المتطاحنة بسبب الهيمنة الاجنبية أو بسبب التدخل الخارجي. ولم يكن جيشها وبحريتها جد كبيرين في هذه الفترة لكنهما كانا ذا شأن لا يستهان به، كما يوضح الجدولان ١٩ و ٢٠.

---

(١) ميجي تنو او موتسوهيتو Meiji Tenno (١٨٥٢ -١٩١٢): امبراطور اليابان ١٨٦٧ الغى النظام الاقطاعي وأقر الدستور. أدخل المدنية الغربية وانتصر على الصين ١٨٩٥ وروسيا ١٩٠٥.

الجدول ١٩ : الملاكـات العسكرية والبحرية للقوى من الافراد (١٨٨٠ ـ ١٩١٤)

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
روسيا	٧٩١,-	٦٧٧,-	١,٦٢,-	١,٢٨٥,-	١,٣٥٢,-
فرنسا	٥٤٣,-	٥٤٢,-	٧١٥,-	٧٦٩,-	٩١٠,-
المانيا	٤٢٦,-	٥٠٤,-	٥٢٤,-	٦٩٤,-	٨٩١,-
بريطانيا	٣٦٧,-	٤٢٠,-	٦٢٤,-	٥٧١,-	٥٣٢,-
النمسا ـ المجر	٢٤٦,-	٣٤٦,-	٣٨٥,-	٤٢٥,-	٤٤٤,-
ايطاليا	٢١٦,-	٢٨٤,-	٢٥٥,-	٣٢٢,-	٣٤٥,-
اليابان	٧١,-	٨٤,-	٢٣٤,-	٢٧١,-	٣٠٦,-
الولايات المتحدة	٣٤,-	٣٩,-	٩٦,-	١٢٧,-	١٦٤,-

الجدول ٢٠ : حمولة السفن الحربية للقوى (بالاطنان) (١٨٨٠ ـ ١٩١٤)

	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٤
بريطانيا	٦٥٠,-	٦٧٩,-	١,٠٦٥,-	٢,١٧٤,-	٢,٧١٤,-
فرنسا	٢٧١,-	٣١٩,-	٤٩٩,-	٧٢٥,-	٩٠٠,-
روسيا	٢٠٠,-	١٨٠,-	٣٨٣,-	٤٠١,-	٦٧٩,-
الولايات المتحدة	١٦٩,-	٢٤٠,-؟	٣٣٣,-	٨٢٤,-	٩٨٥,-
ايطاليا	١٠٠,-	٢٤٢,-	٢٤٥,-	٣٢٧,-	٤٩٨,-
المانيا	٨٨,-	١٩٠,-	٢٨٥,-	٩٦٤,-	١,٣٠٥,-
النمسا ـ المجر	٦٠,-	٦٦,-	٨٧,-	٢١٠,-	٣٧٢,-
اليابان	١٥,-	٤١,-	١٨٧,-	٤٩٦,-	٧٠٠,-

لقد اصطدمت نهضة ايطاليا دبلوماسياً، كما موضح اعلاه، بجارتيها من القوى العظمى وهما فرنسا والنمسا ـ المجر، وبينما بدا ظاهرياً أن دخول ايطاليا الحلف الثلاثي عام ١٨٨٢ قد بدد «الخصومة» الايطالية ـ النمساوية، فهو قد أكد أن فرنسا المنعزلة قد أضحت بمواجهة خصوم على جبهتين. وبدت ايطاليا بعد عقد واحد فقط من توحيدها عضواً كاملاً في نظام القوى الاوروبية العظمى، وباتت روما من بين العواصم الكبيرة الأخرى (لندن وباريس وبرلين وبطرسبرغ وفيينا والقسطنطينية) التي اعتمدت لديها سفارات كاملة.

بيد أن تبوء ايطاليا منزلة القوى العظمى قد غطى على عدد من نقاط الضعف وأولها التخلف الاقتصادي، لا سيما في الجنوب الريفي. فكانت نسبة الامية لديها ـ ٦ ,٣٧٪ وأكثر منها في الجنوب (اعلى بكثير من نسبتها في أية دولة اوروبية غربية أو شمالية، وهذا يعكس تخلف الزراعة الايطالية): اراض صغيرة، وتربة رديئة، واستثمار ضئيل، ومواصلات سيئة. وضارع مجمل انتاج ايطاليا ودخلها الفردي نظيريهما لدى المجتمعات الفلاحية في اسبانيا واوروبا الشرقية لا نظيريهما في هولندا أو ويستفاليا. وايطاليا لم تملك فحماً، ومع هذا، وبرغم تحولها الى الطاقة الكهرومائية، ظل الفحم البريطاني مصدراً لـ ٨٨٪ من الطاقة الايطالية، وهو ما شكل استنزافاً لميزان مدفوعاتها ونقطة ضعف استراتيجية مروعة. وفي خضم هذه الظروف، ، أمست الزيادة السكانية دون توسع صناعي اساسي نعمة مزدوجة، ذلك انها قلصت النمو الصناعي على المستوى الفردي مقارنة بالقوى الغربية الاخرى، وكان لهذه المقارنة ان تسوء لو لم يهاجر مئات الالوف من الطليان عبر المحيط الاطلسي سنوياً. كل هذا جعل منها -وفقاً لعبارة (كمب)- «القادم الجديد المتضرر».

وما هذه بأمارات انعدام التحديث في ايطاليا. فهي تلك الفترة التي أشار فيها المؤرخون الى «الثورة الصناعية للعهد الجيوليشياني» والى «تغيير حاد في الحياة

الاقتصادية لبلادنا». ففي الشمال - في أقل تقدير- ثمة انتقال كبير نحو الصناعات الثقيلة ـ الحديد والفولاذ، وبناء السفن، وتصنيع السيارات، اضافة الى المنسوجات. كما شهدت ايطاليا في السنوات ١٨٩٦ ـ ١٩٠٨ «اندفاعة كبرى» نحو التصنيع حسب رأي (جرينشرنكون)؛ وهنا انتعشت الصناعة الايطالية أسرع من أية صناعة اوروبية أخرى، وازدادت الهجرة من الريف الى المدن، واعاد النظام المصرفي ترتيب اعماله كي يوفر الاموال اللازمة للصناعة، كما نما الدخل القومي الحقيقي بقوة. وحققت زراعة سفوح الجبال تقدماً مشابهاً.

وعلى أية حال، سرعان ما سيبدأ هذا الاجمالي بفقدان بريقه عند مقارنة الاحصائيات الايطالية بنظيرات لها. فبرغم ان ايطاليا انشأت صناعة حديد وفولاذ، لم يبلغ انتاجها في عام ١٩١٣ الا واحد الى ثمانية من انتاج بريطانيا فقط، وواحد الى سبعة عشر من انتاج المانيا، وخمسي انتاج بلجيكا. وهي قد حققت معدلات سريعة في النمو الصناعي، لكن ذلك بدأ من مستوى واطيء جداً فكانت النتائج الحقيقية غير كبيرة. ولم تنل الدولة عشية الحرب الكونية الاولى الا أقل من ربع القوة الصناعية البريطانية لسنة ١٩٠٠، وانخفضت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي من ٢,٥٪ سنة ١٩٠٠ الى مجرد ٢,٤٪ سنة ١٩١٣. ومما تجدر الاشارة اليه ان جميع القوى العظمى الأخرى ـ باستثناء اليابان ـ قد امتلكت ضعفين ان لم تكن ثلاثة اضعاف محصلة ايطاليا الصناعية التي ادرجت في آخر قائمة القوى العظمى، بل كان لبعضها أمثال بريطانيا والمانيا ستة أضعاف القوة الايطالية وواحدة وهي الولايات المتحدة فأعظم منها بأكثر من ثلاث عشرة مرة.

لقد كان ممكناً التعويض عن هذا الضعف لدرجة ما لو ابدى الشعب الايطالي روحاً أعلى من التلاحم الوطني والتصميم. غير أن كليهما كان غائباً. فالولاءات ضمن الكتلة السياسية الايطالية لم تكن قط قومية بل عشائرية أو محلية

وربما اقليمية. وفاقمت روح العدائية بين الحكومة الايطالية وبين الكنيسة الكاثوليكية -التي منعت أعضاءها من خدمة الدولة- في اتساع الهوة المتأصلة بين الشمال والجنوب والتي ازادها اتساعاً التصنيع الذي حظي به الشمال. وعرقلت ايضاً اخراج المجتمع القروي لمعظم أجزاء شبه الجزيرة الى العالم الخارجي. وتعسر التجنيد الالزامي واستحال تشكيل الوحدات العسكرية بالاعتماد على المبادىء الاستراتيجية بدلاً من الحسابات السياسية الاقليمية. واتسمت العلاقات بين السلطتين المدنية والعسكرية بسوء الفهم المتبادل وانعدام الثقة. وحامت الشكوك حول الكفاءة العسكرية الايطالية طويلاً قبل وقت كارثة (كابوريتو) سنة ١٩١٧ أو فاجعة الحملة المصرية سنة ١٩٤٠، بسبب نزعة المجتمع الايطالي الكارهة للعسكرة، وانحطاط مستويات ضباط فيالقها وكذلك شحة الانفاق على الاسلحة الحديثة. أما حروب توحيدها فقد اعتمدت على التدخل الفرنسي، ومن ثم التهديد البروسي للنمسا ـ المجر. وجاءت مصيبة (ادوا) (في الحبشة) فوصمت جيش ايطاليا بالعار، فهو الجيش الاوروبي الوحيد الذي ذاق علقم الهزيمة على يد مجتمع افريقي لم يملك بعد أياً من وسائل الاستجابة الفاعلة. وجسد قرار الحكومة الايطالية بمحاربة ليبيا(١٩١١-١٩١٢) الذي أخذ الأركان العامة الايطالية على حين غرة، كارثة مالية من الطراز الاول. وبحريتها التي لاحت جد كبيرة عام ١٨٩٠، فقد تآكلت على وتيرة مستمرة وتعاظم الارتياب حيال كفاءتها. ودوماً ما أملت قيادات البحرية الملكية المتعاقبة في البحر المتوسط أن يقف الاسطول الايطالي محايداً لا حليفاً لو اشتبكت في حرب مع فرنسا بهذه الفترة.

كانت عواقب كل ذلك على موقف ايطاليا الدبلوماسي والاستراتيجي مخيبة للآمال. لقد أدركت الاركان الايطالية العامة ليس فقط قلة أفراد جيشها وضعف تجهيزاته مقارنة مع فرنسا تحديداً أو النمسا ـ المجر، بل وفقهت أيضاً

أن رداءة شبكة السكك الحديد الايطالية وكذلك تجذر النزعة الاقليمية قد أحالتا بينهم وبين النشر المرن وواسع النطاق للقوات الايطالية على الطريقة البروسية. ولم تخبر البحرية الايطالية عجزها فحسب بل وعلمت أن انكشاف ساحل ايطاليا وطوله قد جعل من سياسات بلادها التحالفية جد متأرجحة، وبذلك استحال تخطيطها الاستراتيجي أكثر فوضوية من قبل. وقد بدت معاهدة التحالف التي وقعتها ايطاليا مع برلين عام ١٨٨٢ مريحة أول وهلة سيما وقد بدا أن بسمارك شل حركة فرنسا، لكن ايطاليا سعت آنذاك جاهدة الى تمتين علاقاتها مع بريطانيا باعتبارها الوحيدة القادرة على تحييد الاسطول الفرنسي. ثم شعرت ايطاليا بعد عام ١٩٠٠، لما تقاربت بريطانيا وفرنسا اكثر، وتعادت بريطانيا مع المانيا عقب تعاونهما، ان لا خيار لها غير الانضمام الى الائتلاف الانكليزي ـ الفرنسي، وعزز المتبقي من المقت للنمسا – المجر هذه الخطوة. وبذلك احتلت ايطاليا عام ١٩١٤ موقعاً أشبه بموقعها عام ١٨٧١. لقد كانت «أقل القوى العظمى»: مجهولة المرامي في عيون جيرانها والتي حازت على اطماع تجارية وتوسعية في الالب، والبلقان، وشمال افريقيا واماكن أخرى تصادمت بسببها بمصالح الاصدقاء والاعداء على السواء. وظلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحد من تأثيرها في مسرح الاحداث، ومع هذا بقيت لاعباً في الساحة. ان تحصيل هذا القول الحاصل أن معظم الحكومات أرادت لها ايطاليا شريكاً لا عدواً، بيد أن هامش الفائدة منها ما كان كبيراً.

اليابان:

اذا كانت ايطاليا عضواً هامشياً في نظام القوى العظمى سنة ١٨٩٠، فما كانت اليابان حتى في ذلك النادي ـ فهي قد خضعت وعلى مدى قرون لحكم اقطاعي غير مركزي تألف من أسياد الاراضي (طبقة النبلاء الاقطاعية) (وايميو)

وطبقة المحاربين الارستقراطيين (ساموراي). لقد افتقدت اليابان وبسبب فقرها للمصادر الطبيعية وكذلك وجود التضاريس الجبلية التي لم تترك لها الا ٢٠٪ من الاراضي صالحة للزراعة، الى جميع المستلزمات الأولية المألوفة للنهضة الاقتصادية. وظل اليابانيون لا يبصرون لشيء غير بلدهم ولم يستجيبوا لأي تأثير خارجي حتى منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن عزلتهم لغتهم المعقدة وشعورهم العميق بتفردهم الحضاري عن باقي أجزاء المعمورة. وعليه، ولهذه الاسباب مجتمعة، ظهرت اليابان كأن قدرها أن تبقى غير ناضجة سياسياً، ومتخلفة اقتصادياً، وقاصرة عسكرياً بمعايير القوى العظمى. ومع ذلك امست لاعباً أساسياً في السياسة الدولية في الشرق الاقصى في غضون فترة جيلين.

أما سبب هذا التحول الذي خلقته عودة ميجي عام ١٨٦٨ فهو عزم اعضاء النخبة اليابانية المتنفذة على تحاشي سيطرة واستعمار الغرب، كما حصل في ربوع آسيا الاخرى، حتى وان انطوت اجراءات الاصلاح على تقويض النظام الاقطاعي وتبدي مقاومة قاسية من عشائر الساموراي. كان يجب أن تشهد اليابان تحديثاً ليس لأن المقاولين والتجار أرادوا ذلك، وانما لأن «الدولة» احتاجت هذا الشيء. فبعد الفراغ من سحق المعارضة المبكرة سار التحديث يخطى حثيثة تقزمت أمامها مساعي كولبرت وفريدريك الاكبر. وتأسس دستور جديد استند الى الاسلوب البروسي- الالماني. واعيد صياغة النظام القضائي، وتوسع النظام التعليمي كثيراً فبلغت البلاد درجة متفردة في التعليم. وتغير التقويم واستبدلت الازياء ونشأ نظام مصرفي حديث وتم جلب الخبراء من البحرية الملكية البريطانية لاستقاء أحدث الآراء حول بناء اسطول ياباني حديث، واستدعت خبراء الاركان البروسية العامة للمساعدة في تحديث الجيش. وارسل الضباط اليابانيون الى الاكاديميات العسكرية والبحرية الغربية؛ وابتيعت الاسلحة الحديثة من الخارج بالرغم من انشاء صناعة اسلحة محلية. وشجعت الدولة على

انشـاء شـبكة سكك حـديد، وخطوط شـحن؛ وتعاضدت مع المقاولين اليابانيين البـارزين لتطوير صناعـة ثقـيلة، وصناعـات الحـديد، والفـولاذ، وبناء السفن، اضـافـة الى تحـديث انتـاج المنسوجات. واستثمرت الاعانات الحكومية في تشجيع المصـدرين، وتحـفـيـز الشـحن وارسـاء قـواعد صناعة حديثة. فارتفعت صادرات الـيـابـان وخـاصـة مـن الحـريـر والمنسـوجـات. ويكمن وراء كل هذه التطورات الالتـزام السـيـاسي الجـاد بتـحـقيق الشعار الوطني: «بلد غني ذو جيش قوي». فـسارت القوة الاقتصادية والعسكرية اليابانية جنباً الى جنب.

غـير أن ذلك سلخ من الوقت دهراً، وبقـيت المعـوقـات كأداء. فبرغم أن سكانهـا المدنيين قـد تضـاعفوا عدداً بين ١٨٩٠ ـ ١٩١٣، بقيت اعداد العاملين بالزراعـة نفـسـها تقريباً، وظل اكثر من ثلاثة أخماس اليابانيين حتى عشية الحرب الكونيـة الاولى يحترفـون الزراعـة، والصـيـد، وقطع الاخـشـاب، ومنعت طبـيـعة الريف الجـبليـة وصـغـر حـجم الاراضي الزراعـيـة اليابان أن تشهد (ثورة زراعية) على غـرار النمـوذج البريطاني، مـثـلاً، برغم التـحـسينات العديدة التي شهدتها التـقنيـة الزراعـيـة. وبسـبب هذه القـاعـدة الزراعـيـة عميقة الجذور اتجهت جميع مـقارنات الامكانيات الصناعية أو مستويات التصنيع الفردي الى الاقتراب من أو عند النهـاية الصـغرى لمستويات القوى العظمى في هذين الحيزين (انظر الجدولين ١٤ و ١٧ أعـلاه) وما برحت اليابان متخلفة في ميادين كثيرة بالرغم من انتعاشها الصناعي قبل عام١٩١٤ الذي أكده حجم استهلاكها من مصادر الطاقة الحديثة، وتزايد حـصـتـهـا من الانتاج التصنيعي العالمي. وكان انتاجها من الحديد والفولاذ ضئيـلاً، واعـتـمـدت شـديداً على المسـتـوردات. وظلت تشتري سـفناً حربيةً من الخـارج برغم التـوسع الكبير في صناعـة سـفنهـا. وعانت من ازمة مرّيرة في رأس المال، واحـتـاجت الى الاقتراض، لكنها لم تنل ما يكفيها للاستثمار في الصناعة أو البنيـة التـحتية أو القوات المسلحة. ومن الناحية الاقتصادية، اجترحت المعجزات

لتغدو الدولة غير الغربية الوحيدة التي انطلقت في غمار الثورة الصناعية في عهد الامبريالية الحديثة، ومع هذا لما تزل دولة ذات وزن خفيف صناعياً ومالياً بالمقارنة مع بريطانيا، والولايات المتحدة، والمانيا.

ثمة عاملين أمدا اليابان بيد العون لتبلغ مصاف القوى العظمى وتتخطى ايطاليا، مثلاً. الاول هو عزلتها الجغرافية. اذ لم يهدد الساحل القاري القريب شيء أكبر من الامبراطورية الصينية المتهاوية. وبينما تراءت احتمالية سقوط الصين ومنشوريا وكوريا في ايدي قوة عظمى أخرى، وضعت الجغرافية اليابان في أقرب موقع الى تلك الاقاليم التي لن تطالها أية دولة امبريالية أخرى ـ وهو ما اكتشفته روسيا، ولسوء حظها، حين حاولت اسعاف جيشها على طول ستة آلاف ميل من السكك الحديد عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، ومثلما اكتشفت البحريتان البريطانية والامريكية ذلك بعد بضعة عقود حين أعيتهما المعضلات السوقية في سعيهما انقاذ الفلبين وهونغ كونغ وملايا.

وثاني العاملين هو «معنوي». لقد كان أمراً مقضياً أن يفضي شعور اليابانيين العميق بتفردهم الحضاري وتقليدهم الموروث بتبجيل امبراطورهم وتعظيمهم لدولتهم وروح الساموراي في الشجاعة العسكرية وشرفها وتأكيدها على التدريب والجَلَد العسكريين، الى ولادة ثقافة سياسية متقدة الوطنية ولا تهاب التضحيات فعززت دوافع اليابانيين بالتوسع لتغدو دولتهم (سيدة آسيا الشرقية) بما يخدم أمنهم القومي ويهيأ لهم الاسواق الخارجية والمواد الاولية. وقد انعكست هذه المفاهيم على الحملة العسكرية والبحرية الناجحة ضد الصين سنة ١٨٩٤ يوم اشتبك البلدان بسبب مطالبهما في كوريا. وبدت القوات اليابانية ذات التجهيز الافضل في البر والبحر أنها تقاتل بارادة تحقيق النصر. حتى اضطرت اليابان في نهاية الحرب و بسبب التهديد الثلاثي (الروسي، والفرنسي، والالماني) ان تتخلى على مضض عن مطالبها في (بورت آرثر) و (شبه جزيرة لياتونغ)، لكن هذا

عـزز تصـمـيم طوكـيـو على تكرار المحـاولة لاحقاً. وقليلون هم، إن وجدوا، في الحكومـة الذين امتعضوا من استنتاج البارون هاياشي الكئيب:

«ان دعت الضرورة الى وجـود سـفن قـتـالية جديدة فعلينا بناءها بأي ثمن كـان؛ وان نقـصت الكفـاية جـيـشنا فـيـجب تعزيزه من الآن؛ بل وتغيير نظامنا العسكري بأسره ان تطلب الامر ذلك .....

ولهـذه اللحظة أقـول أن على اليـابان الهدوء والتـزام الصـمت كي تبـدد من حـولها الشكوك، واثناء ذلك لا بد من ارسـاء اسس القـوة القومية؛ وما عسانا أن نفـعل الآن أكـثـر من أن نرقب ونتحين الفرصة في الشرق التي لا بد أن تأتي يوماً مـا. ولسـوف تقرر اليابان مصيرها بنفسها عند حلول ذلك اليوم .....»

وأزفـت سـاعـة الثأر بعـد عشر سنين حين اصطدمت اطماعـهـا في كـوريا ومنشـوريا بأطماع روسـيـا القـيصرية. وفـيها أسر اسطول الادميرال الياباني (توكو) عـيـون المراقـبين وهو يسحق السفن الروسية في معركة تسوشيما الحاسمة، اذهلت قـابلية المجتمع الياباني على التحمل المراقبين الآخرين. واستحسن الغرب الضربة المبـاغـتـة في بـورت آرثر (وهي عـادة بدأت في الصراع مـع الصين عـام ١٨٩٤ وانتعشت في ١٩٤١)مـثلما ابهره حماس القوميين اليابانيين لتحقيق نصر شامل مهما كـانت التـضـحيات. وأكثر من هذا استحساناً كان أداء الضباط والجنود اليابانيين في المـعـارك الـبرية حـوالي بورت آرثر ومـوكـدين حـيث توفي عشرات الالوف من الجنود أثناء عـبـورهم حـقـول الالغام ، والاسلاك الشائكة، واختراقهم وابل نيران الرشـاشـات قـبل احـتـلالهم الخنادق الروسـيـة. ولاح جليـاً أن روح الساموراي لقـادرة أن تصنع الانتـصـارات في مـيـدان الوغى بمـجـرد الحـراب حتى في عهد الحـروب الصناعـية. فان كانت المعنويات وروح الانضباط ما برحت مستلزمات حـيـوية للقـوة القـومـيـة كما اسـتنتج ذلك جميع الخبراء العـسكريين المعـاصرين،

فاليابان ثرية بهذه المستلزمات.

ومع ذلك لم تكن اليـابان قـوة عظمى كاملة الجوانب. فقد حالفها الحظ في مـقاتلة الصين الاكثر تخلفاً، وروسيا المنهكة باعبائها العسكرية والمشتتة بين المسافة الشـاسعة بين بطرسبرغ والشرق الاقصى. فضلاً عن أن التحالف الانلكو ـ ياباني لعـام ١٩٠٢ أتاح لها القـتال بعيداً عن تدخل قوى ثالثة. واعتمدت بحريتها على سـفن القتال البريطانية البناء، وقاتل جيشها ببنادق كروب. والاهم من كل شيء انها أدركت اسـتـحالة تمويل تكاليف الحرب الباهظة من مصادرها فقط، فاتكلت على القـروض العـائمـة من الولايات المتـحـدة وبريطانيـا. وكما اتضح، انحدرت اليابـان الى شفير الافـلاس بنهـاية عـام ١٩٠٥ يوم دخلت في مـفاوضات السلام مع روسـيـا. وربما لم تدرك جماهير طوكـيـو ذلك التي كـان رد فعلها الغضب من الشروط الضـعـيـفـة التي أنقذت روسيا. ومع ذلك نالت القوات المسلحة اليابانية اثر تحـقـيـقـهـا النصر آيات الفـخار وأكاليل الغار، وانتعش اقتصاد البلاد واعترف الجـمـيع بمكانتـهـا كـقـوة تعظمى (ولو قوة اقليمية). ولم يعد بوسع احد أن يمد اصـبـعـاً للشرق الاقـصى دون أن يضع لرد فـعلهـا حـساب. غير أن ما لم يكن واضـحـاً بعـد هو اسـتطاعـتـهـا التـوسع دون أن تثير على نفـسـهـا رد فعل القوة العظمى الاخرى.

المانيا: أكد عاملان ان نشأة المانيا الامبراطورية له تأثير أعجل واعظم على موازين القوى العظمى مما « للقادمين الجديدين » الآخرين (ايطاليا واليابان). كان أولهما أنها برزت، وبخلاف اليابان، في قلب نظام الدول الاوروبية القديم؛ فاصطدمت مباشرة بمصالح النمسا ـ المجر وفرنسا، ويدل وجودها المواقع النسبية «لجميع» القوى العظمى في اوروبا. أما العامل الثاني فهو النمو السريع والشامل لألمانيا في المجالات الصناعية، والتجارية والعسكرية، والبحرية. فأضحت قوتها القومية بمطلع الحرب الكونية الاولى ثلاثة أو أربعة أضعاف قوة اليابان أو ايطاليا، بل وتخطت كثيراً فرنسا وروسيا وربما حتى بريطانيا. فغدت الآن اقوى دولة في اوروبا ولا تزال آخذة بالنمو. وهذا وحده ما جعل «المسألة الالمانية» الشغل الشاغل للسياسة العالمية لاكثر من نصف قرن بعد عام ١٨٩٠، مثلما صرح في حزيران من عام ١٩١٤ اللورد (ولبي) البالغ آنذاك من العمر ثمانين عاماً «أن المانيا التي أتذكر في خمسينيات عمري كانت مجموعة من ولايات لا تخشى فيها شيئاً يتسيدها أمراء لا توليهم أنّى اهتمام».

ولا يسعنا هنا سوى ايراد تفاصيل قليلة عن النمو الانفجاري في الاقتصاد الالماني. اذ ارتفع عدد سكانها من ٤٩ مليون سنة ١٨٩٠ الى ٦٦ مليون نسمة سنة ١٩١٣ ـ فغدت الثانية اوربياً بعدد سكانها بعد روسيا ـ لكنها تخطت بفضل ما ملك شعبها من مستوى تعليمي ومعدل دخل فردي أعلى من نظيريهما في روسيا القوة الروسية كماً ونوعاً. فاذا كان ٣٣٠ شخص من كل ألف مجند ايطالي هم أميون (حسب احد المصادر الايطالية)، فان النسب المقابلة هي ٢٢٠ / ١٠٠٠ في النمسا ـ المجر و ٦٨ / ١٠٠٠ في فرنسا، و ١/ ١٠٠٠ في المانيا. ولم تقتصر هذه الفوائد على الجيش البروسي، بل ان النظام التعليمي الالماني من جامعات ومعاهد فنية أخرج ما تحتاجه المصانع من عمال مهرة، والمؤسسات من مهندسين حسني التدريب، والمختبرات من كيميائيين والشركات من مدراء ومندوبي

مـبـيـعـات. وحين استثمرت هذه المعرفة في الزراعة لم يأل المزارع الالماني جهداً في استـخدام الاسمدة الكيماوية وأن يلجأ الى أساليب الزراعة الحديثة لزيادة حاصل أرضـه التي أنتج الهكتـار منها غلة أكثر من انتاج اية ارض أخرى لأي من القوى العظمى الاخـرى. وأعطيت الزراعـة الالمانيـة تعـريفـاً حمائيـاً ضـخماً بوجـه المواد الغـذائيـة الامـريكيـة والروسـيـة الارخص ترضـيـة للمنظمات الفـلاحـيـة الالمانية وجماعـات الاقطاعـيين البروسـيين. ومع هذا وبسـبب الكفـاءة النسـبـيـة للقطاع الـزراعـي الـكـبـير، لم يـعـيق هذا القطاع اجمالي الدخل القـومي الالماني أو اجمالي انتـاجها بالدرجة التي أصابت باقي القوى الاخرى.

بل انْ المانيـا مـيزت نفسها في هذه السنين بفضل توسعها الصناعي. فانتاج الفحم طفر من ٨٩ مليون طن عام ١٨٩٠ الى ٢٧٧ مليون طن عام ١٩١٤، أي أقل من بريطـانيا فقط (٢٩٢ مليون طن)، واعلى من انتاج النمسا ـ المجر (٤٧ مليون طن)، وفرنسا (٤٠ مليون طن) وروسيا (٣٦ مليون طن). اما زيادات انتاج الفولاذ فكانت مذهلة تخطت في عـام ١٩١٤ بانتاجها البالغ (١٧,٦ مليون طن) انتـاج بريطانيـا، وفـرنسا، وروسيا مجتمعة. وأهم من ذلك كانت صناعاتها الجـديـدة لـلـقـرن الـعـشرين من الكهـربائيـات، والبصريات، والمواد الكيماوية. وهيـمنت الشركات العملاقة كـ (سيمنز) و (أي ئي جي) اللتين استخدمتا ١٤٢ ألف مـوظف على صناعـة الكهـربائيـات الاوروبيـة. فـيما انتـجت شركـات المواد الكيـمياوية الالمانية وعلى رأسها (بـاير) و (هوشت) ٩٠٪ من اصبـاغ العـالم. فـانعكست قـصـة النجـاح هذه على ارقام التجارة الخارجية الالمانية، اذ تضاعفت ثلاث مـرات بين عـامي ١٨٩٠ ـ ١٩١٣، مقربة المانيا أكثر الى بريطانيا باعتبارها زعـيـمـة العـالم في مـيـدان التـصـدير. ولا عجب إن توسعت بحريتها التجارية، لتـغـدو ثاني أكبر بحـرية تجارية عـالمية يوم دقت طبول الحرب العالمية الاولى؛ اذ تجاوزت حصتهـا من الانتاج التصنيعي العـالمي آنذاك (١٤,٨٪) حصة بريطانيا

(٦,١٣٪) وبلغت ضعفي ونصف حصة فرنسا (٦,١٪). فأصبحت قلب القوة في اوروبا، ولم تبطيء قلة رأسمالها كثيراً من تقدمها. فلا غرابة إن أبتهج القوميون مثل (فريدريك ناومان) من مظاهر النمو هذه ومضامينها لمكانة المانيا في العالم. فكتب: «ان العرق الالماني ليأتي بها وهي ستأتي اليه بالجيش والبحرية والمال والقوة . . . ولا تتهيأ ادوات القوة الحديثة الا حين يشعر الشعب النشيط بربيع الحياة يدب في اوصاله».

فليس من قبيل المفاجأة ان يّهلل القوميون مثل (ناومان) وتحث الجماعات الداعية للتوسع مثل العصبة الألمانية وعصبة البحرية الالمانية على مد النفوذ الالماني عبر اوروبا وفيما وراء البحار. وفي الواقع شهدت جميع أروقة القوى العظمى في هذا العهد «الامبريالي الجديد» دعوات مماثلة للدعوة الالمانية؛ فأشار (جلبرت موراي) سنة ١٩٠٠ ان «جميع البلدان» نزعت الى نفخ اوداجها «نحن نخبة وزهرة الامم . . . ونحن مؤهلون من جميع النواحي لنحكم الآخرين». ولعل الاهم ان النخبة الالمانية الحاكمة بعد عام ١٨٩٥ اقتنعت بالحاجة الى التوسع الاقليمي واسع النطاق لما حان الوقت، فصرخ الادميرال (تربتس) أن تصنيع المانيا وفتوحات ما وراء البحار هي أمور «لا يمكن مقاومتها مثلما هو قانون الطبيعة»؛ واعلن المستشار بولو جهاراً: «ليست القضية هل نريد أن نستعمر أم لا، بل القضية اننا «يجب» أن نستعمر، شئنا أم أبينا»، ومعهما تصريح ويلهلم نفسه أن أمام المانيا «مهام عظيمة يجب انجازها خارج الحدود الضيقة لاوروبا القديمة» برغم انه جسد ممارستها لدور «التفوق النابليوني» على القارة بلهجة سليمة. وهذا انعطاف حاد عن اصرار بسمارك المتكرر أن المانيا قوة «مكتفية» وتواقة للمحافظة على الوضع القائم في اوروبا وهي غير تائقة للهيمنة على اقاليم أجنبية (بالرغم من مطالبها الاستعمارية في عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥). وربما لا يصح هنا المبالغة بالطبيعة العدوانية لهذا «الاجماع الايديولوجي» الالماني

بشأن التوسع؛ فرجالات الدولة في كل من فرنسا وروسيا وبريطانيا واليابان والولايات المتحدة وايطاليا اعلنوا كذلك عن «مصير بلادهم» الواضح، وان كان بلهجة اقل تعصباً وعنصرية.

وما كان مثيراً حيال التوسعية الالمانية هو ان البلد اما أن يكون قد امتلك مسبقاً عناصر القوة الكافية لتغيير الوضع القائم أو حاز على المصادر المادية الضرورية لخلق هذه العناصر. وتجلى أبرز مظهر لهذه القابلية في بناء البحرية الالمانية السريع بعد عام ١٨٩٨ والتي تحولت بأمرة (تربتس) من سادس أكبر اسطول في العالم الى ثاني بحرية بعد البحرية الملكية. فاشتمل اسطول عرض البحار مع عشية الحرب على ثلاث عشرة سفينة حربية مدرعة وست عشرة سفينة قديمة مع خمس طرادات مقاتلة، فكانت قوة كبيرة اجبرت الادميرالية البريطانية تدريجياً على سحب جميع اساطيلها الكبيرة من السفن من مراسيها في ما وراء البحار نحو بحر الشمال. فيما لاحت دلائل (بناء داخلي أمتن، دروع، معدات بصرية، تحكم في مدى الرمي، تدريب ليلي) ان السفن الالمانية هي الافضل ضربة بعد ضربة. وبرغم أن تربتس لم يفلح في تأمين الاموال السخية لتحقيق هدفه الحقيقي بخلق بحرية «مساوية في قوتها لبحرية انكلترا»، استطاع مع ذلك ان يبني قوة ارعبت الاساطيل الفرنسية والروسية المنافسة.

وظهرت قدرة المانيا على القتال البري الناجح أقل فاعلية في انظار بعض المراقبين؛ والحق ان الجيش البروسي لاح لاول وهلة في العقد السابق لعام ١٩١٤ قزماً أمام قوات روسيا القيصرية، ومناظراً لقوات فرنسا. بيد أن مظاهر كهذه كانت خداعة. فقد لجأت الحكومة الالمانية لأسباب سياسية محلية معقدة الى الابقاء على حجم معين للجيش والسماح بزيادة حصة اسطول تربتس من الميزانية الدفاعية الاجمالية. وحين دعت الظروف الدولية الحادة بين عامي ١٩١١ - ١٩١٢ برلين الى توسيع حجم جيشها كثيراً، لم تتدخر الحكومة الالمانية وسعاً في

ذلك. فـرفعت ميزانية جيشها في الفترة (١٩١٠ ـ ١٩١٤) من ٢٠٤ مليون دولار الى ٤٤٢ مليـون دولار بينما ارتفـعت مـيـزانية الجيش الفرنسي من ١٨٨ مليون الى ١٩٧ مليون دولار فقط ـ برغم ان فرنسا جندت ٨٩٪ من شبابها المؤهل للخدمة مقارنة مع ٥٣٪ في المانيـا. وحقيقـة أن روسيا كانت تنفق ٣٢٤ مليون دولار على جيشها بحلول عـام ١٩١٤ لكن ذلك خلق عبئاً ثقيلاً: اذ استهلكت الانفاقات الدفاعيـة ٦,٣ من اجمـالي الدخـل القـومي الروسي فـيما استنزفت انفاقـات المانيا الدفاعيـة ٤,٦٪ فقـط من الدخل القـومي. لقـد تحملـت المانيـا «عبء التسلح» بسـهـولة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى (ما خلا بريطانيا). يضاف الى ذلك أن الجيش البروسي كـان بوسعـه دعـوة وتجـهيز ملايين الجنود الاحتياط ونشرهم على خطـوط جبهـة العمليـات مستنـداً علـى درجـة تعليـمـهـم وتدريبهم، وهي ميزة عـجـزت عنهـا فـرنسـا وروسيا معاً. فقد راوحت الاركان العامة الفرنسية في رأيها أن احـتياطيها من الجند لا ينفعون في غير الخطوط الخلفية، أما بروسيا فلم تمتلك سلاحـاً ولا أحذيـة ولا كسـاء لجيشهـا الاحتيـاطي وكـانت في عوز ايضاً الى من يشرف عليـهم من الضبـاط. بيـد أن كل ذلك لا يجسـد أعماق القدرة العسكرية الالمـانيـة، والتي انعكست ايضـاً في العـوامل غير المعـدودة كـخطوط الاتصـالات الـداخـليـة الـرائعـة، وخـطـط التـعـبئة السريعـة، وتدريب الاركـان المتـفـوق، وتكنولوجـيتها المتقدمة ، الخ.

بيـد أن الامبراطورية الالمانيـة، نخـرت فيها جغرافيتها ودبلوماسيتها. لأنها وقـعت فـي وسط قـارة اوروبـا، طلع في نموهـا تهديداً لعدد من القوى العظمى الاخـرى مـرة واحـدة. اذ ايقظت كـفاءة ماكنتها العسكرية وما رافقها من دعوات قـومـيـة المانيـة باعـادة ترسيم حدود اوروبا، الفرنسيين والروس ومعاً وقربت أكثر فـيما بينهما. كما أقض توسع البـحـرية الالمانية السريع مضجع بريطانيا وهكذا كان تأثير التـهـديد الالماني الكامن على البلدان المنخـفـضة وشمالي فرنسا. ان المانيا كما

قال احد المؤرخين «ولدت مطوقة». فحتى لو اتجه التوسع الالماني خارجاً، فأين كان له أن يذهب دون التعدي على مناطق نفوذ القوى العظمى الأخرى؟ فالمغامرة صوب امريكا اللاتينية لا تمر بلا ثمن يدفع عن حرب مع الولايات المتحدة. والتوسع نحو الصين اغضب روسيا وبريطانيا في تسعينات القرن التاسع عشر، وبات مستحيلاً بعد الانتصار الياباني على روسيا سنة ١٩٠٥. وأثارت محاولات تطوير سكة حديد بغداد حنق لندن وبطرسبرغ. وأحبطت بريطانيا مساعي المانيا في حماية المستعمرات البرتغالية. فبينما استطاعت امريكا تمرير نفوذها في نصف الكرة الغربي، وتعدت اليابان على الصين، وتغلغلت روسيا وبريطانيا في الشرق الاوسط، واحتفظت فرنسا بممتلكاتها في شمالي غرب افريقيا، عادت المانيا ادراجها خالية الوفاض. وعندما اعلن (بولو) بغضب في خطابه الشهير «المطرقة ام السندان» عام ١٨٩٩ ، : «لن نسمح لأية قوة خارجية أنّى كانت أن تخبرنا ماذا عسانا أن نفعل، فالعالم قد بدأ يتقسم»، فهو انما كان يعبر عن امتعاض شديد. وهنا لم يبد غريباً أن يدعو خبراء الشؤون الدولية الالمان الى اعادة تقسيم الكون.

وللحقيقة نقول أن جميع القوى الناشئة تدعو الى اجراء تغييرات في النظام الدولي الذي فصل على مقاس مصالح القوى الاقدم. لقد انطوت وجهة نظر السياسة الواقعية على مدى قدرة هذا المتحدي على احداث تغييرات دون أن يثير على نفسه كثيراً من المعارضة. ففي الوقت الذي لعبت فيه الجغرافيا هنا دوراً مهماً كانت للدبلوماسية اهميتها هي الأخرى، لقد جاهد بسمارك، وهو يدرك حجم الغيرة والقلق الذي أثاره الظهور المفاجيء للرايخ الثاني عند الآخرين، لاقناع باقي القوى العظمى بعد عام ١٨٧١ (وخاصة دولتي الجناحين روسيا وبريطانيا) بأن المانيا لا تطمح الى أية مطامع اقليمية اخرى. اما ويلهلم ومستشاروه الذين غلبهم توقهم لاظهار حماسهم فكانوا أقل حذراً بكثير. ولم

يكتفوا بابداء استيائهم من النظام القائم، بل أخفت عملية صنع القرار في برلين وراء برقع الاغراض الامبريالية فوضى واضطرابات ادهشت القاصي والداني ـ وهذا كان اعظم الاخطاء. ومرد جل هذا الى ضعف شخصية ويلهلم الثاني نفسه، والى العيوب الكامنة في دستور بسمارك؛ وبالنظر لانعدام وجود هيئة (كمجلس الوزراء مثلاً) مسؤولة عن سياسة الحكومة العامة، انطلقت الدوائر المختلفة وجماعات المصالح في تحقيق غاياتها دون أن يردعها قيد من علٍ أو ترتيب للاولويات. فمثلاً اتجه تفكير البحرية صوب حرب مع انكلترا لا غير وخطط الجيش للقضاء على فرنسا؛ ورغب رجال الاعمال واصحاب المصارف بالتحرك نحو البلقان، وتركيا، والشرق الادنى وتصفية النفوذ الروسي في طريقهم. فكانت النتيجة حسبما رفع المستشار (بتمان) عقيرته في تموز من عام ١٩١٤: « تحدي الجميع، واعتراض طريق الجميع، فبذلك لن نستطيع اضعاف أحد منهم». فما هذا بسبيل للفلاح في عالم مليء بالانانية ودول الامم المرتابة.

وأخيراً يبقى الخطر الناجم عن الفشل في تحقيق نجاح دبلوماسي أو اقليمي وأثره على العلاقات الداخلية الضعيفة لالمانيا ويلهلم الذي أربك صفوته من النبلاء الانحطاط النسبي للنشاط الزراعي، ونمو العمل النقابي وكذلك تنامي تأثير الحزب الاشتراكي الديموقراطي في فترة الانتعاش الصناعي. وكان من السليم القول أن السعي وراء السياسة الواقعية بعد عام ١٨٩٧ قد أعطته أكبر زخم من الحسابات أن هذا العالم سيصرف الانتباه عن انشقاقات المانيا السياسية الداخلية. بيد أن نظام برلين دوماً ما تبنى المخاطرة المزدوجة، فهو لو نكص عن مواجهة «كوكب المشتري الخارجي»، لربما رفع الرأي العام الالماني راية التمرد واستنكر للقيصر واعوانه، وهو لو قاد البلاد الى أتون حرب شاملة لم يكن واضحاً له أن تغلب روح الوطنية الفطرية لحشود العمال والجنود والبحارة كرههم للدولة البروسية ـ الالمانية المحافظة. واذا ما شعر بعض المراقبين أن

الحرب ستوحد الأمة الالمانية خلف الامبراطور، خشي آخرون أن تسحب تلك الحرب خيوط النسيج الاجتماعي ـ السياسي الالماني. وهكذا القوا بحاجة الى وضعه في اطار جديد، فنقاط ضعف المانيا الداخلية، مثلاً، ما كانت خطيرة كمواطن ضعف روسيا او النمسا -المجر، لكنها كانت «موجودة» وكان لها أن تؤثر على قدرة البلد على دخول حرب «شاملة» طويلة.

لقد جادل كثير من المؤرخين أن المانيا الامبراطورية كانت «حالة خاصة» سائرة في «طريق خاص» سيؤول في منتهاه الى «الاشتراكية الوطنية». غير أن هذا ادعاء عسير التصديق اذا ما نظرنا اليه في اطار الثقافة السياسية والبلاغية لعام ١٩٠٠. فالعداء الروسي والنمساوي للسامية كان قوياً لا يقل عن العداء الالماني لها في أقل تقدير، والشوفينية الفرنسية واضحة كالالمانية، ولم يختلف الاحساس الياباني بالتفرد الحضاري في عمقه عن الشعور الالماني في هذا الاطار. فجميع القوى التي استعرضناها هنا كانت «خاصة» وتاقت كل منها في مرحلة معينة من امبراطوريتها الى تأكيد خصوصيتها. غير أن المانيا حظيت في معيار سياسات القوة بسمات فريدة عظيمة الاهمية. فهي القوة العظمى الوحيدة التي زاوجت بين القوة الصناعية الحديثة للديمقراطيات الغربية، وبين الاساليب الاستبدادية في صنع القرار في الممالك الشرقية. كما انها القوة العظمى الوحيدة «من القادمين الجدد» عدا الولايات المتحدة، التي حازت على القوة الكافية لتحدي النظام القائم. وهي القوة العظمى الناشئة الوحيدة التي لو مدت حدودها شرقاً أو غرباً لأنجزت ذلك على حساب جيران اقوياء. وهي البلد الوحيد، كما يقول (كاليو)، التي خلخل نموها المستقبلي التوازن الاوروبي على نحو «مباشر» لا على نحو «غير مباشر». فذا هو الدمج المتدفق لدى أمة شعرت -حسب تعبير تربتس- «انها مسألة حياة أو موت مسألة خلق القاعدة المفقودة».

لقد بدا الامر حيوياً للدول الصاعدة ان تقتحم الميدان، لكنه أكثر حيوية

للقوى العظمى الراسخة الاساس أصلاً في سعيها الحفاظ على ما هي ماسكة به. هنا سيكون من الضروري الاشارة الى الفروقات المهمة جداً بين القوى الثلاث المعنية وهي: النمسا ـ المجر وفرنسا وبريطانيا لاسيما الفروقات بين القوتين الاولى والثانية. وسيتضح أن الموقع النسبي لأي منها في الشؤون الدولية كان أضعف من حاله قبل خمسين أو سبعين سنة حتى وان ازدادت ميزانيتها الدفاعية عن سابقتها وحتى وان توسعت حدودها الاستعمارية. وسيكون من العدل القول أن قيادات هذه الأمم كانت تعلم أن المشهد الدولي بات أشد تعقيداً وأخطر تهديداً من الذي لاقاه اسلافهم وأن هذه المعرفة قد اضطروا معها الى اجراء تغييرات جذرية في مضمار السياسة في جهدهم الجهيد للاستجابة الى الظروف المستجدة.

النمسا ـ المجر: لا يبدو من نظرة الى الاحصائيات الاقتصادية الدقيقة أن امبراطورية النمسا – المجر –برغم أنها كانت الاضعف بكثير من اي القوى العظمى القائمة، حسب تعبير تايلور،– قد استحقت هذا التعبير. اذ ارتفع عدد سكانها من ٤١ مليون نسمة سنة ١٨٩٠ الى ٥٢ مليوناً سنة ١٩١٤، برغم الهجرة الكبيرة منها، متجاوزة سكان فرنسا وايطاليا وتخطت بريطانيا قليلاً. كما شهدت الامبراطورية تصنيعاً قوياً في هذه العقود برغم أن وتيرة التغير ربما كانت قبل عام ١٩٠٠ أسرع مما بعده. فيما بلغ انتاجها من الفحم عام ١٩١٤ ٤٧ مليون طن أي أكثر من انتاج فرنسا أو روسيا، ولم يكن انتاجها من الفولاذ أو استهلاكها من الطاقة أقل كثيراً عن ارقام أي من قوتي الحلف الثنائي. وحققت صناعة منسوجاتها طفرة انتاجية، وانتعش انتاج بنجر السكر والخمور، كما استغلت حقول النفط في غاليسيا، وتضاعف عدد مصانع سلاح سكودا، ودخلت الكهرباء المدن الرئيسية، ودعمت الدولة بقوة انشاء السكك الحديد.

حتى ساوى اجمالي الانتاج القومي النمساوي ـ المجري لسنة ١٩١٣ (حسب احصائيات بايروش) نظيره الفرنسي. وتجلى أن معدلات النمو الامبراطوري (١٨٧٠ - ١٩١٣) كانت من بين اعلى المعدلات في اوروبا، وأن « جهدها الصناعي» كان ينمو بسرعة اعلى مما حتى في روسيا.

بيد أن المرء سيستشف عيوباً أخطر لو تمعن في تفاصيل اشمل لاقتصاد امبراطورية النمسا - المجر ومجتمعها. وربما كان أولها وأخطرها الفروقات الاقليمية الشاسعة بين الدخل والانتاج الفرديين واللذين عكسا التباينات الاجتماعية ـ الاقتصادية والعرقية لدى امة امتدت من الالب السويرية حتى بوكوفينا. وليس الامر مجرد حقيقة اشتغال ٧٣٪ من سكان غاليسيا وبوكوفينا سنة ١٩١٠ في الزراعة مقارنة مع ٥٥٪ من سكان الامبراطورية بأسرها، بل أن الاهم والاخطر كان الفروقات الواسعة في المردود من الثروة، اذ بلغ الدخل الفردي في النمسا المنخفضة (٨٥٠ كراون) وبوهيميا (٧٦١ كراون) وهو مستوى اعلى بكثير مما في غاليسيا (٣١٦ كراون) ودالمشيا (٢٦٤ كراون) ويوكوفينيا (٣١٠ كراون). وبينما حصل « النهوض » الصناعي في الاقاليم النمساوية والاراضي التشيكية، ودخلت الزراعة المجرية طور التحسن، كان السكان يتكاثرون بنسب أسرع في تلك المناطق السلافية المبتلاة بالفاقة. وعليه ظل معدل التصنيع الفردي في امبراطورية النمسا - المجر أقل بكثير من أي من القوى الطليعية الاخرى، وراوحت حصتها من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي حول ٤,٥٪ في هذه العقود. وما هذه بقاعدة اقتصادية قوية يمكن ان تستند اليها النمسا ـ لمجر ذات المهام الاستراتيجية الكبيرة.

وربما كان ممكناً التعويض عن هذا التخلف النسبي لو تأتى لها درجة عالية من التلاحم القومي ـ الحضاري كالذي لدى اليابان أو فرنسا، غير أن فيينا حكمت بلاداً فيها أكثر شعوب اوروبا اختلافاً في الاعراق ـ فمثلاً حين اشتعلت

الحـرب في اوروبا، اذيع قـرار التـعـبئة بخـمس عشرة لغة مختلفة. ولم يكن التوتر المزمن بين الناطقين بالالمانيـة والناطقين بالتـشـيكيـة في بوهيميا أخطر المشاكل على الاطلاق التي واجـهت الامبراطور (فـرانسس جـوزيف) ومسـتـشاريه، حتى إن جـعلت حركة «الشبيبة التشيك» الامر يبدو كذلك. فقد بلغت العلاقات المتوترة مع المجر (برغم حالة مـا بعد عـام ١٨٦٨ التي اعتبرت فيها فينا شريكاً مساوياً) مـرة أخـرى حـول قضايا مثل التعريفات، والاقليات العرقية و « تمجير » الجيش وغيرها درجـة أوجس فـيها المراقبون الاجانب عام ١٨٩٩ خـيفة من تقوض اركان الامبراطورية برمـتـهـا، فـعمد وزير خارجية فرنسا (ديلاكاسيه) الى التفاوض سراً حـول بنود الحلف الثنائي مع روسـيـا لكف يد المانيا عن وراثة الاراضي النمساوية والوصـول الى ساحل الادرياتيكي. وبحلول عام ١٩٠٥، شرعت الاركـان العامة في فـينا بالتـحـضير لخطة طوارىء لاحـتـلال المجر عسكرياً لو تأزم الموقف أكثر. ولم تنتـه قـائمـة مـشكلة الجنسـيـات الوطنيـة عند التـشيك والمجريين. فقد ضاق الطليـان في الجنوب ذرعـاً بـ «ألمنة» اقـاليـمـهم، وشـخصوا بأبصارهم عبر الحدود الى مـسـاعـدة رومـا كما تطلع الرومـانيـون الى بوخارست. أما البولنديون فكانوا، بـخـلاف ذلـك، هادئين الاهدأ من غيرهم لسـبب يعـود في بعـضـه الى تمتـعـهـم بـحـقـوق في ظل الامبراطورية الهابسبرغـيـة افـضل من حـقـوق قـاطني الاقـاليم الخـاضـعـة لهـيمنة المانيا وروسيا. بيد أن اعظم خطر على وحدة الامبراطورية أتى من السـلافـيين الجنوبيين مـا دامت الجماعـات المنشـقة هناك قد رنت نحو صربيا وأبعـد منهـا صـوب روسـيـا. واصطدمت دعـوات الدوائر الاكـثر ليبرالية في فيينا بالتـفـاوض حـول طمـوحات السلافيين الجنوبيين بمقاومة المجريين الذين عارضوا أي تقليل من شأن حـالة المجـر الخـاصـة وابقـوا على حـدود التـمـييز القوية بين الاقليـات العـرقية ضمن المجر نفسها. فلما رفض المعتدلون حل القضية سياسياً، وجـد القـومـيـون النمـسـاويون - الالمان أمـثـال رئيس الاركـان الجنرال (موتراد) البـاب مفتوحـاً على مصراعيـه ليشـيروا الى وجـوب التـعـامل مـع الـصرب ومن

تعاطف معهم بحد السيف. وقد ظل هذا الرأي حلاً أخيراً لو تعرض بقاء الامبراطورية للتهديد الحقيقي برغم الضغط الذي مارسه الامبراطور فرانسس جوزيف نفسه.

لقد أثر كل هذا على قوة النمسا ـ المجر وبجميع الطرق. فلا تعني التعددية العرقية بالضرورة ضعفاً عسكرياً. اذ بقي الجيش مؤسسة تصهر جميع الاعراق في بودقتها، وخبر كيف يستثمر هذه السلسلة الطويلة من لغات القيادة، ولم ينس المهارات القديمة لسياسة فرق تسد اذا ما بلغ الامر توزيع الحاميات ونشر القوات. غير أن الاتكال الدائم على التعاون المطلق مع الفصائل التشيكية أو المجرية في ظروف معينة لم يكن يسيراً. واضمحل الولاء التقليدي للكروات (الذين استخدموا وعلى مدى قرون كجيش محدود) بسبب الاضطهاد المجري. فيما اتخذت استجابة فينا التقليدية ازاء هذا الجور صيغة التخفيف منه بانشاء اللجان الكرواتية وتهيأة فرص عمل جديدة وتخفيض الضرائب واقامة سكك حديد جديدة وغيرها. «كان هناك في سنة ١٩١٤ ما يربو على ثلاثة ملايين موظف مدني توزعوا على المدارس، والمستشفيات، ومديريات الضرائب، والسكك الحديد، ودوائر البريد . . . وغيرها حتى لم يتبق من الأموال ما يكفي لتغطية احتياجات الجيش نفسه». ويتضح من الارقام التي اوردها رايت أن المخصصات الدفاعية استهلكت حصة من المخصصات القومية (كمخصصات الحكومة المركزية مثلاً) أقل بكثير مما لدى أية قوة عظمى أخرى. وعليه تراوحت ميزانية جيش الامبراطورية النمساوية - المجرية ما بين ثلث الى نصف الميزانية التي تمتع بها الجيشان الروشي والبروسي -في الوقت عينه الذي افتقر فيه اسطولها البحري الى ما يكفيه من أموال لمجاراة البحرية الايطالية في حوض البحر المتوسط- ناهيك عن البحرية الفرنسية. أما اسلحة الجيش، لا سيما المدفعية، فكانت شحيحة في اعدادها وقد تقادم عليها الزمن. وبسبب نقص

الامـوال جندت الامبراطوريـة من رجـالهـا المؤهـلين للخـدمة فقط ٣٠٪ وأغلبهم منح «اجـازة دائمـيـة» أو تلقـوا تدريباً امده ثمانية اسابيع. فليس هذا بنظام سليم يفي بتـهيئة حشود من قوات احتياطية زمن الحرب.

وبان وضع الامبراطورية النمسـاوية ـ المجـرية الاستراتيـجي عـصـيباً حين اشتدت التوتـرات الدوليـة في عقـد مـا بعد عـام ١٩٠٠ أو حواليـه. وهددت انقـسـامـاتها الداخلية بتقطيع اوصال البلد واساءت للعلاقات مع معظم جاراتها. ولم يتح لها نمـوها الاقـتـصـادي برغم انتـعـاشـه ان تواكب مسيرة القوى العظمى الأخـرى كبريطانيـا والمانيا. وانفقت على الدفاع أقل بكثير مما أنفقته معظم القوى العظمى البـاقية، وجندت من شبابها المؤهلين للخدمة نسبة اقل بكثير من أية أمة في القـارة. وخـلاصة القول ان الامبراطورية خلقت لها كثر من الخصوم المحتملين حـتى توجب على هيئة اركـانها أن تخطط لشتى أنواع الحملات ـ وهو أمر معقد لم يتـورط به الا حفنة من القوى العظمى الأخرى.

أمـا سبب اتخاذ الامبراطورية النمساوية - المجرية كثيراً من الخصوم لها فهو أمـر يعـزى بحـد ذاته الى مـوقـعـهـا الجـغرافي والمتعدد الاقليم المنفرد. اذ لم ينفع (الحلـف الثـلاثي) في التخفيف من حـدة التوترات مع ايطاليـا بعد عـام ١٩٠٠ للدرجة التي حض فيها (كونراد) علنـاً وفي مناسبـات متعددة على توجيه ضربة عـسكرية ضـد هذه الجـارة الجنوبيـة؛ ومـضى في بناء الحاميات والقلاع على طول الحـدود الايطاليـة برغم أن وزارة الخـارجيـة والامبراطور قـد رفضا وبشدة مقترحه هذا. وفي ميدان أبعد، شكلـت رومانيـا اثر انضمامهـا بحلـول عـام ١٩١٢ الى المعسكر المعادي تهديداً مستقلاً توجب على فيينا القلق حياله. غير أن البلد الذي اثار اقـسى حـقـد هو صربيـا التي بدت في ظل مـونتـغرو محور جذب للسلافيين الجنوبيين في الامبراطورية فـخلقت نمـواً سرطانياً استوجب استئصاله. أما المشكلة الوحـيـدة التي أحـالت دون هذا الحل فـهي أن الهجـوم على صربيـا قد يستفز رد

فعل عسكري من أقوى خصوم الامبراطورية وهو روسيا القيصرية، التي ستغزو الجبهة الشمالية الشرقية حال اندفاع جل الجيش النمساوي ـ المجري جنوباً وراء بلغراد. وافصحت خطط حرب كونراد لما قبل عام ١٩١٤ عن نزوع هائج نحو العمل العسكري توجب على الجيش الاستعداد له، برغم تأكيد كونراد ان «الأمر أمام الدبلوماسيين» لتجنيب الامبراطورية من مقاتلة جميع هؤلاء الاعداء في آن واحد. وانطوت الخطة على نشر جيش رئيسي من تسعة فيالق على الجبهة الروسية أو الايطالية فيما سيتم نشر جيش صغير من ثلاثة فيالق صربيا - مونتغمرو. وسيتهيأ جيش احتياطي من اربعة فيالق لـ «تعزيز الجيش الرئيسي وجعله قوة هجومية ساحقة او الانضمام الى الجيش الصغير وشن هجوم فاعل ضد صربيا اذا ما تأكد زوال الخطر الايطالي أو الروسي».

وذهب احدهم الى القول ان «قلب المشكلة يكمن في محاولة النمسا ـ المجر التصرف كقوة عظمى وهي تمتلك موارد قوة من الدرجة الثانية». وقد جعلتها الجهود اليائسة للظهور قوية في جميع الجبهات ضعيفة في كل مكان؛ اذ حملت -في أقل تقدير- منظومة العمل على السكك الحديد وضباط الاركان المشرفين على نقل القطعات ما لا طاقة لهم به. والاكثر من هذا ان هذه المعضلات العملياتية أكدت الحقيقة التي قبلها معظم المراقبين في فينا على مضض منذ١٨٧٠ والقائلة ان النمسا ـ المجر لسوف تحتاج الى الاسناد الالماني لو اندلعت حرب قوى عظمى. ولن يكون الامر كذلك لو دخلت النمسا الحرب ضد ايطاليا، بيد أن المؤكد هو الحاجة للعون الالماني لو خاضت النمسا ـ المجر غمار حرب مع صربيا واحتاجت الاخيرة للدعم الروسي؛ ولذلك جاءت مساعي كونراد المتكررة قبل عام ١٩١٤ لضمان تأكيدات برلين بهذا الصدد. وأخيراً تعكس هذه الطبيعة الفريدة للتخطيط العملياتي مرة أخرى ما استطاع كثير من المعاصرين رؤيته والذي رغب المؤرخون فيما بعد عن الاعتراف به: لو استمرت النزعات القومية

ومـوجـات التـذمـر في البلقـان وفي الامبراطورية نفـسها، لأمست فرص المحافظة على الميراث الفـريد للقيصر جوزيف أقرب الى المستحيل. ولما حصل ذلك الشيء فـعـلاً، بات التوازن الاوروبي قاب قوسين أو أدنى من الاهمال.

فرنسا: تمتعت فرنسا عام ١٩١٤ بامـتـيازات كثيرة على النمسا ـ المجر. ولعل أهمهـا انها لقـيت عـدواً واحداً فقط امامها وهو المانيا التي امكن حشد جميع المصـادر لمواجـهـتـهـا. ولم يكن هذا الأمـر كذلك في نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، حين تحـدت فـرنسـا بريطانيـا في مصر وغـربي افـريقيا واشتبكت في سباق بحـري مـبـيت ضـد البـحـرية الملكيـة، وتنازعت مع ايطاليـا لحد الاقتتال الفعلي تقـريبـاً وهيأت نفسها للثأر من المانيا. وبقيت معضلة فرنسا الاستراتيجية عويصة حـتى حين ناى بها سـيـاسـيـوها الحـذرين عن شـفير المواجهة وساروا بها في اولى مـراحل التـحـالف مع روسيا. وها هي اقوى اعدائها، الامبراطورية الالمانية، قد غـدت أكـثر قوة مما سبق. بيد أن التحدي البحري والاستعماري الايطالي (حسبما رأته فـرنسـا) كـان مـزعجاً هو الآخر ليس بحد ذاته فحسب بل لان الحرب ضد ايطاليـا سـتقذف بها الى مقاتلة المانيا -حليفة ايطاليا. وعنى هذا الأمر للجيش أن تربض اعـداد كـبيرة من فـرقـه في الجنوب الشرقي: وهو قـد فـاقم المشكلة المزمنة للقـوة البـحـرية والمتـمثلة بتركيز اسطولها في البحر المتوسط أو الموانىء الاطلسية أم ينبـغي المخاطرة بتقسيمه الى قوتين صغيرتين.

وتـأزم هـذا الموقف أكـثـر بعـد التـدهور السريع للعـلاقـات الانكليـزية - الفرنسية عقب احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. فانهمك كلاهما منذ عام ١٨٨٤ بسـبـاق بحـري مـتصاعد الوتير، ارتبط للجانب البريطاني بخسارة محتملة لخطوط مـواصـلاتها في البـحـر المتـوسط، (وفي احـايين اخرى) بمخاوف من غزو فرنسي

عبر القنال. وأشد خطورة من ذلك وأكثر تهديداً كانت الاصطدامات الاستعمارية المتكررة بين البلدين. فتنازعتا حول الكونغو (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) وافريقيا الغربية على مدى ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر. وبدا في عام ١٨٩٣ انهما بلغتا عتبة الحرب حول سيام. حتى حلت اخطر أزمة على الاطلاق عام ١٨٩٨، حين بلغ التنافس الذي بدأ منذ ست عشرة عاماً للسيطرة على وادي النيل أقصى مداه بين جيش كتشنر وحملة مارشاند الصغيرة على فاشودا: وابدى الفرنسيون نشاطاً فاعلاً وجرأة امبريالية برغم تقهقرهم في هذه المنازلة. وما اعتبر لا قاطنو تيمبوكوتو ولا قاطنو تونكين فرنسا قوة مترنحة مطلقاً. فحاشا لها ذلك. اذ اضافت لاقاليمها السابقة خلال الفترة من عام ١٨٧١ الى عام ١٩٠٠ ٥,٣ مليون ميل مربع، وامتلكت اكبر امبراطورية فيما وراء البحار بعد بريطانيا. كما انشأت جيشاً استعمارياً لجباً وعدداً من القواعد البحرية الرئيسية من داكار الى سايغون وان كانت التجارة مع هذه الاقاليم غير دسمة. كما اتسع نفوذها حتى في المناطق التي لم تستعمرها كالشرق والصين الجنوبية.

وقيل ان فرنسا ملكت القدرة على تنفيذ هكذا سياسة استعمارية دينامية لأن بنية الحكومة قد اتاحت لمجموعة صغيرة من الحكام الاستعماريين البيروقراطيين والمتحمسين لمبدأ الاستعمار فرصة تنفيذ استراتيجيات «مستقبلية» لن يلوح الا نزير أمل في السيطرة عليها أمام الوزارات سريعة التبدل في عهد الجمهورية الثالثة. ولكن اذا كانت سياسات البرلمان الفرنسي المتقلبة قد منحت قوة وفاعلية للسياسة الامبريالية عن طريق تسليمها لأيدي موظفين دائمين واصدقائهم في «اللوبي» الاستعماري ـ فقد كان لها تأثيراً سيئاً جداً على الشؤون البحرية والعسكرية. فمثلا، اتت التبدلات السريعة في النظام بوزراء جدد من البحرية، وكان بعضهم مجرد «عبد مأمور»، وبعضهم تمسك بآراء عنيدة عن الاستراتيجية البحرية. وعليه اسيء انفاق الاموال المخصصة للبحرية برغم

ضخامتها في هذه العقود. فعكست برامج البناء التقلبات المستمرة للادارات المتتالية والتي تراوحت بين تفضيل هذه الادارة على بناء سفن القرصنة التجارية وبين رأي الاخرى ببناء سفن الاسطول الحربي تاركة البحرية الفرنسية نفسها لا تملك سوى مجموعة غير منسجمة من السفن لا تقف نداً أمام السفن البريطانية أو الالمانية فيما بعد. بيد أن تأثير الساسة على البحرية الفرنسية قد تضاءل أمام تأثيرهم على الجيش حيث اهتراء النسيج الفرنسي ودب الشك في ولاء الجيش وكفاءته؛ نتيجة للمقت الذي كنه ضباط الفيالق للسياسيين الجمهوريين، وكنتيجة للخصومات بين السلطتين المدنية والعسكرية (التي كان أشهرها فضيحة دريفوس). وما فتأ الحال هكذا حتى عودة القوميين بعد عام ١٩١١ حين طويت الخلافات المدنية العسكرية وتراصفت الامة لدحر العدو الالماني. ومع هذا تساءل العديدون ان كانت الجرعة الثقيلة التي حقنها الساسة لم تحدث في القوات المسلحة الفرنسية علة تعذر شفاءها.

أما العبء الداخلي الآخر على القوة الفرنسية فهو حالة اقتصادها. فالموقف هنا معقد وتفاقم أكثر نتيجة لنزعة المؤرخين الاقتصاديين الى اعتماد مؤشرات متباينة. وعلى الجانب الايجابي:

«شهدت هذه الفترة تطوراً مدهشاً في نشاط المؤسسات المصرفية والمالية المشاركة في الاستثمار الصناعي والاقراض الخارجي، واستندت صناعة الفولاذ والحديد الى اسس حديثة وشيدت مصانع جديدة. لا سيما في حقول اللورين. وتحققت طفرات عريضة في مضمار الهندسة والصناعات الجديدة . . . . . وحازت فرنسا على متعهدين ومخترعين كسبوا موقعاً ريادياً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في حقول صناعات الفولاذ والسيارات والطائرات. ووقفت على رأس القائمة شركات مثل شنيدر، وبيجو، وميشلين، ورينو».

وظلت فرنسا اعظم منتج للسيارات في المعمورة حتى تم تطوير اساليب الانتاج الكبير على يد هنري فورد. وشهد انشاء سكك الحديد طفرة في ثمانينيات القرن التاسع عشر تظافرت مع التطور الذي شهده النظام البريدي والتلغراف، -وقنوات المياه الداخلية- لتفرز الاندفاع نحو السوق الوطني. ونالت الزراعة حماية تعريفة (ميلين) لعام ١٨٩٢، واستمر التركيز على انتاج المواد فائقة النوعية. وهكذا سيبدو معدل الانتاج نسبة الى سكان فرنسا رائعاً، اذا ما نظرنا الى مؤشرات اجمالي التوسع الاقتصادي الفرنسي والزيادة السكانية الضئيلة في هذه العقود.

وأخيراً، كانت هناك الحقيقة الراسخة عن ثراء فرنسا الفاحش في رأس المال المنقول والذي امكن استثماره لخدمة مصالح البلد الدبلوماسية والاستراتيجية. وجاء اسطع دليل لهذه الحقيقة من خلال التسديد السريع جداً للتعويضات الى المانيا عن عام ١٨٧١ والتي ظن فيها بسمارك مخطئاً انها كافية لشل قوة فرنسا لسنين آتية. لكن رأس المال الفرنسي انثال في السنين التالية لاغراض الاستثمار الى دول مختلفة داخل اوروبا وخارجها. وبلغت استثمارات فرنسا الخارجية بحلول عام ١٩١٤ تسعة ملايين دولار لتحل ثانية بعد بريطانيا. فعادت هذه الاستثمارات على فرنسا بمكاسب دبلوماسية وسياسية واسعة في عين الوقت الذي ساعدت فيه على انعاش صناعات أجزاء واسعة من اوروبا بما في ذلك اسبانيا وايطاليا. وربما كان سبب الابعاد الايطالي البطيء عن الحلف الثلاثي هو حاجتها لرأس المال. ثم ان القروض الفرنسية ـ الروسية للصين مقابل حقوق اقامة السكك الحديد وامتيازات أخرى قد جمعت في أغلبها في فرنسا ومرت من خلال بطرسبرغ. اضافة الى ان استثمارات فرنسا السخية في تركيا والبلقان ـ التي فشل الالمان في مواكبتها قبل عام ١٩١٤ ـ قد اوصلتها الى مد بعيد ليس بالمعايير السياسية ـ الثقافية وحسب، بل الى تأمين عقود لبيع

السلاح الفرنسي بدلاً من الالماني. وبعد كل شيء أهال الفرنسيون الاموال لتحديث حلفائهم الروس، منذ القرض الاول من سوق باريس في تشرين الاول ١٨٨٨ حتى العرض الحاسم لعام ١٩١٣ بأقراضهم ٥٠٠ مليون فرنك ـ شريطة مد منظومة السكك الحديد الروسية الاستراتيجية في الاقاليم البولندية كثيراً حتى يتسنى «للقاطرة الروسية» الاستعداد أسرع ما يمكن لسحق المانيا. فهذا أجلى تجسيد للقدرة الفرنسية على الاستفادة من قوتها المالية في دعم قوتها الاستراتيجية (برغم ما ينطوي عليه هذا الدعم من سخرية تكمن في حقيقة أن الماكنة العسكرية الروسية كلما تقوت أكثر كلما أضحى الالمان أكثر استعداداً لتوجيه ضربتهم السريعة الى فرنسا).

ومع هذا، سيتلاشى بريق هذه الصورة الايجابية حال استخدام بيانات الاقتصاد المقارن. فبينما تأكد أن استثماراً واسع النطاق كان لفرنسا خارجاً، غاب الدليل القاطع أن هذا الاستثمار عاد عليها بالفائدة الاحسن، سواء على شكل فوائد مكتسبة أم على شكل زيادة الطلبيات الخارجية على المنتوجات الفرنسية: فالذي حصل دوماً هو استحواذ التجار الالمان على حصة الاسد من تجارة الواردات، حتى في روسيا، وفاقت حصة المانيا من المصنوعات الاوروبية المصدرة حصة فرنسا في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، وبلغت ضعفها تقريباً في عام ١٩١١. غير أن هذا القول كشف النقاب عن الحقيقة المؤلمة أن الاقتصاد الفرنسي وبينما قاسى المنافسة الصناعية البريطانية قبل جيل أو جيلين، ها هو الآن قبالة العملاق الالماني الناهض. وتميط الاحصائيات المقارنة اللثام عن واقع هذا التقهقر مرة أثر مرة باستثناءات قليلة مثل صناعة السيارات. فصارت امكانيتها الصناعية عشية الحرب الكونية الاولى حوالي ٤٠٪ فقط من الامكانية الالمانية، وبلغت صناعة فولاذها سدس صناعة المانيا، ووصل انتاج الفحم السبع بالكاد. وما أنتجه الفحم والفولاذ والحديد كان أعلى ثمناً من الانتاج الالماني

وتأتى من مصانع أصغر ومناجم أفقر. وذات القول يصح على صناعة الكيماويات الفرنسية التي اعتمدت فيها كثيراً على الواردات الالمانية برغم ما زعم أنها حققت طفرات مدهشة في هذا الميدان. فاذا ما أخذنا بالاعتبار صغر مصانعها وأساليبها في الصناعة التي تقادم عليها الزمن وكذلك الاعتماد الشديد على الاسواق المحلية المحمية، لا يبدو غريباً أن يوصف نمو الاقتصاد الفرنسي خلال القرن التاسع عشر بأنه «متعثر ومتردد وبطيء».

وليس ريفها النشيط بعزاء، في أقل تقدير من ناحية القوة والثروة النسبية. فهو لم يستفق بعد من غيبوبة الضربات التي اصابت انتاج الحرير والنبيذ؛ ولم تتخط تعريفة (ميلين) في محاولته حماية دخل المزارع والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، حدود تقليل وابطاء الهجرة من الاراضي الزراعية وتقديم العون للمنتجين غير الكفوئين. وآنذاك جسدت الزراعة التي ما برحت تشغل ٤٠٪ من السكان حوالي عام ١٩١٠ والقائمة بشكل طاغ على اراض صغيرة، عائقاً أمام الانتاجية الفرنسية واجمالي الثروة القومية. وكشفت بيانات بايروش أن اجمالي الانتاج الفرنسي عام ١٩١٣ كان ٥٥٪ فقط من نظيره الالماني، وبلغت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي حوالي ٤٠٪ من حصة المانيا؛ وذكر رايت أن دخلها القومي بلغ عام ١٩١٤ حوالي ٦ مليار دولار مقارنة مع الدخل الالماني البالغ ١٣ مليار دولار. وعليه فان أية حرب ضد جارتها الشرقية ستأتي على فرنسا، لو وقفت وحيدة، لا بشيء غير عاقبة عامي ١٨٧٠ - ١٨٧١.

كما انحدرت فرنسا في عديد من هذه المؤشرات مقارنة بامريكا، وبريطانيا، وروسيا، اضافة الى المانيا حتى باتت خامس قوة عظمى في مطلع القرن العشرين. غير أن ما يعنينا هنا هو تآكل قوة فرنسا مقابل القوة الالمانية -لسبب رئيسي هو طبيعة العلاقات المرة بين البلدين. وفي هذا الاطار أمسى تباين اتجاهات البلدين نذير شؤم. فبينما ازداد عدد سكان المانيا حوالي ١٨ مليون

نسمة بين عامي ١٨٩٠ - ١٩١٤، ولم يشهد الفرنسيون زيادة غير أكثر بقليل من مليون نسمة لنفس الفترة المذكورة. لقد عنت هذه الزيادة الالمانية ومعها تنامي الثروة الاسخى أن الفرنسيين ومهما اجهدوا نفسهم عناء تطوير جيشهم لن يستطيعوا اللحاق بالركب الالماني المتفوق عددياً. لقد أعدت فرنسا جيشاً عرمرماً حين جندت ما يربو على ٨٠٪ من شبابها اللائقين للخدمة، وذلك معدل هائل وفقاً لبعض الحسابات: فالفرق الثمانون التي حشدتها من مجموع سكان قدره ٤٠ مليون نسمة تمثل افضلية عند مقارنتها مع فرق النمسا الثماني والاربعين من مجموع سكان قدره ٥٢ مليون نسمة. لكن هذا لا يأتي بغير عون متواضع عند مواجهة المانيا. فلم تستطع هيئة الاركان البروسية العامة (التي استخدمت احتياطها الاحسن تدريباً) تجنيد ما يربو على مائة فرقة وحسب، بل وتمتعت باحتياطي مضمون من الرجال ـ بلغ حوالي عشرة ملايين رجل في سن الخدمة، بالمقارنة مع خمسة ملايين احتياطي لدى فرنسا؛ اضافة الى امتلاكها عدداً مذهلاً من ضباط الصف(حوالي ١١٢ الفاً) وهم العنصر الاساسي في أي جيش واسع، مقارنة مع ضباط الصف الفرنسيين البالغ عددهم (٤٨ الفاً). وعلاوة على هذا، فاق معدل الانفاق العسكري الالماني نظيره الفرنسي برغم أن المانيا خصصت نسبة أقل من عائدها القومي في هذا الاطار. فعلى مدى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، جاهدت القيادة الفرنسية العليا عبثاً ضد «حالة التردي غير المقبولة»؛ حتى ابانت المذكرة السرية عن التفوق المادي العسكري الالماني عشية الحرب حقائق رهيبة: «فلدى المانيا ٤,٥٠٠ مدفع رشاش مقابل ٢,٥٠٠ لدى فرنسا، وستة آلاف مدفع عيار ٧٧ ملم مقابل ٣,٨٠٠ مدفع فرنسي عيار ٧٥ ملم، مع هيمنة مطلقة تقريباً في المدفعية الثقيلة».

ومع ذلك، سار الجيش الفرنسي الى معارك سنة ١٩١٤ واثقاً من النصر. اذ وجه استراتيجيته الدفاعية على الهجوم الشامل، ليعكس بذلك تأكيد

(غـرانـدومـيسون) المفرط على المعنويات التي غرسها هو واعوانه في جندهم- وهو مـا يفسره علم النفس تعـويضـاً عن النواقص المادية. فراح الجنرال ميسنغ يبشر: «لـن يـصـنـع الـنـصر لا الحـشـود الكبيرة ولا الأسلحـة الوفيرة، بل جـرأة الجنود الشـجـعـان الاشـاوس ـ وأعني التـحـمل الجـسـدي والمعنويات العالية، وكذلك القـدرة الهجـومـية». وترافق هذا التأكيد مع «النهوض الوطني» في فرنسا بعيد أزمة مراكش عام ١٩١١ التي اوحت ان البـلاد ستقاتل الطبقية السياسية التي صورت البـلاد كأنها أكـثر تعرضاً للشقاق سيما أثناء فضيحة درينوس. وقد افترض معظم الخبراء العـسكريين أن الحـرب التـاليـة سـتكون قصيرة وعليه ليس ثمة شيء أكثر أهميـة من عـدد الفـرق الممكن نشرها فوراً في الميدان، لا حجم صناعة الفولاذ أو الكيماويات الالمانيـة،ولا وجود ملايين المجندين الاحتياط لدى المانيا.

ربما كـان انتـعـاش الشـعـور الوطني بالثـقـة ثمـرة تحـسن مـوقف فـرنسـا الدبلومـاسي الخـارجي على يدي وزير خـارجـيـتـهـا (ديلكاسيه) ودبلوماسييه بعد انطواء القـرن التـاسع عشر. اذ لم ينجـحـوا بتـوطيـد اواصر العـلاقـة الحـيوية مع بطرسبرغ برغم جـهـود حكومـة المانيـا الدبلومـاسـيـة لاضـعـافها،بل وعملوا على تحـسين العـلاقات مع ايطاليا فأخرجوها فعلا من صومعة الحلف الثلاثي (فخففوا بذلك من المشكلة الاستراتيـجـة المنطوية على اضطرارهم للقـتال في السافوا اضافة الى الـلورين). بيـد أن الاهم من ذلك احـتـواءهم للخـلافـات الاسـتـعمارية مع بريطانيـا في بودقة معاهدة ١٩٠٤ ومن ثم اقناعـهـم الحكومـة الليبرالية في لندن أن أمن فـرنسـا يمثل مصلحة قومية بريطانية. وبرغم أن الاسباب السياسية الداخلية لبريطانيـا احـالت دون الوصـول الى حلف ثابت مع فرنسا، لاحت فرص فرنسا في نيل الدعم البريطـاني أقوى في كل مرة أضافت فيها المانيا شيئاً الى اسطولها في اعـالي البـحار ومع كل ايماءة أن الضربة الالمانية غرباً ستمر عبر بلجيكا المحايدة. فـان دخـلـت بريطانيـا حـومـة الصراع لتـوجب على الالمان الخـوف لا من الروس

فحسب بل ومن البحرية الملكية واسطولها في اعالي البحار ومن دمار تجارتها فيما وراء البحار، ناهيك عن خوفها من قوة الحملات البريطانية الصغيرة المتمكزة في شمال فرنسا. هذا هو الحلم الذي داعب مخيلة الفرنسيين منذ عام ١٨٧١ : مقاتلة المانيا وفي صفهم روسيا وبريطانيا، وها هو الآن أصبح حقيقة ساطعة.

ما كانت فرنسا قوية لتقاوم المانيا في صراع رجل لرجل وهو أمر صممت الحكومات الفرنسية على تحاشيه. فاذا كانت علامة القوة العظمى انها الدولة القادرة على تخطي أي بلد آخر فان فرنسا قد انزلقت الى الموقع الادنى (مثل حال النمسا ـ المجر). بيد أن هذا التعريف بدا جد ساذج في عام ١٩١٤ ولا يتلاءم وأمة شعرت نفسياً أنها استعدت للحرب وانها اثرى واقوى عسكرياً من السابق، بل وأول كل شيء أنها حظيت بحلفاء عظام. وستبقى مفتوحة مسألة ان كان تظافر هذه العوامل مجتمعة كان سيساعد فرنسا في الصمود بوجه المانيا؛ بيد أن معظم رجالات فرنسا ظنوا ذلك.

بريطانيا العظمى: كانت بريطانيا، للوهلة الاولى امة عملاقة. فهي قد حازت سنة ١٩٠٠ على اكبر امبراطورية في تاريخ المعمورة امتدت على مدى اثني عشر مليون ميل مربع من الارض وربما خيم سلطانها على ربع سكان الكون. وكانت قد اضافت في العقود الثلاثة الفائتة ٤,٢٥ مليون ميل مربع مع ٦٦ مليون نسمة الى ممتلكات الامبراطورية. فخامر اذهان المؤرخين البريطانيين اللاحقين وكذلك الفرنسيين والالمان قولهم:

«شهدت السنوات الخمسين أو حواليها قبل عام ١٩١٤ توسعاً هائلاً في القوة البريطانية صاحبه تجاهل تام لأية طموحات مشابهة لدى أية أمة أخرى. فان كانت ثمة أمة رنت للسيطرة على الكون فهي بريطانيا العظمى. وفي الواقع

هي قـد صنعت أكثر من طموح وهي قد حققت ذلك. وما فعل الالمان شيئاً غير الحـديث المجرد عن اقامة سكة حديد برلين ـ بغداد. فيها كانت ملكة انكلترا هي امبراطورة الهند. وان كـانت ثمـة أمة في العالم اخلت بالتوازن العالمي فهي بريطانيا العظمى».

لما يزل أمـامنا العـديد من مـؤشرات القـوة البريطانيـة: الزيادات الكبيرة في البـحـرية الملكيـة المسـاوية في قوتها لاكبر اسطولين بعدها؛ شبكة القواعد البحرية الفـريدة من نوعـهـا ومحطات الابراق المنتشرة في ارجاء البسيطة؛ حيازتها على أكبر بحـرية تجـارية في العـالم والمحـملة ببـضـائع امـة مـا فتئت هي الاعظم تجارياً في الكون؛ اضـافة الى احتضانها الخدمات المالية لمدينة لندن التي جعلت من بريطانيا اكبر مـسـتـثـمـر، وصيرفي، وسمسار بضائع في الاقتصاد العالمي. فحق للحشود التي اكتظ بها مهرجان اليوبيل الماسي الفكتوري عـام ١٨٩٧ أن تزدهي متفاخرة بما ملكت.

واذا مـا نظرنا للامـر من زاوية اخرى -ولنقل الحسابات الواقعية لـ «العقل الـرسـمـي الـبريـطـاني» أو من حـسـابات المؤرخين اللاحـقين عن انهيـار القـوة الـبريـطانيـة ـ فـسـيـبـدو آخـر القـرن التـاسع عشر ليس بالوقت لتـسـعى فـيـه الامبراطورية الى «تحـقـيق السـيـادة العـالميـة». وعلى عكس ذلك، حـصلت هذه (السيادة) قبل قرن خلا وبلغت ذروتها في نصر عام ١٨١٥، الذي أتاح للبلد أن يـعـيش في بحـبـوحـة من الترف لنصف القـرن اللاحق باسطاً سلطانه البـحـري والامبراطوري عـديم النظير. غير أن التبـدل الذي طرأ على مـيـزان القوى العالمي بعد عام ١٨٧٠ عـمل على نهش التفوق البريطاني بطريقتين مشؤوميتن ومتفاعلتين فـيها بـينهما. أولهما أن توسع الصناعـة وكـذلك التـغـييرات في الثـقلين العـسكري والبـحـري والناشئة عن هذا التـوسع قـد أضـعـفـا مـوقع الامبراطورية البريطانيـة النسـبي اكثر من غيرها، ذلك انها «القوة العظمى» القائمة اصلاً التي تكسب أقل

مما تخسر من التـغيرات الكبيرة التي يشـهـدها الوضع الراهن. وحقيقة ان بريطانيا لم تتأثر بشكل مـبـاشر من نشـوء المانيـا الموحدة القوية كما تأثرت فرنسا والنمسا ـ المجـر (ولم يتـوجب على لندن أن تتـداول مع هذه القـضـيـة بجـدية حـتى عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥)، غير أنها الدولة الاكـثـر تضرراً من نشوء الولايات المتحدة طالما أن المـصـالـح الـبريـطـانـيـة (كندا. وقـواعـدها البـحـرية في الكاريبي، وتجـارتها واستـثماراتهـا في امـريكا اللاتينيـة) كـانت هي الاكبر في نصف الكرة الغـربي من مـصـالـح أي بلد اوروبي آخـر؛ وهي أكـثـر من تضرر من توسع حـدود روسـيـا وشـبكة سككهـا الحـديدية في تركـسـتـان لما ينطوي عليـه ذلك من تهديد للنفوذ البريطاني في الشرق الادنى والخليج (الفـارسي)، وكـذلك على سلطانها على شـبـه القـارة الهندية؛ وهي البـلاد التي كـانت أكـثر من ستتضرر مصالحها التجارية مع الصين (فـهي تمتـعت بأكبر حـصـة من التـجارة الخارجية الصينية) لو انطلق المارد الصـيني من قـمقمه، او ظهرت قوة أخرى في تلك المنطقة، وهي أكبر قوة تضرر مـوقعها النسبي في افريقيا والمحيـط الهـادي بزحـف مـا بعد عـام ١٨٨٠ على المستـعمرات طالما هي قد «استبدلت الامبراطورية غير الرسمية الممتدة عبر أغلب العـالم غير النامي بامبراطورية رسـمـيـة حـجمها ربع حجم الاولى»، (كما وصفها هكذا هويسبـاوم)، وتلك ليـست بصـفقة رابحة حتى وان استمرت تنال الجديد لتضيفه الى دومينون الملكة فكتوريا.

وإذا كـانت بعض هذه المشـاكل (في افـريقـيا أو الصين) جديدة، فالمشاكل الاخـرى (التنافس مع روسـيا ومع الولايات المتحدة في نصف ألكرة الغربي) سبق وأن تمرست عليـهـا الادارات البريطانيـة. العـلامـة الفـارقـة هنا هي اشتداد القوة النسـبـيـة للدول المتـحـدية وتفاقم التهديدات في آن واحد تقريباً. ومثلما انشغلت امبراطورية النمـسـا ـ المجـر بصراعـات لها مع اكثر من عدو في اوروبا، آل الامر مع رجـال الدولة البريطانيـة الى الانغماس دبلومـاسـاً واستراتيـجـيـاً في مهام خداع

ساحتها مشارق الارض ومغاربها. فمثلاً اقض مضجع مجلس الوزراء البريطاني في سنة ١٨٩٥ الحاسمة احتمال تقهقر الصين عقب حربها مع اليابان واحتمال انهيار الامبراطورية العثمانية كنتيجة للأزمة الامريكية وكذلك الاصطدام الوشيك مع المانيا حول جنوبي افريقيا في عين وقت التنازع مع الولايات المتحدة بشأن حدود غويانا البريطانية - فنزويلا، يضاف لها القلق من الحملات العسكرية الفرنسية في افريقيا الاستوائية، ومن المسيرة الروسية صوب كوش الهندوسية. وهذا هو واجب الخداع الذي اقتضى أن تقوم به البحرية ايضاً؛ فمهما بلغت الزيادات المنتظمة في ميزانية البحرية الملكية، لم تعد قادرة على «التحكم بالامواج» بوجه خمسة أو ستة اساطيل اجنبية تعاظم بناؤها في تسعينات القرن التاسع عشر كما كانت عليه في منتصف القرن. لقد كان بوسع البحرية الملكية، كما اشارت لذلك ادميرالاتها تكراراً، أن تواجه التحدي الامريكي في نصف الكرة الغربي، ولكن عن طريق سحب السفن الحربية من المياه الاوروبية، مثلما استطاعت ان تزيد حجم البحرية الملكية في الشرق الاقصى ولكن على حساب فاعلية اساطيلها في البحر المتوسط. فلم يسعها أن تكون قوية في كل مكان. وأخيراً كان عملاً خادعاً توجب على الجيش القيام به عن طريق نقل كتائبه من (الدرشوت) الى القاهرة، أو من الهند الى هونغ كونغ لمواجهة احدث المستجدات في الأحداث.

أما نقطة الضعف الثانية المشؤومة والمتفاعلة مع الاولى فربما كانت أكثر خطورة، فهي تآكل التفوق البريطاني الصناعي والتجاري وهو ما اعتمدته القوة الامبراطورية البحرية والعسكرية ملاذاً أخيراً. اجل لقد عززت الصناعات الدائمة كالفحم والمنسوجات والادوات الحديدية انتاجها ضمن المعايير المطلقة في هذه العقود، الا أن حصتها النسبية من الانتاج العالمي تراجعت باستمرار؛ وفي ميدان الصناعات الجديدةمتزايدة الاهمية كالفولاذ والكيماويات والعدد الميكانيكية

والسلع الكهربائية سرعان ما فقدت بريطانيا الموقع الريادي الذي بلغته سابقاً في صناعات اخرى. وتباطأ كثيراً نمو الانتاج الصناعي بعد أن نما بمعدل سنوي بلغ ٤٪ في الفترة من (١٨٢٠ ـ ١٨٤٠) وحوالي ٣٪ من (١٨٤٠ ـ ١٨٧٠)؛ فبلغت نسبته في الفترة من (١٨٧٥ ـ ١٨٩٤) ٥,١٪ سنوياً، أي اقل بكثير من نمو منافسي البلد الرئيسيين. لقد أحست بريطانيا وبسرعة بفقدان تفوقها الصناعي من خلال المنافسة المريرة بحثاً عن الزبائن. فقد ازيحت الصادرات البريطانية أولاً عن موقعها المفضل في اسواق اوروبا وامريكا الشمالية الصناعية -المحمية دوماً بقيود التعرفة العالية- ثم عن اسواق بعض المستعمرات حيث نافستها قوى أخرى تجارياً أو عن طريق وضعها نظام التعريفات حول مستعمراتها الجديدة، واخيراً وجدت الصناعة البريطانية نفسها ينخر فيها الضعف بفعل انثيال المصنوعات الاجنبية المستورده على سوقها المحلي غير المحمي ـ وتلك اشارة ساطعة أن البلاد لم تكن تخشى المنافسة لها.

لقد بات تباطؤ الانتاجية البريطانية وتداعي تنافسيتها خلال أواخر القرن التاسع عشر احدى أكثر القضايا دراسة في التاريخ الاقتصادي. اذ انطوى على مسائل مثل الشخصية القومية، والفروقات بين الاجيال، والعقائد الاجتماعية، وكذلك النظام التعليمي، ناهيك عن الاسباب الاقتصادية مثل ضعف الاستثمار وقدم المصانع، وتردي العلاقات في مضمار العمل الخ، ان هذه الايضاحات لتبدو في عيون طلبة الستراتيجية الكبرى المهتمين بالصورة «النسبية»، أقل خطورة من حقيقة أن البلد برمته أخذ يفقد أرضيته. حيث تقلصت حصة المملكة المتحدة سنة ١٨٨٠ من الانتاج التصنيعي العالمي من ٢٢,٩٩٪ الى ١٣,٦٪ سنة ١٩١٣، ويوم كانت حصتها من التجارة العالمية ٢٣,٢٪ سنة ١٨٨٠، أضحت ١٤,١٪ في الفترة ١٩١١ - ١٩١٣. فيما تخطتها كل من الولايات المتحدة والمانيا بالقوة الصناعية. وغدا الآن (مصنع العالم) الثالث مكانة ليس لأنه توقف عن

التمويل بل لأن آخرين شرعوا بالنمو اسرع منه.

وما خان الامبرياليين البريطانيين شيء أكثر من هذا الانحطاط الاقتصادي النسبي، لما له من تأثير على «الهيمنة البريطانية». «افترضوا تعرض صناعتنا للتهديد (بالمنافسة الخارجية) وتلك الصناعة تمثل اساس نظامكم الدفاعي القومي، فأين تصبحون اذن؟». هذا هو سؤال الاستاذ (اي. اس. هوينس) سنة ١٩٠٤. وكان تعقيبه: «ليس بوسعكم النهوض وأنتم لا تملكون صناعة حديدية نشيطة، وتجارة هندسية كبيرة، لأنكم لن تملكوا عندئذ وسائل الانتاج للحرب الحديثة، وهذا ما سيؤثر بدوره على مستوى كفاءة جيوشكم واساطيلكم». فان جنحنا للمقارنة مع هذا التطور لبدت النزاعات حول حدود المستعمرات في افريقيا الغربية أو مستقبل جزر ساموان بالغة التفاهة. ولذلك جاءت مصالح الامبرياليين بشكل اصلاح تعريفي، والغاءهم مبادىء التجارة الحرة كي يحموا الصناعات البريطانية – وعلاقات أمتن مع الدومينونات البيض، من أجل تأمين كل من المساهمات الدفاعية والسوق الامبراطورية الخاصة. فأمست بريطانيا الآن طبقاً لعبارة جوزف تشمبرلين المرعبة «العملاق المنهك الذي أخذ يسير مترنحاً بين فكي كماشة مصيره التعس». ثم دوى تحذير لورد الادميرالية الاول: «لن تبقى المملكة المتحدة محتفظة بجبروتها قبالة الولايات المتحدة أو روسيا، وربما حتى المانيا. فسوف يطاح بنا جانباً».

فاذا ما كان الامبرياليون على صواب «على المدى البعيد»، «أفهل ستصمد الامبراطورية التي تحتفل بالذكرى المئوية لمعركة الطرف الاغر حتى ذكرى مئوية اخرى؟» ذلك ما استفهم عنه الصحفي (كارفين) سنة ١٩٠٥. لقد نزعوا جميعاً الى تهويل الاخطار المعاصرة. فصحيح ان تجارة الحديد والفولاذ والآلات الميكيانيكية اضمحلت في عديد من الاسواق، لكنها لم تلفظ انفاسها بعد. اذ انتعشت صادرات المنسوجات في سني ما قبل عام ١٩١٤. ولما تزل صناعة بناء

السـفن الحـيـوية لكل من البحرية الملكية والتجارة البحرية هي المتفوقة دون منازع فاطلقت الى عبـاب البحـار سفنـاً حملت مـا يربو على ٦٠٪ من الحمولة التجارية العالمية وصنعت ٣٣٪ من سـفنها الحربية في هذه العقود،وهو ما هيأ بعض العزاء لمن خـشـوا اعـتماد بريطانيا الكبير على مستوردات المواد الغذائية والمواد الاولية زمن الحـرب. ومـن صـواب الـقـول أن بـريـطانيـا لو تورطت في صراع طويل شـديد الاعـتماد على الصناعـة ضـد القـوى العظمى، فـسوف تجد ان كثيراً من صناعاتها التسليـحـيـة كـ (الذخيرة والمدافع والطائرات ومحامل الكريات والاجـهزة البصرية والمغنيطات) غير كـافية، ولتعكس ذلك الاعتقاد التقليدي أن الجيش البريطاني لا يصلح نشره وتجـهـيـزه لغير حـروب مـستعمراتية صغيرة لا لصراعات كبيرة قارية. لكن تلك الحـروب هي ما نشبت فعلاً في جل هذه الفترة واشتبك فيها الجيش.

غير أن مـواطن قـوة بريطانيا تمثل تجسيداً يعارض الوصف الكئيب والسريع لمشاكـل البلد. فبرغم أن التـأريخ البريطـاني للفترة من ١٨٧٠ ـ ١٩٧٠ قد شهد انحطاطا مـتـزايداً ومـتـواصـلاً تقـريبـاً، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، مقارنة بأمم أخـرى فأسـقطهـا من قمة الرفاهية والقوة اللتين اعطتهما اياها ثورتها الصناعية في مـنتـصف القـرن التـاسع عشر؛ لكن هناك خطر المغـالاة في حـجم وسرعـة ذلك الانحطاط،وفي تجـاهل موجودات البلد الثرية جداً حتى في الميدان غير الصناعي: اذ كـانـت بـريطانيـا في المقـام الاول ثرية للغـاية في الداخل والخـارج بالرغم من تعرض الخزينة البريطانية نفسها لضائقة عسيرة في عقدي ما قبل عام ١٩١٤ حين عـملت التكنولوجـيـا الحـديثـة على رفع سـعـر السفن القتالية اكثر من الضعف. وفـضـلاً عن هذا، ادت زيادة عـدد جمهـور الناخبين الى انفاق «اجتماعي» سخي لاول مـرة. وهكذا اذا بدا الانفـاق على «المدافع والزبدة» كـبيراً بالارقام الاجمالية، ذلـك أن الـدولـة الـسـاهـرة كـانـت تأخـذ نزراً يسيراً من دخل الفـرد على شكل ضرائب، وتنفق قليـلاً جـداً من الدخل القـومي على الاغـراض الحكومـية. فبلغ

مجموع الانفاق المركزي والحكومي المحلي ١٢,٣٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي عام ١٩١٣. وعليه، وبرغم أن بريطانيا كانت أسخى من أنفق على الشؤون الدفاعية قبل عام ١٩١٤، احتاجت الى تخصيص حصة من دخلها القومي لذلك الغرض أقل مما خصصته أية قوة عظمى أخرى في اوروبا؛ واذا استخف الامبرياليون المغالون بقوة بريطانيا «المالية» قياساً الى قوتها «الصناعية» فقد استثمرت مبلغاً دسماً (حوالي ١٩,٥ « مليار » دولار) فيما وراء البحار، وهو ما ساوى ٤٣٪ من استثمارات العالم الخارجية، وهو مصدر للثروة القومية لا ترقاه الريبة. وما كان ثمة شك في قدرتها على تمويل حتى حرب واسعة النطاق باهظة التكاليف لو دعت لذلك الحاجة؛ بيد أن الامر غير الواضح هو ما اذا كان بوسعها الحفاظ على حضارتها السياسية الحرة - أي الابقاء على التجارة الحرة والانفاقات الحكومية الواطئة، وقلة المجندين والاعتماد الرئيسي على البحرية - لو اضطرت الى تخصيص كثير وكثير من مواردها القومية للتسلح والى حرب صناعية حديثة. ان ما لم يعلوه غبار الشك انها ملكت رصيداً كافياً.

ثمة عوامل أخرى عملت على تعزيز مكانة بريطانيا بين القوى العظمى. فعلى الرغم من صعوبة التفكير بالدفاع عن الحدود البرية للامبراطورية في عهد أخذت فيه السكك الحديد الاستراتيجية والجيوش الجرارة تهدد الامن الجغرافي السياسي للهند والممتلكات الباقية، ظلت عزلة الجزر البريطانية امتيازاً بالغ العظمة - يحرر سكانها من مخاوف الغزو المفاجيء على ايدي الجيوش المجاورة، وأتاح التركيز على القوة البحرية أكثر من البرية، وسنح لساسة البلد حرية أكبر للتصرف حيال قضايا الحرب والسلم من ساسة أي من دول القارة الاخرى. يضاف لذلك أن حيازة امبراطورية مترامية الاطراف صعب الدفاع عنها قد تأتي بمنافع استراتيجية كبيرة برغم ما انطوى عليه من مشاكل استراتيجية عويصة. اذ غلب الموقف البريطاني نظيره لدى أية قوة اوروبية أخرى في أي صراع خارج

القارة بفضل ما ملكت من سلسلة ضخمة من الحاميات الأمبراطورية، ومرافىء الاستفحام[1] وقواعد الاساطيل الممكن حمايتها من البحر. ولما كان بمستطاع بريطانيا ارسال الاعانات لممتلكاتها فيما وراء البحار (وخاصة الدومنيونات المتمتعة بالحكم الذاتي والهند) نزعت هذه الممتلكات في الوقت ذاته الى اعانة قوة الامبراطورية بالجند والسفن والاموال والمواد الأولية ـ وهذا هو الوقت الذي سال فيه لعاب رجال الوايتهول نحو جني ثمار هيمنتهم على ما وراء البحار بحجة بلوغ «دفاع امبراطوري» أكثر تنظيماً. وأخيراً لعل هناك من يجادل أنه وبفضل امتداد الهيمنة والنفوذ البريطانيين كثيراً في الازمنة السابقة، حازت بريطانيا الآن على كثير من مناطق الصد، وكثير من مناطق ذات مصالح أقل حيوية، وعليه حازت على أرحب مجال «للاخذ والعطاء»، وخاصة في ميادينها المتعارف عليها بـ «الامبراطورية غير الرسمية».

وفي الحقيقة لا توحي معظم البلاغة العامة للامبراطورية البريطانية أن التنازلات والانسحابات كانت شرعة يومها. بيد أن التقييم المتأني للاولويات الاستراتيجية البريطانية ـ الذي سمح به نظام التشاور بين الوزارات وآلية صنع قرارات مجلس الوزراء ـ استمر سنة بعد أخرى يتمعن في تفاصيل كل مشكلة «في اطار» التزامات البلد الكونية، ومقرراً سياسة البلاد في المساومة او الثبات. وهكذا ولأن دخول حرب ضد أمريكا سيكون مأساة اقتصادية، وممقوت شعبياً، وبالغ الصعوبة استراتيجياً، بدا سليماً تقديم تنازلات في النزاع حول فنزويلا، وتخوم آلاسكا، الخ. وعلى نقيض هذا، وفيما بدت بريطانيا راغبة بالتفاوض مع فرنسا في تسعينات القرن التاسع عشر حول نزاعاتها الاستعمارية في افريقيا الغربية وجنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادي، لاح منها عنادها في

(١) مرافىء الاستفحام: هي المرافىء التي تزود السفن بالفحم الحجري.

التمسك بوادي النيل. وسعت بعد انسلاخ عقد واحد الى تبديد العداوة مع المانيا (بعرض اتفاقات معينة حول حجم قوتيهما البحريتين والمستعمرات البرتغالية وسكة حديد بغداد)؛ لكنها كانت شديدة الوجل من قطع وعد بالتزام الحياد لو نشبت حرب قارية. لقد كشف نجاح جهود وزير الخارجية (غراي) تجاه برلين قبيل عام ١٩١٤ وقبله نجاح مساعي (سالزبري) للاتفاق مع بطرسبرغ بشأن آسيا عن اعتقاد مشترك أن بوسع الدبلوماسية حل معظم المشاكل الناشبة في الشؤون العالمية. أما الاقتراح، من الجانب الاول، أن موقع بريطانيا العالمي عام ١٩٠٠ كان ضعيفاً كموقعها في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وكذلك الجدال، من الجانب الآخر، أن ثمة «توسع هائل في القوة البريطانية» قبل عام ١٩١٤ أحدث خللاً في التوازن العالمي، انها هما « وجه واحد » لصورتين جسدتا موقعاً أكثر تعقيداً من كلتيهما.

ففي العقود القلية السابقة للحرب العالمية الاولى، وجدت بريطانيا نفسها تتراجع في الميدان الصناعي العام أمام الولايات المتحدة والمانيا ومجبرة على دخول منافسة حادة أمامهما في الميادين التجارية والاستعمارية والبحرية. ومع ذلك عنى امتلاكها للمصادر المالية والطاقة الانتاجية والممتلكات الامبراطورية والقوة البحرية «معاً» انها ما برحت القوة العالمية «رقم واحد»، حتى وان اضمحلت ريادتها عما كانت عليه عام ١٨٥٠. على أن منصب الدولة رقم واحد لهو مشكلة بريطانيا الاولى. فهي الآن دولة «ناضجة» ذات غاية ثابتة هي الحفاظ على الترتيبات القائمة أو في أقل تقدير ضمان حصول أية تغيرات بطريقة سليمة وبطيئة وكانت ستقاتل لبلوغ بضع اهداف واضحة منها الدفاع عن الهند والمحافظة على تفوقها البحري سيما في مياهها الاقليمية وربما صيانة توازن القوى الاوروبي - بيد أن أياً من هذه القضايا كان لزاماً وضعها في اطارها الاوسع ومقارنتها بمصالح بريطانيا الأخرى. ولهذا السبب تحديداً عارض سالزبري أي

التزام عسكري ثابت « مـع » المانيا سنة ١٨٨٩ وفي الفترة ١٨٩٨ ـ ١٩٠١، وهو عين سـبب تملص غراي من أي التزام عسكري « ضـد » المانيا في الفترة ١٩٠٦ ـ ١٩١٤. فـعكست سياسة بريطانيـا المستقبلية هذه مقولة بالمرستون بعيدة الاصداء أن للبلد مـصـالح دائمـة لا حلفـاء دائمـون، في الوقت الذي ابهمت فيه وغمت عـلى انظار صناع القـرار في باريس وبرلين. واذا كـانت الظروف التي سـمـحت بحـرية التصرف هذه قـد زالت مع انطواء صـفحة القرن التاسع عشر، استمر على منواله القـديم اسلوب الخـداع التـقليـدي بين مصالح بريطانيا المختلفة ـ المصالح الامبراطورية ضـد المصـالح القارية، والاستراتيجية ضد المالية.

روسيا: افـادت مـعظم التـحليـلات أن امبراطورية القـيـاصرة ستكون، تلقـائيـاً، عـضواً في نادي «القوى العظمى» في القرن العشرين القادم. وما ضمن لها هذا الموقع هو مـسـاحـتـهـا الشـاسـعـة الممـتـدة من فنلندا الى فـلادفوستوك ـ ونفـوسـهـا الهائلة وسريعـة التكاثر والتي بلغت مـا يقـارب ثلاثة أضـعـاف نفوس المانيـا واربعـة اضـعـاف نفـوس بريطانيـا تقـريباً. فهي لم تتوقف عن مد حدودها وعلى مـدى اربعـة قـرون غـرباً وشرقـاً وجنوباً، تحـدها عن بلوغ هذه الغـاية جل الهزائم التي مـرت بها. وكـان جـيـشـها الدائمي الاكبر بين جيوش اوروبا، طوال الـقـرن التـاسع عشر وبقي هكذا حين دنا أوان الحـرب العـالميـة الاولى فـقـوامـه (١,٣) مليـون محارب في الخطوط الامـامية و (٥) ملايين جندي احتياطي. كما كـانت الانفـاقـات العـسكرية الروسية عالية وشكلت مع المنح «الاستثنائية» مبلغاً ربما سـاوى اجمالي الانفـاق الالماني. ومـضى انشـاء سكك حديدها بسرعة عجيبة قبـل سنـة ١٩١٤ ـ مما هدد، وخـلال فترة قـصيرة، بافساد الخطة الالمانية (أي ما أطلق عليـه خطة شليـفين) القائمة على توجيه الضربة الاولى الى الغرب ـ وانثالت الامـوال لبناء الاسطول الروسي بعـد حـرب اليابان. حتى قيل أن الاركان البروسية

العامة اوجست خيفة من تعاظم القوة الروسية، اذ اكد (مولتكه الاصغر) أن قوة « اعداء » بروسيا ستتعاظم بحلول عامي ١٩١٦ و ١٩١٧ لدرجة أنه لم يعد يعرف كيف سيتدبر الامر. غير ان بعض الفرنسيين استبشروا بذلك وفركوا ايديهم مترقبين اليوم الذي ستهدر فيه «القاطرة الروسية» وتنطلق لتطرح برلين أرضاً وهرع عدد من البريطانيين وخاصة أصحاب العلاقة مع سفارة بطرسبرغ الى ابلاغ زعماءهم أن «روسيا ما فتئت تضيف قوة الى قوتها فعلينا أن نعجل الى استعادة صداقتها بأي ثمن». لقد سرى قلق هائل من نمو القوة الروسية من غاليسيا الى فارس الى بكين.

ترى أباتت روسيا قاب قوسين او أدنى من تحولها الى دركي اوربا مرة أخرى كما أوحت بذلك هذه التصورات؟ لقد شكّل تقييم القوة الروسية مشكلة لمراقبي الغرب منذ القرن الثامن عشر حتى الآن، ودائماً ما تعقدت أكثر بسبب الاختلافات في المعلومات المقارنة وبسبب التناقضات في ما يقوله الروس للاجانب وما يصارحون به انفسهم اضافة الى الاعتماد على المعلومات الذاتية المحضة لا الحقائق الموضوعية. ولم تبد الدراسات التي تناولت «الكيفية التي قيمت فيها اوروبا القوة الروسية قبيل عام ١٩١٤»، ومهما بلغت شمولية، بذات الدقة التي بلغتها تحليلات «القوة الروسية» ذاتها.

واستناداً الى الدليل المعقول الموجود بين ايدينا بدا أن روسيا كانت في عقود ما قبل سنة ١٩١٤ قوية وضعيفة في آن واحد ـ وذلك يعتمد كشأنه دائماً على نهاية التلسكوب التي ننظر من خلالها. فبادىء ذي بدء نقول أن روسيا كانت أقوى الآن صناعياً من حالها خلال حرب الكريميا. وتزايد اجمالي الانتاج الصناعي الروسي في الفترة (١٨٦٠ ـ ١٩١٣)، وهي حقبة طويلة جداً بمعدل عال سنوياً (٥٪) وبلغ في تسعينيات القرن التاسع عشر ما يقارب ٨٪. وبز انتاجها من الفولاذ عشية اشتعال شرارة الحرب العالمية الاولى انتاج فرنسا

والنمسا ـ المجر وتقدمت كثيراً أمام ايطاليا واليابان كما نما انتاج الفحم بوتيرة اسرع، من ٦ ملايين طن سنة ١٨٩٠ إلى ٣٦ مليون طن سنة ١٩١٤. وكانت ثاني أكبر منتج في العالم من النفط. وبينما ازدادت صناعتها النسيجية العريقة، فانها ملكت مغازل قطن أكثر من فرنسا والنمسا – المجر. وشهدت صناعاتها الكيماوية والكهربائية تطوراً في الفترة المتأخرة ناهيك عن انتعاش صناعة الاسلحة. وانتشرت المصانع الكبيرة التي استوظفت ألوف العمال حول بطرسبرغ وموسكو ومدن كبيرة أخرى. وامتدت شبكة السكك الحديد البالغة ٣١ ألف ميل سنة ١٩٠٠ لتصل الى ٤٦ الف ميل عام ١٩١٤. وتضاعفت التجارة الخارجية التي رسخها اعتماد روسيا قاعدة الذهب سنة ١٨٩٢ ثلاث مرات تقريباً بين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٤ حيث تبوأت روسيا منزلة سادس دولة تجارية في العالم. وعادت الاستثمارات الخارجية بمقادير دسمة من رأس المال لتحديث الاقتصاد، تلك الاستثمارات التي اجتذبت اليها الحكومة الروسية اضافة الى امكانات عالم التجارة الروسي. فانضم تدفق الاموال هذا الى اكوام الاموال (المستحصلة من الضرائب العالية على الواردات والضرائب على الفودكا ومواد استهلاكية أخرى التي وجهتها الحكومة نحو تعزيز البنية التحتية الاقتصادية فأضحت روسيا بقدوم عام ١٩١٤ رابع قوة صناعية في العالم طبقاً لما اشار اليه كثير من المؤرخين. ولو شيء لهذه الاتجاهات أن تستمر، أما كان لها آخر الامر أن تمتلك قوة اقتصادية لازمت امتداد اقليمها وكثرة نفوسها؟.

مهما يكن من أمر، ستلوح أمامنا صورة اخرى مختلفة عن سابقتها لو نظرنا من نهاية التلسكوب الاخرى. فالثلاثة مليون عامل الذين اشتغلوا في المصانع الروسية بحلول ١٩١٤ لا يمثلون سوى ١,٧٥٪ من عدد سكان البلاد؛ واذا بدا رقم عشرة آلاف عامل في مصنع منسوجات واحد رقماً مذهلاً على الورق، يتفق معظم الخبراء ان تلك الارقام ربما كانت مضللة، ذلك أن المغازل

استوظفت ليلاً رجالاً ونساءً جداً بطريقة « الورديات » في هذا المجتمع الكثير بعدد عماله والمتخلف تكنولوجياً. ولعل ما هو أهم هو المدى الذي دفع اليه الاجانب عجلة الصناعة الروسية ـ كالشركة العالمية (سنجر)، أو العدد الكبير من المهندسين البريطانيين ـ بالرغم من وجود بعض المستثمرين المحليين. لقد امتلك الاجانب في روسيا بحدود عام ١٩١٤ «٩٠٪ من صناعة التعدين، و ١٠٠٪ تقريباً من صناعة استخراج النفط، و ٤٠٪ من الصناعة المعدنية، و٥٠٪ من الصناعات الكيماوية، وحتى ٢٨٪من صناعة المنسوجات». وما هذا بشيء غير اعتيادي ـ فحال ايطاليا كان هكذا ايضاً- لكنه ابرز اعتماداً قوياً على الادراة ورأس المال الاجنبي وهو ما يمكن أو لا يمكن أن يحافظ على مصالحها. فتحملت روسيا مطلع القرن العشرين اعلى دين أجنبي في العالم حتى اضطرت الى الاقتراض بأعلى نسبة فائدة الى المستثمرين، من أجل المحافظة على استمرار تدفق الاموال اليها، وعليه رجحت كفة المدفوعات عن الفوائد على كفة ميزان التجارة «المنظورة»، وباختصار كان هذا موقفاً متأرجحاً.

ولعل تلك مجرد علامة أخرى على «عدم النضوج» الاقتصادي مثلما هي حقيقة أن الجزء الاكبر من الصناعة الروسية خصص للمنسوجات وتصنيع الاغذية (بدلاً من الصناعات الهندسية والكيماوية مثلاً). وكانت تعريفاتها هي الاعلى في اوروبا ـ بهدف حماية صناعاتها الرديئة الفجة معاً. ومع ذلك آل مؤشر المصنوعات المستورده الى الارتفاع مع كل زيادة في الميزانية الدفاعية وانشاء سكك الحديد. لكن اسطع امارة على تخلفها هي حقيقة أن الصادرات الروسية تألفت وحتى عام ١٩١٣ من المنتوجات الزراعية،و١١٪ من الاخشاب،وكلاهما ضرورياً للغاية لدفع مبالغ شراء معدات الزراعة الامريكية الصنع، والعدد الميكانيكية الالمانية، وكذلك تسديد الفوائد على قروض البلد الكثيرة ـ وهذا ما لم يتوفق الروس في تدبيره على أية حال.

مع هذا، سيتردى تقييم قوة روسيا أكثر حين نعرج على الانتاج «المقارن». اذ قبع الانتاج الروسي كثيراً وراء الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا برغم أنها كانت رابع أكبر دولة صناعية في العالم. وفاقتها بريطانيا والمانيا في ميادين انتاج الفولاذ، واستهلاك الطاقة والحصة في الانتاج التصنيعي العالمي. وفي اجمالي الامكانيات الصناعية؛ واذا ما قورنت هذه الارقام بعدد السكان وتم حسابها على اساس معدل الدخل الفردي، ظهرت الفجوة شاسعة الاتساع. فأضحى مستوى التصنيع الفردي الروسي عام ١٩١٣ أقل من ربع نظيره الالماني وأوطأ من سدس نظيره البريطاني.

كانت روسيا مجتمعاً فلاحياً يوم ارعبت سنة١٩١٤مولتكه الاصغر والسفير البريطاني في بطرسبرغ. لقد كسب ٨٠٪ من السكان ارزاقهم من الزراعة فيما ابقى جزء كبير من النسبة الباقية على علاقات وثيقة مع الريف والزراعة. وهنا لا بد من ربط هذه الحقيقة الراسخة بحقيقتين اخريين. الاولى هي أن اغلب الزيادة الكبيرة في السكان (والبالغة ٦١ مليوناً بين عامي ١٨٩٠ـ ١٩١٤) حدثت في القرى وفي أشد المناطق تخلفاً والتي عانت من رداءة تربتها، وشحة اسمدتها، وشيوع استخدام المحاريث الخشبية. أما الحقيقة الثانية فهي أن جميع البيانات الدولية المقارنة لتلك الفترة قد اوضحت قصور الزراعة الروسية اجمالاً ـ فغلتها من الحبوب كانت أقل من ثلث نظيرتها الالمانية البريطانية وبلغ انتاجها من البطاطا حوالي النصف. وحتى مع وجود المزارع الحديثة في منطقة البلطيق، قضى التملك العشائري للارض على حوافز الاستثمار الفردي. وهكذا نقل ايضاً الاسلوب الدوري في اعادة توزيع الاراضي. فباتت امثل طريقة امام العائلة لزيادة حصتها من الارض هي انجاب مزيد ومزيد من الاطفال قبيل التوزيع المقبل. لقد فاقم المشكلة البنوية رداءة المواصلات وتأثير الطقس القاسي على المحاصيل، والتباين الشاسع بين الاقاليم «ذات الفائض» الزراعي الواقعة جنوباً

وبين الاقـاليم المكتظة بالسكان والأقل خـصـوبة في حـدود روسيا القديمة. فأتت زيادة السكـان (١,٥٪سنوياً) على مـعظم الزيـادة المتحققـة في الانتاج الزراعي في هذه العقـود (حـوالي ٢٪ سنوياً). وبسـبب الزيـادة الكبيرة فـي الانتـاج الزراعي «نسبة لكل فرد» حوالي ٥٪ سنوياً، فـان اجمالي «الانتاج القومي الروسي الحقيقي» زاد حـوالي ١٪ فـقـط لكـل فـرد ـ وهـي نسبـة أقـل بكثير من نظيرتها في المانيا، وأمـريكا، واليـابان، وكندا، والسـويد، وهو مناقض على نحو أكيد للزيادة المزعومة في الصناعة (٥ ـ ٨٪).

ان العـواقب الاجتـماعـيـة لكل هذا لهي عـوامل لها أهميـتها في تقييم «قوة» روسـيـا. اذ أدرك الاستاذ (غروسمان) أن «النمو السريع الاستثنائي في الصناعة قد تزامن مع ركـود كـبير في قطاعـات أخـرى لا سـيما الزراعـة وفي معدل الاستهلاك الفـردي، كما اتجه الى تجاوز خطوات تحديث المجتمع ان صح التعبير». انها لعبارة مـعـقـولة في واقع الأمر. ذلك ان ما كان يحصل هو أن البلد الذي كان يعاني من تخلف اقـتـصادي مريع قد دفع به الى عصر التحديث على أيدي سلطات سياسية مـهـووسـة بالحاجة الى «بلوغ واستعادةِ مكانتها كقوة اوروبية عظمى». وهكذا اذا استطاع المرء أن يرصد النشاطات التي خلقها الاندفاع الفردي الذاتي، فان اعظم قـفـزة نحـو التـحـديث قـد حـقـقـتـها الدولة وارتبطت بالاحتياجات العسكرية ـ الـسـكـك الحـديد، والاسلحـة، والفـولاذ، والحـديد، وهلم جـراً. ولكن الدولة الروسـيـة احـتـاجت الى تحـقـيق زيادة مطردةِ في الصـادرات الزراعـيـة (ولا سيما القمح) حتى في فترة المجاعـات الكبرى مثلما حدث عـام ١٨٩١ وذلك من أجل التـسـديد مـقـابل التـدفق الهائل للمـصنوعـات الاجنبـيـة ودفع فـوائد القـروض الخـارجية الضخمة، كما لم تهيء الزيادة البطيئة في انتاج المزارع في كثير من السنين مـسـتـوى مـعـيشي افـضل للفـلاحين المعدمين. وهكذا تحتم ايضاً جباية ضرائب مـرهقـة (غير مـبـاشرة على الغـالـب) وتقليل الاسـتـهـلاك الفردي، للتسديد عن

استثمارات الدولة نفسها في الصناعة، وعن انفاقاتها الدفاعية. أي أن الحكومة القيصرية كانت تؤمن مدخرات «اجبارية» من شعبها المعدم. من هنا كانت الحقيقة المذهلة «اقتطعت الدولة من دخل الروسي العادي بحلول عام ١٩١٣ لاغراض الدفاع الراهن أكثر من ٥٠٪ مما اقتطعته الدولة البريطانية من فردها برغم أن دخل الروسي يمثل ٢٧٪ فقط من دخل نظيره البريطاني».

من السهل ملاحظة الثمن الاجتماعي الاكبر لهذا الجمع بين التخلف الزراعي والصناعي، والانفاقات العسكرية الباهظة للغاية. فقد خصصت الحكومة الروسية سنة ١٩١٣ (٩٧٠) مليون روبل للقوات المسلحة في حين صرفت (١٥٤) مليون روبل فقط على الصحة والتعليم؛ ولم يتسن تعويض النقص في أي مجال آخر لان التنظيم الاداري لم يمنح السلطات المحلية صلاحية مالية مثلما لدى الولايات المتحدة أو الحكومة المحلية الانكليزية. واقسر العمال في المدن سريعة النمو على الرضاء بالعيش في مناطق عديمة المجاري ومقاساة اوضاع صحية خطيرة، وتحمل ظروف سكنية سيئة، مع دفع ايجارات باهظة. فارتفعت معدلات ادمان المسكرات كملاذ ولو قصير من مرارة الحقيقة. واضحت معدلات الوفيات الاعلى في اوروبا. فكانت من نتائج هذه الظروف وما رافقها، من انضباط قسري في المصانع، وافتقارالى أي ارتفاع حقيقي في المستوى المعيشي، أن خلقت تذمراً حروناً من النظام هيأ بدوره جواً مثالياً لتشكيل التيارات الشعبية، البلشفية، والنقابية الفوضوية، والراديكالية، بل وفي الواقع تسنى المجال لكل فرد (برغم الرقابة) ان يبرز مجادلاً باجراء تغييرات متطرفة. فلما انقضى أجل شغب عام ١٩١٥ استقرت الاوضاع حتى حين، بيد أن السنوات الثلاث (١٩١٢ - ١٩١٤) شهدت الكثير من حوادث الاضرابات، والاحتجاجات الجماهيرية، والاعتقالات، والقتل. ومع هذا، سيتساءل هذا التطور عند مقارنته مع القضية التي ارعبت جميع الزعماء الروس من كاترين الكبرى الى النظام الحالي

ـ انها «مسألة الفلاحين». فلما شحت المحاصيل وارتفعت الاسعار، انضم الفلاحون الى قافلة المستائين من الإيجارات الباهظة وظروف العمل القاسية فأحدثوا فتنة امتد لهيبها لمساحات واسعة كنار في هشيم. هنا دوّن المؤرخ نورمان سنون ما بعد عام ١٩٠٠:

«احيل اقليما بولتيرا وتامبوف قاعاً صفصفاً؛ فأحرقت دور الملاكين حتى تقوضت اركانها، وبقرت الحيوانات. فتدخلت القوات الحكومية سنة ١٩٠١ ١٥٥ مرة (مقابل ٣٦ مرة سنة ١٨٩٨) و٣٢٢ مرة عام ١٩٠٣ ومعها ٢٩٥ سرية خيالة و ٣٠٠ كتيبة مشاة، وبعضها مزود بمدافع. حتى اتت الذروة سنة ١٩٠٢. اذ إستعين بالقوات المسلحة لسحق الفلاحين في ٣٦٥ حادثة وحشدت في سنة ١٩٠٣ قوة لحفظ النظام الداخلي أضخم لحد بعيد من جيش عام ١٨١٢.... وعمت الفوضى ثمان وستين مقاطعة من أصل خمس وسبعين في قلب الارض السوداء وتحولت اربع وخمسون ولاية اخرى الى حطام مكوم. أما أشد المناطق تضرراً فهي سراتوف».

ويوم حاول وزير الداخلية ستولبن تخفيف شدة الغضب عن طريق تشتيت كوميونات الفلاحين بعد سنة ١٩٠٨، اثار تصرفه هذا حوادث شغب جديدة ـ سواء من جانب قاطني القرى المصممين على المحافظة على نظامهم الكونيوني أم من جانب المزارعين المستقلين حديثاً الذين افلسوا سريعاً. وهكذا احتيج الى القوات المسلحة في (١٣,٥٠٧ واقعة في كانون الثاني ١٩٠٩، وفي ١١٤,١٠٨ واقعة طوال تلك السنة. وشنت ١٠٠ ألف حملة اعتقالات سنة ١٩١٣ بتهمة «تحدي سلطة الدولة»). فلا عجب أن أجهد ذلك الجيش المتعض، الذي كان منهكاً ايضاً في ابادة الاقليات العرقية المغتاظة ـ البولنديين، والفنلديين، والجيورجيين، واللاتفيين، والاستونيين، والارمنيين ـ التي عزمت على الاحتفاظ بالتنازلات التي قدمتها روسيا حول «تروسة» تلك الاقليات، ابان ضعف النظام

الروسي (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) والتي ادركت الآن أن أية هزيمة عسكرية اخرى للجيش من شأنها ان تخلص هذه الجماعات من ربقة الهيمنة الروسية. وبرغم اننا لانمتلك التحليل الدقيق لهذا القول، فأن نسبة هائلة من هذه الجماعات المترنحة من مجموع مليوني روسي اسرعوا بالزواج في آب ١٩١٤ لينأوا بأنفسهم عن الانجرار في مصائب الجيش.

وباختصار، ليس بوسع المرء استناداً لمعطيات ما بعد الثورة البلشفية ان يرى ان روسيا قبل عام ١٩١٤ كانت وعاءً سريع الانفجار اجتماعياً وسياسياً وقاب قوسين أو أدنى من استعار فتنة كبيرة داخلها لو حدث تدهور آخر في انتاج المحاصيل، أو انخفاض في المستوى المعيشي لعمال المصانع. أو ربما نشوب حرب عظمى. فلا يسع المرء هنا سوى القول «محتمل جداً»، طالما كان هناك ولاء عميق للقيصر والدولة في مناطق كثيرة، مع وجود تجمعات قومية واسعة الانتشار وتعاطف جلي من السلافيين ومقت للاجانب. وفي الواقع ظهر كثير من الدماسقة والمروجين العجّز في عام ١٩١٤ مثلما في عام ١٩٠٤ ،من الذين جادلوا أن النظام لن يقوى على الظهور ساكتاً في القضايا الدولية الكبرى. ونادوا ان دعا للقتال داع فعلى رجال الامة ان تنفر خفافاً وثقالاً بهدف تحقيق النصر.

ترى اكان النصر طوع بنان روسيا اذا ما أخذنا بالاعتبار من كنّ لها العداء في عام ١٩١٤؟ ها هو الجندي الروسي قد قاتل ضد اليابان بشجاعة وجلد ـ مثلما هو دأبه في حرب الكريميا سنة ١٨٧٧ ضد تركيا ـ ولكن الخلل كمن في قصور عمل الاركان، ورداءة الاسناد السوقي، مع ضعف التكتيكات الحربية. هل للقوات المسلحة اليوم ان تتحدى النمسا ـ المجر ـ وبالاخص القوة العسكرية للامبراطورية الالمانية ـ لتصنع نتيجة افضل؟ لقد بقيت الحقيقة القاسية رغماً عن كل زيادات الانتاج الصناعي تفصح أن القوة الصناعية كانت «تتراجع» قياساً الى نظيرتها الالمانية. فازداد انتاجها من الفولاذ مثلاً بين عامي ١٩٠٠ ـ ١٩١٣ من

٢,٢ الى ٤,٨ مليون طن، بيد أن انتاج المانيا وثب من ٦,٣ الى ١٧,٦ مليون طن كما لم تكن الزيادات في استهلاك الطاقة الروسية ومجمل الامكانات الصناعية الروسية بمثل حجم نظيرتها الالمانيتين كلياً أم نسبياً. وأخيراً تجلت ظاهرة انخفاض حصة روسيا من الانتاج الصناعي العالمي في السنوات من (١٩٠٠ ـ ١٩١٣) من ٨,٨٪ الى ٨,٢٪ بسبب توسع حصتي المانيا وامريكا. فما هذه باتجاهات مشجعة.

وبرغم ذلك، فقد قيل ان روسيا كانت قوية «بالمساحات التي قورنت فيها الجيوش عام ١٩١٤» طالما أن خبراء العسكرية لم يتكهنوا بنتيجة حرب ستجسد اختباراً لاقتصاديات البلاد وبناه البيروقراطية اضافة الى قوة الجيش. فان كان الحال كذلك، لتساءل المرء عن سبب نزوع المؤشرات المعاصرة عن القوة العسكرية الالمانية الى التأكيد على صناعة فولاذ كروب، وتوسيع المسافن، وكفاءة السكك الحديد «اضافة الى» فاعلية قوات الخطوط الامامية. ومع ذلك ان كان التعديل ينصب على المعايير العسكرية المجردة فالحقيقة هي ان روسيا كانت تشكل مزيداً من الفرق، وبطاريات المدفعية، والسكك الحديد الاستراتيجية، كما كانت سفنها الحربية لا يستهان بها. واذا افترض أحد أن أمد الحرب المقبلة قصير فها هي الاحصائيات العامة تشير الى قوة روسيا المتنامية.

بيد أن القضية العسكرية نفسها ستكون أكثر تعقيداً لو أزحنا هذه الاحصائيات الرقمية جانباً. فمرة اخرى كان العامل الحاسم هو تخلف روسيا الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي فمجرد عدد الفلاحين الهائل عنى تجنيد خمس الشباب المؤهلين فقط؛ وأما لو لجأت الدولة الى تجنيد كل اللائقين جسمياً لغرقت البلاد في لجة من الفوضى. بل ان من العسير اعتبار هؤلاء المجندين من الفلاحين عنصراً مثالياً للحرب الحديثة المعتمدة على الصناعة. لقد تخلفت روسيا لدرجة مخيفة على مستوى الكوادر الوظيفية، بفضل تركيزها المفرط على السلاح

بدلاً من أنشطة القـوة القومية الأخرى الاوسع نطاقاً (كمستويات التعليم العامة، والنشـاطات التكنولوجـية، وتقليص البيروقراطية). وبلغت فيها نسبة التعليم عام ١٩١٣ ٣٠٪ فـقط وهي اقل بكثير من نسبة تعليم انكلترا في منتصف القرن الثامن عشر. واذا كـان صـواباً تخصيص مبالغ سخية للمجندين الجدد، فهل سيأتي ذلك بفـائدة طيبـة ان ضم الجيش ضباط صف قليلين؟ ما اعتقد ذلك خبراء الاركان الروسـيـة العـامـة الذين تطلعـوا «بمـشاعر الاستصغار والحسد» تجاه قوة المانيا في هذا الصـدد، كما ادركـوا النقص البـائس في اعـداد الضباط الكفوئين (مثلما ادركه بعض المراقـبين الأجـانب). ومن الدليل المتوفر، يبدو أن الجيش الروسي قد علم بمـواطن ضـعـفـه التي عـانت منهـا ومن جميع الوجـوه تقـريباً ـ المدفعية الثقيلة، والرشـاشـات، وادارة حـشـود ضـخـمـة من المشاة، ومستويات التدريب الفني، والمـواصـلات ، وحـتى اسطولها الكبير واسراب طائراتها.

ولو تفـحـصنا مـفـصـلاً آليـة تعـبئة روسيا المبرمجة ومنظومة السكك الحديد الاستراتيـجـيـة، لحـصلنا على استنتاجات بنفس درجة الانحطاط. فمع ان الطول «الاجمالي» لشبكة السكـك الحـديد بدا سنـة ١٩١٤ هـائلاً، ستتضح تفاهة شأنها بمـجـرد مـقـارنتـهـا بحدود الامبراطورية الروسية المترامية، أو مع شبكات اوروبا الغـربيـة الاكـثـر كثافة. ومما ضاعف تعقيد المشكلة أن بعض القاطرات تستهلك فـحماً، وبعـضـهـا الآخر زيتاً، وأخرى خشباً ـ بل ليست هذه غير مشكلة يسيرة قياساً الى الحقيقة الرهيبة بتغيير اماكن ثكنات الجيش في السلم عن مناطق انتشارة زمن الحـرب، كما عـانى الجنود الاخـرين من سـيـاسـة تشتيتهم المقصودة (خدمة البـولنديين في آسـيـا، والقـوقـازيين في اقـاليم البلطيق، الخ). فان نشبت حرب عظمى سـتتولى نقل حشود الجنود هيئة ضعيفة من كتائب السكك الحديد، الذين تبلغ نسـبـة اميـتـهم الثلث أو أكـثر، علاوة على أن ثلاثة ارباع الضباط لم يتلقوا تدريباً فنياً.

وفاقم محنة تعبئة القوات ونشرها الصعوبة الكأداء تقريباً الناجمة عن التزامات روسيا الى فرنسا وصربيا. لقد تراءى من الحكمة للقيادة الروسية قبل عام ١٩٠٠ أن تلتزم الدفاع في مستهل الحرب وتشرع بسرعة ببناء قوتها العسكرية، بالنظر الى ضعف منظومة مواصلاتها واحتمالية تعرض قواتها المبعثرة على الحدود البولندية الى هجوم «كماشي» من شرقي صربيا وغاليسيا؛ والواقع ان نفراً من الجنرالات ظلوا يجادلون في هذا حتى عام ١٩١٢. وارتأى جنرالات آخرون تحطيم النمسا ـ المجر (لوثوقهم من النصر عليها)، ومساعدة بلغراد (عندما تصاعدت حدة التوتر بينها وبين فيينا) في حالة غزو النمسا ـ المجر لصربيا. بيد أن تركيز قوات روسيا على الجبهة الجنوبية بات مستحيلاً خوفاً مما ستقدم عليه المانيا. وقد اعتقد المخططون لعقود ما بعد عام ١٨٧١ أن مستهل الحرب الروسية ـ الالمانية سيكون هجوماً المانيا كاسحاً تجاه الشرق. ولكن ما ان تجلت خطة شليفين حتى تعرضت بطرسبرغ الى ضغوط فرنسية قاسية لشن هجوم ضد المانيا (بأسرع ما تستطيع) لاراحة حليفتها الغربية. فلما تخوف المخططون الروس من اندحار فرنسا، وتذكروا اصرار باريس على ان تعزيز قروضها الدسمة مرتبط بتحسن امكانات روسيا «الهجومية»، وجدوا انفسهم مضطرين الى تسديد ضربتهم غرباً بأسرع ما يمكن. فخلق كل هذا انشقاقات داخل هيئة الاركان العامة في السنين القليلة قبيل عام ١٩١٤، كما عارضت المدارس الفكرية قاطبة عدد فيالق الجيش التي ستنشر في الجبهة الشمالية مقارنة مع اعدادها التي ستنتشر في الجبهة الجنوبية، ولم توافق على خطة تدمير التحصينات الدفاعية القديمة في بولندا (التي، من دواعي السخرية، اقيمت عليها الكثير من المدفعية الجديدة)، كما سفهت فكرة التعبئة الجزئية بدلاً من الشاملة. ولعل هذه الازدواجية لم تكن مفهومة نظراً الى التزامات روسيا الدبلوماسية؛ لكنها لم تساعد في تهيئة ماكنة عسكرية قادرة على تأمين انتصارات عاجلة ضد الاعداء.

وتطول قـائمـة المعضلات. ففرق الخيالة الروسية الخمسين برغم اهميتها في بلد قليل الطرق الحـديثـة قد احتاجت الى الكثير من العلف حتى كادت ان تخنق منظومـة السكك الحـديد (فهناك حوالي مليون حصان)، ولا ريب ان جهود توفير العلف أبطأت من أية عـملة هجـومـيـة سـاندة وحـتى حـركـة الجنود الاحتياط. وأمسى مـسـتـحـيلاً اعتبار ملايين الجند في زمن الحرب جنود جبهة أماميين نظراً لتـخلف منظومـة المواصـلات وطبـيـعـة الدور السـياسي الداخلي للجيش. وحتى المبالـغ الضخمـة المرصـودة للجيش قبـل عــام ١٩١٤ قد أنفق اغلبها على ابتياع الارزاق والاعـلاف والكسـاء. وافـتـقرت بحريتها الى المستوى العالي من التدريب الفني والى الممارسـات التكتـيكيـة بين كـوادرها لاكـتسـاب فـاعليـة أكـيـدة برغم الزيادات الملمـوسـة في حـجم اسطولها وبرغم وصف كـثير من التصاميم الجديدة بأنها «ممتـازة». ولأنها قـد افـتـقـرت لذلك واجبرت على بعـثرة قواتها بين البلطيق والبـحـر الاسـود، غـمـت آفـاق قـوة روسـيـا البحريـة ـ الا اذا قاتـلت الاتـراك وحدهم.

وأخيراً لا يمكن لأي تقـيـيم لكامل القـوة الروسـية أن يتجنب الحديث عن النظام نفسـه. فـاذا أعـجب بعض المحـافظين الاجـانب بالنظام الروسي المركزي المتسلط قـائلين انه خلق انسـجـامـاً ومنح الدولة قوة قومية اكبر من التي منحتها الديمقراطية الغربية، فمجرد اطلاع قريب سيزيح النقاب عن عيوب ذلك النظام التي لا تحـصى ولا تعـد. فـالقـيصر نيقولا الثاني قروي في شخصيته، وذو عقلية سـاذجـة، وانعـزالي، يمـقت القـرارات المصيرية وهو مـقـتنع عن عـمى بعـلاقته المـقـدسـة بـالـشـعب الروسي (الذي لم يبـد لأجل رفـاهيـتـه اي اهتمام). وتكفي اسـاليب صناعـة القـرار في المراجع العليـا لاعطائنا صـورة «بيـزنطية»: الغراندقة عـديمـو الشـعـور بالمسؤولية، والامبراطورة متذبذبة العواطف، والقادة الرجعيون، وكـذلك المضـاربون الفـاسـقـون الذين طغى عـددهم كـثيراً على الوزراء الاذكـياء

المجتهدين الذين استطاع النظام تجنيدهم والذين بلغ كلامهم اسماع القيصر في بعض المناسبات فقط. وبلغ انعدام التشاور وسوء الفهم بين وزراة الخارجية والجيش مثلاً مراحل تنذر بالشر المستطير. وبات الازدراء العلني سمة موقف البلاط من البرلمان الروسي (الدوما). وعليه بات مستحيلاً تحقيق اصلاحات جذرية في جو ما فتئت الطبقة الارستقراطية مهووسة بامتيازاتها لا غير والقيصر مهتم براحة باله فقط. وهنا انبثقت صفوة تخوفت من شغب يقوم به العمال والفلاحون، ومع ذلك وبرغم ان انفاق الحكومة هو الاعلى في العالم بالمقاييس الشاملة، ابقت الحكومة على اقل مقدار للضرائب المباشرة المفروضة على الاغنياء (٦٪ من عوائد الدولة) واضافت ضرائب مرهقة على الاغذية والفودكا (٤٠٪ تقريباً). فتقلقل ميزان المدفوعات وبالغ في ذلك عدم اقدام احد على الحيلولة دون التدفق الهائل في الاموال التي ينفقها الارستقراطيون الروس في الخارج (او فرض ضرائب عليها في الاقل). كما افتقرت روسيا للكوادر المؤهلة من الموظفين المدنيين الذين سيروا أمور الانظمة الادارية في المانيا، وبريطانيا، واليابان مثلاً، لاسباب ترجع الى تقاليد الاوتوقراطية الجائرة، وتصدع النظام الطبقي، اضافة الى تردي مستويات التعليم وانخفاض المرتبات. فالحقيقة ان روسيا لم تكن بدولة قوية، وهي ما برحت، آخذين بعين الاعتبار اندفاعية قيادتها، تتخبط غير مستعدة في تعقيدات خارجية غير آبهة لدروس عام ١٩٠٤.

ترى، انى لنا ان نقيم قوة روسيا الحقيقية في هذه السنين؟ فلا غبار على نموها الصناعي والعسكري سنة بعد أخرى. كما أصاب من قال انها تمتعت بنقاط قوة أخرى ـ حجم جيشها، والروح الوطنية المتقدة في صدور شعبها والايمان بالقدر لدى بعض طبقات المجتمع، وحصانة قلب البلد تقريباً ضد الهجمات المعادية. وأمامها آفاق مشرقة لحمل غصن النخيل لو حاربت النمسا ـ المجر، أو تركيا، أو ربما حتى اليابان الآن. لكن الشيء المرعب ان الاصطدام

بالمانيـا قد أزفت ساعته. لقد تبجح ستوليبين عـام ١٩٠٩ : «أمهلْ الدولة عشرين عـامـاً من السـلام الداخلي والخـارجي، ولن يتـاح لك أن تعـرف روسيا». «قد» يكون هذا صـحـيحاً، حتى وان تعاظمت قوة المانيا خلال نفس الفترة. مع هذا، أشـارت بيـانات الاستاذين (دوران و بارسونز) (المخطط ١) ان « القـوة النسبية » لروسـيا في هذه العقود كانت ترتفع فقط عن حدها الواطىء بعد عـام ١٨٩٤ فيما دنت المانيا من اوجها.

ان الاكـيـد في الامر أن القوة والنفوذ الروسيين قد انخفضا على مدى اغلب القـرن التـاسع عشر بنسـبة اقرب الى تخلف اقتصادها المتزايد. وهي حيثما دخلت حـرباً جـديدة (حـرب الكريمـيا والحرب الروسية اليابانية) تكون قد كشفت عن الـضـعـف الـعـسـكـري القـديم منه والجـديد، وأجبرت النظام الحـاكم على بذل المسـاعي لرأب الصـدع بين روسـيـا والأمم الغـربيـة. وبدا لبـعض المراقبين قبل عــام ١٩١٤ كــأن الفـجـوة قد اغلـقت برغم أن نقاط الضعف الاخرى لما تزل مـوجـودة. ولأن روسـيـا لم تنل العـقـدين من الزمان اللذين ارادهما لها ستوليبين، فـقـد توجب عليـهـا تارة اخـرى أن تمر عبر امـتـحـان حـرب لترى ان كانت قد اسـتـعـادت مكانتـهـا في سـيـاسـات القـوة الاوروبية التي حازت عليها في عامي ١٨١٥ و ١٨٤٨.

المخطط ١ : القـوة النسبية لروسيا والمانيا.

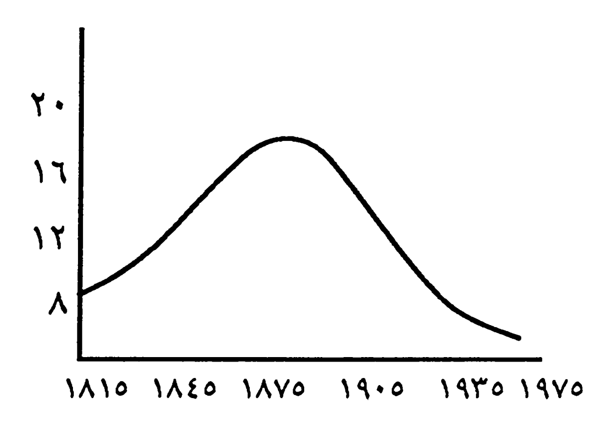
الرموز الدالة:

ص = سنة القيمة الصغرى

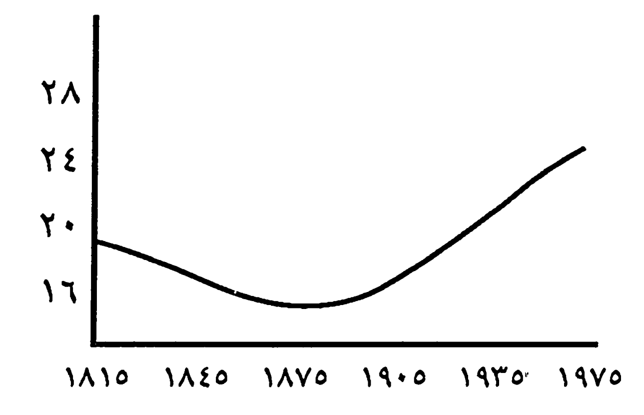
ع = سنة القيمة العظمى

أ = سنة نقطة النقلاب (التحول)

المانيا
أ : ١٨٥٩
ع : ١٩٠٢
أ : ١٩٤٢



روسيا
أ : ١٨٢١
ص: ١٨٩٤
أ: ١٩٦٠



الولايات المتحدة :

لم يخامر أحداً شك بأن أعظم التغيرات التي طرأت على موازين القوى العالمية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع العشرين كان تنامي قوة الولايات المتحدة. اذ استطاعت الولايات المتحدة بعد ان اسدلت ستار الحرب الاهلية ان تستغل جميع نقاط التفوق الواردة آنفاً ـ ارض زراعية معطاء ومواد اولية وفيرة، وكذلك حيازتها التكنولوجيا الحديثة بوتيرة مذهلة (السكك الحديد، والمحركات البخارية، ومعدات التعدين) لتحسين مديات الاستفادة من هذه المصادر؛ فانطلق البلد بسرعة صاعقة في تقدمه مستغلاً قلة القيود الاجتماعية والجغرافية، وانعدام الاخطار الخارجية الجسيمة، اضافة الى تدفق رأس المال الاستثماري وخاصة الداخلي. فمثلاً تعاظم انتاج القمح ٢٥٦٪ بين انطفاء جمرة الحرب الاهلية تقريباً سنة ١٨٦٥ واندلاع لهيب الحرب الاسبانية سنة ١٨٩٨، كما ازداد انتاج الشعير ٢٢٢٪، والسكر المكرر بنسبة ٤٦٠٪، والفحم ٨٠٠٪، والقضبان الفولاذية ٥٢٣٪، في حين تجاوزت اطوال مسارات السكك الحديد ٥٦٧٪. أما الزيادات في الصناعات الجديدة التي بدأت من الصفر تقريباً فهي مدهشة لا تحيط بها النسب المئوية. فقد قفز انتاج النفط الخام من حوالي ٣ ملايين برميل سنة ١٨٦٥ الى ما يزيد على ٥٥ مليون برميل سنة ١٨٩٨، وفولاذ الصلب والقوالب من أقل من ٢٠ ألف طن انكليزي[1] الى ما يقارب ٩ ملايين طن انكليزي. ولم يتوقف هذا النمو مع الحرب الاسبانية؛ بل على العكس طفر اعلى بنفس السرعة الخاطفة طوال القرن العشرين. ومن هذه الامتيازات تجلى دوام هذه العملية: أي أن لا شيء كان سيعثر هذا التوسع الا عجز الانسان الدائمي، أو حرب أهلية لا يخمد لهيبها، أو كارثة مناخية ـ وهي عوامل كانت ستعثر ايضاً سبيل ملايين المهاجرين

---

(١) الطن الانكليزي = ٢٢٤٠ باون.

الذين تدفقوا عبر الاطلسي لينالوا حظهم من الدنيا فينالوا ذهباً ويبتلعوا القوة العاملة الانتاجية.

لقد بدا ان الولايات المتحدة امتلكت «جميع» المنافع الاقتصادية التي امتلكت «بعض» القوى الاخرى «جزءاً منها»، لكن امريكا لم تصب (بأي) من نقاط الضعف. لقد كانت ساشعة المساحة بيد أنها تقلصت بفضل وجود ٢٥٠ ألف ميل من السكك الحديد سنة ١٩١٤ (مقارنة بسكك حديد روسيا البالغة ٤٦ ألف ميل موزعة على طول منطقة أكبر من امريكا بمرتين ونصف). وتفوقت غلتها الزراعية على غلة روسيا؛ واضحى القمح والشعير ولحم البقر والمنتوجات الامريكية الأخرى ارخص مما في اوروبا بفعل حجم المساحات المزروعة وكفاءة آليتها الزراعية، اضافة الى انخفاض كلفة النقل (لوجود السكك الحديد والسفن البخارية). وفي التكنولوجيا، غدت الشركات الامريكية الرائدة امثال انترناشينال هارفستر وسنجر ودو بونت وبل وكولت على قدم المساواة ان لم تكن افضل من أية شركات أخرى في العالم؛ ولقيت سوقاً داخلياً رحباً لم تحظ به منافساتها الالمانية والبريطانية، والسويسرية، ولم تكن «العملقة» في روسيا مؤشراً جيداً عن الكفاءة الصناعية، لكنها كانت كذلك في الولايات المتحدة. وصعق مصمم السفن الحربية البريطانية الشهير (وليام وايت) يوم زار امريكا عام ١٩٠٤ حين رأى بناء اروع عشرة سفن مقاتلة مع ثلاثة عشر طراد مدرع في المسافن الامريكية في آن واحد (على الرغم من بقاء البحرية التجارية الامريكة صغيرة). اضف الى ذلك اتصاف الصناعة والزراعة وطرق المواصلات الامركية بالكفاءة والحجم . وعليه ليس من المدهش ان يغدو اجمالي الدخل القومي الامريكي والفردي اعلى مما لدى جميع البلدان بحلول عام ١٩١٤.

الجدول ٢١ : الدخل القـومي والسكان والدخل الفردي للقوى عام ١٩١٤

	الدخل القومي (مليار دولار)	السكان (مليون نسمة)	الدخل الفردي (دولار)
الولايات المتحدة	٣٧	٩٨	٣٧٧
بريطانيا	١١	٤٥	٢٤٤
فرنسا	٦	٣٩	١٥٣
اليابان	٢	٥٥	٣٦
المانيا	١٢	٦٥	١٨٤
ايطاليا	٤	٣٧	١٠٨
روسيا	٧	١٧١	٤١
النمسا ـ المجر	٣	٥٢	٥٧

وانعكست نتـائج هذا التوسع المتسارع في الجدول ٢١، وفي الاحصائيات المقارنـة المتعلقـة به. فأنتجت امريكـا عـام ١٩١٤ (٤٥٥ مليون) طن من الفحم متفوقـة على بريطانيـا (٢٩٢ مليونـاً) والمانيـا (٢٧٧ مليـونـاً). وكانت أكبر منتج للنفط في العـالم، واعظم مـسـتـهلك للنحـاس. وتخطى انتاجها من الحديد الخام انتـاج الدول الثـلاث التي تليـها مجتمعة (المانيا، وبريطانيا، وفرنسا). كما ساوى انـتـاجـهـا مـن الـفـولاذ تـقـريبـاً انتـاج الدول الاربع التي تقف وراءها (المانيـا، وبريطانيـا، وروسـيـا، وفرنسا). فيما تساوى استهلاكها الطاقة من مصادر الوقود الحديث سنة ١٩١٣ مع اسـتـهلاك بريطانيا، والمانيـا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا ـ المجـر مجتـمعة. أما بالنسبة للمركبات فقد انتجت واقتنت منها اكثر من كل ما

لدى ارجاء المعمورة الباقية، فهي والحق يقال منافس قاري تام نما سراعاً بحيث اقترب من نقطة تجاوز اوروبا بأسرها. ولو استمرت معدلات النمو هكذا وأمكن تجنب الحرب العالمية، لبزت امريكا اوروبا ولغدت المنطقة ذات الانتاج الاقتصادي الاعظم في العالم بحلول عام ١٩٢٥. وما فعلته الحرب العالمية الاولى أنها ارجأت ذلك النمو ست سنوات.

ان دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الامريكي لصغير حقاً (اذ شكلت التجارة الخارجية حوالي ٨٪ من اجمالي الانتاج القومي لسنة ١٩١٣ مقارنة مع بريطانيا (٢٦٪))، لكن تأثيره الاقتصادي على البلدان الاخرى كان كبيراً. لقد جرت عادة امريكا على تصدير المواد الاولية (لا سيما القطن) واستيراد المواد تامة التصنيع، وهي قد غطت على عجزها المالي في التجارة «المنظورة» بتصدير الذهب. بيد أن انتعاش الصناعة بعد انقضاء الحرب الاهلية قلب ذلك النمط. فبعد تبوء امريكا مكانة اعظم منتج عالمي للمصنوعات، اخذت تدفع الى السوق العالمي بآليتها الزراعية، ومعداتها الحديدية والفولاذية، وموادها الكهربائية ، وكذلك منتوجات أخرى. وفي نفس الوقت كان لوبي الصناعيين الشماليين ذا سطوة بحيث ضمن إبعاد المنتوجات الأجنبية عن السوق المالي بفرض تعريفات باهظة؛ وبخلاف ذلك استوردت المواد الاولية والبضائع الخاصة مثل (الاصباغ الالمانية) بكميات ضخمة لتدوير عجلة الصناعة الامريكية. وجاءت «ثورة النقل» بعون آخر لصادرات المزارع، الى جانب الارتفاع الممتاز في صادرات البلد الصناعية. فشق الانتاج الزراعي الامريكي عباب الاطلسي وتراوحت كلفة نقل البوشل الواحد من القمح من شيكاغو الى لندن من ٤٠ سنتاً الى ١٠ سنتات في نصف القرن السابق لعام ١٩٠٠، وبلغت صادرات الشعير قمتها سنة ١٨٩٧ (٢١٢ مليون بوشل)، وصادرات القمح سنة ١٩٠١ (٢٣٩ مليون بوشل).

لا شك أن نتائج هذا التحول التجاري كانت اقتصادية بشكل رئيسي، لكنها شرعت تؤثر على العلاقات الدولية. اذ خلق الفائض الكبير في الانتاج الصناعي والزراعي تخوفاً واسع النطاق من عجز حتى السوقِ المحلي الفسيح عن امتصاص هذه البضائع قريباً. وهو ما حدا بالجماعات ذات المصالح القوية الى الضغط على الحكومة للمساعدة في فتح أو في الاقل الابقاء على فتح اسواق ما واء البحار. فجاء التحريض على المحافظة على «باب مفتوح» في الصين وكذلك الاهتمام الجماهيري بجعل امريكا القوة الاقتصادية المهيمنة في امريكا اللاتينية، ليمثل وجهين فقط لهذا الاهتمام بتوسيع حصة البلد في التجارة العالمية. فقد تضاعفت صادرات امريكا من الفترة (١٨٦٠ـ ١٩١٤) اكثر من سبع مرات (من ٣٣٤ مليون دولار الى ٢,٣٦٥ مليار دولار)، فيما زادت مستورداتها خمسة أضعاف فقط بسبب التزاماتها الحمائية على سوقها المحلي (من ٣٥٦ مليون دولار الى ١,٨٩٦ مليار دولار). فرفع المزارعون الاوروبيون عقيرتهم مطالبين بفرض تعريفات اعلى على الاغذية الامريكية لأنها انهالت على القارة بسعر زهيد ـ وعادة ما حصلوا على مبغاهم؛ أما في بريطانيا التي ذبحت مزارعي حبوبها على قبلة قضية التجارة الحرة، كان فيضان الآليات الامريكية، والحديد والفولاذ هو الذي قرع جرس الانذار. ويوم كتب الصحفي (و. تي ستيد) محذراً من «امركة العالم» (وهو عنوان كتابه الذي اصدره عام ١٩٠٢)، لمح القيصر ويلهلم مع نفر من قارة اوروبا بالحاجة الى التكاتف ضد العملاق التجاري الامريكي «الظالم».

وثمة شيء زعزع الاستقرار أكثر برغم أنه اقل وضوحاً، انه تأثير الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي. فبعد أن ملكت امريكا فائضاً تجارياً ضخماً مع اوروبا، توجب سد عجز اوروبا بنقل رأسمالها الى امريكا ـ فلحق رأس المال هذا تيار الاستثمارات الاوروبية هذا في الصناعة والخدمات الامريكية (الذي بلغ ٧ مليارات دولار سنة ١٩١٤). فكان هذا الاستنزاف في رأس المال

الاداري رهيباً واخذ بالتزايد باستمرار، برغم عودة بعض هذه الاموال على شكل عوائد على الاستثمارات الاوروبية أو على شكل مدفوعات امريكية عن خدمات الشحن والتأمين مثلاً. بل وتفاقم اكثر اثر سياسة وزارة المالية الامريكية بمراكمة حوالي ثلث رصيد العالم من الذهب (ومن ثم تجميده لديها). فضلاً عن ذلك، ما برحت البنية المالية الامريكية غير نامية بالرغم من صيرورتها جزءاً من نظام تجاري عالمي متكامل - فعانت من عجز مالي مع البلدان المجهزة لها بالمواد الاولية ومن فائض كبير مع اوروبا. فهي قد انجزت جل تعاملها التجاري الخارجي بالاسترليني، وتصرفت لندن كمقرض للذهب كملاذ أخير. وتظافرت جملة من العوامل لتجعل من امريكا في سني ما قبل ١٩١٤ اكسيراً فعالاً لا يمكن التنبؤ بتأثيره، يستطيع انعاش النظام التجاري العالمي، أو امتصاص نسغ حياته احياناً منها غياب مصرف مركزي قادر على السيطرة على الاسواق المالية، والدخول والخروج الموسمي المدرار للأموال بين نيويورك والولايات الزراعية المتكلة فقط على غلة الحبوب، اضافة الى وجود المضاربين القادرين عل افساد النظام المالي الداخلي بل وكذلك افشال الطلبيات المتواصلة على الذهب في لندن. ان الازمة المصرفية الامريكية لعام ١٩٠٧ (التي اثارها اساساً المضاربون لاحتكار سوق النحاس)، بكل عواقبها على لندن وامستردام وهامبورغ ما هي الا مثال عن الطريقة التي أثرت بها امريكا على الحياة الاقتصادية لباقي القوى العظمى، حتى قبل الحرب العالمية الاولى.

ومن نافلة القول ان تنامي القوة الصناعية الامريكية والتجارة الخارجية قد صاحبته -ربما بشكل لا مفر منه- دبلوماسية رصينة واسلوب امريكي بلاغي في سياسة القوة. واختلطت الادعاءات الامريكية أنهم منحوا مقاماً خاصاً بين شعوب الارض والتي جعلت السياسة الخارجية الامريكية افضل من سياسات (العالم القديم)، مع المجادلات الاجتماعية الداروينية والعرقية ومع الحاح جماعات

الضغط الصناعية والزراعية على تأمين اسواق فيها وراء البحار[1]. كما أن الانذار التقليدي وان كان مغالى فيه دوماً عن التهديد ضد مبدأ (مونرو)، قد ترافق مع دعوات للولايات المتحدة للقيام بـ «قدرها الجلي» عبر المحيط الهادي. ودعيت الولايات المتحدة من اطراف داخلية متعددة الى تبني سياسة اكثر فاعلية في الوقت الذي نزعت الى تحاشي الدخول في أحلاف ملزمة ـ وهذه هي السياسة التي نفذتها في عهد ماكنلي وثيودور روزفلت. فقذفت امريكا بنفسها في حرب ضروس مع اسبانيا حول القضية الكوبية عقب ثلاثة اعوام على نزاعها عام ١٨٩٥ مع بريطانيا حول حدود فنزويلا ـ الذي تم تبريره على اساس بنود مبدأ مونرو. ثم تتابعت النشاطات الامركية لتوحي بتصميم امريكا على تعجيز أي قوة عظمى اخرى عن تحديها في نصف الكرة الغربي منها: مطالبة واشنطن بالتمتع بالسيطرة الكاملة على قناة اسثما (بدلاً من المناصفة مع بريطانيا) واعادة ترسيم حدود الاسكا رغماً عن الاحتجاجات الكندية، وكذلك الاستعدادات للمعارك البحرية في الكاريبي بعد التحركات الالمانية ضد فنزويلا. فبدا ان الادارات الامريكية اظهرت نفسها راغبة بالتدخل عن طريق الضغوط الدبلوماسية والاجراءات العسكرية في شؤون بلدان امريكا اللاتينية مثل نيكاراغوا، وهاييتي، والمكسيك، وجمهورية الدومنيكان، عندما لا تتفق تصرفاتها وأهواء امريكا.

بيد أن الشيء الغريب في سياسة امريكا الخارجية في هذه الفترة هو تدخلها ومشاركتها في احداث «خارج» نصف الكرة العربي، فكان حضورها مؤتمر برلين -افريقيا الغربية (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) محيراً ومتناقضاً: فبعد الخطب الطنانة للوفد الامريكي الداعلية للتجارة الحرة والابواب المفتوحة، لم تتم المصادقة على المعاهدة

---

(١) مونرو (جيمس) Monroe : رئيس الولايات المتحدة الخامس (١٨١٧ - ١٨٢٥). نادى بالعزلة الامريكية.

الخاصة بذلك مطلقاً. وحتى في عام ١٨٩٢ اقترحت صحيفة (نيويورك هيرالد) حل وزارة الخارجية طالما أنها لا تعالج غير أمور نزيرة فيها وراء البحار. فجاءت الحرب الاسبانية عام ١٨٩٨ لتغير كل ذلك، ليس من خلال اعطاء امريكا موقعاً في غربي المحيط الهادي (الفلبين) فحسب؛ وهو نوع من الهيمنة الاستعمارية على آسيا، بل وعززت الفرص السياسية امام الذين ايدوا السياسة الهجومية. ومثلت ملاحظة وزير الخارجية هاي عن «الباب المفتوح» في العام التالي اشارة مبكرة عن رغبة امريكا أن تكون لها كلمة في الصين، حيث ارسل ٢,٥٠٠ جندي امريكي الى الجيش الدولي لاعادة النظام في الصين سنة ١٩٠٠. كما ابدى روزفلت ميلاً لتبني السياسة الشاملة فصار وسيطاً في محادثات انهاء الحرب الروسية-اليابانية، واصر على مشاركة امريكا في مؤتمر عام ١٩٠٦ بشأن مراكش، وكذلك التفاوض مع اليابان ودول أخرى في محاولة للمحافظة على «الباب المفتوح» في الصين. وقد نظر الخبراء فيما بعد لمعظم هذه الخطوات على أنها لم تستند الى حساب رصين لمصالح البلد الحقيقية في العالم بقدر ما عكست عدم نضج السياسة الخارجية، ورغبة بافتتان الجماهير في الداخل والخارج. وتلك ظاهرة كان من شأنها تعقيد السياسة الخارجية الامريكية «الواقعية» في المستقبل؛ وحتى ان كان هذا صحيحاً، فما كانت امريكا وحيدة في عهد التبختر الامبراطوري والكبرياء القومي هذا. وعلى أية حال، وباستثناء الشؤون الصينية، لم يحفظ خلفاء روزفلت هذه الجهادية الدبلوماسية، بل آثروا ابعاد امريكا عن الاحداث الدولية الواقعة خارج نصف الكرة الغربي.

وجنحت امريكا لتعزيز انفاقاتها التسليحية جنباً الى جنب هذه النشاطات الدبلوماسية ـ وحظيت البحرية بالحصة الاكبر، ما دامت تمثل خط الدفاع الجبهوي الاول عن الامة لو حصل هجوم اجنبي (او تحد لمبدأ مونرو)، ولأنها الاداة الافعل لدعم الدبلوماسية الامريكية والتجارة في امريكا اللاتينية والمحيط

الهـادي ومناطق اخـرى. وبدأت فـعـلاً في اعـادة بناء اسطولها في نهاية ثمانينيات القـرن التاسع عشر. بيد أن الاندفاعة العظيمة جاءت في عهد الحرب الاسبانية - الامـريكيـة حـيث سـار بناء الاسطول بخطى حثيثة نظراً لان الانتصارات السهلة في ذلـك الـصراع سـوغت مطالب الاميرال (مـوهان) ولوبي «البـحـرية الجبـارة»، ونظراً لقلق الخبراء الاستراتيـجـيين من احـتمالـيـة الحـرب مع بريطانيـا وبعـد عـام ١٨٩٨ مع المانيـا . ومـا أكـد الاهتمام الامـريكي بالقوة البحرية انشاؤها قواعد في هاواي وسـامـوا والفلبين والكاريبي، واسـتـخـدامـهـا المراكب البـحرية للعمل كـ «شرطي» في امـريكا اللاتينيـة، اضافة الى الماعة روزفلت المثيرة عن ارسال «اسطول ابيض جبار» ليطوق العالم سنة ١٩٠٧.

وعليه وبينما شكلت الانفاقات البحرية سنة١٨٩٠ البالغة ٢٢ مليون دولار (٩,٦٪) فـقط من الانفاق الاتحادي (الفدرالي)، فقد مثل مبلغ ١٣٩ مليون دولار المخصص لسنة ١٩١٤ (١٩٪) واتت النتـيجة مؤثرة برغم أن انفاق هذه المبالغ لم يكن سلبياً في اغلبـه - اذ انشئت العـديد من القـواعد البحرية في الداخل (نتيجة للضـغـوط السـيـاسـيـة الداخليـة) وبنيت سـفن قليلة للحماية. وباتت البـحرية الامريكيـة ثـالث أكـبر بحريـة في العـالم سنـة ١٩١٤ برغـم ضآلة حجمها قياساً للبـحـرية الملكية، وامتلاكها سفن مدرعة أقل مما لدى المانيا. ولم يوقف شق امريكا قناة بنما عـويل المخططين الامـريكيين الاستراتيـجـيين من المعـضلة الاستراتيـجـية بتـقـسـيم الاسطول أو ترك أحد سواحل البلد مكشوفاً؛ وكشفت مذكرات بعض الضـبـاط عن هذه السنين ارتيـاباً مجنوناً من القـوى الاجنبـية. ولو استقرأنا مسيرة التـقـارب مع بريطانيـا العظمى طوال هذا القـرن، لتجلت حقيقة أن امريكا آمنة حـصـينة، وحـتى ان وجلت من نهضـة قوة المانيا البحرية فهي في الواقع ابعد عن مكمن الخطر من أية قـوة رئيسية في العالم.

ان حـجم الجيـش الامريكي لهو انعكاس لحالة الأمان تلك. فتلقى الجيش

دعماً آخرحين استعرت الحرب مع اسبانيا، في الاقل الى الحد الذي ادرك عنده الشعب كم كان ضعيفاً والى أي مدى استشرت الفوضى في بنية (الحرس القومي)، وكذلك دنوه من عتبة الكارثة التي بلغتها الحملة المبكرة في كوبا. بل وبدا الجيش قليل الشأن عند مقارنته مع جيوش دول اوروبا المتوسطة الحجم كصربيا أو بلغاريا، حتى بعد مضاعفة حجمه ثلاث مرات بعد انطواء عام١٩٠٠ واضطلاعه بمهام حاميات في الفلبين واماكن أخرى. لقد نفرت امريكا اكثر من بريطانيا من تعبئة الجيوش الحاشدة الدائمية، وتملصت من الالتزامات العسكرية الثابته الى أي حليف. ومنحت الشؤون الدفاعية أقل من ١٪ من اجمالي انتاجها القومي. وهي وان قامت بنشاطات امبريالية في الفترة ١٨٩٨ ـ ١٩١٤، بقيت موسومة بما اسماه عالم الاجتماع (هربرت سبنسر) مجتمعاً «صناعياً» لا «عسكرياً» مثل روسيا. وبعد أن اشار مؤرخون الى ان «نشأة القوى العظمى» قد تجلت في هذه الفترة، حري بنا أن نؤشر «الفروقات» البارزة بين روسيا والولايات المتحدة عشية نشوب الحرب العالمية الاولى. لقد كان حجم الجيش الجبهوي لروسيا أكبر بحوالي عشر مرات من الجيش الامريكي؛ بيد أن امريكا انتجت ستة اضعاف انتاج روسيا من الفولاذ، واستهلكت طاقة أكثر بعشرة اضعاف، وتجاوز انتاجها الصناعي نظيره الروسي بأربع مرات (وعلى الصعيد الفردي أكبر بست مرات). ودون ريب بدت قوة روسيا هي الطاغية في اذهان الاركان الاوروبية الذين فكروا بحرب خاطفة قوامها حشود من الجنود، غير أن امريكا كانت وبجميع المعايير الاخرى قوية وروسيا ضعيفة.

فعقد لواء القوة العظمى للولايات المتحدة. بيد أنها ما كانت جزءاً من منظومة القوى العظمى. ولم يعمل تقسيم الصلاحيات بين الرئيس والكونغرس على استحالة تبني سياسة تحالف فعلي، بل اتضح ايضاً غياب من حبذ التخلي عن حالة العزلة المريحة هذه. فبقيت الولايات المتحدة بحلول سنة ١٩١٣ على

شـفا هاوية منظومة القوى العظمى لأسباب؛ هي انفصالها عن الامم القوية الباقية بألوف الامـيـال عبر المحيط، وحيازتها على جيش ضئيل، واستحسانها الهيمنة على نـصـف الـكرة الغـربي وانحـسـار رغـبـتـهـا بعـد رحـيل روزفلت بادلاء دلوها في الدبلومـاسية العالمية. وبعد أن أدارت معظـم البلدان بعد سنـة ١٩٠٦ ظهرها الى آسـيـا وافريقيا صوب التطورات الجارية في البلقان وبحر الشمال، فانها قد وجدت في امـريكا عنصراً أقل اهتمامـاً في مـوازين القـوى الدولية مما كانت عليه مع بداية القـرن. وما هذا الا أحد الافتراضات العامة قبل عام١٩١٤ والتي ثبت خطأها.

التحالفات والانجرار الى اتون الحرب ١٨٩٠ ـ ١٩١٤

بـقي ثالث وآخـر عنصر في فـهم نمط تغـيير نظام القـوى العظمى في هذه العـقـود، انه دراسـة سـياسة التحالفات التطايرية منذ سقوط بسمارك حتى اندلاع الحـرب العـالمـيـة الاولى. فـقد كان الاتجاه العام بعد تسعينات القرن التاسع عشر هو مـا أطلق عليـه فليكس جلبرت «تصليب» كـتل التـحـالف حـتى وان نشبت صراعـات صغيرة (الحـرب الصينيـة ـ اليابانيـة، والحرب الاسبانيـة ـ الامريكية، وحـرب البـوير، والحـرب الروسـيـة ـ اليابانية). ورافق هذا اعتقاد جل الحكومات أنها سـتـفـيء الى خـيـمـة تحـالف ما لو استعرت حرب عظمى جديدة. وهذا ما سـيـفضي الى تعـضـيـد وتعـزيز محاولات تقييم القومية النسبية ما دام ينطوي على سلبيات اضافة الى الايجابيات.

كـان مـؤكـداً ان التوجه نحو دبلوماسية التحالف لم يؤثر على امريكا النائية في هـذا الـوقت وهو (التـوجـه) لم يصب اليـابان الا على المسـتـوى الاقليـمي من خـلال التحـالفين الانكلـو – يابـاني سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٥. بيد ان دبلوماسيـة التـحـالف حكمت تصرفـات جميع قوى اوروبا العظمى حتى بريطانيا المنعزلة بعد

أن استشرت فيها المخاوف والخصومات المتبادلة التي حمي وطيسها بهذه السنين.
كان بسمارك اول من ارسى التحالفات العسكرية الثابته في زمن السلم - وهي شيء نادر سابقاً ان وجد - حين سعى عام ١٨٧٩ الى « تكبيل » سياسة فيينا الخارجية وكف يد بطرسبرغ عنها من خلال عقد حلف نمساوي - الماني. وكان قد أزمع من هذه الخطوة طبقاً لحساباته السرية، دفع الروس الى التخلي عن سياستهم «الضالة» والانخراط في عصبة الامبراطوريات الثلاث - وهو فعله الروس حتى حين؛ غير ان نتيجة تصرف بسمارك طويلة الامد الزمت المانيا بنجدة النمسا - المجر في حالة حصول أي هجوم روسي. وحل عام ١٨٨٢ فوقعت المانيا ايضاً معاهدة مماثلة مع روما للدفاع المتبادل في حالة حصول هجوم فرنسي، كما عقدت في السنة التالية تحالفاً سرياً آخر مع النمسا - المجر يقضي بالدفاع عن رومانيا ضد اي اعتداء روسي. ويؤكد دارسو هذه الدبلوماسية أن بسمارك أراد اساساً أهدافاً دفاعية قصيرة المدى - لاراحة الاصدقاء مشدودي الاعصاب في فيينا، وروما، وبوخارست، والابقاء على عزلة فرنسا الدبلوماسية، وتهيئة مواقع «للتراجع» لو غزا الروس البلقان. لاغبار على صحة هذا؛ غير ان الحقيقة هي انه «قدم» تعهدات، وابعد منها أن هذه المعاهدات السرية، وان كانت الطبيعة الحقيقية لها غير معروفة علناً، قد زرعت القلق في كل من فرنسا وروسيا حول عزلتهما، وارتابتا بلجوء محرك الخيوط في برلين الى بناء ائتلاف قوي لقهرهما في زمن الحرب.

واذ حال «خيط بسمارك السري» مع بطرسبرغ (الذي اطلق عليه معاهدة اعادة التطمين لعام ١٨٨٧) دون نشوء قطيعة بين المانيا وروسيا، فثمة شيء مصطنع ويائس تخلل تلك الجهود الخؤونة والمبهرجة التي بذلها المستشار لتحاشي الانجراف الى تحالف سريع بين فرنسا وروسيا بنهاية القرن التاسع عشر. أما تطلعات فرنسا لاستعادة الالزاس - اللورين، ونزعة روسيا الى التوسع في

اوروبا الشرقية فقد بددهما التخوف من المانيا. وهنا تجلت الفائدة المتبادلة للقروض والاسلحة الفرنسية الى روسيا والعون العسكري الروسي لفرنسا. وبينما عملت الاختلافات العقائدية بين برجوازية فرنسا ورجعية نظام روسيا القيصري على ابطاء هذا التوجه لبرهة، جاء ابتعاد بسمارك عام ١٨٩٠ والحركات الاكثر تهديداً لحكومة ويلهلم الثاني ليسدلا الستار على القضية. وتوازن الحلف الثلاثي (المانيا، والنمسا ـ المجر، وايطاليا) عام ١٨٩٤ مقابل الحلف الثنائي (فرنسا، وروسيا)، وهو التزام سياسي وعسكري دام مع بقاء الحلف الثلاثي حياً.

فتراءى من خلال أكثر من منظور، ان هذا التطور قد عمل على ثبات المشهد الاوروبي. لقد نشأ توازن فظ بين كتلتي التحالف، جاعلاً لصراع القوى العظمى أكثر من عاقبة، وبالتالي قلص احتمالات نشوبه أكثر مما سبق. أما فرنسا وروسيا فقد استدارتا الى الشؤون الاسيوية والافريقية بعد شقهما شرنقة العزلة، وساعدهما على بلوغ هذا برود التوترات في الالزاس وبلغاريا؛ ففي عام ١٨٩٧ اتفقت فيينا وبطرسبرغ على اعتبار دول البلقان شبه مضمونة والاكثر من هذا تحول المانيا الى السياسة العنيفة، في حين انغمست ايطاليا في الحبشة. وشد انتباه الشعوب في منتصف تسعينات القرن التاسع عشر التطورات في جنوب افريقيا، والشرق الاقصى، ووادي النيل، وبلاد فارس. انه كذلك عهد «البحرية الجديد» الذي بذلت فيه جميع القوى قصارى جهودها لتعزيز أساطيلها يراودها ايمانها أن قوة البحريات وكثرة المستعمرات تسيران جنباً الى جنب. وعليه ليس من العجيب ان تشعر بريطانيا في هذا العقد وان ابتعدت عن الشؤون الاوروبية عموماً، بتنكبها اقل الاعباء من المنافسين القدامى كفرنسا وروسيا، وكذلك من المتحدين الجدد كألمانيا واليابان والولايات المتحدة. وفي هذه الظروف تضاءلت يوماً بعد آخر قيمة البنود العسكرية لأحلاف الكتل الاوروبية نظراً لاستحالة

الانجـراف الى هوة حـرب عظمى من خـلال بعض الحـوادث الطفيفة كالاشتباك الانكليزي ـ الفرنسي فـي فـاشودا (١٨٩٨)، أو حـرب البـوير، أو النزاع من أجل نيل الامتيازات في الصين.

ولكن كان لهذه التنافسات الامبريالية على المدى الابعد شيئاً من التأثير على عـلاقـات القوى العظمى حتى ضمن الاطار الاوروبي. فحين اخذت سني القرن بـالانـطـواء تكاثفت الضـغـوط على الامبراطورية البريطانيـة بحـيث طالبت بعض دوائر وزير المسـتـعـمـرات (جـوزيف تشـمبرلين) بوضع نهاية لـ «العزلة العجيبة» وعـقـد حـلـف مـع بـرلين، في حين اقـر زمـلاؤه الوزراء كـ (بلوفـر ولانسـداون) بالحـاجـة الى التـسـويات الدبلومـاسية. وكانت عاقبة سلسلة كاملة من التنازلات للولايات المتـحـدة بخـصوص قناة اسذما، وحدود آلاسكا، واماكن صيد الفقم، الخ ـ تحت بند «التـقـارب» الانكلو ـ امـريكي ـ انها هبطت ببريطانيا من مكانتها الاستراتيـجـيـة غير المنازعـة في النصف الغربي من الارض، والانكى انها غيرت ما ظن به سـاسـة الامبراطورية في القـرن التاسع عشر أمراً مقضياً، اي أن العلاقات الانكلو- امـريكيـة سـتكون دومـاً باردة وفظة وعـدائيـة احـياناً. وأمل ساستها في اطار صياغة الحلف الانكليزي ـ الياباني لعام ١٩٠٢ تخفـيف العبء الاستراتيجي الشـديد عن كـاهل الصين، وان كان على حساب دعم اليابان في ظروف محددة. وظهرت بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ دوائر بريطانيـة مؤثرة آمنت بامكانية الوصول الى تسوية بشأن القضايا المستعمراتية مع فرنسا التي ابدت في مستهل ازمة فاشودا عـدم رغبتهما بدخول حرب حول وادي النيل.

وفـيما لاح ان هذه الترتيبـات تعلقت بالشـؤون الاوروبيـة الخـارجية؛ فانها تركت آثارها غير المباشرة على مـوقف الدول العظمى داخل اوروبا. فخفت اعباء البـحـرية الملكيـة بعـد حل المعـضـلات الاستراتيـجـية البريطانية في نصف الكرة الغـربي، وبفـضل الدعم الذي سـتناله من الاسطول الياباني في الشرق الاقصى،

فأشرقت آفاق قوتها في حالة الحرب؛ ثم ان انهاء التنافس الانكليزي ـ الفرنسي يعني توفر ضمان أقوى للامن البحري البريطاني. وشمل كل هذا ايطاليا ايضاً التي كانت سواحلها مكشوفة لا تسمح لها ان تنخرط في معسكر معاد للمعسكر الانكليزي ـ الفرنسي؛ ومهما يكن من أمر، صار لدى فرنسا وايطاليا في مطلع القرن العشرين اسباباً وجيهة (مالية ومتعلقة بشمال افريقيا) لتحسين علاقاتهما. وعلى أية حال، ان كان لايطاليا أن تتنصل من الحلف الثلاثي فسيؤثر ذلك على نزاعاتها مع النمسا ـ المجر. وأخيراً، كان للحلف الانكليزي ـ الياباني البعيد تأثيراته على نظام الدول الاوروبية، طالما أنه أحال دون تدخل أية قوة ثالثة يوم قررت اليابان تحدي روسيا سنة ١٩٠٤ حول مستقبل كوريا ومنشوريا؛ وأكثر من هذا، حين اندلعت تلك الحرب، حثت البنود الخاصة بالمعاهدة الانكليزية اليابانية[١]، والحلف الفرنسي ـ الروسي « الدولتين الثانيتين » بريطانيا وفرنسا على التوالي على التعاون من أجل تحاشي الانزلاق الى اتون صراع مفتوح. وعليه، لم يبد مفاجئاً ان هرعت لندن وباريس لما نشبت عداءات الشرق الاقصى الى انهاء خصوماتها وتحقيق «انفراج» نيسان عام ١٩٠٤. فاختتمت بذلك فصول الخلاف الانكليزي-الفرنسي الذي اثاره احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢.

ولعل حتى هذا لم يخلق « الثورة الدبلوماسية » الشهيرة لعامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ لولا مشاركة عاملين أخرين. الاول هو الشك الفظيع الذي سكن عقول بريطانيا وفرنسا من المانيا التي بدت غاياتها، وبرغم عدم وضوحها، طموحة وخطرة طبقاً لادعاء المستشار (بولوف) وزعيمه الامبراطوري ويلهلم الثاني أن

(١) على بريطانيا ان تلتزم «الحياد الايجابي» تجاه اليابان اذا قاتلت الاخيرة عدواً واحداً، وعليها أن تقدم المساعدة العسكرية ان قاتلت أكثر من عدو واحد؛ وعلى نفس الشكل صيغت الاتفاقية الفرنسية لمساعدة روسيا. فان لم تبتعد كل من بريطانيا وفرنسا عن ساحة الحرب لانهارت صداقتهما الجديدة.

«القـرن الالماني» أزف موعده. فحدا اسطول اعالي البحار في عامي ١٩٠٢-١٩٠٣ الذي شـيـد وفق تصـاميم ومديات لمواجهة بريطانيا اساساً، بالادميرالية البريطانية الى التـفكير بالخطوات المضـادة. وبينما لم تطمئن باريس الى الاهداف الالمانية تجاه النمسـا - المجر، مقت الانجليز اطماعها في وادي الرافدين. وحدق كلا البلدين بعين السـخط الى جـهـود بولوف الدبلوماسية لاثارة حرب في الشرق الاقصى عام ١٩٠٤ وجـرهما اليها ـ وفي كلتا الحالتين ستكون المانيا هي الرابح الاول.

ونجم تأثير اقـوى على التـوازنات والعـلاقـات الاوروبيـة من الانـتـصـارات البـحـرية والعـسكرية اليـابانيـة الماحـقة في الحرب، والتي تزامنت مع الاضطراب المخيف في روسيا عـام ١٩٠٥. وعلى اثر انحـدار روسـيا على نحو غير متوقع الى قـوة من الدرجـة الثـانيـة، مال التوازن العسكري في اوروبا لصالح برلين بحدة ـ وهو مـا أساء لموقف فرنسا وهبط بها لأنكى مما كانت عليه عام ١٨٧٠. وربما كان صيف ١٩٠٥ هو خير فـرصة لالمانيـا لتوجيه ضربتها غرباً. غير أن ما حال دون ذلك هو قلق القـيصر حـول الاضطراب الداخلي ورغـبته في تحسين العلاقات مع روسـيـا وتخوفـه من بريطانيـا التي اعادت نشر سفنها القتالية من الصين حتى مياه الوطن، كما أخـذ بعين الاعـتـبـار المناشـدات الفـرنسـية طلباً للمساعدة في حالة هـجـوم المانيـا. فـآثرت برلين بدلاً من الانجـرار الى حـرب تحـقـيق انـتـصـارات دبلومـاسـية والاحاطة بخصمها الرئيسي وزير الخارجية الفرنسي ديلكاسيه وكذلك الاصرار على عـقد مؤتمر دولي للحد من المطالب الفرنسية في مراكش. لكن نتائج المؤتمر التي ابانت تأييـد معظم مـشاركيه لمطالب فرنسا بموقع خاص في مراكش، كـانت تأكـيـداً مهولاً على المدى الذي انحدر اليه نفوذ المانيا الدبلوماسي منذ عهد بسمارك رغماً عن تنامي قـوتها الصناعـية والبحرية والعسكرية.

فأعـادت ازمـة مـراكش الاولى حلبة التنافس الدولي من افريقيا الى اوروبا. وسرعـان ما تعزز هذا الاتجاه بتأثير ثلاثة احداث مهمة. جاء الاول سنة ١٩٠٧

نتيجة للانفراج الروسي ـ الانكليزي حول فارس، والتبت، وافغانستان. وبرغم أن هذا شأن اقليمي فانه انطوى على مضامين أبعد. فهو لم ينهِ نزاعات لندن وبطرسبرغ بشأن آسيا التي كشرت لها جميع قوى اوروبا طوال القرن التاسع عشر، وبذلك سهلت الدفاعات البريطانية في الهند فحسب، بل انه اثار حنق الالمان من «تطويقهم» في أوروبا. وبينما ظهر بعض الانجليز وخاصة في صفوف الحكومة الليبرالية الذين «لم» يروا انفسهم جزءاً من الائتلاف المعادي لالمانيا، فقد ضعفت قضيتهم بضربة الحدث الثاني: انه «السباق البحري» المحموم بين بريطانيا والمانيا في الفترة (١٩٠٨ـ ١٩٠٩) الذي تبع اضافات في برنامج (تربتس) لبناء السفن، ومخاوف البريطانيين من فقدان زيادتهم البحرية حتى في بحر الشمال. وحين قوبلت المساعي البريطانية في الاعوام الثلاثة التالية لتقليص حدة التنافس، بطلب الماني بالتزام لندن الحياد في حالة نشوب حرب اوروبية، تراجع البريطانيون المرتابون. وتطلعوا مع الفرنسيين بقلق الى أزمة البلقان (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) التي اسفر فيها السخط الروسي على ضم النمسا ـ المجر الرسمي لاقاليم البوسنة ـ الهرسك عن مطالبة المانيا لروسيا أن تقبل الامر الواقع أو تتحمل العواقب. فرضخ الروس الذين هدّتهم الحرب مع اليابان. بيد أن هذا التنمر الدبلوماسي اثار في الروس رد الفعل الوطني، فازادوا انفاقاتهم الدفاعية، وصمموا على الاقتراب من مستويات القوى الباقية.

وعليه قوى اتجاه «التصلب» بعد عام ١٩٠٩ رغماً عن المحاولات المتكررة لتحقيق انفراج بين عاصمة وأخرى. حتى حلت أزمة مراكش الثانية (١٩١١) يوم تدخلت بريطانيا بقوة لصالح فرنسا ضد المانيا، فأثارت العاطفة الوطنية للبلدين الأخيرين وجرى الحديث عن تضخم حجم جيشهما عندما نفخ القوميون اوداجهم بالصراخ عن الصراع المقبل، فيما اجبرت الازمة الحكومة على التنسيق بين الخطط العسكرية والبحرية المتضاربة في حالة الانخراط في حرب

اوروبيـة. ولم ينطو غير عـام واحـد حتى جنحت لندن الى قبول الاتفاقية البحرية الانكليزية ـ الفرنسية(١٩١٢) على أثر فشل مهمة الوزير البريطاني اللورد هالدين في برلين، وتعـاظم الاسطول الالماني. وفي تلك الاثناء حـذت دول عصبة البلقان حـذو الهجـوم الايطالي الناجح على تركـيا، ذلك الحذو الذي اقصى الامبراطورية العـثمانية فعلياً من اوروبا قبل ان يتكالب اعضاؤها على الاسلاب. لقد كان احياء «المسألة الشرقـيـة» العتيقة اخطر حادث على الاطلاق، أولاً لعجز القوى العظمى عن السـيطرة تمامـاً على التطلعـات العـاطفـيـة صـوب التـفوق لدى دول البلقان المتنافسـة، وثانيـاً لان تطورات جـديدة مـعينة هددت المصالح الحيوية لعدد من تلك القـوى: فـارتعـدت فيينا من نهضة صربياً حربياً، واوجست بطرسبرغ خيفة من أفق النفـوذ الالماني على تركـيـا ـ فلما اسـتـفـز اغـتيال الارشيدوق فرديناند في حزيـران ١٩١٤ التـحرك النمساوي ـ المجري ضـد صربيـا، ومـن ثم رد الفـعل الروسي المضـاد، صـدقت حـقـيـقـة أن مـوت الارشـيدوق كان مجرد الشرارة التي اشعلت الصهريج.

ان محاولة اغتيال في حزيران ١٩١٤ لهي أحد الأمثلة البارزة في التاريخ عن حـادث خاص أفضى الى أزمة عامة، ومن ثم الى حرب عالمية. فقد ادت مطالب النمسـا ـ المجـر في صربيـا، ورفـضها لقبول المصالحة الصربية، وكذلك هجومها على بلغـراد، الى اسراع روسـيـا باعـلان التعبئة العامة لنجدة حليفتها صربيا. بيد أن هذا بدوره حـدا بالاركـان البروسـيـة العامة الى النهوض وتنفيذ خطة شليفين، أي هجـومـهـا الوقائي غرباً، عبر بلجيكا ضد فرنسا ـ والذي له اثر آخر هو جر بريطانيـا الى حومة الصراع.

واذا كـانت كل من هذه القـوى قـد تصرفت طبـقـاً لادراكـهـا مـصـالحـها القـومـيـة، فـان قـرارها بالاشتراك في الحـرب قـد تأثر بالخطط العـملياتية المتيسرة لديها مسبقاً. فقد الزمت المانيـا نفسها منذ عـام ١٩٠٩ وما بعده بالنمسا ـ المجر

دبلوماسياً وعسكرياً ايضاً الى درجة لم يهجسها حتى بسمارك مطلقاً. فضلاً عن ذلك، تضمنت خطة العمليات الالمانية هجوماً فورياً وحاشداً على فرنسا من خلال بلجيكا مهما كانت حجة الحرب. وبخلاف ذلك لا زال مخططو فيينا العسكريون مشتتي التفكير حول الجبهات المختلفة، على أن تصميمهم على توجيه الضربة الاولى الى صربيا كان متعاظماً. واخذت روسيا على نفسها التعبئة الاسرع والوثوب نحو الغرب ان اشتعلت نيران حرب، متلقية الدعم المالي ـ الفرنسي، بينما تبنت فرنسا الخطة السابعة عشرة الشهيرة لسنة ١٩١١ المنطوية على الانطلاق العاجل نحو الالزاس ـ اللورين. واذ قل احتمال مقاتلة ايطاليا مع دول الحلف الثلاثي الآن، ازدادت امكانية التدخل البريطاني في حالة هجوم المانيا على بلجيكا وفرنسا. وغني عن القول وجود الافتراض الاكبر لدى جميع الاركان العسكرية العامة أن «السرعة» هي الشيء الاساسي؛ أي ما ان تلوح علامات الحرب توجب تعبئة قوات البلد وزجها داخل وعبر الحدود قبل ان يمتلك الخصم زمام المبادرة. واذا كان ذلك هو اعتقاد برلين بشكل خاص، حيث اعد الجيش نفسه لتوجيه الضربة القاضية في الغرب ومن ثم العودة للشرق لتصفية أمر الجيش الروسي بطيء الحركة، فان هذا التفكير نفسه قد جال في عقول قادة الدول الاخرى. فان وقعت أزمة خطيرة، لن يجد الدبلوماسيون متسعاً من الوقت قبل أن تتم الغلبة لصالح المخططين الستراتيجيين.

ان المأخذ على خطط الحرب هذه لا يقتصر على ظهورها كخط من قطع (الدمينو) التي تتتابع سقوطاً حالما تسقط القطعة الاولى. فطالما أن وقوع حرب التحالفات بات أكثر احتمالية مما كان عليه عامي ١٨٥٩ أو ١٨٧٠ مثلاً، تعاظمت احتمالية ان الحرب ستطول فترة اطول من سابقاتها، بالرغم من استيعاب قلة من الخبراء المعاصرين ذلك. فالحساب الخاطيء المشؤوم أن الحرب التي استعرت في تموز وآب ١٩١٤ سوف «تضع اوزارها بحلول عيد رأس السنة» قد فشل في حدس

ان اللجوء الى القصف المدفعي السريع واستخدام المدافع الرشاشة قد جعلا «حرب المناورات» أمراً مستحيلاً واجبرا حشود الجنود على القبوع في خنادقهم، حيث يندر اخراجهم منها؛ وان القيام فيما بعد بالقصف المدفعي المكثف وهجمات المشاة الكثيرة لا يقدمان حلاً ما دام القصف ببساطة احدث حفراً في الارض وعينّ للعدو وجهة الهجوم المقبل. وبنفس الطريقة تقريباً، أخطأ ادميرالات اوروبا ايضاً في قراءة نوع الحرب الآتية فكرسوا انفسهم واستعدوا لمعركة حاسمة بين الاساطيل، وتناسوا أن التضاريس الجغرافية لبحر الشمال والمتوسط والاسلحة الجديدة (الالغام، الطوربيدات، والغواصات) ستجعل من العمليات الاسطولية بالاسلوب التقليدي بالغة الصعوبة فعلاً. وعليه ابتعد احتمال تحقيق نصر سريع في البحر وفي البر لاسباب فنية.

لا ريب ان كل هذا صحيح، لكنه بحاجة الى وضعه ضمن اطار نظام التحالف نفسه. فقبل كل شيء، لو أتيح لروسيا ان تهاجم النمسا ـ المجر وحدها، أو استطاع الالمان أن يعيدوا حرب عام ١٨٧٠ ضد فرنسا حين بقيت القوى الاخرى محايدة، لما كان أي شك في تحقيق النصر (وان تأخر قليلاً). لكن تلك التحالفات عنت أنه حتى لو اندحرت احدى القوى أو رأت عدم كفاية مصادرها لمزيد من الصراع، فسوف تتشجع على البقاء في ساحة الوغى على أمل المساعدة من حلفائها. فما كان لفرنسا أن تواصل القتال بشق الانفس بعد هجوم نيفيل الكارثي وتمرد عام ١٩١٧، ولا أتيح لايطاليا أن تتجنب الانهيار بعد هزيمتها سنة ١٩١٧، ولا استطاعت امبراطورية النمسا ـ المجر أن تنهض بعد خسائرها المفجعة في عام١٩١٦ (أو حتى فشلها عام١٩١٤ في غاليسيا وصربيا)، لولا ان جميعها تلقت الدعم حسن التوقيت من حلفائها. وهكذا ضمن نظام التحالف نفسه ان الحرب «لن» تحسم بسرعة، وان النصر في هذا الصراع الطويل سوف يعقد لواؤه للجانب الذي حاز على اعظم مزيج من المصادر العسكرية والبحرية اضافة الى المالية والصناعية والتكنولوجية.

الحرب الشاملة وموازين القوى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

لعل من المفيد ان نستذكر موقف كل قوة عظمى ضمن النظام العالمي عام ١٩١٤، قبل أن نتطرق لمسيرة الحرب العالمية الاولى في ضوء الاستراتيجيات الكبرى للتحالف والمصادر العسكرية والصناعية التي بجعبتهما. لقد وقفت الولايات المتحدة جانباً ـ حتى وان جعلت روابطها التجارية والمالية الوثيقة مع بريطانيا وفرنسا من مناشدة ويلسون أن تكون «محايدة قولاً وفعلاً» أمراً مستحيلاً. أما اليابان فترجمت بنود الحلف الانكليزي ـ الياباني حرفياً باحتلال الممتلكات الالمانية في الصين ووسط المحيط الهادي. بيد أنه لا هذا ولا مهمات الحماية البحرية في الموانيء الابعد قد حسمت أمراً، وكل ما كان واضحاً أن الحلفاء ارادوا اليابان صديقاً لا عدواً. وعلى نقيضهما اختارت ايطاليا الحياد سنة ١٩١٤ ونظراً لهشاشة بنيتها العسكرية والاقتصادية الاجتماعية كان من الحكمة لها البقاء على سياستها تلك: فان كان قرارها عام ١٩١٥ بدخول الحرب «ضد» القوى الوسطى ضربة للنمسا ـ المجر، يصعب القول أن في ذلك الفائدة العظيمة لبريطانيا وفرنسا وروسيا التي حلمت فيها دبلوماسية هذه القوى. وبنفس المقياس تقريباً يصعب تحديد من استفاد أكثر من قرار تركيا دخول الحرب الى جانب برلين في تشرين الثاني ١٩١٤. نعم انها اغلقت المضائق وبذلك اوقفت صادرات روسيا من الحبوب ووارداتها من الاسلحة؛ غير أن حلول عام ١٩١٥ جعل من الصعب نقل القمح الروسي «لأي مكان آخر»، ونفذت مؤونة الغرب «الاحتياطية». ولكن من الناحية الثانية، فتح القرار التركي الشرق الادنى أمام التوسع الامبراطوري الفرنسي والانكليزي ـ برغم أنه صرف الزعماء الامبرياليين في الهند والوايتهول عن التركيز التام على طول الجبهة الغربية.

وعليه فان المواقع الحاسمة هي تلك التي احتلتها «القوى الخمس» الكبرى

في اوروبا. ومن قبيل الخطأ أن يعامل احد النمسا ـ المجر في هذه المرحلة كياناً منفصلاً تماماً عن المانيا، فبرغم أن غايات فيينا ابتعدت عن غايات برلين في احايين معينة، فما كانت الاولى بقادرة على قدح زناد الحرب أو تحقيق السلم ـ وربما الابقاء على نفسها كقوة عظمى شبه مستقلة ـ من دون أمر حليفتها القوية. اذ كان الاتحاد الالماني – النمساوي مرعباً. فان كانت جيوشه الامامية اصغر بكثير من جيوش فرنسا أو روسيا، نراها عملت خطوط داخلية فعالة وكان ممكناً لها تلقي اسناد عدد كبير من المجندين. وهي قد تمتعت كما يبين (الجدول ٢٢)، بأفضلية ساحقة على الحلف الثنائي بالقوة الصناعية والتكنولوجية.

وعلى نقيض هذا تماماً، كان وضع فرنسا وروسيا. فاذ ابعدتهما عن بعضهما البعض مسافة هي نصف مساحة اوروبا، وجدتا صعوبة في تنسيق استراتيجيتهما العسكرية. وبينما تجلى تفوق جيشيهما في مطلع الحرب، فقد تقهقرتا على أثر استخدام المانيا البارع للاحتياطيين المدربين على قتال الخطوط الامامية، ثم اضمحل هذا التفوق بعد الهجمات الفرنسيةـ الروسية العنيفة في خريف ١٩١٤. ولما لم يعد النصر مكتوباً لصالح الاسرع، صار مرجحاً أكثر فأكثر انه سيتحول لصالح الاقوى؛ اضف الى ذلك أن المؤشرات الصناعية ما كانت مشجعة. فلو تورطت روسيا وفرنسا لوحدهما في حرب طويلة «شاملة» ضد القوى الوسطى، صعب التفكير بكيفية كسب الحرب لصالحهما.

لكن الحقيقة المؤكدة كانت أن قرار المانيا بتسديد ضربة وقائية ضد فرنسا عن طريق بلجيكا قد اعطى اليد العليا لدعاة التدخل البريطانيين. فكان القرار البريطاني بدخول الحرب حاسماً سواء لاسباب تقليدية تتعلق بـ «توازن القوى» أم دفاعاً عن «بلجيكا الصغيرة المسكينة»، برغم ان تأثير جيش بريطانيا الصغير وطويل الخدمة على التوازن العسكري العام كان هامشياً في اقل تقدير حتى حولت تلك القوة نفسها الى جيش حاشد بالمجندين المرسلين الى حدود القارة.

لقد أمست نقاط القوة البريطانية عظيمة ما دامت الحرب «ستستمر» فترة اطول من مجرد بضعة شهور. فتمكنت بحريتها من تحييد الاسطول الالماني ومحاصرة القوى الوسطى ـ وهو ما لم يجعل هذه القوى تخر على ركبتيها، بل منعها من الحصول على مصادر التجهيزات من خارج حدود اوروبا. وبعكس ذلك، ضمنت الحصول الحر لدول الحلفاء الى مصادر التجهيز، وتعاظمت هذه الافضلية بفضل ثراء بريطانيا تجارياً وما لها من صلات ممتدة عبر اصقاع المعمورة واستثمارات هائلة فيما وراء البحار. ومن الناحية الدبلوماسية، عنت علاقات بريطانيا فيما وراء البحار أن قرارها بالتدخل قد أثر على النشاط الياباني في الشرق الاقصى وعلى اعلان ايطاليا الحياد (والتحرك فيما بعد)، والتزام امريكا العزلة. ثم انهال مزيد من الدعم مما وراء البحار لحد كاف من خلال الدومنيونات ذاتية الحكم والهند، التي توغلت قواتها سراعاً نحو مستعمرات الامبراطورية الالمانية ومن ثم نحو تركيا.

وفضلاً عن ذلك، كان ممكناً نشر مصادر بريطانيا التي لما تزل ثرية صناعياً ومالياً في اوروبا، من خلال جمع القروض وارسال المؤن الى فرنسا وبلجيكا وروسيا وايطاليا، وفي تجهيز والانفاق على الجيش اللجب الذي تسلم زمامه (هايغ) والمزمع نشره في الجبهة الغربية. و توضح المؤشرات الاقتصادية في الجدول (٢) اهمية التدخل البريطاني في اطار مصطلحات القوة.

الجدول ٢٢: مقارنات صناعية وتكنولوجية، بين حلفي عام ١٩١٤
(مستقاة من الجداول ١٥ ـ ١٨ أعلاه»

	ألمانيا/ النمسا ـ المجر	فرنسا/ روسيا+بريطانيا	
النسبة المئوية للانتاج التصنيعي العالمي (١٩١٣)	٪١٩,٢	٪١٤,٣+٪١٣,٦٪	=٩,٢٧٪
استهلاك الطاقة (١٩١٣)، بما يعادل مليون طن متري من الفحم	٢٣٦,٤	١٩٥,٠+١١٦,٨	=٨,٣١١
انتاج الفولاذ (١٩١٣) بملايين الاطنان	٢٠,٢	٧,٧+٩,٤	=١٧,١
اجمالي الامكانية الصناعية (المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠=١٠٠)	١٧٨,٤	١٢٧,٢+١٣٣,٩	=٢٦١,١

وفي الواقع خلق هذا تفوقاً ملموساً وليس جازماً لصالح الحلفاء من الناحية المادية،أما دخول ايطاليا الحرب سنة١٩١٥ فما اضاف لكفة ميزان الحلفاء الا قليلاً. ومع ذلك، اذا كان النصر في حرب قوى عظمى طويلة الأمد يقف دوماً بجانب الائتلاف ذي القاعدة الانتاجية الاكبر، فالسؤال الذي سيبرز هنا هو لمَ عجز الحلفاء عن الهيمنة حتى بعد سنتين أو ثلاث من القتال ـ بل وتعرضهم لخطر الخسارة سنة ١٩١٧ ـ ولمَ وجدوا الامر حيوياً أن تدخل الولايات المتحدة لحومة الصراع؟.

يكمن احد اوجه الاجابة في ان النواحي التي كان بها الحلفاء هم الاقوى ليس لها أن تحقق نصراً حاسماً سريعاً على القوى الوسطى. وكانت اصقاع

الامبراطورية الالمانيـة سنة١٩١٤ ضـعيفة اقتصادية لدرجة أن خسارتها لا تعني الا القليل، بينما انطوى القـضـاء على تجـارة المانيـا وراء البحار على اشد أذىً. ولكن ليس الى الدرجـة التي تصورها المتحمسون لـ «تأثير القوة البحرية»؛ في حين اعيد ترتيب تجـارة الصـادرات الالمانيـة لصـالح الانتـاج الحـربي، اضافة الى اكتفاء كتلة القـوى الوسطى غـذائيـاً على اسـاس سـلامـة منظومـة طرق مواصلاتها، وغطت فـتـوحـاتها العـسكرية (اسـتـغـلالها لخامات لوكسمبرغ، والقمح والنفط الروماني) على كـثير من نقص المواد الاوليـة لديها، بينما جـاءتها امـدادات اخرى من خلال جـاراتها المحـايدة. أجل كـان للحصار البحري تأثيره. ولكن فقط حين تزامن مع ضـغـوط عـسكرية على جميع الجـبـهات، واتى حتى في ذلك الحين بنتائج بطيئة. وأخيراً، لم يكن ممكناً اسـتـخـدام السـلاح التـقليـدي البريطاني المتـمثل بعمليات خـارجية على خطوط حرب شبـه الجزيرة (١٩٠٨ ـ ١٩١٤) ضد الساحل الالماني وذلك لقـوة الدفـاعات البحرية والبرية، وهي حين استخدمت ضد قوى اضعف ـ في غـاليـبـولي أو سـالونيكا مـثـلاً، افسدت عليهم حالات الفشل العملياتي لدى الجـانب الحليف وكـذلك الاسلحـة الجـديدة (حـقول الانعام، والمدفعية الساحلية سريعـة الرمي) التأثير المأمـول. فأذن قـذف البـحث عن «البطن الرخـوة» للعدو بالقـوات المتـحـالفـة بعـيداً عن ساحة المنازلة الفرنسية، وذا هو عين ما حصل في الحرب الكونية الثانية.

ويمكن اسـتـخـلاص عين المؤشرات عن تفوق القوة البحرية الحليفة. فقد عنت جـغـرافـيـة بحـر الشمال والبـحـر المتوسط حصانة خطوط مواصلات الحلفاء «بدون» الحـاجـة الى البـحث عن مـراكب العـدو في مرافئها أو فرض حصار قد ينطوي على مخاطر قـريبـاً من سواحل العدو. أما الاسطولان الالماني والنمساوي ـ المجـري فـقـد تحـتم عليـهما الظهـور وتحـدي البـحـريات الانكليزية ـ الفرنسية ـ الايطاليـة لو أرادا تبـوء «الزعـامـة البحرية» ولو لازما الميناء لضاعت قيمتهما. ومع هذا لم تشأ أي من بحـريتي القوى الوسطى ارسال اسطولها في مهمة انتحارية ضد

قوات افضل منها بكثير. وهكذا فالاصطدامات السطحية المتفرقة التي حصلت كانت مجرد عمليات تصادفية (مثل ضفة دوكر، وجوتلاند) وغير ذات أهمية استراتيجية اللهم سوى تأكيد سيطرة الحلفاء على الممرات المائية. ثم تقلصت احتمالات وقوع اي تصادم آخر بسبب التهديد الذي لقيته السفن الحربية من الانغام، والغواصات، وطائرة الاستطلاع أو الزبلين، والتي جعلت زعماء كلا الطرفين اكثر احتراساً من ارسال اساطيلهم ما لم يعلموا باقتراب سفن العدو من سواحلهم (وهو شرط بعيد الاحتمال). فتحولت بحرية القوى الوسطى تدريجياً، آخذين بعين الاعتبار أهمية ذلك للحرب البرية، الى استخدام الغواصات لمهاجمة سفن الحلفاء التجارية وهو ما شكل تهديداً أكثر خطورة؛ ولكن حملة الغواصات بحد ذاتها كانت بطيئة، وعملاً مرهقاً، ولا يمكن قياس نجاحها الحقيقي الا بوضع حمولة السفن التجارية المفقودة مقابل حمولة سفن الحلفاء المنزلة في مرافئها- وهذا بدوره يقاس مقابل عدد الغواصات المدمرة. فما هذه بطريقة حرب اوعدت بانتصارات خاطفة.

وانطوت طبيعة الصراع العسكري على السبب الثاني للاهمية النسبية لتفوق الحلفاء العددي والصناعي. فعلى اثر امتلاك كلا الطرفين ملايين الجنود المبعثرين عبر مئات الاميال من الارض نشأت صعوبة (بل وفي اوروبا الغربية استحالة) تحقيق نصر حاسم منفرد على نمط جينا أو شادوا؛ وحتى لو تم التخطيط «لاندفاع كبير» وأعد له قبل أشهر، فسيتشتت عادة الى مئات العمليات الميدانية صغيرة النطاق كما سيرافقه تعطل شبه تام في المواصلات. واذا كان خط المواجهة يتقدم ويتراجع في اماكن معينة، فقد افضى عدم امتلاك كلا الطرفين وسائل تحقيق اختراق حقيقي الى نزوعهما نحو استدعاء القوات الاحتياطية، وجلب ذخيرة اضافية، واقامة الاسلاك الشائكة ونصب المدفعية استعداداً للاشتباك المقبل. لقد عجز أي من الجيوش حتى فترة متأخرة من الحرب عن اكتشاف طريقة للاختراق بقواته عبر الدفاعات المعادية «الواقعة على عمق اربعة اميال

غـالبـاً»،الا باستخدامها النيران المضادة لتفريق تلك القوات أو احداث حفر كبيرة في الارض عن طريق القـصف المبكر فـيتعسر التقدم جراء ذلك. وحتى لو عبرت قـوات هـجـوم مـبـاغـت الخـطوط القليلة الاولى من خنادق العـدو، لفـشلت في اسـتـغـلال هذا الانجاز نظراً لافتقارها للمعدات اللازمة لذلك، فخطوط السكك الحـديد باتت على بعـد بضـعـة اميـال في المؤخرة وتكشفت الخيالة لهجمات العدو (وحـركـتـهـا مـقيدة بأماكن تزويدها بالعلف)، وعجز المشاة المنهكين عن التقدم أكـثـر، وتقـيـدت حـركـة المدفعية الفعالة لاعتمادها على قافلة طويلة من عربات التجهيز التي تجرها الخيول.

وهنا تبرز حـقـيـقـة تمتع المانيـا بأفـضليـتين خـاصـتين أخريين، الاولى انها اسـتـولت من خـلال تقدماتها السريعة داخل فرنسا وبلجيكا في آب / ايلول من عام ١٩١٤ على نجـد الارض المشرفـة على الجبهة الغربية، فبقيت منذ ذلك الوقت بوضع دفـاعي في الغـرب (مع اسـتـثناءات قليلة مـثل مـعـركة فردون)، مرغمة الجـيـشين الانكليـزي والفـرنسي على شن هجمات في ظروف غير مواتية، وبقوات رغم تفـوقـهـا العـددي غير كافية للتغطية على هذا الضعف الاساسي. وأما الثانية فـهي التـعويض النسبي الذي اتى به موضع المانيا الجغرافي مع وسائل المواصلات الداخليـة الجـيـدة بين الشرق والغـرب عن (تطويق) الحلفـاء لها من خلال اتاحة المجـال للجنرالات مـثل فـولكنهاين ولودندورف ان ينقلا الفرق من جبهة لأخرى بيسر وذات مـرة ارسـال جيش كامل عبر اوروبا الوسطى في اسبوع واحد.

ولاحـقـاً لذلـك، عـمـدت الاركـان البروسية العامة سنة ١٩١٤ بتهور الى اعـادة نشر فـيلقين لتـدعـيم جـبـهـتـها الشرقية المفتوحة، بالرغم من ارتباط جل جـيـشها بهجوم في الغرب. ما كان هذا الاجراء ضربة مميتة للهجوم الغربي، وهو غير سليم من الناحـية السوقية بأي حال؛ وقدم مساعدة للالمان في معالجة الهجوم الروسي الفج على بروسـيـا الشرقـيـة بتنفـيـذ عملياتهم حوالي البحيرات المازورية. وبعد ان اقنع القتال الضاري في يبرس بتشرين الثاني١٩١٤ (فولكنهاين)باستحالة

تحـقيق نصر سريع في الغرب، لجأ الى نقل ثماني فرق المانية أخرى الى أمرة القيادة الشرقـيـة. وقـد بدا انه في الاراضي المفـتـوحـة فـقط من بولندا الروسية أو غاليسيا يمكن ان ينفع الاختراق، ذلك بعـد تعـرض القـوات النمساوية ـ المجرية لضربة مـذلة في حملتـهـا على صربيـا، وبعـد توقف الخطة الفـرنسـيـة السابعة عشرة غير الواقعية عـام ١٩١٤ في اللورين مع خسارة أكثر من ٦٠٠ ألف رجل ـ برغم ان اعـادة انتـصـار روسـيـا على النمـسـا ـ المجـر في لمبرغ، أو اعادة انتصار المانيا في تاننبرغ/ البـحيرات المازورية لم تكن واضـحـة تمامـاً. ولما سدد الجيشان الانكليزي والفرنسي ضرباتهما في الغرب طوال عام ١٩١٥ (فقدت فرنسا ١,٥ مليون رجل وبريطـانيا ٣٠٠ ألـف رجـل)، اعـدت المانـيا عدتهـا لضربـات طموح على طوال الجـبـهـة الشرقـيـة لكسر قيد الجيش النمساوي ـ المجري في كاربانيا، والاهم من ذلك تحطيم الجـيش الروسي في الميـدان. غير ان حـقـيـقة الامر هي فظاعة حجم الجـيش الروسي لدرجـة اسـتـحـال عندهاَ تحطيـمـه؛ وعلى أية حال قاسى الروس بنهـاية ١٩١٥ وابـلاً مـن الضربـات الموجـعـة على أيـدي الالمان الافضل تكتيكياً وسـوقـيـاً، وطردوا من مـواقـعـهم في لتـوانيـا، وبولندا، وغـاليـسـيـا. وانضمت التـعـزيزات الالمانية في الجنوب الى القوات النمساوية والبلغارية في قهر صربيا. فما من شيء فعله الحلفاء الغربيون عـام ١٩١٥ اعان الروس حقيقة أو بدا انه تحدى كـتلة القـوى الوسطى المتـعـاضـدة ـ من حملة غـاليـبولي سيئة الادارة، الى الانزال العظيم في سالونيكا، الى اغراء ايطاليا بدخول الحرب.

وفـي عـام ١٩١٦، اكـد نقض فـولكنهـاين غير الحصـيف للاستراتيجيـة الالمانيـة، صـحـة السيـاسة القديمة، اذا انطوت الخطة الجديدة على نقل القوات غـربـاً بهدف اسـتنزاف فـرنسـا حـتى آخـر رمق بصـولات مـتكررة على (فردون). فـبعد سحق اعداد كبيرة من الفرق الالمانية في حملة فردون، استطاع الروس القيام بهـجـومـهـم الـعـظـيم الاخير في الشرق بقـيـادة الجنرال بروسـيلوف في حـزيران ١٩١٦، فـقـهـقـروا جيش هابسبرغ سيء التنظيم حتى بلغ جبال كاربانيا واوشك

على الانهيـار. وفي عين الوقت تقـريبـاً نفـذ الجـيش البريطاني بأمـرة هايغ هجومه الحـاشـد على (السـوم) ضـاغطاً لأشـهر على النجود التي احكمت المانيا قبضتها عـلـيـهـا. وحـالما عـمل هذا الهجـوم الحليف المزدوج على التـقليل من شأن حملة فـردون (ومن ثم اسـتـبدال فولكنهاين بهندنبرغ ولودندورف في آب ١٩١٦)، اخذ الوضع الاستراتيـجي الالماني يسترد عـافـيتـه. لقـد كـانت خـسائر المانيا في السوم قـاسـيـة، لكنهـا اخف وطأة من خـسـائر هايغ؛ وسمح اتخاذ الموقف الدفاعي في الـغـرب مـرة اخـرى لـلالمـان نـقـل الجند نحـو الشرق فـقـوي مـوقف القـوات النمـساوية، وقهرت رومانيا، وامكن بعد ذلك تقديم العون للبلغار في الجنوب.

وهناك مـسألة «التـوقـيت» بالاضـافـة الى نقـاط التـفوق الالماني في الخطوط الداخليـة والسكك الحـديد والمواضع الدفاعية الحصينة. اذ أخفق الحلفاء في التعبئة الفوريـة لمصادرهم الاسخى لتحقيق النصر عـام ١٩١٤. أما الروس فاستطاعوا تهيئة دفـعـات جـديدة من المجندين لتـعويض لنقص في خطوط الجبهة، ولكنهم افـتـقـدوا الى الاسلحـة والهيئات اللازمة لتوسيع القوة اكثر من حد معين. ولم يبلغ تعـداد جيش هـايغ في الغرب مليونـاً الا في عـام ١٩١٦ وحـتى في ذلـك الوقت اغـري البريطانيـون بتـشـتيت قواتهم في حملات خارج اوروبا فخففوا الضغط على المانيـا، وهو مـا عنى أيضـاً ان روسـيـا وفـرنسـا تحملتا العبء الاكبر للصمود في وجـه الماكنة العسكرية الالمانية في العامين الاولين من سير القتال. وقاتلت كلتاهما ببسالـة، غير أن عـام ١٩١٧ كشف عن حجم الاجهاد الذي تحملتاه؛ اذ اوشك جـيش فرنسا على الانهيار بسبب خسائر فردون مثلما اوضحت هجمات نيفيل عام ١٩١٧؛ وبرغـم أن هجـوم بروسـيلـوف عـمـل على تحطيـم جيش هابسبرغ كقوة مـقـاتلة، فان هذا الهجوم لم يصب المانيا نفسها بسوء بل سلط اعباءً مضاعفة على سكك حـديد روسـيـا، ومـذاخـرها الغـذائيـة، وامكانيـة الدولة المالية اضافة الى التـفـريط بمعظم قوة روسيا البشرية حسنة التدريب. ثم ان جيوش هايغ الجديدة لم تـبـشر بـنـصر حـلـيـف في الغـرب في الوقت الذي عـوضت فـيـه عن الانهاك

الفرنسي. ولسوف تظل المانيا قادرة، وان تشتت قواها في هجوم أمامي، على الصمود في الفلاندرز بينما تواصل اكتساحها للشرق. وأخيراً لا عوناً يرجى من جنوب الالب حيث جأر الطليان يائسين بطلب المساعدة.

سار الوضع المالي ـ الصناعي جنباً الى جنب مع نموذج التضحيات العسكرية الكبيرة لدى كلا الجانبين ـ ونفس النتائج (حتى عام ١٩١٧ في أقل تقدير). لقد قيل الكثير في الدراسات اللاحقة عن الاسلوب الذي حفزت به الحرب العالمية الاولى النشاط الاقتصادي القومي وبرزت صناعات جديدة لحيز الوجود في مناطق عديدة، وحققت طفرات عريضة في الانتاج التسليحي. ومع ذلك ليس هذا بمفاجأة. فبالنسبة لعويل الليبراليين وغيرهم عن اكلاف سباق تسلح ما قبل عام ١٩١٤ ،نقول أن نسبة صغيرة جداً من الدخل القومي (بمعدل أكثر بقليل من ٤٪) خصصت للتسلح. فلما رفع نشوب «الحرب الشاملة» هذا الرقم الىَ ٢٥ أو ٣٣٪ ـ أي حين آلت اليد العليا للحكومات المتحاربة على الصناعة ، والتجارة، والاموال ـ كان تضخم الانتاج التسليحي امراً حتمياً نظراً لضج جنرالات «جميع» الجيوش في أواخر عام ١٩١٤ ومطلع ١٩١٥ بالشكوى من «ازمة ذخائر» حادة لم يعد أمام الساسة الذين خشوا عواقب النقص غير المساهمة مع قطاع الاعمال والتجارة لانتاج السلع المطلوبة. فاذا ما أخذنا بالاعتبار امكانية الدول البيروقراطية على تعويم القروض وجباية الضرائب، لم يعد أمامها الآن عقبات مالية لتمويل حرب طويلة كانت قد شلت دول القرن الثامن عشر. فكان جد حتمي وبعد أن كيفت الدول انفسها للحالة الجديدة في بواكير الحرب الاولى، ارتفاع معدل انتاج السلاح في جميع الاقطار.

وعليه سيكون من الاهمية بمكان السؤال عن مواطن ضعف اقتصاديات فترة الحرب لدى الدول المتحاربة طالما أن مواطن الضعف قد تقود بها الى هاوية الانهيار ما لم تتلق عون الحلفاء الافضل حالاً. سنخصص مجالاً ضيقاً لاضعف قوتين من القوى العظمى ـ النمسا ـ المجر وايطاليا ـ بعد اتضاح ان النمسا ـ

المجر كان لها أن تسقط بمنازلتها روسيا لولا تدخل المانيا المتكرر الذي حول امبراطورية هابسبرغ الى تابع لبرلين؛ أما ايطاليا التي لم تكن بحاجة الى تلك الدرجة من العون العسكري حتى كارثة كابوريتو فكانت شديدة الاعتماد على حلفائها الاثرى والاقوى، فتزودت بالشحنات الضرورية من الاغذية، والفحم، والمواد الاولية اللازمة للشحن، وكذلك حصلت على ٢,٩٦ مليار دولار استفادت منها في استيراد الذخائر ومنتوجات أخرى. وحتى «نصرها» النهائي عام ١٩١٨ مثلما هي هزيمة وذوبان امبراطورية هابسبرغ، اعتمد أساساً على قرارات اتخذت في اماكن أخرى.

لقد قيل أن كل من ايطاليا، والنمسا ـ المجر، وروسيا كانت تسابق احداها الأخرى قبل عام ١٩١٧ الى طريق الانهيار. أما حقيقة أن روسيا هي الاولى التي سلكت هذا الطريق فتعزى الى مشكلتين نجت منهما ايطاليا والنمسا ـ المجر. تمثلت الاولى في انفتاح حدودها الممتدة مئات الاميال أمام الهجمات الالمانية القوية الشرسة؛ بينما تجسدت المشكلة الثانية في عزلتها الاستراتيجية حتى في آب ١٩١٤ وبعد دخول تركيا الحرب. وهكذا عجزت عن تأمين العون العسكري أو الاقتصادي الضروري من حلفائها لمواصلة دوران ماكنتها العسكرية. وبات عليها ان توسع انتاجها المحلي بعد أن ادركت أن مخازن ذخيرتها بدأت تنفذ بسرعة اعلى بعشر مرات من تقديرات ما قبل الحرب ـ وهو قرار تبين انه أكثر جدارة بالاعتماد عليه من وصول طلبيات ما وراء البحار المتأخرة جداً، حتى ان انطوى ذلك تحويل المصادر الى ايدي صناعيي موسكو اصحاب المصلحة الشخصية. غير أن الارتفاع المذهل في انتاج الاسلحة الروسية بل وحتى في الانتاج الصناعي والزراعي اثناء العامين والنصف الاولين من الحرب اضرا كثيراً بمنظومة المواصلات الضعيفة التي ما كانت قادرة على مواكبة زخم نقل الجنود، واعلاف الخيول، وهلم جراً. ولذا تراكمت مخازن العتاد على بعد اميال عن الجبهة؛ وتعذر نقل المواد الغذائية للمناطق المحتاجة لا سيما في المدن؛

فيما كانت تتراكم التجهيزات الحليفة لاشهر في ارصفة موانىء (مورمانسك وارشانجل). ولم يكن بوسع البيروقراطية الروسية الفاشلة أن تتجاوز هذه العيوب في البنية التحتية، وما أتى من عون الا القليل من لدن القيادة السياسية العليا المتناحرة والمشلولة. بل حفر النظام القيصري قبره بيديه بسياساته المالية غير الموزونة. فقد الغى تجارة المشروبات الروحية (والتي جاءت اليه سابقاً بعوائده) وفقد كثيراً من سككه الحديدية (التي كانت مصدر دخل عظيم ايام السلم) وفشل في فرض ضرائب الدخل على الطبقة الميسورة، لم يعد أمامه الا تعويم مزيداً من الديون وطبع مزيد من الاوراق المالية لدفع نفقات الحرب.

وكما في الانتاج التصنيعي، كان الاداء العسكري الروسي طيباً في العامين أو الثلاثة اعوام الاولى من الحرب. فأبلت قواتها حسن البلاء باسلوبها العنيد المألوف، وذاقت قسوة وقوة ضبط لم يعرفها الغرب؛ فكان السجل الروسي سلسلة انتصارات متواصلة ضد جيش النمسا ـ المجر منذ انتصار ايلول ١٩١٤ في لمبرغ الى هجوم بروسيلوف رائع التنفيذ، فضاهت هذه الانجازات حملة القوقاز ضد الاتراك. على أن الآية انعكست ضد الالمان الاسرع والافضل تجهيزاً؛ لكن الحاجة تدعونا الى وضع هذا القول في اطار اكبر شمولية طالما أن خسائر حملة معينة (مثل تاننبرغ/ البحيرات المازورية عام ١٩١٤، الاشتباك في كارباتيا سنة ١٩١٥) قد تم التعويض عنها بسحب دفعات جديدة من المجندين كل سنة ثم اعدادهم لعمليات الموسم المقبل. لقد تأثرت، دون ريب، معنويات الجيش بالخسائر الجسيمة التي تكبدها ـ ٢٥٠ ألف جندي في تاننبرغ/ البحيرات المازورية، ومليوناً في معارك كاربانيا في مطلع عام ١٩١٥، مع ٤٠٠ ألف آخرين لقوا حتفهم حين صال ماكنزن على النتوءات البولندية، اضافة الى ما يناهز مليون جندي قتلوا في معارك سنة ١٩١٦ التي بدأت بهجوم بروسيلوف وانتهت بمحنة رومانيا. فعانى الجيش الروسي مع نهاية عام ١٩١٦ من خسائر بلغت ٣,٦ مليوناً بين قتيل وجريح ومريض، وأسر ٢,١ مليون آخرين على أيدي

الـقـوى الوسطى. ثم اسـتـدعي في هذا الوقت أيضـاً مجندو الصف الثـاني (وهم الذكـور كـاسـبي لقـمـة عـيش اسرهم) وهو مـا أثار اضطرابات فلاحية عارمة في القـرى واتى للجـيش بمئات الالوف من المجندين المتـذمرين الساخطين. وتمثلت عـيوب أخرى بتضاؤل اعداد ضباط الصف المتدربين، ونقص شحنات الاسلحة، والمؤن، والارزاق في الجـبـهـة، اضـافـة الى الشـعـور المستطير بالضعف أمام الآلة العـسكرية الالمانيـة التي بدا أنها تعـرف نوايا روسـيـا مـقـدمـاً[1]، وامتلكت مدفعية مـتفوقة وقدرة اسرع على الحركة نحو أي مكان. وبحلول عـام ١٩١٧ استشرى التناحـر بين صـفـوف الجـيـوش على أثر الهزائم المتكررة في الميـدان وتفـاعلها مع اضطرابات المدن واسـتـفـحال اشاعات عن توزيع الاراضي. حتى جاءت الضربة الأخيرة مـتمثلـة بهجـوم كيرنسكي في حزيران ١٩١٧ الذي نجح مرة أخرى ضد النمـسـا في مـسـتهله، بيد أنه تقطع ارباً اربـاً على أثر هجوم ماكنزن المقابل. كان الجـيش حـسب استنتاج ستافكا: «حشد غوغاء تعبين مرهقين ساخطين، جمعهم احـبـاطهم وتعطشهم للسلام». فكل ما بقي امام روسيا هو هزيمة وثورة داخلية اشـد خطورة من ثورة عام ١٩٠٥.

من العـبث التـفكير في الكيفية التي اقتربت فيها فرنسا من الوقوع في ذات المصير الروسي بمنتصف سنـة ١٩١٧ حين تمرد مئـات الالـوف من الجنود عـقب هجـوم نيـفـيل الاخـرق. فالحقيقة أن الفرنسيين برغم نقاط التشابه السطحي مع الروس امـتلكوا امـتـيـازات اسـاسـيـة ابقت عليـهم في سـاحة المنازلة. الاول هو الـدرجـة الاعلى من الوحـدة الوطنيـة والعـهـد لرد نحـر الالمان على اعـقـابهم الى الراين. والثـاني ولعله الحـاسم هو قـدرة الفـرنسـيين الاسـتفادة من خوض حرب «تحـالف» بطريقـة لم تتمتع بها روسيا. فهم قد خبروا منذ عـام ١٨٧١ أنهم أعجز عن الوقـوف وحـيدين بوجـه المانيـا، فجاءت حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ لتؤكد ذلك

---

(١) ومـا ذاك بعـجيب لاهمال الروس تحوطات امان اتصالاتهم اللاسلكية بشكل لا يصدق.

الامر، وما هذا بتقليل لشأن المساهمة الفرنسية في الحرب سواء من الناحية العسكرية أم الاقتصادية ولكن لمجرد ايراد الحقيقة. فقد كانت النهضة الفرنسية الصناعية بعد عام ١٩١٤ مدهشة بعد أن استولى الالمان على ٦٤٪ من رصيد البلد من الحديد الخام، و ٢٤٪ من فولاذه، و ٤٠٪ من فحمه. وبنيت مصانع صغيرة وكبيرة على طول البلد وعرضه واستخدم فيها النساء والاطفال والمحاربون القدامى وحتى العمال المهرة المجندين الذين سحبوا من خنادقهم. وانخرط المخططون والتجار والجمعيات في اطار مجهود قومي لينتجوا أكثر ما يمكن من الخراطيش والاسلحة الثقيلة، والطائرات، والدبابات. فحدا الارتفاع الانتاجي بأحد الدارسين الى المجادلة بقوله «باتت فرنسا أكثر من بريطانيا وامريكا ترسانة للدول الديمقراطية في الحرب العالمية الاولى».

بيد أن هذا التركيز الثقيل على انتاج الاسلحة زاد انتاج الرشاشات بـ ١٧٠ ضعفاً والبنادق ٢٩٠ ضعفاً - ما كان له ان يتحقق لولا اعتماد فرنسا على المعنويات البريطانية والامريكية التي انثالت التواصل متمثلة بمستوردات الفحم، والحديد الخام، والفولاذ، والعدد الميكانيكة الحيوية جداً لصناعة العتاد الجديدة؛ وكذلك على شكل قروض انكليزية وامريكية بلغت ٣,٦ مليار دولار اتاحت لفرنسا ان تسدد اثمان المواد الاولية الآتية مما وراء البحار؛ وتخصيص المبالغ المتزايدة لسفن الشحن البريطانية التي استحال نقل هذه المواد لولاها؛ وكذلك دفع أثمان شحنات المواد الغذائية. ان ذكر المواد الغذائية هنا يعني عيباً فاضحاً لدولة انتجت فائضاً زراعياً زمن السلم؛ بيد أن الحقيقة هي ان الفرنسيين شأنهم شأن المحاربين الاوربيين الآخرين (عدا البريطانيين) اضروا بزراعتهم بانتزاع رجال كثيرين من اراضيهم الى الجبهة، ووزعوا الخيول على قوات الخيالة أو استغلوها لاغراض نقل الجنود، ونصبوا الالغام والمدفعية بحيث افسدوا تأثير الاسمدة واعاقوا عمل المكننة الزراعية. فاتسمت سنة ١٩١٧ وهي سنة جدب بشحة الاغذية وارتفاع فاحش في الاسعار، وتقلص مخزون الجيش الفرنسي من

الحبـوب الى مـا يعـادل قـوت يومين فـقط من الاسـبوع ـ وانه لوضع نم عن ثورة كـامنة (خاصة بعد موجات التمرد) قد استحال تحاشيها الا بالطلب الطارىء الى السفن البريطانية لجلب الحبوب الامريكية.

وبنفس الطريقـة تقـريبـاً، احـتـاجت فـرنسـا الى الاعـتماد على المسـاعـدة «العـسكرية» البريطانيـة ومن ثم الامـريكيـة على طول الجـبـهـة الغربية. فهي قد رفـعت وزر القـتـال ايضـاً وتكبـدت في السنين الثـلاث الاولى من الحرب خسائر مروعة ـ أكثر من ٣ مـلايين رجـل حتى قبل هجوم نيفيل لسنة ١٩١٧؛ وصعب عليـهـا كـثيراً تعويض هذه الخسائر لعدم امتلاكها القوة البشرية الاحتياطية المدربة التي ملكتـها المانيا وروسيا والامبراطورية البريطانية.

وعلى أية حـال، توسع جيش هايغ في الجبهة الغربية بحلول عـام ١٩١٧ الى ثـلثي حـجم الجيش الفـرنسي وسـيطر على أكـثـر من ثمانين مـيـلاً من الخط الجبهوي؛ وبرغم ان القيادة البريطانية العليا كانت متحمسة للسير في الهجوم بأي حال، لم يكن ثمة شك بأن حملة سوم ساعدت على تخفيف الضغط على فردون ـ تماماً مثلما حرف هجوم (باشندايل) سنة ١٩١٧ الطاقات الالمانية بعيداً عن خط الجـبهة الفرنسي بينما حاول(بيتان) يائساً انعاش معنويات قواته بعد تمردها، منتظراً وصـول العـجـلات والطائرات والمدافع الجـديدة لاداء المهـمـة التي عـجزت عنها جموع المشـاة. وأخيراً اتيح لفـرنسـا في مـلاحم الكر والفر على طول الجبهة الغربية بـين آذار وآب ١٩١٨ أن تنـال دعـم الفـرق الامريكيـة ناهيـك عـن البريطانيـة والامـبراطـورية. واسـتطاع (فـوش) حين نظم هجـومـه المقـابل الأخير في ايلول ١٩١٨ أن يقـابـل ١٩٧ فرقـة المـانيـة منهكـة بـ ١٠٢ فرقـة فرنسيـة و ٦٠ فرقـة امبراطورية بريطانية، مع ٤٢ فرقة امريكية(مضاعفة الحجم)، و١٢ فرقة بلجيكية. وهـكذا ومن خـلال «تجـمـيع» الجـيـوش اسـتطيع أخيراً طرد الالمان الاقـوياء من ارض فـرنسـا ورفرفت رايات الحرية على ربوعها ثانية.

ما كان من ريب ان بريطانيا حين دخلت الحرب في آب ١٩١٤ ستعتمد هي الاخرى على قوة عظمى ثانية بهدف تحقيق نصر نهائي. لقد تصور خبراء الاستراتيجيات بالاعتماد على خطط واستعدادات ما قبل الحرب انه في الوقت الذي سترد ع فيه البحرية الملكية سفن التجارة الالمانية (وربما حتى اسطول عرض البحار) وبينما تستولي قوات الدومنيونات والهنود والانكليز على مستعمرات الامبراطورية الالمانية، سيتم ارسال قوة صغيرة وفعالة عبر القنال (لسد) ثغرة بين الجيشين الفرنسي والبلجيكي وايقاف الهجوم الالماني حتى تتوغل القاطرة الروسية وقوات الخطة الفرنسية السابع عشرة نحو ارض المانيا الام. فما كان البريطانيون مثلما هو حال سائر القوى الباقية مستعدين لحرب طويلة حتى إن اتخذوا اجراءات معينة لتجنب انقطاع مفاجىء في شبكاتهم التجارية والمالية. ولكنهم اختلفوا عن باقي القوى في عدم استعدادهم لعمليات واسعة النطاق في اوروبا. فليس عجيباً أن تنشأ الحاجة لسنة أو سنتين من الاستعداد المكثف قبل وقوف مليون رجل على أهبة الاستعداد في فرنسا، وان يفضح الانفاق السخي على انتاج البنادق والمدافع، والرشاشات والطائرات والعجلات والاعتدة عيوباً انتاجية لا تعد ولا تحصى صححت منها بطيئاً وزارة تموين لويد جورج. وهنا حدث ارتفاع انتاجي مذهل مرة أخرى كما يتراءى في الجدول (٢٣). وليس بمدهش اذا ادرك المرء ارتفاع الانفاقات الدفاعية من٩١ مليون جنيه سنة ١٩١٣ الى ١,٩٥٦ مليار جنيه سنة ١٩١٨ فشكل ٨٠٪ من اجمالي الانفاقات الحكومية و ٥٢٪ من اجمالي الانتاج القومي.

الجدول ٢٣ : انتاج المملكة المتحدة من الذخائر، ١٩١٤ ـ ١٩١٨

	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧	١٩١٨
المدافع	٩١	٣,٣٩٠	٤,٣١٤	٥,١٣٧	٨,٠٣٩
الدبابات	—	—	١٥٠	١,١١٠	١,٣٥٩
الطائرات	٢٠٠	١,٩٠٠	٦,١٠٠	١٤,٧٠٠	٢٣,٠٠٠
المدافع الرشاشة	٣٠٠	٦,١٠٠	٣٣,٥٠٠	٧٩,٧٠٠	١٢,٩٠٠

وعليه لا أهمية كبيرة للتفاصيل الكاملة عن تزايد عدد الفرق البريطانية والامبراطورية واسراب الطائرات، وبطاريات المدفعية الثقيلة، مقارنة مع نقاط ضعف وضعها الاستراتيجي العام التي ازاحت الحرب الكونية الاولى عنها النقاب. الاولى هي عدم استعداد البحرية الملكية غالباً لخوض حرب الغواصات التي شنها الالمان مطلع عام ١٩١٧ مع أن امتيازي الجغرافيا والتفوق العددي (للاسطول العظيم) عنيا احتفاظ الحلفاء بالافضلية على البحر في الصراع «السطحي». والثانية انه وبينما اتضح عدم جدوى الاجراءات الاستراتيجية الرخيصة (الحصار البحري، والحملات على المستعمرات، والعمليات البرمائية) ضد عدو يتمتع بمصادر القوى الوسطى السخية، بدت ايضاً عبثية الاستراتيجية البديلة القائمة على التصدي العسكري المباشر للجيش الالماني ـ اضافة الى فداحة تكاليفها البشرية. لقد تجاوزت الخسائر البريطانية حين أشرفت حملة السوم على نهايتها في تشرين الثاني ١٩١٦ ٤٠٠ ألف رجل. وبرغم أن هذه الفاجعة قضت

على صفـوة المتطوعين الانجليـز وقـوضت عـزيمـة سـاستها، فانها لم تضعف ثقة هايـغ بالنصر الحـاسم. فانبرى في منتصـف عــام ١٩١٧ يحضر لهجـوم آخر من (يـبرس) الى الـشمال الـشرقـي حـتى باشنديل ـ وهو كـابوس مـرعب آخـر ازهق ارواح ٣٠٠ ألـف رجل آخر وثبط معنويات جل افراد الجيش في فرنسا. وبالتالي ورغماً عن كل احـتجاجات الجنرالين هايغ وروبرتسون تحمس لويدجورج ومجلس الحـرب ذو الميول الامبريالية الى ارسال فرق أكثر صوب الشرق الادنى اغرتهم بها المكتـسبـات الاقليـمـيـة وقلة الخـسـائر عما تكبـدوه في مناطحـة المانيـا في حرب الخنادق.

لقـد تربعت بريطانيـا على عـرش الزعـامـة في الصراع ضـد المانيا حتى قبل معركة باشنديل. وربما لما يزل جيشا فرنسا وروسيا الاكثر عدداً في الميدان، لكن خـسـائر صـولات نيـفـيل والضربة الالمانيـة المقـابلة لهجـوم بروسيلوف قد انهكت كليـهما. وتجـسـدت هذه الزعـامـة اكـثـر على الصـعـيد الاقتصادي حين اضحت بريطانيـا مصرف ومـسـتحصل قروض لاسواق المال العالمية ليس لنفسها فحسب، بل بضمانها للامـوال التي اقترضـتـهـا روسيا وايطاليا وحتى فرنسا ـ طالما عجز أي مـن الحـلفـاء عن تسـديد اثمان الذخـائر الكثيرة والمواد الاوليـة المسـتـوردة مما وراء البـحـار بالاعـتماد على اسـتثماراته الخارجية أو مقتنياته من الذهب فقط. فارتفعت القروض فيما بين الحلفـاء في نيسان ١٩١٧ الى ٤,٣ مليـار دولار غطت الحكومـة البريطـانية ٨٨٪ منهـا. وان كـان هذا اعـادة لدور بريطانيـا في القرن الثامن عشر «كـمصرف لقـوى الائتـلاف» فـثـمـة فـرق اساسي: فبضائع قليلة بالمقابل تطلبها العـجـز التـجـاري الكبير مع الولايات المتحدة التي زودت الحلفاء بأغذية وذخائر بقـيـمـة مليارات الدولارات (وليس للقوى الوسطى بسبب الحصار). ولم ينجح لا نقل الذهب ولا بيع سندات الدولارات السـخـيـة في سد هذه الثغرة؛ وما نفع في تمرير المشكلة سـوى الاقتراض من اسـواق المال في شـيكاغـو ونيـويورك لتـسـديد

أثمان المؤن الامركية بالدولارات. فعنى هذا بدوره اعتماد الحلفاء أكثر على المساعدة المالية الامريكية لدعم مجهودهم الحربي. فأطلق وزير المالية البريطانية في تشرين الاول ١٩١٦ تحذيره«سيغدو رئيس الولايات المتحدة في حزيران المقبل أو قبله، في موضع ليملي علينا شروطه ان شاء». انه لوضع خطير حقاً بالنسبة لقوة عظمى «مستقلة».

ترى ماذا عن المانيا؟ فما اعجب بلاؤها في الحرب. يقول الاستاذ نورنج «استطاعت المانيا من دون كثير مساعدة من حلفائها ان تضع بقية انحاء العالم في موضع حرج. فهي قهرت روسيا، وابعدت القوات الفرنسية. ها هو العملاق العسكري الاوربي لاكثر من قرنين يدنو من آخر طِوَلِه وبات عام ١٩١٧ قاب قوسين او ادنى من تجويع بريطانيا لارغامها على الاستسلام». يعزى جزء من هذا الى الامتيازات الموضحة آنفاً: خطوط مواصلات جيدة، ومواضع غربية سهلة الحماية، وتوفر مجال مفتوح لحرب قائمة على الحركة ضد خصوم أقل كفاءة في الشرق. كما يعزى الى نوعية افراد الجيش الالماني الذين وجد بينهم سلسلة من ضباط الاركان الاذكياء ذوي البصيرة الثاقبة وتكيفوا مع ظروف الاشتباك الجديد اسرع من أي جيش آخر، وهم الذين اعادوا التفكير سنة ١٩١٦ بأساليب كل من الحرب الدفاعية والهجومية.

وأخيراً استطاعت الدولة الالمانية الاعتماد على شعب كبير وقاعدة صناعية واسعة لتلبية متطلبات «حرب شاملة». فقد جندت حقاً رجالاً اكثر مما جندت روسيا ـ ١٣,٢٥ مليون مقابل ١٣ مليون ـ وهو انجاز مدهش بالنظر الى تعداديهما؛ وامتلكت دوماً فرقاً في الميدان اكثر من روسيا. وطفر انتاجها من الذخائر تحت اشراف دقيق من القيادة العليا والتجار البيروقراطيين الاذكياء أمثال (والتر راتيناو)الذي اسس اتحادات انتاجية لتخصيص التجهيزات الحيوية وتحاشي المرور بعنق الزجاجة. وتوفق الكيمياويون بانتاج مواد بديلة عن التي منعها عنهم

الحصـار البريطاني (كنترات شيليان). وتم استغلال الاراضي المحتلة (لوكسمبورغ وشمالي فـرنسـا) فـحماً وخـامـات، وسـحب العمال البلجيك الى المصانع الالمانية، وغنم القـمح والنفط الروماني بعيد الغزو عام ١٩١٦. واذن سعت القيادة الالمانية الى جـعل الغـزو يتكفل بنفـقاته المادية، مثلما صنع نابليون وهتلر. فاقتربت المانيا عتبـة النصر بحلـول عــام ١٩١٧ على أثر انهيـار روسـيـا وترنح فـرنسا، ومعاناة بريطانيـا من «الحـصـار المضـاد» الذي فـرضـته الغواصات الالمانية. وتسللت الى رجـالات الدولة في لندن وباريس رغـبـة عـارمـة لدراسـة احـتماليـات عقد تسوية سلمـيـة للاشـهـر الاثنى العشرة القادمة حتى يتبدل التيار (برغم شعاراتهم الطنانة بـ «القتال حتى النهاية المريرة»).

على أن ثمـة مشـاكل كـمنت تحت سـتار هذه القوة العسكرية ـ الصناعية التـيوتونيـة، ولم تتضح قبـل صيف عــام ١٩١٦ أي حين وقف الجيش مدافعاً في الغـرب ويوجـه ضرباته الكاسـحـة في الشرق. لقـد كـانت حملتـا فردون والسوم وجـهـاً جـديداً للمطاولة سـواء بمـعـيـار القوة النارية أم الخسائر الناجمة عنها؛ اذ قفـزت اعداد الضحايـا الالمـان من ٨٥٠ ألـف سنة ١٩١٥ الى قرابة ١,٢ مليون سنة ١٩١٦. وارهق هجـوم السـوم الالمـان لدرجة بعيدة لانه كشف ان البريطانيين انبروا أخيراً الى تعـبئة شـاملـة للمصـادر القوميـة لتحقـيق النصر في الميدان؛ وهذا مـا افضى بدوره الى ما اطلق عليه برنامج هندنبرغ في آب ١٩١٦ المتضمن توسعاً هائلاً في انتـاج الذخـائر وفـرض درجـة سـيطرة اشـد على الاقـتـصـاد والمجـتمع الالمانيين لتلبية متطلبات حرب شاملة.

لقـد وجـه هذا التظافـر بين نظام اسـتـبـدادي مارس كل انواع السلطة على الشـعب - من جـهة، وبين تعاظم الاقتراض الحكومي وزيادة طبع الاوراق المالية بدلاً من زيادة الدخل وتقـسـيم الضرائب (والتي اطلقت بدورها تضـخماً رهيباً) من جـهـة اخـرى، لطمـة قـوية الى معنويات الشعب التي هي عنصر اساسي في

الاستراتيـجية الكبرى وبدا أن لودندورف أقل استيعاباً لها وتسلحـاً بها من لويد جورج مثلاً.

كما كـبلت المشاكل برنامج هندنبرغ حتى ان كان مجرد اجراء اقتصادي. اذ ادى طلب انتـاج مـقـادير هائلة من الاسلحـة ـ مـضـاعـفـة انتـاج المتـفجرات، ومـضـاعـفـة انـتـاج الرشـاشـات ثلاث مـرات ـ الى المرور بجـمـيع انواع اعناق الزجـاجات على اثر انهاك الصناعة الالمانية نفسها لتلبية هذه المطالب. اذ لم تقتض وجـود عمال اضـافـيين وحـسب، بل واستثمار في البنية التحتية من الافران العالية الحـديثـة الى نصب جـسـور عبر الراين، وهو ما تطلب قوة عاملة ومصادر اكثر. فـتـبين في فترة وجـيـزة ان البرنامج لا ينفـذ الا باعـادة العمال المهـرة من صـفوف الجيش، ولذا تم تسريح ١,٢ مليون جندي في ايلول ١٩١٦، و ١,٩ مليون آخر في تموز ١٩١٧. ثم تجلى تورط شـعـب المانيا في مصائب الحرب لأبعد حد، على أثر التـضـحـيـات الفـادحة في الجبهة الغربية والتضحيات التي لا زالت فظيعة في الشرق. وحـتى ان كـانت باشـانديل كارثة بالنسبة للجيش البريطاني فقد اعتبرها لودندورف فـاجـعة حـين رأى ٤٠٠ ألـف آخـرين من جنوده عـجّز. فباتت القوة البشرية الالمانيـة في كـانون الاول ١٩١٧ أقل بكثير من ٥,٣٨ مليـون رجل وهو عددها قبل ستة اشهر.

أمـا آخـر ضربة لبرنامج هندنبرغ فكانت الاهمال الشـديد للزراعـة. فـهنا، اشـد من فـرنسـا وروسـيـا، نقل الرجـال والخـيـول والوقـود، من الارض لتلبـية مـتطلبـات الجـيش أو صناعة الذخائر ـ وهو عمل جنوني غير متزن طالما أن المانيا عـاجـزة عن التـعـويض عن هذه الهفوات التخطيطية عن طريق جلب الاغذية مما وراء البـحـار لسـد النقص (كـفـرنسـا مـثـلاً). وعلى أثر تدهور الزراعـة قـفـزت الاسـعـار وجأر الناس بكل حـدب وصـوب من شـحـة الغـذاء وقال احد الخبراء «سـار اداريو الجـيش الالمان من خـلال تركـيـزهم اللامـعقول على انتاج الذخائر

بالبلد نحو كارثة المجاعة في نهاية عام ١٩١٨».

على أن ذلك الوقت كان بعيداً مطلع عام ١٩١٧ حين اضحى الحلفاء هم الشاعرين بوطأة الحرب الرهيبة، وغرقت روسيا فعلاً في لجة من الفوضى عميقة، ولم تبتعد فرنسا وايطاليا كثيراً عن هذا المصير. هنا تحتم على المرء ان يضع سياسات القيادة العليا الخرقاء تجاه الولايات المتحدة في الاشهر المبكرة من عام١٩١٧ في هذا السباق الاستراتيجي الاكبر حيث انهكت الحرب كلتا الكتلتين الا المانيا التي بقيت متمتعة بالافضلية العسكرية المطبقة. فالولايات المتحدة كانت تميل لجانب الحلفاء ولو بشكل شبه خفي وباتت واشنطن اقل من المحايد التام تجاه المانيا نظراً للتعاطف الايديولوجي العام مع الديموقراطيات الحليفة، برغم بعض الخلافات حول الحصار البحري، وللاعتماد المتزايد للمصدرين الامريكان على الاسواق الاوروبية الغربية. غير أن ما دفع ويلسون والكونغرس أخيراً الى امتشاق الحسام هو اعلان المانيا عن شن حملة غواصات شاملة ضد السفن التجارية، اضافة الى افتضاح المساعي السرية الالمانية لعقد تحالف مع المكسيك.

لا تكمن اهمية دخول امريكا حلبة الصراع في الناحية العسكرية فقط، في اقل تقدير خلال الاثني عشر الى الخمسة عشر شهراً بعد نيسان ١٩١٧، طالما كان جيشها اقل استعداداً للحملات الحديثة مما كانت عليه أي من قوى اوربا عام ١٩١٤. لكن قوتها الانتاجية المدعومة بملايين الدولارات المستحصلة من الطلبيات الحربية للدول الحليفة كانت لا تضاهى. اذ بلغت امكاناتها الصناعية الاجمالية وحصتها من الانتاج التصنيعي العالمي ضعفي ونصف امكانات اقتصاد المانيا المرهق الآن. واستطاعت ارسال السفن التجارية بالمئات، وهو مطلب حيوي في سنة اغرقت فيها المانيا ما يربو على ٥٠٠ ألف طن شهرياً من السفن البريطانية والحليفة. واستطاعت بناء مدمرات في فترة مذهلة امدها ثلاثة شهور.

وانـتـجـت نصف صـادرات العـالم الغـذائيـة التي أمكن ارسـالها الآن الى فـرنسـا وايطاليا اضافة الى سوقها التقليدي ـ بريطانيا.

وعليـه قلب دخـول امـريكا المنازلة الموازين الاقـتـصـادية تماماً، وعوض في ذات الوقت اكـثر عن انهيـار روسيا. ويوضِح الجـدول ٢٤ (الذي ينبغـي مقارنته بالجدول ٢٢) الفـرق الشـاسـع عنـد مقـارنة الامكانـات الانتاجيـة بنظيراتها لدى القوى الوسطى.

الجدول ٢٤: مـقـارنات صناعية وتكنولوجية مع الولايات المتحدة (بدون روسيا)

	المملكة المتحدة/ الولايات المتحدة/ فرنسا	المانيا/ النمسا ـ المجر
النسبة المئوية للانتاج التصنيعي العالمي (١٩١٣)	٥١,٧	١٩,٢
استهلاك الطاقة (١٩١٣)، مليون طن متري من معادل الفحم	٧٩٨,٨	٢٣٦,٤
انتاج الفولاذ (١٩١٣) بملايين الاطنان	٤٤,١	٢٠,٢
اجمالي الامكانات الصناعية (المملكة المتحدة سنة ١٩٠٠=١٠٠)	٤٧٢,٦	١٧٨,٤

وجاءت النتائج الفورية لدخول امريكا مزدوجة نظراً لـ «الوقت الفاصل» اللازم لتحويل هذه الامكانية الاقتصادية الى فعالية عسكرية. فلم تستطع الولايات المتحدة في الوقت القصير المتيسر ان تنتج دباباتها ومدفعيتها الميدانية، وطائراتها بالاعداد المطلوبة. (والواقع انها اضطرت الى استعارة بعض هذه الاسلحة الثقيلة من فرنسا وبريطانيا) بيد انها استطاعت أن تواصل شحن اعتدة الاسلحة الصغيرة التي اعتمدت عليها لندن وباريس وروما أكثر. واستطاعت أن تعمل مع المؤسسات المصرفية ترتيبات قروض خاصة لتدفع مقابل هذه البضائع، وتحويلها الى ديون بين الحكومات. وعلاوة على هذا استطاع الجيش الامريكي على المدى البعيد أن يتوسع الى قوة جاشدة قوامها ملايين الجنود الجدد المفعمين بالثقة والمتغذين جيداً، الذين قذف بهم الى الميدان الاوروبي. وفي تلك الاثناء تحتم على البريطانيين أن يشقوا طريقهم عبر اوحال باشنداين، في حين تفكك الجيش الروسي، واتاحت التعزيزات الالمانية للقوى الوسطى أن تسدد ضربة مدمرة لايطاليا في كاربوريتو، أما لودندورف فسحب بعضاً من قواته من الشرق ليوجه ضربة اخيرة صوب الخطوط الانكليزية ـ الفرنسية الضعيفة. وفي خارج اوروبا ما برحت بريطانيا تحقق مكتسبات مهمة ضد الاتراك في الشرق الادنى. بيد أن الاستيلاء على القدس أو دمشق تعويض ضئيل عن خسارة فرنسا لو أفلح الالمان أخيراً في الغرب في تنفيذ ما فعلوه في جميع باقي مناطق اوروبا.

فذا سبب اعتبار قيادات القوى المتحاربة الرئيسية حملات سنة ١٩١٨ المقبلة حوادث حاسمة للحرب بأسرها. إذ ارتأى لودندورف نقل قوات نحو الغرب بمعدل عشر فرق كل شهر منذ مطلع تشرين الثاني ١٩١٧ بالرغم من وجود ما يربو على مليون رجل تركهم الالمان لاحتلال الامبراطورية الشاسعة الجديدة في الشرق وهو مانال اعتراف البلاشفة اخيراً طبقاً لمعاهدة برست ـ ليتوفسك (آذار ١٩١٨)، وحازت المانيا زمن استعدادها لتوجيه الضربة في نهاية

آذار ١٩١٨ تفوقاً بمقدار ثلاثين فرقة تقريباً على القوات الانكليزية ـ الفرنسية، وتلقت كثيراً من قواتها تدريباً على يد (بروشمولر) وضباط اركان آخرين على اساليب حرب (قوات العاصفة). فان افلحت في احداث ثغرة في خطوط الحلفاء واندفعت نحو باريس أو القنال فذلك هو اعظم انجاز عسكري في تاريخ الحرب. بيد أن المخاطرات كانت رهيبة ذلك أن لودندورف أخذ بتعبئة جميع المصادر المتبقية من أجل هذه الحملة المنفردة، فتلك هي مقامرة «كل شيء أو لا شيء». في حين كان الاقتصاد الالماني آخذاً بالتردي خلف ذلك المنظر. فهبط الانتاج الصناعي الى ٥٧٪ من معدل سنة ١٩١٣. وتعرضت الزراعة للاهمال أكثر وساهم سوء الطقس في تخفيض الانتاج؛ وافضى ارتفاع اسعار الاغذية الى مفاقمة السخط الداخلي. وكان من بين المائة واثنين وتسعين فرقة نشرها لودندورف (٥٦) فرقة مسماة « فرق هجوم » كأسلوب لتبرير حقيقة استئثارها بحصة الاسد من مستودعات الذخيرة والمعدات الآخذة بالنفاد. انها لمقامرة اعتقدت القيادة العليا بنجاحها. ولكن لو فشلت فمصير المصادر الالمانية النضوب – في وقت استطاع فيه الامريكان بعث ما يقارب ٣٠٠ ألف جندي شهرياً الى فرنسا، وتعرضت حملة الغواصات الشاملة الى تصدي القوافل الحليفة الناجح.

كان من ثمرات نجاح لودندورف المبكر ـ سحق الجيش البريطاني الخامس الاكثر عدداً ، ودق اسفين بين القوات الفرنسية والبريطانية والتوغل في مطلع حزيران ١٩١٨ لمسافة ٣٧ ميلاً عن باريس في أحد اندفاعاته ـ فقذف الرعب في قلوب الحلفاء فأناطوا بفوش مهمة تنسيق قوات الجبهة الغربية، وارسلوا التعزيزات من انكلترا، وايطاليا، والشرق الادنى، وقلقوا مرة أخرى وسعوا (سراً) الى دراسة عقد تسوية سليمة. ولكن الحقيقة كانت ان الالمان بالغوا في «ارهاق» انفسهم، وعانوا من العواقب الاعتيادية للتحول من الدفاع الى الهجوم.

اذ اسقطت الصولتان القويتان الاوليـان على القطاع البريطاني مثلاً ٢٤٠ ألف قتيل بريطاني و ٩٢ ألف فرنسي، لكن خسائر المانيا نفسها ارتفعت الى ٣٤٨ ألف قتيل وفي تموز خسر الالمان مـا يقارب ٩٧٣ ألف رجل واصـابت الامراض بلعنتها أكثر من مليون آخرين. فما حـل تشرين الاول حتى بقي ٢,٥ مليون رجل في الغرب فأضـحى مـوقف الجند يائسـاً. ومال التفوق الى كفة الحلفاء من منتصف حزيران فما فـوق ليس بالمقـاتلين الجـدد وحسب، بل وبالمدفـعية والدبابات والطائرات – وهو مـا سـمح لفـوش قـيادة سلسلة من العـمليـات الهجومية بالجيش البريطاني والجـيش الامـريكي والفـرنسي لئلا يترك للالمان فـرصـة لالتـقـاط الانفـاس. وفي الوقت عـينه أظهـرت القـوات الحليـفـة تفـوقها العسكري بالانتصارات الباهرة في سـوريا وبلغـاريا وايطاليـا. ومـا كـادت تبـزغ شـمس شـهر ايلول وتشرين الاول ١٩١٨ حـتى بدت الكتلة التي تقـودها المانيا قد استبد بهـا ذعـر الانهيار، وفرقتها الفـتن وهدتها الثـورات الداخلية التي تزامنت الآن مع الهزائم في الجبهة لتفضي الى الاسـتـسـلام، والفـوضى والاضطرابات السـيـاسـيـة. فلم تقبر المحـاولة الالمانية فحسب، بل ان (النظام القديم) في اوروبا تحطم هو الآخر.

وفي ضـوء الخـسـائر التي لحـقت بالافـراد، والمعـاناة والتدمير اللذين عانى منهما الرجـال سـواء «في سـاحـة القـتال» أم في «الجبهات الداخلية»، وبالنظر الى الطريقـة التي لاحت فـيـهـا الحـرب العـالميـة الاولى كضربة مميـتة وجهتها أوروبا بنفـسـهـا لحـضارتها ونفوذها في العالم من الناحية المادية يتجلى جد ضروري ادراج جدول احصـائي جديد (جدول ٢٥). تشير حـقيقـة هذه الارقـام الى ما نوقش اعـلاه: ان الامـتـيـازات التي حـازت عليـها القوىٰ الوسطى ـ خطوط المواصلات الجـيـدة، وقـوة الجـيش الالماني، واحتلال واستغلال اقاليم كثيرة شاسعة، ومن ثم هزيمـة روسـيـا وعـزلتـهـا ـ لا يمكن لها مطلقـاً على المدى الطويل ان تغطي على مـواطـن الضـعـف الكثيرة التي اصـابت القـدرة الاقـتـصـادية وعلى جميع خـسـائر

القوات المسلحة. ان يأس لودندورف حين لجأ الى استنفاد الرجال اللائقين للخدمة في تموز ١٩١٨ كان انعكاساً لانعدام توازن القوى، مثلما جسد ذهول جنود الميدان الالمان من حسن تجهيز وحدات الحلفاء التي قهروها في ربيع تلك السنة امارة على عدم توازن الانتاج.

الجدول ٢٥: الانفاقات الحربية ومجمل القوات المعبئة، ١٤ ـ ١٩١٩

	الانفاقات الحربية بأسعار عام١٩١٣بـ(مليارات الدولارات)	مجمل القوات المعبئة (بالملايين)
الامبراطورية البريطانية	٢٣,٠	٩,٥
فرنسيا	٩,٣	٨,٢
روسيا	٥,٤	١٣,٠
ايطاليا	٣,٢	٥,٦
الولايات المتحدة	١٧,١	٣,٨
الحلفاء الآخرون(*)	٠,٣-	٢,٦
مجموع مالدى الحلفاء	٥٧,٧	٤٠,٧
المانيا	١٩,٩	١٣,٢٥
النمسا ـ المجر	٤,٧	٩,٠٠
بلغاريا ـ تركيا	٠,١	٢,٨٥
مجموع ما لدى القوى الوسطى	٢٤,٧	٢٥,١٠

(*)وهي: بلجيكا، ورومانيا، والبرتغال، واليونان، وصربيا.

فـاذا كـان من الخطأ تماماً القـول أن حـصـيلة الحرب العالمية الاولى كانت محسـوبة سـابقـاً، فـان الدليل المتـوفر يوحي أن مسار الصراع الكامل كان يتماشى عن كـثب مع الانتـاج الصناعي والاقتصادي ومع توفر القوات حسنة التعبئة لدى كلا المعسكرين على مدى مراحل الصراع المختلفة، ذلك المسار المتمثل بـ : حالة التـوتر المبكر بين الطرفين، وانعـدام فاعلية دخول ايطاليا الحرب، والانهاك البطيء لروسـيـا، ودخـول امـريكا الحـرب فـتعزز ضغط الحلفاء ومن ثم حسم الصراع، وانهـيـار القـوى الوسطى أخيراً. والحق ان الجنرالات مـا زالوا مجبرين على توجـيـه (أو اسـاءة توجـيـه) حملاتهم، ومـا برح على الجند أن يسـتـجـمـعـوا شـجـاعتهم ليـصـولوا على مـواضع العـدو، وبقي البـحـارة مـرغـمين على خوض غمار حرب البـحـار؛ لكن سـجل الحـرب يشير الى وجـود هذه المواهب الايجابيـة لدى «كلا» الطرفين، ولم يجز عليـهـا احـدهما بدرجـة اعلى بكثير مما تمتع بها الآخـر. فـالشيء الذي تمتع به طرف واحد فقط، وخاصة بعد عام ١٩١٧ هو التفوق الملحوظ في «القـوة الانتـاجـيـة». ومـثلما كـان الامـر سـابقاً. اتضح ان هذا الأمر في الحروب التحالفية الطويلة، لهو العامل الحاسم.



الفصل السادس
نشوء العالم ثنائيَ القطب
وأزمة «القوى الوسطى»:
الجزء الثاني، ١٩١٩ ـ ١٩٤٢

النظام الدولي بعد الحرب

وجد ساسة الدول الأعظم منها والاضعف الذين اجتمعوا في باريس في مطلع عام ١٩١٩ للترتيب لعقد تسوية سلام، انفسهم ازاء قائمة من المشاكل المتشعبة والعسيرة على الحل لم يواجه نظيراً لها اسلافهم في الاعوام ١٨٥٦، ١٨١٤- ١٨١٥، و ١٧٦٣. فبينما امكن ادراج وحسم مشاكل كثيرة في معاهدة فرساي نفسها (٢٨ حزيران ١٩١٩)، فقد عنت اشياء كثيرة: منها الاضطراب الذي عم اوروبا الشرقية نتيجة تشبث الجماعات العرقية لتأسيس (دول الخلف) والحرب الاهلية والتدخل في روسيا، وكذلك الرد التركي على النوايا الغربية بتقسيم آسيا الصغرى، أن كثيراً من القضايا الاخرى لا يمكن تسويتها حتى عام ١٩٢٠ وربما حتى عام ١٩٢٣. وسيعرج هذا الفصل على مناقشة مجموعة الاتفاقيات هذه كوحدة واحدة دون مراعاة التسلسل الزمني توخياً للاختصار.

كان أجل تغيير شهدته اوروبا، وفقاً للمقاييس الشرعية الاقليمية، هو بروز حفنة من (دول الامم) ـ بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والنمسا، والمجر، ويوغسلافيا، وفنلندا، واستونيا، ولاتفيا، ولتوانيا ـ في الاراضي التي كانت سابقاً تعرف بإمبراطورية هابسبرغ وورومانوف، وهوهنتزولدن. واذا كانت المانيا المتجانسة عرقياً قد خسرت في اوروبا الشرقية اراض أقل بكثير من التي اضاعتها

روسـيـا السـوفـيـتـيـة أو امبراطورية النمسا ـ المجر التي ذابت تماماً، فقد تضررت قـوتها بطرق أخـرى: بعـودة الالزاس ـ اللورين الى فـرنسـا، تعـديل الحـدود مع بلجـيكا والدنمارك، احـتلال الحلفاء لأرض الراين، الاستثمار الاقتصادي الفرنسي في اقليم الســار، وفـرض نزع السـلاح على المانيـا على نحـو عـسير غير مـسـبوق (تقليص الجـيش وبحـرية الدفاع الساحلي، لا قوة جوية، أو دروع، أو غواصات، اضـافـة الى حل هيئة الاركـان البروسـية، ودفع تعويضات حرب بمبالغ طائلة). وفـضـلاً عن ذلك، خسرت المانيـا امبراطوريتها الشاسعة لصالح بريطانيا ولصالح الدومنيـونات المسـتـقلة وفـرنسـا ـ مـثلما وجـدت تركيا اقاليمها في الشرق الادنى تذهب الى ايدي الانتـدابين البريطاني والفـرنسي اللذين اشرفت عليـهما من بعـيـد عـصـبـة الامم حـديثة التكوين. وفي الشرق الاقصى ورثت اليابان مجموعة الجزر الالمـانيـة السـابقـة الواقـعـة شمال خط الاسـتـواء بالرغم من أنها اعـادت جـزيرة (شانـغتون) الى الصين سنة ١٩٢٢. وفي مـؤتمر واشنطن (١٩٢١ ـ ١٩٢٢)، اعـترفـت القوى بالوضع القـائم الاقليـمي في المحـيط الهادي والشرق الاقـصى، واتفقت على تحـديد حـجم الاسـاطيل الحـربية حسب صيغة نسبية فنزعت بذلك فتيل سـبـاق التـسلح البـحري الانكليزي ـ الامريكي - الياباني. وهكذا بدا أن النـظـام الـدولي في الـشرق كما هـو في الـغـرب اتجـه الى الاسـتـقـرار في مـطلع العشرينيـات، وأن ما تبقى من مصاعب ـ أو التي قد تنشأ مستقبلاً ـ فانيط حلها بعـصـبـة الامم التي داومت على الالتـقـاء دورياً في جنيف بالرغم من الانسحاب الامريكي المفاجىء.

لقـد جسـد الارتداد الامـريكي المفـاجىء نحـو عزلة دبلوماسية نسبية –في اقـل تقدير– بعد عـام ١٩٢٠ تناقضـاً آخر لاتجاهات القوى العالمية التي أخذت تتـقـولب منذ تسـعـينيـات القـرن التـاسع عشر. لقـد كـان جليـاً في عيون خبراء السـيـاسـة العالمية في تلك الفترة المبكرة أن المنظر العالمي في طريقه لاسلاس قياده

للقـوى الناهضـة الثـلاث: المانيـا وروسيا والولايات المتحدة ـ ان لم تتسيده تماماً. وبدلاً من أن يحدث الذي توقـعـوه، ذاقت الاولى علقم الهزيمـة الماحقة، وانهارت الثـانيـة بفـعل الثـورة ثم تقـوقـعت في عزلتها التي شاءها لها البلاشفة، أما الثالثة فـقـد آثرت الانزواء عن مـركز الساحة الدبلوماسية برغم صيرورتها أقوى امة عام ١٩١٩. وعليـه آلـت الشـؤون الدوليـة ابـان حقبـة العشرينيـات وما بعدها، كما كـانت، الى ايدي فـرنسـا وبريطانيا وان تضررت كلتاهما بشدة من الحرب العالمية الاولى، أو الى مـداولات عـصبـة الأمم التي مـا برح رجـالات الدولتين بريطانيا وفـرنسـا هم الألمع فـيـها. وها هي النمسا ـ المجر قد ولت، وصار السكون سمة ايطاليـا بعـد أن عزز الحزب الفاشي بزعامة موسوليني قبضته بعد عام ١٩٢٢. كما ظهـرت اليابان وديعة أثر قرارات مؤتمر واشنطن (١٩٢١ ـ ١٩٢٢).

ولذلك تجلى أن العـالم قـد امسى، كما كان، عالماً مركزه اوروبا. اذ تركزت الاحـداث الدبلومـاسـيـة لتلك الفترة على فرنسا وجهودها في «البحث عن الأمن» ضـد انبـعـاث الماني جـديد. ولما فـقـد الفـرنسـيـون الضمانة العسكرية الانكلو ـ امـريكيـة في عين الوقت الذي رفض مجلس الشـيـوخ الامـريكي معاهدة فرساي، سـعـو الى ايجاد العديد من البدائل منها تشجيع اقامة كتلة «معارضة التعديلية» في اوروبا الشرقـية(والتي دعيت الحلف الصغير لعام ١٩٢١)؛ وعقد ائتلافات منفردة مع بلجيكا (١٩٢٠)، بولندا (١٩٢١)، تشيكوسلوفاكيا (١٩٢٤)، رومانيا (١٩٢٦)، يوغسلافيا (١٩٢٧)، والاحتفـاظ بجـيش مع قوة جوية كبيرين لردع الالمان والتـدخل حين تتـخلف المانيـا عن دفع التـعـويضات ـ كما حصل في أزمة الروهر (١٩٢٣)؛ وكـذلك السعي الى اقناع الادارات البريطانية المتعاقبة بتقديم ضمانة عـسكرية جـديدة لسـلامـة الحـدود الفـرنسـيـة وهو شيء كتب له الانجاز بشكل غير مـبـاشر فقـط بـموجب معـاهدة لوكارنو (١٩٢٥) متعددة الاطراف. وانها لفترة امـتـازت كـذلك بالدبلومـاسـية المالية النشطة طالما أن المشكلة المتفاعلة

بين التعـويضـات الالمانيـة وبين ديون الحلفاء من الحرب افسدت العلاقات ليس بـين المنـتـصريـن والخـاسرين فـحـسب، بل وبين امـريكا وحلفـائهـا الاوروبيين السابقـين ايضـاً. وجـاءت التسويـة الماليـة لخطـة داوس (١٩٢٤) بتهدئة لهذه الاضطرابات وادت بالتـالي الى تهيئة ارضـية لمعاهدة لوكارنو في العالم التالي؛ الذي اعـقـبـه دخـول المانيـا الى عـصـبة الأمم ومن ثم تعديل التسوية المالية لخطة يونغ (١٩١٢). وهكذا بدا أن السـاحـة الدبلوماسيـة قد عادت الى الوضع الطبيعي في نهاية العشرينات بفـضل عـدة عـوامل: عـودة الرفـاهيـة الى ربوع اوروبا، وتقبل العـصـبـة ظاهرياً عنصراً جـديداً في النظام الدولي، واتفـاق عـدد كبير من الدول (بموجب ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨)على عـدم اللجوء الى الحرب لحسم النزاعات في المسـتـقبل. وبدا للعيان أن رجال الدولة أمثال (ستزسمان) و (بريان) و (اوستن شـمبرلين) قـد التـقوا في هذا المنتجع الاوروبي ليصرفوا شؤون الدنيا.

وعلى أية حـال وبالرغم من هذه الانطبـاعات السطحية فان البنى الداخلية للنظام الدولي لما بعد عـام ١٩١٩ كـانت مختلفة لحد بعيد واكثر هشاشة من تلك التي اثرت على الشـؤون الدبلومـاسـيـة قـبل نصف قـرن خلا. ففي المقام الاول كـانـت الخـسـائر الـبشرية والاضرار الاقـتـصـادية التي نجـمت عن اربع سنوات ونصف من الحـرب « الشاملـة » جسيمة جداً. اذ لقي ما يقارب ٨ ملايين نسمة مصرعـهم في ساحات المعارك، وتعوق ٧ ملايين آخر، واصيب مـا يربو على ١٥ مليـون باصـابات بليـغـة ـ والغـالبـيـة العظمى من هؤلاء كـانت في أوج عطائهـا انتـاجـاً. وفـضلاً عن ذلك، خسرت اوروبا عدا روسيا ما يزيد على خمسة ملايين شـخص مـدني نتـيـجـة مـا أطلق عليـه «اسـباب أحدثتها الحرب» ـ الامراض، والمجـاعـة، والفـاقـة اضـافـة الى الذين سـقطوا من جراء الصراع العسكري. أما مجمـوع مـا فـقـدته روسـيـا التي فـاقـمـتها مآسي الحرب الاهلية فهو أكثر بكثير. وسـجلت نسب الولادة في زمن الحـرب انخـفـاضـاً ملحـوظاً (لغـيـاب كـثير من الرجـال بسـبب ذهابهم الى الجـبـهة). وأخيراً، نشبت الصراعات الحدودية وسقط

العديد من الضحايا حتى بعد توقف المعارك بعيد الحرب، ومثال ذلك ما حصل في اوروبا الشرقية، وارمينيا، وبولندا، ولم تنج أي من هذه المناطق التي انهكتها الحرب من عدوى وباء الانفلونزا (١٩١٨ ـ ١٩١٩) الذي قضى على ملايين آخرين. وهكذا قد يبلغ العدد النهائي لضحايا هذه الحقبة ما يقارب ٦٠ مليون شخص نصفهم تقريباً من روسيا مع تضرر فرنسا والمانيا وايطاليا بشدة.

كما كانت الخسائر المادية كبيرة لدرجة لم يسبق لها مثيل، وبدت اشد هولة لاولئك الذين شاهدوا خراب مناطق شمالي فرنسا وبولندا وصربيا: اذ تهدمت مئات الالوف من الدور السكنية، واتلفت المزارع، ونسفت الطرق والسكك الحديد وخطوط التلغراف، ونفقت المواشي، وقضي على الغابات، وباتت مساحات شاسعة من الاراضي غير صالحة للزراعة بسب القذائف والالغام غير المنفجرة. ولو اضيفت خسائر الشحن والتكاليف المباشرة وغير المباشرة للتعبئة، والاموال المرصودة للقتال الى القائمة، لغدا المجموع الكلي عصياً على التصديق لضخامته. لقد بلغ حوالي ٢٦٠ مليار دولار « مثلت ما يقارب ستة اضعاف ونصف مبلغ الدين القومي المتراكم في العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عشية نشوب نيران الحرب الكونية الاولى». وجنح الانتاج التصنيعي العالمي الى الانخفاض الحاد بعد عقود من الانتعاش؛ ففي عام ١٩٢٠ صار أقل بـ ٧٪ منه العام ١٩١٣، وهبط الانتاج الزراعي الى ثلث معدله الاعتيادي، واضحى حجم الصادرات حوالي نصف ما كان عليه قبل الحرب. وقد سجلت روسيا في فتنة عام ١٩٢٠ اقل انتاج صناعي مساوياً لـ ١٣٪ من انتاج عام ١٩١٣ وانخفض بنسبة (٣٠٪) في المانيا وفرنسا وبلجيكا ومعظم اجزاء اوروبا الشرقية من معدله قبيل الحرب.

واذا كانت الحرب قد أثرت بقسوة على بعض البلدان، فان بلداناً أخرى افلتت من لوعتها ـ بل وتحسنت احوال بلدان اخرى بسببها. وما ذلك الا لأن

للحـرب الحـديثـة والانتاجية الصناعية التي تتولد عنها نتائج ايجابية. واستناداً الى المعـايير الاقـتصادية والتكنولوجية البحتة نرى أن هذه السنين قد شهدت تطورات عـديـدة؛ في انـتـاج الـسـيـارات والجـرارات، وفي الـطيران، وتكرير النفط والمواد الكيماوية، وفي الصناعـات الكهربائية وسبك المعادن، والتبريد والتعليب، وهكذا بالنسـبـة لصناعـات اخـرى. وسـيكون من الطبـيـعي الاسـتـفادة تجارياً من هذه التطورات الاقـتـصـادية لو كـان البلد بعـيـداً عن نيران الخطوط الامـامية. وهكذا وجـدت الولايات المتـحـدة تحـديداً ومـعـهـا كندا واستراليـا وجنوب افريقيا والهند واجـزاء من امـريكا الجنوبيـة، اقـتـصادياتها تنمو وتحفز بالطلب المتزايد لاوروبا – التي ترنحت بحـرب اسـتنزاف– من الصناعات والمواد الخام والمواد الغذائية. وكما هو شأن الصراعـات التـجـارية السـابقة، فان مصائب قوم عند قوم فوائد شريطة أن يتجنب القوم المستفيد كلفة الحرب أو أن يحمي نفسه في أقل تقدير من عصفة الحرب الكلية.

الجدول ٢٦: الانتاج التصنيعي العالمي، ١٩١٣– ١٩٢٥

	١٩١٣	١٩٢٠	١٩٢٥
العالم	١٠٠	٩٣,٦	١١١,٦
اوروبا*	١٠٠	٧٧,٣	١٠٣,٥
الاتحاد السوفيتي	١٠٠	١٢,٨	٧٠,١
الولايات المتحدة	١٠٠	١٢٢,٢	١٤٨,٠
بقية العالم	١٠٠	١٠٩,٥	١٣٨,١

(*) وتشـمـل: المملكة المتـحـدة، فـرنسـا، بلجـيكا، هولندا، المانيـا، الدنمارك، الـنـروج، السـويد، فنلندا، سـويسرا، النمـسـا، ايطاليـا، تشـيكوسلوفـاكـيـا، هنغـاريا، بولندا، رومانيا، اليونان، اسبانيا.

ان هذه الارقام عن الانتاج التصنيعي العالمي مثيرة للشفقة، ذلك أنها دونت الدرجة التي تضررت عندها اوروبا (وخاصة روسيا) بسبب الحرب، فيما ربحت مناطق اخرى لحد بعيد. وان من المؤكد أن انتشار التصنيع من اوروبا الى الامريكتين واليابان والهند واستراليا وزيادة حصة هذه الاقاليم في التجارة العالمية ما هو الا استمرار للاتجاهات الاقتصادية التي تجلت منذ اواخر القرن التاسع عشر. وهكذا واستناداً الى احدى الحسابات الغامضة التي ذكرناها مسبقاً، بلغ نمو امريكا الاقتصادي قبل عام ١٩١٤ أوجه حتى فاق اجمالي الانتاج الاوروبي عام ١٩٢٥. ومن الناحية الثانية وبخلاف التغيرات التي شهدتها الفترة المحصورة بين ١٨٨٠-١٩١٣، لم يحصل نظيراً لهذه التغيرات في التوازنات الاقتصادية العالمية خلال فترة السلم وعلى مدى بضعة عقود وبانسجام مع قوى السوق. وبدلاً عنها، خلقت آليات الحرب والحصار مطالبها القاسية وافسدت بالتالي الانماط الطبيعية للانتاج والتجارة العالميين. فعلى سبيل المثال ازدادت امكانية صناعة السفن كثيراً (خاصة في الولايات المتحدة) في فترة منتصف الحرب للتعويض عن السفن التي تغرقها الغواصات الالمانية. وتقلص انتاج الصناعات الفولاذية في اوروبا مرة اخرى ابان الحرب بينما ارتفع معدله في امريكا وبريطانيا بشكل ملحوظ؛ بيد أن السعة الانتاجية الاوروبية باتت مرعبة لما استفاقت من صدمة الحرب. وأثرت تلك المشكلة على قطاع أهم في الاقتصاد - الزراعة. اذ تقلصت غلة المزارع في سني الحرب في قارة اوروبا، وتلاشت تجارة الصادرات الروسية من الحبوب، في حين تحققت زيادات كبيرة في انتاج امريكا الشمالية والجنوبية وفي استرالاسيا التي اضحى مزارعوها اعظم المستفيدين من مقتل الارشيدوق. ولما استعادت الزراعة الاوروبية نشاطها في نهاية العشرينات لقي المنتجون عبر العالم طلباً فاتراً واسعاراً واطئة. لقد امتد تأثير هذه الاختلالات الى جميع المناطق، لكن أكثر من تضرر منها هي مناطق شرقي ووسط اوروبا حيث

تـصارعـت «دول الخـلف» الهشـة مع حـدود جـديدة واسـواق مـتـفكفكة وطرق مـواصـلات مـشـوهة. ولم تجـد خطوات السـلام في فرساي وتعديل خريطة اوربا وفقاً للخطوط العرقية نفعاً لضمان استعادة الاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً، خلق تمويل الحرب مشاكل اقتصادية ـ وسياسية فيما بعد اتسمت بتعقيد لا نظير له مسبقاً. فعدد قليل جداً من القوى المتحاربة سعى الى دفع جزء مـن نفقـات الحـرب عـن طريـق زيـادة الضـرائب (بينما كـانت بريطانيا وامريكا استثناءان)، فيما اعتمدت معظم القوى الأخرى على الاقتراض بشكل تام تقريباً، عـلى افـتراض ان الخـصـم المهـزوم سـوف يجبر على دفع الفـاتورة ـ مـثلما حـصل لفرنسا عـام ١٨٧١. وارتفـعـت المديونيـة العـامـة التي رفـع عنهـا غطاء الذهب كـثيراً: ؛ وادت الاوراق النقـدية التى انطلقت من الخـزانات الحكومـية الى تصاعد الاسـعـار. واخفقت جميع الدول في السير وراء امريكا في تبني قاعدة الذهب سنة ١٩١٩، بعد أن تعرضت للتدمير الاقتصادي والفتن الاقليمية من جراء الحرب، واسـهـمت السـيـاسـات المالية المتساهلة في الابقاء على استمرار ارتفاع التضخم، بـكل مـا يحمله من نتـائج مأسـاوية على وسط وشرقي اوروبا. وافـضى تخفـيض العـمـلات الوطنيـة كـاجـراء يائس لدعم الصـادرات الى عـدم استقرار مالي اكبر بالاضـافـة الى نزاعـات سـيـاسـيـة. وتفـاقم هذا بفعل القضايا المتفاعلة والمتعلقة بالقـروض بين الدول الحليفـة ومطالب المنتصرين (وخـاصة فرنسا) بالتعويضات الالمانيـة، فكان جميع حلفاء اوروبا مدينين لبريطانيا وأقل منها فرنسا؛ بينما كانت كلتـاهما مـدينتين لامـريكا. واتسم الوضع بالتـشـاحن المرير لبضعة اعوام وهو ما وسع هوة التـعـاطف السيـاسي بين اوروبا الغـربيـة وامـريكا المستـاءة من تخلف البلاشفة عن تسديد ديونهم البالغة ٣,٦ مليـار دولار ورفض فرنسا وايطاليا ايضاً دفع مـا بذمـتـهما حـتى تسـتلما تعويضات المانيا، واعلان المانيا نفسها عجزها عن دفع المبالغ المستحقة عليها.

واذا صح القول ان هذه النزاعات قد خفضت من وطأتها خطة داوس لعام ١٩٢٤، فقد كانت العواقب السياسية والاجتماعية لهذه الفتنة عظيمة، وتحديداً اثناء فترة التضخم المفرط الذي اصاب المانيا في العام السابق. لقد كانت أرضية الاستقرار الاقتصادي العالمي، لمنتصف العشرينات أقل ثباتا من ارضية ما قبل الحرب. واذا كانت قاعدة الذهب قد أعيد اعتمادها في معظم البلدان فان الآلية محكمة التدبير لما قبل عام ١٩١٤ في التجارة الدولية وتدفق الاموال المقامة على مدينة لندن لم تعيد دورها. والواقع أن لندن بذلت مساعي يائسة لاستعادة ذلك الدور - بما في ذلك تثبيت عام ١٩٢٥ لنسبة تحويل الاسترليني الى معدلها قبل الحرب والبالغ ٤,٨٦ دولار لكل استرليني والتي أضرت كثيراً بالمصدرين الانجليز. ومع ذلك، كانت الحقيقة أن مركز التمويل العالمي قد انتقل عبر الاطلسي بين ١٤ - ١٩١٩ نتيجة ازدياد ديون اوروبا القومية وصيرورة الولايات المتحدة أكبر أمة دائنة في العالم. ومن الناحية الاخرى عنت البنية الاقتصادية الامريكية المختلفة عن غيرها أن النظام الدولي المالي والتجاري قد دار حول محور متقلب وقلق «تميزت البنية الاقتصادية الامريكية باعتماد اقل على التجارة الخارجية وأقل اندماجاً مع الاقتصاد العالمي، ونزعة الى الحمائية (وخاصة في الزراعة) أكثر من التجارة الحرة، وافتقرت الى مماثل كامل لـ «مصرف بريطانيا» وخضع ساستها على نحو مباشر الى تأثيرات اللوبيات المحلية. ولم يعد الآن ثمة «دائن الملاذ الاخير» الحقيقي الذي يقدم قروضاً طويلة الاجل لتطوير البنية التحتية للاقتصاد العالمي وتسوية الاضطرابات المؤقتة في الحسابات الدولية.

وتهيأ لهذه العيوب البنيوية أن تحتجب عن الانظار في أواخر العشرينات على أثر تدفق مقادير سخية من دولارات الولايات المتحدة بشكل قروض قصيرة الاجل الى الحكومات والبلديات الاوروبية الراغبة جميعاً بتقديم نسب فوائد عالية مقابل الحصول واستخدام هذه الاموال للتنمية وسد الثغرة الكائنة في ميزان

مدفوعاتها. ثم انهار هذا النظام في صيف عـام ١٩٢٨ لما قلص الازدهار الداخلي وبحـدة تدفق الامـوال خـارجاً وبعـد أن اسـتـخـدمت القروض قصيرة المدى في مـشـاريع طويلة الاجل مـبـالغ كـبيرة للاستثمار (لا سيما في وسط وشرقي اوروبا) الى الزراعـة فـازدادت بالتالي الضغوط التخفيضية على اسعار المزارع.

وعليـه اثار انقـضاء ذلك الازدهار بـ «انهيار وول ستريت» في تشرين الاول ١٩٢٩ وتقليـص مـقـدار القـروض الامـريكية سلسلة ردود فعل بدت عصية على التـحـمل؛ اذ قلص نقص الاعـتـمادات الجـاهزة حـجم الاسـتـثمار والاسـتهلاك؛ وخـلـق الـطلب الفـاتر للبلدان الصناعـيـة اضراراً بمنتـجي المواد الغـذائيـة والمواد الاوليـة، الذين ردوا بيأس بزيادة العـرض ليـشهدوا بعد ذلك انهيار الاسعار تماماً تقـريبـاً. وهكذا صـارت سمات اليـوم هي الانكماش النقـدي، واخـتفاء الذهب، وانخـفـاض قـيـمـة العـملة، واتخاذ التـدابير التـقـييدية على التجارة ورأس المال، وكـذلك التـخلف عن دفع الديون الدولية، فوجه كل شيء من هذا ضربة اضافية للنظام الدولي للتـجـارة والاعـتـماد. ومما فـاقم صعوبة الحصول على الدولارات هو صـدور تعـريفـة (سـمـوث هاولي) زعيم الحمائيين الامـريكان (لمسـاعـدة مزارعي امـريكا) من البلد الوحـيـد الذي يتـمتع بالفائض التجاري الكبير ـ مما حدا بتلك البلدان الى القـيام بالثأر حتماً فتحطم نظام الصادرات الامريكية. فأضحى الانتـاج الصنـاعي في كثير من البلـدان سنة ١٩٣٢ مجرد نصف ما كان عليه سنة ١٩٢٨، كما تقلصت التـجـارة العالمية الى الثلث، وواصلت قيمـة التجـارة الاوروبـيـة (٢٨ مليار دولار عام١٩٢٨) انخفاضها لمستوى(٢٠,٨ مليار دولار عام ١٩٣٥) وهو انخـفـاض كـان له أثره السيء على نشـاطات الشـحن، وبنـاء السفن، والتأمين .... الخ.

وازاء هـذا الـكـسـاد الحـاد وتـفشي البطالة الناجمة عن ذلك، لم يعـد امـام السـيـاسـة الدوليـة من سـبـيل تسلكه لتنجـو من آثاره الرهيبة. فخلقت المنافسة

حامية الوطيس في مجال المصنوعات، ومواد الخام والمزارع استياءً قومياً متعاظماً واجبرت كثيراً من السياسيين الذين ادركوا اسباب ذلك على تبني الدفع الخارجي، وانتهزت جماعات متطرفة من اليمين بخاصة هذا الاضطراب الاقتصادي لتشن هجوماً على النظام الليبرالي ـ الرأسمالي برمته داعية الى اتخاذ سياسات «قومية» متطرفة، داعمة مسعاها بالسيف عند الضرورة. فرضخت الديمقراطية الاكثر هشاشة في المانيا فايمار، واسبانيا، ورومانيا، واماكن اخرى لهذه الاتجاهات السياسية ـ الاقتصادية. وتعرض المحافظون اليابانيون الحذرون الى الطرد على ايدي القوميين والعسكريين. واذا كانت ديمقراطيات الغرب قد قاومت هذه العواصف بشكل لا بأس به فقد أُجبر ساستها على التركيز على ادارة اقتصادية محلية تميل الى موقف تسولي بازدياد. وما كانت لا امريكا ولا فرنسا وهما اولى الدول في امتلاك فائض الذهب، راغبة بكفالة الدول المدينة، والواقع ان فرنسا نزعت اكثر فأكثر الى استخدام قوتها المالية في كبح السلوك الالماني (الذي فاقم غضبها في الجانب الآخر من الراين) ودعم دبلوماسيتها في اوروبا. وعلى نفس المنوال لا يمكن فصل تأجيل دفع التعويضات الالمانية (وهو ما أغاظ الفرنسيين بشدة) عن قضية التخفيضات في ديون الحرب (والتخلف عن تسديدها) وذلك ما اثار سخط الامريكان. واكتملت هذه الصورة القاتمة بالانخفاضات التنافسية في قيم العملات، وبروز الخلافات في مؤتمر الاقتصاد العالمي لعام ١٩٣٣ عن نسبة تحويل الدولار ـ الاسترليني.

وفي ذلك الوقت ذاب النظام العالمي الى وحدات ثانوية متناحرة: كتلة الاسترليني القائمة على انماط التجارة البريطانية والمعززة بـ «الافضليات الامبريالية» لمؤتمر أوتاوا عام ١٩٣٢، وكتلة الذهب التي قادتها فرنسا، وكتلة الين المعتمدة على اليابان في الشرق الاقصى، ومن ثم كتلة الدولار التي تزعمتها امريكا (بعد أن تخلى روزفلت ايضاً عن الذهب)، وأخيراً ناء الاتحاد السوفيتي

بـ«الاشتراكيـة في بلد واحـد» وهو اتجاه مستقل تماماً عن هذه التوترات. ولذا فان التـوجـه نحـو الحكم المطلق قـد بدأ فـعـلاً قـبل ان يسـتهل ادولف هتلر برنامج الاكـتـفـاء الذاتي و (رايخ الالف عـام) الذي اقـتصرت فـيه التجارة الخارجية على صفقات معينة واتفاقيات «مقايضة». ثم آل حال هذه الديمقراطية بشكل لا مفر منه الى عـدم التـعـاون في مـعالجة الضغوط المتزايدة الناجمة عن النظام الدولي لعام ١٩١٩ المليء بالعيـوب، ذلـك أن فرنسا عارضت باستمرار التصرفات الانكلو ـ امـريكيـة بشأن مـعـالجـة التـعـويضـات الالمانية، وادعاء روزفلت بأن امريكا قد خسرت على الدوام في صـفـقاتها مع البريطانيين، واقتناع نيفيل تشمبرلين بقوله ان السياسة الامريكية مجرد «كلمات».

فلقي سـاسـة دول العالم القديم ووزراء الخارجية على الدوام صعوبة في فهم والتـعـامل مع القـضايا الاقتصادية، بل وربما كانت السمة الاكثر ايلاماً للناظرين الى الوراء بحـبـور نحو دبلوماسية مجالس الوزراء في القرن التاسع عشر هي التأثير المـتـعـاظـم لـلـرأي الجماهـيري الـعـام عـلى الشـؤون الدوليـة خـلال العشرينات والثـلاثينات. وقـد كان هذا الشيء حتمياً من بعض النواحي. فحتى قبل الحرب العـالميـة الاولى اتجـهت الجماعـات السـيـاسـيـة عبر اوروبا الى توجـيه انتقاد مرير للاسـاليب السرية ومـفـاهيم النخـبـة المسـبـقة التي شكلت مبادىء «الدبلوماسية القـديمـة» وداعين بدلاً من ذلك الى نظام مـعـدل تعـرض فيه شؤون الدولة على انظـار الشـعب وممثليـه. ولقيـت هذه المطـالب دعمـاً عظيماً في صراع (١٩١٤ ـ ١٩١٨) لادراك القـيـادة التي أمـرت بالتعبئـة الشاملة للمجتمع أن مجتمعها بدوره يريد تعـويضـات عن تضـحـياته ويزمع الى قول كلمة له في السلام، وكذلك لأن الحـرب التي دعـتـهـا الدعـاية الحليـفـة بأنها صراع من أجل الديمـقراطية وتقرير المـصـير القـومي قـد حطمت فـعـلاً الامبراطوريات الاسـتـبـدادية لشرقي ووسط اوروبا، وثمـة سـبب ثالث وهو شـخـصـيـة (ويلسـون) ودوره القوي الذي عزز

الضـغـوط من أجل نظام عـالمي مـتنور حـتى حين أدعى كليمنصو ولويد جورج بالحاجة الى نصر شامل.

غير أن مشكلة « الرأي العام » لما بعد عام ١٩١٩ هي أن العديد من بنوده لم تنطبق مع النظرة الغـلادسـتـونيـة والويلسـونيـة عن الشـعب الحـر، والمتـعلم، وصـاحب العـقل النير، والمتشرب بأفكار عـالمية، واحترام الحكم القانوني. وكانت «الدبلومـاسـيـة القـديمـة» حـسب تعـبير آرنو مـاير التي صنعت الحـرب العالمية قـدلقـيت تحدياً ليس من طرف السياسة الاصلاحية لويلسون وحسب، بل وحتى من طرف البـلاشـفـة الذين صبـوا انتقـادهم الـلاذع للنظام القائم ـ وابانوا عيوب الطبـقـات العاملة المنظمة في «كلا» المعسكرين. وبينما حدا هذا بالساسة الحاذقين كلويد جـورج الى ابتكار «طريقـة» خـاصـة بهم في تحـقـيق التـقدم الداخلي وتولي السـيـاسـات الخـارجـيـة، ولتـحـييد نداء ويلسون والوقوف بوجه الانجراف نحو الاشتراكـيـة، كان التأثير على أكثر الشخصيات وطنية ومحافظة في المعسكر الحليف لمختلفاً تمامـاً. اذ رأت وجـوب رفض مـبـادىء ويلسون بحزم من أجل المصالح «الامنيـة» التي لا تقـاس الا من خـلال تعديل الحدود، والمكتسبات الاستعمارية، والتـعـويضـات وادركـوا وجوب التصدي بلا هوادة لتهديدات لينين، والتي كانت أكـثـر رعـبـاً، في عـقـر دارها البـولشـيفية والمتجسدة تحديداً في المقلدين السوفيت الذين انتشروا نحـو الغـرب. وعليـه فـان سـيـاسة ودبلوماسية صانعي السلام قد شـحنتا بعناصر سياسيةـ محلية الى درجة لم يعرفها حتى مؤتمرا ١٩٥٦ أو ١٩٧٨.

وثمـة الكثير. انها، في الديمـوقراطيات الغربية، صور الحرب العالمية الاولى الـتي انتشرت في اواخـر العشرينات التي تكشف عن الموت، والدمـار، والرعب، والضـياع، وتفاهة كـل شيء. انها قرارات تموز لعام ١٩١٤ التي عليها يقع اللوم من «السلام القرطاجي» لعام ١٩١٩، وضـآلة الفوائد التي وعد بها ساسة الحرب مـقـابل تضـحـيـات الشـعـوب، ومـشـاهد ملايين المشوهين والارامل، اضافة الى

المشاكل الاقتصادية في أواخر العشرينات، وفقدان الايمان وانحسار العلاقات الفكتورية الاجتماعية والشخصية. غير ان هذا الارتداد الشعبي المتزايد عن الحرب ونبذ النزعة العسكرية الذي اندمج في كثير من الاقطار مع امل حيلولة عصبة الامم دون اعادة تلك الكارثة، لم تشترك به جميع الأطراف المتحاربة ـ وقد اظهرت الادبيات الانكلو ـ امريكية ذلك الانطباع ايضاً. اذ جسد الصراع لمئات الالوف من المحاربين القدماء من الالمان عبر اوروبا، من الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة والتضخم وقرفوا من النظام البرجوازي، شيئاً قاسياً وايجابياً في ذات الوقت؛ سيادة القيم الحربية والصداقات الحميمة بين المتحاربين وتفشي العنف ومفهوم القوة. واضحت افكار اقامة أنظمة فاشية تجد تربة خصبة لدى هذه الجماعات لا سيما في الأمم المدحوره كألمانيا والمجر والدولة غير المقتنعة بانتصارها (ايطاليا)، وحتى لدى اليمين الفرنسي ـ تلك الفاشيات المتسمة بالنظام والضبط والمجد القومي مع تصفية اليهود والبلاشفة وذوي العقول المنحطة وكذلك الطبقات الوسطى الحرة الراضية عن نفسها. ولاح في عيونهم (وعيون نظرائهم في اليابان) ان الصراع والقوة والبطولة هي سمات التحمل في الحياة وان العقائد الويلسونية بالتعاون بين الامم خاطئة وعفا عليها الزمن.

فكان ما عناه ذلك ان العلاقات الدولية خلال العشرينات والثلاثينات قد استمرت بالتعقد بسبب الايديولوجيات وتصدع المجتمع الدولي الى كتل سياسية لم تتداخل الا جزئياً مع التقسيمات الاقتصادية الثانوية المذكورة آنفاً. ومن الناحية الثانية، لجأت الديمقراطية الغربية وخاصة في العالم الناطق بالانجليزية الى النفور من تذكر اهوال الحرب العالمية الاولى، فركزت على القضايا الداخلية (وخاصة الاجتماعية ـ الاقتصادية)، وقلصت مؤسساتها الدفاعية بشدة، وبينما احتفظت القيادة الفرنسية بجيش جرار وقوة جوية خوفاً من اعادة انبعاث المانيا، كان جلياً ان غالبية شعبها قد قاسم غيره هذا النفور من الحرب والرغبة باعادة بناء

المجتمع. ومن ناحية ثالثة، كان هناك الاتحاد السوفيتي الذي انعزل بطرق عديدة عن النظام السياسي ـ الاقتصادي العالمي وبقي مع ذلك مثيراً لاعجاب الغرب بسبب عرضه نموذجاً «ظاهرياً» لـ «مدنية جديدة» افلتت من بين اشياء أخرى من «الكساد العظيم»، برغم ان الاتحاد السوفيتي كان ممقوتاً أيضاً. وأخيراً هناك، في اقل تقدير في نهاية الثلاثينيات الدول «الاصلاحية» الفاشستية: المانيا، واليابان، وايطاليا التي لم تكن شديدة العداء للبلشفية وحسب بل وادانت النظام الرأسمالي الحر الذي اعيد انشاؤه في عام ١٩١٩. فجعل كل ذلك من تصريف شؤون السياسة الخارجية أمراً بالغ الصعوبة على رجال الدول الديمقراطية الذين حازوا على قبضة أقل قوة مما لدى البلاشفة أو الفاشيين، وسعوا الى مجرد العودة الى الحالة «السوية» الادواردية التي حطمت الحرب اسسها ايضاً.

واذا اتجهنا الى مقارنة هذه المشاكل مع تحديات ما بعد عام ١٩١٩ للعالم الذي مركزه اوروبا والذي بدأ بالظهور في المدارين لبدت هذه التحديات أقل تهديداً ـ ولكنها لا تزال خطيرة. وهنا مرة أخرى يستطيع المرء أن يكتشف أحداث ما قبل ١٩١٤، كثورة عرابي باشا في مصر، وانتفاضة الشباب الاتراك بعد عام ١٩٠٨، ومحاولات تيلاك لتحويل حركة الكونغرس الهندية الى الراديكالية، وحملة سن يات ـ سن ضد الهيمنة الغربية على الصين، وعلى نفس المنوال لا حظ المؤرخون كيف أن بعض الاحداث مثل هزيمة اليابان لروسيا سنة ١٩٠٥ والثورة الروسية الفاشلة في نفس السنة قد اثارت وحفزت القوى القومية الاولى في آسيا والشرق الاوسط. ومن المثير للسخرية أنه كلما اخترقت الحركات الاستعمارية المجتمعات غير المتطورة وادخلتها في شبكة التجارة والتمويل العالمية، وجعلتها تتصل بمنظورة الافكار الغربية، كلما استفز ذلك تلك المجتمعات وأثار فيها رد الفعل الثوري، سواء بصورة احتجاجات قبلية ضد

القيود المفروضة على انماطها الحياتية والتجارية التقليدية أو (وهذا هو الاهم) بواسطة رجالات قانون ومفكرين، دارسين في الغرب يسعون الى تشكيل احزاب جماهيرية وداعين الى تقرير المصير الوطني، فكانت النتيجة تحد متزايد للقيود الاستعمارية الاوروبية.

فجاءت الحرب الكونية الاولى كنار في هشيم لتزيد في التعجيل بجميع هذه الاتجاهات. ففي المقام الاول كان أمراً مقضياً أن يؤدي الاستغلال الاقتصادي المكثف للمواد الخام ومحاولات مساهمة المستعمرات بالمجهود الحربي - بالقوة البشرية والضرائب معاً - الى اثارة اسئلة عن «التعويض» تماماً كما حصل مع الطبقات العاملة في اوروبا. والاكثر من هذا، تعالت الاسئلة على اثر شن الحملات في الغرب، وجنوب الغرب، وشرقي افريقيا، والشرق الادنى، والمحيط الهادي، عن صمود واستمرارية الامبراطوريات الاستعمارية بصورة عامة - وهو اتجاه تعزز بفعل الدعاية الحليفة عن «تقرير المصير الوطني» و «الديمقراطية»، والدعاية الالمانية المضادة عن الغرب، وايرلندا، ومصر والهند. وفي عام ١٩١٩ وحين كانت القوى الاوروبية تقيم اسس عصبة الامم - حاجبة عن الانظار مصالحها الامبراطورية خلف خمس اوراق سميكة - كما وصفها المؤرخ الشهير أ. جي. بي تايلور - كان مؤتمر جميع مناطق افريقيا منعقداً في باريس لبلورة وجهة نظره، وتأسس حزب الوفد في مصر، بينما ازداد نشاط حركة الرابع من مارس في الصين، وبرز كمال اتاتورك مؤسساً لتركيا الحديثة، واعاد حزب الدستور في تونس صياغة تكتيكاته وبلغت عضوية اسلام السارحات ٢,٥ مليون في اندونيسيا، بينما كان غاندي يحفز الاتجاهات المتعددة المختلفة على معارضة الحكم البريطاني في الهند.

وأهم ذلك هو أن هذه «الثورة ضد الغرب» لم تعد تجد القوى العظمى موحدة على افتراض أن الفروقات بينها مهما بلغت درجة لهي أقل من الفجوة

الهائلة بينهـا وبين الشعـوب الاقل تطوراً في ارجـاء الكون، وهذا ايضـاً فرق كبير منذ عـهـد مـؤتمر برلين- افـريقـيا الغربية. وسرعان ما اصبحت هذه الوحدة شيئاً فـائضـاً على اثر دخول اليابان الى نادي القوى العظمى، والتي بدأ بعض مفكريها بترويج مفاهيم « الرفاهية المختلطة » الشرق آسيوية منذ عـام ١٩١٩. وقد طغى على هذا وبشكل مطلق نمـوذجـا «الدبلومـاسـيـة الجـديدة» اللذان طرحـهما لينين وويلسـون ـ يجمـعـها، برغم الاختلافات السياسية بينهما، كرههما المشترك للنظام الاسـتـعماري الاوروبي القـديم ورغـبـة بتـحـويله الى شيء آخـر. لكن كـلاهما لم يفلح، لعـدد من الاسباب، أن يحول دون مزيد من الامتداد للنظام الاستعماري؛ غـير أن نـفـوذهما تسلل عبر المناطق الامبراطورية واخـتلط بتـعـبئة وطنيي البلدان الاصـلـيـين. وهـذا مـا اتـضـح في الصين في نهاية العشرينات حيث شرع النظام الاوروبي القـديم المتـعلق بامـتـيـازات المعـاهدات والاختراق التـجـاري والممارسات القـتـاليـة المتـفـرقة بفقدان ارضيته لصالح «الانظمة» البديلة المنافسة التي وضعتها روسـيـا والولايات المتـحـدة واليابان، والتراجع بوجه انبعاث القومية الصينية.

ولم يعن هذا ان الحـركـة الاسـتعـمارية البريطانية قد أشرفت على الانهيار. اذ تمثلت القـوة المتـبـقـية للجيوش الاوروبية وفاعلية اسلحتها في رد الفعل البريطاني الحـاد في آمرستـار سنــة ١٩١٩، وفي أسر الهـولنديين لوكـارنو والزعماء القـومـيين الاندونيـسـيين الآخرين مع حل الاتحادات التجارية في أواخر العشرينات، وفي رد الـفـعل الفـرنسي ضـد الاضطرابات التـونكيـة بشأن التطوير المكثف لزراعـة الرز والمطاط. ويصح ذات القـول عن الاندفـاع الايطالي الامبريالي المتأخر تجاه الحبشة في اواسط الثـلاثينات. ولم يستطع من شيء تخفيف حدة هذه السيطرة الامبريالية سـوى الصـدمـات التي أتت بها الحـرب العـالميـة الثـانيـة. ومع ذلك، كان لهذا الاضطراب الاسـتـعـماري بعض الاهمـيـة للعـلاقـات الدولية في العشرينيـات وفي الثـلاثينيـات بصـورة خـاصـة. فـقـد شغلت اولاً انتباه (ومصادر) عدد معين من

القـوى العظمى عن اهتمامـهـا بتـوازن القوى في اوروبا. وتلك هي قضية بريطانيا بشكل بارز التي قلق زعماؤها حـيـال فلسطين والهند وسنغـافـورة أكـثر من اراضي السـوديت أو ممر دانزيغ ـ وهي الاولويات التي انعكست في سـيـاسـتـها الدفاعية «الامبراطورية» لما بعد عام ١٩١٩، بيد أن التورط في افريقيا أثر على فرنسا بنفس الدرجـة، وشـغل بنفس المقـدار الجـيش الايطالي ايضـاً. وفـضـلاً عن هذا، اتجه بروز القـضايا الاستعمارية خارج اوروبا مرة أخرى الى بذر بذور الشقاق في البنية الحليفـة للاعـوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨. فليسـت قضية السياسة الامبريالية الانكلو ـ فـرنسـيـة التي زرعت في الامـريكان ريبـاً، بل ان أحـداثاً اخرى كالغزو الايطالي للحـبـشـة والعـدوان اليـاباني على اراضي الصين قـد دقت اسفيناً بين روما وطوكيو وبين لندن وباريس في أواخـر الثـلاثينات ـ وخلقت شركـاءَ محتملين للاصلاحيين الالمان. وهنا باتت الشـؤون الدوليـة مـرة أخـرى أكـثـر صعوبة على المعالجة وفقاً لقواعد «الدبلوماسية القديمة».

امـا السـبب الرئيسي الاخير لانعـدام الاسـتقرار في فترة ما بعد الحرب فهو الحـقـيقة القاسية عن عدم حسم «المسألة الالمانية» بل وتعقدها أكثر، فقد تعرض الوطنيـون واليـمـينيون الى صدمة رهيبة بسبب انهيار المانيا السريع في تشرين الاول ١٩١٨ حـين كـانت جيوشهـا تسيطـر عـلى اصقـاع تمتد مـن بلجيكـا غرباً حتى اوكـرانيـا شرقـاً، واتجـهـوا الى صب لومـهم على «الخـونة في الداخل» لانهم كـانوا وراء الاسـتـسلام المهين. وحين جاءت تسوية باريس باذلالات أكثر راح كثير من الالمان يشـجـبـون «مـعاهدة العبودية» وساسة فيمار الديمقراطيين الذين وافقوا على تلك البنود. ثم مـلأت قضية التعويضات والتضخم المروع في عام ١٩٢٣ الكأس الالماني بمـزيد من السـخط. فظهـرت حـفنة صـغيرة متطرفة كتطرف الاشتراكيين الوطنيين كحركة ديماغوجية متقلقلة في جل عقد العشرينات، لكن قليلاً جداً من الالمان لم يكونوا ثوريين بشكل او بآخـر. لقـد عـيل صبرهم حيال مسائل معينة:

التعويضات، والممر البولندي، والقيود على القوات المسلحة، وفصل المناطق التي يتكلم سكانها الالمانية عن الوطن الام. والمسألة الوحيدة هي متى يمكن الغاء هذه القيود ولأية درجة ينبغي تفضيل الدبلوماسية على القوة من أجل تغيير الوضع القائم. وفي هذا الصدد لم يفعل ارتقاء هتلر السلطة في عام ١٩٣٣ سوى تعجيل الاندفاع الالماني نحو التصرفات الثورية.

لقد تعقدت مشكلة وضع المانيا في مكانها «المناسب» اوروبياً بالتوزيع غير المتوازن للقوة العالمية بعد الحرب العالمية الاولى. ذلك أن المانيا لا تزال قوة عظمى «بامكاناتها» وشديدة البأس بالرغم من خسائرها الاقليمية وفرض القيود على قواتها المسلحة، وانعدام استقرارها الاقتصادي. وسيجد القارىء تحليلاً اوفى عن نقاط ضعفها وقوتها لاحقاً، وسيكون من الضروري الاشارة هنا الى امتلاكها سكاناً أكبر بكثير من سكان فرنسا ومصادر حديدية وفولاذية أكبر بحوالي ثلاثة اضعاف. وبقاء شبكة مواصلاتها الداخلية سليمة، مثلما هو حال مصانعها الكيماوية والكهربائية وجامعاتها ومعاهدها الفنية. «اضحت» المانيا في عام ١٩١٩ في حالة يأس. إن المشكلة الحالية هي الضعف الالماني، لكنها لو أعطيت سنين قليلة من الحياة «الاعتيادية» لغدت المشكلة هي القوة الالمانية. وعلاوة على ذلك لم يعد ينفع ميزان القوى الاوروبي القديم الذي عمل على تكبيل التوسع الالماني. فقد انسحبت روسيا، وتلاشت امبراطورية النمسا ـ المجر. ولم يبق سوى فرنسا وايطاليا الضعيفتين بالمواد الاقتصادية والقوة البشرية وأنهكتهما الحرب. وابدت بمرور الزمن امريكا اولاً وبريطانيا ثانياً نفوراً متعاظماً من التدخل في اوروبا وعدم موافقة على الجهود الفرنسية للابقاء على المانيا في حالها الضعيف. بيد أن هذا الفهم تحديداً (أن فرنسا غير آمنة) هو الذي حدا بفرنسا الى البحث عن أنّى سبيل لمنع احياء المانيا: الاصرار على دفع المانيا كامل التعويضات، والاحتفاظ بجيشها الكبير والمكلف، والسعي الى تحويل عصبة

الامم الى منظمـة مكرسـة للمـحافظة على الحالة القائمة، ورفض جميع المقترحات الرامـيـة الى السماح لالمانيـا بالتـسلح بمستوى فرنسا ـ فكان من المتوقع ان تغذي كل هذه التصرفـات نار الغضب الالماني وتثير متطرفي الجناح اليميني.

أمـا الوسـيلة الاخـرى لدى سـلاحي الدبلومـاسـيـة والسـيـاسة الفرنسيين فـكـانت عـلاقـاتها مع (دول الخلف) الاوروبيـة الشرقـيـة. فـقـد بدا دعم بولندا وتشـيكوسلوفـاكـيا والاطـراف الاخـرى المستفيـدة مـن تسويـة ١٩١٩ ـ ١٩٢١، استراتيـجـيـة مـعـقولة وواعدة، يمكن من خلالها الحد من التوسع الالماني في كلا الجناحين. لكن الخطة محفـوفـة بالمصـاعب من الناحـيـة الواقـعية. فبسبب التنوع الجـغـرافي للشـعـوب المختلفة المنضوية تحت لواء الامبراطوريات السابقة، لم يكن ممكنـاً في عـام ١٩١٩ خلق تسوية اقليمية متجانسة الاعراق، ولذا قطنت اقليات كـثـيرة في الجـانـب الخـطأ من حـدود دولة اخـرى فـشكلت نقطة ضـعف داخلي ومـصـدر امـتـعـاض خـارجي. وبعبارة اخرى لم تكن المانيا هي الوحيدة في ابداء الرغـبـة بتـعديل معاهدات باريس، وحتى ان كانت فرنسا مصرة على عدم اجراء أي تغـيـيرات على الوضع القـائم، فـانها ادركت انه لا امريكا ولا بريطانيا شعرت بأي التـزام جـدي بالحـدود المرسـومـة بعـجـالة وبتهور في هذه المنطقة، وذلك ما اوضحتـه لـندن عـــام ١٩٢٥ بقـولهـا أن لا ضمانـات من نوع لوكارنو ستكون في اوروبا الشرقية.

لقـد جـعل الوضع الاقـتصادي في وسط شرقي اوروبا من هذه الامور أكثر سـوءاً، ذلك أن نشـوء التـعـريفـات و القيود الجمركية حوالي هذه البلدان المولودة حـديثـاً قـد ازاد حـدة العـداءات واعـاق التنمية العامة. فظهرت الآن ٢٧ عملة مستقلـة في اوروبـا بـدلاً من ١٤ عـملة قبل الحرب، وتغيرت ١٢,٥٠٠ ميل من الحـدود، فـعـزلت كثير من المصانع عن اماكن موادها الخام، ومصانع الحديد عن حـقـول الفـحم، والمزارع عن اسـواقـهـا. ومع هذا، وبالرغم من تحرك المصارف

والمشاريع الفرنسية والبريطانية الى دول الخلف هذه بعد عام ١٩١٩، طفقت المانيا شريكاً تجارياً «طبيعياً» لهذين البلدين ما ان استعادت استقرارها الاقتصادي في الثلاثينيات. فهي ليست الأقرب والأفضل ارتباطاً بالطرق البرية والسكك الحديد بالسوق الشرقية وحسب، بل واستطاعت ان تمتص الفائض الزراعي للمنطقة بطريقة عجزت عن مضاهاتها الفوائض الزراعية الفرنسية والاولويات الامبراطورية البريطانية، فمنحت بذلك مقابل القمح الهنغاري والزيت الروماني ما يحتاجانه من المكائن (ومؤخراً) السلاح. وفضلاً عن ذلك عانت هذه البلدان مثل المانيا نفسها من مشاكل عملاتية فوجدت ان الخير لها المتاجرة وفق قاعدة «المقايضة».

ادرك معظم المشاركين في مفاوضات باريس عام ١٩١٩ بعض المشاكل المطروحة اعلاه (لا جميعها). فقد شعروا، (مثل لويد جورج)، أن بوسعهم النظر الى عصبة الامم المقامة حديثاً اداة «تعالج، وتصلح، وتعاقب، . . . وستكون بمثابة محكمة الاستئناف لرد الحقوق الى اهلها، وتسوية الاضطرابات، ورد المظالم». لقد اضحى الآن ممكناً تسوية أي نزاع سياسي أو اقتصادي بين الدول على ايدي رجال حصيفين يجتمعون حول مائدة في جنيف، وبدا ذلك افتراضاً معقولاً في عام ١٩١٩ ولكنه اصطدام بحقيقة قاسية. فالولايات المتحدة لم تنضم للعصبة. وعومل الاتحاد السوفيتي مثل دولة منبوذة وابعد عن العصبة وكذلك كان أمر الدول المقهورة خلال السنين القليلة الاولى في أقل تقدير. وغادرت العصبة ايضاً الدول الثورية لما شرعت بأعمالها العدوانية في الثلاثينيات.

وأكثر من هذا، وبسبب الاختلاف في وجهات النظر الفرنسية والبريطانية بشأن طبيعة العصبة ـ هل هي شرطي أم اداة اصلاح ـ افتقدت الهيئة الى قوى الدعم ولم يكن لها آلية حقيقية لتحقيق الامن الجماعي. ولذلك كان من السخرية ان تحولت مهام العصبة الفعلية من اداة ردع للمعتدين الى اداة ارباك

للديمقراطيات. لقد تمتعت بشعبية طاغية بين صفوف الرأي العام الغربي الذي مقت الحرب، بيد ان تأسيسها تحديداً سمح بحيز للجدال أن لا حاجة الى قوات دفاع وطني مادامت العصبة ستحول دون نشوب الحروب مستقبلاً. وبالتالي حدا وجود العصبة بمجالس الوزراء ووزراء الخارجية الى المراوحة بين الدبلوماسية «القديمة و الجديدة»، فاشلين في تحقيق اية فوائد من كلا الدبلوماسيتين عادة، مثلما تجلى ذلك في قضيتي غزو منشوريا والحبشة.

وفي ضوء هذه المصاعب وتجلي الحقيقة الطاغية أن اوروبا قد انغمست في حرب عظمى أخرى بعد عقدين فقط على توقيع معاهدة فرساي، لا يبدو مفاجئاً ان يطلق المؤرخون على هذه الفترة «هدنة العشرين عاماً» وان يصفوها بأنها فترة عصيبة شائكة ـ مليئة بالازمات، والدسائس، والعنف، والرذيلة. ولكن مع صدور كتب تحمل عناين مثل «العالم المتصدع» و «السلام الضائع» و «ازمة العشرين عاماً» واصفة هذين العقدين بتمامهما، نشأ خطر احتمال تجاهل الفروقات الكبيرة بين العشرينيات والثلاثينات، واذا ما اعدنا الى الاذهان ملاحظة فيلت أواخر العشرينيات اتضح ان الحرب العالمية الاولى قد انتهت أخيراً على قدر تعلق الامر بالعلاقات الدولية وتجسدت بتوقيع معاهدتي لوكارنو وكيلوغ ـ برايان (ميثاق باريس) وتسوية كثير من الخلافات الفرنسية ـ الالمانية واجتماعات العصبة، وعودة الرخاء العام. وعلى أية حال جاء الانهيار المالي والصناعي في غضون عام أو اثنين فكدر ذلك الانسجام وبدأ بالتفاعل مع التحديات التي سلطها القوميون اليابانيون والالمان (والطليان فيما بعد) على النظام القائم. فعادت سحب الحرب تتكاثف مرة أخرى في فترة زمنية قصيرة بشكل ملحوظ. لقد تعرض النظام الى التهديد (بطريقة خطيرة) فقط في اللحظة التي كانت فيها الديمقراطيات هي الاقل استعداداً نفسياً وعسكرياً لمواجهة تلك التهديدات، وفقط حين تقطعت عرى التنسيق فيما بينها لحد لم تشهده في أية

حقبة بعد تسوية عام ١٩١٩. ولذلك مهما كانت التقصيرات والحماقات التي قدم بها أي طرف جنح الى سياسة «الترضية» في حقبة الثلاثينيات الكئيبة، يبقى ثمة دور للتعقيدات غير المسبوقة التي توجب على ساسة الدول معالجتها.

من الاهمية بمكان هنا وقبل الاطلاع على الكيفية التي بلغت فيها الأزمات الدولية حالة الحرب، دراسة مواطن القوة والضعف لكل من القوى العظمى التي تأثرت جميعاً ليس بصراع ١٩١٤ ـ١٩١٨ وحده بل وبالتطورات الاقتصادية والعسكرية لسنوات بين الحربين. وفي هذا الصدد، سنشير مرة اخرى الى الجداول ١٢ ـ ١٨ أعلاه التي توضح الانتقالات في التوازنات الانتاجية بين القوى. وسندرج أيضاً نقطتين اضافيتين عن اقتصاديات التسليح هنا. الاولى تتعلق بنسب النمو المختلفة التي تباينت في الثلاثينيات أكثر مما في العقد السابق للاعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ مثلاً. فالتشتت الاقتصادي العالمي الى كتل مختلفة وتباين الطرق التي طبقت بها السياسة الاقتصادية القومية (من الخطط الرباعية» و «الصفقات الجديدة» الى الميزانيات التقليدية (المنكمشة) قد عنت أن الانتاج والثروة قد يرتفعا في بلد واحد بينما ينحطان تماماً في بلد آخر. والثانية ان التطورات في التكنولوجيا العسكرية في سني ما بين الحربين جعلت القوات المسلحة أكثر اعتماداً مما سبق على القوى الانتاجية لبلدانها. أي اضحى من المستحيل احراز النصر في حرب عظمى من دون وجود قاعدة صناعية مزدهرة بل بالاحرى مجتمع علمي متقدم يمكن للدولة تعبئته من أجل مواكبة التطورات الحديثة في ميدان التسليح. ولو وقع المستقبل بأيدي الكتائب الكبيرة (حسب تعبير ستالين) فهي بدورها تعتمد باطراد على التكنولوجيا الحديثة والانتاج الكبير.

المتحدّون

لم تتجل صورة أكثر وضوحاً لقابلية تعرض القوة العظمى للاضرار الاقتصادية، مهما كان طموح ونشاط قيادتها السياسية، أكثر من ايطاليا في الثلاثينيات. اذ اتى نظام موسوليني الفاشي بالبلد من زوايا النسيان الى طليعة العالم الدبلوماسي. فأصبحت مع بريطانيا أحد الكفلاء الخارجيين لاتفاقية لوكارنو سنة ١٩٢٥؛ ووقعت مع كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا على تسوية ميونخ (١٩٣٨) وتأكدت اولوية ايطاليا بالبحر المتوسط من خلال هجومها على كورفو (١٩٢٣) وتشديدها على «تطويع» ليبيا، والتدخل اللجب (٥٠ ألف جندي) ايطالي في الحرب الاهلية الاسبانية. وثأر موسيليني في الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ من هزيمته في أدوا بغزوه الحبشة بلا هوادة متحدياً بجرأة عقوبات العصبة والرأي العام الغربي المعادي. ولجأ في اوقات اخرى الى المحافظة على الوضع القائم،فحرك قواته نحو (بريز) عام ١٩٣٤ لردع هتلر عن الاستيلاء على النمسا، ووقع على اتفاقية (سترسا) ضد الالمان عام ١٩٣٥. وكسب بتقريعه البلشفية اعجاب كثير من الاجانب (ومن ضمنهم تشرشل) في العشرينيات، وتوددته جميع الاطراف في العقد التالي ـ فسافر تشمبرلين الى روما في نهاية كانون الاول ١٩٣٩ ساعياً لايقاف ايطاليا عن الانجرار الى المعسكر الالماني.

لكن التفوق الدبلوماسي ليس بالوجه الوحيد لعظمة ايطاليا الجديدة. اذ بدا أن هذه الدولة تقدم نموذجاً جديداً لمجتمع اوروبي متحرر من الاوهام بعد الحرب، انه مجتمع الدولة الفاشية التي انصبت الاحزاب السياسية التعصبية، ونزعت الى التخطيط «النقابي» للاقتصاد بدلاً من الانغماس في مشاكل رأس المال والقوى العاملة والتزامها بطبيعة العمل الحكومي، حتى اضحت مثالاً جذاباً لكل المجتمعات التي خشيت «النموذج» الذي عرضته البلشفية. وحقق النشاط

الصناعي فيها طفرة من ١٩١٥ ـ ١٩١٨ بفضل استثمارات الحلفاء في مجال الصناعات الثقيلة المتعلقة بالانتاج التسليحي في أقل تقدير. وأخذت الدولة في عهد موسوليني وعداً على نفسها باتباع برنامج تحديث طموح تراوح بين تجفيف اهوار (بونتون) الى التطوير العظيم للطاقة الكهرومائية، والى تحسين منظومة السكك الحديد. وانتعشت الصناعة الكيميائية الكهربائية، وتم تطوير صناعة الرايون والالياف الصناعية الأخرى، وازداد انتاج السيارات، وبدا أن صناعة معدات الفضاء الايطالية من بين الصناعات المرموقة في العالم، وحققت طائراتها ارقاماً قياسية في معدلات السرعة الاجمالية ومدى ارتفاع طيرانها.

واعطت القوة العسكرية ايضاً اشارات طيبة عن بروز مكانة ايطاليا. وانبرى موسوليني يدفعة ايمانه بالقوة والفتح ورغبته بتوسيع اقاليم ايطاليا، الى انفاق مبالغ طائلة على النشاط الدفاعي في الثلاثينات، بالرغم من انه لم ينفق الا قليل على القوات المسلحة في العشرينات. فخصص في منتصف الثلاثينيات أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي الى القوات المسلحة اضافة الى ثلث الدخل الحكومي، وهو رقم يمثل بالارقام المطلقة أكثر مما أنفقته بريطانيا، أو فرنسا، وحتى أكبر بكثير مما انفقته امريكا. ودخلت الى الخدمة سفن قتالية جديدة لمنافسة البحرية الفرنسية والاسطول البريطاني في البحر المتوسط. وكان بجعبة ايطاليا يوم دخلت الحرب ١١٣ غواصة وهي أكبر قوة غواصات في العالم باستثناء الاتحاد السوفيتي. وخصصت مبالغ أكبر للقوة الجوية في سني ما قبل عام ١٩٤٠ ربما لمواكبة التركيز الفاشي على التحديث، والعلم، والسرعة. واظهر الطليان في الحبشة واسبانيا براعتهم في استخدام القوات الجوية واقنعوا انفسهم ـ وكثيراً من المراقبين الاجانب ـ أن لديهم أكثر قوة جوية تطوراً في العالم. فلم يترك بناء القوتين الجوية والبحرية سوى اموال قليلة للقوة البرية برغم حقيقة أن الفرق الايطالية الثلاثين قد اعيد تنظيمها في نهاية عقد الثلاثينيات وتم التخطيط لتزويدها بدبابات ومدافع جديدة. والى جانب ذلك شعر موسوليني بامتلاكه

الكثير من الاسراب الفاشستية والجماعات المدربة ولذا سوف تحوز الامة في حرب شاملة أخرى على «ثمانية ملايين حربة». فشكل كل ذلك مقومات خلق (امبراطورية رومانيا) ثانية.

واسفاه على هذه الاحلام ! ذلك أن ايطاليا ضعيفة حقا بمعايير سياسات القوة. فالمشكلة الاساسية أن ايطاليا كانت حتى في نهاية الحرب العالمية الاولى بلداً نصف نام من الناحية الاقتصادية. وربما كان دخل الفرد الواحد لديها عام ١٩٢٠ مساوياً لنظيره في بريطانيا أو أمريكا في مطلع (القرن التاسع عشر) ومساوياً لدخل الفرد الفرنسي بعد عدة عقود من بداية القرن التاسع عشر. واخفت بيانات الدخل القومي حقيقة أن دخل الفرد في الشمال أكبر بمقدار ٢٠٪ من المعدل، وفي الجنوب أقل بمقدار ٣٠٪، وأما الفجوة فآخذة بالاتساع. وازداد نفوس ايطاليا في سني بين الحربين بمعدل ١٪ فقط سنوياً والفضل في ذلك للمهاجرين، وطالما نما اجمالي الانتاج المحلي بنسبة ٢٪ سنوياً، فقد ارتفع معدل الدخل الفردي ١٪ سنوياً وهو ليس برقم مأساوي بل يكاد يمثل معجزة اقتصادية. وتكمن في جذور ضعف ايطاليا مسألة الاعتماد المستمر على الزراعة ضيقة النطاق التي مثلت عام ١٩٢٠ ما يعادل ٤٠٪ من اجمالي الانتاج القومي وامتصت ٥٠٪ من اجمالي عدد السكان المنخرطين للعمل. ولعل امارة اخرى تكشف عن هذا التخلف الاقتصادي وتتجسد في انفاق ما يربو على نصف مصروف العائلة على ابتياع الطعام في عام ١٩٣٨. وبدلاً من تقليص هذه النسب، سعت الفاشية وهي تشدد على فضائل الحياة الريفية الى دعم الزراعة من خلال سلسلة من الاجراءات شملت التعريفات الحمائية واستصلاح الاراضي، واخيراً فرض السيطرة التامة على سوق القمح. وكان مهماً في حسابات النظام الاتجاه الى تقليل الاعتماد على استيراد الطعام الاجنبي، وكذلك الرغبة العارمة بمنع مزيد من هجرة الفلاحين الى المدن، حيث سيفاقمون مشكلة البطالة ويثيرون مشاكل اجتماعية . فجاءت العاقبة بزيادة اعداد الايدي

العاملة في الريف، بكل مظاهرها المرافقة: الانتاجية القليلة، والامية، والاختلافات الاقليمية.

واذن لا غرو ان عرفنا ان المدخرات من أجل الاستثمار التجاري كانت واطئة بالنظر الى الطبيعة المتخلفة نسبياً للاقتصاد الايطالي ورغبة الدولة بانفاق الاموال على التسليح والمحافظة على الزراعة القروية. واذا كانت الحرب العالمية الاولى قد قلصت خزينة رأس المال المحلي فقد وجه الكساد الاقتصادي والتحول نحو الحمائية ضربات اضافية. وان شئنا الحقيقة فان الشركات التي تلقت دعم الحكومة لصناعة الطائرات أو الجرارات كان بوسعها تحقيق ارباح طيبة، لكن من غير المرجح ان تستفيد التنمية الصناعية الايطالية (تحصيل حاصل) من المساعي نحو الاكتفاء الذاتي، وما اعطت التعريفات سوى مجرد حماية الى المنتجين غير الكفوئين، بينما قلصت النشاطات التجارية الحديثة من تدفق الاستثمارات الاجنبية التي كان لها دوراً مؤثراً في تحفيز الصناعة الايطالية سابقاً. وبقيت ايطاليا حتى سنة ١٩٣٨ تمتلك ٢,٨٪ فقط من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي، وانتجت ٢,١٪ من فولاذه، و ١٪ من الحديد الخام، و ٠,١٪ من الفحم العالمي، بينما استهلكت طاقة من المصادر الحديثة بمقدار أقل بكثير من استهلاك أي من باقي القوى العظمى. وأخيراً وفي ضوء لهفة موسوليني الى المضي لمحاربة فرنسا، وفي احايين اخرى فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، سيكون جديراً بالذكر الاشارة الى بقاء ايطاليا معتمدة لحد محرج على المستوردات من الاسمدة والفحم والزيت والحديد الخردة والمطاط والنحاس والمواد الاولية الحيوية الأخرى ـ تم نقل ٨٠٪ منها عبر مضيق جبل طارق والسويس وحملته سفناً بريطانية. ولم يكن لدى النظام خطة طوارىء للعمل بها في حالة توقف ورود هذه المستوردات، اما سياسة تخزين هذه المواد الاستراتيجية فلم تكن واردة، ذلك ان ايطاليا ومنذ الثلاثينيات افتقرت الى العملة الصعبة اللازمة للوفاء باحتياجاتها الراهنة. ويوضح هذا النقص الحاد في العملة الصعبة سبب

عدم قدرة الطليان على الدفع مقابل المكائن الالمانية الحيوية جداً لانتاج احدث الطائرات والدبابات والبنادق والسفن والتي أخذت تتطور في سني ما بعد عام ١٩٣٥ أو حواليه.

ويعلل التخلف الاقتصادي سبب ضعف اداء القوات المسلحة الايطالية وتوغله بهذا الضعف برغم الاهتمام والمصادر اللتين كرسهما موسوليني لها. فربما كانت البحرية افضل القوات الثلاث تجهيزاً، لكنها كانت اضعف من طرد البحرية الملكية من البحر المتوسط. و افتقرت الى حاملات الطائرات ـ فقد حظر موسوليني بناءها ـ واضطرت الى الاعتماد على «رجيا آيرونوتكا» وهو اجراء غير مجد بسبب فقدان التعاون بين القوات. وأما طراداتها فكانت قوارب للعمل في الطقس المثالي فقط، واثبتت مجموعة غواصاتها الضخمة انها استثمار كبير بقي في طي الاهمال: اذ افتقدت الزوارق الى كمبيوترات الهجوم، ونفثت منظومات تهويتها غازات سامة حين ثقبت الانابيب بسبب هجوم من قنابل الاعماق، وكانت بطيئة نسبياً في الغوص، وهو ما خلق مأزقاً عند اقتراب طائرات الاعداء، وذات علامات الاهمال تتجلى في القوة الجوية الايطالية التي أبدت نفسها قادرة على قصف السكان القبليين الاحباش، وبهرت كثيراً من المراقبين بنشاطاتها في الحرب الاهلية الاسبانية. غير أن اداء الطائرات ثنائية الجناح (فيات سي. آر ـ ٤٢) تراجع مع اقتراب الثلاثينيات من نهايتها وراء مستوى الطائرات البريطانية والالمانية الحديثة احادية السطح، وعانت حتى قوة القاصفات من امتلاكها مجرد القاصفات الخفيفة والمتوسطة فقط ذات محركات ضعيفة وقنابل غير مؤثرة برغم أن كلا السلاحين استهلك حصصاً متزايدة من الميزانية الدفاعية. وبخلاف ذلك، هبطت حصة القوات البرية من ٥٨,٢٪ وفي ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ الى ٤٤,٥٪ في ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ في وقت احتاجت فيه اكثر من اي وقت مضى الى دبابات ومدافع وناقلات وأنظمة اتصالات حديثة. وشكلت دبابة (فيات ال – ٣) الدبابة الايطالية الرئيسية لـ (معارك الدبابات) يوم دخلت

ايطاليا الحرب العالمية الثانية والتي بلغ وزنها ثلاثة اطنان ونصف وغير مزودة بجهاز لاسلكي ومنصوب عليها مدفعي رشاش فقط ـ وهذا في وقت اقتربت فيه التصاميم الالمانية والفرنسية نسبة من انتاج دبابات ذات عشرين طن وزناً ومجهزة باسلحة ثقيلة أكثر.

فاذا ما أخذنا بالاعتبار نقاط الضعف هذه العصية على العلاج والتي اصابت الاقتصاد الايطالي تحت الحكم الفاشي، سيكون من الحماقة القول أنها كانت ستفوز بأي حرب ضد اي من القوى العظمى الاخرى الافضل حالاً منها. بل وأمست آفاق النجاح أكثر قتامة مع حقيقة أن قواتها المسلحة كانت ضحية اعادة تسليحها بالسلاح القديم والاهمال السريع الذي اطبق عليها. ولأن هذا جسّد مشكلة مشتركة أصابت بدائها فرنسا وروسيا في الثلاثينيات، فحري بنا أن نعرج في الحديث عليها قبل العودة الى نقطة تحليلنا الاساسية حول الضعف الايطالي.

ان العامل الاساسي كان التطبيق المكثف للعلم والتكنولوجيا على التطورات العسكرية في هذه الفترة التي شهدت تحويل جميع منظومات الاسلحة في القوات الثلاث. فقد تبدلت الطائرات المقاتلة مثلاً من طائرات مناورات ثنائية الجناح (ذات سلاح خفيف ونسيجية الغطاء) تطير بسرعة حوالي ٢٠٠ ميل/ساعة الى طائرة مصنوعة من الالومنيوم المقسّى احادية الجناح المحملة بتشكيلة من الرشاشات والمدافع الثقيلة ذات مقصورة قيادة مدرعة ومخازن الوقود ذاتية الانغلاق تطير بسرعة ٤٠٠ ميل/ساعة وتطلبت محركات اكثر قوة. وتبدلت الطائرات القاصفة ـ في البلدان التي تتحمل كلفة هذا التبدل ـ من ثنائية المحرك متوسطة الحجم قصيرة المدى الى القاصفات الاكثر تكلفة ذات الاربع محركات والقادرة على رفع حمولة أكثر من القنابل والطيران بمدى دائرة نصف قطرها أكثر من الفي ميل. ثم جاءت سفن قتال ما بعد معاهدة واشنطن (مثل

الملك جورج الخامس، وبسمارك، وشمال كارولينا) ذات القدرة على الابحار بسرعة اعلى، والاقوى درعاً، والمزودة بدفاعات مضادة للطائرات أثقل من سابقاتها. ثم ظهرت حاملات الطائرات الجديدة المتسمة بكبر حجمها وحسن تصميمها وعظم قوتها الضاربة التي فاقت قوة حاملات الطائرات البحرية لفترة العشرينيات. واندفع مطورو الدبابات الى تصميم نماذج اثقل وافضل تسليحاً واسمك درعاً احتاجت الى محركات أكثر قوة بكثير من التي سيرت النماذج الاولية الخفيفة المصنوعة للتجربة قبل عام ١٩٣٥. وفضلاً عن ذلك، طال جميع منظومات الاسلحة الجديدة هذه أثر التغيرات في الاتصالات الكهربائية، والتحسينات التي طرأت على المعدات الملاحية ومعدات كشف الغواصات وكذلك معدات الرادار واللاسلكي المنظورة - التي لم تجعل الاسلحة الجديدة أكثر تكلفة وحسب بل وساهمت في تعقيد عملية الحصول عليها. هل امتلكت احدى هذه الدول أو تلك الادوات، والمقاييس، والموجهات الحديثة اللازمة لصنع هذه النماذج المحسنة؟ وهل استطاعت مصانع السلاح وشركات تزويد الموا د الكهربائية تلبية الطلب المتزايد عليها؟ وهل امتلكت مصانع كافية لانتاج قطع الغيار مع مهندسين مدربين اكفياء؟ وهل جرؤت احدى البلدان على «ايقاف» انتاج النماذج المجربة وربما القديمة وانتظرت حتى تتجلى نتائج التجارب على النماذج الجديدة لتشرع بعدئذ بصناعتها؟ واخيراً، كيف ارتبطت جهود اعادة التسلح المستميتة بحالة اقتصاد دولة الامة، وبوصولها المصادر الخارجية والمحلية وقدرتها على الدفع للسير بهذا الاتجاه؟ تلك ليست بمعضلات جديدة - لكنها سلطت ضغطاً على صانعي قرار حقبة الثلاثينيات أشد وطأة من سابقه.

فهذا هو السياق التكنولوجي - الاقتصادي(اضافة الى السياق الدبلوماسي) الذي يمكن من خلاله فهم النماذج المتباينة لاعادة تسلح القوى العظمى في حقبة الثلاثينيات بأفضل صورة. وهناك اختلافات كثيرة في وتيرة الانفاق الدفاعي الكلي السنوي للدول كل على حدة بيد ان الجدول (٣٧) يجسد دليلاً عادلاً يرشد الى ما كان يحدث آنذاك.

الجدول ٣٧: الانفاقات الدفاعية للقوى العظمى،[*] ١٩٣٠ ـ ١٩٣٨
(بملايين الدولارات الجارية)

	اليابان	ايطاليا	المانيا	الاتحاد السوفيتي	المملكة المتحدة	فرنسا	امريكا
١٩٣٠	٢١٨	٢٦٦	١٦٢	٧٢٢	٥١٢	٤٩٨	٦٩٩
١٩٣٣	١٨٣	٣١٥	٤٥٢	٧٠٧	٣٣٣	٥٢٤	٥٧٠
	(٣٥٦) (٣٨٧)	(٣٦١)	(٦٢٠)	(٣٠٣)	(٥٠٠)	(٨٠٥)	(٧٩٢)
١٩٣٤	٢٩٢	٤٥٥	٧٠٩	٣٤٧٩	٥٤٠	٧٠٧	٨٠٣
	(٣٨٤) (٤٢٧)	(٤٢٧)	(٩١٤)	(٩٨٠)	(٥٥٨)	(٧٣١)	(٧٠٨)
١٩٣٥	٣٠٠	٩٦٦	١,٦٠٧	٥,٥١٧	٦٤٦	٨٦٧	٨٠٦
	(٩٠٠) (٤٦٣)	(٩٦٦)	(٢,٠٢٥)	(١,٦٠٧)	(٦٧١)	(٨٤٩)	(٩٣٣)
١٩٣٦	٣١٣	١,١٤٩	٢,٣٣٢	٢,٩٣٣	٨٩٢	٩٩٥	٩٣٢
	(٤٤٠) (٤٨٨)	(١,٢٥٢)	(٣,٢٦٦)	(٢,٩٠٣)	(٩١١)	(٩٨٠)	(١,١١٩)
١٩٣٧	٩٤٠	١,٢٣٥	٣,٢٩٨	٣,٤٤٦	١,٢٤٥	٨٩٠	١,٠٣٢
	(١,٦٢١) (١,٠٦٤)	(١,٠١٥)	(٤,٧٦٩)	(٣,٤٣٠)	(١,٢٨٣)	(٨٦٢)	(١,٠٧٩)
١٩٣٨	١,٧٤٠	٧٤٦	٧,٤١٥	٥,٤٢٩	١,٨٦٣	٩١٩	١,١٣١
	(٢,٤٨٩) (١,٧٠٦)	(٨١٨)	(٥,٨٠٧)	(٤,٥٢٧)	(١,٩١٥)	(١,٠١٤)	(١,١٣١)

ولذا تتضح المشكلة الايطالية في ضوء هذه الحقائق أكثر. فلم تكن تنفق كثيراً على التسليح بالمعايير الشاملةفي النصف الاول من الثلاثينات على الرغم من حاجتها الى تكريس نسبة من دخلها القومي على القوات المسلحة اعلى مما تكرسه جميع الدول باستثناء الاتحاد السوفيتي. لكن الحملة الحبشية المطولة وتداخلها مع التدخل في اسبانيا أفضت الى زيادات هائلة في الانفاق الدفاعي في الفترة (١٩٣٥ ـ ١٩٣٧). وهكذا ذهب جزء من الانفاق الدفاعي في تلك السنين الى العمليات الجارية لا لبناء القوات ودعم صناعة الاسلحة. فأدت الحملتان الحبشية والاسبانية على العكس من ذلك الى اضعاف ايطاليا بشدة، ليس بسبب الخسائر وحدها، بل لأن ايطاليا كلما استمرت في القتال ازدادت حاجتها الى استيراد المزيد من المواد الاولية الاستراتيجية ـ ودفع أثمانها، فتقلصت احتياطيات بنك ايطاليا الى الصفر تقريباً في عام ١٩٣٩. واضحى البلد « أضعف » في الاعوام الثلاثة السابقة لسنة ١٩٤٠ بسبب عدم قدرته على شراء المعدات الميكانيكية واللوازم الأخرى الضرورية لتحديث قوته الجوية والبرية. ولم تأت اعادة تنظيم الجيش بأي نفع له، ذلك أن طريقة انشاء فرق عديدة من خلال تقليص ملاك كل فرقة من ثلاثة افواج الى فوجين قد اسفرت عن ترقيات كثيرة في صفوف الضباط ولم تأت بأية زيادة في الكفاءة. وادعت القوة الجوية التي تدعمها صناعة «أقل» انتاجية مما كانت عليه في ١٩١٥ ـ ١٩١٨ ان لديها ٨,٥٠٠ طائرة، حتى كشفت تحقيقات اخرى ان مجموع الطائرات بلغ ٤٥٤ قاصفة و ١٢٩ مقاتلة، وقليل منها يمكن اعتبارها من الطراز الاول. فقذف موسوليني ببلده سنة ١٩٤٠ في أتون حرب قوى عظمى اخرى وهو لا يملك دبابات كفوءة، ولا اسلحة مضادة للطائرات، ولا مقاتلات سريعة، ولا حاملات طائرات، ولا رادارات، ولا عملة صعبة، ولا ادارة سوقية نشيطة وكل ما كان في جعبته افتراضه أن الحرب قد كسبت اصلاً.

ان كل هذا التأكيـد على الاسلحة والارقام يتجاهل عناصر القيادة، وطبيعة القـوى البشرية، والميل الطبـيـعي نحـو القتال، ولكن الحقيقة الكئيبة البعيدة عن مـعـاناة ايطاليا من النقص المادي، تقول ان هذه العناصر قد اضيفت ببساطة الى ضـعـفـهـا النسبي. فعلى الرغم من التثقيف العقائدي الفاشي السطحي، لم يتغير شيء في المجتمع الايطالي وثقافته السياسية بين ١٩٠٠ـ ١٩٣٠ ليجعل من الجيش مـهنة أكـثـر جـذباً أو مـوهبة أو اثارة للطموح. بل على العكس من ذلك اذهلت عـدم كـفـاءته الجماعـيـة وفقدانه روح المبادرة الملحقية الالمانية والمراقبين الآخرين. فلم يكن الجـيش الادارة المطواع بيـد موسوليني، اذ استطاع (وغالباً ما حصل) أن يحبط امـانيـه مـقدماً اسباباً متعددة عن استحالة تحقيقها. وكان مصيره ان القي به في صراعـات «فـات اوانها» فأضـحت محنة الجـيش عـشـية حرب القوى العظمى مـيـؤوسـاً منهـا بعد اناطة قيادته بايدي ضباط قدماء هيابين وغير كفوئين، وافتقاره الى ضـبـاط صف اصـحاب خبرة وهم العمود الفقري للجيش. أما حال البحرية فكان افـضل بقليل جـداً (باسـتـثناء نشـاط الغـواصات الصغيرة). ولو كان فيلق الضـبـاط وطواقم (رجـيـا آيرونوتيكا) أكـثر تعلماً وافضل تدريباً لما اعانهم ذلك الا قليـلاً وهم يحلقـون بطائرات مهمولة استسلمت محركاتها لرمال الصحراء، وذات قنابل عـديمـة الفاعلية وقوة نارية تثير الشفقة. سيكون غنياً عن القول أن ايطاليا افـتقرت الى هيئة اركان للتنسيق بين القوات الثلاث أو مناقشة (دعك عن حسم) اولويات الدفاع.

وأخيراً يأتي مـوسـوليني نفـسه بصفته المسؤول الاستراتيجي الاول. فقد أثير جـدل أنه ليس بالزعـيم الهمام الذي يقف على خط هتلر كما ادعى لنفسه. وسعى الملك فـيكتور عمانويل الثالث الى الاحتفاظ بامتيازاته ونجح في الحفاظ على الولاء للبيروقـراطيـة وفـيلق الضـبـاط. كما كـانت البابوية سلطة مستقلة ومنافسة وتمثل مركز السلطة بالنسبة لكثير من الطليان.

وما كان لا الصناعيون ولا الفلاحون متحمسين للنظام في الثلاثينات، وبدا الحزب الفاشي القومي نفسه أو زعماؤه الاقليميين أكثر اهتماماً بتوزيع المناصب من شق مسيرة المجد القومي. وحتى لو كان حكم موسوليني مطلقاً فما كان لمكانة إيطاليا أن تتحسن، اذا ما أخذنا بالاعتبار ولع (الدوج الثاني) بخداع الذات، ولجوئه الى التبجح والغطرسة، والكذب المتأصل، وعجزه عن التصرف والتفكير السليمين اضافة الى عدم الكفاءة الحكومية.

لقد تدارس الحلفاء الغربيون كثيراً محاسن ومساوىء انخراط ايطاليا للقتال بجانب المانيا أو البقاء على الحياد. وبصورة عامة آثرت هيئة الاركان البريطانية الابقاء على ايطاليا بعيدة عن ساحة المنازلة من أجل صون السلام في البحر المتوسط والشرق الادنى، لكن هناك الجدل المعارض الذي سيبدو صحيحاً لو استرجعنا احداث الماضي. فنادراً ما شهد تأريخ الصراع البشري جدالاً أن دخول طرف اضافي سيؤذي الجانب (الذي انضم اليه الخصم) أكثر من ايذائه الطرف الآخر. غير أن ايطاليا في عهد موسوليني كانت كذلك وهذا شيء فريد.

إن التهديد للوضع القائم الذي سلطته اليابان لهو أيضاً من نوع نادر. بيد أن الحاجة دعت الى دراسته بجدية اعمق في دوائر القوى العظمى، . فقد اتجه الكثيرون في الغرب في عالم العشرينات والثلاثينات المليء بالكره العرقي والثقافي الى ابعاد اليابانيين باعتبارهم «الاقزام الصفر» ولم يكشف هؤلاء الاقزام ضيقو العيون والمفتقرون الى المكننة عن مطلعهم الا اثناء الهجوم المدمر على ميناء (بيرل هاربر) والفلبين والملايا. لقد تدربت البحرية اليابانية بقسوة على القتال الليلي والنهاري.

وغذت دوائرها تياراً متوالياً من المعلومات الاستخبارية الى المخططين ومصممي السفن في طوكيو. وأحسن الجيش والقوات الجوية لسلاح البحرية تدريباً وتمتعا بطواقم كثيرة من الطيارين الاكفياء والطواقم البحرية الممتازة.

ووقف في طليعة الجيش فيلق ضباط ذوي عزم غلت الروح الوطنية في عروقهم وتشربوا بروح البوشيدو (القانون الاخلاقي للفرسان اليابانيين واستماتتهم في سبيل الامبراطور). فاضحت تلك القوات على مستوى مذهل في الاستعداد للحرب الهجومية وكذلك الدفاعية. أما الحماس المتعصب الذي غلب ضعف الوزراء (كما زعموا) فكان سهلاً عليه أن يحقن ميدان المعركة بجرعات من الفاعلية. وبينما رفعت الجيوش الاخرى شعار القتال حتى آخر رجل، التزم الجنود اليابانيون بذلك حرفياً ونفذوه فعلياً.

لكن الذي ميز اليابانيين عن المقاتلين الزولوويين[1] (مثلاً) هو أن الاول قد حاز في هذه الحقبة على الافضلية العسكرية ـ التكنولوجية اضافة الى الشجاعة التي لا تهاب منية. اذ لقي تصنيع ما قبل عام ١٩١٤ دعماً جباراً بفضل الحرب العالمية الاولى، لأسباب يرجع بعضها الى ابرام الحلفاء عقوداً لاستيراد الذخائر واشتداد الطلب على سفن الشحن اليابانية، ويعزى بعضها الآخر الى وصول الصادرات اليابانية الى الاسواق الآسيوية التي لم يعد بمقدور الغرب تجهيزها. فتضاعفت الواردات والصادرات ثلاث مرات اثناء الحرب، وازداد انتاج الفولاذ والاسمنت أكثر من مرتين، وتحققت طفرات عريضة في الصناعات الكيماوية والكهربائية. وكما حصل مع الولايات المتحدة فقد صفت اليابان ديونها الخارجية اثناء الحرب وتحولت الى دولة دائنة. وامست بلداً رئيسياً في بناء السفن، شاحنة ٦٥٠ ألف طن عام ١٩١٩ مقارنة مع ٨٥ ألف طن فقط عام ١٩١٤. وكشف «مسح العالم الاقتصادي» الصادر عن عصبة الامم ان الحرب قد دعمت انتاجها التصنيعي أكثر حتى من الولايات المتحدة، وان استمرار هذا النمو في فترة ١٩١٩ ـ ١٩٣٨ عنى أنها تبوأت المنزلة الثانية في العالم في نسبة التوسع الاجمالي بعد الاتحاد السوفيتي. (انظر الجدول ٢٨).

---

(١) شعب ناطق بلغة البانتو في جنوبي افريقيا.

الجدول ٢٨ : المؤشرات السنوية للانتاج التصنيعي ١٩١٣ - ١٩٣٨ (١٩١٣=١٠٠)

السنة	العالم	امريكا	المانيا	بريطانيا	فرنسا	الاتحاد السوفياتي	ايطاليا	اليابان
١٩١٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٢٠	٩٣,٢	١٢٢,٢	٥٩,٠	٩٢,٦	٧٠,٤	١٢,٨	٩٥,٢	١٧٦,٠
١٩٢١	٨١,١	٩٨,٠	٧٤,٧	٥٥,١	٦١,٤	٢٣,٣	٩٨,٤	١٦٧,١
١٩٢٢	٩٩,٥	١٢٥,٨	٨١,٨	٧٣,٥	٧٨,٨	٢٨,٩	١٠٨,١	١٩٧,٩
١٩٢٣	١٠٤,٥	١٤١,٤	٥٥,٤	٧٩,١	٩٥,٢	٣٥,٤	١١٩,٣	٢٠٦,٤
١٩٢٤	١١١,٠	١٣٣,٢	٨١,٨	٨٧,٨	١١٧,٩	٤٧,٥	١٤٠,٧	٢٢٣,٣
١٩٢٥	١٢٠,٧	١٤٨,٠	٩٤,٩	٨٦,٣	١١٤,٣	٧٠,٢	١٥٦,٨	٢٢١,٨
١٩٢٦	١٢٦,٥	١٥٦,١	٩٠,٩	٧٨,٨	١٢٩,٨	١٠٠,٣	١٦٢,٨	٢٦٤,٩
١٩٢٧	١٣٤,٥	١٥٤,٥	١٢٢,٠	٩٦,٠	١١٥,٦	١١٤,٥	١٦١,٢	٢٧٠,٠
١٩٢٨	١٤١,٨	١٦٢,٨	١١٨,٣	٩٥,١	١٣٤,٤	١٤٣,٥	١٧٥,٢	٣٠٠,٢
١٩٢٩	١٥٣,٣	١٨٠,٨	١١٧,٣	١٠٠,٣	١٤٢,٧	١٨١,٤	١٨١,٠	٣٢٤,٠
١٩٣٠	١٣٧,٥	١٤٨,٠	١٠١,٦	٩١,٣	١٣٩,٩	٢٣٥,٥	١٦٤,٠	٢٩٤,٩
١٩٣١	١٢٢,٥	١٢١,٦	٨٥,١	٨٢,٤	١٢٢,٦	٢٩٣,٩	١٤٥,١	٢٨٨,١
١٩٣٢	١٠٨,٤	٩٣,٧	٧٠,٢	٨٢,٥	١٠٥,٤	٣٢٦,١	١٢٣,٣	٣٠٩,١
١٩٣٣	١٢١,٧	١١١,٨	٧٩,٤	٨٣,٣	١١٩,٨	٣٦٣,٢	١٣٣,٢	٣٦٠,٧
١٩٣٤	١٣٦,٤	١٢١,٦	١٠١,٨	١٠٠,٢	١١١,٤	٤٣٧,٠	١٣٤,٧	٤١٣,٥
١٩٣٥	١٥٤,٥	١٤٠,٣	١١٦,٧	١٠٧,٩	١٠٩,١	٥٣٣,٧	١٦٢,٢	٤٥٧,٨
١٩٣٦	١٧٨,١	١٧١,٠	١٢٧,٥	١١٩,١	١١٦,٣	٦٩٣,٣	١٦٩,٢	٤٨٣,٩
١٩٣٧	١٩٥,٨	١٨٥,٨	١٣٨,١	١٢٧,٨	١٢٣,٨	٧٧٢,٢	١٩٤,٥	٥٥١,[illegible]
١٩٣٨	١٨٢,٧	١٤٣,٠	١٤٩,٣	١١٧,٦	١١٤,٦	٨٥٧,٣	١٩٥,٢	٥٥٢,٠

وبحلول عام ١٩٣٨ لم تعد اليابان أكبر قوة من ايطاليا اقتصادياً وحسب، بل وتفوقت على فرنسا وفق جميع مؤشرات الانتاج التصنيعي والصناعي (راجع الجداول ١٤ ـ ١٨ أعلاه). ولو انها لم تنغمس في الحرب في الصين عام ١٩٣٧، ونأت بنفسها عن حرب المحيط الهادي عام ١٩٤١ (وهي الاكثر مأساوية) لانبرى المرء الى استنتاج تفوقها على الانتاج البريطاني بزمن مبكر كثيراً عما حققته فعلاً في منتصف الستينيات.

هذا القول لا يعني ان اليابان قد تغلبت من دون جهد جهيد على جميع مشاكلها الاقتصادية، وانها أخذت ببساطة تنمو بوتيرة اسرع. فلأن نظامها المصرفي عتيق الآلية لم تجد من السهل عليها التكيف مع متطلبات أمة دائنة خلال الحرب العالمية الاولى، وخلقت لها طريقتها في تجهيز الأموال تضخماً رهيباً ـ ناهيك عن «شغب الرز» عام ١٩١٩. وحين وضعت الحرب اوزارها واستعادت اوروبا نشاطها في انتاج المنسوجات وفي السفن التجارية والسلع الاخرى، شعرت اليابان بضغط تجدد المنافسة، وبقيت كلفة مصنوعاتها في هذه المرحلة اعلى مما موجود في الغرب عموماً. علاوة على ذلك، بقيت نسبة كبيرة من الشعب الياباني معتمدة على انتاج الاراضي الزراعية الصغيرة المساحة. وعانت هذه المجاميع ليس من ارتفاع كمية صادرات الرز من تايوان وكوريا فحسب، بل ومن انهيار تجارة الحرير الحيوية لها أثر هبوط الطلب الامركي عليها بعد عام ١٩٣٠. وصار السعي الى النهوض من هذه الكبوة من خلال التوسع الامبراطوري ثمرة مغرية لرجال السياسة اليابانيين القلقين والطموحين ـ فقد عنى غزو منشوريا مثلاً الحصول على فوائد اقتصادية الى جانب المكاسب العسكرية. ومن ناحية اخرى، ازداد اعتماد اليابان على المواد الاولية (وهي بهذا ضارعت ايطاليا) حين استعادت صناعتها وتجارتها عافيتها في الثلاثينيات من

خلال اعادة التسلح أو من خلال استغلال الاسواق الاسيوية الشرقية الواقعة تحت سيطرتها. فهي قد احتاجت الى كميات أكبر من الحديد الخام من الصين ومالايا لما توسعت صناعاتها الفولاذية. ولم تكف مصادرها المحلية من الفحم والنحاس لسد متطلباتها الصناعية، بيد أن هذا أقل الحاحاً من اعتماد البلد الكلي تقريباً على الوقود النفطي بجميع انواعه. فسعي اليابان الى تحقيق «الامن الاقتصادي» ـ وهو شيء طيب في نظر القوميين المتعصبين والقادة العسكريين ـ قد دفع بها قدماً الى الامام، لكنها جنت منه نتائج مزدوجة.

وبالرغم من هذه المعضلات الاقتصادية ـ واحياناً بسببها ـ رغبت وزارة المالية تحت ادارة تاكاهاشي بالاقتراض بلا هوادة في بداية الثلاثينات من أجل تخصيص المزيد من الاموال للقوات المسلحة التي ارتفعت حصتها من الانفاق الحكومي من ٣١٪ في الفترة (١٩٣١ ـ ١٩٣٢) الى ٤٧٪ في الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)، ولما ادرك العواقب الاقتصادية المترتبة على ذلك وسعى الى تعديل الزيادات الاخرى، اغتاله العسكريون وبقيت الانفاقات التسليحية تتصاعد اعلى فأعلى. فأضحت القوات المسلحة في العام التالي تستهلك ٧٠٪ من الانفاق الحكومي، وبذلك امست اليابان تنفق بالمعايير الشاملة على الجانب العسكري أكثر من اية دولة ديمقراطية اثرى منها. وهكذا غدت في وضع افضل بكثير من ايطاليا في نهاية الثلاثينات، وربما أفضل من فرنسا وبريطانيا. أما البحرية الامبراطورية اليابانية التي قيدت رسمياً بموجب معاهدة واشنطن بأكثر قليلاً من نصف حجم القوة البحرية البريطانية أو الامريكية، فكانت في الواقع أكثر قوة من ذلك. وبينما اقتصدت القوتان البحريتان الكبريان في العشرينيات والثلاثينيات بنت اليابان بحريتها الى الحدود المطلوبة في المعاهدة، بل وتجاوزتها سراً. فكانت جميع سفنها القتالية فائقة السرعة ومزودة بأسلحة ثقيلة ابعد من التي نصت عليها المعاهدة، واجرت التحديثات على سفنها القتالية القديمة،

وادخلت للخدمة مراكب من طراز (ياماتو) وهي الاضخم في العالم. الا أن أهم شيء في هذا، برغم أن ادميرالات القتال البحري لم يدركوا جميع حيثياته، كانت القوة الجوية للبحرية اليابانية بما ملكت من ثلاثة آلاف طائرة وثلاثة آلاف وخمسمائة طيار والتي تركزت على عشر حاملات في الاسطول وشملت ايضاً عدداً من القاصفات فائقة الكفاءة وكذلك السرايا حاملة الطوربيدات في البر. ولم يكن للطوربيدات اليابانية نظيراً في القوة والنوعية. وأخيراً حاز البلد ايضاً على أكبر ثالث بحرية تجارية في العالم، بالرغم من ان البحرية نفسها قد اهملت الحرب المضادة للغواصات.

كما ضم الجيش الياباني بفضل التجنيد الالزامي قوة بشرية كبيرة وافلح في تشريب افراده بتقاليد الطاعة المطلقة وبذل قصارى الجهود الجماعية. واذا كان قد بقي الحجم المحدد في السنين البواكر فقد كشف برنامج توسيعه عن ان الـ ٢٤ فرقة والـ ٥٤ سرية جوية في عام ١٩٣٧ قد أصبحت ٥١ فرقة فعلية و ١٣٣ سرية جوية بحلول عام ١٩٤١ . اضافة لذلك تواجدت عشر فرق تحت التدريب وعدد كبير من الالوية المستقلة وقوات الحاميات التي بلغ ملاكها ما يعادل ٣٠ فرقة. وهكذا كان بجعبة اليابان عشية الحرب جيشاً قوامه مليون رجل يسندهم مليونان من القوات الاحتياطية. وهي لم تكن قوية بالدروع ذلك ان تضاريس آسيا الشرقية والجسور الخشبية ليست ملائمة لها، ولكنها حازت على مدفعية متنقلة جيدة ومدربة على حركة الادغال وعبور الانهار والهبوط البرمائي. كما اشتملت تشكيلة الجيش من الالفي طائرة من الخط الاول على المقاتلة العملاقة (زيرو) والتي لم تقل سرعة ولا قوة عن اية طائرة انتجت في أوروبا في هذه الحقبة.

واذن كانت الفاعلية العسكرية اليابانية عالية للغاية، وهي ليست، في الوقت عينه، نزيهة من العيوب. اذ اضحت عمليات صنع القرار الحكومي في

الثلاثينات عقيمة واحياناً متضاربة بسبب الصدامات بين الكتل المختلفة، والنزاعات بين السلطات المدنية والعسكرية والاغتيالات. وهناك ايضاً نقص في التنسيق السليم بين الجيش والبحرية ـ وهو ليس بالموقف الفريد على أية حال، لكنه الاكثر خطورة في الحالة اليابانية ذلك أن لكليهما عدواً ومنطقة عمليات مختلفين تماماً عما للزميل الآخر. فبينما حدست البحرية أستعار حرب مستقبلية مع بريطانيا أو الولايات المتحدة، تحولت عيون الجيش تماماً على قارة آسيا والتهديد الذي سلطه الاتحادالسوفيتي على المصالح اليابانية، وسادت الهيمنة لصالح الجيش عموماً لانه شكل تأثيراً أكبر في رسم السياسة اليابانية ووجوداً أكبر في المقرات الإمبراطورية العامة. وانعدمت المعارضة الفاعلة ضده سواء من طرف البحرية أم وزارة الخارجية برغم استياء كليهما لما اصر الجيش سنة ١٩٣٧ على القيام بعمل آخر ضد الصين في أعقاب حادث جسر (ماركو بولو) المدمر. وقد عجز الجيش الياباني عن تحقيق نصر حاسم بالرغم من الغزو واسع النطاق لشمالي الصين من ارض منشوريا والانزال على طول الساحل الصيني. ولم تكن مشكلة مقر القيادة الامبراطورية العامة الخسائر الثقيلة التي منيت بها تلك الحملة فحسب، ـ قدرت بحوالي ٧٠ ألف قتيل ـ بل في التكاليف المرهقة لهذه الحرب العقيمة. فكان هنالك في نهاية ١٩٣٧ ما يربو على ٧٠٠ ألف مقاتل ياباني في الصين ما برحت اعدادهم تزداد (برغم أن الرقم الذي ذكره «اولموت» وهو ١,٥ مليون يبدو عالياً جداً) لم يفلحو جميعاً في اجبار الصينيين على الاستسلام، فبدأ «الحادث الصيني» حسبما اشارت اليه طوكيو يكلف خمسة ملايين دولار كل يوم وسبب زيادة أكبر في الانفاق الدفاعي. فأدخل نظام البطاقات التموينية سنة ١٩٣٨، ووضعت سلسلة كاملة من المراسيم اليابان في حالة تعبئة لـ «حرب شاملة». وقفز الدين القومي الى نسبة مخيفة مع استمرار الحكومة في الاقتراض أكثر فأكثر لتمويل النفقات الدفاعية الباهظة.

وما جعل هذه الاستراتيجية أكثر عسراً هو تقلص احتياطي اليابان من العملة الصعبة والمواد الاولية، وكذلك اعتمادها المتزايد على الاستيراد من الامريكان والانجليز والهولنديين. وبعد أن استهلكت قواتها الجوية كميات كبيرة من الوقود في الحملة الصينية صدرت الاوامر بتقليل صرف الوقود للمصانع بنسبة ٣٧٪ وللسفن بنسبة ١٥٪ وللمركبات بنسبة ٦٥٪ فكان وضعاً نفذت معه حيلة اليابانيين الذين اعتقدوا أن قوات شيانغ كاي - شك استطاعت المقاومة فقط مع تدفق التجهيزات الغربية عن طريق بورما، أو الهند الصينية الفرنسية، أو من ممرات أخرى. وتنامى الاعتقاد بشكل راسخ أن لزاماً على اليابان كان أن تضرب جنوباً لعزل الصين ولاحكام قبضتها الفولاذية على النفط والمواد الاولية الاخرى لجنوب شرق آسيا، وجزر الهند الشرقية الهولندية، وبورينو. ودون ريب كان هذا هو الاتجاه الذي حبذته البحرية اليابانية دوماً: بل وحتى الجيش برغم قلقه المسبق من الاتحاد السوفيتي وعملياته الواسعة في الصين، اجبر ببطء على الاعتراف بأن ذلك التحرك كان ضرورياً لضمان أمن اليابان الاقتصادي.

لقد افضى هذا الى اعسر مشكلة على الاطلاق. اذ استطاعت اليابان وبسهولة بفضل قوتها المسلحة التي اعدتها في نهاية الثلاثينيات، ابعاد الفرنسيين من الهند الصينية والهولنديين من الهند الشرقية. ووجدت حتى الامبراطورية البريطانية صعوبة في الاحتفاظ بممتلكاتها ضد اليابان كما اعترف بذلك المخططون الاستراتيجيون في الوايتهول سراً في الثلاثينيات، ولذا أضحى الالتزام البريطاني الكامل بالشرق الاقصى مستحيلاً يوم استعرت نيران الحرب في اوروبا. وعلى أية حال كان توجه اليابان للاشتباك في حرب اما ضد روسيا أو أمريكا أمراً مختلفاً تماماً. فعلى سبيل المثال ذعرت مقرات القيادة الامبراطورية العامة من تفوق المدفعية والطائرات السوفيتية الكاسح ومن القوة النارية الشديدة لدباباتها خلال الصدامات الحدودية الطويلة الدامية، مع الجيش الاحمر حوالي

(نومونهان) بين مايس وآب ١٩٣٩. وقد ادرك حتى اشد ضباط اليابان تطرفاً بأن الحرب ضد الاتحاد السوفيتي ينبغي تحاشيها ـ حتى تغدو الظروف العالمية أكثر مواتاة لذلك في أقل تقدير، سيما وقد لاح أمامهم أن جيش منشوريا ملك فقط نصف عدد الفرق التي وضعها الروس في منغوليا وسيبريا، وكذلك الارهاق الآخذ بالازدياد الذي اصاب أعداداً كبيرة من قواتهم في الصين.

ولكن اذا كان من شأن حرب شمالية أن تكشف عن حدود القدرة اليابانية، أما كان لحرب جنوبية أن تفعل ذلك سيما اذا ما جلبت لمسارحها الولايات المتحدة؟ أم ستقف ادارة روزفلت المتعضة جداً من العمليات اليابانية في الصين مكتوفة الايدي بينما ساعدت طوكيو نفسها بعمليات في الهند الشرقية الهولندية ومالايا فافلتت بذلك من الضغط الاقتصادي الامريكي؟ لقد اوضحت سلسلة من الاجراءات منها: «الحصار المعنوي» على تصدير المعدات الفضائية في حزيران ١٩٣٨، والغاء معاهدة التجارة الامريكية ـ اليابانية في العام التالي، والاهم من ذلك الحظر البريطاني ـ الهولندي ـ الامريكي على تصدير النفط وخامات الحديد عقب استيلاء اليابان على الهند الصينية في تموز ١٩٤١ أن «الأمن الاقتصادي» لا يمكن الوصول اليه الا بدفع ثمن حرب مع الولايات المتحدة. لكن عدد سكان الولايات المتحدة بلغ ما يقارب ضعف عدد سكان اليابان وتجاوز دخلها القومي «سبع عشرة» مرة الدخل القومي الياباني، وانتجت فولاذاً أكثر منها بخمس مرات، وفحماً أكثر بسبع مرات، وبلغ انتاجها من السيارات ثمانين مرة أكبر من انتاج اليابان كل عام. كما أن امكانياتها الصناعية كانت اكبر مما لدى اليابان بسبع مرات حتى في سنة عصيبة مثل ١٩٣٨، وستغدو في ظرف سنين معدودة تسع أو عشر مرات. واليابان وان ضمنت نخوة شعبها الوطنية العظيمة وتذكرت النجاحات الماحقة التي حققها على اعداء أكبر مثل الصين (١٨٩٥) وروسيا (١٩٠٥)، فان ما تخطط له الآن ليستند الى

الحماقة واللامعقولية. اذ بدا لبعض الاستراتيجيين اليابانيين المتعقلين مثل (ياماتانو) أن من السذاجة الهجوم على بلد قوي مثل الولايات المتحدة، سيما وقد اتضح أن جل قطعات الجيش الياباني ستبقى مرابطة في الصين، ومع ذلك فان عدم تحدي الولايات المتحدة بعد تموز ١٩٤١ سيعرض اليابان الى الابتزاز الاقتصادي الغربي الذي كان هو الآخر شيئاً لايطاق. ولذا شرع القواد العسكريون اليابانيون في الاعداد للمضي قدماً بعد أن وجدوا أنفسهم عجّزاً عن التراجع.

بدت المانيا في عشرينيات القرن العشرين الاضعف بين القوى العظمى وأشدها ابتلاء بالمعضلات وشعوراً بعدم الرضا عن الاجراءات الاقليمية والاقتصادية لما بعد الحرب. فهي قد افتقدت حرية التصرف في الشؤون الخارجية التي تمتعت بها ايطاليا واليابان بعد أن كبلتها قيود معاهدة فرساي، وأثقلت كاهلها الحاجة الى دفع تعويضات الحرب وقيدها استراتيجياً تحويل مناطقها الحدودية لحساب فرنسا وبولندا، وزعزع كيانها الداخلي التضخم والفتن الطبقية. وبينما تحسنت الأمور كثيراً مع نهاية العشرينيات كنتيجة للازدهار العام ولنجاحات (سترسمان) في تعزيز مكانة المانيا دبلوماسياً، ظلت البلاد «نصف حرة» ومتوترة سياسياً حين سحقت الأزمتان التجارية والاقتصادية للفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ اقتصادها المتقلقل وديمقراطية فايمار الممقوتة.

واذا كان مجيء هتلر قد غير مكانة المانيا اوروبياً في غضون سنين قلائل، فسيكون مهماً أن نتذكر النقاط التي سبق ايرادها: ان كل فرد الماني كان «ثورياً» صرفاً بدرجة أو أخرى وان جل برنامج السياسة الخارجية النازي قد مثل «استمراراً» للطموحات السابقة التي تراءت للوطنيين الالمان والقوات المسلحة المقهورة، وأن التسويات الحدودية (١٩١٩ ـ ١٩٢٢) في شرقي وسط اوروبا قد اعتبرتها أمم وجماعات عرقية اخرى غير مرضية وشددت على تغييرها قبل تسلم

الـنـازيـين دفـة الحـكم بوقت طويل، وكـانت تواقـة للانضمام الى برلين من أجل تعـديلهـا. وعلينا أن نسـتذكر أن المانيا استعادت قدرتها الصناعية على التحول الى واحـدة من أعظم القـوى الاوروبيـة بالرغم من فـقـدانها بعض اقـاليـمها وشعبها ومـوادها الاوليـة، وان التـوازنات الدوليـة المطلوبة لاحـتـواء قـيام القوة الالمانية قد أضحت الآن متباينة جداً وأقل تنسيقاً ممـا كـانت عليه قبل عـام ١٩١٤. فما من غـبـار على حـقيقة أن هتلر حقق نجاحات مذهلة في برنامجه لتحسين مكانة المانيا الدبلومـاسـيـة والعـسكرية، لكن الواضح من الامـر ايضـاً ان كـثيراً من الظروف القائمة آنذاك قد ساعدته ايما مساعدة في اقتناصه الخاطف للفرص.

تكمن «خـصـوصـيـة» هتلر على قدر تعلق الامر بالافكار التي يتعقبها هذا الكتـاب في نطاقين. الاول هو الطبـيـعـة المتـشددة والمهووسة لـ (المانيا الاشتراكية الوطنيـة) التي نوى خلقـهـا اي مجتمع «نقي» عرقياً عن طريق القضاء على اليهود والـغـجـر والـعـنـاصر الأخـرى التي زعم انها غير توتونيـة[1]، وشـعـب وهب عـقله وروحـه لدعم النظام على نحـو لا يحتـمل شكاً، فـحل بذلك محل الولاء السـابق للطبـقة أو الكنيسة أو العائلة، وهي تعني اقتصاداً معبأ وخاضعاً لاغراض التوسع الامـبراطوري في أي زمـان وأنّى مكان يصـدر الزعـيم مـرسـومـاً بضرورة ذلك، وضـد أي من تكون من القـوى العظمى، مع التشرب بأيديولوجـيـا القوة والصراع والحـقـد، وهي مـا افلحت في تحطيم الاعـداء واحتقار فكرة التسويات. وبالنظر الى حـجم وتعـقـيد المجتمع الالماني في القرن العشرين، لا حاجة بنا الى القول ان هـذه نـظـرة غير واقـعـيـة: اذ ان هناك «حـدوداً لقـوة هتلر» في البلد، وان هناك افراداً وجماعات مستفيدة قدمت له الدعم في عـامي ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، وحتى الى عامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، لكن حماسـهم كان يخفت يوماً بعد آخر، وبالنسبة لاولئك

(١) تـوتـوني : Teuton : احـد مـن الـشـعـوب الالمـانيـة الشمالية (كـالالمان والهولنديين والاسكندنافيين).

الذين عـارضـوا النظام جـهـاراً، فـلا شك ان هناك افراداً آخرين كثيرين قد تبنوا مـقاومة فكرية له. ولكن على الرغم من هذه الاستثناءات لم يكن ثمة شك في ان النظام الاشتراكي الوطني كـان يحظى بشـعبية هائلة ـ والاهم من ذلك ـ غياب اي مـتـحد له من ناحية تصرفه بالمصادر القومية. ودخلت المانيا في تحالف مختلف عما دخلتـه أية دولة اوروبية غربية اثر اعتمادها ثقافةسياسية تقوم على الحرب والفتح، واقتصـاد مكرس للسياسة بحيث ذهب٥٢٪ من الانفاق الحكومي سنة ١٩٣٨ و ١٧٪ من اجمالي الانتـاج القومي الى صناعة الاسلحة. وأضحت المانيا من الناحية الواقـعـيـة في سنة اتفـاق مـيونخ تنفق على التسليح أكثر مما تنفق كل من بريطانيا وفـرنسـا والولايات المتـحـدة مجتـمـعـة. وعبأت كل امكاناتها الاقتصادية وطاقاتها القـومية من أجل صراع جديد.

والنطاق الثـاني الرئيسي لاعـادة التـسلح الالماني فهو حالة الاقتصاد القومي المتـقلقلة لحـد مخيف كنتيـجة لهذا التوسع. فقد عانت كل من ايطاليا واليابان كما نوهنا سـابقـاً من مـشـاكل متشابهة في أواخر الثلاثينات ـ وحصل نفس الشيء مع فـرنسا وبريطانيا حين سعتا الى الاستجابة لوتيرة زيادة التسلح المخيفة. بيد أن اياً من هذه البلدان لم يشـهد سرعة في بناء القوات المسلحة كما حصل مع المانيا. كان مـقرراً من الناحية القانونية أن يكون قوام جيشها في كانون الثاني ١٩٣٣ (١٠٠) ألف رجل، بالرغم من وجـود خطط سرية قـبل تسلم هتلر الحكم تقضي بالتوسع من سبـع فـرق الى ٢١ فـرقـة ـ مثلما تم التخطيط سراً لاعادة تأسيس قوة جوية، وتشكيـلات دروع، وعناصر أخـرى حظرتها مـعـاهدة فـرساي. وأما توجيه هتلر العـام الى فـون فـريتـشـة «بانشـاء جـيش يتـمـتـع بأعظم قـوة ممكنة» فـقـد اتخذه المخططون ببـساطة اشارة انطلاق الى الامام لتنفيذ المخطط السابق علياً دون النظر الى أيـة قيـود ماليـة أو بشرية. وبقدوم عـام ١٩٣٥، على أيـة حـال، تم اعلان التـجنيـد الالزامي وارتفع عـدد فـرق الجيش الى ست وثلاثين فرقة. ثم ارتفع هذا

الرقم الى حد أعلى بعد ضم الوحدات النمساوية عام ١٩٣٨، والاستيلاء على ارض الراين، وإنشاء وحدات مدرعة، مع اعادة تنظيم الحس الوطني حتى بلغ مجموع فرق الجيش في أزمة نهاية عام ١٩٣٨ (٤٢) فرقة خدمة فعلية، و(٨) فرق احتياطية و (٢١) فرقة حرس وطني. ويوم بدأت الحرب في الصيف التالي كان عدد الفرق الميدانية المسجلة (١٠٣) فرقة - وهذا يعني اضافة(٣٢) فرقة في ظرف عام واحد. وأما توسع القوة الجوية (اللفتوافة) فكان اعظم واسرع. اذ ارتفع انتاج المانيا من الطائرات من ٣٦ طائرة عام ١٩٣٢ الى ١,٩٣٨ طائرة عام ١٩٣٤ والى ٥,١١٢ عام ١٩٣٦، وطفر عدد سرايا الخدمة من ٢٦ سرية الى ٣٠٢ سرية (بموجب توجيه تموز ١٩٣٣)، مع ما يربو على ٤ آلاف طائرة للخط الامامي عشية بدء الحرب. واذا كان توسع البحرية أقل هولاً فذلك يعزى الى حقيقة أن بناء اسطول حربي جبار يحتاج عقد الى عقدين من الزمن (كما اكتشف تربتس). ومع ذلك - قاد الادميرال رايدر عام ١٩٣٩ عدداً من سفن القتال الحديثة والسريعة، وكان عدد أفراد البحرية يفوق ما كان عليه عام ١٩٣٢ بخمسة أضعاف كما بلغت انفاقاتها أكثر بخمسة اضعاف ما كانت عليه قبل مقدم هتلر. فكان برنامج اعادة التسلح الالماني اذن يروم الى تغيير موازين القوى بأسرع ما يمكن في البحر والبر والجو.

وبينما يبدو هذا شيئاً عظيم التأثير في بزته الخارجية، كان الوضع الداخلي الالماني مهلهلاً. ذلك أن الضربات التي اصابت الاقتصاد الالماني نتيجة لترتيبات معاهدة فرساي الاقليمية، والتضخم الكبير عام ١٩٢٣، ودفع التعويضات، وصعوبة دخول الاسواق الخارجية لما قبل عام ١٩١٤، جسدت كلها حقيقة أن الانتاج الالماني لم يستطع الا في عامي ٢٧ - ١٩٢٨ مساواة ما حققه قبل الحرب الكونية الاولى. بيد أن هذا النهوض سرعان ما تحطم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العظمى في السنين القليلة اللاحقة والتى أخرت المانيا أكثر من معظم

البلدان الباقية، فأضحى الانتاج الصناعي لعام ١٩٣٢ معادلاً لـ ٥٨٪ فقط منه لعام ١٩٢٨، وتراجعت الواردات والصادرات كثيراً، وهبط اجمالي الانتاج القومي من ٨٩ مليار الى ٥٧ مليار مارك الماني، وقفزت اعداد البطالة من ١,٤ مليون الى ٥,٦ مليون شخص. وبان أن جل شعبية هتلر قد نبعت من حقيقة امتصاص برامج شق الطرق والكهربة والاستثمار الصناعي لاعداد البطالة لحد كبير حتى قبل ان يتكفل التجنيد الالزامي بالاعداد الباقية. على أن النهوض الاقتصادي تأثر في عام ١٩٣٦ بالانفاق المذهل على التسليح. ومن المنظور قصير الامد، نرى في هذا الانفاق دعماً لاستثمار رأس المال والنمو الصناعي. ومن المنظور متوسط الامد، دعك عن طويله، فله عواقب اقتصادية مرعبة. فربما استطاع اقتصاد الولايات المتحدة لا غيره تحمل ذلك الضغط الناشىء عن مستوى الانفاق التسليحي هذا، أما المانيا فعجزها عن ذلك أكيد.

ان المشكلة الخطيرة الاولى والتي لم يلحظها المراقبون الاجانب الا قليلاً آنذاك فتمثلت في الطبيعة الفوضوية الصرفة لصنع القرارت في المانيا الاشتراكية الوطنية، وهو شيء حظي بتشجيع هتلر لأجل الاحتفاظ بالسلطة المطلقة. فبرغم الاعلان عن الخطة الرباعية، لم تشهد المانيا أي برنامج قومي متوازن للربط بين البناء التسليحي وبين قدرات البلد الاقتصادية وتحديد اولويات الانفاق بين صنوف القوات المسلحة. وليس أكثر من اداري ميئوس منه كان غورنغ وهو المسؤول الاسمي عن الخطة. فمضى كل فرع في توسعه الرهيب، راسماً أهدافاً جديدة (مستحيلة على الغالب) ثم انخرط للتنافس من أجل الحصول على التخصيصات اللازمة من استثمار رأس المال وخاصة المواد الاولية. والواقع أن الوضع كان سيزداد فوضى لولا لجوء الحكومة الى فرض قيود مشددة على العمل، واجبار اصحاب الصناعات من الاهالي على استثمار ارباحهم في صناعات حددتها الدولة، وعن طريق تحويل مقدار ضخم من الانتاج القومي

الى رأس مال استثماري في صناعة الاسلحة من خلال فرض ضرائب مرهقة، والاقتراض لسد العجز، وتقليص الاجور والاستهلاك الفردي. مع هذا، وبرغم أن الانفاق الحكومي ارتفع الى ٣٣٪ من اجمالي الانتاج القومي بحلول عام ١٩٣٨ (وأن كثيراً من الاستثمارات «الخاصة» تمت بأمر من الحكومة)، لم تكن المصادر كافية للايفاء بالمتطلبات المتشعبة واحياناً النامة عن جنون العظمة للقوات المسلحة. فلو نفذت خطة (ز) المعدة للبحرية الالمانية، لاحتاجت الى ٦ ملايين طن من زيت الوقود (أي ما يعادل استهلاك المانيا الكلي لعام ١٩٣٨)، ولتطلبت خطة القوة الجوية الرامية الى امتلاك ١٩ ألف طائرة (!) عام ١٩٤٢ ٨٥٪ من انتاج الزيت « العالمي » آنذاك. وفي غضون ذلك كافح كل فرع للفوز بالحصة الاكبر من القوة البشرية الماهرة، والفولاذ، والمواد الاستراتيجية الحيوية الأخرى.

ثم اصطدم البناء التسليحي هذا أخيراً بصخرة اعتماد المانيا الحاد على المواد المستوردة. فلشراء المانيا بالفحم فقط، احتاج الرايخ لكميات كبيرة من النحاس وخامات الحديد والبوكسايت والرصاص والنفط والمطاط، ومواد أخرى كثيرة اعتمدت عليها الصناعة الحديثة ـ ومنظومات الاسلحة الحديثة. بيد أن الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت بخلاف ذلك ثرية بجميع هذه المواد، فيما سددت المانيا قبل عام ١٩١٤ اثمان هذه المستوردات من عوائد صادراتها التصنيعية المزدهرة: وفي الثلاثينيات لم يعد هذا ممكناً ذلك أن الصناعة الالمانية الآن قد اعيد توجيهها لانتاج الدبابات والبنادق والطائرات لاستهلاك الجيش (الفير ماخت). ومازاد الطين بلة خواء جعبة المانيا من العملة الصعبة بسبب تكاليف الحرب الكونية الاولى والتعويضات اللاحقة، اضافة الى انهيار تجارة الصادرات التقليدية، فامتلكت عام ١٩٣٨ ما يعادل ١٪ فقط من احتياطي العالم من الذهب والمال، مقارنة مع حصة الولايات المتحدة البالغة

٥٤٪ وفرنسا وبريطانيا البالغة ١١٪ لكل منهـا. ولذلك فرض النظام قيوداً قاسية على تحـريك العـملة، ولجأ الى اتبـاع المقايضة و«الصفقات» الخاصة الاخرى من أجل التسديد مقابل الواردات الحيوية دون نقل الذهب أو العملة الصعبة. وهذه هي اذن الجـهـود المعلن عنهـا بدوي للتـخلص من هذه المعضلة عن طريق انتاج البـدائل الاصطناعية (الزيت، الاسمدة، . . . الخ) بموجب الخطة الرباعية. لقد احـدثت كل هذه الوسـائل نفـعاً، لكن نفعاً لم يرج منها ولا من جميعها في موازنة طلبـات التـسليح. وفي هذا ايضاح للأزمة المتواترة التي اصابت صناعة التسليح. الالمانيـة بعـد إن نضـبت المسـتـودعـات الوطنيـة من المواد الاوليـة وذهبت الاموال لابتـياع تجهيزات جديدة. فاطلق رايدر في عـام ١٩٣٧ صـيحتـه بوجـوب ايقـاف بناء البـحـرية برمـتـهـا ما لم يتم تأمين مزيدمن المواد، حتى اذا حل كانون الثاني ١٩٣٩ أمـر هتلر بنفسـه اجراء تخفيضـات كبيرة في تخصيصات الجيش من الفولاذ والنحـاس، والمواد الأخـرى في حين شن الاقـتـصـاد «مـعـركة تصدير» من أجل استحصال عملة صعبة.

الا أن هناك ثلاث عـواقب لما ذكـر اعـلاه والمتـعلقة بقوة المانيا وسياساتها. الاولى هـي أن المانـيا لم تكـن قويـة عسكريـاً في الفترة (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩) بمثلما اشـتـهى هتلر أن يتـبجح واوجست الديموقرطيات الغربية منه خيفة. فقد امتلك الجيش الميـداني البـالغ عـدد افراده ٢,٧٥ مليـون رجـل في مطـع الحـرب عدداً صـغيراً من الفـرق الآليـة وحسنة التسليح، وكان لديه عدداً كبيراً من الفرق سيئة التـجـهـيز، وتحمل الضباط وضباط الصف اصحاب الخبرة أشد ضغط عليهم من الحـاجـة الى تدريب هذه الحـشـود من الجنود الأغـرار. كما كـانت مـسـتـودعـات الذخيرة شـحـيحة المخزون. وضمت حتى وحدات البانزر ذات السمعة المجلجلة دبابات أقل مما لدى فـرنسـا وبريطانيـا سـوية عند اشـتداد العداءات. ووصفت البـحـرية التي كـانت تخطط لحرب في منتصف الاربيعينيات نفسها بأنها «مسلحة

لدرجة غير كافية تماماً للاشتباك بالصراع الاعظم مع بريطانيا». وهو ايجاز صائب عن حالة سفن القتال السطحي حتى لو سعت (اليوبوتات)[1] الى استعادة التوازن. أما عظم القوة الجوية فقد جاءت من ضعف اعدائها - لكنها عانت على الدوام من نقص الاحتياطي والقوات المساندة. ولم تكن ابان الازمات الدولية في نهاية الثلاثينات قوية كما تصور خصومها ـ ووجد كل من صانعي طائراتها وطواقمها صعوبة بالغة في التكيف مع «الجيل الثاني» من الطائرات. اذ كانت، على سبيل المثال لا الحصر، اعداد طواقم الطيارين «كاملي الاعداد للعمليات» أقل بكثير من العدد المقرر «للخط الاول» خلال أزمة ميونخ، وكانت ايضاً فكرة قصف لندن حتى تغدو ركاماً فكرة مضحكة.

وهكذا قد يكون من غير الحصافة التوغل في تفاصيل عدم تهيؤ المانيا للحرب عام ١٩٣٩. ففي نهاية المطاف نرى أن القوة العسكرية شيء نسبي وقليلة هي صنوف الجيش ـ ان وجدت ـ التي ادعت بتلبية كامل احتياجاتها، ويتوجب هنا قياس مواطن الضعف الالماني بالمقارنة مع نقاط ضعف خصومها. فان حصل هذا لاتضح تفوق برلين الساطع سيما بسبب كفاءة قواتها المسلحة في مضمار «العقيدة العملياتية»: اذ استعد جيشها لتركيز دروعه ومن ثم أتاح لها المبادرة في ميدان القتال والبقاء على اتصال مستمر معها لاسلكياً. وتدربت قوتها الجوية على تقديم الاسناد للجيش عند اندفاعه الى الامام برغم صب جل اهتمامها على المهمات «الاستراتيجية»، وتمتعت غواصاتها برغم صغر حجمها بالمرونة التكتيكية. فكل هذا كان تعويضاً مهماً عن شحة مخازن المطاط (مثلاً).

يحيلنا هذا الى العاقبة الثانية. لقد اغوى اعادة تسلح القوات المسلحة الالمانية بسرعة هائلة انهكت معها الاقتصاد الالماني، هتلر باللجوء الى الحرب من

---

(١) اليوبوتات: U-boat : غواصة المانية.

أجل تجاوز هذه المصاعب الاقتصادية. فأتى له ضم النمسا (كما كان يعرف) ليس بمجرد خمس فرق حربية وعدد من حقول الحديد والنفط وصناعة معدنية ضخمة بل وجاء له بملبغ ٢٠٠ مليون دولار على شكل ذهب واحتياطيات من العملة الصعبة. وكان اقليم السوديت أقل فائدة اقتصادية بالرغم من امتلاكه عدد من مناجم الفحم، واضحى موقف الرايخ من العملة الصعبة في مطلع عام ١٩٣٩ بالغ الحراجة. ولذلك ليس من الامر مفاجأة كبيرة اذا صوب هتلر نظره الى بقية اجزاء تشيكوسلوفاكيا واندفع نحو براغ في آذار ١٩٣٩ ليتفحص حجم الغنيمة حال أتم الاحتلال. فاستولى الالمان على مناجم المعادن الكبيرة فضلاً عن موجودات الذهب وأموال البنك الوطني التشيكي، ثم استفيد منها بسرعة لانعاش الصناعة الالمانية، بينما تم استغلال صناعة الاسلحة التشيكية المربحة لجني العملات لصالح المانيا عن طريق بيع (أو مقايضة) منتوجاتها الى الزبائن في البلقان. واستولى كذلك على الطائرات والدبابات والاسلحة التشيكية لتزويد الفرق الالمانية بها ولبيع القسم الباقي لجني عملة صعبة. فأعطى كل هذا بالاضافة الى الانتاج الصناعي التشيكي دعماً عظيماً للقوة الالمانية في اوروبا، واتاح لبرنامج هتلر التسليحي العليل ان يستمر حتى الازمة المقبلة. وكان «الحل» الوحيد أمام هذا النظام لحل الصعوبات البنيوية والازمات الناجمة عن الدكتاتورية واعادة التسلح هو مزيد من الدكتاتورية واعادة التسلح . . . هذا ما اشار اليه تيم ماسون.

وثالث العواقب -والمشاكل- فكانت: الى أي مدى ستستطيع المانيا الاستمرار بسياسة الغزو والنهب هذه دون انهاك نفسها؟ لقد بدا ممكناً أن تقهر المانيا ضعاف جاراتها وتجني مواد أولية وعملات صعبة وتكسب اقاليم جديدة ما ان انطلقت في مسيرة اعادة التسلح وتجهزت قواتها المسلحة بأسلحة حديثة. وبحلول نيسان/ ايار عام ١٩٣٩ كان واضحاً أن بولندا هي المحطة التالية. هنا

يطفق السؤال التالي: أكان بوسع المانيا، وان سهل عليها غزو بولندا، أن تواجه فرنسا وبريطانيا ـ أي الانغماس في حرب ستخلق تهديداً مهولاً لاقتصاد المانيا الكبرى التي لما تزل شديدة الاعتماد على المواد الاولية المستوردة؟ يوحي المتوفر من الدليل أن هتلر حين انتوى المخاطرة بمقارعة الديمقراطيات الغربية عام ١٩٣٩ فانما فعلها والامل يحدوه أن تنسحب تلك الديموقراطيات مرة أخرى وتسمح له بخوض حرب نهب محدودة أخرى، ضد بولندا وحدها، وهذا ما سيتيح للاقتصاد الالماني التحضير لحربه الاولى مع القوى العظمى في منتصف الاربعينيات تقريباً. وبدا لهتلر انه حتى الصراع المبكر مع هذه القوى يستحق المخاطرة به نظراً لضعف القوة الاقتصادية والاستراتيجية لفرنسا وبريطانيا، وتردد قيادتيهما السياسيتين سنة ١٩٣٩، وحتى لو تعثرت العمليات العسكرية في خطوط حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، فان زمام المبادرة الالمانية بفضل سلاحها الحديث لن يتآكل الا بصورة بطيئة. بيد أن المصاعب ستمسك بخناق الفوهرر ونظامه لو مدت الولايات المتحدة يد العون للحلفاء، أو اذا طالت العمليات الاراضي الروسية، حيث ستحتضن ارض البلد الواسعة قتال استنزاف طويل وهذا ما يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد.

ومن الناحية الاخرى ولما كان النظام النازي يعتاش على الغزو، وهتلر يستدير من ضم اقاليم هنا الى اقاليم هناك، فأنى أمكن ايقاف ذلك؟ لقد اوحى له منطق جنون عظمته انه ما من دولة اوروبية أخرى ينبغي أن ترتدي قفاز التحدي لالمانيا، وربما في العالم. وبهذه الوسيلة لا غيرها سيقضي على خصومه، وسينهي «المشكلة اليهودية» وسيقف رايخ الالف عام على اسس صلبة. فكان الفوهرر الالماني مختلفاً تماماً عن سلفيه فريدريك وبسمارك في مشاريعه المجنونة للتسلط على العالم واستهانته المطلقة بكل العوائق التي تقف في طريق تنفيذ مخططيه. وهكذا انكب هتلر كشأن اليابانيين على محاولة تغيير النظام العالمي

بأسرع ما يمكن بعد أن سكنت في نفسه هذه الاطماع الجنونية طويلة الامد، وبعد أن اراد منها الهرب من الازمات الراهنة.

فرنسا وبريطانيا

كان موقف فرنسا وبريطانيا ازاء هذه العاصفة المكثفة صعباً وحرجاً على نحو متزايد. اذ كانت كلتاهما، برغم وجود الاختلافات الكثيرة بينهما، ديمقراطيتين رأسماليتين حرتين تضررتا بشدة في الحرب، وبقيتا عاجزتين (برغم بذل اقصى الجهود) عن استعادة ذكريات وضع الاقتصاد الإدواردي السياسي المزدهر في سالف الاعوام، وشعرتا بوطأة ضغط قاس ومتنام من الحركة العمالية المحلية، ومن الرأي العام لديهما الراغب في تحاشي أي صراع آخر والأكثر اهتماماً بالقضايا الداخلية «الاجتماعية» من الشؤون الخارجية. وهنا لا يمكن القول بأي حال أن دبلوماسيتي لندن وباريس كانتا متطابقتين. اذ اختلفت احداهما عن الاخرى في كيفية معالجة «المشكلة الالمانية» وهو ما يعزى الى تباين موقعهما الجغرافي - الاستراتيجي واختلاف الضغوط التي تعرضت لها حكومتا البلدين. لكنهما وان اختلفتا في الوسيلة قد اجتمعتا على الغاية فأمستا ابرز قوتين في الوضع القائم في سني ما بعد ١٩١٩ المليئة بالازمات.

ثم برزت فرنسا في مطلع الثلاثينيات الأقوى والاكثر نفوذاً، في أقل تقدير على المسرح الاوروبي الأهم فامتلكت طوال هذه السنين ثاني أكبر جيش بين القوى العظمى (بعد الاتحاد السوفيتي؛ وكذلك ثاني أكبر قوة جوية (بعد الاتحاد السوفيتي ايضاً). اما نفوذها الدبلوماسي فكان عظيماً، وخاصة في جنيف واوروبا الشرقية. وكانت قد عانت من انحطاط اقتصادي رهيب في اعقاب عام ١٩١٩ حين اضطرت الى تعديل الفرنك بعد أن أدركت صعوبة الاعتماد على

الاعـانات الانكلو ـ امـريكيـة، وان التـعـويضـات الالمانية ابعد مما توقعت. لكن تثبيت بوينكـار للعملـة عـام ١٩٢٦ وضع الصناعـة الفـرنسيـة في بحبوحـة من الانتعاش: اذ قفز انتاج الحديد الخام من ٣,٤ مليون طن سنة ١٩٢٠ الى ١٠,٣ مليـون طـن سنـة ١٩٢٩، وانـتـاج الفـولاذ من ٣ مليـون الى ٩,٧ مليون طن، والسـيـارات مـن ٤٠ ألـف الـى ٢٤٥ ألف سـيارة، بينمـا افلتت المواد الكيميائية والكهـربائيـة من الهيـمنة الالمانيـة قـبـيل الحرب. وادى تثبيت الفرنك الى انعاش التـجـارة الفـرنسيـة، واعطاها رصيـد بنك فـرنسـا من الذهب نفـوذاً في اوروبا الوسطى والشرقـيـة. وبدت فرنسا حتى يوم «الاكتساح العظيم» أقل البلدان تأثراً بفـضل مقتنياتها من الذهب وقيمة عملتها الطيبة، ولاعتماد الاقتصاد الفرنسي على السوق العالمية أقل من بريطانيا (مثلاً).

ومـهما يكن من أمـر، أخـذ الاقـتـصـاد الفـرنسي بالانهيار بطريقة مستمرة مـرعـبـة. وعنت المحـاولات العـقـيـمـة لتجنب انخفاض قيمة الفرنك حين نفد رصيـد البلدان الكبيرة الأخرى من الذهب أن الصادرات الفرنسية فقدت قابليتها التنافـسيـة أكـثـر وأكـثر، وان تجارتها الخارجية قد انحطت: فبعد بضع سنين من الشلل جاء قرار عـام ١٩٣٥ بتخفيض مقدار العملة ليوجه ضربة قاصمة للقطاع الصناعي المترنح، الذي تضرر أكـثر حين فرضت ادارة الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ نظام الاربعين سـاعـة عـمل في الاسـبـوع وازدادت الاجـور. فـعـمل هذا القـرار اضافة الى انحطاط قيمة الفـرنك الرهيبة في تشرين الاول ١٩٣٦ على التعجيل في تسريب الذهب خـارج فـرنسـا ومـفـاقـمـة الوضع السيء لرصَـيدها الدولي. أما بالنسـبـة للقطاع الزراعي الذي اسـتثمر نصف مساحة البلد والذي بقيت محاصيلة أقل نفـوذاً في اسواق اوروبا الغربية فقد ابقى فيض الانتاج على انخفاض الاسعار وقلل مـقـدار الدخل الفـردي المنخـفض اسـاسـاً، وهو اتجاه ساهم في نموه رجوع فـاقـدي اعمالهم في الصناعـة الى القـرى. لقـد كـانت الفائدة الوحيدة (والمشكوك

فيها) المرجوة من هذه العودة هو تغطيتها على العدد الحقيقي للبطالة. فتضاءل تشييد البيوت، وركدت الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات في فرنسا في ذات وقت انتعاشها في الاماكن الأخرى. فصارت قيمة الفرنك عام ١٩٣٨ ما يعادل ٣٦٪ من قيمته عام ١٩٢٨، وانخفض الانتاج الصناعي الى ٨٣٪ فقط مما كان عليه قبل عقد خلا، وانتاج الفولاذ الى ٦٤٪، والبناء الى ٦١٪. وربما كان اسوأ رقم ـ بالنظر الى مضامين القوة الفرنسية ـ هو مقدار الدخل القومي الذي انخفض بمقدار ١٨٪ في سنة ميونخ أقل مما كان عليه عام ١٩٢٩، في سنة كانت فيها المانيا أشد خطورة، وفي وقت اضحت فيه اعادة التسلح امراً حيوياً.

وعليه سيكون من السهل ايضاح تردي كفاءة فرنسا العسكرية في الثلاثينيات من خلال النظر الى المعايير الاقتصادية فقط. فقد عززت فرنسا بسخاء انفاقاتها الدفاعية (وخاصة للجيش) في ميزانية السنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ و ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ مستفيدة من الرخاء النسبي لنهاية العشرينيات ولقلقها من اعادة التسلح الالماني السري. وأسفاه على الآمال الخادعة التي شعلت بصيصها محادثات نزع السلاح في جينف، ونتائج الكساد التي اعقبتها. فلا زالت الانفاقات الدفاعية تمثل في عام ١٩٣٤ (٣,٤٪) من اجمالي الدخل القومي الذي تم انجازه عام ١٩٣٠- ١٩٣١، لكن معدل الانفاق لم ينخفض الا بمقدار اربعة ملايين فرنك نتيجة لركود الاقتصاد سريعاً. وبرغم سعي حكومة الجبهة الشعبية بقيادة (ليون بلوم) الى قلب هذا الانخفاض في الانفاقات الدفاعية، فقد ظلت انفاقات عام ١٩٣٠ هي الاعلى ولم يتم تخطيها الا بحلول عام ١٩٣٧ ـ وذهبت معظم تلك الزيادة الى اصلاح ابرز العيوب في جيش الميدان، ولبناء مزيد من التحصينات. وفي تلك السنين الخطرة انطلقت المانيا قدماً اقتصادياً وعسكرياً: «تراجعت فرنسا خلف بريطانيا والمانيا في انتاج السيارات، واحتلت المرتبة الرابعة في تصنيع الطائرات، من المرتبة الاولى الى الرابعة في ظرف أقل من عقد،

وحـقـق انتاجها من الفولاذ زيادرة ضئيلة بلغت ٣٠٪ بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٧ مقارنة مع الزيادة الصناعية الالمانية البالغة ٣٠٠٪، وركـد انتاجها من الفحم كثيراً في نفس هذه الاعـوام الخـمسة، وهو تطوير يجد ايضاحه الجلي بعودة حقول فحم السار في مطلع ١٩٣٥ والزيادة المتـحققة في الانتاج الالماني من ذلك».

فـاسـتحال على فرنسا أن تعيد تجهيز صفوفها المسلحة الثلاثة بشكل مرضي وان انفقت (كمـا في عـامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨) أكثر من ٣٠ ٪ من ميزانيتها على الامـور الدفـاعـيـة بسـبب انحطاط اقـتـصـادها السريع، وتحـملهـا فوائد الديون وانفاقات حرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) التي استهلكت نصف مقدار الانفاق الكلي. ومن دواعي السـخرية أن تتمتع البحرية العقوق بأكثر حصة من تلك الانفاقات، وامتلكت اسطولاً حديثاً عـام ١٩٣٩ ـ وذلك ما لم يقدم غير عون ضئيل في صد الضربة الالمانيـة براً. وأمـا أكـثـر قـوة تضررت فـهي القـوة الجوية التي عانت من العـوز المـالي، والـتي احـتـالت عليهـا صناعـة المعـدات الجويـة المبعثرة وصـغيرة النطاق بانتاجها خمسين أو سبعين طائرة فقط شهرياً في الفترة (١٩٣٣ ـ ١٩٣٧)، أي حوالي عشر الانتاج الالماني. فقد انتجت المانيا في عام ١٩٣٧ (مثلاً) ٥,٦٠٦ طـائرة بينما انتجت فرنسا ٣٧٠ طـائرة فقـط (أو ٧٤٣ طـائرة كمـا جـاء في احد المصـادر) ولم تبـدأ الحكومـة بتحويل الاموال الى صناعة الطائرات الا بحلول عام ١٩٣٨، فـبلغت عنق الزجـاجـة الحـتـمي الذي تزامن مع توسيع مفاجىء تماماً، ناهيك عن نشـوء مـشـاكل التـصـمـيم والطيران الناجمة عن التـحـول نحـو انتاج طائرات جـديدة فـائقـة الاداء. ولم توافق القـوة الجـوية على اسـتخدام أولى ثمانين مقاتلة ديوتين الا في كانون الثاني ـ نيسان ١٩٤٠ مـثلاً، وشرع طياروها بالتدريب عليها يوم بدأت الحملة الخاطفة لالمانيا.

ويعترف الكثير من المؤرخين بوجـود مـشـاكل اجـتماعـيـة وسـياسية ضاربة

الجذور كامنة وراء هذه المصاعب الاقتصادية والسياسية. اذ تعرض المجتمع الفرنسي الى انهيار مروع في المعنويات والتلاحم الاجتماعي مع تقدم الزمن في الثلاثينيات، وذلك نتيجة لصدمة خسائر الحرب العظمى، وقنوطه بسبب الضربات الاقتصادية والاحباطات المتكررة، وهموم الانقسامات الطبقية والتناحرات الايديولوجية التي فاقمها جنوح الساسة غير المجدي لمعالجة مشاكل انخفاض قيمة العملة، والتضخم، ونظام العمل الاسبوعي لاربعين ساعة، اضافة الى اشتداد وطأة الضرائب الباهظة، واعادة التسلح. كما خلق ظهور الفاشية في اوروبا (في الاقل ابان الحرب الاهلية الاسبانية) مزيداً من الانشقاقات في الرأي العام الفرنسي بدلاً من ان يفضي الى تلاحم مقدس بين صفوف الجماهير، فآثر اليمين المتطرف ان يهتفوا في الشوارع: «الى بلوم يا هتلر» ، ومقت كثيرون من اليسار زيادة الانفاقات التسليحية وكذلك الالغاء المزمع لنظام العمل اربعين ساعة في الاسبوع. فتعاورت هذه التناحرات الايديولوجية مع تقلب الاحزاب وانعدام الاستقرار المزمن لحكومات فرنسا بين الحربين (اذ حدث ٢٤ تغييراً بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٠) لتقدم انطباعاً عن مجتمع وصل احياناً الى شفير حرب اهلية. فاستطاع بالكاد حتى حين اقتربت الازمات من ذروتها أن يقف بوجه تحركات هتلر الوقحة واندفاعات موسوليني في تحقيق مآربه.

فترك كل هذا تأثيره على العلاقات بين السلطتين العسكرية والمدنية مثلما هو شائع في الشؤون الفرنسية سابقاً، وامتد حتى الى مكانة الجيش في المجتمع. ولكن كانت هناك سلسلة من مواطن الضعف الفرنسي، بعيداً عما وجب على الزعماء خلقه من جو مريب أو مريع. اذ انعدم وجود هيئة فاعلة مثل لجنة الدفاع الامبراطوري أو اللجنة الفرعية لرؤساء الاركان في بريطانيا العظمى، من أجل لم شمل الفرعين المدني والعسكري لغرض التخطيط الاستراتيجي بطريقة نظامية، أو حتى للتنسيق بين وجهات نظر الفروع المتضاربة. وكان الاشخاص

الذين تبوءوا الزعامة في الجيش مثل غاميلان، وجورج، وويغاند، وأخيراً بيتان قد تجاوزوا الستين والسبعين من اعمارهم، وتميل آراؤهم الى الدفاع والحذر، وعدم الاهتمام بالابتكارات التكتيكية. ولما رفضوا ببلاهة مقترحات ديغول بتشكيل جيش دروع حديث لم يكلفوا انفسهم عناء تبني طرق بديلة لاستخدام اسلحة الحرب الجديدة. كما اهملوا تطبيق سياسة الجيوش المتجحفلة. وتجاهلوا مسائل السيطرة على المعركة ولم يعيروا اهتماماً لمجهود الاستخبارات الفرنسية التي توفقت في جمع معلومات دسمة عما كان يزمع الالمان تنفيذه، فقد استشرى عدم اقتناع بجدوى استخدام التشكيلات المدرعة واسعة النطاق ، وهو ما اتبعه الالمان في مناوراتهم، ولم يمس احد أياً من التراجم عن مدرعات غودريان (البانزر) التي ارسلت لمكتبات جميع الحاميات. ان ما عناه هذا هو أنه حتى حين تحفزت الصناعة الفرنسية وانتجت اعداداً ضخمة من الدبابات ـ مثل السوموا ـ ٣٥ بنوعية جيدة جداً ـ لم يكن ثمة اقتناع طيب باستخدامها. وهكذا سار الامر الى بروز مصاعب استثنائية بوجه الجيش الفرنسي في مهمة تعويضه عن الخور الاجتماعي السياسي والانحطاط الاقتصادي اللذين سينتابا البلد لو قدر له ان يذهب الى حرب عظمى أخرى، وما تلك المصاعب الا بسبب هذه العيوب التي اصابت بنيته القيادية والتدريبية.

كما لم يتسن التغلب على هذه المعوقات مثلما كانت الحالة قبل عام ١٩١٤ عن طريق النجاحات الدبلوماسية الفرنسية واستراتيجية التحالف النافعة. بل على العكس من ذلك اصبحت تناقضات سياسة فرنسا الخارجية أكثر انفضاحاً منذ مطلع الثلاثينات. وتكمن أولى هذه السمات في تشوش تبني سياسة دفاعية خلف خط ماجينو لما بعد اتفاقية لوكارنو، وكذلك الرغبة بايقاف التوسع الالماني في اوروبا الشرقية لو دعت الحاجة لذلك عن طريق التقدم «الى الإمام» لمساعدة حلفاء فرنسا في القارة كما نصت المعاهدات. غير ان استعادة المانيا لاقليم

(السار) عام ١٩٣٥ واعادة احتلال هتلر لمنطقة الراين المنزوعة السلاح ليلاً قوض من امكانية التقدم الفرنسي، حتى وان تدارس القادة العسكريون فكرة شن عمليات هجومية. الا أن ذلك لا يقارن بشيء أمام الضربات التي تلقتها فرنسا من الناحيتين الدبلوماسية والاستراتيجية عام ١٩٣٦: اذ حول النزاع حول الازمة الحبشية ايطاليا من حليف محتمل ضد المانيا الى خصم لفرنسا، ثم كانت بداية الحرب الاهلية الاسبانية بكل ما حملته من آفاق بروز فاشية أخرى في مؤخرة فرنسا، وانكفاء بلجيكا ووقوفها على الحياد بكل ما إنطوى عليه ذلك من مضامين استراتيجية. ومع نهاية تلك السنة المأساوية، لم يعد بوسع فرنسا الوقوف وحيدة على حدودها الشمالية الشرقية، واستبعدت فكرة الاندفاع نحو الراين لمساعدة حليف شرقي ما في اوروبا. ولما حلت ازمة ميونخ ارتعب كثير من الزعماء الفرنسيين من احتمالية وجوب الوفاء بالتزامهم تجاه تشيكوسلوفاكيا. وأخيراً وجدت فرنسا بمجرد توقيع اتفاقية ميونخ ان الاتحاد السوفيتي هو الاكثر عداء للاتفاق مع الغرب، ولم يعد ينظر الى الميثاق الفرنسي ـ الروسي لعام ١٩٣٥ بجدية.

وفي خضم هذه الظروف الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية المعتمة، لا يبدو مثيراً لكثير من الدهشة أن تتكأ الاستراتيجية الفرنسية على الدعم البريطاني الشامل في أية حرب مستقبلية لها ضد المانيا. وثمة اسباب اقتصادية جلية وراء ذلك. اذ اعتمدت فرنسا كثيراً على الفحم المستورد (٣٠٪) والنحاس (١٠٠٪) والنفط (٩٩٪)، والمطاط (١٠٠٪)، وكذلك مواد اولية حيوية أخرى جاء جلها من اصقاع الامبراطورية البريطانية وحملة الاسطول التجاري البريطاني. فاذا جاءت «حرب شاملة» فلربما احتاج الفرنك المتداعي القيمة مرة اخرى الى مساعدة بنك انكلترا ليبقى في السوق المالي، والواقع أن فرنسا شعرت بالاعتماد القوي على الدعم المالي الانكلو ـ امريكي في عامي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧. وعلى عكس

هذا، لا يمكن قطع المانيا عن امدادت ما وراء البحار الا بفضل الاستعانة بالبحرية الملكية. كما نشأت الحاجة في أواخر الثلاثينات الى عون القوة الجوية الملكية، وفي جميع هذه الوجوه، ثمة منطق طويل المدى في سياسة فرنسا في المقاومة السلبية الاستراتيجية. فهي اذ افترضت امكانية صد اي هجوم الماني على الغرب كما حصل عام ١٩١٤، فاذن ستكون الهيمنة للمصادر الانكلو ـ فرنسية أخيراً، وبالتالي ارغام المانيا على التخلي عن الاقاليم التشيكية والبولندية التي فقدت مؤقتاً في الشرق.

ومع ذلك يصعب القول أن استراتيجية فرنسا المنطوية على «انتظار بريطانيا» كانت رحمة. فمن الواضح انها سلمت زمام المبادرة الى يد هتلر الذي اوضح بعد عام ١٩٣٤ مراراً انه عارف بكيفية تولي هذا الامر. فضلاً عن ذلك كبلت هذه الاستراتيجية ايدي فرنسا بالرغم من وجود اشخاص آثروا سياسة الحزم أمثال غاملان وبونيه، وما برحت بريطانيا منذ عام ١٩١٩ تحث فرنسا على تبني سياسة تصالحية ألطف تجاه المانيا، وكرهت بشدة ما سمي بالعناد الغولي[١] المتصلب، ولم تظهر بريطانيا لسنوات بعد تولي هتلر زمام السلطة في المانيا حكومة وشعباً اي تقييم كبير لمعضلة الأمن الفرنسي، بل ان بريطانيا عارضت وبشدة الالتزامات العسكرية الفرنسية تجاه «الدول الخلف» في اوروبا الشرقية، وحين اضحى التعاون الانجليزي الفرنسي أمراً لا مفر منه عمدت بريطانيا الى الضغط على فرنسا للتخلي عن التزاماتها. وقد عملت بريطانيا حتى قبل أزمة تشيكوسلوفاكيا على خلع سياسة فرنسا القديمة المتشددة حيال برلين دون تقديم أي شيء جوهري بديلاً عنها. وفي ربيع ١٩٣٩ فقط اندمج البلدان سوية بشكل حقيقي في اطار حلف عسكري مناسب، وحينئذ ايضاً بقيت شكوكهما السياسية

---

(١) Galic : خاص او متعلق بفرنسا وكانت تسمى سابقاً بلاد الغول.

المتبادلة غير مبددة. ويبدو ان من العدل القول، كما سنرى ادناه، أن «بريطانيا» لم تكن «خؤونة» بالدرجة التي كانت فيها قصيرة النظر ملكها تفكيرها التأملي وغلبها هاجس عشرات المشاكل الداخلية والامبراطورية التي رزحت تحت وطأتها. بل ان ذلك يؤكد حقيقة انها اضعف من ان تركن اليها السياسة الفرنسية اذا ما اريد احتواء التوسع الالماني.

ولعل اسوء الحسابات الفرنسية واشدها خطأ هو الاعتقاد بأن بريطانيا كانت في أواخر الثلاثينات قادرة على المساعدة على وقف التحديات الالمانية مثلما كانت عليه عام ١٩١٤. فبرغم آن بريطانيا كانت لما تزل قوة هائلة تتمتع بامتيازات استراتيجية عديدة ولديها اجمالي ناتج صناعي وامكانات تصنيعية بلغت ضعفي ما لدى فرنسا، فان مكانتها أمست أقل تأثيرا ونفوذاً مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. ومن الناحية النفسية، أصاب الامة البريطانية ذعر الحرب العالمية الاولى، وتحررت مِن اوهامه بعدئذ بسلام «قرطاجي» عقيم. وتزامن الانقلاب الشعبي ضد التسلح والالتزامات القارية وأي اهتمام بتوازن القوى، مع التحقيق الكامل للديمقراطية البرلمانية من خلال توسيع (حق التصويت الدستوري في عامي ١٩١٨ و ١٩٢٨) وكذلك ظهور حزب العمال. وبدا أيضاً أن الساسة الوطنيين أجالوا المسألة «الاجتماعية» في بالهم أكثر من ساسة فرنسا ـ وهي حقيقة عكسها المبلغ الصغير من الانفاق العام المخصص للقوات المسلحة (٥,١٠٪)عام ١٩٣٣ مقارنة مع مبالغ المرصودة للخدمات الاجتماعية (٤٦,٦٪) وعمد بالدوين وتشمبرلين مراراً الى تذكير رفاقهم في مجلس الوزراء أن هذا ليس بالجو المناسب لكسب الاصوات من خلال التدخل في المشاكل العويصة لوسط وشرقي اوروبا التي تتمتع حدودها بقداسة اقل (في عيون الوايتهول).

كما اوحى المنظر الدولي بعد عام ١٩١٩ بالحذر وعدم الالتزام حتى بالنسبة للجماعات السياسية والمخططين الاستراتيجيين الذين اهتموا بالشؤون

الخـارجيـة أكـثر من القضية الاجتماعية. فما ان انجلى غبار الحرب، حتى شرعت الدومنيـونات المسـتقلة تطالب باعـادة الاعتراف بمكانتـها. وحين حصل لها ذلك بمقتضى اعلان بلفور لعـام ١٩٢٦ وتشريـع وستمنستر لعـام ١٩٣١، اضحت دولاً مسـتقلة من الناحية الفعلية ولها سياساتها الخارجية المستقلة إن شاءت. فلم تكن أي منهـا راغبـة بخـوض غمار حـرب من أجل الشـؤون الاوروبيـة، بل ان بعـضـهـا مـثل جنوب افـريقـيـا وكندا كانت نافرة من القتال على أي شيء. فاذا جنحت بريطانيـا الى المحـافظة على صـورة الوحـدة الامبراطورية فـهـذا يقتضي أن تذهب فـقط الى الحـرب على قـضـيـة تجتذب دعم الدومنيونات، وقد بقيت لندن واعـيـة بأهمية البـعـد غير الاوروبي في جميع قـراراتها الخـارجـية حتى حين اتحدت الدومنيـونات بوجـه التـهديد الالماني والايطالي والياباني. ويبقى الشيء الاكثر أهمية وهو نشـاطات «السـيـاسـة الامبراطورية» حـسب المصطلحات العسكرية البحتة، التي انشـغل بها الجـيش البريطاني والقـوة الجـوية الملكيـة في الهند والعـراق ومصر وفلسطين، وأمـاكن أخـرى. والواقع أن الجيش البريطاني وجد نفسه في أكثر سني مـا بين الحـربين يحاكي الدور الفكتـوري: اذ أعـتبر التـهديد الروسي للهند اعظم تهديد استراتيـجي، وانصب النشـاط العـمليـاتي اليـومي على ابقاء الشعب هادئاً. وأخيراً، تعـزز هذا الاتجـاه الامبراطوري في السـيـاسة البريطانية الكبرى مع انهماك البـحـرية الملكيـة بارسـال «اسطول رئيسي» الى سنغـافـورة، ومع اهتمام الوايتـهول المبرر بالدفاع عن ممتلكاتها البعيدة المكشوفة أمام اليابانيين.

فبرغم ان الازدواجـيـة الاستراتيـجـيـة لـ (اليـانوس) زي عـتيق، فان ما هو أشـد مخافـة هو أن عليـهـا الآن السير في ذلك بقـاعـدة صناعـية بالغة الضعف. فـالانحـدار اضـحى سـبيل الانتـاج التـصنيعي البريطاني في العشرينات والسبب الجزئي هو عـودة الاسترليني الى قـاعـدة الذهب بمسـتـوى عال جداً. وتعرض الاقـتصاد البريطاني السقيم لهزة طالت حتى جذوره نتيجة الانحطـاط العالمي لعام

١٩٢٩. برغم أنه اصابه اذى أقل من الذي أصاب امريكا أو المانيا. فانحطت صناعة المنسوجات البريطانية التي كانت تشكل ٤٠٪ من الصادرات الى الثلثين، وهبط انتاج الفحم بنسبة الخمس وهو ما كان يشكل ١٠٪ من الصادرات، وتضرر بناء السفن حتى وصل عام ١٩٣٣ الى ٧٪ من انتاج ما قبل الحرب، وتقلص انتاج الفولاذ الى ٤٥٪ في الاعوام الثلاثة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢) وكذلك الحديد الخام بنسبة ٣٥٪ وهكذا استمرت حصة بريطانيا في التجارة العالمية بالانخفاض من ١٥،١٤٪ (١٩١٣) الى ١٠,٧٥٪ (١٩٢٩) والى ٨,٩٪ (١٩٣٧). وأشد مرارة من ذلك، أن الارباح غير المنظورة المكتسبة من بناء السفن والتأمين واستثمارات ما وراء البحار أضحت عاجزة عن سد الفجوة التجارية المنظورة، فعاشت بريطانيا في مطلع الثلاثينات على رأسمالها. وهنا ادرك ساسة بريطانيا الخطر المحيق باقتصاد امتهم بعد أزمة عام ١٩٣١ التي افضت الى سقوط حكومة العمال ثم القرار بالتخلي عن قاعدة الذهب.

ولدرجة ما، ربما انطوى استيعاب هؤلاء السياسيين للمعضلة على بعض المبالغة. فبحلول عام ١٩٣٤ شرع الاقتصاد يستفيق ببطء من صدمته. وبينما ذويت الصناعات القديمة في الشمال، أخذت بالنمو صناعات جديدة ـ الطائرات والسيارات والبترو كيماويات والسلع الكهربائية. وهيأت المتاجرة مع (كتلة الاسترليني) دعماً معيناً للصادرات البريطانية. وساعد المستهلك البريطاني الهبوط الذي حصل في اسعار المواد الغذائية والمواد الخام البريطانية. لكن هذه المنعشات لم تكن كافية لخزينة قلقت على رصيد بريطانيا الضعيف في الخارج وعلى اي طلب آخر على الاسترليني. وكانت الاولوية المطلقة حسب وجهة نظر المعنيين هي استمرار البلد في شق طريقه في العالم وهو ما عنى الابقاء على الضرائب لاقصى حد والسيطرة على انفاق الدولة وموازنة حسابات الحكومة. وحتى حين أجبرت ازمة منشوريا الحكومة عام ١٩٣٢ الى نقض قاعدة السنين

العشر[1]، سارعت وزارة المالية الى القول: «يجب الا يتخذ هذا ذريعة لزيادة الانفاق على القوات المسلحة دون النظر الى الوضع المالي والاقتصادي الخطير الذي نحن فيه».

يوحي هذا المزيج من الضغوط الداخلية ـ السياسية والاقتصادية أن بريطانيا، كفرنسا، شرعت بتخفيض الانفاق على قواتها المسلحة في مطلع الثلاثينيات بمجرد أن بدأت الدول الدكتاتورية بزيادة انفاقاتها التسليحية. ولم يشهد التسلح البريطاني أول زيادة ملموسة الا حين حل عام ١٩٣٦ بعد مضي بضع سنين على دراسة «النواقص الدفاعية» وصدمة تسلح هتلر والازمة الحبشية، ولكن انفاق ذلك العام كان أقل من انفاق ايطاليا ومساوياً لربع أو ثلث الانفاق الالماني. وحتى في هذه المرحلة حالت ضوابط وزارة المالية وقلق الساسة من الرأي المحلي دون اعادة التسلح بنطاق كامل وهو ما لم يبدأ فعلياً الا عشية أزمة ١٩٣٨. وعلى أية حال، حذرت القوات المسلحة قبل ذلك التاريخ بوقت طويل من استحالة حماية «تجارتنا، واقاليمنا، ومصالحنا الحيوية ضد المانيا، وايطاليا واليابان في وقت واحد»، وحضت الحكومة على «تقليص عدد الاعداء المحتملين والحصول على مساندة الحلفاء المحتملين». وبكلمة أخرى انها الدبلوماسية ـ دبلوماسية التهدئة ـ المطلوبة للدفاع عن هذه الامبراطورية الضعيفة اقتصادياً والمترامية الاطراف استراتيجياً ضد التهديدات في الشرق الاقصى، والبحر المتوسط وأوروبا نفسها. وشعر رجال الاركان ان بريطانيا لم تكن قوية تماماً في أي مسرح، وتعززت تلك الحقيقة المزعجة مع نهضة القوة الجوية الالمانية التي عرضت قاطني الجزيرة لاول مرة الى العمليات العسكرية المعادية.

---

(١) أي الامر الذي صدر عن فترة ما بعد عام١٩١٩ الذي ينص على انخراط القوات المسلحة في حرب كبرى في السنين العشر القادمة.

وثمة دليل على أن هيئة الاركان البريطانية هي الأخرى كانت متشائمة لحد بعيد من مستقبل البلد، مثلما هو شأن المحترفين العسكريين في كل دولة أخرى، اذ زرعت فيهم الحرب العالمية الاولى الحذر وجعلت سمتهم التشاؤم. غير أن ما لا يعلوه غبار الشك ان بريطانيا قد تفوقت عليها المانيا جواً بحلول عامي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، أي أن جيشها الضئيل المعد للخدمة الطويلة لن يفعل الا القليل في اوروبا، وأن بحريتها لتجد الامر مستحيلاً عليها السيطرة على المياه الأوروبية «مع» ارسال اسطول رئيسي الى سنغافورة، ولعل ما أقض مضجع صانعي القرار البريطاني هو الصعوبة البالغة التي اكتنفت عملية ايجاد أولئك «الحلفاء المحتملين» الذين احتاجتهم هيئة الاركان، فلم يعد ممكناً ايجاد الائتلافات التي سبق ان حبكتها بريطانيا للوقوف بوجه نابليون، أو تلك «الصداقات والوئامات» التي آتت ثمارها بعد عام ١٩٠٠. فقد انقلبت اليابان من حليف الى عدو، وعين الامر حصل مع ايطاليا. وأمست روسيا وهي القوة «الجناحية» الأخرى (حسب تعبير دوهيو) التي انضمت الى بريطانيا في معارضة أية هيمنة على القارة تعيش في قوقعة عزلتها الدبلوماسية وشديدة الشك في الديمقراطيات الغربية. أما سياسة الولايات المتحدة في مطلع ووسط الثلاثينيات فكانت مبهمة أنهكت معها عقول رجال الوايتهول. فهي قد عمدت باصرار الى نقض الاستراتيجية البريطانية الكبرى بنفس الطريقة ـ وربما عن قصد ـ التي نقضت بها بريطانيا استراتيجية فرنسا تجاه اوروبا الشرقية، حين نأت بنفسها عن أية التزامات دبلوماسية أو عسكرية، وما زالت راغبة عن الانضمام الى عصبة الامم، وعارضت بشدة المساعي البريطانية المختلفة لشراء رأي الدول المنادية بالتعديل (عن طريق الاعتراف بمكانة اليابان الخاصة في شرق اسيآ، أو تقديمها مدفوعات وترتيبات دفع خاصة (المانيا))، وجعلت من خلال سنها تشريع الحياد لعام ١٩٣٧، الامر مستحيلاً على بريطانيا الاقتراض من السوق الامريكية بالطريقة التي فعلتها سابقاً لتمويل الحرب بين ١٩١٤ ـ ١٩١٧. وعليه ظلت فرنسا حليف بريطانيا

الوحيـد ومـعـهـا باقي اجـزاء الامبراطورية. ومهما يكن من أمر جرّت احتياجات فـرنـسـا الدبلومـاسـيـة بريطانيـا الى تقـديم التـزامـات في وسط اوروبا وهو شيء عـارضـتـه الدومنيـونات بحزم والذي لم تكن بنية «الدفاع الامبراطوري» بمستطيعة الـوفـاء بهـا. من جـانب آخـر، اسـتـحـوذت الاهتمامـات الامبراطورية «خـارج» اوروبا على الاهتمام والمصـادر اللازمين لاحـتـواء التـهـديد الالماني. وبالتـالي وجد البريطانيـون انفسـهم في الثـلاثينات في ورطه دبلوماسية واستراتيجية دولية لم يكن لها من حل مرض.

هذا القـول لا يلغي حـقـيـقـة أن بالدوين وتشـمبرلين ورفاقهما كان لهم أن يفـعلوا الكثير، أو أن ندعي أن المقـررين لسـيـاسة التهدئة رفضوا جميع السياسات البـديلة التي قـدمـهـا تشرشل ونقـاد آخـرين على أنها غير عـمليـة. فقد ساورت الحكومـة البريطانيـة رغـبـة صميمية، بالرغم من كل الدلائل المناقضة، بالتوصل الى تقـارب «مـعـقـول» مع النظام النازي. وأفـضى الكره العـاطفي للشيوعية الى اهمال أو التـقليل من شأن روسـيا كعضوة في الائتلاف المعادي للفاشية. واعتبرت الدول المعـرضـة للخطر الفـاشي في اوروبا الشرقـيـة مـثل تشـيكوسلوفاكيا وبولندا مـصـدر ازعـاج، وعكس انعـدام التـعـاطف مع مـشـاكل فـرنسا روحاً انهزامية. وبولغ في تقـدير القـوة الالمانيـة والايطاليـة باسـتـمـرار على اسس واهية، واعتبرت نقـاط الضـعـف البريطانية، مبرراً لعدم اتخاذ اجراء ما. وتطلع رجال الوايتهول الى توازن القـوى الاوروبي بنظرة قـصيرة الامـد ونفـعـية. وفرضوا الرقابة الدائمة على مـعـارضي سـيـاسـة التهدئة كتشرشل واجبروهم على الوقوف على الحياد حتى حين زعـمت الحكومة أن ليس لها الا أن تأخذ بالرأي العام. وعليه، ثمة قدر كبير من الريبـة حـيـال مـوقف بريطانيـا اللئيم وضـيـق الافق حـتى في هذه الفترة الحرجة، نظراً للمـعـقـوليـة والموضـوعية اللتين انطوت عليهما الارضية التي وقفت وراء رغبة الحكومـة البريطانية بتفادي الوقوف بوجه الدول الدكتاتورية.

ومن الناحية الثانية، يوحي أي اطلاع على الحقائق الاقتصادية والاستراتيجية في اواخر الثلاثينيات أن حل المشاكل الاساسية التي اكتنفت الاستراتيجية البريطانية الكبرى لا يتأتى بمجرد تغيير الموقف او تبديل رئيس الوزراء. بل ان التناقضات الجذرية كانت تبرز أكثر كلما اضطر تشمبرلين الى التخلي عن التهدئة ـ بسبب مزيد من اعتداءات هتلر، واهتياج الرأي العام البريطاني. وكما اصرت هيئة الاركان على زيادات كثيرة في الانفاق الدفاعي جادلت وزارة المالية بقولها ان مثل هذا الانفاق سيفضي الى كارثة اقتصادية. وفي عام ١٩٣٧، كانت بريطانيا، كشأن فرنسا، تنفق على الدفاع من اجمالي انتاجها القومي أكثر مما انفقته هي وفرنسا في سنوات ازمات ما قبل عام ١٩١٤، دون أي تحسن ملموس في الناحية الامنية ـ والسبب يعود ببساطة الى الانفاق التسليحي الاعلى والمحموم لالمانيا المسعورة بهذا النشاط. وما أن ارتفع الانفاق الدفاعي البريطاني من ٥,٥٪ تقريباً من اجمالي الانتاج القومي (١٩٣٧) الى ٥,٨٪ (١٩٣٨) ومن ثم الى ٥,١٢٪ (١٩٣٩)، حتى شرع الاقتصاد المتضعضع بالتضرر. وحين اطلقت الاموال لزيادة التسلح، ابطأت عدم كفاءة المصانع البريطانية والنقص الحاد في المهندسين المهرة من الانتاج المرتقب للطائرات والدبابات والسفن. بيد أن ذلك أجبر بدوره صنوف القوات المسلحة على زيادة طلبياتها من الاسلحة وحاملات الكريات وصفائح الفولاذ والمواد الاخرى من البلدان المحايدة كالسويد والولايات المتحدة، وذلك ما أفضى الى استهلاك احتياطي العملات الصعبة أكثر وخلق تهديداً لميزان المدفوعات. فأضحى رصيدها العالمي اوهى مما سبق نظراً لتقلص خزينها من الذهب والدولارات. وقد أشارت وزارة المالية في تبريرها لاجراءات اعادة التسلح في نيسان ١٩٣٩:

«اذ ما كنا تحت تأثير الانطباع أننا قادرون على خوض غمار حرب طويلة مثلما كنا عليه عام ١٩١٤ فنحن كمن يدفن رأسه في الرمال». وما كانت هذه نبوءة طيبة لدولة اعتقد مخطوطها الاستراتيجيون بعدم وجود فرصة لكسب حرب قصيرة،

ولكنهم يأملون لدرجـة مـا بالسيادة في صراع مطول.

وعـلى نـفس الدرجـة من الخطورة كـانت التناقـضـات التي سـادت الوضع العسكري عشيـة الحـرب. فبينمـا صدر قرار بريطانيـا عام ١٩٣٩ بقبول «التزام قـاري» رسـمي آخـر مع فـرنسـا وكذلك قرارها باعطاء البحر المتوسط اولوية على سنغـافـورة في نشر القـوات البحرية بعض المسائل الاستراتيجية العالقة، فقد تركا ايضـاً المصـالح البريطانيـة في الشرق الاقـصى عـرضـة للعـدوان اليـاباني المقبل. وبـنفس الطريقـة المنطوية على التناقض، كـانت ضمانات بريطانيـا العـاجلة تجـاه بولندا في ربيع ١٩٣٩ والضمانات اللاحـقـة لليونان ورومانيا وتركيا، كلها علامات عـلى اعـادة اعتراف الوايتـهـول بأهميـة اوروبا الشرقـيـة والبلقـان في توازن القـوى الاوروبي بيـد أنه لم يكن أمـام القـوات المسلحـة البريطانية غير أفق ضئيل للدفاع عن هذه الاراضي ضـد هجوم الماني مبيت.

وبإخـتـصـار، لم تقـدم، لا سـياسات تشمبرلين المتزمتة تجاه المانيا بعد آذار ١٩٣٩ ولا سـياسات بديلـه تشرشل في مايس ١٩٤٠ « حلا » لمعضلات بريطانيا الاستراتيـجـيـة والعـسكرية وكل مـا فـعلاه هو اعادة تحديد المشاكل. لقد اصابت سـيـاسـتـا التـهـدئة واللاتهدئة بأضرارهما الامبراطورية البريطانية المترامية الاطراف في هـذه المرحلة المتأخـرة من التـاريخ ـ والتي مـا برحت تسـيطر على ربع الكون لكنها ملكت ٩ ـ ١٠٪ فـقط من قوته التصنيعية و « امكانـاته » الحربيـة، وما كان أمـامها سوى أن تختار من بين الشرور. ومما لا شك فيه أن قرار ١٩٣٩ بالوقوف بوجـه اي اعـتـداء آخـر من جـانب هتلر كـان قراراً صائباً. لكن ميزان القوى في تـلك المرحلة مـال ضـد المصـالح البريطانيـة في اوروبا وبدرجـة أكـثـر في الشرق الاقـصى وبات من الصـعب تحـقـيق نصر نهائي ضـد الفاشية دون تدخل القوى العظمى المحايدة. وهذا ما سيأتي معه بمشاكله أيضاً.

القوتان العظميان
البعيدتان عن المسرح

جسد الغموض الذي اكتنف موقف القوتين العملاقتين والمنعزلتين لحد ما (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) أحد أعظم المصاعب التي واجهت صانعي القرار البريطانيين والفرنسيين ولما صارعوا التحديات الدبلوماسية والاستراتيجية في الثلاثينات. أكان الامر يستحق بذل جهود أخرى لاقناعهما بالتحالف ضد الدول الفاشية حتى ان انطوى ذلك على الرضوخ لمطالب موسكو وواشنطن، واثار موجات النقد الداخلي؟ وأي منهما ينبغي خطب ودها بقوة، وفي أي مجال؟ أوسيكون من شأن التحرك العلني تجاه موسكو، لنقل، أن يستفز بدلاً من أن يردع المانيا أو اليابان؟ لقد كان لموقف روسيا وأمريكا نفس الاهمية في نظر برلين وطوكيو. ترى هل ستبقى هاتان القوتان نائيتين بنفسهما لو اعاد هتلر ترسيم حدود اوروبا الوسطى؟ وما سيكون رد فعلهما تجاه اي توسع ياباني في الصين أو حيال العمليات ضد الامبراطورية الاوزوبية القديمة في جنوب شرق آسيا؟ وهل ستقدم الولايات المتحدة المعونة الاقتصادية في أقل تقدير للديمقراطيات الغربية مثلما حصل بين عامي ١٩١٤ ـ ١٩١٧؟ أو يمكن شراء موقف روسيا بصفقات اقتصادية واقليمية؟ وأخيراً هل تعني شيئاً سياسات هاتين الدولتين المبهمة والتي تنم عن الانطواء على النفس؟ ما هي درجة قوتهما في الواقع؟ وما هي اهميتهما في تغيير النظام العالمي؟

ان من الصعب استقاء الاجابة على هذه الاسئلة من مجتمع «مغلق» كالاتحاد السوفيتي. ومع ذلك تبدو الآن اركان النمو الاقتصادي السوفيتي وقوته العسكرية لتلك الحقبة جلية للعيان. والنقطة الاولى والاسطع هي ان الضعف

انتـاب قـوة روسيا لحد أبعد مما تعرضت له أية دولة عظمى أخرى كنتيجة لخسائر صراع ١٩١٤ـ ١٩١٧ ومن ثم اندلاع الثـورة ونشـوب الحـرب الاهلية. وقل عدد نفوسها من ١٧١ مليون نسمة عام ١٩١٤ الى ١٣٢ مليون عـام ١٩٢١. كما ادى فـقـدان بـولـنـدا وفـنلندا ودول البلطيق الى حـرمـان البلد من كـثير من المصـانع والسكك الحـديد والمزارع، فـيما حطم القـتال الطويل معظم ما تبقى لديه. وعمل الانخفاض الرهيب في التصنيع ـ أقل من ١٣٪ من انتاجها لعـام ١٩١٣ في سنة ١٩٢٠ على اخفـاء الانهيـار الاكبر في المـواد الاساسيـة: «فـانتج ١,٦٪ فقط من خامـات الحـديد، و ٤,٠٪ مـن الفولاذ، و ٥٪ من القطن». وتلاشت التـجارة الخـارجـية تماماً، واضحى مجمل انتاج المحاصيل أقل من نصف ما كان عليه قبل الحـرب، اضف الى ذلك أن مجمل الدخل القـومي للفـرد الواحد تراجع من أكثر من ٦٠٪ الى مـستوى يرثى له. ومهما يكن من أمر ولمـا كـان سبب هذه التعـاسة المفـرطة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية للسنوات ١٩١٧ـ ١٩٢١، فهذا يعني أن تثـبـيت اركـان النظام السـوفـيـتي (وأي نـظام آخـر في الواقع) مرتبط بتحقيق نهضـة في عـديد من الميـادين. اذ ورث البـلاشـفـة البنية الصناعية لما قبل الحرب واثـنـاءهـا والمتـمـثلة بسلسلة من المصـانع، وشـبكات السكك الحـديد ومـعـامل الفـولاذ. وثمـة بنيـة تحتية اساسية من السكك الحديد والطرق وخطوط التلغراف. وهناك عمال صناعـيـون بوسـعـهم العـودة الى مصانعهم حال انجلاء غبار الحرب الاهـلـيـة. وفي الـبـلاد ايـضـاً نمـوذج راسخ للانتـاج الزراعي ونمط في بيع المواد الغـذائيـة للمـدن والضـواحي سـهلت العـودة اليـه يوم قـرر لينين (طبقاً للسياسة الاقتصاديـة الجديدة عـام ١٩٢١) أن يتـخلى عن المحاولات العقيمة لـ (شيوعية) الفـلاحـة والسماح بدلاً عن ذلك للمـزارع الفـردية بممارسة نشاطها. ولذلك عاد الانـتـاج الزراعي بحلول عـام ١٩٢٦ الى مـستواه قبـل الحـرب، وتبعه في ذلـك الانتـاج الصناعي بعـد عـامين. لقد كلفت الحرب والثورة روسيا ثلاثة عشر عاماً من النمـو الاقتصادي، لكنها استعدت الآن لاستئناف زحفها الامامي.

بيـد أن هذا «الزحف» لا يتـوقع له أن يتم بالسرعـة المرجوة - ربما ليس كما اراد الطاغيـة سـتـالين- وروسـيـا ترزح تحت وطأة عـيوبها الاقتصادية التقليدية. فـهي اذ افـتـقـرت الى الاستثمارات الاجنبية توجب عليها جباية رأس المال بطريقة مـا من المصادر المحلية لتمويل الصناعة واسعة النطاق «اضافة الى» تأسيس قوات مـسلحـة في أحـضـان عالم عدواني. أما وقد زالت الطبقة الوسطى التي كان ممكناً تشـجيعهـا لخلق رأس المـال أو سلبهـا مقابـل ديمومـة وجودها، وبقاء ٨٧٪ من الشعب الروسي (١٩٢٦) يرزحـون في قـاع القطـاع الزراعي الذي لا زال مـعظمه في ايدي الاهالي، لم يجد سـتالين من بدٍ سوى جمع الاموال وفي ذات الوقت زيادة التـوجـه من الزراعـة الى الصناعـة الى التحول الى المزارع الجماعية واجبار الفلاحين على المشـاعـيـة، والغـاء دور الكولاكـيين[1]، والسـيطرة على المحصول بعد حصاده مـبـاشرة، وتثـبـيت قـيـمـة الاجـور المدفـوعـة لعمال المزارع واسعار الغذاء (الاعلى بكثير) المقـررة لاعـادة بيع المحـصـول. وهكذا أقحمت الدولة نفسها بين المنتجين في الريف والمستـهلكين في المدن بطريقة وحشية قاسية، وانتزعت الاموال من كلا الـطـرفـين لحـد لم يجرؤ النظام القـيصري على بلوغـه. وفـاقم هذا رفع الاسـعـار المتـعـمـد، وفـرض سلسلة من الضرائب والرسـوم، والضغوط المسلطة على كاهل الفـرد لبـيـان مـدى ولائه للنظام من خـلال بيعه سندات الدولة. فكانت النتيجة النهـائيـة أن انحطت حـصـة اجمالي الانتـاج القومي الروسي المخصصة للاستهلاك الفردي الى مستوى مخيف هـو ٥١ ـ ٥٢٪ فيما بلغت تلك الحصة في بلدان أخرى بفضل انطلاقها في التصنيع حوالي ٨٠٪.

ولهذا «الاقـتـصـاد المبني وفق الاوامـر» الاشتراكـيـة عـاقـبـتـان اقـتصاديتان مـتـضـاربتـان. الاولى هي الانحطاط الكارثي في الانتاج الزراعي السوفيتي بسبب المـقـاومـة التي ابداها الكولاكـيـون (واشـخـاص آخـرون) ضـد المزارع الجماعـيـة

---

(١) المزارعـون الاغنيـاء المسيطرون على المزارع في روسيا.

المفروضة بالقوة حتى تمت تصفيتهم. كما خلق ذبح حيوانات المزارع كاجراء وقائي انخفاضاً كبيراً في مقادير اللحم وانتاج الحبوب وانحدر المستوى المعيشي كثيراً ـ اذ انخفض عدد الخيول من ٣٣,٥ مليون عام ١٩٢٨ الى ١٦,٦ مليون عام ١٩٣٥، وعدد المواشي من ٧٠,٥ مليون الى ٣٨,٤ مليون رأس، ولم يستعد المستوى المعيشي عافيته الا في عهد خروشوف. واجريت الحسابات الخاصة المتعلقة بنسبة الدخل القومي الذي عاد فيما بعد الى الزراعة على شكل جرارات ومعدات كهربائية ـ مقابل المبالغ التي امتصها نظام المزارع الجماعية وتحديد الاسعار ـ لكن هذه محاولة غامضة النسبة لغرضنا هنا، ذلك أن مصانع الجرارات مثلاً قد صممت من يوم انشائها لتحويلها الى مصانع لانتاج الدبابات الخفيفة، أما الفلاحون فلا يرجى منهم فائدة في مجابهة الفيرماخت (الجيش الالماني). واما الشيء الذي لا جدال فيه فهو ان الانتاج الزراعي السوفيتي في هذا الوقت قد انهار. ويمكن تخمين عدد الضحايا وخاصة الذين هلكوا في مجاعة عام ١٩٣٣ بملايين الانفس. ولما بدأ الانتاج بالتحسن في نهاية الثلاثينات، انما ساعدته مئات الالوف من الجرارات وحشود العلماء الزراعيين وجيوش من العاملين في المزارع الجماعية المسيطر عليها عن كثب. لكن الثمن كان باهظاً من الناحية البشرية.

وأما العاقبة الثانية فكانت حميدة للغاية في أقل تقدير لأغراض القوة الاقتصادية ـ العسكرية السوفيتية. فبعد هبوط الحصة الاستهلاكية من اجمالي الانتاج القومي الى مستوى لم تبلغه دولة في التاريخ الحديث، اضحى الاتحاد السوفيتي قادراً على تخصيص نسبة هائلة تبلغ ٢٥٪ من اجمالي انتاجه القومي للاستثمار الصناعي مع بقاء امتلاكه مقادير كبيرة لانفاقها على التعليم، والعلوم، والقوات المسلحة. وبينما تم تغيير مكان عمل جل الشعب الروسي بنسبة عالية وانخفض عدد العاملين بالزراعة من ٧١٪ الى ٥١٪ في الاعوام ١٩٢٨ـ ١٩٤٠،

كـان الشـعب ايضـاً مـتـعلماً بنسـبـة لم يسبق لها مثيل. وكان هذا امراً حيوياً لأن روسـيـا عـانت دومـاً ـ بالمقارنة مع المانيا أو أمريكا مثلاً ـ من امتلاكها قوة عاملة سـيئة الـتـدريب والتـعليم، ووجـود عـدد ضئيل من المهندسين والمدراء المطلوبين لـلتـعليم العـالي و «التطور المتـواصل» للقطاع التـصنيـعي. فـامـتلك البلد اخيراً الملاكـات المدربة الضرورية للنمـو المطرد بعـد أن تدرب ملايين العمال في مدارس المصـانع أو في الكليـات الفنيـة، وتوسع عـدد المجـتمعات، فقفز عدد المهندسين المتخرجين المتخصصين « بالاقتصـاد القومي » مثـلاً من ٤٧ ألف عام ١٩٢٨ الى ٢٨٩ ألـف عــام ١٩٤١. وكـثير من هذه الارقـام التي اعلنتها الدعاية السوفيتية مبالغ فيها بدون ريب وتخفي نقاط ضعف مختلفة، الا أن تخصيص المصادر للنمو شيء لا يرقى له الشك، وكـذلك الامـر بالنسـبة لانشاء محطات الطاقة الكهربائية الـضـخـمـة ومـصـانـع الفـولاذ الجـديدة، والمعـامل فـيـا وراء الاورال والآمنة من هجوم الغرب واليابان.

لقـد كـان ذلك الارتفـاع في الانتـاج التـصنيعي شيئاً غير مسبوق في تاريخ التـصنيع حـتى ان شك المرء بصـحـة تلك التـقـديرات. وكانت التغيرات المئوية عـديمـة المعنى تقـريبـاً بسـبب الانخـفـاض الرهيب في القيمة والحجم الحقيقيين للانتـاج في السنوات الخوالي (في عام ١٩١٣ مثلاً ناهيك عن ١٩٢٠) ـ حتى وان اوضح الجـدول (٢٨) النقطـة المهـمـة المتعلقـة بمدى توسع الانتـاج التصينيعي السـوفـيـتي اثناء (الكسـاد العظيم). وعلى أية حال لو نظر المرء فقط الى الخطتين الخمسيتين (١٩٢٨ ـ ١٩٣٧) لـبـدا لـه ارتفـاع الدخـل القـومي من ٢٤,٤ الى ٩٦,٣ مليـار روبـل، وتزايـد انتـاج الفـحم مـن ٣٥,٤ الى ١٢٨ مليـون طـن، وانـتـاج الفـولاذ مـن ٤ الى ١٧,٧ مليـون طن وتضاعف انتاج الطاقة الكهربائية سـبع مـرات، وازدياد انتـاج الجـرارات حـوالي اربعين مـرة فـبز الانتاج الصناعي السـوفـيـتي في نهاية الثـلاثينات انتـاج فـرنسا واليابان وايطاليا وربما حتى بريطانيا ايضاً.

بـيـد أن ثمـة عـيـوب تكمن وراء هذا النمـو الكبير. اذ بالرغم من ارتفـاع الانتـاج الزراعي ببطء في منتـصف الثـلاثينات كـانت الزراعـة السوفيتية أقل قدرة على اطعـام الشـعب عن ذي قـبل، دعك عن انتـاج فائض للتصدير، وما فتئت نسـبـة الغلة التي ينتـجها كل أكر واطئة جداً. وما برحت المواصلات بدائية وغير لائقـة لتلبـيـة احتياجات البلد المتنامية بالرغم من الاستثمارات الجديدة في السكك الحـديد. وها هي صناعـات كـثيرة بقـيت مـعـتـمدة بقوة على الشركات والخبرات الاجنبـيـة وخـاصـة من الولايات المتـحـدة. وادت «عـملقـة» المصانع والعمليات التـصنيعية المختلفة الى عرقلة اية تعديلات سريعة نحو الانتاج المختلط أو ادخال تـصـامـيم جـديدة. فكان لا بد من بلوغ اعناق الزجـاجـات نظراً لعـدم تناسب الـرصـيـد الموجـود من المواد الاوليـة أو القـوة العـاملة الماهرة مع التـوسع المخطط لصناعات معينة. وأما بعد عــام ١٩٣٧ فـقد اتجه الاقتصاد السوفيتي الى الانتاج التسليحي الهائل وذلك ما أتى على استمرارية الصناعة وأفسد التخطيط السابق. وهـناك حملات التطهير الكبرى بعـد كل شيء. ومـهـما كـانت اسـبـاب اضطهـاد سـتـالين المسـعور لقطاعات كبيرة من شعبه فان النتائج الاقتصادية كانت مروعة: اذ زج «بـالموظفين المدنيين، والمدراء، والفنيين، وخبراء الاحـصـاء، وحـتى كـبـار الرجـالات» في المعـتـقـلات فـفـاقم بذلك ازمة روسيا من الملاكات المدربة أكثر. وبـيـنـما حـدا الـرعب بالكثيرين الى اظهـار الولاء المطلق للنظام، فـانه عـمل على تثـبـيط روح التـجـديد، وقـتل محاولات التـجريب، وانهى النقاش المفتوح والنقد البناء: «وكـان ابسط شيء عليك ان تفـعله هو تحـاشي المسـؤوليـة، واسـتـحصال مـوافـقـة رئيـسك على أي تصرف، واطاعـة أي أمـر تسـتلمـه بصورة آلية، بغض الـنـظر عن الظروف الداخليـة». لقـد عـمل هذا التصرف على انقـاذ جلد المرء، ولكنه لم يساعد في نمو اقتصاد متجدد.

وكـان الاتحـاد السـوفيتي قد خصص حصة كبيرة من ميزانية الدولة (١٢ ـ ١٦٪) على الانفـاقات الدفاعية في جل فترة العشرينيات، نظراً لتعرضه للانهاك في الحـرب الكونيـة الاولى، وشعـوره الحـاد بتـهـديد الاعـداء المحتـملين ـ بولندا، واليـابان، وبريطانيـا. ثم انخـفضت تلك الحصة في مطلع سني الخطة الخمسية، في الوقت الذي قلصت القوات المسلحة الى ٦٠٠ ألف رجل تدعمها ميليشيا تبلغ ضعف هذا العـدد ولكنهـا غير كـفـوءة. ولما نشـبت ازمـة منشـوريا وارتقى هتلر العرش، ازداد حجم الجيش فبلغ ٩٤٠ ألـف رجـل عـام ١٩٣٤ و ١,٣ مليون عام ١٩٣٥. وعلى أثر ارتفـاع الانتـاج الصناعي والدخل القـومي المسـتحصل من الخطة الخـمـسيـة، صنعت اعداد كبيرة من الدبابات والطائرات. ورغب الضباط المـجـددون المحـيطين بتـوخـاشـوفسكي بدراسـة افكار دوهيت، وفـولر، وليـدل هارت، وغـودريان، والنظريات الحـربيـة الغـربيـة الأخرى (ان لم يقبلوها كلية). وحـاز الاتحـاد السـوفـيـتي في مطلع الثلاثينات ليس على تشكيلات دروع فحسب بل وقـوة مظليـة كـبيرة ايضـاً بينما بقيت القوة البحرية صغيرة وغير فعالة، واقيمت صناعـة طائرات عظيـمـة في اواخـر العشرينات انتـجت الى حين معلوم عدداً من الطائرات سنوياً أكثر من انتاج باقي القوى مجتمعة. (راجع الجدول ٢٩)

الجدول ٢٩: انتاج القوى من الطائرات (١٩٣٢ ـ ١٩٣٩)

١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩
(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	٧٨٥	٨٩٠	٧٤٣	١,٣٨٢	٣,١٦٣
٣٦	٣٦٨	١,٩٦٨	٣,١٨٣	٥,١١٢	٥,٦٠٦	٥,٢٣٥	٨,٢٩٥
(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٧٥٠)	(١,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	(١,٥٠٠)	١,٨٥٠	(٢,٠٠٠)
٦٩١	٧٦٦	٦٨٨	٩٥٢	١,١٨١	١,٥١١	٣,٢٠١	٤,٤٦٧
٤٤٥	٦٣٣	٧٤٠	١,١٤٠	١,٨٧٧	٢,١٥٣	٢,٨٢٧	٧,٩٤٠
٥٩٣	٤٦٦	٤٣٧	٤٥٩	١,١٤١	٩٤٩	١,٨٠٠	٢,١٩٥
	٢,٥٩٥	٢,٥٩٥	٣,٥٧٨	٣,٥٧٨	٣,٥٧٨	٧,٥٠٠	١٠,٣٨٢

بيد أن هذه الارقام هي الأخرى تستر عيوباً خطيرة. ذلك أن الأزمة الطبيعية «للعملقة» الروسية هي التركيز المفرط على الكمية. وبالنظر لطبيعة الاقتصاد هناك، انتجت روسيا اعداداً هائلة من الطائرات والدبابات في مطلع الثلاثينيات، والواقع أن الاتحاد السوفيتي انتج بحلول عام ١٩٣٢ أكثر من ٣ آلاف دبابة وما يربو على ٢,٥٠٠ طائرة - وهو اعلى رقم في العالم اطلاقاً. واضحى من الصعب لحد استثنائي ايجاد ضباط وضباط صف حسني التدريب للاشراف على كتائب الدروع وسرايا الجو اثر النمو الكبير الذي عاناه الجيش النظامي بعد عام ١٩٣٤، والاصعب من ذلك تزويد جيش وقوة جوية حديثتين بالجند في بلد يكتظ بفائض من الفلاحين ويقاسي أزمة يائسة في العمال المهرة، ولعل الضعف الاساسي الذي عانى منه البلد في الثلاثينات بالرغم من برنامج التعليم واسع النطاق، يكمن في رداءة تدريب كثير من العمال والجند. وفضلاً عن ذلك، امست روسيا مثل حال فرنسا ضحية للاستثمار المفرط في صناعة طرازات الطائرات والدبابات العائدة لمطلع الثلاثينيات. فما ان كشفت الحرب الاهلية الاسبانية مديات هذه الاسلحة (من الجيل الاول)، وسرعتها، وقابليتها على المناورة حتى حمي وطيس السباق لبناء طائرات اسرع ودبابات اقوى. بيد أن صناعة الاسلحة السوفيتية كالمراكب الكبيرة في البحر، لم تستطع ان تغير منهجها (وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى وجود ٩٦٧ دبابة فقط من مجموع ٢٤ ألف دبابة كانت حديثة التصميم لحد مساو أو أفضل من الدبابات الالمانية في حزيران ١٩٤١). وفي خضم هذه الاحداث جاءت حملات التطهير. اذ ادى كسر ظهر الجيش الاحمر - حيث فقد ٩٠٪ من مجموع الجنرالات و ٨٠٪ من مجموع العقداء من جراء حملة ستالين المسعورة - ليس الى مجرد القضاء على ضباط كثيرين مدربين وحسب، بل وكان له نتائج اخرى اضرت بالقوات المسلحة بقسوة. ذلك ان ازاحة توخاشوفسكي والمتحمسين «للحرب الحديثة»، وتصفية اولئك الضباط الذين درسوا الاساليب الالمانية والنظريات البريطانية في تلك التطهيرات

القيتا بالجيش في ايدي رجال مأمونين عسكرياً ولكنهم متخلفون فكرياً كفوروشيلوف وكولوك. فكانت اولى النتائج حل الفيالق الميكانيكية السبعة، وهو قرار جاء بعد الجدل حول ان الحرب الاهلية الاسبانية قد كشفت أن تشكيلات الدروع ليس بوسعها القيام بدور هجومي مستقل في ميدان المعركة وأنه ينبغي توزيع العجلات على كتائب الرماة من أجل توفير الاسناد للمشاة. وبنفس الطريقة تقريباً صدر القرار بأن القاصفات الاستراتيجية (تي. بي. ـ٣) ضئيلة الفائدة للاتحاد السوفيتي.

وهكذا غدت روسيا أضعف كثيراً في نهاية الثلاثينات مما كانت عليه قبل خمس أو عشر سنوات، بالنظر الى اهمال القوة الجوية وحل الوحدات المسلحة، وارتياع رجال القوات المسلحة من حملات التطهير ولجوئهم الى الطاعة العمياء. وفي تلك الاثناء كانت كل من المانيا واليابان تزيدان انتاجهما التسليحي واضحيتا أكثر عدوانية. لقد تضمنت الخطة الخمسية لما بعد عام ١٩٣٧ صناعة تسليحية ضخمة مساوية وأكثر في كثير من المجالات من انتاج المانيا ـ مثل صناعة الطائرات. ولكن ما أن ترجم هذا الاستثمار الى قوات مسلحة كبيرة وحسنة التجهيز حتى شعر ستالين بأن روسيا تمر في «منطقة الخطر» التي توحي بتهديد مثل الذي حصل في السنوات ١٩١٩ـ ١٩٢٢ في الاقل. تساعدنا هذه الظروف الخارجية على ايضاح التغيرات المختلفة التي تقمصتها الدبلوماسية السوفيتية في الثلاثينات، اذ واجه ستالين افق حرب محتملة على جبهتين في مسرحين منفصلين بمسافة آلاف الاميال، وذلك بعد أن ساوره القلق من العدوان الياباني على منشوريا وربما بدرجة اعمق من المانيا في عهد هتلر (وهي عين المعضلة الاستراتيجية التي شلت صانعي القرار البريطانيين). ومع ذلك لم يأت تعامله الدبلوماسي مع الغرب بتعزيز للامن الجماعي المطلوب، فقد انضمت روسيا الى عصبة الامم سنة ١٩٣٤ وعقدت معاهدات في سنة ١٩٣٥ مع فرنسا

وتشـيكوسلوفـاكـيـا. والواقع أنه من دون الاتفاق مع بولندا لن تستطيع روسيا الا قليـلاً تقـديم المسـاعدة لفرنسا أو تشيكوسلوفاكيا ـ وبالعكس. ثم ان البريطانيين نفـروا من هذه الجهود الرامية الى تشكيل «جبهة شعبية» ضد المانيا، وهو ما يفسر جـزئيـاً ارتيـاب سـتـالين من الغـرب اثناء الحـرب الاهلية الاسبانية، كما خشيت مـوسكو من احـتمالـيـة أن تجـر الجـمـهـورية الاشتراكية المنتقدة في اسبانيا كلاً من بريطانيـا وفـرنسـا الى اليـمين اضـافـة الى توريط روسيا بصراع مفتوح مع داعمي فرانكو: ايطاليا والمانيا.

فـلا بد أن الموقف الخارجي لعامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ بدا أكثر تهديداً في عين سـتـالين (وهو مـا جـعل حملاته التطهيرية أشد حماقة وعصياناً على التفسير). ان تسـوية مـيـونخ لا تؤكـد اطماع هتلر في وسط وشرقي اوروبا فـحسب بل ان الامر الاكثر اقلاقاً انها كشفت النقاب عن عدم استعداد الغرب للتصدي لتلك الاطماع وربما فـضل في الواقع تحـويل الطاقـات الالمانيـة الى الشرق أكـثر. وبعد أن شهد هذان العـامـان اصطدامـات حـدودية دامـيـة بين الجـيـشين السوفيتي والياباني في الشرق الاقـصى(وهو مـادعا الى التعزيزات الكثيرة في الفرق الروسية في سيبيريا)، ليس مما يثير العجب ان ستالين قرر هو الآخر انتهاج سياسة «ترضية» تجاه برلين حـتـى لـو عـنـى ذلك الجلوس مع خـصـمـه الايديولوجي. ونظراً لوجـود اطماع سـيـاسـيـة روسـيـة في اوروبا الشرقـيـة لم يبق لدى مـوسكو تحـفظات كثيرة بشأن اشـتـهـائهـا ازدراد الدول المسـتـقلة في تلك المنطقـة على اسـاس ان حصتها شيء رئيسي. وزوده الميـثـاق النـازي ـ السوفيتي المفاجىء في آب ١٩٣٩ بمنطقة صادة في جناحـه الغـربي ووقـتـاً اطول لاعادة التسلح في حين اصطرع الغرب مع المانيا نتـيـجـة الهجـوم على بولندا. فـاطعـام التمساح بدا افضل بكثير من افتراسه اياك (حسب تعبير تشرشل).

فـمن شأن كل ذلك أن يصـعب لدرجـة غير اعـتـيـادية مهمة قياس القوة

السوفيتية في نهاية الثلاثينات، لا سيما ان الاحصائيات عن «امكانات الحرب النسبية» لم تعكس لا المعنويات في الداخل ولا نوعية القوات المسلحة ولا حتى طبيعة الموقع الجغرافي. والواضح أن الجيش الاحمر لم يعد يضارع تلك «القوة الحديثة الجبارة ذات الوزن العظيم والتجهيزات المتطورة والرجال المقاتلين الاشداء لحد استثنائي» (باستثناء الشيء الاخير) حسب وصف ماكنتوش لجيش في عام ١٩٣٦، ولكن من غير الواضح مدى فقدان أرضيته. وقد فضحت «حرب الشتاء» ضد فنلندا انحطاطه الشديد، بيد أن الصدامات الاقل شهرة في عام ١٩٣٩ مع اليابانيين في نومونهان أفصحت عن قوة حديثة ذات قيادة ذكية في النشاط القتالي. كما ان من الواضح اصابة ستالين بالذعر من انتصارات الجيش الالماني الساحقة بأسلوب الحرب الخاطفة في أيار ١٩٤٠، فأمسى مشتاقاً أكثرمن السابق الى عدم استفزاز هتلر لاشعال نار حرب معه. وأما قلقه الواضح الثاني فهو من أين سوف توجه طوكيو ضربتها في الشرق ـ ليس لان اليابان عدو دائمي بل لأن الدفاع عن سيبيريا أكثر استنزافاً من الناحية السوقية ويضعف قدرة روسيا أكثر على الوقوف بوجه التهديد الالماني. وجاءت الصورة عن هذا التصرف المخادع المتقلب على أثر استدعاء مدرعات زوكوف بسرعة للانضمام الى حملة غزو بولندا في ايلول١٩٣٩ حال ترتيب هدنةحدودية في الشرق مع اليابان.
ومن الناحية الأخرى تمت معالجة الاضرار التي لحقت بالجيش الاحمر بسرعة وزيدت اعداده (الى ٤,٣٢٠,٠٠٠ رجل عام ١٩٤١)، وشيدت مصانع كبيرة جديدة في وسط روسيا وتم اختبار الطائرات والدبابات المحسنة (مثل الدبابة الضخمة تي ـ ٣٤). وقفزت حصة الميزانية المرصودة للانفاق الدفاعي من ١٦,٥٪ سنة ١٩٣٧ الى ٣٢,٦٪ سنة ١٩٤٠. وأمست روسيا شأنها شأن معظم القوى العظمى الأخرى تتسابق مع الزمن. واحتاج ستالين بصورة اقوى مما في عام ١٩٣١ الى حث رجال الريف الروس على غلق الثغرة بينهم وبين الغرب مردداً «ان من يرخي الزمام سيقبع في الخلف، ومن يقبع في الخلف مصيره

الهزيمـة». وقـد ذاقت روسـيـا في عـهد القياصرة «هزائم متواصلة» لأنها قبعت في الخـلـف في مجال الانتـاجـيـة الصناعـيـة والقـوة العـسكرية. وهكذا عـزم الاتحـاد السـوفـيتي في ظل دكتاتوره القاسي على المسير الى الامام بسرعة. ويستحيل القول ما اذا كان هتلر سيفتح له المجال ام لا.

وأمـا النفـوذ النسـبي للولايات المتـحـدة في الشؤون العالمية في سني ما بين الحـربين فكان بعكس نفـوذ روسـيـا والمانيـا كلتيهما. وبكلمة أخرى كانت امريكا قـوية بدرجـة غير اعـتـيـادية في العشرينات، ولكنهـا انحطت لمسـتـوى اوطأ من مـسـتـوى أي من القـوى العظمى في الثلاثينات التي شهدت الكساد، ولم تنهض الا بشكل جـزئي في نهاية هذه الحـقـبـة. وقد تطرقنا الى سبب تفوقها في اول هذه العـقـود. اذ كـانت امـريكا البلد الكبير الوحـيد الذي استفاد من الحرب الكونية الاولى (باسـتـثناء اليـابان). واضـحـت اعظم امـة دائنة اضـافـة لكونها أكبر منتج للمـصنوعـات والمواد الغـذائيـة. وتمتـعت لحـد بعيد بأعلى احتياطي من الذهب. وامـتلكت سـوقـاً داخليـاً عظيم الاتسـاع بحيث اهل الشركات العملاقة والمنتجين الكبـار لا سيما في مجال صناعة السيارات المزدهرة، ان تشبع متطلبات اقتصاديات بالغـة الضـخـامـة. وتظافـر مستواها المعيشي العالي مع توفر رأس المال الاستثماري بشكل مـتـبـادل النفع ليرفـعـا مستوى الاستثمارات الكبيرة في الصناعة التصنيعية، مـادام الطلب الاستهلاكي يمتص جيمع السلع التي وفرتها الانتاجية المعززة.

فأنتجت امريكا في سنة ١٩٢٩ مثلاً ما يربو على ٤,٥ مليـون سيارة مقارنة مع ٢١١ ألـف سيارة انتجتهـا فرنسا، و ١٨٢ ألف انتجتها بريطانيا، وأما انتاج المانيا فكان ١١٧ ألف سـيارة. ولذلك ليس من العجيب أن تحقق امريكا طفرات مـثـيرة في اسـتـيراد المـطاط، والقـصـدير والنفط والمواد الاولـيـة الاخـرى لتـغـذية انتـعـاشـها التصنيعي، بيد أن الصادرات وخاصة من السيارات والمكائن الزراعية،

والمعـدات المكتبـيـة، والمواد المماثلة قـد اتسعت هي الأخرى في عقد العشرينات. وقـد نالت العـملية بأسرها مـعـونة النمـو الامريكي السريع في استثمارات ما وراء البـحـار. ومع أن هذا شيء مـعـروف جيداً، يبقى من المذهل أن نقول ان امريكا كانت تنتج في تلك السنين انتاجاً اضخم من انتاج باقي القوى العظمى «مجتمعة» وأن قـوتها التـصنيـعـيـة الطاغـيـة قـد دعـمـتـها أكثر حقيقة ان القيمة الا جمالية للمـصنوعـات المنتـوجـة لكل فرد من سكانها كانت تبلغ حوالي ضعف نظيرتها في بريطانيـا العظمى أو المانيـا ، وأكـثـر من نظيرتها في الاتحـاد السـوفـيتي او ايطاليا بعشر الى احدى عشرة مرة.

ومع صـحـة القول أن امريكا لم تتمتع بنفوذ سياسي عالمي يتناسب مع قوتها الصناعـيـة فـان ذلك قـد لايكون له كـبير أهمية في العشرينات. ففي المقام الاول رفض الشـعب الامـريكي الاضطلاع بدور قـيـادي في السـيـاسة العالمية، بكل ما يـلـحق به من ارتبـاطات دبلومـاسـيـة وعـسكرية، ولم يكن غير سـبب واه يدعـو امـريكا الى التـورط بالاحـداث العـالمية وخاصة في اوروبا الشرقية والقرن الافريقي بالنظر الى ان مصالح امريكا التجارية لم تتأثر بأفعال الدول الاخرى بشدة. وثانياً وبالنسـبـة لجـميع الزيادات «الشاملة» في الصادرات والواردات الامريكية، لم تكن مكانتـهـا في الاقـتـصـاد القومي عظيمة والسبب يعود ببساطة الى ان البلد مكتف ذاتيـاً، والواقع «انخـفـضت نسـبـة المواد المصنعـة المصدرة الى الانتاج الاجمالي الى حـوالي ١٠٪ سنـة ١٩١٤ الى حـوالي ٨٪ سنـة ١٩٢٩»، وثبتت القيمة الدفترية للاسـتـثمارات الخـارجـيـة المبـاشرة كـحـصـة من اجمالي الانتـاج القومي ـ وهذا ما يسـعفنا بتفسير جنوح السياسة الاقتصادية الامريكية الى الاستجابة المحلية بالرغم من القـبـول الواسع لافكار السوق العالمية «مبدئياً». ثم انه ما كان العالم الخارجي مـهما لـلـرخـاء الامـريكي باسـتـثناء بعض المواد الاوليـة. وأخيراً لم توح الشـؤون العالميـة في عقد مـا بعد عـام ١٩١٩ بوجـود أي تهديد كبير للمصالح الامريكية:

فما زال الاوروبـيـون يـتـشـاحـنـون ولـكـن بدرجـة أقل مما في مطلع العشرينات، وانعـزلت روسـيـا، والتـزمت اليـابان الهدوء. وتم احـتـواء الخـصـومـات البـحرية بفـضل مـعاهدات واشنطن. فاستطاعت الولايات المتحدة في ظل هذه الظروف ان تقلص جيشها الى حجم صغير جداً (حوالي ١٤٠ ألف جندي نظـامي)، بالرغم من سماحـهـا بأنشـاء قـوة جوية حديثة وكبيرة لدرجة معقولة وفسحها المجال أمام البـحـرية لتطوير برامجهـا المتـعلقـة بحاملات الطائرات والطرادات الثقيلة. وبينما اشـتكى الادميرالات من تلقي مـصـادر غير كافية من الكونغرس، وتعرض الامن القـومي الى اجراءات ضارة به (مثل قرار ستمسون عــام ١٩٢٩ بالغاء قسم حل الجـفـرة على اسـاس ان «الرجـال المهـذبون لا يقـرأ احدهم بريد الآخر»، كانت الحـقـيـقـة ان هذا عـقـد مـا برحت الولايات المتحدة فيه قادرة على البقاء عملاقاً اقـتـصـادياً ولكنهـا مـتـوسطة الوزن عسكرياً. ولعل ما دل على فترة السكون هذه عـدم امـتـلاك امـريكا لحـد الآن لهيئة مـدنيـةـ عـسكرية عليـا للتـداول بالقضايا الاستراتيـجـية ، مثل لجنة الدفاع الامبراطوري في بريطانيا أو مجلس الامن القومي الامـريكي فـيـما بعـد. فما الحاجة الى أي منهما حين رفض الشعب الامريكي بحزم افكار الحرب؟.

لقـد سردنا دور الولايات المتـحـدة الرئيسي في احـداث الانهـيـار المالي لعـام ١٩٢٩ والشيء الاكـثـر أهمية لاغراض قياس القوة النسبية هو ان الكساد اللاحق وحـروب التـعـريفـات قـد اضرت امريكا أكثر مما اضرت أي اقتصاد متقدم آخر. واذا عـزي هذا جـزئيـاً الى طبـيـعـة الرأسمالـيـة الامـريكيـة التطايرية وغير القـابلة للسيطرة نسـبيـاً، فـقـد تأثرت أيضـاً بالقـرار الرهيب بايثار الحمائية عن طريق تعريفات سموت ـ هاولي لعام ١٩٣٠. وكـانت انتـاجية البلد الصناعية والزراعية بالرغم من شكاوي مـزارعـيه وبعض اللوبيات الصناعية من المنافسة الاجنبية غير العـادلة، سـخـيـة الى درجة أن تحطيم النظام التجاري العالمي من شأنه أن يلحق

الضرر بمصدريها أكثر من الآخرين ـ كما اوضحت ذلك فوائض الصادرات على الواردات. فانحدر اجمالي الانتاج القومي للامة من ٩٨,٤ بليون دولار سنة ١٩٢٩ الى النصف بعد ثلاثة اعوام. واضحت قيمة السلع المصنعة سنة ١٩٣٣ أقل من ربع قيمتها عام ١٩٢٩. وفقد ما يقارب ١٥ مليون عامل اعمالهم وبقوا من دون مصدر رزق، وانخفضت قيمة الصادرات الامريكية في نفس الفترة من ٥,٢٤ مليار دولار الى ١,٦١ مليار دولار، أي حققت انخفاضاً نسبته ٦٩٪. واصاب الانهيار الصناعات الامريكية التي حذت حذو الامم الأخرى بالاسراع بالانضمام للكتل التجارية الحمائية معتمدة على الصادرات. اذ تراجعت صادرات القمح التي بلغت ٢٠٠ مليون دولار قبل عشرة اعوام، الى ٥ مليون دولار سنة ١٩٣٢، وقلت صادرات المواد الآلية من ٥٤١ مليون سنة ١٩٢٩ الى ٧٦ مليون دولار سنة ١٩٣٢. صحيح أن التجارة العالمية انهارت بشكل عام ولكن حصة امريكا من التجارة الخارجية تقلصت بصورة اسرع من ١٣,٨٪ سنة ١٩٢٩ الى أقل من ١٠٪ سنة ١٩٣٢. والاكثر من هذا انه في الوقت الذي عوضت فيه بعض القوى الكبرى انتاجها في منتصف الثلاثينات، عانت امريكا من شلل اقتصادي آخر عام ١٩٣٧ أفقدها معظم الارضية التي اكتسبتها في السنين الخمس الفائتة. لأن هذا الانحدار الامريكي الثاني لم يضر بلداناً أخرى كما أضر امريكا بهذه الحدة، وهذا عائد الى ما أطلق عليه «الاقتصاد العالمي المفكك» أي الانجرار باتجاه الكتل التجارية التي كانت أكثر اكتفاءاً ذاتياً مما عليه في العشرينيات فانكشفت العاقبة النهائية في سنة أزمة ميونخ: ان حصة امريكا من الانتاج التصنيعي العالمي كانت أقل مما كانت عليه في أي وقت منذ عام ١٩١٩ (راجع الجدول ٣٠).

الجدول ٣٠: حصص القوى العظمى من الانتاج العالمي، ٢٩ ـ ١٩٣٨ (بالمئة)

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٣٨
امريكا	٣٤,٣	٣١,٨	٣٥,١	٢٨,٧
روسيا	ـــ,٥	١١,٥	١٤,١	١٧,٦
المانيا	١١,١	١٠,٦	١١,٤	١٣,٢
المملكة المتحدة	٩,٤	١٠,٩	٩,٤	٩,٢
فرنسا	٦,٦	٦,٩	٤,٥	٤,٥
اليابان	٢,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٨
ايطاليا	٣,٣	٣,١	٢,٧	٢,٩

وهكذا جنحت السياسة الامريكية في عهد هوفر وبصورة خاصة في عهد روزفلت الى الانطوائية بسبب قساوة هذا التقهقر وانحطاط حصتها من التجارة العالمية ضمن اجمالي الانتاج القومي. وليس من المحتم ان يعطي روزفلت الشؤون الدولية ذلك الاهتمام الذي أمله كل من كوردل هل ووزارة الخارجية، نظرا لقوة الرأي المنادي بالعزلة وضغط المشاكل الداخلية. ومع ذلك وبسبب الموقع الحساس الذي استمرت امريكا باحتلاله في ساحة الاقتصاد العالمي يبقى شيء من الحق في انتقاد «الانشغال بالنهوض الداخلي» و «العادة القومية بتشكيل مسارات السياسة التي تعطي اهتماماً قليلاً بتأثير البرنامج الامريكي على البلدان الأخرى». اذ اتخذت امريكا اجراءات جعلت البريطانيين والفرنسيين شكوكين أكثر من السابق في مسألة الوقوف بوجه الدول الفاشية: حظر عام ١٩٣٤ على القروض الى أية حكومة اجنبية تخلفت عن دفع ديون الحرب، وحظر الاسلحة

لعام ١٩٣٥ في حـالة نشـوب حرب،ومنع القروض فيها بعد عن أية دولة مشتبكة في حـرب. ورافقت حملات الشجب الامريكي لايطاليا عام ١٩٣٥ تزايد شحنات النفط الى نظام مـوسـوليني وهو مـا أثار ذعـر الادميرالـيـة البريطانيـة. وأمـا القيود التـجـارية المخـتلفـة على المانيـا واليابان كرد فعل جزئي على عدوانها، فقد اثارت عـدائهما من دون تقـديم عون ذي معنى لخصومهما. فخلقت السياسة الاقتصادية الامـريكيـة اعـداءً لها من دون كـسب اصـدقاء أو دعم الحلفاء المحتملين. ولعل اخطر عـاقـبة نجمت عن ذلك ـ بالرغم من أن المسؤولية يتحملها كل من امريكا والديمـقـراطيـات الاوروبية ـ هي نشوء الشكوك المتبادلة بين الوايتهول وواشنطن في عين الوقت الذي سلطت به الدول الدكتاتورية تهديدها.

ومـهما يكن من أمر اضحى روزفلت في العامين ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ أكثر قلقاً من التـهـديدات الفـاشـية، ولو حال الرأي العام والمصاعب الاقتصادية بينه وبين اتخاذ الدور الريادي. فـحـملت رسائله الى طوكيو وبرلين لهجة أكثر حزماً. وقوي تشـجـيـعـه للديمـقـراطيـة الغربية. وانطوت المحادثات البحرية السرية الانكلو ـ امريكيـة لعـام ١٩٣٨ على كـيفيـة التعامـل مع التهديدين الالماني والياباني. وكان خطاب الرئيس عن العـزل الاقـتـصـادي اشـارة مـبكرة عن تحـركه الى التمييز في التـعـامل الاقتصادي ضد الدول الدكتاتورية. وفوق كل شيء حث روزفلت الآن على زيادات واسـعة في الانفاق الدفاعي. فكما رأينـا في الجدول ٢٦ أعلاه انفقت امريكا حتى فـي عـام ١٩٣٦ علـى التسليح اقـل من انفـاق بريطانيا او اليابان، وأكـثـر بقليل جـداً من انفـاق المانيا والاتحاد السوفيتي على تسليحهما. لكن انتاج الطـائرات تضاعـف بين عامي ٣٧ و ١٩٣٨، وسن الكونغـرس في السنة الأخيرة قـانون «البـحـرية الاولى» سـامحاً بتـوسع هائل في الاسطول. كما اجريت في ذلك الوقـت اخـتبـارات على نمـوذج القـاصفة (بي ـ ١٧)، ونزع فيلـق المارينز (مشاة البـحـرية) الى تطبـيق اصول الحرب البرمائية، أما الجيش (حين لم يمتلك دبابات

مـرضـيـة) فكان يعـالج مـشـاكل الحرب المدرعة ويخطط لتعبئة قوة واسعة. ويوم اندلعت الحـرب في اوروبا لم يكن أي من فـروع القـوات المسلحة مستعداً تماماً، ولكنهـا كانت في وضع افضل بالنسبة لمتطلبات الحرب الحديثة مما كانت عليه عام ١٩١٤.

وبالكاد اثرت اعـادة التـسلح هذه على اقـتـصاد كالاقتصاد الامريكي. ان الحـقيقة الاساسية بالنسبة للاقتصاد في نهاية الثلاثينات هي أنه كان «غير مستغل» لدرجـة كـبـيرة. فـالبطالـة كـانت حوالي عشرة ملايين شخص عام ١٩٣٩، ومع ذلك تحـسنـت الانتاجـية الصناعيـة لكـل شخص / ساعة بفضل الاستثمارات في الاحـزمة الناقلة للبضائع، والمحركات الكهربائية (بدلاً من المحركات البخارية)، والتـقنيـات الادارية الافـضل، بالرغم من أن هذه المزايا لم تعط غير زيادة انتاجية «اجماليـة» ضئيلة بسبب التقليص الكبير في ساعات العمل للقوة العاملة. وبسبب ضعف الطـلب في عـامي ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ لم تكن برامج (العهد الجديد) ناجعة لتـحـفـيـز الاقـتـصاد والاستفادة من هذه الامكانية الانتاجية غير المستغلة. فقد انتجت امريكا في عـام ١٩٣٨ مثلاً ٢٦,٤ مليـون طن من الفـولاذ، متفوقة كثيراً على المانيـا (٢٠,٧)، وروسيا (١٦,٥ مليون)، واليابان (٦,٠مليون)، بالرغم مـن ان صـنـاعـات الـفـولاذ في هـذه الدول الثـلاث الاخيرة كـانت تعـمل بكل طاقـاتها، في حين كـان «ثلثا» مصانع الفولاذ الامريكية معطلاً. ثم اتضح أن هذا الاسـتـغـلال غير الكامل كـان في طريقه للتغير قريباً بفضل برامج اعادة التسليح الواسـعـة. فـشـهـد الاقتصاد الامريكي تأثراً هائلاً، ذلك الاقتصاد الذي لم يكن يعـاني من مشاكل بنيوية معقدة مثل اقتصاديات ايطاليا، أو فرنسا، أو بريطانيا، بل انه لم يسـتـغل تماماً بسبب الكساد، هذا التأثر الذي جاء بفعل: تفويض عام ١٩٤٠ بمـضـاعفة (!) اسطول الهجوم البحري، ورسم خطة فيلق الجيش الجوي بانشـاء ٨٤ مجمـوعـة مـزودة بـ ٧,٨٠٠ طـائرة، وتعبئـة جيش يقرب تعداده من

مليـون رجل (بمـقـتـضى قـانون الخـدمـة والتدريب الالزامي). ولما كان الولايات المتـحـدة طاقة احتياطية جبارة في حين كانت الاقتصاديات الاخرى آخذة بالنفاد، فلعل اهم الاحـصـائيـات الواجـبـة لفـهـم نتيجة الصراع مستقبلاً ليست هي ارقام عـام ١٩٣٨ عن انتـاج الفـولاذ أو الانتاج الصناعي الفعلي، بل تلك الارقام التي تسعى الـى قيـاس الـدخل القـومي (الجدول ٣١) وكذلـك «امكانيات الحرب النسبية» مهما تكـن دقتها (الجدول ٣٢)، ذلك انها تذكرنا في كلتا الحالتين بأنه ان كـانت امـريكا قـد عـانت خـلال الكسـاد العظيم، فانها مع ذلك كانت عملاقاً هاجـعاً (حسب تعبير الادميرال ياماموتو).

الجدول ٣١: الدخل القومي للقوى العظمى عام ١٩٣٧ والنسبة المئوية للانفاق الدفاعي

	الدخل القومي (بمليـارات الدولارات)	النسبة المئوية للانفاق الدفاعي
الولايات المتحدة	٦٨	١,٥
الامبراطورية البريطانية	٢٢	٥,٧
فرنسا	١٠	٩,١
المانيا	١٧	٢٣,٥
ايطاليا	٦	١٤,٥
الاتحاد السوفيتي	١٩	٢٦,٤
اليابان	٤	٢٨,٢

الجدول ٣٢: الامكانات الحربية النسبية لتلك القوى عام ١٩٣٧

الولايات المتحدة	٪٤١,٧
المانيا	٪١٤,٤
الاتحاد السوفيتي	٪١٤,٠
المملكة المتحدة	٪١٠,٢
فرنسا	٪٤,٢
اليابان	٪٣,٥
ايطاليا	٪٢,٥
المجموع	٪٩٠,٥

ان استيقاظ هذا العملاق بعد عام ١٩٣٨ وخاصة بعد عام ١٩٤٠ ليزودنا بتأكيد أخير على القضية الحاسمة « للتوقيت » في سباق التسلح والحسابات الاستراتيجية لهذه الحقبة. فأمريكا الآن تسعى مثل بريطانيا وروسيا الى سد الثغرة التسليحية التي فغر فاها الانفاق المسبق والمفرط على التسليح لدى الدول الدكتاتورية. واتضح من خلال الاحصائيات مقدرة امريكا على بز أي بلد آخر في الانفاق لو شاءت الارادة السياسية في البلد ذلك: فقد شكل الانفاق الدفاعي الامريكي حتى في عام ١٩٣٩ ما يغادل ١١,٧٪ فقط من مجمل الانفاقات و ١,٦٪ من اجمالي الانتاج القومي ـ وهي نسبة اقل بكثير مما انفقته أي من القوى العظمى، فزيادة حصة الانفاق الدفاعي من اجمالي الانتاج القومي كي تقترب من المبالغ التي انفقتها الدول الدكتاتورية ستجعل امريكا تلقائياً أقوى دولة عسكرية في المعمورة. وهناك على أية حال اشارات كثيرة عن استيعاب برلين وطوكيو لحقيقة كيف ان هذا التطور سوف يضيق فرصهما للتوسع مستقبلاً. وقد

تعـقـدت المسألة في حـالة هتلر بسـبب احتقاره للولايات المتحدة على اساس كونها قـوة مـتـفـسـخـة ومتعددة الاجناس، ولكنه احس بأنه لا يجرؤ على الانتظار حتى منتـصف الاربعـينـات لاسـتئناف فـتـوحـاته، ذلك ان التـوازن العـسكري آنذاك سـوف يمـيل بشكل حـاسم للمعسكر الانكليزي ـ الفرنسي ـ الامريكي. أما من ناحـيـة اليابان فكانت الحسابات أكثر دقة بسبب التعامل مع امريكا بجدية أكبر: وهكذا قـدرت البحرية اليابانية انه في الوقت الذي ستبلغ سفنها الحربية ٧٠٪ من البحرية الامريكيـة في أواخـر ١٩٤١، سوف ينخفض هذا الرقم الى ٦٥٪ عــام ١٩٤٢، والى ٥٠٪ عـام ١٩٤٣، بل والى ٣٠٪ عـام ١٩٤٤. ولذلك كان لدى اليـابان مـثلما هو حـال المانيـا حـافزاً استراتيجياً للتحرك الفوري ان كانت ترغب بالافـلات من مـصيرها كقوة وسطى في عالم سلس قياده بسرعة للقوى العظمى.

أزمات الفترة (١٩٣١ ـ ١٩٤٢)

حين اسـتـعـرضنا نقـاط القوة والضعف النسبية للقوى العظمى بمجملها، وكـذلك وهي مندمجة مع التـحـركـات الاقـتـصـادية والتكنولوجـية لتلك الحقبة، اضـحى مـسـار الدبلوماسية الدولية في الثلاثينات مفهوماً. لا ينطوي هذا على ان الجـذور «المـحليـة» للازمـات المخـتلفـة ـ سـواء أزمـة مـوكـدن، أم أثيـوبيـا، أم السـوديت ـ كـانت منفـصلة تمامـاً، أو انه مـا كانت المشاكل الدولية لتنشأ لو أن القـوى العظمى كانت منسجمة. بيد أن الواضح انه حين تنشأ أزمة اقليمية ينزع سـاسـة الـدول في الـعـواصم الرائدة الى النظر في هذه الاحـداث في ضـوء المنظر الدبلومـاسي الاوسع، ولا سـيما المشـاكل الداخليـة الملحة. لقد كشف ذلك بدقة رئيس الوزراء البريطاني مـاكـدونالد لبـالدوين بعـد ان تزامنت أزمـة منشـوريا عام

١٩٣١ مع أزمة الاسترليني وانهيار حكومة العمل الثانية: (اننا لمأخوذون يوماً بعد يوم بالمشاكل التي لم تترك لنا على الاطلاق فرصة لمسح الموقف العام وصياغة سياسة تناسبه، بل صار علينا أن نخرج من اضطراب لنتوه بآخر).

فهذه اشارة بارعة عن ان شؤون السياسة كانت في الغالب تعالج بطريقة عاجلة وعملية بدلاً من الطريقه طويلة المدى والمنطوية على تنظيم استراتيجي. ولكن حتى حين استردت الحكومة البريطانية انفاسها لم تنطلق أية اشارة عن تفكيرها بتغيير سياسة الاحتراس تجاه غزو اليابان لمنشوريا. كما كان القادة البريطانيون واعين لضغوط الدومينونات نحو السلام وكذلك الحالة التعيسة للدفاعات الامبراطورية في منطقة تمتعت فيها اليابان بالتفوق الاستراتيجي، فضلاً عن علمهم بالحاجة المتواصلة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، ونفور الشعب الطاغي من الارتباطات في الشرق الاقصى، وعلى أية حال كان كثيراً من ابناء الشعب البريطاني موافقين على قرار طوكيو بتورطها مع الوطنيين الصينيين المثيرين للاضطرابات، وهناك آخرون أكثر ارادوا الابقاء على علاقات طيبة مع اليابان. وحتى حين فتر هذا التعاطف اثر مزيد من الاعتداءات اليابانية، كانت الطريقة الوحيدة أمام الوايتهول اذا اراد التصرف بحزم تشترط مشاركة عصبة الامم أو القوى العظمى الأخرى.

لكن عصبة الامم نفسها برغم مبادئها لم يكن لديها الوسائل الفعالة للحيلولة دون الاعتداءات اليابانية على منشوريا من دون نشاط القوات المسلحة لاعضائها الكبار. وهكذا اعطى لجوئها لبعث لجنة لتقصي الحقائق (لجنة لايتون) ذريعة للقوى العظمى لارجاء العمل العسكري في عين الوقت الذي واصلت اليابان غزوها. والحق انه لم يكن لايطاليا مصالح حقيقية في الشرق الاقصى. أما المانيا فبالرغم من علاقاتها التجارية والعسكرية مع الصين آثرت ان تقعد وتلاحظ ما اذا كان بوسع اليابان «التوسعية» أن تقدم سابقة مفيدة لاوروبا. بيد

أن الاتحاد السوفيتي كان «معنياً» بالعدوان الياباني ولكن لم يكن من المرجح دعوته للتعاون مع القوى الأخرى، وما كان لديه نية الاندفاع الى الامام وحيداً.
ثم ان فرنسا وقعت في ورطة: فكانت مستاءة من رؤية سابقة لتغيير الحدود الاقليمية القائمة وتجاهل قرارات العصبة، ومن الناحية الثانية وبالنظر للقلق المتزايد من اعادة التسلح السري الالماني والحاجة للمحافظة على الوضع القائم في اوروبا، ارتاع الفرنسيون من التعقيدات الناشبة في الشرق الاقصى وهو ما من شأنه ان يصرف الانظار وربما المصادر العسكرية بعيداً عن المشكلة الالمانية.
وبينما بقيت باريس ملتزمة علناً بجميع مبادىء العصبة، اعلمت طوكيو من خلف الكواليس انها تفهمت مطالب اليابان في الصين. بيد أن الحكومة الامريكية بخلاف ذلك ـ ممثلة في الاقل بوزير خارجيتها ستمسون ـ لم تغفر لليابان تصرفاتها معتبرة اياها تهديداً للعالم المفتوح الذي تعتمد عليه طريقة الحياة الامريكية كثيراً من الناحية النظرية. على أن احتجاجات ستمسون المبالغ في مبدئيتها لم تجتذب لا هوفر الذي خشي من تورط لاحق، ولا الحكومة البريطانية التي آثرت الانسحاب على الاصطراع. فآلت النتيجة الى نزاع بين ستمسون وهوفر، والاهم من ذلك تفاقم انعدام الثقة بين لندن وواشنطن. فقدم كل ذلك مثالاً عما أطلق عليه أحد الخبراء «حدود السياسة الخارجية».

وسواء أُتم تحرك اليابان العسكري نحو منشوريا في عام ١٩٣١ بمعرفة الحكومة في الوطن أم لا، فهو شيء ليس مهماً بقدر اهمية حقيقة ان هذا العمل قد نجح وان التوسع قد أفلح فيه من دون قدرة الغرب على فعل أي شيء له قيمته. فانكشفت العواقب الكبرى لعدم فاعلية العصبة في الحيلولة دون الاعتداءات، اضافة الى عجز الديمقراطيات الغربية الثلاث عن اتخاذ فعل موحد. واتضح هذا أيضاً في النقاش في نفس تلك الفترة في جنيف والمتعلق بنزع السلاح في البر والجو، وهنا افتقد مكان الولايات المتحدة بالطبع، لكن

الخلافات الانكليزية ـ الفرنسية حول من يرد على المطالب الالمانية «بالمساواة»، وكذلك التملص البريطاني من اعطاءاية ضمانات لتخفيف مخاوف فرنسا، عنت ان بمقدور نظام هتلر الجديد أن ينسحب من المحادثات ويبطل المعاهدات من دون خوف من أي عقوبة قد تلحق به.

وجاء تجدد التهديد الالماني بحلول عام ١٩٣٣ ليسلط اعباءً اضافية على عاتق التعاون الدبلوماسي الانكليزي ـ الفرنسي ـ الامريكي في وقت فشل (المؤتمر الاقتصادي العالمي) ونزوع الديمقراطيات الثلاث الى الرجوع نحو عملاتها وكتلها التجارية. ومع أن فرنسا هي أكثر بلد معرض للتهديد الالماني المباشر، كانت بريطانيا هي التي شعرت بأن حريتها في المناورات سوف تعترض بصورة اشد. وأقر كل من مجلس الورزاء ولجنة الاحتياجات الدفاعية سنة ١٩٣٨ انه ان كانت اليابان اعجل خطر عليهم فان المانيا هي التهديد الاعظم والطويل الامد. بيد أنه مادام البلد ليس قوياً لدرجة تمكنه من الصمود امام كليهما، فمن المهم تحقيق مصالحة في احدى هاتين المنطقتين. وبينما ارتأت بعض الدوائر تحسين العلاقات مع اليابان من أجل الاستعداد الافضل للوقوف أمام المانيا، جادلت وزارة الخارجية بأن التفاهم الانكليزي ـ الياباني في الشرق الاقصى يحطم علاقات لندن الضعيفة بالولايات المتحدة. ومن الناحية الثانية، يمكن التلميح لتلك الدوائر الامبراطورية والبحرية التي رغبت باعطاء الاولوية لتقوية الدفاعات البريطانية في الشرق، ان من المستحيل ادارة الظهر للقلق الفرنسي من التوسع الالماني، وان من الاخطاء القاتلة تجاهل التهديد الالماني الذي تسلطة اللفتوافه (بعد عام ١٩٣٥). فسعى صانعو السياسة في الوايتهول في بقية العقد الى التملص من هذه المعضلة الاستراتيجية المنطوية على مواجهة اعداء محتملين في نهايات متطرفة من الكون.

وعلى أية حال بدت هذه المعضلة في عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ مقلقة ولكنها

ليست حادة. فان كان نظام هتلر غير مريح لحد خطير، فقد اوضح نفسه انه راغب بشكل عجيب بالتفاوض من أجل تسوية مع بولندا، ومهما يكن من أمر فان المانيا ما برحت أضعف عسكرياً لحد بعيد من فرنسا أو روسيا. وفضلاً عن هذا استفز التحرك الالماني نحو النمسا بعد اغتيال دولفوس عام ١٩٣٤، نظام موسوليني وحدا به الى نشر قوات على ممر برينر بمثابة تحذير. فأراح تعاون ايطاليا للحفاظ عى الوضع القائم، فرنسا بشكل خاص فسعت الى عقد ائتلاف مضاد للالمان في « جبهة سترسا » بنيسان ١٩٣٥. وفي نفس الوقت تقريباً اشار ستالين انه هو الآخر راغب في الائتلاف مع الدول «المحبة للسلام» ولم يكتف الاتحادةالسوفيتي سنة ١٩٣٥ بالانضمام الى عصبة الامم حسب بل ووقع ميثاقي الامن مع باريس وبراغ. فهكذا بدا أن المانيا قد امن احتواؤها من جميع الجهات بالرغم من ايضاح هتلر معارضته لـ «لوكارنو شرقية». وأما في الشرق الاقصى فكانت اليابان ساكنة.

ومن المثير للسخرية تلاشي هذا المنظر المشجع في النصف الثاني من عام ١٩٣٥ بدون أن يرفع هتلر اصبعاً واحداً. فقد كشفت المفاهيم الانكليزية الفرنسية المختلفة عن «مشكلة الامن» النقاب عن عدم الارتياح البريطاني من تجدد الروابط الفرنسية مع روسيا من ناحية، وعن الامتعاض الفرنسي من الاتفاقية البحرية الانكليزية ـ الالمانية في حزيران ١٩٣٥ من الناحية الثانية. لقد اتخذ كلا الاجراءان بصورة انفرادية للحصول على امن اضافي، ففرنسا رغبت بادخال الاتحاد السوفيتي الى معادلة التوازن الاوروبي، في حين ازمعت بريطانيا تلبية احتياجاتها البحرية في مياه اوروبا والشرق الاقصى، ولكن كلتا الخطوتان بدتا بالنسبة للجار الآخر اشارة سيئة بخصوص برلين، وحتى في هذه الحالة كانت التناقضات مدمرة ولكنها ليست كارثية وهو ما لا يقال عن قرار موسوليني بغزو الحبشة بعد سلسلة من الاصطدامات الداخلية، وكاستجابة

فـارغـة لاطماعـه بخلق امبراطورية رومانية جديدة. وهذا هو الآخر مثال جيد عن النزاع الاقليـمي الذي حمل عـواقب مـتـشـعـبة لحد غير اعتيادي. فكانت الحملة الحـبشية برمتها ثقيلة الوطأة بالنسبة للفرنسيين المستائين من تحويل مصادر حليف جـديد ضـد المانيـا الى جـهة أخرى: فالسماح بانتهاك فظيع لمبادىء العصبة شيء مـزعج، مـثل اسـتـعـراض مـوسـوليني لعـضـلاته (واين سـيـوجه ضربته في المرة القـادمـة؟) ومن الناحـيـة الثانية كان دفع ايطاليا الى المعسكر الالماني عملاً اخرق بمـعـايير «السـياسة الواقعية» الضيقة ـ ولكن هذا الاحتمال لم يرجح أن يغير نظرة البريطانيين المثـاليين. ثم ان معضلة الوايتهول كانت اكبر، ذلك انها لم تحتم عليها مـعـالجـة التـذمر الشعبي من انتهاك ايطاليا الصارخ لمبادىء العصبة وحسب، بل انها قلقت ايضـاً مما يمكن ان تفـعله اليابان في الشرق الاقصى لو انغمس الغرب في اشـتـبـاك في البـحـر المتوسط. وحيث خشيت فرنسا من ان الاصطدام بايطاليا سـوف يغـري هتلر بالانثـيـال الى الراين، اوجـست بريطانينا خـيـفة من ان ذلك سـوف يشـجع اليـابان على مـزيد من التـوسع في آسيا، ولا سيما أن اليابان بلغت في ذلك الحـد مـرحلة إبطال المعـاهدات البـحرية وانطلقت في برامج غير محدودة لبناء الاسطول. وبمـفـهـوم اوسع، كـانت كلتـاهما على حق، فـالصعوبة كما هو معتاد تكمن في التوفيق بين المشكلة الحالية والمضامين بعيدة المدى.

وثبـتت صـحـة المخـاوف الفـرنسـيـة اولاً. فـقد ادى العرض الانكليزي ـ الفرنسي بتعديل اقليمي في شمالي شرق افريقيا لعـام ١٩٣٥ لصالح ايطاليا (اتفاق هور ـ لافـال) الى تفـجر الرأي العام وخاصة في بريطانيا. ولذلك في الوقت الذي تشـتتت فيه حكومتا لندن وباريس بين الاستجابة لذلك السخط الشعبي وعدمه، وانغـمـسـتا سراً في استيعاب الاسباب الاستراتيجية والاقتصادية العقيمة وراء عدم خـوضـهما حـرب مع ايطاليـا، ارتأى هتلر ان يأمـر باعـادة احـتلال ارض الراين المنزوعـة السلاح (آذار ١٩٣٦). ومـا كـانت هـذه بضربـة قويـة بالمصطلحات

العسكرية المجردة، فكان من غير المرجح لحد كبير أن تستطيع فرنسا آنذاك توجيه ضربة هجومية لالمانيا ، وكان من المحال تماماً على بريطانيا أن تفعل ذلك لوحدها. ولكن الخرق المتواصل لتسوية فرساي ـ والتنكر لمعاهدة لوكارنو ـ اثارتا القضية العامة المتعلقة بالطريقة المقبولة أو غير المقبولة دولياً في تغيير الوضع القائم. فأمست العصبة الآن غير جديرة بالثقة بسبب فشل اعضائها الكبار في ايقاف عدوان موسوليني (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)، ثم انها لعبت دوراً هامشياً او لم تلعب على الاطلاق مثلاً في الحرب الاهلية الاسبانية أو العدوان الياباني على الصين (١٩٣٧). واذا ما أريد الوقوف بوجه مزيد من التغييرات في النظام الاقليمي القائم، أو السيطرة عليها في الاقل، فذلك لا يمكن الا بتحركات عزوم من جانب قوى «الوضع القائم» ضد الدول «التوسعية».

ولم يبد من الممكن عملياً اللجوء الى امتشاق الحسام في كلتا الحالتين. وعلى الصعيد الواقعي، في تمام الوقت الذي تقاربت فيه البلدان الفاشية واحداً من الآخر أكثر (اذ وقعت المانيا واليابان في تشرين الثاني ١٩٣٧ الميثاق المعادي للكومنترن، بعد قليل من اعلان موسوليني لمحور روما ـ برلين)، صار خصومها المحتملون أكثر تفرقاً وانكفاءً. وعلى الرغم من الاستياء الامريكي من الغزو الياباني للصين وقصف (باناي) الامريكية، لم تكن سنة ١٩٣٧ بوقت مناسب لروزفلت كي يتخذ تدابير حاسمة في شؤون ما وراء البحار حتى ان رغب بذلك: فقد تعرض الاقتصاد الى ركود جديد، وكان الكونغرس يسن تشريعات أكثر حيادية. فاتجهت سياسات روزفلت ببساطة الى تقوية الشكوك الانكليزية ـ الفرنسية بجدارة أمريكا بالاعتماد عليها، ذلك لان كل ما استطاع روزفلت ان يعمله هو الشجب من دون قطع الوعود باتخاذ تحركات فعلية. وبطريقة مختلفة تماماً كان ستالين هو الآخر مركزاً على الشؤون الداخلية لأن تطهيراته ومحاكماته الصورية كانت في ذروتها. ومع انه قدم مساعدة الى

الجمهورية الاسبانية بحذر في الحرب الاهلية، فقد كان منتبهاً الى ان كثيراً ممن في الغرب مقتوا «القمصان الحمر»، وان من الخطر الفظيع الاندفاع الى الامام في صراع مفتوح مع المحور. كما ازداد حذره بسبب تصرفات اليابان العسكرية في الشرق الاقصى وتوقيعها الميثاق المعادي للكومنترن.

على أن أكثر دولة تأثرت سلباً في سنتي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ هي فرنسا بلا ريب. اذ لم يركد اقتصادها وينقسم رجال السياسة فيها لدرجة بلوغهم شفير حرب اهلية فحسب، بل أن نظامها الامني الواسع في اوروبا قد تعرض للتحطم بسلسلة من الضربات القاسية. اذ استبعدت اعادة احتلال الراين أية امكانية لقيام الجيش الفرنسي بعمليات هجومية لتسليط ضغوط على برلين، وبدا البلد مفتوحاً على نحو خطير أمام اللفتوافه في الوقت الذي تضاءل نشاط القوة الجوية الفرنسية، وعملت الازمة الحبشية ومحور روما ـ برلين على تحويل ايطاليا من حليف محتمل الى خصم مجهول ومهدد، كما افضى انزواء بلجيكا في عزلتها الى افساد الخطط المرسومة للدفاع عن الحدود الشمالية الفرنسية، ولم يكن من سبيل لمد خط ماجينو لغلق تلك الثغرة (بسبب الكلفة المترتبة على ذلك)، اضافة الى ان الحرب الاهلية الاسبانية فتحت افقاً مرعباً باقامة دولة فاشية في مؤخرة فرنسا مؤيدة للمحور، وأما في اوروبا الشرقية فقد أخذت يوغسلافيا بالتقرب الى ايطاليا، فبدا الانفراج الضئيل شيئاً لا وجود له.

فبات دور بريطانيا العظمى في هذه الظروف العابسة القريبة من الشلل ذا اهمية حاسمة يوم خلف نيفيل تشمبرلين السيد بالدوين في رئاسة الوزارة (في مايس ١٩٣٧). فكان تشمبرلين مصمماً على «تذويب» أية أزمة اوروبية مستقبلاً بتقديم عروض «ايجابية» لارضاء طمع الدكتاتوريين، ذلك أنه كان قلقاً من تعرض البلد اقتصادياً واستراتيجياً الى افق الحرب اضافة الى مقته الحرب اساساً. فباشر بتطبيق استراتيجية لتأمين السلام عن طريق الترضية، ولهذا التصرف

اسبـابه: لشكه بالاتحـاد السـوفـيـتي، وازدرائه «طنطنة» روزفلت، ونفـاد صبره مما شـعـر به من ارتباك وسلبية وتصلب في الدبلوماسية الفرنسية. اضافة الى اعتباره العـصـبـة منظمـة لا فـاعليـة لها. ثم ان لندن كـانت حـتى قبل مجيئه تجأر لبرلين بالتنازلات التـجـارية والمسـتعمراتية، وما اسهم به تشمبرلين هو تعزيز هذا الاتجاه بدراسـة اجـراء تغـييرات اقليـمـيـة في اوروبا نفسها. ولما رأى ان المانيا هي الخطر الاكبر سـعى في نفس الوقت الى تمتين عـلاقـاته مع ايطاليا على أمل اخراجها من صف المحـور. لا ريب أن يكون كل هذا مـثيراً للجدل ـ فقد ادى ضمن ما أدى اليه الى استقالة وزير خارجيته (ايدن) في مطلع عام ١٩٣٨، وتصاعد الانتقادات من عـدد صـغير ولكنه مـتـزايد من المناوئين للترضـيـة في الداخل ـ وعزز الشكوك لـدى واشنطن ومـوسكو ـ ولكن يمكن الجـدل ايضـاً بأن كـثيراً من التـحـركـات الجـزئيـة في تاريخ الدبلومـاسـيـة كانت مثيرة للجدل ايضاً. ان العيب الحقيقي في استراتيـجـيـة تشمبرلين والذي استوعبه قليلون في اوروبا وليست الاكثرية، هو أن هتلر «لا يمكن ترضـيـتـه» اطلاقـاً وانه مـصـمـم على رسم نظام اقليـمـي مستقبلي بيـده، ولا تشبعه التعديلات صغيرة النطاق وحدها.

اذا كانت هذه الخلاصـة قد اتضحت بحلول عـام ١٩٣٩ وأكثر في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١ فـانها لم تتضح للحكومة البريطانية ولا الفرنسية في سنة الازمات (١٩٣٨). كـان الاستيلاء على النمسا في ربيع ذلك العام فريسة غير مشبعة لهتلر المولع بالتـحـركـات غير المعلنة، ولكن أبوسع احد ان يرفض حقاً ضم الالمان الى الالمان؟ فـان كـان ثمـة شيء في ذلك فـقـد عـزز اعتقاد تشمبرلين بوجوب تسوية قـضـيـة الاقليـة المتـحـدثة بالالمانية في تشيكوسلوفاكيا قبل ان تجلب تلك القضية القـوى العظمى مـرة أخرى وأخرى الى شفير الحرب. وعلى سبيل الاعتراف نقول ان مـسألة ارض السـوديت مـسألة طويلة العـمر فتشيكوسلوفاكيا هي الأخرى لها حـقـوق بالسـيـادة ونالت الضمانة الدوليـة. لقد بدت الرغبة الغربية الآن بارضاء

هتلر متأثرة بالانانية السلبية أكثر من المبادىء الايجابية ـ ولكن الحقيقة هي أن الفوهرر كان القائد الوحيد المستعد للقتال في هذا الوقت، وقد تضايق فعلاً من تلاشي افق تحطيم التشيك بسبب التنازلات التي حصل عليها في مؤتمر ميونخ. وهكذا احتاج الامر سابقاً الى اثنين ليشعلا حرب قوى عظمى، وأما في عام ١٩٣٨ فلم يكن ثمة خصم راغب بالبروز أمام هتلر.

ولن ينفعنا هنا الا قليلاً لو دخلنا في جدل حول ما كان يمكن ان يحصل لو أن بريطانيا وفرنسا امتشقتا الحسام نيابة عن تشيكوسلوفاكيا، ذلك أن الارادة السياسية والشعبية بالقتال كانت غير موجودة لدى الغرب، بالرغم من جدارة الاشارة الى ان التوازن العسكري لم يكن من صالح المانيا كما اوحى مبررو سياسة الترضية. وعلى أية حال فالشيء الواضح هو أن الميزان انقلب لكفة هتلر بعد تسوية ميونخ. وادى تلاشي تشيكوسلوفاكيا كقوة وسطى اساسية في القوة الاوروبية في آذار ١٩٣٩، ووضع الالمان يدهم على اسلحتها، ومصانعها، وموادها الاولية، اضافة الى تزايد شكوك ستالين بالغرب، الى التفوق على العوامل التي كانت تعمل لصالح لندن وباريس مثل الزيادات الكبيرة في الانتاج التسليحي البريطاني، أو قوة عرى التعاون العسكري الانكليزي ـ الفرنسي، أو توجه تيار الرأي العام في الدومنيونات لصالح الوقوف بوجه هتلر. واخفق تشمبرلين في نفس الوقت (كانون الثاني ١٩٣٩) في اخراج ايطاليا من المحور، وكذلك في ردعها عن الاعتداءات في البلقان ـ حتى ان كان موسوليني لاسباب خاصة به لم يرغب بالقتال على طول المدى مع صاحبه الدكتاتور هتلر في حرب قوة عظمى ضد الامم الغربية.

واذ بدء هتلر بالضغط على بولندا في ربيع عام ١٩٣٩، اضحت امكانيات تجنب الصراع أوهى مما بالسنة الماضية، بل أن أفق الانتصار الانكليزي ـ الفرنسي

لو نشبت الحرب بات أكثر ضآلة. وراحت الديمقراطية الغربية بسبب ضم هتلر لبقية تشيكوسلوفاكيا في آذار ١٩٣٩ وتحرك ايطاليا نحو البانيا بعد شهر واحد، واستجابة للضغوط الجماهيرية « بايقاف هتلر »، تقدم الضمانات لبولندا، واليونان، ورومانيا، وتركيا، فارتبط بذلك مصير اوروبا الغربية بمصير اوروبا الشرقية لدرجة لم تجل في بال البريطانيين قبلاً. ومع ذلك استحالت مساعدة بولندا مباشرة على يد الحلفاء الغربيين، وأما أية مساعدة «غير مباشرة» فستكون ضئيلة لفترة ما حتى يعد الجيش الفرنسي دفاعاته الاستراتيجية، ويركز الجيش البريطاني كثيراً من مصادره على الدفاعات المتطورة في ارض الوطن. وأما المساعدة المباشرة الوحيدة الممكن تقديمها لبولندا، فيجب أن تأتي من الشرق، وإن كانت حكومة تشمبرلين غير متحمسة للاتفاق مع موسكو فسوف يجد البولنديون انفسهم يواجهون الجيش الاحمر في اراضيهم. ولما كان هم ستالين الطاغي هو شراء الوقت وتجنب الحرب، وحاجة هتلر هي زيادة الضغوط على الغرب للتخلي عن بولندا، صار لكلا الدكتاتورين مصلحة خاصة في عقد «صفقة» على حساب وارشو، مهما كانت خلافاتهم الايديولوجية. ولم يقتصر تأثير اعلان ميثاق (مولوتوف ـ ريبنتروب في ٢٣ آب ١٩٣٩) على تعزيز موقع المانيا الاستراتيجي وحسب، بل وجعل من ا لحرب ضد بولندا امراً لا مفر منه من الناحية الفعلية. وما عادت «الترضية» هذه المرة خياراً مفتوحاً أمام لندن ولا باريس، حتى لو أوحت الظروف الاقتصادية والعسكرية بتحاشي صراع قوى عظمى.

وهكذا جعل اندلاع الحرب العالمية الثانية بريطانيا وفرنسا تقارعان ألمانيا مرة أخرى، فأرسلت بريطانيا قوة حملاتية عبر القنال مثلما حصل عام ١٩١٤، وفرضت البحريتان الانكليزية والفرنسية حصارهما البحري. وكانت السمات

الاستراتيجية في مجالات أخرى كثيرة مختلفة تماماً عما في الحرب السابقة، وغير ملائمة للحلفاء. اذ لم تنعدم الجبهة الشرقية فحسب، بل أن الاتفاقية السياسية بين برلين وموسكو بتقطيع اوصال بولندا ادت الى ترتيبات تجارية، ولذا الغت شحنات المواد الاولية المتواصلة من روسيا أية فوائد للحصار البحري الذي فرضه الحلفاء. أجل ان مخازن النفط الالماني ومواد اولية اخرى لا تزال شحيحة في المانيا في السنة الاولى من الحرب، ولكن الثغرة اغلقت بواسطة انتاج المواد البديلة، ووصول الحديد الخام السويدي، والتجهيزات المتزايدة من روسيا. وفضلاً عن ذلك، عنى جمود الحلفاء في الجبهة الغربية ان هناك ضغطاً قليلاً على ممتلكات المانيا من النفط والذخائر. وأخيراً، لم يكن لدى المانيا حلفاء صغاراً لتتكفل بدعمهم، مثل امبراطورية النمسا ـ المجر في حرب ١٩١٤ـ ١٩١٨ـ وربما سلطت نواقص ايطاليا الاقتصادية عبئاً ثقيلاً على مخزون الرايخ لو انها اشتركت بالحرب في ايلول ١٩٣٩، وربما افسدت فرصة توجيه ضربة المانية غربا في عام ١٩٤٠. والواقع ان اشتراك ايطاليا ربما عمل على تعقيد الموقف الانكليزي ـ الفرنسي في البحر المتوسط، ولكن ليس لدرجة خطيرة، وقد جعل حياد روما من ايطاليا ممراً مفيداً للتجارة الالمانية ـ وهنا يكمن سبب رغبة كثير من المخططين الالمان ببقاء موسوليني محايداً.

لقد اتيح لالمانيا أن تتم امتلاك عناصر الاستراتيجية القومية التي كان بها الفيرماخت (الجيش الالماني) متفوقاً جدا، ذلك لأن « الحرب الصورية» لم تعرض اقتصاد المانيا للاختبار الجدي. وتلك العناصر هي العقيدة العملياتية، والاسلحة المختلطة، والقوة الجوية التكتيكية، والحرب الهجومية غير المركزية. وأكدت الحملة البولندية على وجه الخصوص جدوى الحرب الخاطفة، وكشفت عن عدد من مواطن الضعف (التي امكن معالجتها فيما بعد)، ورفعت الثقة

الالمانيـة بالقـدرة على قـهـر الخـصـوم بهجمات سريعـة مفاجئة وبالتركيز على القوة الجـويـة والـدروع. واتـضـح هـذا مـرة أخـرى في الاكـتـسـاح الـسريع للدنمارك وهولندا، وقـد جـعلت الجـغـرافـيـا من النرويج ارضـاً عـصـيـة على اقتحام فرق المدرعـات الالمانيـة (البانزر)، فبقيت تحت تأثير القوة البحرية البريطانية، فتعرض الموقف الالماني للاحـراج حتى هيمنت اللفتوافه. على أن خير مثال لتفوق العقيدة العـسكرية الالمانية والقدرة التكتيكية العملياتية، جاء في الحملة الفرنسية في مايس ـ حزيران ١٩٤٠،حين شطرت تشكيـلات غودريان من الدبابات والمشاة المزودين بالعـجـلات قـوات المشاة الحليفة الاكثر عدداً والاقل تنظيماً وكذلك دروعها. وقد تمتع الطرف المهـاجم بالتـفـوق الجوي فية جميع هذه الاشتباكات. ولذلك كشفت حملات عام ١٩٤٠ عن التـفوق الالماني الذي بدا انه سيغطي على قصور الاقتصاد على الامـد الطويـل ، وذلـك أمـر لم تشهده معارك ١٩١٤ ـ ١٩١٦ التي لم يظهر فيها أي من الطرفين مهارة أكبر في التعامل مع حالة الحرب الجديدة.

والاكـثـر من هذا ، وسـعت مـاكنة الحـرب الالمانيـة نتيجة لهذه المكتسبات الحاسنة في الفترة ١٩٣٩ـ ١٩٤٠ مـصـادرها من النفط والمواد الاوليـة. ولم تستطع مجرد نهب اعـدائهـا المدحـورين، بل وعنت هزيمـة فـرنسـا وانعدام قدرة بريطانيا عـلى شـن حمـلـة عـسـكـريـة كـبرى أنه لن يكون ثمـة اسـتنزاف خطير لمخـزون الفيرمـاخت اثناء الحـمـلات الطويلة. فـقـد اسـتـحـصلت المواد الاولية الاسبانية بطريق بري، وسلمت الخـامـات السويدية من اذى الحملات الحليفة، أما روسيا المذهولة من انتـصـارات هتلر الخـاطفـة فأزادت تجـهيزاتها .وفي هذه الظروف، ما كـان دخول ايطاليا للحرب بمجرد سقوط فرنسا شيئاً محرجاً اقتصادياً كما يفترض ان يـكـون ـ والـواقع انه حـول المصـادر البريطانيـة بعـيـداً عن اوروبا الى الشرق الادنى، بالرغم من عـمل حملاتها الفاشلة على اماطة اللثام عن تخلف البلد طوال

الثلاثينيات.

ومن الصعب القول عن مدى استمرار هذه الحرب لو بقيت اطرافها هذه الثلاثة فقط. فقد صممت الامبراطورية البريطانية بقيادة ونستون تشرشل على مواصلة القتال ونزعت الى تجنيد اعداد كبيرة من الرجال وتعبئة مخازن هائلة من التموينات ـ وبزت المانيا في مجال انتاج الطائرات والدبابات عام ١٩٤٠ مثلاً. ولما كانت مقتنيات بريطانيا من الذهب والدولارات غير كافية للانفاق مقابل التجهيزات الامريكية، اتجه روزفلت الى نقض تشريع الحياد المدمر واقنع الكونغرس بأن من مصلحة امن البلد دعم بريطانيا ـ من خلال قانون الاعارة والتأجير، وصفقة «المدمرات مقابل القواعد»، وحماية القوافل، الخ. فآلت النتيجة الى ترك المتحاربين الرئيسيين وحدهما في وضع لا يقدر احدهما على الحاق الهزيمة بالآخر بشكل حاسم. واذ جعلت معركة بريطانيا من المستحيل غزو بريطانيا بقوات عبر القنال، فان انعدام توازن القوى ا لبرية جعل من دخول بريطانيا العسكري الى المانيا شيئاً غير وارد.

أما الغارات البريطانية على المانيا فكانت جيدة من ناحية انعاش المعنويات ولكنها الحقت اضراراً بسيطة في هذه المرحلة. وبالرغم من الغارات المتقطعة في شمال الاطلسي لم يكن الاسطول الالماني بمستوى البحرية الملكية، ومن الناحية الثانية كانت حملات اليوبوتات مرعبة والفضل يعود لتكتيكات دوينتز الحديثة والزوارق الاضافية. ووجدت قوات الامبراطورية البريطانية سهولة في الاستيلاء على المواضع التي تسيطر عليها ايطاليا في شمال افريقيا، والصومال، واثيوبيا، ولكنها صادفت صعوبة بالغة في الوقوف بوجه النموذج الشرس في الحرب الذي مثله فيلق رومل الافريقي أو القوات الالمانية الغازية في اليونان. ولذلك اتسمت السنة الثانية مما سمي بـ «الحرب الاوروبية الأخيرة» بانتصارات دفاعية

ومكتسبات صغيرة النطاق بدلاً من صدامات وفتوحات ملحمية.

وإذن فمن المحتم ان يغير قرار هتلر بغزو روسيا في حزيران ١٩٤١ سائر ابعاد الصراع. فمن الناحية الاستراتيجية عنى أن المانيا توجب عليها الآن أن تقاتل على جبهات عدة وهكذا ستعود الى ورطة ١٤ ـ ١٩١٧ ـ وهذا عبء ثقيل الوطأة على اللفتوافه التي نشرت اسرابها بأعداد قليلة بين الغرب، والشرق، والبحر المتوسط. كما ضمن ان مواضع الامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط سوف تبقى مثل الجزر البريطانية الام بمثابة نقطة انطلاق للهجمات المقابلة المعادية في المستقبل ـ وهي ما أمكن بالتأكيد الاستيلاء عليها لو أن هتلر أرسل ربع القوات والطائرات المستخدمة في عملية باربارسا (غزو الاتحاد السوفياتي). والاهم من كل ذلك على أية حال ان الامتداد الجغرافي المجرد والاحتياجات السوقية لشن حملات على بعد مئات الاميال في العمق الروسي قد قللت من شأن اعظم امتيازات الفيرماخت: قدرته على شن هجمات ضمن مناطق محدودة من أجل الهيمنة على العدو قبل أن تبدأ تجهيزات الفيرماخت بالتباطؤ والنفاد. وبخلاف القوة الضاربة التي ظهرت في خط الجبهة لصالح المانيا وحلفائها في حزيران ١٩٤١، كان الاسناد والمتابعة في اسوأ حالاتها، لا سيما بسبب رداءة شبكة المواصلات، ثم ان حرب الشتاء لم يعرها احد اهتماما، لان الافتراض كان ان الحرب ستنتهي في غضون ثلاثة أشهر، ثم أن انتاج المانيا من الطائرات والدبابات سنة ١٩٤١ أمسى اقل بكثير من انتاج بريطانيا او روسيا، دعك عن الولايات المتحدة، وحاز الفيرماخت على دبابات أقل لحد بعيد من دبابات روسيا، واستهلكت التجهيزات من النفط والذخائر بسرعة في الحملات الطويلة.

وحتى حين كان الفيرخامت منتصراً ظافراً في الميدان فان ذلك لم يحل

المشكلة، بالرغم من ان اوامر ستالين بنشر القوات بشكل خاطىء في وجه الهجوم الالماني الوشيك قد اتاحت للالمان قتل وأسر ثلاثة ملايين روسي في الاشهر الاربعة الاولى من القتال. لقد عانت روسيا من خسائر مرعبة في الرجال والمعدات وتخلت عن مليون ميل مربع من ارضها، بيد أنها بقيت حية لم تمت، وأما الاستيلاء على موسكو أو حتى القبض على ستالين نفسه فلن يؤدي الى الاستسلام، بالنظر لاحتياطات البلد الضخمة لحد استثنائي. وباختصار، كانت هذه حرباً لا حدود لها، ولم يكن الرايخ الثالث متهيئاً لها بشكل مناسب بالرغم من كل النجاحات الساحقة والبراعة العملياتية.

وأما قدرة روسيا على البقاء أمام الجيش الالماني وهو على ابواب موسكو «مع» هجوم ياباني كبير على سيبيريا في كانون الاول ١٩٤١ فهو مسألة ثانية وعصية على الاجابة. وقد املت اليابان من توقيع الميثاق الثلاثي مع المانيا وايطاليا (ايلول ١٩٤٠)، ومعاهدة الحياد مع الإتحاد السوفيتي (نيسان ١٩٤١) ان تكف يد الاتحاد السوفيتي عنها اثناء اهتمامها بتوسعها جنوباً، ولكن اغري كثيرون في طوكيو مرة أخرى بشن حرب ضد روسيا على أثر الانباء الواردة عن التوغل الالماني نحو موسكو. ولو أن الجيش الياباني انطلق فعلاً ضد خصمه التقليدي في آسيا بدلاً من تنفيذ عملياته الجنوبية، فلعل ذلك يصعب من مهمة روزفلت في اقناع الشعب الامريكي بالذهاب بكل ثقل امريكا في هذه الحرب، ولبلغت المساعدات التي يمكن ان تنالها روسيا من بريطانيا في الشرق الاقصى (لو ان تشرشل دخل ذلك الصراع لوحده) اقل حد لها. فاستطاع ستالين أن يطلق فرقه حسنة التدريب والمعتادة على الفعاليات الشتوية من سيبيريا في نهاية ١٩٤١ للمساعدة في صد الهجوم الالماني ومن ثم ردة على اعقابه، بدلاً من مواجهة سيناريو الجبهتين المروع. وعلى أية حال كان القرار بالتوسع جنوباً

منطقيـاً بمـعنى الكلمـة حـسب وجـهـة النظر اليـابانيـة. ولاح أمام اليابان افق التـحطم الاقـتـصـادي في ظرف شهور بسبب حظر الغرب المتاجرة معها وتجميد مـوجوداتهـا في تمـوز ١٩٤١ (بعـد استيلاء طوكيـو على الهنـد الصينية الفرنسية)، وذلك مـا فـتح عيون الجيش والبحرية على الرضوخ للمطالب السياسية الامريكية «أو» الـسعـي الى الاسـتـيـلاء على مـصـادر النفط والمواد الاوليـة في جنوب شرق آسـيا، ولذلـك استحـال شن حرب في الشمـال ضد روسيـا منذ تموز ١٩٤١ من الناحيـة العـمليـة، فيما اضحت العمليات الجنوبية شيئاً لا مفر منه فعلاً ـ ولكن لأنهم حـسـبـوا ان الاميركان من النادر أن يقفوا مكتوفي الايدي الى أن تعد اليابان نفـسـهـا في بوريتـو، ومـلايا، والهند الشرقـيـة الهولندية ، فلا بد من القضاء على منشأتهم العـسكرية في غـربي المحيط الهادي ـ وكذلك قاعدتهم الاسطولية في ميناء (بيرل هاربر).

ووجـد الجنرالات اليـابانيـون ان من الضروري مـسـاندة عـمليـات واسعة النطاق على بعـد آلاف الامـيـال عن الوطن ضـد اهداف لم يكادوا يسـمـعوا بها ـ وذلك لمجـرد الابقاء على زخم «الحادث الصيني».

وحل كـانون الاول ١٩٤١ لـيـؤشر ثاني نقطة تحـول رئيـسـيـة في حـرب اصبـحت الآن كونية. وبرهنت الهجمات الروسية المضادة حوالي موسكو في نفس الشـهر ان الحرب الخاطفة قد فشلت هنا في الاقل. واذا كانت سلسلة النجاحات اليـابانيـة المذهلة في الاشـهـر الستـة الاولى من حـرب المحيط الهادي قد سددت ضربات مـوجـعـة للحلفـاء، فـانها لم تفـقـدهم أياً من اراضيـهـم الحـيـوية حـقاً بالمصطلحـات الاستراتيـجيـة الشاملة (حتى سنغافورة والفلبين). والشيء الا كثر اهميـة هو أن التصرفـات اليـابانيـة واعلان هتلر غير المبرر للحرب على امريكا قد جـاء بأقـوى دولة في العـالم الى سـاحـة الحـرب. والحق ان الانتـاجـيـة الصناعية

وحـدها لا تسـتطيع ان تؤمن الفـعـالية العسكرية ـ مثلما عنت المهارات العملياتية الالمانيـة ان مـقـارنات الرجل بالرجل والدولار بالدولار البـسـيطة كانت سخيفة ـ غير ان الحلف الاعظم حـسبما سماه تشرشل بحبور كان افضل بالمعايير العادية من المـحـور، وقـواعـده الانـتـاجـيـة افـضل بكثير مما لدى القـوات المسلحـة الالمانيـة واليـابانيـة، بحيث امتلكت المصادر والفرصة لبناء قوة عسكرية طاغية لم يأمل أي من الخـصـوم الفـاشـيين والعـدوانيين بامـتلاكها سابقاً. والحق انه في غضون سنة أخرى صدقت نبوءة دي توكفي لعام ١٩٣٥ المتعلقة بظهور العالم ثنائي القطب.



الاستراتيجية و الاقتصاد
اليوم و غداً



الفصل السابع

الاستقرار والتغير في عالم ثنائي القطب

(١٩٤٣ ـ ١٩٨٠)

إبتـهج ونسـتـون تشرشل جـهـاراً حين بلغت مسامعه انباء دخول الولايات المتـحـدة حلبـة الحرب، ولهذه البهجة سببها الوجيه. اذ أوضح فيها بعد «أن هتلر قـد ولّى ومـعـه حـسم مـصير موسوليني، وسوف يقذف باليابانيين خارج الحلبة. وكل مـا تبـقى مجرد اسـتـخـدام مناسب لقـوة عارمة». ومع ذلك بدت هذه الثقة مبالغ فيها في نظر الحلفاء الحذرين خلال عام١٩٤٢ والنصف الاول من ١٩٤٣. فـقـد احكمت اليـابان بعـد واقـعـة (بيرل هاربر) بستة أشهر قبضتها على المحيط الهادي وجنوب شرق آسـيـا، فأمسكت بخناق مستعمرات الامبراطورية الاوربية، وضربـت طـوقـاً حـول الـصين مـن الجنوب، وسلطت تهديداً على الهند واستراليـا وهاواي. وفي السـاحـة الالمانيـة الروسـية استأنـف الجيش الالماني هجماته الضارية بمجرد انتهاء شتاء ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ واندفع يشق طريقـه صـوب القوقاز؛ وفي عين الوقت تقـريبـاً، توغلت القـوة الالمانية الصغيرة بزعامة رومل في شمال افريقيا بعمق خمسـة وخمسين مـيـلاً عن الاسكندرية، وقـدم هجوم اليوباتات على قوافل الحلفاء دليـلاً آخـر على عـمق تأثيره السـاحق، فأنزل اكبر الخسـائر بالنشاط التجاري في ربيع عـام ١٩٤٣؛ غير ان «الحصـار المضـاد» الانكلو ـ امريكي للاقتصاد الالماني عن طريق التـفـجير الاستراتيـجي لم يفلح في تحـقـيق أغراضه وافضى الى إحداث خسـائر مـؤلمة في صـفـوف البحارة. واذا كان مصير قوى المحور «قد حسم» بعد كانون الاول ١٩٤١، فليس هناك غير اشـارة ضئيلة عـلى انها قد ادركت الحال.

«الاستخدام المناسب للقوة العارمة»

كان افتراض تشرشل الاساسي، برغم ذلك، سليماً. وربما عمل حقاً تحويل الصراع من حرب اوروبية الى حرب كونية على تعقيد نشاط بريطانيا الاستراتيجي ـ مثلما اشار بعض المؤرخين بقولهم أن سقوط سنغافورة كان نتيجة لتركيز المقاتلات والفرق البريطانية على ميدان البحر المتوسط ـ ولكن توازن القوى العام تبدل كلياً حال تعبئة الاطراف المتحاربة الجديدة بشكل حسن. وفي تلك الاثناء، كانت ماكنتا الحرب الالمانية واليابانية قادرتين على مواصلة الفتوحات، ولكن كلما توسعتا اكثر ضعفت قدرة البلدين على التصدي للهجمات المضادة التي اخذ الحلفاء يعدون العدة لها ليل نهار.

فجاءت اولى هذه الهجمات في المحيط الهادي حيث صدت المقاتلة المنطلقة من حاملتها في نيمتز اندفاع اليابان الى بحر المرجان (مايس ١٩٤٢) والى مدواي (حزيران ١٩٤٢) مميطة اللثام عن الاهمية العظيمة لسلاح الطيران البحري في امتدادات المحيط البعيدة. ولم تحل نهاية السنة حتى طردت القوات اليابانية من غوادا القنال وانطلقت القوات الاسترالية ـ الامريكية قدماً نحو غينيا الجديدة. وحين شرع بالهجوم المضاد على منتصف المحيط في أواخر عام ١٩٤٣ كان الاسطولان الامريكيان النشيطان المعظيان لعملية (جلبرت) محميان «بأربع» وحدات من قوات المهمات السريعة (أي بوجود اثنتي عشر حاملة) مع سيطرة طاغية على الجو. كما أتاح الانعدام الكبير في توازن القوة لفرق الامبراطورية البريطانية أن تغير على المواضع الالمانية في العلمين بتشرين الاول ١٩٤٢ واجبار قوات رومل على التقهقر باتجاه تونس؛ فحين اصدر مونتغمري امره بالهجوم، كان لديه دبابات اكثر بستة اضعاف مما لدى خصمه، وعدد من الجنود يفوق

جنود خصمه بثلاث مرات، مع سيطرته التامة على الجو تقريباً. وحط في شمال افريقيا الفرنسي في الشهر التالي جيش ايزنهاور الانكلو ـ امريكي المكون من ١٠٠ ألف رجل للشروع بـ «حركة كماشة» من الغرب ضد القوات الالمانية ـ الايطالية، وهي الحركة التي قدر لها أن تبلغ أشد تأثيرها في مايس ١٩٤٣ يوم استسلمت الأخيرة. كما اضطر دونتز آنذاك الى سحب مجاميع غواصاته من شمالي الاطلسي حيث تكبدت خسائر موجعة على يد القوافل الحليفة المحمية الآن بفضل الحاملات المرافقة، والحاميات المصاحبة للقتال والمزودة بأحدث الرادارات والغام الاعماق ـ والتي تتلقى الانذار بالاستعانة بمحللات جفرة فائقة القدرة عن تحركات اليوبوتات. واذا كان لابد من وقت أطول للحلفاء كي تستتب لهم «السيطرة على الجو» في اوروبا من أجل اتمام سيطرتهم على البحر، كان لا بد من الاستعانة بالمقاتلة موستانغ طويلة المدى التي استخدمت في البدء على يد اساطيل الهجوم الجوي الامريكي في كانون الاول ١٩٤٣؛ فخارت القوة الجوية الالمانية بعد أشهر قليلة وباتت عاجزة عن الدفاع عن سماء الرايخ الثالث ومصانعه، وسكانه المدنيين دون أمل في نهوضها.

وما تجلى اكثر شؤماً للقيادة العليا للجيش الالماني هو تغير التوازن في الجبهة الشرقية. ففي مطلع آب ١٩٤١ وعديد من المراقبين شعروا بدنو أجل روسيا كقوة عظمى، دون (هالدر) في يوميات اركان الحرب:

(اعتقدنا اننا بمواجهة ٢٠٠ فرقة معادية ولكننا الآن أمام ٣٦٠ فرقة غير مسلحة ومجهزة بمثلما عليه فرقنا، وقيادتها التكتيكية ضعيفة غالباً . . . ولكننا لو دمرنا اثنتي عشر فرقة منها لاستطاع الروس أن يأتوا بغيرها. فالزمن لصالحهم لقربهم من مصادرهم، في حين اننا نبتعد عن مصادرنا أكثر فأكثر).

لقد أضحت مجموع الخسائر التي تكبدها العالم في الحرب العالمية الاولى

رقماً متواضعاً حال مقارنتها مع ما أسفر عنه هذا القتال الجماعي الطاحن، اذ ادعى الالمان انهم قتلوا وجرحوا وأسروا في الاشهر الخمسة الاولى أكثر من ثلاثة ملايين روسي. ومع ذلك امتلك الجيش الاحمر في اللحظة الحاسمة حين خطط ستالين وستافكا لاول هجوم مضاد حول موسكو ٤,٢ مليون رجل في جيوش الميدان، وبمعيتهم اعداد أكبر من الدبابات والطائرات. والحق ان ما امتلكه الجيش الاحمر من قوات بشرية لمْ تكن متمتعة بالخبرة العملية مثل خصمها الالماني سواء في البحرْ أو في الجو - وحتى عند نهاية عام ١٩٤٤ كان الروس يفقدون خمسة الى ستة رجال مقابل كل الماني واحد - واستطاعت ماكنة هتلر الحربية بمجرد انتهاء الشتاء القدري (١٩٤١ - ١٩٤٢) ان تستأنف هجماتها هذه المرة تجاه ستالينغراد ومن ثم تعرضها للكارثة. وحاول الجيش البري تارة ثانية بعد ستالينغراد أن يجرب صيف ١٩٤٣ فسحب قواته المسلحة من أجل قيام فرق البانزر السبع عشرة بتطويق كورسك. فدارت رحى اعظم معركة دبابات في تاريخ الحرب العالمية الثانية... وقاتل الجيش الاحمر بما لديه من فرق مدرعة بلغ عددها ٣٤ فرقة مع ٤ آلاف عجلة مقابل ٢,٧٠٠ المانية. ومع أن عدد الدبابات السوفيتية تقلص الى النصف في غضون اسبوع واحد، فقد أفلحت في تحطيم الجزء الاكبر من جيش الدروع الهتلري وأضحت الآن مستعدة لشن الهجمات المقابلة الشرسة باتجاه برلين. وعند ذلك الحد وردت الانباء عن هبوط الحلفاء في ايطاليا، فوجد هتلر ذريعة لينسحب بقواته من اتون كارثة رهيبة، كما أكدت الحد الذي بلغه اعداء الرايخ في مسعاهم لاحكام الطوق عليه.

وإذن، أكان هذا ببساطة «الاستخدام المناسب للقوة العارمة؟» من الواضح ان القوة الاقتصادية لم تكن العامل المؤثر «الوحيد» في الكفاءة العسكرية حتى في الحرب الميكانيكية الشاملة (١٩٣٩ -١٩٤٥). فللاقتصاد مكانة في القتال الحديث تضارع مكانة السيف في المثاقفة، حسبما يقول كلاوفيتز. وهناك امثلة

كـثيرة على ارتكاب القيـادتين الالمانية واليابانية أخطاء سياسية واستراتيجية جسيمة بعد سنـة ١٩٤١ وكلفـتـهما ثمناً باهظاً. وتتراوح هذه الاخطاء بين اتخاذ القـرارات ضـيقة الافق نسبياً مثل ارسال التعزيزات الى شمال افريقيـا مطلـع ١٩٤٣ في تمـام الـوقـت الـذي تهيأت الظروف لاسرها، والمعـاملة المروعـة والاجـرامـيـة الغـبـيـة للاوكـرانيين والاقليـات الروسـيـة الاخرى في الاتحاد السوفيتي التي كانت مغتبطة بالافـلات من قـبـضـة سـتـالين الى أن وقعت في قبضة الوحشية النازية. وكذلك الاعـتـقـاد المتغطرس باسـتـحـالة حل الجـفـرة الالمانية الى الاحتقار الايديولوجي لتـشـغـيل نسـاء المانيـا في مـصـانع الذخيرة، بينما اسـتغل جميع اعداء المانيا ذلك الرصـيـد العمالي غير الناضب تقريباً. ومما فاقم الحال نشوب الخلافات في صفوف قـيـادة الجـيش الهتلري نفسه ففقدت فاعليتها في الوقوف بوجه رغبة هتلر المجنونة الطامـعـة بأكـثـر من قـابلية جيشه في غزو ستالينغراد وكورسك. وفوق كل شيء هـنـاك مـا أشـار الـيـه الخـبراء بـ «الـفـوضـى مـتـعـددة الاقـطـاب» لـلـوزارات والامبراطوريات الصـغيرة المتناحـرة (الجـيش، الحرس الخاص، وزارة الاقتصاد)، فـتـعـذر عـمل أي تقـييم مترابط ورصد معقول للمصادر، ناهيك عما أطلق عليه في امـاكن اخرى «استراتيجية كبرى». فما هذه بطريقة جادة في ادارة الحرب.

أمـا أخطاء اليـابانيين الاستراتيـجـية فتثير الذهول مع أنها أقل هولاً وأخف اضراراً. فـبـسـبب اضطلاعـهـا باستراتيـجية «قارية» يفرض فيها الجيش هيمنته، شرعت اليـابان بتنفـيـذ عـملياتها في المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا بأصغر قوة ممكنة ـ احـدى عشر فرقة فقـط مقـارنة مع ١٣ فرقـة في منشوريـا و٢٢ فرقة في الصين. بل وكـانت التـعـزيزات اليـابانية من الجند والقوة الجوية الى وسط المحيط الهادي مـتأخـرة ومتواضعة جداً حتى حين شرعت امريكا بشن الهجمات المقابلة في تلك المنطقـة ـ وخـاصـة عند مـقـارنتها بالمصادر المخصصة للهجمات الكبيرة على الصين عـامي ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤. ومن المثير للسـخرية انه حتى حين أطبقت قوات

نيمتز على اليابـان مطـلع ١٩٤٥، وتعرضت مدنهـا للتدمير من الجو كـان هنالك مليـون جنـدي حتـى ذلـك الوقـت في الصين اضـافـة الى ٧٨٠ ألـف آخرين في منشوريا، استحال سحبهم الآن بسبب شراسة الحملة البحرية الامريكية.

لكن جـزءاً من اللوم لا بد أن يوجـه الى البـحـرية اليـابانيـة الامبراطورية. فكثـرة الاخطاء كـانت سـمـة ادارة المعـارك الرئيسية مثل مدواي، بل وحتى حين اثـبـتـت حـامـلـة الطائرات تفـوقـهـا في حـرب المحـيط الهادي، كـان كـثير من الادميرالات بعـد رحيل يامـامـوتو مـشـدوهين بالمعـركـة وبقـوا يتحينون الفرص للاشـتبـاك في معركـة تسوشيمـا ثانيـة ـ على منوال عملية (خليج لبيت ـ ١٩٤٤) والمهـمـة الانتـحـارية (يامـاتو). كما ان الغـواصـات اليـابانيـة بكل مـا تملكه من طوربيـدات ضـخـمـة قـد أسيء اسـتخدامها لحد بعيد باعتبارها ادوات استطلاع للاسطول المقـاتل أو تأمين التـجـهيزات للحاميات الجزرية المشتبكة بالقتال، بدلاً من اسـتـخـدامـهـا في قطع خطوط مـواصلات العدو. ومما يدعو الى التناقض أن البـحـرية عـجـزت عن حماية خطوط مـلاحـتـها التجارية وكانت متخلفة حقاً في تطويرنظام لسير القـوافل، وتقنيـات الدفاع ضد الغواصات، وحاملات الطائرات الصغيرة، بالرغم من اعـتماد اليـابان على الواردات اكـثـر من بريطانيـا. ومما يدل على الهوس بصنع الاسـاطيل القـتالية ان البحرية حين رصدت المصادر لبناء سفن من طراز ياماتو، لم تقم ببناء أي حاميـة مدمرات بين عـامي (١٩٤١ ـ١٩٤٣) ـ على النقيض من امريكـا التي بنت ٣٣١ سفينـة. كما خسرت اليابـان تماماً معركة الاسـتـخـبـارات، والجـفر، وحل الجفر. فكان لكل ذلك دوراً في افشال مساعي المحـافظة على كـيان (عملاق شرقي آسيا) ورفاهيته تماماً كدور الاخطاء الالمانية في احباط مهمة الحفاظ على رايخ الالف عام.

لـيـس هـناك مـا يفسر ارتكاب هذه الاخطاء، لكن الحلفـاء لو لم يرتكبـوا اخطاء استراتيـجية وسياسية من جانبهم، لصار من العسير فهم سبب عدم هيمنة

قـوتهم الانتـاجـيـة على الميـدان في المدى الطويل. فمن البارز للعيان ان الاحتلال الالمـاني لموسكـو فـي كـانون الاول ١٩٤١ كـان مـقدراً له أن يحطم مجهود روسيا الحـربي (ونظام سـتـالين)، ولكن أكان الشعب السوفيتي سيستسلم ومصيره الوحيد الابادة ـ ولا تزال لديه احـتـيـاطات انتاجية وعسكرية وفيرة على بعد آلاف الأميال الى الشرق؟ فـبـالرغم من الخـسـائر الاقـتصادية التي سببتها (عملية باربا روسا) ـ حيـث انخفـض انتـاج الفحـم ٥٧٪ والحـديد ٦٨٪، وغيرهـا ـ سـيكـون جديراً بالاشـارة أن روسيا انتجت أربعة آلاف طائرة أكثر من المانيا سنة ١٩٤١، وبأكثر من١٠ آلاف طـائرة سنـة ١٩٤٢، وكـان هذا حـساب جبهة واحدة مقابل ثلاث جبـهات المانية. وكان بوسع الجيش الاحمر بما يتمتع به من تفوق متزايد في اعداد الرجـال، والدبابات، والمدفـعية، والطائرات ان يتحمل الخسائر بمعدل خمسة أو سـتـة مـقابل واحد (ولو بكلفة باهظة على حساب جنوده) وبقي يندفع الى الامام ضـد الالمان الآخـذين بالضـعف. حـتى أصبح التـفـوق السـوفـيتي بحلول عام ١٩٤٥ في جـبـهتي أوكرانيا وروسيا البيضاء مطلقاً ومرعباً متمثلاً بامتلاكـه خمسـة أضـعـاف ما لدى خصمه من القوة البشرية، وخمسة أضعاف عدد دروعه، وسبعة أضعاف أعداد مدفعيته، مع سبعة عشر ضعفاً في القوة الجوية.

ويوم تمتـعت القوات الانكلوـ امريكية في فرنسا قبل اشهر قليلة بـ «أفضلية ممتازة بنسبة ٢٠ دبابة لكل دبابة واحدة و ٢٥ طائرة لكل طائرة واحدة»، فالحقيقة المذهلة ان الالمان كـانت لديهم نفس الافـضلية سابقاً لفترة طويلة؛ بل وحتى عند اقـتراب عـــام ١٩٤٤ من نهايتـه لمـا تزل المانيـا مثلما كانت عليه في ايلول ١٩١٨ مـهـيـمنة على أقـاليم بعيدة جداً عن حدود الرايخ في مستهل الحرب. وهنا يبدي المؤرخـون العـسكريون رد فـعل جماعي: أن العـقيدة العملياتية الالمانية التي تؤكد على المرونة واللامـركـزية في اتخاذ القرار في ميدان القتال، قد اثبتت افضليتها على تكتـيكات بريطانيـا الحـذرة الوجلة، والهجمات الروسـية الدامية على طول الجبهة،

وأفضلية على الاندفاعات الامريكية المتحمسة الفجة. وفاقت خبرة الجيوش الالمانية «المتوحدة» خبرة أي جيش آخر. وظل مستوى وتدريب ضباط الاركان وضباط الصف الالمان عالياً بشكل استثنائي حتى في العام الاخير من الحرب.

على أن اعجابنا بالاداء العملياتي للقوات الالمانية لا ينبغي أن يحجب عنا حقيقة أن برلين ومثلها طوكيو أفرطت في اجهاد نفسها. فقد قدر الجنرال (يودل) في تشرين الثاني ١٩٤٣ أن ٣,٩ مليون الماني (ومعهم ٢٨٣ ألف جندي محوري حليفي) كانوا يحاولون الوقوف بوجه ٥,٥ مليون روسي في الجبهة الشرقية، وهناك ١٧٧ ألف جندي الماني آخر يرابطون في فنلندا، بينما تم تعبئة حاميات النرويج والدنمارك بـ٤٨٦ ألف رجل، اضافة الى قوات الاحتلال البالغة مليون و ٣٧٠ ألف رجل في فرنسا وبلجيكا ناهيك عن مرابطة قوة قوامها ٦١٢ ألف رجل في البلقان، وقوة أخرى في ايطاليا تعدادها ٤١٢ ألف رجل. فتبعثرت جيوش هتلر على طول اوروبا وعرضها. وانحدرت الى مستوى اوطأ من ناحيتي القوة العددية والتجهيز في كل الجبهات. ونفس القول ينطبق على الفرق اليابانية التى انتشرت باعداد ضئيلة عبر الشرق الاقصى من بورما الى جزر اليوسيان[1].

وسيتسائل المرء حتى في تلك الحملات التي تبدو قد «غيرت مسار الحرب»، إن كان الامر سيؤول الى ليس مجرد ارجاء النتيجة النهائية لو انتصر المحور بدلاً من الحلفاء. فمثلاً لو خسرت نيمتز أكثر من حاملة واحدة في مدواي، لأمكن تعويضها في نفس السنة بثلاث حاملات اسطولية جديدة، مع ثلاث حاملات اسطولية خفيفة وخمسة عشر حامية مرافقة؛ وبحلول عام

---

(١) اليوسيان Aleutian :ـ أرخبيل بركاني يمتد بين الاسكا وكمتشتكا. يضم نحو ١٥٠ جزيرة. يفصل بين بحر بيرنغ والمحيط الهادي. تخلت عنه روسيا للولايات المتحدة سنة ١٨٦٧.

١٩٤٣، كـان ممكناً التعويض بخمس حاملات اسطولية، وست حاملات اسطولية خفيفة، وفي عـام ١٩٤٤، بتسع حاملات اسطولية و ٣٥ حامية مرافقة. وبنفس المنوال خسر الحلفـاء في الاعوام الحرجة في(معركة الاطلسي) ٨,٣ مليون طن من مجمل مـا شحنـوه سنة ١٩٤٢ و ٤ ملايين طن سنة ١٩٤٣، على أن هذه الارقام المهـولة تم تعويضها بفضـل ارسال الحلفـاء سفنـاً تجاريـة بحمولـة ٧ ملايين و ٨ مـلايين طن على التـوالي. وهذا يعـزى بشكل رئيسي الى الانفـجـار المدهش الذي شهده قطاع بناء السفن الامريكية والذي استطاع بحلول منتصف عام ١٩٤٢ ان ينزل الى البـحـر سـفناً بمـقـدار أكبر مما تسـتطيع اليوبوتات اغراقه ـ وهو ما حدا بأحـد المسـؤولين الكبـار الى القول «ربما اجلت حملة الغواصات الالمانية في الحرب الكونيـة الثـانية بروز الحقيقة النهائية لكنها لم تؤثر عليها». أما في البر فكان انتاج المانيـا من قطع المدفـعـيـة، والاسلحـة ذاتية الدفع والدبابات اقل بكثير من انتاج روسـيـا ناهيك عن المعدلات الاجمالية لباقي دول الحلفاء. (راجع الجدول ٣٣)

الجدول (٣٣) انتاج الدبابات سنة ١٩٤٤

المانيا	١٧,٨٠٠
روسيا	٢٩,ـــ
بريطانيا	٥,ـــ
الولايات المتحدة	١٧,٥٠٠ (وفي ١٩٤٣ : ٢٩,٥٠٠)

الا أن أهم الاحصائيات المفيدة في هذا الجانب هو انتاج الطائرات(الجدول ٣٤) حـيث يتـجلى ان لولا احكام السـيطرة على الجـو لاسـتـحـال على الجـيوش والبـحـريات شن عملياتها بفاعلية؛ «وبفضل» السيطرة على الجو لا يستطيع البلد المحـارب بلوغ النصر في حملاته وحـسب، بل وتوجـيـه ضربات قاسية الى اقتصاد عدوه الحربي.

الجدول (٣٤) انتاج الطائرات (١٩٣٩ـ١٩٤٥)

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الولايات المتحدة	٥,٨٥٦	١٢,٨٠٤	٢٦,٢٧٧	٤٧,٨٣٦	٨٥,٨٩٨	٩٦,٣١٨	٤٩,٧٦١
الاتحاد السوفيتي	١٠,٣٨٢	١٠,٥٦٥	١٥,٧٣٥	٢٥,٤٣٦	٣٤,٩٠٠	٤٠,٣٠٠	٢٠,٩٠٠
بريطانيا	٧,٩٤٠	١٥,٠٤٩	٢٠,٠٩٤	٢٣,٦٧٢	٢٦,٢٦٣	٢٦,٤٦١	١٢,٠٧٠
الكومنولث البريطاني	٢٥٠	١,١٠٠	٢,٦٠٠	٤,٥٧٥	٤,٧٠٠	٤,٥٧٥	٢,٠٧٥
مجموع طائرات الحلفاء	٢٤,١٧٨	٣٩,٥١٨	٦٤,٧٠٦	١٠١,٥١٩	١٥١,٧٦١	١٦٧,٦٥٤	٨٤,٨٠٦
المانيا	٨,٢٩٥	١٠,٢٤٧	١١,٧٧٦	١٥,٤٠٩	٢٤,٨٠٧	٣٩,٨٠٧	٧,٥٤٠
اليابان	٤,٤٦٧	٤,٧٦٨	٥,٠٨٨	٨,٨٦١	١٦,٦٩٣	٢٨,١٨٠	١١,٠٦٦
ايطاليا	١,٨٠٠	١,٨٠٠	٢,٤٠٠	٢,٤٠٠	١,٦٠٠	—	—
مجموع طائرات المحور	١٤,٥٦٢	١٦,٨١٥	١٩,٢٦٤	٢٦,٦٧٠	٤٣,١٠٠	٦٧,٩٨٧	١٨,٦٠٦

ومع هذا، تخفي هذه الارقام حقيقة ان اجمالي ارقام الطائرات الانكلو - امريكية لم تشمل على عدد كبير من القاذفات رباعية المحركات، ولذا فتفوق الحلفاء يتجلى أكثر عند مقارنة عدد المحركات أو وزن الطائرة مع نظائرهما لدى المحور. وهنا يكمن تعليل التدمير المتزايد الذي لحق بالمدن الالمانية ومصانعها وخطوط السكك الحديد برغم من جهود الالمان الاستثنائية للسيطرة على الجو، وذلك ما حصل بدرجة أشد للوطن الياباني غير المحمي تماماً تقريباً. وهناك يتجلى ايضاً سبب اضطرار يوبوتات دونتز الى البقاء تحت السطح؛ واستطاعة جيش (سلم) في بورما ارسال التعزيزات الى (امفال)؛ ونجاح الطائرات الامريكية في شن هجمات متكررة على القواعد اليابانية على طول غربي المحيط الهادي؛ وكذلك فلاح جنود الحلفاء في استدعاء دوماً طائرات لسحق العدو ومواصلة هجومهم حالما تعترضهم الدفاعات الالمانية العنيدة. فلم يستطع الالمان في يوم هجوم النورماندي (٦ حزيران ١٩٤٤) غير أن يحشدوا ٣١٩ طائرة ضد ١٢,٨٣٧ طائرة حليفة في الغرب. وعند العودة لمقولة كلاوزفيتز، نرى أن فن المثاقفة (مثل فن الحرب) يقتضي حقاً مهارة وخبرة؛ غير ان ذلك يفيد المقاتل أقل اذا قاربت جعبة سيوفه على النضوب. فاتضح في معركة النورماندي باكراً أن الحلفاء سيكسبون الجولة.

لقد كانت القوتان الاقتصادية والانتاجية للامبراطوريتين الالمانية واليابانية بعد توسعهما أكثر تذبذباً منهما في الحرب العالمية الاولى، وبالنظر الى التقديرات التي رأيناها مسبقاً اتضح أن المانيا الكبرى لعام ١٩٣٨ امتلكت حصة من انتاج العالم التصنيعي و«امكانات حربية نسبية» مساوية لما حازته بريطانيا وفرنسا مجتمعتين. وربما كانت أقل من اجمالي المصادر والامكانية الحربية (للامبراطوريتين) البريطانية والفرنسية مجتمعتين، بيد أنهما لم يبلغا درجة تعبئة مصادر المانيا يوم اشتعال اوار الحرب، وكان الحلفاء أقل قوة من ناحية الخبرة العملياتية كما ناقشنا

ذلك سابقاً. ونجحت مكتسبات المانيا الاقليمية في ١٩٣٩ (وعام ١٩٤٠ على وجه الخصوص) ان تضع البلاد الالمانية متقدمة بخطوات عن القوة المنعزلة والمتضررة نسبياً التي امسك تشرشل بزمامها. ووضع انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الامبراطورية البريطانية امام الامر الواقع بمواجهة حشد القوة من العسكرية كانت وفقاً لمقاييس الامكانات الحربية اقوى منها بمرتين. ومن الناحية العسكرية كان محور برلين ـ روما حصيناً في البر والاضعف في البحر، وعلى قدم المساواه في الجو تقريباً ـ وهكذا آثرت بريطانيا أن تنقل ميدان صراعها الى شمال افريقيا بدلاً من اوروبا. ولم يبد لاول وهلة أن الهجوم الالماني على الاتحاد السوفيتي سيغير هذا التوازن، لو تعلق الامر بمجرد الخسائر الفادحة في صفوف الجيش الاحمر والتي تفاقمت بعدئذ بفقدان بعض الاقاليم والمصانع السوفيتية.

ومن الناحية الأخرى عملت الاحداث الحاسمة في كانون الاول ١٩٤١ على تغيير هذه التوازنات كلية: فقد اوضح الهجوم الروسي المضاد من موسكو ان الاتحاد السوفيتي لن يسقط تحت وطأة الحرب الخاطفة، وأن دخول اليابان والولايات المتحدة في خضم ما أصبح الآن صراعاً عالمياً قد شكل «حلفاً اعظم» من قوة انتاجية وصناعية قائمة هائلة. هذا الحلف لم يستطع أن يؤثر (فوراً) في مجرى الحرب ما دامت المانيا لما تزل قادرة على تجديد هجومها على روسيا في صيف ١٩٤٢، واليابان لا تزال تحقق انتصارات سهلة في الاشهر الستة الاولى ضد القوات غير المستعدة للولايات المتحدة وهولندا وبريطانيا. لكن ذلك لا يقلل من حقيقة امتلاك الحلفاء «ضعف» القوة الصناعية (بالاستناد الى أرقام سنة ١٩٣٨ غير المؤكدة التي تقلص حصة الولايات المتحدة)، و«ثلاثة اضعاف» الامكانات الحربية، وكذلك «ثلاثة اضعاف» الدخل القومي لقوى المحور حتى حين اضيفت حصص فرنسا الى اجمالي حصة المانيا. وتحولت الامكانات هذه في عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ الى عملة صعبة من الطائرات والدبابات والسفن؛ والحق

أن الولايـات المتـحدة وحدها اضحت تنتج في عامي ٤٣ ـ ١٩٤٤ سفينة كل يوم وطائرة كـل خمس دقـائق ! والاكـثـر من هذا أن الحلفـاء اتجهوا الى انتاج «أنواع» جـديدة كـثيرة من الاسلحـة (مـثل الحـامـلات الاسطوليـة الخـفـيفة)، في حين لم تسـتطع قـوى المحـور انتـاج اسلحة متطورة سوى (المقاتلات النفاثة، واليوبوتات ٢٣) بكميات صغيرة نسبياً.

وتجسـد ارقـام (فـاجنفـوهر) عن اجمالي الانتـاج التـسليـحي لكبرى الدول المتحاربة خير مقياس لهذا التغير الحاسم في التوازنات. انظر الجدول (٣٥).

الجدول (٣٥) الانتاج التسليحي للقوى (١٩٤٠ـ١٩٤٣)

(بمليـارات دولارات ١٩٤٤)

	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٣
بريطانيا	٣,٥	٦,٥	١١,١
الاتحاد السوفيتي	(٥,٠)	٨,٥	١٣,٩
الولايات المتحدة	(١,٥)	٤,٥	٣٧,٥
المجموع	٣,٥	١٩,٥	٦٢,٥
المانيا	٦,٠	٦,٠	١٣,٨
اليابان	(١,٠)	٢,٠	٤,٥
ايطاليا	٠,٧٥	١,٠	—
المجموع	٦,٧٥	٩,٠	١٨,٣

وهكذا كان الانتاج التسليحي البريطاني لعام ١٩٤٠ أقل من انتاج المانيا بشكل ملحوظ ولكنه أخذ بالنمو المتسارع حتى فاق نظيره قليلاً في العام التالي ـ وهو العام الأخير الذي تمتع فيه الاقتصاد الالماني برخاء نسبي. حتى جاءت صدمتا ستالينغراد والعلمين، وكذلك اناطة منصب وزير الاقتصاد لـ«سبير»فشهد الانتاج التسليحي الالماني اندفاعة قوية سنة ١٩٤٣؛ كما ضاعفت اليابان هي الأخرى انتاجها ومع ذلك تساوت الزيادات في الانتاج البريطاني والسوفيتي مجتمعين في هذين العامين مع الزيادات في انتاج المحور (فزيادة بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي كانت ١٠ مليار دولار (١٩١٤ ـ ١٩٤٣) وزيادة المحور كانت ٩,٨ مليار دولار)، وابقيتا على تفوقهما في مجمل الانتاج التسليحي. على أن التغير الجذري جاء مع نمو انتاج السلاح الامريكي بمعدل أكثر من «ثمانية اضعاف» في سنتي ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ وهو ما عنى أن مجمل سلاح الحلفاء اصبح في العام التالي أكثر من ثلاثة اضعاف ما لدى اعدائهم ـ وهكذا تأكد انعدام التوازن في «امكانات الحرب» والدخل القومي وهي الارقام المتواضعة في مستهل الحرب. ومهما يكن الذكاء الذي شن به الجيش الالماني هجماته المضادة على الشرق والغرب، كان مصيرها الاخماد التام بفعل القوة النارية الهائلة لسلاح الحلفاء. ولما حل عام ١٩٤٥، برزت للمحور اوجه مختلفة لنفس الحقيقة القائمة: قيام الطائرات القاذفة بقصف الرايخ كل يوم، وتوجيه فرق الجيش الاحمر نيرانها صوب برلين وفينا. فمرة اخرى، يتجلى في حرب تحالفية شاملة طويلة، ان النصر يعقد لواءه اخيراً للبلدان ذات الاموال الأسخى.

ويصح هذا ايضاً على انهيار اليابان في حرب المحيط الهادي. فمن الواضح الآن أن اسقاط القنبلة الذرية سنة ١٩٤٥ قد شكل حداً فاصلاً في التاريخ العسكري العالمي، وان كان ثمة ما يهدد وجود الجنس البشري فهو حرب قوى عظمى تستخدم فيها الاسلحة الذرية. ومع ذلك وفي سير العمليات عام ١٩٤٥،

كـان بجـعبـة الولايات المتـحـدة عدداً من الوسائل العسكرية الممكن استخدامها لاجـبار اليابان على الاستسلام. فحملة الغواصات الامريكية الناجحة كانت تهدد اليـابـان بالمجاعـة؛ وكـانت اسراب المقاتـلات (ب ـ ٢٩) تدك المدن والضـواحي فـتـجعلها اثراً بعد عين (اذ قتلت «غارة النار» على طوكيو مـا يقـارب ١٨٥ ألـف ضحـية وهدمـت ٢٦٧ ألف بنايـة)؛ كما كـان المخططون الامـريكيون وحلفاؤهم يعـدون لغـزو الجـزر اليابانية. ان خليط الدوافع التي قادت الى قرار القاء القنبلة برغم بعض التـحـفظات لا يزال مثيراً للجدل حتى اليوم: الرغبة بتقليص ضحايا الحلفـاء والنية بارسال تحذير الى ستالين، والحاجة الى تبرير الانفاقات الباهظة على المـشروع الـذري. بـيـد أن النقطة المهـمـة هنا هي أن الولايات المتـحـدة وحـدها امـتلكت في هذا الوقت المصـادر الانتـاجـيـة والتكنولوجية الكافية والاموال (حوالي مليـاري دولار) في تطوير سـلاح جديد قد ينجح أو لا ينجح. وان التدمير الذي أصـاب هيروشـيما، مع سـقـوط برلين في أيدي الجيش الاحمر لم يؤشرا نهاية حرب أخـرى وحـسب بل أوحـيـا كـذلك ببـداية تشكل نظام جـديد يمـسك بمـقاليد الشؤون العالمية.

المنظر الاستراتيجي الجديد

وصف المخططون العسكريون الامريكان حيثيات ذلك النظام الجديد والقتال مازال في اشده. وقد جاء في احدى وثائقهم السياسية:

(ستأتي النهاية الناجحة لهذه الحرب مع اعدائنا الحاليين بعالم تغير الى غور عميق في القوى العسكرية الوطنية النسبية، انه التغير الأقرب مكانة بعالم ما بعد سقوط روما وأكثر اختلافاً عن أي تغيير آخر حدث في الالف وخمسمائة عاماً التالية . . . وستغدو الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي بعد أن تندحر اليابان القوتين العسكريتين الوحيدتين من الطراز الاول. وهذا راجع الى طبيعة الموقع والامتداد الجغرافيين لكليهما، اضافة الى امكاناتهما الواسعة النطاق التسليحي).

وبينما قد يوارب المؤرخون حول الادعاء أن لا شيء قد حصل خلال الالف وخمسمائة سنة الماضية نظراً للتغير الحاصل الان، اخذ الامر يتجلى ان توازن القوى العالمي بعد الحرب سيكون مختلفاً تماماً عن توازن ما قبل الحرب. فقد أفل نجم القوى العظمى السابقة ـ فرنسا، وايطاليا، وانهار المشروع الالماني لفرض السيادة على ربوع اوروبا، وكذلك كان مصير امنية اليابان في الشرق الاقصى والمحيط الهادي. كما ذوت بريطانيا رغماً عن جهود تشرشل وتحققت أخيراً الحالة التي تم التكهن بها في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ـ عالم ثنائي القطب؛ وتحرك النظام العالمي حسب قول دي بورتر «من نظام الى آخر». وأصبح للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحدهما وزنهما في الميزان، ومن بين هاتين «القوتين العظميين» كانت الولايات المتحدة هي الافضل بكثير.

لقد اضحت القوة الامريكية سنة ١٩٤٥ متقدمة صناعياً كثيراً مثلما كان حال بريطانيا سنة١٨١٥، بعد ان اصاب الاعياء اغلب باقي دول المعمورة بسبب الحرب أو أنها لا تزال في مرحلة التخلف الاستعماري. ومع ذلك، لم يكن للابعاد الفعلية للقوة الامريكية نظيراً من قبل. فبعد ان تحفزت البلاد بفعل الزيادة الهائلة في الانفاقات الحربية ارتفع اجمالي الدخل القومي بالدولارات الثابتة لعام ١٩٣٩ من ٨٨,٦ مليار دولار (١٩٣٩) الى ١٣٥ مليار دولار (١٩٤٥)، وأكثر (من ٢٢٠ مليار دولار) بالدولارات الجارية، وعليه تم معالجة الضعف الذي فشل «الاصلاح الجديد» في تجاوزه، وامكن استغلال المصادر غير المستغلة تماماً وكذلك الاستفادة التامة من القوة البشرية بطريقة مناسبة «فنما حجم مصانع البلاد الانتاجية في سني الحرب لما يقارب ٥٠٪ وقفز انتاج البضائع يدويا لما يربو على٥٠٪». والحق أن التوسع الصناعي في السنوات ١٩٤٠ ـ ١٩٤٤ في الولايات المتحدة طفا بسرعة بلغت أكثر من ١٥٪ سنوياً ـ وهي اعلى من أي معدل سرعة سابق. وقد ازداد انتاج السلع الامريكية غير الحربية ايضاً، برغم ان اغلب ذلك النمو قد جاء به الانتاج الحربي، بعد أن نأت عن اقحام القطاع المدني في مشاريع الحرب مثلما فعل المحاربون الآخرون. وكان معدل المستوى المعيشي لها هو الاعلى وكذلك كان انتاجها الفردي. وهي الوحيدة من بين القوى العظمى التي ازدادت ثراءً ـ بل أكثر ثراءً بكثير ـ بسبب الحرب بدلاً من ان تغدو افقر من حالها قبل الحرب. وحازت مع نهاية الحرب على احتياطي ذهب مقداره ٢٠ مليار دولار، أي ما يقارب ثلثي اجمالي احتياطي الذهب العالمي البالغ ٣٣ مليار دولار، وأنتجت أكثر من نصف اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي وذلك ما جعلها تزود العالم بثلث احتياجاته من جميع السلع. وباتت أكبر مصدر للسلع في نهاية الحرب وامنت بعد سنوات ثلث احتياجات العالم من الصادرات. وأمنت الآن بفضل التوسع الهائل في تسهيلات بناء سفنها حاجيات العالم من سفن الشحن.

لقد انعكست هذه القـوة الاقتصادية على القوة العسكرية للولايات المتحدة فملكـت عشيـة انتهـاء الحرب ١٢,٥ مليون موظف خدمة بضمنهم ٧,٥ مليون فـيما وراء البـحـار. وبرغم أن هذا العدد الاجمالي قد تقلص في زمن السلم (حيث غدا عدد موظفـي الخدمة العسكرية سنة ١٩٤٨ واحد الى تسعة مما كان عليه قبل أربعـة أعـوام) فـان ذلك عكس الخيارات السياسية فقط وليس القدرة العسكرية. واذا مـا نظرنا الى افتراضـات مـا بعـد الحرب عن الدور المحدود للولايات المتحدة فـيما وراء البـحـار، تطالعنا دلائل اسطع عن قـوتها من خـلال سجلات تسليحها الحـديثـة. فـآنذاك لم يكن للبـحـرية الامريكية من نظير، واضحى اسطولها المكون من ١٢٠٠ سـفـينة قتال كبيرة(المكون اغلبه من عشرات حاملات الطائرات وليس من سـفن المعارك) أكبر بكثير من اسطول البحرية الملكية، وانذاك ايضاً غلبت اية قـوة بحـرية اخـرى. وبرهنت الولايات المتـحـدة سـواء باسـتخدام قوات المهمات الخـاصـه ام قوات (المارينز) قدرة على اظهار قوتها في جميع بقاع العالم اكثر من اية منطقـة اخـرى ذات منافـذ للوصـول عن طرق البـحـر. بل أن السـيطرة الجوية الامـريكيـة لأشـد تأثيراً؛ بفـضل مـا ملكت من الفي طائرة تسـاندها القـاذفـات الثقيلة التي دكت اوروبا هتلر والف طـائرة (بي ـ ٢٩) بعيدة المدى التي احالت مـدن اليـابان انقـاضاً، والتي عززتها اكثر القاذفات الاستراتيجية النفاثة مثل (بي ـ ٣٦). وفـوق كـل ذلـــك احـتكرت الولايـات المتحدة امتلاك القنابل الذرية التي وعـدت بالحـاق تدمير شـامل لأي عـدو مـسـتـقبلي بمثل الذي اصاب هيروشيما وناغـازاكي. وربما كـانت القـوة العـسكرية الامـريكيـة -كما اشار بعض المحللين لاحقاً- اقل مما بدت عليه (فلديها قنابل ذرية قليلة جداً في مستودعاتها، وينطوي إلقـاؤها على مـضـامين سـياسية بعيدة جداً). وكان من العسير استخدامها للتأثير على سلوك بلد كـالاتحـاد السـوفـيـتي البـعـيـد وآلغـامض والمريب؛ بيد أن صورة الـتـفـوق الذي لا يحيطه وصف، التي عـززتها طلبـات الدول العـديدة للقـروض الامـريكيـة والاسلحـة والوعـود بتـقـديم الدعم العـسكري، بقـيت ناصـعة حتى

نشوب الحرب الكورية.

ان اندفاع الولايات المتحدة بعد عـام ١٩٤٥ الى العالم الخارجي بفضل ما حـازت عليه من مكانة اقتصادية واستراتيجية استثنائية ينبغي أن لا يشكل مفاجأة للعـارفين بالتـاريخ السيـاسي الدولي. فـعلى أثر انزياح القـوى العظمى التقليدية بعـيـداً، انطلقت الولايات المتـحـدة سراعاً الى ملأ الفراغ الذي خلفه غياب تلك القـوى؛ ولم تتـمكن من كـبح جماح نفـسـها ضمن سواحلها بعد صيرورتها الدولة الاولى في العـالم، ولا حـتى ضـمن نصف الكرة الغـربي. وان شئنا الحـقـيقة فأن الحـرب هي الحـجـة الرئيـسـيـة لهذا الانطلاق الخـارجي للقوة والنفوذ الامريكي؛ ولهذا السبب كـان لديهـا مثلاً سنـة ١٩٤٥ تسـعـاً وستين فرقة في اوروبا، وستاً وعشرين في آسـيـا والمحيط الهادي، مع انعدام وجود أية فرقة في الولايات المتحدة نـفـسـهـا. لقـد تواجـدت هناك لانها تولت اعـادة ترتيب شـؤون اليـابان والمانيـا (والنمـسـا)، وكـان لها قـوات في المحـيط الهادي وشمال افـريقـيـا وايطاليا واوروبا الـغـربـيـة لانهـا ارسـلت عبر الجـزيرة مجاميع اليـهـا. ومع هذا، امل الكثير من الامـريكان (يضـمنهم الجنود)؛ بالعـودة جميـعـاً الى الوطن في ظرف فترة قـصيرة، وعـودة نشر القـوات المسلحـة الامـريكيـة في مـواضـعها السابقة لفترة ما قبل عام ١٩٤١. وبـيـنما اخـافت فكرة كـهـذه رجـالاً أمـثـال تشرشل واجـتـذبت اليـهـا الجـمـهوريين من أنصار العزلة، فان واقع الحال اثبت أن من مستحيلات الاشياء اعـادة عـقـارب السـاعة. كما وجد الامريكان انفسهم، مثلما هو حال البريطانيين بعيد عام ١٨١٥، أن نفـوذهم غير الرسمي في الاقاليم المختلفة قد استقوت عراه فـغـدا أمـراً رسمياً ـ وعثروا كما عثر البريطانيون قبلهم، على « حدود جديدة غير آمنة» كلما ازمـعـوا رسم الحـدود. لقد حان عهد «الايقونة الامريكية».

وكـان ممكناً التنبـؤ بالسمات الاقـتصادية لهذا العهد. اذ جادل دعاة العالمية مـثل (كـوردل هل) بشيء من المعـقـوليـة أن الأزمـة الكونيـة في الثلاثينيات يرجع

سـبـبها لجزء كبير الى سوء تدبير الاقتصاد العالمي حين فرض التعريفات الحمائية، والتنافس الاقـتـصـادي غير النزية، والاستـخـلاص غير الرشـيـد للمواد الخام، وسـيـاسـات الاكـتـفاء الذاتي الحكومية. لقد ترافق معتقد الحركة التنويرية للقرن الثـامن عشر هذا بأن «التـجـارة سلسـة الحـركة تتعاشق مع السلام» مع الضغوط التي خلقـتـهـا صناعـات الصـادرات نحـو الشرق التي خشي اصحابها أن يعقب ركـود مـا بعـد الحـرب انخـفـاض في الانفـاق الحكومي الامـريكي ما لم يتم فتح اسـواق جـديدة في الخـارج لامـتـصـاص منتـوجات الانتاجية الامريكية المتزايدة. واضـيـف الى ذلك التـصـمـيم الراسخ وربما المفـرط من جـانب القيادة العسكرية الامـريكيـة للسـيطرة على (أو الاسـتحواذ غير المقيدعلى) المواد الحاسمة استراتيجياً كـالـزيـت، والمطاط، وخـامـات المعـادن. فـتظافـرت كل تلك الدوافع لتـحـدو بالولايات المتـحـدة الى خلق عـالم دولي جـديد يتـواءم مع احـتـياجات الرأسمالية الغـربيـة، وبالتأكـيـد مع احـتـيـاجات الدول الغربية الأكثر ازدهاراً ـ بالرغم من تأكـيد (آدم سميث) أن «أنسب توزيع للمصادر تأتي به التجارة الحرة من شأنه أن يرفع مـعـدل الانتـاجـية في كل مكان وبذلك يقوي القدرة الشرائية لكل فرد على المدى البـعـيد». وهكذا تشكل رسم مسار الترتيبات الدولية بين (١٩٤٢ ـ ١٩٤٦) عـلى أثر تأسـيس صندوق النقـد الدولي، والبنك الدولي للتنمـيـة واعـادة البناء ـ ومن ثم الاتفـاقـيـة العـامة للتعريفات والتجارة (غات). ووجدت البلدان الراغبة بتـخصيص بعض أموالها للتنمية واعادة البناء انها مضطرة الى التماشي مع المطالب الامـريكيـة بالتـحـويل الحر للاموال والتنافس غير المقيد (مثلما حصل في بريطانيا بالرغم من جـهـودها للمـحافظة على تفوقها الامبراطوري)، وإلا توجب عليها أن تنزع يدهاً عن كل هذا النظام (كما فـعل الروس حين ادركـو أن ذلك يتعارض مع القـيود الاشتراكية).

ثمـة عـيوب عملية لهذه الترتيبات تتمثل في: أولاً أن مقدار الاموال المتوفرة

كـان غير كـاف ببسـاطة لمعـالجـة التـدمير الذي الحـقـتـه سـتة اعوام من الحرب الشـاملة. وثانيـاً أن نظام التـجـارة الحرة يعمل لمصلحة البلد الذي يتمتع بافضل مكانة تنافسـية ـ وهو في هذه الحالة الولايات المتحدة التي لم يطلها التدمير وذات انتـاجـيـة فـائقـة ـ ويؤذي البلدان الاقل اسـتـعداداً للمنافسة ـ وهي البلدان التي سـحـقتها الحرب، وتعرضت حدودها الى التعديل، وتدفق عليها حشود النازحين، وهـدمـت مـنازلها، وتعطلت آليـاتها، واثقلت الديون الكبيرة كـاهلهـا، وفـقـدت اسـواقـهـا. ولم يحصل أن انطلقت الامـوال لاعـادة التنمـيـة الصناعـية الكبرى لـ «الـعـالم الحـر» الا بـعـد ادراك الامـريـكـان فـيما بعـد للخطر المزدوج الناجم عن السـخط الاجـتماعي واسع الانتـشـار في اوروبا وتزايد النفـوذ السـوفـيتي ـ وهو ما أدى الى ابـتـكـار خـطـة مـارشـال. وفي ذلـك الوقت على أية حـال كـان النفـوذ الاقـتـصـادي الامـريكي يسير جنبـاً الى جنب مع ارسـاء قـواعـد عسكرية وابرام مـعـاهـدات أمـنيـة عبر أرجـاء الكون. وهنا أيضـاً نقـول أن هناك أحـداثاً كـثيرة تشـابهت مـع توسع القـواعد البريطانـيـة وابـرام المعـاهدات بعـد ١٨١٥، بيد ان الفـارق الملحـوظ أن بريطانيا بشكل عام استطاعت تحاشي كثرة التحالفات الثابتة والمتشـابكة مع البلدان الأخرى ذات السيادة، وهي التحالفات التي أخذت تلتزم بهـا الـولايات المتـحـدة الآن. وكـانت جميع هذه الارتبـاطات الامـريكيـة تقـريبـاً «اسـتـجـابة لاحداث» كما كشفت عنها الحرب الباردة؛ لكنها، وبغض النظر عن اي تبرير اخـر، قـد انطوت على تدخل الولايات المتـحـدة بدرجة مفرطة اختلف تماماً عما شهده تاريخها الباكر.

ويـبـدو أن قليـلاً مـن هذا اقلـق صنـاع القـرار سنـة ١٩٤٥، الذين شعر معظمهم أن هذا ليس مجرد صنيع «المصير الجلي»، بل ان الفرصة الذهبية أمامهم الآن لاصـلاح الذي عـمـهـت فـيـه القـوى العظمى السـابقة. لقد صرح (هنري لوس) في حـديثه لمجلة (الحياة) «أن التجربة هي مفتاح المستقبل . . . ولا بد أن

تكون امـريكا الأخ الاكبر للامم ضـمن رابطة الاخوة البشرية». وتشجعت ليست الصين وحـدها (التي حدتها آمال عراض) فحسب، بل جميع الدول الاخرى التي اطلق عليـهـا العـالم الثـالث، على محاكاة المباديء الامريكية المتعلقة بالتعويل على النفس، والتـجـارة الحـرة، والتـزام المقـاولات، والديمـقـراطية. وبشّر (هل) «أن جميع هذه المبـاديء والسـيـاسـات ستؤتي ثمارها الطيبة وتنطلق من ينبوع العدالة، وتبـغي رفـاهيـة الشـعـوب الحـرة في كل حـدب وصوب. وفي غضون سنين قليلة يجب ان تعـمل المسيرة العـالميـة على نحـو مـرض تماماً». وكل من تبلد ذهنه وما اقـام لهذه الحـقـيـقـة وزنها الحق ـ سـواء كـانت الامبراطوريتـان العتيقتان بريطانيا وهولندا أم الاحـزاب الاوروبيـة اليـسـارية، أم مـولوتوف العبوس ـ فلسوف يقتنع بها باستـخدام الجزرة والعصا كي يسير في الطريق الصواب. وقال أحد المسؤولين الامـريـكـان «انـه دورنا الآن كي نطوف في آسـيـا» ولعله اضـاف «وفي أي مكان آخر».

ان المنطقـة الوحـيدة التي لا يرجح للنفوذ الامريكي اختراقها هي تلك التي يسـيطر عليـهـا الاتحـاد السوفياتي الذي زعم عـام ١٩٤٥ (وما بعدها) انه المنتصر الحـقـيـقي في الصراع ضد الفاشية، فقد حطم كما تقول احصاءات الجيش الاحمر مـا مجموعـه ٥٠٦ فرقة المـانية؛ وان ١٠ من بين ١٣,٦ مليون قتيل وأسير الماني لقـوا حـتـفـهم في الجـبهة الشرقية. ومع ذلك وحتى قبل انهيار الرايخ الثالث كان سـتـالين يبـعث بعشرات الفـرق الى الشرق الاقـصى وهي مـستعدة للاشتباك مع جـيش (كـوانتنغ) في منشـوريا عندمـا تحين الساعة؛ التي حانت كما اتضح وربما بشكل غير مـفـاجيء، بعد واقعة هيروشيما بثلاثة أيام. وعملت الحملة الكبيرة في الجبهة الغربيـة على قلب مكانـة روسيا لمـا بعد عام ١٩١٧ في اوروبا؛ والحق انها استعادت شيئاً شبيهاً بما نالته في الفترة ١٨١٤ ـ ١٨٤٨ حين غدا جيشها العرموم دركـي وسط شرقي اوروبا. وتوسـعت الحـدود الروسـيـة في الشمال على حـسـاب

فنلندا، وفي الوسط على حساب بولندا، واستعادت بسارابيا في الجنوب على حساب رومانيا. واعيد ضم دول البلطيق (استونيا، ولتوانيا، ولاتفيا) الى روسيا. كما تم الاستيلاء على جزء من بروسيا الشرقية وشريط من تشيكوسلوفاكيا الشرقية (روتينيا) وبذا تم تأمين ممر مباشر صوب هنغاريا. وتشكل «شريط وقائي» من الدول التابعة للاتحاد السوفيتي من جهتي الغرب والجنوب الغربي: بولندا، والمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، ورومانيا، وبلغاريا، وكذلك يوغسلافيا والبانيا حتى شقت طريقها للتحرر. وكان «الستار الحديدي» في ما بينها وبين الغرب في طور السقوط؛ في حين عزمت كوادر الحزب الشيوعي وشرطته السرية على تسيير المنطقة بأسرها وفق مبادىء تختلف جملة وتفصيلاً عن آمال (هل). وانطبق نفس الحال على الشرق الاقصى، حيث لم يقتصر تأثير الاحتلال السريع لمنشوريا وكوريا الشمالية وساخالين على الانتقام من حرب ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ فحسب، بل وسمح بالارتباط بشيوعيي الصين في عهد ماو الذين كانوا هم الآخرين غير متهيئين لاستيعاب افكار الرأسمالية الحرة.

واذا ما كان النفوذ السوفيتي قد تنامى، فقد تضررت قاعدته الاقتصادية بقسوة من جراء الحرب ـ على نقيض ازدهار الولايات المتحدة الذي تم دون ان يعيقه عائق. اذ كانت خسائر روسيا البشرية مروعة: ذلك انها فقدت ٧,٥ مليون نسمة في صفوف القوات المسلحة؛ وما بين ٦ ـ ٨ مليون مدني لقوا حتفهم على يد الالمان؛ اضافة الى خسائر الحرب «غير المباشرة» التي نشأت عن تقليص حصص التموين، والعمل الاجباري، وزيادة ساعات العمل كثيراً، ولذلك وكتحصيل حاصل «ربما مات ٢٠ـ ٢٥ مليون مواطن روسي قبل أوانهم في الاعوام (١٩٤١ ـ ١٩٤٥)». ولما كان الرجال يشكلون معظم التضحيات، ترك انعدام التوازن الجنسي تأثيره السلبي العميق على البنية الديمغرافية للبلد وخلف

انخفاضاً شديداً في نسبة المواليد. أما التدمير المادي الذي لحق بالاجزاء الاوروبية من روسيا واوكرانيا وروسيا البيضاء التي احتلها الالمان فقط كان عصياً على التصور الاعتيادي.

«قتل ٧ ملايين حصان من مجموع ١١,٦ مليون في الاقاليم المحتلة، وكذلك كان مصير ٢٠ مليون خنزير من مجموع ٢٣ مليوناً. وتعرض للتدمير ١٣٧ ألف جرار زراعي، و ٤٩ ألف حاصدة دارسة. واصابت الاضرار قطاع النقل بسبب اندثار ٦٥ ألف كيلومتر من خطوط السكك الحديد، مع فقدان أو تعطل ١٥,٨٠٠ مركبة، و ٤٢٨ ألف عربة بضائع، اضافة الى ٤,٢٨٠ قارب نهري ونصف عدد جسور السكك الحديد في الاقاليم المحتلة. مع تلف ٥٠٪ تقريباً من مجمل الاقاليم السكنية وتهدم ١,٢ مليون دار، فضلاً عن تقوض ٣,٥ مليون دار في المناطق الريفية، واحيلت بيوت كثيرة الى اشلاء، ودمرت بضعة آلاف من القرى. وعاش الناس في أنفاق تحت سطح الارض».

ولذلك فليس في الامر ما يثير الدهشة الا قليلاً حين نعلم أن الروس عندما انهالوا الى « منطقة الاحتلال » في المانيا، سعو الى سلبها من كل الموجودات المنقولة، ومصانعها، وخطوط سككها الحديد، الخ، اضافة الى مطالبتهم بتعويضات من الاقاليم الشرقية الأخرى (الزيت الروماني، والخشب الفنلدي، والفحم البولندي).

وحقيقة أن الاتحاد السوفيتي بز ألمانيا الكبرى في معركة التسليح مثلما بزها في القتال الجبهوي؛ غير انه نجح في هذا بلجوئه الى تركيز مجنون على الانتاج التصنيعي العسكري عن طريق احداث تخفيضات قاسية في جميع القطاعات ـ السلع الاستهلاكية، وتجارة المفرد، والتجهيزات الزراعية (برغم أن انخفاض انتاج الغذاء فاقمته اعمال السلب الالمانية). وعليه باتت روسيا عام ١٩٤٥

عـملاقاً عسكرياً وقزماً اقتصادياً في الوقت عينه، قاسى الفاقة وانعدام التجانس. وعـاد الاتحـاد السـوفـيـتي بعـد انتـهـاء مدة قانون الاعارة والتأجير ورفضه الاموال الامـريكيـة فـيها بعد بسبب الشروط السياسية الملحقة بها، الى برنامجه لما قبل عام ١٩٢٨ المتـعلق بالنمو الاقتصـادي الاجـباري مـن مصـادره ـ بنفس التـأكيد على السلع الانتـاجـيـة (الصناعـة الثـقـيلة، والفحم، والطاقة الكهربائية، والسمنت) والـنقل على حـسـاب السلع الاسـتـهـلاكـيـة والزراعـة، مع تخفـيض طبـيـعي في الانفـاقـات العـسكرية عما كـانت عليه زمن الحرب. فكانت النتيجة بعد تجاوزها الصـعـاب الاوليـة «معجزة اقتصادية ثانوية» الى الحد الذي ارتبط بالصناعة الثقيلة التي تضاعف انتاجها تقريباً بين ١٩٤٥ ـ١٩٥٠. ولما خـالجت الحاجة لاعادة بناء اوتار القـوة القومية بال النظام الستاليني، لم يجد أية صعوبة في تحقيق ذلك الهدف الخـاوي ولا في الابقـاء على مـسـتوى معيشة معظم ابناء الشعب الروسي أوطأ مما كـان عليـه قـبل الثـورة. ومع هذا، حـري بنا القـول ان اغلب «نهضـة» الانتـاج الصناعي تكمن في العـودة الى انتـاج «ما قبل الحرب»، كما حصل في نمو ما بعد عام ١٩٢٢. فـفي اوكـرانيا مثلاً، ساوت ارقام انتاج المعادن والكهربائيات بحلول عـام ١٩٥٠ نظيرتهـا لعــام ١٩٤٠ أو تجـاوزتهـا قليلاً. وتراجع النمو الاقتصادي الروسي بسـبب الحـرب مرة أخرى الى الوراء عقداً كاملاً تقريباً. وسبب هذا على المدى البـعـيـد هو فـشل القطاع الزراعي الحـيـوي بشكل مـتـواصل: اذ تعـثرت نشـاطات المزارعين وانخـفض انتـاج الغـذاء بسـبب الغاء الاجراءات التحفيزية في زمن الحـرب، وبسبب الاستثمار غير المجدي (فاشل التوجيه). ثم ان ستالين بقي حـتى يوم رحـيله على عـادته القبيحة بالثأر من تفضيل الفلاحين لامتلاك الاراضي الخـاصـة، فأمـعن ذلك في انخـفـاض الانتاجية وعدم كفاءة الزراعة الروسية على الدوام.

وبخـلاف ذلك كـان ستالين تائقاً بوضوح للمحافظة على مستوى عال من

الامـن الـعـسكري في عـالم مـا بعـد الحـرب . وبالنظر الى الحـاجـة لاعـادة بناء الاقـتـصاد فليس ما يثير الدهشة تقليص حجم الجيش الاحمر الى الثلثين بعد عام ١٩٤٥ : فبقيـت ١٧٥ فرقـة تدعمهـا ٢٥ ألـف دبابة جبهوية و ١٩ ألف طائرة. ومع ذلك غـدا الجـيش الاحمر أكبر مـؤسسة دفاعية في العالم بأسره ـ وتلك الحقيقة لقـيت تبريرها (في اقل تقـدير في عـيـون السـوفـيت) بالحـاجـة الى ردع المعتدين مـسـتـقبلاً، والاحتفاظ بالسيطرة على الدول التابعة الجديدة في اوروبا، اضافة الى مـتطلبـات الفـتـوحـات في الشرق الاقـصى. وكـانت مـعظم الفرق هيكلية فقط بالرغم من انها تمثل قـوة لجـبـة، أو كـانت مجرد قـوات حاميات بصورة اساسية. عـلاوة عـلى هـذا أتت الخـدمـة العـسكرية بالخطر الذي أصـاب الجـيش الروسي العمـلاق في عقـود مـا بعد ١٨١٥ ـ اي الانزواء في غـياهب النسيان في مواجهة مـوجـات التـقـدم العسكري الجديدة. وعلاج هذا لا يكمن فقط في اعادة تنظيم وتحـديـث فـرق الجـيش، بل وفي تعـبئة المصـادر الاقـتـصـادية والعلمـيـة للدولة السـوفـيـتـية لتطوير أنظمة تسليح جديدة. فدخلت الخدمة الطائرة النفاثة الكبيرة ميغ ـ ١٥ بحلول عامي ١٩٤٧ـ ١٩٤٨ وكـذلك تم تشكيل قوة جوية استراتيجية بـعـيـدة المـدى في اطار محاكـاة القـوتين الجـويتين الامـريكيـة والبريطانيـة. وتمت الاسـتـعـانـة بـالـعلماء والفنيين من الاسرى الالمان لتطوير العـديد من الصـواريخ الموجـهـة. وحـتى في زمن الحـرب خصصت المصادر لتطوير قنبلة ذرية سوفيتية. أمـا البـحـرية السوفيتية التي كانت مجرد سلاح مساعد في الصراع ضد الالمان فقد تم تحـويرها واضـافـة طرادات ثقيلة جديدة وحتى مزيد من الغواصات الجوالة في المحـيطات. لقـد كـانت مـعظم هذه الاسلحـة مـشـتـقة عن غيرها وغير متطورة حـسب المعـايير الغـربية. بيد أن الاكيد من القول هو تصميم السوفيت على عدم انزوائهم في الخلف.

كـان العنصر الثـالث وراء تعـزيز قـوة روسـيـا تأكـيـد سـتالين المتجدد على

الانضباط الداخلي والخضوع التام اللذين سادا في نهاية الثلاثينات. ومن العسير القول ما اذا كان هذا عائداً الى اصابته بجنون الارتياب أم أنها خطوات محسوبة لتقوية مكانته الدكتاتورية ـ أم مزيجاً من الاثنين؛ لكن الحوادث تحدثت عن نفسها. فكل شخص لديه أية ارتباطات اجنبية لهو موضع شك! فأطلقت النيران على اسرى الحرب العائدين؛ وادى خلق دولة اسرائيل وبالتالي نشوء مصدر بديل للموالين اليهود الى تجدد الاجراءات المضادة للساميين داخل روسيا. وتم تقليص حجم قيادة الجيش مع ابعاد المارشال زوكوف طيب السمعة كقائد للجيوش البرية السوفيتية سنة ١٩٤٦. واشتدت الضوابط اكثر في صفوف الحزب الشيوعي نفسه؛ وتم تطهير قيادة الحزب في لنينغراد برمتها (التي مقتها ستالين دوماً). وازدادت الرقابة ليس على الاداب والفنون الابداعية فحسب، بل وعلى العلوم الطبيعية والاحياء واللغات أيضاً. فانسجم (التشدد) الشامل للنظام مع اجراءات التحول الى المزارع الجماعية، ومع نشوء توترات الحرب الباردة. ولذا بات من الطبيعي حصول نفس العملية المتعلقة بالتشدد الايديولوجي والقيود الاستبدادية في الدول الخاضعة للاتحاد السوفيتي في اوروبا الشرقية، اذا اصبح نظام اليوم تصفية الاحزاب المنافسة، وشن الحملات على الحقوق والممتلكات الفردية. فأفضى كل ذلك وخاصة (القضاء على الديمقراطية في بولندا وفي تشيكوسلوفاكيا (١٩٤٨)) الى برود متزايد في التحمس الغربي للنظام السوفيتي. وليس من الواضح مرة اخرى ما اذا كانت هذه الاجراءات محسوبة كلها بعناية ـ فهناك منطق سوفيتي في رؤوس نخبة السوفيت لعزل البلدان التابعة لهم مع شعوبها عن افكار وثراء الغرب ـ أم أنها عكست ببساطة جنون العظمة المتنامي الذي شعر به ستالين وهو يحس بدنو أجله. ومهما يكن الامر، ستكون النتيجة ولادة اقليم مترامي الاطراف حصين تماماً من اي تأثير لـ «الايقونة الامريكية» بل وقدم بديلاً عنها.

لقد بدا أن نمو الامبراطورية السوفيتية هذا قد أكد التنبؤات الجغرافية السياسية لـ (ماكندر) وخبراء آخرين بقولهم أن القوة العسكرية العملاقة ستسيطر على مصادر «قلب الارض» الاوروبية الاسيوية؛ وان التوسع الآخر لتلك الدولة الى «الارض الطرفية» سيجبرها على التباري مع دول بحرية عظمى أخرى اذا شاءت المحافظة على توازن قوى-كوني. وستمر بضعة سنوات أخرى حتى تتخلى الادارات الامريكية التي هزتها صدمة الحرب الكورية تماماً عن افكارها السابقة بـ «عالم واحد» وتستبدلها بصورة صراع قوى عظمى لا هوادة فيه يكون مجمل الكون ميدانه. ومع ذلك، قد استتر هذا القول في ظروف سنة ١٩٤٥؛ فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما الامتان الوحيدتان حسب تعبير (دي توكفي) القادرتان على تحديد مصائر نصف الكرة الارضية؛ وكلتاهما غدت فريسة تفكيرها بـ «الكوننة».

هنا يقول مولوتوف: «بات الاتحاد السوفيتي الآن (١٩٤٦) احد اقوى البلدان في العالم. وليس بوسع احد أن يصدر حكماً على «أية» مشكلة خطيرة في العلاقات الدولية ولا يحسب حساب الاتحاد السوفيتي». لقد جاء هذا القول رداً على احدى التلميحات الامريكية المبكرة لموسكو ـ حين بدا أن تشرشل وستالين على وشك ان يصلا لاتفاق خاص حول اوروبا الشرقية ـ «في هذه الحرب الكونية ليس ثمة مسألة سياسية أم عسكرية لا تهم الولايات المتحدة». فبدا ان صداماً خطيراً حول المصالح كان حتمياً.

ولكن، أي من القوى العظمى السابقة التي غدت الآن مجرد بلدان وسطى، شكل انهيارها الوجه المقابل لنهضة القوى العظمى؟ تجدر الحاجة الى القول فوراً أن الدول الفاشية المقهورة وهي المانيا واليابان وايطاليا تقع في صنف مختلف عن بريطانيا العظمى وربما فرنسا في الحقبة التالية مباشرة لعام ١٩٤٥. اذ اندفع الحلفاء بعيد ان وضعت الحرب اوزارها قدماً بخططهم لضمان تعجيز المانيا

واليـابان عن تشكيل خطر مـسـتـقـبلي على النظام الدولي، واشتمل هذا ليس على الاحـتـلال القسري طويل الامد لكلا البلدين وحسب، بل وتقسيم المانيا الى اربع مـنـاطـق احـتـلال ومـن ثم الى دولتين المانيـتين منفـصلتين. وتجـريد اليـابان من مكتسباتها فيما وراء البحار (مثلما حصل مع ايطاليا سنة ١٩٤٣)، كما انتـزعوا من المانيـا مكتـسبـاتها في اوروبا وأقـاليـمـهـا السـابقـة في الشرق (سيليزيا، وبروسيا الشرقـيـة، الخ) وفـاقم الحلفـاء تعاسة دول المحور بفرض قيودهم على الصناعة، تلك التـعـاسـة المتـمـثلة بآثار القـصف الاستراتيجي وتلف منظومة النقل، وانهيار البنيـةالتـحـتية والافتقار الى كثير من المواد الاولية وفقدان اسواق الصادرات اضافة الى تجـريد المصـانع التصنيعية الالمانية من معداتها. فتردى الدخل والانتاج القوميين الالمانيين عام ١٩٤٦ الى أقل من ثلث نظيرهما عام ١٩٣٨، انه لانحطاط رهيب. وعـانت اليـابان من تخلف اقـتـصـادي مماثل؛ فـغدا الدخل القومي الحقيقي عام ١٩٤٦ حـوالي ٥٧٪ ممـا كـان عليـه في الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٦ وتداعت الاجور التصنيعيـة الـى ٣٠٪ فـقـط لنفس الفترتين اعـلاه؛ وتقـزمت التجارة الخارجية الى درجـة انه حتى بعد مرور عـامين كـانت الصـادرات مجـرد ٨٪ والـواردات ١٨٪ مقارنة بما كانت عليه في الفترة (١٩٣٤ ـ ١٩٣٦). وتركت الحـرب تأثيرها القاسي علـى نشاط الشحـن اليابـاني وتراجـع عدد مغـازل القطن من ١٢,٢ مليون الى مليـون فـقـط، وانخفض انتاج الفحم الى النصف وهكذا دواليك. فبدا أن شمس الامم القوية قد أفلت سواء من الناحية الاقتصادية أم العسكرية.

أمـا مـصير ايطاليـا الاقـتصادي فلم يكن اقل تجهماً برغم تحولها الى جانب الحلفاء سنـة ١٩٤٣. ذلـك أن القـوات الحليفة قد قصفت طرق مواصلاتها وهي تشق طريقها الى شبه الجزيرة فامعنت في البلاد ايذاءً فوق الضرر الذي سببه اياها توسع مـوسـوليني استراتيـجياً. وعاد اجمالي الانتاج القـومي الايطـالي سنـة ١٩٤٥ الى مـعدله في عام ١٩١١ وتقلص بحوالي ٤٠٪ حسب الاحصاءات الدقيقة عند

مقارنتها بما كان عليه عام ١٩٣٨ . اما سكانها فقد جنحوا الى التزايد بالرغم من تضحيات الحرب وهذا يعزى الى اعادة اللاجئين الى الوطن من المستعمرات وايقاف الهجرات. وانحط مستوى المعيشة لحد مخيف، ولولا الاعانات الدولية وخاصة من الولايات المتحدة لصار مصير اعداد غفيرة من الطليان الموت جوعاً. ثم ان الاجور شهدت انخفاضاً بلغ ٢٦,٧٪ سنة ١٩٤٥ عما كانت عليه في سنة ١٩١٣ . والواقع ان جميع هذه البلدان اتكلت لحد بعيد على المساعدة الامريكية في تلك الحقبة، وبذلك اصبحت اكثر بقليل من كونها توابع اقتصادية.

ليس يسيراً بيان الفرق بين فرنسا والمانيا في المصطلحات الاقتصادية. فها هي اربعة اعوام من السلب الالماني اعقبتها اشهر من الاقتتال واسع النطاق سنة ١٩٤٤ ؛ «أغلقت فيها الكثير من الموانيء والممرات المائية وهدمت معظم الجسور، وغدت أغلب أجزاء منظومة السكك الحديد غير صالحة للاستعمال». وتكشف مؤشرات (فوهلت) انخفاض الواردات والصادرات الفرنسية الى الصفر من الناحية الواقعية (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥)؛ فالدخل القومي الفرنسي في تلك الحقبة قد استحال الى مجرد نصف دخل عام ١٩٣٨ الذي كان عاما سيئاً بحد ذاته. ولم يعد لفرنسا عملة صعبة، وتوقف التعامل بالفرنك في التداول الخارجي، ولما ثبتت قيمته ليصبح واحداً الى خمسين من الدولار عام ١٩٤٤ ، صار «مجرد عملة وهمية» حتى تردى في ظرف عام واحد الى واحد من ١١٩ جزء من الدولار، والى واحد الى ٤٢٠ من الدولار سنة ١٩٤٩ حين بدا أن الظروف استقرت. فانغمس سياسيو الاحزاب الفرنسية، وخاصة الحزب الشيوعي بهذه المشاكل الاقتصادية الصرف المتعلقة باعادة الاعمار والتأميم والتضخم.

ومن الجانب الثاني كان (الفرنسيون الاحرار) اعضاء في «الحلف الاعظم» ضد الفاشية وشاركوا في العديد من الحملات الكبرى اضافة الى انتصارهم في

حربهم «الاهلية» ضد القوات الموالية لـ «فيشي» في غربي افريقيا وشرق المتوسط والجزائر. وبالنظر للاحتلال الالماني لفرنسا وانشقاق ولاء الفرنسيين ايام الحرب، اتكل تنظيم ديغول لدرجة كبيرة على المساعدة الانكلو ـ امريكية التي امتعضها ديغول نفسه حتى حين كان يطالب بالمزيد. ومع ذلك تاق البريطانيون الى رؤية فرنسا تعيد تثبيت نفسها كقوة عسكرية كبيرة في اوروبا لحفظ التوازن ضد روسيا بدلاً من المانيا المنهارة، وهكذا نالت فرنسا سمات (قوة عظمى): منطقة احتلال في المانيا، وعضوية دائمة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة. وبرغم انها لم تستطع استعادة انتدابها للبنان وسوريا، سعت الى تأكيد وجودها في الهند الصينية وفرضت الحماية على تونس والمغرب؛ ولازالت بامتلاكها اقاليم ما وراء البحار تتمتع بتسمية الامبراطورية الاستعمارية الثانية في العالم وصممت على البقاء بهذا الحال. ورأى المراقبون الاجانب وخاصة الامريكان منهم في السعي الفرنسي الى التشبث بمنصب القوة العظمى من الطراز الاول برغم تآكل قوتها الاقتصادية لحد يرثى له ـ وبرغم اعتمادها الكبير الدعم المالي الامريكي ـ انه ليس غير جنون عظمة. وهي قد كانت كذلك لحد بعيد. ولعل العاقبة الرئيسية كانت الاحتجاب لعدة سنوات اخرى حتى يتغير بفعل الحرب المشهد الاستراتيجي العالمي.

وبينما شعر معظم البريطانيين سنة ١٩٤٥ بالسخط من هذه المقارنة، عمل الظهور المستمر لامتهم وامبراطوريتهم كواحدة من القوى العظمى في العالم على التغطية على التوازنات الاستراتيجية الجديدة. وكانت الامبراطورية البريطانية الدولة العظمى الوحيدة التي قاتلت في الحرب العالمية الثانية من بدايتها الى نهايتها. واصبحت بقيادة تشرشل احد «الثلاثة الكبار» من دون ريب. وكان اداؤها العسكري افضل مما عليه في الحرب العالمية الاولى بحراً وبراً وجواً. وآلت جميع الممتلكات الامبراطورية في آب ١٩٤٥ الى بريطانيا مرة أخرى

بـضـمـنهـا هونغ كـونغ. وانتشرت قـوات بريطانيـا وقـواعـدها الجـوية عبر شمال افـريـقـيـا وايطاليـا والمانيـا وجنوب شرقي آسـيـا. وحـازت البـحـرية الملكيـة رغم خسائرهـا الفادحة على ألف سفينة مقاتلة وحـوالي ٣ آلاف سفينة حربية صغيرة ومـا يقارب ٥,٥٠٠ قـارب انزال على الشـاطىء. وكانت القوة الجوية الملكية ثاني أكبر قـوة جـوية استراتيـجـيـة في العـالم. ومع هذا وكما اشار (كوريلي بارنت)، لم يكن النصر مـرادفـاً للحـفـاظ على القوة البريطانية. فهزيمة المانيا ليست الا احد الـعـوامـل وان كـان عـامـلاً مـهـماً في هذا الحـفـاظ. اذ كـان ممكناً هزيمـة المانيـا (وحلفـائهـا) وفي الوقت عـينه تقـويض القـوة البريطانية. ان الاهم في هذا الشأن ليس النصر بحـد ذاته وانما الظروف التي احـاطت بهذا النصر، وتحـديداً الظروف التي وجـدت فـيـها بريطانيا نفسها. ولكن الحقيقة القاسية تبقى ان البريطانيين في اطار جـهـودهم لتأمين نصر نهائي على اعدائهم عمدوا الى انهاك أنفسهم بافراط، اذ انخـفـضت احـتـيـاطيـاتهم من الذهب والدولارات واضروا بمـعداتهم المحلية، واسـتـحـالوا مـعـتـمـدين كـثيراً عى الذخائر والسفن والاغذية الامريكية من أجل مـواصلة القـتـال، بالرغم من التـعبئة الاسـتـثنائيـة لمواردهم وشعبهم. وسجلت تجـارتهم الخـارجـية انخفاضاً ملحوظاً فيما ازدادت حاجتهم للمستوردات عاماً بعد عـام آخر، فغـدت مجرد٣١٪ سنـة ١٩٤١ قياساً بتجارتهم سنة ١٩٣٩. ولما آلت السلطـة الى حكومة العمال في تموز ١٩٤٥، كـانت الوثيقة الاولى التي تحتم عليها قـرائتـهـا هي مـذكـرة (كـينيس) الصـاعـقة عن « دنكرك المالية » التي تواجهها البـلاد. فـقـد عنت الفـجـوة التـجـارية الواسـعـة والقـاعـدة الصناعـية الركيكة والمؤسـسـات الكثيرة فـيها وراء البـحـار، ان البـلاد بحـاجـة للمـساعدة الامريكية للتعـويض عن ابطال (قـانون الاعارة والتأجير)[1]. والا «سيحتم علينا الحال درجة

(١) قـانـون الاعـارة والتـأجير: Lend Lease: ترتيب وضـعـتـه الولايات المتـحـدة لتقديم المسـاعـدات من المعـدات الحـربيـة والاعمال للدول التي كـانت في حـرب مع المانيـا النازية في الحرب العالمية الثانية.

من التقشف لم نشهدها من اي وقت مضى خلال الحرب». ومرة اخرى، وكما حدث بعد الحرب العالمية الاولى، يجب تعديل غاية خلق منزل يلائم الابطال. بيد ان التصديق اضحى مستحيلاً هذه المرة أن بريطانيا ستكون في قلب العالم السياسي.

ومع ذلك، عشعشت اوهام منزلة الدولة العظمى حتى في عقول وزراء حزب العمال الذين طمحوا الى خلق «دولة رفاهية». فشهد تاريخ السنين القليلة التالية محاولة بريطانية متحمسة للتشبث بهذه المتناقضات ـ تحسين مستويات المعيشة، والانطلاق صوب «اقتصاد مختلط» واغلاق الثغرة التجارية، وفي نفس الوقت دعم سلسلة القواعد متزايدة الانتشار فيما وراء البحار؛ في المانيا، والشرق الادنى، والهند، والابقاء كذلك على قوات مسلحة جرارة تحسباً للعلاقات المتردية مع روسيا. واستناداً الى ما جاء في الدراسات المفصلة لادارة (أتلي)، نجحت بريطانيا في العديد من النواحي: اذ ارتفعت مستويات الانتاجية الصناعية، وتم تضييق الفجوة التجارية، وبوشر بالاصلاحات الاجتماعية واستقر المشهد الاوروبي. ووجدت حكومة العمال ان من الحكمة أن تنسحب من الهند، وتنأى بنفسها عن مشاكل فلسطين، والتخلي عن ضمانتها لتركيا واليونان، فتنسى لها بذلك أن تتخلص من اقسى الاعباء فيما وراء البحار في الأقل. ومن الجانب الآخر، اعتمد ذلك النهوض الاقتصادي نفسه على القروض الكبيرة التي فاوض عليها كينيس الامريكان سنة ١٩٤٥، وعلى الدعم الاسخى الذي جاءت به خطة مارشال، وكذلك بسبب الوضع المزري لمعظم منافسي بريطانيا التجاريين في اوروبا. وهكذا فهو نهوض طيب وتصادفي في آن واحد. وعلى نفس الدرجة من الغموض على المدى الاطول كان النجاح البريطاني في انسحابات عام ١٩٤٧. فمن المؤكد انها انهت اعباء ثقيلة، ولكن «العمل المأمول» استند الى افتراض ان بريطانيا بمجرد تخليها عن مناطق معينة سوف يتاح لها أن تعيد

قـواعـدها لتتواءم مع مصالحها الامبراطورية الحقيقية ـ النفط العربي بدلاً من الهند وقناة السـويس بدلاً من فلسطين. وفي هذه المرحلة لم يكن ثمـة رغـبة حقيقية في الـوايـت هـول للتـخلي عن «بقـيـة» الاجـزاء التـابعـة للامبراطورية، التي غـدت بالمصطلحـات الاقـتـصـادية أكـثـر أهميـة لبريطانيا من أي وقت مضى. وفي هذه الاثناء سـتـبـقى بريطانيا تشهد امتداداً مفرطًا ولكنها ستبقى كياناً قوياً استراتيجياً مـتكلة على الولايات المتـحـدة في حـفظ أمنهـا ناهيك عن انها تمثل اقوى حلفائها وأهمهم استراتيـجياً في عالم تتقاسمه كتلتان كبيرتان.

ومع هذا، وبرغم جميع جـهـود الحكومـتين البريطانيـة والفـرنسية، لم يكن ثمـة شك في «افـول شـمس اوربا». فـفي الوقت الذي ارتفع فـيـه اجمالي الدخل القومي الامريكي لاكثر مـن ٥٠٪ خـلال سني الحـرب، انخفض نظيره الاوروبي اجمالاً الى حوالي ٢٥٪ (عدا الاتحاد السوفيتي فكـان اكـثر مـن هـذه النسبـة) بـل وانحـدرت حـصـة اوروبا من الانتـاج التصنيعي العالمي الى اقل مما كانت عليه في أي وقت منذ مطلع القـرن التاسع عشر. وامتلكت، حتى حين حل عـام ١٩٥٣ واصـلاح معـظم مـا دمرته الحرب، ٢٦٪ فقط من الانتاج العالمي مقارنة بحصة الولايـات المتحدة (٤٤,٧٪) وشكل سكانها مـا يقارب ١٥ ـ ١٦٪ فقط من عدد سكان العـالم. وصار اجمالي الانتـاج القومـي الفردي في عـام ١٩٥٠ نصف نظيره في الولايات المتـحـدة. وفـضـلاً عن هذا افلح الاتحـاد السـوفـيتي في سد الثغرة. وهكذا اصبح اجمالي الانتاج القومي للقوى كما مدرج في الجدول (٣٦).

الجدول (٣٦) اجمالي الانتـاج القـومي والانتاج القومي للفرد الواحد للقوى عام ١٩٥٠ (بـدولارات ١٩٦٤)

البلد	اجمالي الانتاج القومي	اجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد
الولايات المتحدة	٣٨١ مليار	٢,٣٥٦
الاتحاد السوفياتي	١٢٦	٦٩٩
المملكة المتحدة	٧١	١,٣٩٣ (١٩٥١)
فرنسا	٥٠	١,١٧٢
المانيا الغربية	٤٨	١,٠٠١
اليابان	٣٢	٣٨٢
ايطاليا	٢٩	٦٢٦ (١٩٥١)

كما انعكس هذا الركود لدى القوى الاوروبية بدرجة اوضح على عدد افراد القوات المسلحة ومعدلات الانفاق عليها. فقد انفقت الولايات المتحدة سنة ١٩٥٠ مثلاً ١٤,٥ مليار دولار على الدفاع وكان لديها ١,٣٨ مليون فرد في القوات المسلحة، في حين انفق الاتحاد السوفياتي أكثر بقليل من ١٥,٥ مليار دولار على قواته المسلحة الاكثر والمكونة من ٤,٣ مليون رجل. وتفوقت كلتا القوتان بكلا المعيارين (معدل الانفاق وعدِدِ الافراد) على بريطانيا (٢,٣ مليار دولار و ٦٨٠ ألف رجل)، وفرنسا (١,٤ مليار دولار و ٥٩٠ ألف رجل)، وايطاليا (٠,٥ مليار دولار و ٢٣٠ ألف رجل) وكذلك المانيا واليابان اللتين لا زالتا خاضعتين لحظر النشاط العسكري. وسببت توترات الحرب الكورية زيادات مشهودة في الانفاق الدفاعي للقوى الوسطى الاوروبية سنة ١٩٥١،

ولكنها تتضاءل عند مقارنتها مع انفاقات الولايات المتحدة (١٢,٣ مليار دولار) والاتحاد السوفياتي (٢٠,١ مليار دولار) مقارنة مع الانفاقات الدفاعية لبريطانيا وفرنسا وايطاليا «مجتمعة» في تلك السنة وحدها والبالغة أقل من خمس انفاق الولايات المتحدة وأقل من ثلث انفاق الاتحاد السوفيتي؛ ولم يعادل عدد افراد قواتها المسلحة «مجتمعة» سوى نصف عدد افراد قوات الولايات المتحدة وثلث قوات الاتحاد السوفيتي. فبدت الدول الاوروبية قد انزوت خلفاً سواء من الناحية الاقتصادية النسبية أم القوة العسكرية.

وتأكد هذه الانطباع اثر ظهور الاسلحة النووية ومنظومات الارسال البعيد المدى. فقد اتضح وثائقياً ان كثيراً من العلماء العاملين في صنع القنبلة النووية أدركوا تماماً انهم على عتبة دخول منعطف فاصل في تاريخ الحروب ومنظومات الاسلحة وقدرة الانسان على التدمير؛ وأكد الاختبار الناجح في (الاموغوردو) في السادس عشر من تموز ١٩٤٥ للمراقبين: «لقد بزغ الى الوجود شيء كبير وجديد سيثبت انه اهم من اكتشاف الكهربائية أو أية اكتشافات أثرت على وجودنا». ولم يبق من شك في القوة الفعلية للسلاح بعد ان جاء البرهان الساطع المرعب الذي أنذر بمقدم يوم القيامة وتكرر في مجزرتي هيروشيما وناغازاكي. والقى بصناع القرار الامريكي في دوامة العواقب العملية الكثيرة مستقبلاً. كيف هو تأثيرها على الحرب التقليدية؟ هل ينبغي ان تستخدم بمجرد اشتعال الحرب أم ان تحفظ لتكون الملاذ الاخير؟ وما هي مضامين وامكانات تطوير نماذج أكبر (القنبلة الهيدروجينية) ونماذج اصغر (تكتيكية) من الاسلحة النووية؟ أوَ يفترض ان يقاسموا الآخرين هذه المعلومات؟ لقد قدم هذا دفعة غير مشكوك فيها لبرنامج تطوير الاسلحة النووية السوفيتي يوم جعل ستالين رئيس جهاز أمنه (بريا) مسؤولاً عن البرنامج الذري بعد يوم من كارثة هيروشيما. لقد استوعب السوفييت المعلومات بسرعة أكبر مما تصور الامريكان بالرغم من تخلفهم في هذا المجال. وتجلى لبضع سنين بعد عام ١٩٤٥ أن امتياز

الامـريكان بحيـازتهم على السـلاح النووي قـد ساعدهم على «التفوق على» كثرة الروس العـددية بالقـوات التـقليدية. لكن ذلك لم يدم طويلاً في تاريخ العلاقات الدوليـة بعـد ان اسـتطاعت مـوسكو أن تلحق بالركب وتثبت قـولها أن احـتكار الولايات المتحدة لهذا السلاح صار مجرد شيء من أشياء الماضي.

لقـد عمل حلول الاسلحة الذرية على تغيير «المنظر الاستراتيجي» ذلك انها منحت كل دولة تمتلكهـا قـابليـة على التـدمير الشامل بما في ذلك الانسان نفسه. وسلط ظهـور مسـتـوىً جـديد من تكنولوجيا الاسلحة ضغوطاً متزايدة على عاتق الـدول الاوروبـيـة التـقليـدية في مـسـعـاها للحـاق بالركب ـ والا الاعتراف بأنها مـازالت في مـصـاف الدرجـة الثانية. وكان مؤكداً انعدام أي افق للانضمام للنادي الذري بالنسـبـة لالمانيـا و اليـابان والبلد الضعيف اقتصادياً وتكنولوجيا (ايطاليا). بيـد أن الامـر لا يبـدو مـعـقـولاً الى حكومـة لندن، حـتى حين جـاء (اتلي) بعد تـشرشـل، انهـا لا تملك تلك الاسلحـة التي تمثل حـصناً للبـلاد، ولانها «مظهـر للتـفـوق العلمي والتكنولوجي لابد أن تعتمد عليه قوة بريطانيا الضعيفة بمقاييس «الاعـداد المـجـردة لـلافـراد»». أي أنهـا تـطلعت الى الاسلحـة النووية بطريقـة «رخـيـصـة» كأداة لاستعادة نفوذ القوة العظمى ـ وهو افتراض تبنته فرنسا لاحقاً. ومـهـما كـانت جـاذبية هذا المنطق فقد اضعفته عوامل عملية: ان كلتا الدولتين لن يـتـاح لهما أن تمـتـلـكـا تلك الاسلحـة ومنظومـات الارسـال سنوات عـدداً؛ وان ترسـانيـتـهما النوويتين سـتغدوان ثانويتين قياساً بما لدى القوتين العظميين، وربما سـتـغـدو شـيئاً عـفـا عليـه الزمن لو تحـققت قفزة أخرى في مضمار التكنولوجيا. وغـدت طمـوحات لندن وباريس (والصين فيما بعد) للانضمام الى النادي النووي فـي العقـود البواكر لمـا بعـد عـام ١٩٤٥ شيئاً مشابهـاً تقريباً للجهود الايطالية والنمـساوية ـ المجرية لامتلاك سفن قتالية (مدرعة) قبل عام ١٩١٤. انها، بكلمة أخـرى، انعكاس لموطن ضعف لا لموطن قوة.

أمـا العـامل الأخير الذي اكـد وجـوبية النظر الى العالم استراتيجياً وسياسياً

على اساس انه ثنائي القطب وليس متعدد الاقطاب هو الدور المتعاظم لـ «الايديولوجية». فالعوامل الايديولوجية قد لعبت حقاً دوراً في السياسة حتى في ايام دبلوماسية القرن التاسع عشر التقليدية ـ مثلما أكدت ذلك تصرفات مترنيخ، ونيقولا الاول، وبسمارك، وغلادستون[1]. وتجلى ذلك اكثر في سني الحرب، حين برز «اليمين الراديكالي» و «اليسار الرايكالي» ليتحديا الافتراضات السائدة لـ «المركز ـ البرجوازي ـ الليبرالي». ومع ذلك تعثرت جميع المساعي لمناقشة الشؤون العالمية على اساس ايديولوجي بسبب الدينامية المعقدة للتنافس متعدد الاقطاب في نهاية الثلاثينيات (حين رغب المحافظون البريطانيون كتشرشل اقامة تحالف مع روسيا الشيوعية ضد المانيا النازية، ونزوع الامريكان الليبراليين الى دعم الدبلوماسية الانكلو ـ فرنسية في اوروبا مع تجريد بريطانيا وفرنسا من ممتلكاتها الامبراطورية خارج اوروبا). وفضلاً عن ذلك امكن التغاضي عن الخروقات السياسية والاجتماعية في سني الحرب تحت ضغط الحاجة الى مقارعة الفاشية. وبدا أن الشكوك الاولية قد اهملت بفعل تجاهل ستالين لمبدأ الشيوعية العالمية سنة ١٩٤٣ واعجاب الغرب بالمقاومة الروسية لعملية بارباروسا ـ وخاصة في الولايات المتحدة. اذ كتبت مجلة(لايف) سنة ١٩٤٣ بحبور أن الروس «يبدون كالامريكان ويلبسون كالامريكان ويفكرون كالامريكان» واعلنت (نيويورك تايمز) بعد عام أن «التفكير الماركسي في روسيا السوفيتية قد انتهى». ويساعد هذا التعاطف برغم عنصريته على ايضاح الامتعاض الامريكي من قبول فكرة ان عالم ما بعد الحرب سيكون مغايراً لنظرتهم عن الانسجام العالمي ـ وهكذا نفهم ردود الفعل الغاضبة والمتألمة من خطبة تشرشل الشهيرة عن «الستار الحديدي» في آذار ١٩٤٦.

---

(١) غلادستون وليم: Gladstone (١٨٠٩ ـ ١٨٩٨) سياسي انجليزي، ولد في ليفربول، زعيم حزب الاحرار، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات واجرى اصلاحات هامة.

ومع ذلك انكشفت بجلاء بعد عام أو اثنين الطبيعة الايديولوجية لما سمي الآن بالحرب الباردة بين روسيا والغرب. فشهد التعاطف الامريكي مع روسيا انحرافاً قاسياً بفعل ظهور امارات عدم سماح روسيا بحلول ديمقراطية برلمانية في اوروبا الشرقية، وحجم القوات المسلحة الروسية الضخم، ونشوب نيران الحرب الاهلية بين الشيوعيين ومعارضيهم في اليونان، والصين، ودول اخرى - وأخيراً وليس آخراً - المخاوف المتزايدة من «الخطر الاحمر»، وحلقات الجواسيس، وذلك ما جعل ادارة ترومان ترد بحزم. فصرح ترومان في خطبته المعروفة بـ « مبدأ ترومان » في آذار ١٩٤٧ التي تصادفت مع الخوف من دخول روسيا الى الفراغ الذي خلفه انسحاب بريطانيا من ضمانتها لليونان وتركيا، أن العالم عليه أن يختار بين مجموعتي مبادىء ايديولوجية مختلفتين:

«يعتمد احد اوجه الحياة على ارادة الاغلبية، ويتميز بمؤسساته الحرة، والحكومة التمثيلية، والانتخابات الحرة، وضمانات الحرية الفردية، وحرية التعبير والتدين، وحصانة من القسر السياسي. وأما الوجه الثاني فيعتمد على ارادة الاقلية المفروضة اجباراً على الاغلبية. وهو يقوم على الارهاب والقمع، ويتميز بصحافة غير حرة وانتخابات مرسومة وكبت للحريات الفردية».

ويواصل ترومان حديثه ليقول أن من سياسة الولايات المتحدة أن «تساعد الشعوب الحرة على المحافظة على مؤسساتها ووحدتها ضد الحركات العدوانية التي تسعى الى فرض الانظمة الاستبدادية عليها». ومنذ هذه اللحظة، ستتجسد الشؤون الدولية (بتعبير أكثر عاطفية) في حلبة صراع مانوي[1]؛ ووفقاً لتعبير

(١) مانوي: Manichean: نسبة الى ماني مؤسس مذهب المانوية او الثنوية القائل بمبدأين (الهين) هما الخير والشر، النور والظلام. واليه مرجع اليزيدية وهي عقيدة دينية تقوم على تقديس الشيطان ونسبتها الى يزد او يزدان من الهة الزرادشتيين الايرانيين، ادخل ماني على التصوير الفارسي الاسلوب الصيني ورسم الملائكة والشياطين، اعدمه بهرام الاول بتحريض من الكهنة المزديين نحو ٢٧٧.

أيزنهاور، «احتشدت قوى الخير والشر وتسلحت وتواجهت بشكل ندر حصوله في التاريخ من قبل. فها هي الحرية تقارع العبودية، والنور الساطع يتصدى للظلام».

لا ريب أن لكثير من هذه البلاغة غرضاً محلياً ـ ليس في الولايات المتحدة وحدها بل وكذلك في بريطانيا، وايطاليا، وفرنسا وأية بلدان تقتضي مصلحة قواها المحافظة أن تستعين بمثل هذه الرطانة لتحط من شأن خصومها أو لتلوم حكوماتها على «التلطف تجاه الشيوعية». كما ان ذلك ساهم في تهويل شكوك ستالين من الغرب، تلك الشكوك التي انعكست على صفحات الصحافة السوفيتية التي قالت ان الغرب يتعدى على «ميدان نفوذ روسيا» في اوروبا الشرقية، ويعمل على احاطة روسيا بأعداء جدد من جميع الجوانب، وينصب قواعد هجومية، اضافة الى دعمه الانظمة الثورية ضد أي نفوذ شيوعي، كما «يحد أسنان» الامم المتحدة ضد روسيا بتعمد. وزعم مولوتوف أن «المسار الجديد للسياسة الخارجية الامريكية هو عودة المسيرة السابقة المعادية للسوفيات، والمصممة على تهيئة اجواء حرب واللجوء الى فرض هيمنة عالمية بزعامة بريطانيا والولايات المتحدة. وقدر لهذا الايضاح بدوره أن يساعد النظام السوفيتي على تبرير تصفية المنشقين في الداخل، وتشديد قبضته على اوروبا الشرقية، والتصنيع بالاكراه، وزيادة انفاقه على التسليح. وهكذا اخذت المستلزمات الداخلية والخارجية للحرب الباردة تتغذى احداها على الاخرى، تحت ستار المبادىء الايديولوجية. ان المفهومين الليبرالي والشيوعي كلاهما «شاملان» باعتبارهما فكرتين عالميتين؛ وهذا ما سمح لكل طرف أن يفهم ويتصور العالم برمتّه كحلبة لا ينفصل فيها الصراع الايديولوجي عن التفوق السياسي العسكري. وتوجب على أي بلد أن ينضم اما الى الكتلة التي تقودها أمريكا أو الى الكتله التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي. وليس هناك من طريق وسط. وليس من الحكمة ان

يفكر أحد بوجود هذا الطريق الوسط في عهد ستالين وماكارثي. فهذه هي الحقيقة الاستراتيجة الجديدة التي يجب أن تتكيف معها لا شعوب اوروبا المنقسمة فحسب، بل وكذلك شعوب آسيا، والشرق الاوسط، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، والاماكن الباقية.

الحرب الباردة والعالم الثالث

تركز جل النشاط السياسي العالمي في العقدين التاليين على التكيف مع التنافس السوفيتي ـ الامريكي، ومن ثم الرفض الجزئي لذلك. ففي البدء انصبت الحرب البادرة على اعادة ترسيم حدود اوروبا، ولذلك انطوت هذه العملية على معالجة «المشكلة الالمانية» مادام حسم هذه القضية من شأنه أن يحدد حجم نفوذ القوى المنتصرة لعام ١٩٤٥ في ربوع اوروبا. فقد عانى الروس من غير شك أكثر من أي بلد آخر من الاعتداءات الالمانية في ـ النصف الاول من هذا القرن، ولذلك عقدوا العزم (وخاصة بوجود ستالين المصاب بهوس توفير الامن) على عدم السماح بأي تكرار لتلك الاعتداءات في النصف الثاني من القرن. بيد أن السمو للثورة الشيوعية العالمية شيء ثانوي وغير منفصل في الوقت ذاته طالما كان ممكنا دعم موقع روسيا الاستراتيجي والسياسي لو نجحت في خلق دول تتزعمها قيادات ماركسية وتتطلع الى موسكو تنتظر املاءاتها. ومن المحتمل أن هذه الاعتبارات هي التي رسمت مسار السياسة السوفيتية في عالم ما بعد ١٩٤٥، حتى لو انها اهملت الحل التفصيلي للقضايا الأخرى. ولذلك كان

ثمة تصميم في المقام الاول على الغاء التسويات الاقليمية (١٩١٨ ـ ١٩٢٢)، وتبني «سبل ملتوية» لتحقيق اغراض استراتيجية؛ وعنى هذا حسبما لاحظنا سابقاً اعادة تأكيد سيطرة روسيا على دول البلطيق، والاندفاع غرب الحدود البولندية ـ الروسية، مع الغاء وجود بروسيا الشرقية، وضم بعض الاقاليم من فلندا، وهنغاريا، ورومانيا. ولم يقلق ذلك الغرب الا قليلاً؛ والواقع ان معظم هذا الكلام قد تمت الموافقة عليه اثناء سير الحرب. أما الشيء الاكثر اقلاقاً فكان اشارات روسيا عن الطريقة التي رغبت اتباعها لضمان ان تحكم البلدان المستقلة سابقاً في اوروبا الشرقية انظمة «تكن الود لموسكو».

وبهذا الصدد كان مصير بولندا نذيراً لما يحصل في اماكن أخرى بالرغم من انها الاكثر ايلاماً نظراً لقرار بريطانيا (١٩٣٩) بالقتال من أجل وحدة اراضيها، وبسبب ممارسة حكومتها المنفية لنشاطاتها «في الغرب». وما جعل تشرشل اكثر تشككاً بالنوايا الروسية اكتشاف المقبرة الجماعية للضباط البولنديين في كايتن، وقمع الروس لانتفاضة وارشو، مع اصرار ستالين على تعديل حدود بولندا، اضافة الى ظهور عصبة من البولنديين الموالين لموسكو في لوبلين. واضحت هذه الشكوك حقيقة في ظرف السنين القليلة التالية، باقامة نظام دمية في بولندا والإزاحة الفعلية لجميع البولنديين الموالين للغرب من مناصب السلطة.

وتعلقت معالجة موسكو للقضية البولندية بـ «المشكلة الالمانية» بجميع الطرق. فأقليمياً لم يقتصر تأثير التعديل الغربي للحدود على تقليص حجم الاراضي الالمانية (مثلما فعل ابتلاع بروسيا الشرقية) بل اعطى البولنديين كذلك محفزاً لمقاومة أي محاولة المانية لاعادة ترسيم خط اودر ـ نيس. وأصر الروس من الناحية الاستراتيجية على جعل بولندا «مصداً» آمناً لضمان عدم تكرار الهجوم الالماني لعام ١٩٤١؛ ولذا كان من المنطقي ان تصر موسكو على تقرير مصير الشعب الالماني ايضاً. وأما سياسياً فكان دعم لجنة لوبلين متوازياً مع تنامي شأن

الشيوعيين الالمان في المنفى ليلعبوا دوراً مماثلاً عند عودتهم الى وطنهم. ثم أن استغلال روسيا لبولندا وجاراتها في اوروبا من الناحية الاقتصادية كان فاتحة لتجريد المانيا من موجوداتها. ولما اتضح لموسكو استحالة كسب الرأي العام الالماني في نفس الوقت الذي تقودهم فيه الى الهاوية، توقفت اعمال التجريد وتحولت نبرة مولوتوف الى النعومة. على أن هذه التبدلات التكتيكية كان لها اهمية أقل مما للرسالة الواضحة القائلة أن روسيا ازمعت ان تكون لها كلمة (ان لم تكن الكلمة الفصل) في تحديد مستقبل المانيا.

واذن اتجهت السياسة الروسية سواء في المانيا أم بولندا الى الاصطدام بالغرب. اذ رغب الامريكان والبريطانيون والفرنسيون من الناحيتين السياسية والاقتصادية بافكار السوق الحرة والانتخابات الديمقراطية لتكونا نهج اوروبا قاطبة. اما من الناحية الاستراتيجية فقد صمم الغرب مثل تصميم موسكو على عدم السماح بالنهوض العسكري الالماني، وقلق الفرنسيون على وجه الخصوص من ذلك حتى منتصف الخمسينات؛ لكنهم جميعاً لم يرغبوا باستبدال هيمنة القوات الالمانية على اوروبا بالجيش الاحمر. وبالرغم من احتواء الحكومتين الفرنسية والايطالية بعد عام ١٩٤٥ على عناصر شيوعية، كان من الواضح انعدام الثقة بالاحزاب الماركسية القابضة على زمام السلطة في أي مكان آخر - وهو شعور تأكد أكثر أثر التصفية المستمرة للاحزاب غير الشيوعية في شرقي اوروبا. وبقيت الحقيقة أن اهداف روسيا والغرب تتضارب في جميع مناشط الحياة بالرغم من تعالي بعض الاصوات الداعية الى عقد مصالحة بينهما. فاذا نجح احد الطرفين في برنامج ما، عد الطرف الآخر ذلك النجاح تهديداً له، وفي خضم هذا الجو كان من المحتم نشوء الحرب البادرة الى أن اتفق كلا الطرفين على التراضي بشأن وجهات النظر العالمية.

ويجدر بنا هنا ادراج السمات الرئيسية للحرب البادرة بعد عام ١٩٤٥.

أولها تصعيد «الانشقاق» بين الكتلتين في اوروبا. اما اسباب عدم حصول هذا الانشقاق الثنائي في عام ١٩٤٥ مباشرة فهي: المهام الرئيسية التي وجدت قوات الاحتلال الحليفة نفسها ازاءها، ودور الاحزاب التي برزت من المنفى حال خروج الالمان وكانت عبارة عن ارادات نشيطة ـ عملت على اعادة الاتصالات وجلب الاغذية للمدن، وايواء اللاجئين وتصفية مجرمي الحرب. فأدى ذلك الى خلط الترتيبات الايديولوجية: اذ وجد الامريكان أنفسهم في المناطق الالمانية المحتلة مشتبكين في الصراع الى جانب الفرنسيين والروس؛ أما في الهيئات الوطنية ومجالس الوزراء المتشكلة في اوروبا فقد انتشر الاشتراكيون جنباً الى جنب مع الشيوعيين في الشرق، والشيوعيون الى جنب الديمقراطيين المسيحيين في الغرب. وفغرت الفجوة فاها أكثر في نهاية ١٩٤٦ ومطلع ١٩٤٧؛ وكشفت الاستفتاءات العامة والانتخابات الاقليمية في المناطق الالمانية «عن الطبيعة السياسية لالمانية الغربية ..... التي شرعت بالاختلاف الملحوظ عن المانيا الشرقية». وانعكست التصفية المستمرة لأي عناصر غير شيوعية في بولندا وبلغاريا ورومانيا في الازمة السياسية الداخلية في فرنسا بنيسان ١٩٤٧، حين اجبر الشيوعيون على الاستقالة من الحكومة. وحصل عين الشيء في ايطاليا بعد شهر واحد. وفسر الغرب هيمنة تيتو على يوغسلافيا (بدلاً عن اتفاقيات الحلفاء في زمن الحرب حول تقاسم السلطة) انها خطوة اخرى من خطوات تقدم موسكو. فأدت هذه الخلافات اضافة الى نفور الاتحاد السوفيتي من الانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الى اثارة امتعاض الامريكان الذين أملوا بالاحتفاظ بعلاقات طيبة مع موسكو بعد ان تضع الحرب اوزارها.

وكان هذا مجرد وثبة متواضعة في افتراضيات الغرب ذات الريبة أن ستالين قد خطط ايضاً للسيطرة على اوروبا « الغربية والشرقية» حين تسنح الظروف الملائمة، وربما سيعجل هو في خلق هذه الظروف. وقد يحصل هذا بالقوة

العسكرية المباشرة، بالرغم من ان الضغط الروسي المتزايد على تركيا كان يثير القلق، وهو ما دعا واشنطن الى تثبيت قوة مهمات ساحلية في شرقي البحر المتوسط سنة ١٩٤٦؛ واعتبرت ثورة اليونان الشيوعية علامة على ذلك، والاضطرابات التي ساندها الشيوعيون في فرنسا علامة أخرى. وإذا اراد المرء ان يقلق حقاً على شيء، فليقلق من قوة الشيوعيين في شمالي ايطاليا. وصب الشيوعيون اليونانيون وتيتو وماوتسي تونغ جل اهتمامهم على خصومهم الداخليين وليس على النظام الماركسي الكوني؛ فتحتم على قادة الاحزاب الشيوعية والاتحادات التجارية في الغرب ان يستجيبوا أولاً وأخيراً الى اتجاه تابعيهم. ومن الناحية الأخرى، كان مؤكداً ان يلقى أي كسب للشيوعية في أي من تلك البلدان ترحيباً من روسيا شريطة الا يفضي الى اشعال حرب كبرى؛ ومن السهل ان نفهم في هذا الوقت سبب اعطاء الخبراءِ في الشؤون السوفيتية مثل (جورج كينان) اذناً متعاطفة يوم اثار الجدل حول قضية «احتواء» الاتحاد السوفيتي.

ويسطع عنصران من العناصر المتعددة «لاستراتيجية الاحتواء» سريعة النمو. الاول ما قال فيه كينان بذي طبيعة سلبية برغم ايثار الاركان العسكرية له بصفته ذا ضمانات للاستقرار أكثر صلابة، الا وهو اعلام موسكو بتلك المناطق من العالم التي «لا تسمح الولايات المتحدة . . بسقوطها بيد جهات معادية لنا». ولذلك ينبغي دعم هذه الدول عسكرياً لبناء قواتها للمقاومة؛ واعتبار الهجوم السوفيتي عليها «سبباً للحرب». كان الشيء الاكثر ايجابية، على أي حال، هو الاعتراف الامريكي بأن المقاومة ضد روسيا قد ضعفت بسبب «الانهاك الشديد الذي أصاب الوضع المادي وتردي المعنويات» نتيجة لخوضها غمار الحرب العالمية الثانية. ولذا سيكون اهم ركن في أي سياسة إحتواء هو برنامج امريكي كبير للمساعدة الاقتصادية من أجل السماح باعادة اقامة الصناعات المبعثرة والمزارع

واعمار مدن اوروبا واليابان؛ ولأن ذلك لا يقتصر تأثيره على جعل الأخيرة أقل ميلاً الى الانجذاب للمباديء الشيوعية في الثورة والصراع الطبقي، بل وسوف يساعد على اعادة تعديل «موازين القوى» لصالح امريكا. واذا تطرقنا الى جدل كينان الجغرافي المعقول، فهناك فقط «خمسة مراكز للقوة الصناعية والعسكرية في العالم وهي المهمة بالنسبة لنا ـ من وجهة نظر الامن القومي ـ الولايات المتحدة نفسها، ومنافسها الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا العظمى والمانيا ووسط اوروبا، واليابان ـ وعليه فان الابقاء على المناطق الثلاثة الاخيرة داخل المعسكر الغربي وبناء قوتها، سيتمخض عن نتيجة «تعاضد القوى» وستؤكد ان الاتحاد السوفيتي كان في المنزلة الثانية دوماً. وبنفس درجة الوضوح، سينظر الاتحاد السوفيتي ـ ستالين الى هذه النظرة بعين الريبة سيما وانها شملت المانيا واليابان اللتين كانتا قبل وقت قريب عدوتان لها.

ولذلك تبدو أهمية التتبع التاريخي الدقيق للخطوات التي اتخذها كل طرف ومن ثم « تفاصيل العام الفاصل ـ ١٩٤٧» أقل أهمية من التطورات العامة. فحلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في ضمانة اليونان وتركيا نال تبريره على اساس تصريح ترومان بوجود «مبدأ» ليس له حدود اقليمية. وعلى أية حال كانت الرغبة الامريكية المفتوحة «لمساعدة الشعوب الحرة في المحافظة على مؤسساتها » ـ حسب السياق الاوروبي ـ مرتبطة بالمناقشات الحامية حول الازمة الاقتصادية واسعة الانتشار، وأزمة الغذاء، وندرة الفحم وهي المصاعب التي ابتليت بها قارة اوروبا. وقدم الحل الامريكي ـ الذي اطلق عليه خطة مارشال للمساعدة الاقتصاية السخية «لايقاف اوروبا على اقدامها اقتصادياً» ـ عرضا عن سابق اصرار لجميع الامم الاوروبية سواء كانت شيوعية أم لا. لكن، ومهما كان نوع الجذب لقبول هذه المساعدة في عيون موسكو، فانها قد انطوت على تعاون مشترك مع اوروبا الغربية، في نفس الوقت الذي عاد فيه الاقتصاد السوفيتي الى

اصلب اشكال الاشتراكيـة والمزارع الجماعـية؛ ولن يحتاج الامر الى كثير ذكاء لنرى ان المبرر الاسـاسي هو اقناع الاوروبيين في كل مكان بأن المشـاريع الخـاصـة اقدر من الشـيـوعـيـة على تحـقيق الرفاهية لهم. وآلت النتيجة الى انقسام اوروبا بصورة اشـد مـن قـبل إثر زيارة مـولوتوف الى باريس ومحادثاته عن هذه الخطة، وممارسـة مـوسكو ضـغـوطاً على بولندا وتشـيكوسلوفـاكـيـا لصرفـهـا عن طلب المسـاعدة. فـانتـعش النمو الاقتصادي في اوروبا الغربية بفضل مليارات الدولارات الامريكية (وخـاصـة للدول الكبرى كبريطانيـا، وفـرنسا، وايطاليا، والمانيا الغربية). أما في اوروبا الشرقـيـة فقد تشددت القيود الشيوعية وتأسس مكتب تبادل المعلومات بين الدول الشرقـية عـام ١٩٤٧. وانتهى عهـد نظـام التعدديـة فـي براغ بالانقلاب الشيوعي عـام ١٩٤٨. وبينمـا نجح تيتو بالافـلات من طوق ستـالين الضيق، وجـدت الدول التـابعـة الاخـرى انفـسـها خاضعة لحملات التطهير، واجبرت في ١٩٤٩ على الانضمام الى الكومكون (مجلس المسـاعدة الاقتصادية المتبادلة) الذي كـان بعـيـداً عن سمات خطة مـارشـال السوفيتية، بل هو «مجرد خطوة جديدة في آليـة حلب الدول التـابعـة». ولعل تشرشل قـد حدس منذ وقت مبكر هذا الحال في خطبـة « الستار الحديدي » عـام ١٩٤٦ اذ غـدت توقعـاته حقيقية واقعة بعد عامين اثنين.

ثم جـاء الميـدان العـسكري فـاكـمل اوجه التنافس الاقتصادي المكثف بين الشرق والغـرب. واضحت المانيـا مركز هذا النزاع مرة أخرى. ففي آذار ١٩٤٧ وقـعـت بـريطانيـا وفـرنسـا مـعـاهدة دنكرك التي تفـرض على كل طرف تقـديم المسـاعـدة العـسكرية الشـاملة للطرف الآخـر في حالة حصول هجوم من جانب ألمانيـا. وتوسع هذا الميثـاق في آذار ١٩٤٨ ليغـدو حلـف بروكسل الذي اشتمل على بلدان (بينلوكس). ومع أن الاتفـاقية لم تأت على ذكر المانيا باسمها، كان من الواضح أن العـديد من السياسيين في اوروبا الغربية (وخاصة فرنسا) اكثر انشغالاً

بـ « المشكلة الالمانيـة » في هذا الوقت من « المشكلة الروسيـة ». وتبـدت الطبيعة العتيقة لمخاوفهم بمجرد بزوغ شمس عام ١٩٤٨. ففي نفس الشهر الذي وقعت فيـه مـعـاهدة بروكسل، انسحب الروس من مجلس السيطرة الرباعي على المانيا، مـدعين بحـصـول خـلافـات عـصـية مع الغرب بشأن مستقبل المانيا الاقتصادي والسيـاسي، ولجأت القـوى الثـلاث الغـربيـة البـاقـية بعد ثلاثة أشهر الى اعلان اصـدار مـارك الماني جـديد في محاولة منهـا لأغـلاق السـوق السوداء وانهاء فوضى العـمـلات. فكان رد الفـعل الروسي حظر استخدام العملة الالمانية الغربية اضافة الى منع الانتقال من والى برلين.

واذا كـان ثمـة شيء جـاء بروح الصراع اكـثـر الى هذا الوطن او ذاك فـهـو ازمة برلين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، اذ انبرى المسـؤولون في كـل من واشنطن ولندن الى مناقـشـة وسـائل جمع شـمـل دول اوروبا والدومنيـونات مع الولايات المتـحـدة للوقـوف صـفـاً واحـداً في حـالة نشـوب نزاعـات مع روسـيا. وليس ثمة شك في هـذه المرحلة بجـدية ايمان الولايات المتـحـدة بالخطر الشـيـوعي، في الوقت الذي رغب الامـريكيـون ـ كما هو الحـال مع خطة مـارشال ـ أن يجعلوا الاوروبيين على رأس مخططـات الامـن العـسكري. بـل ونزع ترومـان فـي آذار ١٩٤٨ حتى الى الطلب من الكونغـرس باعـادة فـرض التـجنيـد وهو مـا جـاء به قـانون الخـدمة الالزامـية لشهر حزيران من ذلك العام. وتم التشدد على هذه الاجراءات أثر قيام الـسـوفـيـت بـاغـلاق الـطـرق الـبرية المؤدية الى برلين. وفـيما نجح البريطانيـون والامـريكان من الاسـتـفادة من القوة الجوية في افشال مناورات ستالين عن طريق رمي المسـاعـدات الى برلين من الجـو في الأحـد عشر شـهـراً التالية حتى استعادوا السـيطرة على الطريق البري، برز كـثيرون يجادلون بضرورة ارسـال حملة عـسكرية لتـشق طريقـها نحو المدينة. ان من الصعب التصديق أن مثل هذا التصرف ليس من شأنه ان يثير حـربـاً، فـالذي حـصل ان الولايات المتـحـدة وبموجب معاهدة

جديدة حركت اسطولاً من قاصفات (بي ـ ٢٩) نحو القواعد الجوية البريطانية، وهي اشارة الى اهتمامها الطاغي بهذا الامر.

وفي هذه الظروف، كان ممكناً ان يتحرك حتى دعاة العزلة في مجلس الشيوخ الى تأييد مقترحات انشاء ماسمي بمعاهدة حلف شمال الاطلسي بعضوية امريكية كاملة ـ وبهدف استراتيجي رئيسي هو تقديم المساعدة الامريكية الشمالية الى الدول الاوربية في حالة تعرضها لعدوان روسي. لقد عكس حلف الناتو منذ اولى سنواته مخاوف سياسية اكثر من حسابات عسكرية دقيقة، كما جسد التحول التاريخي في التقاليد الدبلوماسية الامريكية حين تولت الامر بدلاً عن بريطانيا التي كانت القوة «الجناحية» الرائدة والمسؤولة عن الحفاظ على التوازن الاوروبي. كانت المهمة الرئيسية في نظر الحكومتين الامريكية والبريطانية هي ربط الولايات المتحدة وكندا بعرى وثيقة مع الدول الموقعة على ميثاق بروكسل وتمديد الدعم المتبادل الى بلدان أخرى كالنرويج وايطاليا اللتين بقيتا غير آمنتين. لقد كان لدى امريكا في يوم توقيع المعاهدة ١٠٠ ألف رجل في اوربا (مقارنة مع ثلاثة ملايين عام ١٩٤٥)، وبقيت اثنتا عشر فرقة فقط للصمود بوجه الاندفاع السوفيتي غرباً. وفي الوقت الذي اعتمدت استراتيجية الناتو على « الثأر الجماعي» باستخدام القاصفات الامريكية بعيدة المدى رداً على الغزو السوفيتي، كان ثمة اتجاه آخر لبناء قوات مسلحة تقليدية كبيرة العدد ايضاً. وكان لهذا بدوره اثراً على ربط جميع القوى «الجناحية» ـ الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا بالتزامات عسكرية دائمية في قارة اوروبا لدرجة ادهشت المخططين الاستراتجيين لحقبة الثلاثينات.

وحقق تحالف الناتو عسكرياً ما حققته خطة مارشال اقتصادياً؛ اذ أوغل في شطر اوروبا لعام ١٩٤٥ الى معسكرين بوجود بلدان محايدة تقليدياً (سويسرا والسويد)، واسبانيا فرانكو وبعض البلدان الاخرى (فنلندا، والنمسا، ويوغسلافيا) التي لم تسر في هذا الفلك ولا ذاك. وهذا ما جعل بدوره اعادة توحيد المانيا اكثر استبعاداً. وشرعت القوات الالمانية الغربية بالرغم من المخاوف الفرنسية باعادة بناء نفسها ضمن خيمة الناتو في نهاية الخمسينات ـ وهو أمر معقول لحد كاف ان كان الغرب راغباً حقاً في تضييق الهوة في اعداد افراد قواته المسلحة. لكن ذلك حفز الاتحاد السوفيتي بشكل لا مفر منه على تطوير جيش المانيا الشرقية وان يكن ضمن قيود معينة. ولما انضم كلا شطري المانيا الى حلف عسكري قوي صار محتماً أن تنظر كلتا الكتلتين لأية محاولة المانية مستقبلية لالتزام الحياد بعين الريبة والحذر على اساس انها ضربة لأمنه. وتعزز هذا الاحتمال لدى روسيا حتى بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لاعتقاده أن أي بلد انخرط في التنظيم الشيوعي لا ينبغي ان يسمح له بالتخلي عن ذلك المبدأ. ووافق مجلس الامن القومي الامريكي في تشرين الاول ١٩٥٣ سراً على أن دول اوروبا الشرقية التابعة «لا يمكن اعتاقها الابحرب شاملة أو على يد الروس أنفسهم». وكان كلا الاحتمالين غير ممكن كما عبر (بارتليت). وتم في عام ١٩٥٣ ايضاً اخماد انتفاضة في المانيا الشرقية بسرعة. ثم تحركت الجحافل السوفيتية في ١٩٥٦ لتلقيها معلومات عن قرار هنغاريا بالانسحاب من ميثاق وارشو فأجهضت استقلالها. كما اصدر خروشوف سنة ١٩٦١ أوامره باقامة جدار برلين اعترافاً منه بالهزيمة، وذلك من أجل ايقاف تسرب اصحاب المواهب الى الغرب. فيما لقيت تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ نفس المصير الذي اصاب الهنغاريين قبل اثنتي عشرة سنة بالرغم من ان الدماء التي سفكت كانت اقل. فساهم كل من هذه الاجراءات التي اتخذتها القيادة السوفيتية العاجزة (وخاصة دعايتها الرسمية) عن مواكبة تطور الغرب الايديولوجي والاقتصادي، في الامعان بالانقسام بين

الكتلتين.

وتتمثل السمة الثانية للحرب الباردة في التصعيد «المتبادل» المستمر من اوروبا نفسها الى بقية ارجاء المعمورة، وكان حتى في سني الحرب ثمة تركيز وحيد الجانب على الامكانات الروسية حيال تعاملها مع التهديد الالماني؛ غير أن ذلك لم يعن أن موسكو قد نبذت اهتمامها السياسي بمستقبل تركيا، وفارس، والشرق الاقصى - مثلما اتضح ذلك في آب ١٩٤٥. ولذلك ليس من المرجح ان يصح القول بأن نزاعات روسيا مع الغرب حول المسائل الاوروبية محصورة جغرافياً في قارة اوروبا، لا سيما أن المبادىء المختلف بشأنها ذات مدى كوني - ضبط النفس مقابل الامن القومي، والليبرالية الاقتصادية مقابل التخطيط الاشتراكي وما الى ذلك. والاكثر من كل شيء هو أن الحرب نفسها قد خلقت اضطرابات اجتماعية وسياسية عارمة، من البلقان حتى الهند الشرقية؛ وحتى في بلدان لم تقتحمها الجيوش الغازية مباشرة (كالهند ومصر)، وادى تعبئة القوة البشرية والمصادر و «الأفكار» الى احداث تغييرات بالغة التعقيد. اذ انهارت النظم الاجتماعية، وفقدت الثقة بالانظمة الاستعمارية وانتعشت الاحزاب السرية الوطنية، وتصاعد نشاط حركات المعارضة التي لم تحقق مجرد النصر العسكري بل وكذلك أحدثت تغييرات سياسية، وهكذا كان ثمة اضطراب سياسي عانى منه الموقف الدولي لعام ١٩٤٥، ذلك الاضطراب الذي شكل تهديداً للقوى العظمى التائقة الى استعادة الاستقرار السلمي بأسرع ما يمكن؛ بيد أن هذا صار فرصة لكل من القوى العظمى المتشربة بمبادئها الكونية لتطلب التأييد من صفوف الجماهير التي خرجت لتوها من قوقعة النظام القديم المنهار. وخلال الحرب نفسها قدم الحلفاء المساعدة لجميع أشكال حركات المقاومة المتصارعة ضد اسيادهم الالمان واليابانيين، وكان طبيعياً أن تأمل هذه الجماعات استمرار المساعدة بعد عام ١٩٤٥، حتى ان اشتبكت مع المنافسين الآخرين لاعتلاء سدة

السلطة. ولان بعض هذه الجماعات شيوعية وبعضها الآخر معاد للشيوعية، فقد صعب الامر اكثر على صناع القرار في موسكو وواشنطن في اطار فصل الصراعات الاقليمية عن الاتجاهات الكونية. فاوضحت قضية اليونان ويوغسلافيا سهولة تحول النزاع الداخلي المحلي الى قضية ذات اهمية عالمية بسرعة.

كان أول نزاع بين روسيا والغرب خارج اوروبا متعلقاً لدرجة كبيرة بميراث ترتيبات زمن الحرب؛ اذ وضعت ايران في الاعوام (١٩٤١ ـ ١٩٤٣) تحت حماية عسكرية ثلاثية الاطراف، من ناحية واحدة لضمان بقاءها في المعسكر الحليف، ولضمان عدم اكتساب أي دولة حليفة نفوذاً غير مبرر لدى نظام طهران من ناحية ثانية. وكان رد الفعل البريطاني تجاه عدم سحب موسكو حاميتها في مطلع ١٩٤٦ وظهور علامات تشجيعها للحركات الانفصالية المؤيدة للشيوعية في الشمال، هو تزايد الاعتراضات المتكررة على النفوذ السوفيتي غير المبرر في هذا الجزء من العالم، حتى خف نطاقه أثر تصاعد احتجاجات ادارة ترومان. فكان من نتائج انسحاب القوات الروسية وقمع الجيش الايراني لحركات الاقاليم الشمالية وحزب توده الشيوعي نفسه، شعور واشنطن بالارتياح البالغ وتأكدها من صحة اعتقاد ترومان بجدوى «التكلم بحدة» مع السوفيات. لقد برهنت القضية ـ وفقا لتعبير (اولام) «معنى الاحتواء قبل ان ينطلق المبدأ فعلاً» وهيأت الولايات المتحدة نفسياً للرد على نحو مشابه ازاء اية اخبار عن نشاطات روسيا في أي مكان آخر. وهكذا انطلق رد الفعل الامريكي (حسب مبدأ ترومان) الذي كان في طور النشوء بعد ضد استمرار الحرب الاهلية في اليونان، وضغوط موسكو على الاتراك لاعطائها امتيازات في مضائق ومنطقة كارز الحدودية، واعلان الحكومة البريطانية عن عجزها الوفاء بضماناتها لهذين البلدين. وانبرت وزارة الخارجية الامريكية بحلول نيسان ١٩٤٦ الى تقديم الدعم الى المملكة

المتحدة و «محادثات الكومنولث البريطاني». ان القبول المتزايد لهذه الافكار، والطريقة التي ربطت بها واشنطن الازمات المختلفة على طول «الخط الشمالي» لهذه البلدان والتي اغلقت على روسيا طرق التوسع الى شرقي المتوسط والشرق الاوسط، لتشير الى سرعة اختلاط الاتجاهات المثالية في السياسة الخارجية الامريكية ان لم يستعض عنها كلية بحسابات السياسة الجغرافية.

واذن تشكلت النظرة الغربية للتغيرات الحاصلة في الشرق الاقصى وفق هذا التوغل الشيوعي «العالمي». فكان رد القوى الاوروبية كقوى استعمارية نفس ذلك الذي ابدته سابقاً حتى عند عدم وجود نفوذ شيوعي هناك، كما في حالة هولندا التي اضطرت الى الخروج من«الهند الشرقية» اثر حركة ـ (سوكارنو) الوطنية، وفرنسا التي انغمست على عجل في صراع مسلح مع قوات (هوشي منه) في فيتنام، أو بريطانيا التي اشتبكت في حرب عصيان مضادة في ملايا. (ومن الناحية الثانية، ثبت في نهاية الاربيعنيات ان من المفيد كسب تعاطف واشنطن، وفي حالة فرنسا الاعانة العسكرية ايضاً، للادعاء بأن العصاة موجهين فكرياً من موسكو). ولكن صدمة الولايات المتحدة من «خسارة» الصين كانت أكثر قسوة من التحديات البعيدة في الجنوب اثر استثمار رؤوس اموال امريكية ثقافية ونفسية كبيرة (ورؤوس اموال مالية أقل بكثير) في تلك الارض الفسيحة المكتظة بالسكان في وقت الحملات التبشيرية الامريكية خلال القرن التاسع عشر وما بعده. وقفز هذا الى نسب اعلى بعد تغطية الصحافة لانباء حكومة (شيانغ كاي شك) اثناء الحرب فانتاب الولايات المتحدة (بعيداً عن الحس الديني) شعور بأن لها «رسالة» في الصين. وفي الوقت الذي انتبه محترفو وزارة الخارجية والدفاع على نحو متزايد الى فساد وعدم كفاءة كومنتانغ، لم تكن تصوراتهم مقبولة في صفوف الرأي العام، وخاصة اليمين الجمهوري، الذين شرعوا أواخر الاربعينيات برؤية السياسة العالمية وفق مصطلحات الابيض والاسود.

لقد افضى الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الذي شهده الشرق في هذه السنين الى وضع واشنطن في متاعب متكررة. فمن الناحية الاولى لا يمكن رؤية الجمهورية الامريكية الاداة الداعمة لانظمة العالم الثالث الفاسدة أو الامبراطوريات الاستعمارية المنحلة. ومن الناحية الثانية، لم تشأ امريكا انتشار «قوى الثورة» ابعد، طالما أن من شأنه (كما زعموا) دعم نفوذ موسكو. وكان من الاسهل نسبياً تشجيع البريطانيين على الانسحاب من الهند عام ١٩٤٧ لأن ذلك انطوى على الانتقال الى حكم برلماني ديمقراطي بقيادة نهرو. ونفس التصرف يمكن اتخاذه لدفع الهولنديين الى مغادرة اندونيسيا عام ١٩٤٩ بالرغم من أن واشنطن لا زالت قلقة من نمو العصيان الشيوعي هناك ـ وقد حصل ذلك في الفلبين (التي نالت إستقلالها عام ١٩٤٦). لكن «التذبذب» كان واضحاً في الاماكن الباقية. فقد نزع مخططو واشنطن باستمرار الى تبني افكار اعادة بناء الاقتصاد الياباني من خلال الشركات العملاقة (زيباتسو) بدلاً من الاندفاع قدماً بتنفيذ الأفكار المتعلقة بالتحولات الاجتماعية ونزع السلاح من ايدي المجتمع الياباني بل وعمدوا الى تشجيع بناء قوات مسلحة خاصة باليابان ـ من جهة للتخفيف عن الاعباء الاقتصادية والعسكرية الامريكية، ومن جهة ثانية لضمان كون اليابان معقلاً معادياً للشيوعية في آسيا.

لقد تعززت مكانة واشنطن بحلول ١٩٥٠ نتيجة لعاملين. الاول الهجمات المتزايدة على سياسات «الاحتواء» المرنة التي اتبعها ترومان و(أشيسون)، ليس من طرف النقاد الجمهوريين وجو ماكارثي وحسب، بل ومن طرف الشخصيات العنيدة في الادارة نفسها مثل لويس جونسون، وجون فوستر دولس، ودين روسك، وبول نيتز ـ الذين اجبروا ترومان على التصرف اشد من أجل تعزيز جناحه السياسي الداخلي. والعامل الثاني هو هجوم كوريا الشمالية عبر خط العرض ٣٨ في حزيران ١٩٥٠ الذي ترجمته الولايات المتحدة بسرعة على انه

مجرد جزء من خطة عدوانية كبرى رسمتها موسكو. فتظافر هذان العاملان سوية ليعطيا اليد العليا لهذه القوات في واشنطن والتي آثرت سياسة أكثر فاعلية واندفاعاً للاشتباك في حرب من أجل ايقاف التردي.

وتركت عواقب تبدل وجهة النظر هذه آثارها على السياسة الامريكية على طول شرقي آسيا. وتجلت أكثر ما تجلت في التصعيد السريع للدعم العسكري الى كوريا الجنوبية ـ وهي نظام قمعي يجب أن يتحمل جزءاً من اللوم في هذا الصراع، ولكنها أعتبرت في هذه المرحلة ضحية بريئة. وسرعان ما تعزز الاسناد الجوي والبحري الامريكي بفرق برية وبحرية أتاحت لـ (ماك آرثر) أن يشن هجومه المقابل الضاري حتى حان تقدم قوات الامم المتحدة شمالاً واستفزازها تبعاً لذلك الجيش الصيني فتدخل في تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٥٠. فاضطر ذلك الامريكان بعد ان انكروا استخدام القنبلة الذرية الى اتباع خطة حملات موروثة عن حرب الخنادق (١٩١٤ ـ ١٩١٨). ولما آن أوان توقف اطلاق النار في حزيران ١٩٥٣، كان ما أنفقته امريكا ٥٠ مليار دولار، وارسلت أكثر من مليوني مجند الى ساحة الحرب، فقدت منهم أكثر من ٥٤ ألف رجل. وبينما توفقت في احتواء الشمال خلقت لنفسها التزاماً عسكرياً طويل الامد بالجنوب بحيث يصعب بل يستحيل عليها أن تنسحب منه.

لقد أدى هذا الصراع الى احداث تغييرات عميقة في السياسه الامريكية في باقي ارجاء آسيا. اذا ارتأى معظم مسؤولي ادارة ترومان سنة ١٩٤٩ ايقاف الدعم عن شيانغ كاي شك مزدرين حكومة «الرعاع» في تايوان، وفكروا في السير وراء بريطانيا بالاعتراف بنظام ماو الشيوعي. وعلى أية حال نالت تايوان بعد سنة واحدة فقط دعم وحماية الاسطول الامريكي واعتبرت الصين عدواً لدوداً تدعو الضرورة (حسب وجهة نظر ماك آرثر في الاقل) الى استخدام الاسلحة الذرية لاخماد اعتداءاتها. ولا بد من تقديم الدعم للحكومة الجديدة في

اندونيسيا ذات الاهمية البالغة بالنظر لموادها الخام ومواردها الغذائية، من أجل مساعدتها على مقاتلة المتمردين الشيوعيين؛ وكذلك ينبغي حث البريطانيين على اتخاذ نفس الاجراءات في ملايا؛ واستعدت الولايات المتحدة الآن وفيما ضغطت على الفرنسيين لتشكل حكومة أكثر تمثيلية في الهند الصينية، لارسال الاسلحة والاموال لمقاتلة الفيتناميين. ولما ادركت امريكا عدم جدوى نداءها المعنوي والثقافي في ايقاف المد الشيوعي، اتجهت بسرعة الى تقديم الضمانات العسكرية الاقليمية وخاصة بعد تبوء دولسن منصب وزير الخارجية. فوقعت في آب ١٩٥١ معاهدة أكدت حقوق أمريكا في نصب القواعد الجوية والبحرية في جزر الفلبين، مقابل الالتزام الامريكي بالدفاع عنها ـ وبعد ايام قلائل وقعت معاهدة الامن الثلاثية مع استراليا ونيوزلندا. وبعد اسبوع واحد تم توقيع معاهدة السلام مع اليابان بشكل نهائي فأنهت رسمياً حرب المحيط الهادي واعادت السيادة الكاملة لدولة اليابان ـ وفي ذات اليوم ايضا تم ابرام ميثاق أمني يبقي على القوات الامريكية في كل من الجزر الوطنية وأوكيناوا.

أما العنصر الرئيسي الثالث في الحرب الباردة فهو سباق التسلح المتزايد بين الكتلتين جنباً الى جنب مع تشكيل الاحلاف العسكرية المساندة. وفي اطار الانفاق الحالي، لم يكن هذا السباق بأي شكل من الاشكال متكافئاً كما يوضح ذلك الجدول (٣٧).

الجدول (٣٧) الانفاقات الدفاعية للقوى (١٩٤٨ ـ ١٩٧٠)
(بمليـارات الدولارات)

السنة	امريكا	روسيا	المانيا الغربية	فرنسا	المملكة المتحدة	ايطاليا	اليابان	الصين
١٩٤٨	١٠,٩	١٣,١	—	٠,٩	٣,٤	٠,٤	—	—
١٩٤٩	١٣,٥	١٣,٤	—	١,٢	٣,١	٠,٥	—	٢,٠
١٩٥٠	١٤,٥	١٥,٥	—	١,٤	٢,٣	٠,٥	—	٢,٥
١٩٥١	٣٣,٣	٢٠,١	—	٢,١	٣,٢	٠,٧	—	٣,٠
١٩٢٥	٤٧,٨	٢١,٩	—	٣,٠	٤,٣	٠,٨	—	٢,٧
١٩٥٣	٤٩,٦	٢٥,٥	—	٣,٤	٤,٥	٠,٧	٠,٣	٢,٥
١٩٥٤	٤٢,٧	٢٨,٠	—	٣,٦	٤,٤	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٥	٤٠,٥	٢٩,٥	١,٧	٢,٩	٤,٣	٠,٨	٠,٤	٢,٥
١٩٥٦	٤١,٧	٢٦,٧	١,٧	٣,٦	٤,٥	٠,٩	٠,٤	٥,٥
١٩٥٧	٤٤,٥	٢٧,٦	٢,١	٣,٦	٤,٣	٠,٩	٠,٤	٦,٢
١٩٥٨	٤٥,٥	٣٠,٢	١,٢	٣,٦	٤,٤	١,٠	٠,٤	٥,٨
١٩٥٩	٤٦,٦	٣٤,٤	٢,٦	٣,٦	٤,٤	١٠,	٠,٤	٦,٦
١٩٦٠	٤٥,٣	٣٦,٩	٢,٩	٣,٨	٤,٦	١,١	٠,٤	٦,٧
١٩٦١	٤٧,٨	٤٣,٦	٣,١	٤,١	٤,٧	١,٢	٠,٤	٧,٩
١٩٦٢	٥٢,١	٤٩,٩	٤,٣	٤,٥	٥,ـ	١,٣	٠,٥	٩,٣
١٩٦٣	٥٢,٢	٥٤,٧	٤,٩	٤,٦	٥,٢	١,٦	٠,٤	١٠,٦
١٩٦٤	٥١,٢	٤٨,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٥	١,٧	٠,٦	١٢,٨
١٩٦٥	٥١,٨	٦٢,٣	٥,٠	٥,١	٥,٨	١,٩	٠,٨	١٣,٧
١٩٦٦	٦٧,٥	٦٩,٧	٥,٠	٥,٤	٦,٠	٢,١	٠,٩	١٥,٩
١٩٦٧	٧٥,٤	٨٠,٩	٥,٣	٥,٨	٦,٣	٢,٢	١,٠	١٦,٣
١٩٦٨	٨٠,٧	٨٥,٤	٤,٨	٥,٨	٥,٦	٢,٢	١,١	١٧,٨
١٩٦٩	٨١,٤	٨٩,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٤	٢,٢	١,٣	٢٠,٢
١٩٧٠	٧٧,٨	٧٢,٠	٦,١	٥,٩	٥,٨	٢,٤	١,٣	٢٣,٧

لقد عكست الطفرة الواسعة في الانفاقات الدفاعية الامريكية لعدة اعوام بعد ١٩٥٠ بوضوح تكاليف الحرب الكورية وكذلك اعتقاد واشنطن بالحاجة الى اعادة التسلح في عالم تتهدده الاخطار؛ أما خفض الانفاق لما بعد عام ١٩٥٣ فيعزى الى سعي ايزنهاور السيطرة على «العقدة الصناعية العسكرية» قبل أن تسحق كلاً من المجتمع والاقتصاد؛ بينما عكست زيادات (١٩٦١ - ١٩٦٢)أزمتي جدار برلين والصواريخ الكوبية؛ واوضحت وثبة ما بعد ١٩٦٥ التزام امريكا المتزايد بجنوب شرقي آسيا. وبرغم ان الارقام السوفيتية كانت مجرد ارقام وان سياسة موسكو قد اكتنفها الغموض، ربما كان من العدل الاستنتاج إن انفاقات الفترة (١٩٥٠-١٩٥٥)نشأت من مخاوف ان الحرب مع الغرب ستؤدي الى اصابة الاتحاد السوفيتي بهجمات جوية مدمرة ما لم تتزايد اعداد طائراتهم وصواريخهم لحد كبير. فيما تعكس انخفاضات ١٩٥٥ - ١٩٥٧ دبلماسية الانفراج التي تبناها خروشوف وجهوده الرامية الى رصد أموال للسلع الاستهلاكية؛ وكشف بناء القوة الكبير بعد احداث (١٩٥٩-١٩٦٠)العلاقات المتردية مع الغرب، والاذلال الذي اصاب روسيا بعد ازمة كوبا، والعزم على اتخاذ اسباب القوة على جميع الاصعدة العسكرية. وبالنسبة لنمو الانفاق لدى الصين الشيوعية فهو انعكاس لنموها الاقتصادي، غير أن زيادة الانفاق الدفاعي في الستينات أوحت ان بكين متجهة الى دفع ثمن قطيعتها مع موسكو. وتشير ارقام هذا الجدول فيما يتعلق بالدول الاوروبية، الى ان بريطانيا وفرنسا أكثرتا من الانفاق الدفاعي ابان الحرب الكورية، واخذت انفاقات فرنسا بالارتفاع حتى سنة ١٩٥٤ بسبب تورطها في الهند الصينية؛ بيد أن تلك القوى اضافة الى المانيا الغربية وايطاليا واليابان قد سمحت بزيادات متواضعة (بل وانخفاضات في بعض الاحيان) في الانفاق الدفاعي. وباستثناء النمو الصيني - وهذه الارقام تبتعد عن الدقة كثيراً - لا يزال نمط الانفاق التسليحي في الخمسينات والستينات يوحي بانطباع عالم

ثنائي القطب.

وربما كـان الشيء الاكـثـر أهميـة من الارقـام هو سمة سباق التسلح متعدد المسـتـويات والجوانب. فقد اعتقدت الولايات المتحدة برغم صدمتها من الانجاز الروسي بتصنيـع القنبلـة الذريـة سنـة ١٩٤٩، ان بوسعهـا الحـاق تدمير بالاتحاد السـوفيـاتي بالاسلحة النووية أكثر مما يستطيع الاخير أن يلحق بها. ومن الناحية الثـانية، وكما جاء في مذكرة مجلس الامن القومي رقم ٦٨ في كانون الثاني ١٩٥٠، أنه أمـر ملزم «أن نعـزز وبأسرع مـا يمكن قـوتنا الجـوية العـامـة، وكذلك قوتينا البـحـرية والبرية وقوات حلفائنا الى الحد الذي نصبح فيه غير معتمدين بشدة على اسلحـتنا التـقليـدية». ان السـبب الرئيسي وراء مـضـاعـفـة حجم القوات البرية الامريكيـة ثلاث مرات في الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣)، برغم ان اغلب هذه الزيادة جـاءت بعـد اسـتـدعـاء القـوات الاحـتياطية للقتال في كوريا، هو التصميم على تحـويل الناتو من مجمـوعـة التـزامات عسكرية عامة الى تحالف يؤدي نشاطات في مـيـدان القـتـال ـ لاحـباط اكتساح سوفيتي لاوروبا الغربية والذي خشيه كل من المسـؤولـين الامـريـكان والبريطانيين في هذه المرحلة. وكـان ثمـة ازدياد في عـدد الالـتـزامـات الـعـسـكـريـة في اوروبا بالرغم من تلاشي أي افق حـقـيـقي يوحي بضـخـامـة عـدد الفـرق الحليـفـة التسعين التي نصت على وجودها اتفاقية لشبونة (١٩٥٢) ـ فأمكـن تحـقيق توازن معقول في منتصف الخمسينات بنصب واحد الى خمس فـرق المانيـة ومـوافـقـة بريطانيـا على ارسال اربع فرق الى المانيا عندما توسع جـيش المانيـا الغـربيـة للتعويض عن النقص الذي فرضته لندن وباريس. اضافة لـذلـك حـصلـت زيادات بعـيـدة في الانفـاق الحليف على القـوات الجـوية سنة ١٩٥٣. وكـان واضـحـاً برغم قلة المعلومـات عن تطور الجـيش السـوفيتي وقوته الجـوية في تلك السنوات، ان زوكـوف قد انكب على اعادة تنظيم الجيش الروسي فـور رحـيـل سـتـالـين ـ فطرد حـشـود الجند سـيئي الاعـداد، وباتت الوحـدات

الروسية اكبر قوة واسهل حركة وأحل الصواريخ محل المدفعية، واعطى قواته قدرة على الفعل الهجومي أكثر مما كانت تتمتع به في الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) حين كان خوف الغرب من شن الهجوم عليهم في اعلى درجاته. وكان من الواضح ايضاً في عين الوقت ان روسيا كانت تضع جل زيادات الانفاق على القوة الجوية الدفاعية والهجومية.

وثمة حلبة أخرى انفتحت للسباق التسليحي بين الشرق والغرب وهي حلبة البحر بالرغم من ان ذلك حدث وفق نمط غير منتظم. فقد انهت بحرية الولايات المتحدة حرب المحيط الهادي مكللة بالفخار بفضل الاداء المتميز لقوات المهمات السريعة واسطول الغواصات. كما شعرت البحرية الملكية بأنها خاضت حرباً بمستوى جيد. لكن اختراع القنبلة الذرية (وخاصة تجارب بيكيني ضد تشكيلة متنوعة من سفن القتال) لتحملها قاذفات استراتيجية بعيدة المدى، قد سلط غمامة على مستقبل وسائل الحرب البحرية التقليدية وعلى حاملات الطائرات نفسها. وتعرضت كلتا البحريتين الى ضغوط قاسية بعد تحقيق الانفاق الدفاعي لفترة ما بعد عام ١٩٤٥ وكذلك (انطاق) صفوف العسكرية المختلفة في وزارة دفاع موحدة. ثم وصلتا بر الامان (لدرجة ما) من خلال الحرب الكورية التي شهدت مرة اخرى انزالاً برمائياً، واستغلالاً بارعاً للقوة البحرية الغربية. كما امتلكت البحرية الامريكية ايضاً القدرة على الانضمام للنادي النووي بفضل ابتكار صنف جديد من الحاملات العملاقة ذات القاصفات المزودة بأسلحة ذرية، ومن ثم تخطيطها لبناء غواصات تسير بالطاقة النووية وقادرة على اطلاق صواريخ بالستية بعيدة المدى. وانبرى البريطانيون برغم ضيق ذات يدهم عن الانفاق على الحاملات الحديثة، الى بناء حاملات القوات الخاصة ـ الكوماندو لما اطلق عليه حرب الادغال، كما نزعوا شأنهم شأن الفرنسيين الى بناء اسلحة ردع على الغواصات.

بيـد أن اعظم حـافز للانفاق المستمر على هذه البحريات هو بناء الاسطول السـوفيتي. لقد كان أداء البحرية السوفيتية في الحرب العالمية الثانية ضئيلاً بالرغم من حـجم قـوتها الغـواصـيـة، وقاتل معظم بحارتها على البر (أو ساعدهم الجيش البري في مناوشـات الانهـار). وسمـح ستـالين بعد عـام ١٩٤٥ ببناء مزيد من الغـواصـات اعـتماداً على التـصـاميم الالمانية الارقى، ربما لاستخدامها في مهمات دفـاعية ساحلية، بيد انه حبذ كذلك خلق بحرية سطحية بما في ذلك سفن المعارك وحـامـلات الطائرات. لكن هذا المخطط الطموح تعرض للإيقاف الفوري على يد خـروشـوف الذي لم ير مبرراً لبناء سـفن قـتـاليـة كبيرة مكلفة في عصر الصواريخ النووية، وكـان في هذه النظرة مـتطابقـاً مع كـثير من سـاسة الغرب ومارشالاته. ولعل مـا أثار هذا الافتراض هو الامـثلة المتكررة عن اسـتـخـدام خـصـوم الاتحاد السـوفـيـتي للقـوات البـحـرية السطحـيـة ـ مثل هبوط قوات الولايات المتحدة في لبنان عـام ١٩٥٨ (فـصدت سوريا التي تدعمها روسيا)، وكذلك فرض «النطاق الآمـن» عـلى يد سـفن القـتـال الامـريكيـة حـول كـوبا في منازلة أزمـة صـواريخ ١٩٦٢. وكـان الـدرس الـذي اسـتـقـاه الكرمـلين (وأكـده الادمـيرال المشـهـور غـورشكوف) هو أن روسـيـا حـتى يوم امـتلاكها بحرية فعالة، ستبقى متخلفة في المصـاف القـتـالي العـالمي ـ وهي خـلاصـة عـززها بناء البحرية الامريكية السريع للغـواصـات حـاملة الصـواريخ بولاريس في مطلع السـتينات. فكانت النتـيـجة الـلـجـوء الى تـوسـيـع مـذهل في جميع صنوف البـحـرية الحـمـراء ـ الطرادات، والمدمـرات، والغـواصـات بجـمـيع انواعـها ـ مع نشر ابعد نطاقاً لقواتها فيما وراء البـحـار، مـتـحدية الهيمنة البحرية الغربية هناك في البحر المتوسط مثلاً أو المحيط الهندي باسلوب لم يجربه ستالين قط.

وعلى أية حـال، تحـتـاج روسـيـا وفق السـيـاقـات التـقليـدية الى عقود من التطوير أخـرى (ان سـارت الامـور على مـا يرام)، حـتى يتـسنى لها أن ـ تلحق

بركب حاملات قوات المهمات البحرية الامريكية باهظة الثمن. اما المظهر الانفجاري الحقيقي لسباق تسلح ما بعد ١٩٤٥ فكانت حلبته في اماكن اخرى، في ميادين الاسلحة الذرية والصواريخ بعيدة المدى، ورأى الكثيرون في الأسلحة الذرية مجرد «قنبلة أخرى» وليس خطاً فاصلاً في تاريخ قدرة الانسان على التدمير بالرغم من التضحيات الفاجعة في هيروشيما وناغازاكي. وعلاوة على ذلك، قبلت الدول الاوروبية الغربية فكرة أن الغزو السوفيتي العسكري لها بعد عام ١٩٤٦ سيرد عليه بالقاصفات الامريكية (ومن ثم البريطانية) المزودة بأسلحة نووية.

ولكن التحديثات التكنولوجية والخطوات التي قطعها الروس بشكل خاص غيرت ذلك المخطط. اذ كسر التفجير الذري السوفيتي الناجح (عام ١٩٤٩ وهو موعد سابق لاوانه حسب التقديرات الغربية) الاحتكار الامريكي. واشد خوفاً من هذا كان بناء قاصفات روسية بعيدة المدى سيما نوع (بيسون) ساد عنها الاعتقاد في منتصف الخمسينيات انها قادرة على الوصول الى الولايات المتحدة وكذلك (وهو افتراض خاطىء) انها موجودة باعداد كبيرة لدرجة خلقت معها «فجوة قاصفات». ومهما يكن من أمر، وافقت الولايات المتحدة سنة ١٩٤٩ على انتاج قنبلة «فائقة» (وهي القنبلة الهيدروجينية) ذات القابلية التدميرية الاعظم لحد مروع. وبدا مرة أخرى ان ذلك امتياز حاسم للولايات المتحدة التي توعدت منذ مطلع الخمسينيات وحتى منتصفها، سواء في خطب فوستر دولس المرعبة أم في خطط القوة الجوية، بانزال «انتقام هائل» بروسيا أو الصين لو حدثت حرب ضدها. ومع أن هذا المبدأ ذاته خلق عدم ارتياح في نفوس مسؤولي ادارة ترومان وايزنهاور ـ والذي افضى الى تعزيز قوات تقليدية

وانتاج اسلحة تكتيكية نووية (ميدانية) كبديل عن (ارمجدون)[1] المنطلقة ـ جاءت الضربة الاقسى من الجانب الروسي. فقد جربت روسيا بنجاح قنبلتها الهيدروجينية سنة ١٩٥٣ بعد مرور تسعة أشهر فقط على التجربة الامريكية. وفضلاً عن ذلك كرست الحكومة السوفيتية مصادر غنية لاستغلال التكنولوجيا الحربية الالمانية في صناعة الصواريخ. فصار الاتحاد السوفيتي بحلول عام ١٩٥٥ منتجاً كبيراً للصواريخ البالستية متوسطة المدى (اس اس ـ٣)؛ واطلق في سنة ١٩٥٧ صاروخاً بالستياً عابر القارات لمسافة خمسة الاف ميل باستخدامها نفس المحرك الصاروخي الذي اطلق القمر الصناعي الارضي الاول (سبوتنيك) في مداره بتشرين الاول من نفس السنة.

ثم آلت واشنطن على نفسها رصد مصادر كبيرة لتطوير صواريخها البالستية عابرة القارات من أجل تقليص ما اطلق عليه مصطلح «فجوة صواريخ»، وبعد ان قض مضاجعها التقدم الروسي النووي وما ينطوي عليه من احتمال تعرض المدن الامريكية وقواتها القاصفة الى هجوم سوفيتي مفاجىء. غير أن سباق التسلح النووي لم يتحدد بهذه المنظومات وحدها. اذ طور كلا الطرفين في عام ١٩٦٠ وما تلاه مقدرتهما على اطلاق صواريخ بالستية من ظهر الغواصات؛ وتم في ذلك الوقت تصميم تشكيلات جديدة من الاسلحة النووية الميدانية، والصواريخ قصيرة المدى. وتزامن كل هذا مع الصراعات بين المخططين الاستراتيجيين والمحللين المدنيين حول كيفية ادارة مراحل تصعيد ما أضحى الآن استراتيجية «الرد المرن». ومهما كانت الحلول المقدمة واضحة، فان جميعها لم تنج من المشكلة المرعبة أن الامر سيستحيل صعباً ان لم يكن مستحيلاً

(١) ارمجدون: Armageddon: موقعة ورد ذكرها في سفر الرؤيا (في التوراة). موقعة فاصلة او حاسمة بين قوى الخير والشر.

للدمج بين الاسلحة النووية وبين طرائق الحرب التقليدية. ومع هذا ستكون الخسائر البشرية والدمار المادي منفردين في جسامتهما لو القى احد الطرفين القنبلة الهيدروجينية على الطرف الاخر. ومضت واشنطن وموسكو بعد ان اطبق عليهما ما اطلق عليه تشرشل بتوازن (الذعر المتبادل) وكذلك عجزهما عن الكف دون اختراع اسلحة الدمار الشامل تنفقان الاموال ومزيداً من الاموال على تكنولوجيا السلاح النووي. وبينما اندفعت بريطانيا وفرنسا قدماً في برامجهما لصنع القنبلة الذرية ومنظومات الارسال خلال خمسينيات هذا القرن، بدا ان الدولتين العظميين فقط (امريكا وروسيا) من يحسب لهما الحساب في هذا الميدان وفي جميع معاييره المتعلقة بالطائرات والصواريخ وحتى القنبلة الذرية نفسها.

نعرج الآن على العنصر الرئيسي الأخير في هذه المنافسة وهو سعي كلتا القوتين الى ايجاد حلفاء لها عبر الكون والتنافس للحصول على شركاء جدد ـ أو في اقل تقدير منع بلدان العالم الثالث من الانضمام الى المعسكر المقابل. كان هذا النشاط في البدء امريكياً نظراً لمكانة امريكا المتميزة عام ١٩٤٥ المستندة الى حقيقة امتلاكها حاميات وقواعد جوية كثيرة جداً خارج نصف الكرة الغربي، وكذلك للحقيقة المساوية لها في الاهمية والمتمثلة بتطلع بلدان عديدة الى واشنطن رانية لدعمها الاقتصادي والعسكري احياناً. وعلى النقيض من ذلك كان الاتحاد السوفيتي بحاجة يائسة لاعادة بناء نفسه، وهمه الرئيسي تثبيت حدوده وفق اعتبارات تناسب مشيئة موسكو، كما لم يكن لديه الوسائل الاقتصادية والعسكرية الكفيلة بنشر راياته في ميادين بعيدة. ان روسيا لا تزال قوة عظمى منغلقة نسبياً بالرغم مما كسبته من البلطيق، وشمالي فنلندا، والشرق الاقصى، والاكثر من هذا اتضاح نظرة ستالين تجاه العالم الخارجي المشحونة لحد مفرط بالحذر والشك ـ وتجاه الغرب الذي خشي منه ستالين بغضه للمكتسبات الشيوعية المفتوحة (كما في اليونان ١٩٤٧)؛ وكذلك حيال الزعماء الشيوعيين كتيتو وماو اللذين لم يكونا

«دمى سـوفـيـتـيـة» مطلقاً. وبدا أن موسكو نأت بنفسها عن الارتباطات الخارجية برغم دعـايتها المؤيدة للثورات في الخارج منذ الثلاثينات.

ومع ذلك كـان رأي واشنطن مـثلما نوهنا سـابقـاً ان الخطة الاسـاسية لهيمنة شـيـوعـيـة على العـالم لم تنطو بعـد وهي تسير خطوه اثر اخرى وتدعو الحاجة الى «احـتوائهـا». ومثلت الضمانة الى اليونـان وتركيا عـام ١٩٤٧ أول اشارة عن هذا التحول، وبـات تشكيـل حلف النـاتو سنـة ١٩٤٩ اسطع مثال على ذلك. ولما توسـعت عـضـوية الناتو في الخـمسينات تجلى أن الولايات المتحدة عاهدت نفسها عـلى «الـدفـاع عـن مـعـظم اراضي اوروبا وحـتى اجـزاء من الشرق الادنى ـ من سـبـتـزبرجن الى جـدار برلين وما وراء الحدود الآسيوية لتركيا». ولكن ذلك كان مجرد بداية للامـتداد الامريكي. فقد عنى ميثاق ريو والترتيب الخاص مع كندا أن امـريكا مـسـؤولة عن الدفـاع عن نصف الكرة الغـربي برمـتـه. وخلقت معاهدة (انزوس) التـزامـات في جنوبي غـرب المحيط الهادي. وأفضت المواجهات في شرق آسـيـا في الخـمـسينات الى ابرام مـعـاهدات ثنائية متعددة تعهدت فيها الولايات المتـحـدة بنجـدة البلدان الواقـعـة على طول الخط ـ اليـابان، وكـوريا الجنوبيـة، وتايـوان، اضـافـة الى الفـلبين، وتـعزز هذا في سنـة ١٩٥٤ بانشاء منظمة حلف جنوب شرق آسـيـا (سـيـتـو) التي انضـمـت فـيـهـا الولايات المتـحدة الى جانب بريطانيـا، وفـرنسـا، واستراليـا، ونيوزلندا، والفلبين، وباكستان، وتايلاند لتقديم الدعم المتبـادل لصد الاعتداءات في تلك المنطقة الواسعة. أما في الشرق الاوسط فـصـارت امـريكا الداعي الرئيسي لتـجـمع اقليمي آخر، وهو حلف بغداد لسنة ١٩٥٥ (الذي دعى فـيـما بعـد بالسنتـو ـ منظمـة الحلف المركزي) الذي تقف فيه بريطانيـا، وتركـيا، والعراق، وايران، وباكستان ضد أية هجمات واعمال تخريبية. كما قـامـت امـريكا بعـمل ترتيبـات خـاصـة في باقي انحـاء الشرق الاوسط مع اسرائيـل والمـمـلـكة العـربيـة السـعـودية والاردن امـا بسـبب الروابط اليـهـودية ـ

الامـريكية أو تنفيذاً «لمبدأ ايزنهاور» (١٩٥٧) الذي قدم المساعدة الامريكية للدول العربية. وقد صرح أحد المراقبين في مطلع ١٩٧٠:

« لـدى أمريكـا مـا يربـو على مليـون جندي موزعين على ٣٠ بلداً، وهي عـضـوة في اربعـة احلاف دفاعية أقليمية وشريك فعال في حلف خامس، وترتبط بمعاهدات دفاع متبادلة مع ٤٢ دولة ولديها عضوية في ٥٣ منظمـة دولية، وتتولى تقديم المساعدة الاقتصاديـة أو العسكريـة الى مـا يقـارب ١٠٠ دولة عبر اصقاع الارض».

ان هذه سلسلة من الارتبـاطات لا بد أن لويس الرابع عشر أو بالمرسـتـون أن يشـعرا ببعض الامتعاض منها لو حصلت في عهديهما. ومع ذلك وفي عالم اخذ حـجـمـه بالتـقلص بسرعـة وظهر كل جزء منه يوشج علاقته مع الآخر، امتلكت جميع هذه المعـاهدات المتـدرجـة التـوسع منطقـاً معقولاً. أين تستطيع واشنطن في ظل نظام ثنائي القطب أن ترسم الخط ـ وخـاصة بعد أن زعم أن اعترافها السابق بأن كـوريا ليست قـوية قد كان دعوة لشن الهجوم الشيوعي في العام المقبل؟ لقد اضـحى هذا كوكبـاً صغيراً جداً كمـا يجـادل (دين روسك) في مـايس ١٩٦٥، «وعلينا أن نهتم به كله، بكل ارضـه ومياهه، والفضاء المحيط به».

لقـد شـهـدت سنو ما بعد موت ستالين تقدماً سوفيتياً بعيد المدى في العالم الخـارجي برغم ان القـوة والنفـوذ السـوفيتين كانا اقل اتساعاً. واراد خروشوف أن يكنّ العـالم حباً للاتحاد السوفيتي لا أن يراه بعبعاً مرعباً؛ كما أزمع تحويل المصادر من الانفـاق العـسكري الى الاسـتـثمار الزراعي والسلع الاسـتـهـلاكية. وعكست افكاره في السيـاسـة الخـارجيـة رغـبة في «اذابة جليد» الحرب الباردة. ثم لجأ الى سـحب القـوات السـوفـيتية من النمسا بعد ان اطمأن الى سيطرته على مولوتوف؛ واعـاد قـاعـدة بوركـالا البـحـرية الى فنلندا وميناء (بورت آرثر) الى الصين؛ وطور

علاقاته مع يوغسلافيا متمسكاً برأي أن «هناك طرقاً متعددة نحو الاشتراكية» (وهو شيء اقلق كثيراً من اعوانه في اللجنة التنفيذية الدائمة وأثار كذلك حنق ماوتسي تونغ). ورغب ايضاً باقامة علاقات دبلوماسية مع بون بالرغم من أن عام ١٩٥٥ شهد التأسيس الرسمي لحلف وارسو رداً على انضمام المانيا الغربية الى حلف الناتو. بل انه ابدى توقه الشديد الى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، بالرغم من تقلب اساليبه وانعدام الثقة الامريكية المزمن الذي اعتبرت واشنطن في ضوئه جميع الخطوات السوفيتية شيئاً يجعل الانفراج الحقيقي مستحيلاً. وزار في نفس هذا العام الهند، وبورما وافغانستان. وتوجب ان يكون تعامل روسيا مع شؤون العالم الثالث من الآن فصاعداً جدياً نظراً الى تزايد نيل الدول الافريقية والاسيوية لاستقلالها.

ولكن لم يتحقق سوى نزر يسير من التحول التام الذي تحمس له خروشوف. ومما خلق الاحراج له هو اضطراره الى اخماد الانتفاضة الهنغارية ـ «السبيل الضال عن الاشتراكية» ـ بتصميم ستاليني. وازدياد حدة النزاعات مع الصين كما سنناقش ذلك لاحقاً، فخلفت تصدعاً عميقاً في العالم الشيوعي. وتحطم الانفراج على صخور حادث (يو ـ ٢) سنة ١٩٦٠، وأزمة جدار برلين (١٩٦١)، ومن ثم المواجهة مع الولايات المتحدة حول الصواريخ السوفيتية في كوبا (١٩٦٢).

بيد أن أياً من هذه الحوادث لم يثن الروس عن مواصلة السير في سياستهم العالمية؛ فقد تنامت الروابط السوفيتية مع العالم الخارجي بشكل حتمي بمجرد اقامة العلاقات الدبلوماسية مع البلدان البارزة حديثاً والاتصال مع ممثليها تحت خيمة الامم المتحدة. اضافة الى أن خروشوف التائق الى ابراز التفوق الحقيقي للنظام السوفيتي على الرأسمالية كان نازعاً الى الحصول على اصدقاء جدد في الخارج؛ واهتم خلفاؤه الاكثر نشاطاً بعد عام ١٩٦٤ بكسر الطوق الامريكي

المفروض على الاتحاد السوفيتي والنفوذ الصيني. وفضلاً عن ذلك كانت هناك بلداناً عديدة في العالم الثالث راغبة بالافلات مما اسمته «الاستعمار الجديد» وارساء بنية اقتصاد مخطط بدلاً من اقتصاد حر - وهو أمر عادة ما سبب قطع المعونة الامريكية. فتظافرت كل هذه العوامل لتعطي سياسة روسيا الخارجية «انطلاقة متميزة الى الخارج».

وكتب لهذه الانطلاقة ان تبدأ بشكل حاسم في كانون الاول ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقية تجارية مع الهند (تم توقيتها مع زيارة نائب الرئيس نيكسون الى نيودلهي)، وتبعها عرض عام ١٩٥٥ لتشييد مصنع الفولاذ في باي لاي، ومن ثم تقديم المساعدة العسكرية الجزيلة؛ كان لهذا صلة بأهم القوى في العالم الثالث، اذ ازعج الامريكان والصينيين، وجسد عقوبة لباكستان على عضويتها في حلف بغداد. وشرع الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا في نفس الوقت تقريباً (١٩٥٥ - ١٩٥٦) بتقديم المساعدة الى مصر فحلتا محل الولايات المتحدة في تمويل اقامة سد أسوان: كما تدفقت القروض السوفيتية ايضاً الى العراق وافغانستان واليمن الشمالي.

ثم نالت التشجيع السوفيتي البلدان الافريقية التي اعلنت عداءها للامبريالية مثل غانا ومالي وغويانا. حتى جاء الفتق الكبير سنة ١٩٦٠ في امريكا اللاتينية يوم وقع الاتحاد السوفيتي اتفاقية التجارة الاولى مع كوبا في عهد كاسترو، فانغمس في التوترات مع الولايات المتحدة التي أغاظها هذا التصرف. فشكل كل هذا قالباً لا يتغير شكله بسقوط خروشوف. وفي خضم شن الدعاية السوفيتية حملة شعواء على الامبريالية عرض الاتحاد السوفيتي «معاهدة صداقة»، واعتمادات تجارية، ومستشارين عسكريين وأموراً أخرى على أية دولة تتخلص لتوها من ربقة الامبريالية. كما تسنى لروسيا أن تستفيد من الدعم الامريكي في الشرق الاوسط لاسرائيل؛ (اذ قدمت لهذا السبب مساعدات متزايدة لسوريا

والعـراق ومصر في السـتينات)؛ونالت الشهرة عن طريق تقديم المساعدةالعسكرية والاقـتـصـادية لفـيـتنام الشمالـيـة؛ واستطاعت أن تعلن التزاماتها لحركات التحرر الوطني حـتى في امـريكا اللاتينيـة البعيدة. واذن فقد قطع الاتحاد السوفيتي شوطاً طويلاً في صراع النفـوذ العـالمي بعيداً عن حسابات ستالين الارتيابية الوجلة.

ولـكن هل عنت هذه المنافسـة بين مـوسكو وواشنطن على مـد النفـوذ الى بـقـيـة انـحـاء الـكـرة الارضـيـة، وهذا التماحك للحـيـازة على النفـوذ عن طريق المـعـاهـدات والـقـروض وتصـدير الاسلحـة، أن عـالماً ثنائي القطب قـد برز الى الوجـود حـقـاً، وان كل شيء له أهميـتـه في الشؤون العالمية لا بد ان ينجذب الى احـد القطبين المتـضـادين؟ ان ذلك حقاً هو الكيفية التي تشكل بها العالم حسب رأي دولس ومـولوتوف. وحـتى ان تنافـست كلتـا الكتلتين عبر الكون وفي مناطق مجهولة لكلتيهما عـام ١٩٤١، فأنها كانتا تتنكبان سبيلين مختلفين تماماً. اما بلدان الـعـالم الثـالث فلم تكن في حـال يسـمح بصيرورتها مجرد توابع لاحـدى القـوتين العظمـيين البعيدتين بعد انعتاقها من قيود الامبراطوريات الاوروبية التقليدية.

ان الذي حـصل في الواقع هو أن الاتجاه الرئيسي لسياسات القرن العشرين (بروز القـوتين العظمـيين) قـد شرع يتـفـاعل مع اتجـاه آخـر جـديد هو التشظي الـسـيـاسي لـلـكـون. فـمـن الـسـهل لو تطلعنا الى الجـو الاجـتماعي الداروني والامبراطوري الذي سـاد حـوالي عـام ١٩٠٠، أن نعـتقد أن كل القوة قد تركزت في عـواصـم قليلة من العـالم. ولذلك جلب الغـرور والطمع الامبراطوري الغـربي مـعـه بذور فنائه؛ اذ أدت الروح القـومـية المغالى فيها لدى القوميين السلافيين أو سـيـسـيـل رودس[١] أو الجـيش النمسـاوي ـ المجـرى الى اثارة رد فـعل البـولنديين

(١) رودس (سيسيل) : Rhodes (١٨٥٣ ـ ١٩٠٢) رجـل اعمال انجليـزي . رئيس وزراء مستعمرة الكاب في افريقيا الجنوبية وزعيم السياسة الاستعمارية.

والـصرب والـفـنـلـنـديـين، واستشرت افكار المصير الوطني التي روجت لصـالح توحيد المانيا وايطاليا او قرار الحلفاء عـام ١٩١٤ بمـساعدة بلجيكا شرقاً وغرباً ـ الى مـصر والهـنـد والهـند الصـينيـة. واذ انتصرت امبراطوريات بريطانيـا وفـرنسـا وايطاليـا واليـابـان على قوى الوسط سنـة ١٩١٨، ولانها احبطت افكار ويلسون باقـامة نظـام عـالمي جديد، سنـة ١٩١٩، فان هـذه الامبراطوريـات لـم تشجع مـوجـات الوطنية هذه الا بشكل انتقائي: اذ كان من الخير منح حق تقرير المصير لشـعـوب اوروبا الشرقـيـة لأنها اوروبيـة واذن فـهي «مـتمدنة»؛ لكن «ليس» من الخير تصـدير هذه المبـادىء الى الشرق الاوسط أو افـريقـيا، أو آسيا حيث مدت القـوى الامبراطورية اقـاليـمـهـا وقـمـعت حركات الاستقلال هناك. ثم تظافرت مجمـوعـة من العوامل منها تشتت تلك الامبراطوريات في الشرق الاقصى بعد عام ١٩٤١، وتعـبئة اقـتـصـاديات وتجنيد رجال بلدان تابعة اخرى حين اتسعت رقعة مـيـدان الحـرب والتأثيرات الايديولوجية لميثاق الاطلسي وانحطاط اوروبا فاطلقت العنان لقوى التغيير نحو ما سمي في الخمسينيات بـ «العالم الثالث».

لـكنه سـمي عـالماً «ثالثـاً» تحـديداً لانه أصر على تمـيـيـزه عن كلتـا الكتلتين الروسـيـة والامريكية: غير أن هذا لم يعنِ ان البلدان التي التقت في مؤتمر باندونغ فـي نيسان ١٩٥٥ كـانت حـرة مـن جميـع الارتبـاطـات والالتزامـات تجاه القوتين العظمـيين ـ فتركـيـا، والصين، واليـابان، والفلبين مثلاً كانت ضمن البلدان التي حضرت المـؤتمر وكـان مـصطلح «عـدم الانحـيـاز» غير مـلائم لها. ومن الناحـيـة الثـانيـة شـددت جميـعـهـا على نزوح الاسـتعمار، وحثت الامم المتحدة على التركيز على قـضايا أخرى غير توترات الحرب الباردة، واتخاذ اجراءات لتغيير العالم الذي لا يـزال يـرزح تحـت وطأة السيطرة الاقـتـصـادية للبيض. ولما حلت فترة نزوح الاسـتـعمار الثـانيـة في نهاية الخـمـسينات ومطلع الستينات، انضم الى الاعضاء

الاصليين في حركة العالم الثالث عدد كبير من الاعضاء الجدد المتألمين من عقود (أو ربما قرون) من الحكم الاجنبي والواعين والمتصارعين مع الحقيقة القاسية القائلة أن الاستقلال قد القى على عاتقهم مشاكل اقتصادية هائلة. لقد شرعوا بالنظر لعددهم الكبير الآن بالهيمنة على الجمعية العمومية للامم المتحدة؛ فتحولت هذه المنظمة المؤلفة اساساً من خمسين بلداً (تشكل نسبتها الطاغية دول اوروبا وامريكا اللاتينية) الى منظمة من أكثر من مائة دولة شملت على اعضاء عديدين افرو آسيويين. ومرة اخرى لم يضيق هذا نطاق تصرفات القوى الاكبر دائمة العضوية في مجلس الأمن والمتمتعة بحق النقض، لكن دلّ ان احدى الدول العظمى لو رغبت بالاستئناس بـ «الرأي العالمي» (كما فعلت الولايات المتحدة حين دفعت الامم المتحدة الى تقديم المساعدة الى كوريا الجنوبية سنة ١٩٥٠)، فعليها أن تستحصل موافقة هيئة ذات عضوية لا تضم واشنطن وموسكو. وكان لرأي العالم الثالث رائحة معادية للغرب بشكل متميز بسبب اكتظاظ الخمسينات والستينات بقضايا نزوح الاستعمار والدعوات المتعالية لانهاء مشكلة «تخلف التنمية» وهي الظواهر التي روج لها الروس بدهاء والمتمثلة بأزمة السويس (١٩٥٦) وقضايا فيتنام، وحروب الشرق الاوسط، وأمريكا اللاتينية، وجنوب افريقيا. وتركز الانتباه على معاداة الاستعمار حتى في القمم الرسمية للبلدان غير المنحازة؛ وابرزت الاماكن الجغرافية التي عقدت فيها هذه المؤتمرات (بلغراد ـ ١٩٦١، والقاهرة ـ ١٩٦٤، ولوساكا ـ ١٩٧٠) حقيقة هذا الانصراف عن القضايا الاوروبية. ولم يعد جدول اعمال السياسة العالمية مقتصراً على ايدي القوى التي تمتلك العضلات العسكرية والاقتصادية الاقوى.

وعمل ابرز ثلاثة انصار لحركة عدم الانحياز (تيتو، وعبد الناصر، ونهرو) على تأكيد هذا التحول. فقد برزت يوغسلافيا في قطيعتها مع ستالين (وطردت من الكومنفورم عام ١٩٤٨) وبقيت محتفظة باستقلالها بدون تعرضها لأي غزو روسي. انها لسياسة حوفظ على اتباعها بعد موت ستالين؛ ولم تعقد القمة الاولى لعدم الانحياز في بلغراد عبثاً. واكتسب جمال عبد الناصر سمعة طبقت آفاق الوطن العربي بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ المتمثل ببريطانيا وفرنسا واسرائيل، وكان عياباً حاداً للامبرايالية الغربية، وتواقاً لقبول المعونة السوفيتية؛ ومع ذلك لم يكن دمية بيد موسكو ـ اذ «عامل شيوعيي مصر بقساوة وشنت صحافته واذاعته في الفترة (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) حملة شعواء معادية للسوفيت». ولم تكن الروح القومية العربية وخاصة التطرف الاسلامي شريكين طبيعيين للمادية الملحدة، حتى وان حاول المنظرون الماركسيون المحليون ايجاد نقطة التقاء فيما بينهما. وأما بالنسبة للهند وهي الزعيم الرمزي للدول المتواضعة غير المنحازة فقد انطلق نهرو في ذم التصرفات الروسية في كل مكان وصار كثير الشكوك بالحزب الشيوعي الهندي؛ بالرغم من تدفق المساعدات السوفيتية الاقتصادية والعسكرية وبلوغها الذروة بعد الاشتباكات بين الصين والهند، وبين باكستان والهند. ويرجع شجبه للسياسة البريطانية في السويس الى مقته «لجميع» تدخلات القوى الكبرى في العالم الخارجي.

ان حقيقة ان كثيراً من الدول الجديدة اخذت تدخل ساحة المجتمع الدولي في هذه السنين، وحقيقة ان روسيا كانت تواقة لعزل هذه الدول عن امريكا وهي لا تعرف معلومات كافية عن ظروفها المحلية قد عنيا ان «الخسارات» الدبلوماسية قد رافقها «مكاسبها» الدبلوماسية ايضا. واسطع مثال على هذا هو الصين التي سنتناولها لاحقاً، بيد أن هناك امثلة كثيرة اخرى. فتبدل نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ اتاح لروسيا أن تقف موقف الصديق لتلك الدولة العربية

وتقـدم لها قـروضها، ولكن ما ان انطوت اربعة اعوام حتى ادى انقلاب بعثي الى تصـفـيـة دمـوية للحزب الشيوعي هناك، واثارت مساعدة موسكو المستمرة للهند حنق باكـسـتان، فليست هناك طريقة تستطيع بها روسيا ارضاء طرف دون خسارة رضـا الطرف الآخـر. وكـان الامـر أكـثر مرارة في اندونسيا، اذ انقلب (سوكارنو) مـن ولائه لموسكو الى بكين سنة ١٩٦٣ بعد أن استلم مقادير هائلة من الاعانات الروسـيـة والاوروبيـة الشرقـيـة. وعـمـد الجيش الاندونيسي بعـد عـامين الى محو الحـزب الشـيـوعي من الوجـود بقسوة متناهية. واعاد (سيكوتوره) في غويانا السفير الروسي الى بلاده عـــام ١٩٦١ لـتـورطـه في اضراب محـلي، كما رفض أثناء الازمـة الكوبيـة اعـادة تزويد الطائرات السـوفـيـتـيـة بالوقود من كوناكري. وادى الدعم الروسي لـ (لومـومـبا) في ازمة الكونغو سنة ١٩٦٠ الى التقليل مـن شأنـه، فلجـأ خليـفـتـه (مـوبوتو) الى اغـلاق السـفـارة السـوفـيتية. بيد أن اقسى ضربة للنفوذ السـوفيـاتي من هذا النوع من هذه الهزائم جـاءت سنة ١٩٧٢ حين طرد السادات ٢١ ألف مـستشار روسي من مصر.

ولذلك كـانت عـلاقـة العـالم الثـالث بـ «العـالمين الاولين» مـعقدة ومتقلبة دائماً. والحق ان هناك بلدان مـواليـة بشـدة لروسـيـا (كوبا وانغولا) وأخرى موالية لامـريـكـا (تايوان واسرائيل)، والسـبب الرئيسي هو خـوفـهـا من تهديد جـاراتها. وسـعت بعـضـهـا الى الانخـراط في لواء عدم الانحياز فحذت حذو تيتو. وهناك البلدان الأخـرى التي قاومت الاستقلال لكونها متكلة على احدى الكتلتين لتلقيها الاعـانات منهـا. وأخيرا هناك الثـورات المسـتـمـرة، والحـروب الاهلية، وتبدلات الانظمـة، والنزاعـات الحـدودية في العـالم الثالث التي فاجأت موسكو وواشنطن. وسـبـبـت الخـصـومـات المحليـة في قبرص واوغـادين وعلى طول الحـدود الهندية ـ البـاكـسـتـانيـة، وفي كـمـبـوديا احراجاً للقوتين العظمين ذلك أن كل طرف من الاطراف المتـصـارعـة طلب معونتها. ومثلما كان الامر مع القوى العظمى السابقة

توجب على كل من روسيا وامريكا ان تقاسي حقيقة ان رسالتها «العالمية»! لن تلقى القبول تلقائياً من طرف الحضارات والمجتمعات الأخرى.

تصدع العالم ثنائي القطب

حين طويت حقبة الستينات وحلت السبعينات كانت هناك برغم كل شيء اسباباً وجيهة لبقاء علاقة موسكو ـ واشنطن هي الاهم في الشؤون العالمية. اذ اضحى الاتحاد السوفيتي عسكرياً أكثر اقتراباً من الولايات المتحدة، بيد أن كلتيهما بقيتا في منزلة مختلفة عن أية دولة أخرى في الكون. فالولايات المتحدة قد انفقت في سنة ١٩٧٤ مليار دولار والاتحاد السوفيتي ١٠٩ مليار دولار على الشؤون اندفاعية، وهو مبلغ يماثل ثلاثة الى اربعة اضعاف ما أنفقته دول أوروبا (أنفقت المملكة المتحدة ٩,٧ مليار دولار، وفرنسا ٩,٩ مليار، والمانيا الغربية ١٣,٧ مليار)، ثم ان عدد افراد القوات المسلحة الامريكية والروسية البالغ أكثر من مليونين وثلاثة ملايين على التوالي لهو أكبر بكثير من عدد افراد القوات الاوروبية التي جهزت بشكل افضل بكثير من تجهيز الثلاثة ملايين رجل في القوات الصينية. كما امتلكت كلتا القوتان العظميان ما يزيد عن خمسة آلاف طائرة مقاتلة وهو رقم أكبر بعشر مرات مما لدى القوى العظمى السابقة. وتخطت الحمولة الاجمالية لسفنها القتالية الـ ٢,٨ مليون طن لدى امريكا، و ٢,١ مليون طن لدى روسيا سنة ١٩٧٤ ـ حمولة بريطانيا (٣٧٠,٠٠٠ طن) وفرنسا (١٦٠,٠٠٠ طن) واليابان (١٨٠ ألف طن) والصين (١٥٠ ألف طن)، على أن أكبر فجوة تتجلى في اعداد الاسلحة النووية كما هو في الجدول (٣٨).

الجدول (٣٨) عجلات الاطلاق النووي لدى عدد من القوى (١٩٧٤)

	أمريكا	روسيا	بريطانيا	فرنسا	الصين
الصواريخ البالستية عابرة القارات	١,٠٥٤	١,٥٧٥	—	—	—
الصواريخ البالستية المتوسطة	—	٦٠٠	—	١٨	٨٠
الصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات	٦٥٦	٧٢٠	٦٤	٤٨	—
القاصفات بعيدة المدى	٤٣٧	١٤٠	—	—	—
القاصفات متوسطة المدى	٦٦	٨٠٠	٥٠	٥٢	١٠٠

وهكذا نزعت كل قوة الى افناء القوة الأخرى ـ وهي حالة سرعان ما أطلق عليها «التدمير المتبادل المضمون» ـ الى درجة سعيها الى عمل ترتيبات للسيطرة على سباق التسلح بعديد الطرق. فقد رسم بعد الازمة الكوبية «خط ساخن» ليتسنى لكل طرف ان يتصل بالآخر في حالة حصول حادث خطير آخر؛ ووقعت معاهدة حظر التجارب النووية لعام ١٩٦٣ التي اشتركت فيها بريطانيا ايضاً، والتي حظرت أجراء التجارب داخل الغلاف الجوي وتحت الماء، والفضاء الخارجي؛ كما وقّعت معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت١) عام ١٩٧٢ التي فرضت حدوداً على اعداد الصواريخ البالستية عابرة القارات لدى كل طرف واوقفت العمل ببناء المنظومة الروسية المضادة للصواريخ البالستية. ووسعت تلك الاتفاقية في فلادفستوك سنة ١٩٧٥، واجريت مفاوضات في السبعينات لعمل معاهدة (سالت٢) التي وقعت في حزيران ١٩٧٩ ولم يصادق عليها مجلس الشيوخ الامريكي. ومع ذلك لم توقف الاجراءات المختلفة التي نصت عليها اتفاقيات الحد من سباق التسلح هذه. والحق أن حظر

أو تحديد منظومة سلاح معين يؤدي ببساطة الى تحويل مصادره الى منظومة سلاح آخر. وقد عمد الاتحاد السوفياتي منذ أواخر الخمسينات وما بعدها الى زيادة متسارعة في تخصيصاته للقوات المسلحة؛ أما الولايات المتحدة فقد نزعت الى تعزيز اجمالي الانفاق بمستويات اعلى في الوقت الذي تضرر الانفاق الدفاعي بسبب تكاليف حرب فيتنام الباهظة، وتعاظم النفور الشعبي ضد تلك المغامرة. وآل الامر الى ابتكار منظومة اسلحة جديدة كل عدة سنوات: فقد زودت صواريخ كل طرف برؤوس حربية متعددة الأغراض؛ وعززت كل بحرية نفسها بغواصات حاملة الصواريخ؛ أما معضلة الصواريخ «الاستراتيجية» ـ التي أثارت فزع اوروبا من احتمال عدم رد امريكا على هجوم الاتحاد السوفيتي غرباً على أساس أن ذلك قد يؤدي الى اثارة غضب روسيا ولجوئها الى تدمير المدن الامريكية ـ فقد ادت الى اختراع انواع جديدة من الاسحة النووية متوسطة المدى مثل بيرشنغ ـ ٢ وصواريخ كروز رداً على صواريخ الاتحاد السوفياتي (اس اس ـ٢٠).

وتبدت التنافسات في المجالات الأخرى بشكل حاد. ذلك أن أحدى السمات المميزة لصناعة الاسلحة السوفياتية منذ الستينات كما اشرنا سابقاً هو التوسع المدهش في اسطوله ـ أي التوسع في بناء المدمرات والطرادات حاملة الصواريخ. ومن ثم حاملات الطائرات؛ ومن الناحية الجغرافية شرع الاتحاد السوفيتي بزيادة اعداد قواعده البحرية نظراً الى زيادة حدة التنافس الروسي ـ الامريكي في العالم الثالث بعد نجاح موسكو في اختراق المناطق التي احتكرت امريكا النفوذ فيها. وعنى التوتر المستمر في الزمن الاوسط وخاصة الحربين العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧ـ١٩٧٣) أن الدول العربية المختلفة (سوريا، وليبيا، والعراق) ستبقى بحاجة للعون السوفيتي مثلما كان للسلاح الامريكي الى اسرائيل دوره الحاسم فيها. واعطى النظامان الماركسيان في اليمن الجنوبي

والصومال تسهيلات اقامة قواعد بحرية لروسيا تهيىء لها الحصول على مواطىء قدم في البحر الاحمر. غير ان الانتكاسات رافقت التطبيقات كعادتها دوماً. فقد ادى ايثار موسكو الواضح لأثيوبيا الى طرد السفن الروسية وطواقمها من الصومال عام ١٩٧٧، بعد سنين قليلة فقط على حصول هذا الشيء في مصر؛ وخضع التوغل السوفيتي في هذه المنطقة الى معيار تنامي الوجود الامريكي في عُمان وديغو غارسيا، وحقوق اقامة القواعد البحرية في كينيا والصومال، وشحنات الاسلحة المتزايدة لمصر والعربية السعودية وباكستان. وعلى أية حال وردت الاشارات عن كسب روسيا لصراع النفوذ العالمي، من خلال المحاولات المتواصلة لنظام العقيد الليبي معمر القذافي المدعوم من روسيا لتصدير الثورة الى اماكن أخرى، وتواجد الحكومات الماركسية في اثيوبيا، وموزمبيق، وغويانا، والكونغو، ودول افريقية أخرى. حتى جاء التحرك السوفيتي الى افغانستان سنة ١٩٧٩ ـ وهو أول توسع (خارج اوروبا الغربية) منذ الحرب العالمية الثانية ـ وتشجيع كوبا للانظمة اليسارية في نيكاراغواوغرينادا ليؤكدا هذا الانطباع عن أن التنافس الامريكي ـ السوفياتي لم يعترف بأية حدود، مثيراً مزيداً من ردود الفعل المضادة وزيادة الانفاق الدفاعي لدى الجانب الامريكي. وبحلول عام ١٩٨٠، وبعد وصول ادارة جمهورية جديدة الى البيت الابيض شجبت الاتحاد السوفيتي على انه «امبراطورية شريرة» لا يجدي نفعاً ضدها سوى بناء مزيد من القوات المسلحة ومزيد من السير في سياسات لا تلين، لاح ان شيئاً جد نزير قد تغير منذ ايام جون فوستر دولس.

ومع هذا، وبالرغم من هذا التركيز على العلاقة الامريكية السوفيتية وانفراجاتها وتوتراتها في الحقبة (١٩٦٠ـ١٩٨٠)، اوحت اتجاهات أخرى أن نظام القوى العالمي اقل بكثير من كونه ثنائي القطب وهو مابدا ظاهرياً في هذه الفترة. فلم يقتصر الامر على بروز العالم الثالث وتعقيده للامور، بل حصلت شروخات

عـمـيـقـة في جسدي الكتلتين اللتين تزعمتهما موسكو وواشنطن. وكان أكثر هذه الشروخـات تأثيراً هو الانشـقـاق بين الاتحـاد السوفيتي والصين الشيوعية. واذا ما نظرنا للامـر بأمـعـان لبـدا أنه حـتى الادعـات الماركـسـيـة «العلمية» و «العالمية» اقـتـضت توفـر ارضـيـة تخلقـهـا الظروف المحليـة وقـوى ثقـافية اصلية، مع بلوغ مـراحل مختلفـة من التطور الاقتصادي ـ وبعد كل شيء، حتى لينين نفسه اضطر الى الانحـراف بشـدة عن المبدأ الاساسي لمذهب المادية الجدلية من أجل انقاذ ثورة اكتوبر ١٩١٧. كـمـا لاحـظ بعض المراقـبين الاجـانب لحركـة مـاو الشيوعية في الثـلاثينات والاربعـينيـات انه لم يكن صاغراً في الاقل لسياسات ستالين العقائدية تجـاه أهميـة الـعـمال والـفـلاحـين. ولـفت نظرهـم أن مـوسكو بدورها كـانت أقل اندفـاعاً في مساندتها للحزب الشيوعي الصيني، بل وسعت فـي عـامي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ الى الحـاق الهزيمـة بالصين بدعم المجـمـوعـة الوطنيـة بزعـامة شيانغ كاي شـيك، وهذا من شأنه حـسب وجهة نظر الاتحاد السوفيتي أن يجنب بلدهم خلق «نظام شـيوعي قوي» دون مساعدة الجيش الاحمر له في بلد تعداد سكانه أكبر من سكان روسـيـا بثـلاثة أضـعـاف تقـريباً وهو ما سيغدو قطباً منافساً ضمن ميدان الحركة الشيوعية العالمية.

ومع ذلك فـاجأ مدى القطيعة معظم المراقبين واساءت امريكا فهمها لسنين طويلة واعترتها الرهبـة من حـصـول مـؤامرة شيوعية عالمية. وهنا نقول أن الحرب الكورية والمناورات الصـينيـة الامـريكيـة حيال تايوان قد حرفت الانتباه عن الحالة الفـاترة لمحـور مـوسكو ـ بكين الذي اعـتبرت فيه اعانة ستالين الشحيحة للصين دومـاً ثمناً لتأكـيـد امـتـيـازات روسيا في منغوليا ومنشوريا. ومع أن ماو كان قادراً على اعـادة التـوازن في مفاوضاتـه عـام ١٩٥٤ مـع الروس، فان عداءه الاول مع الامـريكان حـول جـزيرتي كـيومي وماتسو واقتناعه الراسخ (انذاك في اقل تقدير) بحـتـمـيـة الاصطدام بالرأسمالـيـة قـد جـعلتـاه مـوضع شك دائم لدى سياسات

خروشوف المبكرة في الانفراج. وبدا من وجهة نظر موسكو أن من الحماقة اثارة الامريكان في اواخر الخمسينات من غير داع، سيما وانهم يتمتعون بالتفوق النووي، وستكون انتكاسة دبلوماسية: دعم الصين في اشتباكها الحدودي مع الهند عام ١٩٥٩، وهو أمر له أهميته بالنسبة لسياسة روسيا في العالم الثالث؛ وسيكون من اللاحكمة ايضا مساعدة الصين على تطوير برنامجها النووي (نظراً لنزوعها الى التصرف المستقل) دون وضع قيود عليه. كل هذا قد عدته موسكو خيانات متتابعة من جانب ماوتسي تونغ. فألغى خروشوف الاتفاقية النووية مع بكين لعام ١٩٥٩ وقدم للهند قروضاً اضخم مما قدمه للصين. وساءت الامور أكثر في عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ اذ ادان ماو الروس لتخليهم عن كوبا، وتوقيعهم على معاهدة جزئية لحظر التجارب النووية مع امريكا وبريطانيا؛ فعمد الروس آنذاك الى قطع جميع المساعدات عن الصين وحليفتها البانيا وعززوا مساعداتهم الى الهند؛ فوصل الامر الى نشوب الاشتباكات الحدودية الصينية ـ السوفيتية (بالرغم من انها لم تكن خطيرة مثلما اصبحت عليه عام ١٩٦٩). ويبقى الشيء الاهم من كل ذلك هو انباء تفجير الصين قنبلتها الذرية الاولى عام ١٩٦٤ وانكبابها على العمل لتطوير منظومات الارسال.

فمثلت هذه التطورات ابرز حدث استراتيجي منذ عام ١٩٤٥. وصعق قراء صحيفة «برافدا» من تقرير يقول أن ماو لم يكتف بالادعاء باعادة الاقاليم الآسيوية التي فقدتها الامبراطورية الصينية لحساب روسيا في القرن التاسع عشر، بل استنكر على الاتحاد السوفيتي ضمه لجزر كوري وأجزاء من بولندا، وبروسيا الشرقية وقسم من رومانيا. وأن روسيا انطلاقاً من رأي ماو يجب أن تتقلص الى حجمها الطبيعي ـ أي تفقد حوالي ١,٥ مليون كيلومتر! ويبدو أن زيادة اعداد القوات المسلحة الروسية في الستينات تعزى الى ادراك موسكو الخطر الجديد الى الشرق اضافة الى الحاجة الى الاستجابة لزيادات ادارة كندي في الانفاقات

الدفـاعـيـة. فارتفع عدد الفرق الروسية المنشورة على الحدود الصينية من ١٥ فرقة عـام ١٩٦٧ الى ٢١ فرقة عـام ١٩٦٩ والى ٣٠ فرقة عام ١٩٧٠ بعد الاصطدام الخطير فـي جـزيرة دامـانسكي في آذار ١٩٦٩. وضمت الدوريات الحدودية عام ١٩٧٢ أربعـاً وأربـعين فرقـة على طول ٤٥٠٠ كـيلو متر من الحدود المشتركة مع الصين (بالمقـارنة مع ٣١ فـرقة في اوروبا الشرقية) فيما تم نشر ما يعادل ربع القوة الجـوية السـوفـيـتـيـة من الغرب الى الشرق. واطلقت يوم امتلكت الصين القنبلة الهيـدروجـينيـة، تلمـيـحـات مفادها ان موسكو تدرس مسألة توجيه ضربة وقائية ضـد المـنشـآت النووية في لوب نور ـ فـحـدا ذلك بالولايات المتـحـدة الى وضع خطط للطوارىء كي لا تسـمح لروسـيـا بمـحق الصين، برغم ان امريكا قطعت شوطـاً بعـيداً منذ ميلهـا عـام ١٩٦٤ للانضمام لجـانب الاتحاد السوفيتي في مساع مـشتركة لـ «اتخاذ تدبير عسكري» لتكبيل الصين عن تطورها في المجال النووي!

لا يـعـنـي هـذا ان الصين في عـهـد مـاو غـدت قـوة عظمى ثالثـة كـاملة الامـتـيـازات. فـهي تعـاني اقـتصاديا من مشاكل جمة فاقمها قرار زعيمها باطلاق «الثـورة الثـقـافـيـة» بكل مـا رافـقها من توقفات وثغرات. واذا كان من حقها ان تفـتـخـر بجـيـشـهـا العرمرم على الصعيد العالمي، فان مليشياتها الشعبية لم تكن بمـسـتـوى الفـرق الآليـة الروسـيـة. أمـا بحـريتـهـا فهي متواضعة اذا ما قوبلت بالاسطول الروسي المتـوسع. واشـتـملت قـوتها الجـوية برغم كبر حـجـمـهـا على طائرات قـديمـة؛ وكـانت منظومـة التـوجـيه النووي لديها فتية. ومع ذلك وما لم يكن الاتحـاد السـوفـيتي مهيئاً لمخاطر اثارة الامريكان والرأي العام العالمي لو وجه ضربة نووية الى الصين فـان أقل اشـتـبـاك مـعـها يمكن أن يأتي بخسائر جسيمة كـانت سـتصيب الصين بيد ان الروس مقتوا ذلك خاصة في عهد برجنيف. ولذا فـلا عـجب أن تنزع مـوسكو على اثر تردي العـلاقـات الروسـيـة الصـينيـة، الى الاهتمام بمـحادثات الحد من الاسلحة النووية مع الغرب وتسريع خطوات تحسين

العلاقات مع دول مثل جمهورية المانيا الفدرالية التي بدت في عهد (فيلي برانت) أكثر اندفاعاً لتحقيق الانفراج مما عليه في أيام ادناور.

أما في المجال السياسي والدبلوماسي فكان الانشقاق الصيني ـ الروسي أكثر احراجاً للكرملين. فبالرغم من سعة صدر خروشوف لتحمل «الطرق المختلفة نحو الاشتراكية» (مع التأكيد الدائم على عدم تنوع هذه الطرق كثيراً!)، كان الامر حجة اخرى على الاتحاد السوفيتي الذي أتهم علناً بالتخلي عن المبادىء الماركسية الحقيقية؛ وبتشجيع توابعه وزبائنه على التخلص من «النير» الروسي؛ والمساهمة في عرقلة نشاطات روسيا الدبلوماسية في العالم الثالث بفعل تأثير الاعانات والدعاية الصينية المنافسة، حتى جاءت الذروة حين اتضح أن سياسات ماو الشيوعية المعتمدة على جهود الفلاحين اصلح من التأكيد الروسي على البروليتاريا الصناعية. بيد ان هذا لم يعنِ ان ثمة خطر حقيقي احاق بالامبراطورية السوفيتية في أوروبا الشرقية بسبب اتباع المسار الصيني ـ ولم يفعل ذلك سوى نظام البانيا. ولكن بقي الحال محرجاً لموسكو حين تعرضت لتقريع بكين أثر قمعها الاصلاحات التحررية التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨، وتوغلها في افغانستان سنة ١٩٧٩. وفضلاً عن ذلك كانت الصين في العالم الثالث سداً منيعاً بوجه النفوذ السوفيتي؛ فنافست روسيا بحدة في اليمن الشمالي؛ ونفذت معظم خطوط شبكة السكك الحديد في تنزانيا، موجهة انتقادها لموسكو على عدم تقديم دعم كاف لفيتنام ضد امريكا؛ ولما استأنفت علاقاتها مع اليابان حذرت طوكيو من التعاون الاقتصادي الوثيق مع الروس في سيبريا. فبات هذا الحال مرة أخرى صراعاً متكافئاً ـ اذ استطاعت روسيا كالعادة تقديم مزيد من المساعدات لدول العالم الثالث على شكل قروض وتزويدها بالاسلحة، كما توفقت في مد نفوذها من خلال عملائها في كوبا وليبيا مثلاً. بيد أن اضطرارها الى التنافس مع دولة ماركسية اضافة الى الولايات المتحدة اقض مضجع ساسة

الكرملين أكثر مما توقعوه.

ولذلك تعـقدت العلاقات الدبلوماسية اكثر بسبب طبيعة هذا الخط الصيني وخـاصـة في آسـيـا. اذ اسـتـاء الصـينيـون من تودد روسـيـا الى الهند بل وارسالها مـعـدات عسكرية الى نيودلهي بعد الاصطدامات الحدودية الصينية ـ الهندية؛ ولذا لا عـجب ان تهرع بكين لدعم باكـستان في اشتباكها مع الهند، وشجبها الشديد للغـزو السـوفـيتي لافغانستان. وما زاد الطين بلة قيام روسيا بتشجيع توسع فيتنام الـشمالـيـة في نهاية السـبـعـينات، ودخـولها الى الكومكون، وكـذلك تزايد الوجـود البـحـري السـوفـيتي في موانىء فيتنام. ويوم غزت فيتنام كمبوديا في كانون الاول ١٩٧٨، ورطت الصـين نفـسهـا بأشتباكـات داميـة غير تامـة النجـاح مع جارتها الجنوبيـة،فـتلقت الاخيرة شحنات تسليحية ضخمة من الاتحاد السوفيتي. وآنذاك نظرت مـوسكو بارتيـاح أكبر الى نظام تايوان، فـيما حثت بكين امريكا على زيادة تواجـد قـواتها البـحـرية في المحـيط الهندي وغـربي المحـيط الهادي لمواجهة السرايا الروسـيـة. فبعد مرور عشرين عاماً فقط على قيام الصين بانتقاد الاتحاد السوفيتي لمرونتـه حـيـال الغـرب، اخـذت الآن تضـغط على اعـضـاء منظمـة حلف شمال الاطلسي على تعـزيز دفـاعـاتها وتحـذر اليابان والسوق المشتركة من تقوية ارتباطاتها التجارية مع روسيا!.

وعلى سـبيل المقارنة، نجد أن الاضطرابات التي شهدها المعسكر الغربي في مطلع السـتـينات والتي اثارها ديغـول بصـفـة رئيـسـية ضد الهيمنة الامريكية، قد تعـاظمت خطورتها على المدى البـعـيد ـ برغم انها أكدت الانطباع ان الكتلتين قد دخلتـا طور الانحـدار. اذ اغـتـاظ ديغـول وفي باله مـرير ذكريات الحرب العالمية الثـانيـة من مـعـاملتـه بطريقـة اقل احتراماً من مـعاملته الولايات المتحدة؛ ورفع عـقيرته من السياسة الامريكية اثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦، ناهيك عـن عـادة دولسن بالتـهـديد بشن حـرب نووية ايام بروز بعض الازمـات مـثل كيومي. كما

انتقد الخضوع الاوروبي (حسبما رآه) للمصالح الامريكية حتى ابان انشغاله باخراج فرنسا من الجزائر. ورأى مثلما رأى البريطانيون قبل عقد خلا في الاسلحة النووية فرصة للمحافظة على مكانة الدولة العظمى؛ وحين أجرت فرنسا أولى تجاربها النووية عام ١٩٦٠ صاح الجنرال جذلاً « طوبى لفرنسا ـ فقد اضحت اليوم اقوى وأكثر افتخاراً». ورفض بأباء عرض واشنطن المتضمن تزويده بمنظومة صواريخ (بولارس) مشابهة لمنظومة بريطانيا نظراً لطبيعة شروط ادارة كندي الملحقة بالصفقة اولاً، ولتصميمه على امتلاك فرنسا لقوة نووية مستقلة تماما ثانياً. بل حين اتضح أن برنامج فرنسا النووي المستقل يستهلك نسبة أكبر من اجمالي الميزانية الدفاعية (ربما ٣٠٪ منها) مما لو اتمته في اماكن أخرى، لم يجد ديغول واخلافه حرجاً في الدفع. وشرع في نفس الوقت بسحب فرنسا من مؤسسة حلف شمالي الاطلسي العسكرية، واغلق مقرها الرئيسي في باريس سنة ١٩٦٦ كما عمد الى ترحيل القواعد الامريكية المقامة على الاراضي الفرنسية. بيد أنه سعى مقابل ذلك الى تحسين علاقات فرنسا بموسكو ـ حيث استحسنت تصرفاته لحد بعيد ـ معلناً باستمرار حاجة اوروبا الى الوقوف بنفسها على قدميها.

لم تعتمد تصرفات ديغول المثيرة هذه على مجرد البلاغة والكبرياء الحضاري، ذلك أن الاقتصاد الفرنسي نما بسرعة لمدة تناهز عقدين من الزمن معتمداً على الدعم الذي قدمته خطة مارشال والمنح الامريكية الاخرى، ومستفيداً من النهضة الأوروبية العامة لما بعد الاربعينات. وكانت الحروب الاستعمارية في الصين الهندية(١٩٥٠ـ١٩٥٤) والجزائر (١٩٥٦ـ١٩٦٢) قد شتتت المصادر الفرنسية لفترة معينة، بيد أنها لم تلحق بها خسائر يائسة. واتيح لفرنسا أن تستفيد من السوق الاوروبية المشتركة بعد أن تفاوضت لتحصل على ظروف طيبة لمصالحها القومية سنة ١٩٥٧، في عين وقت توجهها الى اعادة استثمار

زراعتـهـا وتحـديث صناعـاتها. وتوفق ديغـول في عمل مصالحة مثيرة مع المانيا في عهد ادنـاور سنـة ١٩٦٣ بالرغم من انتـقـاده لواشنطن ومعارضته العنيدة لدخول بـريـطـانيـا السـوق الاوروبيـة. وبقي طوال الوقت يضرب على وتر ضرورة وقـوف اوروبا على قـدمـيـهـا، وتحـررها من سطوة الدولتين العظمـيين، وتذكـر مـاضيها العظيم والتـعـاون من أجل مـصير مجيـد للجـمـيع (بزعـامة فرنسا). كانت تلك خطابات مـتـهـورة، ولكنها اثارت استجابة «كلا» طرفي الستار الحديدي، وراقت لكثير ممن مـقـتـوا الثقافتين السياسيتين الامريكية والروسية، ناهيك عن سياستيهما الخارجيتين.

وعلى أية حـال تشوهت سيرة ديغول السياسيـة عـام ١٩٦٨ على أثر ثـورة «الطلبـة والعمال». ذلك أن القـيود التي اتى بها التحديث في اطار اقتصاد لا يزال متواضعـاً (٣,٥٪ من الانتـاج التصنيعي العـالمي عـام ١٩٦٣) عنت ببساطة ان البلد ليس قـوياً لدرجـة تمكنه من لعب دور مـؤثر كـالذي تصوره الجنرال؛ ومهما كـانت طبـيـعـة الاتفاقيات الخاصة التي ابرمها مع المانيا الغربية، لم تجرؤ الاخيرة على التـخلي عن ارتبـاطاتها القـوية بالولايات المتحدة التي ادرك سياسيو المانيا انهم مـعـتـمـدون عليـهـا بشكل ملح. وعـلاوة على ذلك اوضح سحق روسيا القاسي للاصـلاحـات التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨ ان القـوة العظمى الشرقية ليس لديها نيـة بترك بلدان النصف الشرقي من الارض ترسم سـيـاسـتـهـا الخاصة بها، دعك عن انخـراطها في ائتلاف اوروبي تقوده فرنسا.

ومع ذلك جـسـد ديغول وعجل في سير اتجاهات لم يكتب لها التوقف. فقد كبر حـجـم جـيـوش اوروبا الغـربيـة وازدادت قوتها بالرغم من ضعفها العسكري بالمقـارنة مع جـيش أمريكا وجيش روسيـا في فترة مـا بعد ١٩٤٥؛ وحـازت اثنتان مـنـهـما على اسلحـة نووية وطورتا منظومـات توجـيـه نووية. كما نجح في انهاض اوروبا اقـتـصـاديـاً بشكل مدهش. والاكثر من هذا انه بالرغم من الغزو السوفيتي

لتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨، اعتور الضعف التقسيم السري لاوروبا في زمن الحرب الباردة. اذ حققت سياسة فيلي براندت فترة ازدهار في الاتصالات بين الشرق والغرب، على اثر تحقيق المصالحة مع روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبالاخص مع نظام المانيا الشرقية الاصعب مراساً بين عامي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣، والركن السياسي في ذلك هو القبول بحدود عام ١٩٤٥ لتبقى حدوداً دائمية. فتدفقت الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية عبر الستار الحديدي، وامتد هذا الانفراج الاقتصادي الى التبادل الثقافي كاتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥) المتعلقة بحقوق الانسان والمساعي المزمع بذلها لتحاشي سوء الفهم العسكري مستقبلاً، مع اجراء تخفيضات متبادلة على القوات المسلحة. وكان رد فعل القوتين العظميين حيال كل ذلك هو مباركتهما هذه الخطوات مع وجود بعض التحفظات (لا سيما عند الجانب الروسي). غير أن اهم حقيقة تجلت في هذا الوقت هو الجهود الاوروبية الحثيثة التي قامت بها دول اوروبا نفسها لتفعيل التقارب حتى حين فترت العلاقات بين موسكو وواشنطن، ليكون من الصعب للغاية على الاتحاد السوفيتي أو أمريكا أن يوقفا هذه النشاطات مستقبلاً.

كانت امريكا من بين هاتين القوتين في وضع افضل للتوافق مع هذا الجو العالمي متعدد الاتجاهات. ومهما كانت تحركات ديغول المناوئة لها، كان الامريكان قريبون من الاشتباكات الحدودية الصينية ـ الروسية وقادرون على قطع التجارة المتبادلة، وافساد الدوافع الايديولوجية والتعامل الدبلوماسي عبر الكون، فحدا كل ذلك ببعض المراقبين إلى توقع حتمية نشوب حرب روسية ـ صينية. وندر ان احتاجت الادارات الامركية الى اعادة نشر قواتها المسلحة بسبب هذه النزاعات بالرغم من استيائها من التصرفات الفرنسية. وعلى أية حال لا تزال دول الناتو تحتفظ بحقوق المرور لخط زيت الوقود الذي يخترق الاراضي الفرنسية. كما ابقت باريس على ترتيباتها الدفاعية الخاصة مع المانيا الغربية، كي

تتواجد قواتها لو قامت قوات حلف وارشو بتحرك نحو الغرب. وأخيراً كانت ثمة بديهية مؤكدة في السياسة الامريكية بعد عام ١٩٤٥ فحواها ان اوروبا القوية والمستقلة (عن الهيمنة السوفيتية) ستكون من صالح الولايات المتحدة وتعمل على تخفيف الاعباء الدفاعية الامريكية ـ حتى لو اعترفت امريكا بأن اوروبا بذلك الحال قد تغدو منافساً اقتصادياً ودبلوماساً لها. فلهذا السبب الشخصي شجعت واشنطن جميع الجهود الرامية الى توحيد شمل اوروبا، وحثت بريطانيا على الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة. أما روسيا فعلى النقيض من ذلك كانت ستشعر بانعدام الامن العسكري لو برز اتحاد اوروبي قوي في الغرب، اضافة الى قلقها من ان هذه القوة ستشكل عامل جذب للرومانيين والبولنديين والشعوب الأخرى التابعة لها. أما سياسة الانفراج والتعاون الاقتصادي الانتقائيين التي اتبعتها موسكو مع اوروبا الغربية فهي شيء أحد أسبابه انه يتيح لها الحصول على منافع تكنولوجية وتجارية، كما انها قد تدفع الاوروبيين بعيداً عن الامريكيين، وسبب ثالث هو وجود التحدي الصيني في الجبهة الآسيوية لروسيا. ومهما يكن من أمر، لن يكون من صالح روسيا على المدى الابعد ان تتخطاه اوروبا الأكثر تفوقاً في جميع المجالات عدا العسكرية (وربما ستقوى عليه عسكرياً ايضاً).

ومع ذلك، ان كانت الولايات المتحدة في مكانة أفضل تتيح لها أن تستجيب للانماط المتبدلة للقوى العالمية، فان هذا لم يتضح للعيان لسنين طويلة بعد عام ١٩٦٠. ففي المقام الاول كان ثمة مقت متواصل لـ « الشيوعية الآسيوية» وحلول الصين في عهد ماو محل روسيا في ظل خروشوف لتغدو المحفز على الثورة العالمية في عيون كثير من الامريكان. وأكدت صدامات الصين الحدودية مع الهند سنة ١٩٦٢ (وهو البلد الذي سعت واشنطن الى خطب وده شأنها شأن موسكو) سمات الصورة العدوانية السابقة المنبثقة من صدامات كيومي وماتسو؛ وعسر على الافهام استيعاب مسألة الانفراج بين امريكا والصين في

مطلع الستينات حين اتجهت ماكنة ماو الدعائية الى ادانة روسيا لتقاعسها عن مساندة كوبا وتوقيعها على معاهدة حظر التجارب النووية المحدودة مع الغرب. وما حلت الثورة الثقافية الصينية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) حتى ملأت التوترات والاضطرابات ربوع البلد وجعلته شيئاً شاذاً في عيون الادارات الامريكية. فلم يطلق أي من هذه الخطوات «اشارة عن» حالة يمكن أن يحرز فيها تقدم في عملية تشكيل علاقات أمتن مع الولايات المتحدة.

من المؤكد فوق كل شيء أن أمريكا كانت منهمكة في معالجة المشاكل الناجمة عن حرب فيتنام. اذ لاح الفيتناميون الشماليون والجنوبيون في نظر معظم الامريكان مظاهر جديدة لزحف الشيوعية الآسيوية، ولذا يجب احتواؤهم بالقوة قبل أن يسببوا تدميراً أفدح؛ ولما كانت هذه القوات الثورية تتلقى المعونة والتشجيع من الصين وروسيا، فقد نظرت امريكا الى هاتين القوتين (والصين تحديداً) كجزء من تواطىء ماركسي معاد تجحفلت فصائله ضد «العالم الحر». وكثيراً ما قلق اصحاب القرار في واشنطن بعد ان عززت ادارة جونسون ارسالياتها الى فيتنام، من المدى الذي تستطيع قواتهم بلوغه «من دون» اثارة تدخل صيني كما حصل في الحرب الكورية. ونظرت الحكومة الصينية الى الامر انه حتماً مسألة جدل ساخن طوال الستينات حول ما اذا كان الاشتباك مستعر الاوار مع السوفيت في الشمال سيأتي بعواقب وخيمة كالتي نجمت عن العمليات البرية الجوية الامريكية في الجنوب. وفيما حكم التناحر علاقتها المختلفة عرقياً مع فيتنام وفيما تنامى خوفها من حجم المعدات العسكرية التي كانت تدفع بها روسيا الى هانوي، كانت هذه التوترات خفية عن ابصار معظم الجهات الغربية في فترة ادارتي كندي وجونسون.

ويصعب علينا لاسباب نظرية وعملية ان نطنب في سرد تأثيرات الحملة الامريكية الطويلة في فيتنام وأجزاء أخرى من جنوب شرقي آسيا على نظام

القوى العالمي ـ أو على نفسية الشعب الامريكي نفسه الذي بقيت أفكاره عن دور بلده في العالم متأثرة بذلك الصراع مع اتخاذ تلك التأثيرات وجوهاً متعددة. والحقيقة أن هذه الحرب قد خاضها «مجتمع مفتوح» وانفتح أكثراً بفضل افشاءات وثائق البنتاغون، والتقارير التلفازية والصحف اليومية عن بشاعة تلك المجزرة وتفاهتها؛ وانها أول حرب تخسرها أمريكا بشكل انعدم مثيله، وانها قد شوهت الانتصارات التي احرزتها امريكا في الحرب الكونية الثانية، وحطمت كل اصحاب السمعة المدوية من الجنرالات ذوي الاربعة نجوم حتى «المع وأفضل» المفكرين، كما تفاعلت وساهمت بمستوى مماثل في انشقاق المجتمع الامريكي حول اهداف الامة واولوياتها، وخلقت تضخماً، واثارت احتجاجات طلابية واضطرابات في الشوارع لم تحصل من قبل، حتى اعقبتها أزمة ووترغيت التي نزعت الثقة بمنصب الرئاسة لفترة من الزمن، واتضح لكثيرين أن هذه المذبحة تتناقض لحد مرير مع كل ما علمهم اياه «الآباء المؤسسون» وآلت بالولايات المتحدة الى فقدان شعبيتها عبر جل اصقاع الكرة الارضية؛ وأخيراً اوضحت مذكرات الحرب، وكتبها، والوثائق التلفازية، والمآسي الشخصية أن حرب فيتنام بالرغم من قلة تضحياتها قد أثرت على الشعب الامريكي نفس تأثير الحرب العالمية الأولى على شعوب اوروبا. وتجلت التأثيرات بشكل طاغ على المستويين الشخصي والنفسي؛ وبلهجة أكثر عمقاً ترجمت هذه المآسي على أنها أزمة أصابت المدنية الامريكية وتدابيرها الدستورية.

الا أن آخر الجوانب هي الأهم في هذا البحث وتقتضي مزيداً من التفصيل هنا. فقد قدمت حرب فيتنام تذكيراً مفيداً ومأساوياً بأن الافضلية في حيازة المعدات العسكرية والانتاجية الاقتصادية لن تترجم دوماً وتلقائياً الى «كفاءة» عسكرية. وهذا لا يقلل من شأن تفاصيل هذا الكتاب الذي ركز على أهمية الاقتصاد والتكنولوجيا في حروب واسعة النطاق (وتحالفية عادة) بين القوى

العظمى حين كرس كل طرف محارب نفسه لرفع شارة النصر. فكانت الولايات المتحدة تمتلك من الناحية الاقتصادية قوة انتاجية أكبر مما لدى فيتنام الشمالية بحوالي خمسين مرة. وعسكرياً حازت على اسلحة نارية بوسعها ارجاع الخصم الى العصر الحجري - والحق ان لديها القدرة على محو جنوب شرق آسيا بأكمله من الوجود باستخدام الاسلحة النووية. ولكنها لم تكن حرباً يمكن فيها اللجوء الى وسائل التفوق هذه لاخضاع الخصم بنجاح. ومنع الخوف من الرأي العام الداخلي ورد الفعل العالمي الاستعانة بالاسلحة النووية ضد خصم لا يستطيع ان يشكل تهديداً «حيوياً» لامريكا نفسها. وكان من المهم عدم استفزاز الدولتين الشيوعيتين العظميين وجرهما إلى ساحة القتال. فقلص ذلك ميدان الحرب على مجرد سلسلة من المناوشات محدودة النطاق في الادغال والاراضي ذات التضاريس التي اضاعت امتيازات الاسلحة الامريكية وصبت التركيز على تقنيات حرب الادغال وتماسك الوحدات. وحتى حين سار جونسون على طريقة سلفه بارسال مزيد من القوات الى فيتنام (حتى بلغت ٥٤٢ ألف جندي سنة ١٩٦٩)، رفضت الحكومة تعبئة القوات الاحتياطية أو تعبئة الاقتصاد لتلبية الاحتياجات العسكرية، متشبثة بفكرة ان هذا الصراع لا يزال محدود النطاق.

ونشأت مشكلة سياسية عويصة بسبب مصاعب خوض حرب في ظروف غير مواتية لمواطن قوة امريكا الحقيقية - أي التعارض بين الوسائل والغايات حسب تعبير (كلاوزفيتز). فقد كان الفيتناميون الشماليون والجنوبيون يقاتلون دفاعاً عما آمنوا به بعناد؛ وأما الذين ليسوا كذلك فكانوا يتعرضون بلا شك لاجراءات انضباط نظام استبدادي وطني عاطفي. في حين بدا نظام فيتنام الجنوبية بخلاف ذلك فاسداً وعديم الشعبية وواجه معارضة الرهبان البوذيين، وفشل في نيل تأييد الفلاحين المذعورين المضطهدين والمنهكين من الحرب؛ أما الوحدات الوطنية الموالية للنظام التي ابلت بلاءً حسناً على الغالب فلم تكن

بكافية للتعويض عن هذا التآكل الداخلي. وحين استعر اوار الحرب تساءل مزيد ومزيد من الامريكان عن جدوى الاصطراع من اجل نظام (سايغون)، وابدوا قلقهم من شروع هذا التصرف بنفث سموم الفساد في بنية القوات المسلحة الامريكية نفسها، وبدء تردي المعنويات، مع دبيب روح السخرية وانعدام الانضباط وتعاطي المخدرات، وتفشي الدعارة، وانتشار التصرفات الوحشية في الميدان، ناهيك عن تآكل قيمة العملة الامريكية وتردي وضعها الاستراتيجي العام. لقد اعلن (هوشي منه) ان قواته لراغبة بفقدان الرجال بنسبة عشرة الى واحد ـ وغالباً ما فعلوا ذلك أيام اندفعوا صوب المدن كما حصل في هجوم تيت عام ١٩٦٨؛ بل انهم استمروا في القتال بالرغم من هذه الخسائر الجسيمة. وهذا النوع من قوة الارادة لم يكن متوفراً لدى الفيتناميين الجنوبيين، ولا لدى افراد المجتمع الامريكي أنفسهم، الذين اصابهم الذهول المتزايد من تناقضات الحرب. فبقيت الحقيقة تقول باستحالة انعقاد راية النصر بأيدي ديمقراطية مفتوحة تخوض غمار حرب بمعنويات فاترة. فهذا هو التناقض الاساسي الذي لم تستطع تغييره لا أنظمة (ماكنمارا) ولا قاصفات (بي ـ٥٢) المنصوبة في غوام.

ويبقى من الصعب تقييم درجة تأثير حرب فيتنام على مكانة الولايات المتحدة في العالم بالرغم من انقضاء أكثر من عقد بعد سقوط سايغون (نيسان ١٩٧٥) وصدور الكتب التي احاطت بجميع وجوه ذلك الصراع. ولو نظرنا من جهة بعيدة مثلاً للاح لنا ما أطلق عليه عضو مجلس الشيوخ (وليام فولبرايت) «غطرسة القوة»، ووجوب جنوح البلد الى التفكير بعمق أكبر في الاولويات السياسية والاستراتيجية والتكيف بعقلانية أكثر مع عالم اخذ بالتبدل الفعلي منذ عام ١٩٤٥ ـ أي بكلمات اخرى أن هذه المأساة قد خلقت عين التأثير الذي كان لحرب الكريميا على الروس، وحرب البوير على البريطانيين، اذ اوجبتا اجراء اعادة تقييم واصلاحات عظيمة الاهمية.

وفي نفس الوقت ما كانت تأثيرات هذه الحرب أقل من كونها مأساوية. وعلاوة على هذا، أنفقت امريكا اموالاً أكبر على قواتها النووية ـ حيث احرزت بفضل ذلك تقدماً استراتيجياً ملحوظاً، وكذلك على بحريتها التي برزت في هذه السنين لتغدو قوة كبرى في العالم؛ وفاقم انعدام التوازن هذا على امريكا، جنوح الناخبين للمناداة ضد الانفاق العسكري في جل فترة السبعينات. ففي عام ١٩٧٨ شكلت «الانفاقات على الامن القومي» نسبة ٥٪ فقط من اجمالي الانتاج القومي، وهو رقم اقل مما كان عليه طيلة ثلاثين عاماً. وتردت المعنويات لدى افراد القوات المسلحة نتيجة الحرب وتخفيضات انفاق فترة ما بعد الحرب. أما حملات التفتيش واعادة التنظيم في صفوف وكالة المخابرات المركزية والوكالات الأخرى فقد أثرت على كفاءتها بالرغم من أهميتها البالغة. فيما اقلق التركيز الامريكي على فيتنام حتى الحلفاء المتعاطفين مع امريكا، وادت طرائقها في مقاتلة نظام فاسد الى نفور الرأي العام منها في اوروبا الغربية كما في العالم الثالث، واضحت سبباً رئيسياً لما أطلق عليه «اغتراب» امريكا عن بقية شعوب الكوكب، وادت الى صرف الانتباه الامريكي عن امريكا اللاتينية ـ والصدوف عن «التحالف من أجل التقدم» الذي أزمعه كندي، بسبب الدعم العسكري للانظمة اللاديمقراطية والنشاطات المضادة للحركات التحررية (كتدخل سنة ١٩٦٥ في جمهورية الدومينيكان). وهكذا اصاب الحلفاء اضطراب لا مفر منه من جراء الجدل حامي الوطيس بشأن المناطق الواجب على امريكا الانخراط للقتال فيها أو عدمه، ونفخ لدى خصومها روح الكبرياء، وحدا بالاطراف المحايدة المترددة الى التفكير في الارتداد للطرف الآخر ضماناً لأمنها. وعلى صعيد النقاشات الدائرة في الامم المتحدة فقد أضحى الدور الإمريكي محاصراً ومنبوذاً.

وثمة نتيجة سياسية أخرى للحرب الفيتنامية هي انها شوشت لعقد كامل

تقريباً مدى اعتراف واشنطن بالامتداد الصيني - السوفيتي، ومن ثم فرصتها لتبني سياستها لمعالجته. ولذلك كان الشيء الاكثر الحاحاً هو وجوب معالجة هذا الاهمال بمجرد الانخراط بمعركة الرئاسة بقيادة العدو اللدود للشيوعية (ريتشارد نيكسون) في كانون الثاني ١٩٦٩. لكن نيكسون دمج على نحو فريد بين «الصلابة الايديولوجية والواقعية السياسية» على حد تعبير الاستاذ (غادي)، وتجلت السمة الأخيرة في عمله مع باقي القوى العظمى. لقد ادعى الرئيس انه لا يبالي بالمعايير الايديولوجية حين يصل الامر الى مصاف الدبلوماسية العالمية بالرغم من كراهيته للحركات الراديكالية الداخلية وحنقه على ميل تشيلي في ظل (الين‌د) الى السياسات الاشتراكية. فالامر له لا ينطوي على تناقض له شأن بين اصدار الاوامر بتكثيف القصف على فيتنام الشمالية سنة ١٩٧٢ ـ لاجبار هانوي على الرضوخ لمطالب امريكا الرامية الى الانسحاب من الجنوب ـ وبين السفر الى الصين لنزع قفاز التحدي مع ماوتسي تونغ في عين العام. لكن الأهم من ذلك تسميته هنري كيسنجر مستشاراً لامنه القومي (ومن ثم وزير خارجيته). كان يشتمل فهم كيسنجر للشؤون العالمية على المنظورين التاريخي والنسبي: اذ يجب أن ينظر الى الاحداث ضمن سياقها الاكبر، ويجب ربط بعضها بالبعض الآخر، وينبغي الحكم على القوى العظمى من خلال ما اتمت فعله، وليس من خلال ايديولوجيتها الحقيقية؛ وان البحث الشامل عن الامن شيء مثالي غير قابل للتحقيق، طالما ان اي فرد اخر غير آمن تماماً ـ وكل ما بامكان المرء ان يأمله هو الأمن النسبي القائم على التوازن المعقول في الشؤون العالمية وكذلك الادراك الناضج أن المشهد لا يمكن ان يكون متناسقاً تماماً ورغبة بالأخذ والعطاء.
وشعر كيسنجر ـ كرجالات الدولة الذين كتب عنهم امثال (مترنيخ، وبسمارك) ان «رأس الحكمة لدى الانسان وكذلك في الشؤون الدولية هو ان تعرف متى تتوقف»، فضارعت حكمة نظيراتها لدى بالمرستون «ليس امامنا ثمة اعداء

دائمـيين»، ومـا قـاله بسمارك «تأتي العـداوة بين الصين وروسـيـا بالنفع لنا لو اننا اقـمنا مع كلتـيـهما عـلاقـات اوثق من عـلاقـتهما فيما بينهما» فكان علامة فارقة في الدبلومـاسـية الأمريكية منذ رحيل كينان. بل انه نال فرصة في توجيه دفة السياسة اعظم مما حظي بها قـدوته الاوروبي في القرن التاسع عشر.

وأخيراً اعترف كـيـسنجـر بحـدود القوة الامريكية ليس في سياق عدم قدرتها على تحمل حـرب طويلة في ادغـال جنوب شرق اسيا مع المحافظة على مصالحها الحـيـوية الاخـرى وحـسب، بل وكذلك لأنه ادرك وكذلك نيكسون ان التوازنات العـالمـيـة آخـذة بالتبـدل، وأن قـوى جـديدة تبـزغ لتتحدى الهيمنة العليا للقوتين العظمـيين ومـا برحت هذه الهـيـمنة عظيـمـة بالمصطلحات العسكرية ولكن العالم أضـحى حـسب الاعـتـبـارات الاخرى عالماً ذا اقطاب اكثر من اثنين، وصرح في سنة ١٩٧٣ : « هناك خمس مجاميع في الاقل في العـالم على الصـعيد الاقتصادي» وشـخص مـردداً (ومـعـدلاً) كلمات كينان، خمس مناطق مهمة: أمريكا، وروسيا والصين واليـابان واوروبا الغـربيـة، ورحب بهذا التـغير بخـلاف موقف الكثيريين في واشـنطن وربما كل فـرد في مـوسكو. ورأى أن «جـوقـة» من عـدد من القـوى الكبرى تسـحب كل واحـدة من جـانبـهـا مـوترة خـيط التـوازن ومن دون وجـود هيمنة لواحدة على اخرى ستتضمن «عالماً أكثر أمناً وأفضل حالاً» من حالة العالم ثنائي القطب الذي «لا يربح فيه الطرف الواحد الا بالحاق هزيمة ماحقة بالآخر» وانطلق واثقاً من قـدراته في الدفـاع عن المصـالح الامـريكية في هذا العالم متعدد الاقطاب، يحث على اعـادة تشكيل أركـان الدبلومـاسية الامريكية بكل ما تشتمل عليه الكلمة من معان.

وجاءت الثورة الدبلوماسية التي فجرها التقارب المطرد بين امريكا والصين بعد عام ١٩٧١ بنتيجة بعيدة الاثر على «اواصر العلاقات بين القوى العالمية». اذ شعرت اليابان، وان اخذها التحرك الامريكي على حين غرة، أن بوسعها الآن اقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية وهو ما أتى عليها بدعم اضافي لتجارتها المنتعشة في آسيا. ولاح ان الحرب الباردة في آسيا قد وضعت اوزارها ـ وربما سيكون من الادق القول انها تعقدت أكثر: فباكستان التي أمست الممر الدبلوماسي للرسائل السرية بين واشنطن وبكين قد تلقت الدعم من كلتيهما أثناء اشتباكها مع الهند عام ١٩٧١؛ أما موسكو فوجهت دعمها الكبير الى نيودلهي. وطال التبدل في التوازنات اوروبا هي الأخرى. اذ وجد الكرملين بعد أن أفزعه العداء الصيني وفاجأته دبلوماسية كسينجر الجديدة ان من الحكمة له التوقيع على اتفاقية (سالت ـ١) وتشجيع المساعي الاخرى الرامية الى تحسين العلائق عبر الستار الحديدي. كما كبح جهود روسيا (بعد المواجهة القوية مع الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل) بدء كيسنجر بـ «دبلوماسيته المكوكية» لعقد المصالحة بين مصر واسرائيل فجمد بذلك أي دور ذي معنى لروسيا.

من العسير معرفة المدى الذي سينجح فيه كيسنجر في الاستمرار بسياسته المساوماتية الشبيهة بسياسة بسمارك لو لم تقذف فضيحة ووترغيت بنيكسون خارج البيت الابيض في آب ١٩٧٤ وزرعت الريبة لدى الامريكان من حكومتهم، فالذي حصل أن احتفظ وزير الخارجية بمنصبه خلال ولاية فورد الرئاسية ولكن بأقل حرية للقيام بالمناورات. وعمد الكونغرس الى تقليص الميزانية الدفاعية باستمرار. وقطع المعونة الاضافية عن جنوب فيتنام، وكمبوديا، ولاوس في شباط ١٩٧٥، قبل اشهر قليلة من سحق هذه الدول. وضيق (قانون صلاحيات الحرب) بشدة على صلاحية الرئيس بارسال القوات الامريكية الى ما

وراء البحار. وصوت الكونغرس أن التدخلات السوفيتية ـ الكوبية في انغولا لا يمكن أن تواجه بارسال وكالة المخابرات المركزية بمزيد من الاموال والاسلحة الامريكية الى الحركات الموالية للغرب هناك. ثم آل منصب وزير الخارجية الى الترنح حتى قبل هزيمة فورد في انتخابات ١٩٧٦، بعد أن حمل اليمين الجمهوري مع هذا الانحطاط في القوة الامريكية في الخارج وبعد اللوم الذي تحمله كيسنجر لتخليه عن المصالح القومية الامريكية (قناة بنما) والاصدقاء القدامى (تايوان).

وربما غدا الأمر حتمياً أن باتت السياسات الخارجية الامريكية أكثر غرابة مما كانت عليه في الازمنة الهادئة سيما وقد سلخت السبعينيات في معالجة المعضلات الاقتصادية ـ الاجتماعية وسعت جماعاتها السياسية المختلفة الى التوطن مع الموقع الامريكي الاصغر الآن عالمياً. فدخل كارتر متشرباً بأفكار غلادستونية وولسونية في الحاجة الى خلق نظام عالمي «أعدل» الى حلبة نظام عالمي لا تعتري كثيراً من اعضائه (سيما في المناطق الاكثر اضطراباً) رغبة بنهج سياستهم وفق مبادىء مثالية. ولذا يتجلى شيء من الحكمة في اندفاعه الى تحقيق التعاون بين الشمال والجنوب بالنظر الى سخط العالم الثالث من الفجوة الاقتصادية بين الامم الثرية والفقيرة التي تفاقمت أكثر بعد أزمة النفط لعام ١٩٧٣. كما نال كارتر ثقة لها ما يبررها[١] لتقمصة دور «الوسيط» في اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) بين مصر واسرائيل ـ مع انه لا ينبغي ان يتفاجأ بردود أفعال الدول العربية القاسية، وهي ما أعطت بدورها الفرصة لروسيا لتمتين علاقاتها مع أشد الدول راديكالية في الشرق الاوسط، فوجدت حكومة كارتر بتبنيها تلك النوايا الجسام نفسها تتقلقل على صخور عالم معقد بدا غير مطواع للنصيحة الامريكية بشكل متزايد. وجنحت هذه الحكومة الى توبيخ الانظمة الاستبدادية واليمينية والضغط عليها لانتهاكها حقوق الانسان، لكن واشنطن واصلت مساندتها لـ (موبوتو) حاكم

(١) لا يخفى على القارىء العربي أن الكاتب انما يعرض هنا وجهة نظره الشخصية.

زائير، والحسن الثاني ملك المغرب، وكذلك شاه ايران ـ في أقل تقدير حتى سقوطه عام ١٩٧٩ الذي أسفر عن ازمة الرهائن والمحاولة الفاشلة لانقاذهم. وفي الاصقاع الأخرى من المعمورة ، من نيكاراغوا الى انغولا، وجدت الادارة الامريكية صعوبة في اكتشاف إلقوات الديمقراطية الليبرالية الجديرة بدعمها، ومع ذلك ترددت في مواجهة الثوريين الماركسيين. واتجه أمل كارتر الى الابقاء على الانفاق العسكري واطئاً، ثم بدا منذهلاً من ان الانفراج مع الاتحاد السوفيتي لم يقلص لا الانفاق التسليحي ولا النشاطات الروسية في العالم الثالث. فانسحبت واشنطن من معاهدة سالت ـ ٢ والغت صفقات الحبوب الى موسكو على أثر الغزو السوفيتي لافغانستان في نهاية ١٩٧٩، ونزعت الى تعزيز البنية الدفاعية لها؛ كما شرعت باتباع سياسة «توازن القوى» ـ لا سيما عند زيارتي بريجنسكي الى الصين وافغانستان – تلك السياسة التي شجبها الرئيس قبل اربعة اعوام لا غير.

فاذا كانت ادارة كارتر قد تبوأت منصبها وفي جعبتها وصفات بسيطة لمعالجة معضلات عالم معقد، فان معضلات خلفه عام ١٩٨٠ لم تكن اقل بساطة بالرغم من أنها مختلفة لحد بعيد. فقد عزمت حكومة ريغان على الابحار بسفينة الدولة في اتجاهات جديدة تماماً بعد أن فاض بها رد الفعل العاطفي ضد «الطريق الخاطيء» الذي سارته الولايات المتحدة في العقدين الفائتين، وبعد أن تلقت التأييد من الاغلبية الساحقة في الانتخابات التي تأثرت بمرارة الاذلال في ايران، وبعد أن شحنتها النظرة الايديولوجية للعالم الذي بدا آنذاك مانوياً. فنبذت فكرة الانفراج لانها وفرت مجرد غطاء للتوسع السوفيتي. وعززت انتاج الاسلحة في جميع القطاعات. وكان مصير حقوق الانسان الشطب من جدول الاعمال؛ و «الحكومات الاستبدادية» صارت هي الافضل. وأغرب من هذا أن «البطاقة الصينية» صارت موضع شك بسبب دعم اليمين الجمهوري لتايوان. وتقلقلت

هذه الاستراتيجية مثلما متوقع على صخور الحقائق المعقدة للعالم الخارجي، ناهيك عن مقاومة الكونغورس والجماهير التي حبذت وطنية الرئيس المحلية ولكنها ارتابت من سياساته المتعلقة بالحرب الباردة. وصار التوقف مصير التدخلات في امريكا اللاتينية وأي مكان مليء بالاحراش وكذلك فيتنام. ونجم عن تصعيد انتاج الاسلحة النووية استشراء انعدام الاستقرار، وضغط لعقد محادثات مجددة بشأن الاسلحة، ولا سيما حين تحدث مؤيدو الادارة عن قدرتهم على «الانتصار» في مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي، وتهاوت صروح الانظمة الاستبدادية في المناطق الاستوائية التي فقدت شعبيتها بسبب علاقتها بأمريكا. أما الاوروبيون فقد وقعوا في حيرة من المنطق الذي حرم عليهم ابتياع الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي، مع السماح للمزارعين الامريكان ببيع ذلك البلد حبوباً. وتناقضت عدم قدرة ادارة ريغان على الضغط على بيغن زعيم اسرائيل مع استراتيجيتها الرامية الى حشد العالم العربي في جبهة ضد الاتحاد السوفيتي، وعلى صعيد الامم المتحدة، بدت الولايات المتحدة أكثر عزلة مما سبق؛ فقد انسحبت في سنة ١٩٨٤ من اليونسكو ـ وهو موقف كان له أن يثير ذهول (فرانكلين روزفلت). واتجهت الى الحيازة على معدات عسكرية اعظم مما امتلكته عام ١٩٨٠ عن طريق زيادتها الميزانية الدفاعية أكثر من الضعف؛ بيد أن الشك يلف ما اذا كان البنتاغون قد تلقى تقديراً طيباً عن ذلك، وكذلك خيم الغموض على مسألة ما اذا استطاعت أن تخمد موجات التذمر في داخل صفوف القوات المسلحة. أما غزو غرينادا الذي قيل عنه أنه نصر عظيم فكان مهزلة مريرة من وجوه «عملياتية» متعددة. وأخيراً وليس آخراً، تساءل حتى المراقبون المتعاطفون عما اذا كانت هذه الادارة قادرة على صياغة استراتيجية شاملة مترابطة وكثير من اعضائها مشتبكين في النزاعات مع بعضهم البعض (حتى بعد استقالة وزير الخارجية هيغ)، وأن رئيسها يولي اهتماماً ضئيلاً للقضايا الحاسمة، وأن هذه الادارة تنظر الى العالم الخارجي (باستثناءات نزيرة) من خلال هذا المنظار

العرقي المغرور.

سنعود في الفصل الاخير للحديث عن كثير من هذ القضايا. أما الغاية من وراء ادراج العديد من المشاكل التي واجهتها ادارتا كارتر وريغان (سوية) فهي أن هذه المشاكل قد صرفتهما عن الانتباه الى القوى الاكبر التي كانت تصوغ سياسات القوة العالمية ـ واهمها الانتقال من عالم ثنائي القطب الى آخر متعدد الاقطاب سبق أن رصده كيسنجر وبدأ بالتكيف له. (ان بروز المراكز السياسية - التجارية - الاقتصادية الثلاثة الاخرى ـ اوروبا الغربية، والصين، واليابان ـ وكما سنرى لاحقاً لم يعن انها خالية من المشاكل، غير أن هذا ليس موضوعنا الآن). وأهم من ذلك ان التركيز الامريكي على مشاكل نيكاراغوا، وايران، وانغولا، وليبيا وغيرها قد طمر حقيقة ان البلد الذي تأثر لاقصى حد بسبب التحولات الجارية في السياسة الكونية في السبعينات هو الاتحاد السوفيتي نفسه، وهي حقيقة تستحق منا ايجاز شامل لها قبل طي اوراق هذا الفصل.

لا شك ان الاتحاد السوفيتي قد عزز قوته العسكرية في هذه الاعوام. لكن هذا التعزيز قد تغير بسبب تطورات اخرى (على حد قول البروفسور أولام):

«كان قادة الاتحاد السوفيتي في موضع ساعدهم في تقييم الاكتشاف غير المريح الذي جاء به الكثير من الامريكان في الاربعينات والخمسينات: اي أن القوة العسكرية المتعاظمة لا سيما في العصر النووي لا توفر للدولة تلقائياً أمناً أقوى. اذ كان الاتحاد السوفيتي في عهد برجنيف في جميع النواحي الاقتصادية والعسكرية ومن الناحيتين المطلقة والنسبية أكثر قوة مما كان عليه في عهد ستالين. ومع ذلك ترامت على هذه القوى المتعاظمة تطورات عالمية جديدة جعلت الاتحاد السوفيتي أكثر عرضة للخطر الخارجي وهزات السياسة العالمية لدرجة أشد مما كان عليه في عام ١٩٥٢ مثلاً».

فضلاً عن ذلك، استأنفت الولايات المتحدة حتى في أواخر ولاية كارتر تدعيم نشاطها الدفاعي - واستمرت بوتيرة أسرع في ولاية ريغان ايضاً - ذلك التدعيم الذي هدد باستعادة الجيش الامريكي تفوقه في الاسلحة الاستراتيجية النووية، وتعزيز الافضلية البحرية الامريكية، وصب تركيزاً أكبر مما سبق على التكنولوجيا المتقدمة. أما الاستجابة السوفيتية الكئيبة بعدم سماحهم بالتفوق لحد رهيب فلم تستطع أن تحجب الحقيقة الساطعة بأن ذلك سيسلط ضغطاً متزايداً على عاتق اقتصاد آخذ بالانحطاط بشدة، وغير متهيء للدخول في حومة سباق للتكنولوجيا المتقدمة. فقد اضطر في نهاية السبعينات الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب الاجنبية ناهيك عن التكنولوجيا. أما دول الامبراطورية الشرقية، فبدأت تتزايد سخطاً، اذا ما استثنينا الكوادر الشيوعية المختارة، وشكل المنشقون البولنديون تحديداً مشكلة عويصة، ومع ذلك بدا تكرار عملية غزو تشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦٨ شيئاً لن يأتي بغير فائدة ضئيلة. والى الجنوب أثار تهديد فقدان افغانستان باعتبارها مصداً ضد التأثير الخارجي (لاسيما الصيني) انقلاب عام ١٩٧٩، الذي لم يتجلَ أنه مجرد ورطة عسكرية بل خلق تأثيراً مأساوياً على موقف الاتحاد السوفيتي في الخارج. وعملت التصرفات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وافغانستان، على تصغير مكانة روسيا باعتبارها «نموذجاً» للآخرين سواء في اوروبا الشرقية أم افريقيا. وكان التطرف الاسلامي في الشرق الاوسط ظاهرة مقلقة، هددت (كما في ايران) بمواجهة الشيوعيين المحليين وكذلك الجماعات المؤيدة لامريكا. وفوق كل شيء هناك العداء الصيني الذي برز في نهاية السبعينات أكثر من ذي قبل بسبب تعقيدات فيتنام وأفغانستان. واذا كانت احدى القوتين العظميين قد «خسرت الصين» فهي الاتحاد السوفتي. وأخيراً ساهم الغرور العرقي والشكوك العنيفة لزعمائه المسنين وتعامي نخبته المحلية في جعل التكيف الناجح للتوازنات العالمية الجديدة أكثر صعوبة مما لدى الولايات المتحدة.

لقد اعطى كل هذا بعض العزاء لواشنطن فعملت كدليل نحو نظرة أكثر ليونة وشمولية عن مشاكل السياسة الخارجية، حتى وان كانت مشاكل مفاجئة وكئيبة. هنا ينبغي الاقرار ان تصرف ادارة ريغان ازاء بعض القضايا مثل تعديل الدعم السابق لتايوان قد اصبح أكثر عملية ونازعاً الى المصالحة. ومع ذلك كانت لغة الحملة الانتخابية (١٩٧٩-١٩٨٠) مجرد نظرة متطرفة عن النظام العالمي وقدر الولايات المتحدة فيه. ومثلما حصل الامر تكراراً في السابق، أحال التمسك بمثل هذه العواطف الموقف اكثر صعوبة على البلدان ان تتعامل مع الشؤون الخارجية على حقيقتها لا كما تتصورها أن تكون.

تبدل التوازنات الاقتصادية

(١٩٥٠ - ١٩٨٠)

اعاد ريتشارد نيكسون في تموز ١٩٧١ على اسماع مجموعة من محرري شبكات الانباء في مدينة كنساس رأيه أن العالم يشهد الآن خمسة اقطاب للقوة الاقتصادية العالمية - اوروبا الغربية، واليابان، والصين اضافة الى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. «انها هي الاقطاب الخمسة التي سوف تحدد المستقبل الاقتصادي، وكذلك مستقبل العالم في المجالات الاخرى في الثلث الاخير من هذا القرن لان القوة الاقتصادية ستكون المفتاح نحو انواع القوة الأخرى». واذا تبينا ملاحظة الرئيس هذه حول أهمية القوة الاقتصادية باعتبارها صائبة، تدعو الضرورة الى فهم اعمق للتحولات التي كانت تحدث في الاقتصاد العالمي منذ السنين البواكر للحرب الباردة؛ ذلك انه بالرغم من ان التجارة والرفاهية العالميتين عرضة لبعض الاضطرابات غير الاعتيادية (ولا سيما في السبعينات) فمن الممكن تشخيص بعض الاتجاهات الاساسية طويلة المدى والتي

بدا مرجحاً لها أن تعمل على تشكيل انماط السياسة العالمية في المستقبل المنظور.

وكما هو حال الفترات المبكرة التي غطاها الكتاب، لا نتوخى في هذا الفصل الدقة المطلقة من الاحصائيات الاقتصادية المقارنة المتوفرة بهذا الشأن. اذ أوضحت الزيادة الحاصلة في عدد خبراء الاحصاء المحترفين الذين وظفتهم الحكومات والمنظمات الدولية وكذلك التطوير الحاصل في تقنيات أكثر تعقيداً منذ أيام «قاموس الاحصاء» لـ (مالهول)، صعوبة مهمة عقد مقارنات سليمة. والحق انه قد تعاورت بضعة عوامل الشك منها: نفور المجتمعات «المنغلقة» من نشر ارقام نشاطاتها، وتباين طرائق الدول في قياس معدلات الدخل والانتاج، وكذلك تذبذب اسعار التبادل (وخاصة بعد قرارات ما بعد عام ۱۹۷۱ بالتخلي عن قاعدة الذهب في التبادل)، فألقت ظلالاً من الشك على صحة أية سلسلة من البيانات الاقتصادية.

ان أهم واول سمة هي ما وصفها بايروش حقاً بـ «نسبة نمو غير مسبوق في الانتاج الصناعي العالمي» في العقود التي تلت الحرب الكونية الثانية. اذ بلغت بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٧٥ ٦٪ سنوياً (أي ٤٪ من الدخل الفردي)، وكان معدل الزيادة حتى في فترة ما بين ۱۹۷۳ ـ ۱۹۸۰ هو ٢,٤٪ سنوياً، وهو رقم كبير جداً بالمعايير التاريخية. وجاءت ارقام روستوف عن «الانتاج الصناعي العالمي» لتؤكد صحة حسابات بايروش عن «الانتاج الصناعي العالمي» ـ مقدماً تبريراً لهذا الارتفاع المذهل (انظر الجدول (۳۹)).

الجدول ٣٩: الانتاج الصناعي العالمي (١٨٣٠-١٩٨٠)

(١٩٠٠ = ١٠٠)

	الانتاج الاجمالي	نسبة النمو السنوي
١٨٣٠	٣٤,١	(٠,٨)
١٨٦٠	٤١,٨	٠,٧
١٨٨٠	٥٩,٤	١,٨
١٩٠٠	١٠٠,٠	٢,٦
١٩١٣	١٧٢,٤	٤,٣
١٩٢٨	٢٥٠,٨	٢,٥
١٩٣٨	٣١١,٤	٢,٢
١٩٥٣	٥٦٧,٧	٤,١
١٩٦٣	٩٥٠,١	٥,٣
١٩٧٣	١٧٣٠,٦	٦,٢
١٩٨٠	٣٠٤١,٦	٢,٤

وهكذا صحت ملاحظة بايروش عن «ان الانتاج العالمي المتراكم بين ١٩٥٣ -١٩٧٣ يقابل في حجمه نظيره للقرن ونصف القرن الفاصلين بين ١٩٥٣ و ١٨٠٠». لقد ساهمت جملة من العناصر في احداث هذا التغير المثير: نهوض الاقتصاديات التي دمرتها الحرب من كبوتها، وظهور تقنيات جديدة، والانتقال المطرد من الزراعة نحو الصناعة، اضافة الى تعبئة الموارد المحلية ضمن «اقتصاديات مخططة»، وانتشار التصنيع في العالم الثالث.

كما تنامى حجم التـجارة العالمـية لحـد مدهش بعـد عــام ١٩٤٥ ولنـفس الاسـباب تقريباً، مقارنة مع الانخفاضات الحاصلة في فترة الحربين العالميتين:

الجدول ٤٠: حجم التجارة العالمية (١٨٥٠ ـ ١٩٧١)

(١٩١٣ = ١٠٠)

١٨٥٠	١٠,٠١	١٩٣٨	١٠٣
١٨٩٦- ١٩٠٠	٥٧,٠	١٩٤٨	١٠٣
١٩١٣	١٠٠,٠	١٩٥٣	١٤٢
١٩٢١-١٩٢٥	٨٢	١٩٦٣	٢٦٩
١٩٣٠	١١٣	١٩٦٨	٤٠٧
١٩٣١-١٩٣٥	٩٣	١٩٧١	٥٢٠

غير أن الشيء الاكـثـر تشـجيعاً حسبما أشار اليه أشورث أن التجارة العالمية في البضائـع المصنعـة قـد تخطـت بحلـول عــام ١٩٥٧ ولأول مـرة تجـارة السلع الاسـاسـيـةِ وهو تجـسيد لحقيقة أن الزيادة الحاصلة في اجمالي الانتاج التصنيعي في هذه العـقـود كـانت أكبر بكثير من الزيادات المتـحـقـقـة في انتاج السلع الزراعية والمعـادن (راجع الجدول ٤١)

الجدول ٤١ : الزيادات في الانتاج العالمي بالنسبة المئوية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٨)

	١٩٤٨ ـ ١٩٥٨	١٩٥٨ ـ ١٩٦٨
السلع الزراعية	٣٢٪	٣٠٪
المعادن	٤٠٪	٥٨٪
المصنوعات	٦٠٪	١٠٠٪

وربما أمكن تبرير هذا الفرق لدرجة ما بالنظر الى الزيادات الكبيرة في النشاط الصناعي والتجاري فيما بين البلدان الصناعية المتقدمة (لا سيما بلدان السوق الاوروبية المشتركة)؛ بيد أن الطلب المتزايد على المنتوجات الاساسية ونشوء بدايات التصنيع لدى عدد متعاظم من بلدان العالم الثالث عنى ان اقتصاديات معظم البلدان الاخيرة أخذت بالنمو في هذه العقود بوتيرة اسرع مما كانت عليه في أي وقت في القرن العشرين. وعلى الرغم من الضرر الذي الحقته الامبريالية الغربية بالعديد من المجتمعات في اجزاء أخرى من العالم، ظهر أن الصادرات والنمو الاقتصادي العام لهذه المجتمعات ينتعشان أكثر حين تدخل الامم الصناعية حقبة أكثر ازدهاراً. فاستناداً الى قول فورمان ـ بيك، نمت البلدان الأقل تطوراً بسرعة خلال القرن التاسع عشر عندما توسعت الاقتصاديات «المفتوحة» كالاقتصاد البريطاني بعجالة وهي أكثر من تضرر عندما اصاب الكساد العالم الصناعي خلال الثلاثينيات. وشهدت معدلات نمو اسرع ايضاً في الخمسينات والستينات لان البلدان المتقدمة كانت في طور ازدهار، والطلب على المواد الخام في ازدياد، والتصنيع في مرحلة انتشار. واوضح بايروش

أن حصـة العـالم الثالث من الانتاج التصنيعي العالمي قد قفزت من اقل (٥,٦٪) سنـة ١٩٥٣ الى ٨,٥٪ (١٩٦٣)، و ٩,٩٪ (١٩٧٣٠)، ومـن ثم الى ١٢,٠٪ (١٩٨٠). وتشير تقـديـرات وكـالة المخـابرات المركزيـة ان حصـة البلدان الاقـل تطـوراً مـن « اجمالي الانتـاخ العالمي » قد ازدادت ايضاً من ١١,١٪ (١٩٦٠) الى ١٢,٣٪ (١٩٧٠) والى ١٤,٨ (١٩٨٠).

واذا مـا أخـذنا بعين الاعـتبـار عـدد سكان العالم الثالث فان حصتهم من الانتـاج العـالمي لا تزال منخـفـضـة جـداً ـ وفـاقتهم جلية للعيان. اذ كان اجمالي الانتـاج القومي للفرد الواحد في البلدان الصناعية ١٠,٦٦٠ دولار عام ١٩٨٠، ولكنه كان ١,٥٨٠ دولار فـقط لدى فـرد البلدان متوسطة الدخل كالبرازيل، بل هـو ٢٥٠ دولار فـقـط لدى فـرد افـقر بلدان العـالم كزائير. أما بالنسبة لحقيقة ان نسبـة الانتـاج والتصنيع العالميين آخذة بالازدياد «بشكل عام» فان هذه الزيادة لا تـتـوزع بـالتـسـاوي على جميع البلدان الاقل تطوراً. كما أن التبـاينات في حظوظ الثـروة بين بعض البلدان الاستوائية كانت مذهلة حتى حين انسحب المستعمرون ـ مـثلما كـان وضـعها في حالات عديدة قبل حلول العهد الامبريالي. وازداد حالها سـوءاً بفـعل انماط الطلب غير المتكافئة على المنتـوجـات، وتباين مستويات المعونة التي سـعى كل منهـا الى تأمـينهـا، وكـذلك نتـيجة لتطرف المناخ، وتأثير القوى الاقـتـصادية الخارجة عن سيطرتها وتأثير الجفاف الذي دام بضعة اعوام. كما ادت الحـروب الاهليـة ونشاطات العصابات أو التوطين الاجباري للفلاحين الى خفض مـسـتـويات التـجارة والانتاج الزراعي. وكان من الممكن ان تتوقف عجلة اقتصاد وحـيـد الانتـاج لو انخفضت الاسعار العالمية للفول السوداني أو القصدير. وعنى ارتفـاع مـعـدلات الفـائدة أو صـعـود قـيـمـة الدولار الامـريكي ضربة مـوجعة. وفـاقـمت الزيادات السكانية الحلزونية التي نشأت بفضل النجاح الطبي الغربي في مكافـحـة الامراض من الضغط على مخازن الاغذية وهددت بمحو أي زيادات في

اجمالي الدخل القومي. ومن الناحية الثانية هناك دول انطلقت في «الثورة الخضراء» داعمة الانتاج الزراعي بتقنيات تحسينية وسلالات جديدة من النباتات. وفضلاً عن ذلك عملت الاموال التي جنتها البلدان المحظوظة بنفطها في السبعينات على نقل العوائد الى جيب فئة اقتصادية اخرى، بالرغم من أن بلدان الاوبك الاقل تطوراً قد عانت من انخفاض اسعار النفط في مطلع الثمانينات. وأخيراً برزت ظاهرة تعتبر من أهم التطورات على الاطلاق وهي ما دعاه روزكرانس «الدول التجارية» - كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا، التي أخذت تحاكي اليابان، والمانيا الغربية، وسويسرا في صفقاتها التجارية ونزوعها الى انتاج المصنوعات التصنيعية وضخها الى الاسواق العالمية.

ويدل هذا التفاوت بين الامم الاقل تطوراً على السمة الرئيسية الأخرى للتغير الاقتصادي المثير - انه النمو الاقتصادي المتباين لدى امم المعمورة المختلفة، والذي ينطبق على القوى الصناعية الكبرى مثلما ينطبق على البلدان الاصغر. ان هذا الاتجاه ليستحق منا احاطته بشيء من التفصيل حول كيفية تأثيره على الدول الكبرى في هذه العقود نظراً لانه خلق أكبر تأثير على توازن القوى العالمي.

ليس ثمة شك في أن التحول الاقتصادي الياباني بعد عام ١٩٤٥ قد قدم أكثر الامثلة اثارة عن التحديث المدعوم في هذه العقود، الذي اتاح لها أن تتخطى جميع البلدان «المتقدمة» تقريباً لتغدو منافساً تجارياً وتكنولوجياً، وعارضاً نموذجاً يحتذى به «للدول التجارية» الآسيوية الاخرى. والواقع ان اليابان قد ابرزت نفسها قبل قرن تقريباً حين اضحت أول بلد آسيوي يقتفي خطوات الغرب على الاصعدة الاقتصادية والعسكرية والامبريالية. وحازت بنية تحتية قابلة للاعمار وزودتها بالموهوبين والعلماء على الرغم من التدمير الكبير الذي أصابها في حرب ١٩٣٧ - ١٩٤٥ وتعرضها للعزلة عن الاسواق العالمية، كما

امـتـازت بشـعـبـهـا المتـلاحم الذي عـقد العزم على تطوير نفسه وتكريس جهوده للنشاطات التجاريـة السلميـة. بيـد أن اليابـان امست عـدة اعـوام بعد ١٩٤٥ مـغـلـوبـة على أمـرها وأقليماً يرزح تحت نير الاحـتـلال، مـعـتـمـداً على المعـونة الامريكية. وما أن حل عام ١٩٥٠ حـتى تبدل التيار لدرجة مثيرة للسخرية نظراً للانفـاق الامـريكي المرهق على الحـرب الكورية، وهو مـا حـفـز نشاط الشركات الـيـابانيـة المصـدرة للشرق. فشركـة تويوتا مـثـلاً أحـاق بها خطر الانهيـار الى أن أنقـذتها طلبـيـة وزارة الدفـاع الامريكية على مركباتها؛ ونفس الشيء تقريباً حصل مع كثير من الشركات الاخرى.

مـن المـؤكـد أن وراء (المعـجـزة اليـابانيـة) أكـثـر من مجرد حـافـز الانفـاق الامـريكي خـلال الحـرب الكورية أو مـرة اخرى خلال حرب فيتنام وأن المسعى لشرح كيف استطاعت اليابان نقل نفسها وكيف استطاع الآخرون محاكاة نجاحها قـد تحول بحد ذاته الى صورة مصغرة للنمو الصناعي. ان أحد الاسباب الرئيسية لهذا التـحـول هو الايمان اليـاباني المتـعـصب لتـحـقـيق اعلى مـستويات السيطرة النوعـيـة، واسـتـعـارتها وتحـسينها تدابير ادارية معقدة واساليب انتاج غربية. وقد اسـتـفـادت من التـوجـه العـالمي نحو مستويات التعليم الجامعي الصارمة وعالية المسـتـوى، ومن امـتـلاكـهـا لاعداد هائلة من المهندسين، وخبراء الالكترونيات، وكـذلك وجـود ورش قليلة ولكن نشـيطة مـثل ورشـة زيبـاتسو العملاقة. وتجلت الروح الاجتماعـيـة الى جـانب العـمل الشاق والولاء للشركة، والحاجة الى تسوية خـلافـات الادارة مع العمال من خـلال سـيـاسـة تمزج بين المصـالحـة والاذعـان. واحـتـاج النشـاط الاقـتـصـادي الى مقادير ضخمة من رأس المال وكان له ما اراد جـزئيـاً من خـلال سـيـاسـة الانفـاق الدفـاعي القليل لبلد تفيأ بظلال الخـيـمـة الاستراتيـجـيـة الامـريكيـة، وأكـثر من هذا من خلال السياسات المالية والضريبية التي شـجـعت الادخـار الشخصي الى درجة كبيرة، لكن فيما بعد توظيفه لاغراض

استثمارية. وانتفعت اليابان من جهد وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية التي لعبت دوراً لا يستهان به في «رعاية صناعات وتطورات تكنولوجية جديدة في عين وقت سعيها الى ابطال الصناعات الشائخة والعتيقة». فكل هذا مختلف تماماً عن الاسلوب الامريكي الحر.

واذن ليس هناك من شك في درجة تقدم اليابان اقتصادياً مهما كانت جملة الايضاحات الايجابية والسلبية بهذا المضمار ـ وميل نفر من الخبراء الى تشخيص اسباب ثقافية ومتعلقة بطبيعة جنسهم البشري، ناهيك عن «العامل الاضافي» المتمثل بالثقة بالنفس وقوة الارادة لدى شعب شعر بأن ساعته قد ازفت. فتنامى معدل انتاجه القومي بين ١٩٥٠ ـ١٩٧٣ بنسبة ٥,١٠٪ سنوياً، وهو رقم يفوق بكثير انتاج أية دولة صناعية أخرى، وحتى ازمة النفط (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) بما وجهته من ضربة قاسية للتوسع العالمي لم تحل دون تنامي معدل الانتاج الياباني في السنين اللاحقة وبقائه أكبر بمقدار ضعفي انتاج منافسيها الكبار. وكانت سلسلة منتوجاتها التي غدت بها المنتج العالمي المهيمن مذهلة ـ الكاميرات، وادوات المطبخ، والمواد الكهربائية، والآلات الموسيقية، والدراجات، والقائمة تطول أكثر. كما افلحت الصناعة اليابانية في تحدي صناعة الساعات السويسرية، وتفوقت على صناعة البصريات الالمانية، وبزت صناعة السيارات الامريكية والبريطانية. وضاهت صناعاتها الفولاذية الحديثة في السبعينات صناعات الفولاذ الامريكية. وكان التحول في صناعة سياراتها أكثر اثارة ـ اذ ارتفعت حصتها بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٤ من انتاج السيارات العالمي من ١٪ الى ٢٣٪ ـ وقامت بالتالي بتصدير السيارات والجرارات اليابانية بالملايين الى جميع ارجاء البسيطة. وتحول البلد بوتيرة متسارعة من انتاج المنتوجات التكنولوجية البسيطة الى المعقدة منها ـ الكمبيوترات، ومعدات الاتصالات البعيدة، والفضاء، والروبوتات، والتكنولوجيا الاحيائية. كما ازداد فائضها التجاري باستمرار ـ فتحولت الى

عـملاق مـالي اضـافـة الى كـونها عملاقاً صناعياً ـ وتضخمت حصتها في الانتاج والسـوق العـالميين. وقـد كـان انتـاجـهـا القـومي الاجمالي يوم اسـدل الستار على احتلال الحلفـاء سنة ١٩٥٢ أكثر بقليل من ثلث انتاج فرنسا أو المملكة المتحدة. ولكنه أضـحى في نهاية السـبعـينات بحجم انتاج المملكة المتحدة وفرنسا «سوية» وأكـثـر من نصف انتـاج امريكا. وفي غضون فترة جيل واحد ارتفعت حصتها من الانتـاج التصنيعي العالمي واجمالي الانتـاج القومي من حوالي ٢ ـ ٣٪ الى ما يناهز ١٠٪ ـ من دون توقف.

واذا مـا وضـعنا أية قـوة كبرى لمقـارنتـهـا مع اليـابان لبـدت هامشية. ومع ذلك لم يكن غير حـفنة مـراقـبين قليلين اتخذوا الامر بجدية حين شرعت جمهورية الصين الشعبية بتثبيت اركانها في سني مـا بعد تأسيسها عام ١٩٤٩. وربما عكس هذا من ناحـيـة جـزئية القلق من «الخطر الاصفر» مادام العملاق النائم في الشرق سـيغدو قوة كـبرى في الشؤون العـالمية حالمـا يعبىء نفوسـه البـالغين ٨٠٠ مليون نسـمـة لاهداف قـومـيـة. والاكـثـر أهمية هو الدور البارز «والعدائي» الذي تبنته جمهـورية الصين الشـعـبـيـة تجاه القـوى الاجنبية منذ ظهورها على المسرح الدولي تقـريبـاً، حـتى ان بدا ذلك رد فـعل ارعن لمحـاولات تطويقـهـا. وكان ما جعلها أكـثـر اهميـة من اليـابان الحـذرة الوديعـة واعـصى على الفـهـم بالنسبة لنشاطها في الـشؤون الـدولـيـة هـو: الاصطدام بالولايات المتـحـدة بشأن كـوريا وكـيـومي، وتحـركـهـا صـوب التـبت؛ والنزاعـات الحـدودية مع الهند؛ والقطيـعـة اللدود مع الاتحـاد السـوفـيـتي، والمواجـهـات العـسكرية في المناطق المتنازع عليـها؛ والصراع الدمـوي مع فـيـتنام الشمالية؛ والنبرة الهجومية عموماً للدعاية الصينية (وخاصة في عـهـد مـاو) وانتـقـادها للامبريالـيـة الغربية و «الهيمنة الروسية» وكذلك تشجيعها لحـركات التحرر الشعبي عبر الكون. ولما كانت الصين ببساطة تمتلك ربع سكان المعمورة، لا بد أن يحسب حساب ميلها السياسي الى اتجاه أو آخر.

ومع ذلك، لو قمنا بتقييم الصين بمقياس اقتصادي دقيق لوجدناها مثالاً للتخلف الاقتصادي. ففي عام ١٩٥٣ كانت مسؤولة عن ٢,٣٪ فقط من الانتاج التصنيعي العالمي ولديها «امكانات صناعية اجمالية» تساوي ٧١٪ من امكانات بريطانيا في عام ١٩٠٠! وأما نفوسها الذين تقفز اعدادهم عشرات الملايين كل سنة فأغلبيتهم الطاغية فلاحون فقراء منخفضو الانتاج القومي للفرد الواحد لحد مرعب. كما أن التمزق الذي سببه سادة الحرب والغزو الياباني ومن ثم الحرب الاهلية في نهاية الاربعينات لم يتوقف حين انتقلت الكوميونات الفلاحية من مالكيها بعد عام ١٩٤٩. ومع ذلك لم تكن الآفاق الاقتصادية يائسة تماماً. اذ امتلكت الصين بنية تحتية لا بأس بها من الطرق والسكك الحديد، وكانت صناعاتها النسيجية طيبة، واضحت مدنها وموانئها مراكز لعقد الصفقات التجارية، أما منطقة منشوريا على وجه الخصوص فقد طورتها اليابان في الثلاثينات. فالشيء الذي كان البلد بحاجة اليه اذا اريد له الانطلاق الصناعي هو فترة طويلة من الاستقرار وتدفق هائل لرأس المال. وقد تحقق كلا الشرطين لدرجة ما في الخمسينات ـ بسبب هيمنة الحزب الشيوعي وتدفق المعونة الروسية ومالت الخطة الخمسية لعام ١٩٥٣ الى محاكاة اولويات ستالين بتطوير الصناعة الثقيلة وزيادة انتاج الفولاذ والحديد والفحم. فتضاعف الانتاج الصناعي بحلول عام ١٩٥٧. ومن الناحية الأخرى،كان مقدار رأس المال الموفر للاستثمار الصناعي سواء المستحصل محلياً أم المقترض من الاتحاد السوفيتي، غير كاف مطلقاً لبلد له احتياجات كاحتياجات الصين ـ حتى اذا جاءت القطيعة الصينية ـ السوفيتية، تعرضت المعونة المالية والفنية الروسية الى انقطاع مفاجىء. بالاضافة لهذا تعرضت التنمية في الصين الى هبوط انكى بفعل قرارات ماو السخيفة بتحقيق «طفرة عظيمة الى الامام» عن طريق تشجيع اقامة مصانع فولاذ بحجم الاكواخ، وكذلك حملة «الثورة الثقافية» (التي اثارت سخط الخبراء الفنيين، والمدراء، والاقتصاديين المدربين). وأخيراً، عنت دبلوماسية المواجهة الصينية

وصـداماتها العـسكرية مع جميع جـاراتها تقريباً في الخمسينات والستينات أن نسبة عظمى من مصادر البلد الشحيحة قد خصصت للقوات المسلحة.

على أن حـقـبـة الثورة الثقافية لم تكن سيئة بجميع المقاييس الاقتصادية؛ اذ أكـدت في الاقل على أهميـة المناطق الريفـيـة، وحـفزت الصناعات صغيرة النطاق اضـافـة الى تحسين تقنيات الزراعة، وأتت بالخدمات الاجتماعية والعناية الطبية الى القـرى ومع هذا لم يتـسن تحـقيق مزيد من الانتاج القومي الا من خلال مزيد من التـصنيع، وتطوير البنيـة التحتية، والاضطلاع باستثمارات بعيدة المدى ـ وكل هذا نال عـوناً بعـد خـفـوت أصـوات الثـورة الثـقـافـيـة وتنامي التـجـارة مع الولايات المتـحدة، واليابان، والاقتصاديات الأخرى المتقدمة. وقد استغلت مصادر الصين مـن الـفـحم والنفط بسرعـة مـثلما كـان الامـر مع مناجمهـا المعـدنيـة الوفيرة. وبز انتاجها من الفولاذ لسنة ١٩٨٠ البالغ (٣٧) مليون طن انتاج بريطانيا وفرنسا، وامـسى استهلاكها من الطاقة من المصادر الحديثة ضعف استهلاك أي من الدول الاوروبيـة الرائدة. كما آلت حصتها من الانتاج التصنيعي العالمي في ذلك التاريخ الى الارتفـاع الى٠,٥٪ (اذ كـانت ٣,٩٪ في عــام ١٩٧٣)، وتفوقت على حصة المانيـا الغربية. ولم يأت هذا التقدم في النمو من دون نشوء مشاكل. فقد اضطرت قـيـادة الحـزب الى اعـادة تعـديل الاهداف من أجل تحـقيق «التحديثات الاربعة» لـلبلد؛ وتجـدر الاشـارة هنا الى انه مـا ان تورد الاحـصـائيـات مـقـدار الثـروة او الانتـاج بالنسـبـة للفـرد الواحد، حتى ينفضح التخلف الاقتصادي مرة أخرى. وبـالـرغـم مـن كـل مـواطن القـصـور هذه، اتضح بمـرور الزمن ان العـمـلاق الآسـيـوي قد دخل أخيراً طور الحركة والتصميم على بناء ارضية اقتصادية جديرة بدوره المأمـول باعتباره قوة عظمى.

أمـا المنطقـة الخامسـة التي شخصهـا نيـكسون في كلمته لعـام ١٩٧١ فهي «اوروبا الغـربيـة»، التي هي من المؤكـد تعـبير جـغـرافي أكثر من كونها قوة معينة

كـالصين والاتحـاد السوفيتي، والولايات المتحدة. ويعني حتى هذا المصطلح بحد ذاته مـعـاني مختلفة للشعوب المختلفة ـ اذ يمكن ان يشير الى جميع البلدان الخارجة عن النطاق الذي تسيطر عليه روسـيـا (ولذلك فهو يضم اسكندنافيا، واليونان، وتركـيـا)، أو لعله يمـثل السـوق الاوروبيـة المشتركة الاصلية (أو الموسعة)، التي امـتلكت أخيراً اطاراً مـؤسـسـاتيـاً، أو قـد يسـتـخدم بمثابة اختصار لحفنة الدول العظمى سـابقـاً (بريطانيـا، وفـرنسـا، والمانيا، وايطاليا) التي ينبغي أن تستشيرها وزارة الخـارجـيـة الامـريكيـة مثلاً قبل ان تسرع الأخيرة بسياسة جديدة تجاه روسيا أو الشرق الاوسط. وحـتى هذا لم يستنفـد احتمالات الاختلاط في الدلالة، ذلك ان بريطانيـا في مـعظم هذه الفترة أعـتبرت أن «اوروبا» تبدأ من الجانب الآخر من القنال الانجليـزي، وفـضـلاً عن ذلك هناك العـديد من التـوحـيديين الاوروبيين (ناهيك عن الوطنيين الالمان) الذين اعـتبروا تقسيم القارة لما بعد عام ١٩٤٥ مجرد حـالة مـؤقـتـة، يلحـقـهـا مـستقبلاً انضمام بلدان كلا الطرفين في اتحاد ما أكبر. ولذلك، فـمن الصـعب اسـتـخـدام مـصطلح «اوروبا» من الناحـيـتين السياسية والدسـتـورية أو حـتى «اوروبا الغـربيـة» بسـيـاق غير مجازي، أو مفهوم جغرافي حضاري خاطىء.

وعلى أية حـال هناك على الصـعـيـد الاقتصادي تماثل اساسي فيما جرى في اوروبا في هذه السنين. واسطع سـمـة له هي «مـسـتـوى عـال وراسخ من النمـو الاقتصادي». اذ عادت معظـم البلدان فـي عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ الى مستويات انتـاجـهـا لما قـبل الحـرب، وتخطت بعـضـهـا (وخاصة تلك التي كانت محايدة في الحـرب) مـسـتـويات ما قبل الحرب. بل وشهدت الاعوام التالية واحداً بعد آخر انتـاجـاً تصنيعياً آخذاً بالازدياد، وكذلك مستويات عالية من الناحية التاريخية من الدخل المنفق اضـافـة الى رأس المال المسـتـثـمـر. فـباتت النتيجة تحول الى اسرع منطقـة مـتنامـيـة في العـالم باستثناء اليابان. اذ ارتفع الانتاج القومي الاوروبي بين

(١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) بمعدل يناهز ٥,٥٪ سنوياً و ٤,٤٪ للفرد الواحد، مقارنة بمعدلي الانتاج العالمي: ٥,٠٪ و ٣٪ على التوالي. وازداد الانتاج الصناعي بنسبة ٧,١٪ وهي أعلى من نسبة الانتاج الصناعي العالمي البالغة ٥,٩٪ وهكذا صار معدل الانتاج القومي للفرد الواحد في اوروبا فيما بعد حوالي مرتين ونصف ما كان عليه عام ١٩٥٠، ومن المهم أن نشير ان هذا التحول قد حصل في جميع انحاء القارة ـ في قلب اوروبا الصناعي في شمالي الغرب، وفي اراضي حوض البحر المتوسط، وكذلك في اوروبا الشرقية، وحتى الاقتصاد البريطاني الخامل نما في هذه الفترة بسرعة أكبر مما نما لعقود عدة. واذن ليس من المدهش ان مكانة اوروبا النسبية في الاقتصاد العالمي التي انحطت منذ مطلع القرن قد أخذت بالصعود. اذ قفزت حصتها من الانتاج العالمي من البضائع والخدمات في الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٧٠) من ٣٧ الى ٤١٪ ، بينما كانت الزيادة على صعيد الانتاج الصناعي اعلى: من ٣٩ الى ٤٨٪. وكشفت ارقام وكالة المخابرات المركزية أن السوق الاوروبية المشتركة قد حازت في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ على حصة من الانتاج العالمي أكبر من حصة الولايات المتحدة، وبلغت ضعف حصة الاتحاد السوفيتي.

ولذا يتضح أن أسباب نهضة اوروبا الاقتصادية ليست مفاجئة مطلقاً. اذ كتب على معظم انحاء اوروبا ان تعاني لفترة طويلة جداً من الغزوات، والاقتتال طويل الامد، والاحتلال الاجنبي، وقصف المدن، والمصانع، والطرقات، والسكك الحديد، وشحة الغذاء والمواد الاولية نتيجة للحصار، واستدعاء ملايين من رجالها للخدمة العسكرية ونفوق ملايين من حيواناتها. وحتى قبل تورطها بالقتال تعرضت تنميتها الاقتصادية «الطبيعية» الى العراقيل. اذ قطعت القيود التعريفاتية الباهظة المجهزين عن اسواقهم. وابقت الاعانات الحكومية على الشركات والمقاولين غير الكفوئين بعيدين عن المنافسة الخارجية كما رصدت

مقادير هائلة من الدخل القومي للانفاق التسليحي بدلاً من المشاريع التجارية. وهكذا كان النمو الاقتصادي الاوروبي مستحيلاً في هذا الجو من الحصار والاكتفاء الذاتي، وجني الفوائد عن طريق ايذاء الآخرين. أما الآن بعد عام ١٩٤٥، لم يوجد «اوربيون جدد» مثل مونت، وسباك، وهولشتين فحسب الذين صمموا على خلق بنى اقتصادية تتفادى الوقوع في اخطاء الماضي، بل وهناك الولايات المتحدة المحسن المعوان الراغبة بتقديم الاموال الى اوروبا (من خلال خطة مارشال وبرامج المعونة) على اعتبار ان هذا مشروع تعاوني.

وهكذا تسنى الآن تصحيح الاختلالات التي عانت منها قارة تضررت مصادرها الاقتصادية وأسيء استخدامها بفعل الحرب. ونشأ تصميم على بناء «قارة جديدة» في كلا جزئيها الشرقي والغربي، مع رغبة عارمة بالاستفادة من دروس حماقات الثلاثينيات. وجاء تخطيط الدولة سواء الذي وضعه كينز أم خبراء المجموعة الاشتراكية بدفعة قوية للسير في تنفيذ هذه الرغبة بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ وقد جعل انهيار البنى القديمة من التحديث مهمة سهلة. ولم تكتف الولايات المتحدة باعطاء مليارات الدولارات بموجب خطة مارشال، بل ووفرت ايضاً مظلة دفاعية تفيء الى ظلها كل دول اوروبا. (نعم أن كلاً من بريطانيا وفرنسا قد أنفقتا بسخاء على النشاط الدفاعي اثناء الحرب الكورية وفي فترة ما قبل تخليهما عن مستعمراتهما - لكنهما اضطرتا مع جاراتهما الى تخصيص الكثير من مواردهما القومية الشحيحة للتسلح لعدم توفر الحماية من الولايات المتحدة). واتيح للشركات والافراد بسبب قلة القيود التجارية ان تزدهر نشاطاتها في اسواق أكبر. وقد حصل هذا فعلاً لا سيما ان التجارة «فيما بين» البلدان المتطورة (وهي في هذه الحالة بلدان اوروبا نفسها) أكثر رواجاً من التجارة في اماكن أخرى دائماً، والسبب ببساطة هو أن الطلب المتبادل كان اعظم. واذا كانت التجارة «الخارجية» لاوروبا قد تضخمت اسرع من

سـواها في هذه العـقود، فذلك يعزى بشكل رئيسي الى ان كثيراً من عمليات البيع والـشراء كـانت تجـري فـيها بين الدول المتـجـاورة. فـازداد الدخل القـومي للفـرد الواحـد في فترة جيل واحد بعد عام١٩٥٠ بنسبة تعادل زيادته خلال قرن ونصف قـبل ذلك التـاريخ! والحق أن سرعـة هذا التـغير الاقـتصادي ـ الاجتماعي كانت مـذهلة: ذلك أن نسبـة نفـوس المانيـا الغـربيـة المشـتغلين بالزراعة والصيد وقطع الاخشـاب قـد هبطـت مـن ٢٤,٦٪ سنة ١٩٥٠ الـى ٧,٥٪ سنة ١٩٧٣، وفي فرنسا مـن ٢٨,٢٪ الى ١٢,٢٪ فـي عين الفـترة (والى ٨,٨٪ في عام ١٩٨٠). وانتـعش مـقـدار الدخل المنفق مع انتـشـار الصناعـة؛ فقفز الدخل القومي للفرد الواحد في المانيا من ٣٢٠ دولار سنة١٩٤٩ الى ٩,١٣١ دولار سنة ١٩٧٨، وفي ايطاليا من ٦٣٨ دولار عـام ١٩٦٠ الى ٥,١٤٢ دولار عـام ١٩٧٩. كما ارتفع عدد السيارات التي بجعبة كـل ألف فرد من ٦,٣ في المانيا الغربية (١٩٤٨) الى ٢٢٧ (١٩٧٠)، وفـي فرنسا مـن ٢٣٧ الى ٢٥٢ سيارة. فكيفما يحسبها المرء يجد أن الدليل سـاطع على التـقـدم الاقـتـصـادي بالرغم من وجـود بعض الفـروقات الاقليمية.

ويـتـجـلى هـذا الارتفـاع أكـثـر اذا أتينا على ذكـر جنوب الالب الذي بالغ الصـحـفـيون في وصـفـه فأسـمـوه «مـعجزة ايطاليا»، حيث ارتفع اجمالي الانتاج القـومي بعـد عـام ١٩٤٨ بسرعـة تماثـل ثلاثـة اضـعاف سرعته في سني الحرب؛ والواقع أن الاقـتصاد الايطـالي حتى آن أوان انخفاضـه عـام ١٩٦٣ نما بسرعة في هذه الفترة اعلى من أي بلد آخـر باسـتـثناء اليـابان والمانيـا الغـربيـة وايطاليـا هي الأخيرة في تسلسل الدول الاوروبيـة «الاربع الكبـار». وقـد اسـتطاعت المؤسسات التـصنيـعـيـة الايطالية بعد انعتاقها من سخافات السياسات الاقتصادية الفاشية، واسـتـعـانتـها لدرجة عظيمة بالمعونة الامريكية ان تستفيد من اجور العمل الواطئة في البلد وسـمـعـتـها الطيبة في التصميم فدعمت صادراتها بسرعة مذهلة ولا سيما

ضمن اطار السوق المشتركة. وعوضت الطاقة الكهرومائية والنفط المستورد بثمن زهيد عن نقص توريدات الفحم. وشكلت صناعة السيارات حافزاً كبيراً. ولما انتعشت مستويات الاستهلاك المحلي احتلت شركة فيات وهي المنتج المحلي لهذه السيارة، موقعاً لم يشهد له منافساً لسنين طويلة في السوق المحلي فمثل قاعدة قوية لانطلاق صادراتها الى شمال الالب. وانضمت مصنوعاتها التقليدية كالاحذية والملابس الى قائمة المنتوجات الجديدة، ففاقت مبيعات الثلاجات الايطالية أية مبيعات مناظرة لها في اوروبا في الستينات. بيد أن هذه ليست بقصة نجاح تام. فالفجوة بين الشمال والجنوب لدى ايطاليا اضحت علامة فارقة مزمنة. أما الاوضاع الاجتماعية سواء في المدن الداخلية أم في المناطق الريفية الافقر فكانت أسوأ بكثير مما هو في اوروبا الشمالية. وما اساء الامر ان انعدام الاستقرار الحكومي والعجز العام الرهيب قد تفاعلا مع تضخم أكثر من الحد المعقول، فأثر على قيمة الليرة واطلق اشارة عن ان هذا النهوض الاقتصادي مجرد نهوض هش. واذا ما أجرينا مقارنة في الدخل او التصنيع بين بلدان اوروبا فلن تحظى ايطاليا بمكانة حسنة أمام جاراتها الاكثر تقدماً؛ واذا ما نظرنا الى نسب النمو فستبدو مكانة ايطاليا أفضل حالاً.

ومقابل ذلك كانت بريطانيا في عام ١٩٤٥ متقدمة أكثر على جاراتها في أقل تقدير على بلدان اوروبا الكبرى. ذلك أنها (شأن امريكا) لم تتضرر بفداحة في احداث الحرب فصار نهوضها من صدمة الحرب اسهل بكثير من نهوض الدول الأخرى التي قاست الاحتلال والتدمير. وللناحية النفسية كذلك دورها هنا، فقد بدا لشعبها ان من الصعب الاعتقاد بالحاجة الى اصلاحات متطرفة في نظامها الاقتصادي الحالي نظراً لانها لم تذق علقم الهزيمة، وبقائها أحد «الثلاثة الكبار» في بوتسدام، واستعادتها جميع ممتلكاتها الامبراطورية. وقد عملت الحرب على المحافظة على المؤسسات التقليدية كالاتحادات التجارية ونظام الخدمة المدنية،

والجامعات العريقة، فوفرت عليها عناء تصميم بنى جديدة. ولم يدخل حيز التنفيذ العملي أية ممارسات اقتصادية عملية جذرية أو «أركان» جديدة لآلية التنفيذ بالرغم من انطلاق حكومة العمال (١٩٤٥ ـ ١٩٥١) بتطبيق خططها من أجل اقامة «دولة رفاهية». وواصلت بريطانيا لثقتها حتى الآن بمكانتها المتميزة في العالم، اعتمادها على اسواقها المستعمراتية الخاصة بها، وأجهدت نفسها هباء في المحافظة على فرق الاسترليني، واهتمت بحامياتها فيما وراء البحار (وهي عبء ثقيل الوطأة على عملتها) حتى أصابها الفشل في الانضمام الى الحركات المبكرة الرامية نحو تحقيق الوحدة الاوروبية، وكانت قد انفقت على الامور الدفاعية أكثر من باقي قوى الناتو عدا الولايات المتحدة نفسها.

نال موقع بريطانيا الدولي والاقتصادي الهش غطاء جزئياً في مطلع سني ما بعد عام ١٩٤٥ بسبب الضعف الاكبر الذي عانت منه الدول الأخرى، وانسحابها الحكيم من الهند وفلسطين، والارتفاع قصير الامد في معدل الصادرات، وكذلك محافظتها على امبراطوريتها في الشرق الاوسط وافريقيا. ثم جاء اذلال السويس عام ١٩٥٦ ليخلق صدمة مذهلة ذلك أنها لم تفضح ضعف الاسترليني وحسب بل وحقيقة ان بريطانيا عاجزة عن التصرف عسكرياً في العالم الثالث بوجه الرفض الامريكي. ومع ذلك يمكن الجدال أن حقائق الانحطاط لا تزال محجوبة عن الانظار ـ ففي الشؤون الدفاعية، أوحت سياسة ما بعد عام ١٩٥٧ المستندة الى الردع النووي وهي الأقل تكلفة من القوات التقليدية الكبيرة، أن بريطانيا لا تزال تتبوأ مكانة القوة العظمى؛ ومن الناحية الاقتصادية تمسكت بريطانيا بحقيقة مساهمتها في الازدهار الشامل الذي شهدته القارة في الخمسينات والستينات. واذا كانت نسبة نموها هي الأقل ضمن اوروبا فهي مع ذلك خير من التوسع الذي نزعت اليه في العقود المنصرمة وذلك ما أتاح لماكميلان أن يقول للناخبين البريطانيين: «لم نتمتع سابقاً بمثل هذا الرخاء

مطلقاً» ورجعة الى معايير الدخل المنفق أو أعداد غسالات الملابس والسيارات لاتضح لنا أن هذا القول صحيح تاريخياً.

وإذا ما كان معيارنا التقدم الاسرع الذي تحقق في الاماكن الاخرى لبدا البلد مصاباً بما أطلق عليه الالمان بفظاظة «العلة البريطانية» ـ واعراضها مزيج من نظام الاتحادات التجارية المتناحرة، وسوء الادارة، والسياسات الارتجالية الحكومية، اضافة الى المواقف السلبية الموروثة أزاء العمل الشاق وتبني المقاولات. وكان الذي حصل أن الرفاهية الجديدة قد أحدثت ثورة عارمة في استيراد المنتوجات الاوروبية الاحسن تصميماً والبضائع الآسيوية الارخص سعراً، فخلقت ضائقة عسيرة في ميزان المدفوعات، وقذفت بالاسترليني في أزمة خانقة، وخفضت قيمته فغذت التضخم وانفتح السبيل أمام طلبات بزيادة الاجور، فلجأت الحكومة البريطانية في اوقات مختلفة الى تحديد الاسعار وسن القرارات التي تنظم زيادة الاجور وكذلك تخفيض حجم العملة المتداولة، وكل هذا من أجل الحد من التضخم وخلق الظروف المناسبة لنمو مطرد. لكنها لم تؤت ثمارها لفترة طويلة الا نادراً. فقد تخلفت صناعة السيارات البريطانية وراء منافساتها الاجنبية، وآلت صناعة بناء السفن الى الاتكال كلية تقريباً على طلبيات الادميرالية، ووجدت الشركات المنتجة للمواد الكهربائية والدراجات البخارية انها اضعف من الاستمرار في المنافسة. على أن بعض الشركات كانت استثناءات ملحوظة في هذا الصدد؛ وصمدت خدمات مدينة لندن المالية بقوة، وبقيت تجارة التجزئة ناشطة ـ لكن تآكل القاعدة الصناعية البريطانية كان رهيباً، ولم يمنحها دخولها للسوق المشتركة عام ١٩٧١ بالدواء المأمول لعللها: اذ تعرضت السوق البريطانية الى منافسة مستمرة في المنتوجات المصنعة، مع ربط بريطانيا بسياسات الاسعار الباهظة التي انتهجتها السوق المشتركة. أما نفط الشمال فقد اتضح انه ليس هبة سماوية: نعم انه اتى على بريطانيا بعوائد ضخمة من العملة

الـصـعـبـة، غـير أنه افـضى الى رفع سـعـر الاسترليني وهو مـا أضر بالصـادرات الصناعية.

وتستـقي من الاحـصـائيـات الاقـتـصـادية صـورة لما أطلق عليـه بايروش «تعـجـيل الانحطاط الصناعي في بريطانيـا العظمى». اذ انحـدرت حـصـتها من الانتاج التصنيعي العـالمي من ٨,٦٪ عـام ١٩٥٣ الى ٤,٠٪ عـام ١٩٨٠. كما تراجـعت حـصتهـا من التجـارة العـالمية بسرعة من ١٩,٨٪ (١٩٥٥) الى ٨,٧٪ (١٩٦٧). وتخلف اجمالي انتجها القومي الذي كان الثالث في العالم سنة ١٩٤٥، وراء نظيره الالماني الغـربي ومن ثم وراء الانتـاج اليـاباني، وحـتى وراء انتاج فرنسا لاحـقـاً. كما انخفض معدل دخلها الفردي المنفق عن نظيره لدى جاراتها الاصغر والاغنى في اوروبا؛ واضـحى في أواخـر السبـعينات اقرب الى دخل دول حوض البـحـر المتـوسط منه الى دخل المانيـا الغـربيـة، وفـرنسا. وان شئنا الحقيقة، فأن مـعظم هذا التـقـهـقـر في حـصص بريطانيـا (سـواء من التجارة العالمية أم اجمالي الانتـاج القـومي العـالمي) يعود الى حقيقة وجود ظروف فنية وتاريخية معينة اعطت البلد مـقداراً لا يقدر من الثروة العالمية واتاحت لها فرصاً تجارية عظيمة في العقود المبكرة؛ أمـا الآن فـقـد زالت تلك الظروف الخـاصة واستطاعت بلدان أخرى أن تسـتـغل امكاناتها الذاتيـة في التـصنيع، ولذا كـان من الطبـيعي أن يتزحزح موقع بريطانيـا النسـبي. واتجـه الحـال في مطلع الثمانينات الى التغطية عل هذا الانحدار فـصـارت بريطانيا تمتلك سادس أكبر اقتصاد في العالم مع قوات مسلحة ضخمة. واذا مـا قـورنت بعهد لويد جورج أو حتى ولاية كلمنت أتلي في ١٩٤٥ فهي الآن مجرد قـوة اعتيادية متواضعة، لا قوة عظمى.

وفي الوقت الذي رسـفت بريطانيـا في الانحطاط النسـبي كـانت المانيا تحقق «مـعـجـزتهـا الاقـتـصـاديـة». ويجدر التأكـيـد هنا ثانيـة على صيرورة هذا التطور «طبيعياً». اذ امتلكت الجمهورية الاتحادية حتى بعد شطرها عن أختها أكثر البنى

التحتية تقدماً في اوروبا، وتمتعت بمصادر داخلية ثرية (من الفحم الى مصانع الآلات)، مع وجود شعب فائق التعلم وعلى الخصوص في مجالات الهندسة، والادارة، والعلوم، وارتقى أكثر بفضل هجرة الكفاءات من الشرق. وكانت طاقاتها الاقتصادية قد قاربت النفاد في نصف القرن السابق أو أكثر بسبب متطلبات الماكنة الحربية الالمانية. أما الآن وبعد أن ركزت الطاقات الوطنية بشكل رئيسي لبلوغ النجاح التجاري، أضحت المسألة الوحيدة مدى هذا النهوض. وتحتم على الاعمال التجارية الكبرى في المانيا التي كيفت نفسها بسهولة تامة لحكم الرايخ الثاني، وفايمار، ومن ثم للرايخ الثالث، ان تتواءم مع الظروف الجديدة والتقاط المفاهيم الادارية الامريكية. وأضحت المصارف الكبرى قادرة مرة أخرى على لعب دور كبير في توجيه الصناعة. وبرزت الصناعات الكيماوية والكهربائية تارة ثانية لتغدو اقوى الصناعات الاوروبية. وطبعت شركات السيارات الناجحة بكثرة مبيعاتها مثل فولكسفاجن ومرسيدس «تأثيراتها المتعددة» الحتمية على مئات من شركات التزويد الصغيرة. وما أن ازدهرت الصادرات ـ حتى صارت المانيا الثانية في العالم بعد أمريكا في تجارة الصادرات ـ حتى دعت الحاجة الى اعداد متزايدة من الشركات والجمعيات المحلية من أجل الاتيان بـ «عمال أجانب» لتلبية الطلب الملح على العمالة غير الماهرة. وهكذا وللمرة الثالثة في غضون مئة عام أضحى الاقتصاد الالماني مصدر النمو الاقتصادي الاوروبي.

وعليه يبدو هذا من الناحية الاحصائية قصة نجاح غير مثلوم. اذ ارتفع الانتاج الصناعي الالماني حتى في الفترة بين ١٩٤٨ـ١٩٥٢ بحدود ١١٠٪ واجمالي الانتاج القومي حوالي ٦٧٪ واتيح للشركات الالمانية أن تحصل فوراً على رأس المال بفضل امتلاك البلد أعلى مستويات الاستثمار في اوروبا. كما امسى انتاج الفولاذ الذي لم يكن موجوداً سنة ١٩٤٦ أعلى انتاج في اوروبا (أكثر من ٣٤

مليـون طـن عـــام ١٩٦٠)، وهذا القـول ينطبق على معظم الصناعات الأخرى. وحـاز البلد على اعلى النسب في نمـو الصادرات الداخلية سنة بعد أخرى. فصار اجمـالي انتاجهـا الذي كـان ٣٢ مليار دولار فقط سنة ١٩٥٢ أعلى رقم في اوروبا (٨٩ مليـار دولار) بعـد انسلاخ عقد واحد، بل تجاوز ٦٠٠ مليار دولار في نهاية السبعينات. ثم ان معدل الدخل الفردي المنفق لديهـا الذي كـان ١,١٨٦ دولار عــام ١٩٦٠ (وفي الولايــات المتـحدة ٢,٤٩١ دولار آنذاك) قفز الى ١٠,٨٣٧ دولار عام ١٩٧٩ ـ أي اعلى من نظيره في امريكا البالغ ٩,٥٩٥ دولار. وامـكن تحـقـيق الفـائض عـامـاً بعـد آخر. واحتاج المارك الالماني بشكل متزايد الى تعديل نحـو الاعلى، وصـار في الواقع نوعـاً من العـملة الاحـتـيـاطيـة. ولا شك بتـبـوء الالمان الغـربيين منزلة انجح ثاني «دولة تجـارية» كبرى في العالم بالرغم من المنافسة التي أشـعلها اليابانيون الاكثر كفاءة. وتلك هي ابرز سمة للبلد منذ أن انتزع منه ٤٠٪ مـن اراضـيه وعزل أكـثر مـن ٣٥٪ مـن سكـانه. ومـن المثير للسخريـة أن جمهـورية المانيـا الديمـقراطية أظهرت بعجالة أنها تتمتع بأعلى معدل دخل فردي انـتـاجـي وصـنـاعـي مـن بـين جمـيـع دول اوروبا الشرقـيـة (بما في ذلك الاتحـاد السـوفـيتي) بالرغم من فقدانها ملايين من عمالها الموهوبين المهرة الذين تسربوا الى الغرب.

ولكن وزنها الاقـتـصـادي لم يترجم الى قـوة سـيـاسـيـة والسبب تحديداً هو هزيمـتـهـا وتقـسيمها واستمرار ايلولة أمرها في السياسة العالمية ـ الى أيدي قوات التـحـالف. وقـد كـانت جمهـورية المانيا الاتحادية حساسة بدرجة متميزة لأي برود أو احمـاء في عـلاقـة حلف الناتو بحلف وارشـو، شعـوراً منهـا بالمسـؤوليـة تجـاه الشـعب الالماني في الشرق. وامـتلكت اضـخـم تجـارة مع اوروبا الشرقـيـة والاتحاد السـوفـيـتي بالرغم من اتضـاح حـقـيقة انها الخط الجبهوي الاول في حالة نشوب حـرب أخـرى. وعنى الحـذر السـوفـيـتي (والفـرنسي بدرجـة أقل) من انبـعـاث

«العسكرية الالمانية» أنها لن تكون قوة نووية مطلقاً. كما شعرت بوخز الضمير تجاه جاراتها كبولندا وتشيكوسلوفاكيا المتاخمة لروسيا، واعتمادها القوي على الولايات المتحدة؛ فرحبت بامتنان بالعلاقة الفرنسية ـ الالمانية الخاصة التي عرضها ديغول، ولكنها قلما شعرت بقدرتها على استخدام عضلاتها الاقتصادية للتأثير على سياسات فرنسا الصارمة. وسعد الالمان الغربيون جداً حين نظر اليهم على أنهم أعضاء فريق جيدون بعد أن انغمسوا في مواجهة فكرية عويصة مع ماضيهم، بيد أنهم لم يعتبروا زعماء قياديين للشؤون العالمية.

وهذا ما يتناقض بوضوح شديد مع دور فرنسا فيما بعد الحرب العالمية أو بصورة أدق في عالم ما بعد ١٩٥٨، حين ارتقى ديغول قمة السلطة. لقد تعرض التطور الاقتصادي الذي أمله مونت وزملاؤه الى الاعاقة بسبب الحروب المستعمراتية وانعدام الاستقرار نتيجة النزاعات الحزبية اضافة الى ضعف قيمة الفرنك. ومع ذلك كان الاقتصاد الفرنسي في طور النمو السريع حتى في زمن الحملة الجزائرية. اذ آل سكانها الى الازدياد لاول مرة منذ عقود عديدة فسلط طلباً متزايداً على المواد الداخلية. والحق أن فرنسا دولة غنية ومتنوعة المصادر ولكنها ارض نصف مستغلة وعانى اقتصادها ركوداً منذ مطلع الثلاثينيات. وبزغت آفاق النمو بمجرد أن وضعت الحرب اوزارها وتدفقت المعونة الامريكية، وعودة الموارد الى أيدي أهلها، ونشوء محفزات اقامة أسواق أكبر. وفضلاً عن ذلك كان لفرنسا (مثلما هو حال ايطاليا) مستوى دخل فردي صناعي متدن نسبياً بسبب اعتماد اقتصادها بقوة على الزراعة في مساحات صغيرة، وهو ما يعني ان الزيادات في ذلك المضمار مثيرة جداً: من ٩٥ سنة ١٩٥٣ الى ١٦٧ سنة ١٩٦٣، والى ٢٥٩ سنة ١٩٧٣ (مقارنة مع دخل المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ الذي كان ١٠٠). وبلغت نسبة النمو السنوي ٤,٦٪ في الخمسينات وقفزت الى ٥,٨٪ في الستينات نتيجة تحفيز الانضمام الى السوق المشتركة. ولم توفر الترتيبات

الخاصة للسوق المشتركة حماية للزراعة الفرنسية من أسعار السوق العالمي وحسب، بل ومنحتها سوقاً كبيرة ضمن حدود اوروبا. وقد عزز الازدهار العام في الغرب صادرات فرنسا من البضائع التقليدية التي ارتفعت قيمتها (الاقمشة، والأحذية، والنبيذ، والمجوهرات) واضيفت اليها الآن الطائرات والسيارات. فتضاعف انتاج السيارات في الفترة (١٩٤٩ـ١٩٦٩) عشرة أضعاف، والالمنيوم ستة أضعاف، والجرارات اربعة أضعاف، والحديد والفولاذ ضعفين ونصف.

وبالرغم من ذلك لم تستند فرنسا كما استندت جارتها عبر الراين على الصناعة، وما كان لآمال الرئيس بومبيدو بتخطي المانيا قريباً سوى آفاق ضئيلة على ارض الواقع. واذا تجاوزنا استثناءات قليلة في الصناعات الكهربائية والسيارات والفضاء لوجدنا أن معظم الشركات الفرنسية لا تزال صغيرة ورؤوس اموالها ضئيلة مع ارتفاع اسعار سلعها اذا ما قورنت بأسعار السلع الالمانية. والحق أن كثيراً من الاراضي الصغيرة قد تلقت اعانات بفضل سياسات السوق المشتركة بالرغم من «عقلنة» الزراعة؛ ومع ذلك أثارت الضغوط على ريف فرنسا التي تزامنت مع التوتر الاجتماعي الذي اتى به التحديث الصناعي، غضب الطبقة العاملة التي كان من بينها أشهر مشاغبي احداث عام ١٩٦٨. واتجهت فرنسا نظراً لقلة مصادرها من الوقود المحلي الى الاعتماد الكبير على النفط المستورد، فتذبذب ميزان مدفوعاتها استناداً الى سعر النفط العالمي بالرغم من اضطلاعها ببرنامج طموح لانتاج الطاقة النووية. فتفاقم العجز التجاري مع المانيا الغربية باستمرار وخلق حاجة الى اجراء تخفيضات مقابل المارك الالماني، وهو ربما كان اجراءاً أكثر اطمئناناً من التذبذبات الرهيبة في سعر تبادل الدولار مع الفرنك، وكان شيئاً من عدم الاستقرار يشوب الاقتصاد الفرنسي حتى في اوقات النمو الاقتصادي المطرد وهو ما جعل كثيراً من البرجوازيين الحصفاء

يغادرون البلاد في وقت الشدة نحو سويسرا مستصحبين ما جمعوه لاقاتة أسرهم.

ومع هذا، كان لفرنسا تأثيراً على الشؤون الدولية بدرجة أبعد مما يتوقعها المرء من دولة لا تملك من اجمالي انتاج العالم سوى (٤٪ فقط) ـ وهذا قول لا يقتصر في صحته على فترة رئاسة ديغول وحسب. ولعل هذا يعزى الى الشأن القومي ـ الثقافي الفرنسي، الذي تحسن مع أفول تحسن النفوذ الانكلو ـ امريكي، وظهور روسيا شيئاً غير مرغوب فيه، وصيرورة المانيا شأناً مختلفاً. واذا قدر لاوروبا أن تمتلك زعيماً ورجالات دولة، ففرنسا هي المرشح الالمع من بريطانيا النازعة الى العزلة او المانيا المقهورة، وفضلاً عن ذلك ادركت الحكومات الفرنسية المتعاقبة ان قوة بلدها المتواضعة يمكن دعمها عن طريق اقناع السوق المشتركة بتبني خط متميز ـ في التعريفات الزراعية، والتكنولوجيا المتقدمة، والتعاون مع الامم المتحدة، وفي السياسة تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، وهلم جراً ـ وهو الشيء الذي خلق أكبر قوة تجارية في العالم ورفعها الى مستويات ارتاحت لها باريس. ولم يحصل أن كبل أي من هذه الترتيبات يد فرنسا عن التصرف بشكل فردي حين بدت الفرصة سانحة.

ان حقيقة تنامي ثروة وانتاج جميع هذه الدول الاربع مع جاراتها في هذه العقود ليست بضمانة للسعادة الدائمة. وان الآمال المبكرة بتقارب سياسي ودستوري قد ارتكزت على التوجه الوطني القوي لدى الاعضاء الذي اوضحته فرنسا في عهد ديغول بصورة ناصعة، ومن ثم جاء دور الدول الباقية (بريطانيا، والدنمارك، واليونان) التي لم تنظم الى السوق المشتركة الا أخيراً وببرود. وادت الخلافات الاقتصادية ولا سيما بشأن الكلفة العالمية لسياسة دعم المزارع الى تجميد العلائق في بروكسل وستراسبورغ. وبدا أن صدمة ارتفاع اسعار النفط في السبعينات أخرت اوروبا لدرجة خطيرة وحرمتها من التفاؤل: واتضح ان من

العسير تبني سياسات تكنولوجية متقدمة لمواجهة التحدي الياباني والامريكي بالرغم من التحذير المدوي والخطط الطويلة العريضة التي وَضعت في بروكسل. ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه العراقيل اوضح حجم النشاط الاقتصادي للسوق الاوروبية المشتركة ان المنظر العالمي لمختلف لحد بعيد عنه في عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٨. وكانت السوق الاوروبية اعظم مصدر ومستورد للسلع في العالم (بالرغم من ان معظم هذا ناشيء عن التجارة ضمن حدود اوروبا)، وامتلكت في عام ١٩٨٣ أضخم احتياطي عالمي من الذهب والعملات؛ وقامت بتصنيع عدد من السيارات أكبر مما صنعته اليابان (٣٤٪ مقابل ٢٤٪) أو الولايات المتحدة (٢٣٪). واضحى انتاجها من الحديد الخام الثاني في العالم بعد الاتحاد السوفيتي. ولما كان لدول السوق الاوروبية عدد سكان بلغ في سنة ١٩٨٣ أكثر من سكان امريكا وساوى سكان الاتحاد السوفيتي ـ ٢٧٢ مليون نسمة ـ تمتعت باجمالي انتاج قومي وحصة من الانتاج التصنيعي العالمي أكبر مما لدى الدولة السوفيتية، أو كتلة الكومكون برمتها. فان كانت السوق الاوروبية لا تزال غير ناضجة سياسياً وعسكرياً، فهي أكثر قوة وحضوراً في التوازنات الاقتصادية الكونية مما كانت عليه عام ١٩٥٦.

ونفس الشيء تقريباً يمكن أن يقال عن الاتحاد السوفيتي حين طويت سني الخمسينات حتى الثمانينات. فكما ذكرنا آنفاً مرت عقود لم يكتف فيها الاتحاد السوفيتي ببناء جيش قوي، بل وحقق تفوقاً نووياً ـ استراتيجياً على الولايات المتحدة، وطور بحرية تجوب المحيطات، ومد نفوذه الى أجزاء مختلفة من البسيطة. ولكن هذا الانطلاق المثابر نحو تحقيق المساواة مع الولايات المتحدة لم تلحق به انجازات موازية على الصعيد الاقتصادي. فمن المثير للسخرية ان البلد الذي ادعى انه الدولة الاشتراكية الاولى في العالم، أخذ يعاني من مصاعب اقتصادية متفاقمة مع مرور الزمن.

لا ينفي هذا القول حقيقة التقدم الاقتصادي الملموس الذي حققه الاتحاد السوفيتي -وجميع اعضاء الكتلة التي تسيطر عليها روسيا-منذ سني حكم ستالين الاخيرة. اذ شهدت المنطقة تحولات في ميادين عديدة أكثر مما شهدته اوروبا الغربية في هذه العقود القليلة، بالرغم من ان ذلك قد يعزى لحقيقة انها أشد فقراً. وعلى أية حال كانت المنجزات المتحققة ملموسة. اذ قفز انتاج روسيا من الفولاذ من ١٢,٣ مليون طن سنة ١٩٤٥ الى ٦٥,٣ مليون طن سنة ١٩٦٠ والى ١٤٨ مليون سنة ١٩٨٠ (جاعلاً من الاتحاد السوفيتي اعظم منتج في العالم). وارتفع انتاج الطاقة الكهربائية من ٤٣,٢ مليون كيلو واط / ساعة الى ٢٩٢ مليون، والى ١,٢٩٤ مليار في نفس الفترات. كما طفر انتاج السيارات من ٧٤ ألف وحدة الى ٥٢٤ ألف، والى ٢,٢ مليون وحدة؛ وينطبق معيار هذه القائمة على الزيادات المتحققة في باقي المنتوجات من دون تحديد تقريباً. وقد ازداد الانتاج الصناعي الشامل الذي بلغ معدل نموه السنوي أكثر من ١٠٪ في الخمسينات، من ١٠٠ في سنة ١٩٥٣ الى ٤٢١ في سنة ١٩٦٤ وهو انجاز مدهش ـ مثلما هو شأن علامات البراعة السوفيتية مثل القمر الصناعي سبوتنك، واستكشاف الفضاء، وانتاج المعدات العسكرية. فامتلك البلد ابان تقهقر خروشوف سياسياً، اقتصاداً اوسع قاعدة وأكثر رخاء منه في عهد ستالين، واستمر هذا النشاط الايجابي بالازدياد.

ومع هذا، طفق عيبان طغيا على هذه الانجازات. الاول هو الانخفاض طويل الامد والمستمر في معدل النمو ومعه انخفاض في الانتاج الصناعي منذ عام ١٩٥٩ وتزايده سنة بعد اخرى حتى بات في نهاية السبعينات ٣ ـ ٤٪ سنوياً واستمر بالهبوط. ولو نظرنا للامر بامعان لوجدنا أنه تطور طبيعي تماماً بعد أن اتضح الآن أن الزيادات السنوية المبكرة كانت تعزى بصورة رئيسية الى تدفق رأس المال والايدي العاملة الكبيرين. ثم شرع النمو بالتراجع بعد أن بدأ جميع

العمال بالعمل (وازدادت طلباتهم بالاضافة الى طلبات القوات المسلحة، والمزارعين)، وبالنسبة لاستثمارات رأس المال فقد وجهت على نحو كبير الى الصناعات الكبيرة والانتاج الدفاعي وهو ما أكد ثانية على النمو الكمي بدلاً من النمو الصناعي، تاركاً قطاعات أخرى كثيرة من الاقتصاد تعاني شحة رأس المال. وربما جاء ابلغ تأثير سلبي من المناخ الرديء دوماً الذي عرقل المسيرة الزراعية السوفيتية؛ اذ نما الانتاج الزراعي بمعدل ٤,٨٪ سنوياً في الخمسينات ثم بمعدل ٣٪ فقط في الستينات ثم ١,٨٪ في السبعينات ـ برغم الاهتمام ورأس المال السخي الذي بذله المخططون السوفيت ووزراؤهم المتألمون. واذا ما أخذنا بالاعتبار حجم القطاع الزراعي في الاتحاد السوفيتي وحقيقة ازدياد سكانه ٨٤ مليون نسمة في العقود الثلاثة التي تلت عام ١٩٥٠، لوجدنا أن جميع الزيادات المتحققة في الانتاج القومي بالنسبة للفرد الواحد كانت أقل بكثير من معدلات الانتاج «الصناعي» التي كانت بحد ذاتها انجازاً «قسرياً».

وثاني العيبين هو الوضع الاقتصادي السوفيتي «النسبي». فخلال الخمسينات والستينات حين كانت حصته من الانتاج التصنيعي والتجارة العالميين آخذة بالازدياد، كان خروشوف محقاً بعض الشيء حين ادعى أن النموذج الماركسي في الانتاج لأفضل وسوف «يدفن الرأسمالية» يوماً ما. وعلى أية حال أضحى هذا الاتجاه من ذلك الحين أكثر اقلاقاً للكرملين. فقد صارت السوق الاوروبية بزعامة المانيا الغربية (النصف عملاق) اثرى وأكثر انتاجية من الاتحاد السوفيتي. وأخذت الدولة الجزرية الصغيرة (اليابان) تنمو بسرعة كبيرة لدرجة ان تخطيها معدلات النمو السوفيتي باتت مسألة وقت وحسب. كما بقيت الولايات المتحدة في طور الصدارة بمعياري الثروة والانتاج الكلي بالرغم من انحطاطها الصناعي النسبي. وها هو المستوى المعيشي للروسي العادي وللاوروبي الشرقي يتراجع ففتح ثغرة مع المستوى المعيشي للفرد الغربي، وذلك ما نظرت

اليه الشعوب الماركسية بشيء من الحقد. وأوحت التكنولوجيا الحديثة وافرازاتها من الكمبيوترات والروبوتات وأجهزة الاتصالات البعيدة، ان الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في فلكه عاجزة عن المنافسة. وتراجعت الزراعة أكثر من السابق. واذا تحدثنا بلغة الارقام فان عامل المزرعة الامريكي كان ينتج في عام ١٩٨٠ ما يكفي لاطعام ٦٥ فرداً فيما كان العامل الروسي ينتج ما يقيت ثمانية افراد فقط. فأدى ذلك بدوره الى احراج السوفيت واضطرارهم الى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية.

لقد عكست مصاعب الدول التابعة لروسيا كثيراً من مصاعب روسيا الاقتصادية نفسها، وهي ذات الدول التي حققت أيضاً معدلات نمو عالية في الخمسينات ومطلع الستينات ـ بالرغم من ان ذلك قد انطلق ايضاً من مستويات اوطأ مما لدى الغرب، وباتباع اولويات أكدت على التخطيط المركزي والصناعات الثقيلة، والتحول الى نظام المزارع الجماعية وفي الوقت الذي برزت فروقات في الرفاهية ومقدار الثروة لدى دول اوروبا الشرقية (ولا تزال) فان الاتجاه العام كان يمثل توسعاً بدائياً ومن ثم انخفاض ـ وهو ما ترك المخططين الماركسين أمام خيارات صعبة. وصار الاتجاه في حالة روسيا هو استصلاح الاراضي الزراعية المضافة بالرغم من الحدود التي فرضتها ظروف الشتاء في الشمال والصحاري في الجنوب التي عرقلت ذلك الاستصلاح، وهو ما سهل تذكير الكثيرين بتحويل استغلال خروشوف الواثق للاراضي البكر الى اراضي قاحلة. كما خلق الاستغلال المكثف للمواد الاولية خطر تفاقم انعدام الكفاءة في التعامل مع خزين النفط مثلاً في الوقت الذي ارتفعت التكاليف الصافية بسرعة حال امتداد التعدين الى المنطقة المتجمدة القطبية. نعم أمكن تخصيص مزيد من رؤوس الاموال لأغراض الصناعة والتكنولوجيا، ولكن فقط على حساب تحويل المصادر اما من الدفاع الذي بقي يحوز على الاولوية رقم واحد في الاتحاد السوفيتي ـ

بالرغم من جميع التبدلات الجارية في شخوص القيادة ـ أو من السلع الاستهلاكية ـ التي بدا تقليلها أمراً غير مقبول حقاً (وخاصة في اوروبا الشرقية) في الوقت الذي جعلت الاتصالات البعيدة من رفاهية الغرب شيئاً أكثر تجلياً. وأخيراً، فقد فكرت روسيا والانظمة الشيوعية بسلسلة من الاصلاحات التي لم تقتصر على اجتثاث الفساد بانتظام وهجر النمط البيروقراطي فحسب، بل وطالت «النظام» نفسه، عن طريق تقديم الحوافز، وادخال آلية أسعار أكثر واقعية، وافساح المجال للزيادات في الزراعة بالمزارع الخاصة، وتشجيع النقاش المفتوح وعقد الصفقات عند التعامل مع المظاهر التكنولوجية الجديدة، الخ؛ أي بكلمات أخرى سلوك السبيل نحو «الرأسمالية الزاحفة» مثلما فعلها الهنغاريون بحذق في السبعينات. غير أن صعوبة هذه الآستراتيجية كما اوضحتها التجربة التشيكوسلوفاكية سنة ١٩٦٨، هي أن اجراءات «التحرر» تلقي بظلال من الشك على النظام الشيوعي نفسه ـ ولذلك غضب منها منظرو الحزب ورجال السلطة العسكرية طيلة حكم برجنيف شديد الحذر. ولذلك كان لا مفر من الابقاء على الانحطاط الاقتصادي النسبي بحذر، وهو ما جعل النجاح الملموس امراً مستحيلاً.

*

ولعل العزاء الوحيد لصناع القرار في الكرملين هو معاناة غريمتهم امريكا من مصاعب اقتصادية منذ الستينات فما فوق، وشروعها بفقدان حصتها المتميزة في الانتاج والثروة والتجارة العالمية التي حظيت بها في عام ١٩٤٥. لقد كانت المكانة الاقتصادية الامريكية غير مسبوقة كما ذكرنا سابقاً، وثمة سببٌ جزئي لتربعها قمة العالم يرجع الى انفجار انتاجيتها، وثمة سبب ثان هو الضعف المؤقت الذي اصاب الامم الباقية. وجد بايروش أن الانتاج الامريكي قد هبط سنة ١٩٥٣ بنسبة ٤٤,٧٪؛ والى ٣١,٥٪ سنة ١٩٨٠؛ ولا يزال مستمراً بالهبوط. ولنفس السبب تقريباً أوضح محللو وكالة المخابرات المركزية أن حصة الولايات

المتحـدة من اجمـالي الانتاج القومي قد تعرضت للنقص من ٢٥,٩٪ سنة ١٩٦٠ الى ٢١,٥٪ سنة ١٩٨٠ (بـالرغم من أن ارتفـاع الدولار قـصير الامـد في اسـواق العـمـلات اشار الى الزيادة الصافية خلال السنين القليلة التالية). والمسألة ليست ان الامـريكان كـانوا ينتـجون اقل لدرجة ملحوظة (باستثناء الصناعات التي فترت في العـالم الغـربي عـمـوماً)، بل ان الآخرين كانوا ينتجون أكثر بكثير. ولعل انتاج السـيارات يزودنا بأسهل طريقة لايضاح اتجاهي هذه المسألـة: ففي عــام ١٩٦٠ قامت امريكا بتصنيع ٦,٦٥ مليـون سيارة وهو رقم مثّل ٥٢٪ من الانتاج العالمي البـالغ ١٢,٨ مليـون سيـارة: وانتجـت في عـــام ١٩٨٠ ما نسبته ٢٣٪ فقط من الانتـاج العـالمي، ولكن لمـا كان الاخير قد بلغ ٣٠ مليـون وحدة، ازداد الانتاج الامريكي الى ٦,٩ مليون وحدة.

ثمـة جـانب مقلق لهذا التطور بالرغم من وجود هذا التصور الذي اسعف الامـريكان بنصف تعـزية ان صح التـعـبير. فليس السـؤال الحقيقي «هل اقسرت الـولايات المتـحـدة على الانحطاط؟» بل هو «هل اقسرت على الانحطاط «بسرعـة بالغـة»؟» بالنظر الى حـقـيقة ان موقع امريكا التنافسي حتى في اوج فترات سلمها قـد انحـدر بقـوة بسـبب تآكل مـعدل النمو السنوي لانتاج الفرد الواحد وخاصة عند مـقارنته بالعقود السالفة ـ انظر الجدول ٤٢.

من الممكن مـرة أخـرى اطلاق الجـدل على اساس ان هذا تطور «طبيعي» من الناحـيـة التـاريخيـة. فـقـد عزت الولايات المتحدة كما يقول (ميشيل بالفور) ولعدة عقود قبل عام ١٩٥٠ انتـاجـها بوتيرة اسرع من أية دولة أخرى لانها كانت مـبـدعـاً عظيماً لاسـاليب التـحـديث والانتـاج الضخم. فكانت النتيجة انطلاقها باسرع من أي بلد آخـر في طريق تلبـيـة الاحتياجات البشرية، مع مزاولة نشاطها بمسـتوى عال من الكفاءة (بالاستناد الى ارقام الانتاج الفردي لكل ساعة). ومع أن هذا صـحـيح حـقـاً، فان امريكا لم تحظ بمساعدة اية اتجاهات خاصة شهدها

نشـاطهـا الاقتصادي: اذ شجعت ايضاً على التوفير الشخصي بمستوى اوطأ، أما الانفـاقـات العـسكرية نفـسها باعتبارها جزءاً من الانتاج القومي فكانت اعلى من أيـة انـفـاقـات لدى كـتلة الامم الغـربيـة. واضـافـة لذلك انتـقل نفـر كـبير من الامريكان من الصناعة الى قطاع الخدمات أي الى حقول ذات انتاجية واطئة.

الجدول ٤٢: معدل النمو في الانتاج للفرد الواحد (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢)

	(١٣ ـ ١٩٥٠)	(٤٨ ـ ١٩٦٢)
الولايات المتحدة	١,٧	١,٦
المملكة المتحدة	١,٣	٢,٤
بلجيكا	٠,٧	٢,٢
فرنسا	٠,٧	٣,٤
المانيا الغربية	٠,٤	٦,٨
ايطاليا	٠,٦	٥,٦

لقـد خفي عن الانظار معظم هذا القصور في الخمسينات والستينات بفضل الرقي اللامع في التكنولوجـيـا الامـريكيـة المتـقدمة، والرفاهية التي اثارت طلبات المسـتـهلكين باقـتناء السيارات فائقة السرعة واجهزة التلفاز الملونة، وكذلك بفضل تدفق الدولارات من الولايات المتـحـدة الى الاجـزاء الافـقـر من العـالم على شكل اعـانات خـارجـيـة أو انفـاق عـسكري أو اسـتـثمار في المصارف والشركات. ومن المـهـم ان ننوه هنا الى التـحـذير المدوي الذي انطلق في منتـصف السـتـينات عن التـدفق الخـارجي للاشـتـثمارات الامـريكيـة صـوب اوروبا (وتوسعاً صوب اماكن

اخـرى) بدعوى تحويل هذه البلدان الى توابع اقتصادية لامريكا؛ أو الى الشركات العـمـلاقـة مـتـعـددة الجنسيات والمحسودة مثل اكسون وجنرال موتورز؛ وكذلك اشـار التـحـذير الى تقنيـات الادراة المعقدة التي تبنتها مدارس الاعمال الامريكية. والحق اننا لو نظرنا الى الموضـوع من ناحـيـة اقـتصادية لرأينا أن الأستثمار والانتاج الامـريكيين في الخـارج هما دليل على القـوة الاقتصادية؛ اذ تم استغلال انخفاض اجـور العمالة وضـمـن دخـولاً اوسع الى اسـواق خـارجـيـة. وقـد غدا تدفق رأس المال بمـرور الزمن أكـثـر قـوة بحيث بدأ يتـخطى مـقـدار الفـائض الذي كـسبه الامـريـكـان من تصـدير مـصنوعـاتهم، وأغـذيتـهم وخـدمـاتهم «غير المنظورة». وكـانت مـعظم الحكومـات الاجنبـية راضية عن استلام المزيد من الدولارات (التي هي اقـوى عملة احتياطية) بدلاً من المطالبة بالدفع على شكل ذهب، بالرغم من أن العجز عن الدفع قد اوحى بتدفق الذهب الامريكي في نهاية الخمسينات.

ومـا أن حلت السـتـينات حـتى تلاشى هذا الوضع المريح. اذ نزع كل من كندي وجـونسـون الى زيادة الانفـاقـات العـسكرية الامريكية في الخارج وليس في فـيـتنام فـحسب بالرغم من ان ذلك الصراع قد حول الدولارات المنفقة خارجاً الى برك من الدمـاء، وجنح كـلاهما الى تعـزيز الانفـاقـات المحليـة وهو الاتجاه الذي عرفت جدواه قبل عـام ١٩٦٠. ومـا كـانت أي من ادارتيهما راغبة بتحمل الثمن السـيـاسي لجـباية الضرائب من أجل تغطية العجز الحكومي، والارتفاعات الجنونية في الاسـعـار، والتـلاشي المتـزايد لقـدرة الصناعـة الامريكية على المنافسة ـ وهو ما أدى بدوره الى مـفـاقـمـة العـجـز في مـيـدان المدفـوعات، والتخلي عن الاستثمار الخـارجي (وذلك اجـراء ادارة جـونسـون) في الشركـات الامريكية، وتوجه الاخير نحـو الوسـيلة الجـديدة المتـمثلة بالدولارات الاوروبية. كما انحدرت حصة امريكا في نفس الفترة من احـتيـاطي الذهب العالمي لدرجة صاعقة من ٦٨٪ سنة ١٩٥٠ الى ٢٧٪ فقط سـنة ١٩٧٣. ثم وجـدت ادارة نيكسـون أن ليس أمامها غير خيار

ضئيل لانهاء ارتباط الدولار بالذهب في الاسواق الخاصة، ومن ثم تعويم الدولار ضد العملات الأخرى، وذلك بالنظر الى حجم المدفوعات العالمية وطبيعة نظام تدفق الاموال التي فاقمت هذه المشاكل، وكذلك هجوم ديغول الغاضب على ما اعتبره «تصدير امريكا للتضخم». أما نظام (برتون وودز) الذي كان انجازاً عظيماً أيام كانت امريكا صاحبة الكأس المعلى في الشؤون المالية، فقد انهار حين لم يعد جهازها المالي قادراً على تحمل الاعباء أكثر.

وشئنا هنا أن نضرب صفحاً عن تفاصيل ارتفاع وانخفاض الدولار في السبعينات، كما لن نعرج على ذكر الخط المتعرج الذي اتخذته الادارات المتعاقبة لوقف التضخم وتحفيز النمو دون الحاق اضرار كبيرة سياسياً. لقد اضعف التضخم الاعلى من المعدل داخل الولايات المتحدة الدولار مقابل العملتين الالمانية واليابانية في السبعينات؛ أما أزمات البترول التي اضرت البلدان الاكثر اعتماداً على اوبك (كاليابان وفرنسا)، وكذلك الاضطراب السياسي في اجزاء العالم المختلفة اضافة الى رفع نسب الفوائد الامريكية فقد ادت كلها الى دفع الدولار الى الامام مثلما صار الامر في بداية الثمانينات، ومع أن هذه التذبذبات عظيمة الأهمية ونزعت الى مفاقمة الاضطراب الاقتصادي العالمي، فربما كانت أقل تأثيراً من الاتجاهات القاسية طويلة الامد وهي: انخفاض نمو الانتاجية، الذي هبط لدى القطاع الخاص من ٢,٤٪ (١٩٦٥ـ ١٩٧٢) الى ١,٦٪ (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧)، والى ٠,٢٪ (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)، وكذلك العجوزات الفدرالية المتفاقمة التي عدت بمثابة «دعم» للاقتصاد على حساب امتصاص مزيد من الاموال من الخارج (وهي التي اجتذبتها نسب الفوائد الامريكية العالية) فرفعت سعر الدولار الى مستويات شاهقة وحولت البلد من دائن الى مدين؛ وازدادت صعوبة الموقف التنافسي للشركات الامريكية ضد الشركات التي تستورد امريكا منها السيارات، والمواد الكهربائية، وادوات المطبخ، والمصنوعات الأخرى. ولذا

ليس من عجب أن ينحدر مستوى اجمالي الانتاج القومي الامريكي للفرد الواحد من الاول في العالم الى مصاف أوطأ.

ومع ذلك ثمة عزاءات تلوح أمام الذين يرون الاقتصاد الامريكي واحتياجاته ضمن اطر أكبر وليس استناداً الى المقارنات المنتقاة مع الدخل السويسري أو الانتاجية اليابانية. ذلك أن السياسة الامريكية بعد عام ١٩٤٥ حققت بعض الاهداف الاساسية الهامة حسب قول كوليو: الرفاهية المحلية مقارنة بما أصاب البلد من ركود في الثلاثينات، واحتواء السياسة التوسعية السوفيتية من دون الاصطلاء بنار حرب، وانعاش اقتصاديات اوروبا الغربية (والتقاليد الديمقراطية، التي انضمت اليها اليابان من أجل خلق «كتلة اقتصادية أكثر توحداً»، وذات آلية مفروضة لتشكيل مؤسسات متعددة الجنسيات لادارة الشؤون الاقتصادية والعسكرية المشتركة؛ وأخيراً «تحويل الامبراطوريات الاستعمارية القديمة الى دول مستقلة لا تزال منضوية في خيمة اقتصاد عالمي». وباختصار، تولت امريكا ادارة النظام العالمي الحر الذي اعتمدت عليه نفسها بقوة متزايدة؛ وبينما تقلصت حصتها في الانتاج والثروة العالمية فان اعادة استتباب التوازنات الاقتصادية الكونية قد هيأت جواً ليس بشديد التنافر مع تقاليدها الرأسمالية المتعلقة بالاسواق المفتوحة. وأخيراً اذا كانت قد رأت ان انتاجها قد تعرض للتآكل بفعل بروز اقتصاديات اسرع نمواً، فانها لا تزال محتفظة بأفضلية كبيرة على الاتحاد السوفيتي من جميع اعتبارات القوة القومية تقريباً ـ وبقيت فاتحة صدرها أمام المبادرات الادارية التحفيزية وتنكبت العبء التكنولوجي وهي أمور وجد منافسها الماركسي صعوبة هائلة في تقبلها.

ولعل من المهم على أية حال الاستعانة بالنموذج الاحصائي (راجع الجدول ٤٣) لايضاح منبع الاتجاهات المبينة اعلاه من حيث علاقتها بالتوازنات الاقتصادية الكونية، أي النهوض الجزئي للانتاج العالمي على أيدي البلدان الاقل

تطوراً، والنمـو اليـاباني المشـهـود، وجمهورية الصين الشعبية بدرجة أقل؛ وكذلك تآكل حـصـة السـوق الاوروبيـة المشتركة حتى ان بقيت أكبر كتلة في الارض؛ ثم ثبـوت حـصـة الاتحـاد السـوفـيتي وانحطاطها فيما بعد؛ اضافة الى التردي الاسرع للولايات المتـحـدة والمعجزة الاقتصادية الاعظم التي حققتها أيضاً.

والواقع أن آخـر سنـة في جـدول ٤٣ (١٩٨٠) تتضمن ارقام البنك العالمي عن السكان، واجمالي الانتـاج القـومي للفـرد الواحد واجمالي الانتاج القومي نفسه التي هي دليل التـوزع «مـتـعـدد الاقـتطاب» للتـوازنات الاقتصادية العالمية، مثلما مبين في الجدول ٤٤.

الجدول ٤٣: حصص اجمالي الانتاج القومي العالمي ٦٠ ـ ١٩٨٠ (بالمئة)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
البلدان الاقل تطوراً	١١,١	١٢,٣	١٤,٨
اليابان	٤,٥	٧,٧	٩,٠
الصين	٣,١	٣,٤	٤,٥
السوق الاوروبية المشتركة	٢٦,٠	٢٤,٧	٢٢,٥
الولايات المتحدة	٢٥,٩	٢٣,٠	٢١,٥
البلدان المتطورة الاخرى	١٠,١	١٠,٣	٩,٧
الاتحاد السوفيتي	١٢,٥	١٢,٤	١١,٤
البلدان الشيوعية الاخرى	٦,٨	٦,٢	٦,١

الجدول ٤٤ : السكان، واجمالي الانتاج القومي للفرد الواحد، واجمالي الانتاج القومي في سنة ١٩٨٠

	السكان (بالملايين)	الانتاج القومي للفرد (بالدولارات)	الانتاج القومي (بمليارات الدولارات)
الولايات المتحدة	٢٢٨	١١,٣٦٠	٢,٥٩٠
الاتحاد السوفيتي	٢٦٥	٤,٥٥٠	١,٢٠٥
اليابان	١١٧	٩,٨٩٠	١,١٥٧
السوق المشتركة (١٢ بلداً)	٣١٧	ــــ	٢,٩٠٧
المانيا الغربية	٦١	١٣,٥٩٠	٨٢٨
فرنسا	٥٤	١١,٧٣٠	٦٣٣
المملكة المتحدة	٥٦	٧,٩٢٠	٤٤٣
ايطاليا	٥٧	٦,٤٨٠	٣٦٩
المانيا الغربية والشرقية	٦٨	ــــ	٩٥٠
الصين	٩٨٠	٢٩٠ أو ٤٥٠	٢٨٤ أو ٤٤١

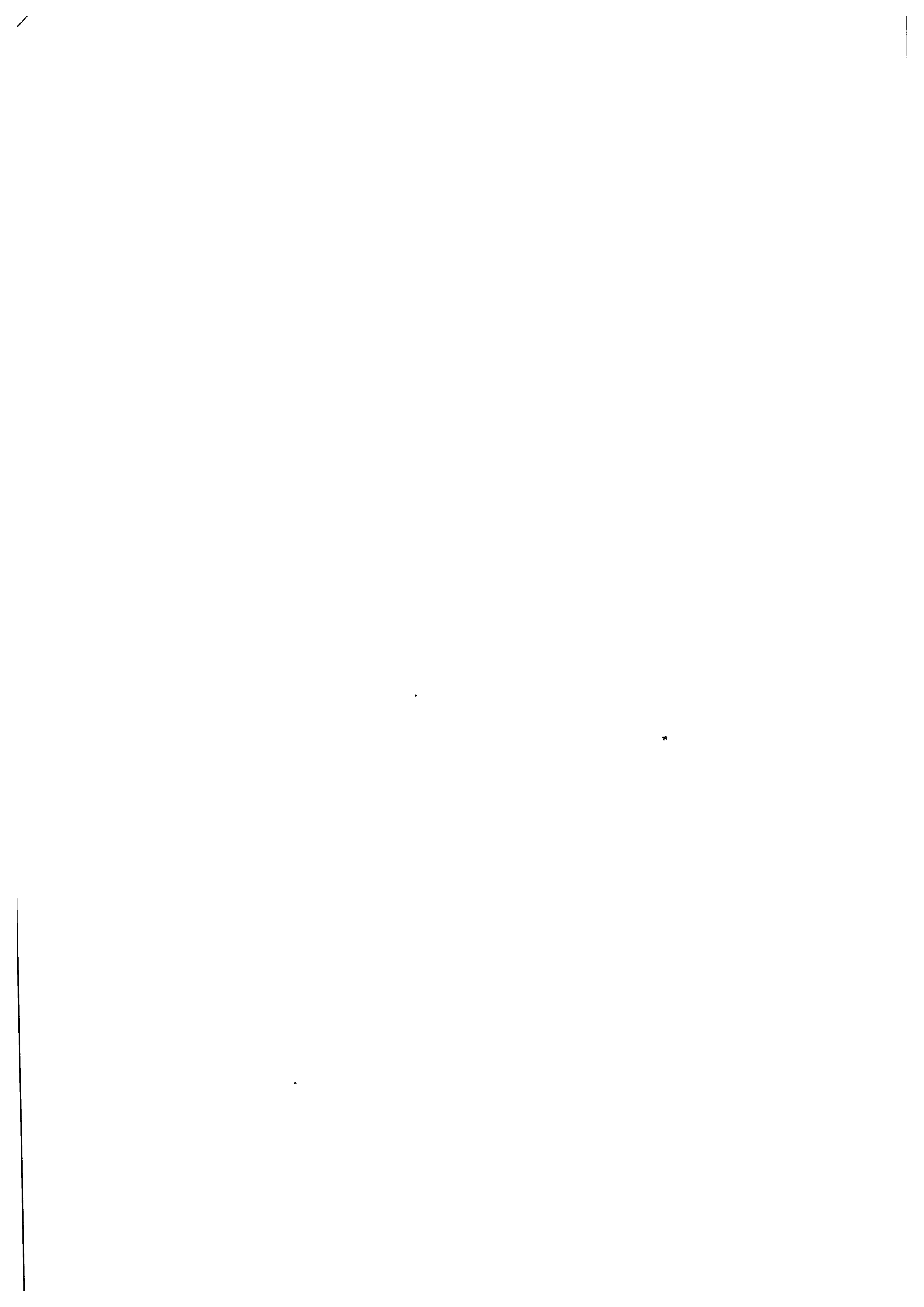
وأخيراً قد يكون مفيداً أن نتذكر أن لهذه الانتقالات طويلة المدى في التوازنات الانتاجية أهمية ليست كبيرة بحد ذاتها، بل هي كبيرة بمضامينها المتعلقة بالقوة السياسية. اذ نوه لينين نفسه في سنتي ١٩١٧ ـ ١٩١٨، بأن نسب

النمـو «غير المتكافئة» للبلدان هي التي افضت بشكل عصي على المقاومة الى بروز قوى معينة وتقهقر أخرى:

«كـانت المانيا قبل نصف قرن خلا بلداً تعيساً غير ذي أهمية على قدر تعلق الامـر بقـوتها الرأسمالية عند مـقـارنتـهـا بقـوة انكلترا في ذلك الزمن، كما كـانت اليـابان ليست بذات شأن مـقارنة مع روسيا. هل «يعقل» انه في ظرف عشرة أو عشرين عـامـاً سـوف تبـقى القـوة النسـبيـة للقوى الامبريالية على حالها دون أن يمسها تغيير؟ ان هذا الامر لا يمكن تصديقة مطلقاً».

ان هذه القـاعدة لقابلة للانطباق على «جميع» الوحدات القومية بغض النظر عن نظامـهـا السـياسي الاقتصادي الذي تحبذه، وهي أن النسب المتباينة في النمو الاقـتـصـادي سـتـؤدي عـاجـلاً أم آجلاً الى احداث تغييرات في التوازنات العالمية السياسية والعسكرية.

ومن المؤكـد أن هذا هو النمـوذج الذي تم رصده عن تطور القوى العظمى في الاربعـة قـرون السـابقـة لقـرننا الحـالي. أي أن الانتـقالات السريعة على نحو اسـتـثنائي في مـراكز الانتاج العالمي خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية لن تمر دون تأثير على مـستقبل الستراتيجيات الكبرى للقوى الرائدة اليوم.



الفصل الثامن

على أعتاب القرن الحادي والعشرين

تأريخ واستقراءات

لا يقتصر محتوى فصل يحمل هذا العنوان على مجرد سرد للتغيرات التي طرأت وفقاً لتسلسلها الزمني، بل هو يعالج، وهذا الاهم، التغيرات الحاصلة في «الاساليب». فحتى الماضي القريب هو تأريخ، وسيبقى المؤرخ يعمل ضمن نفس السياق الاكاديمي حتى لو وضعت أمامه مشاكل دراسة عقود التأريخ الماضية بانحيازاتها وتعددية مصادرها حجر عثرة لـ «غربلة الغث عن السمين». لكن الكتابات عن كيفية صيرورة الحاضر مستقبلاً لا يحق الادعاء بأنى شكل أنها حقائق تأريخية حتى ان خاضت في اتجاهات آخذة بالمسير. فالتغير لا يقتصر على مناسيب المواد الاولية فحسب استنتاجاً من الدراسات الارشيفية حاضراً لتغدو نبوءات اقتصادية وتكهنات سياسية مستقبلاً، بيد أن مصداقية ما يكتب عنه لم يعد ممكناً افتراضها. فاذا طفقت مصاعب منهجية في التعامل مع «الحقائق التاريخية» فان أحداثاً ماضية مثل اغتيال ارشيدوق ما أو هزيمة عسكرية «قد وقعت فعلاً» فليس من حديث الآن عن المستقبل يمكن القول به أمراً مقضياً. فالاحداث المفاجئة والحوادث المحضة أو توقف تيار ما يمكن لها سحق أكثر التنبؤات عقلانية، وان لم تفعل غير هذا، فذلك من «حظ» المتنبىء.

وعليه فان الذي يتبع انما هو مجرد توقع حدسي ومشروط مستند على

حدس عقلاني عن كيفية عمل الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية الكونية الراهنة ـ ومن دون تقديم ضمان بأن جميع (أو أياً من) هذا سوف يحدث. وها هو تحذير ساطع من مغبة استخلاص نتائج من دراسة الاتجاهات الاقتصادية القائمة يتجلى في ما اصاب القيمة العالمية للدولار على مدى السنوات القليلة الماضية وكذلك انهيار اسعار النفط خلال فترة ما بعد عام ١٩٨٤ (بكل تأثيراته المختلفة على روسيا واليابان ومنظمة الاوبك). ولم يتحد عالم السياسة والدبلوماسية يوماً بشتى ضروبه لينهج خطوطاً مستقيمة. وعليه، لا بد من تغيير الفصول الاخيرة لجميع الدراسات الخائضة في الشؤون المعاصرة. وبعد سنوات قلائل وانطلاقاً من حكمة الادراك المتأخر، سيكون من العجائب أن ينجو هذا الفصل الحالي من التعديل.

ربما تتجسد خير طريقة لادراك الآتي من الأحداث في النظر «الى الوراء» باقتضاب الى نشأة وسقوط القوى العظمى خلال القرون الخمسة المنصرمة. فحجة هذا الكتاب أنه أقرّ بوجود قوة محركة للتغير نبعت أساساً من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وألقت بظلالها على البنى الاجتماعية والانظمة السياسية، وحتى على مواقع الدول والامبراطوريات. ولم تكن منتظمة سرعة هذا التغير الاقتصادي الكوني طالما أن خطى الاختراعات التكنولوجية والنمو الاقتصادي غير منتظمة هي الأخرى، وخاضعة لحالة البلد الخاصة اضافة الى تأثيرات الطقس، والامراض، والحروب، والجغرافيا، والاطار الاجتماعي، وهكذا دواليك. وهكذا ايضاً عانت مناطق ومجتمعات مختلفة عبر الكون معدلات نمو اعلى أو أوطأ، اعتماداً ليس على الانماط المتبدلة في مجالات التكنلوجيا، والانتاجية، والتجارة وحسب، بل وعلى درجة تقبلها للانماط الجديدة لتزايد الثروة والانتاج. فحين بزعت شمس بعض مناطق العالم، أفلت شموس مناطق أخرى ـ (نسبياً أو كلياً أحياناً).

ومـا في هذا مـفـاجأة. فليس للعـالم قرار ما دام الاندفاع نحو التطور شيئاً بنفس الانسـان. بل أن فـورة التـغير سـتـزداد عنفواناً واضطراماً عن السابق، على أثر الابداعـات الفكرية منذ عـهد النهضة فصاعداً، والتي وهبتها «العلوم الصرفة» اثناء عصري النهـضـة والثورة الصناعية اسناداً مشهوراً.

فـيما ذهـب الـكتـاب من ناحـيـة ثانيـة الى تأكـيـد التأثيرات طويلة الامـد والحـاسمة التي أحدثتها وتيرة النمو الاقتصادي غير المتساوي على القوة العسكرية النسـبـيـة والموقع الاستراتيجي لاعضاء النظام الدولي. وما هذا بمثير للدهشة مرة أخـرى، وتطرقنا اليـه مـراراً ولكن نمط سرده قد يكون مختلفاً هذه المرة. فما أقسر زعماء الـعـالم عـلى وضـع ايديهم على خـدودهم منتظرين قـدوم انجلس ليصرح بـ «مـا من شيء يعـتـمـد على الاوضاع الاقتصادية أكثر من الجيش والبحرية». فهذا جلي أمـام انظار امـراء عصر النهـضـة مـثلما يعلم مـوظفو البنتاغون اليوم بارتكاز القـدرة العـسكرية على امـدادات وافـيـةٍ من الثـروة التي تنهل بدورها من قـاعدة انتـاجـيـة عـمـلاقة، وتكنولوجيا خلاقة. ان التفوق الاقتصادي كما رأينا اعلاه لا يترجم «دومـاً» وفـوراً الى كـفـاءة عـسكرية، فذلك يعتمد على عوامل اخرى كثيرة تبـدأ من الجـغـرافـيـا ومعنويات الشعب وتنتهي بالقيادة والمهارة التكتيكية. وتبقى مع ذلك حـقـيـقـة ارتبـاط جميع التبـدلات في مـوازين «القـوة العسكرية» العالمية بـالـتـغـيرات الحـاصـلـة في المـوازيـن «الانـتـاجـيـة»؛ وان نشأة وسـقـوط الدول والامـبراطوريات المخـتلفـة في المسرح العـالمي تأتي نتـاجـاً للحـروب الكبرى التي تتطاحن فـيـهـا قوى عظمى حيث يسلس النصر قيادة للجانب ذي المصادر المالية الاسخى.

وعليـه ولما كـان ما سنذكره استقراءً بدلاً من كونه سرداً تأريخياً، فقد استند الى الافتراض المعـقـول برجحان استمرارية سير الاتجاهات العامة التي استتبت في القـرون الخـمـسـة الفـائتة. وسيبقى النظام الدولي موسوماً بالفوضى سواء هيمنت

عليه ست قوى عظمى أم أثنتان حتى حين ـ أي أنه ليس ثمة سلطة اعظم من دولة الامة المسيطرة الانانية. اذ تشهد بعض هذه القوى في كل فترة محددة من الزمن نمواً أو تقلصاً في حصتها «النسبية» من القوة العالمية. ولم يعد ممكناً للعالم ان يبقى ساكناً في عام ١٩٨٧ أو ٢٠٠٠ أكثر مما كان عليه عام١٨٧٠ أو ١٦٦٠. بل انبرى خبراء اقتصاد بون للمجادلة بأن «انماط» الانتاج والتجارة العالميين آخذة بالتغير بوتيرة اسرع من السابق: فها هي المنتوجات الزراعية والمواد الاولية تفقد قيمتها النسبية، و «الانتاج» الصناعي يفقد علاقته بـ «العمالة» الصناعية، ووسائل المعرفة تبلغ ايدي جميع المجتمعات المتقدمة، وأخذت رؤوس الاموال المتدفقة تبتعد عن انماط التجارة. فمن شأن كل هذا اضافة الى التطورات العلمية الجديدة، أن يلقي تأثيراً على الشؤون الدولية. وباختصار سوف يستمر تيار القوة العالمية السريع بالمسير مثابراً على نحو خاص بالتغير التكنلوجي والاقتصادي، على افتراض عدم حصول حادث قدري أو انفجار نووي كارثي. وسيغدو العالم اكثر ثراءً «بصورة عامة» عند بزوغ شمس القرن الحادي والعشرين ـ لو صحت التنبؤات الوردية عن تأثيرات الكمبيوترات، والروبوتات، والتكنولوجيا الاحيائية، وما الى ذلك، اضافة الى تحقق تنبوءات نجاح «الثورة الخضراء» في اجزاء من العالم الثالث (وتحول الهند والصين الى مصدرين للحبوب بانتظام). كما يرجح حصول النمو الاقتصادي حتى اذا كان التقدم التكنولوجي أقل فاعلية. وما يؤكد ذلك هو الانماط الديموغرافية المتبدلة وتأثيرها على مستوى الطلب، وهو عين نتيجة الاستغلال المثير للمواد الاولية.

والشيء الواضح أيضاً أن هذا النمو سيكون بوتيرة متفاوتة ـ سريع هنا وبطيء هناك، اعتماداً على ظروف التغير. وذلك اكثر من غيره ما جعل التكهنات بالمستقبل مشروطة اكثر؛ فليس ثمة ضمانة بأن اليابان مثلاً سيمتد توسعها الاقتصادي المذهل الذي شهدته العقود الاربعة المنصرمة الى العقدين

القـادمين؛ وليس من المسـتحيل أن معدلات النمو الروسي التي انخفضت منذ الستينات، سـتزداد تارة ثانيـة في التسعينيات نظراً للتغيرات الطارئة على سياسة البلد الاقـتصـادية. وعلى أية حـال، لا يرجح حـصـول أي من هذين التكهنين استناداً الى الاتجـاهات الحـاليـة. وبعبارة أخرى لو حصل أن اليابان عانت ركوداً وروسـيـا ازدهاراً اقـتـصـادياً بين الآن ومطلع القـرن الحـادي والعشرين، فلن يأتي هذا الا نتـيـجـة لتـغيرات في سـيـاسـات وظروف هي أكـثـر تطرفاً من الافتراض المعقـول والمستقـى مـن الدليـل المتيسر، تماماً مثلمـا لا تعـني احتماليـة أن تكون التـقـديرات المتعلقة بالخمسة عشر أو العشرين عاماً المقبلة خاطئة أن على المرء أن يفـضل الاسـتنتـاجـات غير المعقولة على التوقعات العقلانية المستندة الى التطورات الشاملة الحاضرة.

وعليـه، سـيكون من المعـقول التوقع أن أحد «الاتجهات الكونية» لهذا اليوم (مـثـلاً) وهي سطوع شـمس منطقـة المحيط الهادي سوف يستمر لسبب وجيه أن ذلك التطور اعـتـمـد على قـاعـدة واسـعـة جـداً. فـهو لا يشتمل على الامكانية الاقتصادية لليابان حسب، بل والعملاق سريع التغير ـ جمهورية الصين الشعبية؛ وليـست الدول المرفـهـة وذات الصناعـة الطيبة (استراليا ونيوزيلاندا) وحدها؛ بل وكـذلك البلدان الاسـيوية الصناعية الجديدة التي احرزت نجاحاً باهراً، كتايوان، وهونغ كـونغ، وسنغـافـورة ـ اضـافة الى مجموعة أمم جنوب شرقي آسيا ـ ماليزيا، واندونيـسـيـا، وتايلاند، والفلبين؛ وتوسـعـاً نقول انها تتضمن دول المحيط الهادي ـ الولايات المتـحـدة وأقـاليم كندا. لقـد حـفـز النمـو الاقتصادي في هذه المنطقة الشـاسـعـة تظافـر عـوامل فـعـالة منها ارتفاع مدهش في الانتاجية الصناعية لدى المجـتـمـعـات المصـدرة، فأدى بدوره الى انتـعـاش عظيم في التـجـارة الخـارجية، والشـحن، والخـدمـات الماليـة؛ وتحـرك ملمـوس نحـو التكنولوجـيـات الحـديثـة والمصنوعـات الرخـيـصة، ومن ثم جهد ناجح جداً لزيادة الغلة الزراعية (لا سيما

الحبوب وكذلك الماشية) بسرعة اعلى من التزايد السكاني. واندمج كل نجاح هنا بصورة ايجابية مع النجاحات الأخرى ليثمر توسعاً اقتصادياً بز لحد بعيد توسع القوى الغربية التقليدية ـ وحتى توسع الكومكون في السنين الأخيرة.

لقد بلغ مجموع الانتاج المحلي الاجمالي لبلدان آسيا - المحيط الهادي (باستثناء الولايات المتحدة) سنة ١٩٦٠ (٧,٨٪) فقط من اجمالي الانتاج المحلي العالمي؛ فيما ازداد في عام ١٩٨٢ أكثر من الضعف الى ١٦,٤٪، ومنذ ذلك الحين تخطت معدلات نمو المنطقة نظيراتها في اوروبا وامريكا والاتحاد السوفيتي بفروقات ملموسة. ومن المرجح جداً أن يتجاوز اكثر من ٢٠٪ من اجمالي الانتاج المحلي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ ـ أي مساوياً لانتاج اوروبا أو امريكا؛ وسوف يتحقق هذا الانجاز حتى على اساس فروقات في نسب النمو «اصغر بكثير» من التي شهدها ربع القرن الفائت. وتجلت حركة حوض الهادي أيضاً في تغير الموازين الاقتصادية في الولايات المتحدة نفسها في عين الفترة. اذ بلغت التجارة الامريكية مع آسيا والمحيط الهادي ٤٨٪ فقط من حجم التجارة مع اوروبا (منظمة التعاون والتطوير الاوروبية) عام ١٩٦٠، ولكنها ارتفعت الى ١٢٢٪ من التجارة الامريكية- الاوروبية بحلول عام ١٩٨٣ـ وهو تغير صاحبه اعادة توزيع للسكان ودخولهم في الولايات المتحدة باتجاه المحيط الهادي. وبان ان هذه الاتجاهات ستأخذ بالاستمرار بصورة عامة بالرغم من بعض الانخفاض الذي يصيب نمو بلد «واحد» مثلاً، أو نشوء المشاكل التي تعرقل النشاط الصناعي. وعليه لا غرو ان يتنبأ خبير اقتصادي بثقة بأن منطقة الهادي بأسرها التي تمتلك الآن ٤٣٪ من اجمالي الانتاج العالمي سوف تحوز على ٥٠٪ منه سنة ٢٠٠٠؛ ويخلص الى «ان مركز الجذب الاقتصادي العالمي شرع ينتقل بسرعة الى آسيا ومنطقة المحيط الهادي، حيث تتبوأ منطقة المحيط الهادي مكانتها بمثابة احد مراكز القوة الاقتصادية العالمية». لقد تناهى الى الاسماع مثل هذا الكلام مراراً

منذ القـرن التـاسع عشر؛ ولكن ذلك التنبؤ لم يستحل حقيقة الا بعد النمو الهائل في تجـارة المنطقة وانتاجيتها منذ سنة ١٩٦٠.

ويصح ايضـاً الافتراض أن العـقـود القليلة المقبلة ستشهد استمراراً في اتجاه اقـل جـاذبيـة ولكنه اشـمل: الاكـلاف الحلزونيـة لسبـاق التسلح، الذي يحث خطواته غـلاء منظومـات السـلاح الجـديدة وكـذلك اسـتعار الخصومات الدولية. حتى قـيل ان (أحـد الثـوابت القليلة في التـاريخ هي الارتفـاع الدائم في مـقـدار الانفـاق العـسكري)؛ فـان صح هذا القـول (رغماً عن بعض التـذبذبات قـصيرة الامـد) لحـروب وسباقات تسلح القرن الثامن عشر حين تطورت اساليب التسلح بطيئاً، فـهـو أكثر صحة للقرن الحالي الذي ترتفع فيه اكلاف الطائرات، والسفن الحربية، والدبابات أكثر بكثير جيلاً بعد آخر، (حتى لو ادى ذلك الى تضخم). فـلا مندوحـة ان اسـتبـد الذعر بالساسة الادوارديين الذين ارتعبوا من كلفة سفينة قتـال مـا قبل عـام ١٩١٤ البالغة ٢,٥ مليون جنيه، لو علموا ان بريطانيا تنفق اليوم ١٢٠ ملّيـون جنيـه من أجل تبديل«فرقاطة». وسيحصل المشرعون الامريكان الذين أغـدقوا الاموال عن طيب خاطر لانتاج ألوف القاصفات طراز بي ـ ١٧ في نهـاية الثلاثينيـات، من حقيقة أن تكلفة القاصفة الجديدة بي ـ١ حسب تقديرات البنتاغون هي ٢٠٠ مليـار دولار لمائة طـائرة فـقط. وهـا هـو الارتفـاع مـتـسارع في جميع الصنوف:

«ارتفعت اكلاف القاصفات مائتي ضعف كلفتها في الحرب العالمية الثانية، والمقـاتلات مِـائة ضـعف او اكثر عما كانت عليه في تلك الحرب. وازدادت تكلفة حـامـلات الطائرات عشرين مـرة، والدبابات خمس عشرة مرة عما كانت عليه في الحرب العالميـة الثانيـة. وكلفت الغواصة صنف (غاتو) في تلك الحرب ٥,٥٠٠ دولار دولار لكـل طن مـقـارنـة مـع ١,٦ مليـون دولار لكـل طـن لغـواصـة «تريدنت»».

وما تفاقم هذه المشاكل الا الدليل على أن صناعة التسلح اليوم تبتعد كثيراً عن التصنيع التجاري ذي السوق الحرة. وهذا التصنيع التجاري المتمركز عادة في شركات عملاقة قليلة تتمتع بعلاقة خاصة مع وزارات دفاعها (سواء في امريكا، أم بريطانيا، أم فرنسا وحتى في «الاقتصاد الموجّه» في الاتحاد السوفيتي)، قد تهيأت له الحماية على الدوام ضد عمليات عالم التجارة بفضل منح الدولة عقوداً وكفالات أعلى من التكلفة لانتاج معدات لا يحق لغيرها أو لغير «الدول الصديقة المأمونة» أن يستخدمها. أما السوق الحرة حتى للشركات العملاقة مثل آي. بي. أم وجنرال موتورز، فعليها ان تخوض منافسة عنيفة لتكسب مجرد «حصة» في الاسواق الداخلية والخارجية المتقلقلة التي تلعب فيها النوعية وذوق المستهلك والاسعار دوراً كبيراً. وفيما ينتج التصنيع العسكري الذي دفعته رغبة الانسان بامتلاك أفتك الاسلحة لتهيئة قواته المسلحة للمقارعة في اصعب الظروف الممكنة (وحتى غير الممكنة)، مواداً متزايدة الغلاء والتعقيد و (قليلة الاعداد)، انخفضت معدلات تكاليف الوحدات في السوق الحرة بسبب منافسة السوق واتساع نطاق الانتاج. وحين يصح القول أن انفجار التطورات التكنلوجية والعلمية الحديثة منذ أواخر القرن التاسع عشر قد دفع حتماً مصنعي الاسلحة الى تكوين علاقة مع الحكومات التي انحرفت عن اعراف «السوق الحرة»، فان السرعة الحالية لهذه الزيادة لهي مروعة. وقد نجحت بعض المقترحات المقدمة حول «الاصلاح العسكري» في الولايات المتحدة للحيلولة دون النتيجة التي تنبأ بها بعض الساخرين، وهي ان ميزانية البنتاغون بأسرها سوف تبتلعها طائرة «واحدة» في سنة ٢٠٢٠: بيد أن حتى هذه المساعي لا يبدو أنها «تعكس» الاتجاه الحالي بانتاج اسلحة قليلة بأكلاف أضخم.

وإذا عزي جل هذا الى تعقيد منظومات الاسلحة الحتمي المتزايد ـ كالطائرات الحديثة التي قد تشتمل على مائة ألف قطعة ـ فالشيء الثاني وراء ذلك

لهو استـمـرارية سـباق التسلح في البر، وتحت المحيطات، وفي الهواء، والفضاء. واذا كـان ابرز محفز لذلك السباق هو العداءات بين منظمتي الناتو ووارشو فهناك أيضـاً سـبـاقـات تسلح اصـغر ولكنها مهمة ايضاً ـ دعك عن الحروب ـ مسرحها الشرق الاوسط، وافـريقـيـا، وامـريكا اللاتينيـة، وعبر آسيا من ايران الى كوريا. فأضـحت النتيـجة انفجاراً في انفاقات الدفاع في العالم الثالث حتى لدى الانظمة الفـقيرة، مع زيادات واسـعـة في مبيعات الاسلحة ونقلها الى تلك البلدان؛ حتى فاقت مستوردات العـالم من الاسلحة عـام ١٩٨٤ (٣٥ مليـار دولار) تجارته من الحبوب (٣٣ مليـار دولار). وتجـدر الاشارة الى انه في السنة التالية بلغت انفاقات العـالم العسكريـة قرابة ٩٤٠ مليـار دولار أي أكثر من مجمل دخل النصف الافقر من سكان الكوكب. والاسـوأ هو ارتفـاع الانفـاقـات التـسليـحية بسرعة اعلى من الاقـتـصاد الكوني وأن أغلب الاقتصاديات الوطنية كانت تتوسع، وتربعت امريكا وروسـيـا في هذا المضمار، حيث رصدت كلتاهمـا مـا يربو على ٢٥٠ مليار دولار سنوياً على الدفاع وربما سيزيد على ٣٠٠ مليار دولار سنوياً في المستقبل القريب. فـيما حـاز الانفـاق على القـوات المسلحـة في اغلب البلدان على حـصة متزايدة في الميـزانيـات الحكوميـة واجمالي الانتـاج القـومي، ولا يحول دون ذلك سوى الركود الاقـتـصـادي أو أزمـة الـعـمـلـة الـصـعـبـة (باسـتـثناء الدول النشطة كـاليـابان ولوكـسـمـبورغ)، وليس وجـود دافع حـقـيقي لتقليص الانفاقات العسكرية. ان «عـسكرة» اقـتـصـاد العـالم، كما عبرّ عنها هكذا معهد المراقبة العالمي، الآخذ في النمو الآن أسرع مما في جعبتها لجيل آتٍ.

لا شـك ان هـذين الاتجـاهين ـ وهما النمـو غير المتناسق مع مـيل الموازين الانـتـاجـيـة الكونيـة الى حـوض الهادي؛ والارتفـاع الحلزوني في اكـلاف السـلاح والقـوات المسلحـة- لهما اتجـاهين منفصلين، ومع ذلك، يتضح يوماً بعد آخر أنهما متـفـاعـلان. فـكـلاهما يدفـعـهما التـغير التكنولوجي والصناعي (حتى إن كـان

لسباقات التسلح والمعتقدات الايديولوجية تأثيرها هي الأخرى). ويؤثر كلاهما بقوة على الاقتصاد القومي: فالاول يدعم الثروة والانتاجية بسرعة اعلى أو أقل، ويجعل مجتمعات معينة أكثر رفاهية من غيرها. أما الثاني فباستهلاكه المصادر القومية ـ ولا يقتصر القياس هنا على معايير رأس المال الاستثماري والمواد الاولية وحسب، بل وكذلك الحصة من العلماء، والمهندسين، وخبراء انتاج السلع الدفاعية بالمقارنة مع النمو التجاري التصديري. وبالرغم من أن الانفاقات الدفاعية يمكن ان تأتي ببعض التوسعات الاقتصادية، يبدو من الصعب دحض جدل ان الانفاق التسليحي « المفرط » يضر بالنمو الاقتصادي. ثم ان هذه الصعاب التي قاستها المجتمعات المعاصرة المتربعة قمة هرم الانفاق العسكري لتعيد ببساطة الصعاب التي عانتها اسبانيا فيليب الثاني، وروسيا نيقولا الثاني، والمانيا هتلر. فلا بد للمؤسسة العسكرية الكبيرة (مثلما هو شأن التمثال العملاق) التي تبدو مهولة في انظار المراقبين الخارجين، أن ترتكز على قاعدة راسخة (وهي الاقتصاد الانتاجي القومي في هذه الحالة)، والا ستتعرض لخطر الانهيار مستقبلاً.

وعليه كان لكلا الاتجاهين مضامين اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية. فالمرجح أن يؤدي النمو البطيء لدى بلد معين الى احباط معنويات الشعب فيثير الاضطرابات ويحمي وطيس المجادلات بشأن اولويات الانفاق؛ ومن الناحية الاخرى ستأتي سرعة التوسع التكنولوجي والصناعي هي الأخرى بعواقبها لاسيما على المجتمع غير الصناعي حتى اليوم. أما الانفاق العسكري السخي فيمكن بحد ذاته أن يعزز صناعات معينة ضمن الاقتصاد القومي؛ ولكنه قد يؤدي ايضاً الى بعثرة المصادر من ايدي جماعات أخرى في المجتمع، وربما جعل الاقتصاد القومي اقل قدرة على التصدي للتحديات التجارية للبلدان الأخرى. وقد اثارت الانفاقات الدفاعية العالية في هذا القرن جدل «المدفع أم الزبدة؟»

ولن يتوقف الا اذا اقترب عدو من عتبة البلد يوماً ما. والاهم من ذلك انها اثارت جدلاً حول العلاقة السليمة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

ولذلك ليس لاول مرة في التأريخ يلوح اليوم توتر بين وجود الامة في عالم عسكري ـ سياسي فوضوي، وبين وجودها في عالم اقتصادي قائم على التجارة الحرة؛ أو بين توخيها الامن الاستراتيجي كما يمثله استثمارها في منظومات الاسلحة الحديثة واستهلاكها الواسع لمصادرها على يد القوات المسلحة من جهة، وبين سعيها للامن الاقتصادي حسبما تمثله الرفاهية القومية، التي تعتمد على النمو (النابع بدوره من اساليب الانتاج الجديدة وجمع الثروة)، وعلى الانتاجية المتزايدة، وعلى ازدهار الطلب الداخلي والخارجي من جهة اخرى. وربما سيتحطم هذا كله بفعل الانفاق المفرط على التسليح، وهكذا تصبح القضية برمتها قضية موازنة الامن قصير الامد للقوى ذات الانفاق الدفاعي المفرط مقابل الأمن طويل الامد المتعلق بتعزيز الانتاج والدخل، وذلك تحديداً عائد الى احتمالية قيام المؤسسات العسكرية العظمى بتخفيض معدل النمو الاقتصادي الذي يفضي الى تقليص حصة الامة من الانتاج التصنيعي العالمي وبالتالي ثروتها وحتى «قوتها».

ولعل التوتر بين هذه الاهداف المتضاربة يتسم بحدة أكثر في اواخر القرن العشرين نظراً لصراحة الاعلان عن وجود «نماذج» بديلة للمحاكاة. فمن الناحية الاولى، هناك «الدول التجارية» كاليابان وهونغ كونغ، وسويسرا، والسويد، والنمسا ـ التي استفادت كثيراً من النمو العظيم في الانتاج العالمي والاعتماد التجاري المتبادل منذ عام ١٩٤٥، وهي التي تؤكد سياستها الخارجية على العلاقة التجارية السليمة مع المجتمعات الأخرى. وبالتالي سعت جميعها الى الابقاء على انخفاض الانفاق الدفاعي بما يكفي لحفظ السيادة الوطنية، فأطلقت بذلك المصادر للاستهلاك المحلي الباذخ والاستثمارات الرأسمالية. وهناك من

الجـهـة الأخرى، الاقتصاديات «العسكرية» ـ فيتنام في جنوب شرق آسيا، وايران والعـراق وهما منغـمـسـان في حربهما الطويلة، واسرائيل وجاراتها الغيورة في الشرق الادنى، والاتحـاد السـوفيتي نفسه ـ التي تخصص جميعها أكثر من ١٠٪ من اجمالي انتـاجـهـا القـومي للانفـاقـات الدفـاعـية سنوياً، وهي بينما تؤمن أن هذا الانفاق ضروري لـضمان الامـن الـعـسـكـري، تـراهـا تعـاني من حـرف مـصـادرها عن اسـتـخـدامـها في الاهداف الانتاجية السلمية. وبين قطبي الدول المحاربة والدول التـجارية ان صح التعبير، تقف بقية أمم هذا الكوكب غير مقتنعة أن العالم مكان آمن لدرجـة تتـيح لها تقليص الانفـاقـات التـسليحية الى مستوى اليابان، غير انها منزعـجـة ايضـاً من التكاليف الاقـتـصادية والاجتماعية المرهقة الناجمة عن الانفاق المفـرط على التـسليح، ومـدركـة للمـراوحـة بين الامن العـسكري قـصير الامـد والامن الاقـتـصـادي طويل الامـد. الا أن المشكلة عـويصة للغاية للبلدان ذات الالتـزامـات العـسكرية الواسـعـة في الخارج والتي تجد صعوبة في التخلص منها. عـلاوة على هذا، شـعـر كـثير من مخططي القـوى الرائدة بحاجة ملحة الى موازنة الكلفـة التـصـاعـدية للتـسلح ليس مـقابل الاستثمار الانتاجي وحده، بل ومقابل المتطلبـات الاجـتماعـية المتنامية التي تجعل من مهمة ترتيب اولويات الانفاق أكثر عسراً من السابق.

فـالتـصنيع الذي تحـتـاجه معظم السلطات الحاكمة في المعمورة –ان لم يكن جمـيـعـهـا– وبـلـدانـهـم تحث الخطى صـوب القـرن الحـادي والعشرين هو ثلاثي الاتجاهات: اذ يتحتم عليه أن يوفر (معاً) الامن العسكري ـ (أو بديل عملي آخر يوفـر الامن) لمصـالحـهـا الوطنيـة، «و» اشبـاع الحاجات الاجتماعية ـ الاقتصادية لمواطنيـهـا، «و» ضمان النمـو المدعـوم، وهذا الوجـه الاخير شيء اساسي لكل من الاغـراض الايجابيـة للحصول على (المدافع والزبد) الضروريين في الوقت الحاضر، وكذلك للاغراض السلبية المنطوية على تجنب الانحطاط الاقتصادي النسبي الذي قـد يضر بالامن الاقـتـصـادي وامن الشـعوب مستقبلاً. فجلية هي صعوبة الوفاء

بجـمـيع هذه الوجـوه الثـلاثة في فترة زمنيـة محدودة اذا مـا نظرنا الى سرعـة التغير التكنولوجي والتـجـاري غير المتسـاوية والتـذبذبات العـصـيـة على التكهن بها في السـيـاسـة الدوليـة. ومع ذلك فـان تحقيق الوجهين الاولين ـ أو أي واحد منهما ـ من دون الثـالث سـيـؤدي حـتـماً الى انحدار نسبي على المدى الطويل، وهو ما آل اليـه حتماً مصير جميع المجتمعات الابطأ نمواً التي فشلت في التكيف مع ديناميات القـوة العـالميـة. وكما اشار بعقلانية في ذلك أحد خبراء الاقتصاد «ان من الصعب أن نتخيل ذلـك. بيد أن بلـداً تخلـف نموه الاقتصادي ١٪ عن اقطار اخرى على مـدى قـرن كـامل قـد يتـحـول من زعيم العالم الاقتصادي دون منازع الى اقتصاد متوسط».

هنا انصب جل اهتمام ما تبقى من هذا الفصل الذي بين يديك على ايضاح مـوقف الامم الرائدة من ناحـيـة قـدرتها على تحقيق هذا الصنيع. ولاحاجة بنا الى التأكـيـد على عدم وجود حل تام لهذا التوتر طالما انطوت المطالب المختلفة للانفاق الدفـاعي والامن العـسكري، والحـاجـات الاجـتماعـيـة والاسـتـهـلاكـيـة وكذلك الاسـتـثمار لاغـراض النمو على منافسة ثلاثية على المصادر. وربما كان خير انجاز هو الابقـاء على تنسيق تقـريبي بين الاهداف الثـلاثة، لكن طريقـة تحـقيق ذلك التـوازن سـتـتأثر بقـوة بالظروف القـومـيـة وليس بتعريف نظري للتوازن. فالدولة المحـاطة بجيران عـدوانيين ترى الاولوية في رصـد المزيد للامن العسكري اكثر من دولة يشـعـر مـواطنوها بالتـحـرر النسـبي من هذا التـهـديد؛ وسيجد البلد الثري بمـصـادره الطبـيـعية الأمر سهلاً ابتياع المدافع والزبد. ان اولويات المجتمع العازم على تحـقـيق النمـو الاقـتـصادي واللحاق بركب المجتمعات الأخرى لمختلفة عن اولويات بلد على شـفير حـرب. وتوضح الجغرافية والسياسة والثقافة أن «حلول» دولة مـا لمخـتلفـة عن الأخـرى تماماً. ويبقى الجدل الاساسي قائماً مع ذلك: لن تسـتطيع القـوة العظمى الاحـتـفـاظ بمكانتـها لفترة طويلة من دون موازنة تقريبية بين هذه المطالب المتنافـسة ـ الدفاعية، والاستهلاكية، والاستثمارية.

قانون التوازن الصيني

لم يشهد اي مسرح صراعاً مريراً بين مطالب تحديث التسلح، وحاجات الشعب الاجتماعية، وكذلك الحاجة الى تحويل جميع المصادر المتوفرة الى المشاريع «الانتاجية» غير العسكرية كالذي شهده المسرح الصيني، برغم أن جمهورية الصين الشعبية هي الافقر بين القوى الكبرى وأقلها حظاً في موقعها الاستراتيجي. ومع هذا، ان كانت الصين تعاني من بعض المعضلات الحادة، فما يبدو الآن أن قيادتها الحالية تنشيء استراتيجية كبرى أكثر انسجاماً وأبعد نظرة الى الأمام من أي من استراتيجيات موسكو أو واشنطن أو طوكيو، ناهيك عن اوروبا الغربية. وبينما تمسك الاعباء «المادية» بخناق الصين، فانها ستخف وطأة بفضل التوسع الاقتصادي الذي «لو كتب له الاستمرار» لوعد بتبديل اوضاع البلد في ظرف عقود.

ان مواطن ضعف البلد لجد معروفة حتى لا تحتاج من هنا أكثر من الحديث المقتضب. فبكين قد اعتبرت نفسها معزولة ومطوقة من الناحيتين الدبلوماسية والاستراتيجية (بتبرير معين). واذا كان مرد ذلك في بعضه الى سياسات ماو تجاه جيران الصين، فهو ايضاً نتيجة لتنافس واشتداد اطماع قوى أخرى في آسيا في العقود الماضية. فلم ينس الصينيون بعد ذكريات الاعتداءات اليابانية السابقة، وعمّقت حذر قيادة بكين الحالية حيال نمو اليابان الانفجاري في السنين الأخيرة. وهي نظرت الى واشنطن -برغم الانفراج في العلاقات بينهما

بعـد السـبعينيات- بعين الريبة، سيما لو وصل البيت الابيض نظام جمهوري يبدو أكثر حماساً لانشـاء كـتلة مناوئة للروس وأكثر استعداداً لتغذية ولعها نحو تايوان، ولن تألو جـهـداً للتـدخل ضـد بلدان العالم الثالث والحركات الثورية التي تتطلع الى رابطة مع بكين. لقـد بقي مسـتـقـبل تايوان والجزر الساحلية الصغيرة معضلة شـائكة والعـلاقات مع الهند ما زالت فاترة وتعقدت أكثر بسبب علاقة الصين مع باكسـتـان والهند مع روسـيـا. وترى في الاتحاد السوفيتي بالرغم من تودد موسكو المتأخـر اليـهـا، ابشع خطر خـارجي عليـهـا ـ ليس بسـبب نشر حـشـود الفـرق واسراب الـطـائرات الروسيـة على طول الحـدود فـحـسب، بل ونتـيـجـة للغـزو السـوفـيـتي لافغانستان، وأكثر من هذا وذاك بسبب النزعة التوسعية جنوباً للدولة الفـيـتنامـيـة المدعومة من روسيا. ولذلك فكر الصينيون بمثل ما فكر به الالمان في بواكير هذا القـرن «بالطوق» الذي يحكم قـيـده على اعناقـهـم حـتى وان سعوا الى تعزيز مكانتهم في نظام القوى الكوني.

عـلاوة على هذا، كـان لزامـاً أن تنهض دولة ليـست بالقوة الكافية عسكرياً واقـتـصـادياً -مـقـارنة بأعـدائهـا الرئيـسـيين- بهذه المهـام الدبلومـاسية العويصة والمتـعـددة الاطراف. فـمهما بلغ حجم الجيش الصيني في المصطلحات «العددية» فـهـو مـا فتىء سيء التجهيز بآلات الحرب الحديثة. وتجسد معظم دباباته وبنادقه وطائراته وسـفنه الحـربيـة نسـخـاً قديمة عن الاطرزة الروسية أو الغربية وحصلت عـلـيـهـا الـصـين منذ سنين طويت، وهي ليـست بشيء أمـام الاطرزة الاحـدث والاعـقـد؛ ومـا برحت صـفـقـات شراء الاسلحـة الاجنبـيـة نادرة بسبب الافتقار للعـملة الصـعبة والنفور من الاتكال الكبير على امم أخرى. ولعل اشد ما يقض مـضـجع الزعماء الصـينيين خمول الكفـاءة (القتالية) نتيجة مقت ماو للاحترافية في الجيش وايثـاره المليـشـيـات الفـلاحية ـ فلم تسد هذه الحلول المثالية كبير نفع في صراعـهـا الحدودي مـع فيتنـام عـام ١٩٧٩ حين كبدت قواتهـا المتمرسـة بالقتال

وحسنة التدريب الصينيين ٢٦ ألف قتيل و ٣٧ ألف جريح. والصين متخلفة اقتصادياً ولم يكد اجمالي انتاجها القومي للفرد الواحد يتخطى ٥٠٠ دولار مقارنة مع ما يربو على ١٣ ألف دولار لكثير من الدول الرأسمالية الغربية وأكثر من ٥ آلاف دولار للاتحاد السوفيتي، ولا يتوقع حصول زيادة كبيرة في الدخل الفردي سيما وأن عدد سكانها البالغ اليوم مليار نسمة سيرتفع بحلول عام ٢٠٠٠ الى ١,٢ - ١,٣ مليار نسمة وقد يصبح الصيني العادي فقيراً مقارنة مع سكان القوى الرائدة. ومن نافلة القول ان مصاعب حكم مثل هذه الدولة هائلة السكان، والتوفيق بين المؤسسات المختلفة (الحزب، والجيش، والبيروقراطيين، والمزارعين)، وكذلك تحقيق نمو من دون اثارة اضطراب اجتماعي أو ايديولوجي، لسوف تمتحن حتى المع القيادات ذكاءً وأكثرها مرونة. ولا يسعفنا تأريخ الصين المحلي بسوابق مشجعة عن استراتيجيات تطور طويلة الامد.

ومع ذلك، كانت مؤشرات الاصلاح والتطور الذاتي خلال الستة الى الثمانية اعوام الفائتة مدهشة، واوحت أن فترة حكم دنغ هيساوبنغ هذه ربما سيراها المؤرخون بعدئذ بمنظار رؤيتهم لفرنسا كولبرت، أو المراحل الاولى من حكم فريدريك الكبير، أو اليابان في عقود ما بعد عودة ميجي: أي أن الصين بلد يتشبث بتطوير قوته (بكل ما تحمله الكلمة من معان) بأية سبل عملية، وموازنة الرغبة بتشجيع المشاريع والمبادرات والتغير مع تصميم «الدولة الاشتراكي» على توجيه الاحداث لتحقق الاهداف القومية بأسرع وبأسهل ما يمكن. وانطوت هذه الاستراتيجية على القدرة على رؤية كيفية تعلق النشاطات المنفصلة للحكومة واحداً بالآخر. وعليه اشتملت على نشاط توازني معقد يقتضي احكاماً دقيقة تتعلق بالسرعة التي تحصل بها هذه التحولات بأمان، وبمقدار المصادر الواجب تخصيصها للحاجات طويلة الامد مقارنة مع الحاجات قصيرة الامد، وكذلك التنسيق بين متطلبات الدولة الداخلية والخارجية، وأخيراً وليس

آخراً، الطرائق التي تتيح المواءمة بين الايديولوجية والتطبيق في بلد ما برح نظامه ماركسياً «معدّلاً». فما هذا بوصف سعيد لاوضاع البلد ناهيك عن بروز مصاعب جديدة واحتمالية ظهور أخرى غيرها في المستقبل.

يمكن رؤية ذلك-على سبيل المثال- من خلال الطرق العديدة التي غيرت فيها القوات المسلحة نفسها بعد اضطرابات الستينيات. فالتخفيض المنظم لجيش التحرير الشعبي (الذي يشتمل على القوة البحرية والجوية) من ٤,٢ مليون الى ٣ ملايين رجل لهو تعزيز للقوة الحقيقية، ذلك ان كثيراً من الجند كانوا مجرد قوات اسناد تستخدم لاقامة السكك الحديد وتأدية الواجبات المدنية. ومن تبقى منهم في صفوف القوات المسلحة فيمثلون نوعية افضل عموماً: فالامارة الظاهرية هي الكسوة الجديدة والعودة الى اعتماد الرتب العسكرية (التي الغاها ماو على اعتبار انها «من مخلفات البرجوازية»)؛ بيد ان ما يعززها أكثر هو الاستغناء عن جيش المتطوعين الجرار عن طريق فرض التجنيد الالزامي (لدعم الدولة بملاك عالي الكفاءة)، وباستطلاع المناطق العسكرية وتحديث عمل الاركان، وكذلك بتطوير مستوى تدريب الضباط في الاكاديميات العسكرية التي استعادت نشاطها بعد انقضاء فترة احتقار (ماو) اياها. والى جانب هذا دخل تحديث واسع النطاق في ميدان الاسلحة التي عانت برغم كثرتها العددية من قِدمها لحد بعيد. كما زودت بحريتها بسلسلة جديدة من القطع؛ من المدمرات وسفن الحماية الى زوارق الهجوم السريع وحتى الحوامات؛ اضافة الى تشكيلها اسطولاً جباراً من الغواصات التقليدية (بلغت ١٠٧ غواصة سنة ١٩٨٥)، فباتت ثالث أكبر قوة في العالم. وامتلكت دباباتها معدات تحديد المدى تعمل بالليزر، واحتوت قوتها الجوية على اسراب طائرات تعمل في جميع الاجواء ومزودة باجهزة رادار حديثة. ورافق هذا رغبة باجراء التجارب في اطار مناورات واسعة النطاق في ظروف ميدان معركة حديثة (فاشتملت احدى مناورات عام ١٩٨١ على ستة الى سبعة

جيوش تدعمها الطائرات-وهي ما افتقرت اليه في صدام عام١٩٧٩ مع فيتنام)، كما اعيد النظر باستراتيجية «الدفاع الامامي» على طول الحدود مع روسيا لصالح شن هجمات مضادة خلف الحدود الطويلة المكشوفة. فيما انبرت البحرية هي الأخرى الى تجريب قوتها على نطاق اوسع: فنفذت قوة مهمات قوامها ١٨ سفينة في سنة ١٩٨٠ مهمة قطعت ٨ آلاف ميل بحري في المحيط الهادي الجنوبي، بتزامن مع آخر تجارب الصين على الصواريخ البالستية عابرة القارات. (ان المرء ليتساءل هنا: اهذا اول استعراض ملحوظ لقوة الصين البحرية منذ جولات شنغ هو في مطلع القرن الخامس عشر؟).

بيد ان الاكثر روعة في ظهور الصين كقوة عظمى عسكرياً، هو التطور السريع الاستثنائي الذي شهدته تكنولوجيتها النووية. لقد ازدرى ماو الاسلحة النووية مفضلاً عليها «الحرب الشعبية» برغم ان اول التجارب النووية الصينية اجريت في عهده. أما قيادة دنغ فأزمعت على العكس رفع الصين الى مرتبة الدول «الحديثة» عسكرياً بأسرع ما يمكن. فشرعت الصين بحلول مستهل عام ١٩٨٠ باطلاق صاروخ (ICBM) (صواريخ باليستية عابرة للقارات) بمدى سبعة آلاف ميل بحري (وهي ما تطوي الاتحاد السوفيتي بأسره وحتى اجزاء من الولايات المتحدة). واطلق احد صواريخها بعد مجرد عام ثلاثة اقمار صناعية، وهي علامه على امتلاكها تكنولوجيا صواريخ متعددة الرؤوس. ان معظم قواتها النووية «برية القواعد» ومتوسطة المدى وليست طويلة؛ ولكنها مزودة بصواريخ ICBM الجديدة، وبأسطول من الغواصات حاملة الصواريخ (وربما كان اعظم خطوة بمعايير الردع النووي). وأخذت الصين منذ عام ١٩٨٢ تجري التجارب على الصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات، وتعمل تحسينات على مداها ودقتها. ووردت تقارير ايضاً عن تجريب الصين اسلحة نووية تكتيكية. كل هذا قد استند الى ابحاث ذرية واسعة النطاق والى رفض صيني لـ «تجميد» تطوير

اسلحتها النووية وفقاً لاتفاقيات التحديد الدولية، لان ذلك ببساطة يدعم مكانة القوى العظمى القائمة.

وسيسهل ايضاً تأشير امارات الضعف مقابل دليل القوة العسكرية - التكنلوجية. فهناك على الدوام فاصل زمني كبير بين انتاج نموذج أولي من سلاح ما وبين امتلاك اعداد كبيرة منه، وتجريبها ومن ثم دخولها الخدمة داخل الجيش الصيني. وهذا ليس بغريب لبلد شحيح برأسماله ومصادره العلمية. واستمرت العوائق الكأداء في عرقلة مسيرة الصين نحو بلوغ النوعية العسكرية الحقيقية لتتساوى مع ما لدى امريكا وروسيا سواء أكانت تلك العوائق انفجار غواصة صينية أثناء تجربة اطلاقها صاروخ؛ أم الغاء أو تقليص برامج التسلح ونقص الخبرة في تكنولوجيا المعادن، أم نقص المحركات القاذفة المتطورة، والرادارات ومعدات الملاحة والاتصالات. وبقيت بحريتها بالرغم من تمارينها في المحيط الهادي بعيدة عن كونها اسطول «مياه زرق»، وتقبع قوة غواصاتها حاملة الصواريخ خلف غواصات «القوتين الكبريين» اللتين كانتا تهيلان الاموال لتطوير انواع عملاقة (اوهايو، والفا) اللتين تستطيعان الغوص بأعماق أبعد وتسير بأعلى سرعة من اي من الانواع السابقة. وأخيراً، يشير ذكر الاموال الى ان الصين ما دامت تنفق واحد الى ثمانية من الانفاقات الدفاعية للقوتين العظميين فقط، فليس أمامها من طريق لتحقق المساواة التامة؛ ولذا فهي عاجزة عن امتلاك «جميع» أنواع الاسلحة، أو اتخاذ الاهبة لكل تهديد محتمل.

وبالرغم من ذلك، تمنح امكانات الصين العسكرية بلادها نفوذاً أقوى مما كانت عليه قبل سنوات. فالتحسين الذي شهدته مستويات التدريب والتنظيم والتجهيز لا بد ان يضع جيش التحرير الشعبي في موقع افضل لمواجهة الخصوم الاقليميين كفيتنام وتايوان والهند من العقود القليلة الماضية. وحتى الميزان العسكري مقابل الاتحاد السفيتي قد لا يبقى مائلاً لصالح موسكو بهذه الشدة.

فـاذا ما افضى الخلاف في آسيا الى حرب بين الصين وروسيا، فلربما وجدت قيادة مـوسكو صـعـوبة من الناحية السياسية في اتخاذ قرار بتوجيه ضربات نووية قاسية للصين، بسـبب رد الفـعل العالميَ ولاستحالة التكهن برد الفعل الامريكي؛ ولكن لـو جـنـحت الى السـبيل النووي، فأفق ضئيل جـداً يلوح أمـام قـدرة القـوات السـوفـيـتـيـة على «ضمان» تدمير قـواعد منظومات الصين البرية والبحرية قبل أن تلتـقط الصين انفـاسـها لتثأر. واذا ما نشب، من الناحية الاخرى، قتال تقليدي فـسـتـبـقى المعـضلة السوفيتية عويصة. وحقيقة ان موسكو تأخذ احتمالية الحرب بشكل جـدي انما تسطع في نشرها حـوالي خمسين فـرقـة (بضـمنهـا ست أو سبع مـدرعـة) في منطقـتـيـهـا العسكريتين شرقي الاورال. واذا صح افتراض قدرة هذه القـوات على الاشتباك مع سبعين فرقة او اكثر من جيش التحرير الشعبي المنشورة في نفس المنطقـة الحـدودية، فـربما لن يضـمن تفوقها نصراً حاسماً. فتراءى لعديد من المراقـبين «تكافـؤ تقريبي» و «توازن قوى» في وسط آسيا ـ فان كان هذا صواباً فـسـتمتد التأثيرات الاستراتيجية له لأبعد من منطقة منغوليا الحالية.

بيـد ان اعظم عنصر لقـدرة الصين على خـوض حـرب طويلة الامد يكمن هنا: في نمـوها الاقـتـصـادي السريع اثناء العقود الماضية والذي يبدو أنه سيستمر مـسـتـقـبلاً. وكما نوهنا في الفصل السابق كانت الصين قوة تصنيعية عظيمة حتى قـبل ان يثبت الشـيـوعـيـون اركـان سلطانهم ـ برغم ان هذه الحقيقة قد حجبها حـجم البلد الشاسع، وحقيقة أن غالبية السكان من الفلاحين، اضافة الى اضرار الحـرب والحـروب الاهليـة. ثم جاء النظام الماركسي وحلول السلام ليعطيا الانتاج طفـرة بعـيـدة، مع نزوع الدولة الى تشـجـيع النمو الزراعي والصناعي معاً ـ حتى ان فـعلت ذلك احياناً بوسائل غريبة ومثبطة للانتاجية (كما حصل في عهد ماو). هنـا اشار أحد الخبراء في سنتي (٨٣ ـ ١٩٨٤) «حققت الصين نسب نمو سنوي في الصناعـة والزراعة منذ عام ١٩٥٢ بلغت ١٠٪ و٣٪ على التـوالي، واجمالي انتاج

قومي بلـغ ٥ ـ ٦٪ سنوياً. وإذا لم تماثل هذه الارقـام انجـازات «الدول التجارية» الآسـيـوية النازعة الى التصدير كسنغافورة أو تايوان، فهي تمثل ارقاماً طيبة بالنسبة لبلد بحـجم وعـدد سكان الصين، وقـابلة لترجمتـها الى قوة اقتصادية ذات شأن. فـبـات الاقـتـصـاد الصناعي الصيني في نهاية السبعينيات مماثلاً لنظيرة الروسي أو الياباني لعـام ١٩٦١ (ان لم يكن اكبر) حـسبما بينت احدى الاحصائيات. وعلاوة على هذا تجـدر الاشارة مرة اخرى الى ان «معدلات» نسب النمو هذه تشتمل على الفترة المصطلح عليـها بـ «الوثبة العظمى للامام» في سنتي ١٩٥٨ـ١٩٥٩، وعلى عـهـد القطيـعـة مع روسـيا وسحب الاموال والعلماء الروس والغاء برامج عملهم في مطلع السـتـينات؛ وكـذلك التـخبط الناجم عن (الثورة الثقافية) التي افسدت التـخطيط الصناعي، اضـافـة الى التقليل من كفاءة النظام التربوي والعلمي لفترة جيل تقريباً. فلو «لم» تحصل هذه الاحداث، لاضحت وتيرة النمو الصيني اسرع مـن نـظيرتها في جميع الدول ـ اذ يمكن التأكـيـد على ذلك بحـقـيـقـة بلوغ النمـو الزراعي في السنين الخمس منذ اصلاحات دنغ نسبة ٨٪، والصناعة ١٢٪.

وقـد كـتب على القطاع الزراعي ان يبـقى حـسنة الصين ونقطة ضـعـفها في آن. اذ مـا عـتـمت اساليب الزراعة الشرق آسيوية المستخدمة في حصاد الرز تدر غلة سـخـية لكل هكتار ولكنها تستهلك ايدي عاملة بافراط ـ وهو ما يعيقها عن تحـقـيق طفـرة (مـثـلاً) لمضـاهاة محاصـيل الزراعـة الوفيرة للمزارع الامريكية. ولذا يفضي انحطاط هذا القطاع الى تخلف الاقـتـصاد برمته ـ كالذي حصل في الاتحاد السـوفـيتي. وقد فاقم هذا التهديد عدد السكان الذي مثل قنبلة موقوتة. فالصين اليـوم ساعيـة الى اقاتـة مليـار نسمـة من موارد ٢٥٠ مليـون اكر فقط من الارض الصـالحـة للزراعـة (مقـارنة مع ٤٠٠ مليـون اكـر مـن الارض الصـالحـة لزراعـة المحاصيـل لاشبـاع ٢٣٠ مليـون نسـمـة في الولايـات المتحدة)؛ افهل يمكنها أن تتدبـر امر اطعـام ٢٠٠ مليـون صيني آخر بمقدم عـام ٢٠٠٠ من دون مزيد من

الاعتماد على الغذاء المستورد الذي يحمل معه تكاليفه الاستراتيجية وتأثيره على ميزان المدفوعات؟ من الصعب الاستئناس باجابة واضحة على هذا السؤال الحاسم، ذلك ان الخبراء يشيرون الى نتف متفرقة لا تفي بالغرض. فصادرات الصين الغذائية تراجعت ببطء في سالف القرون الثلاثة، وما طلع عام ١٩٨٠ حتى انقلبت الى «مستورد». بيد أن الحكومة من الناحية الثانية آلت على نفسها تخصص مصادر عملية سخية لتحقيق «ثورة خضراء» على الطريقة الهندية، وافضى تشجيع دنغ لاصلاحات السوق، مع رفع اسعار شراء المحاصيل (من دون القاء عبء الكلفة على عاتق المدن)، الى طفرات مذهلة في انتاج الاغذية في نصف القرن المنصرم. وبحلول الفترة بين ١٩٧٩ - ١٩٨٣ - وهي الفترة التي كانت تعاني فيها أغلب باقي ارجاء المعمورة من كساد غذائي- عزز القاطنون في الريف (٨٠٠ مليون نسمة) دخولهم بنسبة ٧٠٪، وزاد ما يتناولونه في غذائهم من سعرات حرارية فناهز النسبة البرازيلية والماليزية و « أنتج الصينيون عام ١٩٨٥ مائة مليون طن من الحبوب أكثر من معدل انتاجهم قبل عقد انطوى وهي احدى اضخم الطفرات المسجلة لحد الآن. أما والسكان آخذون بالازدياد ومعهم تتعاظم حاجتهم للاستهلاك، (والذي سيتطلب مزيداً من الحبوب)، سيزداد الضغط على الارض للايفاء بهذا التوسع في الاستهلاك الزراعي. ولكن انتاجية الاكر باقية محدودة كما هي، واما مسعى زيادة الغلة بالاستعانة بالاسمدة فمحكوم بالتراجع. ومع ذلك يوحي الدليل بقدرة الصين على التوفيق بالمحافظة على التوازن المعقد بدرجة كبيرة من النجاح.

يحمل مستقبل المسعى الصيني نحو الصناعة أهمية اعظم، بيد أنه بقي مغامرة محفوفة بالمخاطر على الصعيد المحلي. اذ قاست من ضعف القدرة الشرائية الاستهلاكية ومن اليد العليا للتخطيط وفق الاسلوب الروسي والاوروبي الشرقي سنين عدداً. فبرغم أن اجراءات «التحرر» للسنوات القليلة الماضية أفضت الى

طفرات في الانتاج التصنيعي (استجابة صناعات الدولة الى الحقائق التجارية المتعلقة بالنوعية والسعر وطلب السوق؛ وكذلك تشجيع اقامة مشاريع القطاع الخاص صغيرة النطاق وفسح المجال أمام التوسع الكبير في التجارة الخارجية)، لكنها خلقت ايضاً مشاكل متعددة. فقد اثار انشاء عشرات الالوف من المشاريع الاهلية حفيظة منظري الحزب الشيوعي، فيما اثار ارتفاع الاسعار (الذي ربما نشأ عن التعديل اللازم لتكاليف السوق مثلما هو نتيجة «للابتزاز» و «الاستغلال» موجات التذمر في صفوف عمال المدن الذين لم يرتفع دخلهم بسرعة ارتفاع دخول المزارعين أو المقاولين. فضلاً عن عمل انتعاش التجارة الخارجية على زيادة المستوردات المصنعة وهو ما أدى الى عجز تجاري. ثم ان تصريحات رئيس الوزراء (زهاو زيانغ) عن ان الامور قد «خرجت عن أعنتها» وأن ثمة حاجة الى «تلاحم الاشياء» لبعض الوقت، لهي اشارات عن استمرارية المشاكل المحلية والايديولوجية.

ومع هذا، من المدهش ان نعلم انه حتى نسب النمو المصغرة قد تم التخطيط لها لتكون٥,٧٪ سنوياً في المستقبل(بالمقارنة مع ١٠٪ منذ عام ١٩٨١). ومن شأن هذا بحد ذاته ان «يضاعف» اجمالي الانتاج القومي في اقل من عشر سنوات ومع ذلك يرى بعض الخبراء الاقتصاديين امكانية بلوغ ذلك الهدف لعدد من الاسباب. ففي المقام الاول، بلغ ادخار الصين واستثماراتها ٣٠٪ من اجمالي الانتاج القومي منذ عام ١٩٧٠، وهو ما يعني تيسر مبالغ دسمة للاستثمار الانتاجي، حتى وان نجم عن ذلك بعض المشاكل (فهي تقلل الحصة المخصصة للاستهلاك والتي يمكن تغطيتها باستقرار الاسعار وتساوي الدخول، وهو ما يدخل بدوره في العملية التجارية). وثانياً اتيحت فرص طيبة لتوفير التكاليف. اذ كانت الصين أحد البلدان المبذرة في استهلاك الطاقة (وهو ما افضى الى شحة خزينها النفطي الكبير جداً)، غير أن اصلاحات ما بعد عام ١٩٧٨ المتعلقة

باستهلاك الطاقة عملت على تقليل تكاليف احد «المغذيات» الرئيسية لصناعاتها، فأطلقت بذلك الاموال للاستثمار في مجالات اخرى أو للاستهلاك. ولم تشرع الصين الا اليوم تنفض عن نفسها غبار الثورة الثقافية. فبعد انطواء ما يربو على عقد اغلقت فيه الجامعات ومعاهد الابحاث الصينية (أو ارغمت على ممارسة نشاطها بطريقة رجعية) انطلقت التكهنات بالحاجة الى فسحة من الوقت لتتمكن من اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي في البلدان الأخرى. فلوحظ قبل نيف من السنين:

«عند الاحاطة بهذه الخلفية فقط يمكن للمرء ان يستوعب الاهمية الجليلة لالوف العلماء الذين خفوا الى الولايات المتحدة وأصقاع أخرى في الغرب في نهاية السبعينيات ليلبثوا فيها عام او اثنين أو اكثر... فمع بزوغ شمس عام ١٩٨٥ ستمتلك الصين كادراً من الوف العلماء والفنيين الذين احاطوا بأطراف تخصصاتهم المختلفة. وسيتجه عشرات ألوف آخرون من المدربين اكثر في داخل البلد وخارجه الى تشكيل الهيئات الرائدة في المعاهد والمؤسسات التي ستضطلع بتنفيذ المشاريع اللازمة لرفع مستوى التكنولوجيا الصناعية الصينية الى اعلى المستويات الدولية، وفي الاقل في الانشطة الاستراتيجية».

كما لم تنل التجارة والاستثمار الخارجيين في الصين تشجيعاً (ولو انتقائياً) الا بعد عام ١٩٧٨ بحيث فسح المجال أمام المدراء والتجار ان يختاروا ما يلائمهم من بين الاجهزة التكنولوجية والمخترعات وتسهيلات الانتاج المقدمة من الحكومات والشركات الغربية التي بالغت في حجم السوق الصيني لهذه البضائع. فبرغم -أو بالاحرى بسبب- توق حكومة بكين الى السيطرة على مستوى ومحتوى تجارة ما وراء البحار، سيكون مرجحاً أن تخضع المستوردات الى الانتقاء الذي من شأنه دعم النمو الاقتصادي.

أما آخر وربما أجلّ جانب من «اندفاع الصين نحو النمو» فهو السيطرة المحكمة على الانفاق الدفاعي، لئلا تستهلك القوات المسلحة المصادر المطلوبة لميادين أخرى. فالدفاع حسب رأي دنغ ينبغي ان يحرز رابع مرتبة في تسلسل «التحديثات الاربعة» المطلوبة ـ أي بعد الزراعة، والصناعة، والعلم؛ ومع الصعوبة التي تكتنف الوقوع على ارقام مضبوطة عن الانفاق الدفاعي الصيني (نظراً لاختلاف اساليب الحساب بشكل رئيسي) يبدو جلياً تراجع حصة اجمالي الانتاج القومي المخصصة للدفاع في الخمسة عشر عاماً الفائتة ـ ربما من ١٧,٤٪ عام ١٩٧١ (طبقاً لاحد المراجع) الى ٧,٥٪ عام ١٩٨٥. وهذا بدوره قد يثير موجات استياء في صفوف القيادة العسكرية فينفخ في كير المجادلات حول الاولويات والسياسات الاقتصادية؛ وسيتوجب تعديل المعادلة لو نشبت صدامات حدودية خطيرة في شمال البلد أو جنوبه. وبرغم ذلك فحقيقة انزال الانفاق الدفاعي منزلة هامشية قد تشكل اسطع اشارة الى تأريخ انكباب الصين الشامل على النمو الاقتصادي، مجسدة نقيضاً صارخاً لهوس السوفيت بـ «الأمن العسكري» وانغماس ادارة ريغان بأهالة الاموال على القوات المسلحة. وكما اشار بعض الخبراء، ليس ثمة مشكلة حقيقية في الانفاق الدفاعي أكثر من المعدل الحالي البالغ ٣٠ مليار دولار، مقدار اجمالي الانتاج القومي الصيني ومبلغ الادخار والاستثمار الحكومي فيه. فنزوع الصين لخلاف ذلك انما يعكس اعتقاد بكين بعدم امكانية ضمان الامن طويل الامد الا بمضاعفة انتاجها وثروتها الحاليين مرات كثيرة.

وخلاصة القول؛ ليس من شيء يقف في سبيل هذا النمو غير اندلاع حرب مع الاتحاد السوفيتي أو نشوب اضطرابات سياسية طويلة الامد بمثل ما حصل ابان الثورة الثقافية. وعسيرة هي مشاكل الصين المتعلقة بالادراة، والطاقة، والزراعة ولكنها عين المشاكل التي واجهتها وتغلبت عليها جميع الامم النامية في غضون عملية النمو. وان بدت هذه ملاحظة وردية فستتضاءل أمام

احصائية «الايكونومست» الاخيرة عن ان الصين لو ابقت على معدل نموها السنوي البالغ ٨٪ ـ وهو ما تراه « معقولاً » ـ فسوف تتخطى اجمالي الانتاج القومي البريطاني والهندي قبل عام ٢٠٠٠ وسيبز انتاجها انتاج أية قوة اوروبية مع اشراقة عام ٢٠٢٠.

إن افدح الاخطاء هو الاعتقاد بأن هذا النوع من المؤشرات بكل عناصره المتغيرة يمكن ان ينفع في توخي الدقة. بيد أن الحقيقة العامة تبقى: ستحظى الصين باجمالي انتاج قومي ثري جداً في غضون حقبة زمنية قصيرة نسبياً، مبعدة عن نفسها شبح كارثة مروعة؛ واذا كانت لا تزال فقيرة بمعايير الدخل الفردي فمن المؤكد انها ستتحسن اكثر مما عليه اليوم.

اما وبعد الفراغ من وضع الصين بحد ذاتها حري بنا أن نعرج على تأثير الصين على المسرح الدولي، حيث تبرز امامنا ثلاث نقاط هامة. الاولى وهي الاقل اهمية في بحثنا هذا هي أنه برغم ان تجارتها الخارجية تحظى بدعم النمو الاقتصادي فمن المحال تحول الصين الى المانيا غربية او يابان ثانية. ذلك ان حجم السوق الداخلي لقوة بسطت خيمتها على جل ربوع آسيا كالصين، اضافة الى عدد سكانها وحجم قاعدتها من المواد الاولية، تبعد احتمالية اعتمادها على تجارة ما وراء البحار بدرجة اعتماد احدى «الدول التجارية» البحرية والصغيرة. وستجد التجارة الخارجية عرقلة بسبب حجم القطاع الزراعي الحاشد بالعمالة وتصميم النظام على عدم الاعتماد المثير على الاغذية المستوردة. والمرجح ان الصين ستغدو منتجاً سخياً للسلع قليلة التكلفة كالمنسوجات التي ستساعد في تسديد ما بذمتها مقابل التكنلوجيا الغربية أو حتى الروسية؛ بل ان الصين عزمت على «عدم» الاتكال على رأس المال أو المصنوعات أو الاسواق الاجنبية، أو حتى على أي بلد أو مجهز بوجه الخصوص. وأما اكتساب التكنلوجيا والادوات واساليب الانتاج الاجنبية فسيخضع لمتطلبات قانون التوازن الصيني.

وما هذا ليتناقض مع عضوية الصين في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (ودخولها المحتمل لعضوية الغات وبنك التنمية الاسيوي) ـ وهي ليست اشارات عن تفيؤ الصين ظلال خيمة «العالم الحر» بقدر ما هي علامات عن حسابات الصين المتغطرسة بأن من الافضل لها اقتحام الاسواق الاجنبية، والتعامل بقروض طويلة الاجل، من خلال الهيئات الدولية بدلاً من «الصفقات» الانفرادية مع قوة عظمى معينة أو بنوك خاصة. من شأن هذه التحركات بكلمات اخرى ان تصون استقلال الصين ومكانتها. بيد أن النقطة الثانية منفصلة وتلقي بظلالها على الاولى. فبينما أخمد نظام ماو في الستينيات اوار الصدامات الحدودية، تؤثر بكين الآن المحافظة على علاقات سليمة مع جيرانها حتى ان نظرت اليها بعين الريبة. فالسلم هو استراتيجية دنغ المركزية كما اشرنا اعلاه؛ أما الحرب فحتى لو كانت اقليمية ستعمل على صرف المصادر للقوات المسلحة وستغير اولويات «التحديثات الاربعة» الصينية. وقد يصح ما خرج به الجدل مؤخراً، ان الصين شعرت بارتياح اكثر من علاقاتها مع موسكو لان تعاظم قوتها العسكرية خلق توازناً تقريبياً في وسط آسيا. فأطلق العنان الآن ان تركز أكثر على التطور الاقتصادي أثر تحقيق تكافؤ ما بين القوى، أو في الاقل حيازتها امكانية دفاعية لا بأس بها.

ومع هذا، وفي الوقت الذي اتسمت نواياها بالسلمية، تؤكد الصين عزمها على صيانة استقلالها التام، ونفورها العارم من تدخلات القوتين العظميين العسكرية في الخارج. وتطلعت حتى الى اليابان بعين فاحصة، وقيدت حصتها في تجارة الصادرات والواردات، كما حذرت طوكيو من الاندفاع قدماً في تطوير سيبيريا. حتى باتت الصين موضع دراسة عميقة في اروقة واشنطن وموسكو. فجميع المقترحات السوفيتية بتقوية اواصر العلاقات بل وعودة المهندسين السوفيت الى الصين بمستهل عام ١٩٨٦، فشلت في زحزحة موقف بكين

الراسخ؛ استحالة تحقيق تحسن في العلاقات حتى تقدم موسكو تنازلات بخصوص بعض القضايا المعلقة الثلاث (ان لم يكن كلها) ـ الغزو السوفيتي لافغانستان، ودعم موسكو لفيتنام، والمشكلة المخضرمة الخاصة بحدود وأمن وسط آسيا. ومن الجانب الآخر، صبت بكين انتقاداتها على سياسات الولايات المتحدة في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط (مثلما تعرضت الجهود السوفيتية في المناطق المدارية).

والواقع ان الصين طالما كانت احد «البلدان الاقل تطوراً» وتستبد بها الشكوك الفطرية من هيمنة العرق الابيض على مقدرات الكون، فمن الطبيعي ان تغدو عياباً حروناً لتدخلات القوتين العظميين، حتى لو انها ليست بعضو رسمي في حركة العالم الثالث، غير ان لهجة انتقاداتها صارت اكثر نعومة عما كانت عليه ايام ماو في الستينيات. وما برحت الريبة تسكن نفوس الصينيين من مجادلات الامريكان حول متى واين توضع «البطاقة الصينية» بالرغم من عدائهم لمطالب الروس في آسيا. وترى بكين ضرورة الميل صوب روسيا (أو في الغالب صوب الولايات المتحدة نظراً للنزاعات المتكررة مع الروس)، من خلال اجراءات تنطوي على مراقبة مشتركة للتجارب النووية الروسية، وتبادل المعلومات حول افغانستان وفيتنام؛ بل ان الموقع المثالي هو الذي يقع بمسافة متساوية بين الاثنتين، وجعلها يسارعان لخطب ود «المملكة الوسطى».

فاعتمدت اهمية الصين كممثل مستقل حقاً في حاضر (ومستقبل) النظام الدولي، على ما يمكن ان يصطلح عليه بـ «اسلوب» صنع علاقاتها مع القوى الاخرى. وذا ما عبر عنه جوناثان بولاك بطريقة تستحق السرد برغم طولها:

« ليس للاسلحة، والقوة الاقتصادية، وقوة السلطة وحدها ان تبرز الاهمية المنسوبة للصين في اطار المساواة بين القوى الكونية. واذا ما حكم على اهمتيها

الاقـتـصـادية بالتـواضع، ومـسـتـواها الاقـتـصـادي في افضل حالاته بانه مزدوج التأثيرات، فهذا لا يعني شيئاً بالنسبة للاهمية الكبرى للصين في حسابات كل من واشنطن ومـوسكو، والاهتمام الدقـيق من لدن عـواصم كبرى أخـرى. ان الاجابة رغماً عن وصف الصين نفـسـهـا بأنها دولة مـهـددة ومظلومـة، لتكمن في انها قـد اسـتـهلكت مـصادرها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية المتيسرة بمكر وطيش. واشـتـملت استراتيـجـيـة بكين حـيـال القـوتين العظمـيين في اوقـات مختلفـة على التـصـدي والانخـراط بصراعـات مـسلحـة، وتسـويات جـزئيـة وانحـيـازات غير رسـمـيـة، مع حصول قطيعات حدودية مصحوبة أحياناً بخطابات مقذعة. فآلت النتـيـجـة الى صيرورة الصين كل شيء لكل الامم، جـاعلة الشك يخامر كثيراً من الأمم حـيال نواياها وتوجهاتها طويلة الامد.

ان هذه الاستراتيـجـيـة «المتـوسطة»، (والحق يقـال) قـد انطوت على مخاطر سـيـاسـيـة وعـسكرية غير هينة. بل انها عولت بشدة على مكانة الصين باعتبارها قـوة عظمى طالعـة فـاتجـهت على الغـالب الى تحـدي خيارات أو مطالب القوتين العظمـيين؛ وتصرفت في احـايين اخرى على نحو مختلف عما امله الآخرون منها. ولم تـبـد أيـة طواعـيـة أو مـرونة تجـاه مـوسكو ولا واشنطن بالرغم من انكشـاف حـدودها للهـجمات . . . فلكل هذه الاسـباب احتلت الصين مكانة دولة متفردة سـواء من ناحـيـة مشاركتها في كثير من الصراعات السياسية المركزية أو العسكرية لما بعـد الحـرب أم من ناحـية كونها دولة تقاوم التصنيف السياسي أو الايديولوجي البـسيط . . . أما على الصعيد الواقعي فلا بد من الحكم على الصين من ناحية أو أخـرى بأنها قـوة عظمى مـرشـحـة بحد ذاتها ـ لا تملك شبهاً أو محاكاة للولايات المتـحـدة أو الاتحـاد السـوفـيـتي، بل انعكاسـاً لمكانة بكين الفـريدة في السـيـاسة الكونيـة. وفـيما يخص المنظور طويل الامـد، فالصين تمثل قوة سياسية واستراتيجية اكبر اهميـة من اعـتبارها «ملحقاً» بموسكو أو واشنطن أو مجرد قوة وسطى».

وكنقطة أخيرة، لا بد من التأكيد ثانية أن لا نية للصين في البقاء «خفيفة الوزن» استراتيجياً في المستقبل حتى إن بخلت في انفاقاتها العسكرية في الوقت الراهن. بل يصح العكس وهو انها كلما اندفعت قدماً في هذا التوسع الاقتصادي باسلوب كولبرتي وقائم على اشتراكية الدولة، كلما انطوى ذلك التطور على سياسة ـ سلطوية اكثر. وهذا ما يهجس للمرء اكثر حين يتذكر الاهتمام الذي بذلته الصين لتطوير قاعدتها العلمية والتكنلوجية، وكذلك الانجازات المثيرة المتحققة في صناعة الصواريخ والاسلحة النووية يوم كانت قاعدتها بالغة الصغر. فهذا الاهتمام بدعم البنية الاقتصادية الثانوية على حساب الاستثمار الآني في الاسلحة لا يرضي جنرالات الصين (الذين يؤاثرون مثلما هو شأن الجماعات العسكرية في كل حدب وصوب، وسائل الامن قصيرة الامد على طويلته). ولذا علقت «الايكونومست»:

«أمام رفاق السلاح الصينيين الصبورين حتى تثمر الاصلاحات الاقتصادية، وقت للانتظار. فان شييء َلخطط السيد دنغ الاقتصادية برمتها أن تأخذ مجراها، وتضاعف انتاج الصين اربع مرات حسبما مخطط له بين عامي ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ (مع وجود احتمالات كثيرة بالطبع)، فلا بد من مرور ١٠ ـ ١٥ سنة حتى يستطيع الاقتصاد المدني أن ينفخ في اوصال القطاع العسكري روح النشاط الاسرع. وما ذلك بحاصل الا حين يكون لدى جيش الصين، وجيرانها، والقوى الكبيرة شيئاً ما تفكر به». انها لمسألة وقت فحسب.

المعضلة اليابانية

من شأن حقيقة تشمير بكين عن ساعديها بخصوص ما سيحدث في شرق آسيا ان يفاقم الضغوط على عاتق ما تدعيه اليابان «دبلوماسيتها السليمة من جميع الوجوه» ـ أو ما وصف بسخرية اكبر «انها كل الاشياء لكل الناس». ولعل خير ما نختصر به وصف المعضلة اليابانية:

كان من ثمرات النمو الهائل الذي حققته اليابان منذ عام ١٩٤٥، أن تمتعت بمكانة فريدة وراقية في النظام الاقتصادي الكوني ومنظومة القوى السياسية، ولكنها ـ كما يشعر اليابانيون ـ لمكانة بالغة الحساسية والخطورة، ويمكن ان تهتز بقسوة فور تبدل الظروف الدولية. فافضل شيء يمكن ان يحصل -من وجهة نظر طوكيو- هو استمرار العوامل التي صنعت «المعجزة اليابانية» أول مرة. غير أن الارجح في الاحتمال ان تتلاشى هذه العوامل المساعفة أو أن تختفي عن بكرة ابيها طالما نحن نعيش عالماً فوضوياً تصطدم فيه القوى «غير المكتفية» بالقوى «المكتفية» على طول الخط، وفيه تسير دينامية التغير التكنولوجي التجاري بسرعة خاطفة، وترى اليابان ان من العسير بمكان مقاومة تيارات التغير لايمانها المطلق بدقة وانكشافية موقعها، وهي ترى في التسوية الدبلوماسية سبيلاً للنجاة من تيارات التغيير. ومن هنا نبع تبنيها المستمر للحلول السلمية للمشاكل الدولية، وانزعاجها من وجود صراع سياسي بين بلدين جارين آخرين، وكذلك توقها الجلي للتواؤم مع الجميع في وقت ازدياد ثرائها المتواصل.

لقد تطرقنا لاسباب نجاح اليابان الاقتصادي المدهش اعلاه. اذ بقيت ارض اليابان لما يربو على اربعين عاماً محمية بفضل القوات التقليدية والنووية الامريكية، وتولي البحرية الامريكية صيانة ممراتها الملاحية. فهكذا كرست اليابان نفسها لمواصلة نموها الاقتصادي المشهود ولا سيما في اسواق الصادرات،

بعـد ان تمكنت من اعـادة توجيـه طاقـاتها القومية من التوسع العسكري، وابعاد مـصـادرها عن الانفـاق الدفـاعي. ومـا كان لهذا النجاح أن يتحقق لولا انكباب شـعـبها على العمل التجاري، واحكام السيطرة على النوعية، والاضطلاع بالعمل الشـاق، بيـد ان هناك عوامل خاصة اخرى وراء ذلك: الابقاء على قيمة الين الى مـسـتـوى منخـفض عـقـداً من بعـد عقد بهدف دعم الصادرات؛ وفرض القيود الرسـمـيـة وغير الرسمية على مشتريات المصنوعات الاجنبية (ولا ريب في استثناء المواد الاوليـة الحـيـوية للصناعـة)؛ اضـافـة الى وجـود نظام تجاري دولي ليبرالي لم يضع سـوى عـوائق قليلة في طريق البضائع اليابانية ـ مبقياً الطريق «مفتوحاً حتى بوجـود الاعـبـاء المتـزايدة التي فـرضـتـها امريكا على اليابان». ولذلك استطاعت اليـابان في ربع القـرن المنصرم أن تتـمـتع بجـمـيع امـتـيـازات التـحـول الى اعماق اقـتـصـادي كـوني، بل وبدون أية مـسـؤوليـات أو اضرار اقليمية قد نجمت على مـدى التأريخ عن مثل هذا النمو. فلا عجب إن حبذت بقاء الاشياء على ما هي عليه.

تكمن اسس نجـاح اليـابان الحـالي بشكل خـاص في القطاع الاقتصادي، وعـلـيـه لـيس من قـبـيل المفـاجأة أن يكون هذا القطاع أكبر من يقض مـضـجع رجـالات طوكـيـو. فـمن جانب واحد (كما سنتناوله ادناه) يقدم النمو التكنلوجي والاقـتـصـادي جـوائز لامـعـة لبلد يحظى اقـتصاده السياسي بأفضل مكانة للقرن الحـادي والعشرين المقـبل؛ ولم يسـمـع غير جـدل صغير النطاق حول تربع اليابان تلك المكانة المرمـوقـة، ومن الجـانب الثـاني، ها هو نجـاحـها يستفز بحد ذاته رد الفـعل «ذي التأثير المقصي» ضـد توسعها الريادي الصادراتي: فأما أحدى «شفرتي المقص» هذا فـهي محاكـاة البلدان الاسيوية الطموحة والمتمثلة بـ (الدول الصناعية الجـديـدة) أمـثـال كـوريـا الجنوبيـة وسنغـافـورة وتايوان وتايلاند وغيرها للنمـوذج اليـاباني، ناهيك عن الصين نفـسها والقابعة في قاع ميزان المنتوجات (كالمنسوجات

مـثـلاً). فأجـور العمالة لدى جميع هذه البلدان اقل مما لدى اليـابان[1]، والتـقطت قـفـاز التـحـدي الجسـور لليابان في قطاعات لم تعد اليابان تتمتع فيها بامتيازات حـاسـمـة ـ المنسـوجـات، والدمى، والبـضـائع المنزليـة، والسفن، وحتى الفولاذ والسـيـارات (بدرجـة أقل بكثير). ولا ريب ان هذا لا يعني تراجع انتـاج اليابان من السـفن، والسـيـارات، والشـاحنات، والفـولاذ، بل أن تبـقي نفسها في «قمة السـوق» (انتـاج فـولاذ بمـواصفات ارقى، أو سيارات اكبر حجماً واكثر تعقيداً)، أي ان تنسـحب من نهاية الطيف الانتـاجي الذي انعـدمت فـيـه المنافسة لها عليه سـابقـاً؛ كما ان احدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية هي الغاء الصناعات التي لم تعد منافسة ـ ليس بمجرد تخفيف حدة التراجع فحسب، بل وللترتيب لتـوجـيه المصادر والكوادر الى قطاعات اقتصادية أخرى ذات تنافسية عالمية اعظم.

أمـا (الشـفـرة الثـانيـة) للمـقص وهي الاكـثـر خطورة فـتتمثل برد الفعل الامـريكي والاوروبي ضـد الاختراق اليـاباني مـتزايد الحتمية لاسواقها المحلية. فقد اقـتنى رواد تلك الاسـواق سنة بعـد اخـرى مصنوعات الفولاذ الياباني، والادوات الميكانيكيـة، والدراجـات النارية، والسـيـارات، واجـهـزة التلفاز، وسلعاً كهربائية أخـرى. فأخـذت الفـوائض اليـابانيـة بالنسـبة للسوق الاوروبية المشتركة وامريكا تتـسع سنة بعـد أخـرى. فكان الرد الاوروبي (وهو الاقـوى) متراوحـاً من فرض حـصـة اسـتيراد محدودة الى اعـاقـة بيروقـراطية (كاشتراط فرنسا عدم قبول السلع الكهـربائيـة اليـابانيـة الا من خـلال موافقة هيئة جمركية في بويتير). بينما ترددت الادارات الامـريكيـة وبسبب ايمانها بنظام تجاري عالمي مفتوح في حظر أو تقليص المسـتـوردات اليـابانيـة بغير فـرض قـيـود «طوعـيـة» احـتـيـالية. لكن حتى أشد

---

(١) وذلك سبب لجوء اليابانيين لاقامة مصانعهم في تلك البلدان.

المخلصين لمبدأ التجارة الحرة رفعوا عقيرتهم من موقف تقوم به الولايات المتحدة ويتمثل بتجهيزها اليابان بالاغذية والمواد الاولية واستلامها منها المصنوعات اليابانية ـ انها لحالة تجارية «استعمارية» أو «متخلفة» لم يعرفوها في القرن ونصف القرن الماضيين. وعلاوة على هذا، طالبت واشنطن باتخاذ اجراءات لتقليص اللاتوازن بينها وبين اليابان على أثر تنامي العجز التجاري الامريكي لصالح اليابان ـ ٦٢ مليار دولار في السنة المالية المنتهية في ٣١ آذار ١٩٨٦، وكذلك بسبب ضغوط اصحاب الصناعات الامريكية المحاصرة الذين قاسوا وطأة هذه المنافسة عبر الهادي. (تمثلت هذه الاجراءات بتشجيع رفع قيمة التبادل للين، واحداث زيادة كبيرة في مستوردات اليابان من البضائع الامريكية، وهكذا دواليك). كما عنى تحول العالم الغربي نحو سياسة شبه حمائية واتجاهه لفرض قيود على «اجمالي» استيراده من المنسوجات او أجهزة التلفاز، أن اليابان ستضطر الى تحميل شيء من ركود ذلك السوق الى منافساتها من البلدان الآسيوية.

واذن لا عجب ان انكر بعض المتحدثين الرسميين اليابانيين أن الاشياء تسير حسناً وقرعوا جرس الانذار عن التهديدات التي تستهدف حصص سوقهم الحالية ورخائها المتمثلة بـ: التحدي المتنامي من طرف البلدان الصناعية الجديدة في قطاعات صناعية كثيرة، والقيود التي وضعتها الحكومات الغربية على الصادرات اليابانية؛ والضغوط المفروضة لتغيير القوانين الضريبية ولتحويل الاموال من المدخرات الى الاستهلاك، مع ضمان زيادة كبيرة في المستوردات؛ وأخيراً الارتفاع الخاطف في قيمة الين. وزعموا ان كل هذه العوامل يمكن ان تعني نهاية الازدهار الصادراتي الياباني، وانخفاض في حجم فوائض مدفوعاتها، وكذلك انخفاض نسبة النمو لديها (التي بدأت بالانخفاض فعلاً حين اصبح اقتصادها أكثر «نضجاً» وتضاءلت قدرتها على التوسع الهائل). وبهذا السياق لا ينبع قلق اليابان من مجرد نضوج اقتصادها: فتركيب سكانها العمري، اي ما سيكون عليه عام ٢٠١٠ حين ستمتلك «اوطأ نسبة عمرية عاملة(الاشخاص من

١٥ ـ ٦٤ سنة) من بين شعوب القوى الصناعية الرائدة»، يعني ان البلد سيحتاج الى انفاقات امن اجتماعي عالية يمكن أن تسبب فقدان الديناميـة القومية. والعجيب ان جميع محاولات جعل المستهلك الياباني يقتني المصنوعات الاجنبية (عدا مصنوعات الهيبة كسيارات مرسيدس) كانت تؤدي الى نزاعات سياسية محلية، قد تسبب بدورها شقاً محتملاً لعصا الاجماع السياسي الذي كان ركناً اساسياً في التوسع الصادراتي في الماضي.

ثمة اسباب وجيهة تؤكد احتمالية توسع اليابان بوتيرة اسرع من القوى «الكبرى» الاخرى في المستقبل، حتى لو صح انخفاض نموها الاقتصادي حين تدخل طوراً اكثر نضوجاً، وتأكدت عدم رغبة بلدان اخرى بالسماح لليابان بالاحتفاظ بالتفوق الاقتصادي الذي ساعدها على انفجارها الصادراتي السابق. ففي المقام الاول، وبصفتها بلداً معتمداً لدرجة كبيرة على المواد الاولية المستوردة (٩٩٪ من النفط، و ٩٢٪ من الحديد، و ١٠٠٪ من النحاس)، فانها ستستفيد لدرجة كبيرةٍ من تغير معايير التجارة التي خفضت اسعار كثيراً من الخامات، والوقود والاغذية؛ فالانخفاض الذي اصاب اسعار النفط بعد عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ الذي عمل على توفير مليارات الدولارات من العملة الصعبة لليابان سنوياً لهو أشد الانخفاضات في اسعار المواد الاولية والاغذية. فضلاً عن هذا، وبينما سيفضي ارتفاع قيمة الين السريع الى تقليص حجم بعض صادرات البلد في الاسواق الخارجية (اعتماداً على مرونة الطلب دوماً)، فسيؤدي حتماً الى تخفيض كلفة المستوردات لحد بعيد ـ وبالتالي المساعدة على ابقاء الصناعة اليابانية في موقع تنافسي مع استمرار انخفاض التضخم. واكثر من هذا أن أزمة النفط (١٩٧٣) حفزت اليابانيين على البحث عن جميع انواع اقتصاديات الطاقة، وهو ما عزز كفاءة صناعتها اكثر؛ فافلحت في غضون العقد الماضي فقط (السبعينات) بتقليص اعتمادها على النفط بنسبة٢٥٪ اضف الى ذلك إن عين الازمة قد ارغمت اليابان على البحث الدقيق عن مصادر جديدة للمواد الاولية وعلى الاستثمار

الهائل في تلك المناطق (وهو شيء يضارع لدرجة ما استثمارات بريطانيا الخارجية في القرن التاسع عشر). وليس لكل ذلك ان يؤكد «تماماً» استطاعة اليابان الاعتماد على تدفق متواصل من المواد الاولية واطئة الاسعار؛ بيد أن التكهنات بشأن ذلك مشرقة.

ثمة اهمية كبرى تتجلى في زحف الصناعة اليابانية صوب اكثر القطاعات الاقتصادية اشراقاً (وأكثرها ادراراً للارباح اساساً) في مطلع القرن الحادي والعشرين: الا وهي التكنلوجيا الراقية. وبعبارة اخرى، حين جنحت اليابان باستمرار الى الانسحاب من صناعات المنسوجات وبناء السفن والفولاذ الاساس وتركتها الى بلدان اجور عمالتها اقل، فانها نوت بجلاء ان تغدو قوة رائدة ان لم تكن «القوة الرائدة» في الصناعات المتقدمة علمياً وذات القيمة المضافة الاعلى. فانجازاتها في صناعة الحاسوب قد خالها البعض خرافية. وتمكنت الشركات اليابانية بعد استعارتها التكنلوجيا الامريكية أول الامر، ان تستغل كل امتيازاتها المحلية (سوق محمي، ودعم وزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية، وسيطرة نوعية افضل، مع نسبة تحويل طيبة للين مقابل الدولار) اضافة الى «اغراق» السوق باسعار اقل من التكلفة لصرف معظم الشركات الامريكية عن انتاج اشباه الموصلات، سواء (١٦ كي رام)، أم (٦٤ كي رام)، أم (٢٥٦ كي رام) فيما بعد.

بل ان الامر الاكثر اقلاقاً لصناعة الكمبيوتر الأمريكية هو دلائل تصميم اليابان على التحرك صوب ميدانين جديدين (واكثر ارباحاً). الاول هو انتاج كمبيوترات متقدمة وخاصة كمبيوترات فائقة ومعقدة وغالية للغاية « الجيل الخامس» (الكمبيوترات الخارقة)، والتي بوسعها العمل بسرعة اعلى بمئات المرات من اكبر المكائن الموجودة، وتوعد بفائدة لحائزيها بكل شيء من حل الشيفرات الى تصميم نماذج الطائرات. لقد صعق الخبراء الامريكان من سرعة

تحرك اليابان في هذا المضمار، ومن مقدار رأس المال الذي انفقته وزارة التجارة والصناعة العالمية والشركات الكبرى كهيتاشي وفوجيتسو على الابحاث. بل وحصل ذات الشيء في ميدان برامجيات اجهزة الحاسوب والتي لم يكن فيها للشركات الامريكية (وبعض الشركات الاوروبية) أي متحد حتى مطلع الثمانينيات. والواقع ان النجاح في انتاج الكمبيوترات الخارقة والبرامجيات لمهمة اكبر من صنع اشباه الموصلات، وستضع مصممي اليابان أمام اقسى اختبار؛ فيما ستتهيأ الشركات الامريكية والاوروبية (والاخيرة مدعومة بقوة من حكوماتها) لمواجهة التحدي التجاري، وستعطي وزارة الدفاع الامريكية مساندتها لضمان تفوق شركاتها الوطنية في مضمار تطوير الكومبيوترات الخارقة. ومع ذلك ستكون هذه الجهات جد مستبشرة لو افترضت امكانية صد اليابان نهائياً عن هذه الميادين.

هنا سيكون مجرد رطانة أن نعيد تفصيلاً انطلاقة اليابان صوب ميادين جديدة في التكنلوجيا المتقدمة طالما أن صحفاً ذات شأن أمثال (الايكونومست ونيوزويك تايمز وول ستريت جورنال) قد أحاطت في جوانب الموضوع. فقد عد ارتباط شركة (متسوبيشي) مع شركة (ويستنغهاوس) دليلاً على اهتمام اليابان المتزايد بصناعة الطاقة النووية. كما ان التكنلوجيا الاحيائية هي الاخرى نشاط ياباني هام سيما في امكانية استخدامها لتعزيز المحصول الزراعي. وكذلك أمر صناعة الخزفيات. ثم ان التقارير عن انضمام (شركة تطوير الطائرات اليابانية) الى (بوينغ) لانتاج جيل جديد من الطائرات المكتفية من الوقود في التسعينيات ـ قد استهجنها خبير أمريكي باعتبارها «صفقة فاوستية»[1] ستعرض فيها اليابان ثمناً بخساً لتحصل على التكنلوجيا والخبرة الامريكيتين ـ وهذا ما ينطوي على اهمية

---

(١) هذه الكلمة منسوبة لـ «فاوست» وهو حسبما تقول الاساطير الالمانية، منجّم باع نفسه للشيطان مقابل الخبرات الارضية. اتخذه بعض الشعراء بطلاً لمؤلفاتهم ومنهم (غوته) في (مأساة شهيرة).

اعظم مستقبلاً، غير أن اهم شيء (بمعايير الانتاج) هو ريادة اليابان ميدان الروبوتات الصناعية وتطويرها مصانع (تجريبية) كاملة تسيطر عليها الكمبيوترات، والليزر، والروبوتات: انه الحل الامثل لازمة العمالة اليابانية! وتوضح الارقام الاخيرة (استمرت اليابان بانتاج روبوتات يساوي عددها انتاج باقي العالم برمته من الروبوتات، وبضعة اضعاف الانتاج الامريكي). بل وافادت دراسة اخرى ان اليابانيين يستخدمون روبوتاتهم بكفاءة أكثر من الامريكان.

تقف جملة من العوامل البنيوية الشاملة وراء هذه المشاريع راقية التكنلوجيا والتي استمرت تمنح اليابان افضلية ملموسة على منافسيها الرئيسيين. وربما هوّل الاجانب دور وزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية حين اعتبروها نظيراً اقتصادياً للأركان البروسية العامة الشهيرة، ولكن الشك ضئيل بأن الاتجاه الاشمل الذي تعطيه للتطوير الاقتصادي الياباني عن طريق ترتيب الابحاث والانفاق على الصناعات النامية والقتل الرحيم للصناعات المنحطة، قد نفع أكثر من سياسة الولايات المتحدة الحرة غير المنسقة. فيما يشمل عامل القوة الثاني - وهو احد اهم العوامل المفسرة لازدهار وزوال شركات وصناعات معينة - على المبالغ السخية و (المتزايدة) المرصودة للابحاث والتطوير في اليابان. «ستتضاعف نسبة المبالغ المخصصة للبحث والتطوير من اجمالي الناتج القومي الياباني خلال هذا العقد من نسبة ٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٥,٣٪ بحلول عام ١٩٩٠. أما الولايات المتحدة فقد استقرت على نسبة مقدارها ٢,٧ من اجمالي الناتج القومي لنفس الغرض اعلاه. فاذا ما استثنينا البحث في ميدان التطوير العسكري، ستخصص اليابان ساعات عمل للبحث والتطوير بمقدار الساعات الامريكية. واذا استمر الاتجاه الحالي هكذا فان اليابان ستتولى القيادة في معدل الانفاق على البحث والتطوير غير العسكري بحلول «التسعينيات». وربما سيكون أكثر اثارة من هذا

حقيقة أن الانفاق الياباني على مشاريع البحث والتطوير تتولى زمامه الصناعة اليابانية نفسها بنسبة اعلى بكثير من نظيراتها في اوروبا والولايات المتحدة حيث تتولى الحكومات والجامعات أغلب ذلك. أي انها قصدت السوق بشكل مباشر وجرت التوقعات أنها ستشق طريقها سراعاً. واليابان تركت العلم «الصرف» لآخرين، ولن تلتفت اليه الا عندما تتضح صلته بالتجارة.

وجاء الامتياز الثالث بفضل مستوى الادخار القومي العالي في اليابان، حتى عند مقارنته مع الإدخار الامريكي. وتفسير هذا الجزئي يعزى الى الفروق في نظامي الضرائب، حيث يشجع نظام امريكا الاقتراض الشخصي والانفاق الاستهلاكي ـ بينما يشجع نظام اليابان على الادخار الخاص. والفرد الياباني عليه ان يدخر المزيد لشيخوخته مادامت رواتب التقاعد ليست كريمة. فكل ما يعنيه هذا امتلاء مصارف اليابان وشركات تأمينها بالاموال واستطاعتها تزويد الصناعة برؤوس اموال دسمة بفوائد واطئة. كما ان حصة اجمالي الانتاج القومي المجباة من ضرائب الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي اقل بكثير مما لدى المجتمعات الرأسمالية «ودول الرفاهية» الاخرى، واليابانيون عازمون على الاستمرار بذلك السبيل من أجل اطلاق الاموال لاستثمارها. أما الاوروبيون التائقون للسير في «الطريق الياباني» فعليهم في البدء أن يقلصوا بشدة انفاقهم على الرفاهية الاجتماعية. فيما يتوجب على الامريكيين الولهى لنظام اليابان الضغط على انفاقهم الدفاعي والاجتماعي، وكذلك تبديل قوانينهم الضريبية لحد أكبر من كل ما فعلوه حتى الآن.

ويتمثل عنصر القوة الرابع في ضمان الشركات اليابانية سوقاً داخلياً لكل شيء عدا مصنوعات المقام العالي والفخامة ـ وهي حالة لم تعد تتمتع بها معظم الشركات الامريكية أو حتى غالبية الشركات الاوروبية (بالرغم من اجراءاتها الحمائية). واذا كان جزء من هذا يرجع الى الممارسات والانظمة البيروقراطية

الموضوعة لصالح المنتجين اليابانيين في سوقهم الداخلي، فحتى الغاء هذه الاجراءات لا يرجح له ان يقنع المستهلك الياباني بـ «شراء المادة الاجنبية» عدا المواد الاولية والاغذية الاساسية؛ والذي يضمن ذلك هو جودة نوعية المنتوجات اليابانية، والكبرياء الحضاري الاوروبي، والبنية المعقدة للتوزيع والبيع المحلي.

وتأتي أخيراً النوعية الممتازة للقوة العاملة اليابانية ـ في الاقل استناداً الى قياس اختبارات الذكاء العلمية والرياضية ـ هذه النوعية التي لا يخلقها نظام التعليم الحكومي التنافسي الجاد وحده، بل حتى التدريب النظامي الذي تعطيه الشركات نفسها. ثم ان الاشخاص بأعمار (١٥) عاماً كشفوا عن تفوق ملموس في المواضيع الاختبارية (كالرياضيات مثلاً) على اقرانهم الغربيين. بيد ان المسألة لمختلفة بالنسبة لمستويات التعليم العالي: فقليل من علماء اليابان نالوا جائزة نوبل، لكن البلد يخرج مهندسين اكثر بكثير مما يخرج أي بلد آخر (اكثر بحوالي ٥٠٪ من امريكا نفسها). ولديها اكثر من (٧٠٠) الف عامل في ميدان البحث والتطوير وهو رقم يفوق اعداد العاملين في هذا الميدان في بريطانيا وفرنسا والمانيا مجتمعة.

ليس بوسعنا الخروج بتخمين احصائي كمي عن التأثيرات المشتركة للعوامل الخمسة اعلاه، بالمقارنة مع ظروف الامم الاخرى، لكن الواضح من الشيء أن هذه العوامل مجتمعة تعطي الصناعة اليابانية اساساً وطيداً صلداً. وكذلك هو تأثير حب التعلم والذكاء اللذين تتميز بهما العمالة اليابانية اضافة الى الانسجام السائد الظاهر على منظومة العلاقات الصناعية، فهناك اتحاد الشركات فقط، وسعي الى تحقيق الاجماع في الرأي، والعهد بعدم تنظيم اضرابات. ومع ذلك ليس المنظر كله ورود: فهناك الساعات الطويلة من العمل، والتأكيد الطاغي على روح الشركة (منذ الساعات البواكر لاداء التمارين الرياضية فما

بعدها)، وغياب الاتحادات التجارية المستقلة حقاً، والاسكان في منازل ضيقة، اضافة الى التأكيد على التسلسل الهرمي ومبدأ الطاعة العمياء. فضلاً عن كل هذا توجد في اليابان خارج اسوار المصانع هيئة طلبة راديكالية. فانطلقت تعليقات كثير من المراقبين الغربيين على هذه الحقائق، والنوازع المزعجة الاخرى لدى المجتمع الياباني - ولاح بعضهم يرى البلد بنفس مشاعر الرعب التي سكنت الاوربيين من «نظام المصنع» البريطاني في مطلع القرن التاسع عشر. وبكلمات اخرى فان ما يبدو بوضوح تنظيماً مدهشاً للعمال والمجتمع في سياق «كمية الانتاج ونوعيته» (وبذلك يتاح جمع الثروة)، لينطوي على تحد مقرف للاعراف التقليدية وانماط السلوك الفردي. ولما كانت محاكاة معجزة اليابان الصناعية تشتمل على مجرد استنساخ هذا الجزء أو ذاك من التكنلوجيا أو الادارة، بل وكذلك تقليد النظام الاجتماعي الياباني، ثار جدل المراقبين امثال ديفيد هالبرستام: «هنا يكمن أحدث واصعب التحديات امام أمريكا لما تبقى من القرن . . . انها لمنافسة اقسى واشد من منافستنا السياسية - العسكرية مع الاتحاد السوفيتي».

فإن كانت هذه الامتيازات الصناعية غير كافية، فها هي اليابان تكملها ببروزها السريع زعيمة الامم الدائنة في العالم، مقدمة مليارات الدولارات سنوياً. كان ثمة سببين رئيسيين وراء هذا التحول الذي بدأ منذ لجوء وزارة التجارة والصناعة العالمية الى الغاء القيود الصادراتية المفروضة على اقراض اليابان، وتوفيرها المحفزات المالية للاستثمار الخارجي. الاول هو المستوى العالي غير العادي للادخار في اليابان - اذ يوفر اليابانيون ما يربو على ٢٠٪ من أجورهم، وبحلول عام١٩٨٥ تجاوز مجموع المدخرات الكلية لافراد الاسر اليابانية معدل الدخل السنوي لاول مرة - فتسنى للمؤسسات المالية ان تمتلىء بالاموال التي تم استثمارها بتزايد في الخارج بهدف اكتساب عوائد اعلى. فيما يعود السبب

الثاني الى فوائض التجارة اليابانية غير المسبوقة في السنوات الاخيرة لانفجار اربـاحـهـا من الصـادرات. ثم حـدا الخوف من ان تخلق هذه الفوائض تضخماً داخلياً (لو عادت الى الوطن) بوزارة المالية الى تشجيع المصارف العملاقة على استثمار مبالغ سخية في الاستثمار الخارجي. فاضحى رأس المال الياباني الصافي المتدفق عام ١٩٨٣ ١٧,٧ مليار دولار؛ وطفر عام ١٩٨٤ الى ٤٩,٧ مليار دولار؛ ومرة اخرى الى ٦٤,٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥، جاعلاً من اليابان اعظم امة دائنة على سطح الارض. ويتوقع معهد الاقتصاد الدولي ان الدين العالمي لليابان سيبلغ بحلول عام ١٩٩٠ حوالي ٥٠٠ مليار دولار؛ فيما يتنبأ معهد (نامورا) للابحاث أن يتجاوز اجمالي موجودات اليابان في الخارج تريلوناً واحداً من الدولارات في سنة ١٩٩٥. فلا عجب أن تتجبر المصارف وشركات الحماية اليابانية سراعاً لتغدو الاكبر والانجح في العالم.

وتنطوي عواقب هذه الزيادة الكبيرة في تدفق رأس المال الياباني على مخاطر اضافة الى فوائد الى الاقتصاد العالمي وربما الى اليابان نفسها. اذ تم استثمار اموال غير قليلة من رؤوس الاموال هذه في تعزيز البنى التحتية في ارجاء البسيطة (القنال الانكليزي مثلاً) أو فتح حقول جديدة لخامات الحديد (كما في البرازيل)، التي من شأنها ان تنفع طوكيو بشكل مباشر أو غير مباشر. فيما حولت شركات يابانية أموالاً أخرى من أجل اقامة شركات رائدة خارجاً (لاسيما من أجل الانتاج) ـ أما لتصنيع البضائع اليابانية في بلدان اجور عمالتها واطئة كي تحتفظ اليابان بتنافسيتها، أو لاقامة هذه المصانع في أقاليم بلدان السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة مثلاً بهدف تحطيم تعاريف الحمائية. وعلى أية حال ذهب الجزر الاكبر من رأس المال هذا على شكل عقود قصيرة الاجل (وخاصة العقود مع وزارة المالية الامريكية) والتي لو ارجعت الى اليابان بمبالغ كبيرة فسوف تهز النظام المالي العالمي ـ تماماً مثلما حصل عام ١٩٢٩ ـ وتلقي بأعباء

ثقيلة على عاتق الدولار والاقتصاد الامريكيين طالما أن جل هذه الاموال تذهب الى تمويل عجوزات الميزانية الكبيرة التي سببتها ادارة ريغان. ومهما يكن من أمر فاليابان نازعة أكثر الى الحفاظ على دورة فائض رأسمالها في مشاريع جديدة فيما وراء البحار بدلاً من ارجاعها للوطن.

ان نهوض اليابان في السنين القليلة الماضية لتصبح اعظم امة دائنة في العالم - بتزامن مع تحول الولايات المتحدة من اكبر دائن الى أكبر مدين - قد حصل بسرعة خاطفة عسرت من مهمة استيعاب كل مضامينها. ولما كان النمو يرضي عنانه لامة دائنة في كل حقبة تأريخية من التوسع الاقتصادي، وها هو العهد الياباني قارع جرس الدخول، فلا بد أن يعطي بروز اليابان بمثابة المصرف الطليعي العالمي دعماً متوسط الى طويل الامد للتجارة والتمويل الدوليين، معيدة الامثال التي قدمتها سابقاً هولندا، وبريطانيا، وامريكا. ومن المثير في هذه المرحلة ان تعاظم دور اليابان المالي «غير المرئي» يحصل «قبل» ان تصاب اليابان بأي تآكل في ريادتها الصناعية «المرئية» مثلما حصل مثلاً في حالة بريطانيا، وربما يتغير هذا الوضع وبسرعة عند ارتفاع قيمة الين كثيراً جداً، وكذلك تزايد تجاربها في «النضوج» طويل الامد وتقلص قاعدتها التصنيعية ومعدل نموها الانتاجي. وحتى عندما يحصل هذا - وهناك اسباب (نوهنا عنها آنفاً) للاعتقاد بأن انحطاط اليابان باعتبارها أمة تصنيعية سيكون بطيئاً - فالحقيقة ساطعة: ان اليابان بما سيكون لديها من موجودات في الخارج بحلول عام ٢٠٠٠، سيزداد حسابها الجاري من خلال التدفق السخي للارباح الآتية من الخارج. ولذلك فاليابان مقدر لها في جميع الحالات أن تزداد ثراءً.

كيف ستغدو قوة اليابان الاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين؟ يبدو ان الاجابة الموحدة ستكون: «اكثر قوة» اذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئية، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على

نمط ما حصل في الثلاثينيات. فستتبوء اليابان مكانة الامة الرائدة أو الثانية في مضمار الكمبيوترات، والروبوتات، والاتصالات السلكية، والسيارات، والشاحنات، وربما التكنلوجيا الاحيائية وحتى الفضاء. ويحتمل ان تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل. وقد افادت التقارير قبل هذا بتخطي اجمالي الانتاج القومي للفرد الياباني نظيره في امريكا ودول اوروبا؛ فمنحها اعلى مستوى معيشي في المعمورة. ويستحيل الافصاح عن مقدار ما ستكون عليه حصتها من اجمالي الانتاج التصنيعي العالمي أو اجمالي الانتاج العالمي. ويهمنا تذكر ان اجمالي الانتاج القومي الياباني كان عام١٩٥١ ثلث انتاج بريطانيا وواحد الى عشرين من انتاج امريكا (!). ومع ذلك توفقت في غضون ثلاثة عقود أن تقفز بانتاجها ليبلغ ضعف انتاج بريطانيا ونصف انتاج امريكا تقريباً. والحق ان نسبة نموها في هذه العقود كانت سريعة لحد استثنائي بفضل ظروف خاصة. بل ان كثيراً من التقديرات تشير الى رجوح توسع الاقتصاد الياباني بوتيرة اسرع بحوالي (٥,١ ـ ٢٪) سنوياً من الاقتصاديات الكبرى الأخرى في العقود المقبلة[١] (باستثناء الصين طبعاً). ولهذا السبب صرح الخبراء امثال (هرمان كاهن) و (عزرا فوجيل) بان اليابان ستغدو الدولة الاقتصادية «رقم واحد» في مطلع القرن الحادي والعشرين، وليس من عجب انبهار الكثير من اليابانيين بهذا الافق. اذ

---

(١) ومن الصعب لاسباب فنية ايضاح ما يعني هذا بأرقام دقيقة. فمعظم الاحصائيات شائعة الاستعمال (على يد وكالة المخابرات المركزية الامريكية مثلاً) في المقارنات الدولية مستندة الى الدولار الامريكي ونسب تبادل السوق؛ وهكذا فان انخفاض قيمة الدولار مقابل الين حوالي ٤٠٪ في عامي ٨٥ ـ ١٩٨٦ يمكن حسب هذا التخمين ان يدعم اجمالي الانتاج القومي الياباني بقوة مقارنة بانتاج امريكا (وكذلك مقارنة مع انتاج روسيا، ما دام اجمالي الانتاج القومي يحسب غالباً بـ «دولارات هندسية متوسطة». وبمجرد ارتفاع قيمة الين من سعر صرفه الحالي الى ١٢ أو ١٠٠ للدولار وهو ما يعتقد بعض الخبراء الاقتصاديين انها نسبتة «الحقيقية» ـ يمكن ان يعطي الياباني اجمالي انتاج قومي قريباً الى نظيره الامريكي ومتفوقاً على السوفيتي. وبسبب المشاكل الناجمة عن التذبذب السريع لنسب التبادل لجأ بعض الاقتصاديين الى اعتماد «نسب تعادل القوة الشرائية» حتى ان اتت هذه الطريقة معها بمشاكلها.

يبدو هذا انجازاً لا يصدق حققه بلد يملك ٣٪ فقط من سكان العالم قطنوا ٠,٣٪ فقط من ارضه السكنية؛ أما بالنسبة للامكانات التي انطوت عليها التكنولوجيا الحديثة، فسيميل المرء الى افتراض ان اليابان غدت قاب قوسين أو أدنى من استنفاد قدرات شعبها وارضها، وانها يمكن يوماً ما ان تتخلف وراء الامم ذات المصادر الاثرى والمحتاجة فقط الى اقتباس العادات اليابانية، وذلك هوحال دول جزرية أو طرفية اخرى صغيرة نسبياً (البرتغال، وهولندا، وحتى بريطانيا في وقتها). وعلى أية حال سوف تستمر اليابان تتسلق سلمها في المستقبل المنظور.

هناك حقيقتان طاغيتان كيفما يقيس المرء قوة اليابان الحالية والمستقبلية: الاولى هي انتاجيتها ورخاؤها العظيمين وهي سائرة في هذا السبيل، أما الثانية فهي عدم ارتباط قوتها «العسكرية» وحجم انفاقها الدفاعي بموقعها في التسلسل الاقتصادي الدولي. فهي تمتلك قوة بحرية معقولة (تشتمل على ٣١ مدمرة و ١٨ بارجة)، مع قاعدة جوية دفاعية محلية، وجيش متواضع، اضعف من ناحية القوة العسكرية مما كان عليه في الثلاثينيات أو حتى عشرينيات هذا القرن، والشيء الاكثر تعلقاً بجدل «تقاسم العبء» هو حقيقة رصد اليابان قليلاً جداً من الاموال للنشاط الدفاعي. اذ تفيد مجلة «التوازن العسكري» ان اليابان انفقت سنة ١٩٨٣ ١١,٦ مليار دولار على الدفاع، بالمقارنة مع ٢١ ـ ٢٤ مليار دولار انفقتها كل على حدة فرنسا، والمانيا الغربية، وبريطانيا، و ٢٣٩ مليار دولار انفقتها الولايات المتحدة؛ واذن تحتم على الفرد الياباني العادي ان ينفق من دخله ٩٨ دولار على الدفاع في تلك السنة، مقارنة مع ما انفقه البريطاني العادي (٤٣٩ دولار) أو الامريكي (١,٠٢٣ دولار) وفي غضون هذا الرخاء الحاضر تبدو اليابان قد تخلصت من اعباء تكاليف الدفاع، وبطريقتين: الاولى هي تفيؤها ظل حماية آخرين، أي الولايات المتحدة. والثانية هي أن موفورات الدفاع تساعد

على استـمـرار تخفيض الانفاق العـام وبذلك تهيءمـزيداً من المصادر للمجهود الصناعي اليـاباني وهو سبب الضرر الفادح للمنافسين الامريكان والاوروبيين.

لو شـاءت اليـابان فـعـلاً أن تستـجـيب لضغوط الحكومة الامريكية ونقاد اوربيين آخـرين بزيادة انفـاقـهـا الدفاعي الى مستوى ما تخصصه اعضاء الناتو في اوروبا ـ البالغ حوالي ٣ ـ٤٪ من اجمالي الدخل القومي ـ لاضحى التحول مذهلاً جـاعـلاً من اليـابان (الى جنب الصين) ثالث اكبر قـوة عسكرية في العالم، منفقة علـى الدفـاع مـا يربو على ٥٠ مليـار دولار سنوياً. وان اخذنا بالاعتبار ضخامة مـصـادر اليـابان التكنلوجـية والانتاجية فليس ثمة شك بقدرة اليابان على بناء قوة مـهمات لبـحـريتـها مثلاً، او صنع صواريخ ردع بعيدة المدى. ولا ريب ان ذلك يدر ارباحـاً للشركـات المحليـة مـثل مـيـتـسـوبيشي، اضافة الى خلق نظير للقوة السـوفيتية في الشرق الاقصى، وبذلك تقديم المساعدة للولايات المتحدة.

لكن الشيء الارجح حـصـوله، على أية حـال، ان طوكـيـو ستسعى لتنجو من تلكم الضـغـوط الخـارجية، أو في الاقل الابقاء على انفاقها الدفاعي منخفضاً لاقـل مـا يـمـكن من ان تثير قطيـعـة مع واشنطن. وليس السـبب الرئيسي مجرد الرغبة بابقاء انفاق اليابان الدفـاعي ضمن سقف ١٪ من اجمالي الانتاج القومي؛ فلو اعـتـمـدنا تعـريفـات الناتو (أي باضـافـة رواتب تقاعد العسكريين) فانها قد تجاوزت ذلك الحـد، وانفـقت على أية حال نسبة عالية من اجمالي انتاجها القومي على الدفـاع في مطلع الخـمسينات. وما كان بيدها ان تفعل الكثير في ظل ظروف معاهدة الامن بين امريكا واليابان لعام ١٩٥١،التي كـانت المبرر القانوني للوجود العـسكري الامـريكي في اليـابان، وهو مـا شـجع طوكيو أكثر على توجيه انتاجها للتـجـارة بدلاً من القـوة الاستراتيـجـيـة؛ أمـا ظروف الثمانينيات فهي الآن مختلفة تمامـاً عن ظروف الحرب الكورية. تتجسد الاسباب الحقيقية حسب رأي الحكومة اليـابانيـة في الاعتراضـات الداخليـة والاقليمية ضد احداث زيادة كبيرة في الانفاق

الـدفـاعي، والى الدسـتـور الذي يحظر ارسـال قـوات (أو حـتى بيع اسلحـة) الى الخـارج. لـقـد غـرست ذكـريات الانشطة العـسكرية المفـرطة في الثـلاثينيـات، وخـسـائر الحـرب «ولا سيما» اهوال القنبلة الذرية في نفوس اليابانيين كرهاً وارتياباً من الحـرب ومن ادوات الحـرب لدرجـة مـسـاوية في الاقل للنزعـة السليـمة التي سـادت في الغـرب بعـيـد الحـرب العالمية الاولى، وبينما يمكن ان يتغير ذلك مع مـرور الزمن بمـقـدم جيل آخـر أكـثر نشاطاً، فالمرجح جداً ان الرأي السائد في المسـتقبل القريب سيميل الى تقييد حكومة طوكيو للابقاء على مستويات متواضعة للزيادات في الانفـاق على «قـوات الدفـاع عن النفس» التي هي اسم على مـسمى حقاً.

وتأتي جملة من الاسـبـاب الاقـتـصادية لتمنح اضافةً لهذه الاسباب المعنوية والايديولوجـيـة. اذا اشـتـدت معارضة عارمة في صفوف التجار والساسة اليابانيين ضـد زيادة الانفـاق العـام (وهو حـسـبما ذكـرنا اقل بكثير من نظيره لدى اي من اعـضـاء السوق الاوروبية المشتركة): فهم يرون ان مضاعفة الانفاق الدفاعي مرة أو مرتين يتوجب ان تسدد أما عن طريق احداث عجز في القطاع العام الكبير أو بزيادة الضرائب ـ وكـلاهما ممقـوتان بشـدة. وهناك الحـقـيقة التي خرجوا بها وهي ان الجـيش والبـحـرية العـملاقين لم يأتيا لليابان بـ «الامن» سواء الامن العسكري أم الاقـتـصـادي في الثلاثينيات؛ ومن غير المحتمل ان نرى في الوقت الحالي كيف سـتـؤدي زيادة الانفـاق الدفـاعي الى الحـيلولة دون قطع النفط العـربي ـ وهو أمر أشـد خطراً على اليـابان من الناحـيـة الاستراتيـجـية من الشتاء النووي الافتراضي مـثـلاً، وسـيـفسر جـهـود طوكيو المستميتة الى «القبوع في الصفوف الخلفية ملتزمة الصـمت» مـتى مـا نشـبت ازمـة في الشرق الاوسط. واذن اليس من الخير لليابان ان تجـتنب اسـتـخـدام القـوة وحل جميع النزاعـات الدوليـة سلمـياً، كما ينبغي ان تفـعل «دولة تجـارية» عـالميـة النطاق؟ ان اليـابانيين ليـشعرون أزاء الحرب الحديثة

المكلفة جداً أن هناك العديد من المحاسن في دبلوماسيتهم السلمية في جميع وجوهها.

لا ريب ان هذه المشاعر تعاظمت مع ادراك طوكيو أن كثيراً من جيرانها سينتابهم الرعب من بناء القوة العسكرية اليابانية. والواضح ان ذلك سيكون رد فعل الروس ـ الذين تزمع امريكا ان تضم اليابان ضدهم «لمقاسمتها عبء» الشؤون الدفاعية، والذين لا يزالون يتنازعون مع طوكيو حول الجزر في شمال هوكايدو، وربما يشعرون بأن لديهم الكثير في الشرق الاقصى قد يطال مع تعاظم قوة الصين. بل ستكون كذلك استجابة الاقاليم التي رسفت سابقاً تحت نير الاحتلال الياباني ـ كوريا، وتايوان، والفلبين، وماليزيا، واندونيسيا ـ اضافة الى استراليا ونيوزيلاندا، التي تصرفت جميعها بعصبية ازاء أي علامات عن عودة انبعاث الروح القومية اليابانية والعقلية البوشيدية، والتي رحبت بتركيز طوكيو على الاساليب الانتاجية غير العسكرية من أجل ترسيخ الامن والسلام الاسيوي. وفوق كل ذلك ربما يلوح لطوكيو صعوبة تبديد شكوك بكين القلقة التي ما فتئت تقاسي ذكريات وحشية اليابانيين (١٩٣٧ ـ ١٩٤٥)، بل وحذرت اليابان من الاندفاع في تطوير سيبيريا (التي عقدت بدورها العلاقات بين طوكيو وموسكو) أو دعم تايوان.

واوجست جاراتها خيفة حتى من توسع اليابان الاقتصادي (الذي خلق معه استثمارات ملحة الحاجة، وبعض المعونة التنموية اضافة الى السياحة)، شاعرة انها تنجذب الى طراز جديد واكثر نعومة من «جو شرق آسيوي متبادل الرخاء» مرة أخرى ـ وتفش الخوف اكثر من عدم استيراد اليابان كثيراً (عدا المواد الاولية) من هذه البلدان، فيما تبتاع تلك البلدان مقادير هائلة من مصنوعاتها. وهنا سمع الصراخ الاعلى من لدن الصين التي رحبت في البدء بأزدهار التجارة والاستثمارات اليابانية في أواخر السبعينات، ومن ثم قلصتها

بشـدة لسـبب يرجع في بعـضه الى العجز الذي اصاب ميزان مدفوعاتها ويعود في بعـضـه الآخـر لتـحـاشي الاعـتماد الاقتصادي على أي بلد اجنبي قد يحصل على امتياز غير مبرر منها؛ ثم ان دنغ حض عام ١٩٧٩ على«توسـيع التجارة الامريكية مع الصين الى مسـتـواها مع اليـابان»، وبذلك تتـلاشى اي احتمالية لتعدد وجوه «الهيمنة الامبريالية اليابانية على التجارة الحرة».

ان كـل ذلك في الوقت الحـاضر لمجـرد ريشـات في مـهب الريح، ولكنهـا تقلق سـاسـة طوكيو حول أنسب طريقة لرسم استراتيجية خارجية متناسقة لليابان وهـي تنطلق صـوب القـرن الحـادي والعشرين. ومـا من شك في قـدرتها بفـضل توسع قـوتها الاقـتـصـادية على تبوئها منزلة «بندقية» ثانية ـ ليس من ناحية التجارة المتـوسعة فحسب، بل وبحماية ممراتها الملاحية وخلق منطقة شبه معتمد عليها فيما وراء البـحـار. لكن الاعتراضـات الداخـية والخارجية تجاه يابان قوية لم تقتصر على الحـيلولة دون أي تحـرك نحـو نيل مكتسبات اقليمية حسب الاساليب الامبريالية العـتـيـقـة، بل وجـعـلت من المستبعد زيادة قواتها الدفاعية كثيراً. وهذا الاستنتاج الاخير على أية حـال يقض مضجع الدوائر الامريكية الملحة على «اقتسام العبء» في غـربي المحيط الهادي. فمن دواعي السخرية اذن ان تتعرض اليابان للانتقاد لو لم تزد انفـاقـها التسليحي كثيراً، وسيدينها الآخرون لو فعلت ذلك. من شأن كلا الاتجـاهين أن يسبب المشاكل لما أطلق عليه بحذق: سياسة خارجية باقصى ربح، وادنى مخاطرة، وهو وصف سـيـاسـة اليـابان الخـارجـيـة. وهذا يوحي مرة أخرى بايثـار اليابان لاقل ما يمكن من تغيير في الشؤون السياسية لشرقي آسيا، حتى ان ازدادت سرعـة النمـو الاقتصادي. وهذا سيفاقم المعضلة هو الآخر، فساسة حتى الدول غير الماركـسـيـة تنتـابهم الحيرة حين يتـصـورون انى للتـحولات الاقتصادية المعقدة في آسيا أن تتفادى أن تصاحبها التغيرات بعيدة المدى في ميادين اخرى.

واذن لعل اعـمق قـلاقل اليـابانيين هي التي نادراً مـا تمت مناقـشتها جهاراً

بسبب حذرهم الدبلوماسي، ولتحاشي احداث هكذا تطورات ـ وبالتالي اقلاق ميزان القوى في شرقي آسيا. ان «دبلوماسية السلام مع جميع الجهات» لهي ناجحة ومجدية في الوقت الحاضر، ولكن ما مدى نفعها لو أن الولايات المتحدة انسحبت من التزاماتها في آسيا، أو شعرت باستحالة حماية تدفق النفط من المنطقة حتى يوكاهاما؟ وما نطاق فائدتها ان نشبت حرب كورية اخرى؟ وما جدواها لو شرعت الصين بفرض هيمنتها على المنطقة؟ وما عونها لو ان الاتحاد السوفيتي المتهاوي والمتهور قام باعمال عدوانية؟ لا ريب بعدم وجود اجابة على هكذا اسئلة افتراضية ومخيفة؛ وهكذا قد تشعر حتى مجرد «دولة تجارية» ذات «قوات صغيرة للدفاع عن النفس» باستحالة التنصل من تقديم الاجابات، ومثلما اكتشفت امم اخرى خبا بريقها سابقاً، لم تعد الخبرة التجارية والثروة المالية كافيتين في عالم فوضوي يعج بسياسات الهيمنة العالمية.

السوق الاوروبية المشتركة ـ امكانات ومشاكل

تبرز اوروبا بمثابة دولة الامة غير المهيمنة الوحيدة من بين المراكز الخمسة الرئيسية للقوة الاقتصادية والعسكرية في عالم اليوم. وذلك ما يرشد على الفور الى المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه المنطقة وهي تحث الخطى نحو ولوج منظومة القوى العظمى لمطلع القرن الحادي والعشرين. واننا اذ ركزنا على افق القارة المستقبلية مستثنين الانظمة الشيوعية في الشرق، فلا زلنا نركز على بعض الدول التي هي اعضاء في منظمة اقتصادية ـ سياسية (السوق الاوروبية المشتركة) ولكنها ليست اعضاء في الحلف العسكري الرئيسي (الناتو)، اضافة الى دول لها علاقة بالاخيرة وليس بالاولى، وكذلك الدول المحايدة المهمة غير المنضوية

لكلتيهما. فبالنظر لهذه التناقضات، سوف يسلط هذا القسم ضوءه على السوق الاوروبية المشتركة (وعلى سياسات بعض اعضائها الكبار) بدلاً من اوروبا غير الشيوعية جملة واحدة ـ ذلك ان السوق الاوروبية المشتركة وحدها تمتلك تنظيماً وبنية «امكاناتية» تؤهلها في الاقل لتغدو «القوة العالمية الخامسة».

بيد ان التعقيد سمة مشكلة تخمين ما ستكون عليه السوق عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٠، نظراً لاننا نستطرق الى «امكانات» السوق الاوروبية المشتركة بدلاً من واقعها الحالي. ان هذا الموقف ليضارع من بعض الوجوه نظيره الاصغر نطاقاً الذي صادف اعضاء الاتحاد الالماني في منتصف القرن التاسع عشر. اذ أوجدت بلدان السوق اتحاد الجمارك الذي اثبت نجاحه الباهر في تحفيز التجارة والصناعة بحيث اجتذب اعضاء جدد بسرعة، واتضح أن هذه العائلة الاقتصادية الموسعة لو استطاعت أن تحول نفسها الى «دولة قوة» لأمست عنصراً كبيراً جديداً في النظام الدولي ـ يفرض على القوى العظمى الاولى أن تكيف نفسها له. ولكن طالما لم يحصل ذلك التحول، دبت الانقسامات بين اعضاء اتحاد الجمارك بشأن حث الخطى في طريق التوحيد الاقتصادي، وبشأن التوحيد السياسي والعسكري؛ واستفحلت النزاعات حول الدولة التي ينبغي اسلاسها القياد؛ اضافة الى الخلافات بين الاطراف المختلفة وجماعات الضغط بصدد الارباح (أو الخسائر) المترتبة عليها، ثم انها مادامت منقسمة فسوف تعجز عن استغلال امكاناتها، ويتعذر عليها التعامل معاملة الند للند مع القوى العظمى الاخرى. «فالمسألة» الالمانية في القرن الاخير لصورة مصغرة عن «المسألة الاوروبية» في الوقت الحاضر بالرغم من كل اختلافاتها الزمنية وملابساتها.

ومن ناحية «امكاناتها» تمتلك السوق حجم وثروة قوة عظمى مع كفاءتها الانتاجية. فتعداد سكانها بما في ذلك اسبانيا والبرتغال يبلغ حوالي ٣٢٠ مليون نسمة ـ أي اكثر بـ ٥٠ مليون نسمة من سكان الاتحاد السوفيتي، ومساو لنصف

سكان امريكا. ثم انه شعب متسلح بتدريب راق نال تحصيله من مئات الجامعات والكليات عبر اوروبا. ومن بينه ملايين العلماء والمهندسين. واذا كان معدل الدخل الفردي يغطي على ثغرات واسعة ـ مثلاً بين دخل المانيا الغربية والبرتغال ـ فهو اكثر ثراءً بكثير من الدخل في روسيا عموماً، بل ولبعض اعضائها دخل فردي اعلى من دخل امريكا. فهي حسبما اشرنا سابقاً أكبر كتلة تجارية في العالم برغم ان معظم نشاطها يتأتى من التجارة فيما بين بلدان اوروبا. ولربما استقينا خير مقياس لقوتها الاقتصادية من ارقام انتاجها من السيارات، والفولاذ، والاسمنت، الخ وهو ما يضعها قبل الولايات المتحدة واليابان وروسيا (عدا انتاج الفولاذ بالنسبة للاخيرة). واذا ما استندنا الى الاحصائيات السنوية وتذبذبات قيمة الدولار ونسبته الى العملات الاوروبية في السنين الست الفائتة، يلوح لنا مجموع اجمالي الانتاج القومي لاعضاء السوق (في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦) مساوياً لنظيره الامريكي، أو حوالي ثلثيه (في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤)، ولا ريب انه اعظم من انتاج روسيا، أو اليابان، أو الصين بالنسبة لحصته في اجمالي الانتاج القومي العالمي أو الانتاج الصناعي.

ولا يستهان بشأن تلك الدول الاوروبية الاعضاء بالنسبة لمعايير العسكرية. فلو نظرنا الى اكبر اربعة بلدان فيها فقط (المانيا الغربية، وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا)، لوجدنا ان حجم جيوشها النظامية مجتمعة يربو على مليون رجل، مع ١,٧ مليون احتياطي ـ وحقيقة انه رقم أقل من نظيره الروسي والصيني، لكنه اكبر من نظيره الامريكي. اضافة الى حيازة هذه البلدان على مئات من سفن السطح الحربية الكبيرة والغواصات وألوف الدبابات، والمدافع، والطائرات. وأخيراً لدى كل من بريطانيا وفرنسا اسلحة نووية مع منظومات ارسال من قواعد بحرية وبرية. وسنذكر مضامين وفاعلية هذه القوات العسكرية فيما بعد؛ والنقطة المهمة هنا هي ان هذه القوات ستغدو ضاربة جداً «حال

حـشدها سوية». والاكثر من هذا ان انفاقهـا على هـذه القـوات يمثل حوالي ٤٪ من اجمالي الانتـاج القـومي. ولو ان تلك البلدان أو بالاحـرى كل بلدان السـوق اخذت تنفـق مـا يقـارب ٧٪ من اجمالي انتاجها القومي على الدفاع، مثلما تصنع امـريكا اليـوم، لاصبح المبلغ المنفق مئات المليـارات من الدولارات ـ أي تقـريبـاً نفس المبلغ الذي تنفـقـه القـوتان العظمـيـان. ومع ذلك فـان قوة اوروبا الحقيقية وفـاعليـتـهـا في العالم أقل بكثير من مجموع قوتاها الاقتصادية والعسكرية ـ وسبب ذلك ببـساطة هو تفككها. فالقوات المسلحة مثلاً لا تعاني من مجرد تعدد اللغات (وهي مـشكلة لم يصـادفـهـا الاتحـاد الالماني مطلقـاً)، بل انها مزودة بأسلحة كثيرة التبـايـن، وهناك اخـتـلافـات ملحـوظة في النوعـيـة والتـدريب ـ بين جيش المانيا الغـربيـة واليـونان مـثـلاً، أو البـحـرية الملكية والبحرية الاسبانية. ومع كل جهود الناتو لتـوحيد مستويات الجيوش، لا يسع المرء غير الاستمرار بالحديث عن اثني عشر جـيـشـاً وبحرية وقوات مسلحة ذوات مستويات متفاوتة. بيد ان حتى هذه المشـاكل تتـقـزم أمـام الخـلافـات السـيـاسـية المتعلقة بأولويات السياسة الدفاعية والخـارجـيـة لاوروبا. فـمـوقف إيرلندا التـقليـدي (والخـارج عن سياقات عصره) المحـايد يمنع بلدان السـوق من مناقـشـة القـضـايا الدفاعية ـ وحتى لو حصلت المناقـشـات، فـسـوف تتحطم على صخرة الرفض اليوناني. أما تركيا ذات الجيش العـرمـرم فليـست عـضـواً في السـوق؛ كما نشأ القلق متبادل بين الجيشين التركي واليـونـاني لـدرجـة اعلى من القلق من مـيـثـاق وارشـو. فـيما تبرز لموقف فـرنسـا المسـتـقل محاسن ومساوىء معاً (كما سنرى لاحقاً)؛ لكنه يفاقم تعقيدات التشاور حـول شـؤون الدفاع والسياسة الخارجية. بينما تحبذ كل من بريطانيا وفرنسا اجراء عـمليـات «خارج نطاق المنطقة»، وما برحتا في الواقع تقيمان سلسلة قواعد للجند فـيما وراء البـحـار. وبالنسـبـة لالمانيـا الغربية فان القضية الدفاعية الطاغية ـ التى وجـهـت نحـوها «جميع» قـواها ـ هي ضمان امن حـدودها الشرقـية. ولذلك فتبني سـيـاسـة مـوحـدة تجـاه القـضية الفلسطينية مثلاً، أو حتى تجاه الولايات المتحدة

بنفسها امر معقد لحد استثنائي (وغالباً ما يفشل)، بسبب اختلاف مصالح الدول الاعضاء وتقاليدها.

بيد ان بلدان السوق قطعت شوطاً أطول في معايير التوحيد الاقتصادي، والاتفاقيات الدستورية والمؤسساتية الموضوعة لتنفيذ القرارات على الصعيد الاقتصادي، ومع ذلك وباعتبارها «عائلة اقتصادية» فهي مشتتة اكثر مما تكون عليه دولة ذات سيادة. ودائماً ما تلقي الايديولوجيات السياسية بظلالها على السياسة الاقتصادية واولوياتها. ويصعب التنسيق ان لم يكن مستحيلاً، حين يتربع عرش السلطة انظمة اشتراكية في بعض البلدان الاعضاء واحزاب محافظة في بلدان اخرى. ومع ان تنسيق العملات اضحى الآن اكثر نجاحاً من السابق، فان اعادة رص الصفوف التي تحصل فعلاً (والمنطوية على اعادة تقييم المارك الالماني) لهي امارة على اختلاف الانظمة المالية ـ ومستويات الائتمان القرضي المتباينة لدى الاعضاء. وبعد كل الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الاوروبية، لم يتحقق لحد الآن غير تقدم طفيف نحو سياسة اوربية مشتركة بشأن قضايا متعددة. فما زالت هناك نقاط جمارك على كثير من الحدود المشتركة، تجري فيها تفتيشات مطولة تثير حنق سواق الشاحنات. وحتى الزراعة التي هي الدعامة الاساسية لانفاق السوق وأحد القطاعات الاقتصادية حيث هناك «سوق مشتركة»، قد اثبتت انها اساس الخلاف. واذا استمر حقاً انتاج العالم من الاغذية بالتوسع، جنباً الى جنب مع اقتحام الهند وبلدان آسيوية أخرى سوق الصادرات، فسوف تتضاعف الضغوط نحو اصلاح نظام دعم الاسعار لدى السوق الاوروبية، الى ان تنفجر المسألة لتثير نزاعاً حامي الوطيس تارة أخرى.

وأخيراً يتبدى خطر شروع اوروبا بالركود وربما بالانحطاط، عقب النمو والنجاح الاقتصادي الذي أعقب الحرب. فها هو الجدول (٤٥) يوضح تضرر اوربا اكثر من باقي الاقتصاديات الكبرى في الكون من تأثير ازمة النفط لعام

١٩٧٩ ـ الارتفـاع الرهيب في اسـعـار النفط، والضـغط على مـيـزان المدفوعات، وكـذلك كـساد الطلب والانتاج والتجارة في العالم بصورة عامة.

الجدول ٤٥ : النمو الذي شهده اجمالي الانتاج القومي الحقيقي، (١٩٧٩ـ١٩٨٣)(بالمئة)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
امريكا	٢,٨	٠,٣ـ	٢,٦	٠,٥ـ	٢,٤
كندا	٣,٤	١,٠	٤,٠	٤,٢ـ	٣,٠
اليابان	٥,١	٤,٩	٤,٠	٣,٢	٣,٠
الصين	٧,٠	٥,٢	٣,٠	٧,٤	٩,٠
السوق الاوروبية المشتركة (١٠أعضاء)	٣,٥	١,١	٠,٣ـ	٠,٥	٠,٨

كما ان احـد المخـاوف الاوروبيـة الرئيـسـيـة لهو تأثير هذا الانخـفاض على مـسـتـويات العمالة ـ اذا اضـحى عدد فاقدي اعمالهم في اوروبا الغربية في السنين الاخيرة اكـثر بكثير منه في أي وقت بعد عـام ١٩٤٥ (فقفز مثلاً من ٥,٩ مليون الى ١٠,٢ مليـون ضمن السوق المشتركة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) ولم يطلق غير اشـارة ضـعـيـفة عن تراجعه. فأدى بدوره الى رفع مستوى الانفاقات الاجتماعية الباهظة اسـاسـاً، ولم يتبق غير النزر اليسير لاغراض الاستثمارات. ولم تحض بلدان السوق بشيء من قـبـيل خلق مـهن جـديدة مـثل مـا شـهـدته الولايات المتحدة (لا سيما بخـصـوص صناعـات الخـدمـات قليلة الاجـور) واليـابان (في التكنولوجيا الراقية

والخدمات) حين بزغت شمس الثمانينات؛ ان النتيجة هنا لواحدة سواء كان تفسير ذلك نقص الحوافز العملية، أم ارتفاع تكاليف وكساد سوق العمالة، أم التنظيم البيروقراطي المفرط (حسب تبرير اليمينيين)، أم هو فشل الدولة في التخطيط للاستثمار المجدي (حسب رأي اليساريين)، أم كان ذلك مزيجاً من هذه الاسباب على أن الشيء الاكثر خطورة في عيون كثير من المعلقين هو امارات تراجع اوروبا خلف منافسيها الامريكان (وعلى وجه الخصوص) اليابانيين حسب مؤشرات المستقبل في مضمار التكنولوجيا الراقية. ولذلك دوى تحذير «التقرير الاقتصادي السنوي» للجنة الاوروبية:

«يتحتم على بلدان السوق اليوم أن ترد على تحدي انحطاط آخذ بالتعاظم، بالقياس الى امريكا واليابان، في مجال الامكانية الصناعية والتكنولوجيا الحديثة المتفجرة. فقد اشتد الآن تدهور الاداء التجاري العالمي لبلدان السوق في ميادين الكمبيوترات والمايكروالكترونيات ومعداتها».

من الجائز تماماً طلاء الصورة القاتمة والمتشائمة عن اوروبا بصبغة براقة بفضل وجود علامات أخرى كثيرة على تمتع اوربا بتنافسيتها ـ في نوعية السيارات، والطائرات التجارية والمقاتلة، والاقمار الصناعية، والكيماويات، ومنظومات الاتصالات السلكية، والخدمات المالية، الخ. ومع ذلك يبقى الشك يلف اهم قضيتين ملحتين هل ان السوق نظراً لتشتت اعضائها اجتماعياً وسياسياً قادرة بمثل مستوى منافسيها فيما وراء البحار، على الاستجابة للتغيرات المتسارعة في انماط العمالة؟ أوَ هل انها متكيفة اكثر «لابطاء» وتيرة تأثيرات التغيرات الاقتصادية على القطاعات غير التنافسية (الزراعة، والمنسوجات، وبناء السفن، والفحم، والفولاذ)، ولصب انتباهها على اوضاعها في المدى القصير فقط مهملة المدى الطويل؟ وهل يا ترى ان بلدان السوق قادرة على تعبئة مصادرها العلمية والاستثمارية لتبقى المنافس الرائد في مجالات التكنولوجيا

الراقيـة، مـادامت شركـاتها الآن مـقاربة في حجمها لنظائرها الامريكية واليابانية العـمـلاقـة، بالرغم من أن أية «استراتيـجية صناعية» لا يتولى رسمها جهة شبيهة بوزارة التـجـارة والصناعـة العـالميـة (اليـابانية)، بل اثنتا عشرة حكومة (اضافة الى لجنة السـوق الاوروبية المشتركة) وكل تعكس اهتماماتها المختلفة؟

ولو صرف المرء إنتبـاهه عن السـوق بأسرها ليتمعن بايجاز في الموقف الذي تجـد فيه البلدان الثلاثة العسكرية والسياسية الرائدة نفسها في اوروبا، فلن يترسخ في ذهـنـه سـوى شـعـور التـهـديد الذي تسلطه «المشـاكل» على «امكانات» تلك البلدان. وللجـدل نقـول انه ليس من دولة اكثر من جمهورية المانيا الاتحادية توحي بهذا التـضـارب بسبب ميراثها من الماضي وطبيعة بنية اوروبا «المشروطة».

ومع أن الالمان مـتـشـائمـون من الآفـاق الاقـتـصادية لبلدهم لمطلع القرن الحـادي والـعـشرين، فليس هذا هو القلق الرئيسي (وخـاصـة عند مـقـارنتـه مع المصـاعب الاقـتـصـادية المـمسكة بخناق مجتـمـعـات أخرى). ففي الوقت الذي تجـاوزت قـوتها العـاملة قـوة بريطانيـا أو فرنسا قليلاً، أمسى انتاجها القومي اعلى بكثير، عـاكـسـاً اقتصاداً ذا نمو انتاجي عظيم وطويل الامد. وهي اكبر منتج بين بـلـدان السوق للفـولاذ، والكيـمـيـاويات، والسلع الكهـربائيـة، والسـيـارات، والجـرارات، وحـتى السـفن التجارية، والفحم (بسبب انحطاط انتاج بريطانيا). واتيح لها بفـضل انخـفـاض مـستوى تضخمها وقلة نزاعاتها العمالية ان تبقي على تنافـسـية اسعارها الصادراتية، بالرغم من التثمينات المرتفعة للمارك الالماني مراراً - التي بعـد كل شيء لم تفـعل سـوى ارجـاء اعتراف الامم الاخـرى بأداء الاقتصاد الالماني الافـضل. ونالت المانيـا سـمـعة عالمية بنوعية منتوجاتها بفضل تركيزها على الهندسـة والتـصـاميم. بل وتسنى للاقـتـصـاد الالماني ان يحقق فـائضـاً في مـيزانه التـجـاري سنة بعـد أخـرى فـتـبـوأ المنزلة الثـانيـة بعد اليابان. ثم ان احتياطياتها الدوليـة أضـخم من احـتـياطيات أي بلد في المعمورة (وربما باستثناء اليابان بعيد

طفـرتها الاخيرة)، حتى ان بعض الدول اعتمدت المارك الالماني عملة احتياطية.

فـازاء كـل ذلك، بوسع المرء ان يشير الى تلك العـوامل التي تعطي للالمان دافـعـاً «للذعـر». فنظام دعم اسـعار الزراعة لبلدان السوق، الذي سرب واردات الضرائب الالمانيـة، اخـذ يعـمل على اعـادة المصـادر من القطاعـات الاقـتصادية الاكـثـر تنافسية الى الاقل تنافسية ـ ليس في الجمهورية الفدرالية فحسب (حيث يـوجـد فـيـهـا عـدد مـذهـل من المزارع الصـغيرة)، بل حـتى الى فـلاحي جنوبي اوروبـا. ولهـذا قيمـة اجتماعية جليـة، ولكنه يشكل عبئاً أقسى نسبياً من الحمائية الممنوحـة للزراعـة الامـريكيـة وربما حـتى اليـابانية. ثم ان المستوى العالي الثابت لاعـداد البطالة وهو دلالة على وجـود نسبـة كـبيرة من القوة العاملة في الجمهورية الاتحـادية تعـمل في الصناعـات القـديمة، يشكل استنزافاً خطيراً للاقتصاد، رافعاً مـدفـوعـات الضمان الاجتماعي بنسبة عالية؛ وان امكن تفادي مشكلة البطالة بين الشـبـاب عن طريق توفير مـدى واسع من التـدريب، فلا ينظر الى الاتجاه الاخير الا باعـتـبـاره ازعج شيء. واذا كـان من قـبـيل المبالغة الاعتقاد بأن العرق الالماني سـوف «يتـلاشى»، فـسـيـخلق الانخفاض المخيف في معدلات الانجاب تأثيرات بـعـيـدة النطاق على الاقـتـصـاد الالماني وسـتـتألف نسـبـة كـبيرة من السكان من المتـقـاعـدين الشـيـوخ. ويتنامى مع هذا الخـوف قلق أقل يتـمـثل في أن «الجـيل اللاحق» لن يعـمل بحماس الذين اعـادوا اعمار المانيا على انقاض الحرب وسيعمل باجـور اعلى مـقـابل اسـابيع عـمل اقصر كثيراً من اسابيع عمل اليابانيين، وحتى نمـو الانتـاجـية الالمانية لن يكتب له ان يواكب التحدي القادم من حوض المحيط الهادي.

مـا من مـشكلة من كل ما سردناه اعلاه عصية على التجاوز على أية حال، بالنظر الى استطاعـة الالمان المحـافظة على «مـسـتوى» التضخم الواطىء، ونوعية منتـوجـاتهم الراقـيـة، واسـتـثمارهم الواسع في التكنولوجـيـا الحـديثـة، وامتلاكهم

تصاميم متفوقة، مع هدوء عمالتهم. (وان انبرى احد في اسوء الاحتمالات ليصرح بأن لهذه المشاكل ان تؤثر على الاقتصاد الالماني، فكيف سيكون تأثيرها على اقتصاديات معظم جيرانها الاقل تنافسية؟!). ثم ان الشيء الاكثر صعوبة على التكهن هو ما اذا كانت الجوانب الفريدة وبالغة التعقيد لـ «المسألة الالمانية» مثلما ظهرت الى الوجود منذ نهاية الاربعينات سوف تبقى من دون تغيير حتى ولوج القرن الحادي والعشرين أم لا: أي ما اذا سيستمر الحال على وجود «المانيتين اثنتين» يفصلهما حلفان متعاديان، بالرغم من الالفة متعاظمة الوشائج بينهما؛ وما اذا كان بمستطاع حلف الناتو (الذي تشكل الجمهورية الفدرالية جزءاً مركزياً فيه) أن يدافع عن الاراضي الالمانية من دون تدميرها لو انحدرت خلافات الشرق ـ الغرب الى حضيض الصراع، وفي حالة تقلص القوة الامريكية في اوربا، أفهل بمقدور المانيا وشريكاتها الرئيسية في السوق الاوروبية والناتو أن تخلق بديلاً وافياً لمظلة امريكا الاستراتيجية التي ابلت خير بلاء في السنين الاربعين المنصرمة؟ أجل لا يلح أي من هذه القضايا المترابطة طالبة حلاً عاجلاً، ولكنها جميعها تهيء للمراقبين الحصفاء ارضية للقلق.

ان العلاقة «الالمانية ـ الالمانية» لتبدو في هذا الوقت هي الاهم مما عداها. فقد اتضح لنا في الفصول السابقة ان المكان الملائم للشعب الالماني ضمن نظام دول اوربا قد اكدر بال ساسة الدول في الماضي على مدى قرن ونصف في الاقل. فاذا ما اجتمع الناطقون بالالمانية سوية في دولة أمة وحدة ـ وهو ما جرى عليه العرف الاوربي قرابة قرنين من الزمن ـ فمن شأن هذا الحشد السكاني وقوته الصناعية ان يجعلا من المانيا مركز القوة الاقتصادية لوسط غربي اوربا. وليس بالضرورة ان يؤدي هذا بحد ذاته الى خلق قوة عسكرية ـ اقليمية مسيطرة على اوربا ايضاً بنفس الطريقة التي شهد فيها عهد ويلهلم (وبالاحرى العهد النازي) نشوء الطموح بالهيمنة الالمانية على القارة. ففكرة أي طموح الماني مستقبلي لـ

«السيطرة على اوربا» لتبدو مفارقة تأريخية في عالم ثنائي القطب ما فتيء مسلساً قياده لواشنطن وموسكو، في عصر تهدد فيه نزاعات القوى العظمى بالانزلاق الى اتون حرب نووية، وبوجود جيل من الساسة الالمان نزعت من اذهانهم الافكار النازية ويمسكون بزمام الامور في بون وبرلين الشرقية. وحتى لو حاولت المانيا ذلك فسوف ينقلب الميزان الاوروبي (ناهيك عن الكوني) ضدها. واذن وبتعبير واضح نقول ليس من شر «بل هناك خير كثير» في السماح للاثنين وستين مليون الماني «غربي» وسبعة عشر مليون الماني «شرقي» أن يتحدوا تارة اخرى، وخاصة حين يسكن كلا الطرفين شعور بالتوأؤم فيما بينهما اكثر من وجوده مع وصاية القوى العظمى عليه.

بيد أن الحقيقة الكئيبة تنطوي على انه مهما كان ذلك الحل منطقياً من جانب واحد ـ ومهما عكس الشعبان الالمانيان (بالرغم من الفجوة الايديولوجية) دلائل الميراث والحضارة المشتركة ـ تبرز الحقائق السياسية الحالية لتقف بالضد من ذلك، حتى ان تقمص هذا الحل شكل الاتحاد الجرماني الهش في القرن التاسع عشر، كما اقترح بذكاء. فالحقيقة الناصعة هي ان المانيا الغربية تشكل الحاجز الاستراتيجي لسيطرة الاتحاد السوفيتي على الدول الصادة في اوربا الشرقية (ناهيك عن كونها موضعاً للوثوب نحو الغرب)؛ واستناداً الى بقاء سادة الكرملين يفكرون بمعايير «السياسة الواقعية» الامبريالية، فهم يرون في السماح بانجذاب جمهورية المانيا الديمقراطية باتجاه جمهورية اتحادية (فدرالية) ضربة ماحقة لهم. وجاء على لسان احدى السلطات مؤخراً انه بالاستناد الى اعداد القوات الحالية فقط، يتسنى لالمانيا الموحدة ان تحشد في الميدان ما يربو على ٦٦٠ ألف جندي نظامي اضافة الى ١,٥ مليون احتياطي. فليس بوسع الاتحاد السوفيتي ان ينظر بعين الارتياح الى المانيا موحدة ذات جيش قوامه مليوني جندي رابض على جناحه الغربي. ويبدو من الصعب من الناحية الاخرى ان

نرى داعياً لاحتفاظ المانيا المتحدة «المسالمة» بقوات مسلحة بذلك الحجم، قوات تعكس توترات الحرب الباردة الحالية. كما يصعب تصديق ان القيادة السوفيتية بالرغم من تأكيدها المكثف على دروس الحرب العالمية الثانية لا تزال توافق دعايتها عن انتقام الالمان وانبعاث النازية الجديدة (وهو شيء بَعُدَ احتماله منذ تولي فيلي براندت مقاليد الحكم). ولكن الواضح ان موسكو تشعر بامتعاض متأصل من الانسحاب من «أي مكان»، وتقلق بشدة من العواقب السياسية لالمانيا الموحدة. فلن يقتصر الامر على كونها قوة اقتصادية جبارة ـ حيث ستحوز على اجمالي انتاج قومي يقارب انتاج الاتحاد السوفيتي في الاقل في ميادين معادلات الدولار الرسمية ـ بل وكذلك ستغدو المانيا قطباً تجارياً جاذباً لجميع جاراتها في اوربا الشرقية. والنقطة الاكثر خطورة هي كيف يمكن لروسيا ان تنسحب من المانيا الشرقية من دون اثارة مسألة انسحاب مماثل من تشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وبولندا ـ تاركة حدود الاتحاد السوفيتي الغربية مشكوك في امرها مثل خط الحدود بين بولندا ـ اوكرانيا الذي يسكن حواليه خمسون مليون اوكراني؟

واذن لا يبقى سوى دولة معطلة النشاط. ويرجح انتعاش التجارة بين الالمانيتين (وتضاؤلها فقط عند توتر العلاقات احياناً بين القوتين العظميين)؛ وأن كلتيهما نزاعتان الى الانتاج والاثراء اكثر من جاراتها؛ وتقسم على الولاء لمنظمتها العسكرية الكبرى (الناتو ـ وارشو) والاقتصادية (السوق الاوروبية المشتركة ـ الكومكون) اثناء اجراء ترتيبات خاصة مع اختها الدولة الالمانية. ومن المحال ان نحدس كيفية تصرف بون لو تعرض الاتحاد السوفيتي لفتنة داخلية ـ أو حين يتزامن هذا مع اضطراب داخلي في جمهورية المانيا الديمقراطية، كما يتعذر التكهن برد فعل الالمان «الشرقيين» لو حصلت الاستعدادات ضمن حلف وارشو لشن هجوم ضد الغرب. غير ان المؤكد ان ترتيبات «السيطرة» السوفيتية الخاصة على

الجيش الالماني الديمقراطي، والحاق فرقة بنادق آلية بكل فرقة المانية، لتوحي انه حتى رجال الكرملين الكئيبين لا يحبذون وضع الالمان بوجه الالمان ـ حتى لو توجب ان يكون الامر كذلك.

غير ان الح واكبر مشكلة تواجهها الجمهورية الاتحادية ـ وواجهتها منذ وجودها ـ هي كيفية اتباع سياسة دفاعية ناجحة في حالة اشتعال حرب في اوربا. اذ حدا الاعتقاد البدائي بقدرة الجيش الاحمر على توجيه ضربته غرباً من دون اعاقة ملموسة، بكلتا الالمانيتين وشريكاتهما في اوربا الى الاحتماء بمظلة الردع الامريكي النووي باعتبارها الملاذ الرئيسي الآمن. وعلى أية حال تكاثفت سحب الشك حول تلك الاستراتيجية منذ ان حاز الاتحاد السوفيتي على ادوات ضرب امريكا في عقر دارها بصواريخه الباليستية عابرة القارات ـ أستشعل واشنطن حقاً فتيل صراع نووي متبادل رداً على هجوم روسي تقليدي ضد السهل الالماني الشمالي؟ـ حتى إن لم يحظر رسمياً؟ ويصح هذا ايضاً على المسألة المتصلة به وهي ما اذا ستشرع أمريكا بشن هجمات استراتيجية نووية ضد الاتحاد السوفيتي (داعية مرة اخرى الى الانتقام ضد مدنها) لو نوى الروس اطلاق صواريخ (أس. أس ـ٢٠) قصيرة أو متوسطة المدى على أهداف اوروبية. ولم تعد – في الواقع– مقترحات خلق «ردع معقول» لمواجهة هذه الاحتمالات: نصب صواريخ بيرشنغ ـ ٢ وطرازات مختلفة من منظومات صواريخ كروز بوجه الصواريخ الروسية أس. أس ـ٢٠؛ وانتاج قنبلة شعاعية معززة (أو قنبلة «نيوترونية» بهدف ازهاق ارواح جنود قوات حلف وارشو من دون تدمير المباني والبنية التحتية؛ ومن ثم ـ في حالة فرنسا ـ الاعتماد على قوة الردع التي تسيطر عليها باريس باعتبارها بديلاً للمنظومة الدفاعية الامريكية المشكوك فيها. ومهما يكن من أمر، تحمل كل هذه الخيارات مشاكلها؛ وفضلاً عن ردود الفعل السياسية التي ستثيرها وراءها فأن كلاً منها لتشير الى الطبيعة المتناقضة لمنظومات الاسلحة

النووية ـ لأن الاحتمال الاكبر ان يؤدي اللجوء اليها الى تدمير المنطقة التي انتوى الدفاع عنها الطرف الذي استخدم الاسلحة النووية.

وعليه لا عجب اذا سعت الادارات الالمانية الغربية المتعاقبة أولاً الى تشكيل منظومة دفاعية «تقليدية» قوية، في الوقت الذي اطلقت الفاظاً معسولة حول اهمية استراتيجية الردع النووي للناتو، واقسمت على الحصول على اسلحة نووية لها. ولما كان الامر كذلك، لم يكن الجيش الاتحادي اكبر جيش في الناتو في اوروبا وحسب (٣٣٥ ألف جندي مع ٦٤٥ ألف من الاحتياطيين المدربين)، بل انه كان جيشاً ممتاز التدريب ومزوداً بمعدات طيبة؛ ولو انه لم يخسر التفوق الجوي لاعطى صورة عظيمة عن نفسه. وأما من الجانب الآخر يعسر انخفاض نسبة الانجاب المروع مهمة المحافظة على قوة الجيش الاتحادي الكاملة، بينما تعني رغبة الحكومة بالابقاء على الانفاق الدفاعي أقل من (٣,٥ ـ ٤٪) صعوبة تزويد القوات المسلحة بحاجتها الى مزيد من المعدات الجديدة. وعلى أية حال يمكن التغلب على هذه العيوب في خاتمة المطاف ـ مثلما استطيع التغلب على نواقص القوات الحليفة ذات المعدات الاقل والموجودة في المانيا الغربية، حالما توفرت الارادة السياسية. ومهما يكن من أمر، لا يزال الالمان يواجهون المعضلة المزعجة (التي لا يطيقها آخرون) والمنطوية على افضاء أي صراع واسع النطاق في اوروبا الوسطى الى سفك دماء مروع وتكبيدهم خسائر مادية في اقليمهم.

وعليه كان من غير المفاجىء منذ عهد فيلي براندت في الاقل، انطلاق حكومة بون في مضمار تحقيق «الانفراج» في اوروبا ـ ليس فقط مع أختها الالمانية، بل ومع أمم اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي نفسه، في مسعى لتهدئة مخاوفها من «المانيا مفرطة القوة»؛ كما شاركت المانيا اكثر من باقي زميلاتها في الناتو في تمويل التجارة بين الشرق والغرب لاعتقادها بأن الاعتماد التجاري المتبادل من شأنه ان يبعد احتمالات الحرب أكثر (ولا شك ان ذلك يعود ايضاً

الى حسن وضع المصارف والصناعات الالمانية الغربية الجديد لحد بعيد بالاستفادة من تلك التجارة). ولا ينطوي هذا على التوجه نحو «تحييد» الالمانيتين ـ مثلما لمح الديمقراطيون الاشتراكيون اليساريون والحزب الاخضر ـ لان ذلك يعتمد على استحصال موافقة موسكو على حيادية المانيا الشرقية ايضاً، وهو أمر بعيد الاحتمال جداً. بل ان ما يعنيه هو أن المانيا الغربية ترى ان مشكلة امنها مترکزة کلها تقريباً في اوربا وانها لا تملك أية نوايا «خارج المنطقة» ـ باستثناء النشاطات المتفرقة خارج اوربا التي ما برحت بريطانيا وفرنسا مهتمتين بها. ولذلك تتملص من اضطرارها (حسب رأيها) الى اتخاذ دور في القضايا الشاغلة والبعيدة في الشرق الادنى والمناطق البعيدة، ولعل ذلك يؤدي بها بدوره الى الاختلاف مع الحكومة الامريكية التي تشعر بأن الحاجة للمحافظة على الامن الغربي غير مقتصرة على اوربا الوسطى. وأما بالنسبة لعلاقة المانيا الغربية مع موسكو وبرلين الشرقية من جهة والقضايا غير الاوروبية من الجهة الثانية فتجد صعوبة ان لم تكن استحالة تقمص دبلوماسية ثنائية الوجهين؛ اذ يتحتم عليها بدلاً من ذلك ان تحسب ردود فعل واشنطن (وباريس على الغالب). وذلك ايضاً ثمن اضطرت الى دفعه بسبب موقعها الفريد في نظام القوى الدولي.

واذا كانت الجمهورية الاتحادية قد وجدت ان التحديات الاقتصادية اقل طواعية من المشاكل الخارجية والدفاعية، فهذا الحال لا ينطبق على المملكة المتحدة. فهي الاخرى وريثة ماض عريق ولها موقع جغرافي متميز ـ يطبع بصماته بقوة على العالم الخارجي. ولكنها ايضاً القوة العظمى السابقة التي وجد اقتصادها ومجتمعها اقسى صعوبة في التكيف لانماط التكنولوجيا والتصنيع المتغيرة في عقود ما بعد عام ١٩٤٥ (وفي اعتبارات كثيرة أخرى في العقود السابقة) كما أوضحت ذلك الفصول السابقة. وطبع أشد تأثير للتغيرات الكونية بصماته على الصناعة، ذلك القطاع الذي سبق أن خلع على بريطانيا لقب «ورشة

العـالم». بل ان حـصة الصناعة من الانتاج والعمالة لدى العديد من الاقتصاديات المتـقدمة قد تقلصت بتزايد فيما انتعشت قطاعات أخرى (كالخدمات)؛ لكن الحالة مع بريطانيـا كـانت عـويصـة لحـد بعـيـد جـداً. فلم ينحصر الامر على استمرار انخـفـاض حـصـتـها من الانتاج الصناعي العالمي «نسبياً» بل انخفضت «كلياً». والادهى من هذا هو الانتـقـال المفـاجىء الذي اصـاب المصنوعـات ضـمن تجارة بريطانيـا الخـارجـية. وحين يصعب اثبات ملاحظة «الايكونومست» اللاذعة القائلة «بدأ الميـزان التجاري البريطاني بالنسبة للمصنوعات بدءاً من عـام ١٩٨٣ يعـاني عـجـزاً لاول مرة منذ الغزو الروماني لبريطانيا»، فالحقيقة أن صادرات المصنوعات كـانت حـتى في نهاية الخـمـسـينات أكبر بثـلاث مرات من المستوردات. أما الآن فـصار هذا الفائض في خبر كان. وما اساء الامر ان الانخفاض في نسبة العمالة لم يقـتصر على الصناعات القديمة، بل واستشرى الى شركات تكنلوجيا الراقية.

فـان كـان تدهور تنافـسـيـة المصنوعـات البريطانية قصة عمرها قرن، فقد احـياها اكتشاف نفط بحر الشمال، الذي حين وفر ارباحاً لتغطية الفجوة التجارية المنظورة، عـمل ايضـاً على تحـويل الاسترليني الى «عملة بترولية»، رافعاً قيمته الى مـستويات خيالية لفترة ما فأفقد معظم صادرات البلد تنافسيتها. وحتى حين ينفد النفط مـسـبباً هبوط الاسترليني أكثر، فلا يبدو جلياً أن يعمل ذلك بحد ذاته على انتـعـاش الصناعـة؛ فـقـد هجـرت المصـانع، وفقدت الاسواق الاجنبية (ربما الى الابد)، وتآكلت التنافـسـيـة الدوليـة بسـبب الارتفاعات أكثر من المعدل في اجور الوحـدة العـاملة. أمـا التـحول البريطاني نحو الخدمات فهو شيء واعد لحد ما، ولكن تبـقى خـدمـات كـثيرة مثلما هي في الولايات المتحدة (من تنظيف الشبابيك الى اعـداد الوجـبـات السريعـة) لا تجلب عـملة صـعـبـة ولا هي بمهنة انتاجية. وحـتى الميـادين المتـوسـعـة ذات الارباح العالمية كالصيرفة الدولية، والاستثمارات، الخ، يبـدو أن المنافـسـة حـامـية الوطيس فيها ـ والادهى هبوط حصة بريطانيا في مضمـار الخدمـات العالمية في الثلاثين عامـاً المنصرمـة من ١٨٪ الى ٧٪. وربمـا

ستتضاءل اكثر بعد أن غدت الصيرفة والتمويل مهنة عالمية هيمنت عليها تلك المؤسسات ذوات المصادر الهائلة من رأس المال في نيويورك ولندن وطوكيو (وخاصة الامريكية واليابانية). وأخيراً، توحي التطورات المستقبلية في ميدان الاتصالات والمعدات المكتبية أن المهن النظيفة قد تتبع الطريق الذي سبق ان طرقته عمالة الغرب ذوى الياقات الزرق[1].

يأمل المرء أن لا ينذر أي من ذلك بجائحة. فمن الجائز أن يساعد النمو العام في الانتاج والتجارة العالمية في المحافظة على الاكتفاء الذاتي للاقتصاد البريطاني، حتى لو انخفضت حصتها من مجمله وتراجعت حصة الدخل القومي الفردي سراعاً وراء نظيراتها لدى امم كثيرة اخرى، من ايطاليا الى سنغافورة. وهذا التراجع يمكن ان يتفاقم لو ادى تغير الحكومة الى احداث زيادات مفرطة في الانفاق الاجتماعي (بدلاً من الاستثمار الانتاجي)، وفرض ضرائب اعلى، وتراجع الائتمان التجاري، وكذلك التهرب من الاسترليني؛ أما تقليص هذا التراجع فيمكن أن يتأتى من خلال جهود حكومة تتبنى سياسة مالية أقل تشدداً، ومنطوية على «استراتيجية صناعية» متماسكة، ومتعاونة مع باقي نظائرها في اوروبا في مشاريع رائجة (لا تنشد الهيبة)، وقد يصح ما قاله احد الاقتصاديين حول أن الصناعة البريطانية ارشق واليق، واكثر تنافسية اثر معاناتها «نهضة صناعية». غير أن التكهنات ليست مشرقة بشأن حدوث تحول طيب؛ فالمعوقات تتمثل في النقص النسبي في سوق العمالة، وكساده، وارتفاع اجور الوحدات، وصغر الشركات البريطانية النسبي. كما لا يزال مستوى تخريج العلماء والمهندسين يرثى له.

تقودنا النسب الانفاقية العالمية المخصصة للدفاع المتعلق بالبحث والتطوير

---

(١) ذوي الياقات الزرق: (Blue- Collar): مصطلح يستخدم للتعبير عن عمال المناجم وغيرهم من العمال تفريقاً لهم عن موظفي المكاتب.

الى القـرن الآخر من القياس الاقرن البريطاني. فهي لو كانت دولة غير طموحة، ومجهـولة، ومنعـزلة، ومسـالمة، لاصـبح نشـاطها الاقتصادي مثيراً للشفقة ـ لكن هذا شيء منفـصل عن نظام القـوى العـالمي. فـالحـقـيـقة ان بريطانيا بالرغم من تقـهـقـرها الفظيع عن ذروة مجدها الفكتوري بقيت ـ أو أدعي انها بقيت ـ احدى القـوى الرائدة «مـتوسطة الحجم» في الكون، ذلك ان ميزانيتها الدفاعية هي ثالث أو رابع اكبر مـيزانية (اعتماداً على طريقة حساب انفاق الصين)، كما تقف بحريتها في المركـز الرابع، وحـتى قـوتها الجـوية هي رابع اعظم قـوة في العـالم ـ وقـد يرى امرء ان كل هذا عديم التنـاسب مـع حجمهـا الجغرافـي (٢٤٥ ألـف كيـلو مـتر مربـع)، ونفوسهـا (٥٦ مليـون نسـمـة)، وحصتها المتواضعة المتراجعة من اجمالي الانتاج القومي العالمي (٣,٣٨٪ عـام ١٩٨٣). أكـثر من هذا انها رغماً عن افول شـمـسـهـا الامبراطورية لا تزال بذمـتـهـا التـزامات استراتيجية واسعة في الخارج: فعلاوة على مرابطة ٥٦ ألف جنـدي وطيـار بريطـاني فـي المانيـا بمـثابـة مساهمـة بريطانيـة في جـبهة الناتو المركزية، لديها ثكنات وقواعد بحرية عبر الكون ـ بليز، وقبرص، ومـضـيق جـبل طارق، وهونغ كـونغ، والفـولكلاند، وبروناي، والمحيط الهندي.

ولـعـل الـتـفـاوت بـين وضـع بـريطانيـا الاقـتـصـادي الراكـد ووضـعـهـا الاستراتيـجي المتـمدد اكثر خطورة مما تعاني منه باقي القوى العظمى، عدا روسيا. ولذلـك تجـد نفسها ازاء حقيقة ارتفاع اسعار الاسلحة بنسبة ٦ ـ ١٠٪ أسرع من التـضـخم، واستـهـلاك كل منظومة اسلحة جديدة مبالغ اعلى مما تكلفه سابقتها بثـلاث الى خمس مـرات. واشـتـدت الوطأة على البلد نتـيـجة الضغوط السياسية الداخليـة على الانفـاق الدفـاعي؛ فـبـينما تشعر الادارات المحافظة بضرورة احتواء الانفـاق التـسليحي لتقليل العجز المالي، لم تشعر اية ادارة اخرى باضطرارها قطع الانفـاقـات الدفاعية بمصطلحاتها الشاملة. وعلى اية حال وبعيداً عن هذه الورطة السيـاسـيـة، يلوح أمـام البريطانيين خـيـار جـذري لا مـفر منه: «إما» تقليص

مخصصات جميع فروع القوات المسلحة، سالبين فاعلية كل فرع؛ أو الغاء بعض الالتزامات الدفاعية للامة.

وهكذا تبرز المعوقات كلما جيء ببديل. فاعتبر التفوق الجوي أمراً بديهياً (لأن ميزانية القوة الجوية الملكية هي الاكبر)، حتى حين كانت تكاليف المقاتلات الاوروبية لا يحيط بها العدّ. اما اضخم الارتباطات البريطانية الخارجية فهو تجاه المانيا وبرلين (حوالي٤ مليارات دولار)، بل حتى الآن تعاني هذه القوات البالغة ٥٥ ألف جندي، و ٦٠٠ دبابة، مع ٣ آلاف عجلة مدرعة من سوء الامدادات بالرغم من معنوياتها العالية. ومهما يكن من أمر، فان أي تخفيض في حجم الجيش البريطاني المرابط في الراين أو أي مخطط انتقالي للابقاء على نصف القوات في الثكنات البريطانية بدلاً من الالمانية سيقدح زناد عدد من الاصداء السياسية ـ من الامتعاض الالماني، الى المحاكاة البلجيكية، الى الانزعاج الامريكي ـ وهو ما يسبب اضراراً شديدة. فيما قبل البديل الثاني تقليص حجم اسطول السطح ـ وهو الحل الذي قدمته وزارة الدفاع عام ١٩٨١،حتى حلت أزمة فولكلاند فأحبطته. ولكن، ان كان وراء هذا الخيار تأييد جل اصحاب الحل والعقد في اروقة الوايتهول، فهو يبدو سيء التوقيت حيال تعاظم قوة التهديد البحري الروسي والتشديد الامريكي المتنامي على اضطلاع الناتو بمهمات «خارج المنطقة». (وهو بلا ريب امر متناقض مع دعوات المطالبين بتعزيز قوات الناتو التقليدية في اوربا للموافقة على تقليص سفن حماية ثاني اكبر اسطول اطلسي). وثمة «تخفيضات» مرشحة لاجرائها على الالتزامات البريطانية الواسعة والبعيدة (ولو انها مفهومة معنوياً) في جزر الفولكلاند: ولكن قد يؤدي حتى هذا التخفيض الى مجرد ارجاء قرار لعدة سنين. وهناك أخيراً الاستثمار في المنظومة الثلاثية المكلفة جداً المتمثلة بالصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات، والتي ترتفع تكاليفها شهراً بعد شهر. وبالنظر لتحمس حكومة المحافظين لامتلاك منظومة ردع متطورة «ومستقلة» ـ بغض النظر عن المدى الذي ستغير فيه الزوارق الثلاثية التوازن

النووي كله ـ فلا يرجح تنفيذ ذلك القرار الا باجراء تغيير جذري للادارة في بريطانيا، وهو ما قد يسلط ظلالاً من الشك على ما هو اكثر من الدفاع المستقبلي.

وفي خاتمة المطاف يأتي الخيار الخطير. انه ما عبرت عنه الـ «سنداي تايمز»: «اننا ان لم نفعل شيئاً بسرعة، فسوف تتجه سياسة دفاع هذا البلد الى محاولة فعل نفس الشيء بأموال أقل، وهو ما لا يفعل غير ما هو مضر ببريطانيا وبالناتو». وهذا ما يجعل السياسيين (من أي من الطرفين) امام الغاء التزامات معينة، وتحمل النتائج الناجمة عن ذلك؛ أو زيادة الانفاقات الدفاعية اكثر ـ مع ان بريطانيا تنفق ٥,٥٪ من اجمالي انتاجها القومي وهو أعلى مما ينفقه أي شريك اوروبي آخر في الناتو عدا اليونان ـ وبذلك سيتقلص الاستثمار في النمو الانتاجي وتغم آفاق النهوض الاقتصادي بعيدة المدى. فليس هناك غير خيار واحد من بين خيارات احلاها مر، مثلما هو الامر مع القوى الآخذة بالانحطاط.

عين المعضلة اصابت جارة بريطانيا عبر القنال، حتى ان غطى على ذلك قلة الشك بسياسة فرنسا الدفاعية، وبالنشاط الاقتصادي الافضل منذ الخمسينات (على علاته). فتحتم في نهاية الامر على باريس شأنها شأن لندن أن تواجه مشكلة كونها مجرد قوة «متوسطة الحجم» ذات مصالح قومية والتزامات خارجية واسعة، في حين أن دفاعها يرسف تحت ضغط متنام من ارتفاع تكاليف الاسلحة. ومع ان عدد سكانها يساوي عدد سكان بريطانيا فان اجمالي انتاجها القومي للفرد الواحد لاكبر من نظيره البريطاني. اذ ينتج الفرنسيون سيارات وفولاذ اكثر مما ينتج البريطانيون ويمتلكون صناعة فضائية هائلة. وهي تعتمد بخلاف بريطانيا على النفط المستورد بشدة؛ فيما تغل فائضاً زراعياً سخياً استوردته بلدان السوق المشتركة بكثرة. وآل الفرنسيون على انفسهم تصدر سوق المنافسة العالمية في عدد من مجالات التكنلوجيا الراقية ـ الاتصالات السلكية،

والاقمار الفضائية، والطائرات، والمقدرة النووية. وان كان الاقتصاد الفرنسي قد تأثر بشدة من اندفاع الادارة الاشتراكية نحو النمو في مطلع الثمانينات (بينما كان النمو المالي لشريكاتها التجارية الكبرى آخذاً بالانخفاض)، بدا ان السياسات الصارمة قد قللت التضخم، وقلصت الفجوة التجارية، وثبتت قيمة الفرنك، فسمح كل هذا باستئناف النمو الاقتصادي الفرنسي.

بيد أن الانحدار يكشف عن نفسه حالما نقارن بين بنية فرنسا وآفاقها الاقتصادية مع ما تتميز به جاراتها عبر الراين ـ أو مع اليابان: فان كانت متفوقة في تصدير الطائرات المقاتلة، والنبيذ، والحبوب، فهي لا تزال ضعيفة نسبياً بمعيار بيع البضائع المصنعة العادية الى الخارج. أما جل زبائنها فهي بلدان العالم الثالث غير المستقرة التي تباشر مشاريع حمقاء كالسدود أو شراء طائرات الميراج ومن ثم تلاقي صعوبة في تسديد تكاليفها؛ ومقابل ذلك يتوه «الاختراق الاستيرادي» للسلع الصناعية، والسيارات، والمعدات الكهربائية لداخل فرنسا، بالميادين الواسعة التي ليس لفرنسا امتياز تنافسي فيها. وها هو عجزها التجاري مع المانيا الغربية يتفاقم عاماً اثر عام ما دامت اسعار فرنسا ترتفع على الدوام بأسرع من ارتفاعها في المانيا، وهو ما يحتمل ان يفضي الى انحطاط اكثر في قيمة الفرنك. كما يعاني الجزء الشمالي من فرنسا من تدهور صناعاته ـ الفحم، والحديد، والفولاذ، وبناء السفن ـ علاوة على العبء المسلط على صناعة سياراتها. وان بدت التكنلوجيات الحديثة مشرقة الآفاق فليس بوسعها ان تمتص اعداد البطالة الفقيرة ولا هي قادرة على بلوغ مستويات الاستثمار اللازمة لمواكبة التكنلوجيات الالمانية واليابانية/ والامريكية. بل ان الامر الاشد اقلاقاً لبلد مرتبط اقتصادياً ونفسياً بالزراعة هو الازمة الناشئة عن فرط الانتاج العالمي من الحبوب، ومنتوجات الالبان، والفاكهة، والنبيذ، الخ ـ بوطأتها الثقيلة على ميزانيتي فرنسا وبلدان السوق المشتركة لو احتفظت اسعار المزارع بمستواها، اضف الى ذلك تهديد نشوب الاضطرابات الاجتماعية لو انخفضت الاسعار.

لقد استطاعت فرنسا حتى سنين قريبة الاعتماد على اموال السوق المشتركة لتساعدها في اعادة انعاش زراعتها، اما الآن فاتجهت تلك الاموال لصالح فلاحي اسبانيا والبرتغال واليونان. فكل ذلك قد يحرم فرنسا من مصادر رأس المال الضرورية للنمو القائم على التكنلوجيا الحديثة في العقدين المقبلين.

ولذا لا بد للمرء، ان شاء ان يحكم على السياسة الدفاعية الفرنسية، أن يحيط بهذا السياق الشامل ذي الاولويات المنصبة على مستقبل فرنسا. ثم ان هنالك الكثير مما له تأثير طاغ على الاستراتيجية والنشاطات العسكرية في العهود الأخيرة. وعلى أثر دبيب الشكوك المكثفة حول مصداقية الردع الامريكي النووي الاستراتيجي، جهزت فرنسا نفسها «بثالوثها» من منظومات الارسال لاستخدامها حال تعرضها لهجوم سوفيتي. كما تشعر باريس بامتلاكها طريقة اخرى لوقف رجال الكرملين عندحدهم، بفضل تشبثها في كل ميدان بوسائل ردعها النووي (من الانتاج الى وسائل التصويب نحو الاهداف)، وتأكيدها على أنها ستطلق صواريخها لو اخفق الردع في تحقيق غرضه. وفي نفس الوقت احتفظت بأحد اكبر الجيوش البرية، وحامية واسعة في جنوبي غرب المانيا آخذة على نفسها الهروع الى نجدة الجمهورية الاتحادية ساعة الخطر؛ ومع انها خارج صومعة الناتو وهو ما أتاح لها ابراز صوت «اوزوبي» مستقل في القضايا الاسراتيجية، فهي لم تلغ الحاجة العسكرية لتعزيز الجبهة الوسطى في حالة هجوم روسي. ثم ان الفرنسيين تقمصوا دوراً خارج اوربا، محدثين تأثيراً بديلاً إما عن الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة ـ بواسطة التدخلات العسكرية احياناً ـ فيما وراء البحار، ونصب حامياتها وتواجد مستشاريها في بلدان العالم الثالث، وكذلك من خلال سياسة بيع الاسلحة الرائجة، ولذا ان اقض ذلك مضجع واشنطن احياناً ـ واذا اكدرت التجارب النووية الفرنسية في جنوبي الهادي بال بلدان تلك المنطقة ـ فما هذا بأمر طيب التأثير على موسكو بسبب تصرفات فرنسا المستقلة والغامضة. اكثر من هذا ان مطالب وتصرفات فرنسا بلعب دور هام في

الخارج لاتستفز الانتقاد المحلي كالذي ينشب في جميع المجتمعات الغربية الاخرى، ذلك ان كلاً من اليمين واليسار الفرنسيين يؤيدان تلك الفكرة. فحدا كل هذا بالمراقبين الاجانب (وحتى الفرنسيين انفسهم) الى وصف سياسة فرنسا بأنها منطقية، ومتسمة بالكبرياء، والواقعية، وما الى ذلك.

بيد ان هذه السياسة بحد ذاتها غير منزهة عن العيوب ـ طبقاً لما يعترف به المعلقون الفرنسيون انفسهم علناً ـ فهي تجعل مستوعبي حوادث التاريخ يستذكرون الفجوة التي انفرجت بين النظرية والواقع في سياسة فرنسا الدفاعية عامي ١٩١٤ و ١٩٣٩. ففي المقام الاول هناك قدر كبير من الحقيقة في الجدل القائل بأن كل ترتيبات فرنسا الاستقلالية قد اجريت في ظل وضمانة امريكية اخذت على نفسها حماية اوروبا الغربية سواء بأسلحة تقليدية أم نووية، كما صرح (رايمون الاون) بأن الممكن الوحيد لفرنسا هي سياسة المحافظة على وجودها، لان فرنسا اصبحت خارجة عن خط المواجهة للمرة الاولى في هذا القرن. ولكن ماذا لو رفعت هذه الضمانة؟ اي ماذا لو اعترف بعدم التعويل على الردع النووي الامركي؟ وماذا لو قامت الولايات المتحدة بتواصل بسحب جندها، ودباباتها، وطائراتها من اوربا باستمرار؟ ان كلا الاحتمالين قد يكون شيئاً مرحباً به في ظرف معينة. ولكن الفرنسيون يعترفون بان ذلك امراً بعيد الحصول في ضوء سياسات موسكو الاخيرة: تعزيز قواتها النووية «وكذلك» التقليدية المرابطة في اوروبا عل نحو يصل الى مستويات مفزعة، والاحتفاظ بالقبضة الفولاذية على رقاب توابعها في اوروبا الشرقية، وشن «هجمات سلمية» موجهة ربما لفطم شعب المانيا الغربية عن حلف الناتو وتحويله الى الحياد. وهناك العديد من الدلالات على ما سمي «تأطلس فرنسا الجديد» التي تعكس قلق الفرنسيين من المستقبل: احتداد اللهجة بوجه الاتحاد السوفيتي، وتصاعد الانتقادات للاتجاهات المحايدة بين صفوف الديمقراطيين الالمان الاشتراكيين، وعقد الاتفاقية الفرنسية الالمانية لنشر قوة الانتشار السريع الفرنسية في المانيا

(وربما مع اسلحـة نووية تكتـيكيـة)، اضافة الى تمتين الروابط مع الناتو، فستبقى باريس، الى أن يتـغير مـوقف مـوسكو، قلقلة من احـتمال انثيال جحافل الاتحاد السـوفيتي «نحو» اوربا الغربية حين (وربما قبل ان) ترحل امريكا.

ولكن لو تصـاعدت احتمالات هذا التهديد، ما الذي بوسع فرنسا أن تفعله بالمعـايير «العـملية»؟ من الطبيعي انها تستطيع ان تزيد قواتها التقليدية، وتهرع الى خـلق جـيش فـرنسي ـ المـاني قـوي لحـد يفي برد كـيـد الهجـوم الروسي حـتى لو تقلصت القـوات الامـركـيـة هناك (او غـابت). كـانت هذه وجـهة نظر الشعب وحـتى (هيلمـوت شميدت) الالماني، أي ان هذا هو الامتداد المنطقي ليس لحلف باريس ـ بون فـحـسب، بل وكـذلك للاتجـاهات الدوليـة (مـثل تراجع القدرات الامـريكيـة). ولكن تبرز جميع انواع المعـوقـات السياسية والتنظيمية في سبيل هذه الخطة ـ من الموقف المتـوقع لمسـتقبل الادارة الالمانية اليسارية، الى مسائل القيادة، واللغـة، والانتـشار، الى القضية الحساسة المتعلقة بأسلحة فرنسا النووية التكتيكية ـ ولكن على أية حـال سـوف تصطدم هذه الاستراتيجية بصخرة كأداء: انها شحة الامـوال، فها هي فرنسا اليوم تنفق ما يناهز ٤,٢٪ من اجمالي انتاجها القومي على شؤون الدفاع (مقارنة مع ما تنفقه امريكا (٧,٤٪) وبريطانيا (٥,٥٪))، على ان هذه النسـبـة لا يسـتطاع رفـعها كثيراً نظراً لضعف الاقتصاد الفرنسي. فضلاً عن هذا يعني اسـتـقـلال فـرنسـا في تطوير الاسلحـة الذرية امتصاص قواتها النووية الاستراتيجـيـة ٣٠٪ مـن مـيـزانيتهـا الدفاعيـة، وهـو اعلى بكثير مما تنفقه اية دولة اخـرى، فلن يكفي كل مـا يتبقى لانتاج الطائرات المتطورة، وحاملات الطائرات الحـديـثـة المسيرة بالطاقـة النووية، واسلحـة الميـدان المتـقـدمـة، الخ. وان امكن احـداث زيادات معينة في القوات المسلحة الفرنسية فما ذلك بناجع لاشباع كل ما تحـتـاجه. واذن آل الفرنسيون مثلما هو شأن البريطانيين الى مواجهة الخيار القاطع بين الغـاء بعض منظومـات الاسلحـة (وادوارها) تمامـاً، أو تكريس الاقتصاديات لها كلها.

كما اثير قلق مماثل من جدوى الردع النووي الفرنسي على الصعيدين التكتيكي والاستراتيجي. اذ يعاني ثالوث الاسلحة النووية الفرنسي - الصواريخ التي تطلق من البر، والطائرات - من التدهور بمرور الزمن بل ان حتى تطويره وتحديثه قد لا يواكب تكنولوجيا الاسلحة الحديثة. وستحتد هذه المشكلة على وجه الخصوص لو تحققت انجازات خارقة في تكنولوجيا مبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية، وكذلك في حالة تطوير الروس منظومة اكبر للدفاع بالصواريخ البالستية. ولا ترى فرنسا شيئاً اكثر ازعاجاً من انكباب القوتين العظميين على تطوير امكاناتهما التحصينية بينما تبقى اوربا غير حصينة، فهرعت ازاء ذلك الى بناء منظومة الصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات. ويبقى المبدأ العام قائماً على أية حال: قد تُفشل التكنولوجيا الحديثة جدوى الانواع الموجودة من الاسلحة، ولا ريب انها سترفع كلفة استبدالها كثيراً جداً. أما الفرنسيون فقد ألقي بهم في نفس كماشة المصداقية التي اصطادت جميع القوى النووية الاخرى. فاذا كانت باريس تعتقد بعدم احتمالية مخاطرة امريكا بتبادل ضربات نووية مع روسيا بسبب عبور الحدود الالمانية فما هي احتمالية وفائها بوعدها «باستخدام السلاح النووي» نيابة عن الجمهورية الفدرالية؟ (يندر ان يثق الالمان الغربيون بذلك). وحتى التقليد الفرنسي بالدفاع عن فرنسا «المقدسة» باطلاق كل صواريخها صوب روسيا ليستند الى الاعتقاد غير المبرهن بأن الفرنسيين يؤثرون المحق بوسائل تقليدية على هزيمة محتملة بوسائل تقليدية. لقد دوّت عبارة «بتر أحد اذرع الدب الروسي»، حتى رسخ في الذاكرة ان المرء سوف يلتهمه الدب لا محالة؛ وان دفاعات روسيا المضادة للصواريخ قد تضيق نطاق الضرر الممكن الحاقه بها. ويتضح ان استراتيجية فرنسا النووية الرسمية ليست بطريقها الى التبدل قريباً، ان كان ثمة شيء من ذلك، ولكن يحق لنا أن نتساءل عن درجة واقعيتها لو تدهور ميزان الشرق - الغرب وضعفت الولايات المتحدة.

وإذن تنحصر مشكلة فرنسا في ضغط مطالب كثيرة جداً على مصادرها القومية المتواضعة. فبالنظر الى اتجاهاتها الديموغرافية والاقتصادية ـ البنيوية، يتوقع استمرار اتيان الامن الاجتماعي على الحصة الكبيرة من الدخل القومي. وقد تحتاج الزراعة الى اموال هائلة وشيكاً، فيما تتطلب القوات المسلحة في نفس الوقت مبالغ طائلة من الاموال. ولذلك لا بد من موازنة كل هذه المصاريف مقابل الحاجة للاستثمار في العمليات الصناعية المتقدمة: فان عجزت عن رصد الاموال اللازمة للقطاع الأخير، فسوف تحيق الاخطار بآفاقها الدفاعية، والامنية الاجتماعية، وهلم جراً. والواضح ان هذه ليست معضلة فرنسا وحدها، ولو ان الفرنسيين هم الذين جادلوا بصوت اعلى من الآخرين مطالبين بوضع «اوربي» متميز في القضايا الدفاعية والاقتصادية الدفاعية ـ ولذلك فهم الذين ينطقون بالهموم الاوربية. ولنفس السبب فان باريس هي التي تتسلم عادة الدور القيادي في مباشرة سياسات جديدة ـ تقوية اواصر الروابط الفرنسية ـ الالمانية، وانتاج طائرات ايرباص واقمار صناعية اوربية، وهكذا دواليك. وقد لقيت معظم هذه المشاريع شكوك جارات فرنسا من هذا الولع بالتخطيط البيرقراطي ونشود الهيبة، او من احتمال سعي الشركات الفرنسية الى اقتطاع حصة الاسد من المشاريع الممولة اوربياً. وعلى اية حال اثبتت مخططات اخرى حقاً جدواها أو يبدو انها تنطوي على وعود سخية.

لا جرم ان مشاكل اوربا لاكثر مما استعرضناه هنا: فهي تشتمل على شيخوخة شعوبها، وتقادم الدهر على صناعاتها، ونشوب الفتن العرقية في المدن الداخلية، وانفتاح الفجوة بين الشمال الرخي والجنوب الافقر، والتوتر السياسي ـ اللغوي في (بلجيكا) و (الستر) و (شمالي اسبانيا). ويلمح المراقبون المتشائمون الى احتمالية تكرر «التجربة الفنلندية» مع دول أوربية معينة (الدنمارك والمانيا الغربية) فستميل آنذاك للاتكال على موسكو. ولما كان ذلك لا يحصل الا بعد

تغير سياسي يساري في هذين البلدين، غدا من الصعب تقدير احتمالاته. ولو انبرى امرء لدراسة حالة اوربا مثلما هي - ومثلما تمثلها بلدان السوق الاوربية المشتركة بشكل رئيسي - باعتبارها وحدة قوة سياسية في النظام الكوني، فأهم القضايا التي تواجهها هي تلك التي جرينا بذكرها آنفاً: كيف السبيل لتطوير سياسة دفاعية مشتركة للقرن الآتي وقابلة للتطبيق حتى في عهد قد يتسم بتغير جذري في توازنات القوى العالمية؟ وما وسيلة الاحتفاظ بتنافسيتها ضد التحديات الاقتصادية الجبارة التي تسلطها التكنولوجيا الحديثة، والمنافسين التجاريين الجدد؟ وفيما يتعلق بالمناطق والمجتمعات الاربعة الاخرى المذكورة في هذا الفصل، يمكننا التلميح بالتغيرات المرجح حصولها بمرور الزمن في موقعها: يتوقع ان تتحسن مكانة اليابان والصين في العالم، وستتآكل كل من مكانة الاتحاد السوفيتي وحتى الولايات المتحدة. بيد أن اوربا ستبقى لغزاً. فان استطاعت العائلة الاوروبية ان تتصرف سوياً فعلاً، فالاحتمال وردي بأنها ستحسن مكانتها في العالم عسكرياً واقتصادياً. واما ان لم تفعل - وهو اكثر الاشياء معقولية نظراً للطبيعة البشرية - فاستمرار انحطاطها النسبي امر مفروغ منه.

الاتحاد السوفيتي «وتناقضاته»

تتميز كلمة «تناقض» في المصطلحات الماركسية بخصوصية متفردة، فهي تشير (حسبما أدعي) الى التوترات الموجودة اصلاً في ثنايا نظام الانتاج الرأسمالي، وهي التي سوف تؤدي الى انهياره حتماً. ولذلك فمن دواعي السخرية المقصودة ان نستخدم التعبير لوصف وضع الاتحاد السوفيتي القائم ـ الذي هو أول الدول الشيوعية في العالم. وفضلاً عن ذلك، ستطالعنا فجوة دائمة الاتساع بين غايات الدولة السوفيتية والوسائل المتبعة لبلوغها. فهي تدعم الحاجة الى انتاج زراعي وصناعي مكثف، ولكنها تعيق تلك الامكانية بتطبيقها «نظام المزارع الجماعية» واتباعها التخطيط الاحمق. وتؤكد على الاهمية الطاغية للسلام العالمي، ومع ذلك يعمل تسليحها الضخم وارتباطها مع الدول «الثورية» (جنباً الى جنب مع ميراثها الثوري)، على تصعيد التوترات الدولية. كما تدعي بحاجتها الى الامن الشامل على طول حدودها الواسعة، بيد أن سياستها الصارمة تجاه امن جاراتها تسيء الى علاقات موسكو مع شعوب اوربا الغربية والشرقية، والشرق الاوسط، والصين، واليابان ـ وبالتالي أشعرت الروس «بالتطويق» و «ضعف» أمنهم. اضف الى ذلك تشديد فلسفتها على العملية الجدلية المستمرة للتغيير في الشؤون السياسية والاجتماعية؛ وفي الوقت عينه لم تتسلح بما يكفي للتعامل مع المستقبل المتفجر ذي التكنلوجيا الراقية الذي ذر قرنيه في اليابان وكاليفورنيا، ذلك بسبب عاداتها الدكتاتورية والبيروقراطية، واستئثار صفوة الحزب بالامتيازات، ووجود القيود المفروضة على التبادل المعرفي الحر، وكذلك الافتقار الى نظام الحوافز الفردية. وفوق كل شيء، وقادة الحزب يصرون دوماً على عدم قبول الاتحاد موقعاً عسكرياً ثانوياً مرة اخرى، ويحثون بالحاح أكثر على الامة بزيادة انتاجها، وجدت الدولة نفسها صعوبة في التوفيق بين هاتين الغايتين

وبالاخص في ابطال التـقليـد الروسي بتخصيص حصة باهظة من المصادر القومية للقـوات المسلحـة بكل عـواقبها الوخيمة على قدرة البلد على التنافس التجاري مع المجتـمعات الاخرى. ولعل هناك طرق اخرى لتسمية هذه المشاكل، ولكن هذا لا يعني خطأ تسميتها «تناقضات».

وأمـا لو أخـذنا بالاعـتبـار الاساس«المادي» للفلسفة الماركسية، لتضاعفت السـخرية من أن المصاعب الرئيسية التي تثقل كاهل الاتحاد السوفيتي اليوم تكمن في بنيتـه الاقتصادية؛ بل أن الدليل الذي وقع عليه الخبراء الغربيون ـ ناهيك عن اعترافـات القـيـادة السـوفـيـتية نفسها صراحة ـ لا يترك مجالاً للشك بذلك. ومن الطريف ان نعلم كـيف سيكون شعـور خروشوف الذي تنبأ بثقة في الخمسينات بأن الاتحـاد السـوفيتي سيبز الولايات المتحدة اقتصادياً و«يدفن» الرأسمالية، لو انه اسـتمع الى اعترافـات السيد غوربـاتشوف سنة ١٩٨٦ في المؤتمر السـابع والعشرين للحـزب الشيوعي:

«شرعت المصـاعب تنخـر بقـوة في بنيـة اقتصادنا منذ السبعينات وتراجعت نسب النمـو الاقـتـصـادي بشـدة. وبالنتـيـجـة لم نتـوفق في بلوغ اهداف التنمـية الاقـتـصـادية المنصـوص عليـهـا في برنامج الحـزب الشـيـوعي، وحـتى الاهداف الاصـغـر للخطتين التـاسـعـة والعاشرة، وفشلنا حتى في تنفيذ البرنامج الاجتماعي الموضـوع لهذه الفترة. فـاسـتبـد الضعف بالقاعدة المادية للعلم والتعليم، والوقاية الصـحية، والثقافة، والخدمات اليومية.

ولم نـفلح تمامـاً في مـعـالجـة الوضع بالرغم من بذل الجـهـود المتأخـرة بهذا الصـدد. اذ أصـاب التـخلف قطاع الهندسـة، وصناعـة الفحم والنفط، وصناعة الهندسـة الكهـربائيـة، والمعادن الحديدية والكيمياويات، وخابت مساعينا في بلوغ أي من الاهداف الدالة على مـواطن كـفـاءتنا والراميـة لتـحسين المستوى المعيشي للشعب.

ان تعـجـيل التنمـيـة الاقتصادية الاجتماعية لهو المفتاح لحل جميع مشاكلنا؛ الحـاليـة وطويلة الامـد، والاقـتصادية منها والاجتماعية، والسياسية والايديولوجية، والداخليـة والخارجية».

نـلاحـظ ان الـعـبـارة الاخـيرة يمكن ان تقـولها «أية » حكومـة في الارض، ومجرد الاعتراف بالمشـاكل الاقتصادية ليس بضمانة انها ستجد طريقها للحل.

لقـد كـانت أشـد القطاعـات الاقـتصادية ضعفاً في تاريخ الاتحاد السوفيتي هي الزراعـة، وهي مـا تثير اشـد الذهول لو تذكـرنا ان روسـيـا كـانت قبل قرن واحـد احـد اكـبر مـصـدري الحـبـوب في الـعـالم. ولـكـنهـا اضطرت منذ مطلع السـبـعينات لاستيراد عشرات الملايين من الاطنان من القمح والشعير سنوياً. وان كـتب لاتجـاهات انتاج الاغذية ان تستمر على ما هي عليه، فسوف تضارع روسيا (واقـتـصـاديات اخـرى في اوروبا الشرقـيـة) اجـزاءً من افريقيا والشرق الادنى في التـمـيـز بكونها البلدان الوحـيـدة التي انقلبت من «مصدّرة» اغذية الى «مستوردة» عـلى نـطـاق واسـع مع تفـاقم الامـر في السنين الاخيرة. مـا كـان سـبب الركـود المـخيف في الانتـاج الزراعي الروسي عـائداً الى قلة الاهتمام أو ندرة الجـهـود، اذ وضع كل القـادة الروس بعـد ستالين نصب اعينهم على تحقيق زيادات في الانتاج الغـذائي بهدف اشـبـاع الطلب الاسـتهلاكي والوفاء بالوعد برفع المستوى المعيشي الـروسي. ومخـطـىء مـن ظن عـدم حـصـول هذه الزيادات ـ فـالواضح ان وضع الروسي العـادي اليـوم لافـضـل بكـثير ممـا كـان عليه عام ١٩٥٣ لانه كان يائساً آنـذاك. ولكن الادهى تراجع مـسـتـواه المعـيشي تارة ثانيـة بعـد عـدة عـقـود من الاقـتراب مـن الغـرب ـ رغماً عن كل المصـادر التي تخصصـهـا الدولة للزراعـة، وهي التـي تستهلـك مـا يناهز ٣٠٪ من اجمـالي الاستثمار (مقابل ٥٪ في امريكا) وتستخدم مـا يربو على ٢٠٪ من القوة العاملـة (مقابل ٣٪ في امريكا). والاتحاد السـوفيـاتي مضطر لاستثمـار مـا يقارب ٧٨ مليـار دولار في الزراعـة سنوياً ودعم

اسعار الاغذية بحوالي ٥٠ مليار دولار آخر، بالرغم من وضوح ابتعاد البلد عن كونه مصدراً في يوم من الايام، واضطر بدلاً من ذلك الى اهالة المزيد من المليارات من العملة الصعبة لاستيراد الحبوب واللحوم للتغطية على نواقص انتاجه الزراعي.

اجل هناك اسباب «طبيعية» وراء تذبذب الزراعة السوفيتية، ووراء حقيقة بلوغ غلتها حوالي سبع غلة الزراعة الامريكية. فمع ان الاتحاد السوفيتي على العموم يناهز الولايات المتحدة مساحة ـ لامتلاك كلتاهما مساحة قارية، وكلتاهما دولتان شماليتان ـ فهو يقع في الواقع الى الشمال اكثر: فتقع اوكرانيا في نفس خط عرض شمالي كندا. وما تأثير هذا بمنحصر على صعوبة نمو الشعير؛ فمناطق نمو القمح تقاسي شتاء أشد برداً ـ وتتعرض لموجات جفاف اكثر ـ مما تتعرض له ولايات مثل كانساس واوكلاهوما. وطبع السنين الاربع (١٩٧٩ ـ ١٩٨٢) زمهرير ترك أثره القاسي، لدرجة احرجت الحكومة فأحجمت عن الافادة بتفاصيل الانتاج الزراعي (بالرغم من ان معدل مستورداتها البالغ ٣٥ مليون طن من الحبوب سنوياً أتى لها بالحل!). وحتى انتاج سنة ١٩٨٣ «المعطاء» اخفق في تحقيق الاكتفاء الذاتي ـ وتبعته سنة أكثر كارثية بجفافها وبردها الحاد، والانكى أن وجود الصحاري في الشمال وقساوة الظروف في الجنوب أحبطا أي مسعى لزيادة الغلة عن طريق استغلال «الاراضي البكر» لزراعة القمح.

ما حصل يوماً ان اقتنع أي مراقب خارجي بأن المناخ وحده هو الذي اضعف الانتاج الزراعي الروسي. فالمشكلة الادهى لهي ما جاءت به «اشتراكية» الزراعة فلجعل الشعب الروسي سعيداً، عمدت الدولة الى خفض اسعار الاغذية من خلال الدعم، فبات رطل اللحم يكلف الدولة اربعة دولارات كي تبيعه بسعر ٨٠ سنتاً، وهو ما يجعله ارخص للفلاحين من استخدام الحبوب غير المعالجة، فيشتروه ويطعموا مواشيهم الخبز والبطاطا. ويخصص جل مبالغ الدولة

الاستثمارية للمشاريع واسعة النطاق (السدود، وشبكات البزل) بدلاً من مخازن الحبوب أو الجرارات الحديثة التي يفتقر اليها الفلاح العادي. والمشكلة أن من يعملون في الحقول ليس لهم ان يتخذوا القرارات المتعلقة بالزراعة والاستثمار، وما الى ذلك، بل هي شأن المدراء والبيروقراطيين. ولعل التنصل من المسؤولية ومن اتخاذ المبادرة بالنسبة للفلاحين الافراد هو اعظم سبب يفسر الغلل المخيبة للآمال، وانعدام الكفاءة، وتبديد الثروات المفزع، علاوة على ان التبديد يحصل ايضاً بسبب رداءة تسهيلات الخزن وقلة الطرق المفتوحة طوال الحول، وهو ما يسبب تلف حوالي ٢٠٪ من الحبوب والفواكه، والخضراوات، وحوالي ٥٠٪ من محصول البطاطا. فما يمكن فعله لو تغيرت الاركان الاساسية في النظام ـ أي حدوث تحول بعيد عن المزارع الجماعية الى المزارع التي يديرها الفلاح بمفرده ـ يستند الى حقيقة انتاج الاراضي الخاصة حوالي ٢٥٪ من اجمالي انتاج روسيا، ومع ذلك فهي تشغل ٤٪ فقط من ارض البلد الصالحة للزراعة.

ولكن مهما صمت الآذان اصوات «الاصلاح» في اروقة المراجع السوفيتية العليا جاءت الاشارات عن عدم تفكير الاتحاد السوفيتي بمحاكاة التغيرات الواسعة التي اجراها السيد دنغ على القطاع الزراعي لاية درجة تقترب من «تحرر» الصين فجاءت العاقبة: تراجع الانتاج الروسي كثيراً عن انتاج جارتها المغامرة.

واذا كان الكرملين لايكشف صراحة تفضيله النظام الحالي للزراعة الجماعية بالرغم من كل مساوئه البارزة، يتراءى لنا سببان لهذا العناد، الاول هو ان الامتداد الكبير للاراضي الخاصة، وفتح اسواق كثيرة جديدة، وكذلك ارتفاع الاسعار المدفوعة للزراعة، كلها تنطوي على ارتفاع ملحوظ في حصة الفلاحين من الدخل القومي ـ وهو ما يغيض السكان المدنيين، وربما يؤثر سلباً على الاستثمار الصناعي. فهو يعني بعبارة أخرى تحقق الانتصار النهائي لسياسات

بوخارين (التي حبذت اعتماد المحفزات الزراعية) وخيبة عقوبات ستالين. والثاني هو ان ذلك يعني تهاوي صلاحيات البيروقراطيين والمدراء القابضين على زمام الزراعة السوفيتية، اضافة الى مضامينه على جميع مستويات صنع القرار. وفي الوقت الذي يتأكد ان الفلاحين الافراد يتخذون قرارات يوماً بيوم استجابة لاشارات السوق، وتغيرات الطقس، ويجمعون معلومات عن محاصيلهم تفوق كثيراً ما لدى اصحاب البيروقراطيية المركزية مهما احسن انتقاء موظفيها، فعلام ينطوي ذلك بالنسبة لمستقبل «البيروقراطية المركزية»؟ فان كان «صحيحاً» وجود علاقة وثيقة ومحرجة بين «الاشتراكية والعجز الغذائي الوطني» فيندر أن تغرب عن انتباه المكتب السياسي. ولكن من الافضل حسب نظره - والمؤكد من الاسلم- الابقاء على المزارع «الاشتراكية» أو «الجماعية» حتى ان انطوى ذلك على زيادة مستوردات الاغذية، بدلاً من الاقرار بفشل النظام الشيوعي ورفع القيود المفروضة على قطاع هائل من الشعب.

ومن هذا المنطلق يصعب على الاتحاد السوفيتي ان يعدل قطاعه الصناعي. فما هذا بشيء ضروري حسبما يرى نفر من المراقبين، بالنظر الى الانجازات المدهشة للاقتصاد السوفيتي منذ عام ١٩٤٥ وحقيقة تفوق انتاجه على نظيره الامريكي بالمعدات الميكانيكية، والفولاذ، والاسمنت، والاسمدة، وغيرها. ولكن هناك امارات عن ركود الصناعات السوفيتية واقتراب فترة التوسع السهل نسبياً من نهايتها، ذلك التوسع الذي حقق من خلال رسم اهداف انتاجية طموح ومن ثم تكريس الاموال والقوة العاملة لبلوغها. يعزى جزء من هذا الحال الى أزمة العمالة والطاقة المتفاقمة، وهو ما سنذكره لاحقاً. وكذلك العلائم المتكررة عن معاناة الصناعة من المبالغة في التخطيط البيروقراطي، والتركيز المفرط على الصناعة الثقيلة، والعجز عن الاستجابه لخيارات المستهلك والحاجة لاستبدال المنتوجات لتلبية المتطلبات او الاسواق الجديدة. وليس انتاج الاسمنت

شيء حسن بالضرورة اذا كان الاستثمار الدسم فيه يسلب المصادر من قطاع آخر بحاجة اليها؛ واذا كانت عملية انتاج الاسمنت نفسها تستهلك طاقة كثيرة، مع توجب نقل المنتوج النهائي لمسافات طويلة عبر اصقاع البلد وهو ما يسلط اعباءً كثيرة على منظومة السكك الحديد المتعبة، اضافة الى تحتم توزيع الاسمنت نفسه على ألوف المشاريع العمرانية التي امر المخططون السوفيت باقامتها ولكن لم يقدر أحد على اتمامها. ويمكن استقاء نفس الملاحظات عن صناعة الفولاذ الهائلة، اذ يتجلى ضياع كثير من الفولاذ المنتج وهو ما يثير ذهول الخبراء من هذه الصناعة الكبيرة مقابل استهلاك ضئيل. والواقع ان هنالك قطاعات كفوءة ضمن الصناعة السوفيتية (تتعلق عادة بشؤون الدفاع حيث يمكن الاستحواذ على مصادر سخية و «وجوب» التنافس مع الغرب)، ولكن النظام برمته يعاني من التركيز على الانتاج الكمي من دون كبير اهتمام باسعار السوق والطلب الاستهلاكي. ولما كانت المصانع السوفيتية لا تستطيع التخلي عن عملها مثلما هو حال المصانع الغربية، فهي تفتقر ايضاً الى الدافع الاساسي للانتاج الوافر. ومها كثرت مساعي تعزيز النمو الصناعي بوتيرة اسرع، يصعب تصور انها سوف تجترح انجازات خارقة مع استمرار وجود النظام القائم (الاقتصاد المخطط).

بل ان كان حال الصناعة السوفيتية اليوم مقبولاً بالكاد (أو لا يطاق حسب وجهة نظر رجالات الحكومة الغاضبين)، فالمرجح أن يتعرض النظام للتردي أكثر بفعل ثلاثة ضغوط. الاول هو مصادر الطاقة، فقد اتضح اعتماد الانتاج الصناعي المتوسع بشدة على مقادير هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي منذ الاربعينات من دون أي حساب لكلفتها تقريباً. ولذا امسى «تبديد الطاقة» و «التبذير بالفولاذ» لدى الاتحاد السوفيتي وتوابعه مفرطاً لحد استثنائي بالقياس مع اوربا الغربية، كما يتجلى في الجدول ٤٦.

الجدول ٤٦ : مقدار مكافيء الفحم والفولاذ بالكيلوات والمستخدم لانتاج ألف دولار من اجمالي الانتاج المحلي، (١٩٧٩ ، ١٩٨٠)

	الفحم	الفولاذ
روسيا	١,٤٩٠	١٣٥
بريطانيا	٨٢٠	٣٨
المانيا الشرقية	١,٣٥٦	٨٨
المانيا الغربية	٥٦٥	٥٢
تشيكوسلوفاكيا	١,٢٩٠	١٣٢
فرنسا	٥٠٢	٤٢
هنغاريا	١,٠٥٨	٨٨
سويسرا	٣٧١	٢٦

ربما بدا من الممكن تحمل روسيا معدلات الاستهلاك الزائدة هذه يوم كانت مصادرها من الطاقة معطاء ويسهل الحصول عليها نسبياً؛ غير ان الحقيقة المرعبة هي ان ذلك الحال لن يكتب له الدوام. وقد يتراءى ان نبوءة وكالة المخابرات المركزية الامريكية الشهيرة لعام ١٩٧٧ بارتفاع الانتاج النفطي السوفيتي قريباً ومن ثم هبوطه سريعاً كانت «سابقة لاوانها»؛ ومع ذلك هبط الانتاج النفطي الروسي قليلاً في عام ١٩٨٤ـ١٩٨٥ لاول مرة منذ ان انجلى غبار الحرب العالمية الثانية. كما تثير المخاوف حقيقة وجوب العثور على الحقول المتبقية (وهي غنية بالنفط والغاز الطبيعي) في مستوياتها العميقة جداً، أو حقيقة وقوع الحقول في مناطق شديدة التأثر بالجليد السرمدي كغربي سيبيريا. فارتفعت كلفة استخراج طن اضافي من النفط السوفيتي في العقد الماضي بنسبة ٧٠٪، والمشكلة آخذة بالتفاقم طبقاً لقول غورباتشوف عام ١٩٨٥ . فلذلك يعزى الانكباب

الروسي على زيادة انتاجه من الطاقة النووية بأسرع ما يمكن، وهو ما سيضاعف حصة انتاج الطاقة الكهربائية بحلول عام ١٩٩٠ (من ١٠٪ الى ٢٠٪). ومن السابق لاوانه الاحاطة بمدى الاضرار التي الحقتها كارثة تشيرنوبل بتلك الخطط - اذ كانت مفاعلات تشيرنوبل الاربعة تنتج سبع الطاقة الكهربائية المولدة نووياً في الاتحاد السوفيتي، ولذا عنى اغلاقها زيادة الضغط على مصادر الوقود الاخرى - بيد انها سوف ترفع التكاليف (بسبب اجراءات السلامة الاضافية) وتبطىء وتيرة التنمية الصناعية عما مخطط له. واخيراً تطالعنا الحقيقة القاسية المنطوية على امتصاص قطاع الطاقة مبالغ كبيرة من رأس المال - ما يقارب ٣٠٪ من الاستثمار الصناعي - مع نزوعها للارتفاع بحدة. ويبدو من الصعب تصديق تقرير صدر حديثاً عن «ان الاستمرار في اتجاهات الاستثمار الاخيرة في مجالات النفط، والفحم، والطاقة الكهربائية جنباً الى جنب مع زيادة الاستثمار المزمعة في الغاز الطبيعي سوف يمتص «كل» الزيادة الموجودة في مصادر رأس المال للصناعة السوفيتية في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥» ، ذلك لان مضامين المجالات الاخرى كئيبة جداً. وعلى هذا يتراءى المنظر الشامل كالآتي: مجرد الاستمرار بالتنمية الاقتصادية بسرعة متواضعة، لان قطاع الطاقة سيتطلب حصة متزايدة من اجمالي الانتاج القومي.

ويبزغ بنفس الاهمية من الخطورة حسبما ترى القيادة السوفيتية، تهديد وجوه التكنلوجيا الراقية للروبوتات والكمبيوترات الفائقة، واللايزرات، والبصريات، والاتصالات، وما شاكل؛ حيث يحيق الخطر بالاتحاد السوفيتي من تخلفه كثيراً وراء الغرب. كما يتهدده في المجال العسكري الاضيق، قدرة اسلحة الميدان «الصغيرة» ومنظومات الاكتشاف المتطورة على «تحييد» التفوق الروسي ««الكمي» في المعدات العسكرية: وهكذا قد تستطيع الكمبيوترات الفائقة أن تحل الجفر الروسية، وتحدد اماكن الغواصات تحت سطح المحيط، وكذلك ادارة

منظر المعركة سريع التبدل، وأخيراً وليس آخراً حماية القواعد النووية الامريكية (حسبما تضمنه برنامج (ريغان) لحرب النجوم)؛ في حين قد تمكن التكنلوجيا المعقدة للرادارات، والليزر، ومراقبة الاتجاهات، الطائرات وقوات المدفعية والصواريخ الغربية ان تحدد مكان وتدمير الطائرات والدبابات المعادية مع احتفاظها بحصانتها ـ مثلما تفعل اسرائيل لمنظومات الاسلحة السورية (روسية الصنع). فيقتضي مجرد مواكبة هذه التكنلوجيا المتقدمة انفاق مخصصات متزايدة على الدوام مع تزويد القطاع السوفيتي الدفاعي بكفاءات من المهندسين والعلماء.

والمشكلة أنكى في الحقل المدني. اذ اعتبرت التكنلوجيا الراقية بحق امراً حيوياً لزيادة الانتاج الروسي، نظراً للقيود المفروضة على هذه «الاركان» الكلاسيكية كالعمالة واستثمارات رأس المال. ولنستأنس بمثال واحد؛ فبوسع الاستخدام واسع النطاق للكمبيوترات أن يقلص لحد بعيد التبديد الحاصل في حقول الاكتشاف والانتاج وتوزيع الطاقة. ولكن تبني استخدام الكمبيوترات لا يقتضي استثمارات سخية فحسب (من أين يؤتى بها؟!)، بل انه من الجانب الآخر يخلق تحدياً للنظام السوفيتي البيروقراطي شديد الكتمان والمنطوي على نفسه. ان الكمبيوترات واجهزة معالجة الكلمات، والاتصالات باعتبارها صناعات تكثف المعلومات لا يمكن ان تستغل على خير وجه الا على أيدي مجتمع بنى صفوفه اشخاص متمرنين على التكنلوجيا ومشجعون على اجراء تجاربهم بحرية وتبادل الافكار والفرضيات الجديدة بأوسع نطاق وأفضل اسلوب. وهذا ما يؤتي ثماره في كاليفورنيا واليابان، ولكنه بالنسبة للاتحاد السوفياتي يهدد احتكار الدولة الروسية للمعلومات. فاذا كان العلماء الروس القدامى ممنوعين حتى اليوم من استخدام آلات تصوير الوثائق شخصياً (فقسم تصوير الوثائق تديره المخابرات السوفيتية (كي. جي. بي))، فمن العسير اذن تصور كيفية انطلاق البلد نحو الاستخدام واسع الانتشار لاجهزة معالجة الكلمات، والبريد الالكتروني، الخ

من دون تخفيف القيود البوليسية والرقابية لحد بعيد. ولذلك ومثلما حصل مع الزراعة، صار الفشل مصير حرص النظام على «التحديث» ورغبته برصد مصادر وعمالة اضافية، بسبب طبيعة البنية الاقتصادية والايديولوجيا السياسية، وهما عقبتان كأداوان في سبيل التغيير.

ولذا عند نزوعنا الى المقارنة نجد ان الاعتماد المتزايد على الآلات والتكنلوجيا المستوردة ـ سواء الآتية بطريق التجارة قانونياً أم المسروقة من الغرب ـ لهو أقل وطأة ان كان مشكلة خطيرة. فمدى التجسس الصناعي والعلمي (سواء لاغراض عسكرية أو تجارية) لا يمكن الوقوف عليه بوضوح، ولكنه يبدو اشارة اخرى الى قلق روسيا من قبوعها في الخلف. واما افضل تجارة منتظمة ـ استيراد التكنلوجيا الغربية (وكذلك المصنوعات الاوربية الشرقية) مقابل المواد الاولية الروسية ـ فهي طريقة تقليدية كان البلد يروم بها الى «اغلاق الثغرة» في الفترة ١٨٩٠ ـ ١٩١٤، ومن ثم في العشرينات. وبذا فان كل ما تغير هو احدث طبيعة للمنتوج: آلات حفر الاراضي النفطية والفولاذ الاسطواني والانابيب والكمبيوترات والعدد الميكانيكية ومعدات الصناعة الكيماوية واللدائنية، الخ. وما اكدر المخططين السوفيت أكثر هو الدليل المتبدي عن استغراق التكنلوجيا المستوردة وقتاً أطول لاعدادها للعمل، وقلة كفاءتها عند الاستخدام عما في الغرب. فيما تجسدت المشكلة الثانية في تهيئة العملة الصعبة اللازمة لاستيراد هذه التكنلوجيا. وكان ممكناً تجاوز هذه المشكلة عن طريق استيراد البضائع المصنعة من البلدان التابعة في الكومكون (وبذلك يضمن عدم خسارة عملة صعبة)، ولكن منتوجات الاخيرة فشلت على نحو متكرر في مواكبة منتوجات الغرب، حتى ان كان الواجب قبولها للحيلولة دون انهيار اقتصاديات اوربا الشرقية. وبينما دفعت روسيا مقابل نسبة كبيرة من المستوردات الغربية من خلال المقايضة أو البيع المباشر لفائضها النفطي، فلعل التضاؤل

مـصير آفـاقـهـا (وآفـاق اوربا الشرقـيـة) بسـبب عـدم ثبوت اسعار النفط، وتزايد حـاجـاتها من الطاقـة، ونشـوء التـغيرات العامة في معايير التجارة بخصوص المواد الاوليـة بسـبب تعقد عمليات المعالجة أكثر. وفي نفس الوقت تبقى مدفوعات كثير من المسـتـوردات عـالية بالنظر لتقلص دخول روسيا من النفط والمواد الاولية (ربما عـدا الغاز) ـ وكل ذلك من شأنه أن يقلل المبالغ المتيسرة للاستثمار.

وأمـا السب الثـالث للقلق على مستقبل روسيا الاقتصادي فهو ديموغرافي. ان الكآبه طابع هذا الحـال بحـيث ان احـد العلماء استهل مسحه «السكان والقوة العـاملة» بهذه العبارة المزعجة:

«الكآبة المطبـقـة سمة آفاق تنمية مصادر روسيا البشرية وقوتها العاملة حتى نهاية هذا القـرن، سـواء على المدى القصير أم طويله. فنقص نسبة المواليد وزيادة نسـبـة الوفـيـات غير المعـقـولة تنسفان جميع التوقعات العقلانية السابقة، ولا يلوح أمل مشرق أمـام الحكومـة السوفيتية في اعتبارات نقص تدفق عناصر جديدة للقوة العـاملة، وعـدم انتظام توزيعـهـا الاقليمي، وكذلك تفشي الشيخوخة في صفوف الشعب نسبياً».

واذا كـانت كل هذه العناصر خطيرة ـ ومترابطة ـ فـان أقـساها هو التدهور المتـتـابع في احـتـمالات عيش الاطفال وتصاعد نسب وفياتهم منذ السبعينات وربما قـبلهـا. مع ازدياد نسب الوفـيـات في الاتحـاد السـوفـيـتي وخـاصـة لدى الذكور العـاملين نتـيـجـة للتـآكل البطيء في العناية الصـحـيـة والعلاجية وكذلك بسبب المسـتـويات المخـيـفـة لادمـان الكحول. ويتوقع أن يعيش السوفيتي العادي اليوم سـتين عاماً فقط أي أقل بستة اعوام عما كان عليه في منتصف الستينات. ومرعبة أيضـاً نسـبة وفيات الاطفال الرضع ـ وهذا هو البلد الصناعي الوحيد الذي شهد مـثل هذه النسـبـة ـ لدرجـة بلغت ثلاثة اضـعـاف نظيرتها لدى امريكا، رغماً عن

العدد اللجب من الاطباء السوفيت. واذا كان الشعب السوفيتي يموت بنسبة اسرع من السابق، فها هي نسب الولادات تنخفض بحدة. وقد اخذت نسبة الولادات الشاملة تنخفض باستمرار وخاصة في صفوف «الشعب الروسي» بسبب التمدن المزعوم، وانخراط الاناث في العمل، وسوء الاحوال المعيشية، والمساويء الأخرى. فآلت نتيجة كل ذلك الى عدم حصول غير زيادة هامشية في نسبة الذكور في البلد.

ازعجت مضامين كل ذلك زعماء روسيا لفترة، وفشلت النصائح بزيادة عدد افراد الاسرة، ولم تجد الحملة القاسية ضد الادمان نفعاً كما ذهبت جهود اقناع العمال القدماء بالبقاء في مصانعهم ادراج الرياح. واول هذه المضامين هو حاجة البلد الى نسبة اكبر من المصادر لرصدها للعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وخاصة ازاء تزايد نسبة المسنين: وما الاتحاد السوفيتي بهذا الصدد بمختلف عن بلدان صناعية اخرى (الا في نسب الوفيات الكئيبة) ولكن هذا يثير قضية اولويات الانفاق مرة اخرى. والثاني هو ما يتعلق بالصناعة والقوات المسلحة السوفيتية بالنظر الى الانخفاض المروع في نسبة نمو القوة العاملة: فتشير التقديرات الى تمتع القوة العاملة بزيادة صافية مقدارها خمسة ملايين وتسعمائة ألف شخص فقط في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) فيما كانت الزيادة المقدرة في القوة العاملة في السنين العشر السابقة اربعة وعشرين مليوناً ومئتين وسبعة عشر الف شخص. ولو تغاضينا عن المشاكل العسكرية الآن، فهذا الاتجاه يذكرنا مرة اخرى بان جزءاً كبيراً من نمو الانتاج الصناعي الروسي في الخمسينات حتى السبعينات يعزى الى القوة العاملة المعززة وليس زيادة الكفاءة؛ ولكن من الآن فصاعداً لم يعد التوسع الاقتصادي يعتمد على القوة العاملة سريعة التزايد. من المؤكد أن هذه الصعوبة يمكن تجاوزها لحد بعيد لو اطلق مزيد من الذكور الاقوياء جسمانياً من ميدان الزراعة، ولكن المشكلة هنا هي مغادرة عدد كبير من

الشـباب في المناطق السلافية من الكوميونات الى المدن، في حين ان العدد الفائض الموجـود في الجـمـهوريات غير السلافية اسوأ تعليماً ولديه معرفة قليلة على الغالب باللغـة الروسـية، ويتطلب جهوداً كبيرة لتدريبه على الصناعة. وهذا ما يقودنا الى الاتجـاه الاخـير الـذي يـزعـج مخططي مـوسكو: حـصـول تغير كـبير في مـوازين السكان الآن بسبب ان نسبة الخصوبة في جمهوريات وسط آسيا كاوزباكستان تبلغ ثلاثة اضـعـاف مـا عليـه لدى الشعـوب السـلافـيـة والبلطيقية وبالتالي يتوقع أن تنخفض نسبة الشعب «الروسي» من ٥٢٪ سنة ١٩٨٠ الى ٤٨٪ فقط بحلول سنة ٢٠٠٠. فلن يعـود الروس هم الاغلبـية لاول مرة في تاريخ الاتحاد السوفيتي.

ولعل قـائمـة المصاعب تزداد كآبة في عيون معلقين معينين. فسبب الافراط بانتـاج المواد المتـعلقـة بالشؤون الدفاعية في الاتحاد السوفيتي ونزوعه الى الزيادة هو النشـاط المحـمـوم لسـباق التسلح. بيد انه لا يمكن ان ينظر الى الصورة على أنها كئيبـة كلهـا وخـاصـة حين يتطلع المرء الى الانجـازات الاجـتماعـية خلال نصف القـرن المنصرم حسبما اشار أحد المؤرخين سنة١٩٨١؛ وانها لعادة المراقبين الغربيين أن يبـالغـوا في وصف نقـاط قـوة روسـيـا في فترة مـعـينة ونقـاط ضـعفها في الفترة القـادمـة. ومع ذلك ومـهما طور الاتحـاد السـوفيتي نفسه منذ عهد (لينين)، تبقى الحـقـائق البارزة تقول انه لم يضارع الغرب يوماً، وان الفجوة في مستويات المعيشة الحـقـيقية تبدو آخذة بالاتساع منذ أواخر سني نظام (برجنيف)؛ وانه تراجع وراء اليـابان وبلدان آسـيـويةأخرى بجميع معايير الانتاج الفردي والكفاءة الصناعية؛ وان هناك شكاً مـقـيـتـاً يحوم حـول ادعـاءات وتطلعـات القـيادة السوفيتية، نظراً لانخـفـاض مـعـدلات النمـو، واسـتشراء الشـيخوخة في صفوف السكان، وقسوة المناخ، وقلة مـصـادر الطاقة، وكذلك المعوقات الزراعية.

فـبـهـذا السـياق يتاح لنا أن نفهم أكثر اعتقاد (غورباتشوف) بأن «تعجيل التنمـية الاقتصادية الاجتماعية في البلد هو المفتاح لحل جميع مشاكلنا». ومع ذلك

وبغض النظر عن المصاعب ا لطبيعية (الجليد السرمدي) يبرز عائقان «اساسيان» في سبيل تحقيق «الوثبة الى الامام» على الطريقة الصينية. الاول هو حصانة موقع مسؤولي الحزب، والبيروقراطيين والاعضاء الآخرين من النخبة المخصوصين بعدد كبير من الامتيازات (حسب التدرج)، وهو ما يدرء عنهم قسوة الحياة اليومية في الاتحاد السوفيتي، والذين يحتكرون السلطة والنفوذ، فهؤلاء يرون ان التهديدات الخطيرة لمواقعهم تأتي من مساعي الغاء مركزية نظام التخطيط والتسعير، وتحرير الفلاحين من ربقة القيود الاشتراكية (الكوميونية)، واعطاء مدراء المصانع حرية تصرف اكبر، وتقديم الحوافز للمشاريع الفردية بدلاً من موالي الحزب، واغلاق المصانع التي تجاوزها الزمن، ورفض قبول المنتوجات الرديئة، والسماح بانتشار اكثر حرية للمعلومات. ويعتقدون ان تقديم الارشادات، واعطاء مرونة أكثر للتخطيط، ودعم الاستثمار في هذا القطاع أو ذاك، وكذلك الاجراءات الانضباطية ضد ادمان الكحول أو الفساد الاداري كلها شيء واحد، «يجب» ان تحصل جميعها حسب رأي مسؤولي الحزب «ضمن اطار الاشتراكية العلمية» ومن دون «أية تغيرات نحو اقتصاد السوق أو المشاريع الخاصة». فرأى أحد الزائرين أخيراً: «ان الاتحاد السوفيتي يريد الاحتفاظ بنقاط ضعفه ليبقى سوفيتياً». فان كان هذا صحيحاً، فليس من المرجح أن تحدث كل دعوات غورباتشوف الى الحاجة الى «تحول هائل» في النظام، تأثيراً كبيراً على نسب النمو طويل الامد.

فيما يكمن العائق السياسي الثاني في الحصة الكبيرة من اجمالي الانتاج القومي الروسي المرصودة للدفاع. لقد انتاب القلق كثيراً من المحللين ازاء افضل سبيل لحساب مجموع الانفاق ومقارنته مع انفاق الغرب التسليحي؛ فأدى اعلان وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٥ بأن اسعار الاسلحة السوفيتية بالروبل كانت اعلى بمرتين مما قدر سابقاً - وان روسيا ربما كانت تنفق ١١ - ١٣٪ من اجمالي

الانتاج القومي على الدفاع بدلاً من ٦ ـ ٨٪ ـ ادى الى جميع انواع سـوء الفهم عما عنى ذلك. غير أن الارقـام المضبـوطة (التي قـد لا تتـوفـر حتى لدى المخططين السـوفـيت) لهي أقل اهميـة من حقيقة انه بالرغم من انخفاض الانفاق التسليحي بعـد عـام ١٩٧٦، بدا أن الكرملـين قـد خصص حوالي ضعف انتاج البلد لهذا النشـاط اكثر مما خصصته امريكا حتى في عهد التصعيد التسليحي أيام (ريغان)؛ وهذا مـا يعني بدوره ان القـوات المسلحـة السوفيتية قد امتصت مصادر هائلة من الـقـوة الـعـامـلـة والعلماء والآلات واسـتـثمارات رأس المال التي يمكن تكريسـهـا لـلاقـتـصـاد المـدني. ولا يعني هذا اسـتناداً لبـعض التنبـؤات الاقـتـصـادية، ان التـخفيض الكبير في الانفاق التسليحي يفضي بسرعة الى ارتفاع عظيم في معدلات النمـو الروسي، وذلك يعـزي الى حـقـيـقـة وجـوب مرور وقت طويل قبل اعادة تحوير مجمع دبابـات تي ـ ٧٢ مـثلاً كي ينتج شيئاً آخر. ومن الجانب الآخر، اذا عمل سباق التسلح مع الناتو فيما تبقى من القرن على رفع حصة الانفاق الدفاعي من ١٤٪ الى ١٧٪ أو أكثر من اجمالي الانتاج القومي بحلول سنة ٢٠٠٠، فسوف يسـتـهلك الجـيش مـقـداراً اكبر واكبر من المعـدات والادوات المعـدنيـة، آتياً على حـصـة رأس المال الاسـتـثماري المخـصـصـة لبـقية فروع الصناعة. ومع ان خبراء الاقـتصاد يعتقدون بأن ذلك سوف يمثل مشكلة شائكة لصناع القرار السوفيتي، تشير جميع المؤشرات الى ان الانفـاقـات الدفـاعـيـة «سـوف ترتفع» اسرع من نمو اجمالي الانتـاج القـومي ـ وستثقل وطأتها على الرفاهية والاستهلاك.

ولذلك يتـوجب على الاتحـاد السـوفـيـتي مثلما يتوجب على غيره من القوى الكبرى ان يتخير في استخدام مصادره الاقتصادية بين: (١) سد متطلبات القوات المسلحـة ـ مع تمكينها من الوفاء بحاجات الاتحاد السوفيـاتي الامنيـة، (٢) اشبـاع التـوق المتـقـد لشـعـوب الاتحـاد السـوفـيـتي للسلع الاسـتـهلاكية وظروف عملية ومـعـيشية أفضل، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية المحسنة للتصدي لارتفاع نسب

الامـراض والوفـيـات؛ (٣) تلبيـة احـتياجات الزراعة والصناعة لاستثمارات رأس مـال جـديدة من أجل تحـديث الاقـتـصـاد، وزيادة الانتاجية، ومواكبة الطفرات التي تحـقـقـهـا القـوى الاخـرى، وعلى المدى البـعـيـد اشباع المتطلبات الدفاعية والاجـتـماعـيـة للبلد. ان ذلك لينطوي على خـيارات مريرة أمام صانعي القرار في روسـيـا مـثـلما هـو في أي مـكان آخـر؛ ومع ذلك يتراءى للمـرء انه مـهما أَلّحت وتعـاظمت حـاجـات المستهلك الروسي و«تحديث» الاقتصاد، فان هوس موسكو التـقليـدي بالتـسلح والامن يعني ان الخـيـار الرئيسي قـد اتخذ سلفاً. وما لم يسع نظام غـورباتشوف فعلاً الى تحويل مسار الاشياء فان المدافع ستأتي قبل الزبد، بل ان دعت الحاجة فستأتي قبل النمو الاقتصادي ايضاً. وهذا مثلما هو شأن السمات الأخـرى، ما يجعل روسيا مختلفة بشكل اساسي عن اليابان واوربا الغربية، وحتى عن الصين والولايات المتـحدة.

واذن فـالكرملين من الناحـيـة التـاريخيـة يحذو خطى قـيـاصرة رومـانوف، وسـتالين نفسه، في الرغبة بامتلاك قوات مسلحة مساوية لـ(أو من الافضل اكبر من) قـوات أية دولة أخـرى. وليس ثمـة شك في ان القوة العسكرية السوفيتية في الوقت الحـاضر عظيـمـة لغـاية. والتـضليل مآل أية محاولة تقديم رقم حقيقي عن مجمـوع الانفـاقـات الدفـاعية السوفيتية السنوية: فمن ناحية تطالعنا ارقام موسكو «الرسـمـيـة» واطئة لحـد السخف، صارفة النظر عن الانفاق المتعلق بالدفاع تحت عـنـاويـن اخـرى («العلم» وبرامج الفـضـاء، والامن الداخلي، والدفـاع المدني، والاعمار)؛ ومن الناحـيـة الثانية تتعرض التقديرات الغربية لتعقيدات سعر صرف الدولار ـ الروبل، مع ضـآلة المعلومـات عن تدابير الميـزانيـة السـوفـيتية، وكذلك الصـعـاب التي تكتنف مـثلاً مسعى وكالة المخابرات المركزية الامريكية الى وضع «كلفـة بالدولار» مـقـابل تكاليف السـلاح او اجور القوة العاملة الروسية، اضافة الى وجـود الأهواء المؤسـسـاتيـة والايديولوجـيـة، فأضـحت النتـيـجـة سلسلة من

«التـخـمينات الناقصة» التي بامكان المرء ان يقدمها حسب هواه. ومما يتعلق بهذا الموضـوع على أية حـال هو التـحـديث العظيم الذي شـهـدته جميع فـروع القوات المسلحـة السـوفيتية، سواء النووية أم التقليدية، البرية منها والبحرية والجوية. ان المرء ليـخـرج بنتيـجـة مرعبة عن النمو السريع لمنظومات الصواريخ الاستراتيجية برية القـواعـد وبحـريتـهـا، وألوف الطائرات وعشرات الالوف من دبابات المعركة الـرئيسـيـة، وكـذلـك عـن الـتطورات الاسـتـثنائيـة في اسطول السطح واسطول الغـواصـات، اضافة الى النشاطات المتخصصة (الوحدات المحمولة جواً ووحدات الحـرب الـبرمـائيـة ونشـاطـات الحـرب الكـيـميائيـة والاستـخبـارات و « نقـض المعلومـات»). وقـد تكلف أو لا تكلف مـبـالغ بحـجم مـا تغطيـه تخصيـصات البنتـاغـون؛ ولكنهـا تعطي الاتحاد السوفيتي من دون ريب قدرات عسكرية قد لا يتـمـتع بها سـوى منافـسـة الاعظم الآخـر (امـريكا). فليـست هذه بقرية القرن العشرين العسكرية الآيلة للانهيار بمجرد اجراء أول اختبار جدي.

وأمـا من الجـانب الآخر، فتعاني الماكنة الحربية الروسية من مشاكلها ونقاط ضـعـفـهـا، وليس من الجـائز اعـتـبـارها قـوة مـتـعددة الوجوه وقادرة على التنفيذ الكفـوء لكل العمليات العسكرية التي قد يطلبها الكرملين، ومن المناسب هنا ان نسلط الضـوء على مجرد مجمـوعـة المصـاعب التي تواجـه قـيـادة روسيا السياسية ـ العـسكرية، من دون القـفـز الى الاسـتنتاج المقابل بأن الاتحاد السوفيتي لا يرجح «بقـاؤه» لحـقـبـة طويلة جـداً. وذلك بعـد ان عـرجنا على المعضلات التي تواجه راسـمي الاستراتيـجية في القوى الكبرى «الاخرى» في ثنايا هذا الفصل.

تنبع بعض المصـاعب التي تواجـه صـانعي القـرار العـسكري في روسيا في المدى المتـوسط الى الطويل بشكل مـبـاشر من المشـاكل الاقـتصادية والديمغرافية للدولة السـوفـيـتـيـة التي بيناها اعـلاه. ويتعلق اولها بالتكنلوجيا، وان شئنا العودة لنقطة طرحناها في الفـصـول السـابقـة، نقول ان روسيا قد تمتعت على الدوام منذ

عـهـد بطرس الاكبر بأعظم تفـوق عسكري على الغرب حين تباطأت وتيرة تطور الاسلحـة لحـد اتاح لها المجـال بالتساوي بامتلاك المعدات القاتلة ـ سواء بالنسبة لـصـفـوف المشـاة في القـرن الثـامن العشر أم الفـرق المدرعـة في منتـصف القـرن العشرين. حـتى اذا ركز التطور التسليحي على النوعية بدلاً من الكمية آل التفوق الروسي الى التراجع. واذا كـان واضـحـاً توفق روسـيا في اغلاق الثغرة التكنلوجية مع الغـرب التي فـغـرت فـاها منذ عـهـد القـياصرة، وتمتع قواتها المسلحة عديم النظير بمـصـادر علمـية وانتاجية لاقتصاد تديره الدولة، برز الدليل مع ذلك على وجـود تخلف زمني خطير في عـدد كـبير من النشـاطات التكنلوجية. وأحد أسطع هـذه الاشـارات هـي الـقـلق الذي اعترى الاتحـاد السـوفـيـتي وهو يراقب تخلف اسلحـتـه تكراراً وراء المعـدات الامـركية في المعارك التي خاضها «بالوكالة» ودارت رحـاها في الشرق الاوسط وأمـاكن أخـرى في العـقـود القليلة الماضية؛ والواقع أن مـسـتـوى الطيـارين الكوريين والمصريين والسـوريين والليبيين وطواقم الدبابات لم يـكـن مـن اعلى المستـويات، وحـتى ان كـان من بينهـا، تطالعنا شكوك بقـدرة اصـحـابها على التـفـوق على الاسلحـة الامريكية ذات الكترونيات الطيران الراقية جـداً، والمـعـدات الرادارية ومنظومـات التـوجـيـه المصـغـرة، ومـا شـابه، ولعل الاسـتـجـابة لذلك تجـسـدت في اعـداد الخبراء الغربيين المختصين بشؤون الجيش الروسي تقـارير عن جـهـود حـثـيـثـة لتـحـسين النوعـيـة وانتـاج «صور عاكسة» لمنظومـات اسلحـة امـريكا ـ بعـد سنين قليلة. ولكن هذا بدوره يجذب المخططين السـوفـيت الى نفس الدوامـة التي تهدد برامج الدفـاع الغـربي: اقـتـضاء الاجهزة الاكـثـر تعقيداً اوقات أطول لصنعها، وبرامج صيانة اكبر، ومعدات أثقل (عادة) وأبهظ تكلفـة دومـاً، وكذلك انخفاضاً في اعداد الوحدات المنتوجة. فما هذا باتجاه مـرض لقـوة اعـتـمـدت عـادة على اعـداد كـبيرة من الاسلحـة لتنفـيـذ مـهـامها الاستراتيجية المتعددة اليائسة.

فيما يتعلق الانزعاج السوفيتي الثاني من التخلف التكنلوجي بما اطلق عليه مبادرة الدفاع الاستراتيجي لادارة ريغان. يبدو من الصعب تصديق انها تجعل الولايات المحدة فعلاً حصينة تماماً ضد هجوم نووي، (فهي مثلاً تعجز عن فعل أي شيء ضد صواريخ كروز واطئة الارتفاع). لكن الكرملين تزعجه الحماية التي قد توفرها المبادرة لمواقع الصواريخ والقواعد الجوية الامريكية، وكذلك العبء الاضافي على عاتق ميزانية الدفاع السوفيتية لانتاج مزيد من الصواريخ والرؤوس الحربية لقهر منظومة مبادرة الدفاع الاستراتيجي. والامر الاكثر اقلاقاً ربما هو مضامين الحرب «التقليدية» ذات التكنلوجيا الراقية، فأشار أحد المعلقين:

« قد لا يكون الدفاع بوجه ٩٩٪ من الترسانه النووية السوفيتية كافياً، بالنظر الى عدد الاسلحة التي يمكنها المطاولة. ولكن لو استطاعت امريكا تحقيق التفوق التكنلوجي الذي يضمن تدمير معظم الاسلحة التقليدية السوفيتية (الطائرات والدبابات، والسفن) فسيغدو التفوق العددي السوفيتي أقل تهديداً، فلعل التكنلوجيا المعتبرة اقل من كونها شيئاً مثالياً لمنظومة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، هي الصالحة تماماً للصراع غير النووي».

وهذا ما يفرض بدوره استثمارات روسية اكبر للتكنلوجيا المتقدمة لا لليزريات والبصريات والكمبيوترات الفائقة ومنظومات الارشاد والملاحة: أي كما عبر ناطق روسي، سيكون هناك «سباق بأسلحة جديدة كاملة على مستوى تكنلوجي اكثر رقياً». وان شئنا الاستئناس بتحذيرات عام ١٩٨٤ التي اطلقها المارشال اوغاركوف الذي اصبح رئيساً لاركان الجيش فيما بعد، من عواقب فشل روسيا في مواكبة التكنلوجيا الغربية، يبدو ان الجيش الاحمر اقل ثقة بمقدرته على كسب ذلك النوع من السباق.

فيما يكمن في الجانب الآخر من المنظر تهديد محتمل ضد تفوق روسيا التقليدي «الكمي» أي ضد قوتها البشرية، وهو نتيجة اتجاهين كما نوهنا اعلاه: انهما الانخفاض العام في نسب الولادة في الاتحاد السوفيتي، وارتفاع نسبة الولادة في المناطق غير الروسية، وأما اذا خلق هذا مصاعب في توزيع القوة البشرية على قطاعي الزراعة والصناعة فهو مشكلة ابعد مدى بالنسبة للتجنيد. وبصريح العبارة ليست هناك مشكلة في انخراط ١,٣ الى ١,٥ مليون مجند سنوياً من مجموع ٢,١ مليون ذكر لائق للخدمة؛ ولكن نسبة آخذة بالازدياد تأتي من الشباب الآسيوي التركستاني، الذين لا يتقن كثير منهم اللغة الروسية، ويعانون من مستويات بالغة الانحطاط في الكفاءة الميكانيكية (دعك عن الالكترونية)، ومتأثرون أحياناً بتعاليم الاسلام بقوة. وتكشف جميع دراسات التركيب العرقي للقوات المسلحة السوفيتية ان فيلق الضباط وضباط الصف تطغي عليهم نسبة السلافيين ـ وينطبق الحال على افراد قوات الصواريخ، والقوة الجوية، والبحرية والقوات الفنية. وكذلك هو -بنحو لا يثير الدهشة- حال الفئة (١) من فرق الصف الاول للجيش الاحمر. وبخلاف ذلك تحتشد الفئة (٢) والفئة (٣) على وجه الخصوص بالمجندين غير السلافيين، وهو أمر يثير مسألة مدى فاعلية الفرق «التابعة» في حرب تقليدية ضد الناتو لو ساورت فرق الفئة (١) حاجة الى تعزيزات كبيرة. ثم ان تسمية هذه الحشود بـ«العرقية» وحشود «روسيا العظمى» بـ «القومية» مثلما درج عليه كثير من المعلقين الغربيين لأقل اهمية في المعايير العسكرية الضيقة من حقيقة ان نسبة كبيرة من القوة البشرية السوفيتية تعتبرها الاركان العامة غير جديرة بالاعتماد عليها وغير كفوءة ـ وربما هو حكم صائب بالنظر الى ورود تقاريرعن تطرف المسلمين في جنوبي روسيا، وحيرة تلك القوات الذاهبة مثلاً الى غزو افغانستان.

وبعبارة أخرى واجهت القيادة الروسية ما أصاب الامبراطورية النمساوية

ـ المجرية قبل ثمانين عاماً، أو ما أصاب الامبراطورية «القيصرية قبل ثمانين عاماً ايضاً، انها «مشكلة القومية» التي فاقمتها الايديولوجية الماركسية. والواقع ان جهاز السيطرة بات الآن اكثر قوة بالمعنى الشامل مما كان عليه قبل عام ١٩١٤، وعلى المرء أن يقبل بشيء من التحفظ الادعاءات القائلة بأن اوكرانيا هي «مرتع» الانشقاق. فمع ذلك حدثت سلسلة من الوقائع لتقض مضجع القيادة الروسية ولتفاقم شعورها بانعدام الامن: ذكريات تهليل وابتهاج الاوكرانيين بالغزاة الالمان عام ١٩٤١، وتقارير سخط الاقاليم البلطيقية، والاحتجاجات الجيورجية (الناجحة) على محاولة عام ١٩٧٨ لجعل اللغة الروسية اللغة الاولى المساوية لمكانة اللغة الاصلية في الجمهورية؛ وربما افظع من كل هذا انتشار ملايين من الكازاخستانيين والاوغر عبر الحدود السوفيتية ـ الصينية، وكذلك وجود ٤٨ مليون مسلم على الحدود غير المستقرة مع تركيا، وايران وافغانستان، والانكى انها تثير حيرة متفشية حول المكان الانسب لارسال الاعداد المتناقصة من الشباب السلافيين « الموثوقين ». أينبغي توجيههم الى القوات المسلحة ـ نحو فرق الفئة (١) ومناصب الهيبة حتى ان عنى ذلك مزيداً من التقلص في اعداد المتيسرين لاداء النشاطات الصناعية والزراعية التي تعاني من حاجة يائسة لوحدات جديدة من الشباب المدربين الموالين؟ أم من الخير ترك الشعوب غير السلافية تشكل نسبة متصاعدة من افراد الجيش الاحمر بهدف تفريغ الروس والسلافيين الآخرين للاغراض المدنية؟ من المحتمل ان يطغى الاتجاه الاول لأن التقليد السوفيتي يقول «السلامة اولاً»: ولكن ذلك يعكس اختياراً بين شرين بعيداً عن حل المعضلة.

ان كانت العناصر الاقتصادية لما يطلق عليه الاستراتيجيون السوفيت «ترابط القوى» سبباً للقلق في اطار المكتب السياسي، فمن العسير أن يرى هؤلاء الزعماء أفقاً مشرقاً للجوانب «العسكرية» الاضيق المتعلقة بتوازن القوى الكوني

سريع التبدل. ومهما تبدو الآلة العسكرية السوفيتية عملاقة ومرعبة في عيون الاخرين، فمن الجدير بالقياس ايضاً تلك القوى الواقعة بوجه سلسلة المهام الاستراتيجية التي قد تستدعى القوات السوفيتية الى تنفيذها.

وعند الاضطلاع بهذه المهام فمن المهم الفصل بين الحرب التقليدية عن تلك التي قد تنطوي على اسلحة نووية، ولاسباب جلية نرى ان قائمة الموازين العسكرية التي اثارت جل الانتباه والقلق هي صناعة الاسلحة النووية الاستراتيجية على ايدي القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللتين تمتلكان القدرة على تدمير الكون. ولعل من المفيد الاستشهاد «بحساب» اعده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٨٦ عن الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لديهما - راجع الجدول ٤٧.

الجدول ٤٧ : عدد الرؤوس الحربية النووية المقدر

	الولايات المتحدة	الإتحاد السوفيتي
الرؤوس الحربية المحمولة بـ ICBM	٢,١١٨	٦,٤٢٠
الرؤوس الحربية المحمولة بـ SLBM	٥,٥٣٦	٢,٧٨٧+
الرؤوس الحربية المحمولة بالطائرات	٢,٥٢٠	٦٨٠
المجموع	١٠,١٧٤	٩,٩٨٧+

وينظر كل طرف لهذه الارقام من زاوية مصالحه الخاصة. فبالنسبة للاطراف المهتمة بالارقام فقط، أو المحتمل سقوطها في خطأ تفسير الارقام، سيكون ثمة تصد قوي للمجموع الفرعي وسيتذكر حقيقة ان الخزين الاضافي الكبير من الاسلحة النووية «التكتيكية» تدعمه ايضاً كلتا القوتان العظميان. وأما بالنسبة لعدد لا يستهان به من المعلقين غير الرسميين وعدد كبير من الشعوب، تشكل القابلية التدميرية المجردة للاسلحة النووية التي تمتلكها هاتان الترسانتان، اشارة الى انعدام الكفاءة السياسية وعشعشة المرض العقلي وهو ما يهدد سائر الحياة اليومية في ربوع الكوكب، وينبغي ازالتها او تقليصها لاقصى ما يمكن ـ وأما من الناحية الاخرى فهناك حفنة من المعلقين ـ في الجامعات اضافة الى وزارات الدفاع ـ ممن ارتأوا امكانية «استخدام» الاسلحة النووية فعلاً باعتبارها جزءاً من استراتيجية قومية، وعليه فهم الذين انكبوا على دراسات مكثفة عن منظومات الاسلحة النووية عند الطرفين، واستراتيجيات التصعيد والممارسات النظرية، وكذلك عن مؤيدي ومعارضي الحد من الاسلحة واتفاقيات التحقق من وجود الاسلحة، اضافة الى الدراسات عن «مواطىء الاقدام»، و «الوزن المقابل بالميغاطن»، وتحديد مرامي السياسات، وسيناريوهات «الضربة الثانية».

ان الصعوبة لتكتنف اية طريقة للتعامل مع هذه «المشكلة النووية» في بحث غطى خمسة قرون انطوت وانتهت. اليست القضية ان وجود الاسلحة النووية ـ او بالاحرى نشوء امكانية النشر الهائل ـ هو الذي دحض التفكير بأية حرب او استراتيجية او اقتصاد من وجهة نظر تقليدية؟ وفي حالة حصول تراشق شامل متبادل بالاسلحة النووية الاستراتيجية، ألن تمتد تأثيراتها الى افساد «موازين القوى المتبدلة» في الشؤون العالمية في نصف الكرة الشمالي (أو ربما مع جميع من في نصف الكرة الجنوبي ايضاً)؟ ألم يستتب القالب التقليدي تماماً بعد عام ١٩٤٥، وهو المنطوي على خصامات القوى العظمى التي تتطور أحياناً الى

ليست هناك من اجابات مؤكدة على هذه الاسئلة. ومع ذلك تنطلق اشارات عن احتمالية نزوع القوى العظمى الى مزيد من الافتراضات التقليدية بشأن اللجوء الى القوة بالرغم من وجود الاسلحة النووية ـ بل في كثير من الاحايين «بسببها». ففي الدرجة الاولى يتراءى الآن ـ وربما منذ سنين عدة ـ توازن اساسي في الاسلحة النووية لدى القوتين العظميين. أما مايخص الجدل حول «سوانح الفرص» واحتمالات امتلاك هذا الطرف او ذاك «امكانية توجيه الضربة الاولى» فالجلي انه ما بيد واشنطن ولا موسكو ضمانة استطاعتها محق خصمها مع الغاء احتمال تعرضها هي الاخرى للتدمير، أما بروز تكنلوجيا حرب النجوم فلن يغير هذه الحقيقة كثيراً. وتحديداً فان حيازة كلا الطرفين على عدد هائل من الصواريخ البالستية التي تطلق من «الغواصات» والموضوعة في سفينة تحت الماء ـ وهو ما يصعب مهمة اكتشافها ـ تجعل من غير المعقول لدى كلا الطرفين ان يعتقد بامكانية تدمير اسلحة غريمه النووية كلها فوراً. فها هي الحقيقة التي تكبل ايدي صناع القرار هناك اكثر من المخاوف من «شتاء نووي»، مالم يضطرهم لذلك تصعيد عرضي مفاجىء. وعليه امسك بخناق كلا الطرفين مأزق نووي لا يستطيعان عنه فكاكاً ـ بل واستحال عليهما اهمال التكنلوجيا النووية او التخلي عن امتلاك هذه الاسلحة ـ كما انهما لا يجنيان من ورائها فوائد حقيقية ـ مادامت منظومة كل منهما يتصدى لها او تقلدها منظومة الطرف الآخر، وطالما كان من الخطر الفادح استخدام تلك الاسلحة فعلياً.

وبعبارة اخرى سوف يستمر وجود الترسانة النووية الهائلة لكلتا القوتين العظميين، ولكنها لا تستخدم في كل الاحتمالات (الا عند الانجرار لفعل ذلك)، لان ذلك يناقص افتراض ان الحرب مثلما هو شأن معظم الاشياء الأخرى، تتطلب توفر توازن بين الوسائل والغايات. غير اننا نجد بخلاف ذلك ان الخطر

الـذي تـنطوي عليـه الحـرب النووية يشـتـمل على الحـاق ضرر بالجنس البشري لدرجـة لا يمكن ان تبلغ عندها تلك الحـرب أي غـرض سياسي او اقتصادي او ايـديولوجي، ثم أن من الصـعب محاجـجـة قـول (جيرفس): «ان الاستراتيـجيـة العقلانية لنشر الاسلحة النووية لهي تناقض مطبق»، بالرغم من انكباب انفار من اصـحـاب المقـدرة العـقلية على وضع «استراتيـجـيـة مقارعة حرب نووية». فمع اطلاق اول صـاروخ ستكتب نهاية «الحـيـازة المتبـادلة» التي حـرص عليـها كلا الطرفـات منذ فـقـدان الولايات المتحـدة احـتكارها النووي. وستنجم عـواقب كـارثيـة رهيـبـة لدرجـة تعـجـز مـعـها أية قيادة عقلانية عن اتخاذ الخطوة الاولى. والمرجح ان كـلا الطرفين سيرتدع عن الخوض بفعاليات نووية ما لم تنشب حرب نووية نتيجة اهمال ـ وهذا الشيء ممكن بسبب احتمالات خطأ الانسان او حصول خطأ فني. وامـا أن حـدث اشـتـبـاك فـسـوف تسـعى كلتـا القـيـادتين السياسية والعـسكرية الى «احتوائه» ضمن مستوى القتال التقليدي.

وبعـد كل هذا لم نتطرق الى المشكلة الاكـثـر الحـاحاً على القوتين العظميين على مـدى العشرين القـادمة او ما بعدها: انها انتشار الاسلحة النووية الى بلدان في اشـد مـنـاطـق الارض قـلقـاً ـ الشرق الادنى، وشـبـه القـارة الهندية، وجنوب افـريقـيـا، وربما حتى امريكا اللاتينية. ولم نلتفت هنا الى الامكانية المرعبة للجوء هذه البلدان لاستخدام الاسلحة النووية في اشتباك اقليمي ما، ذلك لانها ليست جـزءاً من منظومـة القـوى العظمى: وزبدة القـول، ان للولايات المتـحدة والاتحاد السـوفـيـتي مـصلحـة مـشتركـة في ايقـاف الانـتـشار النووي لانه يعقد السياسات الكونيـة اكـثـر من السـابق. وان كـان ثمـة شيء فـقد يهيء الاتجاه نحو الانتشار النووي للقوتين فرصة للتعرف على ما يمتلكانه سوية.

تقع الترسـانات سريعـة التـوسع للصين وبريطانيـا وفـرنسا في كفة منفصلة تماماً حـسب وجـهـة نظر موسكو طبعاً. وقد استشرى الاعتقاد حتى سنين قريبة

بان جميع هذه الامم مجرد عناصر هامشية في التوازن النووي، وان استراتيجيتها النووية ليست جديدة «بالتعويل عليها» نظراً لاقتصار قدرتها على الحاق ضرر محدود بالاتحاد السوفيتي مقابل فنائها المطلق، بيد أن المؤشرات توحي بأن هذا الاعتقاد سرعان ما سيتطلب تعديلاً. بل ان الاتجاه الاشد خطراً ـ حسبما ترى موسكو مرة اخرى ـ هو القدرة النووية الصينية المتزايدة، وهو ما أقض مضجع رجالات موسكو في الخمس وعشرين سنة الفائتة. فاذا كانت جمهورية الصين الشعبية تستطيع تطوير ليس منظومة ICBM برية اكثر تعقيداً وحسب، بل وكذلك ـ حسبما هو ظاهر ـ منظومة صواريخها البالستية بعيدة المدى التي تطلق من الغواصات، وان لم تحسم النزاعات الصينية ـ السوفيتية باتفاق متبادل، فسيواجه الاتحاد السوفيتي احتمال اشتباك مستقبلي مسلح عبر الحدود قد يتطور الى تبادل الاطلاق النووي مع جارته الصينية. وبحسب الظروف الحالية سيكون التدمير اللاحق بالصين رهيباً؛ غير ان موسكو لا يمكنها أن تغض النظر عن امكانية تضررها باطلاق عدد معين من الصواريخ النووية الصينية (وسيكبر في التسعينات) على الاتحاد السوفيتي.

بيد ان الشيء الاكثر قلقاً من الناحية الفنية برغم قلة تأثيره سياسياً، هو تعزيز قدرات ارسال الرؤوس الحربية النووية لدى بريطانيا وفرنسا. فقد كان التأثير «الرادع» لمنظومتي اسلحة كلتا هاتين القوتين مشكوكاً فيه حتى عهد قريب. وأما في حالة تورطهما المستبعد بتبادل التراشق النووي مع الاتحاد السوفيتي مع التزام الولايات المتحدة الحياد (وهو التبرير الذي ستتمسك به بريطانيا وفرنسا اولاً وأخيراً)، فمن غير المعقول نزوعهما الى الانتحار طالما انحصرت قدرتهما على الحاق ضرر جزئي بروسيا بواسطة منظومتي ارسالهما المتواضعتين، بيد ان قدرة هاتين القوتين المتوسطتين على تدمير الاتحاد السوفتي سوف تتضاعف مرات كثيرة بسبب التطور المدهش الذي ستعانيه منظومتا

صـواريخهما البـالسـتـيـة التي تطلق من الغـواصات. فمثلاً ستتمتع بريطانيا بفضل حـيازتها علـى منظومة صواريخ «تريدنت ٢» بقـوة ردع جـصينة تقريباً وقادرة على اصابـة اكـثر مـن ٣٥٠ هدفـاً سوفيتياً، بدلاً من الاهداف الحالية الممكن اصابتها والبـالغـة ستيناً ونيفاً. كما ان امتلاك فرنسا الغواصة«لاانفلكسيل» المزودة بصواريخ ام ـ ٤ المتعددة الرؤوس الحربية وذات المدى الابعد، ربما سيتيح لها دك ٩٦ هدفاً سـوفـيـتـيـاً ـ أي اكثر من قدرة جميع الغواصات النووية الخمس السابقة مجتمعة، أمـا حين يعـاد تجـهيز زوارق أخـرى بنـفس صواريـخ ام ـ ٤ فسيتضاعـف عـدد رؤوس فـرنـسـا الحـربـيـة خمـس مـرات، ممـكناً اياها من ضرب مئات الاهداف الروسـية على بعد ألوف الاميال.

من المحـال التنبـؤ بما يعنيـه هذا فـعلاً. فقد شعر كثير من الشخصيات في بريطانيـا «بعـدم مـعـقـوليـة» فكرة لجـوء بلدهم «وحـده» الى استخدام الاسلحة الـنـووية ضـد روسـيـا، وليس من المتـوقع أن تدحض هذه الافكار أمـام الجـدل المقـابل بان انتـحـار البلد سـوف يرافـقـه في الاقل الحـاق ضرر بالاتحاد السوفيتي افـدح مما الحق به حـتى اليوم. وفي فرنسا هي الاخرى عبر الرأي العام ـ وبعض المعلقين الاستراتيـجـيين عن ايمان واه بسـيـاسة البلد الرادعة. ومن الجانب الآخر يـبـدو مـن المـعـقـول افـتراض أن المـخططين العـسكريين الروس الذين يدرسـون احـتمالات المواجـهـة النووية جـدياً، لا بد أن يشـعروا بالقلق من هذه التطورات الاخيرة. فلن يقـتصر مأزقـهم على مـواجـهـة «اربعـة» بلدان فـحسب ـ بدلاً من امـريكا وحـدها ـ مع احـتمالية الحاق اضرار فادحة بالارض السوفيتية (وربما ثقيلة لحـد مـروع)، بـل ان عـليـهم ان يدرسـوا مـا سـتكون عليـه التـوازنات العـالميـة «اللاحـقـة» لو تورطت روسـيـا في صراع نووي متـبـادل مع احـدى هذه القوى (الـصين مـثـلاً) في حين تركت القـوى الاخـرى الى الحـيـاد لتراقب هذا التـدمير المتـبـادل. ومن هنا جـاء الاصرار السـوفيتي المتكرر على اخذ المنظومتين البريطانية

والفـرنسـيـة بنظر الاعـتـبـار عند توقيع اية معاهدة حد من الاسلحة الاستراتيجية «مع» اتاحـة المجـال للاتحـاد السـوفـيـتي بامـتـلاك هامش من القوة النووية تأهباً لمواجـهـة الصين. فـمن المعـقـول القـول بان كل هذا يجعل الاسلحة النووية اداة مـشكوك فـيـهـا اكـثر عند تنفيذ السياسة العسكرية «العقلانية» حسب وجهة نظر الكرملين.

امـا ان اعـتبرت الأسلحـة التـقليـدية ابرز اداة للقـوة العسكرية السوفيتية ـ وأهم وسـيلة لبلوغ الاهداف السـيـاسية للدولة السوفيتية ـ فالاعتقاد ضئيل بشعور المخططين الروس بأمـان اكـثـر في الوقت الحـاضر من استتباب التوازن العسكري العـالمي. وقد تبدو هذه ملاحظة جريئة بالنظر الى افتضاح مجاميع الاعداد الكبيرة من ممتلكات روسـيـا من الطائرات، والدبابات، والمدافع، وفرق المشاةعند تخمين «الميـزان العـسكري» بين الولايات المتـحدة والاتحاد السوفيتي ـ ناهيك عن التوكيد المتـواصل على أن قـوات الناتو غير القـادرة على مسك زمام نفسها في حالة نشوب حـرب تقليـدية واسـعة النطاق في اوربا، ستضطر الى استخدام الاسلحة النووية في ظرف ايام. ولكن هناك عـدداً مـتـزايداً من الدراسـات الاكـاديمية الأخيرة عن «الـتـوازن» تفـيـد بأن ذلك هو الشيء الموجـود بالضـبط ـ أي الحـالة التي لا يزال يظهـر عندها ضـعف في القـوة الشـاملة لذى «أحـد» الطرفين بحـيث يعجز عن ضمان النصر. وينطوي اسـتـخـلاص هذه النتيجة على الخوض في تحليلات مقارنة في التـفـاصـيل(أي مـا تمتلكه امـريكا مـقـابل الدبابات الروسية) وتأثيرات عوامل أخـرى أكبر وغير ملمـوسـة (كـدور الصين وجدارة حلف وارشو بالاعتماد عليه)، ولا يـتـسع المقـام هنا لغير عـرض ملخص لهذه المجـادلات. وحـتى لو اتينا بهذا الدليل صـائباً تقريباً فما هو للمخططين الروس بعزاء.

تـنـطـوي أول وأهـم نـقـطة على وجـوب تغطيـة اي تحليل لتـوازن القـوى التـقليـدية كـلا الحلفين المتـضـادين، لاسـيما ما يتعلق بأوربا، وسيتجلى في الحال

اهميـة اطراف الناتو عـدا امـريكا اكثر من اهمية اطراف حلف وارشو عدا روسيا. فـقـد اشـار التـقـرير الحكومي البريطاني ان «البلدان الاوربية تساهم بالجزء الاكبر من قـوات الناتو الموجودة فـي اوروبـا: ٩٠٪ مـن القـوة البشريـة، و ٨٥٪ مـن الدبابات، و ٩٥٪ مـن المدافـع، و ٨٠٪ من المقاتلات، وما يربو على ٧٠٪ من السـفن الرئيسـيـة في الميـاه الاوربية والاطلسية. كما تبلغ القوة الاوربية المحشدة كـاملاً مـا ينـاهز ٧ ملايين رجل مقابل ٣,٥ مليـون من الولايات المتحدة». ولا غبـار على حقيقـة ان امريكـا نشرت ٢٥٠ ألف رجـل في مـواضعهم في المانيا وان فـرق الجـيش واسراب الطائرات المقـرر بعـثها الى الاطلسي في حالة نشوب حرب اوربيـة، سـتـشكل تعزيزات حاسمة، فضلاً عن ان الناتو يعتمد برمته على الردع النووي الامـريكي والقـوة البـحـرية الامريكية. ولكن المسألة هي ان حلف شمال الاطلسي الناتو مـتـزن بين دعـامـتي «القنطرة» اكـثر من اتزان حلف وارشو المائل بشـدة اتجـاه مـوسكو. وتجـدر الاشـارة الى انفاق حلفاء امريكا في الناتو يبلغ ستة أضـعـاف مـا ينفـقه حلفاء روسيا في حلف وارشو على الشؤون الدفاعية؛ والواقع ان بريطانيـا وفـرنسـا والمانيـا الغـربية تنفق «كل منها» اكثر من انفاق بلدان حلف وارشـو (عدا روسيا) مجتمعة.

واذن لـو نـزعنا الى مـقـارنة بين الحلفين من دون شروط أو حـذف وهو مـا وسم بعض التـقـديرات الغـربيـة الاكـثـر حذراً[1]، لتبدى لنا تفاوت استراتيجي في مـعظم المجـادلات؛ وحـتى ان امـتلك حلف وارشـو ناصية الارقام فلا يلوح هذا الامـر حـاسماً. فمثلاً يبدو ان كل حلف يمتلك عدداً متساوياً تقريباً من «اجمالي القـوات البرية في اوربا»؛ ويمتلك ايضاً عدداً متماثلاً من «اجمالي القوات البرية و «اجمالي الاحـتـيـاط من القـوة البرية». وقـصـارى القـول ان مجـمـوع قوات وارشو

(١) فـمـثـلاً يسهل جداً ايضاح ان قوات حلف وارشو اكثر تفوقاً لحد بعيد، عن طريق تضمين جميع القـوات المسلحـة الروسية (حتى تلك المنشورة قبالة الصين)، وحذف قوات فرنسا مثلاً.

البـالغ ۱۳,۹ مليـون رجـل (٦,٤ مليون في «القوات الاساسية» و ٥ ,٧ ملايين في القـوات الاحـتـياطيـة) ليس متفوقاً كثيراً على قوات الناتو البالغة ۱۱,۹ مليون رجـل (٥ ملايين في «القوات الاساسية» و ٦,٨ مـلايين في القوات الاحتياطية)، لا سيما ان نسبـة بالغـة من مجمـوع قوات حلف ارشو تشتمل على وحدات الفئة الثـالثـة والقـوات الاحـتـيـاطيـة للجيش الاحمر. وحتى في الجبهة المركزية الاعظم اهميـة حيث يبـز عـدد فـرق الجيش الروسي المدرعـة نظيره في حلف الناتو، فـلا يبـعث الارتيـاح كـثيراً تفـوق حلف وارشـو شيء ـ وخاصة عند تذكر صعوبة شن «مناورات حـربيـة» هجـومية سريعة في اقليم شمالي المانيا المتعرج وعند ادراك كثرة عدد «دبابات المعركة الرئيسية» الروسيـة تي ـ ٥٤ المهملة من بين ٥٢ ألف دبابة ـ وهـو مـا يـمكن ان يسـد الطرقـات. ثم أن من المؤكـد أن قـوات الناتو في وضع افـضل لمقـارعـة الهجوم السوفيتي مما كانت عليه في الخمسينات بفضل حيازتها على احـتـياطيات ضخمة من الذخيرة والوقود والاسلحة البديلة. . . الخ.

وبـالاضـافـة لـذلك هناك العنصر الخـفي المتـعلق بتكامل وتلاحم كل من هذين الحلفين العـسكريين بحد ذاتهما. لا جرم ان الناتو يعاني من مواطن ضعف مـتعددة: من الخلافات المستمرة عبر الاطلسي حول «عبء المقاسمة» الى القضية الحـسـاسـة بشأن التـشـاور الحكومـاتي في حـالة حصول الضغط من أجل اطلاق صـواريخ نووية. وثمـة قلق يسـببه احياناً الموقف الحيادي وكذلك المتعاطف ضد الناتو والذي تظهـره احـزاب اليـسـار من المانيـا الغـربيـة وبريطانيـا الى اسـبـانيـا والـيـونان. وأمـا ان حـصل في برهة من المسـتـقـبل ان تتكرر «تجـربة فنلندا» مع احـدى الدول الواقـعة على طول خط الحدود الغربي لحلف وارشو (وبخاصة المانيا الغـربيـة) فـسـيـشكل ذلك كـسباً استراتيجياً دسماً للاتحاد السوفيتي ومصدر اغاثة اقـتـصـادية سـخـيـة له ولكن حـتى ان كان هذا السيناريو معقولاً «نظرياً» فهو يـتراجـع بـحـدة أمـام الـقـلـق الـذي يسـاور مـوسكو من صـحـة الاعـتـماد على

«امبراطوريتها» في اوربا الشرقية. وها هي القيادة السوفيتية ترى امامها مشاكل عويصة لحد استثنائي: تنامي شعبية حركة التضامن في بولندا، وقيام الدليل على رغبة الالمان الشرقيين بتمتين علاقاتهم مع بون، و«دبيب الرأسمالية» الى هنغاريا، اضافة الى المصائب الاقتصادية التي اخنت بكلكلها على عاتق ليس بولندا ورومانيا وحدهما، بل وسائر ربوع اوربا الشرقية. فما هي بقضايا تجد حلها بتحريك قطعات الجيش الاحمر، ولا يبدو أن شحنات «الاشتراكية العلمية» تأتي بالبلسم الشافي لها. كما لم يبد ان روسيا تعمل على تخفيف قيودها على اوربا الشرقية رغماً عن ذرابة السنة رجال الكرملين الأخيرة بصدد التحديث واعادة النظر بالسياسات الماركسية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا كان لا بد أن يخلف هذا الامتعاض السياسي والضائقة الاقتصادية سحابة من الشك بجدارة الاعتماد على الجيوش «غير الروسية» ضمن حلف وارشو. فمن العسير اعتبار القوات المسلحة البولندية مثلاً تعزيزات اضافية ـ لقوة الحلف؛ بل العكس هو الصحيح ما دامت تقتضي اشرافاً دقيقاً من الجيش الاحمر في زمن الحرب ـ وكذلك مراقبة الطريق البولندي وخطوط السكك الحديد. وبنفس المعيار يصعب تصور اندفاع الجيشين التشيكي والهنغاري بحماس لغزو مواضع الناتو بناء على أوامر موسكو بالهجوم غرباً. أجل ان جل قوات حلف وارشو روسية (اربعة اخماسها)، وان الفرق السوفيتية هي رأس الحربة في أية حرب تقليدية مع الغرب؛ ولكنها ستكون مهمة جبارة أمام قواد الجيش الاحمر بادارة هذه الحرب «اضافة الى» مراقبة مليون أو أكثر من جنود اوربا الشرقية الذين تعوز الكفاءة معظمهم وبعضهم غير جدير بالاعتماد عليه لدرجة طيبة. واما احتمال رد فعل الناتو على هجوم حلف وارشو بشن هجوم ضد تشيكوسلوفاكيا مثلاً (مهما بعد)، فهو لا يفعل سوى مفاقمة الوضع سياسياً مثلما يفاقمه عسكرياً.

والانكى ان الروس اضطروا منذ مطلع الستينات الى التداول مع مشكلة

اشـد رعـبـاً: احـتـمال تـورطـهـم بصراع واسع النطاق مع الناتو «و» الصين. فـان حـصل هذا في آن، فـسـتـتـقلص آفـاق نقل التعزيزات من جبهة الى اخرى ان لم تستحل؛ بل حتى لو نشبت الحرب في جبهة واحدة فالمحتمل ان يهرع الكرملين الى اعـادة نشر عدد من فرقه في جبهة ان كانت محايدة فنياً فهي تمثل عدواً محتملاً رابضـاً على طول الحـدود. فـان كـان الوضع كـذلك فـالاتحـاد السـوفـيتي مضطر لابقـاء مـا يقارب خمسين فرقـة مـع (١٣) ألـف دبابـة عـلى أهبـة الاستعـداد للاصطدام الصـيني ـ السـوفيتي؛ وبرغم حداثة القوات السوفيتية وسرعة تحركها، يصـعب القـول بأحرازها نصر تام ـ دعك عن احتلال طويل ـ ضد جيش يفوقها حـجماً بأربع مـرات. فكل هذا يوحي بالضرورة بأن الحـرب ستبقى تقليدية (وقد يبـقى هذا افتراضـاً ناقـصاً تماماً بالنظر الى التلميحات الروسية حول طريقة ضرب الصين)؛ بل وحـتى لو يحصل اشـتـبـاك نووي مع الصين، فـسـينزع الروس الى تقليب الامـر بشأن احـتمال بقـاء بلدهم في وضع غير طيب بوجـه الغـرب الخطر الذي لا يزال محايداً. وبنفس المقـيـاس لا بد للاتحـاد السـوفيتي الذي سيكون قد تضرر بشـدة من صراع نووي او تقليـدي واسع النطاق ضـد الناتو، ان يقلق من كـيفية معالجة الضغوط الصينية لو تحول الى «دولة مهيضة الجناحين».

ومـع ان الـصـين (فـضـلاً عـن الـناتو) تمثل اكبر مخاوف المخططين الروس بسـبب مـسـاحـتها، لا يصعب تصور مقدار قلق الروس من «الجناح» الآسيوي برمـتـه. فـمن المنظار السياسي الجغرافي الاشمل، يبدو ان اتجاه السياسة الروسية القديمة المتجهة الى التوسع الاقليمي عبر آسيا قد بلغت محطتها النهائية.

وتبـدد الخـوف من امـسـاك روسـيـا التاريخي بزمام السيطرة على سائر ربوع آسـيـا على أثر عـودة الصين الى المسرح الآسـيـوي مـرة اخـرى، واستقلال الهند وتنامي قـوتها، والنهـوض الاقـتـصادي الياباني ـ ناهيك عن بروز كثير من الدول الآسـيـوية الصـغيرة الأخـرى. (وعين هذه الفكرة تجـعل الاركان السوفيتية العامة

تجفل رهبة هذه الايام!). وحقيقة الامر ان ذلك لن يحول دون حصول موسكو على مكتسبات اقليمية هامشية اخرى كما في افغانستان؛ ولكن استمرار ذلك الصراع والعداء الذي اثاره في المنطقة سيؤكد ان أي امتداد للاقليم السوفيتي سيكون مقابل ثمن عسكري وسياسي لا طاقة لروسيا على احتماله. لقد ولى زمن ادعاءات روسيا المتغطرسة بـ «رسالتها في آسيا» قبل قرن خلا، وصار سادة الكرملين اليوم يوجسون خيفة من التطرف الاسلامي المستشري الزاحف عبر حدود روسيا الجنوبية من الشرق الاوسط، ومن التهديد الصيني، ومن تعقيدات مسألة افغانستان وكوريا وفيتنام. ولعل الفرق المنشورة في اصقاع آسيا لاتكفي لخلق «الامان» مهما كان عددها على طول هذا القطاع الواسع، لا سيما ان السكة الحديد المارة عبر سيبيريا لا تزال معرضة للتدمير بضربة صاروخية معادية، وهو ما سيفضي الى مضامين بالغة الخطورة على القوات السوفيتية في الشرق الاقصى.

واذا علمنا ان الهم التقليدي للنظام الروسي هو سلامة «ارض» الوطن فلا يثير دهشتنا الضعف النسبي لقدرات الاتحاد السوفيتي في البحر وفي عالم ماوراء البحار. على أن هذا لا ينكر التوسع الكبير الذي شهدته البحرية الحمراء خلال ربع القرن المنصرم، من ناحية ادخال سلسلة طويلة من الغواصات، ومراكب السطح، وحتى حاملات الطائرات الجديدة. كما ان هذا ليس بتكذيب للتوسع المدهش الذي عانته التجارة البحرية واساطيل الصيد وتعاظم دورهما الاستراتيجي البالغ. ولكن لم يحصل شيء يمكن ان يقف نداً للقوة البحرية الامريكية الضاربة المكونة من ١٥ قوة مهمات وقوة حاملات. وفضلاً عن ذلك لو اجرينا مقارنة بين اسطولي «الحلفين» وليس القوتين العظميين، لرأينا الفرق الملحوظ الناشىء عن مساهمة بحريات الناتو عدا الامريكية.

الجدول ٤٨ : القـوتان البحريتان لحلفي الناتو ووارشو

	حلف وارشـو			حلف الناتو		
	عدا السوفيتية	السوفيتية	المجموع	المجموع	الامريكية	عدا الامريكية
الغواصات النووية	—	١٠٥	١٠٥	٩٧	٨٥	١٢
الغواصات السائرة بالديزل	٦	١٦٨	١٧٤	١٣٧	٥	١٣٢
سفن القتال السطحي الرئيسية	٣	١٨٤	١٨٧	٣٧٦	١٤٩	٢٢٧
حاملات الطائرات	٥٢	٧٥٥	٨٠٧	٢٥٣٣	٢٢٥٠	٢٨٣

وحـتى لو اسـتـثنيت الصين فـان الحلفاء الغربيين يتمتعون بضعفي عدد مقاتلات السطح الرئيـسـيـة وثلاثة اضـعـاف القـوة الجـوية البحرية مما لدى حلف وارشو، ونفس الحال ينطبق على ممتلكاتهم من الغواصات كمـا يبين الجدول ٤٨ . بل ويتضائل الاعتقاد بان الاتحـاد السـوفـيتي سيكون في وضع يمكنه من (احراز التفوق في البحر) في المستقبل القـريب، عند النظر الى حـقيقة قدم كثير من سفن القتال السطحي لحلف وارشو لمايزيد على عشرين عـامـاً، وضـعف قـدرتها على اكـتـشـاف الغواصات المعادية، اضافة الى ان ٧٥٪ من رجـال البـحـرية الحـمـراء هم مجندون (بخـلاف محترفي الغـرب المنخـرطين في الخدمة الطويلة).

وأخيراً لو دعت الحـاجـة الى سـفن قـتـا ل سطحي جـديدة واكبر لتزويد البحرية السـوفـيـتـيـة بها فهذا يعني تشكيل «معقل محيطي» في بحر بارنت مثلاً لحماية الغواصات حـاملة الصـواريخ النووية من الهجمات الحليفة؛ أي لو كرس الاسطول السوفيتي بشكل رئيسي لحـراسـة «قـوة ردع البلد الاستراتيجية» حين يمخر في عباب المحيطات، فذلك ما

يترك قـوة حـرة ضئيلة (فـضـلاً عن غـواصـاته القديمة) لقطع خطوط الاتصالات البـحـرية لحلف الناتو. وتوسـعـاً فـالامل ضئيل أمـام قـدرة الاتحاد السوفيتي على تقـديم العـون لقـواعـده وقـواته المتناثرة فـيما وراء البـحـار في حـالة نشوب صراع رئيـسي مـع الـغـرب. بـل ومـع كل الدعـاية المدوية عن الاختراق الروسي للعـالم الثـالث، ليس هناك سـوى قـوات قليلة جـداً ترابط فـيها وراء البحار (اي خارج اوربا الشرقـيـة وافـغـانسـتان)، نعم لدى روسيا قواعد رئيسية مقتصرة على فيتنام، واثيـوبيـا، واليـمن الجنوبي، وكـوبا، ولكنهـا تتكلف مـبـالغ مـرهقـة من الاموال المبـاشرة وهو مـايثير السـخط المتـعـاظم حـتى في روسـيـا نفـسـها. ولعل الاتحاد السـوفـيـتي على اثر ادراكـه عدم حصانة سكة حديده عبر سيبيريا في حالة نشوب حـرب تشترك فـيـهـا الصين، يحاول أن ينشيء خط مواصلات بحري الى اقاليمه في الشرق الاقـصى من خـلال المحـيط الهندي. وحـسب الاحـوال القـائمة يبدو ذلك الممـر غير آمن لحـد بعيد، ليس فقط لان ميادين نفوذ الاتحاد السوفيتي اقل شأناً بكثير من قـواعـد واساطيل ما وراء البحار الامريكية (والبريطانية والفرنسية) الهائلة المنتشرة عبر الكون فـحـسب، بل وكـذلك لعـدم حـصانة المواضع الروسية القليلة الموجـودة حـاليـاً، ازاء الضـغـوط الغربية زمن الحرب. بل سيتفاقم انعدام التـوازن لو ولجت الصين واليـابان وبلدان أخـرى مـواليـة للغـرب حومة الصراع. فـالحق ان ابعـاد الاتحـاد السـوفـيـتي عن منظومـة بلدان العالم الثالث ليس ضربة مـوجـعـة اقـتـصـادياً ـ مـا دامت تجارته واستثماراته وقروضه في تلك البلدان بالغة الصـغر بالمقارنة مع نظائرها الغربية ـ بل انه ببساطة انعكاس لكونه «اقل» من قوة كونية.

ومـع ان كل هذا يبـدو امـعـاناً في ابراز تخلف الاتحـاد السـوفـيـتي، تجـدر الاشـارة الى ان مخـطـطـيـه يـفـكـرون فـعـلاً بـ «أسـوأ الاحـتمالات» ويصرون في مـفاوضات الحد من الاسلحة على دحض أية فكرة بامتلاك مجرد قوات «مساوية»

لقـوات الولايات المتـحدة، مجادلين بحاجة روسيا الى «هامش» زيادة لضمان امنها ضـد الصين ولحماية خـدودها البـالغـة ثمانيـة آلاف مـيل. ان الامـر حـسبما يلوح للمـراقب الخـارجي هو أن الاتحـاد السـوفـيتي يمتلك قواتاً اكثر من كافية لضمان أمنـه، أمـا اصرار مـوسكو على بناء اسلحـة احـدث فـيبـعث الشك في نفـوس الآخـرين. بيـد ان روسيـا تلوح في انظار اصحاب القرار في الكرملين وهم ورثة التـقليـد السـيـاسي المتسم بالعسكرة وجنون العظمة، محاطة بحدود متداعية ـ في اوربـا الـشرقـيـة وعـلى طـول «الـشريـط الـشمالي» للشرق الاوسط، وكـذلك عبر حـدودهـا الطويلة مع الصين؛ ولذا لم يأت دفع عـدد هائل من الفـرق الروسـيـة واسراب الطائرات بهدف اسـتـتـبـاب اوضـاع تلك الحـدود بالحصانة المأمولة. أما الانسـحـاب من اوربا الشرقـيـة او اجـراء تسـويات حـدودية مع الصين فهو امر ممقـوت ليس بسـبب العـواقب المحلية وحدها، بل ولان ذلك قد يمثل امارة على ضـعف الارادة السـيـاسـيـة. وفي عين الوقت الذي انغـمس الكرملين بمـعـالجـة المشـاكل التـقليـدية لضمان الامن «الاقليمي» لاراضيه مترامية الاطراف، كان عليه ان يواكب الولايات المتـحـدة في انتـاج الصواريخ، والاسلحة المنصوبة على الاقمار الصناعـيـة، وغـزو الفـضـاء،الخ. وهكذا انجـر الاتحـاد السوفيتي، أو بالاحرى النظام الماركسي في الاتحـاد السـوفـيتي الى الاختبار الكمي والنوعي في معايير القوة العـالمية، مع نفوره الشديد من التخلف وراء الآخرين.

ولكن «ترابط القـوات» هذا أمـر محبـذ لو ان الاقتصاد كان انشط، وهو ما يعـود بنا الى مشكلة روسيا طويلة الامد. فللاقتصاد دور لا ينكر بالنسبة للجيش ليس لانه مـاركسي،وليس لانه يتـحـمل انفاقات الاسلحة والرواتب فحسب، بل وكـذلك لان قـواد الجيش يدركـون عظم اهميـتـه في حـسم حـرب قـوى عظمى وتحـالـفـيـة طويلة. و«لعل» من الصـحـيح مـثلما اعترفت (الموسـوعـة العـسكرية السوفيتية) عـام ١٩٧٩ ان الحـرب الكونيـة التحالفية ستكون قصيرة ولا سيما عند

استـخـدام الاسلحـة النووية. وعلى اية حـال، فعند الاخذ بالاعتبار الامكانات العـسكرية والاقتصادية السخية للدول المتحاربة ضمن التحالفات المتوقعة لم تغفل حـقـيقة ان الحرب سوف تطول اكثر. ولكن لو «طالت» هذه الحرب فسوف يعود التأكـيد تارة اخرى على القوة الاقتصادية الدائمية مثلما كان عليه الامر في الحروب التـحـالفـيـة في الماضي. فـعند رسـوخ هذا الاعـتـقاد في البال لم يكن من المرضي للقيادة السوفيتية ان يعرف عنهـا امتلاكهـا (١٢ أو ١٣٪) فقط من اجمالي الانتاج العـالمي (أو ١٧٪ ان انبرى احـد لضم انتـاج اعـضاء حلف وارشو باعتبارها قوى «اضـافـيـة»)؛ كما ان روسـيا ليست متخلفة كثيراً عن حصة امريكا واوربا الغربية في الانتـاج العـالمي وحـسب، بل وانها قـبـعت وراء اليـابان ايضا ـ وربما سيصبح انتـاجـهـا اقل من انتاج الصين لو استمرت معدلات النمو لديها في الثلاثين عاماً المقـبلة على مـا هي عليـه الآن. وان لاح هذا ادعـاء غير اعـتـيادي فحري بنا ان ننقل مـلاحظة (الايكونومـست): «تمتعـت روسيا الامبراطورية سنة ١٩١٣ بانتاج حـقـيـقي لكل رجل/ ساعة اعظم بثلاث مرات ونصف من نظيره الياباني، ولكنها امضت ما يقارب ٧٠ عـامـاً من الاشتراكية وهي تترنح الى الوراء، الـى مـا يناهز ربع مـعـدل الانتـاج اليـاباني اليـوم». ولذلك كـيـفما يقـدر المرء القـوة العسكرية للاتحـاد السـوفـيـتي اليـوم، لا ينغص بال القيادة السوفيتية مجرد افق كونه رابع أو خـامس مـركـز انتـاجي في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بل وكذلك مـضامين تأثيره على القوة الروسية في المدى الطويل.

كل هذا «لا يعني» ان الاتحـاد السوفيتي على شفير الهاوية، كما لا يعني انه بلد ذو قـوة خـارقـة، فما «يعنيـه» انه يواجـه خـيـارات بالغة القساوة، حسبما عبر خـبير روسي: «لم يعد ممكناً السير بسياسة المدافع، والزبد، والنمو التي اتبعت في عـهـد برجنيف.. حـتى لو وضـعـت سيناريوهات طافحة بالتفاؤل.. اذ سيواجه الاتحـاد السـوفـيـتي ضنكاً اشـد قسوة بكثير مما اصابه في الستينات والسبعينات».

لقد جرت التوقعات على استمرار تكثيف الجهود والتحضيرات لتحسين الاقتصاد. بيد ان آفاق افلات الاتحاد السوفيتي من تناقضاته ليست مشرقة بسبب الضعف الشديد لاحتمال قيام حتى نظام نشيط في موسكو بالتخلي عن «الاشتراكية العلمية» لدعم الاقتصاد أو بخفض عظيم لتكاليف الانفاقات الدفاعية ومن ثم التأثير على القلب العسكري للدولة السوفيتية. وأذن فمن دون قوته العسكرية الفظيعة لن يمثل البلد غير قوة هامشية في العالم؛ و«بوجود» قوته العسكرية سيجعل الآخرين يشعرون بعدم الأمان وسيضر بآفاق اقتصاده. . يا لها من معضلة كئيبة!

ومهما يكن من امر يندر ان يمثل هذا فرحة خالصة للغرب، ذلك انه ليس ثمة تقليد لدى الدولة السوفيتية يسمح بامكانية قبولها ارتداداً اقليمياً بهدوء. وان شئنا الوقائع، لم تنكمش «أي» من الامبراطوريات واسعة الامتداد ومتعددة القوميات من التي احاط بها بحثنا هذا ـ العثمانية، الاسبانية، والنابليونية، والبريطانية ـ الى اصلها العرقي الى أن تنهزم في حرب قوى عظمى، أو تضعف بحرب حتى يكون انسحابها السياسي امراً لا مفر منه (كما حصل مع بريطانيا بعد عام ١٩٤٥). أما بالنسبة لمن يبتهجون بمصاعب الاتحاد السوفيتي الحالية ويتطلعون الى انهيار تلك الامبراطورية فلا بد لهم ان يتذكروا ان مثل هذه التحولات تحصل عادة بثمن باهظ جداً، ولا تأتي دوماً وفق اسلوب قابل للتكهن به.

الولايات المتحدة: مشكلة الرقم واحد في الانحطاط النسبي

يجدر بنا ونحن نعرج على تحليل الظروف الحالية والمستقبلة للولايات المتحدة ان نتذكر مصاعب الاتحاد السوفيتي بسبب اختلافين هامين. الاول هو انه بينما يصح الجدل بتراجع دور امريكا في سلم القوى العالمي «نسبياً» اسرع من التراجع الروسي في العقود القليلة المنطوية، فلعل مشاكلها عويصة وشديدة الشبه بمشاكل غريمها السوفيتي، مع بقاء امريكا فضلاً عن هذا في معيار القوة «الشاملة» (وخاصة في الميدانين الصناعي والتكنلوجي) اقوى بكثير من الاتحاد السوفيتي. والثاني هو ان طبيعة المجتمع الامريكي غير الموحدة والمتسمة بعدم التدخل الحكومي (مع ما تشتمل عليه من عيوب) قد تعطي البلد فرصة للتكيف مع الظروف المتبدلة افضل مما متاح لقوة «جامدة» حرون. غير ان هذا يعتمد بدوره على وجود قيادة قومية تستوعب العمليات الاوسع في عالم اليوم، وتعي كل مواطن قوة وضعف موقع الولايات المتحدة في غضون سعيها للتواؤم مع المسرح الكوني الآخذ بالتغير.

ومع ان الولايات المتحدة اليوم تتربع على المنزلة السامية في المجالين الاقتصادي والعسكري فما هي بمنجاة من الاختبارين الشاقين اللذين يتحديان «امتداد عمر» كل قوة كبرى تتبوأ «الرقم واحد» في الشؤون العالمية: أي ما اذا كانت تستطيع من الناحية العسكرية والاستراتيجية ان تحتفظ بتوازن معقول بين متطلبات الامة الدفاعية والوسائل التي بين يديها للوفاء بهذه الالتزامات، وما اذا كان بوسعها ان تصون قواعدها التكنلوجية والاقتصادية لقوتها من التآكل النسبي بوجه انماط الانتاج العالمي دائمة التغير. وسيكون هذا الاختبار هو الاقسى لان

امـريكـا مثلمـا هو شـأن الامبراطوريـة الاسبانية بحدود عام ١٦٠٠ أو البريطانية حوالي عام ١٩٠٠، وريثـة عدد كبير من الالتزامات الاستراتيجية التي قطعتها على نفسـهـا قـبل عـقـود خلت؛ يوم كـانت مـتـمـتـعة بامكانات سياسية واقتصادية وعـسكرية جـبـارة تتـيح لها التأثير على مـسـار الشؤون العالمية. ولذلك احاق بها الخطر المألوف لمؤرخي نشـوء وسـقـوط القـوى العظمى السابقة، ومؤرخي ما يمكن ان يطلق عليـه «فـرط الامتداد الامبراطوري»: أي ان على صناع القرار في واشنطن ان يواجـهـوا ويتـحـملوا حـقـيـقـة ان مجموع المصالح والالتزامات الكونية لامريكا اصـبحت اليوم اكبر بكثير مما بوسع البلد الدفاع عنها جميعاً في وقت واحد.

كما تجـابه الولايات المتـحـدة احـتمالية فنائها نووياً، على عكس سابقاتها من القـوى التي صـادفـتـهـا مشكلة الامتداد المفرط ـ ويشعر سواد الشعب بانه تهديد بدل طبـيـعـة سياسات القوة برمتها. فان حصل تبادل اطلاق نووي فستتضاعف مـشـاكل «آفـاق» الولايات المتـحـدة لدرجة تحيلها «عديمة الهدف» ـ حتى ان كان وضع امـريكا افـضل من فـرنسـا أو اليابان في مثل هذا الصراع (بفضل منظومتها الدفـاعـيـة وامتدادها الجغرافي). ومن الناحية الاخرى يوحي تاريخ سباق التسلح لما بعـد عـام ١٩٤٥ بان الاسلحـة النووية التي تهدد الشرق والغرب على السواء لن يسـتـخـدمـهـا كـلاهما ـ وهو السـبب الرئيسي لاسـتـمـرار الانفاق على قواتها «التـقـليـدية». وان حـصل على أية حـال ان تورطت دول كبرى في حـرب نووية (سـواء كـانت اقليـمـيـة أم واسعة النطاق)، فسيتجلى تشابه الظروف الاستراتيجية بـين الـولايات المتـحـدة اليـوم والامبراطورية الاسـبـانيـة أو بريطانيـا الادواردية في ايامـهـا. وفي كل الاحـوال سـتـواجـه القـوة رقم واحـد المترنحة تهديدات لا تطال سـلامـة ارضـهـا (وفي حـالة الولايات المتـحـدة ضئيل هو احـتمال تعرضها لغزو عـسكري)، ولكن التـهـديدات سـتـسلط على مـصـالح الامـة في الخارج ـ تلك المصـالح الواسـعة بحيث يصعب الدفاع عنها جميعاً في آن واحد، كما يتعسر ايضاً

التخلي عن أي منها دون التعرض لمخاطر جديدة.

وجدير بالذكر ان جميع تلك المصالح قد اضطلعت بها الولايات المتحدة لاسباب بدت وجاهتها في وقتها (وكانت شديدة الالحاح في الغالب)، كما لم ينتف في معظم الاحيان داع للتواجد الامريكي؛ بل هناك مصالح في بعض اجزاء الكون تبدو الآن أكثر اهمية مما عليه قبل عقود قليلة، في نواظر اصحاب القرار في واشنطن.

قد يثار جدل يقول بانطباق هذا حقاً على الالتزامات الامريكية في الشرق الاوسط. فهنا منطقة تمتد من المغرب غرباً حتى افغانستان شرقاً وتواجه فيها امريكا عدداً من الصراعات والمشاكل التي يلهث المرء بمجرد سردها (حسب تعبير احد المراقبين). انها منطقة تضم وفرة من نفط العالم؛ وتلوح لقمة يسيل لها لعاب الاتحاد السوفيتي لاختراقها (على الخريطة في الاقل)؛ كما انها الهدف الذي يضغط من أجله اللوبي الداخلي لتقديم الاسناد غير المحدود لاسرائيل الانعزالية ولكن القوية عسكرياً، وتتعرض فيها الدول العربية ذات الميل العام الى الغرب (مصر، والعربية السعودية، والاردن، وامارات الخليج العربي) الى ضغوط من المتطرفين الاسلاميين، اضافة الى التهديدات الخارجية من ليبيا مثلاً؛ ثم ان الدول العربية مع كل خصاماتها الخاصة تعارض سياسة اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. فذا ما يجعل المنطقة عظيمة الاهمية للولايات المتحدة ولكنها في عين الوقت تقاوم بشكل محير أي سياسة بسيطة. بالاضافة الى انها المنطقة المرشحة مرارا في بعض اجزائها في الاقل، للانزلاق نحو الحرب. وأخيراً يوجد فيها الاقليم الوحيد ـ افغانستان ـ الذي يحاول الاتحاد السوفيتي غزوه بالقوة، لذا لا عجب ان اعتبر الشرق الاوسط قوة تجتذب الاهتمام الامريكي المتواصل سواء من الناحية العسكرية أم الدبلوماسية، بيد أن هزيمة عام ١٩٧٩ أمام ايران وفشل مغامرتها في لبنان عام ١٩٨٣، اضافة الى التعقيدات الدبلوماسية ازاء

التوفيق بين غريمين (مساعدة السعودية بدون اثارة حفيظة اسرائيل)، الى جانب فقدانها تعاطف الشعب العربي، كلها عوامل عسرت مهمة الحكومة الامريكية في اتباع سياسة منسقة طويلة الامد في الشرق الاوسط.

بينما تتبدى في امريكا اللاتينية هي الاخرى امارات تحد لمصالح امريكا القومية، فاذا قدر ان تنشب أزمة ديون في اي منطقة من المعمورة وسلطت ضربة قاسية لنظام الاقتراض العالمي وخاصة لمصرف امريكا، فالمرجح ان تبدأ من هذه المنطقة، والواقع ان مشاكل امريكا اللاتينية الاقتصادية لم يقتصر تأثيرها على خفض معدل القروض لكثير من المؤسسات المصرفية الامريكية الشهيرة فحسب بل وساهم في احداث هبوط شديد في صادرات المصنوعات الامريكية الى تلك المنطقة، وهنا يبرز امر يستدعي قلقاً عميقاً: انه التهديد المماثل لماحصل في شرق آسيا بلجوء بلدان العالم المتقدمة الرخية الى زيادة التعريفات على المصنوعات المستوردة ذات اجور العمالة القليلة، مع التراجع عن كرمها تجاه برامج الاعانة لما وراء البحار. وامعن في كل هذا حقيقة تغير امريكا اللاتينية اقتصادياً واجتماعياً بسرعة خاطفة في العقود القليلة الخوالي، فيما يضغط انفجارها الديمغرافي في عين الوقت على المصادر المتيسرة وعلى المؤسسات الحكومية المحافظة في عدد لا يستهان به من الدول. فتشكلت حركات واسعة النطاق جأرت باصلاحات اجتماعية ودستورية، وحتى «ثورة» شاملة ـ وهذه الأخيرة اقتبست شرارتها من الانظمة الراديكالية الحالية في كوبا ونيكاراغوا. فانبثق عنها اتجاه رجعي محافظ مع ادعاء الحكومات الرجعية بالحاجة الى اجتثاث جميع اثار الشيوعية الداخلية، مناشدة الولايات المتحدة عونها لتحقيق ذلك الهدف. فغالباً ما تجبر هذه التصدعات امريكا على الاختيار بين رغبتها في تدعيم احزاب اليمين الديمقراطية في امريكا اللاتينية، ورغبتها في دحر الماركسية كما تفرض عليها ان تدرس احتمالات قدرتها على تحقيق اغراضها بالوسائل السياسية والاقتصادية فقط. أم

أنها ستضطر للجوء الى الفعل العسكري (كما حصل في حالة غرينادا).

بيد ان اسوأ مصدر ازعاج يكمن جنوب امريكا تماماً، وعند المقارنة يجعل المشكلة البولندية بالنسبة لروسيا قزماً. ليس في الدنيا نظيراً للعلاقات الحالية بين المكسيك وامريكا، فالمكسيك على شفا الافلاس الاقتصادي والعجز عن دفع ديونها، وتحدو ازمتها الداخلية بمئات الالوف من مواطنيها الى الاندفاع بصورة غير قانونية نحو الشمال كل عام، فيما تروج تجارتها بقوة من تدفق المخدرات، أما الحاجز امام كل ذلك فلا يزال مليئاً بالثغرات لحد مهول.

واذا كانت التحديات لمصالح امريكا في شرق آسيا بعيدة، فهذا لا يقلل من أهمية هذه المنطقة الحيوية اليوم. اذ تقطن هناك أكبر نسبة من سكان المعمورة، والتجارة الامريكية رائجة ومتنامية مع البلدان المتاخمة للمحيط الهادي؛ فيما تربض قوتان من اكبر قوى المستقبل فيها؛ كما يجسد الاتحاد السوفيتي فيها حضوره المباشر (من خلال فيتنام) وغير المباشر ايضاً، وكذلك هو أمر البلدان الآسيوية حديثة التصنيع وشبه الديمقراطية التي احتضنت مبادىء النشاط الرأسمالي الحر من جهة، وقلصت دور الصناعة الامريكية في كل شيء من المنسوجات الى الالكترونيات من الجهة الثانية. اضف الى ذلك حقيقة العدد الكبير من الالتزامات الامريكية في شرق آسيا مذكرة ببدايات الحرب الباردة.

يكفي مجرد تعداد تلك الالتزامات لايضاح المدى الشاسع لدرجة استثنائية للمصالح الامريكية في هذه المنطقة. فقد سعت وزارة الدفاع قبل اعوام الى سرد موجز للمصالح الامركية في شرق آسيا، بيد ان حصرها اماط اللثام من الجانب الآخرعن النطاق غير المحصور نسبياً لتلك الالتزامات الاستراتيجية:

«تعكس المعاهدات الثنائية مع اليابان وكوريا والفلبين اهمية الولايات المتحدة في حفظ امن شرق آسِيا والمحيط الهادي؛ وكذلك شأن ميثاق مانيلا،

الـذي يـضـم تايلاند الى شركـاء مـعـاهدتنا، اضـافـة الى مـعـاهدتنا مع استراليـا ونـيـوزيـلاندا. كما تعـززت اكـثـر على أثر نشر القـوات البرية والجـوية في كـوريا والـيـابـان، ودفـع الاسـطـول الـسـابـع الى غـربي المحـيط الهادي. ولذا فأهدافنا الاقليـمية الرئيسية بالاشتراك مع اصدقائنا وحلفائنا الاقليميين هي:

صـيانة امن ممراتنا البحرية الرئيسية ومصالح امريكا في المنطقة، والاحتفاظ بقـدرتنا على الوفـاء بالتـزامـاتنا في المحـيط الهادي وشرق آسيا؛ اضافة الى كف يد الاتحـاد السـوفـيـتي وكـوريا الشـمالـيـة وفيتنام عن التدخل في شؤون الآخرين؛ مع اقـامة علاقة دائمية مع جمهورية الصين الشعبية؛ ومن ثم ترسيخ استقرار البلدان الصديقة».

يخفي هذا الكلام بين ثناياه فـضـلاً عما اوضـحـه، عـدداً كبيراً من القضايا الاستراتيـجـيـة والسـيـاسـية الشائكة: انى يمكن اقامة علاقة مع جمهورية الصين الشـعـبـيـة من دون التـخلي عن تايوان؛ ومـا سـبـيل «ترسيـخ اسـتـقرار البلدان الـصـديقـة» مع السـعي في عين الوقت الى الحـد من تدفق صـادراتها الى السـوق الامـريكيـة؛ وكـيف يمكن جعل اليابان تتحمل حصة اكبر من مهمة الدفاع عن غـربي المحـيط الهادي من دون اسـتـفـزاز جـاراتها؛ ومـا هي طريقـة الاحـتـفـاظ بالقـواعـد الامـريكيـة في الفلبين مـثـلاً بدون اثارة السخط المحلي: وهل من حيلة لـتـقـلـيـص الـوجـود الـعـسكري الامـريكي في كـوريا الجنوبيـة من دون ارسـال «الاشارة» الخاطئة الى كوريا الشمالية.

والادهى وفق منظار نشر الجـيـوش، هو حصة امريكا في اوربا الغربية التي يمـثل الدفـاع عنهـا الاسـاس العـقـلاني الاستراتيـجي للجيش الامريكي والقوتين البحرية والجوية. تفيد الاحصائيـات السريـة بتخصيص (٥٠ ـ٦٠٪) مـن قوات الاغـراض العـامـة الامـريكيـة الى مـصلحـة الناتو، التي اثارت الانـتـقادات مراراً

حـول مـسـاهمة الاعـضـاء الباقين فيها بنسبة اقل بكثير من اجمالي انتاجها القومي حـتى ان اضحى سكان اوربا الكلي ودخلها القومي اكبر من نظيريها الامريكيين. وليس هنا مـقـام اعـادة عـرض المجـادلات الاوربيـة المتـعددة المعارضة لـ«اقتسام العبء» (كـالثمن الاجتماعي الذي تتحمله فرنسا أو المانيا في المداومة على التجنيد الالزامي)، أو لصيـاغـة نقطة تفـرض انفـاق امريكا على الدفاع أكثر مما تنفقه في الوقت الحـالي لو تعـرضت اوربا الغـربية الى تكرر «حالة فنلندا». تكمن الحقيقة التي لا مـفـر منهـا في نظر امريكا في امكانية تعرض هذه المنطقة دوماً الى الضغط الروسي اكـثـر مما تتـعـرض له اليابان مثلاً لسبب جزئي هو انها ليست «جزيرة»، ولأن الاتحـاد السـوفـيـتي يحشـد في الجـانب الآخر من اوربا نسبة هائلة من قوآته البرية والجـوية الاكـثـر بكثير مما مطلوب لاغراض الامن الداخلي. وما فتىء هذا لا يمنح روسـيـا القـدرة الكافـيـة لقـهـر اوربا الغـربيـة، ولكنه ليس بحـال يتيح لامـريكا ان تسـحب كـثيراً من قـواتها البرية والجوية بشكل منفرد. ويكفي حتى احـتمال مـيل الانتـاج الصناعي الحـاشـد لكفة الاتحاد السوفيتي، لاقناع البنتاغون بأن أمن وربا الغـربية لامر بالغ الحيوية لأمن الولايات المتحدة.

ومـهما بدت منطقـيـة الالتزام الامريكي باوربا من الناحية الاستراتيجية، فما هذه الحـقـيـقـة بحـد ذاتها حـائلة دون حصول تعقيدات عسكرية وسياسية معينة افـضـت الى خـلاف بـين قطبي الاطلسي. فـان اتى حلف الناتو لامـريكا واوربا الغـربيـة بتـقارب اوثق عرى على صعيد واحد، جاءت السوق الاوروربية المشتركة نفـسـهـا (مـثلما هو شأن اليابان) لتمثل طرفاً منافساً من النواحي الاقتصادية، لا سـيما بخـصـوص تقلص الاسـواق امام المنتوجات الزراعية. والاسوأ انه في الوقت الذي تشـدد السـيـاسـة الاوربيـة «الرسـمـيـة» دوماً على اهمية تفيئها ظلال المظلة النووية الامريكية، تتصاعد موجات التذمر الشعبي من مضامين نصب الاسلحة الامـريـكـيـة (صـواريـخ كـروز وبـيرشـنغ ــ ناهيك عن القنابل النيـوترونيـة) في

الاراضي الاوروبيـة. بل حـتى لو نزعت الدولتـان العظمـيـان الى تحاشي استخدام الاسلحـة النووية في حالة حصول اشتباك كبير، سيثير هذا مشاكل عويصة بشأن ضمان الدفـاع عن اروبا الغـربيـة بوسـائل «تقليـدية». فهذا بديل باهظ التكاليف اولاً. وثانيـاً حـتى لو قـبل المرء ما يوحى عن استطاعة ايقاف قوات حلف وارشو البرية والجـوية عند حـدها، فهذا افتراض يقوم على تعزيز قوة الناتو الحالية. ومن هـذا المـنطـلـق لـيس هناك اسـخف من مـقترحـات تقليص او سـحب القـوات الامـريكيـة من اوربا ـ مـهما الحت دواعي ذلك المتـعلقـة باسـبـاب اقـتصادية او لغـرض دعم الانتـشـار العـسكري الامريكي في نقاط اخرى من الكرة الارضية. ثم ان الصـعوبة البالغة تكتنف استراتيجية شاملة كونية ومرنة في آن نظراً لانشغال نسـبة لا يستهان بها من القوات المسلحة الامريكية في منطقة واحدة.

وانطلاقـاً من هذه الحـقـائق باتت القـوات المسلحـة الامـريكية هي الأكثر تضرراً مـن الهوة بين الالتـزامـات الامـريكيـة من جـهـة وقـوة امـريكا من الجـهـة الثـانيـة، ذلك انها ستكون اول من يعاني لو انفضحت نقاط الضعف الستراتيجي في وطـأة حـرب مـا. ومـن هـنـا جـاءت تحـذيـرات البنتـاغـون من الانغماس في نشـاطات شـوقية ونقل للقوات من «نقطة حامية» الى اخرى في حالة بروز مشاكل جـديدة. وهذه المشكلة كانت كامنة سنين عدداً اذا اعتبرنا انها احتدت بنهاية عام ١٩٨٣ حين حـدا النشر الاضـافي للقوات الامريكيـة في امريكـا الوسطى وغرينادا وتشـاد ولبنان بالرئيس السـابق لرئاسـة الاركان المشتركة الى التصريح: «لقد تفاقم انعـدام التناسب بين حـجم القـوات الامريكية واستراتيجيتها لدرجة افظع من كل مـا سـبق». ومن الطريف ان تترافق هذه التـحذيرات من «امتداد القوات المسلحة الامـريكيـة بشكل كـامل» مع صـدور خـرائط انتـشار القوات المسلحة الامريكية عبر اصـقـاع الكرة الارضـيـة، وهو مـا يبدو في نواظر المؤرخين شيئاً شبيهاً لدرجة عـجـيـبـة بسلسلة قـواعد الاساطيل والحاميات التي امتلكتها القوة العالمية السابقة

(بريطانيـا العظمى) ابان اوج امتدادها الاستراتيجي.

كما يصـعب من الناحية الأخرى توقع ان تستدعى الولايات المتحدة للدفاع عن «جميع» مـصـالحـها فيها وراء البحار بوقت واحد ومن دون عون عدد محترم من حلفـائهـا ـ اعـضـاء الناتو في اوربا الغـربيـة واسرائيل في الشرق الوسط، واليابان واستراليـا وربما الصين في المحـيط الهادي. وحـتى الاتجـاهات الاقليمية هي مواتية لامـريكا من النواحي الدفـاعية؛ فمثلاً اذا كان ممكناً ان يشن نظام كوريا الشمالية مجهـول المرامي عـدواناً، فـمن النادر ان ترحب به بكين اليوم ـ ثم أن نمو سكان كـوريا الجنوبيـة يبلغ حـوالي ضـعفي سكان الشمالية واجمالي انتاجها القومي اربعة اضـعاف انتاج الشمالية. وبنفس الحساب نقول ان كان التوسيع الروسي في الشرق الاقـصى يكدر بال واشنطن، فـسيتوازن ذلك التوسع بفعل التهديد المتنامي الذي تسلطه الصين على خطوط مـواصـلات روسـيـا البرية والبـحـرية مع الشرق. لقد أصـاب وزير الدفـاع الامـريكي بتصريحه مؤخراً: «ليس بوسعنا ان نبتاع الوسائل الجـديدة الكافية للوفاء بجميع التزاماتنا بثقة تبلـغ ١٠٠٪؛ بيد أن الاكثر اطمئناناً حـقـيـقـة ان جماع المـصـادر المعبئة ضـد الروس في العـالم (من امـريكا، واوربا الشرقـيـة، واليـابان، وجمهـورية الصين الشـعـبية) لادسم بكثير من جماع المصادر المعبأة لصالح الروس».

غير ان المعـضلة الاستراتيـجـيـة العظمى تبقى رغماً عن كل هذه العزاءات: ارتبـاط الولايات المتـحدة اليوم بنفس العدد الكبير تقريباً من الالتزامات العسكرية قـبل ربع قـرن خـلا يوم كـانت حـصـصـهـا من اجمالي الانتـاج القومي العالمي، والانتـاج الصناعي، والانفـاق العـسكري، وكوادر القوات المسلحة اكبر بكثير مما عليـه الآن. فبقي لديهـا حتى فـي عــام ١٩٨٥، بعد انسلاخ اربعين عامـاً على انتـصـارها في الحـرب الكونيـة الثـانيـة، وانطواء اكـثـر من عقد على انسحابها من فيتنـام، ٥٢٠ ألـف رجل من القـوات المسلحة خارج الوطن (بضمنهم ٦٥ ألف

بحـار). وذلك من ناحـية عرضية اكبر بكثير مما نشرته الامبراطورية البريطانية من قـواتهـا العـسكرية والبـحـرية في زمن السلم ابان اوج امجادها. غير ان ذلك ليس بكاف حـسبما ترى هيئة الاركـان المشتركـة وكـثير من الخبراء المدنيين. ولم تشـهـد اعداد القوات المسلحـة القائمـة بالواجبات الفعلية زيادة اكثر من ٥٪ بالرغم من تضـاعف الميـزانيـة الدفـاعـيـة الامـريكية ثلاث مرات منذ اواخر السبعينات. ان المسألة حـسبما اكتشفتها قيادتا الجيشين البريطاني والفرنسي في عهد مضى ان الامة ذات الالتـزامـات المـمـتـدة فـيـما وراء البحار تعاني دوماً من «مشكلة القوة البشرية» اكـثـر من دولة تحـتـفظ بقـواتها المسلحة لمجرد اغراض الدفاع عن الوطن؛ بل ان المشكلة اقـسى بالنسـبة للمجتمع الليبرالي ذا الاقتصاد الحر الواعي بانعدام الرغبة الشعبية بالتجنيد الالزامي.

من الممكن ان لا تتـسع هذه الفـجـوة بين الامكانات الامـريكية ومصالحها في العـالم لو لم تتكثف سـحب الشك ـ منذحرب فيتنام ـ «بكفاءة» النظام نفسه. وسنمـر على هذه الشكوك مـرور الكرام بعـد ان خـيض فـيـهـا بدراسـات اخرى مـراراً؛ فما هذه بمـقـالة اخـرى عن موضوع «الاصلاح الدفاعي» الحساس. فعلى سـبـيـل المثـال يكمن احـد وجـوه الخـلاف في درجـة التنافس بين فـروع القـوات المسلحـة، وهو امـر لا شك بشـيـوعـه لدى مـعظم الجيوش ولكنه عميق الاثر في الـنظام الامـريكي ـ ربما بسـبب التـواضع النسـبي لصـلاحـيـات رئيس الاركـان المشتركـة، وربما بسـبب مـا يظهر من تخصيص موارد كثيرة جداً لقضايا المشتريات مـقـابل الامـور الاستراتيـجـيـة والعـمليـاتيـة. ولعل هذا التنافس يتلاشى في زمن السلم بفـعل مـثـال صـارم من «السياسة البيروقراطية»؛ ولكن في زمن الفعاليات الحـربيـة يمكن ان يفضي ضـعف التنسـيق المناسب الى عـواقب قـاتلة ـ مثلاً عند الارسـال الطارىء لقـوة مـهـات الانتـشـار السريع المشتركـة التي تضم عناصر من جميع الفروع الاربعة.

وتشـيع عن دائرة المشتريات العسكرية نفسـها الادعـاءات بـ «التـبديد، والإحـتيـال وإسـاءة الاسـتخـدام». وأمـامنا ايضاح وجيه للفضائح المتعددة عن الاسلحـة باهظة التكاليف و«سيّئة الأداء» التي شـدت انتبـاه الشـعب في السنين الأخيرة: انه نقص العطاءات التنافسـيـة.وقـوى السـوق في «المجـمع العسكري ـ الـصـنـاعي»، والاتجـاه نحـو منظومـات الاسلحـة المموهة بالذهب، ناهيك عن اللهـاث وراء ارباح اعلى. وعلى ايةحـال من الصـعب فـصل عـيـوب النشاطات المشترياتيـة عن الشيء الاشيع حـصـولاً: تعاظم التأثيرات التي تحدثها التطورات التكنلوجـيـة الحـديثـة على فن الحـرب. وبالاخـذ بالاعـتبار احتمالية تهدد الاتحاد السـوفـيـتي اكـثـر في مـيـادين التكنلوجـيـا الراقـية عادة ـ وهو ما يوحي بامكانية الاعـتماد على «نوعـيـة» الاسلحـة الامـريكيـة لمجابهة «كـمية» الاسلحة السوفيتية الاكـثـر من الدبابات والطائرات مـثـلاً، يلوح ميل الى ما اسماه (كاسبر واينبرغر) «تنافس الاستراتيـجيات» حين امر بصنع اسلحة جديدة. وتجلت الحقيقة في انفاق ادارة ريغـان فـي ولايتـهـا الاولى اكثر من ٧٥٪ على طائرات جديدة زيادة على ما انفـقته ادارة كارتر ولكـن باضافـة ٩٪ فقط الى اعداد الطائرات الاضافية فاضحة مـشكلة المشتريات العـسكرية المرعـبة لاواخر القرن العشرين: فبالنظر الى الاتجاه التي تحـثـه التكنلوجـيـا نحـو انفـاق مـزيد من الاموال على منظومات اسلحة اقل واقل، ترى اتمتلك الولايات المتـحـدة وتوابعـهـا حـقـاً دبابات وطائرات مـعـقـدة وباهظة الثـمن في سـدة الاحـتياط بعد انقضاء المراحل الباكرة من حرب تقليدية ضـارية؟ وهل بجـعـبة البحرية الامريكية غواصات أو فرق هجومية كافية لو لحق بها خـسـائر موجعة في اولى مراحل معركة اطلسي «ثالثة»؟ فان كانت الاجابة بلا فما اوخم العـواقب؛ ذلك ان من الواضح اسـتـحالة الاستعاضة عن اسلحة اليوم المعقدة بوقت قصير بمثلما أمكن ذلك في سني الحرب العالمية الثانية.

واشـتـدت هذه المعـضلة اكـثـر بفعل عنصرين آخرين ضمن السعي المعقد

لصياغة سياسة دفاعية امريكية فاعلة يتمثل الاول في القيود على الميزانية اذ اضحى من قبيل الاعمال الشاقة اقناع الساسة برفع الانفاقات الدفاعية اكثر ما لم تتهدد البلد بشدة بضغوط خارجية اخرى، الى ٥ ,٧٪ من اجمالي الانتاج القومي مثلاً - لا سيما ان حجم العجز الفدرالي يدعو الى الحاجة لموازنة الانفاق الحكومي باعتبارها اولى اسبقيات الدولة. على ان المشكلة التي تواجه البنتاغون ستحتد اكثر لو حصل تخفيض او حتى ايقاف زيادات الانفاق الدفاعي مع استمرار تصاعد تكاليف الاسلحة في عين الوقت.

فيما ينطوي العنصر الثاني على تعدد الطوارىء العسكرية التي تحتم على دولة عظمى كامريكا ان تخطط لها - وهي ما تفرض مطالب مختلفة على عاتق القوات المسلحة ومنظومات اسلحتها. وما هذه بسابقة في تاريخ القوى العظمى، ذلك ان الجيش البريطاني كثيراً ما اضطر للتخطيط للقتال في الحدود الشمالية الغربية للهند او في بلجيكا. بل ان هذا التحدي يخبو امام مهمة الدولة «رقم واحد» في عالم اليوم. فان كانت القضية المصيرية للولايات المتحدة هي المحافظة على ردعها النووي ضد الاتحاد السوفيتي بجميع ميادين التصعيد، فلا بد ان توجه الاموال الى اسلحة مثل صاروخ ام اكس، وقاصفات بي -١، وبيرشنغ -٢، وصاروخ كروز، والغواصات حاملة الصواريخ الثلاثية. وأما ان كان أقرب سيناريو محتمل هو حرب تقليدية واسعة النطاق ضد حلف وارشو، فالمفترض تحول الاموال لاتجاهات تامة الاختلاف: الطائرات التكتيكية، ودبابات المعركة الرئيسية، والحاملات العملاقة، والفرقاطات، والغواصات الهجومية والقوات السوقية. أما ان كان الارجح تحاشي كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الاصطدام المباشر، مع زيادة قوتيهما اكثر لخوض الحرب العالمية الثالثة، فسوف تتغير سلسلة الإسلحة تارة اخرى: وسنشهد صنع اسلحة صغيرة، وطائرات عمودية، وحاملات خفيفة - وسيضحى الدور المعزز لفيلق البحرية

الامـريـكـيـة عـلى رأس القـائمـة. ومن الجلي ان جل النقـاش حـول «الاصـلاح الـدفـاعـي» يـنـبـع من افتراضـات مختلفـة عن «نوع» الحـرب التي قـد تسـتـدعى الولايات المتـحـدة لخـوض غمارها. ولكن ماذا لو تبنى اصحاب السلطة الافتراض الخاطىء؟

ترى هل تسمح بنية اتخاذ القرار الحالية بتنفيذ استراتيجية شاملة؛ هذا هو فـحـوى القلق الآخـر من كـفاءة النظام واطلقه متحمسو حملة «استعادة» السلطة الامـريكيـة. وهذا لا ينطوي على مجرد تحـقـيق انسـجـام اقـوى بين السـيـاسات العـسكرية فـتـقل مـسـاحـة الجـدل حـول «الاستراتيجية البحرية» مقابل «الحرب الائتـلافـيـة»، بل ويؤثر على جميع المصـالح الامـريكيـة السـياسية، والاقتصادية، والاستراتيـجـيـة طويلة الامد، فيقضي على التناحر البيروقراطي الذي طبع بصمته على جل مـراحل العـمليـة السـيـاسـية في واشنطن. وخير مثال نقتبسه هو الجدل «الشـعـبي» العـام حـول كيف واين ينبغي على امريكا ان تستخدم قواتها المسلحة في الخـارج لتـعـزيز أو الدفـاع عن مـصـالحـهـا القـومـية ـ مع رفع وزارة الخارجية عـقيرتها بالحـاجـة الى ردود فـعل واضحة وقاطعة ضد من يهدد تلك المصالح غير ان وزارة الدفـاع تشـيح عن التـورط فـيها وراء البحار الا في ظروف خاصة (لاسيما بعد نكسة لبنان). بل شهدنا بخلاف ذلك امثلة على ايثار البنتاغون اتخاذ قرارات من طرف واحـد بشأن سبـاق التـسلح مع روسـيـا مـثل برنامج مـبـادرة الدفـاع الاستراتيـجي، والتخلي عن سالت ـ ٢ من دون اسـتـشارة حلفائها الكبار، وهو ما يخلق المتـاعب لوزارة الخـارجـيـة. وها هي الشكوك تحـوم حـول الدور الذي يلعبه مجلس الامن القـومي ولا سـيما مـسـتشارو الامن القومي انفسهم. والتناقض سمة سـيـاسـتـهـا في الشرق الاوسط بسبب تعقيد القضية الفلسطينية، ولتعثر مصلحة امـريكا الاستراتيـجية في دعم الدول العربية المحافظة المؤيدة للغرب ضد التغلغل الروسي في تلك المنطقـة على الغـالـب بفـعل مـقـاومـة لوبيـها حسن لتنظيم المؤيد

لاسرائيل. فيما استمرت الخلافات بين الوزارات بشأن اللجوء الى الاجراءات الاقتصادية ـ من المقاطعة التجارية وحظر انتقال التكنلوجيا الى قطع الاعانات والتوقف عن بيع الاسلحة والحبوب ـ دعماً لمصالح امريكا الدبلوماسية، وهو ما يؤثر على سياستها تجاه العالم الثالث وجنوب افريقيا وروسيا وبولندا والسوق الاوربية المشتركة واماكن اخرى. واذن ما من شخص يعقل وجود «حل» جاهز وواضح لجميع المشاكل التي تعصف بالمعمورة؛ ثم أن الاحتفاظ بمصالح امريكية طويلة الامد لن يلقي دعماً بالتأكيد حين تبرز الشقاقات ضمن بنية صنع القرار.

افضى كل ذلك الى ان تلهج السنة النقاد الاكثر تفاؤلاً بالاسئلة عن الثقافة السياسية الشاملة التي يتوجب على صناع القرار الامريكي أن يسيروا بهديها. انها لمسألة واسعة وبالغة التعقيد بحيث لا يصح الخوض فيها بعمق الآن. ولكن كثيراً ما تعالت الاصوات بان البلد الذي يجب عليه ان يعيد صياغة استراتيجيته في ضوء التغيرات الكونية الكبيرة وغير الملجمة في الشؤون الدولية، قد لا يجدي له نفعاً النظام الانتخابي الذي يبدو انه يشل عملية صنع قرارات السياسية الخارجية كل سنتين. كما تؤثر عليها سلبياً الضغوط القاسية التي يسلطها اعضاء اللوبيات، ولجان التصرف السياسي، وجماعات المصالح الاخرى، والتي تضرر كلها هي الاخرى بسبب تغير هذه السياسة أو تلك؛ كذلك شأن «التبسيط» المتأصل للقضايا الاستراتيجية الدولية الحيوية بل المعقدة، من خلال وسائل الاعلام الجماهيري التي لا يكفي زمن ومدى انتشارها لعلاج هذه القضايا والتي تضع نصب عينيها جمع الاموال واكتساب المستمعين واما نوعية الناس فهي مهمة ثانوية لا غير. اضف الى ذلك تأثير الدعايات الحاضة على «التهرب» والمتغلغلة في ساحة الثقافة الاجتماعية الامريكية والتي يتاح فهمها في ضوء اعتراف الامة «بحدودها» ولكنها تشكل عائقاً امام الانسجام مع عالم

اليوم الإكثر تعقيدا وانفتاحاً مع ايديولوجيات «اخرى». وأخيرًا قد يتضرر البلد من الفصل القائم بين صلاحيات صنع القرار والصلاحيات الدستورية، وهو ما اتخذ حين كان البلد منعزلاً جغرافياً واستراتيجياً عن بقية انحاء الكرة الارضية قبل قرنين من الزمن وكان أمامه فسحة طيبة من الوقت للاتفاق حول القضايا القليلة المتعلقة فعلاً بالسياسة «الخارجية»، ولكن ذلك أخذ يصعب حين تبوأت أمريكا منزلة دولة عظمى على النطاق الكوني، وتستدعى غالباً لصنع قرارات خاطفة حيال بلدان تتمتع بقيود اقل من قيود الاولى بكثير. ليس بين كل هذه المصاعب عائقاً عصي على تنفيذ استراتيجية امريكية شاملة طويلة الامد، ولكن تأثيرها المترابط والمتراكم يخلف صعوبة جسيمة اكثر مما تصادف بلداً آخر في تنفيذ التغيرات المطلوبة على الصعيد السياسي لو بدا انها تؤذي مصالح خاصة ويأتي أوان انجازها في سنة انتخابية. وعليه ففي القطاعين الثقافي والسياسي الداخلي سيخضع تطوير سياسة امريكية شاملة فعالة لعبور عتبة القرن الحادي والعشرين، الى اقسى اختبار على الاطلاق.

وأما آخر وجه للعلاقة الانسب بين «الوسائل والغايات» في الدفاع عن المصالح الامريكية الكونية فتتعلق بالتحديات الاقتصادية التي تثقل كاهل البلد. وبسبب تعددها الهائل تهدد بثقل وطأتها على عملية صنع القرار المتعلق بالسياسة القومية. ومن الصعب تلخيص مما يحصل في جميع قطاعات الاقتصاد الامريكي نظراً لتشعبها وتعقيدها ـ لا سيما في فترة اخذ يطلق فيها اشارات متضاربة. ومع ذلك تفي بالغرض لحد ما الخصائص التي سردناها في الفصل السابق.

اولها تراجع صناعة البلد نسبياً بالقياس الى الانتاج العالمي ليس بمجرد الصناعات القديمة كالمنسوجات والحديد الفولاذ، وبناء السفن، والكيمياويات الاساسية، بل وحتى في الحصص العالمية من الروبوتات، ومعدات غزو

الفضاء، والسيارات، والعدد الميكانيكية والكمبيوترات - حتى لو اكتنفت الصعوبة محاولة الحكم على النتيجة النهائية لهذه المرحلة من الصراع الصناعي التكنولوجي. وها هي المشاكل العويصة تنجم عن التراجع في كلا الاتجاهين: فسعة الفجوة المنفرجة بين سلمي الاجور لدى امريكا والبلدان الصناعية الجديدة، في مجال التصنيع الاساسي والتقليدي، رهيبة بحيث لا تفي «اجراءات تحسين الكفاءة» بملئها؛ بيد ان الخروج من حومة التنافس في تكنولوجيا المستقبل، لو كتب له ان يحصل، سيحمل معه عواقب اشد كارثية. والمثل هو تردي فائض امريكا التجاري من بضائع التكنولوجيا الراقية من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٤ مليارات دولار فقط عام ١٩٨٥ ومازال سائراً نحو العجز، ذلك ما اوردته دراسة صدرت اواخر عام ١٩٨٦ عن الكونغرس.

فيما يتمثل القطاع المتخلف الثاني بالزراعة ولو بشكل أقل توقعاً. فقبل عقد فقط من السنين انبرى الخبراء الى توقع انعدام توازن عالمي مرعب في متطلبات التغذية والغلة الزراعية. ولكن سيناريو المجاعة والكارثة هذا اثار استجابتين نشيطتين. جاءت الاولى على شكل استثمار هائل في الزراعة الامريكية منذ السبعينات فما فوق، مغذياً اياه افق مبيعات غذائية اكبر لما وراء البحار، فيما تجسدت الثانية في الانكباب العميق (الذي موله العالم الغربي)، على الوسائل العلمية لزيادة انتاج العالم الثالث من المحاصيل، وهو ما افلح في تحويل اعداد متزايدة من هذه البلدان الى «مصدرة» للغذاء فأخذت تنافس الولايات المتحدة. وهذان الاتجاهات منفصلان ولكنهما تزامنا مع تحول دول السوق الاوربية المشتركة الى منتج رئيسي للفوائض الزراعية بفضل نظام دعم الاسعار لديها. ونتيجة لذلك يشير الخبراء اليوم الى «فيض غذائي عالمي» من شأنه ان يحدث تراجعاً حاداً في اسعار الصادرات الغذائية الامريكية - وطرد كثير من المزارعين خارج ميدان هذه التجارة.

فلا عجب اذن ان ادت هذه المشاكل الاقتصادية الى تصاعد موجة المطالب الحمائية من قطاعات كثيرة من الاقتصاد الامريكي، ومن صفوف التجار، والاتحادات، والمزارعين، وبات مناصرو تعزيز الحمائية، مثلما حصل بعد «اصلاح التعريفات» في بريطانيا ايام ادوارد، يشتكون من ظلم تصرفات البلدان الاخرى، و«اغراق» السوق الامريكي بمصنوعات بسعر اقل من الكفلة، ومن تدفق الاعانات السخية للمزارعين الاجانب ـ وذلك ما لا يمكن علاجه حسبما يرتأون الا بتخلي ادارات امريكا عن سياسة عدم التدخل، ولجوئها الى اتخاذ اجراءات مضادة صارمة. ان كثيراً من هذه الشكاوي صحيحة (مثل شحن اليابان رقائق سليكون بسعر اقل من الكلفة الى السوق الامريكي)، وتوسعاً نقول ان موجة التعاطف مع الحمائية كانت ايضاً انعكاساً للتآكل الذي اصاب تفوق امريكا الصناعي عديم المتحدي، فقد آثر الامريكان بعد عام ١٩٤٥ مثلما فعل البريطانيون في وسط العهد الفكتوري، التجارة الحرة والمنافسة المفتوحة، ليس لمجرد اعتقادهم بان التجارة الكونية والرخاء سوف يتعززان في غضون تلك العملية، بل وبسبب علمهم انهم قاب قوسين او ادنى من الاستفادة من الغاء الحمائية. فلما انسلخ اربعون عاماً واخذت تلك الثقة بالانحطاط، فمن المتوقع حصول تغير في الرأي لصالح حماية السوق المحلي والمنتج المحلي. وضارع هذه الحالة مرة اخرى حالة بريطانيا في السابق، حين انبرى المدافعون عن النظام القائم ليؤكدوا ان التعريفات المتزايدة قد لا يقتصر تأثيرها على جعل المنتوجات المحلية «اقل» تنافسية عالمياً وحسب، بل ويمكن ان تسبب اصداء خارجية مختلفة ـ حرب تعريفات كونية، وتوجيه ضربات للصادرات الامريكية، وتقليل قيمة عملات عدد من البلدان حديثة التصنيع، ومن ثم عودة الى الازمة الاقتصادية لثلاثينات هذا القرن.

كما تتزامن اختلالات مالية غير مسبوقة الى جانب هذه المصاعب ثقيلة

الوطأة على الصناعة والزراعة الامريكية. اذ ادى فقدان المنتوجات الصناعية تنافسيتها الخارجية وانخفاض مبيعات الصادرات الزراعية الى احداث عجوزات مرعبة في التجارة المنظورة ـ ١٦٠ مليار دولار في الاشهر الاثنى عشر المنتهية في مايس ١٩٨٦ ـ بل ان الأمرَّ ان هذه الفجوة لم يعد ممكناً املاؤها عن طريق الارباح الامريكية من «الاشياء غير المنظورة» وهو المصدر التقليدي للاقتصاد الناجح (مثل الاقتصاد البريطاني قبل عام ١٩١٤). بل على العكس كانت الطريقة الوحيدة امام امريكا لشق طريقها في العالم هي استيراد مزيد من رؤوس الاموال، وهو ما حولها من اكبر دائن في العالم الى اكبر مدين «في ظرف سنين قليلة».

ان ما عقد هذه المشكلة ـ أو سببها حسب رأي كثير من النقاد ـ هو سياسات الحكومة نفسها المتعلقة بالميزانية. فقد اعتادت واشنطن حتى منذ الستينات على الاعتماد على تمويل العجز، بدلاً من فرض ضرائب اضافية لسد الكلفة المتزايدة للبرامج الدفاعية والاجتماعية. ومازاد الطين بلة ان القرارت التي اتخذتها ادارة ريغان في بدء الثمانينات ـ المتمثلة بالزيادات الهائلة في الانفاق الدفاعي، وتخفيض مدهش في الضرائب، ولكن «من دون» أي تقليص ملحوظ في الانفاق الاتحادي على القطاعات الاخرى ـ خلقت زيادات غير اعتيادية في العجز وبالتالي في الدين القومي، كما يرينا الجدول ٤٩:

الجدول ٤٩ : العجز والدين والفوائد للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (امريكا)
(بمليارات الدولارات)

	العجز	الدين	الفوائد على الديون
١٩٨٠	٥٩,٦	٩١٤,٣	٥٢,٥
١٩٨٣	١٩٥,٤	١,٣٨١,٩	٨٧,٨
١٩٨٥	٢٠٢,٨	١,٨٢٣,١	١٢٩,٠

فحذرت الاصوات اعلاه من أن استمرار هذه الاتجاهات سوف يدفع بالدين القومي الامريكي الى مايناهز ١٣ «ترليون» دولار بحلول عام ٢٠٠٠ (أي بمقدار ١٤ ضعفاً عما كان عليه عام ١٩٨٠)، وأن مدفوعات الفوائد عن هذا الدين ستقفز الى ١,٥ «ترليون» دولار (أي ضعف مقدارها بتسع وعشرين مرة عما كانت عليه عام ١٩٨٠). والواقع ان خفض معدلات الفائدة هذه يمكن ان يقلص هذه التقديرات، ولكن الاتجاه العام يبقى مزعجاً جداً. وحتى لو قلصت العجوزات الاتحادية الى «مجرد» ١٠٠ مليار دولار سنوياً، فسيبقى تفاقم الدين القومي ومدفوعات الفوائد مع مطلع القرن الحادي والعشرين يخلق حاجة لتحويل مبالغ لم يسبق لحجمها مثيل من الاموال لذلك الاتجاه. وان كان ثمة مثال يخطر على البال عن قوة عظمى غرقت في المديونية في «فترة السلم» فهي فرنسا في ثمانينات القرن الثامن عشر حين ساهمت ازمتها المالية في خلق ازمتها السياسية.

على ان هذه العجوزات التجارية والاتحادية اخذت تترافق اليوم مع مظاهرة جديدةِ في الاقتصاد العالمي ـ ولعل خير وصف لها هو «انتقال»

استثمارات رأس المال الدولي من التجارة بالبضائع والخدمات. فبسبب التداخل المتزايد الذي يعانيه الاقتصاد العالمي، اضحى حجم التجارة بالمصنوعات والخدمات المالية اكبر من السابق بكثير، وربما بلغ ما يقارب ٣ ترليون دولار سنوياً؛ غير انه تراجع الآن على أثر المستوى العالي لرأس المال المتدفق خلال اروقة اسواق المال العالمية، وامتلاك سوق الدولار الاوربي (المتمركز في لندن) وحده «ما لا يقل عن ٢٥ مرة ضعف حجم التجارة العالمية)، وبينما حثت بهذا الاتجاه احداث السبعينات (التحول من نسب التبادل الثابته الى العائمة، ونشوء فيض بالاموال المتدفقة من بلدان الاوبك)، فقد عززته ايضاً عجوزات الولايات المتحدة، طالما كانت الطريقة الوحيدة امام الحكومة الاتحادية لسد الثغرة الواسعة بين انفاقاتها وعوائدها، تتمثل في تغذية البلد بمبالغ ضخمة من الاموال السائلة من اوربا ومن اليابان بصورة خاصة، جاعلة من امريكا منذ ذلك الحين اكبر مدين في العالم كما نوهنا.

من الصعب حقاً تصور سير عجلة الاقتصاد الامريكي «من دون» تدفق الاموال الخارجية في مطلع الثمانينات حتى ان انطوى ذلك على عواقب وخيمة لرفع قيمة التبادل مقابل الدولار، ملحقاً اضراراً فادحة بصادرات امريكا الزراعية والصناعية. بل ان هذا يثير بدوره سؤالاً مقلقاً حول ما يمكن ان يحصل لو سحبت هذه الاموال السخية والتطايرية من الدولار جاعلة نسبته تهبط للحضيض.

بيد ان تلك الاتجاهات زودتنا بدورها بايضاحات تفيد بان الاصوات المحذرة تغالي في خطورة ما يحصل للاقتصاد الامريكي وتشيح بعيونها عن ملاحظة كون معظم هذه التطورات طبيعية. فعلى سبيل المثال كان من الممكن التقليل من ضرر الحزام الزراعي الوسطي الغربي لو لم يشتر كثير من الاشخاص اراض باسعار ملتهبة وفوائد باهظة في اواخر السبعينات. كما يبدو التحول من

التصنيع الى الزراعة امراً معقولاً مرة اخرى وهو ما يحصل في جميع البلدان المتقدمة؛ وجدير بالذكر ارتفاع «انتاج» امريكا الصناعي باجمالي المقاييس حتى مع تناقص العمالة التصنيعية (وخاصة عمالة ذوي الياقات الزرق) ـ ولكن ذلك مرة اخرى اتجاه «طبيعي» نظراً لانتقال العالم بخطى حثيثة من الانتاج القائم على المادة الى الانتاج القائم على المعرفة. وعلى نفس المنوال نقول بعدم وجود خطأ في تحول المؤسسات المالية الامريكية الى مؤسسات مالية «عالمية»، ذات مراكز ثلاثة في طوكيو ولندن ونيويورك للتداول بمبالغ ضخمة من رؤوس الاموال (وجني الارباح منها)؛ فهو لا يفعل غير دعم مكتسبات الامة من الخدمات. وحتى العجوزات الاتحادية الكبيرة والدين القومي المتصاعد يوصف احياناً بانه ليس خطيراً جداً بعد تخصص حصة لعلاج التضخم؛ كما يراود بعض الاوساط اعتقاد «بنهوض» الاقتصاد من هذه العجوزات، أو بأن السياسيين سيتخذون تدابير لاغلاق الفجوة سواء بزيادة الضرائب او تخفيض الانفاق او مزيج منهما. وقيل ان السعي العاجل جداً لتخفيف حدة التضخم قد يخلق ركوداً مقيتاً.

بل روي ما هو اكثر اطمئناناً عن البشائر السعيدة لنمو الاقتصاد الامريكي. فها هي الولايات المتحدة انتهزت انتعاش قطاع الخدمات فخلقت مهناً في العقد الفائت بوتيرة اسرع مما في أي وقت في تاريخها السلمي ـ واسرع بالتأكيد مما في اوربا الغربية بكثير. ثم ان سرعة حركة عمالتها تسهل هذه التحولات في سوق العمل. وعلاوة عن ذلك يوعد الانكباب الامريكي المذهل على التكنلوجيا الراقية ـ ليس في كاليفورنيا وحدها، بل وفي انكلترا الجديدة، وفرجينيا، واريزونا، ومناطق كثيرة اخرى ـ بزيادات اعظم في الانتاج، وفي الثروة القومية (اضافة الى تأمين تفوق استراتيجي على الاتحاد السوفيتي). والواقع ان الفضل يعود للفرص السانحة في الاقتصاد الامريكي التي جعلت امريكا تستمر في اجتذاب ملايين المهاجرين، وخلق الحوافز للمتعهدين الجدد؛

مع امكانية الاستفادة من فيضان رأس المال في تحويله الى قنوات استثمارية جديدة. وأخيراً اذا كانت التغيرات في ميدان التجارة العالمية تؤدي الى تخفيض اسعار المواد الغذائية والمواد الاولية فمن باب اولى ان ينفع ذلك اقتصاداً ما برح يستورد كميات هائلة من النفط، وخامات المعادن، وغيرها، حتى ان اضرت ببعض المنتجين الامريكان كالمزارعين.

لعل كثيراً من هذه النقاط صائبة «على حدة». فلما كان الاقتصاد الامريكي متنوعاً وواسعاً جداً، من المرجح ان تزدهر بعض القطاعات في عين وقت ركود قطاعات اخرى ـ وأما محاولة وصف الحال بتعميم شامل بكلمة «أزمة» او «انتعاش» فهي غير موفقة. وليس من المدهش ان نجد بعض خبراء الاقتصاد والمحترفين متفائلين من المستقبل، لو اخذنا بالاعتبار انخفاض اسعار المواد الاولية، وتراجع قيمة تبادل الدولار العالمية لعام ١٩٨٥ غير القابلة للدعم، والانخفاض العام في نسب الفائدة، وكذلك تأثير الاتجاهات الثلاثة على التضخم والائتمان التجاري.

وبالرغم من كل ذلك تبدو الصورة اقل اشراقاً بكثير، لو نظرنا اليها من زاوية استراتيجية امريكا الشاملة، والاساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه مستلزمات الاستراتيجية الفعالة طويلة الامد. ففي المقام الاول ونظراً للسلسلة الطويلة من الالتزامات العسكرية التي اخذتها امريكا على نفسها منذ سنة ١٩٤٥، اضحت قابليتها على القيام بهذه الاعباء اقل وضوحاً مما كانت عليه قبل عقود، يوم كانت حصتها من اجمالي الانتاج القومي العالمي والصناعة العالمية اكبر بكثير من الآن، وزراعتها لا تعاني ازمة، وميزان مدفوعاتها افضل بكثير، مع تمتع الميزانية الحكومية بالتوازن، والدولة غير مديونة بهذه الشدة لباقي ارجاء المعمورة. وبالمعنى الاشمل كان ثمة شيء من الصحة في التشبيه الذي قدمه بعض علماء السياسة بين الولايات المتحدة اليوم و «هيمنتها السابقة» التي اخذت

بالانكفاء.

وهنا مـرة ثانيـة، من المفيد الاشارة الى التشابهات الغريبة بين الهوى المتنامي في صـفـوف الدوائر المعنيـة في امـريكا اليـوم وبين الهوى الذي دب في اروقة جميع الاحـزاب السـيـاسية في بريطانيا الادواردية وادى الى ما اطلق عليه حركة «الكفاءة القـومـيـة»: أي الجـدل واسع النطاق بين نخـبـة رجـالات صنع القرار، والتجار، والمثـقـفين حـول مختلف الاجـراءات التي يمكن من خلالها قلب انعدام التنافسية المتـفـاقم مـقـارنة مع مجتـمعات اخرى متقدمة. اذ بدا أن القوة «رقم واحد» لعام ١٩٠٠ أخـذت تخسر مكانتـها بكل مضامين ذلك على موقـع البلد «الاستراتيجي» طويل الامـد، على اصـعـدة التـجـارة ومـسـتـويات التدريب والتعليم، والكفاءة الانتـاجـيـة، ومستويات الدخل، وكذلك مستويات المعيشة والسكن بين صفوف الاقل ثراءً. ولذلك انطلقت حقيقة الدعوات بـ «التجديد» و «اعادة التنظيم» من اليـمين في الاقل مـثلما انطلقت من اليـسـار. وعـادة مـا تؤدي هذه الحـملات الى اصـلاحـات هـنـا وهناك؛ ولكن وجـودها بحـد ذاته (من دواعي السـخـرية) هو عـرض عن الانحطاط، من ناحـية ان هذه الاصوات ما كانت لها من ضرورة قبل عـقـود قـليلة حين لم تنشأ ذرة من الشك بريادتها، والرجل القـوي لا يقلق على كـفـائتـه الجـسـدية، ولا يبـدأ بالحـديث عن صـحته الا عند سقمه، حسبما قال الكاتب جي.كي. تشـسترتون مـتـهكماً. فـبنفس المعيار حين تكون المنعة وانعدام التنافس سـمـة قـوة عظمى لن يرجح اسـتـعـار الجـدل حـول قـدرتها على الوفاء بالتزاماتها، اكثر مما يحتمل عند اصابتها بالضعف النسبي.

وبتـحـديد اكـثـر، هناك مـضـامين خطيرة لاستراتيـجية امريكا الشاملة لو اسـتـمـرت قـاعـدتها الصناعـيـة بالتآكل. واما ان حصلت حرب تقليدية واسعة الـنـطـاق في المـسـتـقـبل (نظراً لرهبـة طرفي الحـرب من الانزلاق الى ابادة نووية شـاملة)، سـيتلفت المرء يميناً وشمالاً متسائلاً عن التأثير الذي سيصيب القدرات

الانتـاجـية الامريكية بعد سنين من الانحطاط عانتها بعض الصناعات الاساسية، وتقلص عمالة ذوي اليـاقـات الزرق، وهلم جـراً. وتقـفـز الى الذاكرة هنا صرخة هوينز التحذيريـة لعـام ١٩٠٤ عـن تأثير الانحطـاط الصناعي البريطاني على قوة «ذلك» البلد:

«افترضـوا ان صناعـة مـا تعـرضت للتـهديد (بسبب تنافس خارجي) وهي تمـثـل قـاعـدة نظام الدفـاع القـومي، ترى اين سـتكونون آنذاك؟ ليس بوسـعكم الاسـتـمـرار في المشوار من دون صناعة حديد، وتجارة هندسية رائجة، ذلك انكم لـن تحـوزوا في ظـروف الحـرب الحـديثـة على وسـائل الانتـاج، ولن تسـتطيـعـوا المحـافظة على مستوى ثابت من كفاءة اساطيلكم وجيوشكم».

من النادر ان يتـصـور احـد ان انهيـار القـدرة الصناعـية الامريكية سيكون فظيـعـاً جداً: فقاعدتها الصناعية ببساطة اكبر من قاعدة بريطانيا في عهد ادوارد، كما أن «الصناعـة المتـعلقـة بالدفاع» لم تنفخ في كيرها أوامر البنتاغون وحسب، بل وتـرافـقـت مع الانتـقـال من التـصنيع القـائم على المادة الى القـائم على المعـرفـة (التكنلوجـيـا الراقـيـة)، وهو مـا من شأنه على المدى البـعـيـد أن يضعف اعتماد الغـرب على المواد الاوليـة. ثم انه لم تنشب حرب تحالفية طويلة الامد، لا يمكن لبـعض الاتجـاهات ان تحـدث تأثيرها المدمـر مطلقـاً؛ وهي المتمثلة بتجميع اشباه المـوصـلات في بلدان اجنبـيـة وشـحنهـا الى امـريكا (أو بالنسـبـة لمنتـوج مـا قـد يسـتـخلص من اشـباه الوصلات قدر المستطاع)، وخمول نشاط الشحن الامريكي وكسـاد صناعة السفن الامريكية، أو حتى اغلاق كثير من المناجم وحقول النفط الامـريكيـة. وعلاوة على هذا، لو شئنا الاستئناس ببعض السوابق التاريخية، فأهم قـيـد عـلى أي «فـورة» في الانـتـاج زمن الحـرب قـد جـاء عـادة في مجال الحـرف اليـدوية، وهو ما يحدو بالمرء تارة اخرى الى التساؤل عن التقلص طويل الامد في العمالة الامريكية (كالحرفيين المهرة عادة).

وثمة مشكلة تامة الاختلاف ولكنها على نفس المستوى من الاهمية في صياغة استراتيجية شاملة ناجعة الا وهي المتعلقة بتأثير النمو الاقتصادي البطيء على الاجماع السياسي والاجتماعي الامريكي. فقد عملت الولايات المتحدة في القرن العشرين على تحاشي السياسات «الطبقية» الظاهرية لدرجة ادهشت اغلب الاوربيين. ويعتقد ان هذا يعزى الى حقيقة هروب كثير من المهاجرين من الظروف الخانقة في الاماكن الاخرى؛ وحقيقة ان حجم البلد اتاح المجال لمن خابت آمالهم بوضعهم الاقتصادي، «للهروب» الى الغرب، فاصبحت مهمة تنظيم العمل اكثر صعوبة مما في فرنسا او بريطانيا مثلاً؛ اضافة الى ان تلك الابعاد الجغرافية نفسها بما تنطوي عليه من فرص تجارية قد شجعت على تطوير شكل غير منظم لحد بعيد للرأسمالية الحرة التي صبغت بصبغتها الثقافة السياسية للامة (بالرغم من الهجمات المتفرقة من اليسار). وبالنتيجة اضحت «فجوة الارباح» بين الاثرياء والفقراء في الولايات المتحدة اوسع بكثير مما لدى مجتمع صناعي متقدم؛ وعلى نفس المنوال مثلت الانفاقات الحكومية حصة من اجمالي الانتاج القومي اقل مما لدى بلدان اخرى (عدا اليابان التي يبدو انها تمتلك شكلاً اقوى بكثير للدعم المستند على العائلة والمقدم لصالح الفقراء والمسنين).

ترسخ انعدام السياسات «الطبقية» هذا بالرغم مما خلقه من فروقات اجتماعية اقتصادية واضحة المعالم، بفعل حقيقة ان نمو الولايات المتحدة الشامل منذ الثلاثينات قد فتح آفاق الرخاء الفردي لاغلبية السكان؛ مع الحقيقة المزعجة اكثر المنطوية على عدم «تعبئة» افقر «ثلث» من الشعب الامريكي ليغدوا ناخبين نظاميين، ولعل من غير الحكمة افتراض الاستمرار في السير بالتقاليد السائدة في الاقتصاد السياسي الامريكي (انفاقات حكومية نزيرة، وضرائب قليلة على الاغنياء) لو اصابت الامة ضائقة اقتصادية بسبب انخفاض الدولار وبطء النمو، وكل هذا بالنظر الى تباين معدلات الولادة بين الجماعات البيض من جهة

والجماعـات الهسبانية[1] من الجهة الثانية ـ ناهيك عن اختلاف نسب تدفق المهاجرين صـوب الولايات المتـحدة، وبالنظر الى الانقلاب الاقتصادي الذي يؤدي الآن الى فـقـدان مـلايين المهن الصناعـيـة عالية الارباح نسبياً، وخلق ملايين المهن ضئيلة الارباح في الخـدمـات. كما يوحي ذلك بأن السـيـاسـة الامـريكية التي تستجيب للتـحـديات الخـارجية عن طريق زيادة الانفاقات الدفاعية، وترد على أزمة الميزانية بتـقليص الانفاقات الاجتماعية، قد تواجه خطر استفزاز اضطرابات سياسية دائمة السـعير. وهكذا ومـثلما مـر الامر بنا في تناول القوى الاخرى بهذا الفصل، تنعدم الاجـابات السـهلة عند التطرق لهذا التـوتر متلاشي الاتجاهات المستمر بين الدفاع والاسـتـهلاك والاستثمار عند تقدير الاولويات القومية.

من المحـتم ان يسـتـدرجنا هذا الى العـلاقة الحساسة بين النمو الاقتصادي الـبـطيء والانفـاق الدفـاعي البـاذخ. ان الجـدل حـول «علم اقـتـصـاد الانفـاق الدفـاعي» مـتعب جداً واذا اخذنا بعين الاعتبار حجم وتنوع الاقتصاد الامريكي، والحـوافـز المحـتـملة للعـقـود الحكومـيـة الضـخـمة، فان الدليل الحاضر لا يشير ببسـاطة الى اتجـاه واحـد. بيـد ان مـا يهمنا هنا هو البـعـد المقارن. فحتى حين شكـلت الانفاقـات الدفـاعية ١٠٪ من اجمالي الانتـاج القومي ايام ايزنهاور و ٩٪ أيام كندي، كـانت حـصـة امريكا النسبية من الانتاج والثروة الكونية آنذاك تناهز «ضـعف» مـا هي عليـه اليـوم. بل ان الاقتصاد الامريكي لم يكن يواجه تحديات ضـد مـصنوعـاته التـقليدية او عالية التكنلوجية. والانكى انه لو استمرت امريكا بتخصيـص ٧٪ او اكـثر من اجمـالي انتاجهـا القومي للانفاق الدفاعي، بينما تأخذ منافـساتها الاقتصادية الكبيرة كاليابان برصد نسبة اقل بكثير منها، ستتجلى الحقيقة المنطقـيـة بامـتـلاك الأخيرة أمـوال اسـخى جـاهزة للاستثمار المدني. واذا استمرت

---

(١) اي ذات الاصل الاسباني او البرتغالي أو الامريكي اللاتيني.

وزارة الدفـاع (البنتـاغـون) بامـتصاص العدد الاكبر من علماء ومهندسي الأمة من ميـدان تخـطـيط وانتـاج السلع للسـوق العـالمي في حين تكرس البلدان الاخـرى علماءها ومـهندسـيـهـا لانتاج منتوجات أفضل للاستهلاك المدني، فمن المحتم أن تـنـخـفض حـصـة أمـريكا من الصناعـة العـالميـة بتـواتر، وتتراجع نسب نمـوها الاقـتـصـادي عما هي عليـه في البلدان المهـتمة بحاجات السوق، وقليلة الاهتمام بتوريد الاموال الى الشؤون الدفاعية.

ولعل من نافلة القـول ان هذه الاتجـاهات تضع الولايات المتـحـدة في أتون اقـسى ورطة على المدى الطويل. فـهي تحـتـاج الى قـوات دفاعية اكثر من اية قوة اقليـمـيـة كـاليـابان او المانيـا الغـربيـة لمجـرد انها «القـوة العظمى» الكونيـة ذات الالتـزامـات العـسكرية شـديدة الامـتـداد ـ بنفس الطريقـة التي شـعـرت فـيـها الامبراطورية الاسـبـانيـة بحـاجـتـهـا الى جيش اكبر مما تمتلكه نظيراتها آنذاك، كما يذكـرنا ذلك باصرار بريطانيـا على امـتـلاك بحرية اعظم بكثير من بحرية أي بلد آخـر. والشيء اكـثـر مـراراة هو قلق صناع القـرار الامـركي المبرر من «خـسارة» سـبـاق التـسلح مع روسـيـا مـا دام الاتحاد السوفيتي يمثل اخطر تهديد عسكري للمـصـالح الامـريكيـة عبر الكون ويرصـد نسـبة اعظم من اجمالي انتاجه القومي لـلـدفـاع. ومع ذلك بوسع احـصـف صناع القـرار هؤلاء أن يسـتـوعب ان عبء التسليح يضـعـف الاتحـاد السـوفـيـتي، وانه لو دأبت القوتان العظميان على رصد حـصص مـتـزايدة على الدوام من ثرواتهما القومية لصالح قطاع التسليح غير المنتج فـالسؤال الحاسم سيكون: «من سينحط اقتصادها «بصورة اسرع» نسبة الى الدول المتعـاظمـة كـاليـابان والصين وغيرهما؟» ان من شأن الاستثمار البسيط في التسلح بالنسـبة لدولة مفرطة الاتساع كالولايات المتحدة ان يشعرها بعدم الحصانة في كل مكان؛ ولكن الاسـتـثمار الثـقـيل في التـسلح مع انه يوفـر افـقاً افضل على المدى القـصير، قـد ينحت في التنافـسية التجارية للاقتصاد الامريكي لدرجة تجعل الامة

«أقل» امنا على المدى الطويل.

والسوابق التاريخية لهذا الحال غير مشجعة ايضاً. ذلك ان مصير البلدان «رقم واحد» السابقة هو التورط بأنه بينما كانت قوتها الاقتصادية في طور الانحطاط اضطرتها التحديات الخارجية المتعاظمة الى تخصيص مزيد من مصادرها للقطاع العسكري وهو ما يضغط بدوره على الاستثمار الانتاجي فيفضي بذلك على مدى الزمن الى تخفيض النمو، ورفع الضرائب، واحتداد النزاعات الداخلية بشأن اولويات الانفاق، مع اضعاف القدرة على تنكب اعباء الدفاع. فان كان مسار التاريخ كذلك حقاً، لمال المرء الى اقتباس مقولة شو الساخرة المقذعة: «تهاوت روما وانهارت بابل، وسيأتي دور سكارسدال».

واذن وبصورة أشمل يكون الجواب الوحيد على السؤال الذي طال الخوض فيه حول ما اذا كان بوسع الولايات المتحدة ان تحتفظ بموقعها الحالي هو «كلا» ـ لأنه لم يتح لأي مجتمع ان يبقى متقدماً على المجتمعات الأخرى «الى الابد»، لان ذلك ينطوي على تجميد النمط المتبدل لمعدلات النمو، والتقدم التكنلوجي، والتطورات العسكرية التي وجدت منذ عهود سحيقة. وأما من الناحية الاخرى فـ «لا يعني» الاستشهاد بالسوابق التاريخية ان الولايات المتحدة لا بد ان تتضاءل نسبياً الى حجم القوى الرائدة السابقة كاسبانيا أو هولندا، أو انها ستنشطر كالامبراطوريتين الرومانية والنمساوية ـ المجرية، انها بكل بساطة دولة كبيرة من الممكن ان تؤول الى المصير الاول، وربما هي تتمتع بالتجانس بحيث لا تسير في السبيل الثاني. وحتى المثال البريطاني المرغوب في الأدب العلمي السياسي الراهن ليس بمثال جيد اذا اهملنا الفروقات في «الحجم». فيمكن ان نصوغ هذا الحال بطريقة اخرى: توحي مزايا الجزر البريطانية المتعلقة بحجمها الجغرافي، وعدد سكانها، وكمية مصادرها الطبيعية انها لا بد ان تمتلك ما يقارب (٣ أو ٤٪) من ثروة وقوة العالم، على اعتبار ان «جميع الاشياء الاخرى

متساوية»؛ ولكن نظرا لاستحالة تساوي جميع الاشياء الاخرى، اتاحت مجموعة فريدة من الظروف التاريخية والتكنلوجية للجزر البريطانية ان تتوسع لتمتلك ٢٥٪ مثلاً من ثروة وقوة العالم آنذاك، واما حين اخذت تلك الظروف الطيبة بالانحسار، لم يبق أمام الجزر البريطانية الا ان تعود الى حجمها «الطبيعي». وعلى نفس المنوال نقول ان امتداد امريكا الجغرافي، وعدد سكانها، وكمية مصادرها الطبيعية كلها عوامل توحي بانها ستحوز على ١٦ ـ ١٨٪ من ثروة العالم وقوته، ولكنها استطاعت ان تزيد حصتها الى ٤٠٪ أو اكثر بحلول عام ١٩٤٥ بفضل سنوح ظروف تاريخية ملائمة جداً. ان ما نشهده اليوم هو مستهل عقود التراجع عن ذلك الرقم العالي الاستثنائي الى حصة اكثر «طبيعية». لقد عملت القدرات العسكرية الهائلة للبلد على اخفاء هذا التراجع في الوقت الحاضر، وكذلك كان اثر نجاحه في نشر الرأسمالية والثقافة الامريكية عبر ارجاء البسيطة. وحتى ان أوان التراجع الى حصتها «الطبيعية» من قوة وثروة العالم، فستبقى الولايات المتحدة لحقبة طويلة في المستقبل قوة بالغة الاهمية في عالم متعدد الاقطاب بفضل حجمها الشاسع.

ولذلك تنطوي مهمة رجال الدولة الامريكان في العقود الآتية على تشخيص شكل الاتجاهات الواسعة الوشيكة، وتحسس الحاجة الى «تصريف» الشؤون بطريقة تبطيء تآكل مكانة الولايات المتحدة، ولا تعجله السياسات التي لا تأتي بغير فائدة قصيرة المدى مع اضرار طويلة المدى. ويشتمل هذا على انكباب اصحاب القرار من مكتب الرئيس فما دون على معرفة أن التغير التكنلوجي ومن ثم الاقتصادي الاجتماعي في العالم يحصل بوتيرة اسرع من السابق؛ وان المجتمع الدولي اخذ بالتشتت سياسياً وثقافياً على نحو اشد مما يعتقد عنه، وانه يستعصي على العلاجات المبسطة التي تقدمها واشنطن او موسكو لمشاكلها عادة؛ ثم ان موازين القوة الاقتصادية والانتاجية لم تعد مائلة

لصالح الولايات المتحدة مثلما كانت عليه عام ١٩٤٥؛ كما أن هناك امارات حتى في الميدان العسكري تشير الى اعادة توزيع للموازين، بعيداً عن نظام ثنائي القطب صوب نظام متعدد الاقطاب، تصبح فيه القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدةاكبر مماتمتلكه اية قوة اخرى منفردة، ولكنها لن تكون منفردة القوة مثلما كانت في العقود التالية لانجلاء غبار الحرب العالمية الثانية. ليس هذا بحد ذاته شيئاً لو تذكر المرء تعليق كيسنجر عن مساوىء تنكب سياسات ضمن مفهوم ما اعتبر عالماً ثنائي القطب دائماً؛ كما سيبدو هذا الافق اقل سوداوية عند الوقوف على تدهور روسيا المحتمل بسبب التيارات المتبدلة لقوى العالم. من الواجب التذكير مرة اخرى واخرى بأننا حين خضنا في جميع النقاشات عن تآكل ريادة امريكا، ان الانحطاط نسبي وليس شاملاً، ولذلك فهو امر طبيعي تماماً؛ واما التهديد الخطير الوحيد للمصالح الحقيقية للولايات المتحدة فيمكن ان ينجم عن الاخفاق بالتكيف الناجح مع النظام العالمي القادم.

وبعد ان اطلعنا على سلسلة مواطن القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة اليوم، ليس عصياً «نظرياً» على الادارات المتعاقبة ان تسير دبلوماسيتها واستراتيجيتها المتعلقة بهذا التكيف بحيث تستطيع حسب قول ولتر ليبمان «ان توازن التزامات الامة مع قوتها». ومع انه ليست هناك «دولة وارثة» يمكن ان ترث اعباء امريكا بالطريقة التي تقمصت فيها امريكا دور بريطانيا في الاربعينات، يصح القول ايضاً ان البلد يعاني من مشاكل اقل من التي قاستها اسبانيا حين أحاط بها الاعداء من كل حدب وصوب، أو هولندا التي ضغطتها كماشة فكاها فرنسا وانكلترا، أو الامبراطورية البريطانية التي واجهها حشد من المتحدّين. وكثيبة هي الاختبارات التي تواجه الولايات المتحدة وهي تشق طريقها صوب القرن الحادي والعشرين وخاصة في القطاع الاقتصادي؛ ولكن مصادر الامة تبقى ثرية «لو» استطيع تنظيمها حسبما ينبغي، ولو كان ثمة تقدير

حكيم لكل من حـدود القوة الامريكية وفرص فرضها.

وان شئنا النظر من زاوية واحـدة، لصـعب القـول بتفرد المعضلة الامريكية فأي بلد في العالم «لا يواجه» مشاكل تطوير سياسة قابلة للتطبيق، أو في الاختيار بـين المـدافـع والـزبـد والاسـتـثمار؟ كما ان مـكانة الولايات المتـحـدة، من الزاوية الاخرى، مكانة خاصة جداً.

فهـي تبقـى رغمـاً عـن انحطاطهـا الاقتصـادي والعسكـري طبقـاً لتعـبير بيرهاسنز «العـامل الحـاسم في جميع القـضـايا ومـسائل التوازن»، ولما كانت تتمتع بـقـوة هـائلـة لـلخير أو الشر، ولكونها قطب الرحى في منظومـة الحلف الغـربي، ومـركـز الاقـتـصـاد الكوني الحالي، فان «ما تفعله» و «ما لا تفعله» لينطوي على أهمية أكثر من أهمية ما تقرر فعله أية قوة عظمى أخرى.

خاتمة

بعد التطرق الى مسح زمني قدره خمسمائة عام لنشوء وسقوط القوى العظمى ضمن النظام الدولي، تبرز الحاجة الى اعداد قسم نهائي عن «النظرية والاساليب»، نعرج فيه على النظريات القائمة عن «الحرب ودورة القوة النسبية» و « الحروب الكونية والديون الحكومية والدورة الطويلة»، وكذلك «حجم وبقاء الامبراطوريات»، اضافة الى المساعي الأخرى المختلفة التي بذلها علماء السياسة لاستنتاج شيء عن مجمل ما يجري عادة والايحاء بشيء عما ينطوي عليه المستقبل. على أن هذا ليس بكتاب في العلم السياسي حتى وان قدم سلسلة كبيرة من الحقائق والتعقيبات المفصلة على لسان علماء السياسة الذين انبروا الى التمحيص في النماذج الواسعة للحروب والتغيرات في النظام الدولي.

كما لا ينبري هذا القسم الى محاولة اعطاء مختصر عن موقعنا الآن، فهذا الشيء يتناقض مع احدى الرسائل الرئيسية لهذا الكتاب، وهي أن النظام الدولي عرضة للتغيرات المتواصلة ليس بتأثير تصرفات ساسة الدول اليومية ومد وجزر الاحداث السياسية والعسكرية وحسب، بل وبسبب التغيرات الناشئة عن التحولات الأعمق في اسس القوى العالمية التي تشق سبيلها الى السطح حين يحين أوانها.

ومع ذلك من المناسب أن نبدي بضع ملاحظات عامة قبل عرض هذه الدراسة. اذ جرى الجدل في سائر فصول الكتاب على قدر تعلق الأمر بالنظام

الدولي، حـول أن الثـروة والقـوة أو بالاحـرى القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، نسـبيـتـان دومـاً وينبـغي أن ينظر اليـهما وفقاً لذلك. ولما كانتا نسبيتين، وبالنظر لكون جميع المجـتـمـعـات عرضة للتغير المحتم، فاذن «لا يمكن مطلقاً» أن تبقى التـوازنات العـالميـة على مـا هي عليـه، وان من حمق ساسة الدول أن يفترضوا أن الوضع سيـبـقى هكذا الى الأبد. لقـد كـان تاريخ الشؤون الدولية طوال الخمسة قـرون الفـائتـة تاريخ حروب أو في الأقل استعداداً لحروب، نظراً لطبيعة التنافس والـفـوضـى الـتي اتسـمت بها خـصـومـات الأمم، وتنطوي كلتـا الحـالتـان على اسـتـهـلاك للمـصـادر التي يمكن للمـجـتمعات أن تستفيد منها في أمور «خيرة» أخرى سواء كـانت عامـة أم خاصـة. ولذلـك شهد كـل قرن جدلاً حول المدى الذي ينبـغي عنده اسـتـخـدام الثـروة القـومـية للأغراض العسكرية، مهما كانت مـرحلة التطور الاقـتـصادي والعلمي آنداك. كما سردنا جدلاً حول أفضل الطرق لتـعـزيز الرخـاء القـومي ليس بفضل الفوائد الفردية التي تأتي بها الثروة المتعاظمة وحـسـب، بل وبفـضل الاعتراف بأن النمـو الاقـتصادي والانتاجية المالية المزدهرة لهما تأثير أيضـاً على آفـاق عـلاقـات القـوى العظمى لو نشب صراع دولي آخـر. والواقع أن نتـيـجـة جميع الحـروب الكبرى الطويلة بين القوى العظمى التي تناولها هذا الكتاب لتشير مراراً الى الأثر الحـاسم لقـوى الانتاج الاقتصادي، سواء أثناء الصراع عـينه أم أثناء فترات «مـا بين» الحـروب حين تنزع مـعدلات النمو المتباينة الى تقـوية القـوى العظمى أو اضـعـافها. وتؤكد نتيجة حروب التحالفات الكبرى فـي الفـترة المحـصـورة بين (١٥٠٠ – ١٩٤٥) لدرجـة كبيرة التغيرات التي كانت تحـصـل عـلى الـصـعـيـد الاقـتـصـادي خـلال فترة اطول. وهكذا يعكس النظام الاقـليـمي الجـديد الذي يسـتـتب في نهاية كل حـرب، اعـادة توزيع القـوة التي حـصلت في اطار النظام الدولي. وعلى أية حـال لا يوقف حلول السـلام عـمليـة التـغير المسـتـمـر هذه، وتضـمن السرعـة المخـتلفة للنمو الاقتصادي لدى القوى العظمى أن التـغيير سوف يأخذ بالاستمرار صعوداً أو هبوطاً بشكل نسبي.

وليس من المؤكد ما اذا كان وجود قوى «صاعدة» وأخرى «هابطة» في نظام عالمي فوضوي يفضي دوماً الى استعار حرب ما. ويعتقد معظم المؤرخين أن «الحرب» و «نظام القوة العظمى» يسيران دوماً يداً بيد. ورأى ماكايندر، وهو أحد رجالات الفكر التجاري والجغرافي السياسي الحديث، أن «الحروب العظمى في التأريخ هي الحصيلة المباشرة أو غير المباشرة لنمو الأمم غير المتناسب». ولكن أتلاشى هذا النموذج في عام ١٩٤٥ ؟ ربما كانت حقيقة الحال أن صنع الأسلحة النووية وتهديدها بتحويل اي تبادل نيران الى تدمير متبادل، قد أنهى أخيراً عادة اللجوء الى الصراعات المسلحة بمثابة استجابة لتغيرات خاصة في توازنات القوى العظمى، تاركاً مجرد حروب «بالنيابة» صغيرة النطاق. وعلى أية حال، قد تضمن الحيازة المتبادلة للاسلحة النووية أيضاً أن الصراعات المستقبلية لو حصلت بين القوى العظمى فسوف تبقى تقليدية، بالرغم مما قد تبلغه من شراسة ودموية نظراً لاستخدام الاسلحة الميدانية الحديثة.

ليس من أحد يمتلك الاجابة بوضوح على هذه الأسئلة الحساسة، والذين يعتقدون أن الانسان لن يكون أحمق لدرجة توريط نفسه في حرب قوى عظمى مكلفة أخرى، ربما يحتاجون الى تذكيرهم بأن هذا الاعتقاد قد سبق تبنيه أيضاً بشكل واسع في القرن التاسع عشر، والواقع أن كتاب نورمان انجلس المسمى «الوهم الأكبر» الذي أضحى أفضل مبيع عالمي وانطوى على جدالات حول أن الحرب ستغدو كارثة اقتصادية على رأس كل من المنتصر والمندحر، قد ظهر «بوقت متأخر» في عام ١٩١٠، حين انبرى رؤساء الاركان الاوروبيون الى بلورة خططهم الحربية.

ومن الجلي أن هناك تحولات مهمة في التوازنات «آخذة بالحصول» مهما كان احتمال الاصطدامات التقليدية أو النووية، وربما بسرعة أعلى مما هي عليه سابقاً. وفضلاً عن هذا، فهذه التحولات تجري على الصعيدين المنفصلين ولكن

المتزامنين وهما الانتاج الاقتصادي والقوة الاستراتيجية. واذن، يبدو «نموذج» السياسة العالمية كما يلي تقريباً، ما لم تتبدل اتجاهات العقدين الفائتين (ولكن لم تتبدل؟):

أولاً: سيحصل انتقال في حصص الانتاج العالمي واجمالي الانفاق العسكري العالمي من أكبر خمسة مراكز للقوة الى أمم كثيرة أخرى، بيد أن هذه ستكون عملية تدريجية، وليس من المرجح أن تنضم دولة أخرى الى «العصبة الخماسية» المؤلفة من الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين، اليابان وفي المستقبل القريب السوق الاوروبية.

ثانياً: بدأت التوازنات الانتاجية العالمية بين هذه القوى بالميل الى اتجاهات معينة: فقد مالت بعيداً عن روسيا والولايات المتحدة، وحتى السوق الاوروبية، نحو الصين واليابان. ولكن هذا لا يعني شيئاً بالنسبة لتحقيق ترتيب «متوازن» خماسي الاطراف في الشؤون الاقتصادية، ذلك أن السوق الاوروبية والولايات المتحدة تتمتعان بنفس القدرة الانتاجية والتجارية تقريباً (مع أن الثانية تتفوق لكونها دولة عسكرية). وأما الاتحاد السوفياتي واليابان فهما متكافئان ايضاً (بالرغم من نمو اليابان بصورة اسرع)، اذ يمتلك كل منهما ما يقارب ثلثي الطاقة الانتاجية للقوتين آنفتي الذكر، وأما جمهورية الصين الشعبية فما زالت قابعة في الخلف ولكنها تنمو بوتيرة اسرع من الجميع.

ثالثاً: وما يتعلق بالناحية العسكرية فهناك النظام ثنائي القطب الذي امتلكت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحدهما القدرة على ضمان تدمير احدهما للآخر، وتدمير اي بلد كان. ومع هذا قد تتآكل ثنائية القطب هذه ببطء لدى كلتا الدولتين اما بسبب ان هذه الاسلحة لا تستخدم في معظم الحالات، أو بسبب نزوع الصين وفرنسا وبريطانيا جميعاً للحصول على اضافات هائلة الى

ترسـاناتها النووية. وأمـا على الصعيد التقليدي فسبب التآكل يرجع الى بناء القوة الصـينيـة المطرد زائداً الاحـتمال المتنامي بأن ثمـة تراكم قـوة هائلة يمكن أن ينبثق عن حـشـد القـوات البرية والبـحرية والجوية لالمانيا الغربية وفرنسا (ومن المحتمل ايضـاً بريطانيـا وايطاليـا)، لو أفلـحت تلـك الأمم حقاً في العمـل سويـة بصور فـاعلة. ولكن هذا ليس مـرجـحاً أن يحدث في المستقبل القرب لأسباب داخلية- سياسيـة. ولكـن الحقيقـة هـي أن وجـود هكـذا احتمال يسلط سحبـاً من إلشك بالعـالم «ثنائي القطب» في الأقل على المسـتوى التقليدي. ومن المثير للتناقض أن لا أحـد يتـوقع في الوقت الحـاضر أن اليـابان سـوف تحول نفسها الى قوة عسكرية عـظـمـى، ومع ذلك لا يسـتـغـرب جميع العـارفين بنمـوذج «الحـرب والتـغير في السـيـاسـة العـالميـة» ان ترتقي العـرش يومـاً ما قيادة سياسية يابانية مختلفة وتقرر تكريس قـوتها الاقتصادية نحو بلوغ درجة أعلى من القوة العسكرية.

ولو حـصل أن اليـابان قـررت أن تمتلك حضوراً عسكرياً فاعلاً في الشؤون العـالميـة فلعل ذلك يعود الى أنها لم يعد بوسعها المحافظة على مصالحها من خلال تقـمص دور «الدولة التـجـارية» ببساطة، ولذلك ضاعفت قواتها المسلحة فلعلها تفـعل ذلك على أمل تعـزيز قـوتها ونفـوذها دوليـاً الى درجـة تعـجـز عن بلوغـها باجـراءات غير عـسكرية. وبرغم ذلك يوضح تأريخ خمـسـمئة عـام من التنافس الدولي أن « الأمن العسكري » وحده ليس كافياً على الاطلاق. فهو يستطيع على المدى القـصير أن يردع أو يهزم الدول الخـصـيـمة (وذلك أمر مرض تماماً بالنسبة لمعظم الساسة والشعوب). ولكـن لـو مـدت الامـة نفسهـا جغرافياً واستراتيـجياً بـسـبـب هـذه الانـتـصـارات، أو ارتـأت تكريس نسبـة كـبيرة من دخلهـا الكلي «للحماية» تاركـة نسبـة أقل «للاسـتثمار الانتاجي»، فمن المرجح أن يعاني انتاجها الاقـتصادي انحطاطاً بكل مضامينه السلبية على قدرتها في الأمد الطويل على تلبية كل من مطالب مـواطنيـهـا الاسـتهلاكية وأداء الواجبات التي تمليها عليها مكانتها

الدوليـة. وهذا مـا هو حـاصل فـعـلاً في حالة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيـا. ومن المهم أن نلاحظ أن الصين والمانيا الغربية اندفعتا في كفاحهما من أجل تحـاشي الاسـتـثمار المفرط في الانفاق العسكري، لخوفهما من تأثير ذلك على آفاق النمو طويل الامد.

ولـذا نـعـود الى المشكلة التي حيرت الخبراء الاستراتيـجـيين والاقـتـصـاديين والزعماء السـيـاسـيين منذ العهود الكلاسيكية فصاعداً. فما يلزم الدولة كي تتحول الى قـوة عظمى هو امـتـلاكـهـا قـاعدة اقتصادية مزدهرة. على اساس ان تعريف القـوة العظمى هو الدولة القـادرة على الصـمـود بنفـسـهـا أمـام اية دولة أخرى. ويقـول ليست: «تجعـل الحرب أو احتمالية نشوبها من القاعدة الصناعية مطلباً لا غـنـى عـنـه لأمـة مـن الطراز الاول». ولكن الانصراف الى الحـرب أو تخصـيص حـصـة ضخمة من «قدرة الأمة الصناعية» على الانفاق التسليحي «غير الانتاجي» يخلق خطر تآكل القـاعـدة الاقتصادية القومية، وخاصة بمواجهة دول تركز حصة أكبر من دخلها على الاستثمار الانتاجي للنمو طويل الامد.

لقـد أحـاط الكتـاب الكلاسـيكيـون عن الاقـتصاد السياسي بكل تفاصيل ذلك. وارتأى الذين ذهبـوا مع (آدم سـمـيث) الابقـاء على خـفض الانفاق، وأما الذين تعـاطفـوا مع فكرة (ليـست) عن «الاقتصاد القومي» فرغبوا بامتلاك الدولة عناصر قـوة أعظم. ولو كـان كل هؤلاء نزيهين لاعترفـوا أنها مـسألة اختيار حقاً، ومـا اعسره من اختـيـار. ومن المؤكـد أسـاسـاً سير «الثـروة» مع «القوة» يداً بيد. وعلى أية حـال وجـد السـاسـة في غـالب الاحـيـان انفـسـهم يواجـهـون المعضلة المعتـادة: بين شراء الأمن العـسكري في وقت الخطر الحـقـيـقي أو المتوقع وهو ما سـيغدو عبئاً على الاقتصاد القومي، أو الابقاء على انخفاض الانفاقات الدفاعية، ولكنهم قـد يجدون مصالحهم تهددها أحياناً تصرفات دول أخرى.

وهكذا اضطرت القوى العظمى الحالية الى التداول مع هذا التهديد ثنائي الوجه الذي سبق أن واجهته أسلافها: الوجه الاول الناشيء عن نموذج النمو المتباين الذي يجعل بعضها أكثر ثراء ً(وأقوى عادةً) بالنسبة للاخريات، والثاني هو المتعلق بالمنظر التنافسي الخارجي والخطر أحياناً، وهو ما يقسرها على الاختيار بين أمن عسكري أكثر عجالة وأمن اقتصادي طويل الأمد. ثم أنه ليس هنالك من قاعدة عامة تزود صناع السياسة في عهدهم بمنهج تصرف قابل للتطبيق في جميع الأحوال، فان هم أهملوا اعداد الدفاعات العسكرية الكافية، فلعلهم سيعجزون عن اتخاذ رد فعل ضد قوة منافسة استفادت من تفوقها بهذه الناحية، وأما ان أنفقوا كثيراً على التسليح- أو عادة على المحافظة بكلفة متزايدة على الالتزامات العسكرية التي أخذوها على أنفسهم في فترة سابقة- فيحتمل أنهم سيرهقون دولهم بأكثر من طاقتها، كشيخ هرم يحاول أن يعمل أكثر من طاقته الطبيعية، ثم أن عبء أي من هذين الاحتمالين لم يخف في ضوء «قانون كلفة الحرب المتزايدة». وحتى لو تناولنا أشيع مثال أي لو استطاع احد فعلاً أن يمنع استهلاك ميزانية القوة الجوية الامريكية الذي يتسببه انتاج طائرة «واحدة» في سنة ٢٠٢٠، فان تصاعد كلفة الاسلحة الحديثة لهو علامة تحذيرية الى جميع الحكومات مع دافعي ضرائبها.

ولذلك تركت جميع القوى الكبرى لهذا اليوم- الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والصين، واليابان، والسوق الاوروبية (زعماً)- تتصارع مع معضلات النشأة والسقوط القديمة جداً، ومع سرعة النمو الانتاجي المتقلقلة، والابتكارات التكنولوجية، والتغيرات الحاصلة في المنظر العالمي، وكذلك مع الاكلاف الحلزونية للاسلحة، اضافة الى التبدلات في موازوين القوى. فتلك هي التطورات العصية على سيطرة دولة واحدة أو فرد واحد. وان شئنا اقتباس قول بسمارك الشهير، فان جميع هذه القوى سائرة في «تيار الزمن» الذي لا

تستطيع فيه أن «تخلق أو توجه» بل بوسعها استناداً اليـه أن «ترعى شؤونها بمهارة أكـثـر أو أقل». وأمـا كـيـفية ظهورها بعد انتهاء الرحلة فيعتمد لدرجة كبيرة على حـكـمـة الحكومـات في واشنطن ومـوسكو وطوكـيـو وبكين والعـواصم الاوروبيـة المتـعـددة. وقـد سـعى التحليل اعلاه الى تصوير احتمالات بروز الآفاق أمام كل من هذه الدول، وبالتـالي آفـاق نظام القـوى العظمى اجمالاً. بيد أن هذا ينطوي على مـقـامـرة مـرعـبة تعتمد على «المهارة والخبرة» التي ستبحر بها تلك الدول في «تيار الزمن».

محتويات الكتاب

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

نشوء وسقوط القوى العظمى



هذا الكتاب

في كتاب «نشوء وسقوط القوى العظمى» - الذي أراه دراسة تحليلية شاملة اكثر منه كتاباً او سجلاً تاريخياً - يستعرض بول كيندي الدورة الحضارية لتأريخ أمده خمسمائة عام عبر نظرة شمولية استقت استنتاجاتها من الأرضيات الواقعية لأمم هذه الفترة وترجمها بوجوهها المتعددة السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية اعطى فيها لكل جانب حقه غير منقوص.

والدراسة هذه ليست بمجرد سرد لأحداث الماضي في ميادينه المذكورة أعلاه، وهي ليست بتحليل لتلك الأحداث أيضاً فحسب، بل هي قد حملت في ثناياها نظرة تأملية استقرائية للمستقبل تجلت ـ على سبيل الذكر لا الحصر - في إدراكه سقوط أركان الاتحاد السوفياتي قبل أن يسقط «صدر الكتاب بلغته الأم قبل تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١». كما ولج بنا إلى جذور المشكلة العرقية في يوغسلافيا «سابقاً» ـ الصرب والكروات والبوسنيون والهرسك - شارحاً علتها الحقيقية ومقدماً نبوءة موضوعية صادقة عما آل إليه الحال بعد سنوات عدداً.



المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / وسط البلد
خلف مطعم القدس / ص.ب ٧٧٧٢ - هاتف ٤٦٣٨٦٨٨
فاكس ٤٦٥٧٤٤٥ ◆ منشوراتنا في العام ٢٠٠٧ م